بسم اللہ الرحمن الرحیم

یا حی یا قیوم

اللہ یجتبی الیہ من یشاء ویھدی الیہ من ینیب

سوال با شوی

شرح

شرح ملا جامی

مکتبہ رشیدیہ سرکلر روڈ کوئٹہ

فون: ۶۶۲۲۳۶

النحو فی الکلام کالملح فی الطعام

الحمد لله والمنة على ان الكتاب المستطاب اعنى
حاشية شرح الجامى من تصنيف عالم اجل وفاضل اكمل
اعنى مولانا وسيدنا گل الباسولى عليه رحمة ربه البارى المشهور به

سوال باسولی

حاشیہ شرح ملا جامی

المکتبۃ الرشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ
فون ۸۴۳۲۶۴ ۸۲۸۳۹۸

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الانسان متكلما بالكلمة والكلام ؛ وخص النحويين بمعرفة احوالهما والاشمام ؛ والصلوة على من اعلى سلاليم الاسلام ؛ وعلى آله واصحابه القابضين الازمام ؛ وبعد فلما التمس بعض التلاميذ العزيز حاشية سريعة في الفهم وجيزة في العبارة جامعة لحواشي المتقدمين والمتأخرين بحيث لا تعاد صغيرة ولا كبيرة لشرح الجامي فشرعت فيها وسميتها بالمقدمة البناسولية مستعينا بالله المعين قوله لوليه فان قلت لا يصح اضافة الولي الى ضمير الحمد لان الولي عبارة عن الناصر والمتصرف وناصر الحمد ومتصرفه ليس الا العبد لانه صدر منه فلا يحصل المرام وهو كون الحمد لواجب الوجود قلت ان حمد العبد راجع الى الله تعالى بناء على ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالى عند اهل السنة والجماعة فكانه صدر من الله تعالى او نقول ان الولي ههنا بمعنى الحري اي اللائق و لاشك ان اللائق بالحمد ليس الا الله تعالى فان قلت ان العبد ايضا لائق للحمد بافعاله الجميلة كما يقال فلان جواد وفلان شجاع فاخذ الحري من الولي لا يسمن ولا يغني من جوع قلت المراد من الحمد جنس الحمد اي الحري بجنس الحمد لاشك ان الحري بجنس الحمد ليس الا الله تعالى كذا قال مولانا عبد الغفور لكن في كلام الغفور تدافع لانه قال سابقا اللام في الحمد للجنس وللاستغراق وقال ههنا الحري بجنس الحمد فعلم منه ان اللام للجنس فقط قلنا ان مآل الجنس ليس الا الاستغراق فذكر الجنس ذكر الاستغراق كما قال الفاضل المذكور اي كل حمد من الاحاد الى الآباد اشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فما قال البعض ان اللام في الحمد للجنس والبعض اخر انها للاستغراق فالنزاع بينهما لفظي او نقول المقصود ههنا دفع اعتراض الجاد والشجاع لا استيفاء جميع المعاني فان قلت لم قال لوليه ولم يقل لله مع انه بالهم قلت له اجوبة كثيرة واظهرها ان الولي لفظ غريب والمصنفون يفتخرون بعضهم على بعض باير اد الفاظ غريبة في الخطبة فان قلت الغرابة لا تختص بالولي لان لله تعالى اسماء غريبة كثيرة كالحنان والمنان والديان قلت اختار الولي من بينهم رعاية للسجع بقوله نبيه فان قلت رعاية السجع انما يكون مع المتقدم لا مع المتاخر فلم قال لنبي متاخر قلت ان قوله لنبيه والكان متاخر في الخارج والكتابة لكنه مقدم في الذهن فان قلت ان الولي كما هو مقدم على النبي في الخارج كذلك في الذهن

قلت ان معناه ان النبی مذهون مقدم علی الولی المنقوش والمقصود لیس الا هذا قوله والصلوة فانقلت المشهور ان الصلوة من الله تعالی بمعنی الرحمة وهی عبارة عن رقة القلب والله تعالی منزه عن القلب فکیف یصح نسبة الرحمة الی الله تعالی اجاب عنه عبدا لغفور بان الرحمة ههنا بمعنی افاضة الخیر قوله[1] علی نبیه و هو من النبوة بمعنی الرفعة ولا شک ان النبی صلی الله علیه وآله وسلم مرتفع علی سائر الخلائق او من الانباء بمعنی الاخبار لانه علیه السلام اخبرنا بالشرائع والاحکام فان قلت الصلوة والدعاء اذا استعملا بکلمة علی یرادبه دعاء الشر فینبغی ان یقال لنبیه باللام لانها للدعاء الخیر قلت ان کلمة علی انما یکون للشر اذا وقعت صلة لفظ الصلوة او الدعاء وههنا وقعت صلة المحذوف ای الصلوة نازلة علی نبیه فانقلت من این علم انها صلة المحذوف ولیست صلة المذکور مع ان المعدوم لا یعارض الموجود قلت ان کلمة علی للاستعلاء والنزول ایضا من العلو فتناسبا فان قیل هذا یقتضی ان لا یستعمل صلوة غیر الله تعالی بعلی لانها غیر نازلة من العلو قلنا صلوة غیر الله تعالی راجعة الی الله تعالی بناء علی ان خالق العبد وافعاله هو الله تعالی عند اهل السنة والجماعة او نقول ان صلوة غیر الله تعالی تابعة لصلوة الله ثم بناء علی طریق التغلیب هذا ما قاله بعض المحشین لکن یرد علیه ان کلمة علی انما یکون للشر اذا جعلها للضرر واللام للنفع یقال قضی القاضی لزید علی عمرو وهذا المعنی لا یختلف سواء وقعت صلة الصلوة او النازلة ففی جعلها صلة المحذوف لیس تغمیض العینین اقول فی الجواب عن اصل الاعتراض ان کلمة علی انما یکون للشر عند المعتزلة واما عند اهل السنة قد یذکر الدعاء بعلی ویراد به دعاء الخیر لان مبنی الدعاء علی التوسع فانقلت لم قال علی نبیه ولم یقل علی محمد مع ان المقصود من النبی لیس الا هو قلت له اجوبة کثیرة والاظهر فی الجواب ان یقال انما قال لنبیه لرعایة التعظیم لان فی ذکر الاسم المخصوص ترک الادب فانقلت ان رعایة التعظیم لا تختص بالنبی لانه یکون بالرسول ایضا قلت انما اختار النبی علی الرسول لوجهین احدهما لرعایة السجع بقوله لولیه والآخر لیلزم الصلوة علی الرسول بالطریق الاولی لانه من النبی واذا کان الحکم بالشئ علی الاعم فعلی الاخص بالطریق الاولی کذا قالوا ولنا عبد الغفور فان قلت النبی لا یختص بمحمد صلی الله علیه وسلم والمقصود الصلوة علیه علیه السلام قلت اضافة النبی الی الضمیر للعهد ای نبینا فلا یخل بالمقصود کذا قال جمال الدین فانقلت الضمیر فی نبیه لا یخلو اما راجع الی المحمد او الی الولی فعلی الاول یفسد المعنی لان النبی لا یکون للمحمد وعلی الثانی یلزم انتشار الضمیرین لان الضمیر فی ولیه راجع الی المحمد قلت الضمیر فی نبیه راجع الی الولی والانتشار الممنوع فی کلام واحد لا فی الکلامین او نقول الضمیر فی نبیه راجع الی المحمد بطریق الاستخدام وهو ان یکون للفظ معنیین فیراد منه احدهما اذا ذکر بصریح اللفظ ویراد منه الاخر اذا ذکر بضمیره وههنا کذلک لان المحمد اذا ذکر بصریح اللفظ یراد منه معنی الثناء واذا

---

[1] وهو لنا فی التاج الخاتجی ۱۲ منه ای الرحمة جزء من الصلوة بمعنی الدعاء والدعاء اذا استعمل بعلی افاد الشر والضرر والضرر علی النبی علیه الصلوة والسلام کفر لا یناسب المقام فلا جرم

المحشی تری ان الصلوة ههنا بمعنی الرحمة ۱۲ منه رحمه الله تعالی

لان النزول من العالی والعالی هو الله لا غیر ۱۲ منه والترسع لا یقتضی التخصیص بلفظ دون لفظ الاول یقتضی کثرة الآلات ۱۲ منه ان النبی هو الانسان بعثه الله تعالی الی الخلق ....

رجع الضمير اليه فی نبيه يراد به المحمود واعلم ان قوله والصلوة على نبيه اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ويحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد وقوله على نبيه معطوفا على قوله لوليه فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد **فان قلت** فعلى هذا يلزم عطف الاسمين على معمولی عاملين مختلفين من غير تقديم للمجرور على المرفوع والمنصوب وهو غير جائز عند الجمهور **قلت** العامل فی الحقيقة واحد لما عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره باعتبار المتعلق وقوله والصلوة مبتدا وقوله على نبيه خبره باعتبار المتعلق والعامل فی المبتدأ والخبر واحد وهو الابتداء **قوله** وعلى آله **فان قلت** لم اعاد كلمة على ولم يكتف بالعطف على قوله نبيه **قلت** لئلا يكون النصف الاخير من البيت انقص من النصف الاول من حيث الحروف **او نقول** ان اهل السنة والجماعة التزموا ايراد كلمة على بين النبی والآل لرد زعم الشيعة بعدم ايرادهم اياها بينهما واستدلوا بقوله عم من ذكر علی بينی وبين آلی فهو ليس منا **ونحن** نقول ان قوله على ليس المراد منه حرف الجر بل المراد منه العلی من ذكر العلی للثالث بينی وبين آلی فهو ليس منا **قوله** واصحابه جمع صاحب وهو من رأى النبی صلى الله عليه وسلم فی الاسلام ومات على الاسلام **فان قلت** ان صاحب على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال **قلت** الاصحاب ليس جمع صاحب بل جمع صحب والفعل يجمع على افعال كنصير على انصار وشريف على اشراف **قوله** المتادبين بآدابه اى المتخلقين بخلاقه **فان قلت** الصحابة يستحقون الصلوة سواء كانوا موصوفين بصفة الادب اولا فما الفائدة فی توصيفهم بهذه الصفة **قلت** فيه اشارة الى براعة الاستهلال اى اشعار فی الخطبة على ما هو المقصود من العلم فی اول الامر والمقصود فی النحو الادب ولهذا يسمونه بعلم الادب **فان قلت** اللام فی المتادبين للاستغراق لتعذر العهد فيلزم التسوية بين الصحابة فی الفضل وذا باطل **وايضا** الآداب جمع فيلزم تسويتهم مع النبی صلى الله عليه وسلم وذا باطل وايضا الادب من الاعراض فيلزم النقل فی الاعراض والقيام بمحلين مختلفين وذا باطل **والجواب** عن الاول ان المراد من الادب نفس الادب ولا شك انهم مستوون فی نفس الادب وعن الثانی ان الجمع اذا اضيف الى المفرد يبطل فيه معنى الجمعية كما هو الاكثرية **وعن الثالث** ان العبارة بحذف المضاف اى بمثل آدابه **قوله** فهذه فوائد **فان قلت** ان كلمة هذا من اسماء الاشارة يشار بها الى المحسوس و شرح الشارح غير محسوس **قلت** الاشارة بها الى النقوش وهی محسوسة **فان قلت** فعلى هذا لا يصح قوله فوائد لان الفوائد هی المعانی دون النقوش وايضا لا يصح قوله تحل المشكلات لان الحل لا يكون بالنقوش بل بالمعانی **قلت** ان هذه الاشارة الى المعانی وهی محسوسة بواسطة النقوش لان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعانی **فان قلت** الاشارة الى المعانی بواسطة النقوش انما يستقيم اذا كانت الخطبة لحاقية واما اذا كانت ابتدائية كما يفهم من الغفور فلا **قلت** اذا كانت الخطبة ابتدائية

الاشارة الی المعانی لانہا باعتبار زیادة تمکن الشارح علیہا کانہا موجودة قبل الحطة **قولہ** وافیة ای کاملة[1] **فان قلت** المناسب للشارح هضم النفس وفیہ علو النفس **قلت** لیس المراد منہ علو النفس بل المراد منہ رغبة الطلبة **قولہ** بحل مشکلات الکافیة **فان قلت** لایصح اضافة الحل الی المشکلات لانہا جمع المشکل فیعلم منہ ان الشارح یحل المشکل ولا یحل غیر المشکل وہذا باطل لانہ کما یحل المشکل کذلک یحل الخفی والمجمل والکنائی **قلت** المشکل من الاشکال بمعنی الاشتباہ وہو صادق علی الکل **فان قلت** الاشتباہ من الشبہة وہو ما یشبہ الحق ولیس بحق فیعلم منہ ان فی الکافیة مسائل یشبہ الحق ولیس بحق وہذا باطل **قلت** الحق اذا خفی فہو بمنزلة الباطل فکما ان الباطل لا ینتقل الیہ الذہن لبطلانہ کذلک الحق الخفی لا ینتقل الیہ الذہن لخفائہ فیصح اطلاق الاشتباہ علی الحق الخفی **قولہ** الکافیة **فان قلت** الکافیة علم للکتاب المخصوص وہو مذکر فلا وجہ لتانیثہ بالتاء وایضا الکافیة صفة الکتاب فیفوت المطابقة بین الصفة والموصوف فی التذکیر والتانیث **قلت** التاء لیست للتانیث بل للمبالغة او نقول ان التاء باعتبار انہا صفة الرسالة **قولہ** للعلامة **فان قلت** العلامة صفة ابن الحاجب وہو مذکر فلا وجہ لتانیثہ بالتاء **قلت** التاء للمبالغة **فان قلت** لم یطلق لفظ العلامة علی اللہ تع مع انہ الیق بالمبالغة **قلت** عدم اطلاقہ علیہ لتوہم التانیث وہذا التوہم فی غیر اللہ تع غیر ممتنع **فان قلت** ان قولہ للعلامة لا یخلو اما صفة الکافیة او حال منہا لا سبیل الی الاول لعدم المطابقة لان الکافیة معرفة وقولہ للعلامة باعتبار المتعلق نکرة ولا الی الثانی لان الحال ما یبین ہیئة الفاعل والمفعول والکافیة لیست بواحد منہما بل ہی مضاف الیہما ولا یصح الحال من المضاف الیہ **قلت** انہ حال عنہما والمضاف الیہما اذا صح اقامتہ مقام المضاف یصح الحال منہ اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا وہہنا کذلک لان المشکلات مفعول الحل بحسب المعنی او نقول انہ صفة لہما ویقدر المتعلق معرفة ای الکائنة للعلامة **فان قلت** فعلی ہذا یلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان العامل ہو المعمول صلة اللام الموصول **قلت** اللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما یکون موصولة اذا کان اسم الفاعل بمعنی الحدوث واما اذا کان للدوام والاستمرار لان کینونة الکافیة ثابتة للعلامة علی الدوام والاستمرار غیر منفکة عنہ **فان قلت** ما الفرق بین ان اسم الفاعل اذا کان بمعنی الحدوث تکون اللام الداخلة موصولة واذا کان بمعنی الدوام لا تکون موصولة **قلت** ان اسم الفاعل اذا کان بمعنی الدوام والاستمرار تکون بمنزلة الجامد واللام الداخل علی الجامد تکون غیر موصولة فلذا ہذا ویجیٔ تحقیقہ فی بحث الالف واللام **فان قلت** لا یصح اطلاق العلامة علی ابن الحاجب لان العلامة

---

[1] وقیل وافیہ ای کافیہ وقیل الوافی من وفی بعہدہ کان الشارح وفی بما علیہ ۱۲ منہ [2] العلامة فی اللغة لبیدیدان وفی الاصطلاح عالم المنقول والمعقول ۱۲ منہ [3] واللہ تعالی منزہ عن التانیث فان قلت کما ان اللہ تعالی منزہ عن التانیث کذلک منزہ عن التذکیر قلت لم یطلق علیہ من اوصافہ المذکر لیقع الواجب معطلا عن الاطلاق والبیاض فصل التذکیر لان التانیث عن الاوصاف الشریفة ۱۲ منہ [4] وہو غیر جائز لان الموصول مع الصلة بمنزلة کلمة واحدة فیلزم حذف بعض اجزاء الکلمة الواحدة وہو غیر جائز ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی

من کان عالما بالنقلیات والعقلیات جمیعا وهو لم یکن عالما بالعقلیات کما هو المشهور **قلت** انه جمع جمیع اقسام العلوم لکن اشتهاره فی النقلیات دون العقلیات کما یصح اطلاق هذا اللفظ علی قطب الدین الشیرازی مع ان اشتهاره فی العقلیات دون النقلیات **او نقول** ان الشارح جعل المنطق والحکمة کذا اقال بعض الحواشی **قوله** المشتهر **فان قلت** انه لا یخلو اما علی صیغة اسم الفاعل او المفعول فعلی الاول لا یسند معناه لان معناه انه اشتهر غیره وعلی الثانی یخالف لما قالوا من انا عصمت الله المسمر قندی انه مقروء بکسر الهاء **قلت** انه علی صیغة اسم المفعول وما قال البعض انه بکسر الهاء فباعتبار انه غلط مشهور او باعتبار انه لازمه ای اشتهاره قائم به فلا یفسد المعنی **قوله** فی المشارق والمغارب **فان قلت** المشرق واحد وکذا المغرب فلا وجه للجمعیة **قلت** الجمع باعتبار المطالع لان للشمس من اول السرطان الی اول الجدی فی کل یوم مطلعا وما قال الفاضل الغفور وهی ما بین اثنان وثمانون اقول لا وجه لقوله اثنان ولهذا قال نور محمد مدقق انه سهو من قلم الناسخ **فان قلت** اشتهاره فی المطالع غیر معلوم فیلزم الاجزاف فی کلامه ولو کان معلوما فلا وجه للتخصیص بل نه کما کان مشهورا فی المطالع والمغارب کذلک کان مشهورا فیما بینهما **قلت** المشرق والمغرب کنایتان عن جمیع الارض لان من کان مشهورا فی البعید ففی القریب اولی ..... **فان قلت** ان جمیع الارض یتناول عمق الارض ایضا واشتهاره فیه غیر معلوم **قلت** المراد جمیع وجه الارض کذا قال نور محمد مدقق **قوله** الشیخ وهو بالرفع خبر للمبتداء المحذوف اسمه هو الشیخ وبالنصب مفعولا اعنی وبالجر بدلا من العلامة **فان قلت** لا یصح اطلاق الشیخ علی ابن الحاجب لانه من جاوز ستین سنة والمشهور ان ابن الحاجب ابن ثمانی عشرة ثم قتل **قلت** المراد منه خواجه وهو الذی یحی الحق ویمیت الباطل **قوله** تغمده الله بغفرانه **فان قلت** التغمد عبارة عن ستر الذنب والغفران کذلک فیلزم الاتحاد بین السبب والمسبب **قلت** المراد من التغمد ستر الذنب مطلقا سواء کان بمحض فضل الله تعالی او بمحسنات العبد والمراد من الغفران ستر الذنوب بمحض فضل الله تعالی لان اضافة الغفران الی ذاته للاختصاص فیکون سببیة الاخص للاعم وهو جائز لما بینهما من التغایر بالذات **قوله** وأسکنه بحبوحة جنانه ای جعل الله تعالی سبحانه خیار جنانه سکنی له **قوله** نظمتها فی سلک التقریر وسمط التحریر **فان قلت** لا یصح اضافة السلک الی التقریر لانه عبارة عن الخیط ولا خیط للتقریر **قلت** هذا من قبیل اضافة المشبه به الی المشبه ای نظمتها فی التقریر الذی هو کالسلک فی الحفظ عن التفرق والانفکاک وکذا الحال فی سمط التحریر **فان قلت** ما الوجه للشارح حیث ذکر السلک مع التقریر والسمط مع التحریر **قلت** السلک اعم عن الخیط الذی فیه اللؤلؤ والتقریر عبارة عن اللفظ والمعنی ولما کان نفاسته الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها ونفاسة المعانی من قوله وافیته بحل الخ لم یذکر فی جانب التقریر السمط لعدم الحاجة الیه والتحریر عبارة عن اللؤلؤ لکن نفاسته النقوش مستفادة مما سبق ذکر السمط فی جانب التحریر کذا قال نور محمد المدقق **قوله** یوسف باهراباد

الثلثة للکنه غیر منصرف ۱۲ **ل** وانما قال المشتهر ولم یقل المشهور مع انه من لیطابق العلامة فی المالة لانه ایضا لغة فان قلت الظاهر ان یقول العلامة المشتهرة لان الاسناد الی ضمیر الموث اللفظ یوجب تانیث المسند قلت اذا اعتبر جانب المعنی لانه اراد بها العلامة الذکر فلک الخیار فی التذکیر والتانیث لانه اذا کان اللفظ مذکرا والمعنی مونثا او بالعکس فوجهان ۱۲ منه رحمه الله تعالی

ن او نقول للمشارق والمغارب کنایتان عن البلاد الشرقیة والغربیة قلت قلت اشتهاره فی جمیع البلاد الشرقیة والمغربیة الیضا غیر معلوم بل محال قلت المراد منه البالغة والمراد بعضها ۱۲ منه **س** انما الی بکینه والریات باسم عثمان کاشتهاره جبا ۱۲ منه ۱۲ **ع** جمله دعائیة فی حق المولف ۱۲ التغمد خلاف السیف لشبه الشیخ بالسیف لانه کالسیف فی قطع الطریق وقطع المشکلات ۱۲ **ص** هذه جمله دعائیة فی حق المرحوم ۱۲

للعلمیة ووزن الفعل انکان بفتح السین وللعلمیة والعجمة انکان بضم السین لانه اذا کان حرف المضارعة مضموما والعین ایضا مضمومة لایکون من اوزان الفعل **قوله** سبحانه مفعول مطلق لفعل محذوف ای سبحت سبحانه **قوله** عن موجبات التلهف والتاسف معنی الاول اندوهگین شدن ومعنی الثانی دریغ خوردن وقیل معنی الاول اضطراب بفعل کان فعله حراما ومعنی الثانی الاضطراب بترک ما کان فعله واجبا وقیل کلاهما مترادفان بمعنی الحزن وجمع الالفاظ المترادفة فی الخطبة جائز بل تورث حسنا بدیعا فی الکلام **قوله** وسمیتها فان **قلت** ان قوله وسمیتها ههنا وقوله نظمتها فیما سبق صریح فی ان الخطبة الحاقیة فلایصح قول الغفور انها ابتدائیة حیث قال فهذه ما سیتلی علیک فان السین للاستقبال یدل علی ان الخطبة ابتدائیة **قلت** ان صیغة الماضی لایدل علی ان الخطبة الحاقیة لانه یحتمل ان یکون صیغة الماضی للتفاؤل او لاظهار حصول اسباب هذا التالیف علی وجه یصح ان یقال انه حصل **او نقول** انما الحاقیة واستقبال المغفور بالنظر الی المخاطب **قوله** بالفوائد الضیائیة ای لها نسبة الی ضیاء الدین لان نظمها لاجله **فان قلت** ان الترکیب الاضافی اذا انسب الیه انما ینسب الی الجزء الاخیر ..... وهو المضاف الیه کزبیری فی ابن الزبیر فمن این نسب ههنا الی الجزء الاول وهو الضیاء **قلت** المعتبر فی النسبة هو الجزء المقصود والمقصود فی ضیاء الدین هو الجزء الاول لیجعل شخص ضیاء الدین والمقصود فی ابن الزبیر هو الجزء الثانی وهو زبیر لیرفع قدره بسبب النسبة الی زبیر لانه رجل رفیع الدرجة والقدر **فان قلت** لم لم ینسب الی یوسف اسمه مع انه خال عن تکلف الحذف **قلت** جاز انه اشتهر باللقب لا بالاسم وایضا انما نسب الیه للتفاؤل لیجعل ضیاء الدین **قوله** لانه لهذا الجمع والتالیف **فان قلت** لاحاجة الی ذکرهما بل احدهما کاف **قلت** ان لفظ الجمع مقحم کانه سهو من قلم الناسخ او نقول ان الجمع راجع الی سلک التقریر والتالیف راجع الی سمط التحریر کذا نقل من الصمام **قوله** کالعلة الغائیة انما قاله کالعلة الغائیة لانه لیس عین العلة الغائیة لانها ما کانت مقدمة فی الذهن وموخرة فی الخارج والولد مقدم فی الذهن والخارج جمیعا **قوله** ولسائر المبتدئین فیه اشارة الی ان العلة الغائیة کما هو الولد کذلک سائر المبتدئین **فان قلت** ان السائر ههنا بمعنی الجمیع فدخل فیه الولد فیکون ذکر الولد عبثا **قلت** انه تعمیم بعد التخصیص وهو واقع فی کلام الفصحاء والبلغاء **او نقول** لانسلم ان السائر ههنا بمعنی الجمیع لانه ماخوذ من السور وهو ما بقی من الاکل والشرب ثم استعمل فی مطلق مابقی فیکون السائر بمعنی الباقی فلایکون الولد داخلا

ل۱ وهذا من المواضع التی وجب فیها حذف الفعل فیها لان القرینة معنویة وهذا یعلم من اضافة المصدر ۱۲ منه

ل۲ جواب سوال وهو انه لما کان کلاهما مترادفا فیلزم من ذکر احدهما استدراک الاخر ۱۲ منه ل۳ لقب لابن الشاذ رحمه الله تعالی ویوسف علم له ۱۲ منه رحمهما الله تعالی ۱۲

ل۴ قال مولانا عصام الدین الاولی ترک لفظ الجمع لافادة اخوة الفقرتین عن المساواة اقول ایراد الالفاظ المترادفة فی الخطبة یورث حسنا بدیعا فی الکلام والمساواة بین الفقرتین غیر لازم ۱۲ منه

ل۵ لکنها کالعلة الغائیة فی التسبب والباعثیة یعنی ان العلة الغائیة باعثة لوجود المعلول کذلک الولد باعث علی هذا التصنیف منه ۱۲

فان قلت ان فى قوله نظمتها على النفس وللمناسب البضم قلت ان الشارح قال وما توفيقى الا بالله تعالى
فات العلو بهذا القول اعلم ان التوفيق عبارة عن جعل المتدبير موافقا للتقدير وقيل جعل الاسباب على وفق
المطلوب فان قلت ان فاعل التوفيق هو الله تعالى ومن قاعدتهم ان حرف الجر لا تدخل على الفاعل
الا كلمة من نحو الضرب من زيد فلا يصح دخول الباء على الله لانها تدخل على الآلة نحو الضرب بالسيف
قلت لما وقع فى كلام الله تعالى فلذلك اختار الشارح ههنا تبركا بكلامه فان قلت لم وقع فى كلام الله
هكذا قلت ان المراد من الباء فى كلام الله تعالى كلمة من اى ما توفيقى الا من الله تعالى كذا قال عصمة الله
قوله وهو حسبى ونعم الوكيل فان قلت ان نعم الوكيل لا يخلو اما عطف على حسبى او على هو حسبى فعلى الاول
يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثانى يلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وهما باطلان قلت
انه عطف على حسبى فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حسبى بمعنى يحسبنى لان المضارع كما يكون بمعنى
المصدر كذلك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة فان قلت لا يصح العطف
ههنا من وجه اخر وهو انه يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان افعال المدح من الانشاءات
قلت تقديره هو مقول فى حقه نعم الوكيل فيكون كلاما جزئيا او نقول انه عطف على هو حسبى والمخصوص
بالمدح محذوف بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل او نقول لا نسلم انه اى الواو للعطف لم لا يجوز
ان يكون للاعتراض اى مدخولها جملة معترضة فان قلت الجملة المعترضة انما تكون بين الكلامين
وههنا فى الاخر قلت كونها بين الكلامين ليس متفقا عليه بل هو مختلف فيه كذا فى حاشيه عبد الرحمن
واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه
وقيل الاول اظهار ما وجد والثانى ايجاد ما لم يوجد وههنا بحث من وجهين الاول يرد على
التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين فى شئ واحد لان الصدق والكذب متنافيان
وايضا ينتقض بقولنا الله الهنا وادم ابونا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لانه ههنا تعين الصدق وبقولنا
السماء تحتنا والارض فوقنا لانه ههنا تعين الكذب والثانى يرد على التعريف الثانى وهو ان اظهار ما
وجد انما يستقيم فى الماضى دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات واجيب عن الاول ان
احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما فى مواد النقض بدليل
اخرى لا بنفس الخبر وعن الثانى ان فى المستقبل ايضا حكاية عما وجد لانك اذا قلت يضرب زيد غدا
فهذا انما تقول اذا علمت ان زيدا وقع منه الضرب فى الغد بدليل من الدلائل فانك حكيت
عما وجد فى علمك فان قلت هذا انما يستقيم فى المستقبل الغائب والمخاطب دون المتكلم لانه لا يحكى
عن شئ قلت انه ايضا يحكى عما فرض فى الذهن فان قلت فعلى هذا ينبغى ان يكون الامر ايضا من الاخبارات
لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما فى ضميرك قلت سلمنا ان فى الامر ... اظهارا ثابت فى الضمير
لكن الاظهار غير مقصود فى الامر بل المقصود طلب الضرب من المخاطب بخلاف

ف اى دخول الباء على اسم الله تعالى م ف فى كلام الله تعالى حيث قال الله تعالى
وما توفيقى الا بالله عليه توكلت والله المنيب منه عبد الرحيم ١٢ ف از تقدم المخصوص ١٢ منه ف جواب آخر عن اصل الاعتراض ١٢ ف وقد جاز حذفه م

المضارع لان المقصود فيه ليس لا الاتصاف قوله اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه الخ انما قيد بقوله هذه احترازا عن الثانية لانها صدرها المصنف ره به وهذا جواب سوال وهو ان المصنف ره عمدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد لها من نكتة والحال ان المخالفة انما وقعت لان السلف صدروا كتبهم بحمد الله تعالى والمصرح لم يصدر فان قلت هذا الاعتراض غير وارد لانه يحتمل ان يصدر باللسان وان لم يصدر بالكتابة قلت مراد المعترض المخالفة في الجزئية لانهم جعلوه جزءا من كتبهم والمصرح لم يجعل جزءا من كتابه فيرد الاعتراض فاجاب الشارح عن اصل الاعتراض بقوله هضما لنفسه محصل الجواب انه لما لم يجعل جزءا هضما لنفسه قوله بتخييل جواب سوال وهو انه اى سبب افضى الى ذلك الهضم محصل الجواب ان السبب المفضى الى ذلك تخييله واليقاعه في ذهنه ان كتابه ليس ككتب السلف قوله من حيث ان كتابه جواب بسوال وهو انه كما اشتمل كتبهم على السائل كذلك اشتمل كتابه عليها فكيف يصح قوله ليس ككتب السلف محصل الجواب ان مراده انه ليس ككتب السلف من حيث انه كتابه لا من حيث الاشتمال على السائل وههنا بحث من وجوه الاول ان الحمد والصلوة عبادة وكونهما من شهوات النفس لا هضما والثاني ما للشارح حيث ذكر قيد الحيثية في جانب المشبه ولم يذكر في جانب المشبه به مع انه لابد منه فيهما فالاولى ان يقال من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف من حيث انها كتبهم والثالث ان هضما مفعول له لقوله لم يصدر وهو قيد للفعل والنفي اذا دخل على الكلام يتوجه الى قيد مثل لم ياتني القوم اجمعون فيكون معناه ان التصدير المهضوم معدوم فيعلم منه ان نفس التصدير موجود والامر ليس كذلك اجيب عن الاول ان كلامنا في الجزئية وهي ليست بعبادة بل العبادة قراءتها ونقول ان لها اعتبارين فمن حيث انه مشتمل على الثناء فهو عبادة ومن حيث انه وسيلة الى امر غير ذي بال فهو ليس بعبادة والمهضم ههنا باعتبار الثاني فان قلت لا استحالة فيه الا ترى ان الصلوة في الارض المغصوبة من حيث انها مشتملة على الاركان عبادة ومن حيث انها اشتغال ملك الغير ليس بعبادة بل حرام وعن الثاني ان ترك قيد الحيثية في جانب المشبه به اكتفاء بذكره في جانب المشبه كما هو دابه في غير موضع واحد وعن الثالث انه قيد للنفي لا للمنفي لانه مقدم في الصورة والمقدم اولى بالتقييد اى بالترك للهضم وفيه بحث من وجوه الاول ان النفي اذا دخل على الكلام الذي فيه قيد فباي شيء يعرف انه قيد للنفي ام للمنفي لانه مشترك فلابد من القرينة على تعين احدهما والثاني ان الهضم بالضاد المعجمة عبارة عن الانكسار وهو ليس بفعل للفاعل بل من لمطاوعا وشرط حذف اللام من المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به والثالث ان لم حرف والمفعول له ليس الا الفعل اجيب عن الاول بالفرق بينهما بانه ان صح تعلق القيد بالمنفي قبل دخول النفي عليه فهو قيد للمنفي كما في قولهم لم ياتني القوم اجمعون وان لم يصح تعلقه بالمنفي قبل دخول النفي عليه فهو قيد للنفي

له واليه اشار الشارح بقوله بان جعله جزءا من كتابه منه رحمة الله عليه له لان للهضم اسباب وعلل كثيرة كالمرض وضعف الجسمي وقلة المال وغيرها اللهم اغفر وارحم وانت ارحم الراحمين

کما فی ما نحن فیہ وعن الثانی ان الہضم بالضاد المعجمۃ عبارۃ عن الانکسار والمراد ہہنا بالصاد المہملۃ وہو عبارۃ عن الکسر والکسر فعل الفاعل وعن الثالث ان لم یمعنی ترک کذا قالہ مولانا عبد الغفور ومن قالانہا بمعنی النفی فقد ضل ضلالا بعیدا لعدم اتحاد الفاعل بین النعل والمفعول لہ **قولہ** حتی یصدرہ علی سننہا ہذا المعطوف علی جزاء محذوف تقدیرہ ان کان کتابہ ککتب السلف فیعمل فیہ ما عمل فیہا فقولہ یصدر عطف علی قولہ یعمل **قولہ** ولا یلزم من ذلک جواب سوال وہو انہ یلزم من عدم جعل الحمد جزء امن کتابہ ترک الاستدلال بالحدیث المشہور الدائر بالالسن فلا معنی لترک الواجب او السنۃ لاجل ہضم النفس فاجاب الشارح عنہ بقولہ ولا یلزم محصل الجواب ان الابتداء فی الحدیث اعم من ان یکون بالمقال او الفعل او بالکتابۃ فیحتمل ان یأتی المصنف بالفعل لان انتفاء الاخص لا یستلزم انتفاء الاعم **فان قلت** دفع اعتراض الحدیث قد مر بقولہ بان جعلہ جزءا فلا حاجۃ الی دفعہ ثانیا بقولہ ولا یلزم من ذلک **قلت** الواو فی قولہ ولا یلزم بمعنی الفاء فیکون تفریعا علی قولہ بان جعلہ جزءا **او نقول** ان دفعہ سابقا بطریق الاشارۃ وہہنا بطریق التصریح کما ہو داب الشارح فی غیر موضع واحد **فان قلت** ان الابتداء المأخوذ فی حدیث التسمیۃ الفعل اعم فلم جعلہا جزءا **قلت** ان جزئیتہا ثبت بدلیل اخر وہو قولہ علیہ الصلوۃ والسلام اَلَا مَنْ کَتَبَ مِنْکُمْ کِتَابًا فَلْیَکْتُبْ فِیْ اَوَّلِہٖ بِسْمِ اللّٰہِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ **او نقول** النکتۃ للفارا للقار **قولہ** حتی یکون بترکہ اقطع عطف علی جزاء شرط محذوف تقدیرہ وان لزم فیکون مخالفا من الحدیث حتی یکون بترکہ اقطع **اعلم** انہ لا بد لکل من یشرع فی العلم من معرفۃ ثلثۃ امور الاول تعریفہ لانہ لو لم یعرف تعریفہ لکان طالبا للمجہول والثانی غرضہ لانہ لو لم یعرف غرضہ لکان سعیہ عبثا والثالث موضوعہ لانہ لو لم یعرف موضوعہ لم یکن ممیزا بین ما شرع فیہ وبین غیرہ لان تمایز العلوم بحسب تمایز الموضوعات **فان قلت** التمیز حصل بالتعریف فما الحاجۃ الی التمیز بالموضوع **قلت** التمیز بالتعریف من حیث الذات وبالموضوع من حیث العوارض فلا یکفی احدہما عن الاخر فتعریف علم النحو ہو علم باصول یعرف بہا احوال اواخر الکلم الثلث من حیث الاعراب والبناء وکیفیۃ ترکیب بعضہا مع بعض **فان قلت** لا یصح اطلاق العلم علی النحو لان النحو عبارۃ عن القواعد الکلیۃ المذکورۃ والعلم ہو حصول صورۃ الشیء فی العقل **قلت** للعلم ثلثۃ معان الاول حصول صورۃ الشیء فی العقل والثانی القواعد المذکورۃ والثالث ما یحصل بہ القواعد وہی الملکۃ الحاصلۃ للانسان فالمراد بالعلم ہہنا المعنی الثانی فلا یرد ما ذکرہ **فان قلت** الکلم فی الحقیقۃ تمیز الثلث لان العدد یقتضی التمیز فینبغی ان یقال الثلثۃ بالتاء لان الکلم مذکر والتمیز اذا کان مذکرا یکون العدد مونثا **قلت** الامر کذلک الا ان ہذا التراکیب خرج من باب التمیز لانہ یکون موجزا او انتقل الی التراکیب التوصیفی والمطابقۃ شرط بین الصفۃ والموصوف وغرضہ صیانۃ ذہن المبتدی

لہ قولہ ولا یخفی علی الفطن العارف ان لم حرف غیر مستقل بالمفہومیۃ وترک فعل مستقل بالمفہومیۃ فکیف یکون غیر المستقل بمعنی المستقل کما ہو الظاہر فالحق فی الجواب ان یقال ان قولہ ہہنا قید للفعل المثبت اللازم للفعل المنفی ای ترک کما اشار الیہ مولانا عبد الغفور ای ترک ذلک الجعل کذا لنفسہ ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی برحمتہ الرب الرحیم

عن الخطاء اللفظي في كلام العرب **فان قلت** هذا خطأ لان الذهن غير متلفظ بل المتلفظ هو اللسان **قلت** المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان مترجم له او نقول ان العبارة بحذف المضاف اي صيانة مترجم ذهن المبتدي وموضوعه الكلمة والكلام **فان قلت** تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم فينبغي ان يكون النحو علمين **قلت** نعم لكن هذا اذا لم يكن للموضوع المتعدد جهة واحدة وههنا جهة واحدة وهو كون كل واحد منهما لفظا موضوعا للمعنى كموضوع اصول الفقه الكتاب والسنة واجماع الامة والقياس لكن لهما جهة واحدة وهو كون كل واحد منهما دليلا شرعيا **فان قلت** فعلى هذا ينبغي ان يكون كل العلوم علما واحدا لاشتراكها في انه يذكر فيها لفظ موضوع **قلت** ان ذلك فيما اذا كان الجهة مقصودة في ذلك العلم ولفظ الموضوع غير مقصد في غير النحو من x x x العلوم لان المقصود فيها المعاني فقط ثم هذه المبادي المذكورة خاصة والخاص يتوقف العلم به على العلم فمطلق التعريف في اللغة ما يعرف به الشئ وفي الاصطلاح ما يميز به الشئ عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان الناطق او عن بعض ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان هذا على مذهب المتقدمين واما على مذهب المتاخرين فما يميز به عن جميع ما عداه والغرض في اللغة لشانه وفي الاصطلاح ما x x x يكون باعثا على فعل الفاعل ويكون الفعل لاجله والموضوع في اللغة نهاده كرده شده وفي الاصطلاح ما يبحث فيه عن احواله وعوارضه الذاتية ثم العرض الذاتي ما يلحق الشئ لذاته مثل الانسان مدرك او بواسطة المساوي وهو اما جزؤه او خارج عنه مثال الاول الانسان متكلم فانه لحق بالانسان بواسطة المساوي الذي هو الناطق وهو جزء منه ومثال الثاني الانسان متعجب فانه ملحق بالانسان بواسطة المساوي الذي هو المدرك وهو خارج عنه ويقابله العرض القريب وهو ما يلحق الشئ بواسطة الاعم سواء كان جزءه او خارجا مثال الانسان ماش فانه ملحق بالانسان بواسطة الحيوان وهو اعم منه وجزء منه ومثال الثاني مثل الابيض متحرك فانه ملحق بالابيض بواسطة الجسم وهو اعم منه وخارج عنه او بواسطة الاخص مثل الحيوان ضاحك فانه ملحق بالحيوان بواسطة الانسان وهو اخص من الحيوان او بواسطة المباين مثل الماء حارة فان الحرارة ملحق بالماء بواسطة للمباين وهو النار **قوله** وبدء بتعريف الكلمة والكلام جواب سوال وهو ان المقصود في هذا العلم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاشتغال بتعريفهما اشتغال بما لا يعني فيجب ان يبدء بما لا بتعريفهما **فان قلت** لانسلم انه بتعريفهما بل بدء بالمعرف بل بالتسمية فلا يرد الاعتراض **قلت** مراد المعترض بالابتداء الاضافي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود فقط لا الابتداء الحقيقي وهو ما يكون بالنسبة الى المقصود وغيره فيرد الاعتراض **فاجاب** الشارح عن اصل الاعتراض بقوله وبدأ الخ محصلا الجواب انه انما بدأ بتعريفهما لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فلو لم يعرفا فكيف يبحث عن احوالهما لان البحث عن المجهول المطلق ممتنع قطعا وههنا بحث بوجوه الاول المناسب ان يقول وبدأ بتعريف الكلمة والكلام بتقسيمها ايضا والثاني انه كما يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما كذلك يبحث في هذا الكتاب عن سائر المركبات من التوصيفي والاضافي والامتزاجي والتعدادي

موضوع علم النحو

بيان معنى التعريف

بيان معنى الغرض

تعريف العرض الذاتي وتعريف العرض الغريب

والصوتی فینبغی ان یذکرها ایضا فی الصدر والثالث ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال الملحقة بذات الکلمة
الغیر مثل کیفیة حروف زید من ترکیب الزاء والیاء والدال وتقدیم بعضها علی بعض مع انه لا یبحث فی هذا
الکتاب عنها والرابع ان قوله عن احوالهما شامل للاحوال العامة لهما کونهما عرضا ومسموعا وغیر قار
الذات مع انه لا یبحث فی هذا الکتاب عنها والخامس ان بعضا من الاحوال الاعراب والبناء وهما
غیر ثابت لنفس الکلمة والکلام بل للاسم والفعل والحرف **اجیب** عن الاول ان العبارة بحذف
المعطوف ای بدل بتعریف الکلمة والکلام وبتقسیمهما **فان قلت** لما کان العبارة بحذف المعطوف فقوله
لانه یبحث الخ لا یصح ان یکون دلیلا لمجموع للعطوف والمعطوف علیه **قلت** دلیل المعطوف محذوف ۶
کالمعطوف وهو ان التقسیم من تتمة التعریف لانها للایضاح وان التعریف تصویر الشیء من حیث المفهوم
والتقسیم تصویر الشیء من حیث الانطباق علی الافراد فیشترکان فی التصور وعن الثانی ان البحث عنها
راجع الی بحث الکلمة لانه اما ان یکون عن اعراب الجزئین او عن بنائهما او عن اعراب احدهما وبناء الآخر
وذلک کلها لیس لا بحث الکلمة **فان قلت** البحث عن الکلام ایضا راجع الیها فینبغی ان لا یذکر الکلام
ایضا **قلت** البحث عن الکلام قد یکون عن مجموعه لا عن الاجزاء کما اذا وقع الخبر جملة فلا بد فیها من
عائد وکما اذا وقع الجملة حالا فالاسمیة بالواو والضمیر معا او بالواو وحدها او بالضمیر وحده الخ وعن الثالث
ان المراد من الاحوال الاحوال المنسوبة الیهما وهی تقتضی المغایرة وذلک الاحوال باعتبار الحاقها الذات الکلمة
لم یبق منسوبة لدقة التغیر بینها وبین الذات وعن الرابع ان المراد من الاحوال ما یکون مختصة بهما وعن
الخامس ان اضافة الاحوال الیهما اعم من ان یکون لانفسهما او لاقسامهما اما حال نفس الکلمة فمثل
العاملیة لان الکلمة عاملة سواء کانت فی ضمن الاسم او الفعل او الحرف واما حال الاقسام فمثل
الاعراب والبناء مثلا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یصح اضافة الاحوال الی الکلمة والکلام
فقط بل ینبغی ان یضاف الی اقسامهما ایضا **قلت** الاقسام لما اعتبرت من حیث انها اقسامهما
کانت کانها نفس الکلمة والکلام فالاضافة الیهما اضافة الیها ایضا ولو اعتبرت الاقسام لا من حیث
انها اقسامهما لکانت مستقلة لورود الاعتراض المذکور کذا ایضا من الغفور... **فان قلت** ان قوله
عن احوالهما لا یصح لان کلمة عن للمجاوزة فیکون معناه ان البحث فی هذا الکتاب یجاوز عن احوالهما
ولیس الامر کذلک **قلت** ان کلمة عن بمعنی من ای من احوالهما **قوله** فمتی لم یعرفا **فان قلت**
ان قوله لم یعرفا لا یخلو اما من التعریف او من المعرفة فعلی الاول لا تصح الملازمة لان البحث عن العوارض
لا یتوقف علی التعریف بل علی المعرفة بوجه ما وعلی الثانی لا یتم الترتیب لان المدعی تقدیم التعریف والدلیل یدل علی
المعرفة بوجه ما **قلت** انه من التعریف لکن المراد من البحث البحث علی وجه البصیرة وذا لا یحصل الا بالتعریف فهم الملازمة او نقول
ان المعرفة وانما الی بالتعریف لتحصیل ما هو الواجب لان المعرفة الرکنی لا یوجد الا فی ضمن الجزئیات التعریف جزئی من
جزئیاته لا کن اختار هذا الجزئی لکمال **فان قلت** الواجب ما حصل قبل التعریف لتوقف تعریف کل شیء علی التصور
بوجه ما لان توجه الذهن الی المجهول المطلق محال **قلت** ذلک التوقف بالنسبة الی العلم المفکر

لا الی المتعلم لانہ لا حاجۃ الی التصور بل ھو یکتفی بالمعرف الذی قرع علیہ استاذہ **فان قلت** المتعلم ایضا عالم بالمعرف قبل التعریف لان لزوم التعریف فی الکلمۃ تشیر الی ما یعلم المخاطب **قلت** لا یلزم من علم المخاطب علم المتعلم لجواز ان یکون المتعلم سامعا غیر مخاطب فاذن التعریف بالنسبۃ الیہ یفید اصل النسبۃ وبالنسبۃ الی المخاطب یفید زیادۃ المعرفۃ کذا قالہ مولانا عبد الغفور **فان قلت** ان قولہ فمتی لم یعرفا الاولیٰ ان یکون نتیجۃ لقولہ لانہ یبحث فی ھذا الکتاب اذ حاصل الدلیل ان الکلمۃ والکلام مایبحث فی ھذا الکتاب عن احوالھما وکل ما یبحث فی ھذا الکتاب عن احوالھما .... لابد من الابتداء بتعریفھما فی ھذا الکتاب فینتج ان الکلمۃ والکلام لابد من الابتداء بتعریفھما فی ھذا الکتاب **قلت** ان قولہ فمتی لم یعرفا وان لم یکن عین النتیجۃ لکن یکون لازم النتیجۃ فلذا رتبہ الشارح علی الدلیل السابق فافہم **اعلم** انہ لابد ھھنا من سبعۃ امور لحدھا الشکل والثانی الصغریٰ والثالث الکبریٰ والرابع الحد الاصغر والخامس الحد الاکبر والسادس الحد الاوسط والسابع النتیجۃ فالشکل عبارۃ عن القیاس المرکب من المقدمتین والصغریٰ عبارۃ عن المقدمۃ الاولی التی لیست مستعملۃ بحروف السور والکبریٰ عبارۃ عن المقدمۃ الثانیۃ التی تکون مستعملۃ بحرف السور والحد الاصغر عبارۃ عن الجزء الاول من الصغریٰ والحد الاکبر عبارۃ عن الجزء الاخیر من الکبریٰ والحد الاوسط عبارۃ عن الجزء المکرر الذی ھو محمول فی الصغریٰ وموضوع فی الکبریٰ والنتیجۃ عبارۃ عما بقی بعد اسقاط الحد الاوسط من الصغریٰ والکبریٰ کقولنا العالم حادث لانہ متغیر وکل متغیر حادث فالعالم فالشکل فیہ قولہ لانہ متغیر وکل متغیر حادث والصغریٰ فیہ قولہ لانہ متغیر والکبریٰ فیہ قولہ وکل متغیر حادث والحد الاصغر فیہ قولہ لان العالم لان الضمیر فی انہ راجع الی العالم والحد الاکبر فیہ قولہ حادث والحد الاوسط فیہ قولہ متغیر لانہ مکرر بین المقدمتین والنتیجۃ قولہ فالعالم حادث لانہ الباقی بعد اسقاط الحد الاوسط وھو قولہ متغیر

قولہ وقدم الکلمۃ علی الکلام جواب سوال وھو انہ لما کانت الکلمۃ والکلام موضوعین للنحو فما وجہ تقدیم الکلمۃ علی الکلام فاجاب بقولہ وقدم وحاصل الجواب ان الکلمۃ جزء من الکلام بحسب الافراد والمفہوم والجزء مقدم علی الکل طبعا فقدم وضعا لیوافق الوضع الطبع لان مخالفۃ الوضع عن الطبع فی قوۃ الخطاء عند المحققین **وفیہ بحث** من وجھین الاول ان الضمیر فی افرادھا ومفہومھا لا یخلو اما راجع الی لفظ الکلمۃ او الی مفہومھا فعلی الاول لا یصح اضافۃ الافراد الی ضمیر الکلمۃ لان الافراد لیست للفظ الکلمۃ بل لمفہومھا وعلی الثانی لا یصح اضافۃ المفہوم الی الضمیر لانہ یلزم للمفہوم مفہوم وذا باطل لانہ یفضی الی التسلسل والاضافات للمطابقۃ لان الراجع مونث والمرجع مذکر کما لا یخفی والثانی ان مفہوم الکلمۃ لفظ وضع لمعنی مفرد ومفہوم الکلام ملفوظ کلمتین بالاسناد ولیس الاول جزءا من الثانی **اجیب** عن الاول ان الکلام من قبیل الاستخدام لان الکلمۃ لہا اعتبار ان لفظا ومفہوما فاضافۃ الافراد باعتبار المفہوم واضافۃ المفہوم باعتبار اللفظ والمفہوم تابع اللفظ فی التذکیر والتانیث فلما کان لفظ الکلمۃ مونثا فکذا مفہومھا فلا یفوت المطابقۃ وعن الثانی ان المراد من المفہوم مفہوم ما صدق علیہ الکلمۃ ولا شک انہ جزء ما صدق علیہ الکلام لان زیدا اذا کان جزء

الحرف لیست مستقلۃ بحروف السور اقول لعل المصنف فسر الترکیب الذی ذکر اولا الذی ھو الحد الاوسط ای الحد الاوسط ھو المرکب من الحرف والاسم

زید قائم کان مفہومہ ایضا جزء من مفہومہا اونقول ان المفہوم الاجمالی للکلمۃ موجود فی المفہوم التفصیلی للکلام لان الماخوذ فی تعریف الکلام لفظ الکلمۃ ولفظ الکلمۃ یدل علی مفہومہا لانہ غیر منفک عنہا فلما کان لفظ الکلمۃ ماخوذا فی مفہوم الکلام وجزء امنہ فکذا مفہومہا ماخوذ فیہ وجزء امنہ اجمالا لان المفہوم الاجمالی ہو الذی یودی بلفظ المعرف لانہ تعبیر عن الامور المتعددۃ بلفظ واحد والتفصیلی تعبیر عن الامور المتعددۃ بالفاظ متعددۃ **فان قلت** المفہوم الاجمالی لایثنی ولایجمع فکیف یصح قولہ کلمتین فی قولہ یتضمن کلمتین **قلت** لہ اعتباران احدہما اعتبار من حیث ہو ہو والآخر اعتبار من حیث الاطلاق علی الافراد وہو لا یثنی باعتبار الاول دون الثانی **فان قلت** للدعی لا یخلو اما ان تقدیم تعریف الکلمۃ فقط او تقدیم تعریفہا وتقسیمہا فعلی الاول الدلیل الثانی کاف والاول مستدرک لان التعریف لیس الا باعتبار المفہوم وایضا لایکون مثبتا للمدعی لان کون افراد الکلمۃ جزءا من افراد الکلام لایقتضی التقدیم باعتبار التعریف لان افراد المفرد جزء من افراد المرکب مع ان مفہوم المرکب مقدم علی مفہوم المفرد حیث قالوا فی کتب المیزان المرکب ما دل جزءہ علی جزء معنا والمفرد بخلافہ وعلی الثانی الدلیل الثانی ایضا کاف والاول مستدرک لان التقسیم ایضا لایکون الا باعتبار المفہوم **قلت** سلمنا ان الدلیل کاف لہما لاکن الاستدراک ممنوع لان الدلیل الثانی لمدعی الاول والاول للثانی بطریق اللف والنشر الغیر المرتب **فان قلت** التعریف کما یکون باعتبار المفہوم فکذا التقسیم باعتبار المفہوم فکیف یصح قولہ ان الدلیل الاول لمدعی الثانی **قلت** سلمنا ان التقسیم ایضا باعتبار المفہوم لاکن المنظور فیہ الانطباق علی الافراد **فان قلت** الدلیل لایطابق المدعی لان التقدیم الکتبی والدلیل یدل علی التقدیم الخارجی لان تقدیم الجزء علی الکل فی الخارج **قلت** ان المتقدم بحسب الوجود الخارجی اذا تقدم فی الکتابۃ توافقت فی التقدم الوجودات الاربعۃ الکتبی واللفظی والذہنی والخارجی اما الخارجی والکتبی فظاہر واما اللفظی فلان التلفظ غالبا یکون علی وفق الکتابۃ واما الذہنی فلان التلفظ غالبا یکون بعد الذہن **قولہ** فتقال الکلمۃ **فان قلت** ان الفاء للتعقیب ومدخولہا معطوف علی ما قبلہ وہو قولہ وقدم وہذا العطف لایصح لوجہین الاول ان العطف یقتضی المغائرۃ ولا مغائرۃ بین التقدیم والقول والثانی ان العطف بالفاء یقتضی الترتیب ولا ترتیب بین التقدیم والقول لان زمان التقدیم بعینہ زمان القول وبالعکس **قلت** الاول لانسلم ان الفاء للتعقیب بل للتفصیل وان سلم فالارادۃ مقدرۃ فی جانب التقدیم **فان قلت** لابد للمقدر من القرینۃ وہو غیر موجودۃ **قلت** القرینۃ موجودۃ وہو ان التقدیم فعل اختیاری وکل فعل اختیاری مسبوق بالارادۃ **قولہ** الکلمۃ **فان قلت** ان الالف واللام فی الکلمۃ لا یخلو اما للتعریف او لا فعلی الثانی یلزم تنکیر المبتداء وعلی الاول یلزم تحصیل الحاصل لان التعریف قد حصل بالحد **قلت** التعریف باللام راجع الی لفظ الکلمۃ والتعریف بالحد راجع الی مفہومہا اونقول ان التعریف باللام راجع الی الافراد والتعریف بالحد راجع الی الماہیۃ فلا یلزم

د الافراد

تحصیل الحاصل **فان قلت** هذا انما یستقیم فی الاستغراقی والعهدی دون الجنسی لان الجنس ایضا عائد الی الماهیة **قلت** الفرق المذکور مختص بالاستغراقی والعهدی واما مع الجنسی فهو ان باللام الجنسی اشارة الی الماهیة بطریق الاجمال وبالحد اشارة الی الماهیة بطریق التفصیل فافترقا کما لا یخفی **فان قلت** ان البحث عن الکلمة محال لاستلزامه الدور لان الحروف لا یتلفظ بها الا بعد الحرکات للزوم الابتداء بالساکن والحرکات لا یتلفظ بها الا بالحروف لعدم استقلالها فی التلفظ فالدور محال والموقوف علی المحال محال **قلت** هذا الدور معی وهو غیر باطل اعلم ان الدور توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ وهو علی نوعین معی ومهروب فالمعی توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ بلا تخلل زمان بینهما ویکونان معلولین لشئ ثالث کتوقف الابوة علی البنوة وبالعکس لان زمانهما واحد وکلاهما معلولان للتولد وهو جائز لان علة اتصاف الدور جعل العلة معلولا والمعلول علة وهذا لا یجری فی المعی لانه لیس احدهما علة والاخر معلولا بل هما معلولان لثالث فیکونان مثل الابوین لشئ والمهروب توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ مع تخلل زمان بینهما وان قل ویکون احدهما علة والاخر معلولا وهو باطل ثم هو علی نوعین مصرح ومضمر فالاول توقف الشئ علی ما یتوقف علیه ذلک الشئ مع تخلل زمان بینهما بلا واسطة شئ اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی آ والمضمر ما یکون بواسطة شئ اخر کتوقف آ علی ب وتوقف ب علی ج وتوقف ج علی آ **قوله** قیل هی والکلام **فان قلت** لو قالها مشتقان لکان اخصر **قلت** الکلام غیر مذکور سابقا والکلمة مذکورة سابقا فلذا اورد احدهما ظاهرا والاخر ضمیرا **فان قلت** الکلام ایضا مذکور سابقا فی قوله وبه بتعریف الکلمة والکلام **قلت** مرادنا انه غیر مذکور فی شرح هذا المتن ای الکلمة لان الذکر فی غیر هذا الموضع غیر کاف للادراج ثم اعلم ان ههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما غیر مشتقین بل هما کلمتان براسهما لان جعلهما اصلا اولی من جعلهما اصلا بعد المناسبة فی هذا الاشتقاق کما تعرف ومذهب البعض انهما مشتقان من الکلم **قوله** بتسکین اللام جواب سوال وهو ان الکلم جنس الکلمة والکلمة فرد منه والفرد لا یشتق من الجنس فی موضع من المواضع فاجاب الشارح بقوله بتسکین اللام وما هو الجنس فهو بکسر اللام فافترقا **قوله** لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح جواب سوال وهو انه اذا کان الکلم بتسکین اللام فایضا لا یصح الاشتقاق لان الاشتقاق هو وجدان المناسبة فی اللفظ والمعنی وههنا وان وجد المناسبة فی اللفظ لکنه لم یوجد فی المعنی لان معناها ما یتکلم به ومعنی الکلم الجرح فاجاب الشارح بقوله لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح **تحصیل الجواب** ان المناسبة فی المعنی اعم من المطابقی والتضمنی والالتزامی وههنا وان لم یوجد الاول لکن وجد الالتزامی وهو التاثیر لتاثیر معانیهما فی النفوس کالجرح **فان قلت** تحقق المناسبة فی المعنی الالتزامی ایضا غیر مسلم لان المعنی الالتزامی لهما هو التاثیر فی الحواس الباطنة ومعنی الالتزامی للکلم هو الالم فی البدن **قلت** المناسبة وان لم یتحقق فی جمیع الکلمات لکنها متحققة فی بعض الکلمات وهی الکلمات السیئة لانها ایضا تفید الالم

فی البنا وفی هذا الجواب بحث من وجهین احدهما ان المناسبة انما تکون بین الکلم والکلام لا بین الکلم والکلمة لانهما غیر مفیدة للتاثیر کما لا یخفی والثانی ان هذه المناسبة بعیدة عن الفهم لخفائها لانها مناسبة باعتبار بعض الافراد وهی الکلمات السیئة والاشتقاق یجری فی کل الافراد علی ان هذه المناسبة غیر لازمة مع ذلک البعض ایضا لان التاثیر یختلف باختلاف الاشخاص لان کثیرا ما لا یؤثر الکلمات السیئة فی بعض الاشخاص فالتشبیه بقوله لتاثیر معانیها فی النفوس کالجرح عن غیر صحیح علی الاطلاق اجیب عن الاولان تاثیر الکلمة وان لم یکن بذاتها لکن یکون بواسطة الکلام لکونها جزءا منه وعن الثانی ان التشبیه وان لم یصح باعتبار الاثر المعنوی لکن یصح باعتبار النفس وهو القوة والشدة لان کل کلمة اذا اشتملت علی الکاف واللام والمیم فهی تنبئ عن القوة والشدة الا تری ان لفظ ملک والمالک والملک والملک یدل علی القوة والشدة لان الکاف من الحروف الشدیدیة واللام والمیم من الحروف المجهوریة واللازم معها القوة والشدة اعلم ان الاشتقاق فی اللغة پاره کردن وفی الاصطلاح ان تجد بین اللفظین تناسبا فی احد الدلالات الثلثة واشتراکا فی جمیع الحروف الاصلیة مرتبا نحو ضرب من الضرب او غیر مرتب نحو جبذ من الجذب او اشتراکا فی اکثر الحروف الاصلیة مع تقارب فی المخرج نحو نعق من النهق کذا فی الغفور وفی هذا التعریف بحث بوجوه الاولان حمل ان تجد لا یصح علی الاشتقاق لانه صفة اللفظ وان تجد بتاویل المصدر بمعنی وجدان المناسبة صفة المتکلم فیلزم حمل صفة المتکلم علی صفة اللفظ وهو باطل والثانی انه علی هذا ینبغی ان یجری الاشتقاق بین الضارب والمضروب لصدق التعریف علیهما لانهما ایضا وجدان المناسبة بین اللفظ والمعنی والامر لیس کذلک والثالث ان المناسبة مساویة من الجانبین فلم یشتق الکلم من الکلمة والکلام لمثل المناسبة بعینه والرابع لم لم یشتق الکلام من الکلمة وبالعکس مع وجود المناسبة بینهما فی اللفظ وهو الحروف الاصلیة والمعنی وهو ما یتکلم بهما عن الاولان وجدان المناسبة صفة المتکلم لکن لا نسلم ان الاشتقاق صفة اللفظ بل هو ایضا صفة المتکلم لان معناه پاره کردن فیلزم حمل صفة المتکلم علی صفة المتکلم وما هو صفة اللفظ هو کون اللفظ مشتقا واین هذا من ذلک وعن الثانی ان الاشتقاق وجدان المناسبة بین اللفظ والمعنی بحیث یکون یرد احدهما الی الاخر بعد حذف الزوائد وههنا لیس کذلک لان ضارب بعد حذف الزوائد ..... لا یرد الی المضروب وبالعکس بل یرد الی الضرب وعن الثالث انهما مشتملان علی الزیادة من حیث الحروف و والسکنات ولا یکون هذا الاشتقاق الکثیر من القلیل وعن الرابع ان الاشتقاق یقتضی المغایرة بحسب المعنی ولا مغایرة بینهما لانهما باعتبار المعنی اللغوی مترادفان فان قلت هذا مخالف لما قالوا فی الغفور حیث قالوا فی احد المدلولات الثلثة لانه یعلم منه انه اذا کان المناسبة منظورا فیها الاشتقاق ایضا والغفر ینقض باشتقاق الجبذ من الجذب لانهما مترادفان قلت الاشتقاق لا یجری فی المترادفین اذا کانا متساویین فی الشهرة والغرابة کما فیما بین الکلمة والکلام واما اذا کان احدهما

الاشتقاق

مشهور والاخر غريبا فيصح اشتقاق الغريب من المشهور كما في الجيذكذا في الزبدة قوله وقد عبر بعض الشعراء اى هذا التشبيه علاقة معتبرة ولهذا عبر بعض الشعراء فانقلت نقل عن الشيخ الكارزوني ان قائل الشعر على ابن ابيطالب كرم الله تعالى وجهه فلا يصح اطلاق الشاعر عليه لانه ترك الادب قلت لعل الشارح لم يطلع على ذلك كذا في العصمة قوله عن بعض تاثيراتها فان قلت لا يصح اضافة البعض الى التاثير لان التاثير لا يتجزى ومدخول البعض لا يكون الا مما يقبل التجزى قلت هذا التاثير مما يقبل التجزى لانه ذو جزئين احدهما فهم المعنى والاخر هو الالم في البدن ولو سلم فهو محمول على القلب اى عن تاثيرات بعض افرادها وهي الكلمات السيئة قوله ما جرح اللسان فانه ذكر الجرح واراد منه تاثير اللسان مجازا والمجاز لا يكون بدون العلاقة فعلم ان التشبيه المذكور بينهما علاقة معتبرة فلذا يصح الاشتقاق قوله والكلم بكسر اللام انما قال هذا لمقابلة قوله بتسكين اللام ولما كانت الكلمة مركبة من ثلثة اجزاء الالف واللام والكلم والتاء اشار الشارح الى بيان كل واحد منها بقوله والكلم الخ والغرض في بيان الجزء الاول اظهار الخلاف الواقع بين الجمهور والبعض والغرض في بيان الجزء الثاني والثالث دفع السوالات الاتية كما سنذكره انشاء الله تعالى فانقلت لم قدم بحث الكلم مع ان المقدم في لفظ الكلمة اللام قلت الكلم معروض واللام والتاء عارضتان والمعروض مقدم على العوارض طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ثم في الكلم مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انه جنس فاشار الشارح الى بيان مذهب الجمهور بقوله جنس لا جمع فان قلت ذكر قوله لا جمع مستدرك لانه اذا كان جنسا فلا يكون جمعا قلت ذكره لرد الصريح على مذهب البعض فانهم جعلوه جمعا لا جنسا قوله كتمر وتمرة فان قلت ذكر تمرة لا يخلو اما للتشبيه او لامر اخر فان كان الاول فالتشبيه حاصل بالجزء الاول وان كان الثاني فعليك البيان قلت ايراده للتشبيه لاكن الاول لتشبيه المذكور والثاني لتشبيه المحذوف تقديره ان الكلم بكسر اللام بدون التاء جنس كتمر والكلمة مع التاء فرده كتمرة قوله بدليل قوله تعالى اليه الى العرش يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا لقال طيبة او طيبات لان المفرد لا يقع صفة للجمع لعدم المطابقة بينهما وبدليل تصغيره بكليم بلا رد الى الاصل ولو كان جمعا لرد الى الاصل لان تصغير الجمع لا يصح لئلا يلزم اجتماع الفرعين الجمع والتصغير وبدليل وقوعه تمييزا للعدد الاوسط نحو قرأت احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تمييزا للعدد الاوسط لان تمييز العدد الاوسط لا يكون الا مفردا فانقلت الدليل لا يخلو اما لاثبات الجنسية او لنفي الجنسية لجواز ان يكون اسم الجمع وعلى الثاني بقي اصل المدعى بلا دليل وعلى الثالث لا يتم التقريب قلت انا نختار الشق الاول ونفي الجمعية يستلزم اثبات الجنسية لعدم القائل بالفصل ومذهب البعض انه جمع واشار الشارح الى بيان مذهب البعض بقوله وقيل جمع لا جنس حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا فلو كان جنسا لوقع على ما تحت الثلث ايضا لان الجنس يقع على القليل والكثير قوله والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم لان الصاعد الى محل الاجابة ليس الا البعض وهي الكلمة الحسنة وتصغيره كليمة لاكليم والتمييز كلمة لاكلما والجواب ان الاطلاق على الثلث فصاعدا مجاز مستعمل لا يجب الوضع ولا

حاجة الى تقدير البعض لان البعضية يعلم من توصيف الكلم بالطيب والتصغير والتمييز مجرد التحكم فانقلت فليكن البعض ان يقول ان ما قال الجمهور تحكم فلا ترجيح ح قلت الترجيح ثابت باعتبار عدم وجدان الكلم من اوزان الجمع كذا قال مولانا عبد الغفور ا عالم ان الالف واللام في اللغة آلة وفي الاصطلاح كلمة تجلى بها كلمة اخرى سواء كانت للتعريف او للتحسين او لامر اخر ومعنى التحسين التفخيم في اللفظ والكتابة وهي على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي ما تدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقا وعلى الصفة المشبهة اختلافا وانما صار اسميا اذا دخل على اسمي الفاعل والمفعول لانها مؤلفة بكلمة الذي والتي وما من الموصولات وهي قسم من الاسماء وانما خص الاسمي باسمي الفاعل والمفعول لان الاسمي مشابهة بالحرفي صورة فيقتضي ان يكون مدخولها مفردا صورة لان مدخول الحرفي لا يكون الا مفردا وفي المعنى موصولة فيقتضي ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وليست كلمة في كلام العرب مفرد صورة وجملة معنى الا اسم الفاعل والمفعول لانهما ذو شبهين لانه ان نظر الى انهما لا يختلفان بالغيبة والخطاب والتكلم فيكون كالاسم الجامد لانهم قالوا هو ضارب انت ضارب انا ضارب كما قالوا هو زيد انت زيد انا زيد ولو كان كالفعل لاختلف بالضمائر وان نظر الى انه بتاويل الفعل لان اللام اذا دخل على اسم الفاعل والمفعول يكون اللام بمعنى الذي واسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الفعل فيكون كالجملة وانما كان بمعنى الفعل لان اسم الفاعل حامل للضمير كالفعل فان قلت لعل هذا ينبغي ان يقال لاسم الفاعل جملة حقيقة لاستوائه مع الفعل في تحمل الضمير قلت بينهما فرق لان النسبة في الفعل الى ذات خارج عن مفهومه والنسبة في اسم الفاعل الى ذات داخل في مفهومه فيكون مفردا فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكون المصدر مع الفاعل جملة حقيقة لان الذات غير داخل فيه قلت كما ان الذات غير داخلة فيه فكذا النسبة غير داخلة فيه فلا يكون كالفعل لان النسبة داخلة في الفعل واما في الصفة المشبهة فقال بعضهم انه اسمي حملا على اسم الفاعل لمشابهتهما له في الاشتقاق والقيام والافراد والتثنية والجمع وقال بعضهم انه حرفي لان اسم الفاعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت فبينهما منافاة فيشبه الجوامد وفي الجوامد حرفي فكذا في الصفة المشبهة ثم الحرفي هي التي دخلت على غير اسم الفاعل والمفعول وهي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هي التي لا تغير المعنى بسقوطها كما في قول علي كرم الله وجهه شعر ولقد امر على اللئيم يسبني ؛ فمضيت ثمه وقلت لا يعنيني ؛ فاللام في اللئيم زائدة والا فيكون معرفة فلا يصح توصيفه بقوله يسبني لانه جملة وتوصيف الجملة بالمعرفة لا يصح فان قلت فليكن قوله يسبني حالا منه قلت ان زيادة اللام على تقدير جعل يسبني صفة لا مطلقا فان قلت فعلى هذا يكون المثال مترددا فلا بد من مثال يقيني قلت المثال اليقيني قول العرب جاءني الرجل عالم بدون اللام في الصفة ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم واللازم على نوعين عيني

مؤلفة

له قوله الخ اي لكونها عوضا عن المضاف اليه ۱۲ سه واما في الصفة الخ اي الالف واللام الداخلة في الصفة ۱۲

وغیر عوضی فمثال الزائد اللازم العوضی کما فی لفظ اللہ اما کونہ زائدۃ فلان التعریف قد حصل بالعلمیۃ واما کونہ لازما فلاحاطۃ العلمیۃ واما کونہا عوضا فلانہا عوض عن الہمزۃ المحذوفۃ لانہ فی الاصل الٰہ فحذفت الہمزۃ وعوض عنہ اللام ثم ادغم اللام فصار اللہ ومثال الزائد اللازم الغیر العوضی کما فی النجم والصعق والثریا اما کونہا زائدۃ فلان التعریف قد حصل بالعلمیۃ واما کونہا لازما فلاحاطۃ العلمیۃ واما کونہا غیر عوض فلعدم کونہا عوضا عن الشئ وکذلک غیر اللازم علی نوعین عوضی وغیر عوضی فمثال الزائد الغیر اللازم العوضی کما فی یا الناس اما کونہا زائد ------ لان التعریف قد حصل بحرف النداء واما کونہا غیر لازم فلعدم احاطۃ العلمیۃ بہا واما کونہا عوضا فلانہا عوض عن الہمزۃ المحذوفۃ لانہ فی الاصل اناس فحذفت الہمزۃ وعوضت اللام عنہا فصار الناس ومثال الزائد الغیر اللازم الغیر العوضی کما فی قول الشاعر ؎ فیا الغلامان الذان فرا ؎ ایاکما ان تکسبان شرا ؎ اما کونہا زائدۃ فلان التعریف قد حصل بحرف النداء واما کونہا غیر لازم فلعدم احاطۃ العلمیۃ بہا واما کونہا غیر عوض فلانہا لم یعوض عن شئ واما غیر الزائد فہو علی اربعۃ اقسام جنسی واستغراقی وعہد خارجی وعہد ذہنی وجہ الحصر ان اللام انما یکون للاشارۃ الی مفہوم مدخولہا فان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول من حیث ہو ہو فہو لام الجنس وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن جمیع الافراد فہو لام الاستغراق وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن فرد معین فہو لام العہد الخارجی وان کان اشارۃ الی مفہوم المدخول باعتبار تحققہ فی ضمن الفرد الغیر المعین فہو لام العہد الذہنی فالجنسی ہو الذی یشیر بہا الی حقیقۃ الشئ من حیث ہو ہو مع قطع النظر عن ملاحظۃ الافراد نحو الرجل خیر من المرأۃ فاللام فی الرجل جنسی لانہ یشیر بہا الی حقیقۃ الرجل فقط وہو مذکر من بنی آدم یتجاوز عن حد الصغر الی حد الکبر من غیر ملاحظۃ الفرد او الافراد **فان قلت** ہذا الحد لا یصدق علی آدم علیہ السلام لانہ کبیر من الابتداء **قلت** بنی التعریف علی الاعم الاغلب لا علی الشاذ والنادر **فان قلت** لم لا یجوز ان یکون استغراقیا او عہدیا خارجیا او عہدیا ذہنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منہما لانہ لو کان استغراقیا لزم الکذب لان کثیرا من افراد النساء خیر من افراد الرجل ولا یجوز ان یکون للعہد الخارجی لانہ لا یناسب المقام لان المقصود من ہذا القول مدح الرجل ولا یجوز ان یکون عہدا ذہنیا لانہ یستلزم تنکیر المبتدا لان قولہ الرجل مبتدا والاستغراقی ہو الذی یشار بہ الی حقیقۃ الشئ مع ملاحظۃ جمیع الافراد نحو قولہ تعالی ان الانسان لفی خسر فاللام --- فی الانسان للاستغراق لانہ یشار بہا الی حقیقۃ الانسان وہو حیوان ناطق مع ملاحظۃ جمیع الافراد **فان قلت** لم لا یجوز ان یکون جنسیا او عہدا خارجیا او عہدا ذہنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان جنسیا لا یصح الحکم علیہ بالخسران ؎

؎ قولہ والاعلام لاتتغیر ۱۲ ؎ قولہ ان یکون استغراقیا الخ ای الالف واللام فی الرجل خیر من المرءۃ وہذا خلاف الواقع لان کثیرا من النساء خیر من الرجال کذا قیل ؎ نہ ہر زن زن است ونہ ہر مرد مرد ؎ خدا پنج انگشت یکسان نکرد ؎ وکذا قیل بہ فاطمۃ منہم احب الی من الرجلین ؎ فضل میاندہ بر مرد وان حقیر ؎ ۱۲ ؎ والاستغراقی اہ عطف علی قولہ فالجنسی ۱۲ ؎ لا یجوز ان یکون اہ ای الالف واللام فی قولہ ان الانسان لفی خسر ۱۲ رب اغفر لی ۱۲

لان الخبر لا یصدر عن الحقیقۃ الخالصۃ بدون ملاحظۃ الافراد ولا یجوز ان یکون للعہد الخارجی والذہنی لانہ لو کان للعہد الخارجی والذہنی لا یصح الاستثناء بقولہ الا الذین امنوا لان الاستثناء یقتضی عموم المستثنی منہ وایضا لو کان للعہد الذہنی یلزم تنکیر المبتداء لان اسم ان فی الاصل مبتدا والعہد الخارجی ھو الذی یشار بہ الی حقیقۃ الشیٔ مع ملاحظۃ فرد معین معلوم بین المتکلم والمخاطب فی الخارج نحو قولہ تعالی فَعَصٰی فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ فان اللام فی الرسول للعہد الخارجی لانہ یشیر بہ الی حقیقۃ الرسول وھو الانسان بعثہ اللہ تعالی الی الخلق للتبلیغ مع ملاحظۃ فرد معین معلوم بین المتکلم وھو اللہ تعالی والمخاطب وھو النبی علیہ السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا او عہدا ذہنیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان جنسیا یابی عنہ عصیان فرعون لان عصیان فرعون انما یتصور من الفرد المعین لا من الماہیۃ الخالصۃ ولا یجوز ان یکون استغراقیا اذ لا یمکن عصیان فرعون عن جمیع افراد الرسول لعدم وجودھم فی زمانہ ولا یجوز ان یکون عہدا ذہنیا لان عصیان فرعون من موسی علیہ السلام وھو معلوم بین المتکلم والمخاطب فی القصص موجود فی الخارج والعہد الذہنی ھو الذی یشار بہ الی حقیقۃ الشیٔ مع ملاحظۃ فرد معین معلوم فی ذہن المتکلم نحو قولہ تعالی حکایۃ عن حال یعقوب انی اخاف ان یاکلہ الذئب فان اللام فی الذئب ذہنی لانہ یشار بہ الی حقیقۃ الذئب وھو حیوان مفترس مع ملاحظۃ فرد معین معلوم فی ذہن المتکلم وھو یعقوب علیہ السلام **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون جنسیا او استغراقیا او عہدا خارجیا **قلت** لا سبیل الی کل واحد منہا لانہ لو کان جنسیا لزم الحکم بالاکل من الماہیۃ الخالصۃ والاکل انما یتصور من الفرد لا من الماہیۃ الخالصۃ ولا یجوز ان یکون استغراقیا لانہ لو کان استغراقیا لزم الحکم باجتماع جمیع افراد الذئب علی اکل شخص واحد وھو محال بالبداھۃ ولا یجوز ان یکون عہدا خارجیا لانہ لو کان عہدا خارجیا یلزم الحکم بالاکل من الفرد المعین المعلوم فی الخارج وھو محال لان اللہ تعالی حرم لحوم الانبیاء علی کل احد **قولہ** واللام فیہا للجنس والتاء للوحدۃ **فان قلت** مالشارح انہ ذکر قولہ فیہا فی قولہ واللام فیہا للجنس ولم یذکر فی قولہ والتاء للوحدۃ بان یقول والتاء فیہا للوحدۃ **قلت** انما ذکر فی قولہ واللام فیہا للجنس للتعین لانہ لو قال واللام للجنس لم یعلم ان المراد لام الکلمۃ او لام الکلم بخلاف التاء فانہا متعین للکلمۃ فلا حاجۃ الی قولہ فیہا للتعین وھذا جواب سوال وھو ان اللام فی قولہ الکلمۃ لا یخلو اما ان تکون اسمیۃ او حرفیۃ لا سبیل الی الاول لان الکلمۃ لیست باسمی الفاعل والمفعول وان کانت حرفیۃ فہی اما زائدۃ او غیر زائدۃ لا سبیل الی الاول لانہ یلزم علی ہذا تنکیر المبتدا وان کانت غیر زائدۃ فہی علی اربعۃ اقسام لا سبیل الی الجنسی لانہا للماہیۃ من حیث ہی ہی والتاء للفرد فیتنافیان ولا الی الاستغراقی لانہا لیستلزم الکثرۃ والتاء للوحدۃ ولا الی العہد الخارجی لانہ لیس ہہنا کلمۃ معینۃ حتی یشار بہا الیہا ولا الی العہد الذہنی

لانها فی قوة التنکیر فیلزم تنکیر المبتدأ وذا باطل فاجاب الشارح بقوله واللام فیها للجنس محصل الجواب ان اللام فیها للجنس والتاء للوحدة ولامنافات بینهما لانه یصح توصیف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس لانه یقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس **وفیه بحث** من وجهین الاول ان اتصاف الجنس بالوحدة انما هو بالوحدة الجنسیة ومدلول التاء الوحدة الفردیة والثانی انه کیف یصح قوله هذا الجنس واحد فی مثال التوصیف لانه مبتدأ وخبر لا صفة وموصوف **اجیب** عن الاول انه لما نقلت الکلمة من المعنی اللغوی وهو ما یتکلم به الی المعنی الاصطلاحی نقلت الوحدة الفردیة الی الوحدة الجنسیة ایضا **فان قلت** فعلی هذا یلزم ان لا یکون نسبة الکلمة الی الکلام کنسبة التمرة الی التمر لان الوحدة فیها فردیة **قلت** التشبیه فی نفس الوحدة ولا شك ان نفس الوحدة موجودة فیهما وعن الثانی ان المراد من الاتصاف التصادق فلا اشکال **او نقول** ان الفرق بین المبتدأ والخبر وبین الصفة والموصوف لیس الا باعتبار قبل العلم او بعد العلم بناء علی ما قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف **قوله** ویمکن حملها علی العهد الخارجی جواب ثان عن الاعتراض المذکور محصل الجواب ان التاء للوحدة ولا نسلم ان اللام للجنس حتی یلزم المنافاة بینهما بل اللام للعهد الخارجی **قوله** بارادة الکلمة المذکورة علی السنة النحاة جواب سوال وهو ان الشرط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود والکلمة الجاریة علی السنة النحاة لیست بمذکورة سابقا محصل الجواب انه لا یشترط فی العهد الخارجی سبق ذکر المعهود بل الشرط فیه العلم بالمعهود وهو حاصل لان المعهود المعرف ههنا الکلمة النحویة المبحوثة عنها فی العلم النحوی المذکورة علی السنة النحاة بالبحث عنها بالفاعلیة والمفعولیة والاضافة وغیرها علی ما بین فی علم النحو فالمعنی الکلمة التی هی مصطلح النحاة ومبحوثة عنها فی علم النحو لفظ **فان قلت** بالقرینة علی ان المراد هذه الکلمة لا غیرها **قلت** القرینة علیه ان العالم نحوی والمتعلم نحوی والکتاب مصنف فی النحو **فان قلت** العهد الخارجی لا یصح من وجه الخ وهو انه لیستلزم تعریف الفرد والتعریف لا یکون الا للجنس بالجنس وایضا یلزم تعریف الاخص بالاعم **قلت** التعریف للماهیة التی هی فی ضمن الفرد **فان قلت** بالشارح انه عبر عن هذا التوجیه بیمکن معه انه یدل علی الضعف **قلت** هضما لنفسه لان هذا التوجیه منقول عن الشارح فقط بخلاف الاول فانه منقول عن الشارحین السابقین ومشهور فیما بینهم ولا یصح ان یکون اللام فیهما للعهد الذهنی لانه فی قوة التنکیر **وفیه بحث** لان جعل العهد الذهنی فی قوة التنکیر دون الجنسی **تحکم** لانه لو نظر الی الذهن فکلاهما معلومان ولو نظر الی الخارج فکلاهما غیر معلومین لان الماهیة معلومة فی الذهن معدومة فی الخارج **اجیب** عنه ان الماهیة وان کانت معدومة فی الخارج لکن تحققها فی الخارج فی ضمن الافراد بخلاف الذهنی لانها لا یمکن تحققها فی الخارج لا بالذات ولا فی ضمن الافراد لانها موضوعة

لہ معدومة ای ان الماهیة امر ذهنی لا وجود لها فی الخارج لتدرك فی الذهن ۱۲ نقیب احمد غفرله الدیوبندی ۱۲

لفرد معين في الذهن دون الخارج **فان قلت** هذا مخالف لما ذكر في مبحث المعرفة والنكرة لانه قال الشارح ثم العهد مطلقا من المعارف **قلت** المراد من العهد المذكور في قول الشارح العهد الخارجي ذكر للمطلق واراد منه المقيد **قوله** اللفظ في اللغة اي الرمي المطلق سواء كان من الفم او من غيره وقد جاء بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم **قوله** يقال اكلت التمرة ولفظت النواة جواب سوال وهو انه ما القرينة على ان المراد من اللفظ الرمي محصل الجواب ان القرينة عليه قول العرب اكلت التمر ولفظت النواة **قوله** اي رميتها جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل الرمي المطلق والمفهوم من المثال رمي الفم بقرينة الاكل فاجاب الشارح بقوله اي رميتها محصل الجواب ان المراد من لفظت الرمي المطلق والاكل لا يكون قرينة عليه لان من عادة العرب وقت اكل التمرة ان يخرج النواة باليد من التمرة او الفم ثم يلقونه فلا يدل الاكل على الرمي من الفم وههنا نظر في الاعتراض والجواب اما في الاعتراض فلان المثال ليس الا جزء الممثل ورمي الفم ليس الا جزءا من الرمي المطلق فمن اين قلت المثال لا يطابق الممثل واما في الجواب فهو ان قول الشارح اي رميتها افاد عينا ما افاد قوله لفظت النواة فكيف يكون جوابا عن السوال بل دفع السوال بقوله والاكل لا يكون قرينة عليه لان من عادة العرب الخ وذلك غير مذكور في الشرح **اجيب** عن الاول ان اللفظ في اللغة على معان ثلثة الرمي المطلق ورمي الفم والتكلم ومختار الشارح المعنى الاول فقال المعترض المثال لا يطابق الممثل لان مختار الشارح ان الممثل الرمي المطلق والمثال لا يدل على ما هو المختار عنده بل يدل على المعنى الثاني وهو الرمي من الفم بقرينة الاكل وهو غير مختار عنده فلا بد ان يأتي بمثال مطابق لما هو المختار عنده وهو الرمي المطلق فورد الاعتراض المذكور عليه لان بين العام والخاص مغايرة بالذات وعن الثاني ان اعتراض السائل مركب من جزئين احدهما ان معنى لفظت رمي الفم والثاني بقرينة الاكل وجواب الشارح يمنع المقدمتين اي لا نسلم ان معنى لفظت رمي الفم بل الرمي المطلق حيث قال اي رميتها مطلقا ولا يكون الاكل قرينة عليه بقرينة عادة العرب فمنع الجزء الاول مذكور في عبارة الشارح واما منع الجزء الثاني فغير مذكور في قول الشارح وهذا غير قبيح عند الشارحين **فان قلت** لما كان اللفظ في اللغة على معان فلم اختار الشارح المعنى الاول **قلت** لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في الرمي المطلق على سبيل الاشتراك والمجاز وكلاهما خلاف الاصل اما اذا كان موضوعا للرمي المطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في الافراد **فان قلت** استعمال المطلق في الافراد ليس الا استعمال المطلق في المقيد وهذا ايضا مجاز صرح به الموى لعقوب

له بان المثال لا يطابق الممثل لان الممثل الرمي وهو عام والمثال لرمي الفم وهو خاص وبين العام والخاص تغاير بالذات

تمت رحمة الله تعالى عليه الهي احمد صمد من عبدك مدد بے

هزاران رحمت حق بر كسي باد ؛ كه كاتب را بالحمدي كند ياد

قلت هذا مذهب البعض و اما عند الاكثرين فليس هذا حقيقة قاصرة صرح به المحقق الدوانی
قوله ثم نقل جواب سوال وهو ان الكلمة مبتدا ولفظ خبره والخبر محمول على المبتداء وههنا لا يصح
الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات البحت فاجاب الشارح بقوله ثم نقل الخ محصل الجواب
ان الحمل لا يصح اذا كان اللفظ بالمعنى اللغوی وهو الرمی المطلق وههنا انتقل من المعنى اللغوی الى
المعنى الاصطلاحی اعنی ما يتلفظ به الانسان فصار من قبيل المشتق على الذات قوله ابتدا
او بعد جعله الخ جواب سوال وهو ان النقل على قسمين ابتدائی وثنوی فهذا النقل من ای قبيل محصل
الجواب ان فی هذا النقل خلاف فقال بعضهم انه ابتدائی ای من غير تاويل له بالملفوظ فيكون
من قبيل تسمية المسبب باسم السبب لان الرمی سبب لما يتلفظ به الانسان وانما نقل ابتداء
تحرزا عن مؤنة تعدد النقل المستلزم للثقل وقال بعضهم انه نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون
من قبيل تسمية الخاص باسم العام لان مطلق الملفوظ عام و ملفوظ الانسان خاص وانما نقل
بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قرب العلاقة لان بين الخاص والعام قرب العلاقة لان العام
يصدق على الخاص اذ يقال الانسان حيوان دون العكس والسبب لا يصدق على المسبب اذ
لا يقال الصلوة وقت فان قلت ما السر فی ان حمل العام على الخاص يصح وبالعكس لا يصح اذ
يصح ان يقال الانسان حيوان ولا يصح ان يقال الحيوان انسان قلت السر فيه ان الحمل يفيد
حصر المسند اليه فی المسند والحصر يستقيم فی الاول دون الثانی قوله الى ما يتلفظ به الانسان
وفی هذا التعريف بحث من وجوه الاول ان هذا التعريف مستلزم الدور لان معرفة اللفظ
موقوف على معرفة ما يتلفظ لتوقف معرفة الحد وعلى معرفة الحد ومعرفة ما يتلفظ موقوف
على معرفة اللفظ اما لانه مبداء ما يتلفظ فيكون جزء منه والكل موقوف على الجزء واما لانه محمد
ويتلفظ مزيد ومعرفة المزيد موقوف على معرفة المجرد والثانی ان هذا التعريف يصدق على
الانسان لانه ايضا يتلفظ به الانسان والثالث ان الحركات والحروف الاعرابية لا يخلو اما ان
يكون لفظا او لا فعلى الاول ينبغی ان يكون زيد من المركبات فلا يكون اسما مع انه اسم بالاتفاق
وعلى الثانی ان لا يكون التعريف مانعا لانه دخل فيه الاعراب اجيب عن الاول ان
الجهة مغيرة من حيث الاصطلاح واللغة وعن الثانی ان الباء للتعدية لا للاستعانة اى ما
يتلفظ به الانسان او نقول ان الباء بمعنى على وعن الثالث انها ليست بلفظ واخراجها عن التعريف
بقيد الاستقلال اى ما يتلفظ به الانسان بالاستقلال والتلفظ بالحركات والحروف الاعرابية
ليست بالاستقلال او نقول انها لفظ ولا يكون زيد من المركبات لان المركب ما يكون اجزائه
مرتبا فی السمع وليس بين الاسم والاعراب ترتب فی السمع بل يقع كل واحد منهما فی السمع معا
ثم فی قوله واخراجها عن التعريف بقيد الاستقلال نظر من وجوه الاول ان بقيد الاستقلال
خرجت الحركات الاعرابية عن التعريف دون الحروف الاعرابية لانها مستقلة

فی التلفظ والثانی ان بقید الاستقلال خرجت التنوین عن التعریف لانہا ایضا غیر مستقلۃ فی التلفظ کما دل علیہ لتعریفہ مع انہ لفظ والثالث ان بقید الاستقلال خرجت عن التعریف الضمائر المتصلۃ لانہا ایضا غیر مستقلۃ فی التلفظ کما دل علیہ لتعریفہ مع انہا لفظ **اجیب** عن الاول ان الحروف محمولۃ علی الحرکات وعن الثانی ان الاستقلال اعم من ان یکون بشخصہ او بنوعہ فنوع التنوین یتلفظ بہ بالاستقلال لانہا من نوع الحرف وھو مستقل فی التلفظ وعن الثالث ان الاستقلال اعم من ان یکون بنفسہ او بمرادفہ ومرادف المتصل ھو المنفصل وھو مستقل بالتلفظ **قولہ** حقیقۃ او حکما جواب سوال وھو ان التعریف غیر جامع لان الضمیر المستتر لفظ ولہذا یجری علیہ احکام اللفظ مع انہ لا یتلفظ بہ الانسان فاجاب الشارح بقولہ حقیقۃ او حکما **قولہ** مہملا کان او موضوعا جواب سوال وھو ان اخذ الوضع فی التعریف مستدرک لخروج المہمل بقید اللفظ لان المتبادر من اللفظ الموضوع فاجاب الشارح بقولہ مہملا کان او موضوعا **قولہ مفردا** کان او مرکبا جواب سوال وھو ان اخذ الافراد فی التعریف مستدرک لخروج المرکبات عن التعریف باللفظ لان المتبادر من اللفظ ھو اللفظ المفرد فاجاب الشارح بقولہ مفردا کان او مرکبا **فان قلت** لم قدم المہمل علی الموضوع مع انہ اشرف **قلت** لیدل علی انہ المقسم بالدخول فی التعریف من ھذا التعمیم **فان قلت** فعلی ھذا ینبغی ان یقدم حکما لانہ مقسم ایضا بالدخول من ھذا التعمیم **قلت** ان فی حکما نظرا الی الاشرفیۃ وفی مہملا نظرا الی المقسم والوجہان جائزان اعلم ان الظاھر ان تلک التعمیمات الثلثۃ فی ما الموصولۃ وفیما یتلفظ ولا یبعد ان یجعل التعمیم الثانی اعنی قولہ مہملا کان او موضوعا لما یتلفظ بہ الانسان حقیقۃ اذ الملفوظ الحکمی لا یکون مہملا ویجعل التعمیم الثالث بالنسبۃ الی اللفظ الموضوع اذ المہمل لا یتصف بالافراد والترکیب **فان قلت** لم خالف الشارح من العبارۃ المشہورۃ بین الجمہور وھی مہملا کان او مستعملا **قلت** لئلا یلزم الواسطۃ بینہما بان یکون موضوعا ولم یکن مستعملا کاسماء الاشارۃ موضوعۃ لمفہوم کلی ولا یستعمل الا فی الجزئیات **فان قلت** فعلی ھذا لا یصح عبارۃ القوم **قلت** المراد من المستعمل فی عبارۃ القوم ھو الموضوع فلا یلزم الواسطۃ او المراد من المستعمل ما یصح استعمالہ **قولہ** واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی نحو زید ضرب ھذا شروع فی تفسیر اللفظ الحقیقی والحکمی وترک تفسیر المہمل والموضوع والمفرد والمرکب لظہورھا **فان قلت** لم ترک الشارح مثال الحرف **قلت** اکتفی الشارح بکاف التمثیل والواو العاطفۃ لانہما حرفان **او نقول** انہ لیس مقسم الشرح استیفاء جمیع اقسام الکلمۃ حتی یجب علیہ ذکر مثال الحروف ایضا بل مقصودہ ذکر مثال اللفظ الحقیقی والحکمی **فان قلت** فعلی ھذا ینبغی ان لا یذکر زید ایضا لان ضرب کاف لہما لان لفظ ضرب مثال اللفظ الحقیقی والمستتر فیہ مثال اللفظ الحکمی **قلت** فی الجواب لابد من ذکر لفظ زید لیکون ھو مرجعا للضمیر **فان قلت** فی الاعتراض الحکمی علم من قولہ وضرب

له قولہ تلک التعمیمات المذکورۃ ای المذکورۃ فی الشرح من قولہ حقیقۃ ۱۲ منہ عفی عنہ الرحیم

لان المستتر فیه حکمی فما الحاجة الی قوله فی زید ضرب **قلت** ان قوله فی زید ضرب ظرف لمجموع[1] **قوله** واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی لا للثانی فقط فلا یکون ذکره عبثا **قوله** اذ لیس من مقولة الحرف والصوت **جواب** سوال وهو ان المنوی من اے جہة (الی قوله الثانی وهو قوله والحکمی ۱۲ منه) مقولة الحرف والصوت **فاجاب** الشارح بقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت محصل الجواب ان اللفظ الحقیقی ما هو من مقولة الحرف والصوت والمنوی لیس من مقولة الحرف والصوت فلا یکون لفظا حقیقیا **فان قلت** ان ذکر الصوت بعد الحرف مستدرک لان الحرف قسم الکلمة وهی قسم اللفظ والصوت لازم مع اللفظ فلما لم یکن من مقولة الحرف لم یکن من مقولة الصوت **قلت** ذکر الاعم بعد الاخص جائز دون العکس **قوله** اصلا ای فی وقت من الاوقات بخلاف المحذوف لانه قد یتلفظ به فی بعض الاحیان کما سیاتی **او نقول** معنی قوله اصلا ای لا عقلا ولا نقلا ولفظ النقول فی قوله لیس من مقولة الحرف والصوت عبارة عن المحمول علیه یعنی لا یصح علی المنوی حمل الحرف والصوت اذ لا یقال المنوی حرف او صوت بخلاف اللفظ الحقیقی فانه یقال اللفظ الحقیقی حرف او صوت واعلم ان المدعی مرکب من جزئین احدهما ان المنوی لیس لفظا حقیقیا والاخر ان المنوی لفظ حکمی فقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت دلیل للمدعی الاول وقوله واجروا علیه احکام اللفظ دلیل للمدعی الثانی **قوله** ولم یوضع له لفظ جواب سوال وهو انا لا نسلم انه لیس من مقولة الحرف والصوت لانهم قالوا ان المنوی فی زید ضرب هو وفی اضرب وانت ضرب انت فاجاب الشارح بقوله ولم یوضع له لفظ محصل الجواب ان لفظا هو وانت لیس موضوعا للمنوی بل هما ضمیران اخران **قوله** وانما عبروا عنه باستعارة الخ **جواب** سوال وهو انه اذا لم یوضع له لفظ فلم عبروا عنه بلفظ هو وانت فاجاب الشارح بقوله وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له محصل الجواب ان التعبیر عنه بهو وانت بطریق الاستعارة لا بطریق الوضع **فان قلت** لا نسلم انه لم یوضع له لفظ لانه یقال له المستتر والمنوی فیکون له لفظ کما لا یخفی **قلت** المراد من اللفظ لفظ خاص به والمستتر لا یختص بالمنوی بل یطلق علی المستتر مطلقا وکذا المنوی **قوله** واجروا علیه احکام اللفظ لما کان المدعی مرکبا من جزئین احدهما ان المنوی لیس بلفظ حقیقی والاخر ان المنوی لفظ حکمی فلما اثبت الجزء الاول بقوله اذ لیس من مقولة الحرف والصوت اراد ان یثبت الجزء الثانی بقوله واجروا علیه احکام اللفظ فکانه جواب سوال وهو ان المنوی لما لم یکن لفظا حقیقیا فبای وجه یقال له لفظ حکمی اذ لا یلزم من انتفاء اللفظ الحقیقی اثبات اللفظ الحکمی فاجاب الشارح بقوله واجروا علیه احکام اللفظ الحقیقی وکل ما یجری علیه احکام الغیر فله حکم الغیر **قوله** فکان لفظا حکما تفریع علی قوله واجروا علیه الخ **وقوله** لا حقیقة تفریع علی قوله لیس من مقولة الحروف والصوت **فان قلت** لم یات الشارح بالف والنشر المرتب بان یقال فلا یکون لفظا حقیقة ولا حکما **قلت** انما لم یات

---

[1] تقدیره واللفظ الحقیقی کزید وضرب والحکمی کالمنوی فی زید ضرب فلا یکون ذکره عبثا ۱۲ منه رحمة الله تعالی

[2] من کونه مسندا الیه ومعطوفا علیه ومؤکدا وکلما جمعت فی قوله تعالی یا آدم اسکن انت وزوجک الجنة ۱۲ منه

الشارح باللف والنشر المرتب لان قوله فكان لفظا حكما وجودى وقوله لاحقيقة عدمى والوجود اشرف بالنسبة الى العدم لان الوجود صفة البارى والعدم صفة الشريك ولا شك ان صفة البارى اشرف من صفة الشريك وايضا فيه قرب بعض النتيجة الى الدليل وايضا الحكمى مقصود والمقصود مقدم **فان قلت** فعلى هذا ينبغى ان يقدم دليل هذا الجزء ايضا على دليل الجزء الاول بان يقال واجروا عليه احكام اللفظ وليس من مقولة الحرف والصوت الخ **قلت** الدليل غير مقصود فقدم غير المقصود فى موضع غير المقصود والمدعى مقصود فقدم المقصود فى موضع المقصود **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة جواب سوال وهو ان المحذوف مثل المنوى فى عدم التلفظ والثبوة فى النية فمن اين حكم فى الاول بالحقيقة وفى الثانى بالحكمى فاجاب الشارح بقوله والمحذوف الخ محصل الجواب ان المحذوف ليس كالمنوى لانه يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا فافترقا وايضا فيه رد على المصنف حيث قال فى الايضاح ان المنوى من قبيل المحذوف يعنى لا فرق بينهما لكن عبر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمنوى صونا للسان عن حذف الفاعل ولما كان هذا غير مرضى للشارح فرد عليه بقوله والمحذوف لفظ حقيقة وحاصل الرد ان المنوى ليس من قبيل المحذوف لانه يتلفظ الانسان فى بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا اى فى حين من الاحيان **فان قلت** هذا الجواب انما يستقيم فى الحذف الجائزى دون الواجبى لانه لا يتصور به التلفظ فى وقت من الاوقات كالمنوى **قلت** المحذوف بالحذف الواجبى على تقدير وجوده فى الخارج يتلفظ به الانسان **فان قلت** فعلى هذا المنوى[1] ايضا قد يتلفظ به على تقدير وجوده فى الخارج **قلت** لا يصح تقدير وجوده فى الخارج لانه ليس له لفظ موضوع فبأى شئ عبر عنه فى الخارج اعلم ان الفرض على نوعين فرض ممتنع بالاضافة وهو جائز والثانى فرض ممتنع بالتوصيف وهو غير جائز والمحذوف من قبيل الاول والمنوى من قبيل الثانى **فان قلت** ان المنوى من حيث انه منوى مغير من البارز من حيث انه البارز فلذا لا يكون هو وانت حقيقة فيه بل مستعار له فكذا المحذوف من حيث المحذوف مغير من المنطوق من حيث المنطوق فلذا لا يكون القرينة فى قوله تعالى واسئل القرية بعد التكلم به لا يكون عين المحذوف بل مستعار له ففرق الشارح بينهما لا يكون صحيحا **قلت** ان جعل المنوى من قبيل الحكمى والمحذوف من قبيل الحقيقى بناء على مجرد اصطلاح النحويين ولا مناقشة فى الاصطلاحات لجعل الناطق ذاتى الانسان والضاحك من العرضى بناء على مجرد اصطلاح المنطقيين **قوله** لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان **فان قلت** ان لفظ قد يفيد ما يفيد قوله بعض الاحيان لانهما للتقليل فيكون احدهما مستدركا **قلنا** ان قد لتقليل المفعول اى يتلفظ الانسان ببعض المحذوف او لتقليل الفاعل اى يتلفظ به بعض الانسان

---

[1] المنوى صيغة اسم مفعول من نوى ينوى كرمى يرمى بمعنى نيت كرده شده ۱۲ اللهم تب علينا قبل الموت ط برحمتك يا ارحم الراحمين ط بتصحيح : مولانا غلام نبى تونسوى

فلا یکون احدهما مستدرکا **قوله** وکلمات الله تعالی داخلة فیه جواب سوال وهو ان اللفظ ما یتلفظ به الانسان بالفم ولذا لا یقال لفظ الله بل یقال کلمة الله فیکون تعریف الکلمة باللفظ تعریف الاعم بالاخص واجیب ان قید الانسان فی تعریف اللفظ لا یصح لانه مخرج لکلمات الله تعالی وکلمات الملئکة والجن محصل الجواب ان کلمات الله تعالی داخلة فیه لانها مما یتلفظ به الانسان **فان قلت** ان تلفظ الانسان انما یستقیم فیمن له علم بالقرآن واذا لم یکن له علم بالقرآن فکیف یتلفظ به **قلت** معناه من شانه ان یتلفظ به الانسان او یمکن ان یتلفظ به الانسان او **نقول** لیس المراد من التلفظ تلفظ جمیع افراد الانسان بل المراد البعض **فان قلت** ان کلمات الله تعالی اذا کانت الفاظا وداخله فی اللفظ فما الفائدة فی ذکر الانسان مع انه مهم لاخراجها **قلت** ان ذکر الانسان للاشارة الی ان لفظیة جمیع الکلمات باعتبار تلفظ الانسان ولهذا یقال کلمات الله تعالی ولا یقال الفاظ الله تعالی **فان قلت** ان ما یتلفظ به الانسان مغائر بالشخص مما یتکلم به الحق سبحانه وتعالی لاختلاف المحل وتعدده **قلت** هذا تدقیق فلسفی غیر ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عند الادباء کاختلاف المکان فی شخص واحد وهو لا یغیر الشیئ فکذا هذا فان زیدا فی السوق هو بعینه زید فی المسجد وبالعکس **فان قلت** ان اعتذار الشارح من کلمات الله تعالی لا یخلو اما من التی نزلت الینا ومکتوبة فی القرآن او من الکلمات التی هی قائمة بذات الله تعالی او من الکلمات التی هی فی علم الله تعالی او من کلمات التی اظهرها الله تعالی علی لسان غیر العقلاء فعلی الاول لا حاجة الی الاعتذار لانها من المعلوم انها تجری علی لسان الانسان فتکون من الفاظ الانسان وان کان الثانی والثالث فهی غیر موجودة لان الکلمات التی هی قائمة بذات الله تعالی والکلمات التی هی فی علم الله تعالی هی المعانی دون الالفاظ وان کان الرابع فهی لیست من مبحث النحوی **قلت** الکلمة مرادة لانه مقام التعریف وهو یقتضی الجمعیة والشمول لانها من شانها ان یتلفظ به الانسان او یمکن ان یتلفظ به الانسان وان لم یکن من مبحث النحوی **قوله** والدوال الاربع وهی الخطوط والعقود الخ هذا رد علی الهندی وصاحب المتوسط حیث جعلا اللفظ فی تعریف الکلمة قید الاخراج الدوال الاربع فرد الشارح علیه بقوله غیر داخلة فی اللفظ وجه الرد ان الخروج یقتضی سبق الدخول ولا دخول ههنا **فان قلت** الرد غیر صحیح لجواز ان یکون مراده الاحتراز عن الدخول لا الاخراج بعد الدخول **قلت** المناسب بالجنس الشمول لا الاحتراز **فان قلت** فلم لا یجوز ان یکون الجزء الاول مقدارا فی التعریف ای الکلمة شئ ملفوظ **قلت** التقدیر فی التعریف غیر جائز لان التصریح بالقیود واجب عند ارباب التعریف **والجواب** عن جانب الهندی وصاحب المتوسط انه اذا کان بین الجنس والفصل

الٰہی رحم کن کآلودگانیم ؛ بخون دل جگر یالودگانیم

عموم وخصوص من وجه يصح الاحتراز به لانه يمكن ان يقدر كلواحد جنسا وفصلا وههنا كذلك فيمكن ان يجعل الوضع جنسا لشمول الدال والاربع واللفظ فصلا لاخراجها وان يجعل اللفظ جنسا لشمول المهملات والوضع فصلا لاخراجها **فان قلت** الدال والجمع دالة والخط والعقد مذكر ولا يستقيم جعلها جمع دال لان الفاعل المذكر لا يجمع على فواعل **قلت** انه من قبيل التغليب لان الخط والعقد وان كان مذكرا لكن النصب والاشارة مونث **فان قلت** فيه تغليب المونث على المذكر وذا لا يجوز كما صرح به العلامة التفتازاني رح في السعدية وايضا لا نسلم ان النصبة مونث لانه فعيل والفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمونث فالتاء فيه ليست للتانيث بل للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة والحقيقة **اجيب عن** اصل الاعتراض ان فاعلا اذا كان من غير ذوي العقول يجمع على فواعل كروابع جمع رابع كذا في المدقق اعلم ان الخطوط كالنقوش دالة على الالفاظ والعقود كالمفاصل للاصابع دالة على العدد والنصب كالعلامات في الطريق دالة على تعين الطريق والاشارة دالة على المحسوسات وقيل الخطوط عبارة عن اثر الاقدام دالة على الماشي والعقود عبارة عن العلامات في الاشجار والعصب والحشيش او غيرها دالة على تعين الطريق والنصب عبارة عن العلامات بين قطعات الارض دالة على تميز الاملاك **فان قلت** المراد اما لفظ الدال والاربع او ما صدق هو عليه فعلى الاول فهي ليست الا من الالفاظ فكيف يخرج باللفظ وعلى الثاني لا يصح جعل زيد كلمة لان ما صدق هو عليه ليس بلفظ **قلت** الاعتبار لما صدق هو عليه ان كان ما صدق هو عليه من الموضوعات والا فالاعتبار للفظ ففي الخطوط مثلا اعتبر ما صدق هو عليه لانه موضوع لشئ وفي زيد مثلا اعتبر لفظه لان ما صدق هو عليه ليس بموضوع لشئ اصلا كذا في جمال **قوله** وانما قال لفظا الخ جواب سوال وهو ان الكافية ماخوذة من الفصل وصاحب المفصل قال لفظة فلم قال المصنف رح لفظا محصل الجواب ان صاحب المفصل قصد الوحدة والمصنف رح لم يقصد الوحدة الا ترى ان عبد الله عند المصنف رح حين العلمية كلمة مع انها لفظتان وعند صاحب المفصل ليس بكلمة **فان قلت** لا نسلم ان المم لم يقصد الوحدة لان التاء في الكلمة تدل على الوحدة **قلت** لا نسلم

۱؎ والجواب عن جانب الشارح لو جاز جعل كلواحد من اللفظ والوضع جنسا وفصلا يلزم كون الشيء الواحد علة ومعلولا وذا باطل ۱۲ منه ۲؎ بل انما يجوز تغليب المذكر على المونث ۱۲ منه ۳؎ اعلم ان اللفظ الواحد ما لا يصح التلفظ به مرتين في حين من الاحيان فشمل عبد الله علما خارج عنه لانه يصح التلفظ حين قصد المعنى الاضافي وان يصح التلفظ به مرتين حين قصد المعنى العلمي ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۴؎ لانه لم يقصد الوحدة منه رحمه الله تعالى آمين

رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ

ان التاء فی الکلمة للوحدة لان اللام الجنسی فیما یمنع الوحدة **فان قلت** هذا مخالف لما قال الشارح رح واللام فیهما للجنس والتاء للوحدة **قلت** مراد الشارح من قوله والتاء للوحدة فی الاصل لا فی الحال **فان قلت** لانسلم ان الوحدة غیر مراد للشارح فی الحال بل مراد له لان قول الشارح رح ولا منافات بینهما ینادی بالصوت الاعلی ان الوحدة مراد له فی الحال **قلت** ان قوله ولا منافات بینهما جواب بطریق التنزل والتسلیم کما عرفت سابقا **قوله** والمطابقة غیر لازمة الخ جواب سوال وهو ان المطابقة بین المبتداء والخبر فی التذکیر والتانیث شرطوهنا لم یوجد لان الکلمة مؤنث واللفظ مذکر محصل الجواب ان المطابقة غیر لازمة لعدم کون الخبر مشتقا **فان قلت** قد مر ان اللفظ بمعنی الملفوظ فیکون مشتقا **قلت** الاعتبار للاصل وهو فی الاصل مصدر غیر مشتق **فان قلت** فعلی هذا لایصح حمله علی الکلمة لکونه وصفا لها **قلت** حمله علی الکلمة باعتبار المعنی الاصطلاحی کما عرفت فحاصل المقام ان وجوب المطابقة مشروط بستة شروط الاول ان یکون مشتقا فلا ینقض بقوله الکلمة لفظ والثانی ان یکون الخبر حاملا لضمیر المبتدأ فلا ینقض بقوله وزینب وسقر وماه وجور لان الضمیر فی ممتنع راجع الی الصرف والثالث ان یکون المبتداء والخبر اسمین ظاهرین فلا ینقض بقوله وهی اسم وفعل وحرف والرابع ان لا یکون الخبر صفة خاصة للمونث فلا ینقض بقوله المرأة حائض والخامس ان لا یکون الخبر اسم تفضیل مستعمل بمن فلا ینقض بقوله الصلوة خیر من النوم والسادس ان لا یستوی فیه المذکر والمؤنث فلا ینقض بقوله المرءة جریح لان الفعیل بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمؤنث کما ان الفعول بمعنی الفاعل یستوی فیه المذکر والمؤنث نحو امرأة صبور **قوله** مع کون اللفظ اخص جواب سوال وهو ان المطابقة مع کون الخبر غیر مشتق وان کانت غیر لازمة لکن لاشک انها امر مستحسن فلم ترک المص المستحسن محصل الجواب ان قوله لفظ اخص من لفظة لانه لو قال لفظة لقال ونعت و موزة بالتاء فی الکل ولاشک فی طوالته **قوله** الوضع فی اللغة نهادن او جعل الشئ فی حیز بغیر

وفی الاصطلاح تخصیص شئ بشئ بحیث متی اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانی **فان قلت** لم لم یتعرض الشارح للمعنی اللغوی للوضع **قلت** المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلذا لم یذکره الشارح رح **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یتعرض للمعنی اللغوی للفظ **قلت** انما ذکر لبیان النقلین احدهما ابتداء والاخر بعد جعله بمعنی الملفوظ الی ما یتلفظ به الانسان **فان قلت** المذکور فی المتن لفظ وضع بصیغة الفعل ثم فسر الشارح الوضع بصفة المصدر **قلت** تعین المشتقات وابهامها باعتبار تعیین المبادی وابهامها فلذا بین المبداء دون المشتق **فان قلت** ان لفظ وضع بصیغة الفعل مشتمل علی ثلثة معان الحدث والزمان والنسبة فما الوجه للشارح حیث بین الاول واهمل الاخرین **قلت** النسبة یعلم ببقائه الحدث

ف وجوب مطابقة المبتداء مع الخبر مشروط بستة شروط الستة

لان تعين النسبة بتعين الطرف واما الزمان فلاحاجة الى بيانه لانه لم يرد بصيغة الفعل الواقع
في التعريفات الزمان لانه يفيد تقيد الماهية باحد الازمنة الثلثة **فان قلت** التخصيص
لا يخلوا ما تخصيص اللفظ بالمعنى او تخصيص المعنى باللفظ فعلى الاول يخرج المشترك وعلى
الثاني يخرج المرادف **قلت** للتخصيص جزئين وجودي وسلبي فهو على كلا التقديرين
مجرد عن الجزء السلبي **فان قلت** لا يصدق تعريف الوضع على زيد اذا لم يعلم المخاطب به
او علم ولكن لم يسمع او سمع لكن عرض له الموت او الجنون او السكر لعدم فهم الشئ الثاني
عند الاطلاق **قلت** ان فهم الثاني مشروط بعلم المخاطب وسمعه وعدم عروض العارض
وانما لم يصرح به اكتفاء بالظاهر **فان قلت** اذا قد السمع مع الاطلاق فحينئذ يلزم
الاستدراك لان احس من الاحساس وهو يتناول السمع **قلت** معناه اوحس من غير السمع
فان قلت لو قال متى احس بدون ذكر قوله اطلق لكان كافيا لان احس من الاحساس
وهو يتناول السمع والسمع يتناول الاطلاق لان السمع لا يكون بدون اطلاق **قلت** انما
ذكرهما للاشارة الى قسمي الوضع لفظي كما في الالفاظ وغير لفظي كما في الدوال الاربع ونقارة
السلطان فانها تدل على ركوبه **فان قلت** ان كلمة ما لعموم الاوقات وهو يفيد الكلية
ولا يكون كلية لعدم صدقها عند الاطلاق ثانيا او ثالثا للزوم تحصيل الحاصل **قلت** قيد
ان لم يفهم من الاول مراد في التعريف اى فهم منه الشئ الثاني ان لم يفهم من الاول
او نقول لا يلزم تحصيل الحاصل لان المراد من الفهم الالتفات **فان قلت** فعلى
هذا يلزم التفات الملتفت وهو ايضا تحصيل الحاصل **قلت** المراد بالفهم ثانيا هو الالتفات
الجديد **فان قلت** فلم لا يجوز ان يكون المراد بالفهم الفهم الجديد فلا يلزم تحصيل الحاصل
قلت التكرار في الالتفات مفيد دون الفهم لان الالتفات عبارة عن النظر الباد ي
والفهم عبارة عن النظر الدقيق فالتكرار في الالتفات مفيد لانه يفضي الى النظر الدقيق فلا
تحصيل الحاصل بخلاف التكرار في الفهم فانه يفضي الى تحصيل الحاصل فافهم فانه من مزلة الاقدام
فان قلت يلزم في تعريف الوضع الدور اذ فهم الشئ الثاني موقوف على الوضع والعلم
بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثاني اذ الوضع نسبة وهي موقوفة على الطرفين **قلت** العلم
بالوضع موقوف على المعنى قبل الوضع والمعنى موقوف على العلم بالوضع بعد الوضع فتنتفي الجهة
او نقول العلم بالشئ الثاني من الشئ الاول موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف
على الشئ الثاني فقط من غير تقييد بقوله من الشئ الاول **فان قلت** تعريف الوضع غير مانع
لصدقه على المخرفات كالشم للسرايم والقلف للعقل لانه يفهم منها الجسم المخصوص مع انهم
عدوا المخرفات من المهملات **قلت** الوضع انما وقع في المخرف عنه اعني الشم والعقل لكن
فهم الشئ الثاني من المخرف يتوهم الوضع **فان قلت** لا يصح ايراد كلمة

او فی تعریف الوضع لانہا للتشکیک والتردید والتعریف للمعرفۃ **قلت** انما للتنویع والتقسیم الی اللفظی **فان قلت** الاولی ان یقول متی سمع مکان اطلق لیزید حسن المقابلۃ مع قولہ او احس اذ الاحساس فعل المستفید والسمع ایضا فعل المستفید فتناسبا بخلاف الاطلاق فانہ فعل المفید لا المستفید **قلت** الاطلاق تصرف اولی وکذا الاحساس فتناسبا بخلاف السمع لانہ تصرف تنوی لانہ یقتضی سبق الاطلاق **فان قلت** تعریف الوضع غیر مانع لصدقہ علی المجاز لانہ یفہم منہ الشئ الثانی مع انہ لا وضع فی المجاز **قلت** المجاز وان لم یکن فیہ وضع شخصی لکن الوضع النوعی موجود فیہ والتعریف اعم منہا او **نقول** ان اخراج المجاز باعتبار القید بنفسہ وفہم الشئ الثانی فی المجاز لا بنفسہ بل باعتبار القرینۃ **فان قلت** فعلی ہذا لا یصدق التعریف علی وضع الحرف لان فہم الشئ الثانی فیہ لا بنفسہ بل باعتبار ضم الضمیمۃ **قلت** المحتاج فی الحرف الی ضم الضمیمۃ ہو الدلالۃ والفہم لا التخصیص لانہ بنفسہ **فان قلت** ان الفہم ایضا جزء من مفہوم الوضع وہو محتاج الی ضم الضمیمۃ **قلت** احتیاج الفہم الی الضمیمۃ لتجلان المراد من الاطلاق ہو الاطلاق الصحیح ولا یصح الاطلاق بدون الضمیمۃ فالضمیمۃ من شروط الاطلاق والشرط لا یعد الا من الاعتبار فلا یخرج الحرف من نفسہ **فان قلت** المشہور عندہم ان المرکبات موضوعۃ مع ان الواضع لم یضع الا المفردات لان الترکیب انما یحصل بعد الوضع ای بعد وضع المفردات **قلت** ان المرکبات ایضا موضوعۃ لا وان لم یکن موضوعۃ بنفسہا لکنہا موضوعۃ بواسطۃ وضع اجزائہا والتعریف اعم منہما او **نقول** ان المرکبات وان لم یکن فیہا وضع شخصی لکن الوضع النوعی موجود فیہ بواسطۃ قاعدۃ کلیۃ وہی ان کل ما اشتمل علی المبتدا او الخبر او الفعل والفاعل فہو موضوع للاسناد وکذا کل ما اشتمل علی المضاف والمضاف الیہ فہو موضوع للاضافۃ وقس علی ہذا فافہم **فان قلت** لما کان فہم الشئ الثانی ماخوذا فی تعریف الوضع خرجت عنہ حروف الہجاء لانہ لیس فی حروف الہجاء فہم الشئ الثانی فاخراج حروف الہجاء عن التعریف لتقیید المعنی لیس الا اخراج المخرج **قلت** ان ذکر المعنی بعد الوضع اشارۃ الی تجرید الوضع عن الشئ الثانی فبقیت حروف الہجاء فی التعریف فاخراجہا من التعریف بتقیید المعنی فلا یلزم اخراج المخرج **قولہ** قیل یخرج عنہ وضع الحرف حیث لا یفہم معناہ متی اطلق **فان قلت** حق العبارۃ ان یقال متی اطلق او احس لان قید احس ایضا معتبر فی تعریف الوضع **قلت** قید احس لیتناول التعریف غیر اللفظ کالدال والالف والالربع والحرف من الالفاظ فلا حاجۃ الی ذکرہ **قولہ** بل اذا اطلق مع ضم ضمیمۃ قیل حق العبارۃ ان یقول بل اذا اطلق مع ضمیمۃ بدون ذکر الضم لان لفظ الضمیمۃ تدل علی الضم اجیب عنہ ان الضمیمۃ محمولۃ علی التجرید بل اذا اطلق مع ضم کلمۃ اخری فلا استدراک **قولہ** اجیب ان المراد متی اطلق اطلاقا صحیحا والاطلاق الصحیح ہو الذی یدل علی المطلوب من غیر حاجۃ الی امر آخر واطلاق الحرف بلا ضم ضمیمۃ غیر صحیح لانہ لا یدل علی المطلوب بدون ضم الضمیمۃ وہذا الجواب من الشارح الہندی **قولہ** ولا یبعد ان یراد باطلاق الالفاظ ان یستعملہا اہل اللسان فی محاوراتہم وبیان مقاصدہم والحال ان اہل اللسان لا یستعملون

لہ بان یقع کونہ مفردا لکن لا یستعمل فی غیر ما وضع لہ فی ذلک المعنی فتدبر منہ عفی عنہ

الحرف فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم بدون ضم الضمیمة وهذا الجواب من الشرح الجامی قدس سره
قوله فلاحاجة الی اعتبار قید زائد هذا رد علی الشارح المحقق الهندی وحاصل الرد ان فی جواب الهندی اعتبار
قید زائد وهو قوله صحیحا واذا صح الکلام من غیر التقید فلاحاجة الیه ای الی التقید **فان قلت**
فی کلام الشارح رح ایضا اعتبار قید زائد وهو تاویل الاطلاق بالاستعمال المذکور **قلت** ان قید الاستعمال
بیان لقوله متی اطلق والبیان لایعد من القیود **فان قلت** فعلی هذا کان للشارح الفاضل
ان یقول ان قید صحیحا بیان لقوله متی اطلق ایضا فلایعد قیدا **قلت** ان اخذ الاستعمال من الاطلاق
شائع ومتبادر بخلاف اخذ الصحیح فانه لیس بمتبادر من لفظ الاطلاق **فان قلت** من این علم
هذا التبادر **قلت** الدلیل علی تبادره عدم اعادة التوصیف مع الاستعمال بخلاف الاطلاق
الصحیح لان معه اعادة التوصیف حیث قال متی اطلق اطلاقا صحیحا **او نقول** ان معنی الاطلاق
لیس الا الاستعمال فلایکون هذا قیدا بخلاف قوله صحیحا لانه لیس معنی الاطلاق بل
لغت له فیکون قیدا **فان قلت** لما کان جواب الشارح اقوی فلایصح قوله ولایبعد لان عدم البعد
یستعمل فی موضع الضعف **قلت** انما قال ذلک هضما لنفسه وانکان قویا فی نفس الامر **فان قلت**
اذا قلنا ان من حرف او مرکب من حرفین فهذا الاطلاق صحیح ومستعمل فی محاوراتهم مع انه لم یفهم
منه معناه فالاشکال المذکور باق علی الشارحین بحاله **قلت** المراد بالاطلاق الصحیح مایکون لارادة
المعنی وهذا الاطلاق لاجل ارادة لفظ من اعلم ان الوضع علی اربعة اقسام الاول ان یکون الموضوع
والموضوع له کلاهما ملحوظان بخصوصه کوضع لفظ زید لذات مشخصة والثانی ان یکون الموضوع والموضوع
له کلاهما ملحوظان بعمومه کوضع المشتقات مثلا کلما کان علی وزن فاعل فهو موضوع لمن قام به الفعل
والثالث ان یکون الموضوع ملحوظا بعمومه والموضوع له ملحوظا بخصوصه کوضع اسماء الاشارة
والمضمرات عند المتاخرین والرابع ان یکون الموضوع ملحوظا بخصوصه والموضوع له ملحوظا بعمومه
ولانظیر له فی کلام العرب **قوله** المعنی مایقصد بشئ **فان قلت** ما للشارح رح حیث قال مایقصد
بشئ ولم یقل مایقصد من اللفظ مع انه المقصود ههنا **قلت** انما قال ذلک لیشمل نحو تعریف لما یقصد من
غیره کالدوال الاربع فانها یقصد منها المعنی مع انها لیست من الالفاظ والمقصود فی التعریف العموم
فان قلت ان مایقصد لایخلو اما مطابقی فقط او اعم من المطابقی والتضمنی والالتزامی لا
سبیل الی الاول لانه علی هذا لایکون التعریف جامعا ولا الی الثانی لان القصد لایعم التضمنی
والالتزامی لانه یذکر فی مقابلتهما یقال هذا الشئ قصدی وهذا الشئ ضمنی فکیف یکون قسما منه **اجیب عنه**
ان المراد من القصد الارادة من قبیل ذکر الخاص وارادة العام والارادة تعم الکل **فان**
قلت تعریف المعنی غیر جامع لانه خرج من التعریف المعنی الذی لم یقصد کما فی المضمرات
واسماء الاشارات عند من قال ان معانیها مفهومات کلیة واستعمالها فی الجزئیات فانه لایقصد
منها المفهومات الکلیة بل افرادها وجزئیاتها

ف الوضع علی اربعة اقسام

وکذا یخرج من التعریف ما قصد لکن لم یکن مقصودا بشیئی کالمعنی القائم بالذهن مع انه ایضا معنی **قلت** قید الامکان مراد فی التعریف ای ما یمکن ان یقصد بشیئی وذلک المعنی وان لم یقصد بشیئی بالفعل لکن یمکن ان یقصد بشیئی **فانقلت** فعلی هذا یصدق التعریف علی الجدار بالنسبة الی لفظ زید وبالعکس اذ یمکن قصد الجدار من لفظ زید وبالعکس مع انه لیس بمعنی له **قلت** المراد بالامکان هو الامکان الاستعدادی وهو لا یمکن بدون العلاقة ولا علاقة بین زید وجدار **فان قلت** لم قدم الشارح بیان المعنی الاصطلاحی علی بیان المعنی اللغوی وهو قوله اما مفعل **قلت** ان فی المعنی اللغوی تفصیلا وتطویلا فیکون اللغوی بمنزلة المرکب والاصطلاحی بمنزلة المفرد والمفرد مقدم علی المرکب **فان قلت** المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم ذکره الشارح **قلت** انما ذکره لبیان النقلین لان فیه خلاف فقال بعضهم ان قوله معنی صیغة اسم الظرف او المصدر نقل الی ما یقصد بشیئ ابتداء من غیر نقل الی صیغة اسم المفعول لئلا یلزم تعدد النقل وحینئذ یکون تسمیته المذکور باسم اللازم وقال بعضهم انه نقل ولا الی اسم المفعول ثم نقل من اسم المفعول الی ما یقصد بشیئ لقرب العلاقة لانه یکون تسمیة الخاص باسم العام وانما لم یتعرض الشارح الی القول الاول لظهوره **قوله** فهو اما مفعل اسم مکان هذا شروع فی بیان المعنی اللغوی ولما کان بیان المعنی اللغوی موقوفا علی بیان الصیغة فلذا تعرض الشارح الی بیانها **قوله** او مصدر میمی عطف علی قوله اسم مکان لا علی قوله اما مفعل لانه علی تقدیر المصدریة ایضا یکون علی وزن مفعل **فان قلت** ان المعنی لا یخلو اما ان یکون صیغة اسم الظرف او المصدر او اسم المفعول والکل باطل اما الاول فلان المعنی اذا کان اسم مکان یکون معنی المتن هکذا الکلمة لفظ وضع لمکان القصد والامر لیس کذلک لان موضع القصد هو اللفظ واما الثانی فلان المعنی اذا کان مصدرا میمیا یکون معنی المتن هکذا الکلمة لفظ وضع لقصد کردن وهو نسبة بین القاصد والمقصود والمعنی لیس الا احد الطرفین وهو المقصود مع انه لا یصح حمل قوله مفرد علی المعنی لانه یلزم حمل الذات مع الوصف علی الوصف المحض واما الثالث فلعدم مساعدة الصیغة لان اسم المفعول من الثلاثی المجرد علی وزن مفعول والمعنی لیس بوزنه فاشار الشارح الی دفع الاولین بقوله بمعنی المفعول متعلق بکل من اسم مکان او مصدر میمی محصل الجواب ان المعنی اذا کان اسم مکان او مصدرا میمیا فهو بمعنی المفعول لانه اذا تعذر استعمال الظروف او المصادر فی معانیها الاصلیة یؤول عنه بالمفعول نحو مشرب عذب ومرکب فاره ای مشروب عذب ومرکوب فاره ویقال هذا ضرب الامیر ای مضروب الامیر واشار الشارح الی دفع الثالث بقوله او مخفف معنی یعنی ان المعنی اذا کان اسم مفعول فهو مخفف معنی اسم مفعول کرمی اصله معنوی قلبت الواو یاء بموجب الاعلال وابدلت الضمة کسرة لمناسبة الیاء فصار معنی اسم مفعول کرمی ثم حذف احدی الیائین وابدلت الکسرة فتحة علی خلاف القیاس وانما کان هذا التخفیف غیر قیاسی لفقدان نظیره فی کلام العرب **فانقلت** ما الباعث علیهم انهم جعلوه مخففا من المشدد

مع انه لایساعده القیاس **قلت** الباعث علیهم المیل الی جانب المعنی لانه علی هذا التقدیر یثبت القرب بین المعنی اللغوی والاصطلاحی مالیس فی غیره **فان قلت** لایصح مقابلة قولنا ومخفف معنیٌ مع قولنا مامفعل لانه علی تقدیر کون المعنی مخفف معنوی ایضا یکون علی وزن مفعل فلایکون عدیلا ومقابلا له **قلت** المقابلة باعتبار الاصل لان الاصل فی الاول مفعل وفی الثانی مفعول **او نقول** لانسلم ان الوزن فی کل واحد منهما مفعل لانه اذا کان مخفف معنوی یکون علی وزن مفعل اذا کان المحذوف هو الیاء الزائدة فلم لایجوز ان یکون المحذوف هو الیاء الاصلیة التی هی لام الفعل فیکون الوزن حینئذٍ مفعولٍ لامفعل **قوله** ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع جواب سوال وهو ان ذکر المعنی بعد الوضع مستدرک لذکره فی الوضع لان المراد من الشیئ الثانی هو المعنی فاجاب الشارح بقوله ولما کان المعنی ماخوذا فی الوضع فذکر المعنی بعده مبنی علی تجرید الشیئ الثانی **فان قلت** ان ذکر اللفظ قبل الوضع ایضا مستدرک لان المراد من الشیئ الاول فی تعریف الوضع هو اللفظ فلم لم یتعرض الشارح رح الی تجریده من الشیئ الاول **قلت** تجرید الوضع من المعنی لاجل حصول الارتباط بینهما لان تعلق الجارین من جنس واحد بشیئ واحد لایصح نحو مررت بزید بلیل وههنا کذلک لان تقدیره تخصص شیئ لشیئ بمعنی لان اللام بمعنی الباء لان المقصود منه هو الالصاق والالصاق لیس الا مدلول الباء والارتباط بین الوضع واللفظ حاصل من غیر التجرید **فان قلت** لانسلم ان التجرید للارتباط بل لدفع الاستدراک والاستدراک کما کان فی جانب المعنی کذلک فی جانب اللفظ **قلت** الاستدراک ممنوع لانه تصریح بما علم ضمنا وهو جائز فالتجرید لیس الا للارتباط **فان قلت** التجرید خلاف الاصل فما النکتة فی ارتکابه فینبغی ان لایذکر قوله لمعنیً بل اکتفی بذکر المعنی ضمنا فی الوضع لانه لایحتاج حینئذٍ الی التجرید مع انه اخصر **قلت** انه قوله لفظ وضع لمعنی مفرد لتعریف الکلمة وفی التعریف لابد من القیود والتصریح بالقیود واجب عند ارباب التعریف **او نقول** ان ذکر المعنی فی التعریف لیصح جعل قوله مفردا صفة للمعنا ولو لم یذکر قوله لمعنی لم یذهب الذهن الی انه صفة لمعنی لخفائه **فان قلت** ان ذکر المعنی فی تعریف الوضع لایستلزم دخوله فی مفهومه فلا یستلزم الاستدراک فلاحاجة الی التجرید الاتری انه ذکر فی تعریف الفعل الحدث والزمان والنسبة الی فاعل مع ان الفاعل خارج من مفهوم الفعل والا فینبغی ان یکون قوله ضرب زید محمولا علی التجرید ولم یقل بواحد **قلت** ان ذکر المعنی فی تعریف الوضع یستلزم دخوله فی ..... مفهومه والفاعل یدخل فی مفهوم الفعل وانما لم یقل بالتجرید فی ضرب زید لان ذکر الفاعل فی ضرب زید لاظهار الفاعل المخصوص لالاظهار اصل الفاعل **او نقول** ان التجرید ههنا للارتباط ولاحاجة فی ضرب زید الی الارتباط **فان قلت** ان جعل الوضع مجردا عن المعنی مجاز وجعل الوضع بمعنی الموضوع

له ایضا مجاز فلم اختار الشارح الاول دون الثانی مع انه اختاره الرضی **قلت** لانسلم ان الاول مجاز بل یقاله حقیقة قاصرة **فان قلت** المجاز اولی من الحقیقة القاصرة لان فی المجاز عمل بکل الموضوع له لان الاتیان بالعوض کالاتیان بالمعوض عنه وفی الحقیقة القاصرة عمل ببعض الموضوع له **قلت** سلمنا ان المجاز اولی من الحقیقة القاصرة لکن فی غیر موضع التعریف واما فی موضع التعریف فالاحتراز عن المجاز واجب بقدر الامکان **قوله** فخرج به المهملات و **ههنا بحث** بوجوه الاول ان المناسب ایراد هذه العبارة بعد الوضع قبل المعنی لخروجها بقید الوضع فقط والثانی انا لا نسلم ان المهمل خارج بقید الوضع لانه موضوع لما لا معنا له والثالث ان حروف الهجاء ایضا من المهملات کما صرح به صاحب الکواشی مع انه غیر خارجة بقید الوضع کما قال الشارح وبقیت حروف الهجاء داخلة فیه اے فی الوضع **اجیب** عن الاول انما اوردهنا التثنیة علی انه لیس فیها وضع اصلا ای لا بتجرید ی ولا غیر تجریدی وعن الثانی ان المراد بالمهمل ما صدق علیه المهمل مثل دیز وحبق وعن الثالث ان المراد من المهملات بعض المهملات **قوله** والالفاظ الدالة بالطبع قوله بالطبع متعلق بمحذوف ای الالفاظ الدالة علی وجه الصدر صادرة بالطبع ای من غیر اختیار **فان قلت** المناسب ان یذکر الالفاظ الدالة بالعقل ایضا اذ هی ایضا خارجة بقید الوضع کلفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی وجود اللافظ **قلت** انه اکتفی بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالعقل لان المراد من المهمل ما لیس بموضوع والالفاظ الدالة بالعقل لیست بموضوعة **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یکتفی بالمهملات عن الالفاظ الدالة بالطبع لانها ایضا غیر موضوعة **قلت** النکتة للفار لا للقار او نقول انه تخصیص بعد التعمیم **فان قلت** التخصیص بعد التعمیم لیس الا لاظهار فضل المخصوص فی الفضل فما الفضل ههنا **قلت** تخصیصها بالذکر لزیادة الاهتمام بشانها لکثرة مشابهتها بالکلمة فی کثرة الاستعمال **قوله** اذ لم یتعلق بها وضع وتخصیص اصلا **وههنا بحث** من وجهین الاول انه ینبغی ان یقال بهما بصیغة التثنیة لان المذکور فیما سبق امران المهملات والالفاظ الدالة بالطبع والثانی ان ذکر التخصیص بعد الوضع مستدرک لان الوضع لیس الا التخصیص **اجیب** عن الاول ان الضمیر راجع الی الثانی ای الی الالفاظ الدالة بالطبع فقط لزیادة الاهتمام بشانها وعن الثانی ان فی ذکر التخصیص بعد الوضع اشارة الی انها لیس فیها وضع تجریدی ولا غیر تجریدی **فان قیل** فعلی هذا الحاجة الی قوله اصلا قلنا اراد قوله اصلا لرد تعمیم اخر وهو انه لیس فیها وضع عام ولا خاص او انه لیس فیها وضع للمعنی ولا لغیر المعنی کحروف الهجاء فانها موضوعة لغرض التراکیب لا بازاء المعنی **قوله** وبقیت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التراکیب لا بازاء المعنی **فان قلت** حروف الهجاء موضوعة لنفس التراکیب فما معنی قوله لغرض التراکیب ..... **قلت** اضافة الغرض الی التراکیب بیانیة فانقلت لما کانت موضوعة لغرض التراکیب فکان هذا الغرض معناها فکیف تخرج بقید المعنی قلت المعنی ما یفهم من اللفظ والترکیب غیر مفهوم من حروف

الهجاء لان الهجاء عبارة عن عد الحروف بالاسامی نحو الف لام میم ولا یفهم منها التركيب **فان قلت** لانسلم ان حروف الهجاء داخلة فی الوضع لان الوضع تخصيص شئ بشئ والمراد من الشئ الثانی هو المعنی والتركيب لحروف الهجاء ليس بمعنی **قلت** المراد انها داخلة فی الوضع التجريدی واعلم ان الحروف اذا عد بالاسامی يسمی بالهجاء كالباء واللام والميم والنون واذا كانت جزء من الكلمة يسمی بالمبانی كالباء فی ضرب زيد واذا كانت للمعنی يسمی بحروف المعانی كالباء فی مررت بزيد

قوله وخرجت بقوله لمعنی اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنی **فان قلت** ان قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنی دليل لقوله وبقيت حروف الهجاء وقوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنی دليل لقوله وخرجت بقوله لمعنی فيلزم الاتحاد بين دليلی البقاء والخروج وهو باطل لان بين البقاء والخروج منافاة فكذا يلزم ان يكون بين دليليهما ايضا منافات واليضا ان قوله لا بازاء المعنی لا يصح ان يكون جزءا من دليل البقاء لان البقاء يثبت بقوله الموضوعة لغرض التركيب فذكره بعد لا يصح **قلت** لانسلم ان قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دليل البقاء بل هو جواب سوال مقدر وهو ان بقيد الوضع لما خرجت المهملات فكذا حروف الهجاء لانها ايضا من المهملات فلا يصح قوله وبقيت حروف الهجاء فاجاب الشارح بقوله الموضوعة لغرض التركيب فحاصل الجواب ان المهمل مقابل للموضوع وحروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب فلا يكون من المهملات وما قيل انها من المهملات فبالنظر الى المعنی واما قوله لا بازاء المعنی فايضا وقع جواب سوال وهو انها لما كانت موضوعة فدخولها واجب فی التعريف فلا يجوز اخراجها عنه فاجاب الشارح عنه لا بازاء المعنی وما كان (ای حروف الهجاء) دخوله واجبا فهو ما كانت موضوعة لمعنی لا الموضوع المطلق **فان قلت** ان قوله لا بازاء المعنی يدل على انها خرجت بقوله لمعنی فلا حاجة الى قوله وخرجت بقوله لمعنی فيما بعد بل ذكره مستدرك **قلت** الواو فی قوله وخرجت بقوله لمعنی بمعنی الفاء فيكون تفريعا على قوله لا بازاء المعنی **فان قلت** لما كان قوله وخرجت بقوله لمعنی تفريعا على السابق فلا يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنی لانه محض اعادة التفرع عليه بلا فائدة اللهم الا ان يحمل على التفسير واجيب عن اصل الاعتراض ايضا ان قوله الموضوعة لغرض التركيب الخ دليل لقوله وخرجت الخ قدم على المدعى كما هو دابه فی كثير من المواضع وقوله اذ وضعها لغرض التركيب الخ تفسير الدليل وانما احتاج الى التفسير لان الدليل وقع فی غير موضعه لان موضع الدليل موخر عن المدعى وههنا وقع مقدما على المدعى فاحتاج الى التفسير **قوله** فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم موضوع لزيد وعمرو ولفظ الفعل لضرب يضرب ولفظ الحرف لمن والى فكيف يصدق عليه انه موضوع لمعنی **قلت** المعنی ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت كيف يورد على هذا اعتراض لان الشارح فسر المعنی سابقا بما يقصد بشئ وكلمة ما تتناول اللفظ

فی بیان حروف الهجاء والمبانی والمعانی ۱۲

لم یذکر الشارح المحقق ان الحروف التی تکون موضوعة لغرض التركيب هل هی مبانی او معانی

والمعنی جمیعا فلا یحتاج الی الجواب **قلت** ان الشارح اختار الاغماض عن عموم کلمۃ ما ومنشاء الاغماض کثرۃ استعمال المعنی فی مقابلۃ اللفظ فصرف کلمۃ ما بما سوی اللفظ فورد الاعتراض فاحتاج الی الجواب **فان قلت** ما الوجہ للشارح حیث فسر المعنی سابقا بما یقصد بشیء وھھنا فسر بما یتعلق بہ القصد **قلت** بعض الشارحین فسروا بالاول وبعضھم بالثانی فجمع الشارح رح بینھما تنبیھا علی ترادف التعریفین **فان قلت** ما یتعلق بہ القصد اعم من ان یکون بشیء او بنفسہ بخلاف ما یقصد بشیء فانہ مختص بما یکون مقصودا بشیء فلا یکونان مترادفین **قلت** عموم ما یتعلق بہ القصد ممنوع اذ تقدیرہ ما یتعلق بہ القصد من الشیء لا لقصد المطلق فیکون مآل التعریفین واحدا فیکونان مترادفین **قولہ** فانقلت قد وضع بعض الکلمات المفردۃ بازاء الالفاظ المرکبۃ کلفظ الجملۃ والخبر فانھما موضوعان لزید قائم فکیف یکون موضوعا المفرد **قلت** ھذہ الالفاظ وان کانت بالقیاس الی معانیھا مرکبۃ لان جزءھا یدل علی جزء المعنی لکنھا بالقیاس الی الفاظھا الموضوعۃ بازائھا مفردۃ لان جزء لفظ الجملۃ لا یدل علی جزء المعنی فیکون زید قائم بالقیاس الی لفظ الجملۃ معنی مفردا وبالقیاس الی معناہ لفظ مرکب **فانقلت** ھذا الاعتراض انما یورد علی قید الافراد فلم قدم الشارح علی محلہ واوردہ فی بحث المعنی **قلت** لما کان ھذا السوال ناشئا من السوال الاول وکان اعتراضا علی جوابہ وکان شریکا مع السوال الاول فی جواب المنع اورده فی ذیل السوال الاول وقدمہ علی محلہ **قولہ** وقد اجیب عن الاشکالین بانہ لیس ھھنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفھوم کلی افراده الالفاظ کلفظ الاسم والفعل والجملۃ وغیرھا لان الاسم موضوع لما دل علی معنی فی نفسہ الخ افراده الفاظ وکذا الفعل والحرف والجملۃ والخبر وغیرھا **فانقلت** ھذا الجواب منعی والاول تسلیمی فالمناسب تقدیمہ علی التسلیمی لان الاشکال بعد الاقرار باطل **قلت** ان جواب المنع اذا کان محققا یجوز تاخیرہ عن جواب التسلیم لانہ لو قدم یلزم العدول عن الحق بالتسلیم وھو باطل **فانقلت** ھذہ المفھومات الفاظ مرکبۃ بداھۃ لان الاسم مثلا موضوع لما دل علی معنی فی نفسہ الخ فالعدول عن اللفظ الی المفھوم لا یمن ولا یغنی من جوع **قلت** المفھوم امر معنوی لانہ عبارۃ عما حصل فی العقل وھذہ الالفاظ المرکبۃ تعبیر عنہ فیقال لھا مفھوم من قبیل تسمیۃ المعبر باسم المعبر عنہ سہ التی ومثلہ للکلمات المفردۃ وہی زید قائم ۱۲

سہ فان قلت ان ما یتعلق بہ القصد صادق علی غرض التراکیب من حروف الجار لانہ شیء یتعلق بہ القصد فینبغی ان یکون معنی وذا باطل قلت غرض التراکیب لیس بمقصود من حروف الجار بان یطلق حروف الجار ویقصد منہ التراکیب واکثرا ما یطلق حروف الجار ولا یفھم منہا التراکیب اصلا فلا یکون غرض التراکیب معنا حروف الجار کما لا یخفی ۱۲ منہ رحمہ اللہ ۱۲ سہ کما قال الشارح رح لیس ھھنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا کان او مرکبا بل بازاء مفھوم کلی ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی سہ قد ذکرت الاشکال اعنی ھا التفرید للفظ بازائہ والثانی التفرید جمیعا او کلا ما ۱۲ اللھم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب ۱۲ کتبہ احقر الخدمۃ لطلبۃ علم الدین یقیب احمد الدیوبندی الغریب المویدی ۱۳۳۱ھ

قوله فان قلت هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فليس ههنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة **قلت** هذا الجواب مبني على مذهب المتقدمين وعندهم الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان بعمومه في امثال الضمائر وما ذكرتم من الاعتراض بان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فمبني على مذهب المتاخرين واين هذا من ذاك **قوله** الى الفاظ مخصوصة او مركبة **فان قلت** كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة كما في بعض نسخ هذا الشرح ليصح التقابل اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة **قلت** ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال مخصوصة بخلاف النقض الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فقط لمعتبر في مادة النقض الالفاظ المركبة فلذا اجعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض النسخ هكذا الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت كما هو مادة النقض الاول او مركبة كما هو مادة النقض الاول هي الالفاظ المخصوصة المشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها والمعتبر في مادة النقض الثاني هي الالفاظ المركبة فقط لان الاعتراض الثاني انما يورد على قيد الافراد فقط كما عرفت فافهم **قوله** وهو اما مجرور الخ **فان قلت** ان مفردا لا يخلو اما مقرونا بالكسر او الفتح او الضم فاي منها يراد لا يصح الاخر فكيف يصح الترديد بقوله وهو اما مجرورا او مرفوع او منصوب **قلت** ضمير هو راجع الى نفس المفرد من حيث هو مفرد مع قطع النظر عن الاعرابات الثلاثة **فان قلت** كلام الشارح يشعر بان جعل المفرد صفة للمعنى اولى من جعل المفرد صفة اللفظ لتقدمه بيانها مع ان المشهور في اصطلاح المنطقيين وبعض النحويين ان المفرد والمركب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانيا وبالعرض من صفات المعنى **قلت** جعل المفرد والمركب من صفات اللفظ في المشهور يعارضه قرب المفرد بالموصوف اي المعنى واذا تعارضا تساقطا فبقي اصطلاح بعض النحويين الاخرين بلا معارض مرجحا لجانب المعنى فجعل المفرد صفة للمعنى **فان قلت** ذكر المفرد بعد المعنى مستدرك لان المعنى صيغة المفرد وهو لا يدل الا على الواحد كرجل لا يدل الا على الرجل الواحد لا على الرجلين **قلت** المعنى مصدر من عنى يعنى والمصدر يقع على القليل والكثير **فان قلت** لم يبق المعنى على المعنى المصدري بل نقل الى المفعول كما مر **قلت** وان لم يبق على المعنى المصدري لكن صيغة المصدر باقية فيه وهي كافية لارادة ما ذكرنا وهو الاطلاق على القليل والكثير **او نقول** ذكر المفرد بعد المعنى تصريح بما علم ضمنا **قوله** وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه **فان قلت** لم عدل الشارح عن تعريف الشارح الهندي حيث قال وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه **قلت** انما عدل عنه لئلا يلزم المعنى للمعنى فان الضمير في معناه يرجع الى كلمة ما وهي عبارة عن المعنى **فان قلت** فليكن اضافة المعنى الى الضمير بيانية في عبارة الهندي فلا يلزم المعنى للمعنى **قلت**

* الثاني فقد سمى سواء بينا اذ المعتبر في مادة النقض هـ

انہا خلاف المتبادر لان المتبادر من الاضافۃ ھو الاضافۃ اللامیۃ لکثرۃ استعمالہا وحمل الالفاظ علی المعانی المتبادرۃ واجب خصوصا فی التعریفات **فان قلت** سلمنا ان الاضافۃ لامیۃ لکن لا نسلم انہ لایکون للمعنی معنی لان النقوش موضوعۃ للالفاظ فہی معنی النقوش والالفاظ موضوعۃ للمعانی ایضا فیکون للمعنی معنی **قلت** مرادنا بقولنا لیس للمعنی معنی ای لیس لمعنی الالفاظ معنی والنقوش لیست من الالفاظ بل من الدوال الاربع **فانقلت** ھذا منقوض بالضمائر الراجعۃ الی الفاظ مخصوصۃ فہی معنی المضمرات ولہذہ الالفاظ ایضا معنی فیلزم ان یکون لمعنی الالفاظ معنی مثلا ضمیر ھو راجع الی زید فہو معنی الضمیر ولزید ایضا معنی فیلزم لمعنی اللفظ معنی **قلت** مرادنا بقولنا یلزم ان یکون لمعنی الالفاظ معنی ای یلزم ان یکون لکل معنی الالفاظ معنی لانہ موضع التعریف فلابد فیہ من الشمول وھو باطل لتخلفہ فی کثیر من المواضع اذ معنی ضرب یضرب معنی ولیس لہ معنی کما لایخفی او نقول لانسلم ان الضمائر الراجعۃ الی الفاظ مخصوصۃ موضوعۃ لمفہوم کلی کما ذہب الیہ المتقدمین واما عند المتاخرین فالضمائر وامثالہا وان کانت موضوعۃ للجزئیات المخصوصۃ لکن مرادنا بقولنا لیس لمعنی الالفاظ معنی ای فی المواضع الاتفاقیۃ والضمائر وامثالہا من المواضع الاختلافیۃ **فانقلت** ھذا التعریف سالبۃ وھی لا یقتضی وجود الموضوع فیجوز ان یکون عدم دلالۃ جزء اللفظ علی جزء معنی المعنی باعتبار ان لایکون للمعنی معنی **قلت** حینئذ لایکون التعریف مانعا لصدقہ علی المعنی المرکب لعدم دلالۃ جزء اللفظ علی جزء معنی المعنی باعتبار ان لایکون للمعنی المرکب معنی ایضا کما للمعنی المفرد فح لایکون التعریف مانعا

قولہ وفیہ انہ یوہم ان الغرض منہ الاعتراض علی جعل المفرد صفۃ للمعنی وحاصلہ ان جعل المفرد صفۃ للمعنی باطل لانہ یوہم منہ ان المعنی متصف بالافراد والترکیب قبل الوضع بمنزلۃ قاعدۃ مشہورۃ وھی انہ اذا نسب الفعل او شبہہ الی شئ متصف بصفۃ اخر فلابد ان یکون ذلک الشی متصفا بتلک الصفۃ قبل النسبۃ الی ذلک الشئ کما اذا قلت ضربت زیدا قائما فلابد ان یکون زید متصفا بالقیام قبل نسبۃ الضرب الیہ ولیس الامر کذلک لان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب انما یکون بعد الوضع لان الافراد والترکیب یکونان بالدلالۃ وعدمہما وھما لایکونان الا بعد الوضع **قولہ** فینبغی ان یرتکب فیہ تجوز ھذا اشارۃ الی الجواب عن الاعتراض المذکور وحاصلہ ان اتصاف المعنی بالافراد والترکیب مجاز بطریق المشارفۃ ای باعتبار ما یئول الیہ کما فی قولہ علیہ السلام من قتل قتیلا فلہ سلبہ وفی کل واحد من السوال والجواب **بحث** اما فی الاعتراض فلان ھذا الاعتراض وارد علی الیقین بسبب قاعدۃ مذکورۃ فلم قال الشارح یتوہم واما فی الجواب فلان ارتکاب المجاز ضروری ھہنا فلم قال الشارح ینبغی **اجیب** عن الاول انا انما قال یوہم لان جواب ھذا الاعتراض ظاہر واذا کان کذلک کان الاعتراض ضعیفا فلذا قال یوہم وعن ... الثانی انہ قال ینبغی اشارۃ الی انہ لہ جواب اخر بان یقال

وضع لمعنی مفرد باعتبار هذا الوضع فلا اشکال حینئذٍ **فان قیل** اخذ المجاز فی التعریف غیر جائز فلم ارتکب ههنا **قلنا** هذا اذا لم یکن القرینة الواضحة موجودة وههنا موجودة وهی ان من البین ان الافراد والترکیب انما یکون بعد الوضع **قوله** لما یرتکب جواب سوال وهو ان ارتکاب المجاز خلاف الظاهر فلا بد من شاهد فی کلام فصیح فاجاب الشارح بما تری لما یرتکب الخ محصل الجواب ان الشاهد موجود فی کلام فصیح وهو قوله علیه الصلوة والسلام سن قتل قتیلا فله سلبه ای ثوبه وسلاحه فان النبی علیه الصلوة والسلام حکم بالقتل باعتبار ما یئول الیه لان الکفار یقربون الی الموت لان الصحابة رض غالبون والکفار مغلوبون والصفوف قائمة فکذا حکم ههنا بالافراد لانه متی تحقق الوضع فیما لغیر یتصف المعنی بالافراد والترکیب لانه ان دل جزء لفظه علی جزء معنی مفرد والا فمرکب **قوله** او مرفوع علی انه صفة اللفظ **فان قلت** ان لرفعه احتمالا اخر وهو ان یکون خبر مبتدا محذوف ای هو مفرد فلم لم یلتفت الشارح الی هذا التوجیه **قلت** انما لم یلتفت الی هذا التوجیه لاستلزامه الحذف فی التعریف **فان قلت** لا یبعد ان یکون المفرد صفة للفظ لان المعنی قریب الیه والعدول من القریب الی البعید خلاف النظم **قلت** کما ان القرینة للرجحة موجودة فی جانب المعنی وهی القرب کذا فی جانب اللفظ وهی ان الافراد والترکیب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانیا وبالعرض من صفات المعنی فان قلت لا یجوز ان یکون المفرد صفة اللفظ من وجه اخر وهو وجود الفاصل بینهما اعنی وضع لمعنی ولا یجوز الفصل بین الصفة والموصوف لان الاصل فی الصفة ان یکون فی جنب الموصوف **قلت** الفصل بینهما لا یجوز بالاجنبی والفصل ههنا لیس بالاجنبی لان قوله وضع صفة الاول للفظ وقوله لمعنی متعلق بوضع وقوله مفرد صفة ثانیة له فلا یلزم الفصل بینهما بالاجنبی **قوله** ومعناه ح ما لا یدل جزئه علی جزء معناه **فان قلت** هذا التعریف لیس بجامع لانه خرج عنه همزة الاستفهام لانه لیس له جزء حتی لا یدل جزئه علی جزء معناه **قلت** ما لا یدل جزئه علی جزء معناه سالبة وهی لا تقتضی وجود الموضوع **فان قلت** هذا التعریف لا یکون جامعا من وجه اخر وهو انه لا یصدق علی زید لدلالة جزئه علی جزء معناه لان الزاء یدل علی السبعة والیاء علی العشرة والدال علی اربعة مع انه لفظ مفرد **قلت** التعریف بناء علی قانون العرب وما ذکرته علی قانون الحساب فان قلت التعریف لا یکون جامعا من وجه اخر وهو انه لا یصدق علی عبد الله علما لانه یدل جزئه علی جزء معناه لان العبد یدل علی العبودیة والله یدل علی الالوهیة مع انه لفظ مفرد **قلت** المراد عن الدلالة هی الدلالة علی جزء المعنی المراد وهی العلمیة ولا شک ان جزء عبد الله لا یدل علی جزء المعنی العلمی وهو الحیوان الناطق مع هذا التشخص .....

سله لان لعبد الله جزئین احدهما مضاف والثانی المضاف الیه والکل واحد منهما معنی کما لا یخفی ۱۲ نقیب احمد عفی له ۱۲

التشخص مع انه لفظ مفرد قلت لا شك ان جزءه يدل على جزء المعنى المراد وهى العلمية لكن للمعنى العلمى اجزاء ثلثة احدها الحيوان والثانى الناطق والثالث مع هذا التشخص والمقصود فيما هو الجزء الاخير فالحيوان الناطق يدل على الجزئين الاولين ولا يدل على الجزء المقصود الذى هو التشخص **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على الحيوان الناطق مع هذا التشخص اذا جعل المجموع علما لان مجموع اجزائه يدل على مجموع اجزاء المعنى المقصود من المعنى العلمى اعنى الحيوان الناطق مع هذا التشخص مع انه لفظ مفرد **قلت** علمية المجموع باطل لانه حينئذ يجعل ثلث كلمات كلمة واحدة ولا نظير له فى كلامهم **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على الناطق مع هذا التشخص اذا جعل علما بدون لفظ الحيوان لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى المقصود من المعنى العلمى ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا زائد على الكلمتين لان الناطق كلمة وهذا كلمة والتشخص كلمة اخرى **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر وهو انه لا يصدق على هذا التشخص اذا جعل علما لانه يدل مجموع اجزائه على مجموع اجزاء المعنى العلمى ولا يجعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل كلمتين مع انه لفظ مفرد **قلت** هذا ايضا زائد على الكلمتين لان التشخص كلمة وهاء التنبيه كلمة وذا كلمة من الاسماء الاشارة والحق ان يقال فى الجواب من الاشكالين الاخرين بانه ليس مجموع اجزاء هذين اللفظين يدل على مجموع اجزاء المعنى العلمى اعنى الحيوان الناطق مع هذا التشخص لانه ليس فى مجموع اجزاء اللفظ الاول لفظ الحيوان حتى يدل على الحيوان الذى هو جزء المعنى العلمى وليس فى مجموع اجزاء اللفظ الثانى لفظ الحيوان الناطق حتى يدل على الحيوان الناطق الذى هو جزء المعنى العلمى كما لا يخفى على ذوى الافهام **فان قلت** التعريف لا يكون جامعا من وجه اخر لانه خرج منه الفعل فانه اى الفعل يدل بجوهره على الحدث وبهيئته على الزمان **قلت** ان المراد من عدم دلالة جزئه على جزء معناه المرتب فى السمع وههنا ليس كذلك بل يقع فى السمع معا كما لا يخفى **قوله** ولا بد من بيان نكتة هذا اعتراض على المصنف ره على تقدير جعل المفرد صفة اللفظ وحاصله انه لما جعل المفرد صفة للفظ فما النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا **قوله** وكان النكتة - فيه تقديم الوضع على الافراد هذا جواب عن الاعتراض المذكور ومحصل الجواب ان النكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا هى التنبيه على تقدم الوضع على الافراد **فان قلت** كلمة كان للشك وهذه النكتة ثابتة على الجزم واليقين **قلت** انما اورد كلمة كان اشارة الى ان له اجوبة اخرى مذكورة فى المطولات **فان قلت** كما انه لا بد له ... من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفردا كذلك لا بد له من بيان نكتة فى تقديم الصفة

الجملة على الصفة المفرد فلم لم يتعرض الشارح رح اليها **قلت** التنبيه المذكور نكتة مشتركة بينهما كما تشعر به عبارة عبد الغفور حيث قال وكانه النكتة فى تقدم الصفة الجملة على الصفة المفرد **قوله** ولهذا اتى بصيغة الماضى جواب سوال وهو ان التنبيه المذكور من اى شئ يفهم محصل الجواب ان التنبيه المذكور يفهم من ايراد صيغة الماضى **فان قلت** ان صيغة الماضى تدل على التقدم الزمانى والمقصود ههنا هو التقدم الرتبى **قلت** التقدم الزمانى ههنا مستعار للتقدم الرتبى **فان قلت** ان صيغة الماضى وان دل على التقدم الزمانى لكنه مهجور فى التعريفات فكيف يستعار للتقدم الرتبى **قلت** ان الزمان وان كان غير مقصد فى التعريف لكن اللفظ يدل عليه فاستعير للتقدم الرتبى **فان قلت** فلم لم يورد شئ هو يدل على التقدم الرتبى بالذات حتى لا يحتاج الى الاستعارة **قلت** التنبيه المذكور كما يحصل بايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفرداً لاكن الاول ماض والثانى مضارع بان يقال الكلمة لفظ وضع ..... لمعنى مفرد **قلت** ان الفعل صل فى العمل ولما كان معمول الصفة الاولى متعدداً احدهما الضمير المستكن فى وضع الراجع الى اللفظ والاخر قوله لمعنى واختير فيه صيغة الفعل والوصف الثانى ليس بهذه المثابة مع ان الاصل فى الصفة الافراد فافرده **وفيه بحث** وهو انه يمكن ايراد الصفة الاولى على وجه لا يكون له معمول متعدد بان يقال الكلمة لفظ موضوع المعنى مفرد فيكون المعنى رح مضافا اليه والعامل فيه حرف الجر المقدر ولا يكون المضاف عاملا فى المضاف اليه عند المص رح **قوله** واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط **فان قلت** فاذا لم يساعده رسم الخط فلا معنى لايراد النصب واليضا ما الوجه للمص انه لم يكتب الرسم واليضا ما الوجه للشارح انه غيّر الاسلوب لانه قال سابقاً وهو اما مجرور واما مرفوع وقال ههنا واما نصبه ولم يقل واما منصوب **اجيب** عن الاول ان معناه وان لم يساعده رسم الخط فى المشهور واما فى غير المشهور فلا يلزم رسم الخط بالالف فى اخر المنصوبات كما هو مذهب المتاخرين والمص رح منهم وعن الثانى انه انما لم يكتب الرسم ليذهب الذهن الى كل مذهب ممكن فانه لو كتب الالف فى اخره لاختص الاعراب بالنصب وزال الاحتمالين الاولين او نقول انما يكتب الالف فى اخر المنصوبات للقطعية والنصب فى اخر المفرد احتمالى لانه

حاشیہ متعلقہ صفحہ ۴۱ سطر ۱۰ منہا انہ لما کان معمول الصفة الاولى متعددا احدہما الضمیر المستکن فیہ الراجع الى اللفظ والثانی قولہ لمعنى فاختیر فیہ صیغة الفعل الذی ہو الاصل فی العمل والوصف الثانی لیس بہذہ المثابة اذ لیس لہ معمول متعدد مع ان الاصل فی الصیغة الافراد فلذا افرده ۱۲ منہ

(حاشیہ صفحہ ہذہ) سطر ۱۰ کما یشعر بہ عبارة آہ حیث قال اہ واعلم ان ماذکرہ الفاضل الباسولی لیس عبارة عبد الغفور بل عبارتہ ہذا وکان النکتة ایضا فی تقدیم الوصف ہی الافراد الخ ولعل ماذکرہ المحشی الباسولی حاصل عبارة الغفور واللہ اعلم ۱۲ عبد الرحیم ۱۲ سطر ۱۱ قولہ ولا یکون المضاف اقول ہذا بناء علی مذہب الجمہور وعندہم المضاف عامل فی المضاف الیہ فیلزم حینئذ ایضا تعدد المعمول فلا بد من قوة العامل ۱۲ منہ

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ۔ کہ کاتب را بامحمدی کند یاد

والجر الیہ وعن الثالث انہ انما غیر الاسلوب عن السابق لانہ یخالف رسم الخط المشہور فنبہ علیہ بتغیر الاسلوب **قولہ** فعلی انہ حال من المستکن فی وضع **فان قلت** الحال ما یبین ھیئۃ الفاعل او المفعول بہ والضمیر المستکن فی وضع لیس بواحد منہما بل ھو مفعول مالم یسم **قلت** انہ فاعل حکما عند المصنف وفاعل حقیقۃ عند صاحب المفصل **فان قلت** لا یصح الحال من الضمیر المستکن فی وضع من وجہ اخر وھو ان الحال یجب ان یکون فی جنب ذی الحال لئلا یلتبس بغیرہ **قلت** انما یجب ذلک اذا لم تکن قرینۃ علی تعین ذی الحال وھھنا القرینۃ قائمۃ علی تعین ذی الحال وھو ان الافراد والترکیب اولا وبالذات من صفات اللفظ وثانیا وبالعرض من صفات المعنی **قولہ** او من المعنی **فان قلت** لا یصح ان یکون المفرد حالا من المعنی لفوات الشرط لان شرطہا ان تکون الحال نکرۃ وصاحبہا معرفۃ او نکرۃ مخصصۃ والمعنی لیس بواحد منہما بل نکرۃ محضۃ **قلت** ان الشارح ھھنا ذھب الی مذھب بعض النحویین فانہم جوزوا الحال عن النکرۃ المحضۃ **قولہ** فانہ مفعول بہ بواسطۃ اللام جواب سوال وھو انہ لا یصح الحال من المعنی لان الحال ما یبین ھیئۃ الفاعل او المفعول بہ والمعنی لیس بواحد منہما ومحصل الجواب ان المفعول علی نوعین احدھما للفعل المتعدی والاخر للفعل اللازمی فمفعول الاول یکون بلا واسطۃ حرف الجر ومفعول الثانی یکون بواسطۃ حرف الجر **فان قلت** ان وضع فعل متعد فینبغی ان یکون مفعولہ بلا واسطۃ حرف الجر **قلت** انہ متعد بالنسبۃ الی المفعول الاول ولازم بالنسبۃ الی الثانی فقولہ وقولہ لمعنی مفعولہ الثانی لان مفعولہ الاول ھو الضمیر المستکن فی وضع الذی صار مفعول مالم یسم فاعلہ **فان قلت** ان ذا الحال اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الحال علیہ کما فی قولہم جاءنی راکبا رجل وھھنا لم یوجد **قلت** ھذا اذا لم یکن ذو الحال مجرورا بحرف الجر او الاضافۃ وھھنا مجرور بحرف الجر وھو اللام **فان قلت** لا نسلم ان ذا الحال اذا کان مجرورا لا یتقدم الحال علیہ بل یتقدم کما فی قولہ تعالی وَمَا اَرْسَلْنَاکَ اِلَّا کَآفَّۃً لِّلنَّاسِ فان قولہ کافۃ حال عن الناس ومقدم علیہ **قلت** لا نسلم انہ حال عن الناس بل ھو حال عن الضمیر المنصوب فی ارسلناک وھو الکاف والتاء فی کافۃ للمبالغۃ لا للتانیث فلا یرد انہ اذا کان حالا من الکاف فلم فاتت المطابقۃ بین الحال وذیہا فی التذکیر والتانیث مع انہ واجب بینہما عندھم **فان قلت** ان الشرط فی الحال ان یکون عامل الحال وذی الحال واحدا وھھنا لیس کذلک لان عامل الحال الفعل وعامل ذی الحال ھو حرف الجر فلا یوجد الاتحاد بین عامل الحال وذی الحال **قلت** انہ مفعول الفعل بواسطۃ اللام ای اللام واسطۃ فی کونہ مفعولا فاتحد عامل الحال وعامل ذی الحال **قولہ** ووجہ صحتہ ای وجہ صحۃ وقوع المفرد حالا وھذا جواب سوال وھو ان الشرط فی الحال ان یکون زمان الحال وزمان عامل الحال متحدا وھھنا لم یوجد

لان الوضع مقدم على الافراد والتركيب كما مر سابقا تحصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان لان الوضع علة الافراد والعلة وان كان مقدما على المعلول بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان الا ترى ان حركة اليد علة لحركة المفتاح مع ان زمانهما واحد **قوله** وهذا القدر كاف لصحة الحالية **فان قلت** الكفاية تدل على ان الشرط زائد عليه مع انه ليس كذلك لان الشرط هو الاقتران بحسب الزمان فقط **قلت** ان قوله كاف بمعنى محقق او بمعنى شرط فلا اشكال حينئذ كما لا يخفى اعلم ان التقدم بحسب الاستقراء على ستة اقسام الاول تقدم ذاتي وهو الذي يكون المتاخر محتاجا في التاثير الى المقدم بان يكون علة له كتقدم الوضع على الافراد وكتقدم حركة اليد على حركة المفتاح والثاني تقدم طبعي وهو الذي يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم والمكن لا يكون علة له كتقدم الواحد على الاثنين والثالث تقدم رتبي وهو الذي يكون المتاخر اعلى درجة من المتقدم كتقدم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام والرابع تقدم زماني وهو الذي يكون زمان وجود الآخر متقدما على زمان وجود الاخر كتقدم الاب على الابن والخامس تقدم مكاني كتقدم الامام على المأموم اى المقتدي والسادس تقدم وضعي وهو الذي ذكره المتكلم بان يكون احدهما مقدما على ذكر الاخر باى وجه كان كتقدم البسملة على التحميد والتحميد على الكتاب وغيرها مما راعيت في كتب المعتبرات **قوله** وقيد الافراد لاخراج المركبات **فان قلت** اخراج المركبات بقيد الافراد لا يصح لانها خرجت بقيد الوضع لان الواضع لم يضع الا المفردات لان التركيب انما يكون بالاستعمال بعد الوضع **قلت** انها وان لم يكن فيها وضع بالذات لكن الوضع فيها موجود باعتبار الاجزاء **او نقول** ان المركبات وان لم يكن فيها وضع شخصي لكن الوضع النوعي موجود فيها كما مر **قوله** فيخرج به مثل الخ جواب سوال وهو ان تعريف الكلمة لم يكن جامعا ولا مانعا اما الاول فلان الرجل وقائمة مثلا كلمة لانا وجدنا فيها امارات الكلمة وهو كونه معربا باعراب واحد ويقال له لفظة واحدة مع انه لم يتناول له تعريف الكلمة لان الماخوذ في تعريف الكلمة معنى مفرد ومثل الرجل موضوع لمعنيين لان اللام دال على التعريف والرجل دال على معناه واما الثاني فلان عبد الله علما مركب لانا وجدنا فيها امارات المركب وهو كونه معربا باعرابين ولا يقال له لفظة واحدة مع انه داخل في تعريف الكلمة لانه موضوع لمعنى واحد وهو العلمية محصل الجواب ان خروج الرجل مثلا غير مضر بل التزمنا خروجه لانه ليس بكلمة بل هو كلمتين لكن لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد ويقال له لفظة واحدة واما دخول عبد الله فليس بمضر بل التزمنا دخوله لانه موضوع لمعنى مفرد واما كونه معربا باعرابين فباعتبار انه قد يعتبر في الاعلام الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان **قوله** وامثالها عطف على قوله قائمة المعطوفة على

مثل الرجل

له وهو الذي ان الناظر من هذه الشخص ۱۲	له الوضع السابق قبل العلمية ۱۲

في بيان ان التقدم بحسب الزمان فقط

لاعلی الرجل والا لغا قوله وامثالها وههنا **بحث** من وجهين الاول انه ينبغي ان يقال وامثالهما لان المذكور شيئان قائمة وبصري والثاني ما الباعث على الشارح انه ذكر قوله وامثالها ولم يعطف قائمة على الرجل حتى دخلت تحت مثل لدى دخل على الرجل **اجيب** عن الاول انه لما كانا متحدين في الحكم التفي بذكر امثال قائمة فلذا قال وامثالها **اوتقول** ان الضمير راجع اليهما لاكن لما اتحد حكمهما صارا كانهما شئ واحد فلذا قال وامثالها ولم يقل وامثالهما وعن الثاني انه انما لم يدخلها تحت مثل واحد اشارة الى انهما نوعان متباينان فان اللام من حروف المعاني الفاقا واما تاء التانيث وياء النسبة فقد ذهب جماعة من النحويين الى انهما من حروف المعاني وذهبت جماعة اخرى الى انهما من حروف المباني لان تاء التانيث في قائمة لما اجرى الاعراب عليها صارت كانها خرجت من المعنى وصارت كالجزء من الكلمة كالميم في قائم بخلاف اللام فانها لا تخرج عن اعتباريته **فان قلت** ان التاء لما كانت من حروف المباني فمن اين ثبت التانيث في ضاربة مثلا **قلت** الدال على التانيث مجموع الصيغة لا التاء فقط **فان قلت** لما كان الدال على التانيث مجموع الصيغة فلم نسب التانيث الى التاء فقط **قلت** انما نسب التانيث الى التاء لانه لما كانت تلك الدلالة بزيادة التاء نسب التانيث اليها كما نسب الطلب الى سين الاستقبال **قوله** واعرب باعراب واحد **فان قلت** يعلم منه انه لو انتفى الامتزاج اعرب باعرابين وليس الامر كذلك بل احدهما معرب والاخر مبني **قلت** معنى قوله اعرب باعرابين اي كيف .... بكيفيتين **فان قلت** انه منقوض بقائمة لانها في حال الامتزاج ايضا كيف بكيفيتين كما كان قبل الامتزاج لان التاء اجرى عليها الاعراب وما قبل التاء مبني على الفتح **قلت** المراد منه عدم بقائه على الحال اللائق لان اللائق بحال عدم الامتزاج اعراب قائم والعكس الامر في حال الامتزاج **فان قلت** هذا منقوض بقوله الرجل لانه باق على الحال اللائق في حال الامتزاج ايضا **قلت** اعتبار الحال اللائق باعتبار بعض الافراد والنسبة الى الكل مجاز **قوله** مع انه معرب باعرابين **فان قلت** ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة والحال ان تعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في الاطلاق **قلت** قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان او تقول انه ليس لعبد الله علما الا اعراب واحد وهو في دال عبد الله واما كسرة الله فبناء على الحكاية لانه كان قبل العلمية مضافا اليه كما في تابط شرا فانقلت ان عبد الله ليس الا كلمة واحدة فالدال في عبد الله في وسط الكلمة فمن اين يجري الاعراب عليها قلت ان الاجراء عليه للضرورة لانه لما كان الاخر مشغولا بالحركة الحكائية والاول فارغ ظهر في الجزء الخالي كما ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير **فان قلت** هذا مخالف ما قاله الشارح لانه يقول معرب باعرابين وانت تقول باعراب واحد قلت معنى قول الشارح رحمة الله عليه انه كيف بكيفيتين لمقابلة السابق .....

قوله ولا یخفی علی الفطن العارف الخ اشارة الی الاعتراض علی صاحب الکافیة والمفصل حاصله ان فی عبارة الکافیة خلل من وجهین احدهما دخول عبد الله والاخر خروج مثل قائمة ولبصری والانسب لغرض علم النحو الامر بالعکس لان فیه اهمال جانب اللفظ لانه فی اللفظ کلمتان الاتری انه کیف بکیفیتین ومیل الی جانب المعنی وهو مخالف لغرض النحوی وحاصل الثانی ان فی عبارة المفصل خلل من وجه واحد وهو خروج قائمة ولبصری وفیه ایضا میل الی جانب المعنی **اجیب** عن الاول انما جعل لامر کذا لک تنبیها علی ان رعایة المعنی لیس بمتروک فی النحو بالکلیه والا لتوهم ان مجثه عن الالفاظ المهملة ایضا ومن الثانی ان عبارة المفصل انسب لان فیها رعایة اللفظ والمعنی جمیعا لانه لما خرج مثل عبد الله عمل باللفظ ولما خرج مثل قائمة عمل بالمعنی **فان قلت** لما کان عبارته انسب لا یعدل المصنف عن عبارته **قلت** ان فی عبارة المفصل انما عمل باللفظ والمعنی بالنظر البادی واما بالنظر الدقیق فلم یعمل بواحد منهما لانه لما خرج مثل عبد الله لم یعمل بالمعنی ولما خرج مثل قائمة لم یعمل باللفظ **قوله** لو کان الامر بالعکس لکان النسب **فان قلت** هذا انما یستقیم فی مثل قائمة ولبصری لا فی مثل الرجل فان الجزء الاول منه مبنی علی حاله والجزء الثانی معرب کما هو المناسب لانه کیف بکیفیتین مثل عبد الله فالحکم بانعکاس الامر فی جمیع ما ذکر لیس علی ما ینبغی **قلت** ان النسبة الی الجمیع مجاز باعتبار الاکثریة **قوله** فانه لا یقال له لفظة واحدة **فان قلت** انه ان اردت باللفظة ادنی ما یطلق علیه اللفظ کهمزة الاستفهام لم یدخل فی التعریف الا نادرة من الکلمات وان اردت ما له نوع وحدة لم یخرج من التعریف مثل عبد الله علما لانه واحد بنوع الوحدة وهو المعنی العلمی وان اردت خصوص الوحدة بان یعرب باعراب واحد فلا یدل اللفظ علیه **قلت** المراد بالوحدة العرفیة عند ارباب اللسان فانه لا یقال لمثل عبد الله لفظة ویقال لمثل زید لفظة **او نقول** اللفظة للمرة والمفهوم منها ما یتکلم به دفعة ای لا یجوز فیه الوقف فلا یرد شئ **فان قلت** لا شبهة فی جواز التکلم بعبد الله علما دفعة بل یجب ان یتکلم به دفعة من غیر الوقف **قلت** المراد بالمرة ما یتکلم به مرة ولیس فیه ما یصح ان یتکلم به مرتین ای فیه لحاظ دفعتین فعبد الله وان وجب التکلم به دفعة واحدة بلحاظ العلمیة لکن یجوز فیه التکلم دفعتین بلحاظ الاضافة فوجد فیه ما یتکلم به مرتین **قوله** وبقی مثل الرجل وقائمة داخلا فیه **فان قلت** ان البقاء یقتضی سبق الدخول ولا دخول فیما سبق علی اللفظة **قلت** انه مسامحة معناه ان اللفظة شاملة له **فان قلت** ان الشمول ایضا غیر صحیح لان قائمة ولبصری لیس لفظة حقیقة بل اعتباری باعتبار شدة الامتزاج **قلت** المراد من اللفظة اعم من الحقیقی والمجازی **قوله** ولو لم یخرجه بترکه النسب **فان قلت** لو ترک المفرد فی تعریفه فلا یخرج المرکبات عن تعریفه مثل ضربوا وضربوا **قلت** انها خارجة عن التعریف بقوله لفظة واحدة

فان قلت فلیکن المراد من قوله مفردا اعم من ان یکون حقیقة او مجازا فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقید المفرد لیس علی ما ینبغی **وایضا** ان قول الشارح لو لم یخرج بترکه الخ لیس علی ما ینبغی **قلت** لا فائدة ح بقید الافراد مع تعمیمه عن الحقیقی والحکمی **فان قلت** فلیکن المراد بالمفرد ما یقابل الجملة فخرج مثل ضربا وضربوا ودخل مثل قائمة وبقید فاخراج صاحب المفصل مثل قائمة بقید الافراد وقول الشارح ره لو لم یخرج بترکه الخ لیس علی ما ینبغی **قلت** هذا غیر متبادر من العبارة وحمل الالفاظ علی المعانی المتبادرة واجب فی التعریفات **فان قلت** لو ترک لفظ المفرد فلا یخرج الامر نحو اضرب لانه داخل فی لفظة واحدة **قلت** لا یدخل الامر فی لفظة لان المنوی لما اسند الیه الفعل فصار کانه ملفوظ فخرج بقوله لفظة **قوله** واعلم ان الوضع لیستلزم الدلالة الخ جواب سوالین احدهما ان الکافیة ماخوذة من المفصل وصاحب المفصل اخذ الدلالة فی تعریف الکلمة فلم لم یاخذه المصرح فی تعریفها والثانی ان الدلالة اما ان تکون معتبرة فی تعریف الکلمة اولا فان کان الاول فیلزم ان یکون تعریف المصرح قاصرا لعدم اعتبارها فی تعریفه وان کان الثانی فذکرها فی تعریف صاحب المفصل لغو فاجاب الشارح عنهما بقوله واعلم ان الوضع یستلزم الدلالة محصل الجواب ان الدلالة معتبرة فی تعریف الکلمة لکن المصرح اکتفی باللزوم **فان قلت** لانسلم ان الوضع یستلزم الدلالة لما مر ان الوضع یستلزم حروف المجاء مع انه لا دلالة لها علی المعانی **قلت** المراد ان الوضع للمعنی یستلزم الدلالة یعنی ان اللام فی الوضع للعهد **قوله** لان الدلالة کون الشئ بحیث یفهم منه شئ اخر **فان قلت** فعلی هذا یثبت الاتحاد بین الدلالة والوضع فکیف یثبت اللزوم بینهما **قلت** الاتحاد ممنوع لان الماخوذ فی تعریف الوضع هو التخصیص دون الفهم مطلقا **قوله** لکن الدلالة لا تستلزم الوضع جواب سوال وهو کما ان الوضع یستلزم الدلالة کذلک الدلالة تستلزم الوضع. فذکر الوضع بعد الدلالة فی تعریف المفصل مستدرک محصل الجواب لیس بینهما لزوم المساوات بل بینهما لزوم الاعم لان الدلالة اعم من الوضع فلا تستلزم الوضع لامکان ان تکون بالعقل او بالطبع **فان قلت** ان الدلالة وان لم تستلزم الوضع لکن فی تعریف المفصل شئ اخر لیستلزم الوضع وهو قوله مفرد لان الافراد والترکیب فرع الوضع کما مر فذکر الوضع بعده مستدرک **قلت** دلالة قوله مفرد علی الوضع بطریق الاستلزام وهی مهجورة فی التعریفات **فان قلت** ان دلالة الوضع علی الدلالة الیغم التزامیة ومهجورة فی التعریفات فلم اکتفی صاحب الکافیة عن الدلالة بالوضع **قلت** ان الدلالة الالتزامیة علی نوعین احدهما غیر معتبر کدلالة المفرد علی الوضع لانه دلالة الفرع علی الاصل لان الافراد فرع الوضع والاخر معتبر کدلالة الوضع علی الدلالة لان الوضع لیس فرع الدلالة فالمهجور فی التعریفات

هو الاول دون الثانی کما لا یخفی **قوله** کدلالة لفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی وجود اللافظ **وههنا بحث** من وجهین احدهما ان ذکر المثل بلا فائدة لان الدلالة علی وجود اللافظ کما یکون بلفظ دیز کذلک بلفظ زید کما لا یخفی والثانی ان قید وراء الجدار یکون لغوا لان لفظ دیز کما یدل علی وجود اللافظ وراء الجدار کذلک یدل علیه بلا واسطة **اجیب** عن الاول انه اختار اللفظ المهمل لیتضمن الدلالة العقلیة ولم یختلط بالدلالة الوضعیة وعن الثانی انما قال من وراء الجدار لان عند المشاهدة یکون الدلالة العقلیة غیر ظاهرة وذلک لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل علی وجود اللافظ لا یکون الدلالة العقلیة ظاهرة لوجود المشاهدة التی هی اقوی من الدلالة العقلیة والاضعف یضمحل عند وجود الاقوی لان العلم اذا حصل بطریق المشاهدة کان بدیهیا والبدیهی لا یمکن استفادته من النظر **فان قلت** عدم وجود الدلالة العقلیة باطل لان العقل علة لوجود علم السامع علی وجود السامع فلو لم یکن الدلالة العقلیة موجودة مع وجود العلم یلزم تخلف المعلول عن العلة **قلت** المستحیل تخلف المعلول عن العلة الشخصیة والعلة ههنا ثبتیة لان العقل کما یکون علة العلم کذلک المشاهدة علة له اعلم ان الدلالة علی ثلثة اقسام وضعیة انکان بسبب جعل الجاعل وطبعیة انکان بسبب صدور الدال عند عروض حالة مقتضیة له وعقلیة انکان لغیر ذلک کدلالة الاثر علی المؤثر **قوله** وهی اسم وفعل وحرف **فان قلت** الکلمة لا تخلو اما موجودة او معدومة فانکان الاول فیکون الکلمة علی اربعة اقسام وانکان الثانی فیلزم انقسام المعدوم الی الموجود **قلت** انها موجودة فی الذهن معدومة فی الخارج فلا یلزم شئ مما ذکر **فان قلت** ضمیر هی لا یخلو اما راجعة الی لفظ الکلمة او الی مفهومها لا سبیل الی الاول لان لفظها اسم بدلیل دخول اللام علیها فیلزم انقسام الشئ الی نفسه والی غیره ولا الی الثانی لان مفهومها مذکر فلا تحصل المطابقة بین الراجع والمرجع **قلت** الضمیر راجع الی لفظ الکلمة والتقسیم باعتبار المفهوم **او نقول** ان الضمیر راجع الی المفهوم ولا نسلم ان المفهوم مذکر لانه تابع للفظ فی التذکیر والتانیث فاذا کان لفظ الکلمة مونثا فکذا مفهومها **فان قلت** المفهوم حرف وقع محکوما علیه والمحکوم علیه من خواص الاسم فیلزم المحذور المذکور وهو الانقسام الی نفسه والی غیره **قلت** المحکوم علیه فی الاصطلاح هو اللفظ المعبر عن ذات المحکوم علیه وهو ههنا ضمیر هی وهو لیس بمقسم **قوله** ای منقسمة **وهذا** جواب سوال الاول ان المطابقة بین المبتداء والخبر حسن وان لم یکن الخبر مشتقا وههنا لم یوجد لان المبتداء مونث والخبر مذکر وهو اسم **والثانی** ان الکلمة من حیث هی لیست باسم لا فعل ولا حرف بل هی اعم منکلواحد منها فکیف یستقیم الحمل الثالث

ای حمل الاعم علی الاخص

ف: اللافظ ای ان الضمیر اذا دل بین الجهة والخبر فی علة الخبر او فی بقیة ان یقال هو موضع هی او یقال استعمل فی الدلالة علی ثلثة اقسام

موضع اسم والرابع ان الجمع بحرف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فعلم منہ ان الکلمۃ ھی مجموع ھذہ الاقسام الثلثۃ ولیس لامرکذلک والخامس انہ لا یصح حمل اسم علی قولہ ھی لانہ یلزم حمل الخاص علی العام وھو باطل والسادس ان قولہ ھی مبتدا فخبرہ لا یخ اما قولہ اسم فقط او مجموع قولہ اسم وفعل وحرف فعلی الاول یلزم حمل الخاص علی العام وعلی الثانی یلزم حمل المتعدد علی الواحد فاجاب الشارح بقولہ ای منقسمۃ الخ محصل الجواب ان قولہ ھی مبتدا وخبرہ محذوف ای منقسمۃ فحصلت المطابقۃ بین المبتدا والخبر فی التذکیر والتانیث وکذا حصل رعایۃ الخبر لان الخبر مونث وکذا لا یلزم حمل الخاص علی العام لان قولہ اسم لیس بخبر وکذا لا یرد الباقی **فان قلت** من این علم ان خبرہ منقسمۃ **قلت** انہ علم من ذکر الاقسام وھی اسم وفعل وحرف **فان قلت** من این علم انہا من اقسام الکلمۃ فلتکن حکما من احکامہا **قلت** انہ علم من داب المصنفین ان یذکروا التقسیم بعد التعریف فعلم انہا اقسام ولیست بحکم من احکامہا ویمکن ان یجاب عن الثالث انہ انما عدل عن رعایۃ الخبر لنکتۃ وھی الاشارۃ الی ان الاقسام انما ھی للکلمۃ ولو ذکر الضمیر لتوھم انہا اقسام اللفظ لا للکلمۃ مع ان اللفظ غیر منحصر فیہا **فان قلت** اللفظ الموصوف بالوضع لا یکون الا کلمۃ فترک النکتۃ حاصلۃ علی تقدیر تذکیر الضمیر ایضا[1] **قلت** جاز ان یتوھم عود الضمیر الی مطلق اللفظ لان المبتدا اذا کان مذکورا کان المطلق ایضا مذکورا **ویمکن** ان یجاب عن الرابع ان قولھم الواو للجمع لا یریدون ان المعطوف والمعطوف علیہ یجتمعان معا فی حالۃ واحدۃ بل ارادوا انہما یجتمعان فی کونہما محکوما علیہما او فی کونہما حکمین او غیرھما **قولہ** الی ھذہ الاقسام الثلثۃ وھذا جواب سوالین احدھما انہ لما کان کلمۃ ھی مبتدا محذوف الخبر فالاشتغال بقولہ اسم وفعل وحرف اشتغال بما لا یعنی والثانی ان التقسیم علی نوعین احدھما تقسیم الکلی الی الجزئیات کتقسیم الحیوان الی الانسان والفرس والبقر والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء کتقسیم السلنجبین الی الماء والخل والعسل فھذا التقسیم من ای قبیل فاجاب الشارح عنہما بقولہ الی ھذہ الاقسام الثلثۃ محصل الجواب انہ لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان الاقسام ولما اطلق الشارح علیہا الاقسام علم انہ تقسیم الکلی الی الجزئیات لان اطلاق القسم لا یکون الا علی الجزئی **فان قلت** المراد بالاقسام لا یخلو اما ان یراد الاقسام الاولیۃ او الاعم من الاولیۃ والثانویۃ فان کان الاول فھو اثنان وان کان الثانی فاربعۃ الاثنان حصلا من التقسیم الاول والاثنان من الثانی **قلت** لیس المراد الاولویۃ ولا الثانویۃ بل المراد الاقسام المختلفۃ والاختلاف بین القسم الاول من التقسیم الاول وبین القسمین من التقسیم الثانی کما لا یخفی علی ذوی الافہام **قولہ** ومنحصرۃ فیہا جواب سوال

---

[1] یعنی علی تقدیر تذکیر الضمیر ایضا یکون الاقسام الکلمۃ لان اللفظ الموصوف بالوضع لیس الا الکلمۃ ۱۲ منہ

[2] ای بالنسبۃ الی ما بعدھما ۱۲ منہ رحمۃ اللہ تعالی علیہ ۱۲

[3] بالنسبۃ الی ما قبلھما ۱۲ منہ رحمۃ اللہ تعالی علیہ ۱۲

وهو ان الدليل المذكور فى عبارة المصنف رح لا يخلو اما ان يكون للحصر او للتقسيم لا سبيل الى الاول لان دعوى الحصر غير مذكور فى عبارة المصنف فكيف الذى يدل ليله ولا الى الثانى لان التقسيم ضم قيود مختلفة الى امر مشترك فهو ليس الا التصوير المحض فلا يحتاج الى الدليل واليضا ان اللام فى قوله لانها جارة وهو تقتضى المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما من الافعال العامة او الخاصة فعلى الاول فسد المعنى وعلى الثانى يثبت الابهام فى المتعلق محصل الجواب ان الدليل للحصر ودعوى الحصر وان لم يكن مذكورا صريحا لكن مذكورة ضمنا اى منحصرة فيها والقرينة عليه انه محل التقسيم والغالب فيه الانحصار وهو يصلح لتعلق الجار والمجرور فلا يثبت الابهام فى المتعلق وههنا بحث وهو ان الحصر عبارة عن الامر الدائر بين النفى والاثبات ولا يكون مجوز القسم الخ وهذا التقسيم ليس بدائر بين النفى والاثبات فكيف يصح قوله منحصرة فيها واليضا الحصر غير مستقيم لان الحرف هو ان لا تدل على معنى فى نفسه بل تحتاج الى ضم كلمة اخرى مع ان العقل يجوز ان تكون كلمة لا تحتاج الى ضم كلمة اخرى فى الدلالة على معناها بل تحتاج الى قرينة عقلية او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى **اجيب** عن الاول ان معنا قولهم دائر بين النفى والاثبات اى يصح فيه ان يكون دائرا بين النفى والاثبات وههنا كذلك لان تقديره وهى لما اسم وليس باسم هو ما فعل او ليس بفعل وعن الثانى ان القسم المذكور المفروض داخل فى الاسم او الفعل فان المراد من قوله فى نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء كان محتاجا الى ضم غير الكلمة من الامور العقلية اولا وان كان الواقع انه لا يحتاج الى شئ اصلا ولكن التقسيم لا دخال الامر العقلى لا باس فيه **واعلم** ان الحصر فى اللغة المنع ولهذا سميت القلعة حصارا لانها مانعة عن غلبة العدو وفى الاصطلاح على اربعة اقسام عقلى وان كان الجزم بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة الاقسام من غير استعانة امر اخر كحصر الشئ فى الموجود والمعدوم فان من البين ان كل شئ اما موجود او معدوم وقطعى وان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم اخر كحصر الشئ فى الواجب والممكن والممتنع فالعقل يجوز قسما اخر من اجتماع الاقسام الثلثة لكن الدليل يبطله وهو اجتماع النقيضين واستقرائى وان كان حاصلا بالتتبع والاستقراء كحصر ابواب التلاوى المجرد فى الستة وجعلى ان حصل من ملاحظة النماذج التى اعتبرها القاسم **قوله** لما كانت موضوعة جواب سوالين احدهما ان قوله اولا منقسم الى قسمين احدهما ما لا يدل على معنى فى نفسها والاخر ما لا يدل على معنى اصلا فلا يصح قوله الثانى الحرف لان الثانى ليس بحرف من كل وجه بل القسم الاول من الثانى هو الحرف وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها والثانى ان الدلالة غير مذكورة فى تعريف الكلمة فايراد الدلالة فى الدليل غير صحيح فاجاب الشارح عن الاول بقوله لما كانت موضوعة فالقسم الذى لا يدل على المعنى اصلا خارج عن المقسم لعدم الوضع فيها وعن الثانى بقوله والوضع يستلزم الدلالة فتكون الدلالة مذكورة التزاما **قوله** فى جواب سوال

ف قوله

فى الحصر على اربعة اقسام

ف جواب سوال ويهواد فطع ظ الاحاجة الى التقسيم المذكور فاجاب بما ترى ۱۲ منه

وهو ان قوله لما كانت موضوعة شرط وقوله اما ان تدل جزاءه والجزاء لا يكون الا جملة وان تدل بتاويل الدلالة مصدر وهو مفرد محصل الجواب ان قوله ان تدل بحذف المبتداء تقديره فهي اما ان تدل **فان قلت** لما كان قوله ان تدل خبر المبتداء المحذوف وهو قوله فهي فعلى هذا لا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هي لانه بتاويل المصدر فنسبته بين الدال والمدلول وضمير هي راجع الى الكلمة وهي طرف النسبة فيلزم حمل النسبة على الطرف وذا باطل **قلت** ان قوله ان تدل خبر مبتداء اخر تقديره اما من صفتها فالمبتداء مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله فهي واليه اشار الشارح بقوله اما من صفتها **فان قلت** ان كلمة من بمعنى البعض مضاف الى الصفة مبتدا وقع موقع الموضوع والوصف اذا وقع في موضع اريد منه الذات فلا يصح حمل قوله ان تدل عليه الضمير **قلت** هذا فيما اذا وقع ما صدق عليه الوصف في موضعه واما اذا وقع لفظ الصفة في موضعه فلا يراد منه الذات **فان قلت** الموضوع ليس لفظ الصفة بل لفظ البعض لان من بمعنى البعض **قلت** لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ لحكم المضاف اليه **فان قلت** الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فلا يصح حمل هذه الجملة على قوله هي لانه يلزم حمل الوصف على الذات **قلت** الجملة اذا وقعت خبرا لا يحمل على المبتدا بل لا بد فيه من عائد فقط بل الحمل في الخبر المفرد وقال البعض ان قول الشارح من صفتها جواب سوال وهو ان ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل وها اسمها وان تدل خبرها ولا يصح الحمل الا حمل ان تدل على اسم ان لانه يلزم حمل الوصف على الذات لكن هذا بالنظر البادي واما بالنظر الدقيق فليس كذلك لان الضمير في لانها اسم ان وخبرها قول الشارح لما كانت موضوعة الخ وقوله ان تدل جزاء لقوله لما كانت موضوعة لانه لو لم يكن جزاء الشرط لم يحتج الى قوله فهي لان ذكره لاجل ان جزاء الشرط لا يكون الا جملة **فان قلت** ما الوجه للشارح انه عدل في صحة حمل ان تدل على قوله فهي من اجوبة الشارح الهندي وغاية التحقيق والرضي حيث قال الهندي معنى قوله فهي اي فحالها او دلالتها وقال صاحب غاية التحقيق ان تدل بتاويل المصدر والمصدر اسم الفاعل وقال الرضي ان بمعنى ذو دلالة وقال الشارح اما من صفتها **قلت** ان في اجوبتهم خللا

حواب سوال وهو انه لما كان قوله ان تدل خبر مبتداء محذوف اعني قوله هي فعلى هذا لا يصح حمل قوله ان تدل على قوله هي لان ضمير هي راجع الى الكلمة وهي ذات وان تدل بتاويل الدلالة وصف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات محصل الجواب ان قوله ان تدل خبر مبتداء اخر اعني من صفتها فالمبتدا الثاني مع الخبر خبر المبتداء الاول اعني قوله هي فان قلت فعلى هذا لا يصح حمل ان تدل على المبتداء الثاني اعني من صفتها لان من بمعنى البعض وهو الذات فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلت لفظ البعض اذا اضيف الى الشئ يكون لحكم ما اضيف اليه فان قلت لفظ البعض الموضوع والمحمول لما كان كلاهما من الصفات فيلزم حمل الوصف على الذات اعني هي قلت الجملة المركبة من الوصفين قوة يصح حملها على الذات كالجملة المخلوطة من الشرات ۱۲ قوله فلا يراد منه الخ لان المقصود من الوصف بيان الوصف فاذا كان المراد منه الذات فكيف يبين الوصف ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ بمعنى البعض الخ وهو ليس بصفة بل هو ذات منه رحمه الله تعالى ۱۲ قوله لحكم المضاف اليه الخ والمضاف اليه ههنا صفة فيكون لفظ البعض ههنا صفة باعتبار ما اضيف اليه ۱۲ منه رحمه الله ۱۲

اما فی جواب المبتدء فلانه لاینا سب بالتقسیم لانه للکلمة لا لاجزائها وصفتها وایضا لایصح قوله الثانی الحرف لانه علی هذا الثانی لیس بحرف بل حال الحرف وایضا لایصح حصر حالها فی الدلالة وعدمها لوجود الاحوال الاخری کالاقتران وعدمه بخلاف ما قال الشارح الجامی لان من للتبعیض فی قوله من صفتها وایضا علی هذا یلزم التقدیر قبل الاحتیاج لان الخلل جاء من حمل الخبر علی المبتداء فالانسب هو التقدیر فی جانب الخبر لا فی جانب الاسم فهو کنزع الخف قبل الوصول الی الماء واما تقدیر الشارح فهو فی جانب الخبر بقرینة ذکر قوله من صفتها بعد کلمة اما وآما فی جواب الغایة فلانه یلزم المجاز فی المجاز لان ان تدل بمعنی الدلالة والدلالة بمعنی الدال وآما فی جواب الرضی فلان تقدیر ذو یخالف من مقتضی زیادة ان لان ان لتاویل الذات بالمصدر واذا اقترن المصدر بلفظ ذو یکون المراد منه ذو الدلالة بمعنی صاحب الدلالة وصاحب الدلالة هو الذات **فان قلت** لاحاجة الی تقدیر الشارح ولا الی غیره فانه فرق بین المصدر الصریحی والمصدر التاویلی بان الاول مجرد عن الذات والثانی غیر مجرد عنه لانه عبارة عن الحدث والنسبة الی الفاعل فیصح الحمل **قلت** لا نسلم انه غیر مجرد عن الذات والا یلزم کون الشئ الواحد مسندا الی الفاعل ومسندا الیه فی مثل قولهم اعجبنی ان ضرب زید عمرا وهو باطل **فان قلت** ان فی تقدیر الشارح ایضا خلل لان مقصودنا تقسیم الکلمة الی اسم وفعل وحرف ولما قدر قوله من صفتها یکون التقسیم لصفتها **قلت** مقصودنا تقسیم الکلمة اما باعتبار نفسها واما باعتبار صفتها لاان مقصودنا تقسیمها باعتبار نفسها کما لایخفی[1] **قوله** کائن فی نفسها **فان قلت** ما الوجه للشارح ره انه عدل من الرضی حیث قال ان قوله فی نفسها متعلق بتدل **قلت** ان فی ما قاله الرضی ارتکاب المجاز وهو کون فی بمعنی الباء او بمعنی علی لان کلمة فی لاتقع صلة للدلالة **فان قلت** ان التقدیر ایضا خلاف الاصل فلم اختاره الشارح **قلت** ان متعلق الجار والمجرور اذا کان من الافعال العامة فتقدیره شائع حتی کان الی الوجوب کما لایخفی **فان قلت** لِمَ عدل الشارح ره عن الهندی حیث قال کائنا برسم خط النصب وهو الالف ولم یات الشارح ره بالالف **قلت** لو کان منصوبا لکان حالا من المعنی والحال قید للعامل والاصل فی التعریف العموم والاطلاق **فان قلت** علی تقدیر الجر ایضا قید لان الصفة قید للموصوف **قلت** المراد بالقید هو القید الاصطلاحی وهو ما یکون ماخوذا فی مفهومه ولاشک انه ماخوذ فی تعریفه حیث قال الشارح ره ما یبین هیئة الفاعل والمفعول به من حیث هو فاعل ومفعول والحیثیة للتقید **او نقول** الحال قید للعامل وهو الدلالة ههنا فیکون الدلالة مقیدة باعتبار المعنی فی نفسها مع انها غیر مقیدة بخلاف الصیغة لانها لیست قیدا للعامل

[1] بخلاف تقدیر الهندی لانه قدر فی جانب المبتدا فیکون التقسیم لحال الکلمة وتقدیر الشارح ره فی جانب الخبر فالتقسیم للکلمة لکنها اعم من ان یکون باعتبار الذات او باعتبار الصفة ۱۲ منه رح

فان قلت لما قال على معنى والمعنى ما يقصد بشئ فينبغي ان يتعلق الجار والمجرور بما يقصد المفهوم من المعنى قلت ان قوله في نفسها صفة والجار والمجرور لا يقع صفة لشئ الا باعتبار المتعلق فلا يصح تعلقه بالمعنى قوله والمراد بكون المعنى في نفسها جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية الكلمة للمعنى لان الظرف على نوعين زمان ومكان والكلمة ليست بواحد منهما فحصل الجواب ان كلمة في بمعنى الباء كما قال الشارح رح ان تدل عليه بنفسها فان قلت هذا مخالف لما مر الفا ان فيه ارتكاب المجاز وهو خلاف الاصل قلت ارتكاب المجاز لا يجوز الا عند الحاجة ولا حاجة سابقا لان المكان متعلق اخر وهو كائن وههنا مست الحاجة اليه لعدم صحة الظرفية فان قلت لا حاجة ههنا الى المجاز لصحة الظرفية بان يراد من الظرف ظرف اعتباري لا حقيقي قلت ارادة الظرف الاعتباري ايضا مجاز فلا رجحان للمجاز على المجاز فان قلت كون المعنى في نفسها صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها صفة الكلمة فبينهما تباين فلا يصح تفسير احدهما بالاخر بقوله والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها قلت هذا التوصيف باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال نفس الموصوف او نقول ان كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى وان كان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول فان قلت هذا مخالف لما قال السيد السند في حواشي المتوسط حيث قال ان كون المعنى في نفسها ايضا صفة المعنى قلت هذا على تقدير ان يكون معنى قوله ان تدل عليه بنفسها اي كون المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة اي ان يكون المصدر مبنيا للمفعول فيكون ح صفة المعنى فان قلت يفهم من قوله ان تدل عليه بنفسها ان الدلالة على المعنى باعتبار نفس الكلمة لا باعتبار الوضع وليس الامر كذلك قلت ليس المراد من قوله ان تدل عليه بنفسها الاحتراز عن الوضع بل عن انضمام كلمة اخرى اليها فان قلت انه يلزم التكرار في عبارة المصنف لان المراد بكون المعنى في نفسها كون المعنى مدلولا عليه وهو بعينه معنى قوله ان تدل على معنى وايضا ان الغرض من قوله في نفسها الاحتراز عن الحرف ولما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها لا يحصل الاحتراز عن الحرف قلت ان التكرار ممنوع لان معنى قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلولا للكلمة مطلقا سواء كان في نفسها او بانضمام امر اخر ومعنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها بنفسها اي من غير حاجة الى انضمام امر اخر فلا يلزم التكرار في عبارة المصنف وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا فتامل قوله او من صفتها ان لا تدل فان قلت

لله اي الدلالة بمعنى المدلول وهو صفة المعنى ۱۲ منه عفى عنه ۱۲

لله لانه لما كان معنى قوله في نفسها كون المعنى مدلولا عليها بنفسها من غير حاجة الى انضمام امر اخر ثبت الاحتراز به عن الحرف ۱۲ منه رحمه الله تعالى وستر عليه شآبيب غفرانه آمين يا اله العلمين ۱۲

لاحاجة الی ازیاد **قولہ** ومن صفتہا ھھنا لان ازدیادھا سابقا لیصح الحمل والحمل ھھنا صحیح لانہ سالبۃ وھو یحمل علی الذات نحو زید لا حجر وزید لا عالم **قلت** ازدیادہ لمجرد الموافقۃ لما سبق لا لصحۃ الحمل **قولہ** بل علی معنی یحتاج الی انضمام کلمۃ اخری **فان قلت** لو قال الی انضمام امر اخر لکان اشمل فان ھمزۃ الاستفہام یحتاج الی انضمام الکلام وکذا حروف الشرط **قلت** انہ اکتفی باقل المتیقن او نقول ان المراد بالکلمۃ اعم من ان یکون مستقلۃ او فی ضمن الکلام **قولہ** القسم الثانی جواب سوال وھو ان الثانی صفۃ الکلمۃ وھی مؤنث فالمناسب ان یقول المصرح الثانیۃ محصل الجواب ان ان موصوفہ القسم لا الکلمۃ **فان قلت** لم قدم الحرف مع انہ مؤخر فی المدعی والدلیل جمیعا **قلت** انہ عدمی والعدم مقدم علی الوجود او نقول انہ مفرد والمفرد مقدم علی المرکب **قولہ** وھو ما لا یدل علی معنی فی نفسہا **فان قلت** العدم لا یقع مفہوما للماھیۃ **قلت** ھذا تعریف رسمی لا حقیقی **فان قلت** الفعل ایضا لا یدل علی معنی فی نفسہا لان الماخوذ فیہ النسبۃ وھی محتاجۃ الی الطرفین **قلت** معناہ ما یدل علی معنی فی نفسہا صلاحا لا علی معناہ المطابقی ولا علی معناہ التضمنی والفعل دال علی معناہ التضمنی بنفسہ اعنی الحدث **فان قلت** فعلی ھذا تحقق المعنی التضمنی للفعل بدون المطابقی **قلت** لا نسلم انہ تحقق التضمنی بدون المطابقی لانہ کما کان للفعل معناہ التضمنی کذلک یکون للفعل معناہ المطابقی وھو الحدث والزمان والنسبۃ لکن اختلف فی الصفۃ وھی الدلالۃ فی نفسہ وھو غیر مضر **ونقول** انہ وان لم یوجد معناہ المطابقی علی ھذا التقسیم لکن للفعل تقسیم اخر باعتبارہ وجد المطابقی وھو ان الفعل دل علی الحدث باعتبار مادتہ وعلی الزمان باعتبار صیغتہ فھی المعنی المطابقی المدلول علیہ فی نفسہ **قولہ** اعنی الابتداء والانتہاء **فان قلت** ان کلا واحد منہما اسم فیکونان مستقلین فلا یکون معنی من والی **قلت** اللام للعہد ای الابتداء المضاف فلا یکون مستقلا **قولہ** سرت من البصرۃ الی الکوفۃ **فان قلت** ان الدال علی الابتداء والانتہاء لا یخلوا ما من والی او البصرۃ والکوفۃ او المجموع فان کان الاول فلا یکونان حرفین لاستقلالہما فی الدلالۃ وان کان الثانی فلا یکونان معنی ھما بل للبصرۃ والکوفۃ وان کان الثالث فکذا لا یکونان معنی ھما بل للمجموع او المجموع غیرھما **قلت** الدال من والی لکن بواسطۃ البصرۃ والکوفۃ **فان قلت** لم سمی ھذا القسم حرفا **قلت** الحرف فی اللغۃ الطرف یقال جلست حرف الوادی ای طرفہ وھو ایضا فی الطرف **فان قلت** ھذا منقوض بقولنا زید فی الدار لان کلمۃ فی وقع فی الوسط **قلت** المراد من الطرف جانب مقابل للاسم والفعل **فان قلت** فعلی ھذا ینبغی ان لیسم الاسم والفعل ایضا حرفا لانہما ایضا فی جانب مقابل للحرف **قلت** لا یشترط الاطراد فی وجہ التسمیہ **فان قلت** ان الحرف کما یقع مقابلا للاسم والفعل کذلک یقع مقابل الکلام فینبغی ان یقول التاسع ۱۲

لہ وھو ایضا فی الطرف آہ المراد من وقوعہ فی الطرف عدم کونہ مسندا ومسندا الیہ لا انہ لا یقع فی وسط الکلام ۱۲ نقیب احمد غفرلہ الدیوبندی ۱۲

مہ بدون المطابقی وتحقق التضمن بدون المطابقۃ مستحیل ۱۲ کما حققہ المناطقۃ فی ا سلم ۱۲ نقیب احمد غفرلہ ۱۲

فی جانب مقابل الاسم والفعل والکلام **قلت** الحرف قد یقع جزء الکلام نحو زید فی الدار فلا یکون مقابلا له **قوله** حیث یقعان عمدة فی الکلام وهو لا یقع **فان قلت** العمدة فی الکلام لیس الا المسند الیه فعلم منه ان الفعل یقع مسندا الیه وهو خلاف والیض علم منه ان الحرف قد یقع غیر عمدة وهو المسند وهو الیض خلاف **قلت** المراد بالعمدة المسند والمسند الیه جمیعا من قبیل ذکر الخاص وارادة العام **قوله** کما ستعرف **فان قلت** لا معنی لایراد قوله کما ستعرف لانا عرفناهما فی هذا المواضع بانهما عمدتان لا الحرف فلا یتوقف المعرفة الی الغیر **قلت** معنی قوله کما ستعرف ای کما ستعرف وجهه **قوله** والقسم الاول جواب سوال وهو ان المناسب ان یقول المصنف الاولی مقام الاول لان صفة الکلمة محصل الجواب ان موصوفه القسم لا الکلمة **قوله** ذلک المعنی المدلول علیه بنفسها **وههنا بحث** وهو ان الضمیر فی قوله ان یقترن لا یخلو اما ان یرجع الی المعنی او الی اللفظ الاول لا سبیل الی الاول لانه علی هذا خلی الجملة الخبریة عن عائد المبتدا وهو قوله الاول والی الثانی لان الاقتران بلحاظ الازمنة الثلثة لیس صفة للفظ بل للمعنی **قلت** الضمیر عائد الی المعنی والعائد تعبیر عنه فالارجاع الی المعنی ارجاع الی الاول فلا یخلو عن عائد للمبتدا **فان قلت** لما کان الضمیر عائدا الی المعنی فینبغی ان یقول الشارح ان یقترن المعنی بدون ازدیاد لفظ ذلک فلما قال ذلک المعنی **قلت** انما زاد لفظ ذلک لوجهین احدهما ان ارجاع الضمیر مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن لانه بمنزلة وضع الید والاخر المذکور سابقا معنیین احدهما المعنی المستقل والاخر المعنی الحرفی الغیر المستقل والاول بعید والثانی قریب ومرادنا المعنی البعید فلذلک قال ذلک المعنی لیکون اشارة الی البعید **فان قلت** لما کان بذلک اشارة الی المعنی المستقل فلا حاجة الی قول الشارح المدلول علیه بنفسها **قلت** انما اورده لئلا یتوهم ان الاشارة الی المعنی المستقل القریب لان استعمال بعض الاسماء الاشارة موضع بعض اخر کثیر کما قال الشارح فی بحث اسماء الاشارة **قوله** فی الفهم عنها جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم ان یکون المصادر کلها افعالا نحو الضرب مثلا لا یکون الا فی الزمان فی الواقع فلا یکون تعریف الفعل مانعا محصل الجواب المراد بالاقتران ما یفهم معه احد الازمنة الثلاثة واقتران المصدر باعتبار التحقق لا باعتبار الفهم **فان قلت** یدخل فیه قولنا زید ضارب عمرا الان او غدا او امس **قلت** المراد بالاقتران الاقتران المستفاد من اللفظ الدال من لفظ اخر وههنا الفهم من لفظ الان والغد والامس لا من لفظ ضارب **فان قلت** یدخل فیه لفظ الان والغد والامس والماضی والمستقبل **قلت** معنی اقتران الفعل ان یدل بمادته علی الحدث وبصیغته علی الزمان وهذه الالفاظ تدل علی الزمان باعتبار مادته فلا تدخل فیه **قوله** المدلول علیه بنفسه **فان قلت** ان اردت بالمعنی المدلول علیه بنفسه المعنی المطابقی خرج منه الفعل وان اردت المعنی التضمنی خرج منه الاسماء البسائط کالنقطة قلت المراد بالمعنی هو المعنی المطابقی

من غیر نظر الی کونہ تضمنیا او مطابقیا **قولہ** ای حین یفہم ذلک المعنی **فان قلت** ان الذہن امر بسیط فکیف یفہم الحدث والاقتران جمیعا والیض المتبادر من الباء فی قولہ باحد الازمنۃ السببیۃ بقرینۃ **قولہ** فی بحث الکلام بالاسناد فعلی ہذا یقترن بہ شئ اخر غیر الزمان **قلت** فی الجواب عن الاول الفہم لاحدہما او الاخر مقارن لہ وعن الثانی الباء للمصاحبۃ بقرینۃ المتعلق لانہ یتعلق بیقترن والباء اذا وقعت صلۃ الاقتران یکون بمعنی المصاحبۃ **قولہ** الثانی الاسم **فان قلت** لم سمی ہذا القسم بالاسم **قلت** انہ ماخوذ من السمو وہو العلو ولاشک انہ عال علی اخویہ **فانقلت** لم عبر عن المتماثلین بالاخوین **قلت** لان بین الاخوین مماثلۃ من حیث انہما من اب ولم واحد فکذا بین المتماثلین لانہما من قسم واحد **قولہ** حیث یترکب منہ الکلام **فانقلت** لایترکب الکلام من الاسم الواحد **قلت** معناہ لا یترکب منہ الکلام ای من نوع الاسم وحدہ نحو زید قائم **قولہ** وقیل من الوسم یعنی انہ مثال واوی لا انہ ناقص وہو مذہب الکوفیین وانما اوردہ بلفظ القیل اشارۃ الی ضعف مذہبہم ووجہ الضعف ان الفعل ایضا علامۃ علی معناہ ووجہ التسمیۃ وان لم یجب ان یکون مطردا ولکن الاولی ان یمتاز عن مقابلہ والیض ان ابنیۃ اشتقاق الاسم نحو سمی لیسمی اسماء تدل علی انہ ناقص لامثال لانہ لو کان مثالا لقیل فی امثلۃ اشتقاقہ وسم یسم وسما **فان قلت** فلیکن فیہ ارتکاب القلب بان یکون فی الاصل وسما ثم نقل الواو الی موضع اللام فصار سموثم حذفت الواو وعوض عنہ الہمزۃ فی الاول فصار اسم **قلت** القلب خلاف الاصل فلا یعتبر للمعارضۃ **قولہ** والاول الفعل **فانقلت** لم سمی ہذا القسم بالفعل **قلت** الفعل فی اللغۃ عبارۃ عن المصدر فسمی الفعل الاصطلاحی باسم المصدر لتسمیۃ الکل باسم الجزء او لتسمیۃ الدال باسم المدلول او لتسمیۃ المتضمن باسم المتضمن **فانقلت** یخرج عنہ الافعال الناقصۃ لانہا منسلخۃ عن الحدث والیض یشکل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول **اجیب** عن الاول انہ تضمنت الفعل باعتبار اصل الوضع وعن الثانی انہ لا یشترط الاطراد فی وجہ التسمیۃ **وہہنا بحث** وہو ان الکلمۃ جنس الاسم والفعل والحرف فنفصل کلو احد منہا لا یخلو اما ان یکون کلمۃ اولا کلمۃ اذ لا واسطۃ بینہما لا سبیل الی الاول لانہ یمیز الشئ بما یساویہ ولا الی الثانی لامتناع اجتماع النقیضین **قلت** مفہوم اللا کلمۃ کما یصدق علی نقیض الکلمۃ کذلک یصدق علی اشیاء غیر نقیضہا فالاقتران مثلا فصل **فان قلت** مورد القسم کلمۃ وکل کلمۃ اسم وفعل وحرف فالمورد اما اسم او فعل او حرف فیلزم تقسیم الفعل الی نفسہ والی الغیر **قلت** ان اردتم بقولک کل کلمۃ کل فرد فرد من الکلمۃ فلا یثبت اتحاد الحد الاوسط لان الکلمۃ فی الصغری کلیۃ وان اردتم الاعم فلا نسلم صدق الکبری لان الکلمۃ من حیث ہی لیست باسم ولا فعل ولا حرف **فان قلت** لا یجوز حکمہم بان الاسم کلمۃ والفعل کلمۃ والحرف کلمۃ لان الکلمۃ اعم من الاسم والفعل والحرف

فلو كان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخاص نفس العام **قلت** انما يلزم لو كان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول او بالعكس وليس الامر كذلك بل معناه ان ما صدق عليه الموضوع يصدق عليه المحمول و لا يمتنع ان يصدق الخاص والعام على شيء واحد **فان قلت** لا شئ من الكلمة التي هي مورد القسمة مشخصة لانها كلية وكل موجود مشخص فلا شئ من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من افرادها الموجودة في الخارج فيكون الكلمة موجودة في الخارج وكل موجودة فيه **قلت** لا نسلم ان الكلمة التي هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد هو الحقيقة مع قصد الكلية وبينهما تغاير **فان قلت** كلواحد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسما الى الاقسام الثلثة لان الانقسام الى الاقسام الثلثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكلواحد منها لزوم الجزء للكل ولازم لازم الشئ لازم لذلك الشئ **قلت** لا نسلم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء منها وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي حقيقة الكلمة مع قصد الكلية **فان قلت** الكلمة صادقة على الفعل ولا شئ من الاسم بصادق على الفعل ينتج من الشكل الثاني لا شئ من الكلمة باسم وهو صادق **فان قلت** يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه ليصدق عليه نقيضه لامتناع الخلو عنهما فيصدق لا فعل على الفعل وهو محال **قلت** لا نسلم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض الكلمة واللا فعل على بعض اخر على ان نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية وهو ان كل فعل يصدق على اقسام الكلمة ونقيض ذلك بعض الفعل ليس بصادق على اقسام الكلمة **قوله** وقد علم بذلك حد كلواحد منها وانما قال علم ولم يقل عرف لانجرت العادة باستعمال العلم لادراك الكلي والمركب والمعرفة لادراك الجزئي والبسيط وههنا ادراك المركب لانه مركب من الجنس والفصل والواو للعطف على **تُخُصِّرَتْ** بصيغة المجهول للمفهوم من سكوت المصنف قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذي يفيده الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال وعاملة لان زمان العلم بالحدود مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول و هو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدود متاخر عن نفس الحصر و وجهه.....

فان قلت ان الاشارة لا يكون الا الى المحسوس ووجه الحصر ليس منه واليه الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغي ان يقول بهذا موضح ذلك وا **اجيب** عن الاول انه لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمته شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذٰلِكَ الْكِتٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ اشارة الى الفاتحة **فان قلت** ان الدليل من جملة التصديقات والحد من جملة التصورات فيلزم حصول التصور من التصديق وذا باطل **قلت** هذا انما لا يجوز

اذا کان بطریق الکسب والنظر بخلاف ما اذا کان بطریق اللزوم بان کان التصور لازم التصدیق
او نقول ان التصدیق ههنا حصل من التصدیق لان قولنا حد الاسم کذا او حد الفعل کذا اشتمل علی الحکم **فان قلت** العلم یقتضی المفعولین فما مفعولاه ههنا قلت احدهما قوله بذلك والاخر قوله حد کلواحد جعل مفعول مالم یسم فاعله لعلم **فان قلت** انه یتعدی الی المفعولین بنفسه فلا یصح ازدیاد الباء فی قوله بذلك **قلت** انما زیدت لتقویة العمل **فان قلت** ان زیادة حرف الجر لتقویة العمل جائز فی معمول شبه الفعل لا فی معمول الفعل کما قاله عبد الغفور **اجیب** عن اصل الاعتراض ان المراد من قوله علم حد کلواحد منهما انه علم ان اسم کذا والفعل کذا والحرف کذا فیکون قوله حد کلواحد منهما قائم مقام المفعولین لان اسم ان و خبرها یقوم مقام المفعولین کما قال الشارح فی بحث افعال القلوب **فانقلت** اضافة الکل الی واحد لا یخلو اما لامیة او بیانیة او ظرفیة لا سبیل الی الاول لانه یقتضی المغایرة ولا مغایرة ههنا لان الکل لاحاطة الافراد واحد وایضا انه یقتضی صحة اظهار اللام ولا یصح ههنا لان الکل لازم الاضافة فلو ظهر اللام انفك عن الاضافة ولا سبیل الی الثانی لانه یقتضی صحة الحمل ولا یصح الحمل لان الواحد جزء الکل ولا یصح حمل الجزء علی الکل ولا الی الثالث لانه یقتضی الظرف ولا ظرف ههنا لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا **قلت** انها لامیة لان الکل بمعنی الافراد ای افراد واحد منها فیکون الواحد کلیا لانه صادق علی الاسم والفعل والحرف ولا شك فی التغایر بین الکلی والجزئی وایضا یصح اظهار اللام ههنا لان الافراد لیست بلازمة الاضافة وایضا لا یجب صحة اظهار اللام فی الاضافة اللامیة بل یکفی ثبوت الاختصاص الذی هو معنی اللام ولذا قال المصنف فی بحث المجرورات اللامیة ما یکون بمعنی اللام ای یصح فیه معنی اللام وهو الاختصاص **قوله** والفعل کلمة تدل علی معنی فی نفسها لکنه مقترن الخ **فان قلت** ینبغی ان یقال ومقترن بالواو لان کلمة لکن للاستدراك ولا یتوهم من کون الفعل دالا علی معنی فی نفسه انه غیر مقترن **قلت** المتبادر من المعنی هو المعنی المطابقی مع انه غیر مقترن فاشار بقوله لکنه مقترن الی ان المراد من الفعل معناه التضمنی لان المقترن لیس الا المعنی التضمنی **قوله** والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال **فانقلت** لما قال الحرف ممتاز عن اخویه بعدم الاستقلال فعلم منه استقلال الاسم فلا حاجة الی ذکره **قلت** اللازم من قوله والحرف ممتاز لیس لاکون الاستقلال معتبرا فی الاسم ولا یلزم منه ان یکون الاستقلال معتبرا فی مفهوم الاسم ویفهم ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال ونقول انه تاکید لقوله والحرف ممتاز عن اخویه بعدم الاستقلال **قوله** ولیس المراد بالحد ههنا الخ جواب سوال وهو ان اطلاق الحد علی هذه المفردات غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی ذاتیات المحدود وذلك فی الفعل مستقیم واما امتیاز الکل الحرف عن اخویه عدمی وهو عدم الدلالة و امتیاز الاسم عن الحرف والفعل عدمی وهو عدم الاقتران

العدمی لیس لہ قوام وحصول فی نفسہ فکیف یکون ذاتیا لغیرہ وایضا اطلاق الحد علی ھذہ ... المفہومات غیر صحیح لان الحد ما اشتمل علی الجنس والفصل وھذہ المفہومات غیر مشتملۃ علیہما بوجوہ الاول انہما من الامور الحقیقیۃ کالحیوان والناطق فی تعریف الانسان وھذہ المفہومات امور اعتباریۃ حاصلۃ باعتبار اھل الاصطلاح والثانی انہما من المفردات وھذہ المفہومات والثالث ان ما فرضت انہ جنس یحتمل العرض العام وما فرضت انہ فصل یحتمل الخاصۃ لان الفرق بین الجنس والعرض العام دقیق جدا غایۃ ما فی الباب انہ ان ما وقع فی جواب ماھو فھو جنس ومالا یقع فھو عرض عام وکذا حال الخاصۃ والفصل محصل الجواب ان المراد بالحد عند النحوی لیس الا المعرف الجامع المانع لا ما ھو اصطلاح اھل المعقول او نقول ان العدم لا یقع ذاتیا لشیٔ واما العدم المضاف یکون ذاتیا لشیٔ وھو ھھنا مضاف ای عدم الدلالۃ وعدم الاقتران **قولہ** ولذلک ذکر المصنف رح جواب سوال وھو ان ھذہ الحد ود اما علم قبل قولہ وقد علم بذلک حد کلواحد منہما اولا فعلی الاول یلزم تحصیل الحاصل وعلی الثانی یلزم الکذب وایضا یلزم التکرار فی قول المصنف رح الاول بقولہ وقد علم والاخر بقولہ فیما بعد الاسم ما دل علی معنی فی نفسہ الخ محصل الجواب ان التحصیل والتکرار انما یلزم اذا کان الکل صریحا وھھنا الاول اشارۃ والثانی تنبیھا والثالث تصریحا **قولہ** بناء علی تفاوت مراتب الطبائع جواب سوال وھو انہ وان لم یلزم تکرار الکنہ لا یخلو عن استدراک فما الباعث علیہ بذلک محصل الجواب انہ مبنی علی تفاوت مراتب الطبائع **فان قلت** لا یصح اضافۃ الدر الی المصنف رح لانہ عبارۃ عن اللبن ولا لبن للمصنف رح **قلت** انہ اراد منہ الخیر الکثیر مجازا ذکر الخاص وارادۃ العام او نقول المراد منہ اللبن حقیقۃ لکن المراد من اللبن لبن امہ واضافتہ الیہ باعتبار شربہ والمعنی تعجبوا من لبن ربب بہ کاملا فی العلم **قولہ** تم صرح بہا فیما بعد **فان قلت** لم اورد کلمۃ بعد ولم یکتف بثم **قلت** انما اوردہ اشارۃ الی وجود الفاصلۃ بین تعریف الاسم والتنبیہ **قولہ** الکلام انما لم یعطف علی ما سبق لان دابہ فی ھذا الکتاب ایراد المسائل المنفصلۃ عما قبلہا بترک العاطف لانہ لو عطف لتوھم تبعیۃ الکلمۃ مع انہ موضوع مستقل **فان قلت** ینبغی ان یفصل بایراد الباب والفصل **قلت** فیما اختصار **قولہ** فی اللغۃ ما یتکلم بہ **فان قلت** ان المعنی اللغوی غیر مقصود فی العلوم فلم اوردہ الشارح رح **قلت** ان ھذا المعنی اللغوی منظور النظر لانہ مشترک بین الکلمۃ والکلام فلذا ذکرہ **فان قلت** فلما کان مشترکا فلم لم یذکرہ فی بحث الکلمۃ **قلت** انہ کثیرا ما یکتفی عن السابق باللاحق **فان قلت** لا نسلم انہ فی اللغۃ ما یتکلم بہ **قلت** انہ فی اللغۃ ما یتکلم بہ لکنہ یستعمل استعمال المصدر کما یعطی اعطاء مع ان اسم لما یعطی **قولہ** وفی اصطلاح النحاۃ **فان قلت** التعریف لا یصدق علی کلام اللہ تعالی لانہ یطلق علی ما بین الدفتین قلیلا کان او کثیرا **قلت** المعرف الکلام الذی ھو اصطلاح النحوی **قولہ** ای لفظ تضمن جواب سوال وھو ان القرطاس والجدار اذا کتب فیہ زید قائم یصدق علیہ

الکلمتین ولیس بکلام وایضاً انّ ما عبارة عن الشئ فلا یصح جعله جنساً لان الجنس فی التعریف هو القریب وذلك بعید وایضاً ان المتبادر من کلمة ما انها موصولة لقلة الاستعمال وهی معرفة والمبتدء والخبر اذا کانا معرفتین فلابد من ضمیر الفصل بینهما فحصل الجواب ان کلمة ما عبارة عن لفظ النکرة **فان قلت** ان الاعتراض الاول غیر وارد لان القرطاس لا یتضمن الکلمتین بل یتضمن النقش وهو لیس بلفظ والکلمة لفظ **قلت** المراد من اللفظ ما کان من شانه ان یتلفظ به والنقش من هذا القبیل لانه دال علی اللفظ **فان قلت** فعلی هذا لا یصح دفعه بالتعبیر عن کلمة ما بلفظ لانه عبارة عما من شانه ان یتلفظ به وایضاً لا یخرج الدوال الاربع بقید اللفظ فی تعریف الکلمة لان بعض منها نقوش **اجیب** عن اصل الاعتراض ان جواب الشارح ای التعبیر عن کلمة ما بلفظ جواب بعد التسلیم ای لو سلم ان النقش لفظ فجوابه هذا **فان قلت** المقصود تغیرها وهو یحصل بقوله ای لفظ فما الحاجة الی ازدیاد قوله تتضمن **قلت** ان ذکر الموصول والموصوف بدون الصلة او الصفة مستکره **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یفسر الشارح کلمة ما قبل قول المصنف تتضمن فحصل ذکر الصفة او الصلة مع الموصوف او الموصول **قلت** علی هذا یلزم الفصل بین الصلة والصفة وبین الموصول والموصوف وهو مستکره لشدة الاتصال بینهما حتی صارا کانهما کلمة واحدة **فان قلت** لما کانت کلمة ما عبارة عن اللفظ فدخل فیه المهملات فلا یکون التعریف مانعاً **قلت** دخولها فی التعریف غیر مضر لانه جنس یتناول المهمل والموضوع ثم خرج المهملات بقوله کلمتین ومن قال فی الجواب ان المراد باللفظ هو الموضوع فقد ضیق علی النفس مع الوسعة لان الشارح قال فیما بعد ان اللفظ یتناول المهمل والموضوع **قوله** حقیقة او حکماً جواب سوال وهو ان التعریف غیر جامع لانه خرج منه جسق مهمل لان الجسق لیس بکلمة وایضاً خرج منه مثل زید قائم ابوه لانه لا یتضمن کلمتین بل احدهما کلمة والاخر جملة وایضاً خرج اضرب ولا تضرب لان المنوی فیهما لیس بکلمة فحصل الجواب ان الکلمتین اعم من ان تکونا حقیقة او حکماً والحکمی عبارة عما یصح وضع اسم الحقیقی فی موضعه فیکون تقدیر الاول هذا اللفظ مهمل وتقدیر الثانی زید قائم الاب باخذ المضمون وانما کان قائم الاب مفرداً لان الرکن فی المرکب الاضافی هو المضاف والمضاف الیه قیلا وهو خارج **فان قلت** المقصود لیس مطلق القائم المضاف الی الاب فکیف قال المضاف الیه امر خارج **قلت** المضاف بلحاظ الاضافة رکن لا مطلقا والمضاف الیه خارج **فان قلت** قد تبین فی الصفة المشبهة انه اذا رفع بعده فلا ضمیر فیها واذا انتصب او انجر ففیه ضمیر الموصوف ففی قائم ایضاً ضمیر فیکون مرکبا **قلت** ان القیام لیس الا صفة الاب فکیف یکون فیه ضمیر زید وما قال فی الصفة المشبهة فیما اذا تدل بصفة السبب علی صفة المسبب کما فی زید حسن الوجه **فان قلت** یخرج عنه الاسناد الذی فی الجملة الشرطیة لان الاسناد فیها بین الشرط والجزاء مع انه لا یصح تاویلها بالمفرد لانه یخرج الکلام من نوع الی نوع اخر لانه لو اوّل قوله ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود

بقوله هذا ذاك خرج الكلام من الشرطية الى الحملية وايضا للمقصود فى الشرطية تعليق الحكم بالحكم بطريق التفصيل وهذا لا يعلم من المفرد **قلت** الحكم فى الجزاء عند النحوى والشرط قيد له **فان قلت** هذا ايضا عند النحوى فما تقول فى قول المنطقى ومير سيد شريف لان عندهما الحكم بين الشرط والجزاء **قلت** تقدير التعريف عندهما بحذف المعطوف اى ما تضمن الكلمتين او الجملتين **قوله** اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه جواب سوال وهو ان الهيئة التركيبية اما جزء من الكلام اولا فعلى الاول يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره وعلى الثانى يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن يحصل الجواب باختيار الشق الثانى وانه لا اتحاد بينهما لان المتضمن بلحاظ الاجتماع والمتضمن بلحاظ الانفراد **فان قلت** ان الكلمتين لا تكون الا بلحاظ الاجتماع فكيف يصح فيهما لحاظ الانفراد **قلت** التثنية لاختصار العطف اى كلمة وكلمة اى تضمن كلمة مع قطع النظر عن الاخرى وتضمن كلمة اخرى مع قطع النظر عن الاول ونقول باختيار الشق الاول والهيئة وان لم تكن لفظا فى نفسها لكنها لفظا باعتبار المادة **فان قلت** هذا الاعتراض انما يرد اذا كان الباء فى قوله بالاسناد للسببية واما اذا كان للاستعانة فلا يرد وذلك لان الباء تجعل المدخول داخلا فى صدور الفعل كان الفعل صدر عن الفاعل والمعاون معا فيكونان بمنزلة الفاعلين فكان المتضمن شيئين احدهما كلمة ما والاخر الاسناد فيكون اعم من الكلمتين واما اذا كانت للسببية فلا يكون مدخولها بمنزلة لانه ليس له دخل فى صدور الفعل بل هو باعث على الفاعل بان يفعل فلا يكون بمنزلة المتضمن فما الباعث على الشارح رح انه حمل الباء على السببية دون الاستعانة **قلت** ان باء الاستعانة يستعمل فى المحسوسات غالبا كما فى قولك كتبت بالقلم فلذا لم يحمل عليه **فان قلت** فليكن الباء بمعنى المصاحبة مع الكلمتين فيكون المتضمن امورا ثلثة فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن **قلت** على هذا يلزم محذور اخر وهو تضمن الاقل للاكثر **فان قلت** فليكن الباء لمصاحبة كلمة ما فيكون تضمن الاكثر للاقل **قلت** فعلى هذا يلزم تركيب الكلام من اللفظ وغيره **فان قلت** فكما ان السبب خارج كذلك المسلسق خارج فلم لم يحمل الباء على الالصاق واما الترجيح للسببية عليه **قلت** على هذا ينقض التعريف بمثل غلام زيد فى غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه تضمن كلمتين حال كونه ملصقا باسناد قائم اليه **قوله** فلا يلزم اتحادهما **فان قلت** انه علم منه انه لو لم يؤول يلزم الاتحاد بينهما مع انه غير لازم الا ترى الى قولنا ضربت زيدا قائما فان المتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين فلا اتحاد بينهما **قلت** ان قوله فلا يلزم الاتحاد فيما اذا تركب من الكلمتين فقط **فان قلت** تقييد الكلمتين يوهم انه لا يتركب من الاكثر مع انه يتركب منه كقولنا ضربت زيدا قائما **قلت** التقييد لاجل الاكتفاء بالقرائن **قوله** بالاسناد **فان قلت** لم قالوا بالاسناد ولم يقولوا بالنسبة **قلت** فعلى هذا لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة فى الاضافى وههنا بحث من وجوه الاول ان التعريف غير مانع لصدقه على نعم فى جواب من قال اقام زيد افانه .. لفظ تضمن

الکلمتین بالاسناد مع انہ لیس بکلام بل حرف الثانی انہ لو قال ما تضمن الاسناد او ما فیہ الاسناد لکان اخصر الثالث انہ لم قال ما تضمن ولم یقل ما ترکب مع انہ الاولی لان المستعمل بینہم المفرد والمرکب الرابع انہ لو قال ما تضمن الاسمین او الاسم والفعل لکان اخصر فما فائدۃ الاطناب **اجیب** عن الاول ان المراد من التضمن تضمن الکلمتین بجزئیۃ وھذان الکلمتان لیتا بجزئیۃ بل ھو قائم مقامھما وعن الثانی انہ لو قال ذلک لتوھم صدق الحد علی الجزء لان الاسناد یتعلق بکل جزء وعن الثالث ان التضمن اخصر من الترکیب لاستغنائہ عن صلۃ من لانہ متعد بنفسہ بخلاف الترکیب لانہ لازمی وایضا ان الترکیب یستعمل فیما اذا کان کلا الجزاء ان ملفوظین والتضمن اعم وھو المراد ھھنا وعن الرابع ان کلام المصنف رح اصوب لانہ مشتمل علی الاجمال والتفصیل وھو من باب البلاغۃ لانہ امکن فی الذھن **فان قلت** یصدق قولنا کلما کان الکلام موجودا کان الاسم موجودا وکلما کان الاسم موجودا لا یصح السکوت علیہ ینتج کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علیہ وھو باطل **قلت** ان الضمیر المجرور فی الکبری یعود الی الاسم فتکون النتیجۃ کلما کان الکلام موجودا لا یصح السکوت علی الاسم **فان قلت** کل کلام مرکب وکل مرکب إما ان یصح السکوۃ علیہ واما ان لا یصح السکوۃ علیہ فیلزم انقسام الکلام الی ما یصح السکوۃ علیہ والی ما لا یصح السکوۃ علیہ وھو باطل **قلت** انما یلزم انقسام الکلام الی القسمین المذکورین لو کان صدق القسمین مستلزما لصدق کل واحد من جزئیھما ولیس کذلک **قولہ** ای تضمنا حاصلا بسبب اسناد جواب سوال من وجھین الاول ان المستقر عندھم ان قولہ بالاسناد مفعول مطلق ولا یصدق علیہ حد والثانی ان قولہ بالاسناد جار ومجرور والمجرور مع الجار اذا وقع فی الکلام لابد لھما من الاعراب المحلی فما ھو ھھنا **قلت** محصل الجواب انہ مفعول مطلق باعتبار موصوف المتعلق **فان قلت** لم لم یتعرض الشارح الی قولہ یتضمن حتی لا یحتاج الی تقدیر متعلق اخر وھو حاصل **قلت** ان الباء لا یقع صلۃ التضمن لان صلتہ اما لام او الی وایضا ان قولہ بالاسناد صفۃ لقولہ تضمنا والجار والمجرور لا یقع صفۃ لشئ الا باعتبار المتعلق **قولہ** والاسناد نسبۃ احدی الکلمتین **فان قلت** ان النسبۃ فی عرفھم عبارۃ عن الثبوت والانتفاء وھما صفتان للمدلول فکیف یصح اضافتہ الی الکلمۃ **قلت** المراد من النسبۃ المعنی اللغوی وھو الضم ای ضم احدی الکلمتین او نقول انہ بحذف المضاف ای نسبۃ مدلول احدی الکلمتین **قولہ** حقیقۃ او حکما وانما لم یقل الی الاخری حقیقۃ او حکما مع ان کلمۃ اخری ایضا اعم لانہ لما ذکر حکم کلمۃ الاولی فح لما ذکر الثانیۃ بلفظ الاخری فلابد ان تکون الثانیۃ من جنس الاولی **فان قلت** ما الحاجۃ الی ھذا التعمیم مع انہ مذکور سابقا **قلت** التعمیم الاول فی تعریف الکلام وھذا التعمیم فی تعریف الاسناد ولا یلزم من قید فی تعریف شئ تقیید فی تعریف شئ اخر **قولہ**

بحیث تفید المخاطب الخ یرد علیہ انہ یدخل فیہ الترکیب الاضافی لانہ ایضا یفید المخاطب فاجاب الشارح رح بقولہ فائدۃ تامۃ **فان قلت** انہ یخرج من تعریف الاسناد الاسناد الذی وقع فی الجملۃ التی وقعت خبرا عن المبتداء فانہ لا یفید فائدۃ تامۃ لانہ لیس بمقصود بل المقصود ہو الاسناد الی المبتدأ وکذا یخرج الصلۃ والجملۃ التی وقعت خبرا عن المبتداء فانہ لا یفید فائدۃ تامۃ لانہ لیس بمقصود بل المقصود ہو الاسناد الی المبتدأ وکذا تخرج الصلۃ والجملۃ التی وقعت صفۃ وکذا یخرج الکلام الذی علم المخاطب بہ نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وکذا یخرج الکلام الذی لم یسمع المخاطب **قلت** معناہ من شانہ ان یفید المخاطب فائدۃ تامۃ **او نقول** ان معناہ انہ یصح السکوت علیہ ای لو سکت المتکلم لم یکن لاہل العرف مجالا لتخطیتہ ونسبتہ الی القصور فی باب الفائدۃ **قولہ** وبقید تضمن الکلمتین خرجت المہملات **فانقلت** ان اردت من لفظۃ ما اللفظ الموضوع فیخرج المہملات فلا یحتاج الی اخراجہا بقید الکلمتین و ان لم یرد منہا اللفظ الموضوع فلم یخرج المرکب من کلمتین ومہمل مثل زید قائم حبق لانہ یصدق علیہ انہ تضمن الکلمتین **قلت** المراد من قولہ خرجت المہملات ای المہملات الصرفۃ والمرکب من الکلمتین ومہمل کلام فلا ضیر فی عدم خروجہ **قولہ** مثل اضرب ولا تضرب یرد علیہ ان مثل اضرب ولا تضرب کلمۃ واحدۃ فکیف یکون کلاما فاجاب الشارح بقولہ فان کل واحد منہما تضمن کلمتین احدہما ملفوظۃ والاخری منویۃ ثم یرد علیہ ان کلمتین فی لا تضرب کلاہما ملفوظتان احدہما کلمۃ لا والاخر تضرب فلا یصح قولہ احدہما ملفوظۃ والاخری منویۃ فاجاب الشارح بقولہ وبینہما اسناد ای لیس المراد من الکلمتین مطلق الکلمتین بل المراد الکلمتین بینہما اسناد **قولہ** اسناد یفید المخاطب فائدۃ تامۃ **فان قلت** الاولی ان یقول نسبۃ تفید المخاطب لان ذکر الاسناد یغنی عن قولہ یفید المخاطب فلا فائدۃ فی التوصیف **قلت** انہ محمول علی الصفۃ الکاشفۃ **قولہ** وحیث کانت الکلمتان اعم **فانقلت** لا یحتاج الی ہذا التعمیم لادخال الامثلۃ المذکورۃ لان قولہ ما تضمن الکلمتین بیان الاقل فیکون مرکبا من اکثر الکلمتین ایضا **قلت** لیس فی ہذہ الامثلۃ الا کلمۃ واحدۃ فضلا من اکثر الکلمتین لان فیہا امرین احدہما کلمۃ والاخر جملۃ **فانقلت** ہذا انما یصح اذا کان الخبر مجموع ابوہ قائم لم لا یجوز ان یکون الخبر ہو قائم فقط وکان ابوہ من متعلقات الخبر فلا یکون الکلام مرکبا من کلمۃ وجملۃ بل من کلمتین **قلت** الخبر ہو المجموع حقیقۃ ومن جعلہ خبرا فلظہور الاعراب فیہ لکن ہو لیس لاجل انہ خبر بل لاجل ان الصالح للاعراب لیس الا ہو فان فی ابوہ اعراب الفاعل **قولہ** مثل زید ابوہ قائم وزید قام ابوہ وزید قلم ابوہ انما اورد الامثلۃ الثلاثۃ لان الاول مثال لما کان الخبر جملۃ اسمیۃ والثانی فعلیۃ والثالث شبہ الجملۃ **قولہ** لکنہا فی حکم الکلمۃ المفردۃ لان النسبۃ فی تلک المرکبات اجمالیۃ لیست مقصودۃ لذاتہا فیجوز التعبیر عنہا بما یفید الاجمال

ذکر المفردۃ مستدرک لان الکلمۃ لا تکون الا مفردۃ **قلت** المراد من المفردۃ الکلمۃ الحقیقیۃ ای فی حکم الکلمۃ الحقیقیۃ **قولہ** فانہ فی حکم ھذا اللفظ **فان قلت** ان ھذا اللفظ ایضا مرکب من لفظ ھذا ومن اللفظ **قلت** ایراد اللفظ بعد ھذا لاجل تعین المشار الیہ لھذا ای یؤل الجسق بھذا ای ھذا اللفظ مھمل **قولہ** مع ان المسند الیہ فیھما مھمل لان المسند فیھما غیر مھمل لان قولہ مھمل موضوع یعنی وھو مالا معنی لہ **وھھنا بحث** من وجوہ الاول ان جسق لما کان غیر موضوع لمعنی لا یصح ادخال التنوین علیہ مع انہ یصح کما صرح بہ الرضی والثانی انہ لما کان لفظ المھمل موضوعا لمعنی کان ما صدق ھو علیہ ھو ایضا موضوعا فیکون جسق ایضا من الموضوعات لان وضع الکلی وضع الجزئی والثالث انہ لا نسلم ان دیز وجسق غیر موضوعین لانھما موضوعان لانفسھما لان دیز وضع للفظ دیز وجسق وضع للفظ جسق **اجیب** عن الاول ان ادخال التنوین لاجل انہ اسم حکمی او نقول انہ یجوز ان یکون ھذہ الخاصۃ اضافیۃ بالنسبۃ الی الفعل والحرف وعن الثانی انہ لا نسلم ان وضع الکلی وضع الجزئی لانہ لو کان کذلک لاتحد معناھما ولیس کذلک لان فی الکلی عدم التعیین وفی الجزئی تعین وعن الثالث ان الوضع للنفس غیر صحیح لان الوضع نسبۃ بین الموضوع والموضوع لہ وھی تقتضی التغایر بین الطرفین **قولہ** ثم اعلم ان کلام المصرح ظاھر اشارۃ الی الاعتراض علی المصرح وھو انہ لم خالف عن ما اخذہ لان کلام المصنف رح ظاھر فی ان ضربت زیدا قائما مجموعہ کلام لان ھذا المجموع تضمن الکلمتین وھو المفصل وھو ضربت بخلاف کلام صاحب المفصل حیث قال الکلام ھو المرکب من الکلمتین فانہ صریح فی ان الکلام ھو مجموع ضربت والمتعلقات خارجۃ عنہ لان الضمیر فی قولہ ھو المرکب للمفصل فیفید حصر المسند الیہ فی المسند **اجیب** عنہ انہ لا مخالفۃ لجواز ان یعتبر المصرح قید فقط فی تعریف الکلام ای ما تضمن الکلمتین فقط او نقول ان الکلمتین فی تعریف المفصل اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما بان یکون المسند مع توابعہ کلمۃ واحدۃ فلا مخالفۃ **قولہ** ان کلام المصرح ظاھر **وھھنا بحث** وھو ان لفظ ظاھرا اذا ذکر بدون الالف واللام یکون بمعنی الھدایۃ والصریح فلا یصح مقابلتہ مع قولہ فانہ صریح لان کلا ھما صریحان وایضا یرد علیہ ارتکاب تحقق افراد من الکلام فی ضربت زیدا قائما یعنی یفھم من التعریف ان ضربت زیدا قائما مفید لثلاثۃ افراد من الکلام مع اتحاد الاسناد لان ضربت فرد من افراد الکلام وضربت زیدا فرد اخر منہ وضربت زیدا قائما فرد اخر والاسناد فی الکل واحد ولا نظیر لہ **اجیب** عن الاول ان لفظ ظاھرا عبارۃ الشارح متلبس مع اللام ای الظاھر وما وقع فی بعض النسخ بدون اللام فھو سھو من قلم الناسخ وعن الثانی ان قید فقط مراد فی اللفظ او نقول ان ھذا الترکیب وان تعدد افراد الکلام فیہ لکن لا تعدد الاسناد فیہ ایضا من حیث الاعتبار لانہ اذا اسند ضرب الی التاء فوجد فیہ اسناد واذا اسند ضربت الی زید فوجد فیہ اسناد

لہ والالم یکن الجزئی جزئیا لہ منہ سہ لانہ یاتی کل عنہ بھذا اللفظ ۱۲ منہ رح سہ واذا ذکر مع اللام یکون فیہ احتمال آخر ۱۲ منہ رح یصح مقابلتہ مع الصریح اذ فی الصریح لا یکون احتمال آخر بل یکون قطعیا کما لا یخفی ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی بفضلہ آمین ۱۲ ۶ ۶

اخر واذا اسند ضربت زیدا الی قائم فوجد فیہا سنادا اخر **قولہ** ثم اعلم ان صاحب المفصل وضاحب اللباب ذہبا الی ترادف الخ جواب سوال وہو انہ لم لم یعرف المصرح الجملۃ کما عرف الکلام مع استوائہما فی انہ یبحث عنہما محصل الجواب ان صاحب المفصل واللباب ذہبا الی ترادفہما فیکون تعریفہ تعریفا لہا ثم یرد علیہ از الجواب غیر مطابق للسوال لان الاعتراض علی المصرح ایضا نظرا الی ذلک لانہ ذکر الاسناد مطلقا ولم یقیدہ بکونہ مقصود الذات **اعلم** ان الاسناد المقصود لذاتہ ہو الذی یکون لنفسہ واما الاسناد الغیر المقصود لذاتہ فہو الذی یکون موقوفا علیہ سنادا اخر **قولہ** علی الجملۃ الخبریۃ **فان قلت** الاولی ترک قولہ الخبریۃ لان الانشائیۃ الواقعۃ خبرا ایضا جملۃ مثل زید اضربہ **قلت** الانشائیۃ انما یکون خبرا بالتاویل ای مقول فی حقہا اضربہ فہی راجعۃ الی الخبریۃ **فان قلت** ان قولہ ہذا البعض مخالف لما قالہ المصرح فی بحث الاستفہام ان الہمزۃ صدر الکلام مع انہ لیس المراد بالکلام ثم ما یکون اسنادہ مقصود الذات **قلت** ان مخالفتہ ہذا البعض عن المصرح غیر مضر لانہم قصدوا المخالفۃ عنہ **او نقول** المراد من الکلام ثمہ الجملۃ فیجاب اذ کر الخاص وارادۃ العام **قولہ** وفی بعض الحواشی المراد منہ شرح الہندی وانما عبر عنہ بالحواشی لانہم کانوا یکتبون الشرح المذکور من قبل فی حواشی الکافیۃ الی فی بیاضہا والغرض فی نقل الحواشی ورود الاعتراض علیہ لوجہین الاول ما اشار الیہ بقولہ وحینئذ یکون الخ حاصلہ لما کان الکلام ما یکون الاسناد فیہ مقصود الذاتہ فیکون اخص من الجملۃ فلا بد من تعریف الجملۃ ایضا والثانی ان التقیید بالمقصود مما لا قرینۃ علیہ وہو غیر جائز فی غیر الحد ففی الحد اولی لکن ہذا الاعتراض ظاہر فلذا لم یتعرض الشارح الیہ **اجیب** عن الاول ان تعریف الجملۃ والکلام واحد فی جمیع الاجزاء الا ان فیہا قید الاطلاق فاکتفی بشہرتہ وعن الثانی ان القرینۃ علیہ القاعدۃ المشہورۃ وہی ان المطلق ینصرف الی الکامل **قولہ** ای لا یحصل جواب سوال وہو انہ لا یصح اسناد الاتیان الی الکلام لانہ یستعمل فی ذوی العقول والکلام لیس منہم ومحصل الجواب ان المراد من قولہ لا یاتی لا یحصل من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم لان الحصول لازم الاتیان **قولہ** ای الکلام **فان قلت** لم لم یجعل الاشارۃ بذلک الی الاسناد او التضمن مع انہما قریبان ومع ان مآل الکل واحد **قلت** البحث مسوق للکلام لان التقسیم لیس الا للکلام بقرینۃ التعریف لان التقسیم لا یکون الا لما یکون التعریف لہ **فان قلت** لم لم یکتف بالضمیر المستتر فی لا یاتی ولم یقل ولا یاتی الا فی اسمین او اسم وفعل بدون ازدیاد قولہ ذلک **قلت** لو لم یذکر ذلک لتوہم ان الضمیر راجع الی الاسناد ولما ذکر قولہ ذلک لا یتوہم ما ذکر لان ذلک من الاشارات البعیدۃ والکلام ایضا بعید **فان قلت** لم اخر المسند الیہ وقال لا یاتی ذلک ولم یقدمہ بان یقول وذلک لا یاتی کما فعلہ صاحب المفصل **قلت** ان المصرح اخر الکلام علی مقتضی الظاہر لان السامع

ف وثبت الترادف عند صاحب المفصل وصاحب اللباب فاورد الشارح ان کلا من المصرح

خالی الذهن لا یحتاج الی التقوی وقد مه صاحب للفصل لا علی مقتضی الظاهر تنزیلاً لغیر المتردد منزلة المتردد **قوله** الا فی اسمین **فان قلت** اذا کان ذلک اشارة الی الکلام ولیس الا اسمین الا عین الکلام فیلزم الاتحاد بین الظرف والمظروف **قلت** انه ظرفیة الاخص للاعم لان الاسمین اخص من الکلام وذلک جائز لما بینهما من التغائر او نقول ان کلمة فی بمعنی الباء لکن یرد علیه انه یلزم حصول الشئ من نفسه وذلک لا یجوز قلنا ان الباء للملابسة وهو ما یکون مدخولها رکنا عما قبله مثل قوله بَیَّنْتُ بالحجر والمدر وینعقد بالایجاب وقبول **فان قلت** ان زیداً وعمرو اسمین ولیسا بکلام **قلت** المراد ان احدهما مسند والاخر مسند الیه **فان قلت** لم قدم المسند علی المسند الیه مع انه مقدم فی الجملة الاسمیة **قلت** ان المسند جزء من المسند الیه والجزء مقدم علی الکل **قوله** او فی اسم وفعل **فان قلت** ما الفصد انه ذکر کلمة فی ههنا ولم یکتف بالعطف **قلت** لیدل علی ان کلواحد من القسمین مستقل فی الکلامیة **قوله** وفی بعض النسخ او فی فعل واسم وانما قدم ترکیب الاسمین لشرفه وانما قدم الاسم علی الفعل لشرفه ایضا واما وجد بعض النسخ لان تقدم الفعل لازم فیما رکب الکلام من الفعل والاسم ای فی الجملة الفعلیة **قوله** فان الترکیب الثنائی العقلی الخ اعلم ان قید الثنائی اتفاقی **فان قلت** لم اورد ادوات الحصر ههنا ولم یورد فی الکلمة **قلت** ان فی الکلمة لا یقتضی العقل قسما آخر فلا یحتاج الی ادوات الحصر هناک وههنا العقل یقتضی قسما آخر لان الترکیب الثنائی العقلی یرتقی الی ستة اقسام فاحتیج الی ادوات الحصر لیخرج ما عداها او نقول انه اکتفی فی الکلمة بوجه الحصر **فان قلت** لم لم یعکس الامر بان اورد ههنا وجه الحصر وثمة ادوات الحصر **قلت** انما اختص الکلمة بوجه الحصر لیشیر الی حدود الاقسام لان اقسامها مشتملة علی ابحاث کثیرة فیکون منظور النظر فیها سبب تاکیدها فی الحدود بخلاف اقسام الکلام لانه لیس فیها بحث فضلاً عن الکثرة **قوله** المسند الیه مفقود **فان قلت** المسند ایضا مفقود لانهما متضائفان فیوجدان معاً وینتفیان معاً **قلت** المراد بالمسند الیه ما یصلح ان یکون مسنداً الیه وهو ذات بدون الوصف **فان قلت** انه ینقض بقولنا من حرف جر لانه یترکب الکلام من حرف واسم **قلت** ان من من اسم لمن التی هی حرف جر فیکون الکلام مرکبا من اسمین **فان قلت** هذا منقوض بیا زید لانه یترکب الکلام من الاسم وحرف النداء **قلت** یا زید بمعنی ادعو زیداً فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **قوله** بل من ترکیب الفعل والاسم **فان قلت** ینبغی ان یقال من ترکیب الفعل والاسمین احدهما منوی والاخر مذکور **قلت** المنادی خارج من الکلام فیکون الکلام مرکبا من فعل واسم **فان قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو لا یصح لان یا زید جملة انشائیة عند النحاة وادعو جملة خبریة **قلت** ان اقامة یا زید مقام ادعو بعد نقل ادعو من الاخبار الی الانشاء

کما نقلت بحثت واشتریت من الاخبار الی الانشاء **قولہ** ای کلمۃ دلت وھھنا بحث من وجھین
الاول ان ما لا یخلو اما ان یکون عبارۃ عن اللفظ او عن الشئ او عن الاسم لاسبیل الی الاول
فان زید قائم لفظ مع انہ لیس باسم بل جملۃ وایضا یصدق علی نفس التعریف لانہ ایضا لفظ
مع انہ لیس باسم لانہ لیس بکلمۃ لانہ لیس بمفرد ولا الی الثانی لان دوال الاربع شئی مع انہا
لیست باسم ولا الی الثالث فانہ علی ھذا یلزم اخذ المحدود فی الحد وھو باطل والوجہ الثانی
ان المتبادر من کلمۃ ما موصولۃ لکثرۃ استعمالہا فعلی ھذا لابد من ضمیر الفصل لتعریف المبتدأ
والخبر وایضا لم یوجد الجنس فی التعریف لان الموصول مع الصلۃ شئی واحد فیکون المجموع فصلا
اجیب عنہما ان المراد من کلمۃ ما کلمۃ فلا یرد شئی ولما فسر بالنکرۃ علم انہا موصوفۃ لا موصولۃ
فان قلت ان کلمۃ مشترکۃ بین الامور الکثیرۃ فاخذ احد معانیہا لا یکون الا بالقرینۃ **قلت**
القرینۃ موجودۃ وھی ان البحث مسبوق لتقسیم الکلمۃ وایضا ان الجنس فی تعریف القسم لیس الا المقسم
وھو لیس الا الکلمۃ **فان قلت** لما کان المراد من ما کلمۃ لا یصح توصیفہ بدل لان المطابقۃ شرط
بین الصفۃ والموصوف فی التذکیر والتانیث **قلت** لما کان ما عبارۃ عن الکلمۃ کان دل بمعنی دلت
قولہ فی نفس ما دل **فان قلت** الضمیر فی نفسہ لا یخلو اما راجع الی الکلمۃ او الی المعنی او الی الاسم
لا سبیل الی الاول فانہ علی ھذا فاتت المطابقۃ بین الراجع والمرجع وایضا یثبت المخالفۃ من المصنف لانہ راجع فی
الایضاح الی المعنی ولا الی الثانی فانہ یلزم الظرفیۃ للنفس وایضا لا یطابق المفصل مع المجمل لان الضمیر
فی وجہ الحصر راجع الی الکلمۃ وایضا یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول لانہ اذا نسب المعنی الی شئی بکلمۃ فی
لابد ان یکون ذلک الشئی دالا علی المعنی فالضمیر فی نفسہ اذا کان راجعا الی المعنی یلزم ان یکون المعنی دالا علی
نفسہ ولا الی الثالث فانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد وایضا فاتت المطابقۃ بین الاجمال والتفصیل وایضا یلزم
المخالفۃ من المصنف قلت الضمیر فی نفسہ راجع الی ما دل ولا تلزم المخالفۃ من المصنف لان ما لہما واحد وھو لا یستقل
بالمفہومیۃ فانقلت لما کان ضمیر فی نفسہ راجعا الی ما دل فات المطابقۃ ایضا لان ما دل مثنیین والضمیر مفرد
وایضا فات المطابقۃ بین الاجمال والتفصیل فاجاب الشارح عنہ بقولہ یعنی الکلمۃ ای المراد لفظ ما بدون
قولہ دل ولما کان المراد منہ الکلمۃ حصل المطابقۃ بین الاجمال والتفصیل **فان قلت** لما فسر لفظ ما بالکلمۃ
لا یصح تذکیر الضمیر لانہما مؤنثۃ فاجاب الشارح بقولہ فتذکیر الضمیر بناء علی لفظ الموصول
فان قلت انہ یلزم التنافر فی کلام الشارح لانہ علم مما سبق ان ما موصولۃ ومن ھھنا ان ما موصوفۃ **قلت** ان فی کلمۃ
ما احتمالین فنبہ اولا باحتمال وثانیا باخر **فان قلت** لما ثبت احتمال الموصول فلا بد من ضمیر الفصل وایضا لم یوجد الجنس
کما مر انفا **قلت** انما یلزم ضمیر الفصل لو کانت موصولیۃ قطعا وھھنا محتملۃ وایضا لا ینتفی الجنس بالاحتمال **قولہ** قال المصنف
فی الایضاح اشارۃ الی التنافر بین قول المصنف وقول الشارح ثم اجاب الشارح عنہ فی اخر الحاشیۃ
بقولہ وما لہما واحد **قولہ** الضمیر فی ما دل علی معنی فی نفسہ یرجع الی المعنی **وھھنا بحث**
وھو انہ من این علم ان مراد المصنف فی الایضاح من الضمیر الضمیر البارز فی نفسہ فلم لا یجوز ان یکون مراده

بالضمیر هو الضمیر المستتر فی الظرف اعنی فی نفسه لان قاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف فضمیر ینقل الی الظرف لان الظرف قائم مقام المتعلق وایضا فلیکن مراده هو الضمیر فی دل فلا یلزم التتابع وایضا ینبغی ان یقول الشارح الضمیر فی نفسه یرجع الی المعنی فما فائدة فی ازدیاد قوله فیما دل علی معنی **اجیب** عن الاول ان کون رجوع الضمیر المستتر فی الظرف الی المعنی ظاهر لا یحتاج الی البیان لان الضمیر المستتر فی الظرف هو الضمیر فی کائن وهو لا یرجع الا الیه وما یحتاج الی البیان هو الضمیر البارز لما عرفت من لزوم ظرفیة الشیء لنفسه وعن الثانی انه لو کان مراده الضمیر فی ما دل لا یصح قوله یرجع الی المعنی لانه یلزم الاضمار قبل الذکر وعن الثالث ان ذکر المتعلق طریق عندهم فلا بد من ازدیاد قوله فیما دل علی معنی فی عبارة المفصل **قوله** ای ما دل علی معنی باعتباره فی نفسه **وههنا بحث** بوجوه یرد علی المصرح بارجاع الضمیر الی المعنی الاول انه یلزم ظرفیة الشیء لنفسه والثانی انه یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول والثالث انه علی هذا یکون تقدیر تعریف الحرف هکذا الحرف ما دل علی معنی فی غیره ای غیر المعنی ولا معنی له لانه یلزم من الفرار معناه والرابع انه لا یطابق المفصل المجمل فاجاب الشارح عن الاولین بقوله ای باعتباره فی نفسه ای لیس فیه ظرفیة المعنی للمعنی بل ظرفیة المعنی لاعتبار المعنی بتقدیر لفظ الاعتبار فیه ولا ضیر فیه وکذا لا یلزم الاتحاد بین الدال والمدلول لانه لا ینسب المعنی الی الشیء بل ینسب اعتباره فلا تنطبق القاعدة المذکورة فیه واجاب عن الثالث بقوله ولذلك قیل الحرف الخ حاصله انه لما قدر الاعتبار فیه فیکون تقدیره الحرف ما دل علی معنی باعتباره فی غیره ولا شك ان اعتبار معنی الحرف فی غیر معناه **واجیب** عن الرابع ان وجه الحصر غیر مذکور فی المفصل فلم یوجد المجمل **فان قلت** لما قدر الاعتبار فیه یلزم فساد المعنی لان الاعتبار عبارة عن القیاس کما قال الله تعالی فاعتبروا یا اولی الابصار فاجاب الشارح عنه بقوله وبالنظر الیه یعنی ان الاعتبار ههنا بمعنی النظر دون القیاس **فان قلت** لما قدر الاعتبار فعلی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وهو غیر جائز فاجاب الشارح عنه بقوله کقولك الدار الخ یعنی اذا نسب الشیء الی النفس بکلمة فی فتقدیر الاعتبار فیه شائع کما فی قولك الدار فی نفسها حکمها کذا مع قطع النظر عن القرب الی المسجد الجامع والسوق قیمتها کذا **وههنا بحث** من وجوه الاول ما وجه الشارح انه قدر المتعلق فی قوله فی نفسه بکائن وقدره فی قوله فی غیره بحاصل فی غیرها والثانی انه لا حاجة الی قوله ای باعتبار متعلقه لا باعتباره فی نفسه بل خص اشتغال بما لا یعنی کما تری والثالث ان تعریف الاسم لا یکون جامعا لخروج الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات لان الکل باعتبار الغیر والرابع ان تشبیه المعنی بالدار غیر صحیح لان قوله علی معنی فی نفسه یستعمل فی مقابلة قوله علی معنی فی غیره ای المعنی تابع للغیر ولا یقال الدار فی غیرها حکمها کذا بل یقال الدار لا فی نفسها حکمها کذا ای الغیر تابع للدار والشیء ای المعنی الحرفی تابع للغیر لان الغیر لیس الا المعنی الاسمی وهو قوی فجعل متبوعا دائما فی الدار فالغیر وصف للدار فیکون تابعا لها

اجیب عن الاول ان کلواحد من کائن وحاصل من الافعال لعامۃ فیصح تقدیر کل واحد فی کلواحد من قولہ فی نفسہ وفی غیرہ وعن الثانی انہ لیس اشتغال بما لا یعنی بل بیان لمشار الیہ قولہ ولذلک قیل واجاب الشارح عن الثالث والرابع بقولہ ومحصولہ الخ حاصل الجواب عن الثالث ان معنی قولہ فی نفسہ ای لایکون آلۃ لتعرف الغیر ولا شک ان الاسماء اللازمۃ الاضافۃ لیست بآلۃ لتعرف المضاف الیہ بل المضاف الیہ آلۃ لتعرفہا وکذا حال الموصولات کما اشار الشارح رح الیہ فی اخر الحاشیۃ بقولہ وبما ذکرنا من التحقیق لایختل حد الاسم جمعا الخ وحاصل الجواب عن الرابع انہ لایشترط فی التشبیہ الاشتراک فی جمیع الوجوہ بل فی بعضہا وھو موجود کما اشار الیہ الشارح رح بقولہ لانہ کما ان فی الخارج موجودا قائما فی ذاتہ وموجودا قائما فی غیرہ کذلک فی الذھن معقول الخ **اعلم** ان الموجود علی قسمین خارجی وذھنی وکلواحد منہما علی قسمین قائما بذاتہ وقائما بغیرہ والموجود الخارجی القائم بذاتہ عبارۃ عما یکون الموجود غیر محتاج فی المکان الی شیء اخر کالجسم والموجود الخارجی القائم بغیرہ عبارۃ عما یکون الموجود محتاجا فی المکان الی شیء اخر کالالوان ومعنی الموجود الذھنی القائم بذاتہ ان یکون الموجود مدرکا قصدا کالمعنی الاسمی والموجود الذھنی القائم بغیرہ ان یکون الموجود مدرکا تبعا کالمعنی الحرفی فمعنی الاسم مشابہ للموجود الخارجی القائم بذاتہ ومعنی الحرف مشابہ للموجود الخارجی القائم بغیرہ **فان قلت** ان قولہ قائما بذاتہ باطل لانہ یستلزم قیام الشیء بنفسہ وھو باطل لان القیام نسبۃ تقتضی المغائرۃ بین الطرفین **قلت** معنی قولہ قائما بذاتہ ای لایکون تابعا للغیر کما قال مولانا عبد الغفور الاری **قولہ** کذلک فی الذھن معقول **فان قلت** ان قولہ کذلک مستدرک لان المقصود منہ التشبیہ وذا حاصل من الکاف فی قولہ کما ان فی الخارج الخ **قلت** ان قولہ کذلک تاکید للکاف الاول وانما اکد الجار لنقصان الحاصل من تقدیم المشبہ بہ علی المشبہ فی الذکر **قولہ** ھو مدرک قصدا **فان قلت** ان قصد الشیء علی نوعین احدھما ان یقصد الشیء لحصول شیء اخر کالوضوء للصلوۃ والثانی ان یقصد لحصول نفسہ کالصلوۃ فای معنی مرادھہنا فاجاب الشارح رح بقولہ ملحوظا فی ذاتہ ای المراد ھہنا ما یکون لحصول النفس **قولہ** یصلح ان یحکم علیہ وبہ تفریع علی قولہ لمحوظا فی ذاتہ والواو بمعنی او فلا یرد ان الفعل لایصلح لان یکون محکوما علیہ **قولہ** ومعقول ھو مدرک تبعا **فان قلت** ان المدرک تبعا علی نوعین احدھما ان لایکون ملابسا بالقصد اصلا والاخر ان یقصد لحصول شیء اخر فای المعنی مرادھہنا فاجاب الشارح بقولہ والۃ لملاحظۃ غیرہ ای المراد ھہنا النوع **فان قلت** ان المعنی الحرفی لما کان آلۃ لملاحظۃ غیرہ فھو منقوض بقولنا سرت من البصرۃ الی الکوفۃ واکرمت زیدا لان من لیس آلۃ الا الاکرام **قلت** المراد من الغیر المتعلق قولہ فلا یصلح لشیء منہما **فان قلت** ما للشارح رح انہ ذکر الفاء ھہنا ولم یذکرہ فی قولہ یصلح لان یحکم علیہ وبہ **قلت** ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق اشارۃ الی التفنن فلا تغفل

ان المدرك قصداً وتبعاً من الكلمات وهي تقتضي الجزئي اي المثال والشاهد فما هو فاجاب
الشارح بقوله فالابتداء مثلا اذ الاحظ العقل قصدا ثم يرد عليه ان القصد على نوعين كما مر انفا
فاي المعنى مراد ههنا فاجاب الشارح رح بقوله وبالذات اي من غير اضافة الى شئ اخر من المكان
وغيره وكان هذا معنى الاسم لان الابتداء بهذا المعنى اغاز كردن فيكون مصدرا وهو من
الاسماء **قوله** مستقلا بالمفهومية اي بسبب فهم من اللفظ **فان قلت** انه يخرج منه المدلول
التضمني لانه غير مستقل بالمفهومية مع انه معنى اسمي بالاتفاق فاجاب الشارح بقوله ملحوظا
في ذاته اي لا يكون آلة التعريف الغير ولا شك ان المدلول التضمني ليس بآلة لتعرف الغير **فان**
قلت ان الابتداء من جنس النسبة بين المبدأ به ومنه وتوقف تعقلها على متعلق ضروري فلا
يكون معنى مستقلا **فاجاب** الشارح رح بقوله ولزمه تعقل متعلقه اجمالا يعني ان توقف الابتداء
على قسمين احدهما على فعل ما ومكان ما كتوقف الفعل على فاعل ما وتانيهما على فعل معين ومكان
معين كتوقف من على السير والبصرة فالتوقف بالاجمال لا يضر بالاستقلال لانه غير ملتفت لعدم الاحتياج
الى ذكره **قوله** مدلول لفظ الابتداء فقط **فان قلت** الحصر باطل لان الابتداء بهذا الاعتبار كما
يكون مدلول لفظ الابتداء كذلك يكون مدلول لفظ الاول ايضا فاجاب الشارح بقوله فلاحاجة
في الدلالة عليه الى الضمام كلمة اخرى اليه يعني ان الحصر بالنسبة الى الكلمة التي تحتاج الى ضم
كلمة اخرى نحو من **فان قلت** لانسلم ان الابتداء بهذا المعنى لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى بل
يحتاج لانها لا تفيد فائدة تامة الا بانضمام كلمة **فاجاب** الشارح بقوله ليدل على متعلقه اي المراد
بالاحتياج وعدمه ههنا الاحتياج الى المتعلق واما الاحتياج في الفائدة فثابت في كليهما **فان قلت**
انه يلزم التكرار في تعريف الاسم لان معنى قوله كائن في نفسه اي كون المعنى مدلول الكلمة و
هذا بعينه معنى قوله دل على معنى وايضا يدخل فيه الحرف **فاجاب** الشارح بقوله وهذا هو المراد
بقولهم الخ يعني المراد بقوله دل على معنى كون المعنى مدلول الكلمة مطلقا سواء كان في نفس الكلمة
اولا والمراد بقوله في نفس الكلمة كون المعنى مدلول الكلمة المقيدة بعدم الاحتياج الى كلمة اخرى
قوله كائنا في نفس الكلمة **فان قلت** لانسلم ان معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة لان نحو
مثلا كلمة مع انه ليس فيه معنى ضرب **فاجاب** الشارح عنه بقوله الدالة عليه اي ان معنى الكلمة
لا يثبت في نفس مطلق الكلمة بل في الكلمة التي هي الدالة على ذلك المعنى **قوله** حالة بين السير
والبصرة **فان قلت** لانسلم ان الابتداء حالة بنفسه بل تثبت الحالة في غيره وهو جعل
البصرة مبدأ منه والسير مبدأ به **فاجاب** الشارح عنه بقوله وجعله آلة لتعرف حالهما يعني
ان اطلاق الحالة على الابتداء او باعتبار ادنى ملابسته وهو انه آلة لتعرف حالهما الخ **فان قلت**
ان عدم الاستقلال على قسمين احدهما بالنسبة الى التصور والاخر بالنسبة الى الذكر فاي
المعنى مراد ههنا **فاجاب الشارح** رحمه الله تعالى عنه بقوله ولا يمكن الخ

ولا ان یدل علیہ یعنی ان المراد کلیھما فاشار الی الاول بقولہ ولا یمکن ان یتعقل الا بذکر متعلقہ
فان قلت المحتاج الیہ فی تعقل المعنی الحرفی تعقل المتعلق لا ذکرہ لانہ محتاج الیہ اللفظ لا التلفظ
قلت ان الذکر مقرون بضم الذال وھو عبارۃ عن التعقل فلا یرد واشار الی الثانی بقولہ ولا
ان یدل علیہ **وھھنا بحث** وھو ان الضمیر فی لاحظہ الاول اذا کان راجعا الی الابتداء
کان فی لاحظہ الثانی ایضا یرجع الی الابتداء فعلم منہ ان الفرق بین المعنی الاسمی والحرفی
ثابت فی اللحاظ دون الذات وھذا مخالف لما قال العلامۃ التفتازانی فی المطول من ان الفرق
بینھما فی الذات فاجاب الشارح بقولہ والحاصل یعنی ان قولہ فالابتداء محمول علی الاستخدام
لان الابتداء یطلق علی المعنی الاسمی والحرفی فالضمیر فی لاحظہ الاول راجع الی المعنی الاسمی
وفی لاحظہ الثانی راجع الی المعنی الحرفی فالاول من قبیل الکلیات والثانی من قبیل الجزئیات
فثبت الفرق بینھما فی الذات **فان قلت** ان قولہ والحاصل مبتداء وقولہ ان لفظ الابتداء
موضوع خبرہ والحال ان حمل وضع لفظ الابتداء لا یصح علی الحاصل لانہ اسم الفاعل فیکون
صفۃ للشارح فکیف یحمل علیہ وضع لفظ الابتداء لانہ صفۃ اللفظ **قلت** الحصول لازمی فیصح کونہ
صفۃ اللفظ **فان قلت** فعلی ھذا لا یصح قولہ ومحصولہ لان الاسم المفعول لا یجئ من اللازمی
قلت المراد من المحصول الحاصل کما قال العلامۃ فی بحث الحاء **قولہ** ولفظۃ من موضوعۃ
لکل واحد من جزئیاتہ **فان قلت** من این تقول لفظۃ من موضوعۃ لکل واحد من الجزئیات
قلت ان الوضع یعلم من الاستعمال لان من یستعمل فی الجزئیات **فان قلت** لا نسلم ان الوضع
یعلم من الاستعمال فان العلامۃ قال ان الضمائر والموصولات موضوعۃ لمفھوم کلی بشرط استعمالھا
فی الجزئیات فیکون الاستعمال فی الجزئیات بدون الوضع فلیکن لفظۃ من موضوعۃ للابتداء
المطلق بشرط استعمالھا فی الجزئیات فلم یکن الاستعمال مستلزما للوضع **قلت** مرادنا ان الاستعمال
علامۃ الوضع لا علۃ لہ فیجوز التخلف عنہ فی بعض المواضع **فان قلت** ان وضع من للابتداء
الجزئی مستقیم علی رای من قال بان الوضع عام والموضوع لہ خاص فی الحرف وامثالھا
من الضمائر واسماء الاشارۃ واما علی رای من لم یقل بہ وجعل تلک الالفاظ موضوعۃ ...
لمفھومات کلیۃ فالفرق بین الابتداء الاسمی والحرفی صعب **قلت** الفرق عند ھذا البعض
وان لم یثبت فی الوضع لکنہ فی الاستعمال لان المعنی الحرفی یستعمل فی الجزئیات والاسمی لا
یستعمل فیھا **فان قلت** ان الابتداء لا یثبت الا بالمتعلق لانہ نسبۃ تقتضی الطرفین فکیف یکون
احد معنییہ جزئیا والاخر کلیا **فاجاب** الشارح عنہ بوجھین احدھما بقولہ المخصوص ناظرا علی
التفصیل للرد علی الاجمال والثانی بقولہ المتعلقۃ الخ ای الجزئی ما یکون آلۃ للغیر والکلی لیس کذلک

لہ قولہ جزئیا ای غیر مستقل ومستقل ۱۲ منہ درح سہ لا کشئ واحد فیکون الکلیا واجزئیا لا مایکون مجموعھما ۱۲ منہ رحمہ اللہ ۱۲
سہ یعنی ان الابتداء الجزئی ثبت بالمتعلق تفصیلا والکلی اجمالا فالاول غیر مستقل والثانی مستقل ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی شانہ ۱۲

فان قلت انه لانسلم انه اذا ذکر المتعلق علی التفصیل یکون جزئیا الاتری انه لو قیل ابتداء البصرة لایکون جزئیا بل کلیا لان البصرة تصدق علی الدور الکثیرة فکیف یکون جزئیا **قلت** المراد بالجزئی هو الاضافی ولاشك ان البصرة بالنسبة الی المکان المتعلق جزئی وان کان بالنسبة الی الدور الکثیرة کلیا **فان قلت** لانسلم ان الابتداء الجزئی غیر مستقل لان الابتداء الکلی موجود فی ضمن الجزئی والدلالة علی المعنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا **قلت** کون ذلك الابتداء المطلق الذی فی ضمن الجزئی مستقلا ممنوع اذ یلزم منه کون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا او ملحوظا تبعا فی حالة واحدة وهو باطل **فان قلت** ان هذا من جهتین فلا یضر **قلت** کون الشئ الواحد ملحوظا قصدا وتبعا فی ترکیب واحد بمنزلة الجهة الواحدة عند النحویین **قوله** من حیث انها حالات لمتعلقاتها **فان قلت** ان الضمیر فی انها راجع الی الجزئیات وهی السیر والبصرة مثلا والمتعلقات ایضا لیست الا السیر والبصرة فکیف یصح قوله الجزئیات حالات لمتعلقاتها **قلت** ان التغایر ثابت لان الجزئی ابتداء السیر مثلا والمتعلق نفس السیر **فان قلت** لایصح ان تکون لفظة من موضوعة لکل واحد من الجزئیات لانها غیر متناهیة **قلت** الطائف الجزئیات ممکن بلحاظ المفهوم الکلی **قوله** وذلك المعنی الکلی الخ **فان قلت** المفهوم من الحاصل لیس الا الکلیة والجزئیة ولایفهم الاستقلال وعدمه وهو مقصود ایضا **فاجاب** الشارح عنه بقوله وذلك للمعنی الکلی الخ یعنی الاستقلال وعدمه لازم معهما **قوله** اذ لابد فی کل واحد منهما ان یکون ملحوظا **فان قلت** ان کل فی کل لسان کاتب محکوم علیه مع انه لیس ملحوظا قصدا بل لاحاطة الافراد **قلت** ان جعله للاحاطة باعتبار الاستعمال لا بالوضع **قوله** لیمکن ان یعتبر النسبة بلفظ وبین غیره کان النسبة لیست الا المعنی الحرفی وتمام المعنی الحرفی لایکون بمعنی حرفی آخر لان المعنی الحرفی غیر مستقل فی نفسه فکیف یعتبر غیره **فان قلت** ان النسبة الحرفیة معتبرة فی مفهوم الفعل فلذا لایقع معناه المطابقی محکوما علیه وبه فعلی هذا یلزم ان لایقع شئ من المقدم والتالی والحملة محکوما علیه وبه لوجود النسبة فیها **قلت** الاحتیاج فی نسبة الفعل الی الفاعل وهو خارج من الفعل بخلاف القضایا فان النسبة فیها احتاجت الی الطرفین وهما داخلان فی القضیة فکانها لاتحتاج الی الغیر **قوله** بل تلك الجزئیات **فان قلت** ان کلمة بل للاعراض ولیس ههنا شئ حتی یکون معرضا عنه **قلت** انها لیست للاعراض بل للعلاوة علی قوله ولایصح ان یکون محکوما علیه وبه **فان قلت** ان تعقل الفعل الغیر لایکون الا بالفاعل والمفعول کما قال الشارح فی بحث مفعول مالم یسم فاعله حیث قال کما ان الضرب یتوقف تعقل فهمه علی ضارب کذلك علی مضروب **قلت** ان توقف الفعل علی فاعل ما وهو لایضر بالاستقلال **فان قلت** هذا انما یستقیم علی مذهب من قال بذلك واما علی مذهب من قال ان توقف الفعل

علی فاعل معین غیر مستقیم فاجاب الشارح عنہ بقولہ لیکون الۃ الملاحظۃ احوالہا یعنی ان الفعل وان توقف علی فاعل لکن لیس بالۃ لتعرف حال الفاعل بخلاف ابتداء الخ **فان قلت** ان الفعل ایضا الۃ لتعرف حال الفاعل لان معنی الفاعلیۃ فی الفاعل یثبت بالفعل **قلت** ان الالۃ فی الکلام غیر مقصود والفعل مقصود فکیف یکون الۃ **قولہ** وھذا ھو المراد بقولھم **فانقلت** ان تعریف الحرف غیر صحیح لان معنی قولہ مادل علی معنی فی غیرھا ان یکون المعنی مدلولا لغیر الکلمۃ وھو فاسد فاجاب الشارح بقولہ وھذا ھو المراد الخ ای لیس معنی قولہ فی غیرھا ان یکون المعنی مدلولا لغیر الکلمۃ بل معناہ انہ الۃ لتعرف الغیر **قولہ** فمرجع کینونۃ المعنی الخ **فان قلت** انہ یجوز ان یکون المعنی غیر مستقل مع انہ لا یحتاج الی ضم کلمۃ اخری بل یدل علی معنی فی نفسہا کالنسبۃ فی اسم الفاعل غیر مستقل مع انہ لا یحتاج الی ضم کلمۃ اخری لانہ توقف تعقلہ علی الذات الذی ھو داخل فی الفاعل فلم یکن مرجع کینونۃ المعنی فی نفس المعنی وکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ الی امر واحد **قلت** ان النسبۃ فی اسم الفاعل مستقل لاحتیاجہ الی ذات مبہم وھو غیر مضر فی الاستقلال **قولہ** فنحن ھذا لما بالہ تفریع علی قولہ ما لھما واحد **قولہ** وھذا ھو الظاھر ھذہ العبارۃ فی الواقع مؤخر من قولہ تنبیہا علی صحۃ ارادۃ کلا المعنیین فیکون فیہ قلب کما لا یخفی **فان قلت** انہ لما ثبت صحۃ ارادۃ کلا المعنیین فلم قال الشارح انہ راجع الی الکلمۃ حیث قال سابقا ای فی نفس مادل ولم یرجع الی المعنی فاجاب الشارح رح عنہ بقولہ ھذا ھو الظاھر لانہ علی طبق ما سبق فی وجہ الحصر **فان قلت** لما کان ھذا فما ارجع المصنف رح المفصل الی المعنی **قلت** ان عبارۃ المفصل ظاھرۃ فی المعنی الاخیر لان وجہ الحصر غیر مذکور فی الکافیۃ **فانقلت** اذا لم یذکر وجہ الحصر فیکونان مستویین فکیف یکون ظاھرا فی المعنی الاخیر **قلت** ان ظھورہ لوجہ اخر وھو القرب **فان قلت** ان القرب یعارض الوجہ الحصر فی الکافیۃ فتساقطا فلا یکون عبارۃ الکافیۃ ظاھرۃ فی الاول **قلت** ان فی الارجاع الی المعنی تکلف وھو تقدیر الاعتبار فرعایۃ وجہ الحصر مرجح یخلو عن تکلف **قولہ** ولھذا جزم المصنف رح **فان قلت** الاولی ان یقال ظن موضع جزم لان الارجاع الی المعنی ظاھر لانہ واجب **قلت** ان حمل الالفاظ علی الظاھر واجب فی التعریفات فیصح رح قولہ جزم **ولنقول** ان صاحب المفصل رجل عقیدتہ ان یعمل بالمتبادر لا بغیرہ فلما عمل بالمتبادر فجزم بہ فکذلک المصنف رح جزم بہ لیوافق جزمہ علی قصد صاحب الکشاف **قولہ** لان معانیہا مفہومات کلیۃ مستقلۃ بالمفہومیۃ **فان قلت** لو کان کذلک یصح الاخبار عن فوق وقدام وتحت وغیرہا من الاشارۃ الاضافیۃ والاخبار بہا مع انہا لا رمۃ الظرفیۃ وھو فضلۃ لا یقع احد طرفی الکلام **قلت** المفہوم المستقل یقتضی صحۃ الحکم علیہ وبہ اذا اخذ فی حد ذاتہ ولا یقتضی فی استقلالہ امتناع الحکم علیہ وبہ ما یعارضہ من معنی الظرفیۃ **فان قلت** ان معنی الظرفیۃ التی ھی للمعنی الحرفی داخل فی مفہوم متی فیکون معنا مستقلا بالمفہومیۃ لان معناہ الوقت المقید بالظرفیۃ لا الوقت المطلق فالظرفیۃ جزء مدلولہ فلا یکون عارضۃ

سلہ لیس ہذا القول قول الشارح بل حاصل قولہ فمرجع کینونۃ المعنی الخ منہ عفی عنہ عبد الرحیم

وایضا یجوز ان یقال عدم صحة الاخبار عن الحرف لاجل العارض وهو الاحتیاج **اجیب** عن الاول ان الجزء الاول من المعنی وهو الزمان مستقل بالمفهومیة لانه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا لکن فیه تامل وعن الثانی ان هذه الاسماء وان توقفت علی الغیر لکن الغیر تابع لها بخلاف الحرف **فان قلت** لما کان معانی هذه الاسماء مستقلة فلم لم یستعمل بدون الاضافة فاذلم یستعمل بدونها علم انها غیر مستقلة **قلت** لما جرت العادة باستعمالها مضافة الی متعلقاتها لزم ذکرها **فان قلت** ما السر فی هذه العادة **قلت** لانها الغرض من وضعها **قوله** غیر مقترن باحد الازمنة الخ **فان قلت** ان ذکر قوله غیر مقترن مستدرک لانه اورده لاخراج الفعل وهو خارج بقوله ما دل علی معنی فی نفسه لان الفعل عبارة عن الحدث والنسبة والزمان فعلی هذا یحتاج الی ضم کلمة اخری وهو الفاعل لان النسبة یحتاج الیه **قلت** المراد من المعنی فی قوله ما دل علی معنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا ولا شک ان الفعل باعتبار المعنی التضمنی ایضا دال علی معنی فی نفسه **فان قلت** ان الزمان ایضا مدلول تضمنی للفعل والحال انه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشئ لا یقارن نفسه فیصدق علیه ان الفعل کلمة دلت علی معنی فی نفسه غیر مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم یخرج بهذا القید فاجاب الشارح بقوله اعنی الحدث یعنی ان الاقتران الفعل باحد الازمنة الثلاثة فی حد الفعل معتبر بطریق الایجاب الجزئی وعدم الاقتران فی حد الاسم معتبر بطریق السلب الکلی فحینئذ خرج الفعل عن تعریف الاسم **فان قلت** لا شک ان المتبادر من المعنی اذا اطلق هو المعنی المطابقی والفعل باعتبار معناه المطابقی لا یدل علی معنی فی نفسه فلو حمل التعریف علی المتبادر یخرج الفعل بقوله فی نفسه ویحمل قوله غیر مقترن علی التاکید فلم حمله علی خلاف المتبادر حتی دخل فیه الفعل و احتاج الی اخراجه بقوله غیر مقترن **قلت** الباعث علیه ان قوله علی معنی فی نفسه حمل قبل هذا فی دلیل الحصر علی المعنی الاسم لانه اعتبر تارة کونه مقارنا فجعله معنی الفعل وتارة کونه غیر مقترن فجعله معنی الاسم فسلک الشارح رحمه الله تعالی مسلک اللف **فان قلت** المتبادر من الباء فی قوله باحد الازمنة الثلاثة انها للسببیة لکثرة استعمالها و بقرینة قوله بالاسناد فعلی هذا لا یکون مقترن معه فاجاب الشارح عنه بقوله مع احد الازمنة اه یعنی ان الباء بمعنی مع بقرینة وقوعها صلة الاقتران **قوله** والمراد بعدم الاقتران انیکون بحسب الوضع الاول **فان قلت** ان تعریف الاسم غیر جامع لخروج الاسماء الافعال وغیر مانع لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان **قلت** المراد بعدم الاقتران انیکون ذلک العدم بحسب الوضع الاول ومحققه ما قال الشارح **فان قلت** خرج منه زید وعمرو لانه لیس فیهما وضع اول لان الوضع الاول یقتضی الوضع الثانی والوضع الثانی غیر موجود فکذا الوضع الاول وایضا خرج عنه شمر وضرب علمین لانهما بحسب الوضع الاول افعال **اجیب** عن الاول ان معناه ان لا یکون فیه وضع وعن الثانی ان المراد بعدم الاقتران انیکون المعنی الحالی غیر مقترن بحسب الوضع الاول

فدخل فيه شمر وضرب علمين لان معناها العلمي غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو وضع الفعل و
دخل فيه اسماء الافعال لان معانيها المقترنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن بحسب الوضع الاول و
هو وضع الاسم وخرج عنه الافعال المنسلخة كافعال المدح والذم لان معانيها غير مقترنة بحسب
الوضع الثاني ومقترنة بحسب الوضع الاول **وفيه بحث** لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية
لانشاء المدح والذم في نعم وبئس وتلك المعاني الانشائية غير مقترنة بحسب الوضع الاول حيث
عنه ان الضمير في قوله غير مقترن راجع الى المعنى المستقل فيكون الضمير في قوله مقترن المذكور
في تعريف الفعل ايضا راجعا الى المعنى المستقل والمعنى المستقل في هذه الافعال كما يوجد في الحال
يوجد في الاول والانشائية والخبرية من اوصاف المعنى المستقل ولا اعتبار للاوصاف بل للذات
وهو غير متفاوت كذا قال مولانا عبد الغفور **وههنا بحث** وهو انه يشكل بافعال المنقولة
فان ضرب مثلا اذا نقل من معنى الضرب الى معنى القتل لمناسبة بينهما فكلاهما معنى الفعل
فيكون اسما اذ يصدق على معناه وهو القتل انه غير مقترن بحسب الوضع الاول لان معناه الثاني
اعني القتل لم يكن في الوضع الاول **اجيب** عنه ان معنى قوله غير مقترن اي يكون معنى الاسم
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة نوعا فلا يصدق على معناه وهو القتل انه يكون نوعه في الوضع
الاول غير مقترن لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل بخلاف نوع شمر وضرب
علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع اخر **فان قلت** هذا يشكل بما اذا جعل ضرب علما
للحادث فيلزم ان لا يكون اسما لانه لم يصدق عليه انه لم يكن المعنى الحدثي في الوضع الاول لوجوده
فيه **قلت** لانسلم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمي حال كونه موصوفا...
بوصف العلمية في الوضع الاول في الوضع الاول **قوله فيدخل فيه اسماء الافعال فان قلت**
لما كان معنى اسماء الافعال افعالا فمن اين علم انها اسماء ولم يكن عين الافعال **قلت** الذي علم
على ان قالوا انها اسماء وليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة **قوله** لانسلم ان جميعها منقولة
من المصادر او منقولة جميعها من الظروف بل بعضها من ذلك وبعضها **قلت** ان قوله جميعها
اسم ان وخبرها محذوف وهو قوله منقسمة تقديره لان جميعها منقسمة ولا يخلو اما منقولة اه
فلا يرد شئ **قوله** سواء كان النقل فيه **فان قلت** ان قوله لان جميعها لا يخلو اما مونث او مذكر
فان كان الاول فلا يصح قوله فيه بل ينبغي ان يقال فيها وان كان الثاني فلا يصح قوله منقولة بل ينبغي
ان يقال منقول **قلت** انه مذكر وتانيث قوله منقولة باعتبار المضاف اليه اعلم ان النقل
الصرفي هو الذي استعمل مصدرا مجردا كما في قوله تعالى امهلهم رويدا ثم نقل من المعنى
المصدري الى اسمه **فان قلت** ان استعماله في المعنى المصدري ينافي كونه منقولا اذ لا بد

كونه موصوفا اه الوصف على تعين لانه اما ان يحصل به معرفة الذات اولا الاول معتبر والثاني غير معتبر ۱۲ منه رحمه الله تعالى ۱۲ وقبولا لما يقبل
الافعالي كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وجارا ومجرورا ۱۲ فان رويدا في الآية المذكورة بمعنى الامهال ثم نقل الخ ۱۲ منه رحمه الله تعالى

فی المنقول من هجران الاستعمال فی المعنی الاصلی **قلت** معناه انه لا یستعمله الناقل فی المعنی الاصلی سواء استعمله غیر الناقل فیه اولا الا ترے ان لفظ الصلوة یستعمل فی الدعاء ولکن الناقل وهو اهل الشرع لا یستعمله فیه **فان قلت** فی ادخال هیهات فی المصادر الاصلیة نظر لانها لیست بمصدر فی الاصل **قلت** المصدر الاصلی اعم من ان یکون حقیقة او حکما واعلم ان اصل هیهات وقوفات هیهیة وقوفیة مثل دحرجة ابدل الیاء بالالف لتحرکها وانفتاح ماقبلها **قوله** مخوصه فانه فی الاصل صوت ثم نقل الی المعنی المصدری وهو السکوت ثم نقل من السکوت الی اسکت **قوله** او عن الظرف **فان قلت** لو قال او عن الظرف مع ما اضیف هو الیه لکان اولی لان قدم معنی المرکب وهو امامك لا معنی الظرف وهو امام فقط **قلت** انما لم یقل مع ما اضیف الیه اکتفاء بالمثال وهو امامك **قوله** الافعال المنسلخة عن الزمان **فان قلت** لا یصح نسبة الانسلاخ الی الافعال لان الانسلاخ یکون للزمان من الافعال لا انسلاخ الافعال منه **قلت** لهذا مسامحة مشهورة منهم اصل السلخ عنها الزمان فیکون بالقلب **قوله** وخرج منه المضارع **فان قلت** تعریف الاسم غیر مانع لصدقه علی المضارع لانه ایضا غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة بل بالزمانین اعنی الحال والاستقبال **قلت** لانسلم انه مقترن بالزمانین بل بالزمان الواحد لانه مجازا یکون حقیقة فی الحال ومجازا فی الاستقبال او بالعکس وان سلم انه مشترك فدخول الواحد فی الزمانین ضروری لان احد الازمنة اعم من ان یکون قصدا او ضمنا **فان قلت** ان الذهن بسیط فاذا دل المضارع علی زمان فی الذهن فکیف یدل فی هذه الحالة علی زمان اخر **قلت** لا یقدح فی الدلالة علی المعین الدلالة علی اخر والا لبطل المشترك کالعین مثلا **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان لا یقدح فی ارادة المعین ارادة ماسواه **قلت** بین الدلالة والارادة بعد لان الدلالة صفة اللفظ وهو یدل علی الکثیر والارادة صفة الذهن وهو بسیط وایضا الدلالة فهم المعنی من اللفظ سواء کان مرادا اولا بخلاف الارادة فانها تقید بکون المعنی مرادا ومقصودا والارادة والقصد لا یکونان الا بالذهن وهو بسیط **قوله** ولما فرغ عن بیان حد الاسم الخ وههنا بحث من وجهین الاول ان دابه ان یذکر التقسیم بعد التعریف فلا یصح الفصل بینهما بذکر الخواص لکونها اجنبیة والثانی ان قوله ومن خواصه اشتغال بما لا یعنی لان المقصود بیان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فالاصل ان لا یذکر تعریف الاسم لکنه ذکر بناء علی ان البحث عن الشئ مسبوق بتعریفه واما الخواص فلا وجه لذکرها **اجیب** عنهما ان الخواص من تتمة التعریف فلیست باجنبی ولا اشتغال بما لا یعنی **فان قلت** ان التقسیم ایضا من تتمة التعریف فما وجه تقدیم الخواص علیه **قلت** ان الخواص غیر مختصة بشئ من قسم الاسم نعم لو کانت مختصة بالمعرب او المبنی لینبغی تاخیرها ولیس کذلك لان بعضها مشترکة مثل الاضافة والاسناد الیه **قوله** اذا دان ینکر

---

۱ قوله لاستعماله ای لاستعمال الناقل فی الارکان المخصوصة ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ ۲ ای ان هیهات وغیره وان لم یکن مصدرا حقیقة لکنها مصدر ان حکما لانه علی وزن فوقات بضم الفاء وسکون الواو ای امر معنی الحال او الاستقبال ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲ ۳ وهو بسیط الخ والبسیط لا یقدر علی ارادة الکثیر ۱۲ ۴ اشترکه بین المعرب والمبنی ۱۲

بعض خواصه **فان قلت** لم خالف الشارح عن العبارة المشهورة ههنا وهي لما فرغ من حد الاسم شرع في الخواص يعني لم زاد الشارح لفظ الارادة **قلت** لو لم يذكرها لا يترتب الجزاء على الشرط لان الشروع في الخواص غير لازم مع الفراغ عن حد الاسم وآما ارادة الشروع في الخواص فلازم مع الفراغ من حد الاسم لانها من تتمة التعريف ولا شك ان كل متكلم اراد اتمام كلامه وآمّا متحققه في الخارج فقد يكون وقد لا يكون **فان قلت** فعلى هذا لا يترتب الجزاء في العبارة المشهورة على الشرط **قلت** ان المراد من اللزوم الاعتباري **او نقول** ان القضية اتفاقية لا لزومية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق **قوله** ومن خواصه خبر قدم للاهتمام لان البحث عنها باعتبار الخواصية لا باعتبار ذات هذه الاشياء والا لا يصح البحث عنها آو مبتداء باعتبار ان من بمعنى البعض **فان قلت** لما كان في قوله ومن خواصه احتمالين فلم جزم صاحب الكشاف بالابتدائية **قلت** لاجل انه يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك وهو المراد لان في العرف اذا اضيف البعض الى الكل يراد من البعض الاقل واذا كان قوله من خواصه خبرا لا يحتاج الى تاويل من بالبعض فلا يضاف البعض الى الكل صريحا وان استفاد التبعيض ضمنا **فان قلت** ان المصنف ذكر خمس خواص ويصدق عليه جمع القلة فالمناسب ان يذكر صيغة جمع القلة واوزانه أفعال كافراس وأفعلة كارغفة وفعلة كغلمة وصيغة الخواص ليس بشئ منها فلا يصح اطلاقه على الخمس **قلت** انما اتى بصيغة الجمع الكثرة اشارة الى انها كثيرة غير منحصرة بهذا الخمس لان تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وبناء التصغير وغير ذلك ايضا من خواصه حتى قال بعضهم الخواص ترتقي الى ثلثين وآما اورد البعض لان المقصود ايضا التعريف وهو يحصل بعدد الخمس وانما خص الذكر بها لشهرتها او لعظمتها لان كل واحد منها يتناول خواصا كثيرة لان اللام مثلا يتناول جميع انواع المعارف والجر يتناول جميع حروف الجارة والتنوين يتناول جميع انواعه والاضافة تتناول الاختصاص وكونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه يتناول الاختصاص وكونه موصوفا وذا حال لانهما في الواقع مسند اليهما ومفعول مالم يسم فاعله والتمييز لان التمييز اذا كان عن النسبة يكون في المعنى فاعلا **فان قلت** لما كانت كثيرة لا يصح اطلاق هذا الجمع على الخمس المذكور بل اطلق البعض على الخمس لانه نبه بذكر من على ان المذكور بعض منها **وههنا بحث** من وجوه الاول ان التنبيه على التبعيض حاصل بدون من لان المذكور في المتن ليس الا البعض فلا يصح قول الشارح نبه بمن التبعيضية على ان المذكور هو البعض والثاني ان من التبعيضية لا يصلح ان يكون منبها على ان ماذكره بعض منها لانه لو كان منحصرا فيها ايضا يصح ايراد من التبعيضية على كل واحد منها بان يقال بعضها كذا او بعضها كذا والثالث انه يفهم من قوله وبمن التبعيضية على ان آه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لا كن يكون عاريا عن التنبيه المذكور مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع الكثرة مع ان ماذكره من الخواص خمسة كما لا يخفى **اجيب عن الاول** ان معناه انه منبه اى في اول الوهلة **وعن الثاني**

لله قوله البعض آه فيكون لفظ البعض مبتدا مضافا الى لفظ الخواص تقديره وبعض خواصه ۱۲ منه

انّ هذه التنبيه مبنى على تقدم العطف على الربط لا العكس فانقلت ان تقدم العطف على الربط ..... غير شائع بينهم بل الشائع هو العكس كما صرح به السيد السند كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف لانه لو كان العطف مقدما فيه على الربط لما قال الشارح ان الخبر محذوف بقرينة اي منتفية قلت القرينة ههنا على خلاف الشائع ظاهر لان من البين ان كلواحد منهما من خواصه وعن الثالث ان كثيرا ما يقوم كلواحد منهما في مقام الآخر على سبيل المجاز كما في قوله تعالى ثلثة قروء فانقلت من اين علم ان من للتبعيض قلت دخولها على الجمع دليل التبعيض قوله وهو جمع خاصته هذا توطية لتعريف الخاصة لان التعريف لا يكون للجمع بل للواحد فان قلت لم قال خاصة ولم يقل خاص بدون التاء قلت لانها لتانيث الشئ فانث لهذا قوله ما يختص به ولا يوجد في غيره وهو ههنا اجيب بوجوه الاول ان قوله ولا يوجد في غيره مستدرك لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد في غيره والثاني ان هذا التعريف دوري لان الخاصة توقفت على هذا التعريف وهي ما خوذة من الخصوص فلما توقفت الخاصة على التعريف فكذا مبدأها توقف على التعريف والتعريف توقف على الخصوص لان التعريف يتوقف على ما يختص به لكونه جزءه والشئ يتوقف على الجزء والخصوص مبدأ يختص فيتوقف التعريف عليه ايضا وما قال البعض ان المزيد يتوقف على المجرد فليس بشئ لان الدور لا يكون الا باتحاد الجهة ولا اتحاد ههنا والثالث انه لم لم يقل ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره مع ان فيه تنبيه على المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي باخذه فيه لان الخاصة في اللغة ما يوجد في الشئ ومع انه يخلو عن الاعتراضين الاولين اجيب عن الاول ان تفسير لما يتضمنه قوله يختص وهو جزء سلبي وتصريح بما علم ضمنا او محمول على تجريد الاختصاص من الجزء السلبي واستعماله في الجزء الايجابي وعن الثاني ان المراد من الاول اصطلاحي ومن الثاني لغوي وعن الثالث انه انما ذكره لبيان وجه التسمية فان قلت ان تعريف الخاصة غير مانع لصدقه على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وعلى لازم الشئ كالكتابة والضحك مع انه ليس بشئ منهما لخاصة لانه عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة قلت اصطلاح النحوي في الخاصة غير اصطلاح المنطقي ا ونقول المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول فان قلت لما كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لا يصح عد اللام من الخواص لانه غير محمول على الاسم قلت انه مسامحة مشهورة وهي ذكر المبدأ ا عني الدخول وارادة المشتق ا عني المدخول فان قلت ان تعريف الخاصة غير جامع لعدم صدقه على الخاصة الاضافية كالشئ بالقوة للانسان لانه يوجد في غيره قلت

ا اے في قول المذكور للمصنف رحمه الله تعالى ۱۲ ۳ على ما قالوا ان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له ۱۲

اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين امين

المراد بالغیر فی التعریف بقوله ولا یوجد فی غیره اعم من ان یکون کل الاغیار او بعضه فیشتمل الاضافیة
قوله وهی اما شاملة اشارة الی وفق داب المصنف ره لانه اتی بالتقسیم بعد التعریف فکذا الشارح
اتی بتقسیم الخاصة بعد تعریفها **فان قلت** ان للخاصة جزئین ایجابیا وسلبیا فهذا التقسیم باعتبار
اعتبار **قلت** انه باعتبار الجزء الایجابی لانها انکانت موجودة فی جمیع الافراد فهی شاملة وانکانت
فی بعضها ..... فهی غیر شاملة اما تقسیمها الی الحقیقیة والاضافیة فباعتبار الجزء السلبی لانها
ان لم یوجد فی شئ من الاغیار فهی حقیقیة وان لم یوجد فی بعضها فهی اضافیة کالماشی بالنسبة
الی الانسان لعدم وجوده فی الجمادات **فان قلت** هذا التقسیم لایجری فی الخاصة التی اذا کان ذو
الخاصة جزئیا حقیقیا کما اذا التعرض خاصة لزید وکذا لایجری فی الخاصة التی اذا کان ذو الخاصة کلیا
ذا فرد واحد کالشمس لانها کوکب نهاری مرکوز فی الفلک الرابع فتکون کلیا ذا فرد واحد وکذا
لایجری فی الکلی الذی لا فرد له کالعنقاء وذلک لان الشمول وعدمه یقتضی الافراد ولا افراد لهما
قلت هذا التقسیم مختص بما اذا کان ذو الخاصة ذا افراد **قوله** کالکاتب بالقوة **فان قلت** لا یسلم
ان الکتابة خاصة الانسان لانها موجودة فی الملئکة ایضا **قلت** انها خاصة اضافیة له **فان قلت**
هذا یخالف مما قال فی القطبی من انها خاصة حقیقیة **قلت** عن اصل الاعتراض ان کون الکتابة
خاصة للانسان بناء علی مذهب الحکماء لانهم لایقولون بوجود للملائکة **فان قلت** مثال الخاصة
الشاملة بالکاتب بالقوة غیر صحیح لان الکاتب بالقوه متقابل للکاتب بالفعل فلا یجتمع القوة
مع الفعل فلا یوجد الکاتب بالقوه فی افراد الذی هو کاتب بالفعل فکیف یکون شاملا لجمیع
افراد الانسان **قلت** المراد بالقوة ما یکون بالامکان وهو یجتمع مع الفعل لانه عبارة عما لا
یلزم من فرض عدم وقوعه وقوع المحال فلا ینافی القوة ولا الفعل **قوله** فمن خواص الاسم بیان
لمرجع الضمیر فی قوله ومن خواصه والفاء لمجرد التعقیب الذکری اولبیان المرجع **قوله** دخول
اللام **فان قلت** حمل قوله ومن خواصه علی الدخول غیر صحیح لانه یلزم حمل الذات علی الوصف
وایضا المتبادر من عبارته ان الدخول المضاف الی اللام خاصة الاسم دون اللام لان المضاف
الیه من الخواص مع ان الخاصة نفس اللام لان تخصیص هذا الخواص الخمس باعتبار عظمتها
والعظمة لا نفسها لا لدخولها **قلت** عبارة المصنف محمولة علی القلب ای اللام باعتبار الدخول
فیصح الحمل **فان قلت** لم لم یکتف بقوله اللام مع انه اخصر واظهر **قلت** المتبادر من الحکم
باختصاص شئ لشئ ان یکون المختص وصفا للمختص به والوصفیة لا تثبت الا بالدخول
فان قلت ان جعل دخول للام من خواص الاسم لا یصح لانه یدخل فی غیر الاسم ایضا کلام الابتداء ولام
الامر نحو لیقوم ولیضرب **قلت** المراد من اللام لام التعریف فقط لا التاکید والامر والتعریف
جمیعا ای اللام فی قوله دخول اللام عوض عن المضاف الیه او للعهد کما اختلف عباراتهم فیه **فان قلت**
لو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم فی قوله علیه الصلوة والسلام لیس من امبر

سه علی ما عرفت اذ خبر مقدم لقوله دخول اللام ۱۲ عبد والعهد عندهم من خواص الاسم لیس اللام التعریف ۱۲

امصیلم فی امسفر **قلت** لم یتعرض له لعدم شهرته **وههنا بحث من وجوه** الاول انه
لو لم یقل دخول حرف التعریف لکان حرف التعریف ایضا شاملا للمیم فلا یصح الشرطیة فی قول
الشارح ولو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم یعنی ان الضمیر فی قوله لکان لا یخلو
اما راجع الی اللام اوالی حرف التعریف لا سبیل الی الاول کما هو الظاهر ولا الی الثانی لانه علی
هذا لا یترتب الجزاء علی الشرط لان شمول حرف التعریف لا یتوقف علی القول والثانی ان ما
قال الشارح فی بحث المبنیات من ان المیم بدل حرف التعریف ینافی بقوله ولو قال دخول حرف
تعریف والثالث انه لو قال حرف التعریف لکان شاملا لحرف النداء ایضا کما یکون شاملا للمیم
فلم لم یتعرض الشارح لدخول حرف النداء والرابع ان عدم شهرته لا تقتضی ترکه بل لا بد من
ذکره حتی یصیر الی مرتبة الشهرة **اجیب عن الاول** ان هذا انما یرد اذا کان الضمیر فی لکان
راجعا الی حرف التعریف ولیس کذلک لان الضمیر راجع الی مدخول الدخول فیترتب الجزاء
لان شمول مدخول الدخول للمیم یتوقف علی القول **وعن الثانی** انهم یطلقون حرف التعریف
علیه مسامحة فبناء السوال علیه **فان قلت** فعلی هذا ینبغی ان یقال فی الجواب ان المیم لیست
للتعریف بل بدل حرف التعریف **قلت** مال قوله لعدم شهرته لیس الا ذلک لان معناه ان کونها
للتعریف غیر مشهور بل المشهور انه بدل منه **وعن الثالث** انهم لم یتعرضوا له لان کونها من خواص
الاسم ظاهر لا یحتاج الی البیان لان المنادی لا یکون الا مفعولا به وهو لیس من الاسماء **وعن**
الرابع ان هذا التصنیف للمبتدی لا للمنتهی فما هو مشهور اسهل للمبتدی **او نقول** ان المراد
من عدم شهرته الندرة ای انه نادر **فان قلت** لم عدل المصنف عن دخول الالف واللام الی اللام
فقط **قلت** فیه اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان ادات التعریف حرف
واحد لانه یقابل التنکیر وادات التنکیر حرف واحد وهو التنوین فکذا ادات التعریف وانما کان
ذلک الواحد هو اللام دون الهمزة لانها تسقط فی الدرج والعلامة لا تسقط **فان قلت** لما کان
ادات التعریف هی اللام وحدها فما الحاجة الی ازدیاد الهمزة **قلت** زید علیها همزة الوصل لتعذر
الابتداء بالساکن لان اللام ساکنة وانما کانت ساکنة لمقابلة التنوین اولانها ان فتحت لالتبس
بلام الابتداء وان انکسرت لالتبست بلام الجارة وان ضمت یلزم الثقل فی الامر الکثیر الحاجة
الیه فی الاستعمال وانما خص الهمزة لان المتکلم قوی فی الابتداء والهمزة ایضا حرف قوی فتناسبا
اولانها حرف زیدت فی الابتداء فی کثیر من المواضع وانما فتحت مع ان همزة وصل مکسورة
لان الفتحة مطلوبة فیها لکثرة الاستعمال **فان قلت** ان قوله ان ادات التعریف هی اللام
لا یصح لان ضمیر المنفصل مفید للحصر مع انه لا حصر فی ادات التعریف

له قوله لم عدل المصنف ای ان المناسب ان یقول دخول الالف واللام لان الداخل علی الاسم کلاهما لا احدهما فلم عدل المصنف عنهما الی واحد

قلت هذا المختار سیبویه بانه حرف واحد ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی آمین ۱۲ نقیب احمد غفرله ۱۲

صح لاحد تولوی

الا ترے الی حرف النداء **قلت** الحصر اضافی بالنسبة الی الهمزة او مجموع الهمزة واللام **قوله** فذهب الخلیل الی انها ال کهل ای المجموع الالف واللام لانه لو لم تکن للهمزة دخل فالمناسب کسرتها لان همزة الوصل مکسورة ابدا (ای ادات التعریف) وایضا ان ادات التعریف قیاس علی ادات الاستفهام وهی هل لان الاستفهام لطلب التعریف وهذه الادات لتعیین التعریف فتناسبا فلما کان حرف الاستفهام مرکبا فکذا حروف التعریف **فان قیل** لما کان للهمزة دخل فی المعنی فینبغی ان لا یسقط فی الدرج **قلنا** السقوط علی نوعین احدهما مع النیابة والاول جائز (والاخر یدل علی النیابة ۱۲ منه) **قوله** والمبرد الی انها الهمزة المفتوحة لانه ایضا قاس ادات التعریف علی الاستفهام لکن علی الهمزة **فانقیل** فلالحاجة الی اللام **قلنا** زیدت اللام للفرق بینها وبین همزة الاستفهام **وههنا بحث** من وجوه الاول انه لما کان لها دخل فی المعنی فلم سقط فی الدرج والثانی ان الاحتراز عن الالتباس یحصل بکسرها او الضم والثالث ان دفع الالتباس لا یختص باللام **اجیب** عن الاول ان السقوط علی نوعین احدهما مع النیابة والاخر بدونها والاول جائز کما مر آنفا وعن الثانی انهم اعتبروا دفع الالتباس فی الکتابة (بالنقط) وعن الثالث ان اللام (زیادة) لاستلزام ما هو الواجب[1] **قوله** لانه لتعیین المعنی المستقل **وههنا بحث** سمعت عن بعض الافاضل وهو ان اطلاق الشارح (بان کانت التعریف مطلقا لتعیین المستقل ۱۲ منه) غیر مستقیم لان اللام انما هی لتعیین المعنی اذا اردت من مدخول اللام معناه واذا (ما) اردت لفظه فلا یکون لتعیین المعنی کما فی التعریف اللفظی کقولنا اما الکتاب هو المرکب من الکاف والتاء والباء فاللام فی الکتاب لیس لتعیین المعنی والا لا یصح جعل التعریف اللفظی له لانه اذا تعین المعنی فالتعریف یکون بالمعنی فتامل **قوله** یدل علیه اللفظ مطابقة **فان قلت** لو اردت بالمطابقة معناه الحقیقی لزم ان لا یدخل اللام علی الاسم المستعمل فی معناه المجازی ولیس کذلک ولو اردت به دلالة غیر ضمنیة لزم دخول اللام علی الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بالعرض واللحاظ **قلت** ان هذا التعلیل وان اقتضی جواز دخولها علیه لکن ابی عن دخولها علیه الحالة التی اقتضاها الوضع الاول (ای الفعل ۱۲) او نقول لیس لهذه المادة تحقق فی الخارج (فاعل ابی ۱۲) ولو کان لها تحقق فلیکن دخولها علیه جائزا **قوله** والفعل یدل علیه تضمنا لامطابقة لتحقق النسبة فیه والمرکب من المستقل وغیره غیر مستقل **فان قلت** ان الاسماء المشتقة ایضا لا تدل علی المعنی المستقل مطابقة فینبغی ان لا یدخل علیها **قلت** المرکب من المستقل وغیره غیر مستقل اذا اعتبر غیر المستقل الی امر خارج وهو النسبة فی المشتقات احتاجت الی الذات وهی لیست بخارجة عنها بل داخلة فیها **فان قلت** الخاصة لما کانت علی نوعین فهذه الخاصة من ای قبیل فاجاب الشارح رح بقوله وهذه الخاصة لیست شاملة فان حروف التعریف لا تدخل علی الضمائر وامثالها **فان قلت** ان حروف النداء حروف التعریف وهی تدخل علی الضمائر المنفصلة وایضا ان اللام تدخل علی

[1] ای ان الواجب علینا دفع الالتباس وهو یحصل بذلک مع ان الموافقة فافهم ۱۲ منه رح

الموصولات مثل الذی والتی فانهما فی الاصل لذی ولتی اجیب عن الاول ان المراد من حرف التعریف اللام فقط بقرینة البحث وعن الثانی ان هذا اذهب البعض فلیس بمتفق علیه قوله وکذا سائر الخواص الخمس یعنی انها مثل اللام فی انها غیر شاملة لا فی انها لا تدخل علی الضمیر والعلم فان قلت ان الاسناد الیه خاصة شاملة للاسم فلا یصح قوله وکذا سائر الخواص الخمس قلت لا نسلم انها شاملة لان اسماء الافعال لا یصح الاسناد الیها کما یاتی فیما بعد وانما قدم اللام علی الجر والتنوین لان اللام فی الصدر وهما فی الاخر وانما قدم الجر علی التنوین لان الجر مقدم علی التنوین فی الوجود کما ترے فی قوله بزید وانما قدم الثلثة علی الباقی لانها لفظیة وهی اظهر من المعنویة فی الدلالة علی الاختصاص وانما قدم الاسناد الیه علی الاضافة لان ۲۲۲ الاسناد الیه مدار الکلام قوله ومنها دخول الجر فیه اشارة الی ان قوله الجر عطف علی اللام لا علی الدخول قوله وفی الجر وربه تقدیرا اعلم ان لفظا وتقدیرا قید ان لحرف الجر لا الجر وربه کما یدل علیه قوله کما فی الاضافة المعنویة وانما اعاد الجر وربه لیعلم انه نوع اخر قوله یختص بالاسم فکذا المختص اثره لئلا یخالف الاثر عن المؤثر فان قلت ان الشمس مثلا مؤثر فی الضوء والمؤثر فی السماء فینبغی ان یکون اثره ایضا فی السماء وایضا ان النصب اثر الناصب وهو ان ولن مثلا وهذه الحروف مختصة بالفعل فینبغی ان یکون اثرها ایضا مختصا بالفعل مع ان النصب یوجد فی الاسماء ایضا اجیب عن الاول ان المؤثر علی قسمین طبعی بان یکون ذلک الاثر مرکوزا وقالبیه والکسبی بان یکون الاثر باعتبار الغیر کالعوامل النحویة والاول اقوی فیجوز التخلف عنه وعن الثانی ان النصب فی الاسم بمؤثر اخر لا بمؤثر الفعل قوله فینبغی ان یدخل الاسم ولا یجوز الافضاء الی الفعل بوجوه ثلثة الاول انه لو افضی الفعل الی الفعل یلزم الافضاء الی الفعل الی النفس والثانی انه یلزم افضاء العرض الی العرض والثالث ان مدخوله یصیر مفعولا به والفعل لا یقع مفعولا به فان قلت ان الهمزة والتضعیف لافضاء معنی الفعل الی الاسم مع انهما لا تدخلان علی الاسم قلت مرادنا بالافضاء افضاء الغیر الی المدخول وهذا المعنی لا یصدق علی الهمزة والتضعیف لانهما لافضاء المدخول الی الغیر فان قلت ان حرف الجر لا یکون فی الاضافة اللفظیة عند الجمهور لا لفظا ولا تقدیرا فالدلیل المذکور یفید اختصاص الجر الذی هو اثر حرف الجر مع ان المدعی اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء کان بحرف الجر او بالمضاف والا فینبغی ان یجری الاضافة اللفظیة فی الفعل نظرا الی هذا الوجه قلت الاضافة اللفظیة فرع الاضافة فینبغی ان لا تخالف الاصل وانما کانت فرعا لان فوائد الاضافة المعنویة کثیرة وهی التعریف والتخصص والتخفیف وفی الاضافة اللفظیة التخفیف فقط فان قلت هذا مخالف لما قال المصرح فی الجر ورات ان حرف الجر ثابت فی الاضافة اللفظیة ایضا قلت الاعتراض یرد علی مذهب الجمهور لا علی مذهب المصرح قوله بان یختص بما یخالف ما یختص به الاصل قوله بان یختص قید للمنفی وبیان للمخالفة وکلمة ما فی قوله بما عبارة عن الفعل

والضمیر المرفوع فی قوله یخالف راجع الی کلمة ما وکلمة ما فی قوله ما یختص عبارة عن الاسم یعنی ان لم یوافق الاصل فالفرع لا یخلو اما ان یختص بما یختص به الفعل او یعم عن الاسم والفعل فکلواحد منهما لیس الا المخالفة من الاصل **قوله** (ای عنی الفعل) **فان قلت** ان المخالفة کما یحصل بالفعل کذلک بالحرف فینبغی ان یقال عما یخص الفعل والحرف **قلت** انما عبر بالفعل لان من البین ان الحرف لعدم استقلال معناه لا یصلح لذلک **فان قلت** هذا صریح فی اختصاص المضاف الیه بالاسم فیخالف لما سیذکر فی شرح الاضافة ان المراد بما کون الشیء مضافا فعلم من ان المضاف الیه قد یکون اسما وقد یکون فعلا **قلت** المذکور ههنا مذهب الکوفیین رح لانه قال المضاف الیه کالاسم الخ والمذکور فی شرح الاضافة مذهب الجمهور فلا مخالفة **قوله** ومنها دخول التنوین اعلم ان التنوین فی اللغة جعل الشیء ذا نون وفی الاصطلاح هو نون تتبع حرکة اخر الکلمة لا لتاکید الفعل وهو علی خمسة اقسام للتمکن والتنکیر والعوض والمقابلة والترنم واما للتمکن فهو ما یدل علی امکنیة الکلمة لاعرابات الثلثة فلا یجری فی غیر المتمکن وجمع المؤنث السالم واما للتنکیر فهو الفارق بین المعرفة والنکرة فهو الدال علی ان مدخوله غیر معین مخصوص اسکت سکوتا ما واما صه بدون التنوین فمعناه اسکت السکوت الآن وانما لم یکن للتمکن لان صه لیس من المعربات بل من المبنیات لکونه من الاصوات وانما لم یکن للعوض لان صه لیس بلازم الاضافة حتی یکون بدلا من المضاف الیه وکذا البواقی واما للعوض فهو ما یکون عوضا عن المضاف الیه نحو یومئذ ای یوم اذ کان کذا فاذ کانت مضافة الی الجملة فلما حذف الجملة للتخفیف عوض عنها التنوین لاتمام الکلمة وانما لم یکن للتمکن لان اذ لیس من المعربات وانما لم یکن للتنکیر لان اذ لازمة للاضافة فیکون معرفة ابدا لان الاضافة الی الجملة اضافة الی مضمونها فی الواقع فلا یرد ان الجملة لیست من المعارف فکیف یکون مضافها معرفة واما للمقابلة فهو ما یقابل نون جمع المذکر السالم کمسلمات فان الالف فیها علامة الجمع المؤنث السالم کما ان الواو فی مسلمون علامة الجمع المذکر السالم ولم یوجد فیه ما یقابل النون فی ذلک فزید التنوین فی اخره لیکون مساویا معه فی الحروف **فان قلت** ان النون فی جمع المذکر لا یخلو اما ان یکون عوضا عن تنوین المفرد لاجل الامکنیة واما ان یکون عوضا عن تنوین المفرد لاجل ثبوت المناسبة بین الجمع والمفرد لا سبیل الی الاول لانه کما یکون مسلمات اسم متمکن کذلک مسلمون لان فی کلیهما النصب بالجر ولا الی الثانی لان من المناسبة مع المفرد کما لا بد فی الجمع المؤنث فینبغی ان یکون تنوین مسلمات ایضا لمناسبة المفرد فمن این علم انه للمقابلة **قلت** ان التنوین فی الجمع المؤنث انما یکون للمقابلة اذا کان النون فی الجمع المذکر عوضا عن حرکة الواو والیاء کما تری وکما قال الشارح رح فی

لہ ای الاضافة اللفظیة فضلا عن الاختصاص ۱۲ منہ رح لہ لان المضاف الیه فی الاضافة اللفظیة مجرور والجر ورمختص بالاسم ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی الٰہی احمد صمد من عمک مدد دی فی الدنیا والاخرة ۱۲

تنوین پنج قسم شد ای یاد من بگیر ۔ اول تمکن است دوم عوض سوم تنکیر ۔ دگر مقابل ست وترنم برادرم ۔ این پنج یاد کن کہ شوی شاہ فی نظیر ۔ ۱۲

بحث الجمع واما اذا كان عوضا عن تنوين المفرد للمناسبة كما هو رأى البعض فليكن تنوين مسلمات ايضا للتناسب وليس للمقابلة وانما لم يكن للتمكن لان مسلمات ليس اسما متمكنا كما هو الظاهر وانما لم يكن للتنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات وانما لم يكن للعوض لان مسلمات (التنوين في مسلمات) ليس بلازم الاضافة حتى يكون تنوينها عوضا عن المضاف اليه وانما لم يكن للترنم لوجوده في غيرا واخر الابيات وانما للترنم هو الذي في اخر الابيات والمصاريع لتحسين الصوت (اي التنوين في مسلمات) لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء واختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعد والفعل يجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل فتنافيان **فان قلت** ان الصفات ايضا تقتضي الاتصال بالفاعل فينبغي ان لا يدخل عليها **قلت** ان اقتضاءها الفاعل ليس الا فرعيا وايضا ان بالتنوين في الفعل يلزم الثقل وهو موضع الخفة **قوله** وهو بالرفع عطف على الدخول **فان قلت** ان المتبادر من قوله والاسناد انه معطوف على اللام بناء على النمط السابق فعلى هذا يكون الاسناد ايضا مدخول الدخول وهو غير صحيح لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او اللحوق في الاخر وهما من خواص اللفظ والاسناد من الامور المعنوية **قلت** انه بالرفع عطف على الدخول لا على المدخول والاتيان على النمط السابق فيما امكن وههنا غير ممكن **قوله** لان المتبادر من الدخول الخ **وههنا بحث من وجهين الاول** انه لم قال المتبادر مع ان الدخول لا يستعمل الا في الذكر الاول والاخر والمتبادر انما يكون فيما اذا كان له معنى اخر والثاني ان الدخول هو الذكر في الاول فقط فلا يصح قوله او اللحوق في الاخر كما لا يخفى انه قال المصنف في بحث الفعل ومن خواصه دخول قد والسين وسوف ولحوق تاء فعلت **اجيب** عن الاول انه انما قال للتبادر لان الدخول في الحقيقة هو النسبة بين الداخل والمدخول فيه كالاسناد وعن الثاني ان القوم قد يستعملون الدخول في الذكر الاخر ايضا كما قالوا ومنها دخول التنوين مع ان التنوين في الاخر **قوله** وكذا في الاضافة انما قدم الشارح الشرح على الشروح للاختصار **قوله** والمراد به كون الشئ مسندا اليه **فان قلت** ان قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا من قوله والاسناد اليه لان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد للمبتداء و خواصيته كون الاسم مسندا اليه مستفاد من قوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه **فاجاب الشارح بقوله** والمراد به كون الشئ **خاض الجواب بوجوه الاول** انه انما يرد الاعتراض اذا كان الضمير في اليه راجعا الى الاسم و اما اذا كان راجعا الى الشئ فلا يرد **والثاني** ان الضمير في قوله اليه راجع الى الاسم لكن

سله فانا التاء تكون في الاخر فذكر اللحوق مسادون الدخول منه رحمه الله تعالى سله محصل الجواب ان المدخول معنى اخر ايضا وهو النسبة بينهما فهذا قال المتبادر ۱۲ منه رحمه الله ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمومنين يوم يقوم الحساب ۱۲

الخاص قد یذکر ویراد الحکم علیہ لا بخصوصہ بل بنوعہ فکانہ قال والاسناد الی نوع الاسم اعنی الاعم منہ کالکلمۃ واللفظ مثلا کالانسان فان الحکم علیہ بالحیوانیۃ یکون لغوا اذا اخذ من حیث انہ حیوان ومفیدا اذا اخذ من حیث انہ جسم **والثالث** ان الضمیر فی قولہ الیہ راجع الی الاسم لکن الحکم المتعلق بالمضاف قد یعتبر قبل الاضافۃ ثم یعتبر الاضافۃ یعنی ملاحظۃ الحکم بالاخص قبل الاختصاص المستفاد من نسبۃ الاسناد الی الاسم کما یقال علامۃ الرجل لحیتہ فان معناہ علامۃ الرجل اللحیۃ مضافۃ الیہ مختصۃ بہ فالاضافۃ لتاکید الحکم حاصل المثال انہ لو لم یعتبر الحکم قبل الاضافۃ یلزم التکرار فی الاختصاص لان الاختصاص مستفاد من اضافۃ العلامۃ الی الرجل فاحتاج الی مجرد الحکم وھو یحصل بقولہ اللحیۃ فالاضافۃ الی الضمیر بلا فائدۃ **وھھنا بحث من وجوہ** الاول ان الشئ غیر مذکور فی عبارۃ المصنف رح فیلزم الاضمار قبل الذکر والثانی ان ما الوجہ للشارح انہ ارجع الضمیر الی الشئ ولم یرجع الی اللفظ مع انہ قریب الی الاسم والثالث انہ ما الوجہ للشارح انہ اول الاسناد بالمسند والرابع انہ ما الفائدۃ فی ازدیاد لفظ الکون والخامس ما للمصنف انہ لم یقل کون الشئ مسندا الیہ والسادس انا لا نسلم ان الاسناد الیہ من خواص الاسم لانہ قد یوجد فی الفعل ایضا نحو اَتَسْمَعُ بِالْمُعَیْدِیِّ خَیْرٌ مِّنْ اَنْ تَرَاہُ **اجیب** عن الاول ان الشئ مستفاد من الاسناد لانہ مبنی للمفعول والذات ثابت فی الاسم المفعول **او نقول** اِنَّ ارجاعہ الی الشئ باعتبار اِدِّعَائِہ ان الشئ لکمال ظہورہ فی الذہن کالمذکور وعن الثانی انما لم یرجع الی اللفظ لانہ یحتاج الی ان یقال ان کون اللفظ مسندا الیہ انما یکون باعتبار معناہ لا باعتبار مجرد اللفظ وایضا انہ لیس مخصوص بلفظ الاسم بل یوجد فی غیرہ ایضا نحو من حرف جر وضرب فعل ماض فعند رجوعہ الی الشئ یتناول اللفظ والمعنی جمیعا وعن الثالث انہ لما کان الضمیر راجعا الی الشئ فقد ناہ قبل الاسناد فیؤول الاسناد بالمسند لیصح الحمل وعن الرابع انہ انما زاد الکون لیصح کونہ خاصۃ لان خاصۃ الشئ عارضۃ الیہ والشئ الذی یحمل المسند علیہ ذات فکیف یکون خاصۃ وانما کان ھذا الشئ ذاتا لاجل حمل المسند علیہ اولانہ ماخوذ من الذات الکائنۃ فی اسم المفعول کما مر وعن الخامس ان قولہ الاسناد الیہ اخص من کون الشئ مسندا الیہ وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص وایضا لا تعرض فیہ لما دخل لہ فی الاختصاص لان الخواص للاسم لا لمطلق الشئ فاعرض المصنف رح عنہ بحسب الظاھر وعن السادس انہ محمول علی حذف ان المصدریۃ **فان قلت** الحذف لا یکون الا فی المواضع المعدودۃ کما قال المصنف فی بحث الفعل **قلت** ان ذکر المواضع لیس للحصر بل لاجل ان الحذف فی ذلک المواضع مشہور وکاثر

لہ فصل الجواب انہ انما یفید قولہ والاسناد الیہ کون الشئ مسندا الیہ ولا یفید قولہ من خواصہ کون الاسم مسندا الیہ لیفید الحصر الا لیفید المبتداء ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی ۱۱ تمت زکریا

ان حصر المواضع المعدودة لنصب المضارع لا لجعله مضارعا اى حذف ان لجعل المضارع
مصدرا غير مشروط بشرائط قوله لان الفعل قد وضع لان يكون مسندا فقط ابدا فان قلت
لانسلم ان الفعل وضع مسندا بل موضوع للحدث والزمان والنسبة وايضا ان كونه موضوعا لذلك
لاينافى وقوعه مسندا اليه على سبيل المجاز مع انه لايصح كون الفعل مسندا اليه على سبيل المجاز ايضا
وايضا ان قوله فقط مستدرك بعد قوله ابدا وايضا لانسلم اختصاصه بالاسم لان الجملة ايضا
يقع المسند اليه عند المنطقيين نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم بين الشرط والجزاء
عندهم اجيب عن الاول ان اللام فى قوله ليكون للغرض اى الغرض من وضع الفعل ان يكون
مسندا ابدا فلا يرد الاعتراض الثانى ايضا لانه لو وقع مسندا اليه ولو مجازا يلزم خلاف ما هو الغرض
من وضعه فان قلت لما كان اللام للغرض لايصح قول الشارح يلزم خلاف وضعه لانه علم منه
ان اللام صلة للوضع قلت انه مجاز فى المضاف اى يلزم خلاف غرض وضعه وعن الثالث
ان قوله فقط قيد المسند وقوله ابدا قيد لوضع الفعل اى وضع الفعل ابدا لان يقع مسندا فقط
لا مسندا اليه وعن الرابع ان هذا الاختصاص اضافى وهو عدم كونه فى الفعل والحرف قوله ومنها
الاضافة فان قلت الاضافة نسبة فذاتها غير مرادة بل تكون خاصة باعتبار الطرفين فالمراد
بها لا يخلو اما المضاف واما المضاف اليه او كليهما لا سبيل الى الاول لانه ينقض بقوله مررت بزيد
ولا سبيل الى الثانى لانه ينقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم ولا سبيل الى الثالث لانه يرد
المحذور ان قلت المراد كون الشئ مضافا لكن بتقدير حرف الجر فان قلت ان ذكر الشئ فى الاسناد
اليه لاجل رجوع الضمير فما فائدته ههنا قلت انما زاده ههنا لان ازدياد الكون لازم الغرض الذى
سابقا وهو تقضى الاسم والخبر فزاده ليكون اسما للكون قوله من التعريف والتخصيص والتخفيف
فان قلت ان التخصيص كما يوجد فى الاسم كذلك يوجد فى الفعل لانه عبارة عن التقييد وهو
يوجد فيه كما يقال ضرب فى السوق قلت ليس المراد من التخصيص التقييد بل المراد منه قلة
اشتراك الافراد ولا افراد للفعل لانه عبارة عن الطبيعة اى المفهوم من حيث هو هو بمنزلة الجزئى
الحقيقى لايلاحظ معه الافراد ولهذا قال الفقهاء ان قال لا آكل لا يقبل التخصيص بطعام دون الطعام و
قال المنطقيون القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية فان قلت لما كان المراد تقليل الافراد فينبغى ان لايصح
القول بالتخصيص فى قوله ضرب اليوم لان المصدر ايضا عبارة عن الطبيعة قلت جزئيته فيه باعتبار
المعنى المصدرى وهو من الاسماء فان قلت المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح
لذلك التخصيص كيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذى هو مدلول عليه
للفعل فتخصص بالماضى والاستقبال قلت التخصيص معتبر مع التخفيف وهو سقوط التنوين او ما
يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع ولا تخفيف فى المصدر الذى هو فى قالب الفعل فان قلت
ما يقوم مقام التنوين من نونى التثنية والجمع يوجد فى الفعل ايضا مثل يضربان و يضربون

قلت النون فيهما ليس بقائم مقام التنوين بل عوض عن الحركة الرفعي في المفرد كما قال ميرسيد شريف في حاشيته او نقول ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بل هما يكونان في الفاعل لا في الفعل فان قلت التخفيف بالاضافة لا يجب ان يكون في المضاف بل قد يكون في المضاف اليه كما في الحسن الوجه فانه في الاصل الحسن وجهه حذف الضمير منه للتخفيف فلم لا يجوز اضافة الفعل للتخفيف في المضاف اليه قلت الحسن الوجه محمول على التخفيف في المضاف طردا للباب قوله وقد يقال هذا بتاويل المصدر اشارة الى جواب آخر يعني ان المراد كليهما من المضاف والمضاف اليه وما وقع من كون الفعل مضافا اليه فهو بتاويل المصدر لان القاعدة عندهم ان الظرف اذا اضيف الى الجملة فهو في الواقع مضاف الى مضمون الجملة كما قال الشارح في بحث الظروف او نقول انه بتقدير ان المصدرية وههنا بحثان من وجهين الاول ان ارادة كليهما لا يجوز بطريق الحقيقة لامتناع عموم المشترك ولا بطريق احدهما حقيقة والآخر مجازا لامتناع الجمع بينهما والثاني ان نسبة القيل الى قائل هذا التوجيه لا يصح لانه يدل على الضعف مع انه قوي لانه موافق لما سبق من اختصاص الجر بالاسم والجر لازم للمضاف اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ويوافق لما سيأتي من قوله للمضاف اليه كل اسم الخ ولان معنى الفعل يابى عن الاضافة اليه كما يابى عن الاسناد اليه اجيب عن الاول ان ارادة كليهما تطلق عموم المجاز اي ما يوجد فيه الاضافة وعن الثاني انه ضعيف لان ارادتهما معا بعيد واما اختصاص الجر فيما سبق بالاسم فالمراد بالجر لفظا او تقديرا لا محلا وفي الجملة ليس الا محلا فلا يبطل الاختصاص السابق والمراد من المضاف اليه في قوله للمضاف اليه كل اسم الخ هو الذي من المعربات لان البحث في اقسام المعرب والجملة ليست بمعربة واما امتناع معنى الفعل عن كونه مضافا اليه فمن حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نسلم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا كما في قولك التسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله اي الاسم قسمان فان قلت ان قوله هو مبتدا وقوله معرب خبره فيكون حمل الخاص على العام وذا لا يجوز وايضا التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكلي الى الجزئيات والثاني تقسيم الكل الى الاجزاء فهذا التقسم من اي قبيل فاجاب الشارح بقوله اي الاسم قسمان محصل الجواب ان المعرب ليس بخبر بل خبره محذوف وهو قوله قسمان فلا يلزم حمل الخاص على العام ولما اطلق القسم عليه علم منه انه من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات لان اطلاق القسم لا يكون الا على الجزئي كما لا يخفى فان قلت فعلى هذا

عه بل الجملة مبنية على قول الكوفيين واما عند البصريين فهم ۱۲ سه تقسيم الكلي اي ان الكلمة او الاسم كلي والمعرب والمبني جزئاه ۱۲

له هما يكونان آه اي التثنية والجمع في الفعل في مثل ضربا وضربوا او يقولان ليسا في الفعل بل في الفاعل ۱۲ نقيب احمد ۱۲

سه لان الجر في الاخير اي الفعل مضافا اي منسوبا الى من كونه مضافا اليه لانه لما كان منسوبا الى امر فلا يخلو اما ان يكون ذلك الامر اليه ۱۲ سه لان الفعل بهذه الحيثية غير مستقل فلا يقع مضافا اليه ۱۲ سه هزاران رحمت حق برکسی باد ؎ که کاتب را بحمدے کند یاد ؎ لانه بهذه الحيثية يحصل له قوة واستقلال

یلزم حمل المتعدد علی المفرد وذا لا یجوز **قلت** حمل المتعدد علی المفرد لا یجوز اذا لم یکن المفرد صالحا لتحمل ذلک المتعدد والا فیجوز نحو زید عالم وعاقل وههنا کذلک **او نقول** ان الخبر فی الاصل منقسم الی قسمین لکن حذف الخبر اختصارا واقام المتعلق مقامه وهو قسمین وابدل المجرور بالرفع فصار قسمان وانما ابدل لیصح اقامته مقام الخبر وما قال بعضهم الخبر فی الاصل قسم قسم فبعید لانه ایضا یرد علیه ما یرد علی معرب ومبنی **فان قلت** لم لم یشر المص الی انحصار الاسم فی قسمیه کما اشار الیه فی تقسیم الکلمة والکلام بدلیل الحصر فی الاول وبادات الحصر فی الثانی **قلت** اکتفی المص بما جعله النحاة اسلوبا فی التقسیم من الحصر غالبا **قوله** لانه لا یخلو اما ان مرکب مع غیره ام لا الخ **فان قلت** لم عدل الشارح عن دلیل الحصر للمشهور وهو انه اما ان یختلف آخره باختلاف العوامل او لا **قلت** ان التعریف اللازم من دلیل الحصر المشهور لا یکون مساویا للمعرف لانه اذا اتصل العامل ابتداء بالاسم وجد المعرب ولا یوجد الاختلاف وایضا انما عدل لموافقة تعریف المصنف حیث قال فالمعرب هو المرکب الذی لم یشبه **فان قلت** لم قدم المعرب علی المبنی مع ان تعریف المعرب عدمی ای لم یشبه الخ وتعریف المبنی وجودی الی ناسب فالاولی تقدیمه **قلت** الغرض الاصلی فی هذا الفن معرفة الفاعلیة والمفعولیة والاضافة وذلک لا یحصل الا بالاعراب والاعراب لا یظهر الا فی اخر المعرب فلذا قدمه وایضا علم من وجه الحصر ان المعرب قسم واحد والمبنی قسمان والواحد مقدم علی المتعدد **قوله** الذی هو قسم من الاسم **فان قلت** ان تعریف المعرب غیر جامع لانه یخرج عنه المضارع لان المرکب صفة الاسم کما قال الشارح والمعرف اعم **وایضا** ان قسم الشئ لیس الا اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه یتناول المضارع **ایضا** **فاجاب** الشارح بقوله ای الذی هو قسم من الاسم ای لیس المراد مطلق المعرب بل المعرب هو الاسم المعرب یعنی ان اطلاق القسم علیه باعتبار انه قید للقسم وهو الاسم ای القسم هو الاسم المعرب لا المعرب فقط لانه ذکر احوال الاسم واقسامه **فان قلت** المعرب والمرکب کلاهما معرفتان فلا بد بینهما من ضمیر الفصل **قلت** المعرف لا یکون الا مسندا الیه والمعرف لا یکون الا مسندا فلا یلتبس بالصفة فلا حاجة الی ضمیر الفصل **قوله** ای الاسم وههنا اعتراض وهو ان التعریف غیر مانع لانه یدخل فیه الامر نحو اضرب فانه مرکب مع غیره وهو المنوی ولم یشبه مبنی الاصل لئلا یلزم التشبیه بالنفس **اجیب** عنه ان المعرب اذا لم یکن مشابها بمبنی الاصل فحریم کون مبنی الاصل معربا اولی فخرج الامر واجاب الشارح عنه بقوله الاسم الخ **فان قلت** ان المرکب صفة یقتضی الموصوف وهو الاسم فخرج الامر **فان قلت** ان الاعتراض غیر وارد لانا لا نسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لان له اقساما ثلاثة فجاز ان یکون الماضی مشابها بالامر والامر بالحرف وایضا کما یندفع الاعتراض بقید الاسم کذلک یندفع بقوله ترکیبا تحقق معه عامله اذ لا عامل للمبنی الاصل اذ لیس له اعراب لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فلا حاجة الی ازدیاد الاول **اجیب** عن الاول ان المراد بالمشابهة المنفیة

هذا ان کان الضمیر راجعا الی المعرف وان کان راجعا الی المعرب فالمعنی ان المعرب اذا کان مرکبا مع غیره فهو اما ان یکون مرکبا مع غیر المعرف فلا یرد ما قیل ان المعرب اذا کان مرکبا مع المعرف فهو معرف ایضا فلا حاجة الی ذکر المعرف بعد ذکر المعرب

المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور لان بناء الامر يتوقف على الماضي وبناء الماضي يتوقف على الامر فلزم ان يكون بناءه بعارض المشابهة لا بنفسه وهو خلف وعن الثاني ان الاستغناء عن الاول بالاخر ليس من دابهم **قوله** اى الذى ركب فيه اشارة الى قاعدة مشهورة وهو ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يكون بمعنى الذى واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول فلذا قال الشارح رح الذى ركب **فان قلت** لا يصح جعل المركب صفة الاسم لان الاسم لا يكون الا مفردا والمركب ما دل جزئه على جزء معناه وايضا دخل في التعريف مثل بعلبك لانه صدق عليه انه اسم مركب مع انه ليس بمعرب فاجاب الشارح رح بقوله مع غيره اى ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحي بل المراد منه المعنى اللغوى اى المنضم مع غيره وكذا خرج بعلبك لانه ليس بمركب مع غيره بل مركب من غيره **فان قلت** المركب مشترك بين المعانى المتعددة اى المعنى اللغوى والاصطلاحي واستعمال الالفاظ المشتركة في التعريفات ممنوع وايضا المعنى اللغوى غير متبادر لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فالمتبادر هو المعنى الاصطلاحي **أجيب** عنهما هذا انما يرد اذا لم يوجد القرينة على المعنى اللغوى وهي كون المعرب قسما من الاسم وهو معرف فعلم منه انه ليس المراد من المركب المعنى الاصطلاحي **قوله** تركيبا يتحقق معه عامله **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لخروج زيد وقائم في زيد قائم لانهما معربان ولم يكونا مركبان مع غيره ولا مانعا لصدقه على غلام في غلام زيد لانه مركب مع غيره مع انه مبني **فاجاب** الشارح رح عنهما بقوله تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم لان بتركيبهما مع الاخر حصل العامل المعنوى وخرج عنه الغلام لانه لا يتحقق معه عامل المضاف بتركيبه مع المضاف اليه فالمضاف اليه معرب لان المضاف عامل في المضاف اليه والمضاف مبني فاجاب صاحب المتوسط من غلام زيد ان المراد من التركيب هو التركيب الاسنادى ثم يرد عليه انه على هذا خرج المضاف اليه وسائر المعمولات كالمفاعيل الخمس لانه اذا اريد التركيب الاسنادى لم يدخل في الحد الا المسند والمسند اليه فقط فالحق علماء زماننا على تغليط صاحب المتوسط في هذا الموضع **فان قيل** هذا التعريف دورى لان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل ومعرفة العامل يتوقف على معرفة الاعراب لانه ماخوذ في تعريف العامل والمعرفة الشئ يتوقف على معرفة المعرب لانه ماخوذ في تعريف الاعراب فيلزم الدور المضمر **قلنا** الاعراب المعتبر في تعريف العامل بمعنى الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة والاعراب الذى اخذ في تعريف المعرب بمعنى ما اختلف اخره به والتغاير اللفظي كاف لدفع الدور **او نقول** ان معرفة المعرب يتوقف على معرفة العامل المطلق اعم من الاسم والفعل والعامل الذى عرفه المصنف فيما بعد هو الاسم فقط فتغاير الجهة فلا دور **فان قلت** لم قال معه عامله ولم يقل مع عامله بدون الضمير **قلت** انه على هذا لا يتناول ما عامله المعنوى لان الظاهر منه ان احد طرفي المركب هو العامل والا لم يفهم منه تقديم العامل على الاسم فيخرج العامل المعنوى لانه

غیر مقدر لانہ صفۃ اللفظ **قولہ** ای لم یناسب **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لصدقہ علی ای تعریف المرکب ای ترکیب المزجی این فی این زید فانہ مرکب مع غیرہ ولم یشبہ مبنی الاصل اذ المشابہۃ ھی الاشتراک فی الکیفیۃ وھی منتف ھھنا **قلت** المراد من قولہ لم یشبہ لم یناسب من قبیل ذکر الخاص وارادۃ العام بقرینۃ ذکر المناسبۃ فی تعریف المبنی الی اللزم **اعلم** ان ھھنا امور اربعۃ المشابہۃ والمماثلۃ والمشاکلۃ والمناسبۃ فالمشابہۃ عبارۃ عن الاشتراک فی الکیفیۃ کالرجل الشجاع والاسد والمماثلۃ ھی الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیۃ او الاشتراک فی النوع کزید وعمرو فی الانسانیۃ والمشاکلۃ ھی الاشتراک فی التشخص والمناسبۃ اعم من الکل **فان قیل** لما کان المراد من المشابہۃ والمناسبۃ فھی غیر مستقیم ھھنا لوجبین الاول انہ غیر جامع لخروج غیر المنصرف لانہ مناسب للمعنی الاصل الذی ھو الفعل الماضی فی کون کل واحد منھما فرعین مع انہ معرب والثانی ان المراد بالمناسبۃ لا یخلو اما مناسبۃ ما او مناسبۃ خاصۃ لا سبیل الی الاول لانہ علی ھذا لا یوجد معرب اصلا لمشابھۃ مبنی الاصل فی کون کل واحد منھما کلمۃ ولا الی الثانی لانہ غیر معلوم **قلنا** المراد مناسبۃ موثرۃ فی منع الاعراب لوجود المعارض وھو المضارع **فان قلت** فعلی ھذا یلزم التعریف بالمجھول لان المناسبۃ المؤثرۃ غیر معلوم وایضا یلزم الدور لاعتبار الاعراب فی تعریف المعرب وقد اعتبر المعرب فی تعریف الاعراب **اجیب** عن الاول لا نسلم انھا مجھولۃ لانہ بین الشارح رح فی صدد المبنی بقولہ ولقد فصل اصحاب المفصل ھذہ المناسبۃ وعن الثانی ان المراد من المعرب فی تعریف الاعراب ذاتہ ای المراد منہ الاسم بخلاف المعرف لانہ ھو المعرب من حیث ھو معرب **فان قلت** لما کان معرفۃ المعرب موقوفۃ علی معرفۃ المناسبۃ المؤثرۃ فی البناء فالاولی تقدیم المبنیات علی المعربات کما فعل اصحاب اللباب **قلت** انہ نظر الی المقصد الاصلی وعدمہ **قولہ** ای المبنی الذی ھو الاصل فی البناء **فان قیل** ان المبنی اسم مفعول وھو لا یضاف الا الی المفعول ما لم یسم فاعلہ او الی الظرف فیکون معناہ ما یکون مبنیا من حیث الاصل او مبنیا فی الاصل فیدخل فیہ المضارع لانہ مبنی فی الاصل والمشابہۃ مع المضارع لا یوجب البناء **قلنا** ھذا اذا کانت الاضافۃ بمعنی اللام وھھنا بمعنی من البیانیۃ **فان قلت** لا یجوز الاضافۃ البیانیۃ ھھنا لانہ یشترط فیھا ان یکون بین المضاف والمضاف الیہ عموم وخصوص من وجہ مع ان المبنی اعم مطلقا من الاصل فی البناء **قلت** ان المبنی مضاف الی الاصل فقط لا الی الاصل فی البناء ولا شک ان بین المبنی والاصل عموم وخصوص من وجہ **فان قلت** لا نسلم ان المبنی مضاف الی الاصل فقط بل الی الاصل فی البناء والا لما قال الشارح رح ای المبنی

لہ لان المقصود فی النحو معرفۃ الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ وھو لا یحصل بکون الاسم معربا بالاعراب ۲ منہ رح

ھ ومناسبۃ غیر المنصرف غیر موثرۃ فی منع الاعراب ۲ منہ

الذی هو الاصل فی البناء **قلت** انما قال الشارح رح ذلک لبیان المراد لانه مقدر فی نظم الکلام **فان قلت** الاضافة البیانیة یکون فیما اذا کان المضاف حاصلا من المضاف الیه ویکون هو اصلا له مثل خاتم فضة کما ذکره الشارح رح فی بحث المجرورات وفیما نحن فیه لیس کذلک قلت انما ذکره فی بحث المجرورات بطریق التغلیب لا بطریق الکلیة **قوله** وهو الماضی والامر بغیر اللام والحرف اشارة الی الرد علی صاحب المفصل لانه عد الجملة ایضا وزیادة تحقیقه فی المبنیات **فان قیل** لا حاجة الی قوله بغیر اللام لان الامر باللام یسمی بالمضارع المجزوم عند النحاة **قلنا** ایراده لرعایة المبتدی لانه یظن بادیء الرای ان الامر مع اللام ایضا امر لانه الان خرج من التعریف **فان قلت** ان الکافیة ماخوذة من المفصل وفیه لم یذکر الترکیب فی التعریف فلم ذکره المص **قلت** ان العلامة اعتبر مجردا الصلاحیة لاستحقاق الاعراب ولص رح اعتبر مع ذلک الصلاحیة حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ الترکیب فی تعریف المعرب یعنی ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعیدة والمص رح اعتبر الاعراب بالقوة القریبة من الفعل **قوله** جعل الاسماء المعدودة الخ عن المشابهة معربة **فان قلت** لا یصح حمل المعربة علی الاسماء المعدودة لان المعربة اسم مفعول وهو ما وقع علیه الاعراب وهو غیر واقع علی الاسماء المعدودة لانه لا یکون الا بالعامل ولا عامل فیها **قلت** لانزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول اعنی الاعراب بالفعل فانه غیر معتبر عند الفریقین بالخلاف فی المعرب الاصطلاحی قوله واعتبر المص رح مع الصلاحیة حصول الاستحقاق **فان قلت لا حاجة** الی ذکر الصلاحیة اذ الاستحقاق بالفعل لا یتحقق بدون الصلاحیة **قلت** فائدته التصریح بان مقابله منقسم الی قسمین احدهما ما انتفی فیه القابلیة کهذا وهو وانت والاخر ما انتفی فیه الاسباب مع وجود القابلیة کالاسماء المعدودة فاخرج کلواحد من المعرب قصدا **فان قلت** اذا وجد الاستحقاق بالفعل فوجد الاعراب بالفعل ایضا فما معنی قولهم ان وجود الاعراب بالفعل لم یعتبره احد **قلت** وجود الاعراب بالفعل عارض مفارق الاتری اذا قلت جاءنی زید لیکون زید وجد الاستحقاق ولم یوجد الاعراب بالفعل **فان قلت** لم عدل المص رح عن تعریف الجمهور حیث قالوا هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل **قلت** ان فی تعریفهم یلزم تقدم الشیء علی نفسه لان الاختلاف لما کان غرض المعرب کان موضوعه اخر للمعرب ولما کان الاختلاف تعریفا له کان موضوعه مقدم المعرب وهو لیس الا تقدم الشیء علی نفسه ونقول ان تعریفهم لا یکون مساویا للمعرف لانه لا یتناول ما اذا رکب زید مثلا مع عامله فی لا یوجد الاختلاف **فان قلت** فعلی هذا لا یصح تعریفهم فکیف اختاروا **قلت** انه سهو فلا یلزم الدور والفرق ان من جعل الاختلاف تعریفا لم یجعل وسیلة الی هذا الحکم

لہ مخرج بقید الصلاحیة ما انتفی فیه القابلیة وبقید حصول الاستحقاق بالفعل خرج ما انتفی فیه الاسباب کالاسماء المعدودة فتامل ۱۲ منه رح لہ لان معرفة المعرف مقدم علی معرفة المعرف ۱۲ منه رح لہ لان رسم الشیء علامة له لا حقیقة له ۱۲ منه رح

برا الی احکام اُخری **فان قلت** لما صح تعریفہم لایصح عدولہ المصنف رح **قلت** ان صحتہ بتکلیف وصحۃ ما قالہ المصنف رح بلا تکلیف **قولہ** لان الغرض من تدوین الخ **فان قیل** ان الغرض لاینحصر فی ذلک لان معرفۃ ما فی الھیئۃ الترکیبیۃ من تقدیم ماحقہ التاخیر وبالعکس من جملۃ الاغراض **قلنا** المراد من الغرض ھو الغرض الاصلی (وھو معرفۃ اواخر الکلم من حیث الاعراب) ویقوی ذلک تسمیتھم النحو بعلم الاعراب کما قال صاحب الشافیۃ فی صدر الکتاب مقدمۃ فی الاعراب ومقدمۃ فی التصریف ومقدمۃ فی الخط **فان قلت** لانسلم ان الغرض من تعریف المعرب ان یعرف بہ انہ مما اختلف اٰخرہ لجواز ان یعرف ذلک الحکم من استعمال العرب **قلت** ھذا بالنسبۃ الی من لم یعرف الاحوال بالتتبع والاستعمال فان العارف بالتتبع مستغن عن النحو **فان قلت** لانسلم انہ مستغن عن النحو لجواز ان یکون لہ فائدۃ التاکید وایضا الاستغناء ممنوع لانہ وان لم یحتج الی الاحکام لکن احتاج الی معرفۃ اصطلاحاتھم من التعریفات والتقسیمات **قلت** المراد المراد بالاستغناء انہ لا فائدۃ لہ معتدا بھا ای الفائدۃ الاصلیۃ **قولہ** فالمقصود من معرفۃ المعرب اشار بہ الی انہ لیس فی نفس التعریف فساد بل الفساد فی المقصود من التعریف لانہ تعریف بالخارج المحمول ولا یتوقف معرفۃ مفہوم الاختلاف علی معرفۃ مفہوم المعرب حتی یلزم الدور فقال ان الدور فی المقصود **قولہ** ان یعرف انہ مما یختلف اٰخرہ **فان قلت** ان الضمیر فی انہ لا یخلو اما راجع الی مفہوم المعرب او الی ما صدق علیہ المعرب لاسبیل الی الاول لان مفہومہ لیس بمختلف الاٰخر ولا الی الثانی لانہ خارج عن البحث **قلت** انہ راجع الی الثانی لکن من حیث انہ معرب فلا یخلو عن المفہوم **قولہ** وحکمہ ان یختلف اٰخرہ **فان قلت** لانسلم ان حکم المعرب ان یختلف اٰخرہ لان بعض الاسماء المعدودۃ اذا رکبت مع عاملہ ابتداءً فحکمہ حدوث الاعراب لا الاختلاف **فاجاب** الشارح بقولہ ای من جملۃ الخ یعنی ان العبارۃ بزیادۃ کلمۃ من التبعیضیۃ لم یرد علیہ انہ لما کان العبارۃ بتقدیر من لایصح دخولہ علی الحکم لانہ مفرد ومن التبعیضیۃ لاتدخل الا علی الجمع فاجاب الشارح رح بقولہ احکامہ یعنی ان المفرد بمعنی الجمع وانما زاد قولہ جملۃ لیکون عبارۃ المصنف رح علی طریقۃ الفصحاء لانھم یفصلون بعد الاجمال **فان قلت** انہ من بعض الاحکام لکن ما الوجہ فی اختیار ھذا الحکم **قلت** ان فی تخصیصہ اشارۃ الی وجہ العدول عن تعریف المجہول للمعرب کما لایخفی **فان قلت** حکم الشیء خاصتہ لہ وھی لازمۃ للشیء فالاسماء المعدودۃ اذا رکبت مع عاملہ ابتداءً اوجد المعرب ولم یوجد الخاصۃ **قلت** انہ خاصۃ غیر شاملۃ لکما مر **فان قلت** انہ مع عدم الشمول ایضا غیر صحیح لان الاختلاف یتحقق فی المضارع ایضا فکیف یکون خاصۃ لہ **قلت** ما انہ خاصۃ اضافیۃ بالنسبۃ الی البنی **فان قلت** الحکم یجیئ علی معانی کثیرۃ احدھا الاثر وثانیھا بمعنی خطاب اللہ تعالی متعلقا بافعال المکلفین بالاقتضاء والتخییر وثالثھا بمعنی نسبۃ احد الکلمتین الی الاخری ایجابا وسلبا فما ھذا الحکم

کوجوب تقدیم ما ھو مضمن لمعنی الاستفہام ووجوب تاخیر الفاعل عن المفعول فی بعض الاحوال ۱۲

من ای قبیل **فاجاب** الشارح بقوله واثره ثم یرد علیه لما کان المراد الاثر لا یصح اضافة الحکم الی ضمیر المعرب لان الاختلاف اثر العامل لا اثر المعرب **فاجاب** الشارح بقوله المرتبة علیه یعنی ان الاضافة الی الاثر الی ضمیر المعرب لعلاقة المحلیة لا لعلاقة العلیا ..... **فان قلت** لا نسلم ان حکمه الاختلاف لان هذا الحکم لم یوجد فی فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب مع ان حکمه رفع وکذا المفعول معرب مع ان حکمه نصب وکذا غیر المنصرف معرب مع ان حکمه منع الکسرة والتنوین **قلت** ان حکمه الاختلاف لا لکن من حیث هو فاعل او مفعول او غیر ذلک

قوله ان یختلف اخره **فان قلت** یخرج عنه التثنیة والجمع فان اخره النون وهو لا یختلف باختلاف العوامل وایضا ان الاخر مقابل الاول والاوسط فلما اختلف الاخر ینبغی ان یصیر اولا او اوسطا ولیس الامر کذلک **اجیب** عن الاول المراد حرف اخر المعرب والنون کلمة مستقلة واما الضمائر فلشدة الاتصال کالجزء وعن الثانی ان المراد من الاخر الحرف ای مختلف الحرف الذی **فان قلت** لما کان المراد الحرف فلم اطلق الاخر علیه **قلت** لاجل ان هذا الحرف لیس اخر المعرب فیکون مجازا مرسلا **فان قلت** هذا الحکم منقوض بقوله جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید فان الحرف الاخر هو الدال ولم یختلف مع انه معرب **قلت** المراد من الاختلاف اعم من ان یکون ذاتا اذا کان الاعراب بالحرف او صفة اذا کان الاعراب بالحرکة بان یتبدل الحرکة **فان قلت** ان اطلاق الصفة علی الحرکة لا یصح لان الصفة قائمة بالموصوف والحرکة لیست قائمة بالحرف بل قائمة بمن قام به الحرف وهو المتکلم ولان الصفة محمولة علی الموصوف ولا یصح حمل الحرکة علی الحرف **قلت** المراد بالصفة التبعیة له فی التلفظ ولا شک ان التلفظ بالحرکة محال بدون التلفظ بالحرف بخلاف العکس لانه قد یتلفظ بالحرف بدون الحرکة کالحرف الساکن **فان قلت** الاعراب فی مثل رایت مسلمین ومررت بمسلمین بالحرف مع انه لم یختلف اخره وهو الیاء باختلاف العوامل وایضا الاعراب فی رایت احمد ومررت باحمد بالحرکة مع انه لم یختلف اخره باختلاف العوامل **قلت** الاختلاف اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا وجد الحکمی لان الیاء والفتحة بعد العامل الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر **قوله** ای بسبب اختلاف لما کان الباء یجیء لمعان فلرفع الابهام ولتعین ما هو المراد قال ای بسبب اختلاف **فان قلت** ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل یوجد فی المبنیات ایضا لانه یجوز عندهم ضمة من وفتحة وکسرته فیما اذا قال السائل جاءنی زید فقال المجیب فی الجواب مَنْ ای کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید او قال السائل رأیت زیدا فقال الجواب مَنَ بالفتح او قال السائل امررت بزید فقال فی الجواب مِنِ بالکسر فانه اختلف اخره باختلاف العوامل وهی حرکات الدال فلا یکون حکم المعرب من الخواص ایضا

---

۱ قیل انما خرج بقوله اخره ای اخر المعرب لان من الاستغراقیة مبنیة والجواب ان اللام من الضمیر فی قوله المعرب لا مخصوصه بل باعتبار نوعه کما قال فی قوله والاسناد الیه کما مر ۲ ۳ لانه عوض عن التنوین ۳ ۴ یعنی ان من الحکم المراد ههنا الحکم الاول وهو الاثر المذکور علی التغیر ۴ ۵ ای صفة فعلی الامثلة المذکورة اختلاف اخر زید باعتبار المضمر ۲ ۵ یعنی ان البلاء سببیة والمراد من السبب البعید فان المعرب هو الاعراب کما سیاتی ۱۲

الاختلاف موجود فی قولہ مَنِ الرجل ومَنَ الرجل ومَنُ امرأۃ مع اختلاف العوامل وھی سکون اللام فی الاولین لان الساکن اذا حُرِّکَ حُرِّکَ بالکسر او الفتح وشفویۃ المیم فی الاخر فیقتضی ضم ما قبلہ وایضا ینقض بقولہ جاءَ ورأیت وَبٍ فان اختلاف العوامل موجود مع انہ لم یختلف بہا اخر المعرب فلجاب الشارح بقولہ الداخلۃ علیہ فلا یرد الاول لان حرکات الدال غیر داخلۃ علی من لان من یدل مذکور فی قول المجیب وایضا لا یرد الثانی لان سکون اللام وشفویۃ المیم غیر داخلۃ علی من لانہما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ وایضا لا یرد الثالث کما لا یخفی فان قلت ان قید الدخول یخرج العوامل المعنویۃ فانہا غیر داخلۃ فان الدخول من خواص الالفاظ قلت ان خروجہا غیر مضر لانہ ذکر البعض من الاحکام لاجمیعہا فان قلت العوامل جمع عامل ..... والحال ان الفاعل لا یجمع علی فواعل قلت لا نسلم انہ جمع عامل بل جمع عاملۃ لان موصوفہا الکلمۃ لان العامل لا یختص بالاسم او نقول ان فاعل الصفۃ لا یجمع علیہا والعامل جعل اسما عند النحوی لما تقرر اشیاء کما قال ناظم العوامل فان قلت انہ ینقض بقولنا ان زیدا مضروب وضربت زیدا والی ضاربٌ زیدا فان العوامل فی ھذہ الصور مختلفۃ بالاسمیۃ والفعلیۃ والحرفیۃ مع ان اخر المعرب لم یختلف باختلافہا فی العمل والاختلاف فی العمل غیر موجود فی ھذہ الصور فان قلت الاختلاف فی العمل ایضا موجود ھہنا لان عمل الحرف والاسم لمشابہۃ الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات وایضا ان اختلاف العوامل سبب لاختلاف الاواخر والسبب مطلقا لا یستلزم المسبب لان السبب قد یکون ناقصا غیر مستلزم للمسبب کما قال اھل المیزان فلیکن الاختلاف فی العوامل ولا یکون الاختلاف فی الاخر وایضا ان الخاصۃ قد تکون غیر شاملۃ و الاختلاف من ھذا القبیل فلیکن وجود المعرب وھو زید مثلا فی الامثلۃ المذکورۃ ولم یوجد الاختلاف فی اخرہ باختلاف العوامل فلا حاجۃ الی جواب الشارح بقولہ فی العمل اجیب عن الاول ان مرادنا باختلاف العمل ان یعمل بعض منہا خلاف ما یعمل البعض الاخر من الرفع و النصب والجر وعن الثانی ان القائل بکون السبب نوعان مستلزما وغیرہ ہو اھل المیزان و اما عند الادباء فالسبب لا یکون الا مستلزما للمسبب وعن الثالث ان الاصل ان یحمل الخاصۃ علی الشمول الی غایۃ ما امکن قولہ لفظا وتقدیرا لما کان جہات النصب کثیرۃ فقال الشارح النصب علی التمیز ولما کان التمیز عن النسبۃ فاعلا فی المعنی وکان الفاعل الظاہر مضافا الیہ فلذا فسر الشارح بقولہ ای یختلف لفظ اخرہ فان قلت لم لم یجعل الشارح قولہ لفظا او تقدیرا تمیزا عن نسبۃ الاختلاف الی العوامل مع انہ قریب قلت الکلام مسوق لبیان حکم المعرب وھو اختلاف اخر المعرب فالمناسب تعمیمہ لا تعمیم امر اخر الذی لیس من حکم المعرب فان قلت التعمیم فی العوامل

یستلزم تعمیم حکمہ ایضا

ر۱ قید التقیید بالدخول یخرج عامل المبتدأ والخبر لانہ معنوی والدخول انما یتصور فی الالفاظ والجواب ان ذلک التقیید لطریق التغلیب فقط منہ ۱۲ لانہ فاعل صفتی والفاعل الصفتی من المذکر لا یجمع علی وزن فواعل ۱۲ منہ کما ذکر عن النسبۃ الی المفعول مفعولی فی المعنی ۱۲

کما لایخفی قلت ان التعمیم الاول فی نفس المقصود وھذا فی الوسیلۃ فلا یتساویان اولنقول عن اصل الاعتراض ان التعارف فی امثال تلک التعمیمات انحصار الشئ المعم فی الاقسام المفھومۃ من التعمیم والعامل غیر منحصر فی اللفظی والتقدیری فانہ قد یکون معنویا ایضا فان قلت المراد من العوامل ھھنا العوامل الداخلۃ علیہ وھی منحصرۃ فی اللفظی والتقدیری فان للمعنوی غیر داخلۃ علیہ کما مر انفا قلت التعمیم فی العوامل لایناسب من وجہ اخر وھو ان قول المص التقدیر فیما تعذر لکصا و غلامی مطلقا واللفظ فیما عداہ اشارۃ الی ما یشیر الیہ قولہ لفظا او تقدیرا لان الاشارۃ الی الاعراب بطریق التفصیل وھو یقتضی الاجمال فقولہ لفظا او تقدیرا اجمالہ قولہ او علی المصدریۃ فان قلت ان فی المفعول المطلق لابد ان یکون بمعنی الفعل السابق من قبیل اشتمال الکل علی الجزء وھھنا لیس کذلک قلت انہ مفعول مطلق بحذف المضاف ای اختلاف لفظ وانما لم یجعل بحذف الموصوف لانہ احتاج الی خلاف الاصلین احدھما حذف الموصوف والاخر جعل اللفظ بمعنی الملفوظ لیصح الحمل وانما لم یتعرض الی نصبہا علی الحالیۃ لانہ احتاج الی خلاف الاصل وھو جعل اللفظ بمعنی الملفوظ لیصح الحمل فان قلت ان النصب علی المصدریۃ ایضا یحتاج الی خلاف الاصل و ھو حذف المضاف قلت ان فی الحال محذورا اخر وھو لزوم الفصل بین الحال وصاحبہ بقولہ باختلاف العوامل وجوازہ مختلف فیہ قولہ والاختلاف اللفظی والتقدیری اعم فان قلت ان ھذا امر سابقا فما الفائدۃ فی اعادتہ قلت ان فی ذکرہ سابقا اشارۃ الی دفع الاعتراض وھھنا صرح فی دفعہ لذکر الاعتراض معہ بقولہ لئلا ینقض الخ قولہ رایت احمد ومررت باحمد فان قلت انہ لا انتقاض بما ذکر وان لم یجعل اختلاف العوامل اعم لان المراد باختلاف العوامل فی العمل وقولہ رأیت والباء لیسا مختلفین فی العمل اذ دخلہما علی غیر المنصرف قلت ھما مختلفان فی سائر الاسماء وان لم یختلفا فی غیر المنصرف بعارض قولہ مثنی او مجموعا فان قلت ان قولہ مسلمین یحتمل اما مقرونا بالفتح او بالکسر فان کان الاول لا یکون مجموعا وان کان الثانی لایکون مثنی فلا یصح قولہ مثنی او مجموعا قلت المراد احدھما وتناول الاخر باعتبار المثل للمذکور سابقا بقولہ بمثل قولنا او نقول المراد ھذا النقش قولہ فانہ قد اختلف العوامل فیہ فان قلت ان العوامل جمع عامل فلا یتحقق اختلاف العوامل فی رایت احمد ومررت باحمد بل تحقق فیہ اختلاف العاملین قلت قد یراد بالجمع ما فوق الواحد فان قلت ھھنا فی الجمع القلۃ والعوامل جمع کثرۃ وھو لا یقع علی الاقل قلت قد یستعمل الکثرۃ موضع القلۃ استعمالا شائعا قولہ اذا رکب بعض الاسماء المعددۃ ابتداء مع عاملہ فان قلت ان اطلاق قولہ اذا رکب مع العامل ابتداء غیر مستقیم لانہ یفہم منہ ان فی حال التراکیب مع العامل ابتداء لا یوجد العوامل اصلا مع انہ لیس کذلک لان التراکیب مع العامل لا یکون انفکاکہ کان العامل لفظیا لان التراکیب لا یجی الا فی الالفاظ فیجوز ان یکون التراکیب مع العامل ابتدأ مسبوقا بالتراکیب التی

ط واذا صار التعمیم للعوامل فلا یوجد الاجمال ۱۲ منہ رحمہ اللہ تعالی ۱۲ اللھم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب

فیتحقق الاختلاف فی اخر المعرب فی العوامل **قلت** ان العوامل جمع ولا یتحقق ههنا الا عاملان **فان قلت** قد مر ان المراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد وایضا ان محل الاعتراض فیما اذا وقع المعرب مبتدا او جد فیه العامل المعنوی ثم وقع ذلک المعرب خبرا فوجد العامل المعنوی الاخر ثم رکب مع العامل اللفظی فلا شک ان ههنا وجد العوامل الثلثة **قلت** ان اخذ ما فوق الواحد مع الجمع الکثرة بعید فاعتراض الشارح وارد من حیث الظاهر **واجیب** عن الثانی ان المراد باختلاف العوامل اختلافها من حیث العمل وذا لا یوجد فی العاملین المعنویین لان عمل العامل المعنوی لیس الا الرفع فلا یثبت الاختلاف **قوله** لا یتحقق الاختلاف لا فی المعرب ولا فی العوامل **فان قلت** ان انتفاء اختلاف العوامل فی مورد النقض مسلم لکن انتفاء اختلاف الاخر ممنوع فانها بعد التراکیب قبل حدوث الاعراب معربة واخرها ساکن فاذا حدث الاعراب فی اخرها اختلف اخرها **قلت** لم یقل بهذا الاختلاف لان المتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل وهلم یوجد **قوله** قلت هذا حکم اخر الخ حاصله ان حکم الشئ لا یلزم ان یکون لازما له لجواز ان یکون له حکم اخر **فان قلت** یجوز ان یقید الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة لانه فی حال التراکیب وفیما اذا رکب مع العامل ابتداء وان لم یوجد العوامل فی حال التراکیب ولا قبله لکن یوجد بعد هذا التراکیب الابتدائی فلا یرد اعتراض الشارح فلا حاجة الی جوابه **قلت** فیه صرف الکلام عن الظاهر لان الظاهر ان المراد باختلاف العوامل فی حال التراکیب لانه معناه الحقیقی وایضا انه بعد ذلک التقیید ایضا غیر لازم لجواز ان یتحقق معرب ولم یتحقق معه عوامل فی المستقبل بان رکب مع عامل واحد ابدا کقولک ضرب علی رضی الله عنه الا ان لا نهما لا یکونان مفعولین فی الاستعمال **فان قلت** فلیکن المراد باختلاف العوامل فی المستقبل قابلیة الاختلاف لا الاختلاف بالفعل فیکون الحکم من لوازمه فلا یرد الاعتراض فلا حاجة الی الجواب **قلت** المتبادر فعلیة الاختلاف فلذا لم یتعرض له **فان قلت** فلیکن المراد من قوله ان یختلف اخره ای اختلف من البناء الی الاعراب والمراد من قوله باختلاف العوامل ای لو وجدت العوامل بطریق التجرید عن بعض المعانی لان الاختلاف عبارة عن الوجود مع التغیر عن الحالة السابق وقد عبر عنه بالاختلاف لمشاکلة السابق ای لموافقة الاختلاف الاول والمراد بالعوامل جنس العوامل لان الالف واللام یبطل معنی الجمعیة فعلی هذا یکون الحکم من لوازمه فلا یرد الاعتراض فلا حاجة الی الجواب **قلت** انها بعیدة اما الاول فلان المتبادر من قوله ان یختلف اخره ای اخر المعرب بالاختلاف باعتبار طرفیه بعد صیرورته معربا واما الثانی فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الی العوامل

لہ موضع هذا القول الی قوله اذا رکب الی قوله فلا یثبت الاختلاف ولعل الحق ما اخذه لوض اسقوط ۱۲ منه ۔ سے ای الاعتراضات المذکورة او التوجیهات المذکورة ۱۲ منه

لہ لان المعترض لم یرد بالجمع الکثرة الجمع الاصطلاحی وهو الثلثة بل لواد الاثنین احیانا فوق الواحد وهو مجاز بعید ۱۲ سے جواب سوال لملان المراد من الاختلاف الوجود فلم یقل المصنف فاجاب الشارح رح بما تری ۱۲ سے لان المذکور فی هذا الحکم اختلافان احدهما قوله ما اختلف اخره والاخر قوله باختلاف العوامل ۱۲ سے جواب سوال وهو انه لما کان المراد من قوله ان یختلف اخره الخ الاختلاف الی الاعراب لیفهم منه ان الاختلاف یوجد بدون العامل فلا یصح قول المصنف العوامل لانه یحصل بعامل واحد فاجاب بقوله والمراد بالعوامل ۱۲ ۱۲ ۱۲

ینادی علی ارادۃ الجمعیۃ فکیف یحکم ببطلان الجمعیۃ وان دخلت اللام علیہ لان الاختلاف لا یتصور
فی المفرد قولہ الاعراب لما فرغ من تعریف المعرب وحکمہ شرع فی بیان الاعراب باعتبار الوجہین
احدھما ان المعرب مشتق ومعرفتہ موقوف علی معرفۃ المبدأ والثانی ان اختیار مذھب البعض لان
فی الاعراب خلافا عند البعض عبارۃ عن نفس الاختلاف لانہ مقابل البناء وھو عبارۃ عن القرار
دون الحرکۃ لانہما ما بہ البناء فکذا الاعراب عبارۃ عن الاختلاف دون ما بہ الاختلاف وعند البعض
عبارۃ عما یتحقق بہ الاختلاف وھو الحرکۃ لان الاعراب یدل علی المعانی المعتورۃ والحال ان المعانی
ما بہ الاختلاف دون نفس الاختلاف فکذا ما دل علیہا وھو اختیار المصنف قولہ احرکۃ او حرف
فان قلت تعریف الاعراب غیر مانع لصدقہ علی العامل المعنوی ... المقتضی والاسناد والتکلم والتکلم
لان کلا واحد منہا سبب لاختلاف الاخر قلت المراد بکلمۃ ما حرکۃ او حرف فان قلت المراد من
کلمۃ ما لا یخلو اما الحرکۃ فقط او الحرف فقط او المجموع فعلی الاول لا یکون جامعا وعلی الثانی ایضا کذلک
وعلی الثالث لزم ارادۃ افراد مختلفۃ الماھیۃ من لفظ واحد وذا غیر جائز قلت المراد بکلمۃ ما الحرکۃ
لکن علی حذف المعطوف ای حرکۃ او حرف فقول الشارح لحرکۃ تفسیر وا وقولہ او حرف بیان المعطوف
وکلمۃ او للتقسیم لا للتردید فلا یرد الاعتراض فان قلت ان کلمۃ ما مشترکۃ بین الامور الکثیرۃ وارادۃ
احد معانیہ بدون القرینۃ لا یجوز قلت القرینۃ موجودۃ وھی شہرۃ امر الاعراب بانہ حرکۃ او حرف
فان قلت الشہرۃ ممنوعۃ لان فی الاعراب خلافا عند البعض عبارۃ عن نفس الاختلاف فہو لیس الا
التردد والشک لانہ موضع الشہرۃ قلت الشہرۃ وان لم تکن قرینۃ لکن وجدت القرینۃ الاخری وھی ما
سیذکرہ المصنف فی ضبط اعراب الاسماء بقولہ فالمفرد المنصرف الی اخرہ لان المفہوم منہ ان الاعراب لیس الا
الحرکۃ او الحرف فان قلت التعریف لا یکون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانہ دخل فیہ الحرف الجامد
لانہ حرف اختلف بہ اخر المعرب واما الثانی فلان تغیر مسلمان ومسلمون لیس فی الاخر ذا لاخر
ہو النون اجیب عن الاول ان المراد من الحرکۃ او الحرف فی الاخر وحرف الجار فی الاول وعن
الثانی بان النون فیہما کالتنوین فی المفرد فی سقوطہما بالاضافۃ والحال ان التنوین لا تمنع الاخریۃ
فکذا النون فان قلت لا نسلم انہ کالتنوین لانہ یسقط بدخول اللام دون النون قلت المراد بقولہ
کالتنوین ای فی بعض الاحوال وھو السقوط بالاضافۃ لا فی جمیع الاحوال قولہ ذاتا او صفۃ تمیزان
عن النسبۃ فی اختلف اخرہ فان قلت ذات الاخر فی صورۃ الاعراب بالحرف ہو الحرف الاخر الذی
ہو الاعراب فیلزم القول باختلاف الحرف الاخر بسبب نفسہ فی الاعراب بالحرف قلت
ذات الاخر ملحوظ علی الوجہ الکلی والسبب ہو خصوصیۃ الواویۃ والیائیۃ والالفیۃ قولہ بتلک الحرکۃ
او الحرف فان قلت فعلی ہذا فات المطابقۃ بین الراجع والمرجع لان
الضمیر فی قولہ بہ مذکر والحرکۃ مؤنث
قلت الضمیر فی بہ راجع لے کلمۃ ما لکن عدل الشارح رح

الی معناه لبیان احتمال کون ما موصولة ولهذا عرف الحرکة باللام دون سابقا لان فیما سبق بیان احتمال الموصوفیة وانما زاد قوله بتلك لان الارجاع مع الاسم الاشارة اوقع فی الذهن **قوله** وحین یرادبها الموصولة انما قال موصولة مع انه فسر سابقا بالنکرة فعلم منه انها موصوفة تنبیها علی انه یجوز ان یکون موصولة لکن الاول اولی لان الاصل فی الخبر التنکیر **قوله** والعامل والمعنی المقتضی من الاسباب البعیدة لانهما من الاسباب بالوسائط وذلك لان العامل سبب الاختلاف بثلث وسائط الاول الاسناد والثانی المقتضی والثالث الاعراب والاسناد بواسطتین الاول المعنی المقتضی والثالث اعراب والمعنی المقتضی بواسطة وهو الاعراب والاعراب سبب بلا واسطة **فان قلت** ینقض التعریف حینئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قریب وهی ما اجتمع فیه الکل من العامل والمعنی المقتضی والاعراب **قلت** لیست العلة التامة سببیة الاسببیة الاجزاء واجزاؤها مرکبة من قریب وبعید لعم لو ثبت..... سبب قریب سوی الاعراب یصح النقض به **فان قلت** لو کان المراد السبب القریب لزم ان لا یتحقق الاعراب فی الاسم الذی رکب ابتداءً لعدم تحقق الاختلاف مع ان السبب القریب عبارة عما یقرب السبب والقرب لا یکون الا عند تحقق السبب اولا **فان قلت** فعلی هذا فالعبارة الصحیحة ان یقول ما یختلف بدلما اختلف یعنی لما لم یشترط تحقق السبب فی حال وجود السبب یجب علی المصنف ان یاتی بصیغة المضارع لا بصیغة الماضی لانه یدل علی تحقق السبب حال وجود السبب **قلت** لم یرد بصیغة الفعل فی التعریفات الزمان لان الزمان فیها یخل بالمعرفة لانه یقید الماهیة باحد الازمنة الثلثة **قوله** وبقید الحیثیة خرج حرکة غلامی **فان قلت** لا حاجة الی قید الحیثیة لان حرکة نحو غلامی خرج بقید المعرب لان الضمیر فی اخره راجع الی المعرب لانه مبنی مع یاء المتکلم **قلت** انه معرب علی اختیار المصنف فلا یخرج بقید المعرب **اعلم** ان فی لفظ الغلام خلافا عند المعربین لانه شدید الامتزاج مع الیاء لان بین المضاف والمضاف الیه شدة الاتصال وکذا بین الضمیر وما اتصل به شدة الاتصال فصار اخر الغلام فی الوسط ولا اعراب فی الوسط وعند المصنف معرب لانه مضاف والاضافة من اعظم خواص المعرب **فان قلت** هذا منقوض باذ وحیث لانهما لازم الاضافة مع انهما مبنیان **قلت** مرادنا ان الاضافة الی المفرد من خواص الاسم وهما مضافان الی الجملة **فان قلت** لما کان الغلام معربا عند المصنف فلا یصح اخراج حرکته لان حرکة المعرب لیس الا الاعراب **قلت** لکن اختلاف هذه الحرکة علی اخر المعرب لیس من حیث انه معرب بل من حیث انه ما قبل یاء المتکلم الا تری انه مکسور قبل عامل الجار بل مکسور قبل مطلق العامل کذا قاله مولانا عبد الغفور الاروی **فان قلت** لما کان مکسورا قبل مطلق العامل کان اختلاف حرکة غلامی قبل مطلق العامل فعلی هذا لم یختلف بهذه الحرکة اخر الغلام بل یختلف بها اخر المبنی لان قبل مطلق العامل لیس الا غلامی وهو مبنی لان الاسماء قبل التراکیب مبنیة فلم یخرج نحو غلامی بقوله اخره فی قوله ما اختلف اخره لانه لم

ه قلت السبب القریب هی سبب التقرب وقد ذکر الشیخ ای والشرح ان السبب القریب عبارة عما یقرب السبب والقرب لا یکون الا عند تحقق السبب

یختلف اخر المعرب بل اخر المبنی **قلت** انه اختلف به اخر ما هو معرب فی وقت ما وان لم یکن فی زمان کونه معربا فیدخل بهذا الاعتبار بدون قید الحیثیة فیخرج بها **قوله** وبهذا القید تم حد الاعراب اشارة الی رد قول بعض الشارحین لانهم قالوا ان الاحتراز عن حرکة غلامی بقوله لیدل علی المعانی ثم یرد علیه انه کیف تم الحد بما سبق فالاشتغال بقوله لیدل اشتغال بما لا یعنی فاجاب الشارح بقوله لکن المصرح اراد ان ینبه الخ ثم یرد علیه انه من این علم ان المصرح اراد ان ینبه علی فائدة اختلاف الاعراب وحد الاعراب ثم بقوله ما اختلف اخره فاجاب بقوله فکانه اراد هذا المعنی ای انه علم من قول المصرح فی الامالی حیث قال ان قوله لیدل لیس من تمام الحد **قوله** لانه خارج عن الحد اشارة الی الرد علی الشارح المحقق لانه قال ان قوله لیدل کما انه لیس من تمام الحد کذلک لم یتعلق بالحد یا یتعلق بامر خارج ای بمقدر وهو قوله وضع الاعراب لیدل لانه لما قال المصرح لیس هذا من تمام الحد علم منه انه لم یتعلق به ایضا بل بالوضع المقدر المفهوم من فحوی الکلام لانه فی الموضوعات وجب الردانه بعید غایة البعد اما لفضل البعد فلانه لا نظر للوضع ههنا واما غایة البعد فلان الظاهر المتبادر ههنا الی الفهم انه متعلق بقوله اختلف لانه المذکور فلا یسبق الذهن الی المقدر **قوله** لیدل الاختلاف او ما به الاختلاف اشار بهذا الترتیب الی المذهبین فی الاعراب لان عند البعض الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف کما مر سابقا وانما قدم الشارح الاختلاف علی ما به الاختلاف مع ان الظاهر عکسه لان الاعراب عند المصرح عبارة عما به الاختلاف لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف وهو مقدم علی الکل **قوله** وانواعه **فان قیل** ان حصر انواع الاعراب فی الثلثة باطل لوجود القسم الرابع وهو الجزم .....

قلنا الحصر بالنسبة الی اعراب الاسم والجزم من اعراب الفعل **فان قیل** ان قوله وانواعه مبتدأ وقوله رفع ونصب وجر خبره وهو محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل لان حمل الجزء علی الکل لا یجوز **قلنا** العطف مقدم علی الربط یعنی الخبر هو المجموع لا کل واحد منهما **فان قیل** لما کان الخبر هو المجموع ینبغی ان یکون الکل اعرابا واحدا ولم یکن کل واحد اعراب علی حدة **قلنا** نعم لکن لما لم یکن اجراء الاعراب علی المجموع اجری علی اجزائها **فان قیل** لم قال المصرح وانواعه رفع ونصب وجر ولم یقل ضم وفتح وکسر **قلنا** الضم والفتح والکسر مستعملة فی المبنیات وکلامنا فی المعربات **فان قلت** لم لم یقل ضمة وفتحة بالتاء مع انهما مستعملة فی المعربات ایضا **قلت** الضمة والفتحة مشترکة بین المعرب والمبنی والرفع واخواته مختص بالمعرب وکلامنا فی المعرب فقط **فان قلت**

لہ فان قیل لما حصر اعراب الاسم فی ثلثة قلنا الاعراب وضع للدلالة علی المعانی وهی الثلاثة فکذا الدال والا لزم الاشتراک لو کان الاعراب اقل من المعانی او لزم الترادف لو کان الاعراب اکثر من المعانی وکلاهما خلاف الاصل ۱۲ ۱۲ ۲۱۲

منه رحمة الله تعالی علیه الهی احمد صیاد من غنک مدد ۶ ۶ ۶ ۶ ۶ ۶

سه فان حمل الکل الخ لان کل واحد من الرفع والنصب والجر نوع من انواع الاعراب ۱۲ اللهم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب ۱۲ ۶

لم قال ههنا انواعه ولم يقل والقابه كما قال في المبني والقابه ضم وفتح وكسر قلت الرفع واخواته يدل على الانواع من المعاني اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة فلما كان مدلولاتها انواعا سمي الدال ايضا انواعا بخلاف الضم والفتح فان كلواحد منهما دال على امر واحد وهو البناء فلذا قال ثمه والقابه ولم يقل وانواعه وسمي الرفع رفعا لانه يحصل بانضمام الشفتين وهو مستلزم لرفعهما وسمي النصب نصبا لانه يحصل بانفتاح الشفتين وهو مستلزم لنصبهما وسمي الجر جرا لانه يحصل بانكسار فك الاسفل قوله يعني الفاعلية الخ اشارة الى الرد على الرضي لانه قال المعني كون الاسم عمدة وفضلة بواسطة حرف الجر وبلا واسطة كما في المفعول وجه الرد ان ما قال الشارح موافق لقول المصنف رح فالرفع علم الفاعلية والنصب على المفعولية لانه علم منه ان المعاني هي الفاعلية والمفعولية الخ وايضا ان يكون الاسم عمدة ليس من المعاني بل من صفات اللفظ قوله على صيغة اسم الفاعل فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندي لانه قال على صيغة اسم المفعول باعتبار الوجه الاول الاعتوار متعد بنفسه لانه بمعنى الاخذ وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته بكلمة على بقوله عليه والثاني ان كلمة على لا تقع صلة الاعتوار لانه بمعنى الاخذ وكلمة على لا تقع صلة الاخذ بل الباء واللام يقال اخذ به اوله لانهم قالوا اعتور زيد درعها بيد فلا بد ان يكون على صيغة اسم المفعول بان يتعدى الى المفعول الاول بنفسه وهو الضمير الراجع الى المعاني فيكون مفعول مالم يسم فاعله ويتعدى الى المفعول الثاني بواسطة الصلة لان المتعدي الى المفعول الواحد صار لازما بيانيا باتخاذ اسم المفعول منه لانه جعل المفعول قائما مقام الفاعل فلم يبق له مفعول فاذا اراد تعديته الى شئ اخر لابد من الصلة فيكون معنى المتن اي اخذ المعاني على المعرب واستقر عليه كما يقال اخذ زيد على الفرس وكذا يصح صلة كلمة على لان في اسم المفعول معنى الوقوع وكلمة على تقع صلة الوقوع وجه الرد ان مقصود المص من قوله المعتورة توصيف للمعاني بهذه الصفة اي المعتورة بان يكون احد المعاني طاريا على الاخر اي طريان بعض المعاني على البعض يتعاقب وذلك انما يكون اذا كان المتن على صيغة اسم الفاعل ولو كان على صيغة اسم المفعول لكان معناه طريا على المعرب على المعاني فلا يدل على البدلية بين المعاني في انفسها وايضا المعاني اعراض والمعرب من الذوات والمناسب طريان العارض على الذات دون الذات على العارض فلما اريد كلمة على على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء وهذان يتعديان بعلى وايضا يقع كلمة على صلة لهما قوله كما يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه هذا جواب سؤال وهو انه لم لم يبدل الواو بالالف في قوله معتورة وفي قوله اعتور مع ان الواو متحركة ما قبلها مفتوح فاجاب بقوله انه بمعنى تعاور وفيه لا يبدل لعدم انفتاح ما قبلها فكذا لا يبدل في اعتور وانما كان بمعناه لان الورود والاستيلاء يتضمن الاتصال اي اتصال كلواحد بالاخر اے بایکدگر متصل کردن

وجہ تسمیہ الرفع فاعلا والنصب مفعولا

اے بان صفۃ الاعتبار البدلیۃ منہ عبد الرحیم

وھو لا یؤدی الابباب تفاعل اعلم بان التضمین فی اللغۃ چیزے در بغل گرفتن وفی الاصطلاح
ان یقصد بلفظ معناہ الحقیقی مع انہ اراد معہ معنی فعل اٰخر مناسب لہ ثم یجوز ان یجعل المتضمن
بالکسر فی مکانہ وجعل المتضمن بالفتح حالا منہ او نعتا لہ ویجوز ان یجعل بالعکس فتقدیر اللتن
ھکذا لیدل علی المعانی المعتورۃ بعض علی بعض حال کونہا واردۃ علیہ او تقدیرہ لیدل علی المعانی
الواردۃ علی المعرب حال کونہا واردۃ علیہ او تقدیرہ لیدل علی المعانی الواردۃ علی المعرب حال کونہا
معتورۃ قولہ ای اخذہ جماعۃ والغرض فیہ تنبیہ الی بیان وجہ الاختلاف للاعراب قولہ ف
بسببہا ای بسبب المعانی اختلاف فی اٰخر المعرب فیہ فعلی ھذا یلزم التدافع بین کلام المصنف
والشارح لان قول المصنف لیدل علی المعانی المعتورۃ صریح فی ان اختلاف الاعراب سبب للدلالۃ
علی المعانی وقول الشارح فوقع بسببہا الخ صریح فی ان المعانی سبب لاختلاف الاعراب قلنا
اختلاف الاعراب سبب حقیقی لدلالتہ علی المعانی واختلاف المعانی علۃ غائیۃ لاختلاف
الاعراب فلا تدافع قولہ فوضع اصل الاعراب جواب سوال وھو ان الاعراب من الاعراض
والاصل فیہا القلۃ فینبغی ان یکون الاعراب واحدا فاجاب بقولہ فوضع الخ جواب سوالین
الاول ان الاعراب اثر العامل فینبغی ان یکون فی اول الاسم لیکون الاثر علی وفق المؤثر لانہ
فی الاول والثانی ینبغی ان یکون الاعراب فی الوسط قیاسا علی الفعل لان التغیر فی الافعال
بحرکۃ العین لانہم قالوا الماضی اذا کان مفتوح العین فالمضارع یکون مکسور العین فاجاب
بقولہ وانما جعل الاعراب الی قولہ فالانسب ان یکون الدال علیہا ایضا متاخرا عن الدال
علیہ فان قلت الحرکات الاعرابیۃ الاواخر والحروف الاعرابیۃ نفس الاواخر فلم یتاخر الدال
علی الصفۃ عن الدال علی الموصوف بل یکون معہ قلت المراد من التاخیر التاخیر الحکمی فان
التاخیر عن الاکثر فی حکم التاخیر عن الکل فان قیل ھذا یشکل بقولہ جاءنی اخ ومررت باخ
لعدم تحقق الاکثریۃ فیہ قلنا المراد من التاخیر عن الاکثر فی غالب المواد وایضا الحرکۃ حالۃ
فی الحرف الاخر وھو محل لہا والحال متاخر عن المحل قولہ وھو ماخوذ من اعربہ اشارۃ
الی بیان المعنی اللغوی للاعراب یعنی انہ فی اللغۃ عبارۃ عن الاظہار والایضاح فان
قیل ان اشتقاقہ من اعربہ لا یصح لانہ یلزم اشتقاق المصدر من الفعل والامر بالعکس
قلنا معناہ الاعراب ماخوذ من مصدر اعربہ فان قیل فعلی ھذا یلزم اشتقاق الاعراب
من الاعراب وذا باطل قلنا المراد من الاعراب الاول اصطلاحی ومن الثانی لغوی ای الاظہار
قولہ لانہ یزیل فساد الالتباس لانہ لو قلت ضرب زید عمرا بالسکون فیہما لا یعلم ایہما فاعل
ومفعول قولہ ھذہ الاسماء الثلثۃ جواب سوال وھو انہ لم لم یقل للمرفوع والمنصوب وجر
بالواو والیاء والالف وایضا یرد انہ لم اختار الرفع واخواتہ علی الضمۃ والفتحۃ والکسرۃ فاجاب بقولہ انہا شاملۃ للحرف الیض
وعن الثانی ان کلامنا فی الاعراب باذکرۃ لا یختص بالاعراب بل ھو مشترک بین الاعراب والبناء

قوله ولا تطلق على الحركات البنائية هذا تاكيد النفي المستفاد من قوله مختصة بالحركات قوله اصلا اى لا غالبا ولا قليلا اعلم ان النسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويها عموم وخصوص من وجه لان الاول يصدق على الحروف والحركات جميعا بخلاف الثاني فانه يصدق على الحركات فقط وكذا الثاني يصدق على الحركات البنائية والاعرابية جميعا بخلاف الاول فانه لا يصدق على البنائية والنسبة بين الضمة واخويه وبين الضم واخويه عموم وخصوص مطلقا كما هو الظاهر والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضم واخويه المبنية لان الاول مختص بالاعراب والثاني بالبناء قوله فالرفع حركة كان او حرفا دفع وهم وهو ان المراد بالرفع الحركة لانها اصل في الاعراب كما سيأتي فلا يعلم حال الاعرابية في (والاقال لو كانت كان لا لوقاء) قوله اى علامة جواب اسئلة ثلثة الاول ان علم الشئ محمول على الشئ كما يقال هذا المشار اليه زيد ولا يصح حمل الرفع على الاسم والثاني انه لا يصح اطلاق العلم على الحركات الاعرابية لان العلم قسم من الاسم كما قال المصرح في بحث المعرفة و النكرة وهو قسم من الكلمة والمعتبر في مفهومها الوضع ولا وضع في الحركات الاعرابية والا لكان زيد مركبا من الاعراب والاسم ولا يقول به احد بل هو للمفرد بالاتفاق والثالث ان العلم عبارة عن الامور الثلثة احدها الاسم كما قال المصرح في بحثه والثاني العلامة كما هو المشهور والثالث المجموع كما قال العرجل وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْاَعْلَامِ فاى المعنى مراد هنا فاجاب بقوله اى علامة لعدم استقامة المعنى الاخر قوله كون الشئ فاعلا اشارة الى الامرين احدهما جواب سوال والاخر دفع وهم اما الاول فهو انا لا نسلم ان الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عنه والرفع ينفك عن الفاعل كما يقال جاء زيد ثم يقول رايت زيدا فان ذات الفاعل موجود ولا علامة معه وايضا يرد ان الاصل في العبارة الايجاز فينبغي ان يقول علم الفاعل بدون الياء فاجاب بقوله كون الشئ فاعلا يعني ان الرفع علامة كون الشئ فاعلا لا علامة ذاته فاعلا فلو انفك عن الذات لا باس به وكذا لا يرد الثاني لانه لو قال بدون الياء لتوهم انه علامة لذات الفاعل والامر ليس كذلك واما دفع الوهم فهو ان الياء في الفاعلية ياء النسبة فيكون تقديره فالرفع علامة شئ منسوب الى الفاعل والامر ليس كذلك لان الرفع علامة عين الفاعل لا انه علامة شئ وهو منسوب الى الفاعل لعدم وجود شئ ثالث فدفع بما حاصله ان الياء مصدرية فان قيل ان ههنا وجد شئ ثالث فاستقام ياء النسبة ايضا لان الرفع علامة الفاعلية والفاعلية منسوبة الى الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقامت النسبة لكن اختار المصدرية لموافقة للمقابل اعني قوله والجر علم الاضافة لان الاضافة مصدر لا محالة فينبغي ان يكون الفاعلية مصدرا ايضا اعلم ان علامة ياء النسبة ان يعبر عن الياء بلفظ منسوب ويضاف الى ملحوق الياء نحو بصري اى منسوب الى البصرة وعلامة ياء المصدرية ان يعبر عن الياء بلفظ الكون ثم الكون يقتضي الاسم والخبر فاسم مقدر وهو لفظ شئ مثلا وملحوق الياء خبره فان قيل اذا كان الرفع علامة كون الاسم فاعلا فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات لان علامة شئ مختصة بشئ قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي والمبتداء والخبر مثلا في حكم الفاعل لان للفاعل خاصيتين كالمبتدا والخبر وغيرهما

احدهما جزء ثانٍ للجملة والاخر كونه مسند اليه ففي المبتداء وجد الجزء الثاني وفي الخبر وجد الاول او نقول لانسلم ان علامة شئ مختصة به بل العلامة اعم منه كما قال الشارح في باب المجرورات ان المضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن علامة اعم منه لكن خص الفاعل بالذكر لاصالته كما قال علي كرم الله وجهه الفاعل مرفوع الخ **قوله** اى علامة كون الشئ مفعولا **فان قيل** ان النصب علم المفعول لانه كما وجد في المفعول كذا يجد في غيره كالحال والمستثنى والتمييز **قلنا** المفعول اعم من الحقيقي والحكمي لما الحقيقي فظاهر واما الحكمي فهو ما يوجد فيه خصلة للمفعول وهي ان للمفعول كما وقع في الموضع الثالث لان الاول الفعل ثم الفاعل ثم المفعول فكذا هذه الاسماء تقع في الموضع الثالث **فان قيل** هذا لا يستقيم في الحال والمستثنى ولا يستقيم في القسم الاول من التمييز لانه ليس هناك فعل حتى يكون التمييز في الموضع الثالث منه **قلنا** الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام بالفعل **قوله** والجر علم الاضافة **فان قلت** الغلام في مثل غلام زيد مضاف وجد الاضافة فيه لان للبداء موجودة في المشتق مع انه ليس مجرورا وايضا المصدر والمخالفة اذا وقعت في كلامه لابد له من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة منه لانه قال فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية بذكر الياء فيهما ولم يذكر الياء في قوله والجر علم الاضافة وايضا لم يقل حقيقة او حكما ههنا كما قال في اخويه **اجيب** عن الاول ان المراد من الاضافة كون الشئ مضافا اليه لا المضاف **فان قيل** المصرح ذكر الاضافة مطلقا فمن اين علم ان المراد منه المضاف اليه **قلنا** الاضافة وقعت في مقابلة الفاعلية والمفعولية فينبغي ان لا يجتمع الاضافة معهما وهذا انما يصح اذا كان المراد من الاضافة هو المضاف اليه لان المضاف قد يقع فاعلا كما تقول جاءني غلام زيد او مفعولا والمضاف اليه لا يقع شئ منهما و**اجيب** عن الثاني انه لما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم يحتج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية **فان قيل** انه علم من قول الشارح لم تحتج الى الحاق الياء انه لو ذكر الياء كان صحيحا لكن لم يحتج اليه مع ان الحاق الياء بالاضافة غير صحيح **قلنا** انما قال لم يحتج للتفاوت بالذي للمراتب وايضا ان قوله لم تحتج سالبة وهي لا تقتضي تحقق الموضوع **واجيب** عن الثالث انما لم يقل حقيقة او حكما لان الحكمي غير موجود واما قوله بحسبك زيد فالباء زائدة فالجر ايضا زائد كانه لم يعتمد عليه **فان قيل** لم اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه ولم يعكس **قلنا** انما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل الخ **فان قيل** المراد بالفاعل لا يخلو اما فاعل حقيقي او اعم من الحقيقي والحكمي كالمبتدأ مثلا فعلى الاول لا يصح قوله وانما اختص الرفع بالفاعل لانه غير مختص بالفاعل لانه موجود في المبتداء ايضا وعلى الثاني لا يصح قوله والفاعل قليل لانه واحد لانه كثير وايضا الاولى ترك اللام في قوله فاعطي الثقيل للقليل لان باب اعطى يتعدى الى المفعولين بغير واسطة حرف الجر وايضا ان المراد بكون الفاعل

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف الكثير والمالم يسم للمضاف اليه غير الجر جعل علامة له ۱۲ م

قليلا لا يخلو اما ان يراد ان افراد الفاعل قليل او يراد ان نوعه قليل والاول ممنوع لان افراد الفاعل كثير من المفعول به لان الفاعل ثابت للفعل المتعدى واللازمى جميعا ولا يثبت المفعول للازمى والثانى مسلم لكن لا يوافق المدعى لان المدعى كون الرفع لفرد الفاعل لا لنوعه لانه عبارة عن المفهوم وليس الرفع للمفهوم وايضا ان قلة النوع لا يدل على قلة الافراد لانه قد يكون لنوع واحد افراد كثيرة ليس لغيره من الانواع ﴿ اجيب عن الاول ان المراد من الفاعل الحقيقى فيصح قوله لانه واحد ولو قلت لا يصح الاختصاص قلت الاختصاص بالنسبة الى الفاعيل والمضاف اليه لا بالنسبة الى ملحقات الفاعل واجيب عن الثانى ان اللام فى قوله للقليل ليس من الشارح بل مسموع من الكاتب[1] او نقول ان الاعطاء بمعنى الجعل اى بمعنى لازم الجعل وهو الوضع اى وضع الثقيل للقليل واجيب عن الثالث ان المراد منه قلة النوع لكن الفاعل لما كان قليلا باعتبار النوع فيظن ان افراد النوع الواحد ايضا قليلة بالنسبة الى افراد الانواع فاقيل المضاف ايضا قليل قلنا الفاعل عمدة فيكون اقوى فوضع له الحركة الاقوى او نقول الفاعل لا يوجد فى الكلام الواحد الا واحدا بخلاف المضاف اليه فلهذا خذت لجام فرس غلام زيد وفى بعض الشروح وجه آخر وهو ان الفاعل عمدة والمفعول فضلة والمضاف اليه بينهما لوقوعه تارة ركنا فى الكلام فيما اذا كان المضاف كلمة كل لانه ليس بمقصود منه احاطة افراد المضاف اليه وقد يكون فضلة فاختصوا الاقوى بالاقوى والاضعف بالاضعف والمتوسط بالمتوسط

قوله العامل لفظيا كان او معنويا دفع وهم وهو ان المراد من العامل هو اللفظ لقوته قوله اى يحصل جواب سؤالين احدهما ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المعرب لان قيام المعنى ليس لا بالمعرب والثانى ان يقوم مشتق من القيام وهو عبارة عن الاستواء وهو لا يجئ الا فى ذوى الارواح والعامل ليس من ذوى الارواح فاجاب بقوله اى يحصل يعنى ان العبارة بذكر الملزوم واراده اللازم لان الحصول لازم القوم فان قيل لما كان المراد الحصول فالتعريف ايضا غير مانع لانه دخل فيه الاسناد وايضا غير جامع لانه خرج منه كلمة لم فى قوله لم يضرب لانها عامل معنوى لانه يحصل المعنى المقتضى للاعراب وايضا خرج منه العامل فى قوله بحسبك درهم لانه لا يحصل به المعنى لان الباء زائدة --- لعدم متعلقه وايضا لم قدم المجار والمجرور فى قوله على المتعلق اى يتقوم وايضا ان التعريف لا يكون جامعا لصدقه على حروف المضارعة لانه شئ يحصل به المعنى وهو المشابهة باسم الفاعل المقتضى للاعراب المضارع مع انه ليس بعامل اجيب عن الاول ان الباء للسببية فيكون العامل سببا بخلاف الاسناد لانه شرط لان امارة السببية الاضافة وهى فى العامل دون الاسناد وعن الثانى المراد بالعامل عامل الاسم بقرينة البحث وعن الثالث المراد بالعامل ما لا يكون زائدا والباء فيه زائدة او نقول انه شاذة لا ينقض به التعريف وعن الرابع انما قدم ليقرب الضمير الى المرجع فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يقدم فى تعريف الاعراب ايضا ليقرب الضمير

[1] قوله من الكاتب اعلم ان ملا حسن الجاسولى من الساعين عفا الله عنه كما هو الظاهر ولو لم يكن كذلك لما قال ما قال منه المصحح المفتى عبد الرحيم ١٢

الی المرجع قلنا النکتة للفارا للقارا ونقول ان الاعراب سبب للاختلاف والاختلاف غیر منحصر
فی الاعراب فلا حاجة الی التقدیم لان تقدیم الجار والمجرور فیہ لافادة الحصر ولا حصر ہہنا واما
العامل فہو سبب لحصول المعانی وہو منحصر فیہ فقدم الجار والمجرور فیہ للتنبیہ علی الحصر وعن
الخامس المراد من المعنی ہو المعتورة علی المعرب (ای حصول المعانی) اعنی الفاعلیة والمفعولیة الخ والمشابہة المستفادة
من حرف المضارعة لیست من المعانی المعتورة قولہ ای معنی من المعانی انما فسر بالنکرة اشارة
الی ان اللام فی المعنی المذکور فی قول الماتن للعہد الذہنی وہو فی قوة النکرة لان المراد ہہنا لیس
معنی معینا بل المراد معنی من المعانی الثلثة وانما وصف المعانی بالاعتوار اشارة الی ان مقتضی
للاعراب سبب اعتوارہا علی المعرب قولہ وفی رایت زیدا رایت عامل ہذا موافق لمذہب
الکوفیین حیث قالوا مجموع الفعل مع الفاعل عامل فی المفعول وعند البصریین العامل ہو الفعل
فقط فیکون معنی قولہ الشارح عندہم ان ذکری فی رایت عامل فی زید قولہ وفی مررت بزید الباء
عاملة فی لفظ زید والعامل فی محلہ ہو الفعل لانہ مفعول فیکون منصوبا محلا قولہ فالمفرد
المنصرف الفاء لتفسیر محل الرفع والنصب والجر وقیل ہذا الفاء تسمی فصیحیة لان شرطہ محذوف
واذا کان شرطہ مذکورا تسمی بالفاء الجزائیة قولہ ای الاسم المفرد انما زاد الاسم لان المفرد صفة
تقتضی الموصوف قولہ الذی الخ اشارة الی موافقة عبارة المتن مع القاعدة المشہورة وہی ان الالف واللام
اذا دخل علی اسم الفاعل او اسم المفعول یکون بمعنی الذی وہما بمعنی الفعل فلذا فسر الشارح رح من الالف
واللام بالذی ومن المفرد بالفعل اعنی قولہ لم یکن مثنی ولا مجموعا وانما لم یفسر ہکذا بفعل نفسر اسم
المفعول (ای بان قال رح) ای فرد او یفرد لقصر المسافة لانہ لو قال الذی یفرد فیسأل السائل ان الافراد یقع فی مقابلة
امور کثیرة لانہ یطلق علی مقابل الترکیب وعلی مقابل الجملة وعلی مقابل المضاف وعلی مقابل
المثنی والمجموع فلا یعلم المراد فلا بد ان یفسر الافراد بما لم یکن مثنی الخ فیطول البیان فقال
الشارح رح ابتداء الذی لم یکن مثنی ولا مجموعا فان قیل ینبغی ان ینفی الاسماء الستة
الیضا بان قال لم یکن مثنی ولا مجموعا ولا اسماء ستة لانہا مفردة بہذا المعنی مع انہا لم تکن معربة
بہذا النوع من الاعراب قلنا الاسماء الستة اخذت فی المثنی لانہا وان کانت مفردة لفظا
لکنہا لیست مفردة معنی لانہا منبئة عن التعدد قولہ ولا غیر منصرف اشارة الی دفع
ما یقال ان قولہ منصرف قید وہو منقسم الی الاحترازی والاتفاقی فمنع السائل انہ من قبیل
فدفع بقولہ ولا غیر منصرف یعنی انہ قید احترازی قولہ وکذا الجمع وفی ازدیاد لفظ
کذا اشارة الی انہ لیس عطف المساوی علی المساوی کما یقتضیہ العطف بل عطف المشبہ علی المشبہ
بہ لان جمع المکسر مشبہ بالمفرد کما ستعلم قولہ ای الذی لم یکن بناء الواحد فیہ سالما
جواب سوال وہو ان المکسر ماخوذ من الکسر وہو عبارة عن النقصان فلا یتناول الجمع الذی یکون
بالزیادة کرجال فاجاب بقولہ ای الذی لم یکن بناء الواحد الخ یعنی لیس المراد من المکسر معناہ

اللغوی وهو الکسر والنقصان بل المراد معناه الاصطلاحی وهو الذی لم یکن بناء الواحد الخ
قوله ولم یکن غیر منصرف اشارة الی ان قید المنصرف فی المتن احترازی قوله کرجال مثال
الجمع بزیادة قوله وطلبة مثال الجمع بالنقصان والتاء فیه للمبالغة کنَصَرَةٍ فلا یرد انه ایضا بزیادة التاء
فلا یکون مثال النقصان **وههنا بحث** وهو ان توصیف الجمع بالمکسر لا یصح لان مدار توصیف الشیء
بالاسم المشتق علی قیام المبدء بذلک الشیء والکسر لیس قائما بالجمع بل بالمفرد وایضا ان هذا الحکم
منقوض بسنین وضربات لان الاول مکسر بحذف التاء وبابدال فتح السین بالکسر والثانی مکسرة
بابدال سکون الراء بالفتح مع انهما لیسا معربین بهذا النوع من الاعراب وایضا خرج
عنه فُلک لانه معرب بهذا النوع من الاعراب مع ان الواحد فیه سالم لان فلک جمع فلک وایضا
ینبغی ان یقال فالمفرد والجمع المکسر للمنصرف لانه اخصر اجیب عن الاول بان توصیف الجمع
بالمکسر باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفس الموصوف مثلا جاءنی رجل حسن غلامه **وعن**
الثانی ان المراد بالمکسر ما کسر فیه بناء الواحد ولم یلحق باخره الواو والنون او الالف والتاء مثل
رجال **وعن الثالث** ان المراد بعدم بقاء الواحد اعم من ان یکون بحسب الحقیقة او بحسب الاعتبار
وههنا مغیر بالاعتبار کما ستعلم فی موضعه **وعن الرابع** انما لم یقل للمصرح منصرف فان لانه قصد نوع
تلقیب ای نام نهادن لکل واحد منهما او **نقول** علی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوفین
بالاجنبی وهو المعطوف او **نقول** ان فیه توهم التغلیب **قوله** فالاعراب فی هذین القسمین اشارة
الی وجه تقدیم هذین القسمین علی الاخر **فان قلت** ان اصناف الاعراب کثیرة فلم خص هذا
النوع من الاعراب بهذا النوع من المعرب **قلت** المفرد المنصرف اصل من وجهین احدهما انه مفرد
ولاشک انه اصل بالنسبة الی التثنیة والجمع والاخر انه منصرف وهو اصل بالنسبة الی غیر المنصرف
والجمع المکسر لانه مشبه بالمفرد فی ان صیغة کل مفرد یغایر لصیغة المفرد الاخر وکذا جمع المکسر یغایر
عن صیغة المفرد وکذا کل جمع مکسر یغایر عن المکسر الاخر وهذا النوع من الاعراب ایضا اصل
باعتبار الوجهین اما الاول فلانه اعراب بالحرکة وهو اصل بالنسبة الی الاعراب بالحرف لخفة
الحرکة وایضا الحرکات بعاض الحروف فیکون بمنزلة الاجزاء والجزء اصل وایضا الاصل فی الاعراب
ان یکون عارضا خارجا لیکون قرینة علی المعانی وهی من العوارض فینبغی ان یکون دالها ایضا من
العوارض لیطابق الدال مع المدلول والحرکة من العوارض واما الثانی فلان الاعراب فیه بالحرکة
فی الاحوال الثلثة وهو اصل لان الاعراب دال علی المعانی وهی مختلفة فلابد ان یکون الدال علیها
مختلفا **قوله** فالاعراب فیهما بالضمة وفی ازدیاد لفظ الاعراب اشارة الی بیان المتعلق لقوله بالضمة و
ههنا اعتراض غفل عنه فحول هذا الفن وهو انه قوله فالمفرد المنصرف مبتدا وقوله فالاعراب
بالضمة خبره ودخول الفاء فی الخبر انما یصح اذا کان المبتدا اسما موصولیا صلته جملة فعلیة وههنا

لیس کذلک کما ترے اجیب نعم لکن ههنا المبتداء اسم موصول لان قوله فالمفرد معناه الذی لم یکن مثنی کما قال الشارح فلا یرد شیٔ وانما ارد قوله رفعا بعد قوله بالضمة لئلا یتوهم ان المراد منها حرکة بنائیة لان الضمة بالتاء مشترکة وانما لم یکتف بقوله رفعا فقط من غیر قوله بالضمة لانه لا یعلم منه تعین الاعراب فی هذین القسمین بالحرکة فقط لان الرفع اعم من الحرکة والحرف قوله والفتحة نصبا الخ هذا الترکیب من قبیل العطف علی معمولی عاملین مختلفین وذلک لان الفتحة عطف علی الضمة والعامل فیها الباء ونصبا عطف علی رفعا والعامل فیه هو الاعراب المقدر والقرینة علیه المقام لانه یصدق ان اقسام الاعراب ومحلها لکن المعمول المتقدم مجرور فاجاب قوله ای حالة الرفع جواب سوال وهو ان نصب قوله رفعا ونصبا الخ لا یخلو اما علی الظرفیة او الحالیة او المصدریة لان احتمال النصب بطریق اخر ههنا غیر ظاهر وکلواحد لا یجوز اما الاول فان الظرف علی نوعین زمان ومکان والرفع واخویه لیس منهما واما الثانی فان الحال محمول علی ذی الحال والجمل لا یحمل ههنا لان الرفع لیس بمفرد منصرف ولا جمع مکسر واما الثالث فلان المفعول المطلق ما هو بمعنی الفعل مثل اشتمال الکل علی الجزء وههنا لیس کذلک فاجاب بما حاصله ان الکل صحیح اما الظرفیة بتقدیر المضاف ای حالة الرفع والحالة عبارة عن الزمان واما الحالیة فیصح ایضا بان یکون الرفع بمعنی المرفوع فان قیل علی هذا لم لم یحمل المفرد علی التثنیة لان ذو الحال مرفوعان قلنا المرفوع محمول بالتثنیة ای المرفوعین ای اعراب هذین القسمین حالکونهما مرفوعین قوله او المصدریة ای اعرب اعرابا رفعا فاقیم المضاف الیه مقام المضاف وانما اطلق الاحتمال علی التوجیهین الاخرین مع انه یدل علی الضعف لان صحتهما بالتاویل بخلاف تقدیر الظرف لانه شائع لانه بمنزلة الحارم وایضا ان فی صحة الحالیة تکلیفین احدهما جعل الرفع بمعنی المرفوع والاخر جعل المرفوع بمعنی المرفوعین لیصح الحمل علی الاسمین قوله جمع المونث السالم لما فرغ المصرح عن بیان الاسم الذی اعرابه بالحرکات الثلثة اراد ان یبین الاسم الذی اعرابه الحرکتین وهو نوعان احدهما بالضمة والکسرة وهو الجمع المؤنث السالم والاخر بالضمة والفتحة وهو غیر المنصرف وانما قدم جمع المؤنث السالم لما لکونه اوضح من غیر المنصرف اذ معرفته یحصل بالالف والتاء بخلاف غیر المنصرف فانه یحتاج الی بیان علل التسع اولان النصب فیه تابع للجر وهو شائع کما فی جمع المذکر السالم والتثنیة اولان حکمه لا یغیر بخلاف غیر المنصرف فان حکمه یتغیر بالضرورة او لتناسب وجوه اللام والاضافة اولانه اکثر خلافا للاصل من جمع المؤنث السالم حیث ترک فیه احدی الحرکات مع التنوین بخلاف جمع المؤنث ولانهما مقابلان بمفرد منصرف یعنی ان قوله فالمفرد المنصرف ذو جزئین احدهما مفرد والاخر منصرف والجمع المؤنث مقابل للجزء الاول وهو مقدم فکذا هذا وغیر المنصرف مقابل للجزء الثانی وهو مؤخر فکذلک هذا وقال الشارح رح فی الحاشیة ان قوله السالم مرفوع علی انه صفة للجمع انتهی وههنا بحث

بوجهين احدهما انه ينبغي ان يكون قوله السالم مجرورا على انه صفة للفظ المؤنث لان السلامة
صفة له حقيقة وانما وصف الجمع به باعتبار انه وصف بحال المتعلق اى سالم مفرده والثاني انه لا
يصح توصيف الجمع بالسالم لان تعريف الصفة ازيد من تعريف الموصوف لان لفظ الجمع اكتسب التعريف
من ذي اللام وهو لفظ المؤنث ومرتبة المستعير دون من مرتبة المعير اجيب عن الاول ان الشارح
انما جعل لفظ السالم مرفوعا رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوهما
نعتا للجمع وعن الثاني انه جاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانها
في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص
ومثله يكون بدلا عنده لانتا قوله وهو ما يكون بالالف والتاء جواب سوال وهو
ان اعراب بعض جمع المذكر ايضا بالضمة والكسرة نحو مرفوعات ومنصوبات فما فائدة تقييده
بجمع المؤنث فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا
او تحرير السوال هكذا ان المراد بجمع المؤنث لا يخلو اما ان يراد به الحقيقي وهو ما يكون مفرده مؤنثا
او المجازي وهو ما يكون مفرده مذكرا او كلاهما فعلى الاول دخل فيه مسلمات وخرج عنه المرفوعات
والمنصوبات مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب وعلى الثاني دخل فيه المرفوعات واخويه وخرج
عنه مسلمات وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء
اشارة الى ان المراد عنه عموم المجاز وهو المعنى الاعم وهو ما يحصل بالالف والتاء سواء كان مفرده
مؤنثا او مذكرا او تحرير السؤال هكذا ان قولنا ما لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانه خرج عنه المرفوعات
واخويه لان مفردها مذكور واما الثاني لانه دخل فيه سنين لانه ايضا جمع للمؤنث مع انه ليس معربا بهذا
النوع من الاعراب فاجاب بقوله وهو ما يكون اه فيكون جامعا ومانعا قوله واحترز به عن المكسر لان حكمه
قد علم فان قيل الاولى ان قال ان حكمه مخالف من حكمه لان الاحتراز ليس من جهة انه قد علم بل
من جهة ان حكمه مخالف من حكمه قلنا العلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه باعتبار نفسه قوله
رفعا جواب سوال وهو انه لا نسلم ان جمع المؤنث بالضمة والكسرة والا لزم اجتماع الحركتين على حرف
واحد فاجاب بما حاصله انه في زمانين وانما لم يذكر الماتن قوله رفعا ونصبا وجرا بثلاثة اوجه
الاول للامتحان للتعلم او للاختصار وللاكتفاء بما سبق قوله اجراء للفرع الخ فان قيل المخالفة على
هذا التقدير ايضا ثابت لان الجمع المذكر معرب بالحروف وجمع المؤنث بالحركات فيلزم زيادة الفرع
على الاصل قلنا الاعراب بالحرف يكون في الجمع اصلا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف
ايضا فرع واعطاء الفرع للفرع اصل فصار الاعراب بالحركة في الجمع فرع خلاف اصل فلا يلزم زيادة
الفرع على الاصل او نقول انما جعل اعراب جمع المؤنث بالحركة للضرورة لعدم وجود حرف صالح للاعراب
في اخره فان قيل ان قوله اجراء مفعول له لقوله تابع والشرط في حذف اللام لمنه اتحاد
الفاعل وهو مفقود ههنا لان فاعل تابع هو الضمير الراجع الى النصب وفاعل اجراء هو المتكلم قلنا

معناه ان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجراء للفرع اه فالفاعل فيهما المتكلم فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة **قوله** اخوك والبوك لما فرغ من بيان الاعراب بالحركة شرع في بيان الاعراب بالحرف وانما قدم الاخ على الاب مع ان الاصل تقديم الاب رعاية لقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وصاحبته وبنيه وانما قدم في الآية رعاية لاسلوب الترقي من الادنى الى الاعلى في القرابة **قوله** وحموك بكسر الكاف دفع وهم وهو ان يتوهم انه مقرون بالفتح والحال انه لا يصح اضافة الحم الى المخاطب لان الحم قريب المرءة وقوله لان الحم دليل لتعين الكسر ههنا **قوله** والهن الشيء المنكر **قوله** الذي يشبهن اه صفة كاشفة له **قوله** كالعورة كان فلانا لطويل الذكر او واسع الدبر **قوله** والصفات الذميمة كان فلانا مأبون او عاري الراس او قصير الانف او كبير الراس **قوله** والافعال القبيحة كانه سارق اذان **قوله** وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واويه اشارة الى بيان اللغة والى ان هذه الاسماء الستة ليست على وتيرة واحدة وانما كانت واويه لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان **قوله** لان اصله فوه بدليل قولهم افواه **قوله** فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون **فان قيل** لا نسلم انه لا دليل على الحركة لانه قد جاء جمعه افواه فدل على التحريك اذ لا يجمع ساكن العين على افعال **قلنا** هذه القاعدة مسلمة لكن لا مطلقا بل في الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات وثوب واثواب ثم اعلم انه لما كان اصله فوه حذفت الهاء حذفا غير قياس وابدلت الواو ميما لانهما شفويتان وحرفا لين هذا بيان المناسبة واما بيان القرينة فهي انه لو لم يبدل لورد الاعراب على العين كما في يد ودم فيجب ابدالها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى حرف واحد عند اجتماع الساكنين اذا اضيف الى ياء المتكلم وعند اضافتها الى غير ياء المتكلم لم يبق علة ابدال الميم وهو خوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود الى الاصل فقال فوك بضم الفاء تبعا للاخوات وتبعا للواو وايضا الاعادة عند الاضافة بالسمع من العرب كما قال الشارح رح **قوله** اذا اصله ذو وثم نقل ضمة الواو الثاني الى ما قبله وحذف التنوين دون الواو لئلا يلزم اجحاف الكلمة **فان قيل** لم قدم الناقص على الاجوف واللفيف **قلنا** الناقص اكثر منهما والعزة للتكاثر **فان قيل** المصرح عمرة والمخالفة اذا وقعت من العمرة لا بد من النكتة والحال ان ههنا وقع المخالفة لانه اضاف ذو الى الظاهر والباقي الى الضمير **قلنا** انما اضاف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان ذو وضعت لتوصيف شيء باسم الجنس تقول رجل ذو مال فان ذو لوصف الرجل بالمال وان لم يكن بين الرجل والمال لفظ ذو لم يصح الحمل **قوله** فلو اشارة الى بيان المتعلق لقوله بالواو الخ **قوله** هذه الاسماء الستة **جواب** سوالين احدهما انه يلزم اللغو والاستحالة في قول المصرح اما اللغو فلان الشرط في الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدا والواو يعلم من المبتدا اعني قوله اخو الخ لانه ملفوظ فيه فما الحاجة الى قوله بالواو واما الاستحالة فهو انه لما ذكر الواو في اخوك واخواته فكيف يحكم عليه بالالف والياء والثاني ان المذكور في قول الماتن الحكم على الجزئي وهو كونها مضافة الى الضمير والمقصود هو الحكم على الكلي سواء كانت

مضافة الى مضمر و مظهر **فاجاب** بقوله هذه الاسماء الستة مع قطع النظر عن الخصوصيات وانما
اتى المص رح بالاضافة الى الضمير لمقابلة قوله ذو مال ثم يرد عليه ان قول الشارح لا يدل على العموم
بل دال على ما يدل عليه قول المص لان الشارح ذكر في عبارته كلمة هذه حيث قال هذه الاسماء ...
فيكون اشارة الى ما هو المذكور في المتن فاجاب صاحب الغفور عنه بقوله وحاصله ان الاسماء الستة حكمها
كذا يعني ان لفظ اسم الاشارة مقحم و زائد وانما دخل الفاء في قوله فاعراب هذه الاسماء مع
ان المبتدأ ليس اسم موصول لمتابعة قوله سابقا فالاعراب فيهما بالضمة الخ لاشتراكهما في اللفظ والمعنى
وههنا اعتراض وهو انه يلزم اجتماع الواو والالف والياء على اعراب واحد وهو الرفع او النصب
حيث قال بالواو والالف الخ وايضا لما كان المراد هذه الاسماء مع قطع النظر عن الخصوصيات دخل
فيه المصغر والمثنى والجمع منها فدفع الاول بقوله بالواو رفعا والالف الخ **وعن الثاني** بقوله
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا لئلا
يلزم التقاء الساكنين ولما تحرك لا حاجة الى الاعراب بالحروف لوجود الاصل وهو الحركة ثم يرد ان
في الحذف لابد من القرينة اعني حذف قوله مكبرة وموحدة **فاجاب** انما لم يصرح بهذين
القيدين اكتفاء بالامثلة وانما لم يكتف عن شرط الاضافة بالامثلة لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف **قوله** ولم تكن مضافة اصلا اي لا الى المظهر ولا الى المضمر **قوله** فاعرابها
بالحركات لانها اذا لم تكن مضافة لم يظهر حرف الاعراب لانه يحذف لالتقاء الساكنين بينه
وبين التنوين **وههنا بحث** لطيف وهو ان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في الظرف
اعني قوله بالواو والياء لانه اذا حذف المتعلق انتقل الفاعل منه واستتر في الظرف فح يلزم تقديم
الحال على العامل المعنوي وهو لا يجوز كما قال المص رح في بحث الحال ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
قلنا الظرف عامل لفظي على مذهب الشارح اذ العامل اللفظي عنده ما يكون ملفوظا او مقدرا و
متعلق الظرف وان لم يكن ملفوظا لكنه مقدر في نظم الكلام **فان قيل** هذا الجواب انما يستقيم على
مذهب الشارح رح لكن لا يستقيم على مذهب المص رح لان الظرف عامل معنوي عنده لان عنده
ما لا يكون له حصة في اللفظ **قلنا** عبارة المص رح محمولة على القلب ولذا قدم الشارح قوله بالواو و
الالف على قوله مضافة مع ان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم في الكافية مقدم على قوله بالواو والالف
فان قيل هذا الاعتراض غير وارد على المص رح فلا حاجة الى القلب لانه قال في بحث الحال ولا
يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل المعنوي ظرفا
فانه يتقدم الحال عليه **قلنا** سلمنا لكن عند سيبويه لا يجوز فقدم الشارح رح ليكون عبارة
المص رح صحيحا عند الكل **فان قيل** حمل العبارة على مذهب الكل اولى من الحمل على مذهب
البعض فلم قدم المص رح قوله مضافة **قلنا** انما قدم المصنف رح قوله مضافة
ليذهب الذهن الى كلا المذهبين لانه لما قدم صح على مذهب المالكي انه حال من المبتدأ

وهو على مذهب الجمهور انه حال من الضمير في الظرف ..... واخر الشارح لانه نظر الى مذهب الجمهور فقط
قوله لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم آخرا اعرابها
تقديريا كما قال المصنف التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي قوله وانما جعل اعراب هذه الاسماء آعلم
ان المدعى مركب من امور ثلثة الاول جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف والثانى جعل اسماء الستة
من الاحاد والثالث جعل هذه الاسماء الستة دون غيرها اشار الى دليل مدعى الاول بقوله و
انما جعل الخ والى الثانى بقوله وآنما اختاروا الخ والى الثالث بقوله وآنما اختار وهذه الاسماء او تحريرها
هكذا فان قيل الاصل فى المفردات هو الاعراب بالحركة فلم اعربت هذه الاسماء بالحروف قلنا
لما كان اعراب المفردات بالحركات واعراب التثنية والجمع بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض المفرد
ايضا بالحروف لئلا تكون بينهما وحشة ومنافرة تامة مع ان بينهما مناسبة وهى كونهما ماخوذا ومأخوذا
منه فلا بد ان يكون فى عوارضهما ايضا مناسبة فان قيل انه علم من ان المثنى والمجموع مقدم
فى الوجود على الاحاد على ما يشعر به جعل الجعل الثانى مسببا عن الاول قلنا المراد من قوله لما جعلوا
اعراب المثنى الخ ارادة اعراب المثنى فلا يرد فان قيل لما انحصر واو فى الستة قلنا اعراب كل واحد من
المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسما فان قيل لم اختاروا هذه الستة قلنا
لمشابهتها المثنى والمجموع فى كون معانيها منبئة عن التعدد اما المثنى والمجموع فظاهر واما الاسماء الستة
فلان الاب والاخ ايضا ظاهر واما الحم فيتوقف تعقله على الصفات الذميمة والعورة وايضا الحم
هو الشئ المنكر يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل وكذ الفم يستدعى اللسان والشخص فان قيل
الابناء عن التعدد موجود فى سائر الاسماء كالوالد والولد والابن والعم والاخ وغير ذلك قلنا لوجود
حرف صالح للاعراب فى اواخرها بخلاف ما ذكرت من الاسماء وههنا بحث من وجهين احدهما
انه وان لم يكن فى اخرها حرف صالح لكن ينبغى ان يعطى حرف صالح بان يزيد الحرف فى اواخرها والالف
فى اخر يد ودم ايضا وجدا لحرف الصالح فينبغى ان يجعلا من الاسماء الستة اجيب عن الاول
ان ارتكاب خلاف الاصل لاجل خلاف الاصل غير جائز وذلك لان الزيادة خلاف الاصل والاعراب
بالحرف ايضا خلاف الاصل وعن الثانى انه لابد من الحرف الصالح حين الاعراب ولا وجود لحرف
صالح فى يد ودم حين الاعراب فان قيل ما الوجه انه اعيد فى الاسماء الستة دون يد و
دم مع انه محذوف فى الكل قلنا لوجود سمع من العرب عادة فى الاسماء الستة دون يد ودم واقول فى الجواب
عن يد ودم بوجه اخر وهو ان الشرط فى اعادة المحذوف ان يكون الحرف المحذوف من اخره هو الواو لئلا
ينقلاب الاخف الى الاثقل لان يد ودما اعربا بالحرف انقلب الياء فى حالة الرفع واوا لئلا يلزم
انقلاب الاخف الى الاثقل وهو غير جائز فان قيل هذا منقوض بكلا فانه فى حالة الرفع يكون
بالالف وفى حالة النصب والجر يكون بالياء عند الاضافة الى الضمير فيلزم انقلاب الاخف

الی الاثقل لان الالف اخف من الیاء **قلنا** ان فی کلا لا یلزم ذلک x x x x لان الالف فیہ بدل من الیاء لان اصلہ کلی فرد الی الاصل حالۃ النصب والجر بخلاف ید فان اصلہ یدی بالیاء والواو فیہ لیس باصلی فیلزم القلاب الخف الی الاثقل **فان قیل** ینبغی ان یعرب الابن بالحر ف لوجود الواو فی اخرہ لان اصلہ بنو فلا یلزم القلاب الاخف الی الاثقل **قلنا** لا یعرب الابن بالحرف من وجہ اخر وھو لئلا یلتبس بالجمع علی تقدیر الاعراب بالحرف لان الابن یجمع بالواو والنون مخ بنون فاذا اضیف ھذا الجمع یسقط النون فیصیر بنوک فاذا اعرب الابن بالحرف عند الاضافۃ وقیل بنوک التبس الواحد بالجمع **فان قیل** ھذا الالتباس موجود فی اخوک وابوک ایضا لان الاب ایضا یجمع علی ابون فاذا اضیف تسقط النون فیصیر ابوک وللمفرد ایضا یجیء ابوک فوجد الالتباس **قلنا** عن اصل لاعتراض ان الابن وانکان فی اخرہ واو محذوف الا انہ عوض عنہ بالھمزۃ وانما اعید ذلک الحرف لو لم یعوض عنہ شیء **قولہ** وما یلحق بہ **جواب سوالین** احدھما انہ لا یصح عطف کلا علی المثنی لانہ عطف علی النفس لان کلا لیس المثنی باعتبار انہ لا یقع علی الواحد والاخر ان ذکر کلا بعد المثنی مستدرک لانہ ایضا مثنی **فاجاب بقولہ** وما یلحق بہ یعنی انما قدم کلا علی المثنی مع انہ مناسب بالمثنی صورۃ ومضی انما لکون اعراب کلا فی بعض الاحوال بالحرکۃ اولکونہ اخف بالنسبۃ الی المثنی والاخف مقدم **قولہ** ولم یذکرہ لکونہ فرع کلا فذکر الاصل کذکر الفرع **فان قیل** ینبغی ان لا یذکر جمع المونث السالم ایضا لانہ فرع جمع المذکر السالم **قلنا** انما اکتفی بذکر الاصل عن ذکر الفرع اذا کان اعرابہ موافقا لاعراب الاصل وفی الجمع المونث لیس کذلک **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یذکر اثنتان مع انہ فرع الاثنان واعرابہ موافق للاصل **قلنا** النکتۃ للفارابی للمقارنۃ لان الذکر اصل **قولہ** حال کون کلا **جواب سوال** وھو ان قولہ مضافا منصوب وللنصب طرق کثیرۃ فسال السائل انہ من ای جہۃ منصوب وایضا التبادر ان حال من المثنی ایضا فعلی ھذا فاتت المطابقۃ بین الحال وذی الحال فی الافراد والتثنیۃ وایضا یقید تقید المثنی بالاضافۃ والحال انہ مطلق فاجاب بقولہ حال کون کلا ای ویعرب کلا حال کونہ مضافا فیکون کلا فاعل فعل محذوف فلا یرد ان کلا مبتدا لانہ معطوف علی المثنی والحال من المبتدا لا یجوز ان جاء علی مذھب ابن مالک لان المبتدا مثل الفاعل فی کونہما مسندا الیہ **قولہ** وانما قید بذلک ای بکونہ مضافا الی مضمر ولم یطلقہ اولم یقل مضافا الی مظہر **قولہ** باعتبار لفظہ مفردا لانہ لم یسمع ان کل وکل مفردہ فاذا لم یسمع لہ مفرد لم یکن کلا مثنی اذ المثنی ما لحق اخر مفردہ الف ونون وایضا یجوز رجاع ضمیر المفرد الیہ **قولہ** وباعتبار معناہ مثنی لانہ یقع تاکیدا للمثنی نحو جاء فی الرجلان کلاھما **قولہ** فاذا اضیف الی المظہر الذی ھو الاصل لعدم احتیاجہ الی شیء اخر **قولہ** لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ دفع وھم وھو ان یتوھم انہ لما روعی فیہ الاصول روعی فیہ اصل اخر وھو ان تکون حرکاتہ لفظیۃ لانہا اصل دفع بقولہ لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ لان اخرہ الف وھو لا یقبل الحرکۃ **قولہ** تسقط بالتقاء الساکنین جواب سوال وھو ان الالف

(حاشیہ) لانہ یقع تاکیدا للمثنی الخ اقول ازاکان الواو والالف فی کلا اصلیین کما ھو مذھب الکوفیین فلا یرد ھذا السوال اصلا لان کلا حینئذ لیس بمثنی حقیقۃ بل ھو مفرد فی الحقیقۃ وانما یکون مثنی باعتبار معناہ فقط فلا یکون تاکیدا للمثنی حقیقۃ وان کان الواو والالف فیہ بدلین عن الیاء کما ھو مذھب البصریین کما ھو المختار عندی فیرد السوال ایضا لان کلا حینئذ یکون مثنی حقیقۃ فلا یکون تاکیدا للمثنی حقیقۃ کما لا یخفی علی المتامل منہ عفی عنہ

غیر موجود فکیف قال ان اخوه الف قوله فلذلك قيد الخ وههنا بحث وهو انه لاحاجة الى هذا القيد لان قوله لان كلا باعتبار الخ تعليل لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله به ثانيا اجيب عنه بان عدم الحاجة ممنوع لان فيه فائدة بيان المشار اليه قوله انما قيد بذلك يعني ان المشار اليه بذلك كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر قوله وكذا اثنتان اشار باندياد لفظ كذا الى انه ليس عطف المساوي على المساوي كما هو مقتضى العطف بل هو عطف المشبه على المشبه به قوله فان هذه الخ جواب سوال وهو ان هذه الالفاظ مفردة لانه لم يكن لها مفرد من لفظها فلا يصح الحاقها بالمثنى فدفعه بقوله فان هذه الخ اعلم ان المثنى ملحق اخ مفرده الف ونون او ياء ونون واما اثنان فليس بمثنى بل هو من اسماء الاعداد لانه ليس له مفرد حتى يلحق باخوه الف ونون قوله المفتوحة ما قبلها انما ذكر هذا للفرق بين المثنى والجمع قوله والمراد به ما يسبى به جواب سوال وهو ان مثل سنون وارضون يعربان بالواو والياء مع انهما ليسا بجمع مذكر لانه ما يكون مفرده مذكرا ومفرد هما مونث او تحرير السوال هكذا ان حكم جمع المذكر السالم لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه خرج منه نحو سنين وارضين واما الثاني فلانه يدخل فيه نحو المرفوعات مع انه اعرابه بالحركة او تحرير السوال هكذا ان المراد بجمع المذكر لا يخلو اما حقيقة او مجازا او اعم منهما فعلى الاول خرج منه نحو سنين وارضين لان مفردهما ليس بمذكر معهما اعربا باعراب هذا النوع وعلى الثاني دخل فيه نحو مسلمون ومشركون وعلى الثالث يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فاجاب بقوله يسبى به اصطلاحا يعني ان المراد ههنا عموم المجاز فان قيل ان قيد ما يسبى به اصطلاحا كما هو مراد ههنا كذلك مراد في قوله بالالف والتاء في جمع المونث فلم لم يقيد به ثمه قلنا ربما يكتفي الشارح بالقيد الذي ذكر في اللاحق عن السابق قوله جمع ذو فان قيل لم قدم الو على عشرين مع ان مناسبته عشرون زائد بجمع المذكر في الصورة قلنا لانسلم ان مناسبة عشرون انيد بالجمع بل الامر بالعكس لان الوجمع ذو بخلاف عشرون فانه ليس بجمع اصلا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعد الو من عين الجمع لا من الملحقات قلنا ان الوجمع ذو ولا كن لا من لفظه والجمع المذكر الذي كان مفرده من لفظه فان قيل ان اولات جمع ذات لا من لفظها فينبغي ان يذكر اولات مع الجمع المونث السالم ملحقا به قلنا ان اولات قليلة الاستعمال فيكفي له ادنى تعرض وهو ثابت لانه لما قال انه مذكره علم ان مونثه ملحق بجمع المونث فان قلت لانسلم ان عشرون من الملحقات بل من الجمع لانه جمع عشرة وكذا اخواته قلنا لانسلم انه جمع والا لصح اطلاق عشرون على ثلثين اي لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في اصل على كل ما فيه سواد ثم غلب على الحية السوداء لا كن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بجمع فائدة فهم ما قيل ان ما ذكره لا يفيد ان العشرين ابن بجميع في الاصل بل يكون جمعا في الاصل ثم غلب على العدد المعين قوله وانما جعل اعراب المثنى الخ فان قيل لانسلم

له قوله ان ما ذكره اه اي ما ذكره الشارح من قوله والمراد الخ ۱۲ مفتي عبد الرحيم عفي عنه ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي يوم يقوم الحساب ۱۲

له قوله فلذلك قيد الخ اي قوله بالالف والتاء ۱۲ له لفظ قوله وصف اليه ليس في النسخ التي بايدينا ۱۲

له اي اولات لفظ عشرون وبين ثلاثون والاربعون ۱۲

ان اعراب التثنیہ بالالف والجمع بالواو لانہ یلزم علی ھذا تواردالموثرین علی اثر واحد وذا باطل لان الالف اعراب للتثنیۃ وکذا علامتہا لیس الا الالف فیکون الفاعلیۃ موثرۃ فی الالف وکذا نفس التثنیۃ عاملۃ فی الالف لتکون عاملۃ **قلنا** تواردللموثر علی اثر واحد باطل اذا کانا من جنس واحد وھھنا لیس کذلک لان احدھما حقیقی وھو التثنیہ والاخر اصطلاحی وھو الفاعلیۃ **فان قیل** الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکات فلم اعرب التثنی والمجموع بالحروف **قلنا** انہما فرعان للواحد فاعطی الفرع للفرع والاصل للاصل **فان قیل** ان جمع المونث ایضا فرع فلینبغ ان یعطی لہ الاعراب الفرعی **قلنا** ان فی اخرھما حرف صالح للاعراب بخلاف الجمع المونث لانہ لیس فی اخرہ حرف صالح فاعرب بالحرکۃ ایضا ضرورۃ **وھھنا بحث** من وجھین الاول کیف یکون الالف والواو فی الاخر مع کون النون بعدھما والثانی ان علامۃ الشئ لاتتغیر مع ان الاعراب یتبدل فکیف یصح اطلاق الاعراب علی العلامۃ **اجیب عن الاول** ان النون فیھما کالتنوین فی الواحد فی معنی کونہ دلیلا علی تمام الکلمۃ فلا یکون من الکلمۃ **وعن الثانی** ان العلامۃ غیر متعینۃ حیث قالوا الیاء والواو علامۃ الجمع بلا تعین احدھما فلا تتغیر اصلا **ویمکن** ان یجاب ایضا ان معنی قولھم لایجوز التبدیل فی العلامۃ انہ لایجوز تبدیل العلامۃ بامر اخر غیر العلامۃ واما تبدیل العلامۃ بالعلامۃ فجائز فلو ذھب الواو وجاء فی بدلہ الیاء فھو تبدیل العلامۃ بالعلامۃ **قولہ** ولما جعل اعرابہما بالحروف الی قولہ فورعت لایخلو عن خدشۃ لانہ انما یتصور لو کان الحروف مجتلبۃ للاعراب بعد تمام التثنیۃ والجمع ولیس کذلک بل الحروف موجودۃ فیھما قبل الاعراب علامۃ لہما فجعل ذلک الحرف الموجود اعرابا کما یدل علیہ **قولہ** فناسب ان یجعل ذلک الحرف اعرابہما لانہ من الاوصاف فعلی ھذا لامعنی لقولہ فلو جعل ولو خص **اجیب عنہ** لعل ذلک یرید جاء الوضع ای ان الجعل المذکور صدر من الواضع **فان قیل** ان الاعراب لایلاحظ عند الوضع بل انما یلاحظ بعد وضع الکلمۃ وتمامہا **اجیب عنہ** ان لھذہ الحروف اعتبارین احدھما اعتبار کونہا علامۃ للتثنیۃ والجمع والاخر اعتبار کونہا اعرابا ولاشک ان بالاعتبار الثانی لاتوجد الا بعد تمام الکلمۃ **حاصل الجواب** ان لھذہ الحروف لاعتبارین احدھما اعتبار الذات وھو نفس الالف والواو والاخر وصف الاعرابیۃ فباعتبار الاول مقارن مع الکلمۃ والاعتبار الثانی بعد الکلمۃ **قولہ** ولما جعل اعرابہما بالحرف **فان قیل** ان اراد بالحروف الحروف التی وجد فی اخرھما وزعت التثنیۃ والجمع علیھا فقولہ وکان حروف الاعراب لیس علی ما ینبغی لانہما لما کانت حروف بناء التثنیۃ والجمع لایصح اضافتہا الی الاعراب وان اراد الحروف المجعولۃ للاعراب فعلی ھذا یصح قولہ وکان حروف الاعراب ای یصح اضافتہا الی الاعراب لکن یخالف من قولہ وفی اخرھما حرف صالح للاعراب **اجیب عنہ** ان المراد بالحروف التی فی اخرھما حین الوضع لکن اضافۃ الحروف الی الاعراب باعتبار ما یئول الیہ **قولہ** فلو جعل اعراب کل واحد منہما بتبدل الحروف الثلثۃ لوقع الالتباس بان جعل الواو علامۃ الرفع فی الموضعین والالف علامۃ النصب فی الموضعین والیاء علامۃ الجر فی الموضعین

لو قم الالتباس او جعل کل واحد من الحروف فی کل واحد منهما اعرابا آخر بان جعل الواو علامة الرفع فی التثنیة وعلامة النصب فی الجمع مثلا فان قیل یمکن دفع الالتباس بجعل الاعراب احدهما لفظیا والآخر تقدیریا قلنا الاعراب التقدیری لا یجوز الا اذا تعذر الاعراب اللفظی واستثقل ولم یتحقق ذلک فیهما قوله فوزعت علیهما فان قیل الاظهر ترک الفاء اذ التعارف فی جواب لما هو الفعل الماضی بدون الفاء قلنا الفاء لیس من الشارح بل من قلم الناسخ قوله نحو یضربان وضربا ای انه قیاس علی الفعل وانما کان کذلک لان الالف خفیف التثنیة کثیرة لانها غیر مختصة بذوی العقول فان قیل هذا الوجه یجری فی الاسماء ایضا فما الحاجة الی القیاس فی الافعال قلنا الاسماء خفیفة فلما وجد وجه آخر من غیر ثقل وخفة لا یصار الیه او نقول ان الشارح اختار ترخیم العنان قوله نحو یضربان لان اعراب المفرد بالضمة والواو مناسب بالضمة قوله حال الجر علی الاصل لان اعراب المفرد مناسبة بالکسرة قوله وفرقا بینهما بان فتحوا ما قبل الیاء وکسروا النون فی التثنیة لکون تنوینها ساکنا فی الاصل والاصل فی تحریک الساکن الکسر وکسروا ما قبل الیاء فی الجمع لتوضیح الفرق وههنا بحث وهو لما حصل الفرق بفتح ما قبل الیاء فی التثنیة وکسر ما قبل الیاء فی الجمع فما الحاجة الی الفرق الآخر وهو کسر النون فی التثنیة وفتحها فی الجمع اجیب بان فی بعض المواضع لا یحصل الفرق بفتح ما قبل الیاء مثل مصطفین لانه جمع معرب ان ما قبل الیاء مفتوح فیه فلذا کسروا النون فی التثنیة وایضا انما کسروا النون فی التثنیة لوجه آخر وهو لئلا تتوالی الفتحات الاربع فی حالة الرفع احدها ما قبل الالف والاثنان من الالف والرابع فتح النون وفتحت فی الجمع لعدم التوالی مع ان الفتحة خفیفة وقیل ان الفتح فی الجمع للتعدیل لانه نائب قلة المجموع وکثرة التثنیة قوله وقلة المجموع لانه مختص بذکور ذوی العقول وایضا جمع المذکر السالم مشروط بشروط کثیرة کما ستعلم فی بحث الجمع وکلما کان کذلک فهو قلیل قوله ولما فرغ فهم وهو ان یتوهم ان قوله التقدیر فیما تعذر ایضا بیان مواضع نفس الاعراب کما ان السابق بیان المواضع نفس الاعراب فدفعه بقوله ولما فرغ یعنی انه تقسیم آخر قوله المختلفة لان بعضها بالحرکات الثلاث والحروف الثلاث والبعض بالحرکتین والحرفین قوله الذی اشیر الی تقسیمه ای تقسیم الاعراب جواب سوال وهو ان بیان المواضع یقتضی بیان نفس التقسیم الی اللفظی والتقدیری ولم یوجد فاجاب بقوله الذی ومنشاء السوال انه لم یوجد بذکر المقسم ودفعه بانه موجود بذکر الضمن ای فی ضمن بیان حکم المعرب حیث قال ان یختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا قوله ولما کان التقدیری جواب سوال وهو انه ینبغی ان تقدم اللفظی علی التقدیری باعتبار الوجوه الاول انه اصل لانه غیر محتاج الی التقدیر والثانی انه قدم اللفظی فی الاجمال ای فی بیان حکم المعرب والثالث ان من حق العلامة الظهور فاجاب بقوله ولما کان التقدیری اقل وکلما کان اقل ضبطا اسهل قوله ای تقدیر الاعراب جواب سوال یرد علی المصنف وهو انه یلزم الخروج عن البحث لان کلامنا فی الاعراب لا فی التقدیر المطلق فاجاب الشارح الهندی انه بتقدیر الموصوف ای الاعراب التقدیری واجاب الشارح بقوله ای تقدیر الاعراب ای انه بتقدیر المضاف الیه لکن ما قاله الشارح اولی من قول الشارح الهندی لان فی کلام الشارح لا یحتاج الی الحذف لان الالف واللام عوض عن المضاف الیه

وفی کلام الهندی یحتاج الی الحذف الذی هو خلاف الاصل ولو سلم ان فی کلام الشارح ایضا حذفا لکن هو قلیل وهو حذف المضاف الیه وفی کلام الهندی الحذف وهو تقدیر الموصوف وباء النسبة لیصح حمل الصفة علی الموصوف **قوله** ای فی الاسم **جواب سوال** وهو ان کلمة ما فی قوله فیما عداه یتناول الاسم والفعل جمیعا فعلی هذا ینبغی ان یقدر فی الفعل لما مضی والامر الحاضر مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله ای فی الاسم یعنی ان کلمة ما کما یجی للعموم کذلک یجی للخصوص کما قال الصاحب بن عباد من ما للعموم تارة وللخصوص تارة ثم یرد علیه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فینبغی ان یقدر فیهما الاعراب مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله المعرب ای المراد من الاسم الاسم المعرب او نقول انما زاد الاسم لبیان الموصوف ثم اول الشارح کلمة ما بالذی اشارة الی الرد علی الشارح الهندی حیث قال کلمة ما ههنا مصدریة ای فی تعذر الاعراب لانه لو کانت موصولة فهو یقتضی العائد فی الصلة وهو غیر موجود فقال الشارح رد اعلیه ان کلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله فیه وجه الرد ان فی قوله احتیاج الی تقدیر الوقت قبله لیصح الظرفیة او جعل فی بمعنی اللام الاجلی والا لیفسد المعنی وایضا مست الحاجة الی تقدیر تعذر فی الامثلة ای عصا وغلامی والا لم یصح الحمل وایضا لما کان کلمة ما ههنا مصدریة کان فی قوله فیما عداه ایضا مصدریة ویکون فی بمعنی اللام فیفسد المعنی لان معناه الاعراب اللفظی لاجل ما هو المغائر للتعذر والاستثقال وهو فاسد لان المغائرة من التعذر ثابتة فی جمیع الاشیاء والحال ان الاعراب اللفظی لیس لاجل جمیع الاشیاء بل لاجل العامل مع انتفاء التعذر فیکون فی کلامه کثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان فی کلامه حذف العائد فقط **وههنا بحث** وهو انه ما الباعث علی الشارح انه جعلها موصولة مع ان الظاهر کونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل فی الخبر التنکیر **اجیب** ان حذف الضمیر من الصلة احسن منه فی الصفة لکون اتصالها بالموصول اشد اذ لا خفی للموصول عنها بخلاف الصفة فانها لیست من ضروریات الموصوف ثم فی الصفة احسن منه فی خبر المبتدا لانها مع الموصوف جزء الجملة وزیادة التحقیق فی بحث عائد الخبر اذا کان جملة فطالعه ان شئت **قوله** تعذر الاعراب **جواب سوال** وهو ان الضمیر فی قوله تعذر لا یخلو اما ان یرجع الی الاعراب او الی کلمة ما فعلی الاول لم یوجد العائد فی الصلة وعلی الثانی فات استقامة المعنی فدفع بما حاصله ان الضمیر عائد الی الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنیان احدهما ما لا یمکن الوصول الیه اصلا والثانی ما یمکن الوصول الیه بتکلیف فتوهم المعنی الثانی فعلی هذا لا یصح مقابلته مع قوله او استثقل فدفع بقوله ای امتنع ای المراد المعنی الاول ثم یرد علیه انه لما کان بمعنی امتنع فلا یصح قول الشارح فی الاسم المعرب لان الامتناع لا یکون الا فی المبنی وایضا ان تقدیر الشیء فرع لوجوده فاذا امتنع فکیف یصح اطلاق التقدیر علیه فاجاب بقوله ظهوره فی لفظ وههنا بحث وهو ان فی المبنی ایضا امتنع ظهوره فی اللفظ **اجیب عنه** ان للمعرب لفظین احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

له ای قول الشارح البنیة ان کلمة ما فی قوله فیما عداه یتناول الاسم والفعل جمیعا فعلی هذا ینبغی ان یقدر فی الفعل لما مضی والامر الحاضر مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله ای فی الاسم یعنی ان کلمة ما کما یجی للعموم کذلک یجی للخصوص کما قال الصاحب بن عباد من ما للعموم تارة وللخصوص تارة ثم یرد علیه ان اسماء الاشارات والضمائر من الاسماء فینبغی ان یقدر فیهما الاعراب مع انهما من المبنیات فاجاب بقوله المعرب ای المراد من الاسم الاسم المعرب او نقول انما زاد الاسم لبیان الموصوف ثم اول الشارح کلمة ما بالذی اشارة الی الرد علی الشارح الهندی حیث قال کلمة ما ههنا مصدریة ای فی تعذر الاعراب لانه لو کانت موصولة فهو یقتضی العائد فی الصلة وهو غیر موجود فقال الشارح رد اعلیه ان کلمة ما موصولة والعائد محذوف وهو قوله فیه وجه الرد ان فی قوله احتیاج الی تقدیر الوقت قبله لیصح الظرفیة او جعل فی بمعنی اللام الاجلی والا لیفسد المعنی وایضا مست الحاجة الی تقدیر تعذر فی الامثلة ای عصا وغلامی والا لم یصح الحمل وایضا لما کان کلمة ما ههنا مصدریة کان فی قوله فیما عداه ایضا مصدریة ویکون فی بمعنی اللام فیفسد المعنی لان معناه الاعراب اللفظی لاجل ما هو المغائر للتعذر والاستثقال وهو فاسد لان المغائرة من التعذر ثابتة فی جمیع الاشیاء والحال ان الاعراب اللفظی لیس لاجل جمیع الاشیاء بل لاجل العامل مع انتفاء التعذر فیکون فی کلامه کثرة خلاف الاصل بخلاف ما قال الشارح لان فی کلامه حذف العائد فقط وههنا بحث وهو انه ما الباعث علی الشارح انه جعلها موصولة مع ان الظاهر کونها موصوفة لانه قائم مقام الخبر والاصل فی الخبر التنکیر اجیب ان حذف الضمیر من الصلة احسن منه فی الصفة لکون اتصالها بالموصول اشد اذ لا خفی للموصول عنها بخلاف الصفة فانها لیست من ضروریات الموصوف ثم فی الصفة احسن منه فی خبر المبتدا لانها مع الموصوف جزء الجملة وزیادة التحقیق فی بحث عائد الخبر اذا کان جملة فطالعه ان شئت **قوله** تعذر الاعراب **جواب سوال** وهو ان الضمیر فی قوله تعذر لا یخلو اما ان یرجع الی الاعراب او الی کلمة ما فعلی الاول لم یوجد العائد فی الصلة وعلی الثانی فات استقامة المعنی فدفع بما حاصله ان الضمیر عائد الی الاعراب والعائد محذوف ثم للتعذر معنیان احدهما ما لا یمکن الوصول الیه اصلا والثانی ما یمکن الوصول الیه بتکلیف فتوهم المعنی الثانی فعلی هذا لا یصح مقابلته مع قوله او استثقل فدفع بقوله ای امتنع ای المراد المعنی الاول ثم یرد علیه انه لما کان بمعنی امتنع فلا یصح قول الشارح فی الاسم المعرب لان الامتناع لا یکون الا فی المبنی وایضا ان تقدیر الشیء فرع لوجوده فاذا امتنع فکیف یصح اطلاق التقدیر علیه فاجاب بقوله ظهوره فی لفظ وههنا بحث وهو ان فی المبنی ایضا امتنع ظهوره فی اللفظ اجیب عنه ان للمعرب لفظین احدهما قبل الاعلال والاخر بعد

الاعلال فالمراد من اللفظ هو اللفظ الثانی ولا یمتنع علی اللفظ الاول بخلاف المبنی فان الامتناع فیه مطلق **قوله** وذلك اذا لم یکن **جواب سوال** وهو ان ذکر الاستثقال مستغنی عن ذکر التعذر لان ذکر الادنی یدل علی ذکر الاعلی بطریق الاولی حاصل الدفع ان ذکر التعذر لاجل ان محله مغیر من محل الاستثقال لانه فی الحرکة والحرف جمیعا بخلاف التعذر لانه فی الحرکة فقط **قوله** کما فی الاسم المعرب اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال وهو ان الکاف فی قوله کعصا بمعنی المثل فیکون مضافا الی عصا والمضاف الیه خارج فی الکلام فلا یعلم حال عصا فاجاب بقوله کما فی الاسم المعرب الخ وهذه القاعدة صادقة علی عصا ایضا والثانی ان ما قال الشارح بیان حاصل المتن لان الکاف فی کعصا تدل علی ان التعذر غیر مختص بعصا فقول الشارح رح کما فی الاسم لیدل علی معناه **قوله** فی اخره الف مقصورة **وههنا بحث** وهو ان قوله اخره ظرف والالف مظروفه فیلزم ظرفیة الشیء لنفسه لان اخر الاسم لیس الا الالف **اجیب عنه** ان الظرف هو الاخر وهو اعم من ان یکون الفا او غیره والالف خاص فیکون من قبیل ظرفیة العام للخاص **قوله** سواء کانت موجودة ۱۲ جواب سوال وهو ان الالف غیر موجودة فی عصا لانه سقط بالتقاء الساکنین فاجاب بقوله سواء کانت موجودة فی اللفظ کالعصا بلام التعریف او محذوفة بالتقاء الساکنین وانما اختار للصدر هذا القسم وظهور مقابله **قوله** وکما فی الاسم المعرب الخ والغرض فیه ما مر فی کعصا اعلم ان التقدیر قد یکون بالتعذر وقد یکون بالاستثقال ثم التعذر انما یکون بامرین احدهما بالالف المقصورة فی اخر الاسم والاخر بالاضافة الی یاء المتکلم **وههنا بحث** وهو ان حصر تقدیر الاعراب فی التعذر والاستثقال باطل لانه قد یکون بالوقف نحو جاءنی زید مع انه لا تعذر فیه ولا استثقال **اجیب عنه** انه داخل فی التعذر لانه لما استثقل اخره بالسکون فحرک تعذر الحرکة **اعلم** ان اکثر النحاة ذهبوا الی ان باب غلامی مبنی للاضافة الی المبنی وخالفهم المصرح باعتبار الوجهین احدهما ان غلامای معرب ای تثنیته معربة لانه اذا اضیف فی حالة الرفع الی یاء المتکلم کانت بالالف وفی حالة النصب والجر بالیاء بالاتفاق علم ان الاضافة الی المبنی لا یوجب البناء والثانی ان الاضافة تقوی جهة الاسمیة فیکون معربا **وههنا بحث** وهو انه منقوض بحیث وادا لانهما مبنیان مع الاضافة **اجیب عنه** ان الاضافة الی المفرد یقوی جهة الاسمیة وهما مضافان الی الجملة لا الی المفرد او یقال ان الاضافة مانع للبناء لا رافع له ای اذا کان الاسم الموجود فی کلام العرب معربا ثم اذا اضیف فهذه الاضافة مانع للبناء واذا کان الاسم الموجود فی کلام العرب مبنیا فهذه الاضافة لیست برافعة للبناء **قوله** لانه لما اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل وایضا اشارة الی ضعف قول البعض **قوله** موافقة لها او مخالفة الخ لانه یلزم توارد الموثرین علی اثر واحد وهو ممتنع **قوله** غیر مرضی اشارة الی ان له وجها وان لم یکن مرضیا وهو ان الیاء انما تقتضی الکسر ما قبلها سواء کانت اعرابیة او بنائیة فیمکن ان یزول کسر الاولی لعروض الثانیة استیفاء لحق المستحق واجتنابا عن اعتبار خلاف الاصل وهو الاعراب التقدیری **وجه الضعف** هذا من قبیل زوال المسبب مع بقاء السبب **فان قیل** ما الوجه انهم رعوا المناسبة ولم یرعوا العامل **قلنا** العنایة بکسرة الملائمة اکثر لکونها بنفس الکلمة لان الیاء لشدة اتصالها صارت کالجزء الا یری انه لا یجوز

لعله بالتنوین وهو الف الاسم کما ان الالف فی عصا کذلك وفی ۱۲

ظرفیة الشیء لنفسه وزوال الظرف انما یدل علی زوال المظروف لا علی زوال ظرفیته فلا یلزم من زوال الظرف زوال المظروف ۱۲ منه عفی عنه

ای اللفظ الاخیر فی قوله اخره الف ۱۲

الفصل بين المضاف و المضاف اليه بخلاف كسرة الاعراب لانه من العامل وليس بين العامل والمعمول
شدة الامتزاج خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره بخلاف ما لو قيل بزوال الكسرة
للملائمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية فان قيل لم لا يجوز ان تجعلها علامة الاعراب ايضا من
قبيل توارد المؤثرين على اثر واحد كما في علامتي التثنية والجمع كما مر آنفا قلنا ان ههنا يلزم توارد المؤثرين
من جنس واحد وذا لا يجوز بخلاف التثنية والجمع لان ثمه ليس من جنس واحد كما مر بيانه قوله في
الاحوال الثلث اشارة الى بيان نصب قوله مطلقا قوله يعني كون الاعراب اشارة الى ان قوله مطلقا
ليس بمتعلق بباب غلامي كما هو الظاهر لقربه بل هو متعلق بالبابين قوله واستثقل على صيغة المجهول
لانه متعدي بخلاف تعذر لانه لازمي قوله عطف على تعذر جواب سوال وهو ان كلمة او للعطف
يقتضي المعطوف والمعطوف عليه فما هما قوله اي تقدير الاعراب اشارة الى الحاصل بالعطف قوله وذلك
اذا كان محل الاعراب الخ ليس هذا اشارة الى ضابطة الاستثقال مطلقا كما في بحث التعذر بل هو بيان احد قسمي
وبيان قسم الثاني فيما سياتي قوله كما في الاسم الذي اشارة الى الامرين كما مر في عصا قوله الذي في آخره
ياء اي الياء الذي هو جزء الكلمة فلا حاجة الى تقييد بغير ياء المتكلم لانه ليس جزء الكلمة قوله اي في حالة
الرفع اشارة الى بيان نصب قوله رفعا وجرا وههنا اعتراض مشهور وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا و
واستثقاله في قاض لا يخلوا ما قبل الاعلال واما بعد الاعلال فعلى الاول ينبغي ان يكون الاعراب في كليهما
مستثقلا اذ في آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو يقبل الحركة وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما
متعذرا لان الياء غير ملفوظ في قاض اجيب المراد ان في عصا بعد الاعلال وفي قاض قبل
الاعلال او نقول ان الياء للقدرة في قاض كالملفوظ قوله عطف على قوله لقاضي اشارة
الى الامرين احدهما دفع وهم والثاني الرد على الشارح الهندي اما الاول فهو ان قوله ونحو مسلمين
معطوف على قاض لا على لقاض فيلزم استدراك قوله ولما الثاني فهو ان الشارح الهندي قال انه
عطف على قاض وصح ودخل تحت الكاف اي كنحو مسلمين ولا يلزم الاستدراك لانه لفيد بالكاف
اشتراك مسلمين في تقدير الاعراب لقاض في الاستثقال ولفيد بنحو كلمة مسلمين يعني المراد بنحو مسلمين
كل جمع للمذكر السالم مضافة الى ياء للتكلم يكون اعرابه في حالة الرفع مقدرا فهما واحد منهما مغاير عن
الاخر وجه الرد ان كلمة مسلمين يفهم من لفظه لانه مثال والمقصود فيه ليس خصوصية المذكورات بل المراد
منه ذكر المذكورات واحداتهما جميعا قوله يعني تقدير الاعراب جواب سوالين احدهما ان الاصل في
العبارة الايجاز والاختصار فلا بد للمصنف ان لم يذكر نحو وعطف مسلمين على قاض والاخر ما الوجه
ان المصنف ذكر لتقدير الاعراب من جهة التعذر مثالين كلاهما للحركة وذكر لاستثقال مثالين احدهما معرب
بالحركة والاخر بالحرف فاجاب بقوله يعني الخ حاصل الاول انه ذكر مجموعتين منهما على انه نوع اخر يعني ان التقدير في
قاض من قبيل الحركة وفي مسلمين من قبيل الحرف وحاصل الثاني ان تقدير الاعراب من جهة التقدير
مختص بنوع واحد فلذا ذكر مثالين من نوع واحد واما التقدير من جهة الثقل ليس مختص بنوع واحد

فان قیل لانسلم ان التقدیر للتعذر مختص بنوع واحد وهو الحرکة بل قد یکون بالحرف کما فی صورة الحکایة عن التثنیة ومنه قول من قال هلت من تمرتان فی جواب من قال هل لک ان تمرتان فان الاعراب فی قوله من تمرتان مقدر لان الالف الحکیة ما نقة عن ظهور الیاء لفظا فحکمنا بانها فی التقدیر قلنا انه مشکل فلذا ... لم یلتفت الیه لتقدیر الاعراب بالحروف فی الاحوال الثلث شاذ لم یلتفت المصرح الیه کما یجیء شذوذه من قول الشارح قوله وقد یکون فی الاعراب جواب سوال وهو ان تقدیر الاعراب بالحرف کما یکون فی حالة الرفع کذلک فی الاحوال الثلاث مثل جاءنی ابوالقوم فلم یتعرض المصرح الیه فاجاب عنه بقوله وقد یکون الا یجیء انه قلیل لانه ادخل قد علی المضارع قوله ای الاعراب اللفظی لما کان القاعدة عندهم ان الاسم المتصل بیاء النسبة کان حکمه حکم المستغاث فی اقتضاء الموصوف فلهذا سمی الاعراب قال ای الاعراب ولما لم یجعل الاعراب مضافا الیه کما فعله فی قوله التقدیر فیما اذا تعذر لان ثم لم یکن الیاء موجودا وههنا موجودة قوله للتلفظ به جواب سوالین احدهما ان تخصیص الاعراب اللفظی فیما عدا المذکور غیر صحیح لان اللفظی کما یکون فیما عداه یکون فی المذکور ایضا لان اللفظ اعم من ان یکون حقیقیا او حکمیا والفتحة والکسرة المفروضة فی المذکور لفظیا حکمیا لانه یجری علیها احکام اللفظ الحقیقی لانها تدل علی فاعلیة الفاعل الخ کما ان الاعراب اللفظی الحقیقی تدل علی فاعلیة الفاعل مثل جاءنی زید والثانی انه لما کان اللفظ مبتدا محذوف الموصوف وهو الاعراب لایصح نسبة الاعراب الی اللفظ لانه یوهم ان النسبة بعلاقة الصدور کما فی قوله رجل ضربی مع ان اللفظ لایصلح من الاعراب فاجاب بقوله للتلفظ وحاصل الجواب عن الاول سلمنا ان اللفظ یطلق علی الحقیقی والحکمی لکن اذا لم یول باسم المفعول واذا اول به اراد وامنه الحقیقی لاصطلاحهم وحاصل الجواب عن الثانی انه اذا اول باسم المفعول دال معنی الیاء فلا یلتبس وهم الصدور وانما اول باسم المفعول لمزید لبیان الواقع لان اللفظ بمعنی ما یتلفظ به الانسان کما یدل تعریفه علیه قوله فیما عداه اعلم ان کلمة ما ههنا موصولیة عند الشارح الهندی لان ههنا ضمیرین احدهما بارز والاخر مستتر بخلاف ثمه لان ثمه ضمیر واحد وهو المستتر فی قوله تعذر فلم یوجد العائد قوله فیما عدا ما ذکر جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لانهما شیئان احدهما التعذر والاخر الاستثقال فدفع بقوله ما ذکر فان قیل ینبغی ان یرجع الی کلمتما فلا حاجة الی التاویل الذی ذکره الشارح والیه یردان اعتراض عدم المطابقة غیر وارد لان استثقل عطف علی تعذر بکلمة او فیکون المراد احدهما فیصح ارجاع ضمیر المفرد الیه فلا حاجة الی تاویل الشارح اجیب عن الاول بان الارجاع الی القریب اولی ولا یصح الارجاع الی القریب الا بالتاویل الذی ذکره الشارح وعن الثانی انه وان ذکر استثقل بکلمة او لکن الامثلة ذکرت بالواو مثل عصا وعلی وقاض ومسلمی فاعتراض عدم المطابقة ای عدم مطابقة الضمیر مع الامثلة وارد فمست الحاجة الی تاویل الشارح قوله مما تعذر الخ جواب سوال وهو ان البعض من المذکور مفرد منصرف وجمع مکسر فعلم منه ان اعرابها لیس بلفظی فاجاب بقوله مما تعذر قوله ولما ذکرنا فی تفصیل المعرب جواب سوالین احدهما ان المقصور فی النحویین الرفوعات

لیس منہا فلم عرفہ والثانی ان المذکور فیما بعد تفصیل غیر المنصرف وھو یقتضی الاجمال سولا اجمالا سابقا فاجاب بقولہ ولما ذکر قولہ وکان غیر المنصرف جواب سوال وھو انہ ما الوجہ للمص انہ عرف غیر المنصرف واکتفی بہ عن تعریف المنصرف ولم یعکس فاجاب بقولہ وکان غیر المنصرف اقل لانہ مشروط بشرائط وکلما کان کذلک فھو اقل وجودا قولہ وبمعرفتہ یعرف المنصرف جواب سوال وھو ان تعریف المنصرف وان لم یذکرہ فی الاول لکن ینبغی ان یذکرہ فی الاخر فاجاب بقولہ وبمعرفتہ یعرف المنصرف وھو لیس فیہ علتان او واحدۃ تقوم مقامہما فلا حاجۃ الی تعریفہ قولہ علی قیاس الخ متعلق بقولہ اقل قولہ واکتفی بتعریفہ وانما لم یکتف عن الاعراب اللفظی بالاعراب التقدیری بل صرح بہ حیث قال واللفظی فیما عداہ لان النکتۃ للفارلا للمقار وھو قار فی اللفظی **فان قیل** ان الاکتفاء انما یصح اذا کان الاعراب منحصرا فی المنصرف وغیر المنصرف ولیس کذلک لان ھھنا امر ثالث وھو التثنیۃ والجمع لانہما غیر داخلان فی التعریف الذی نقل عن الجمہور للمنصرف وغیر المنصرف حیث قالوا باند الذی یدخلہ الحرکات الثلث والتنوین وغیر المنصرف الذی یسلب عنہ الجر والتنوین **قلنا** المعرب ان لم یکن منحصرا فی القسمین عند الجمہور لکن منحصر فی القسمین عند المص کما یعلم من تعریفہما عند المص **قولہ** ای اسم **جواب** اسولۃ الاولی ان لفظ غیر مبتدا نکرۃ لتوغلہا فی الابہام لا یصیر معرفۃ بالاضافۃ وان صارت نکرۃ مخصصۃ والمتبادر من کلمتہما موصولیۃ لغلبۃ استعمالہما فی الموصول فیلزم تنکیر المبتداء المخصص مع تعریف الخبر وذا لا یجوز والثانی ان الموصول مع الصلۃ شئ واحد فلو فرضت الجنس لا یوجد الفصل فی التعریف ولو فرضت فصلا لا یوجد الجنس فیہ والثالث ان کلمۃ ما الموصول عامۃ فمعناہ غیر المنصرف الذی ای الشئ فعلی ھذا لا یوجد الجنس لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسم غیر المنصرف اسم معرب لا الشئ لانہ جنس بعید والرابع ان الشئ یتناول الفعل فینبغی ان یکون ضربت بسکون التاء غیر منصرف لان فیہ الوصفیۃ والتانیث فاجاب بقولہ ای اسم یعنی انہ لما عبر عن کلمتہما بنکرۃ علم انہما موصوفۃ لا موصولۃ فلا یرد شئ **وھھنا بحث** من وجوہ الاول انہ انما یلزم تنکیر المبتداء المخصص مع تعریف الخبر اذا کان لغیر المنصرف اضداد وھھنا ضد واحد وھو المنصرف واذا کان لہ ضد واحد یصیر معرفۃ فلا یلزم تنکیر المبتداء فلا یرد السوال الاول والثانی ان المراد بغیر المنصرف معناہ العرفی وھو مفہوم محصل لم یلاحظ فیہ معنی المغائرۃ ای ما فیہ علتان من تسع فیکون غیر المنصرف علم لہذا الجنس وعلم الجنس لیس من النکرات والثالث فلیکن قولہ غیر المنصرف خبرا وقولہ ما فیہ علتان مبتدا فلا یلزم تنکیر المبتداء **اجیب عن الاول** ھذا انما یستقیم علی قول المص واما عند الجمہور فلیسا بمنصرفین ولا غیر منصرفین کما عرفت الفا **وعن الثانی** انہ بہذا المعنی نکرۃ ایضا لان الظاہر انہ اسم جنس لا علم جنس لانہ ضروری ولا ضرورۃ ھھنا لان علم الجنس انما یفرض فیما وجد احد السببین لمنع الصرف دون الاخر **وعن الثالث** ان جعل الحد مبتدا غیر صحیح لان الخبر ادخل من المبتدا والحد ادخل

ھو قولہ ما فیہ علتان

ای وھذا الحد آہ

لہ قولہ ای مع قولہ ان المصنف غیر المنصرف الخ

بحث غیر المنصرف

حیث ان منہ الخ

من المحدود فکیف یکون الحد مبتداء قوله معرب جواب سوال وهوان التعریف غیر مانع لانه دخل فیه حضار وتمار علمین لکوکبین لوجودا العلتین اعنی العلمیة والتانیث فاجاب بقوله معرب وحضار وتمار من المبنیات والتحقیق فی بحث المبنی قوله ما فیه علتان فاعل ظرف او مبتداء قدم خبره والجملة صفة ما قوله توثران جواب سوال وهوان التعریف غیر مانع من وجه اخر وهوانه دخل فیه مثل قائمة لوجود التانیث والوصفیة فیها مع انها لم تکن غیر منصرف فاجاب بقوله توثران والتانیث فیها غیر موثر لان شرطه ان یکون علما وهی لیست بعلم لانه لا یجامع مع الوصفیة او ان قوله توثران اشارة الی ان مثل حبلی ومصابیح علمین خارج عن الجزء الاول وداخل فی الجزء الثانی وهو قوله او واحدة تقوم مقامهما لانه وان کان فیهما علتان لکن الموثر علة واحدة وهی التانیث فی الاول والجمع فی الثانی لا العلمیة ولهذا لو انکر الم ینصرفا ایضا قوله باجتماعهما اشارة الی ان الموثر مجموع العلتین لا کل واحد منهما بانفراده قوله واستجماع شرائطهما جواب سوال وهوان التعریف غیر مانع لصدقه علی نوح وعلی ما دخله اللام او اضیف کالاحمر واحمرکم فانه منصرف مع صدق التعریف علیه وانما یندفع النقض به لان من شرائط تاثیر العلتین امتناع ما یعادمنهما وقد وجد المعارض فیما ذکرناما فی الاول فلان سکون الوسط یعارض السببین لزیادة اختصاصهما بالاسم فان قیل ان الشارح ره لما قال توثران فلا حاجة الی قوله واستجماع شرائطهما وایضا یرد ما الفرق بین نوح وهند ان الاول منصرف قطعا والثانی یجوز صرفه وعدمه علی السواء وایضا یرد النقض بما دخله الکسر والتنوین للضرورة او للتناسب لصدق التعریف علیه مع انه منصرف عنده وایضا یرد النقض بمسلمات علما المؤنث لصدق التعریف علیه مع انصرافه لدخول الکسرة والتنوین اجیب عن الاول انما ذکر قوله واستجماع شرائطهما لدفع وهم وهوان یتوهم ان معنی قوله توثران ان یجتمع العلتان لمنع الصرف فقط سواء کان معهما شرائطهما او لا وهذا صادق علی نوح فاحتاج الی حزوجه بقوله واجتماع شرائطهما وعن الثانی بما قاله الشارح فی بحث نوح فلینظر فیه وعن الثالث للرادمن الصرف ما فی حکم الصرف لا عینه کما قاله الشارح ثمه وعن الرابع انا لا نسلم تحقق التانیث فی مسلمات لان هذا التاء لیست متمحضة للتانیث لدلالتها علی الجمعیة قوله اثرا مفعول مطلق لقوله توثران اشارة الی دفع سوال وهوان لا نسلم ان تحرک الاوسط او الزیادة علی الثلث من شروط العجمة لان وجود المشروط بدون الشرط محال وههنا وجد المشروط وهو العجمة فی مثل نوح بدون الشرط وهو تحرک الاوسط او الزیادة حاصل الجواب ان هذه الشرائط شرائط التاثیر لا شرائط الوجود قوله من علل تسع وانما اختار التراکیب التوصیفیة ولم یختر الاضافی بان یقال من تسع علل لیطابق مع قوله او علة واحدة لان التراکیب الاضافی فیه غیر مستقیم لانه لا یتاتی التمیز للواحد والاثنین قوله بان توثر وحدها جواب سوالین الاول ان اقامة الواحد مقام الاثنین غیر متصور لان المفرد لا یقوم

ما یعارض احد السببین فلا ان الاضافی والاضافة

لله یعنی ان المراد من الاسم المعرب حضار الخ ۱۲ سله یعنی بان المراد من الحقیق العلمان الموثران والتانیث الخ ۱۲ سله فان فیه علمان موثران باجتماعهما وهما العلمیة والعجمة مع انه منصرف ۱۲ سله بان قال من واحدة علة لانه علی هذا یکون قوله علة تمیز الواحدة والحال انه لا یتاتی

مقام التعدد والثانی ان القیام عبارة عن الاستواء وھو لایتصور الی من فی وی الارواح فاجاب بقوله بان توثر قوله مجموع ما فی ھذین البیتین جواب عن السؤلة التی مر فی قوله اسم وفعل و حرف فلینظر فیه فلا فائدة فی الاعادة والمجموع بمعنی الجماعة فوجد المطابقة بین المبتدأ والخبر فی التانیث یرد علیه ان المذکور فی البیت الواو وثم وتقریب فعلم منه انهما ایضا من العلل فاجاب بقوله من الامور التسعة قوله لاکل واحد متعلق بقوله مجموع قوله وھی عدل الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وھو ان یقول ما العلل التسع ثم اعلم ان قوله ھی من المصرح وقوله عدل ووصف الخ من الشاعر وھو ابوسعید الانباری اوله موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ؛ تثنتان منها فی الصرف تصویب + عدل ووصف الخ قوله علم مرفوع اما خبر من المبتدأ او بدل من التسع الذی ھو مذکور فی البیت السابق فان قیل لم لم یأت المصرح بھذا مع انه لو قال ھذا البیت لم یحتج الی التعریف لان ذکره یستغنی عن تعریف غیر المنصرف قلنا فیه قصور لانه لم یتناول بما یقوم مقامهما فان قیل علی ھذا لایصح ذکره من الشاعر قلنا انه نظر الی ان المراد بالاثنان اعم من ان یکون حقیقة او حکما فان قیل لما صح قول الشاعر لایصح عدول المصرح عنه قلنا انما عدل المصرح عنه لان بحته بتکلیف قوله والعدل جواب سوالین الاول ان کلمة ثم للتراخی فعلم منه ان علیة المجموع عقیب العلل الاول والامر لیس کذلک والثانی ما الوجه للشاعر انه عدل من الواو الی ثم مع ان الواو اخصر واصل فی العطف فاجاب بقوله لجمع الحافظ اء العدل المذکور مجرد عن التراخی قوله علی الوزن لان نصف بیت الاول خمسة اسماء ونصف بیت الاخر ثلثة اسماء فزاد ثم مرتین لیقوم مقام الاسمین لان ثم ثلاثی فیکون بمنزلة الاسم واجاب بعض الشارحین ان ثم قد یستعمل فیما اذا کان للمعطوف مرتبة علی المعطوف علیه ولاشک ان للجمع مرتبة علی ما بقی کانه قائم مقامهما وانما عدل الشارح عنه لانه لایستقیم فی قوله ثم ترکیب قوله فقوله زائدة منصوب اشارة الی الرد علی الشارح الھندی حیث قال ان قوله زائدة مرفوع لانه صفة النون والالف واللام فی النون زائدة بقرینة تنکیرا خواته فلایلزم توصیف المعرفة بالنکرة او ان اللام للعهد الذھنی والمعرف بالعهد الذھنی یجوز وصفه بالنکرة صرح به الرضی او بحذف الموصول ای النون التی ھی زائدة لاکن علی ھذا یلزم حذف الموصول مع بعض الصلة وذا لایجوز وایضا ان قوله والنون مؤول بالکلمة فلایلزم توصیف المذکر بالمونث فرد الشارح ره قوله بقوله منصوب وجه الرد ان فی کلامه تکلیف کثیر بخلاف ما قال الشارح لانه لیس فیه تکلف ثم یرد علی الشارح انه لایکون الحال الا من الفاعل او المفعول والنون لیس منهما بل خبر والحال لایصح منه التفاتا فاجاب عنه بقوله اذ المعنی وتمنع النون والقرینة علی قوله وتمنع البیت السابق وھو قوله موانع الصرف اه قوله الف فاعل الظرف ھذا قول غایة التحقیق والغرض فی نقل قوله ورود الاعتراض علیه بقوله ولایخفی ثم ان کان الف فاعل الظرف فیکون قوله من قبلها الف جملة فعلیة والکان مبتدأ فیکون اسمیة وعلی التقدیرین یکون حالا فانکان حالا من النون

سلمه ومنع الزمن اه بارفع ھذا الزمن فاول فرع فلا یکون قرار ثانیة ھاوان الفعل اه کذا فی الاصل ولعله سقط من الناسخین فلا یکون قرار ثانیة ھاوان الفعل اه

کذا فی الاصل ولعله سقط من الناسخین فلا یکون قرار ثانیة ھاوان الفعل اه

فیکون من الاحوال المترادفة وانکان حالا من الضمیر فی قوله زائدة یکون من الاحوال المتداخلة **قوله** ولا یخفی
انه لا یفهم من هذا التوجیه الخ الالف واللام فی قوله التوجیه للجنس ای جنس التوجیه فلا یرد بانه ینبغی ان یقال
توجیهین لصدهما کونه فاعل الظرف والاخر کونه مبتدا **قوله** ولاجل انه جعل صدا الغایة اشارة الی تاکید
الاعتراض **قوله** وهذا کما اذا قلت **جواب سوال** وهو ان هذه الارادة بعیدة لا تقتضیه وضع ولا
قاعدة **فاجاب** بماحاصله ان هذا المعنی مفهوم عرفا کما یفهم من هذا المثال اجیب من جانب صاحب
الغایة انما صرح بزیادة النون دون الالف لان الوهم فی عدم زیادة النون واما الالف فلا وهم فی زیادته
لانه من حروف العلة والاصالة فیما قلیلة **قوله** وقوله هذا القول تقریب **قوله** وقوله مبتدا وهذا القول
تقریب بیان له وقوله یعنی خبر المبتداء **فان قیل** کیف یصح کونه خبرا ولا رابط فیه **قلنا** تقدیره یعنی به
اهو مواطئ بالمفرد ای وقوله مضمر بان ذکر الخ **قوله** او القول بان کلواحد منهما مانع لان المذکور فی نظم ابی
سعید هو المانع لا العلة **قلنا** انه قال فی النظم موانع وهو جمع مانعة وتانیثه باعتبار ان موصوفه علة
فکانه قال العلل الموانع **قوله** تقریبی ای اعتباری ومجازی ذکر الکل واراده الجزء فیکون المحذوف منه یاء
النسبة **قوله** اثنان الحکایة والترکیب اما الحکایة ووزن الفعل فان منع الصرف فیه بطریق الحکایة من الفعل
یعنی کما لا یدخل الکسر والتنوین علیه قبل النقل من الفعل الی الاسم کذلک لم یدخل بعد النقل واما الترکیب فلعدم
ای ثبت فیه الترکیب من العلتین اعلم انه جاء عبد الرحمن الی مدرسته بخارا وسال علمائها عن عدد
موانع الصرف فقالوا فی جوابه اثنان الحکایة والترکیب فقال ان فی وزن الفعل الیغ لا یوثر احد العلتین بدلان
الترکیب الی الاخر فینبغی ان یکون علة المنع هو الترکیب فقط فعجزوا عن جوابه **اقول** الحکایة وان
دخل فی الترکیب لکن افرده للاهتمام بشانه لان المنع فیه اکثر لانه عین الفعل باعتبار ما کان والباقی
مشابه بالفعل فی الفرعیتین وعینه **قوله** وقال بعضهم احد عشر تسع منها هذه والعاشر مراعات الاصل
فی نحو احمر اذا سمی به ثم نکر والحادی عشر ما هو مشابه لالف التانیث وهو کل الف لیست للتانیث زیدت
فی اخر الاسم للالحاق کارطی ملحق بجعفر وهو الشجر الذی یدبغ بها الجلود اولم تکن للالحاق کالف قبعثری
والدلیل علی ان الف ارطی وقبعثری لیست للتانیث مجیئ ارطاة وقبعثرات بالتاء والدلیل علی ان الف
ارطی وقبعثری لیست للالحاق عدم مجیئ اصله سندا مسمی حتی یلحق به **اقول فی الجواب** الاول داخل
فی الوصف الاصلی عند من اعتبره والثانی داخل فی الف التانیث **قوله** ثم انه ذکر قوله ثم ای بعد
بیان الممثل **قوله** انه ای الشان **قوله** ذکر ای المصرع والغرض فی هذه العبارة **جواب سوال** وهو
ان المقصود بیان المثال فالاشتغال بالامثلة اشتغال بما لا یعنی **فاجاب** بقوله ثم انه ذکر امثلة الخ
یعنی ان الممثلات کثیرة فکثره الامثلة باعتبار کثرة الممثلات **قوله** علی ترتیب **جواب سوالین** احدهما
انه لم قدم عمر علی الباقی وکلها احمر الی اخرها والثانی ان اللف والنشر الغیر المرتب اولی عند البعض
لانه فیه الاتصال بعد الامثلة بالممثل فتوهم انه غیر مرتب فعلی هذا لا یطابق المثال مع الممثل **قوله**

وفی ایراد زینب **جواب سوال**

وهوان ذكر زينب بعد طلحة مستدرك لان المثال كاف لهما حاصل الجواب سلمنا انه كاف لهما لكنه ذكر تنبيها على قيمي التانيث اللفظي والمعنوي قوله ومعد يكرب اسم صحابي ومعناه الافرادي ان معدا صيغة اسم مفعول كرمي ويكرب صيغة الماضي ومعناه اثارة الارض قوله واحمد مثال لوزن الفعل فان قيل ان ههنا ايضا احمر كاف لهما فلا حاجة الى قوله احمد فينبغي ان يعتذر الشارح ههنا ايضا كما ذكر في زينب قلنا ان قياسه على زينب غير صحيح لان ثمة كلواحد كاف لهما واما ههنا فاحمر كاف لهما واما احمد فغير كاف لهما بل للوزن فقط دون الوصف قوله واثره المرتب لما كان للحكم معان كثيرة فلرفع الابهام وتعين ماهو المراد قال واثره المرتب قوله من حيث اشتماله جواب سوالين احدهما ان اضافة الحكم الى غير المنصرف غير صحيح لان الحكم اثر العلتين لانه اثر غير المنصرف والاخران حكمه كما هو هذا كذا الرفع والنصب والجر فينبغي ان يذكرها ايضا فاجاب بقوله من حيث اشتماله على علتين والرفع والنصب والجر من حيث اشتماله على الفاعلية والمفعولية والاضافة فان قيل ان قيد الحيثية يجيء على معنيين احدهما للاطلاق والاخر للتقييد وههنا لم يصح من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قوله الانسان من حيث هو انسان و الموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المصنف فلا فائدة في التقييد بقوله من حيث اشتماله قلنا قيد الحيثية ههنا بمعنى التعليل لا للتقييد وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على وجه الاخصر والتصريح بمنشاء ترتب هذا الحكم قوله ان لا كسرة اعلم ان قوله لا لنفي الجنس يقتضي الاسم والخبر فقوله كسرة اسمها وخبره محذوف اعني فيه ثم يرد عليه ان قوله ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل يقتضي الاسم والخبر ثم لا مع الاسم والخبر ان فرض اسم ان فلا يوجد خبره وان فرض خبران فلا يوجد اسمه اجيب عنه ان قوله ان مخفف من المثقل فضمير الشان المحذوف مع اسمه ولا مع الاسم والخبر خبره تقديره انه لا كسرة فيه فان قيل الجملة خبر المبتداء وهو قوله وحكمه ولم يوجد العائد اليه لان الضمير في قوله فيه راجع الى غير المنصرف لا الى المبتدا وهو قوله وحكمه قلنا الجملة بتاويل المفرد او ان هذه الجملة مفسرة للمبتداء فلا حاجة الى العائد فان قيل لم ذكر المصرح انتفاء الكسرة ههنا مع ان انتفاءها قد علم من قوله وغير المنصرف بالضمة والفتحة قلنا للمصنف الاجتماع بين الحكمين فانه اقرب الى الضبط يعني انه علم فيما سبق نفي الكسرة لا نفي التنوين وههنا جمع بينهما قوله فيشبه الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل على ثلاث مراتب الاعلى والمتوسط والادنى الاول يوجب البناء لانه يثبت بثلاث علل كما في حضاد وتمامها ذكره الشارح في مبحث المبني والثاني يوجب منع الصرف لانه يثبت بعلتين والثالث يوجب كون الاسم عاملا لانه يثبت بمشابهتها قوله وهو الجر والتنوين فقوله والتنوين عطف على الاعراب لا على الجر قوله الذي هو علامة جواب سوال وهو انه منقوض بسلمى علما لانه غير منصرف مع انه لا يمنع منه التنوين فاجاب بما حاصله

له والجملة اذا وقعت خبرا لدين فهي من العوائد الى المبتدا وليس

ان الممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المقابلة **قوله** علامة التمكن اى دليل على امكنية الاسم للاعرابات الثلثة على نفسه وانما منع الجر والتنوين دون سائر خواص الاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختيرا بالمنع ليظهر اثر الشبه فى عامة الاسماء ولان كلمات النكرة كثيرة من المعارف والتنوين يدخل على النكرة فيكون هو كثيرا ايضا والجر ايضا كثير لكثرة عواملها **قوله** والتانيث فرع التذكير فى الخلقة والمرتبة والتلفظ اما الاولين فظاهر واما الثالث فما قال الشارح لانك تقول قائم ثم قائمة **وههنا بحث** وهو ان التانيث طارء على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والا يلزم الجمع بين التذكير والتانيث والمذكر هو هذا لا ذلك فانه المشترك بين المذكر والمونث كذا قال المحقق **اجيب** عنه ان هذا الفرق تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتثنية والجمع فرع المفرد **قوله** والتعريف فرع التنكير فى المعنى والتلفظ اما فى المعنى فلان التصور الاجمالى مقدم على التفصيلى واما فى التلفظ فما قال الشارح **قوله** والجمع فرع الواحد **فان قيل** الفرعية متحققة فى التثنية والجمع السالم ايضا قلنا المراد بالفرعية ما يكون موثرة والفرعية فيهما غير موثرة لان اعرابهما بالحروف فيخالف عن المفرد فيكون مستقلا فقلت معنى الفرعية فالفرعية فليكن التثنية والجمع غير منصرف لان فى غير المنصرف حال النصب والجر واحد ولا شك ان حال النصب والجر واحد فى التثنية والجمع واما الجمع المونث ولو كان اعرابهما بالحركة لاكن مخالف من الاصل الذى اعنى جمع المذكر فيكون له نوع استقلال **قوله** ويجوز صرفه اى لا يمتنع **جواب سوال** وهو ان جعل التناسب علة الجواز مستقيم لاكن جعل الضرورة علة الجواز غير مستقيم لان صرف غير المنصرف لاجل الضرورة واجب فاجاب بقوله اى لا يمتنع حاصل الجواب ان الجواز مجئ بمعنيين احدهما بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة من الطرفين والثانى بمعنى الامكان العام وهو سلب الضرورة من الجانب المقابل للحكم والمراد ههنا الثانى وانما سمى هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط **قوله** سواء كان ضروريا اى واجبا او غير ضرورى اى غير واجب **قوله** اى جعله فى حكم المنصرف **جواب سوال** وهو ان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان وبالضرورة لا يزول العلتان فاجاب بقوله اى جعله فى حكم المنصرف يعنى اجاب الشارح عنه بوجهين الاول ان المراد بالصرف المعنى الاصطلاحى وهو جعله فى حكم المنصرف والثانى انه يراد المعنى اللغوى وهو التغيير **وههنا بحث من وجهين** الاول انه لما اريد منه جعله فى حكم المنصرف فلم اطلق المصدر عليه الانصراف والثانى ان الجواب الاول لا يصح لان المعنى الاصطلاحى للصرف هو جعل الاسم منصرفا حقيقة لا جعله فى حكم المنصرف اجيب عن الاول انما اطلق عليه عين الانصراف لان كل ما لا يترتب عليه غاية فهو فى حكم العدم وعن الثانى بان للمعنى الاصطلاحى على نوعين احدهما عرفى والاخر حقيقى الاول جعله فى حكم المنصرف والثانى جعله منصرفا والمراد ههنا العرفى **قوله** عند المصنف وما عند غيره

فيهما لا يدخل عليه الكسرة والتنوين فبادخال احدهما يجعل منصرفا حقيقة **فان قلت** ان المنصرف عند غيره ما يدخل عليه التنوين والحركات الثلث فادخال احدهما لا يجعله منصرفا عندهم ايضا **قلت** جاز دخول احدهما يوجب دخول الآخر باعتبار عدم القائل بالفصل **قوله** لا يلزم خلو الاسم عنهما وههنا يخلو العلتين الباقيتين بعد ادخال الكسرة والتنوين اما موثرتين اولا فعلى الاول يلزم وجود المؤثر بدون الاثر فان اثره هو المنع عن الكسرة والتنوين لا غير وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف على مذهب المصنف فان كون علتين موثرتين معتبر في تعريفه كما صرح به الشارح في تعريفه **اجيب** بان المراد ما كان موثرين لكن تخلف الاثر عن الموثر انما لا يجوز اذا لم يمنع مانع والمانع ههنا موجود وهو الصرفية والتناسب **فان قيل** في صورة وجود المانع لا يكون العلة علة لان المانع يدخل على العلة عند الحنفية واما عند الشافعي فالمانع يدخل على الحكم لا على العلة فعلى مذهبه يتقيم وجود العلة مع المانع كما ذكر في كتب الاصول **قلنا** المشهور ان المنع كان على مذهب الشافعي فلا يرد الاعتراض **قوله** والضمير في صرفه جواب سوال وهو انه لما كان المراد المعنى اللغوي كان معناه ويجوز تغيير المنصرف فلا اعتراض باق على حاله فاجاب بقوله والضمير في صرفه راجع الى حكمه وانما قال وقيل لان هذا ضعيف باعتبار ان المعنى اللغوي مهجور في العلوم وايضا ان المعنى اللغوي اصطلاح الغير كل اصطلاح بالنسبة الى اصطلاح اخر مجاز **قوله** اي لضرورة وفيه اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اعلم ان الضرورة على قسمين احدهما لوزن الشعر اي موافقة نصف الاخر من البيت مع النصف الاول في الحروف او على العكس والاخر لرعاية القافية اي لرعاية حروف الآخر اشار الشارح الى الاول بقوله لضرورة وزن الخ والى الثاني بقوله او لرعاية القافية ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما انكسار والاخر انزحاف اشار الشارح الى الاول بقوله انكسار والى الثاني بقوله او انزحاف **قوله** فكثيرا ما يقع اي وقعا كثيرا وكلمة ما زائدة او للتعميم اي كثيرا اي كثير يقع **قوله** مخرجه عن الوزن الضمير المستتر في يخرج راجع الى الانكسار والبارز الى الشعر **قوله** صبت على اوله ٭ مذا على من شم تربة احمدا ٭ ان لا يشم مدى الزمان غواليا **قوله** ماذا اي اي شئ وقع على من شم **قوله** ان لا يشم متعلق بوقوع قوله غواليا اي خوشبوئي اخره صبت بيان شئ فالحاصل انه لو لم يرد التنوين في مصائب لنقص الحرف من نصف الاول من البيت من النصف الاخر وهذا البيت من فاطمة رض قالت في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** واما الثاني اي الانزحاف فكقوله اعد الخ هذا قول الشافعي في مدح الامام الاعظم وقصته ان الشافعي راى رجلا من اصحاب الامام الاعظم فقال له بين لنا بيانا الامام الاعظم فبين الرجل حسنه ثم قال الامام الشافعي له اعد ثانيا فبينه ثانيا ثم قال له ثالثا بين لنا فقال الرجل الكلام اذا زاد على مرتين حصل الحزن للمخاطب وانت لا تحزن فقال الشافعي اعد ذكر الخ يتضوع اي خوشبوئي كند **فان قيل** الضرورة في الثمان يستدعي التنوين لا الكسر فلم كسر **قلنا** لما لم يكن واسطة بين المنصرف

والفعل الذي يتعلق به كلمة على محذوف وهو وقع وان لا يشم منصوب بنزع الخافض وهو كلمة في والمعنى لا وقع على من شم تربة احمد في ترك شم الغوالي لشدة حبه اياها ١٢

وغیر المنصرف فیفید صرفہ بادخال التنوین والکسر ایضا ولان التنوین لما کان للتمکن ومعناہ امکنیۃ الکلمۃ للاعرابات الثلث فلا بد من ادخال الکسر حال الجر لتحقق معنی التمکن والا یلزم الکذب **قولہ** لما یحکم بہ سلامۃ الطبع الخ کانہ قیل ان یبین کیف یخرجہ عن السلاسۃ فدفع بقولہ لما یحکم بہ سلامۃ الطبع وان لم یظہر علی السنتنا **قولہ** والاحتراز عن الزحاف المراد من الزحاف لیس مطلق الزحاف بل الذی یخرج الشعر من السلاسۃ بقرینۃ الفاء فی قولہ فالاحتراز لانہ مرتب علی قولہ زحاف یخرج عن السلاسۃ **فان قیل** فعلی ہذا لا حاجۃ الی ازدیاد لفظ البعض فی قولہ الاحتراز عن بعض الزحاف لان المراد من الزحاف الذی یخرج الشعر من السلاسۃ فلا حاجۃ الی ازدیاد لفظ البعض **اجیب عنہ** ہذا التصریح بما علم ضمنا **قولہ** لیحصل التناسب لما کان قولہ للتناسب مفعولا لہ لیجوز وہو علی قسمین احدہما حصول مدخول اللام بالسابق مثل ضربت تادیبا والاخر حصول السابق بمدخول اللام مثل قعدت عن الحرب جبنا فلرفع الابہام وتعین ما ہو المراد قال لیحصل التناسب **قولہ** لان رعایۃ التناسب جواب سوال وہو ان رعایۃ التناسب لیس بضروری فکیف یثبت جواز صرفہ للتناسب **قولہ** مثل سلاسلا وانما نصب سلاسلا علی الحکایۃ لانہ مفعول بہ لقولہ تعالی انا اعتدنا للکفرین الخ فلا یرد بانہ ینبغی ان یکون مجرورا لانہ مضاف الیہ لمثل **قولہ** مثال المجموع **جواب سوال** وہو ان المقصود لیس الا صرف سلاسلا فینبغی ان یذکر سلاسلا فقط دون اغلالا **فاجاب بقولہ** مثال المجموع **وہہنا بحث** من وجوہ الاول ینبغی ان یجعل المنصرف غیر منصرف بتبعیۃ غیر المنصرف والثانی ما الوجہ للمم انہ مثل للتناسب ولم یمثل للضرورۃ والثالث ینبغی ان یقول المم او التناسب من غیر ذکر اللام فیہ لانہ معطوف علی قولہ للضرورۃ **اجیب عن الاول** ان الضرورۃ عندہم رد الاشیاء الی اصولہا وفی جعل منصرف غیر منصرف اخراج عن الاصل ولذا لم یخرج جعل الفتحۃ للمقصورۃ ممدودۃ لان اصل الممدودۃ المقصورۃ ویجعل الممدودۃ مقصورۃ **وعن الثانی** انما لم یذکر امثلۃ الضرورۃ لکثرتہا کما تعلم بالاشعار التی ذکرہا الشارح **وعن الثالث** انما ذکر اللام تنبیہا علی انہما نوعان مختلفان من المفعول لہ لان الاول من قبیل قولہم قعدت عن الحرب جبنا والثانی من قبیل قولہم ضربت تادیبا **قولہ** وما یقوم مقامہما **فان قیل** الاولی تقدیمہ علی الحکم لانہ بیان لما ابہم فی تعریف غیر المنصرف **قلنا** ان ذکر الحکم ایضا بیان لما ابہم فی التعریف لان العلۃ فی التعریف مقیدۃ بکونہا موثرۃ وبقولہ وحکمہ بین اثر العلتین فجمیع ما ذکر بعد التعریف ببیان ما ابہم فی التعریف **قولہ** التی تقوم لما کانت کلمۃ ما مشترکۃ بین الموصول وبین الموصوف والاول اولی ہہنا لانہ وقع موضع المبتدا والاصل فیہ التعریف فلذا اول کلمۃ ما بالتی ثم الموصول یقتضی المعتمد علیہ فلذا زاد قولہ لفظ العلۃ ..... ثم العلۃ اسم جنس یقع علی القلیل والکثیر والکثیر غیر مراد فلذا زاد الشارح قولہ الواحدۃ ولما کان المعتمد علیہ مونثا اول کلمۃ ما الموصولۃ للونث اعنی التی واول یقوم بتقوم قولہ مقام العلتین وبیان لمرجع الضمیر فی قولہ مقامہما **قولہ** من العلل التسع قید للعلتین او للعلۃ الواحدۃ او لکل منہما **قولہ** علتان اشارۃ الی ان العطف مقدم علی الربط لئلا یلزم حمل الاخص

علی الاعم **قولہ** فان قلت کرارا ذکر ہذا الخ ہذا ایراد علی قولہ وما یقوم مقامہما

لان اسباب منع الصرف ليس الامن الاوصاف قوله البالغ احتراز عن رجال ومسلمون قوله منتهى الجموع المراد منه
ما فوق الواحد لان الجمعية لا يبقى الامرتين قوله فانه قد تكرر الخ دليل الاشتراط صيغة منتهى الجموع قوله
حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التكرار في مساجد ومصابيح غير متحقق فاجاب بقوله حقيقة او حكما
قوله كالكالب جمع الكلب قوله اساور جمع اسورة وهو جمع سوار قوله لنا عيم جمع النعام وهو جمع لنعم قوله
كمساجد نظير الكالب واساور قوله مصابيح نظير انا عيم قوله وثانيها التانيث جواب سوال وهو ان
اسباب منع الصرف ليس الامن الاوصاف والف التانيث من الذوات فاجاب بقوله وثانيتها التانيث
اى تانيث الالف فعبارة المصنف محمولة على القلب قوله للمقصورة والممدودة فان قيل ان اسناد التانيث
الى الممدودة غير مستقيم لان الممدودة في حمراء ليست للتانيث بل لمد المقصورة واما الهمزة المنقلبة عن المقصورة
الحق في اخره فنفى التانيث كما بين الشارح في بحث التانيث قلنا انه لما لم يفارق احدهما عن الاخر يصح
اسناده اليهما قوله اى كل واحد منهما دفعا وهم ظاهر قوله لانهما لازمتان الخ اشارة الى الفرق بين التاء
والف التانيث قوله لا تفارق الخ بيان لقوله لازمتان قوله فلا يقال الخ تعليل لقوله لازمتان قوله
فجعل الخ تفريع على قوله ولا يقال قوله فصار اداة تفريع على قوله بمنزلة تانيث اخر والغرض في التفريع بيان
دليل لاقامة الف التانيث مقام العلتين قوله اصلا اى لا في الوضع ولا في الاستعمال اما في الوضع فما
بين الشارح رح بقوله وضعا واما في الاستعمال فما بين بقوله فلا يقال في جبلى جبل لا للمذكر ولا للمونث قوله
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة لانه يقال ضارب في ضاربة يعني ان ضارب موضوع للمذكر
والمونث ثم زيدت التاء للفرق قوله فلو عرض جواب سوال وهو ان التاء ايضا قد تكون لازمة
للكلمة فلينبغ ان يقوم مقام العلتين فاجاب بقوله فلو عرض فان قيل هذا الكلام يشعر بانه ليس في
اسم العلم وضع وليس كذلك قلنا المراد من الوضع وضع اولى لا الثاني ولهذا قال الشارح بحسب اصل الوضع
ولا شك انه ليس في العلم وضع اولى قوله العدل لما ذكر العلل المتسع مجملا في تعريف غير المنصرف اراد
بيانها فادخل الفاء في التفسير في قوله والعدل فان قيل ان التفسير قد مر بقوله مثل عمر احمر وطلحة
فلا حاجة الى التفسير قلنا اجاب صاحب الغفور عنه المراد من التفسير تفسير المفهوم لا تفسير الامثلة
اعلم ان العدل في اللغة يجيء على خمسة معان احدها بمعنى الميل اذا وقعت صلته كلمة الى كما يقال عدل
اليه اى مال اليه وبمعنى الاعراض اذا وقعت صلته كلمة عن نحو عدل عنه اى اعرض عنه وهو معنى الصرف
اى الصرف والاعراض بمعنى واحد وبمعنى البعد ان وقعت صلته من نحو عدل البعير من الجبال
اى بعد منه وبمعنى المساواة ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا اى ساوى الامر
وفي اصطلاح النحوى عبارة عما قال المص وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن الاستقامة على الامور الشرع
وانما قام العدل على الوصف لان العدل ليس مقيدا بشرط فيكون بمنزلة المطلق من المقيد والمطلق مقدم
على المقيد آخرا بان الفرق بين العدل والاشتقاق ان الاشتقاق تغير في اللفظ والمعنى جميعا والعدل تغير
في اللفظ دون المعنى قوله مصدر جواب سوال وهو ان العدل وزن فعل وهو من اوزان صفة المشبهة

کنصب فعلی هذا لا یصح حمل الخروج علیہ لانہ وصف محض والصفۃ المشبہۃ ذات مع صف فاجاب بقولہ مصدر یعنی سلمنا ان العدل وزن فعل لکن لا نسلم ان فعلا من الاوزان المختصۃ بالصفۃ المشبہۃ بل مشترک بینہا وبین المصدر والمراد ہہنا المصدر لان اسباب منع الصرف لیس الا من الاوصاف قولہ مبنی للمفعول جواب سوال وہو انہ لا یصح حمل الخروج علی العدل من وجہ اخر وہو ان العدل متعد یعنی الاخراج صفۃ المتکلم والخروج لازم صفۃ الاسم فاجاب بقولہ مبنی للمفعول یعنی ان المتعدی انما یکون صفۃ للمتکلم اذا کان مبنیا للفاعل وہہنا مبنی للمفعول فیکون صفۃ للفظ قولہ ای کون الاسم معدولا جواب اسولۃ ثلثۃ الاول انہ علی ہذا لا یصح حمل الخروج علی المعدول کما ہو الظاہر والثانی ان عد المعدول من اسباب منع الصرف لا یصح لانہا من الاوصاف والمعدول من الذوات والثالث ان العدل متعد والخروج لازم فعلی ہذا یلزم تفسیر المتعدی باللازمی فاجاب بقولہ کون الاسم معدولا والکون من الاوصاف وایضا یکون لازما قولہ ای کون الاسم مخرجا جواب سوال وہو ان کون الاسم معدولا من قبیل الحاصل بالمصدر لانہ اذا عبر عن الشئ بالکون فالمراد منہ ہو الحاصل بالمصدر والخروج من المصدر فیلزم حمل المصدر علی الحاصل بالمصدر فاجاب بقولہ ای کون الاسم مخرجا وانما فسر الخروج باسم المفعول المزید لدفع اعتراض الشیخ الرضی من ان العدل اخراج الاسم لا الخروج لان العدل متعد بشرط الاعتبار فیہ کما سیذکر الشارح فتعریفہ بالخروج لیس بملح ما ینبغی فقولہ خروج الاسم تفسیر للمضاف الیہ وہو الضمیر فی خروجہ وقولہ ای کون الاسم مخرجا تفسیر المضاف وہو الخروج وانما قدم تفسیر المضاف الیہ مع تقدم المضاف علیہ لانہ وان کان مقدما فی اللفظ لکن العلم بالمضاف الیہ مقدم علی العلم بالمضاف فان العلم بزید مقدم علی العلم بالغلام فی غلام زید فان قیل ان الضمیر فی خروجہ لا یخلو اما ان یرجع الی الاسم اولی المعدول فعلی الاول یلزم الاضمار قبل الذکر وعلی الثانی یلزم اخذ المحدود فی الحد قلنا الضمیر راجع الی الاسم الذی یعلم من لفظ المعدول لانہ اسم صفۃ یقتضی الموصوف فان قیل فعلی ہذا یلزم اخذ المحدود فی الحد لان الصفۃ من المحدود فکذا الموصوف منہ قلنا الاسم معلوم من البحث لانہ فی الاسماء قولہ عن صیغتہ ای صیغۃ الاسم ای خروج الاسم من صیغۃ ہذا الاسم قولہ ای عن صورتہ جواب سوال ای البحث وہو ان الاسم عبارۃ عن الصورۃ والمادۃ معا والصیغۃ ایضا عبارۃ عنہما کما قال علماء الصرف ان ضرب صیغۃ ماض فیلزم خروج الکل عن الکل وہو باطل فاجاب بقولہ ای عن صورتہ ای المراد من الصیغۃ ہی الصیغۃ عند النحاۃ وہی عبارۃ عن الصورۃ فقط فلا یلزم الخروج عن الکل فان قیل علی ہذا یلزم خروج الکل عن الجزء قلنا العبارۃ بحذف المضاف ای خروج مادۃ الاسم فان قیل علی ہذا یلزم خروج الجزء عن الجزء قلنا خروج الجزء عن الجزء لیس بباطل مطلقا بل اذا لم یکن احد الجزئین مشتملا علی الاخر قولہ التی یقتضی الاصل لما کان الیاء فی قولہ اصلیۃ للنسبۃ وہی یقتضی المناسبۃ بین المنسوب والمنسوب الیہ اشار الی المناسبۃ بقولہ التی یعنی انہا نسبۃ المقتضی الی المقتضی ثم کان لفظ الاصل یجئ علی معان القاعدۃ والدلیل والراجح والسابق فلرفع الابہام ولتعیین ما ہو المراد قال الشارح والقاعدۃ وقولہ ان یکون متعلق بقولہ یقتضی قولہ علیہما الضمیر فیہ راجع الی الموصول اعنی قولہ التی فان قیل لا یصح التعریف علی العدل التقدیری لعدم الاصل و

لہ بصیغۃ اسم الفاعل ۱۲ سہ بصیغۃ اسم المفعول ۱۲ عہ ای المناسبۃ ۱۲ ف الاصل فی اللغۃ ما یبتنی علیہ غیرہ ۱۲

سہ یا الٰہی بروی پاک نبی ؛ بجمال محمد عربی ؛ صلی اللہ علیہ وسلم ارحم علینا وارحم علی آشنا با

القاعدة فيه قلنا هذا لتعريف للعدل الحقيقي فقط قوله ولا يخفى عليك جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه المشتقات لاخراجها عن صيغة الاصلية وهو المصدر مع انها لا تسمى معدولا والا ينبغي ان يكون ضارب غير منصرف للعدل والوصفية فاجاب بقوله ولا يخفى عليك يعني المصدر ليست صيغة للمشتقات فان قيل هذا الجواب غير دافع لانه كما ان صيغة المصدر غير صيغة المشتقة كذلك صيغة المعدول عنه غير صيغة المعدول عنه قلنا التغير في المشتقات تام لانه كما كان في اللفظ كذلك في المعنى بخلاف العدل لان التغير فيه بين المعدول عنه من وجه وهو في اللفظ فقط دون المعنى كما ترى واجاب مير جمال خيابي رحمة الله تعالى عليه الفرق بينهما بالنظر الى العرف لانه لا يقال في العرف ان لفظ لعدل متميز من لفظ المعدول عنه بخلاف المشتقات قوله وان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه اسماء محذوفة الاعجاز كيد ودم فانها خرجت من يدي ودمي فاجاب بقوله وان المتبادر الخ عطف على قوله ان صيغة المصدر اي ولا يخفى عليك ان المتبادر اه وانما كان متبادرا لان الماتن تعرض الى خروج الاسم عن الصيغة وسكت عن المادة فعلم انها باقية يرد عليه انه يخرج منه عمر وثلث لان المادة ليست باقية فيهما قلنا المراد ببقاء المادة بقاء حروف الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام وفي هذه الامثلة حذف الزوائد وهو الالف في عمر والتاء في الثلثة الاولى وجميع حروف العلة التي في قوله والتغير انما وقع في الصورة فقط فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه سحر معينا اي معرفة لانه معدول من الساحر المعرف باللام لانه غير مخرج عن صيغة الاصلية بل ترد اليها قلنا الصورة اعم من الحقيقي والحكمي وهو حكمي لان الالف واللام ليسا من الصورة الحكمي لان اللام كالجزء من الكلمة الا ترى انه لا يجوز الفصل بين اللام ومدخوله فان قلت فعلى هذا لا يبقى المادة قلنا المراد من المادة ما كان مقابلا بالفاء والعين قوله محذوفة الاعجاز قيد لاعجاز اتفاقي لان مثله محذوفة الاوائل كعدة اصله وعد وكذا محذوفة الوسط كقول اصله مقوول ولكن في الاعجاز ابدل حرف بحرف لعدم بقاء المادة فيهما وان خروجه جواب سوال وهو ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه مغيرات قياسية اي مغيرات صرفية مثل مرمى لانه مخرج عن مرموي مع انه لا يسمى عدل اولا ينبغي ان يكون مرمى غير منصرف للعدل والوصف فاجاب بقوله وان خروجه الخ عطف على قوله وان المتبادر اي ولا يخفى عليك ان خروجه اه قوله اي مغائرة جواب سوال وهو ان الخ اسم تفضيل ومعناه اشد تاخرا وهو غير موجود ههنا فاجاب بقوله اي مغائرة يعني سلمنا انه اسم تفضيل لكنه نقل الى معنى المغائرة قوله لا يبعد جواب سوال وهو ان المغائرة ثابتة في المغيرات الصرفية لان مرمى مغير من مرموي فاجاب بقوله ---- ولا يبعد والحاصل ان الشرط في العدل ان يكون صيغة المعدول عنه موافقا مع ان عنه وصيغة المعدول غير موافق مع القاعدة الا ترى ان ثلثة ثلث موافق مع القاعدة لانه اذا كان المعنى مكررا لا بد ان يكون اللفظ كذلك وثلث غير موافق مع القاعدة لان مفاعلة لا تكرار في لفظه دائما في المغيرات الصرفية فكما ان الصيغة الاولى داخلة في القاعدة كذلك الصيغة الثانية الا ترى ان مرمى دخل تحت القاعدة وكذا مرمى فلان اسم المفعول من المجرد يكون على وزن مفعول

له اي التغير في المشتقات تام مع انه ليس كذلك لان اصله ثلثة ثلثة

ف والا مرمى فان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما

اولهما ساكنا ابدل الواو ياء وادغمت الياء في الياء فيكون مرمي داخلا تحت هذه القاعدة فان قيل يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثاني اي بقوله وان المتبادر من محذوفة الاعجاز لان يدودم الصيغة الاولى فيهما قياسيته والصيغة الثانية غير قياسية لانهما بقيا ثنائية وما لا يخرج به كالمدغمة مثل مرمي فالاولى الاكتفاء به ولا حاجة الى القيد الثاني فلم اعتبره الشارح قلنا ان القيد الثاني مبتادر كما قال الشارح وان المتبادر وهذا القيد ليس بمتبادر فلا يصار اليه الا لضرورة فلما وجد وجه اخر لا يصار اليه قوله واما المغيرات الشاذة جواب سوال وهو انه نقض بالمغيرات الشاذة كاقوس وانيب فانهما مخرجان من اقواس وانياب مع ان صورة الاولى داخلة تحت الاصل والثانية بخلافه لان الاجوف لا يجمع على افعل بل على افعال كالثوب على اثواب والبيت على ابيات حاصل الجواب لا نسلم ان اقوس وانيب مخرجان عن اقوس وانيب بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا سميت بالجموع الشاذة ولو كانا مخرجين من الاقواس والانياب فما سميت بالشاذة قوله فان الظاهر الخ هذا مسند للمنع والاصل كيف وان الظاهر على هذا فالاولى الواو دون الفاء كذا قال جمال الدين الخالي اجيب الفاء للتعليل بمعنى لام الاجلى قوله واخراج اقوس الخ حاصله ان اينياب اصل لانيب لكن لم يعتبر اخراج انيب من الانياب واعتبار الاخراج من الاصل شرط في العدل كما سيأتي قوله وقال بعض الشارحين والغرض فيه ورود الاعتراض على المص لان الاجوبة المذكورة في قول الشارح منقول من المص في امالي الكافية قوله تميز العدل عن سائر العلل فان قيل لا نسلم المقصود هذا بل المقصود تمييز غير المنصرف عن المنصرف وذا لا يحصل بتعريف الاعم قلنا التمييز بين المنصرف وغير المنصرف يكفي باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتنوين فهو غير المنصرف وما يدخله فهو منصرف وما لا يعلم حاله باستعمال العرب مع وجود السببين كالجموع الشاذة اذا سمي شخص لم يعلم انها منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل فيحكم بعد الامتناع فان الاصل في الاسماء الصرف قوله فحيث مكانية او تعليل لقوله لا باس لكن قدم عليه الفاء في قوله فحيث من دخل لا باس اي فلا باس لكن الفاء بقي في موضعه واخر من موضعه قوله في لا حاجة الخ هذا من مقولة بعض الشارحين فان قيل المذكور في الجواب الاول لفظ لا يخفى وفي الجواب الثاني لفظ التبادر وهو ليس من التكليف بل الاصل ان يحمل اللفظ على التبادر قلنا التبادر لا ينافي التكليف لان كل قيد اذا قدر في التعريف فهو تكليف او نقول ان التبادر اذا ذكر بلا دليل فهو ليس الا تكليف اجيب عنه ان في قول الشارحين تكليف واحد فوق من هذه التكلفات كلها وهو ان العدل من المذهب المختار الى غير المختار تكليف ظاهر ولا شك ان التعريف بالاعم لا يجوز على المذهب المختار وهو مذهب المتقدمين مع ان للمص منهم قوله واعلم انا اعلم اشارة الى الرد على المتوسط والرضي اذ قالوا ان اعتبار العدل مقدم على منع الصرف يعني ان العدل قد يكون تحقيقا وتارة تقديرا كما في عمر وانهم قالوا ما ثبت سابقا لا ينعم الشيء واعتبروه فرد عليهما بان العدل باعتبار لشيء النحاة واعتبارهم بعد منع الصرف يعني ان العدل تقديري

انيب

اينياب

غیر منصرف ای لما وجدوا اعرابها کاعراب غیر منصرف فلا یرد انهم لما وجدوها غیر منصرف وهو
عبارة عما فیه علتان فلا یصح قوله فلم یجدوا فیها سببا ظاهرا غیر الوصفیته **قوله** ولم یصلح للاعتبار الا
العدل لان الاسباب الاخری لها دلائل ظاهرة فی اللفظ فلا یجری الغرض فیها بخلاف العدل وایضا ان
اعتبار الوصفیته ینافی علمیته عمر واعتبار التانیث ینافی تذکیره واعتبار التراکیب ینافی افراده و
کذا الجمع والالف والنون المزیدتان فی نجر یدعمر عنهما اذا کان باعتبار شرط لاشی فالمانع موجود عن
صلاحیته الکل واما العدل فلا یعلم من اللفظ فیصح الغرض فیه **وههنا** اعتراض وهو انه علی هذا یلزم
الدور لان منع الصرف موقوف علی العدل والعدل موقوف علیه **اجیب عنه** سلمنا ان العدل موقوف علی
منع الصرف لکن منع الصرف لیس بموقوف علی العدل بل موقوف علی سبب من الاسباب التسع **قوله**
لانهم تتبعوا ای لان النحات تخبروا عن العدل التحقیقی الذی هو موجود سابقا کما قال صاحب المتوسط و
الرضی بل فرضوا ابتداءً **قوله** فیما عدا عمر یعنی ان فی عمر العدل غیر سابق علی منع الصرف بالاتفاق **قوله**
فجعلوه غیر منصرف للعدل وسببا آخر بل لیس کذلک **قوله** ولاکن لابد **جواب سوال** وهو انه لما کان
العدل فرضی واعتباری فی جمیع المواد فعلی هذا لا یصح تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری لانه یلزم تقسیم الشئ
الی النفس والی الغیر فاجاب بقوله ولاکن لا بد حاصل الجواب ان تقسیم العدل الی القسمین باعتبار المعدول
عنه یعنی المعدول عنه علی قسمین حقیقی وتقدیری **وههنا بحث** وهو ان غرض الشارح من هذه العبارة
یعنی قوله ولاکن لابد آه دفع سوال لاکن یکفی لدفع السوال بیان امر واحد وهو بیان الاصل واما بیان امر آخر وهو
اعتبار الاخراج فلا دخل له فی الدفع فلا حاجة الی بیان الامرین بقوله ولاکن لابد فی اعتبار العدل من امرین
اجیب عنه انه وان لم یکن له دخل فی الدفع لاکن کثیرا ما یذکر الشئ بالتبعیة لبیان ضابطة **قوله**
محقق بلا شک الشک عبارة عن تساوی الطرفین فنفیه کما یصدق مع الیقین یصدق مع الظن الذی
هو الطرف الراجح فاندفع ما قیل ان وجدان دلیل غیر منع الصرف علی وجود اصل المعدول عنه لا یستلزم
تحقق وجوده بلا شک لجواز کون مقدماته ظنیة کذا قال میر جمال الدین الجنابی **قوله** وفی بعضها
لا دلیل غیر منع الصرف ای مغائرا عنه بالذات بقرینة المقابلة فاندفع ما قیل فیه نظر لان الدلیل علیه
کما یکون منع الصرف کذلک عدم السببیة فیه غیر العلمیته ووجود سبب آخر فیه وعدم وجدان
صلاحیته اعتبار غیر العدل دلیلا علی وجود اصل المعدول **قوله** فانقسام العدل الی التحقیقی
والتقدیری انما هو باعتبار کون ذلک الاصل محققا او مقدرا **فان قیل** اذا کان ثبوت الاصل
محققا فلم یوجد ایضا محقق لان الاصل انما کان اصلا بمجرد الفرع عنه **قلنا** لیس المراد بالاصل
ههنا الذی القیاس ای لا یکون الاسم علیه سواء کان ثم خروج اولم یکن والخروج لا یتحقق الا ان یکون الاسم
علیه ثم خروج فتحقق ثبوت الاصل لا یستلزم تحقق الخروج **قوله** واما اعتبار اخراج المعدول **وههنا** بحث
غفل عنه فحول هذا الفن وهو ان غرض الشارح من هذا البیان الرد علی صاحب المتوسط
والرضی فی اعتبار العدل لا فی اعتبار اخراج المعدل فلا یصح قول الشارح واما اعتبار اخراج المعدول

فلا دليل عليه ولو قيل انهما متحدان فلا يصح قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين لانه علم منه انهما مغائران
اجيب عنه ان اعتبار العدل واعتبار الاخراج متحدان في صح قوله واما اعتبار اخراج المعدول فلا دليل عليه
واما قوله لابد في اعتبار العدل من امرين فمعناه لابد في وجود العدل من امرين فالاعتبارية بمعنى الوجود
ثم اضافة الوجود الى العدل بيانية ولاشك ان نفس العدل مغائر عن اعتبار الاخراج يعني ان اعتبار العدل
واعتبار الاخراج متحدان واما ---- اعتبار الاخراج فمغائران قوله فلا دليل عليه اي لا دليل قصدي
عليه وانكان دليل الاصل دليل العدل لكنه ضمني يعني العدل تقديري في الكل قوله فعلى هذا الخ
على ما ذكر من ان التقسيم في الاصل قوله معناه خروجا فيه اشارة الى امور ثلاثة احدها ان قوله
تحقيقا مصدر مبني للمفعول والثاني انه صفة للمصدر المحذوف اي خروجه عن صيغة خروجا ويجوز
المفعول المطلق من المصدر والثالث ان توصيف الخروج بهذه الصفة باعتبار المتعلق وهو الاصل لا
باعتبار حالة نفسه الا فهو عين قول الرضي قوله يكون اللفظ ايضا مكررا وههنا بحث بوجوه الاول
ان التثنية والجمع معناهما مكرر ولا تكرار في اللفظ والثاني انه لانسلم ان ثلث معدول من ثلثة ثلثة
لان ثلث يقع صفة للونث كما في قوله تعالى مثنى وثلاث وحكم موصوف اسماء الاعداد لحكم تميزها فعلم ان ثلث
معدول عن ثلث ثلث بدون التاء والثالث انه لو عدلوا ثلث واخواته عنها ينبغي ان يصح نكاح ما فوق
الاربعة ايضا لقوله مثنى وثلث ورباع اجيب عن الاول لا نسلم ان التكرار في اللفظ غير موجود لان الالف
في التثنية قائم مقام اللفظ وعن الثاني ان النساء اسم الجمع لا مراءة لا جمع لها فهو مذكور بهذا الاعتبار
وعن الثالث ان التكرار لا يستلزم التعدد لان الثاني بدل عن الاول او تاكيد له ليفيد التفرد قوله
والدليل لما قال الرضي ان ثلث معدول عن ثلثة ثلثة لاتحاد معنييهما فرد الشارح عليه وقال والدليل
وجه الرد ان اتحاد المعنى لا يدل على عدل احدهما من الاخر والا فليكن احد المترادفين معدولا
عن الاخر قوله ثلثة ثلثة بالنصب لمن القوم مأول بلفظ واحد اي مفصل بهذا التفصيل فلما
كان كلا اللفظين عبارة عن ذي الحال اجري اعرابه عليهما قوله الى رباع كلمة الى بمعنى مع فلا يرد
ان الغاية لا تدخل واليضا لا يرد الاظهر ان يقال ورباع بالعطف لان الواسطة بين مثنى ورباع ثلث
والحال ان ثلث مشبه به فلا وجه لادخاله تحت المشبه قوله بلا خلاف لانه مسموع كما في قوله تعالى
مثنى وثلاث ورباع قوله خلاف عند البعض لا يجوز لان ما ورد انها غير مسموع وعند البعض وان
لم يسمع لكنها ملحق بالاول قوله والسبب في منع صرف اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا ان منع صرفها
لتكرار العدل حيث عدل عن التكرار وعن الاسمية الى الوصفية وجه الرد ان اعتبار العدل امر
اضطراري فيجب ان يقصر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك لكان العدل قائما مقام
العلتين كالجمع ولم يقل به احد قوله لان الوصفية العارضية جواب سوال وهو ان
الانصراف بالعدل فيهما مستقيم واما بالوصف فغير مستقيم لان الوصف فيهما عارض

لانہما معدولان من ثلثة ثلثة وہما من اسماء العدد ولا وصفیة فیہما لانہما موضوعتان للوحدات لا لما لہ الوحدات حتی تکون اوصافا بل الوصفیة انما عرضت لہما بالترکیب کما فی قولہ مررت بنسوة اربع فیکون المراد منہا ما لہ الوحدات لا الوحدات والمعتبر فی سببیة منع الصرف ہو الوصف الاصلی حاصل الجواب ان الوصفیة وان کانت عارضة فی ثلثة ثلثة ای بعارض الترکیب لکن صارت اصلیة فی ثلث ومثلث لانہ معدول عن ثلثة ثلثة التی فی حالة الترکیب مع القوم فی قولہ جاءنی القوم ثلثة ثلثة یعنی ان ثلث لیس معدولا من ثلثة ثلثة فی حال الافراد بل معدول منہا فی حال الترکیب مع الموصوف قولہ فیما وضعا لہ الخ کلمة ما عبارة عن الموضع لہ والضمیر فی لہ راجع الی ما والضمیر فی وضعا الی ثلث ومثلث وہہنا بحث من وجہین الاول ان الوصفیة لما کانت عارضة فی المعدول عنہ واصلیة فی المعدول یلزم خروج الاصل عن الفرع وہو باطل والثانی لما کان المعدول والمعدول عنہ مختلفان فی الاصلیة والعارضیة لم یوجد الاتحاد فی المعنی وہو شرط فی العدل اجیب عن الاول ان فرعیة بجہة لا ینافی اصالتہ بجہة اخری وہی تکرارہما لفظا ومعنی وعن الثانی الاتحاد شرط فی اصل المعنی وہما متحدان فیہ قولہ واخ فان قیل العدل کما یکون فی اخر کذلک یکون فی سائر الجموع المونثة مثل نُصُرٌ وضُرُبٌ جمع نُصْرَی وضُرْبَی فلا وجہ للتخصیص وایضا العدل کما یکون فی جمع المونث مثل اخری وکذا فی مذکرہا مثل اخر لان الکل معدول من ما تلبس بلام او من فلا وجہ للتخصیص اجیب عن الاول سلمنا ان العدل ثابت فی الکل لکن تخصیص اخ لدفع وہم وہو ان معنی التفضیل ذا لم عنہ لانہ لیستعمل فی معنی غیر فلا یشترط فیہ خواص اسم التفضیل وہو الاستعمال باللام او کلمة من واما صیغة الاخری فباقیة علی معنی التفضیل فلا شبہة فیہا وعن الثانی انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة لہ الی العدل لان فی الاخری وجود الالف المقصور واما فی الاخر فلوجود سببین غیر العدل احدہما وزن الفعل والاخر الوصف الاصلی قولہ اُخَر جمع اُخری وہو مونث الاخر اشارة الی بیان دلیل علی اصل اخر غیر منع الصرف لیکون المعدول عنہ تحقیقا قولہ لان معناہ فی الاصل جواب سوال وہو انا لا نسلم ان اخر اسم تفضیل لانہ بمعنی غیر کما یقال جاءنی اخر زید ای غیر زید فاجاب بقولہ لان معناہ الخ فان قیل ان کونہ بمعنی اشد تاخرا لا یدل علی اسم تفضیل لانہ جاز ان یکون صیغة المبالغة وایضا ان اخر مستعمل بمعنی غیر فمن این علم انہ فی الاصل اسم تفضیل قلنا انما جزمنا بکونہ اسم تفضیل لانہ صیغة صیغة اسم تفضیل یقال اخر اخران اخرون قولہ تقل ای معنی غیر قالوا وان استعمل بمعنی غیر لکن لیس بمعناہ من کل وجہ لان غیر یستعمل فی الجنس وفی غیر الجنس جمیعا بخلاف اخر لانہ لا یستعمل الا فی الجنس کما تقول جاءنی زید واخری رجل اخر لا حمار اخر او امراءة اخری قولہ وقیاس اسم التفضیل فان قیل ان اردید بہ ما وضع للزیادة وان لم یستعمل فلا نسلم القیاس لانہ لا یقتضی المفضل علیہ فلا حاجة الی احد الامور وان اردید منہ ما استعمل فاخر لیس کذلک لانہ نقل الی معنی غیر قلنا باختیار الشق الاول لان الاصل فی کل اسم تفضیل ان یستعمل

باحد هذه الوجوه الثلاثة وان استعمل فی المعنی المجازی لانه اريد فی المعنی المجازی ما اريد فی المعنی الحقیقی الاتری ان لفظ الحقیقة اذا کان عاما یکون المجاز ایضا عاما وان کان خاصا فخاص **قوله** علم انه معدول من احدها **وههنا بحث** من وجهین الاول انه لا مدخل للام وکلمة من فی جوهر حروف اخواسم التفضیل المستعمل باحدها بل جوهر الهمزة والخاء المعجمة والراء فلا یکون فیه الخروج من الصیغة ولو جعل داخلا فیه یلزم علی بقاء المادة فی المعدول والثانی ان الشارح استعمل حیث الشرط ههنا مع انه لم یجئ للشرط بغیر یا **اجیب عن** الاول ان الصیغة اعم من التحقیقی والحکمی وعن الثانی ان حیث ههنا لم یستعمل للشرط بل استعمل للزمان ظرفا لقوله علم **فان قیل** هذا القیاس یستدعی ان یکون اخر ایضا معدولا عن الاخر المستعمل مع احدها مع ان فیه وزن الفعل وسیجئ ان العدل ووزن الفعل متضادان لا یجتمعان **قلنا** قد سبق انه لا یکفی فی العدل مجرد کون القیاس ووجود الاصل بل لابد من اعتبار الاخراج وههنا لا حاجة الیه لوجود السببین وزن الفعل والصفة **قوله** ای عن الاخر یویده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا یقال رجل اخر ورجلان اخران ورجال اخرون **وههنا بحث** من وجوه الاول ان لزوم المطابقة فی المفرد المذکر ای اخر لا فی اُخر لانه جمع غیر منصرف والکلام فی اخری فی الجمع لا فی اخری فی المفرد المذکر والثانی انه لو کان معدولا عن الاخر لوجب ان یکون معرفة اذ العدل تغییر الصورة دون المعنی والثالث ینبغی ان یکون مبنیا لتضمنه معنی اللام کامس فانه معدول عن الامس فکان مبنیا **اجیب** عن الاول المراد هذا الباب لا اخری الجمع بخصوصه وعن الثانی لا ضیر فی اختلافهما تعریفا وتنکیرا لبقاء الاصل المعنی وعن الثالث ان امس مبنی لتضمنه معنی اللام ولهذا یکون معرفة بخلاف اخر لانه غیر متضمن ولهذا یکون نکرة والحاصل ان الفرق بناء علی اللحاظ والاعتبار فان لاحظ اللام کان مبنیا والا کان معربا **قوله** عن اخر من انما جعل المعدول عنه مذکرا لان اسم التفضیل المستعمل بمن لیس الا مفردا مذکرا ویویده قول هذا البعض موافقة للمعدول والمعدول عنه تعریفا وتنکیرا **وههنا بحث** من وجهین الاول انه یابی عنه ان اسم التفضیل المستعمل بمن لا یثنی ولا یجمع وههنا یجمع والثانی ان اخر بضم جمع واخر بفتح مفرد ولا یجوز ان یکون الجمع معدولا عن مفرد **اجیب** عن الاول ان هذا مختص باستعماله فی معنی التفضیل او المراد من الجمع جمع السالم کما یاتی فی بحثه انشاء الله تعالی وعن الثانی ان اخر من بمعنی الجمع تساوی الجمع والمفرد فیه کافضل فی قولك علمائنا افضل من علمائهم **قوله** وانما لم یذهبا الخ ای البعضان المذکوران وفی بعض النسخ بصیغة المجهول ای لم یذهب **قوله** لانها ای الاضافة حال کونها قاطعة عنها **قوله** او اضافة اخری ای اذا حذف المضاف الیه لابد فی المضاف الیه من احد الامور الثلاثة اما التنوین فی عوضه او البناء او اضافة اخری لکن الشرط ان یکون المضاف الیه فی الاضافة مثل المضاف الیه فی الاول ای عین الاول ولا یشترط ذلك فی المضاف لکن الشرط فی المضاف فی الاضافة الثانیة ان یکون تابعا للمضاف الاول سواء کان تاکیدا

او معطوفا والاول مثل یاتیم تیم عدی والثانی مثل ابوی واخوی ای ابویہ واخویہ بحذف المضاف الیہ فان المعطوف علیہ فی حکمہ **قولہ** عن احد الامرین ای احد الامرین المغائرین عن الاضافۃ وفی بعض النسخ بلفظ امرین **قولہ** جمع جمعاء اشارۃ الی بیان دلیل علی اصل جمع غیر منصرف لیکون المعدول عنہ محققا قولہ وقیاس فعلاء مونث افعل الواو للحال ای قیاس اسم التفضیل المونث الذی علی وزن فعلاء ومذکرہ علی وزن فعل فانقیل فعلاء افعل لیس الا صفۃ فلم ضم معہا الاسم بقولہ وانکانت اسما **قلنا** فیہ اشعار علی ان فیہ احتمال الاسمیۃ باعتبار الغلبۃ فی باب التاکید کما قال الشارح **قولہ** ان تجمع علی افعل **اعترض علیہ** بان فعلاء اسما انما تجمع علی فعل اذا کان مذکرہ مجموعا علی فعل ایضا واجم مجموع علی اجمعون لا علی جمع کذا قال غفور **اجیب** ھذا اذا لم یکن مذکرہ فی الاصل اسم تفضیل وھو فی الاصل اسم تفضیل کما یاتی **قولہ** وانکانت اسما یرد علیہ ان جمعاء لو کان اسما لکان اجم ایضا اسما فجمعہ اجمعون لا یصح اذ لا یجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف **اجیب عنہ** انہ علم جنس وفیہ بحث اذ الشرط کون الاسم علما المذکور عاقل لا کونہ علما مطلقا **قولہ** یجمع علی فعالی ای یجمع مجمع التکسیر **قولہ** او فعالاوات ای یجمع مجمع السلامۃ **قولہ** کصحراء لا یخفی ان افعل فعلاء لیس من الصحراء فھو نظیر لا تمثیل **قولہ** فاصلہما یعنی اذا کان جمع بضم الفاء وفتح العین غیر قیاس فی اجمع جمعا اسما او صفۃ فاصلہ اما جُمع بضم الفاء وسکون العین او غیرہ مما ھو القیاس فیہ من جماعی او جمعاوات اعلم ان وضع المعدول غیر وضع المعدول عنہ فلا ضیر فی کون التکسیر معدولا عن السلامۃ فلا یرد انہ کیف یکون القیاس فی جمع جمعاوات مما احدھما جمع التکسیر والاخر جمع السلامۃ **قولہ** بتحقق العدل ای وجد العدل **قولہ** العدل التحقیقی یعنی باعتبار العدل لان العدل محقق بنفسہ **قولہ** والاخر الصفۃ الاصلیۃ **فانقیل** الصفۃ لا یخلو اما افعل الصفۃ ای الصفۃ المشبہۃ کاحمر او افعل التفضیل کافضل لا یصح واحد منہما اما الاول فلانہ لو کان من باب افعل الصفۃ لما جاء جمعہ اجمعون لان افعل الصفۃ یجمع علی فعل کحمر لا علی افعلون واما الثانی فلانہ لو کان من باب افعل التفضیل لما جاء مونثہ فعلاء بل فعلی کفضلی **قلنا** المراد افعل الصفۃ وجمعہ علی اجمعون شاذ او المراد افعل التفضیل واما مونثہ فعلاء فشاذ **قولہ** وفی اجمعاہ لما کان فی مونث اجم احد السببین العدل توھم ان فی اجم ایضا احد السببین العدل فعلی ھذا اجتمع فیہ العدل ووزن الفعل وذا باطل فدفعہ بقولہ وفی اجم **فان قیل** ان اجم لو کان معدولا عن فعلاء الاسمی لاستقیم منعہ من الصرف لعدم وجود سبب اخر غیر العدل **قلنا** ان فعلاء الاسمی محمول علی فعلاء الصفۃ لقلۃ الاسمی وکثرۃ الصفۃ **قولہ** وعلی ماذکرنا ای قولہ فاذا اعتبر اخر اجمعا عن واحدۃ منہا تحقق العدل وقولہ لکن لا بد فی اعتبار العدل من امرین **جواب سوال** وھو کما ان الدلیل موجود علی الاصل فی ھذہ الامثلۃ کذلک موجود فی اقوس وانیب وھو ان الاجوف لا یجمع علی افعل بل علی افعال فعلم انہا معدولان عنہما ولیس کذلک فاجاب بقولہ وعلی ماذکرنا یعنی ان مجرد وجود الاصل ۶ ۶

لہ ای من اقواس وانیاب ۱۲ عہ وقولہ الی اخرہ ای الذی مرسما بقاء

لا یکفی فی الاصل بل لابد من اعتبار الاخراج **فان قیل** ذکرد فع لهذا السوال مکرر لانه مذکور فیما سبق **قلنا** ان ذکره ههنا لدفع سوال یرد علی الدلیل واما سابقا فقد ذکر لدفع سوال یرد علی التعریف فلا تکرار وایضا فیه فائدة زائدة وهو قوله کیف ولو اعتبر الخ **قوله** فلا شذ وذ جواب لو لکن المتعارف فی الجواب هو الماضی مثبتا کان او منفیا مع اللام او بدونه ولا یجیئ جوابها جملة اسمیة ولعل الشارح لم یطلع علی ذلک **قوله** ولا قاعدة **جواب سوال** وهو ان اطلاق اسم الشاذ علی الجموع الشاذة لا یتوقف علی ماذکره سابقا لانه جاز ان یکون شذ وذها لمخالفتها القاعدة للاسم المخرج لا بما ذکره سابقا وهی کون الضم علی الواو والیاء ثقیلا **فاجاب** بقوله ولا قاعدة وثقل الضمة علیهما فیما اذا لم یکن ما قبلهما ساکنا فی الاسماء وههنا وجد ساکن وهو القاف والنون **قوله** ومن ههنا تبین الفرق وهو ان الشاذ هو الذی لا یکون موافقا للاصل والمعدول هو الذی یکون موافقا له **فان قیل** فعلی هذا یکون الشاذ ایضا موافقا للاصل باعتبار الاصل **قلنا** الاصل لازم مع المعدول ولا یلزم الاصل مع الشاذ لانه ربما یکون شاذا ولا اصل له **قوله** ای خروجا اشارة الی ان تقدیره منصوب باعتبار الموصوف المقدر ای خروجا وهو مفعول مطلق لقوله خرج عن صیغته الاصلیة ویجوز المفعول المطلق من المصدر **فان قیل** المفعول المطلق جزء من العامل والمصدر مساوی مع المفعول المطلق فلا یثبت الکلیة والجزئیة بینهما **قلنا** المصدر العامل یکون بمعنی ان مع الفعل فیکون المفعول المطلق جزؤه بهذا الاعتبار **قوله** عن اصل انما ذکر الاصل ههنا مع ان العدل التقدیری یصح بدون اعتبار الاصل لمقابلته مع قوله تحقیقا **قوله** مفروض لما کان للمقدر مشترکا بین المقدرة والتقدیر فلرفع الابهام و تعیین ما هو المراد فسره بقوله مفروض ای المراد منه المقدر ثم الفرض علی قسمین قد یکون مع الداعی وقد یکون مع غیر الداعی فلرفع الابهام قال الشارح یکون الداعی الی تقدیره الخ ثم التقدیر قد یطلق علی المحذوف کما هو المشهور فلدفع هذا الوهم قال وفرضه **قوله** منع الصرف لا غیر **فان قیل** الداعی الی التقدیر ههنا امور ثلثة احدها منع الصرف والثانی عدم وجدان علة اخری سوی العلمیة والثالث عدم صلاحیة علة اخری للاعتبار سوی العدل **قلنا** الداعی لیس الا امر وجودی ومنع الصرف وجودی باعتبار المفهوم وهو ما فیه علتان من تسع واما الامرین الاخرین فمن الاعدام فکیف یکون داعیا **فان قیل** الداعی الیه غیر منحصر فی منع الصرف فانه قد یکون تقدیر العدل للبناء کما فی تمار وحضار وقد یکون للحمل علی النظائر کما فی قطام عند بنی تمیم **قلنا** المراد بالداعی الذی یکون سببا لمنع الصرف والحمل والبناء لیسا من اسباب منع الصرف **قوله** وکذلک زفر وانما لم یکتف بالعطف فقط للتنبیه علی ان زفر مثال مستقل ولا یتوهم انه مع عمر مثال واحد **قوله** اعتبر فیهما العدل هذا غیر مختص بالتقدیری بل مشترک بینهما **قوله** قدر فیهما ان اصلهما عامر جزاء لما وبهذا التقدیر امتاز العدل التقدیری عن التحقیقی یرد علیه ان الشرط الذی قدم لا یستدعی تقدیر خصوص عامر ونحوه بل یستدعی مطلق الاصل الا ان یحمل علی حذف عبارة اخری وهی ولم یجدوا فیهما اصلا صالحا الا عامر اذ افراد قدر فیهما **قوله** ومثل باب قطام انما زاد قوله ومثل مع ان الکاف فی کعمر تفید

له ان کتب له بخط مذکور ان کلمة کذا کذا کذا

للتنبیه علی ان هذا العدل لیس کعدل عمر باعتبار منع الصرف وهذا العدل باعتبار الحمل علی النظائر وانما زاد لفظ الباب مع انه یغنی عنه بلفظ المثل لان هذا التركیب الاضافی كنایة عن كلما هو فعال الخ فلذا ذكر الباب مع قطام ویحتمل ان یكون ذكر الباب من الكاتب لا من المصنف **قوله** عن فاطمة ای للرجل التی عضت بالسان لان حین المنازعة مع امرءة اخری **قوله** اراد بیا بها **جواب** سوال وهو ان الباب مضاف الی قطام والمضاف الیه خارج من الكلام لا یتعلق به حكم فعلی هذا لا یعلم حال قطام فاجاب بقوله والمراد بیا بها كل ما هو علی فعال ولا شك ان قطام ایضا علی وزن فعال فلم یخرج من الحكم فلما یتناول غلاب كذا یتناول قطام ثم یرد علیه ان فعال صادق علی اسم الفعل مثل نزال وتراك وعلی الصفة مثل فساق بمعنی فاسقة وعلی المصدر مثل فجار بمعنی الفجور مع انهما من المبنیات وكلامنا فی المعربات فدفع بقوله علما للاعیان الخ تقید بالعلم احترازا عن الصفة مثل فساق بمعنی فاسقة والتقدم بالاعیان احترازا عن المصدر كفجار بمعنی الفجور والتقید بالمونث لبیان الواقع كما قال الشارح فی بحث اسم الفعل والتقیید بقوله من غیر ذوات الراء لیصح التقیید ببنی تمیم لانه لو كان من ذوات الراء یكون مبنیا عندهم ایضا كحضار وقطار ودفار اعلاما للكوكب والمكان المرتفع والارض فی الیمن **فان قلت** ینبغی ان یقال للعین بالافراد دون الاعیان لان ما هو علی فعال شرطه ان یكون علما لغیره لانه علما لجمع **قلت** انه بحذف عبارة اخری ای العین من الاعیان كما قال الشارح فی موضعه **قوله** فی لغة بنی تمیم **جواب سوال** وهو انه لا یصح ظرفیة بنی تمیم لباب قطام لان الظرف علی قسمین حقیقی كالزمان والمكان واعتباری كظرفیة الصفاة للموصوفات كقولهم زید فی العلم وزید فی الكرم وبنی تمیم لیس بواحد منهما فاجاب الشارح بازدیاد لفظ لغة ولا شك ان اللغة صفة لباب قطام لانهم قالوا باب قطام الذی هو لغة بنی تمیم **قوله** فانهم اعتبروا العلة اه **جواب سوال** وهو ان العلة لا یكون الا للحاجة ولا حاجة ههنا الیه لوجود سببین فی قطام العلمیة والتانیث فاجاب بقوله فانهم اعتبروا اه یعنی ان علة بنی تمیم فی قطام لیس لمنع الصرف بل للحمل علی النظائر لان الحمل طریق شائع عند اهل العربیة **قوله** فی الاعلام المونثة هذا علة جامعة للحمل ای كما ان باب قطام علم للاعیان المونثة كذلك ذوات الراء علم للاعیان المونثة فاللام فی الاعلام عوض عن مضاف الیه وهو العین ای فی اعلام الاعیان المونثة **قوله** مثل حضار وقطار وفی بعض النسخ زاد قوله ودار الحضار علم للكوكب وهو مونث سماعی وقیل جبل بین النجاة والبصرة وقطار المكان المرتفع ودار ارض فی الیمن **قوله** فانهما مبنیتان جواب سوال وهو ان العدل فی باب قطام للحمل علی ذوات الراء فسال السائل ان العدل فی ذوات الراء من ای سبب فدفع بقوله فانهما مبنیتان یعنی ان العلة فیهما البناء لان البناء یثبت بثلاثة اسباب ومنع الصرف یثبت بسببین **قوله** ولیس فیهما الا سببان وههنا اعتراض وهو انه لو اراد انه لیس فیهما شیء الا سببان فهو ممنوع لوجود وزن فعال فیهما ولو اراد انه لیس فیهما موجب البناء الا سببان ففیه ان سببین لیسا موجب البناء **اجیب** عنه المراد من قوله ولیس نفی موجب البناء بالكلیة ثم اثبت موجب البناء بقوله الا سببان ثم نفاهما بقوله والسببان لا یوجبان البناء والنفی بهذا الطریق یفید النفی بطریق البتة

له لان باعلمیة وتانیث یحصل المثل لیعلم ان السبب الاخیر وهو التانیث لیس بقید احترازی او نقول ان زیدة المثل لا تضر بالمقصود الاصلی منه

ه یعنی ان النفی انما یتوجه الی ما یتقید بالقید الاخیر وهو قوله من غیر ذوات الراء

یفید الاثبات بالمبالغة کما فی الکلمة الطیبة لا الٰہ الا اللہ وھھنا اعتراض وھو ان باب قطام اذا اعتبر فیہ العلل یکون کذوات الراء فی تحقق ثلثة اسباب فلما اوجب لذلک بناء فی ذوات الراء ینبغی ان یوجب البناء فی باب قطام ایضا اجیب عنہ ان وجوب البناء فی ذوات الراء لیس باسباب ثلثة فقط بل بسبب الراء ایضا لان الراء حرف ثقیل لتکریرہ فی المخرج فناسبہ الخفة والبناء اخف لان سلوک طریق واحد اخف من سلوک طرق مختلفة ولا راء فی باب قطام فلن الا یثبت البناء فیہ قولہ فاعتبار العلل فیہ انما ھو للحمل انما اعادہ لافادة الحصر کما یدل علیہ قولہ انما فان کلمة انما وضعت للحصر فلا یرد شبہة الفکر قولہ لیس فی محلہ لاکن ذکرہ ھھنا لاشتراکہ مع ممنوع الصرف فی تقدیر العلل فقط او للتنبیہ علی ان تقدیر العلل غیر منحصر فی منع الصرف بل قد یکون للحمل قولہ فلا یکون مما نحن فیہ وھھنا اعتراض وھو ان ذکر بنی تمیم اما من حیث ان فی کلامھم تقدیر العلل فقط او تقدیر العلل لمنع الصرف فان کان الاول فھو موجود فی کلام الحجازیین ایضا لکن فی کلامھم باعتبار البناء وفی کلام بنی تمیم باعتبار المحل وان کان الثانی فھو کما لم یوجد فی کلام الحجازیین کذا لم یوجد فی کلام بنی تمیم فقولہ فلا یکون مما نحن فیہ لیس فی موضعہ اجیب عنہ ان قید بنی تمیم لاجل ان باب قطام غیر منصرف عندھم فناسب المحل قولہ الوصف وھھنا بحث وھو انہ لم یعرف المصدر غیر العلل فی ھذا الباب اجیب عنہ ان ما سوی العدل من الاسباب اما معرف فی ھذا الکتاب فی محلہ لان کل واحد موضع علی حدة واما مستغن عن البیان لشھرتہ اولانہ علل فی العلل من تعاریف السلف وھو الاخراج الی الخروج وسائر الاسباب متفق مع السلف فلذا لم یتعرض لبیانھا قولہ وھو کون الاسم اعلم ان الوصف قد یطلق علی الصفة وھو اسم دال علی ذات الخ وعلی الوصفیة وھو کون الاسم دالا علی ذات اھ ولما کان اسباب منع الصرف من الاعراض فلذا قال کون الاسم ولم یقل وھو الاسم قولہ علی ذات احتراز عن المصادر قولہ مبھمة لفظ القاضی فانہ ماخوذ من القیض الذی ھو کثرة الماء یدل علی ماء کثیر لا علی ذات مالھا الکثرة المائیة وکذلک المصغر یدل علی ذات معینة متصفة بالحقارة مع انہ وصف مثل دُوَیْر مصغر دور جمع دار یدل علی ان ادور متصفة بالحقارة وھو لیس بالتعین الذات مع انہ وصف ولھذا کان غیر منصرف بالوصفیة ووزن الفعل الذی کان فی الکبر فان التصغیر لا یخل بالوزن فیما اولہ احد الزوائد اجیب عنہ ھذا من الشواذ فان قیل اذا کان المصغر وصفا فکیف یصح منع طُلَیْحَة بالتصغیر بالعلمیة والتانیث لانہ یلزم اجتماع المتضادین الوصفیة والعلمیة قلنا ھذا من باب توسعاتھم حیث لم یفرقوا بین المصغر والمکبر ای لما اعتبر فی المکبر العلمیة اعتبر فی المصغر ایضا فان قیل لان قولھم ان الوصف ما دل علی ذات مبھمة منقوض برحمٰن ورحیم فانھما من الصفات مع انھما یدلان علی ذات معینة قلنا المراد بالابھام باعتبار الاصل ای الوصف ..... وان صار بالنسبة لمعین یرد علیہ فعلی ھذا الاحتیاج الی قولہ وشرطہ ان یکون فی الاصل وایضا لا یصح قول الشارح سواء کانت الدلالة بحسب الوضع او بحسب الاستعمال لانہ یصوت باعلی صوت

لہ انما قدم الوصف علی التانیث لان م ان الوضع غیر ماخوذ فی التعریف م الوصف اصل فی الذکر والمذکر مقسم علی المؤنث ۱۲ منہ

اجیب عن اصل الاعتراض ان الرحمن والرحیم ایضا داخل فی الشاذ فلا تنقض القاعدة قوله سواء کانت جواب سوال وهو ان الوضع ماخوذ فی مفهوم الوصف فلا حاجة الی قول المصنف وشرط ان یکون فی الاصل وانما کان الوضع ماخوذا فیه لان المذکور فیه لفظ دل والوضع لازم عادی للدلالة فاجاب باحاصله ان المراد من الوصف ههنا الوصف بمعنی اللغوی وهو اعم لا الاصطلاحی قوله هی الحمرة فی احمر قال عصام الدین ان الذکورة فی احمر ایضا وصف فلم یذکره الشارح بان قال وهی الحمرة والذکورة اجیب عنه ان الذکورة والانوثة لو کانت من الصفات ینبغی ان یکون رجل بل جمیع الاسماء من الاوصاف لانها لا تخلو من الذکورة والانوثة فلذا لم یتعرض الشارح الیه قوله فانه لما اجری ای اربع قوله فی ای فی المثال المذکور قوله علم ان معناه ای معنی الاربع لنسوة موصوفة بالاربعیة یعنی ان المراد من الاربع للربوع قوله لاصالته دلیل لاشتراط الوصف الاصلی لانه اذا کان الوصف اصلیا فالمرجعیة کملت قوله فلذلک ای لتقسیم الوصف الی القسمین والمعتبر ههنا هو الوصف الاصلی قوله فی سببیة منع الصرف جواب سوال وهو انه لما کانت الاصلیة شرطا فی الوصف لا یصح تقسیم الشارح الوصف الی القسمین ای الاصلی والعارضی فاجاب بقوله فی سببیة الخ فان قیل لا بد ان ینضم مع هذا الشرط شرط اخر وهو ان لا یلزم منه اعتبار المتضادین کما تم بان قال ان لا یصیر علما لان بین الوصف والعلمیة تضاد قلنا انما ترکه لانه یعلم مما بعده من قوله وخالف سیبویه الاخفش فی نحو احمر علما قوله وصفا فی الاصل قوله وصفا بیان لمتعلق الجار والمجرور اعنی قوله فی الاصل یرد علیه انه یجوز ان یجعل فی الاصل خبرا مقدما قوله ان یکون ویتعلق بالوصف الذی هو اسم یکون فلا حاجة الی تقدیر الوصف ثانیا او یجعل متعلقه قوله یکون معا ان فی تعلقه بالوصف جعل الاسم والخبر امرا واحدا اجیب من الاول ان الجار والمجرور لا یصلح الخبر بنفسه بل باعتبار المتعلق فلو جعل متعلقه الوصف الذی هو اسم یکون فیکون من الاسم لا من الخبر ومن الثانی لا یصح تعلقه بیکون لانه لا بد لفعل ناقص من الخبر المستقل فی نفسه ولا نسلم ان فیه جعل الاسم والخبر امرا واحدا لان الاسم وصف مطلق والخبر وصف مقید بالاصالة حیث قال وصفا فی الاصل یرد علیه انه علی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل الجائز حمل الاعم علی الاخص لانه یجوز ان یقال الانسان حیوان ولا یجوز ان یقال الحیوان انسان کما مر فی تعریف اللفظ اجیب عنه ان بالنظر البادی وان الوصف الاول مطلقا واعم والثانی مقید واخص لکن بالنظر الدقیق الامر بالعکس یعنی ان الوصف الاول مقید بالوصف الذی هو سبب منع الصرف والثانی مطلق هذا موضع تحیر فحول هذا الفن فلا تغفل عنه قوله الذی هو الوضع جواب سوالین الاول ان القاعدة المشهورة هذه ان المعرفة اذا اعیدت معرفة کانت الثانیة عین الاولی والمراد من الاصل فی قوله خروجه عن صیغته الاصلیة القاعدة فالمراد من الاصل ههنا ایضا القاعدة فعلی هذا یلزم فساد المعنی والثانی ان الاصل اذا ذکر فی مقابلة الوصف فالمراد منه الموصوف فیکون المعنی وشرط ان یکون فی الموصوف وهذا المعنی موجود فی الوصف

العارضی ایضا مع انہ لم یکن سببا لمنع الصرف فاجاب بقولہ الذی ھو الوضع ما قلت من القواعد اکثریۃ لا کلیۃ وانما کان الوضع امرا اصلیا لانہ ما یبنی علیہ شئی ولاشک ان علی الوضع ایضا یبنی الدلالات الثلثۃ قولہ بان یکون وضعہ علی الوصفیۃ جواب سوال وھو ان الوضع لا یصلح الظرفیۃ للوصف لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا وایضا ان الوصف العارضی ایضا مظروف فی الاصل ای فی المعنی الاصلی فاجاب بقولہ بان یکون وحاصل الجواب الثانی ما بین الشارح وما فی الجواب عن الاول فھو لہ کما ان الظرف مشتمل علی المظروف کذلک الوضع مشتمل علی الوصف فیکون مجازا مستعملا قولہ سواء بقی توطئۃ الی العبارۃ الاتیۃ علیہ لا نسلم ان الزوال لا یضر لان الوصف اذا صار علما لشخص کحاتم لا یعتبر فی قول الشارح علی الاطلاق لیس علما ینبغی اجیب عنہ لیس المراد بالازالۃ الازالۃ بالکلیۃ کما فی علم الشخص بل للزوال التہ من وجہ کما فی علم النوع کاسود کما یعلم من قول المصنف فلا یضر الغلبۃ ای غلبۃ الاسمیۃ لان الغلبۃ یقتضی الغلوب قولہ بان تخرج عن السببیۃ جواب سوال وھو انا لا نسلم عدم مضرۃ الغلبۃ لان فیہ نقل من الاجمال الی التعین ولیس ھذا الا ضرر المفہوم فاجاب بقولہ بان یخرجہ قولہ ای غلبۃ الاسمیۃ اشارۃ الی ان اللام بدل عن المضاف الیہ قولہ ومعنی الغلبۃ الخ دفع وھم وھو ان المراد بالغلبۃ ان یختص ببعض افراد بقرینۃ فعلی ھذا ینبغی ان یسمی المعنی المجازی من قبیل غلبۃ الاسمیۃ فدفع بما تری قولہ فلذلک فان قیل لفاء تدل علی علیۃ ما قبلھا لما بعدھا واللام کذلک فما الفائدۃ فی ایرادھما قلنا اجاب صاحب الفضل بان الفاء لتفریع العلم بھذین الامرین علی العلم بذلک الامرین واللام لتفریع العلوم علی العلوم قولہ المذکور جواب سوال وھو انہ فات المطابقۃ بین اسم الاشارۃ والمشار الیہ لان ذلک من اسماء الاشارۃ یشار بہ الی المفرد المذکر والمذکور سابقا امران اشتراط الاصالۃ وعدم مضرۃ الغلبۃ فاجاب بقولہ المذکور ثم یرد علیہ للمذکور امور کثیرۃ من ابتداء الکتاب الی ھھنا وھی غیر مرادۃ ھھنا فدفع بقولہ من اشتراط الاصالۃ وھھنا اعتراض وھو ان الانسب ان یجعل قولہ فلا تضرہ الغلبۃ لتقریر اشارۃ الاصالۃ لانہ لیس امرا مستقلا بل من تفریعاتہ ویجعل قولہ فلذلک اشارۃ الی اشتراط الاصالۃ فقط فعلی ھذا لا حاجۃ الی التاویل بالمذکور اجیب عنہ ان ما قال الشارح جواب بعد التسلیم ای لا نسلم انہ فات المطابقۃ لان الاشارۃ الی اشتراط الاصالۃ فقط وان سلم الاشارۃ الی الامرین فھو بتاویل المذکور قولہ فی قولہم لما کان حرف الجر لا یدخل الا علی الاسم وقولہ مرت جملۃ زاد الشارح قولہ قولہم وقولہ مرت مقولۃ القول وھو لیس الجملۃ فان قیل من این علم ان صرفہ لانتفاء الاصالۃ الوصفیۃ التی ھی شرط الوصف لم لا یجوز ان یکون صرفہ لانتفاء شرط وزن الفعل وھو عدم قبول التاء واربع یقبل التاء قلنا المراد من التاء ھو تاء التانیث وتاء اربع لیس تاء التانیث کما عرفت فی اسماء الاعداد وانما کانت للتانیث بالنظر الدقیق کما ذکر فی بحث اسماء الاعداد قولہ من الصرف جواب سوال وھو انا لا نسلم ان اسود واخواتہ ممتنع لانہ موجود فی کلام العرب وفی الخارج فاجاب بقولہ من الصرف فان قیل کیف یمتنع اسود اذ لیس فیہ سببان سوی الوصف الاصلی لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل التاء حیث یقال للحیۃ الانثی اسودۃ فکیف یصح تفریع الثانی قلنا المراد من التاء التاء الفعلیۃ وفی اسودۃ التاء غیر قیاسیۃ اذ --- القیاس ان یقال فی مونثہ سوداء قولہ حیث مکانیۃ قولہ لم یجز

لہ بین الامرین ای کون العلم بالعدل سببا لعدم الصرف وکون العلم بالعدل مما یتوقف علیہ صحۃ الاخبار عنہ بالمعدول عنہ کما ھو المشہور فی تعریف العدل وھو الذی یقتضیہ کلام المصنف ھذا ما ظھر لی فی حل ھذا المقام والعلم عند اللہ العلیم

استعمالها جواب سوال وهوان الوصف الاصلی غیر کاف فی المنع الا تری ان الوصف اذا صار علما لشخص کحاتم لا یکون سببا للمنع فاجاب بقوله ولم یجر یعنی انه لم یزل ههنا بالمعنی الوصفی بالکلیة لانه علم لنوع قوله واما عند استعمالها جواب سوال وهوانه یعلم مما سبق انه لو استعمل فی الوصف فی الحال فهو منصرف لان التخصیص فی الروایات یدل علی نفی الحکم فیما عداه فاجاب بما حاصله ان التخصیص فی الروایات انما ینفی ما عداه اذا لم یکن ما عداه ثابتا بطریق الاولی وههنا ثابت بالطریق الاولی قوله وضعف منع افعی وههنا اعتراض وهوان هذه الاسماء منصرفة عند المصرح قطعا فکیف یصح قوله وضعف لان الضعف یدل علی جواز ان منع الصرف مع انها لا یجوز منعها عند المصرح اجیب عنه بمعناه وضعف منع الصرف من منع افعی من الصرف فان المنع --- مسند الی الغیر لا الی المصرح قوله علی زعم متعلق بقوله منع افعی فیکون علة له لا علة للضعف ما ذکره بقوله وضعف وههنا اعتراض وهوان الزعم عبارة عن الطرف الراجح والوهم عبارة عن الطرف المرجوح فالدلیل غیر مثبت للمدعی اجیب عنه الزعم ههنا بمعنی ادراک المرجوح فیتساویان قوله ووجه ضعف فان قیل ما الوجه فی ان اعتبار الوصفیة فی افعی واخواته مع جواز اصالتها یوجب ضعف منع صرفها وتقدیر العدل فی عمر وامثاله مع الجزم بعدم تحقق صیغتها الاصلیة والخروج عنها لا یوجب ضعف منع الصرف فیهما مع انا اولی بالضعف قلنا تقدیر السبب بعد تحقق منع الصرف فی استعمال العرب لا یوجب ضعفه قوله فانها یقصد بها جواب سوال وهوانه لا یلزم من عدم جزمک عدم کونها اوصافا فی الاصل لم لا یجوز ان یکون اوصافا لکن انت لم تعلم به فاجاب بانها لو کانت اوصافا لظهر وصفیتها اما فی الحال واما فی الاصل والحال انه لم یظهرهما اما عدم ظهور الثانی فظاهر لانه لم یثبت الوضع فیه واما الاول فلان المستعمل لم یقصد بتلک الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غیر ملاحظة خبث وقوة وخلاء وانکانت فی نفسها متصفة بتلک الاوصاف قوله مع ان الاصل جواب سوال وهوان اللازم مما سبق لیس الا کون هذه الاسماء مساویة فی منع الصرف وعدمه ولم یلزم منه کون الصرف اقوی واغلب من منع الصرف حتی یکون للمنع ضعیفا فاجاب بقوله مع ان الاصل قوله التانیث اللفظی وانما قید باللفظی للتقابل بالمعنوی ثم یرد علیه ان التقابل معلوم من التاء فای حاجة الیه فاجاب بقوله الحاصل یعنی ان المراد التانیث الحاصل بالتاء والمعنوی ایضا حاصل بالتاء التقدیری فلا یعلم التقابل من التاء فاحتیج الی ازدیاد اللفظی قدر المتعلق ای قوله الحاصل معرفا والکان المشهور تقدیر النکرة رعایة لحق الة المعنی لانه اذا کان باللام یکون صفة التانیث ولو کان بدون اللام یکون حالا منه ومعنی الصفة جزئیة من معنی الحال لان ثبوته فی زمان ثبوة العامل فقط نحو جاءنی زید راکبا فان الرکوب مختص بزمان المجیء فقط بخلاف الصفة فانها لا تختص بوقت العامل فقط نحو جاءنی رجل عالم فان العلم لا یختص بزمان المجیء فان قیل علی هذا یلزم حذف الموصول وهو الالف واللام مع بعض الصلة وهو قوله حاصل وبعض اجزائه باق وهو قوله بالتاء قلنا الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما کان موصولة

اذا کان بمعنی الحدث وھھنا للدوام فان حصول لتاء للتانیث ثابت علی الدوام تبقی ھھنا اعتراض وھوان فی جعل ظرف لغو متعلقا بالتانیث علی انہ مصدر ایضا جزالۃ المعنی واعمال المصدر المعروف باللام قلیل فی غیر الظرف واما فی الظرف فکثیر اذ ھو مما یکفیہ رائحۃ من الفعل اجیب عنہ ان فی الظرف ایضا قلیل عند الجمہور واما جوازہ علی الکثرۃ فعلی قول القلیل کما قال الشارح فی بحث المصدر فلینظر فیہ او نقول ان قولہ بالتاء صفۃ التانیث۔ والجار والمجرور لا یقع صفۃ الا باعتبار المتعلق فکیف یتعلق بموصوفہ قولہ لا بالالف فانہ لازم وضعا

الان

قولہ ای علمیۃ لا اسم المونث جواب سوال وھوان الیاء فی قولہ العلمیۃ مصدریۃ مؤولۃ بالکون فکان تقدیرہ شرط کونہ علما والضمیر فی کونہ راجع الی التانیث وھو اسم الکون وعلما خبرہ وھو محمول علی الاسم فیلزم حمل الذات علی الوصف لان التانیث مصدر فاجاب بما حاصلہ ان اللام فی العلمیۃ بدل من المضاف الیہ ای علمیۃ ما فیہ التانیث وھو الاسم او حاصلہ ان المصدر بمعنی اسم المفعول وانما زاد لفظ الاسم لان المونث صفۃ یقتضی الموصوف وھھنا اعتراض فی السوال والجواب جمیعا اما فی السوال وھوان التانیث وان کان مصدرا لکن واقع فی موقع الموضوع فیاخذ حکم الذات فیصح حکم الذات علیہ واما فی الجواب فھوان لفظ التانیث لما کان بمعنی اسم المفعول ای المونث فلا یصح عدہ من اسباب منع الصرف لانہا من الاوصاف اجیب عن الاول بانا سلمنا ان المصدر اذا وقع فی الموضوع اخذ حکم الذات لکن لا یصح علیہ حمل الذات المحض بل یصح علیہ حمل الذات مع الوصف کقول الشارح التانیث الحاصل فانہ یصح حمل الحاصل علی التانیث لان الحاصل صیغۃ اسم الفاعل فیکون الذات مع الوصف فیصح حمل الحاصل علی المصدر وھو التانیث وعن الثانی بان العبارۃ محمولۃ علی الاستخدام یعنی انہ اراد من التانیث معناہ الحقیقی والضمیر فی کونہ راجعا الی معناہ المجازی وھو المونث قولہ بقدر الامکان جواب سوال وھوانہ ینقض بترخیم المنادی لانہ علم ویصح الحذف فیہ فاجاب بما حاصلہ انہ لیس فی المنادی الا امکان لانہ موضع التخفیف اذ المتکلم لقصد الفراغ منہ بالسرعۃ لان المقصود غیرہ او انہ کثیر الاستعمال فیناسبہ التخفیف ثم اعلم بان المراد بالاعلام الاعلام العربیۃ واما العجمیۃ فربما تصرف العرب فیہا بالنقص والزیادہ وکذا قالوا انجی فالصب بہ ماشئت فقالوا فی جبرائیل ومیکائیل جبرال ومیکال قولہ والتانیث فیہ اشارۃ الی بیان للوصف قولہ کالتانیث اللفظی اشارۃ الی بیان المشار الیہ لقولہ کذ قولہ بالتاء دفع وھم وھوان المراد بالتانیث اللفظی ما یکون بالالف فعلی ھذا لا یصح تشبیہ المعنوی بہ لان التانیث بالالف قائم مقام السببین والمعنوی لیس کذالک فدفع بقولہ بالتاء ثم یرد علیہ ان التشبیہ بالتانیث بالتاء ایضا لا یصح لان التاء فی اللفظی ملفوظ وفی المعنوی مقدر ودفع بقولہ فی اشتراط العلمیۃ ثم یرد علیہ انہ لما کان اللفظی والمعنوی واحدا فلا حاجۃ الی الفصل بینہما بل ینبغی ان یقال والتانیث مطلقا من غیر تقید بقولہ بالتاء ودفع بقولہ الاتی بینہما فرقا قولہ لما اشار الیہ فیہ اعتراض وھوان الاشارۃ تستعمل فی دلالۃ حقیقۃ مع ان المصرح صرح علی شرط الوجوب بقولہ وشرط تحتم اہ فلم یتم الاشارۃ فی موقعہا اجیب ھذا انما یتوجہ اذا کان الضمیر فی الیہ راجعا الی شرط الوجوب فقط بل راجع الی شرط الوجوب والجواز جمیعا بتاویل المذکور

ھ ای اھل المصدر الموروث باللام فی الظرف ۱۲ ھ قولہ فی الظروف ۱۲ ھ قولہ کثیر لقائل ان یقول لیس فی الظرف مخرج علی ھذا ۱۲

فلا اشکال لان الدلالة علی الجواز حقیقة فان من اشتراط احد الامور الثلاثة التی هی شرط الوجوب یفهم شرط الجواز وهو العلمیة لان هذه الثلاثة لاتکون سببا لوجوب منع الصرف بدون العلمیة فانقیل ان تولی الاضافات یخل بالفصاحة فلما اورده المصنف بقوله وشرط تحتم تاثیره قلنا لانسلم انه مخل لانه جاء فی افصح الکلام قال الله تعالی مثل دأب قوم نوح وکدأب آل فرعون ثم یرد علیه انه لا یفهم من ظاهر عبارة المصنف ان العلمیة شرط مع احد هذه الامور الثلاثة مع انه شرط اجیب ان الضمیر فی قوله تاثیره راجع الی التاثیر المعنوی الذی اعتبر فیه العلمیة قوله ای شرط وجوب اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور وایضا اشارة الی ان باب تفعل ههنا لبعض المجرد فیکون تحتم لبعض الحتم فلذا فسره بالوجوب لانه مجرد وایضا ان تحتم قد یجیئ لبعض تجرد وقد یجیئ لبعض توجب فلو فسر الابهام وتعین ماهو المراد فسر بالوجوب قوله فی منع صرف احد الامور الثلاثة اشارة الی ان کلمة او لیست للتردید بل لمانعة الخلو قوله الزیادة حروف الکلمة دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد زیادة الحرکات علی الثلث فعلی هذا ینبغی ان لا یمتنع زینب لعدم زیادة الحرکات فیها علی الثلث فدفع بقوله زیادة حروف الکلمة قوله او متحرک الاوسط وفی ازدیاد لفظ حروف اشارة الی بیان الموصوف ثم المراد من التحرک تحرک فی الحال لا فی الاصل فالدار مثل هند قوله من حروفها الثلاث قید به لانه لاحاجة فی الزیادة علی الثلث الی تحرک الاوسط والا فتحرکه الذی هو احد الامور الثلث اعم منه ولکن العجمة لا یحتاج الیها فی الزیادة علی الثلث فکلمة اولمنع الخلو فابراهیم اذا سمی به امراة یتحقق فیها امور ثلاثة جمیعا قوله مثل ماه وجور وفیه بحث وهو ان شرط تاثیر العجمة العلمیة مع تحرک الاوسط اومع الزیادة علی الثلاثة ولم یوجد واحد من هذین الامرین فکیف تؤثر العجمة فیه اجیب عنه ان هذین الامرین شرطا العجمة اذا کان سببا موثرا فی منع الصرف وههنا لم یعتبر سببا بل اعتبر لترجیح التانیث لتعارض النخة قوله عن النخة التی لان الکلمة اذا کانت ثلاثیا ساکن الوسط عربیا تکون فی غایة النخة قوله ثقل احد السببین فیه بحث وهو انه یفهم من هذا الکلام ان اسباب منع الصرف لاتخلو عن الثقل وهذا غیر ظاهر فی العدل والوصف والعلم اجیب عنه ان الثقل اعم من ان یکون علی اللسان اوعلی القلب کما فی الفعل او نقول ان البعض محمول علی البعض کما هو طریق عندهم او نقول الاغلب فی الوصف ان یکون الزائد علی الثلث لانه اما اسم الفاعل والمفعول او الصفة المشبهة اواسم التفضیل والکل زائد علی الثلث واما العدل فیعتبر بعد وجود الکلمة غیر منصرف فی کلام العرب فان قیل ان منع الجر والتنوین لاجل ان الاسم الغیر المنصرف مشابه بالفعل فی الفرعیتین فوجود ثقل سببین لامدخل له فی منع الصرف قلنا لانسلم انه لامدخل له فی المنع لان المشابهة بالفعل من وجهین احدهما من حیث الفرعیتین والاخر من حیث الثقل لانه کما ان الفعل ثقیل لدلالته علی الحدث والزمان والنسبة کذلک الاسم اذا اشتمل علی السببین الذین فیهما الثقل شابه الفعل قوله ویجوز عدم صرفه اشارة الی ان المراد بالجواز هو الامکان الخاص قوله نظرا الی وجود السببین فیه وفیه بحث وهو انه قد عرفت ان المعتبر لیس مطلق السببین بل السببان المجتمعان للشرائط علی ما ذکره الشارح ومن الشرائط عدم وجدان المعارض فیه اجیب عنه ان استجماع الشرائط للوجوب لا للجواز قوله علم لطبقة اشارة الی وجه تانیثه قوله لبلدتین اشارة الی وجه تانیثهما قوله ممتنع صرفها

جواب اسولة ثلثة احدها عدم صحة حمل الخبر على المبتداء لانه متعدد والثانی انه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان زينب مؤنث والضمير فی ممتنع مذكر والثالث انه لا يصح الحكم بالامتناع على كل واحد منهما لانهما موجودة غير معدومة **فاجاب** بقوله صرفها يعنی ان فاعل ممتنع محذوف و هو الصرف وهنا **اعتراض** وهو انه على هذا يلزم حذف الفاعل وهو غير جائز من غير سد المسد **اجيب عنه** انا لا نسلم انه من غير سد المسد لان الصرف فی الاصل مضاف الى الضمير حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجعل مستترا فی ممتنع **او نقول** عن اصل الاعتراض ليس مراد الشارح من قوله صرفها ان الفاعل ههنا محذوف بل مراده ان الضمير فی ممتنع راجع الى صرف مقدر مضاف الى زينب يعنی صرف زينب واخواتها ممتنع والقرينة على المقدر قول المصرح يجوز صرفه وانما يقال ممتنع من الصرف كل واحد منها كما قال وامتنع من الصرف اسود لموافقة قول المصرح فهندٍ يجوز صرفه **قوله** فان سمی به الفاء للعطف حذف المعطوف عليه اى هذا الفاعل سمی به مذكر فان سمی به مذكر الخ اعلم ان باب سمی يقتضی المفعولين فقوله به مفعوله الثانی وقوله مذكر مفعوله الاول لان المفعول الاول بمنزلة المبتدأ والجار والمجرور لا يصح الابتداء **قوله** فشرطه اى شرط التانيث مطلقا لاشرط تانيث المعنوی لانه قد زال بالعلمية للمذكر والتانيث المطلق وان زال ايضا لكن يعود باعتبار الحرف الرابع بخلاف المعنوی فخرج ضمير شرطه مفردا لان المرجع ضمير سمی به ثم اعلم ان ههنا شروطا تركها المصرح احدها ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذی كان منقولا عن مذكر اذا سمی به مذكر صرف كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب فاذا سمی به رجل صرف وكذا حائض فانه فی الاصل لمذكر وهو الشخص اى شخص حائض لان الاصل فی الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيهما ان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسی فی المذكر كالقوم فانه غلب استعماله فی الرجال اجاب فی زبدة الحواشی ان اختصاص المصرح شرط الزيادة من بين الشروط الثلثة المذكورة اعنی الزيادة والتحرك والعجمة لان الاختصاص بالنسبة الى سائر الشروط لكن هذا الجواب لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى لكن يصلح جوابا عن شبهة الحصر بان قال ان حصر المصرح لا يصح باشتراط الزيادة لان ههنا شروطا اخرى **اجيب** عن اصل الاعتراض ان قوله فان سمی به مذكر بيان لحكم التانيث بعد تسمية المذكر وهو يقتضی بقاء التانيث وفی الاقسام الثلثة لم يبق التانيث **او نقول** المراد منه ما كان التاء فيه مقدرة صرح به الرضی وهو بهذا المعنى اذا سمی به مذكر لا يحتاج الى شرط اخر غير ما ذكره المصرح فان نحو رجال اذا سمی به مذكر يحتاج فی تانيثه بالتاويل لا بالتاء **قوله** لان الحرف الرابع اى الرابع فی الرباعی وكذا الخامس فی الخماسی وبالجملة الحرف الاخير فی الزائد على الثلثة ساد سد التاء لان موضع التاء فی كلامهم فوق الثلثة واما تثبيته انكانت بمعنى الجماعة فحذفه اللام واصلها ثبية وانكانت بمعنى وسط الحوض فحذفه العين واصلها ثوبة واما شاة فاصلها

شہادۃ بالہاء ثم حذف الہاء علی خلاف القیاس **قولہ** باعتبار معناہ الجنسی دفع وہم وہو انہ موضوع سماعی مطلقا سواء کان جنسا او جعل شخصا فدفع بقولہ باعتبار معناہ الجنسی اعنی الرجل الی الکعب یعنی ان المقدم معنیین جنسی اعنی الرجل الی الکعب وعلمی اعنی اذا جعل العدم علما الشخص **قولہ** منصرف لخواۃ التانیث بالکلیۃ اما لفظا لکونہا خالیا عن علامۃ التانیث واما حکما فلکون حرف الرابع الذی ہو فی حکم التانیث واما معنا فلکونہ اسما للمذکر **فان قیل** ینبغی ان یکون غیر منصرف لوجود التانیث حکما لان حرکۃ الوسط فی حکم حرف الرابع الذی ہو فی حکم تاء التانیث **قلنا** تحرک الوسط لم یعتبر ہہنا لان اعتبار نائب النائب بعید بخلاف السابق لان المقصود ثمہ مقابلۃ الخفۃ وہو یحصل بہ **قولہ** من غیر ان یقوم **جواب سوال** وہو ان التانیث زال فی عقرب ایضا فلم لم ینصرف **فاجاب** بقولہ من غیر ان یقوم الخ **قولہ** اذا سمی بہ رجل ترول معناہ الجنسی وترول التانیث المعنوی **یرد** علیہ انہ اذا سمی بہ مؤنث ایضا ترول معناہ الجنسی لحصول معناہ الشخصی فیہ فاذا زال المعنی تزول التانیث المعنوی ایضا فلا بد ان یشترط الزیادۃ ایضا علی ہذا التقدیر **اجیب** انہ اذا جعل علما للمؤنث فی زال التانیث المعنوی باعتبار معناہ الجنسی لکن تحقق فیہ التانیث المعنوی باعتبار علیۃ للمؤنث **قولہ** ممتنع صرفہا وانما لم یقل من الصرف کما قال وامتنع من الصرف اسوۃ لمناسبۃ قولہ فہندیجوز صرفہ **قولہ** کما یقتضیہ قاعدۃ التصغیر وانما ظہر التاء فی المصغر لئلا یلزم اجتماع فرعیتین لان المصغر فرع المکبر وکذا التقدیر التاء فرع ظہور التاء **قولہ** ای التعریف او انہ بتقدیر مضاف ای تعریف المعرفۃ او المراد المعرفۃ من حیث انہ معرفۃ ولا یخفی اولویۃ ما ذکرہ الشارح رح لموافقۃ سائر الاسباب فی عدم تقدیر المضاف ثم اعلم انہ ذکر المعرفۃ واراد منہا التعریف اما بالحقیقۃ بان یکون المعرفۃ مشترکۃ بین المصدر المیمی وبین اسم جامد موضوع لما فیہ تعریف واما بالمجاز من قبیل ذکر المحل وارادۃ الحال وہو الاظہر وانما لم یقل التعریف حتی یکون صریحا فی المقصود لانہ عبر فی اجمال العلل التسع المذکورۃ فی البیتین بالمعرفۃ لضرورۃ الشعر فلم یتغیر فی التفصیل لیوافق التفصیل الاجمال ویمکن جعل ہذا نکتۃ فی اختیار المعرفۃ علی العلمیۃ ایضا **قولہ** ہو وصف التعریف اضافۃ الوصف الی التعریف بیانیۃ کاضافۃ الذات الی المعرفۃ بیانیۃ **قولہ** ای کون ہذا النوع **جواب سوال** وہو ان الیاء فی قولہ علی تقیید معنی المصدریۃ ای کونہا علما وان المصدریۃ فی قولہ ان یکون ایضا تقید معنی المصدریۃ فیکون معناہ شرطہا کونہا علما فیلزم تکرار الکون وہو شنیع عندہم وایضا لا یصح حمل علما علی الضمیر الذی ہو اسم الکون لانہ راجع الی المعرفۃ باعتبار التعریف وہو وصف فیلزم حمل الذات علی الوصف **فاجاب** الشارح رح بوجہین الاول ان العلمیۃ مؤولۃ بہذا النوع فلا تکرار فی الکون ویصح حمل ہذا النوع علی التعریف والوجہ الثانی لا نسلم ان الیاء مصدریۃ بل للنسبۃ وہہنا بحث بوجہین الاول انہ لا یصح حمل ہذا النوع علی التعریف لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز بل یصح حمل المساوی علی المساوی او حمل الاعم علی الاخص والثانی انہ لم لم یقل المعرفۃ شرطہا علمیۃ لئلا یحتاج الی التاویل اجیب

کونہا

لیس المراد من التعریف مطلق التعریف بل المراد به التعریف الذی هو سبب منع الصرف فیکون مساویا وعن الثانی المراد من المعرفة التعریف ولا یصح حمل العلم علی التعریف لان معناه شرطها کونها علما فتحد ما اذا ذکران تکون لانه علی هذا یؤل العلمیة بعد النوع فیصح الحمل ای حمل هذا النوع علی التعریف **فان قیل** یجوز ان یراد من العلمیة علمیة ما فیه التعریف کما یراد من قوله التانیث بالتاء شرط العلمیة علمیة ما فیه التانیث **قلنا** هناک لام عوض من المضاف الیه ولیس ههنا لام حتی یعوض **فان قیل** لم لا یات باللام ههنا حتی یکون عوضا وتکون العبارة اخصر **قلنا** انما لم یات للزوم التکرار لان السابق فی التانیث لفظ العلمیة باللام فلو کان ههنا ایضا باللام یلزم التکرار لفظا وهو شنیع ایضا لانه یفوت التفنن فی العبارة الذی هو طریق البلغاء **فان قیل** اذا کان بغیر اللام فعلی هذا یلزم التکرار مع العلمیة التی ذکرت فی العجمة بغیر اللام حیث قال العجمة شرطها ان تکون علمیة **قلنا** لا یلزم التکرار لزیادة قوله فی العجمة ای التغیر حاصلا بازدیاد لفظ العجمة وان لم یحصلا باللام بخلاف السابق کذا قال **مولانا عبد الغفور اللاری** قوله بان تکون حاصلة الخ اشارة الی ان المناسبة بین المنسوب والمنسوب الیه الجزئیة والکلیة والاظهر ان یقال بان تکون حاصلة فیه من جهة حصول الصفة فی الموصوف لیظهر الفرق بین التوجیهین اذ علی تقدیر المصدریة حصول الکل فی الجزئی ولهذا قال هذا النوع وعلی تقدیر النسبة حصول الصفة فی الموصوف **لا یقال** العلم عبارة عن ذات موضوعة بالعلمیة فحصول العلمیة فیه حصول الجزء فی الکل لا حصول الصفة فی الموصوف لانا **نقول** العلمیة جزء من مفهوم العلم والکلام فیما صدق علیه العلم ولا شک فی کونها صفة له **اجیب عنه** لیس مراد الشارح من قوله حاصلة فی ضمنه انه حصول الکلی فی الجزئی بل مراده ان العلم قسم من اقسام التعریف **قوله** فلم یبق الا تعریف العلم ههنا بحث وهو انه بقی ههنا تعریف المنادی فالمناسب التعرض الیه بانه لا یصلح لسببیة منع الصرف لان بعض انواعه من المبنیات وبعضها مضاف او مشبه به **اجیب عنه** هو داخل فی تعریف اللام لان قولنا یا رجل فی قوة قولنا یا ایها الرجل **قوله** وانما جعل المعرفة **جواب سوال** وهو انه لم یجعل العلمیة سببا ابتداء مع ان فیه قطع الکلام کما فعله صاحب الکشاف فاجاب بقوله وانما جعلاه حاصله ان سببیة الاسباب للفرعیة وفرعیة التعریف للتنکیر اظهر من فرعیة العلمیة للتنکیر لانهم قالوا العلمیة غیر نکرة لانها من المعرفة وهو غیر نکرة فکذا العلمیة غیر نکرة فمقابلة التنکیر بالذات للتعریف **اعلم** ان العلمیة شرط تحقق المعرفة لا لتاثیره لانه لا تحقق للکل الا فی الجزئی بخلاف ما سواها لان العلمیة شرط لتاثیره فقط فلا یرد ان فی کل موضع اذا کانت العلمیة شرطا فهی ایضا قائم مقام سبب اخر وفی المعرفة لیس کذلک وههنا **بحث** وهو ان فی کلام المصرح تدافع لانه ذکره فی اخره وما فیه علمیة مؤثرة الخ حیث جعل العلمیة مؤثرا ای سببا وههنا جعل شرطا **اجیب عنه** لعل ما ذکر فی الاخر علی اصطلاح الغیر او محمول علی المجاز ذکر العلمیة واراد منه التعریف العلمی من قبیل ذکر الملزوم واراده اللازم **قوله** وهی کون اللفظ موضوعا **سوال** وهو ان علة العجمة من اسباب منع الصرف لا یصح لانها اوصاف والعجمة من الذوات لانها کلمات ع

قوله فلم یبق الا تعریف العلم ههنا بحث وهو انه بقی ههنا تعریف المنادی فالمناسب التعرض الیه بانه لا یصلح لسببیة منع الصرف لان بعض انواعه من المبنیات وبعضها مضاف او مشبه به اجیب عنه هو داخل فی تعریف اللام لان قولنا یا رجل فی قوة قولنا یا ایها الرجل

محسوبان من العربی قلنا فی التعریف فقصور تقدیرهما وضعه غیر العرب فقط فلا یرد لانهما
وضعه العرب ایضا فصارا مشترکین قوله ولتاثیرها جواب سوال وهو انا لا نسلم ان العلمیة شرط
العجمة لان اللجام عجمة ولیس بعلم فاجاب بقوله ولتاثیرها الخ یعنی انها شرط لتاثیرها لا لوجودها قوله
شرطان اشارة الی امرین احدهما جواب سوال وهو ان الشروط منحصرة فی اثنین فلم یاتی بواو الحصر
وما قالوا ان التخصیص فی الروایات یفید الحصر فهو اکثری لا کلی فدفع بقوله شرطان یعنی ان العطف
مقدم وهو مفید للحصر والثانی طوطیة لقوله الاول والثانی وانما یحتاج الیهما الثلاثی توهم ان قوله او
الزیادة علی الثلاثة عطف علی قوله علمیة فیکون الترددبین العلمیة والزیادة وهو غیر مراد قوله ای
منسوبة جواب سوال وهو انه یلزم تکرار الکون کما مر فاجاب بقوله ان الیاء للنسبة لا للمصدر و
انما لم یتعرض الی الجواب الاول وهو التاویل بهذا النوع لانه غیر مستقیم هنا لان العلمیة نوع المعرفة ثم
ولیس نوع العجمة باسم منها لان العلمیة یوجد فی العرب ایضا قوله فی العجمة متعلق بالعلمیة
قوله فی اللغة جواب سوال وهو انه لا یصح ظرفیة العجمة للعلمیة لان الظرف علی قسمین حقیقی
وهو الزمان والمکان واعتباری وهو ظرفیة الصفات نحو زید فی العلم او الکرم والعجمة لیست بواحد
منها فاجاب بقوله فی اللغة لا شک ان اللغة من الصفات قوله بان تکون متحققة اشارة الی
المناسبة بین المنسوب والمنسوب الیه قوله حقیقة او حکما جواب سوال وهو انک قلت شرطها ان
تکون علما فی العجمة هذا منقوض بقالون لانه غیر منصرف مع انه لیس علما فی العجم بل اسم جنس بمعنی
جید فدفع بقوله حقیقة اه قوله احد رواة ای احد تلمیزات قراء سبعة کنافع اسم قاری وعیسی
اسم تلمیذه فقالون اسم لعیسی قوله فتضعف فیه وتانیث الضمیر فی قوله فیهما وتذکیره فی قوله فیه
مع اتحاد المرجع بملاحظة الکلمة واللفظ قوله مثل تصرفا تم فی کلامهم کادخال اللام والاضافة ثم اذا لم
یتصرف فیه بهما لم یتصرف فیه بالتنوین والکسر قوله فعلی هذا ای علی اشتراط العلمیة لما ذکر المصنف
تقریع الشرط الثانی ولم یبین کر تقریع الشرط الاول فقد ذکر الشارح رح تقریعه فقال فعلی هذا فقوله
بمثل الجام لا یمتنع صرفه لانه تغیر فیه لان الجام فی الاصل گام فابدل الکاف ابدال بالجیم گگر کان الجام
قوله فی العجمة لا حقیقة کما هو الظاهر ولا حکما لان العرب لم یجعله علما وعلی تقدیر علم الجنس واجد التغیر
منهم فیه قوله علی ثلثة احرف دفع وهم وهو ان المراد بالزیادة الزیادة علی ثلثة حروف کان فعلی
هذا ینبغی ان یکون شتر منصرفا لعدم زیادة حرکاته علی الثلث فدفع بقوله علی ثلثة احرف قوله
لئلا یعارض الخفة فان قیل لا نسلم بان الخفة متحققة وانما یتحقق لو لم یکن عجمیا لان لسان کاقوام
ثقیل علی غیرهم کما ذکرتم فی ماه وجور قلنا لا شک فی حصول خفة ما فی ثلاثی ساکن الوسط مطلقا
لکن اذا کان عجمیا یعتبر ثقل عجمة مفاد لخفته اذا کان العجمة فیه لا مر اخر واما اذا کانت العجمة فیه سببا
فلا یعتبر لانها سبب ضعیف لا یصلح لامرین معا قوله احد السببین انما قال احد السببین لان معارضة
الشیء الواحد مع امرین غیر قوله هذا التقریع بالنظر لما کان السابق شرطین فدفع الابهام وتعین ما هو

المراد قال هذا التقریع الخ ثم ورد علیه ان الشرط الثانی غیر موجود فی نوح فکیف یکون متفرعا علی الشرط الثانی فاجاب بقوله فانصرف اه قوله وهذا اختیار المصنف وذهب الزمخشری الی ان نوح کهند قوله لانه امر معنوی ای لاعلامة له فی اللفظ والا فاسباب منع الصرف کلها امور معنویة قوله واما التانیث المعنوی الخ اشارة الی فرق قیاس زمخشری اوجواب سوال وهو ان التانیث المعنوی ایضا لم یکن له علامة فی اللفظ فما وجه الفرق بین نوح وهند ان فی هند یجوز منع الصرف دون نوح قوله فی بعض التصرفات کالتصغیر قوله لتقویة سببین ای احد السببین فلا یرد ان تقویة العجمة للتانیث فقط لا للعلمیة قوله وهو اسم حصن الخ وانما لم یصرف ببلدة لان غرضه ان منعه باعتبار العلمیة والعجمة لا بالتانیث کما ذهب الیه البعض ففسره ببلدة قوله صرفنا جواب سوالین احدهما ان الحکم بامتناعها غیر صحیح لانهما موجودان والثانی انه فات المطابقة لان المرجع شیئان والراجع مفرد فدفع بقوله صرفنا قوله لوجود الشرط الثانی واما نوح فبناء علی انتفاء الشرط الثانی اعلم ان الشرط الاول صار کانه داخل فی الشرط اذ لا یبقی بدونه العجمة لان العرب لا یتصرفون فی الاعلام بخلاف ما اذا لم یکن علما لانهم یتصرفون فیه بالتصییر کانه عربی بخلاف الشرط الثانی اذ بدونه یبقی العجمة ولکن لا یکون سببا ووجود الشرط لا یکون مرادا فی نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثانی کنایة عن وجوده مع الشرط فالمنع فی الحقیقة متفرع علی الشرطین فلا یرد ان منع الصرف فیهما کما هو بناء علی وجود الشرط الثانی کک بناء علی وجود الشرط الاول قوله وانما خص التقریع جواب سوال وهو ان المعانی بتقریعین احدهما مختص بالشرط الثانی وهو نوح والثانی مشترک وهو شتر وابراهیم ولم یات بتقریع مختص بالشرط الاول لان یقال الجام منصرف حاصل الجواب ان غرضه التنبیه علی ما هو الحق عند المصنف یعنی ان فیه خلافا بخلاف اللجام لانه لا خلاف فیه قوله من انصراف نحو نوح الاولی ان یقال عدم انصراف نحو شتر ایضا فان فی عدم انصرافه ایضا خلاف والمختار عند المصنف انه غیر منصرف اجیب عنه ان الخلاف فی نوح مع الزمخشری وهو معتمد عند المصنف لان کتابه ماخذ کتابه بخلاف شتر لان الخلاف فیه مع غیره وهو غیر معتد به فلذا لم یلتفت الیه قوله واعلم ان اسماء الانبیاء الخ اشارة الی قاعدة مشهورة مذکورة فی اکثر کتب النحو لکنها منقوضة بشیث وعزیز فانهما منصرفان کما یدل علیه المنصوص اجیب عنه ان المراد من هذه الستة اوزانها ولا شک ان عزیز بوزن شعیب وشیث بوزن قوله قرنه معه حیث قال محمد وصالح وشعیب فی نوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا بشعیب فلو کان هود عربیا لقدمه علی نوح وجعله مقارنا لشعیب اجیب انما قال الشارح رح ان هودا عربی ای فی روایة غیر مشهورة قوله ومن کان قبل ذلک فان قیل ان اسماعیل ایضا عربی فکیف یصح هذا القول قلنا ان قوله ذلک اشارة الی اسماعیل الا الی ولده فقط والیه ان فی اسماعیل اختلاف فعند البعض عربی وعند البعض لا والسر فی ذلک ان اسماعیل

اتیت له حور من الجنة تزوج معها فی الدنیا والحال ان لسان اهل الجنة عربی فاولادها ایضا تعلموا العربیة واما اسمٰعیلؑ فقد قیل انه ایضا تعلم منها العربی فکان عربیا وقد قیل لا فلم یکن عربیا قوله فیما یذکر من احوالهم فی التواریخ **قوله** الجمع ای جمعیة الجمع لان اسباب منع الصرف من الاوصاف **قوله** وهو سبب قائم وهذا القول وان کان مذکورا سابقا بقوله وما یقوم مقامهما الجمع لکن فائدة تردفهم وهم وهوان یتوهم المراد بالجمع ههنا غیر ما هو مذکور سابقا فیلزم المخالفة بین التفصیل والاجمال فدفع بما حاصله ان هذا الجمع بعینه ما هو المذکور سابقا **قوله** ای شرط قیامه **یرد علیه** انه یلزم الاضمار قبل الذکر لان القیام غیر مذکور فکیف یرجع الضمیر فی شرطه الیه اجیب عنه یجوز ان یجعل اللام فی الجمع للعهد ای الجمع الذی یقوم مقام السببین وههنا **بحث** وهوانه ینبغی ان یقال شرطا تاثیره فی منع الصرف لیوافق الاخوات ولان ماذکره یوهم لیس بشرط فی اصل التاثیر بل فی قیامه مقام السببین فیتوهم انه یؤثر بدون هذا الشرط **اجیب** عنه انما خالف المهم عما سبق لانه لو قال شرطا تاثیره لتوهم انه شرط التاثیر ناقص وهو تاثیر احد السببین کما فیما سبق فلما قال قیامه مقام السببین لیعلم انه شرط لتاثیر کامل **او نقول** فی ارجاع الضمیر الی القیام دون التاثیر اشارة الی المطابقة مع قوله وما یقوم مقامهما الجمع الخ **قوله** صیغة منتهی الجموع مصدر میمی علی صیغة اسم المفعول من المزید **قوله** اولها مفتوحا **فان قیل** کما ان اولها ما یکون مفتوحا کذلک ثانیه یکون مفتوحا فلم لم یتعرض الیه **قلنا** ان فتح الثانی یعلم من قوله وثالثها الف لان الالف یقتضی فتح ما قبلها **فان قیل** احد الجمع غیر ما لم دخل فیه کما فی صحاری لان فیهما بعد الالف ایضا حرفین مع انه لا یسمی بصیغة منتهی الجموع **اجیب** عن کما لات بان المراد من الجمع صیغة جمع التکسیر وکما لات جمع سالم وعن الصحاری انه لا باس بدخوله لانه لا یلزم بدخوله ..... الا منع الصرف وهو غیر منصرف لالف التانیث وایضا المراد ان یکون بعد الالف حرفان اولهما مکسور ولیس فی مادة النقض الکسر **قوله** او ثلثة اوسطها ساکن **فان قیل** فعلی هذا یضیع قوله بغیرها لان کلما کان الهاء فیه نحو فرازنة بعد الفه ثلثة احرف اوسطها متحرک فخرج بقید صیغة منتهی الجموع **قلنا** هذا التصریح بما علم ضمنا مع ان المبتدی لا یهتدی الیه بمجرد تعریف صیغة منتهی الجموع **قوله** وهی الصیغة التی لا تجمع الخ التعریف الاول للفظ الجمع والثانی لمعناه فلا یرد انه یلزم کون الشئ الواحد محدودا بحدین وذا باطل ثم یرد علیه انه ینقض التعریف بنحو رجال لانه جمع جمع التکسیر مرة اخری مع انه لا یطلق علیه صیغة منتهی الجموع **اجیب** عنه المراد وجه التسمیة ولا یشترط الاطراد فیها **او نقول** ان لم یجمع رجال بخصوصه مرة اخری لکن جمع مرة اخری ما کان علی وزنه کحمار یجمع علی حمر وکتاب علی کتب **قوله** لانها جمعت الخ وهو تعلیل للعلیة المستفادة من قوله ولهذا الخ یرد علیه انا لا نسلم ان هذه الصیغة جمعت مرتین بل جمعت مرة واحدة کما تری **اجاب** صاحب الغفور معناه انها صیغة جمع جمع ولا شک

له یجوز ضم ذلک الحرف ای ما اول هذا الکلمة الا ان آخره ساکن

له ای لم یتعلم عیسیٰ العربیة

انما کذلک فان قیل ان الجمعیة مرتین لا یخلوا ما من المفرد او من الجمع فان کان الاول فهو غیر مسلم لان الجمع من المفرد (ای صیغة منتهی الجموع) مسلم لان الجمع من الجمع لا من المفرد وان کان من الثانی فهو ایضا غیر مسلم لان الجمع من المفرد قلنا ان جمعیتها مرتین من المفرد لکن لا بذاته بل بواسطة الجمع قوله فاما جمع السلامة اشارة الی الامرین احدهما بیان فائدة قوله لا تجمع التکسیر الخ والثانی جواب سوال وهو انه لا یصح تسمیة هذه الصیغة بمنتهی الجموع لانه یقتضی انتهاء الجمعیة فیها ولیس فیها انتهاء الجمعیة لانها تجمع جمع السلامة کما یجمع ایا من علی یامنین وصواحب علی صواحبات فاجاب بما حاصله ان جمع السلامة لا یمنع فیها لانه لا یغیر الصیغة فتکون مصونة بحالها فلا یقع الفتور فی الجمعیة بخلاف جمع الکسرة لانه مغیر للصیغة قوله کما یجمع ایا من الاولی ان یقال کما جمع بصیغة الماضی لکن فی العرف یعبر عما کان عادی الوقوع بصیغة المضارع قوله جمع ایمن جمع یمین قوله عن قبول التغیر فان قیل ان الصیانة عن التغیر لا یستدعی ذلک فانها یحصل بالعلمیة ایضا فلم یشترط ذلک کما فی الاخوات لهذا الغرض قلنا المراد صیانة مع حفظ معنی الجمعیة لیفهم قیامه مقام السببین قوله بغیر هاء التاء الملابسة لعدم استقامة معنی الاخری للباء ههنا والغیر بمعنی النفی اذ لیس المقصود التلبس بامر یغایر التاء ولا زائدة علی غرضهم فالمعنی بلا هاء بل الابهاء اذ لیس المقصود التلبس بعدم الهاء لانه ایضا زائد علی غرضهم لان المقصود نفی الهاء کما فی قولک کنت بغیر مال فان المعنی کنت بلا مال بل لا بمال لانک کنت بما یغایر المال قوله منقلبة جواب سوال وهو ان هذه القاعدة لا تکون جامعة ولا مانعة اما عدم الجمعیة فلانه یخرج منه نحو فوارة لانها بالهاء مع انها غیر منصرفة واما عدم المنعیة فلانه دخل فیه فوارة لانها بغیر هاء مع انها منصرف فاجاب بقوله منقلبة الخ فالجواب الاول بالطریق الحقیقة والثانی بطریق المجاز قوله جمع فارهة وانما کان جمع فارهة لا فاره لان اسم فاعل مذکر لا یجمع علی فواعل فی الصراح غاره مرد زیرک قوله علی زنة المفرداة فان قیل التاء غیر لازمة فینبغی ان لا یعتبر تغیر الوزن بها قلنا انها وان کانت غیر لازمة لکن لها اثر فی تغیر الوزن کما فی وزن الفعل ولهذا اشرط فیه ایضا کونه غیر قابل للتاء قوله بمعنی الکراهة اه اشارة الی انهما من المفرداة قوله ولا حاجة الی اخراج نحو مدائنی جواب سوال وهو انه ینبغی ان یقال لغیر هاء ولا بیاء نسبة لیخرج نحو مدائنی اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صیغة منتهی الجموع فاجاب بقوله ولا حاجة الی اخراج نحو مدائنی الخ ای کما اسم هو جمع ثم صار علما ثم انقل بیاء النسبة لان یاء النسبة انما دخلت علی الجمع اذا صار علما لا یقال ان مدائنی لیس صیغة منتهی الجموع لان ما بعد الفه ثلثة احرف وههنا اربعة احرف لان یاء النسبة مشددة ولا جمع لانه جعل علما فلا یکون محل الوهم اصلا فلم تعرض الشارح الیه لانا نقول المراد مدائن فی مدائنی وهو بوزن صیغة منتهی الجموع لا یقال هو فی الاصل جمع وان صار علما للبلدة والجمع الاصلی ایضا معتبر کما قال الشارح فی جواب حصنا جرو ایضا لا یصح قوله لا فی الحال ولا فی المال وایضا اذا کان مدائن فی مدائنی مفردا

عه فانه مفرد محقق لان معناه بالفارسیة شهرها شهر اد هر شهر را مفرد است بالتاء المفرد ایضا سه لبلدة معینة ۱۲

يبنغي ان يكون مدائن بدون الياء ايض مفرد الانه عين هذا مع انه كما قال الشارح وانما الجمع
مدائن لانا نقول ان مدائن جمع فاذا صار علما لم يزل عنه اعتبار الجمعية لان الجمع الاصلي معتبر
فاذا انقل بذلك العلم ماء لنسبة ضعف معنى الجمعية بوجهين فلم يعتبر جمعيته وايض ان الجمعية الاصلي
لما لم يعتبر فكانه ليس في الاصل جمعا فيصح قوله ولا في المال قوله ولا في المال وهو عبارة عن
مرجع الشئ فيئا ولا الاصل يعني لا في الحال ولا في الاصل قوله هو لفظ اخر الاولى ان يقال هو لفظ
اخر لا يجوز اخراجه لانه جمع منتهى الجموع وغير منصرف اذ مجرد كونه لفظ اخر لا يوجب عدم ا
التعرض له اجيب ان اخر بمعنى غير اى غير من المنصرف قوله بخلاف فرازنة قال في المهذب
الفرزين اسم حصات من حصات نرد وشطرنج واسمه بالفارسية وزير فان قيل ان فرازنة ليس
على اوزانها لان فيهما حرف الوسط ساكن وههنا متحرك قلنا المراد فرازن في فرازنة فان قيل
ان فرازنة بدون التاء مثل مدائن في الجمعية ومع التاء والياء ليسا بجمع فكيف خص احدهما
بالاخراج دون الاخر قلنا انه مستعمل في الجمع مع التاء دون مدائن قوله نعم مما سبق جواب سوال
هو ان كلمة اما في قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان يكون للاستيناف او للتفصيل ولا استقامة للاول
لانه يذكر في صدر الكتب كما قال صاحب الحماسة اما بعد حمد الله على نواله ولا للثاني لانه يقتضي سبق
الاجمال ولا اجمال ههنا فاجاب بقوله فعلم الخ يعني كلمة هنا للتفصيل والاجمال موجود سابقا وهو
قوله بغيرهاء قوله فاما ما كان بغيرهاء جواب سوال وهو ان اما التفصيلي يقتضي العديل ولا
عديل ههنا فدفع بقوله فاما ما كان اه قوله مثال لما بعد الفه حرفان جواب سوال وهو ان المثال للايضاح
وهو يحصل بالواحد فما الحاجة الى المثالين وما يقال ان المثال بمنزلة الشاهد ولابد فيه من التعدد فكذا لابد
في المثال من التعدد غلط لان الشاهد للاثبات والمثال للايضاح لا للاثبات فالشاهد نظير الدليل لان كلواحد
للاثبات لانه نظير المثال فالمثال بمنزلة التحقيق في الدعوى لان كلواحد للايضاح فاجاب بقوله مثال لما
بعد الفه الخ يعني ان تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل قوله واما فرازنة وتركيبه هكذا او احرف اما ظرفه
اما شرطية فرازنة مبتداء فاجزائيه منصرف خبر المبتداء والمبتداء مع الخبر جواب اما هذا باعتبار الظاهر واما
باعتبار الواقع فتقديره هكذا اما ان يكن شئ من الاشياء موجودا في الدنيا ففرازنة منصرف ثم حذف
الفعل ثم نقل الفاء من اول الجزء الى الجزء الثاني لئلا يلتقي بين حرف الشرط وفاء الجزائية قوله وامثالها
جواب سوال وهو ان تخصيص الانصراف بفرازنة غير صحيح لانه كما ينصرف فرازنة ينصرف صياقلة
ايض فاجاب بقوله وامثالها قوله فمنصرف انما لم يقل منصرفة مع ان الخبر اذا كان مشتقا وجب
مطابقة مع المبتداء لان منصرف خبر مبتداء محذوف تقديره واما نحو فرازنة فمنصرف كما
يشعر به قول الشارح وامثالها او نقول المراد من فرازنة مجرد اللفظ يعني ان فرازنة
بتاويل اللفظ وهو مذكر فان قيل الكلمة اذا اريد بها مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة
ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لتحقق العلمية والتانيث وقد ليسمع ههنا منونا قلنا

ای فی المتن ١٢ — ای اذا ارید به مجرد اللفظ ١٢

عـه اي المفردات وهي كراهية وطواعية جمع الكراهة والطاعة ١٢ عـه في فرازن الحرف الوسط وهو الالف ساكن ١٢ منه عـه يعني ان الكلام على حذف المضاف ١٢

هو ههنا غير منصرف والتنوين لمشاكلة مسماه اى انما نوّن لمشاكلة فوازنة علما فوازنة التى اريد منها مسماها والممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة **فان قيل** لما كان غير منصرف فكيف يصح قوله فنصرف **قلنا** الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ولا شك انه اذا اريد منه مسماه فيكون منصرفا **قوله** وحضاجر الواو للاستيناف وقع فى جواب سوال السائل **فان قيل** ان نصب علما لا يخلو اما بالحال عن حضاجر او من الضمير فى قوله غير منصرف اما الاول فغير مستقيم لانه يكون حالا من المبتداء والحال لا يكون من الفاعل او من المفعول والثانى ايضا غير مستقيم لانه على هذا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو قوله غير لانه مضاف ومنصرف مضاف اليه **قلنا** الحال من المبتدا أصح عند ابن مالك وانه حال من الضمير لكن كلمة غير ببعض لا النافية فلا يثبت الاضافة وعلى التقديرين المراد من التقئيد بكونه علما ما ينتفى به الجمعية فيشتمل التنكير ايضا فاندفع ما قال المهدا دالهندى انه لا يصح ان يجعل علما حالا لعدم تقئيد منصرف بكونه منقولا عن الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف بعد التنكير ايضا واما جعله منصوبا باعنى للمدح فليس بوجه وان كان من الوجيه لا يقتضى المدح او الذم وهذا ليس مقامه **قوله** يطلق على الواحد قيل هذا ليس مما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفى فى انتفاء الجمعية **اجيب عنه** ان ذكر قوله يطلق على الواحد الخ ليس له دخل فى الاعتراض لكن ذكره لبيان الجنس لان فى تفصيله اقوال **قوله** يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد وهو ايضا بينا فى الجمعية **قوله** كما ان اسامة كلمة ما فى مثل ذلك زائدة **والفرق** بين علم الجنس والجنس اعتبارى كاسامة مثلا فانه موضوع لحيوان مفترس بلحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى مع ان الواضع اعلم المخاطب بالنى اوضعه لهذا المعنى وكالاسد فانه موضوع للحيوان المفترس من غير لحاظ الامتياز عن الماهيات الاخرى ولحاظ الامتياز وعدمه يعلم من ترتب احكام المعارف عليه وعدمها **قوله** وصيغة منتهى الجموع جواب سوال وهو انه وان لم يكن فى حضاجر جمعية لكن صيغة منتهى الجموع موجودة فيه وهو كاف فدفع بالمنع اى لا نسلم انه كاف **قوله** فينبغى ان يكون منصرفا لان منعه مسند الى الجمعية والجمعية فيه فاندفع ما اورده الحافظ تاشكندى مع ان انتفاء الجمعية لا يقتضى الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرفة **قوله** وتقرير الجواب جواب سوال وهو انه لما كان النقل من الجمع سببا لمنع الصرف بطل حصر الاسباب فى التسع فاجاب بقوله وتقرير الجواب الخ يعنى ان السبب ليس الا الجمعية الاصلية ولا نقل فيه من الجمع وقوله لانه منقول عن الجمع دليل اصالة الجمعية **قوله** جمع حضجر بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم **قوله** كان كل فرد اشارة الى بيان المبالغة **قوله** منها اى من الصيغ **قوله** من هذا الجنس اى عظيم البطن **قوله** فالمعتبر فى منع صرفه الخ لا يقال العلمية ضد الجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية حال العلمية لانا نقول للممتنع اعتبار الضدين عند وجود الاخر وههنا اعتبر الجمعية وحكم لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف **قوله** فان فيه العلمية

لانه علم الجنس ومعاملته معاملة علم شخص كما مر **قوله** بعد التنكير منصرف مع انه غير منصرف لانه بعد التنكير عاد اليه الجمعية الاصلية فعلم ان المؤثر فيه الجمعية دون العلمية **قوله** والتانيث اى تانيث حضاجر **قوله** لانه علم لجنس الضبع لا لنفس الضبع **حاصله** ان الجواب بالمنع لا يقال انه على هذا يلزم المخالفة من قول الماتن لانه قال علما للضبع **قلنا** معناه علم لشئ شامل للضبع فلا مخالفة **قوله** اذ لا يتصور العروض فى الجمعية اصلا اى لا بالتركيب ولا بدونه **قوله** وسراويل المراد منه لفظه فيكون علما للسراويل الذى وقع فى التركيب **فان قيل** يرد انه يلزم تنكير المبتداء **قوله** تقديره اشارة الى انه ليس المراد ان سوال سراويل وارد على جواب حضاجر بل وارد على قاعدة الجمع **قوله** قد اختلفوا فى صرف خبر لقوله وسراويل والغرض فيه الاتيان على طريق الفصحاء فقوله قد اختلفوا الخ جواب بطريق الاجمال وقوله فهو اذا لم يصرف جواب بطريق التفصيل **قوله** **فان قيل** ان هذا الجواب انما يتم بقوله واذا لم يصرف فقد قيل الخ وذكر قوله وهو الاكثر بلا فائدة لا حاجة اليه **قلنا** انه ذكره لدفع الوهم وهو انه سراويل وان لم يكن جمعا ولكن ينبغى ان يكون منع صرفه نادرا والقواعد لا تنتقض بالنوادر فلا حاجة الى الجواب عن ذلك الاعتراض فقال المصرح وهو الاكثر فيحتاج الى الجواب **قوله** فى موارد الاستعمال ويجوز ان يراد بقوله وهو الاكثر ان عدم انصراف سراويل مذهب الاكثر بل هذا الحمل اولى من حمل الشارح لان ما ادعاه الشارح موقوف على الاطلاع بجميع مواردا ستعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا متعسر بل متعذر لكن هذا الحمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة فى صرفه وعدمه وذا غير معلوم لكن لا نسلم انه غير معلوم بل يعلم من قول الشارح بانه قد اختلف فى صرفه ومنع صرفه **اجيب عنه** ان قوله قد اختلف محمول على الحكاية عن الغير لا انه من الشارح نفسه **قوله** فيرد به الاشكال **جواب سوال** وهو ان الجزاء ههنا لا يترتب على الشرط لان قوله فقد قيل انما وقع للدفع ولا يكون الدفع الا بعد ورود الاشكال على عدم الانصراف فاجاب بقوله فيرد اه يعنى ان فى جانب الشرط حذف عبارة اخرى فيترتب الجزاء عليه **قوله** فى التقصى عنه مصدر من باب التفعل اصله تقصى بالضم ثم كسر الصاد لمناسبة الياء **قوله** انه اسم عجمى هذا مقولة قيل فلذا اتى بالجملة **قوله** اى على ما يوازنه الضمير المستتر راجع الى سراويل والباء زائدة الى كلمة ما ولما كان قوله موازن مشتركا بين فتح الميم على صيغة الجمع للميزان وبين ضمها على صيغة اسم الفاعل من باب المفاعلة فلرفع الابهام وتعيين ما هو المراد قال على ما يوازنه اى انه على صيغة اسم الفاعل **قوله** من حيث الوزن اى بعلة الوزن اى السراويل لما كان موافقا لها فى الوزن كانه ..... اخذ معنى الجمعية حكما فلا يرد ان الحمل على الموازن لا يفيد الا الموافقة فى الصيغة وقد مر ان الصيغة ليست من الاسباب بل من الشروط **قوله** فبناء اشارة الى ان الرد على بعض الشارحين من ان هذا الجواب ليتلزم ان يكون على منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازن زائد على التسعة المذكورة **فان قيل** هذا الجواب لتتميم الجمعية من الحقيقى والحكمى فيكون جوابا عن سوال حضاجر ايضا لان وزنه ايضا من اوزان

الجموع العربیۃ فلو قال المصرح هذا الجواب عنهما لا حاجۃ الی ذکرہ ثانیا اجیب عنہ ان تعمیم الجمع من الحالی والاولی یکون بطریق الاصل بخلاف التعمیم من الحقیقی والحکمی فانہ خلاف الاصل فلا یصار الیہ عند وجود جواب اخر او نقول التعمیم من الحقیقی والحکمی لاجل الحمل علی موازنہ وذلک الحمل فی لفظ العجمی دون العربی لان لفظ العجمی بین الالفاظ العربی غریب فینبغی ان یکون الغریب تابعا للمتوطن قولہ لیس بجمع تحقیقۃ بل فرضا فلا یشکل علیہ بان اطلاق لفظ الجمع علی الواحد لم یجئ فی الاجناس فلا یقال للرجل رجال لانہ یلزم حمل الجمع علی الواحد بل جاء ذلک فی الاعلام کما ان فی مدینۃ معینۃ لان فی العلم وضع جدید اذ امتناع اطلاق الجمع علی الواحد فی الجمع الحقیقی دون الفرضی قولہ وفرضا انما فرضہ لان التقدیر قد یجئ ببعض القدرۃ ایضا وبہذا اعتراض مشہور وهو انہ لابد ان یحمل غیر المنصرف علی المنصرف لان الاصل فی الاسم الانصراف یعنی لو کان منع صرف سراویل لاجل الحمل المذکور یلزم حمل الاصل علی الفرع وهو غیر جائز وتقریر الجواب ان لفظ العجم غریب بین العرب فینبغی ان یکون الغریب تابعا دون العکس قولہ فکانہ سمی کل قطعۃ الخ قیل هذا الکلام یشعر بان سراولۃ ایضا لفظ مفروض فی معنی القطعۃ من الثوب کما ان جمعہ علی سراویل مفروض لکن یفهم من القاموس ان سراولۃ فی لغۃ العرب بمعنی پارہ از جامہ اجیب عنہ بان المراد هما قالہ فی القاموس قطعۃ الجبۃ واما فی قطعۃ السراویل فلیس بحقیقۃ بل مفروض قولہ واذا صرف فیہ ان کلمۃ اذا تدل علی ان صرف سراویل کثیر الوجود لانہ تدل علی شرط کائن الوجود کقولہ تعالی اذا قمتم الی الصلوۃ الآیۃ ولیس الامر کذلک فینبغی ان یقال کلمۃ ان فی موضع اذا لانہا تدل علی القلۃ کقولہ تعالی ان کنتم جنبا الآیۃ اجیب عنہ ان کلمۃ اذا تدل علی الکثرۃ اذا لم یکن فی مقابلۃ التصریح بالکثرۃ وبہنا وجد التصریح بہ حیث قل وهو الاکثر ومن قال فی الجواب ان کلمۃ اذا یبعنی ان فلیس بشئی لانہ ذکر فی الجواب ما ذکرہ المعترض فی الاعتراض وهو قبیح قولہ بالنقض بہ اشارۃ الی ان المراد لیس نفی جنس الاشکال لانہ یرد اذا کان مفردا منصرفا فیکون مصابیح انما عم علی موازنہ فیلزم الفتور فی جمعها فافہم الشارح ویکون الجواب عن الاشکال بان سراویل لقلۃ وندرتہ لا یصلح ان یعتد بہ ویقاس علیہ غیرہ قولہ ای کل جمع جواب سوال وهو ان التشبیہ بقاض لیس الا لنحو جوار لا لجوار لان المضاف الیہ خارج من الحکم فلا یقال حال جوارون فم بقولہ ای کل جمع الخ وهذا التعریف صادق علی جوار ایضا قولہ یائیا کان او واویا انما قدم الیائی علی الواوی لان رجع الواو الی الیاء ههنا لان الواو اذا وقع فی الموضع الرابع او فوقہ یجعل یاء قولہ کالجواری مثال الیائی والدواعی مثال الواوی قولہ ای حالۃ الرفع جواب سوال هو ان نصب رفعا ونصبا لا یخلو اما ان یکون علی الحال او الظرف فعلی الاول یلزم الحال من المبتدا وایضا لا یصح الحمل وعلی الثانی ان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا فاجاب بقولہ ای حالۃ ای یعنی انہ علی الظرف لکن بحذف المضاف وانما لم یذهب الی الحال علی مذهب ابن مالک وجعل الرفع بمعنی المرفوع لان فیہ الجواز علی خلاف الاصل بخلاف

عہ ای الی جعل کلواحد منها منصوبا ام کما تری ثم ان العامل فی الظرف الثلاثۃ هو علی الحال کما ذهب الیہ مالک ۱۲ منہ عبد الرحیم ۱۲

سہ لانہ اما زمانا او مکانا اه وقد یرفع بجبر اللبس کما مر منہا ۱۲ م

المفہوم من الکاف فی قولہ کقاض فان الظرف لتوسعہم فی الظروف یتقدم علی العامل المعنوی قولہ ای حکمہ کحکم قاض جواب سوال وھوان جوار جم فکیف یکون کالقاض المفرد فاجاب بقولہ ای حکمہ ثم یرد علیہ انہ کیف یکون حکمہ حکم قاض مع انہ حکم الانصراف وحکم جوار مختلف فیہ فاجاب بقولہ بحسب الصورۃ ثم یرد علیہ کیف یکون متحدان فی الصورۃ مع ان وزن جوار فعالٍ ووزن قاض فاعٍ فاجاب بقولہ فی حذف الیاء لایقال ان ھذا الحکم والبیان فی نفسہ صحیحًا لکن لاینا سب بیان عدم انصرف بل الاولی ان یبین انہ فی حال الرفع والجر منصرف او غیر منصرف اجیب عنہ انما لم یتعرض الیہ توفیقا بین المذھبین قولہ واما فی حالۃ النصب اشارۃ الی بیان فائدۃ القید لایقال ان جوار فی حالۃ النصب ایضا کقاض لان الیاء فی قاض مفتوح فی حالۃ النصب الا ان یقال ان الیاء فی قاض بالتنوین وفی جوار بلا تنوین فلا یکونان علی نسق واحد فی حالۃ النصب قولہ فلا اشکال ای لاخلاف فیہ قولہ فذھب بعضہم وھو الزجاج وسیبویہ فی روایۃ علی ما فی اللباب شرح قولہ تنوین الصرف ای تنوین التمکن قولہ لان الاعلال الخ وایضا ان الاعلال سببہ محسوس وھو الثقل فیکون اقوی ومنع الصرف سببہ امر معنوی فیکون اضعف فان قیل ان اراد ان الاعلال المطلق مقدم علیہ فھو غیر مسلم لان بعض الاعلالات مبنیۃ علی منع الصرف لانہ انما یتعین الضمۃ والکسرۃ فی الاخر بعد دخول العوامل کما فی جوار وان اراد ان بعض الاعلال مقدم فھو مسلم لکن لاینفعک قلنا مرادنا ان الاعلال المطلق مقدم لان ما یتعلق بالجوھر کالحرکات والسکنات والاعلال والادغام وغیر ذلک ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فبالضرورۃ یکون مقدما علی ما یعرض للمتکلم بعد الوضع فان قیل ان الصرف ایضا من احوال الکلمۃ بعد تمامہا فینبغی ان لایوخر عنہ الاعلال ایضا قلنا الاسم لایخلو امن الصرف وعدمہ فالاسم اذا لم یکن غیر منصرف قبل الاعلال لامحالۃ یکون منصرفا لان الانصراف اصل او نقول ان ملاحظۃ الصرف مقدم علی الاعلال لان الاصل فی الاسم الصرف فلذا اخر عنہ الاعلال قولہ فاصل جوار الخ اشارۃ الی بیان تقدیم الاعلال علی منع الصرف قولہ ثم اسقطت اشارۃ الی بیان نفس الاعلال قولہ فصار جوار علی وزن سلام وکلام یعنی یکون علی وزن للفردات تنفرع علیہ قولہ فلم یبق قولہ فھو بعد الاعلال اہ ھذا من تتمۃ الدلیل فلا یرد لاحاجۃ الیہ بعد قولہ الی ان الاسم منصرف قولہ کذلک ھذہ لیس فی الکثر النسخ وما وقع فی البعض فالکاف فیہ زائدۃ فیکون معناہ ذلک ای الصرف او التالید للکاف الاول قولہ وذھب بعضہم وثمرۃ الخلاف لاتظہر فی اللفظ بل فی الوجوہ فقط او فی الیمین بان حلف لایتکلم بکلمۃ غیر المنصرف فتکلم بجوار فعند الاولین لایحنث وعند ھذا البعض یحنث قولہ انہ بعد الاعلال غیر منصرف وما قبل الاعلال منصرف لان الاعلال مقدم علی منع الصرف عند ھذا البعض الخ قولہ والحذوف ای ھذا المحذوف بمنزلۃ المقدر حاصل المقام ان للمقدر ما یکون ساقطا عن اللفظ وبقی فی النیۃ والمحذوف قطع عنہا ثم المحذوف علی نوعین احدھما ما یکون ساقطا عنہا علی الدوام حتی صار شیئا فشیئا نحو یدوم والثانی ما یکون ساقطا عنہا اذا وجد الاعلال واذا زال الاعلال عاد الی موضعہ

له المعنی کتب جوابہ فی حاشیۃ الرقم والخ تقاض فحصوص ھذا اللفظ ۱۲

کما کان نحو قاض ورداع فلا یکون نیابا منیابا فالنوع الثانی من المحذوف کالمقدر فالام فی قوله لان المحذوف للعهد والمقدر کالملفوظ **قوله** وعوض عن الیاء کما هو المشهور عن سیبویه والخلیل **قوله** او عن الحرکة وهو الانسب بالقیاس لانه اذا کان حذف الیاء لاجل التنوین کان منافیا للیاء والعوض عن الشئ یجب ان یکون مناسبا له **قوله** وعلی هذا القیاس حالة الجر لا یقال البیان الذی ذکره هذا البعض لا اختصاص له بحالة الرفع فکیف یقاس علیه حالة الجر **اجیب عنه** انه لما ذکر الصورة فی حالة الرفع علی المذهب الاول علم ان من ذهب هذا البعض ایضا مصور فی المادة المذکورة فقال وعلی هذا القیاس حالة الجر او نقول للشارح الیه بهذا قوله بالضم فلا یرد شئ لکن کلمة هذا من الاسماء الاشارة القریبة الا انه قد یستعمل بمعنی ذلک مجازا **قوله** فانه ح ای حین تقدیر منع الصرف **قوله** واما فی حالة الرفع الخ اشارة الی فائدة القید **قوله** وتحلی هذه اللغة اشارة الی الاجمال بعد التفصیل وهذا اوقع فی الذهن کما ان التفصیل بعد الاجمال اوقع فی الذهن کقوله تعالی تلک عشرة کاملة بعد قوله تعالی ثلثة فی الحج وسبعة اذا رجعتم **قوله** وهو صیرورة لما کان **التترکیب** یطلق علی معان کثیرة فلدفع الابهام وتعین ماهو المراد قال وهو صیرورة الخ **فان قیل** فعلی هذا الاحاجة الی اشتراطه بالعلمیة لان المرکب الذی جعل کلمة واحدة لا یکون الا علما **قلنا** الحصر ممنوع لجواز ان ینتقل اولا الی المعنی الجنسی او ینتقل اولا الی المعنی العلمی ثم ینتقل الی المعنی الجنسی ولو سلم فنقول العلمیة شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه فلا یقتضی وجود فرد اخر سوی العلمیة فقول الماتن شرط العلمیة لبیان ان وجوده لا یکون الا بها **وقوله** لا اشتراطه ای لیس العلمیة تقیید له حتی یقتضی وجوده بدونها **قوله** من غیر حرفیة جزء **جواب سؤال** وهو انه ینتقض بالنجم وبصری علمین فاجاب بقوله من غیر حرفیة جزء لان الحرف ضعیف فلا یوثر بالترکیب ثم العبارة محمولة علی القلب تقدیره من غیر جزئیة حرف والا فلا معنی للعبارة **لا یقال** اعتبار هذا القید فیما ارید بالترکیب من غیر اعتبار نفی الاضافة والاسناد فی المفهوم تحکم **اجیب عنه** انما لم ینفی الشارح هذین الترکیبین اکتفاء بنفی الصدر حیث قال وان لا یکون باسناد ولا اضافة او نقول الحرف لما کان شدید الاتصال بالکلمة لم یظهر اثر ترکیبها فی اللفظ حتی اعرب المجموع باعراب جزء الواحد فلذا خرج من الترکیب الذی عد من اسباب منع الصرف بخلاف الاضافة والاسناد فان لهما اثرا فی اللفظ من البناء واخراج المضاف الی الصرف فهو من جنس الترکیب الذی لا منافیه لمناسبته ایاه فی التاثیر ثم اخرج بالاشتراط **لا یقال** ان الترکیب من الفعلین ایضا لا اثر له فی اللفظ فلم لم یخرجه **اجیب عنه** لما لم یوجد الترکیب من الفعلین لم یحتج الی نفیه **قوله** لیامن من الزوال لا یقال ان حذف العلم جائز فکیف یامن العلم بالعلمیة من الزوال فاجاب صاحب الغفور ان المراد من الزوال الانحلال والتفریق ولا شک ان بالعلمیة یامن الترکیب التفریق **قوله** قوة یرد علیه ان القوة تستعمل فی الحیوانات لا فی الاسماء فاجاب صاحب الغفور المراد من القوة اللزوم ای یکون الترکیب لازما **قوله** وان لا یکون باضافة ولا اسناد واما الترکیب التوصیفی فدخل فی الاسناد لان الاخبار قبل العلم اخبار وبعده اما

الباء فى قوله بالضافة السببية مع ان سبب الا ضافة والاسناد ليس الارادة المتكلم فلذا قال صاحب الغفور الباء للملابسة قوله لان الاضافة تخرج فان قيل ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافى فمسلم لكن سبب العلمية فات عنه المعنى الاضافى وان اراد ان الاضافة مطلقا تخرج فممنوع اجيب عنه بارادة الشق الثانى ودفع المنع بانه يفهم من موارد الاستعمال ان التركيب الاضافى مطلقا ينافى منع الصرف لوجود اثر الاضافة فى اللفظ وهو الكسرة فى عبد الله مثلا قوله ما يضاده الضمير المستتر راجع الى ما والبارز الى الصرف قوله اعنى منع الصرف تفسير كلمة ما فان قيل لا استحالة فى ذلك فانه لا يلزم اجتماع الضدين فى شئ واحد قلنا لما كان بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال فصارا كانهما شئ واحد فتحقق الضدين فى الجزئين فى حكم الاجتماع فى شئ واحد قوله على ما كان عليه قبل العلمية يعنى ان الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى ذلك الجملة موجودا فى ذلك الشخص مثلا لو كان شخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه "ضرب زيدا" صار اخر زيد مبنيا على الضم ليدل على انه ضارب لانه لو كان معربا لكان الضم بالفتح بالعامل فيدل على انه مضروب وهو خلاف الواقع فكذلك "تابط شرا" كان منصوبا قبل العلمية على الفتح فاذا جعل علما بقى على الفتح كذلك ليدل على القصة الغريبة فيكون مبنيا على الفتح معناه بالفارسية در بغل آورد فلان شرا قوله ليكن ان تفوت فقوله ان تفوت فاعل يمكن قوله علمين قيد خمسة عشر وستة عشر (الشارح) لكونهما علمين مع ان العلمية لا بد فى كلها لان سيبويه ولفظويه مشهوران بالعلمية قوله قلنا كانه اكتفى لا يقال لم اورد الشارح كلمة كان مع انها للشك لانا نقول يجوز ان يكون المذكور فيما بعد بقوله فان تضمن الثانى حرفا مبنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر فلا يتناول خمسة عشر وستة عشر علما لان تضمنهما للحرف بحسب الاصل لا بالفعل لان فى حال العلمية لا يعتبر تضمن الحرف لا يقال ان المصلم يذكر فيما بعد الا ما هو متضمن لحرف العطف ولم يذكر ان سيبويه من قبيل المبنيات اجيب ان بناء نحو سيبويه وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور بطريق الاشارة لان قول المصنف فيما بعد ولا اعرب الثانى معناه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا والا لبقى على البناء نحو سيبويه قوله فلذلك احتاج الى اخراجها واما اخراج الاضافة وان علم بقوله وجميع الباب بالواو والاضافة لكن المراد معه الاضافة بالفعل والمراد ههنا بحسب الاصل فكانه لم يذكر قوله مثل بعلبك يرد عليه انه لما كان علم بلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث كما هو وجود فلم يكن شاملا قطعيا للتركيب المؤثر فى منع الصرف قلنا ان فى المثال الاحتمال كاف لان المثال للمحتمل كاف لانه للامرين باعتبار المتكلم قوله او غيرهما يرد عليه انه لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضر مثل النسبة التوصيفية فانه لا يضر فى تاثير التركيب فى منع الصرف فلا حاجة الى قوله او غيرهما قلنا لا نسلم عدم ضرر التوصيفى بل هو مضر ايضا لكن لم ينفيه فى الشرط كما نفى الاسناد والاضافة لانه داخل فى الاسناد لان الاوصاف قبل العلم اخبار قوله الالف والنون الواو لمطلق الجمع فلا يفيد

اجتماعهما فی زمان واحد فی اسم واحد فاجاب صاحب الغفور بقوله الواو بمعنی مع ایضا یجوز ذلک اعتبار العطف اولا ثم الحکم علیه بقوله ان کان الخ لان الخبر اذا وقع بعد المعطوف فتقدیر العطف ثابت لا محالة قوله المعدودتان جواب سوالین احدهما ان عدا الالف والنون من اسباب منع الصرف فلا یصح لانهما من الاوصاف وهما من الذوات والثانی انه منقوض بحسان علم رجل من اصحاب النبی علیه السلام لان فیه وجد الالف والنون مع انه منصرف فاجاب بقوله المعدودتان ولا شک انه ذکر معه سابقا قید مزیدتان والزیادة من الاوصاف وکذا اخرج نحو حسان لانه ای لونه غیر زائدة لانه من الحسن فیکون علی وزن فعال قوله تسمیان مزیدتین الاولی ان یقال ویوصفان بمزیدتین لان اطلاق المزیدتین علیهما بطریق التوصیف لا بطریق التسمیة اجیب ان ذکر التسمیة واراد منه التوصیف من قبیل ذکر الملزوم واراده اللازم قوله لانهما من الحروف الزوائد اما لاجل انهما زائدتان علی ثلثة احرف اصلیة مثل سکران او المراد انهما هما من الحروف الزوائد اعنی هویت السمانا قوله دخول تاء التانیث علیهما فی المرجع ثلثة احتمالات الاول ان یرجع الی المعنی التانیث والثانی ان یرجع الی الالف والنون والثالث ان یرجع الی المشبه والمشبه به وعلی التقادیر کلها المراد اشتراک المشبه والمشبه به فی هذا الوصف قوله اما کونهما مزیدتین کما هو مذهب الکوفی وقوله واما المشابهتهما الخ کما هو مذهب البصری قوله والراجح هو القول الثانی لا یقال هذا مخالف لما سبق من ان الالف والنون للزیادتان فزعلاذ یدتا علیه فلم یقتض رجحان القول الاول لانا نقول لعل هذا بسبب انه مذهب البصری لانه المختار وایضا ان اشتراط انتفاء فعلانة ووجود فعلی انما یظهر علی القول الثانی دون الاول وایضا ان الاول یتحقق فی ندمانة ایضا مع انه منصرف قوله یعنی به ما یقابل الصفة جواب سوال وهو انه یلزم التناقض فی کلام المصنف لانه قال انهما ان کانتا فی اسم فشرط العلمیة او کان فی ... فانتفاء فعلانة لان الصفة لیس الا اسما ایضا اجاب بقوله یعنی اعلم ان الاسم یطلق علی ثلثة معان الاول ما یقابل الفعل والحرف والثانی یطلق علی العلم والثالث ما یقابل الصفة والاولان غیر مرادین هنا اما الاول فلان الحکم فی قوله فشرط العلمیة غیر صحیح لان سکران غیر منصرف مع انه اسم و لیس بعلم ولا یجوز ایضا مقابلته مع قوله او کانتا فی صفة واما الثانی فلان الحکم فی قوله فشرط العلمیة غیر مفید لا یقال کون مراد المصرح بالاسم ما یقابل الصفة ظاهر لوقوعه فی مقابلها فلا حاجة الی اثباته بقوله فان الاسم المقابل الخ وایضا ان قوله فالمراد بالاسم المذکور هنا هو هذا المعنی تکرار لا حاجة الیه لانا نقول ان وقوعه فی مقابلها قرینة علی تلک الارادة ومراد الشارح بیان علة مصححة لتلک الارادة یعنی ان قوله فان الاسم المقابل علة مصححة لارادة هذا المعنی لا علة لها لان ارادته واجبة لاحتیاج لها الی الدلیل لان اللام جعله مقابلا للصفة ومعنی قوله فالمراد بالاسم له ای المراد فی کلام النحاة هو هذا المعنی فلا تکرار قوله لوحظ معها صفة هذا القول یدل علی ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذکره فی الوصف یدل

لم اشکل الجواب الاعتراض الثانی ۱۲ تم فصار تقدیر کلامه ان کانتا فی اسم فکذا والا کانتا فی صفة فلیس صحیحا

علی العکس وھو کون الاسم دالا علی ذات مبھمۃ ماخوذۃ الخ وھذا لیس الا تدافع فی کلام الشارح
قلنا قد یراد بکلمۃ مع مجرد المصاحبۃ صرح بہ السید شریف فی حواشی شرح المفتاح وھو المراد
ھھنا اذ لیس مراد الشارح ھنا تعریف الصفۃ بل ما یمتاز بہ الاسم عن الصفۃ فیکفیہ مجرد المصاحبۃ
بخلاف المذکور فی الوصف فانہ للتعریف قولہ وافراد الضمیر اہ لا یقال ما وجہ ایراد ضمیر التثنیۃ
فی قولہ وانکانتا وافرادہ فی قولہ فشرطہ ولم یجعلہما موافقا ولم یختار العکس لانا نقول الالف والنون
باعتبار الوجود امران وباعتبار السببیۃ امر واحد فبالنظر الی وجودھما اورد التثنیۃ وقالوا انکانا
وباعتبار السببیۃ اورد ضمیر المفرد فقال فشرطہ العلمیۃ وانما لم یعکس لان المذکور سابقا لفظ
کان وھو من الکون ای الوجود وھو متعدد باعتبار الوجود لکن یرد علیہ فعلی ھذا لا یصح قول الشارح
ای شرط الالف والنون فی منعھما بل الواجب ان یقال فی منعہ لان الملحوظ ھو السببیۃ اجیب عنہ
انہ لعل الشارح قال فی منعہ واما قولہ فی منعھما یحتمل ان یکون سھوا من الکاتب قولہ للزوم زیادتھا
بالنظر الی المذھب الاول قولہ لا الفی التانیث بالنظر الی المذھب الثانی قولہ او صفۃ الاولی
الواو بدل او لان الالف والنون توجدان فی الاسم والصفۃ جمیعا لان وجودھما فی احدھما
فقط اجیب عنہ ان کلمۃ او للتنویع قولہ او کانتا فی صفۃ انما زاد قولہ کانتا لدفع سوال وھو ان
کلمۃ او للعطف وھو غیر صحیح لان فیہ عطفا علی معمولی عاملین مختلفین ولم یتقدم المجرور لانہ
عطف قولہ صفۃ علی معمول کانتا وھو قولہ فی اسم وعطف قولہ فانتفاء فعلانۃ علی معمول ان
الشرطیۃ وھو قولہ فشرطہ والمجرور غیر مقدم لان مجموع الجار والمجرور معطوف علی مجموعھما فاجاب
الشارح بقولہ او کانتا یعنی انہ بتقدیر فعل الشرط فیکون عطف جملۃ شرطیۃ علی جملۃ شرطیۃ وذلک
جائز لان العامل واحد وھو کلمۃ ان لا یقال یجوز ان یکون العطف باعادۃ الجار یعنی کلمۃ
فی قولہ او فی صفۃ زائدۃ فیکون عطف المجرور علی المجرور کما فی قولھم المال بینی وبینک فان
بین الثانی زائدۃ لانہ لا یدخل علی المفرد بل علی المتعدد فیثبت تقدم المجرور اجیب عنہ قیاسہ
علی بینی وبینک مع الفارق لان بین الثانی زائد لعدم تحقق شرطہ وھو الدخول علی المتعدد بخلاف
کلمۃ فی لانہا غیر زائدۃ لعدم القرینۃ علی زیادتہا ھذا کلہ علی تقدیر کون کلمۃ فی مذکورۃ مع
الصفۃ واما اذا لم یکن مذکورا علی ما علیہ بعض النسخ فعلی ھذا یصح العطف لانہ من قبیل عطف المجرور
علی المجرور والمجرور مقدم قولہ فانتفاء فعلانۃ وانما لم یشترط العلمیۃ ھھنا لانہا لا تجامع الوصف
قولہ ای کان الالف اشارۃ الی بیان للرجح قولہ او کانتا قولہ فشرطہ انتفاء جواب سوال وھو ان الجزاء لا یکون
الا جملۃ وقولہ فانتفاء فعلانۃ لیس بجملۃ بل مضاف ومضاف الیہ فاجاب الشارح بقولہ فشرطہ یعنی
انہ بحذف المبتداء قولہ یعنی امتناع جواب سوال وھو ان فی عریان بالضم تحقق انتفاء
فعلانۃ بالفتح لان مونثہ عریانۃ بالضم مع انہ منصرف فاجاب بقولہ یعنی الخ یعنی انتفاء فعلانۃ
بالفتح غیر مقصود بل المراد عدم قبول التاء سواء کانت بالضم او بالفتح ۶

لہ ای فی قولہ لحظ معہا الخ لہ وھو غیر جائز کما بین فی موضعہ ۱۲ لہ ای وان الحال ان الجر ورد مقدما ۱۲

قوله وقيل شرطه وجود فعلى وانما زاد قوله شرطه لان مقولة القول ليس الجملة وقوله وجود فعلى ليس بجملة فضم الشارح رح قوله شرطه **قوله** لانه متى كان مؤنثة فعلى اشارة الى ان المقصود من هذا الشرط ايضا انتفاء فعلانة **لا يقال** نه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفاء فعلانة ايضا فلا حاجة اليه بل انتفاء فعلانة كاف وايضا ينبغي ان يمنع لفظ الرحمن عند هذا القائل ايضا لحصول ما هو المقصود وهو انتفاء فعلانة **اجيب** عنه المقصود عنده انتفاء فعلانة انتفاء مبنيا على الاصل وهو وجود فعلى اذ كلما جاء منه فعلى لم يجئ منه فعلانة في اكثر لغات العرب لان المقصود انتفاء فعلانة مطلقا فان **قيل** ان وجود فعلاء بالهمزة الممدودة ايضا مستلزم لانتفاء فعلانة فلا وجه لتخصيص وجود فعلى بالاشتراط **قلنا** ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب **قوله** ومن ثمه اى ومن اجل ه **جواب سوال** وهو ان ثمه من اسماء الاشارة المكانية كما قال الصرح واما ثمه وهنا وهنا فللمكان خاصة ولا مكان هنا فاجاب بقوله اى لاجل يعني ان ثمه ههنا ليس للمكان بل للاجل **قوله** في انه منصرف الى **جواب سوال** وهو ان رحمن صفة من صفات الله تعالى بالاتفاق لا خلاف فيه فاجاب بقوله في انه منصرف او غير منصرف **لا يقال** لا خلاف في هذا المفهوم المتردد بل هو ثابت بالاتفاق **لانا نقول** معناه اختلف في هذين فان اخذ محل النزاع الصرافه اختلف فيه وان اخذ عدم الصرافه اختلف فيه **لا يقال** ان قواعد النحو مستنبط من استعمال العرب فان استعملوا رحمان غير منصرف كان غير منصرف بالاتفاق وان استعملوا منصرفا فكان منصرفا بالاتفاق فلم اشتبه على علماء النحو حال رحمان حتى اختلفوا فيه **اجيب عنه** يجوز ان يكون كلمة رحمان دائما معرفا باللام او مضافا عند العرب او منادى فلم يعلم حاله **قوله** لانه صفة خاصة لله تعالى **لا يقال** خصاصه به في الاستعمال لا في الوضع فانا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف بالاتفاق **اجيب عنه** ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي وانما الضار والكافي هو التانيث الثابت في الاستعمال اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الف التانيث **قوله** دون سكران حال من رحمان اى من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمان متجاوزا عن سكران وندمان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان الاتفاق في الكل فاندفع ما قال مولانا عصام الدين ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف في سكران وندمان لان على تقدير الاتفاق ايضا ثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان **قوله** ندمان **لا يقال** لما كان المراد بندمان اللفظ فيكون علما لما وقع في التركيب فينبغي ان يكون غير منصرف للالف والنون والعلمية فلا يصح تنوينه مع انه مسموع منونا **اجيب** ان تنوينه لمشاكلة المسمى **قوله** بمعنى النديم اى وزير سلطان **قوله**

وھوکون الاسم **جواب سوال** وھوانہ لایصح عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لانھا من الاوصاف ووزن الفعل عبارۃ عن الاسم وھوذاۃ فاجاب بقولہ وھوکون الاسم اھ والکون من الاوصاف قال الھندی اضافۃ الوزن الی الفعل اضافۃ العام الی الخاص ثم یرد علیہ ان العموم والخصوص بین الموزون والفعل **اجیب عنہ** المراد من الوزن ھو الصیغۃ وھی یصدق علی الموزون ایضا **قولہ** علی وزن یعد من اوزان جواب سوال وھوان اضافۃ الوزن الی الفعل لامیۃ لعدم استقامۃ معنی الاخر للاضافۃ فیفید الاختصاص فلا فائدۃ فی قولہ شرطہ ان یختص **فاجاب** بقولہ علی وزن یعد الخ یعنی ان المراد من الاضافۃ مجرد النسبۃ لا الاختصاص کما فی قولھم زید ابوعمر وفزید کما کان ابوعمر کذلک کان ابوبکر فاضافۃ ابوالی عمر لمجرد النسبۃ فالحاصل انا لانسلم ان الاضافۃ اللامی تفید الاختصاص بل یکون لمجرد النسبۃ فما قالوا انما تفید الاختصاص فالمراد منہ مجرد النسبۃ **قولہ** وھذا القدر الخ الواو بمعنی الفاء تفریع علی قولہ یعد یعنی لما کان الاضافۃ لمجرد النسبۃ ولم تفید الاختصاص احتیج الی قولہ وشرطہ ولو افاد الاضافۃ الاختصاص لا یحتاج الی قولہ وشرطہ قولہ فیما اتی فی سببیۃ منع الصرف لان الاختصاص لیس بشرط المطلق وزن الفعل **قولہ** احد الامرین **جواب سوال** وھوان الشرط فی وزن الفعل شیئین اما اختصاصہ بہ او الزیادۃ فی اولہ غیر قابل التاء فلا بد من اداۃ الحصر فاجاب بحاصلہ ان العطف مقدم علی الربط فیفید الحصر وایضا فی قولہ احد الامرین اشارۃ الی ان کلمۃ او لیست للتردید بل للتخییر **قولہ** اما ان یختص انما زاد کلمۃ اما لان العطف اذا کان باو فزیادۃ اما فی المعطوف علیہ حسن کما قال المص فی بحث العطف **قولہ** فی لغۃ العرب انما قال ھذا لان للفعل معنی عام غیر مختص بالعرب بل یوجد فی العجم ایضا کما یقال فی العجم زدوہ در زمانہ گذشتہ فلان فلان را و ھذا بعینہ معنی ضرب **لا یقال** نعم مفہوم الفعل عام لکن الکلام فی وزن الفعل لا مفہومہ ولا یوجد وزن الفعل فی لغۃ العجم **اجیب عنہ** عدم ایراد **قولہ** فی لغۃ العرب یوھم من العبارۃ ان المراد ھو کون الوزن مختصا بالفعل العام او ان الغرض من قولہ فی لغۃ العرب جواب سوال وھوانہ ینقض بنحو بقم وسلم لانھما موضوعان اسمین ابتداء من غیر النقل من الفعل فاجاب بقولہ فی العربیۃ وھما من لغۃ العجم واما قول الشرح فیما بعد واما نحو بقم وشلم فلبیان فائدۃ ھذا القول **قولہ** بمعنی انہ لا یوجد **جواب سوال** وھوان وزن الفعل لما کان مختصا بالفعل فکیف یوجد فیہ منع الصرف لانہ فی الاسم فاجاب بقولہ بمعنی انہ لا یوجد فی الاسم العربی الا منقولا من الفعل وانما زاد قولہ العربی للاحتراز عن بقم وشلم ولتاکید الاول **قولہ** کشمر علی صیغۃ الفعل الماضی اعلم ان اوزان الفعل ثمانیۃ اثنان منھا مشترکۃ بین الاسم والفعل وھما ثلاثی مجرد معلوم کفرس ورجب ورباعی مجرد معلوم کجعفر وستۃ مختصۃ بالفعل وھی ثلاثی مجرد مجھول ورباعی مجرد مجھول وثلاثی مزید معلوم وثلاثی مزید مجھول ورباعی مزید معلوم ورباعی مزید مجھول وانما قدم شمر علی ضرب مع انہ من الثلاثی المجرد وھو الاصل لان شمر صیغۃ معلوم وضرب صیغۃ

مبحث وزن الفعل

له فما لنا کان لزید لسان عمرو بکر اھ

لموضع بالشام ۱۲ھ

ھ والنا اخوہ من الالف والنون لا تخطا ھ د رجعۃ عن درجۃ الاسم ۱۲ھ

مجہول والمعلوم شرف علی المجہول قولہ علی صیغۃ الفعل الخ ہذا لقید اتفاقی لبیان مقابلۃ ضرب لانہ صیغۃ الفعل المجہول وما لا فحکم المجہول ایضا کذلک قولہ فانہ نقل من ہذہ الصیغۃ اہ ای نقل من معنی الصیغۃ الاولی ان یقال لنقل من الفعلیۃ الی الاسمیۃ قولہ وجعل علما لفرس حاجب بن یوسف والمعنی الفعلی لہ وامن بہیں ثم جعل علما لفرس قولہ و لک ملاء ونقل من القاموس انہ علم لبیر مکۃ والمعنی الفعلی الاسراف لانہ من التبذیر قولہ وعثر بناء المثلث ومعناہ الفعلی کاہلی قولہ وخضم لرجل قیل ہو اسم عم من بنی تمیم ومعناہ الفعلی ہو الاکل وقیل ہو الاکل بملاء الفم قولہ واما نحو بقم متعلق بقولہ انہ لا یوجد فی الاسم العربی قولہ اسما للصبغ حال من بقم وعاملہ فعل محذوف لان اما یقتضی فعلا محذوفا قولہ وہو العندم وہو الخشب یخرج منہ بعد الدق ویغلی بالماء صبغ احمر قولہ بالشام قیل ہو بیت المقدس قولہ فلا یقدح لان المراد بالاختصاص اختصاص فی لغۃ عربیۃ لا عجمیۃ قولہ ولم یذہب الی منع صرف ہذا امادلیل ثانی او جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال وہو انہ ہل کان فیہ اختلاف واتفاق قولہ ویکون غیر مختص لاولی ان لا یقید ہذا القسم بکونہ غیر مختص بل یحمل کلمۃ او علی منع الخلو اذ یجوز ان یکون ما فی اولہ زیادۃ مختصۃ بالفعل ایضا ولم یوجد فی الاسم الا بطریق النقل مثل یزید ویشکر علمین احیب عینک نعم ولکن یحتاج الی اشتراط عدم قبول التاء ثم النسبۃ بین الشقین عموم وخصوص من وجہ لافتراقہما فی شمر واحمر واجتماعہما فی نحو یزید ویشکر قولہ اواولی ما کان الاول بناء علی ظاہر لفظا الکتاب الثانی بالنظر الی الواقع قولہ ای زیادۃ حرف الخ یعنی ان العبارۃ بحذف المضاف الیہ لانہ مصدر یقتضی الفاعل فالحرف فاعل ومضاف الیہ قولہ وحرف زائد یعنی ان العبارۃ بحذف الموصوف فالتقدیر الاول بالنسبۃ الی وزن الفعل والثانی بالنسبۃ الی ما کان علی وزن الفعل کذا قال عصمۃ اللہ اسمر قندی لکن مرادہ صعب لا یطلع علیہ کثیر من الماہرین اقول بفضل اللہ ان مرادہ ہذا ان الاول ثمۃ غیر مؤول والاولی ہہنا ایضا غیر مؤول والثانی ثمۃ مؤول والثانی ہہنا ایضا مؤول فالتسمیۃ بہذہ المناسبۃ فان قیل لا یصح ظرفیۃ الاول للزیادۃ لانہ علی ہذا یلزم ظرفیۃ الشیء لنفسہ قلنا علی التقدیر الاولی ای زیادۃ حرف صح لفظۃ فی لان الصفۃ تنسب الی موصوفہا بفی کما یقال السواد فی الجسم ولکن اعلی الثانی ای حرف زائد لان النسبتین قولہ اولہ وبین الحرف الزائد عموم وخصوص من وجہ والاعم یصلح مظروفا للاخص او نقول ان الکلام علی حذف المضاف ای فی موضع اولہ قولہ من حروف اتین ولا دلالۃ لہا علی المعانی بل الدال مجموع الصیغۃ علی ما صرح بہ السید شریف فی حواشی الرضی قولہ لزیادتہ تشبیہ لزیادۃ الاسم بزیادتہ فی اول الفعل من حروف اتین فالضمیر فی زیادتہ راجع الی ما الفعل قولہ ای حال کون وزن الفعل اشارۃ الی ان قولہ غیر قابل حال من ضمیر فی اولہ والحال من المضاف الیہ جائز عند جواز حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ وانما لم یجعل حالا من قولہ وزن الفعل شرط مع انہ من جملۃ موانع الصرف

فیکون فاعلا معنی لانه یوجب لتعقید اللفظی ای الفصل الکثیر بین الحال وذی الحال وانما لم یجعلها حالا
من زیادة لان زیادة مؤنث وقوله غیر قابل مذکر قوله لاختصاصها بالاسم لانها متحرکه قوله ولو قال
غیر قابل اشارة الی الاعتراض الاولی ان یقال وبالاعتبار الذی اه بالعطف لان قوله قیاسا لادخال مثل
اربع وقوله بالاعتبار لادخال اسود فیکون القیدان لادخال الامرین وبدون العطف یتوهم انهما قید واحد ولیس
کذلک قوله لم یرد علیه اربع حامل الایراد علی ربع بانه غیر منصرف لوزن الفعل والعلمیة مع انه قابل للتاء
حیث یقال اربعة وتقدیر الجواب انه لا یقبل التاء قیاسا بل بغیر القیاس لان القیاس فی التاء فی المؤنث دون
المذکر واسمه بالاعداد عکس هذا قوله ولا اسود ای لم یرد اسود وحامل الایراد باسود بانه غیر منصرف لوزن الفعل
والصفة الاصلیة مع انه قابل للتاء حیث یقال اسودة للحیة الانثی وتقدیر الجواب المراد بالتاء تاء القیاس وفی
اسودة علی خلاف القیاس اخذ القیاس سماعا او المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذی امتنع
من الصرف لاجله واسود ممتنع منه باعتبار الوصف الاصلی وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا لا
قیاسا ولا لغیره بل یقبل باعتبار غلبة الاسمیة[1] فقوله قیاسا جواب عنهما وقوله وبالاعتبار الذی جواب
عن اسود فقط قوله الوصف الاصلی انما لم یقل باعتبار الوزن الاصلی لان فی اسود اجتمع الوزن مع الوصف
فتجوز النسبة الی کلواحد اجیب عن اعتراض الشارح انما لم یتعرض له لتبادره لان المتبادر من التاء التاء القیاسی
لان المطلق ینصرف الی الکامل والمفهم المتبادر الاعتبار الذی امتنع من الصرف لاجله لان البحث فیه قوله
من اجل اشتراط عدم قبول التاء لا یخفی علیک ان عدم القبول قید للزیادة ومعتبر فیه ولیس معتبرا
علی الاستقلال فالتقریع علیه تقریع علی المقید اذ لا یتصور وجود القید فاندفع ما قال الحافظ التاجکی
لا یخفی ان امتناع احد متفرع علی مجموع الشرطین فلا بد ان یعتبر الاشارة بثم الی المجموع قوله لوجود الزیادة
یرد علیه ان وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط کالطهارة بالنسبة الی الصلوة قلنا تقدیر العبارة لوجودها
مع الشرط لانه غیر منصرف لوجود الشرط فقط قوله ای کل اسم لما قال علماء الاصول ان ما ومن یحتملان
العموم والخصوص فلدفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای کل اسم ثم یرد علیه انه لما کان المراد کل اسم
لا یصح تعلق الجار والمجرور فی قوله فیه بد لان المتعلق لیس الا فعلا او شبه فعل فزاد الشارح قوله یکون ثم لما
یتوهم ان المراد بالتاثیر التاثیر فی ذات ذلک الاسم ولیس کذلک لان للاسم وجودا بدون العلمیة فقال
الشارح فی منع الصرف فلما یتوهم ان المراد بالتاثیر بما هو الکامل وهو السببیة مع لحاظ الشرطیة فعلی هذا لا
یصح قوله بقی بلا سبب او علی سبب واحد فدفع هذا قال الشارح بالسببیة المحضة او مع الشرطیة قوله ای
کل اسم جعل الشارح کلمة ما موصوفة فاحتاج الی تقدیر کل لیکون القاعدة کلیة علی ما هو الظاهر فی القواعد
ولو جعلها موصولة لما احتاج الی هذا التقدیر لافادتها العموم والاستغراق اجیب عنه الموصول بمنزلة
الالف واللام وهو یحتمل العهد فکذا الموصول فلا یکون صریحا فی العموم کذا قال مولانا الحافظ قوله ای
کل اسم جواب سؤال وهو ان قوله وما فیه علمیة مؤثرة قضیة مهملة وهی فی قوة الجزئیة عند اهل المنطق
فیکون تقدیره بعض الاسم غیر منصرف اذا نکر صرف وهو فاسد فاجاب بقوله ای کل اسم یعنی ان

[1] من تحویل الناسخ ۱۲

باعتبار لعلم مؤنث لفظی او معنوی او لتاء التانیث او لالف التانیث

ما قال اهل المنطق ان المهملة فی حکم الجزئیة هذا فی المحاورات والمجالس واما ذکر المهملة فی العلوم فهو فی حکم الکلیة لان قواعد العلوم من قبیل الکلیات **قوله** لسبب اخر ولاحتمال ان یکون شرطا محضا بدون السببیة کما اذا اجتمعت العلمیة مع التانیث والعجمة والعلمیة کانت شرطا محضا لتاثیرها ولم یکن مؤثرة لئلا یلزم من تاثیرهما دونها ترجیح من غیر مرجح لان الکل اسبابا ناقصة فی منع الصرف فتاثیر بعضها دون الاخر ترجیح بلا مرجح **قوله** او صیغة منتهی الجموع الاولی ان یقال والجمع البالغ علی صیغة الخ فان السبب هو الجمع لا الصیغة لانها شرطه لا یقال لما لم یبق الجمع مع العلمیة والباقی معها الصیغة فقط فلذا اختار ذلک لانا **نقول** الجمعیة الاصلیة کاف وهو فی حال العلمیة فلابد من التصریح بها لئلا یتوهم ان المؤثر هو الصیغة **اجیب عنه** ان ذکر الصیغة زیادة من الکاتب لا من الشارح والاصل او منتهی الجموع وان سلم انه من الشارح لکن هذا الوهم بعید بعد معلومیة ان السبب هو الجمع فلا یرد **قوله** بان یاول **جواب سوال** وهو ان النکرة ما وضع لغیر معین فاذا وضع لمعین فکیف یکون موضوعا لغیر معین فاجاب بقوله بان یاول العلم یعنی لیس المراد هنا معناها الحقیقی وهو ما وضع لشئ لا بعینه بل المراد ان یستعمل فی غیر معین **فان قیل** لیصر بدل التاویل فی حکم النکرة فلا یلزم انتفاء التعریف حقیقة فلا یلزم الانصراف **اجیب عنه** ان هذا التاویل مجاز متعارف وهو معارض الحقیقة **قوله** ورایت زیدا اخر فزید الثانی نکرة بقرینة توصیفه بقوله اخر **قوله** الوصف للتشهر قید الاشتهار باعتبار الاغلب لا یجوز ان یوئل بوصف غیر مشتهر بقرینة کما قال مولانا عصمت الله انما قید بالتشهر لان لمسمی کل علم اوصاف کثیرة فلابد من ذکر العلم واراده الوصف من ترجیح بلا مرجح وصفا دون وصف کالاشتهار کما قال جمال الدین **قوله** ای ظهر لما کان باب تفعل یجئ للمبالغة وهی غیر مرادة ههنا فسره بقوله ای ظهر ای المراد نفس الفعل ائم الظهور بالالتزام فانه ظهر من قوله وما یقوم مقامهما الجمع والتانیث ان العلمیة غیر مؤثرة معهما ومن قوله لا یفیده الغلبة انما لا تجامع مع الوصف **قوله** حین بین **جواب سوال** وهو انا لم نجد بیانا قوله انما لا تجامع فیما سبق من قول الماتن فاجاب بقوله من حین بین قوله من هذه الاسباب لاربع الاولی ان یقال الاربعة بالتاء **قوله** الاسباء ههنا مؤول بالعلل لیوافق قول المصنف من علل تسع او المراد من الاسباب ما صدق علیه من التانیث والعجمة **قوله** استثناء مما جاب سوال وهو ان ههنا یلزم استثناء شیئین من امر واحد بلا عاطف وذا لا یجوز لانه یلزم الفصل بین المستثنی منه والمستثنی الثانی بالمستثنی الاول بخلاف ما اذا کان بعاطف لان المعطوف یقوم مقام المعطوف علیه فلا یلزم الفصل حاصل الجواب ان المستثنی منه ههنا امران مطلق ومقید الاول من المطلق والثانی من المقید **فان قیل** لو جعل المصرح العدل ووزن الفعل معطوفا علی ما هی شرطه فیه لکان احصر بان قال الا تجامع مؤثرة الا ما هی شرطه والعدل ووزن الفعل فیدخل کلا الاستثنائین تحت حرف الاستثناء الواحد **قلنا** العلة النکتة فی الفصل اختلاف تاثیر العلمیة فی المعطوف اعنی العدل ووزن الفعل بالسببیة المحضة والمعطوف علیه عنی سببیة مع الشرطیة والفرق ان ما قال المصرح

غرابة الاسلوب قوله وهما متضادان جواب سوال وهو ان العلمية اذا اجتمعت مع العدل و وزن الفعل في كلمة لم تنصرف هذه الكلمة بعد التنكير لبقاء السببين فيها وهي العدل ووزن الفعل لعدم اشتراط العلمية حتى يؤثر بالزوال اى بزوال السببين الاخرين فلم يكن الحكم المذكور كليا قوله لان الاسماء المعدولة اى يعني ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصفية والعلمية بل باعتبار ان في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاستقراء فان النحاة تتبعوا الالفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة في ستة وهي فعل بفتحتين كسحر وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل بضم الفاء وفتح العين كأخر وجمع وفعل المثلث وفعال بضم الفاء كثلث وقد نظم بعض الافاضل بالفارسية هكذا: اوزان عدل شمش بولے صاحب كمال ؛ فعل فعال فعل فعال مفعل فعال قوله المعتبرة في منع الصرف جواب سوال وهو ان البعض من اوزان العدل فعل بفتحتين مع انه من اوزان الفعل ايضا فاجاب بقوله المعتبرة يعني سلمنا انه من اوزان الفعل لكن ليس معتبرا في منع الصرف لانه غير مختص به بل مشترك كما مر قوله اى لا يوجد اشارة الى ان قوله يكون ههنا تامة قوله شئ من الامر الدائر جواب سوال وهو ان الضمير في قوله لا يكون لا يخلو اما راجع الى مطلق السبب او الى كلاهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب لان السبب المطلق يجامع العلمية وعلى الثاني فات المطابقة في الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم الاستثناء من النفي واستثناء الكل من الكل فاجاب بقوله شئ من الامر الدائر يعني ان الضمير لا يرجع اليهما ولا الى احدهما بل يرجع الى امر دائر بين الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم كما يصدق على احدهما يصدق على مجموعهما ايضا قوله الا احدهما فقط فان قيل الحاجة بعد الحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط ولا الى سلب قوله لا مجموعهما كما بين في محله لانه لو يوجد له مثل في كلام العرب اجيب عن الاول ان ذكر قوله فقط لدفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد باحدهما اعم من ان يكون مع الآخر او لا الى اعم من ان يكون مطابقا او تضمنا وعن الثاني ان قوله لا مجموعهما بيان لما بقي من المستثنى اى بيان المقابل كذا قال مولوي رح واقول في الجواب عن الاول انما قال فقط لان المستثنى منه ههنا ملحوظ مع لفظ فقط كما قال الشارح بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط فاستثنى الجزء الآخر مقيدا بفقط كما كان مقيدا به كذا قال حافظه رح او نقول وان لم يوجد مثله في كلام العرب لكن كثر في عبارة العلماء كذا قال مير جمال الدين جنابي وفيه نظر وهو ان استثناء الكل عن الكل باق من حيث المعنى لان المنفي بقوله لا يكون ليس الا احدهما لان النفي يتوجه الى ما يصور اثباته والاثبات مع العلمية ليس الا لاحدهما لانهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ليس ايضا الا احدهما واستثناء الكل باطل اجيب عنه ان الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغاير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ وان لم يغاير من حيث المعنى الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال لنسائه طوالق الا زينب عمرة

وبكرة وفاطمة فان ههنا ثبت استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لكن المغايرة بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ ثابت لان لفظ النساء عام بيّنا ول لارابح وغيره ولفظ المستثنى خاص بالاربع وعلى هذا لايرد الاعتراض المشهور فى كلمة طيبة وهو ان النفى فى قوله لا اله لا يخلو اما من الاله الباطل والحق او من كلاهما فعلى الاول يلزم الكذب لان الاله الباطل موجود كالصنم والشمس مثلا وعلى الثانى يلزم استثناء الكل عن الكل واستثناء المساوى من المساوى وان كان منهما ايضا يلزم الكذب لان الاله الباطل باقى فى النفى والحال انه موجود وانما لايرد لان النفى يتوجه الى الاله الحق والاستثناء ايضا للاله الحق لكن هذا من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فلان لفظ اله عام لانه نكرة وقع فى سياق النفى فيفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم لواجب الوجود والتغاير اللفظى كاف لصحة الاستثناء وان كان ماصدقا عليه واحدا وهو معبود فقط **قوله** بقى بلا سبب الخ كلمة لا بمعنى غير والا لم يصح دخول الباء عليها لان دخول الحرف على الحرف لا يجوز **قوله** من حيث هو سبب **جواب سوال** وهو انه على ما قال اللهم يلزم الانكار من الحس لان السبب ثابت حسا فاجاب بقوله من حيث هو سبب يعنى ليس المراد نفى ذات السبب بل المراد نفى وصفه وفيه **نظر** وهو انه قد سبق ان التنكير على وجهين الوجه الثانى منه ان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به فاذا كان الوصف الذى اشتهر صاحبه هو الوصفية يجوز ان يبقى بعد التنكير سببان احدهما هذه الوصفية والاخر العدل ووزن الفعل فلم تصح الشرطية بقوله فاذا انكر بقى بلا سبب او على سبب واحد كما اذا كان احمر علم شخص فاذا نكر عادة الوصفية اجيب عنه اذا تاملت فى قوله وخالف سيبويه تعلم **ونقول** ان المعتبر فى الوصف ان يكون اصلية وههنا عارضة بعروض تاويل العلم به **قوله** او على سبب واحد فيما هى ليست بشرطيه **وههنا نظر** وهو انه لاشك ان وصف السببية انما يتحقق بالتاثير وبدون التاثير لم يتحقق وصف السببية واذا عرفت هذا فلا فرق بين اشتراط العلمية فى سبب وبين اجتماعها سببا اخر فلا يصح **قوله** او على سبب واحد **قلنا** ان انتفاء الشرط لا يستلزم انتفاء تاثير السبب بالكلية وانتفاء احد جزئى العلتين لا يستلزم انتفاء تاثير جزء الاخر بل فيه شبهة التاثير باق **قوله** من العدل ووزن الفعل قال بعض المحققين الظاهر انه حصر السبب الباقى فى العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران مثلا اذا سمى به ثم نكر بقى على سبب واحد وهو الالف والنون **اجيب عنه** ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبر عند المصرح وفى الالف والنون اذا كانا فى اسم فالعلمية شرط فبزوالها يزول الشرط ايضا فانحصر السبب الباقى فى العدل ووزن الفعل **قوله** هذا الى خذ هذا **قوله** علما لمغازة اى مفازة معينة **قوله** بدون اقتضاء منع الصرف اه فانتفع به ما قيل ان اخر معدل من اخرمن فاجتمع فيه العدل ووزن الفعل وانما انتفع لانه لاحاجة ههنا الى ان اخر الى العدل لوجود سببين وزن الفعل والوصف الاصلى لمنع الصرف لاقتضيه والعدل لا يثبت بدون

له الاولى ان يقول على الثانى الخ ۱۲ منه

له اى من الاله الحق والباطل جميعا ۱۲ منه

له اى ان الاله الحق والباطل جميعا ۱۲ منه

افتضاء منع الصرف **قوله** اياه واعتبار خروج الخ **فقوله** واعتبار عطف على قوله اياه وعطف التفسير فالتقدير بدون اقتضاء منع الصرف اعتبار الخروج لان الضمير في اياه راجع الى العدل واعتبار الخروج عبارة عن العدل الخ فيصح التفسير به فلا يرد ان المنفي ههنا اقتضاء منع الصرف كما يعلم مما بعد من قوله وههنا لا تقييد فلا حاجة الى نفي خروج الصيغة **ثم** قوله ثم انه اشار الى استثناء جواب سوال وهو ان القاعدة المذكورة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف منقوض بما اذا جعل احمر علما ثم نكر فانه غير منصرف عند سيبويه **فاجاب** بقوله ثم انه اشار اليه يعني انه مستثنى من القاعدة المذكورة وانما قال اشار لان هذا الاستثناء خفي لعدم ادراجه **قوله** على قول سيبويه الى الاستثناء على قوله **قوله** المشهور اعلم ان الاخفش ثلثة احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب وثانيها تلميذه وهو ابو الحسن سعيد ابن سعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه نقلا عن القاموس سيب لفظ فارسي هو معنى التفاح ومنه سيبويه والمراد منه لازم سيب وهو الرائحة وفيه رائحة العلم وهو لقب امام النحاة عمر بن عثمان الشيرازي وسمعت عن بعض اساتذتي ان لعمر كان كمال رغبة الى التفاح بحيث اذا راه صدر منه بلا اختياره صوت وبه فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر في بحث المركبات انه مركب من اسم وصوت **قوله** قوله التلميذ اظهر الخ لان في قوله اتيان على الاصل وهو بقاء العدم على العدم واليه الاصل ان الساقط لا يعود وفي قوله اعتبار المعدوم وهو بعيد **قوله** الى الاستاذ بالذال المعجمة عربي وبالدال المهملة فارسي **فان قيل** يجوز ان يكون الاخفش فاعل خالف وسيبويه مفعوله قدم على الفاعل تعظيما لشان الاستاذ فعلى هذا لا يلزم كون قوله التلميذ اصلا **فان قلت** في الجواب **قوله** اعتبارا للصفة مفعول له منصوب بتقدير اللام وشرط النصب ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحدا لا شك ان المعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه فيكون فاعل خالف ايضا هو سيبويه **قلت** في الاعتراض لا نسلم ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا للصفة الاصلية منصوبا على الظرفية او المصدرية اي وقت اعتبار الصفة الاصلية او اعتبر اعتبارا للصفة الاصلية والمعتبر سيبويه اجيب عنه او جعل الاخفش فاعلا يلزم قول سيبويه اصلا مع انه منافٍ للقاعدة المذكورة والقول بانه منصوب على الظرفية او المصدرية او الحالية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم يعني ان الحكم اذا ذكر ثم ذكر شيء منصوب فالظاهر ان ذلك الشيء علة لذلك الحكم السابق كذا قال المولوي عبد الحكيم البالكوتي **قوله** تنبيها على ذلك الخ **فان قيل** لا حاجة الى هذا القول لانه علم من الجملة الشرطية اعني قوله ولما كان قول التلميذ اظهر **قلنا** انما عاده لان القاعدة ان الحكم يذكر اولا ثم يترتب الدليل عليه وفي الجملة الشرطية تقدم الدليل على الحكم فلذا اعاد الدليل ليترتب على المدعى او نقول ان مجرد اظهرية قول التلميذ لا يكون سببا لاسناد المخالفة اليه بل التنبيه عليه هو السبب كذا في زبدة الحواشي **قوله** في انصراف بخواحمر يعني ان الخلاف في انصراف احمر لا في ذاته ولا في وصفه **قوله** والمراد بخواحمر دفعوهم وهو ان المراد

له كما مر من ان شرط الفعل والمفعول له ان يكون فاعلهما واحدا

له اي احمر علما اذا نكر

له حيث قال فان الزاء والعين من موضوعة في موضع علة

شبه

بخواجر ما کان علی وزن فعلی هذا الخراج سکران لانه لیس بوزنه مع ان حکمه بعد التنکیر حکم احمر بدلیل وجعل فیه افعال لتاکید بخواجع لانه بوزنه مع ان حکمه لیس کحکم احمر فذکر بقوله والمراد قوله فانه بعد التنکیر منصرف لان افعل التفضیل اذا تجرد عن کلمة من الحق بافعل التاکید وانما اعتبر کلمة من دون الاضافة واللام لان الفارق بین افعل الصفة وافعل التفضیل کلمة من دون الاضافة واللام قوله فلا ینصرف بلا خلاف فان قیل اذا کان معه من فیکون ذلک الاسم التفضیل بمنزلة احمر وهو مختلف فیه فکذا ذلک اسم التفضیل مختلف فیه ایضا فلا یصح قول الشارح بلا خلاف قلنا معنی قوله بلا خلاف ای بلا اتفاق لانه مقابل لقوله منصرف بالاتفاق او نقول لانسلم انه بمنزلة احمر لان منع صرف ذلک الاسم ثابت بالاتفاق بان سمی رجل بافضل من اقرانه مثلا فانه بعد التنکیر غیر منصرف بسبب الوصفیة ووزن الفعل لان الوصفیة فیه ظاهرة بوجهین قبل العلمیة باعتبار تفضیلیته وبعد العلمیة باعتبار وجود العلامة فی اللفظ وهو کلمة من بخلاف احمر لان الوصفیة فیه ثابت قبل العلمیة واما بعد العلمیة زالت وصفیته ولیست فیه علامة فی اللفظ فان قیل فعلی هذا ایضا ینبغی ان یکون مثل هذه الصورة مستثنی عن القاعدة المذکورة بالاتفاق بان یقال لکن لا خلاف فیما یکون الوصفیة فیه قبل العلمیة ظاهرة ویکون معه فی اللفظ ما یکون نصا فی وصفیته بعد العلمیة قلنا الاحتراز عنه ثابت بقوله غیر منصف لان معناه ظهور فی الجملة وفی افعل التفضیل من کمال الظهور باعتبار اللفظ وباعتبار قبل العلمیة قوله ای انما خالف سیبویه الاخفش لاجل اه اشارة الی ان نصب قوله اعتبارا باعتبار انه مفعول له وشرط حذف اللام موجود ایضا لان فاعل الاعتبار والمخالفة واحد وهو سیبویه قوله فان قیل حاصل الاعتراض ان الوصف معدوم فی الحال فالمعتبر فیه الاعتبار فلما لا یلزم من الاعتبار کذلک لا باعث علی اعتباره مع ان منع الصرف خلاف الاصل قوله معزوال لونیهما یعنی ان اسود وارقم حال غلبة الاسمیة زائل الوصفیة معانهم اعتبروها وجعلوا اسود وارقم غیر منصرفین للوصف ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمیة اولی قوله بالکلیة ای ان قیاس احمر بعد التنکیر باسود وارقم حال غلبة الاسمیة قیاس مع الفارق قوله وفیهما شمة ای قلیل قوله فلا یلزم ای واذا کان فیهما شمة قوله فی احمر فان قیل ان الاحمر اذا کان علما للذاة من له الحمرة ایضا ثبت فیه شمة الوصف قلنا وضع الاعلام الشخصیة للتعریف فقط مجردا عن المعانی اللغویة ولهذا تری لها مجردة عن المعنی الاصلی کزید وعمرو فان زیدا وعمرا مصدران من زاد یزید ولم یعتبر المعنی الاصلی فیهما فی حال العلمیة قوله والالف والنون ای فی سکران وفی بقاء الالف والنون فی سکران علی مذهب الاخفش بحث فان سکران حال العلمیة من قبیل الالف والنون فی الاسم بعد زوال العلمیة التی هی شرط زوال الالف والنون ایضا لان انتفاء الشرط لیستلزم انتفاء المشروط اجیب ان المراد بقاء الذاة لا بقاء وصف السببیة قوله وهذا القول اظهر لان فیه بقاء علی الاصل بخلاف العدم

علی العدم والیضا الاصل ان الساقط لایعود قولہ ولما اعتبر سیبویہ الوصف الاصلی بعد التنکیر الخ ترک قولہ بعد التنکیر وانکان فی الواقع کذلک لانہ لاینا سب تالیہ قولہ لزمہ ان یعتبر فی حال العلمیۃ فان من البین ان الاعتبار بعد التنکیر لایستلزم الاعتبار فی حال العلمیۃ لان فیہ اجتماع الضدین کذا قال عصمہ اللہ اجیب عنہ لانسلم ان ذلک لا یستلزم الاعتبار فی حال العلمیۃ بل یستلزم لان الوصف معدوم فی حال اعتبار المعدوم فلما اعتبر فی موضع ینبغی ان یعتبر فی موضع اخر ایضا لاستوائہما فی اعتبار المعدوم قولہ ای کل علم کان دفع وھم وھوان المراد بباب حاتم ما یکون علما وزن حاتم فعلی ھذا خرج عنہ احمر وشریف وایضا یرد علیہ انہ لایعلم حال حاتم لانہ مضاف الیہ والمضاف الیہ خارج من الحکم فاجاب بقولہ ای کل علم الخ نحو ضارب وناصر وعالم اذا جعلتہا اعلاما وانما خص الحاتم لوجودہ علی العلمیۃ وھو صیغۃ اسم فاعل من حتم یحتم ای وجب یجب قولہ مع بقاء العلمیۃ دفع وھم وھوان یتوھم انہ بعد التنکیر فھو لیس الا مذھبہ لا اعتراض علیہ قولہ بان اعتبر فیہ الخ بیان اللزوم قولہ لما یلزم تعلیل للنفی لا للمنفی لان دلیل المنفی مذکور فی الشرح قولہ علی تقدیر منعہ من الصرف اشارۃ الی ان لزوم اعتبار المتضادین لیس مطلقا اعلم ان ھھنا امرین احدھما فرض الممتنع وھو جائز والاخر ممتنع الفرض فیضر وتحقیقہ مر فی رأس الکتاب فی بحث المنوی والمحذوف قولہ وھو منع صرف لفظ واحد جواب سوال وھوانا لانسلم ان اعتبار المتضادین فی حکم واحد ممنوع الا تری ان منع الصرف حکم ومعلول للعلل التسع والبعض منہا علم ووصف فاجاب بقولہ لفظ واحد قولہ قلت تقدیرا احد ای فرض احد قولہ لکنہ شبیہ من حیث انہ وجود ذھنی والوجود الذھنی کالوجود الخارجی قولہ ای باب غیر المنصرف دفع وھم وھوان المراد بالباب قولہ وما فیہ علمیۃ موثرۃ مع ان ھذا الحکم غیر مختص بہ ثم المراد من الباب الافراد ای جمیع افراد غیر المنصرف الخ قولہ باللام متعلق بقولہ یجر قولہ بدخول اللام لان مجرد ملاحظۃ اللام بدون الدخول لیس لہ ھذا الحکم وایضا الباء للسببیۃ والاسباب من قبیل الاوصاف واللام من الذواۃ فکیف یکون سببا للکسر فلن اراد الدخول لانہ من الاوصاف وایضا ان دخول حروف المعانی علی الحرف لایجوز فلن اراد الدخول قولہ لام التعریف جواب سوال وھوانہ منقوض بلام الجارۃ ولام الابتداء ولام الامر ولام النفی فان بہا لا یجر بالکسر فاجاب بقولہ ای لام التعریف مع انہ لا یصیر غیر المنصرف منصرفا بل منصرف کما کان فاجاب بقولہ ای اذا دخل علیہ ای علی غیر المنصرف لا علی غیرہ من الاسماء قولہ ای اضافتہ الی غیرہ جواب سوال وھوانا لا نسلم انہ یجر بالاضافۃ لانہ منقوض بقولک اکلت مال زید فاجاب بقولہ ای اضافتہ یعنی ان المراد کون الشئ مضافا لا مضافا الیہ لاکن فی الفرق مناقشۃ کذا قال میر ابو البقاء وھوان اثر الاضافۃ فی المضاف اکثر من الاثر فی المضاف الیہ لانک تری فیہ فی اللفظ فقط وھو الجر واما اثرہ فی المضاف ففی اللفظ

سلہ فی الرشیدی ہم بجھد استواد کردن وعلم کردن مراد جب کردن ۱۲ اے کادی (ارکی للذم گردانیدن ۱۲ منہ سلہ ای لزوم باب حاتم علی سیبویہ بان اعتبر فیہ الضد فان زید مضاف الیہ مع انہ لیس مجردا بالکسر ۱۲ سلہ ای نفی اللزوم للازوم فائدۃ علۃ اللزوم اعتباره الوصف الاصلی فی احمر ۱۲ منہ

سلہ یعنی اللام فی اللام المعرفۃ لیس بحرف علیحدہ بل ھو جزء من الکلمۃ فلا یدخل علیہ حرف الجر

والمعنی جمیعا اما فی اللفظ فباعتبار سقوط التنوین واما فی المعنی فباعتبار التعریف والتخصیص **قولہ** ای لیصیر مجرورا اشارۃ الی ان الانجرار متضمن لمعنی الصیرورۃ لان المقصود من ھذہ العبارۃ ان باب غیر المنصرف بدخول اللام والاضافۃ یصیر من منع الکسرۃ الی دخول الکسر لا ان یکون غیر المنصرف مکسورا حال منع الکسر لانہ یلزم ح اجتماع المتضادین فالمقصود منہ انتقال من منع الکسر الی دخولہ **قولہ** ای بصورۃ الکسر **جواب سوال** وھو ان الکسر لیس فی محلہ لان الکسر بلاتاء من القاب المبنیات والجر من القاب المعربات فکیف یثبت الانجرار بالکسر فاجاب بقولہ ای بصورۃ الکسر **قولہ** او تقدیرا **جواب سوال** وھو انہ لا یشتمل نحو قولک مررت بالجبلی فاجاب بقولہ او تقدیرا **قولہ** وانما لم یکتف **جواب سوال** وھو ان الاصل فی العبارۃ الایجاز والاختصار فلینبغی ان یقال ینجر فقط بدون قولہ بالکسر **قولہ** لان الانجرار قد یکون بالفتح کما فی غیر المنصرف **قولہ** ولا بان یقول الخ جواب سوال ظاھر **قولہ** علی الحرکات البنائیۃ ایضا ای کما یطلق الجر علی الفتح لان التشبیہ انما یکون بما ھو المذکور سابقا ولم یکن معناہ کما یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ لانہ یخالف المشھور وھو ان الکسر بلاتاء مختص بالحرکات البنائیۃ ویخالف ایضا عن قولہ ای بصورۃ الکسر لکن لو کان معناہ ھذا ای کما یطلق علی الحرکات الاعرابیۃ لوجہ ایضا وھو انہ وان خالف المشھور لکنہ موافق لما قالہ الشارح فی اول المبنیات من ان المراد ان الحرکات البنائیۃ لا یعبر عنہ البصریون الا بھذہ الالقاب لان ھذہ الالقاب لا یعبر بھا الا عنھا لانھم کثیرا ما یطلقونھا علی الحرکات الاعرابیۃ ایضا لکن الاطلاق علی الحرکات الاعرابیۃ بطریق المجاز فللموافقۃ مع المشھور اولی **قولہ** وللنحاۃ خلاف **جواب سوال** وھو الاخصر ان یقال وجمیع الباب باللام او الاضافۃ ینصرف فاجاب بقولہ وللنحاۃ خلاف یعنی ان فی الاخصر خلافا فلذا لم یقل ینصرف واما دخول الکسر علیہ فثابت بالاتفاق **قولہ** مطلقا ای سواء بقی العلتان او زالتا کما تعلم بالبقاء والازالۃ فی المذھب الثالث **قولہ** من خواص الاسم **فان قیل** ینبغی ان یمنع من غیر المنصرف اللام والاضافۃ کما یمنع الجر والتنوین لان الکل من خواص الاسم **قلنا** قد مر سابقا انما خص الکسرۃ والتنوین بالمنع من بین سائر الخواص لانھما یدخلان علی اکثر الاسماء لان التنوین تدخل علی النکرۃ والنکرات اکثر من المعارف واما الکسرۃ فلکثرۃ العوامل من الحروف الجارۃ والاضافۃ ممنعا من غیر المنصرف لیظھر المنع ظھورا بینا **قولہ** اعنی اللام والاضافۃ بیان کلمۃ ما فنبہ الدخول الیھما تغلیبا **وھھنا بحث** وھو ان الاسناد الیہ ایضا من خواص الاسم مع انہ لا یضعف للمشابہۃ بوجوہ فی غیر المنصرف **اجیب** بان بینھما فرقا وھو ان اللام والاضافۃ موثرتان فی اللفظ وللمعنی جمیعا اما لفظا فلسقوط التنوین بھما واما معنی فلافادۃ التعریف بخلاف الاسناد وکذا لا یفید الضعف فی المشابہۃ سائر الخواص کالفاعلیۃ والمفعولیۃ **قیل** وجہ ذلک انھما مغیرتان لمدلول الاسم من التنکیر الی التعریف بخلاف الباقی **ثم یرد علیہ** ان مثل اخیل واجدل ضعف مشابہۃ للفعل

لہ فانہ دخل علیہ اللام مع انہ لیس بمجرور بصورۃ الکسر ۱۲ لہ مع اللام والاضافۃ ۱۲

ضعف بسبب اعتبار السبب فیہ مع انہ لین ینصرف بالقطع کذا قالہ عصمۃ اللہ اجیب عنہ ان الضعف فی مثل اخیل ضعیف لانہ فی احد السببین دون الاخر واما ہہنا ففی السببین لان ضعف المشابہۃ یوثر فی السببین قولہ دون التنوین کانہ قیل ینبغی ان یدخل علیہ التنوین ایضا فدفع بقولہ دون التنوین قولہ مطلقا ای سواء بقی العلتان او لا یرد علی ہذا البعض ان الحکم بعدم الانصراف مع زوال السببین او احدہما بسبب اللام او الاضافۃ غیر موجبۃ ومنافیۃ لما ذکرہ من قولہ ومنافیہ علمیۃ موثرۃ اذا نکر صرف کذا قالہ عصمۃ اللہ اجیب عنہ ان زوالہ بدلیل عارضی وہو الاضافۃ واللام والزوال بعارض کلا زوال او نقول ان السببین وان زالا حقیقۃ لکن بقیتا حکما لان اللام والاضافۃ قامتا مقام العلمیۃ من حیث التعریف قولہ والممنوع من غیر المنصرف الخ جواب سوال وہو انہ لما کان غیر منصرف ینبغی ان لا تدخل الکسرۃ علیہ فاجاب بقولہ والممنوع من غیر المنصرف بالاصالۃ ہو التنوین وذلک لان غیر المنصرف لما شبہ الفعل منع منہ التنوین لان بین الفعل والتنوین تنافرا کاملا لان التنوین للقطع والفعل للوصل مع الفاعل ثم التنوین یتبع حرکۃ اخر الکلمۃ فاذا اسقط سقط معہ تابعہ وہو الحرکۃ تبعا وانما اختار الکسر لانہ اخو الحرکات وایضا ان الکسر لازم التنوین لان فی کل موضع یدخل التنوین یدخل الکسر الاسم قولہ وحیث ضعفت حیث مکانیۃ لا تعلیلیۃ لانہ تفریع علی السابق وہو العلۃ قیل فی توجیہ عدم سقوط الکسرۃ ان التنوین کالثابت لوجود خلفہ وہو اللام او الاضافۃ قولہ الا فی سقوط التنوین ای فی سقوط عود التنوین لانہ لوجہ المنع الی التنوین بالذات قولہ وسقط التنوین لامتناعہ من الصرف ای بقی سقوط التنوین من اللفظ قولہ کان الاسم غیر منصرف مع انہ یجر بالکسر لضعف المشابہۃ قولہ و بیان ذلک ای البقاء وعلی ہذا قولہ ان العلمیۃ تزول الخ لانہ یجتمع علامتی التعریف وفیہ بحث وہو ان اللام تجامع العلمیۃ اذا کان العلم فی الاصل مصدرا او صفۃ کالفضل والحسن ویشار باللام الی المعنی الاصلی فلا یصح الحکم علی الاطلاق کذا قالہ مولانا غفور اجیب عنہ ان مرادنا باللام بعد العلمیۃ وما قلنا اللام التی حین العلمیۃ او نقول المراد باللام لام التعریف وذلک اللام لیس للتعریف بل للدلالۃ علی انہ صفۃ فی الاصل قولہ وہذا القول الخ جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وہو انہ لما ثبت ہہنا الاقوال الثلاثۃ فایہا السبب بالمقام فاجاب بقولہ وہذا القول الخ بما عرفہ بہ المصنف حیث قال غیر للنصرف ما فیہ علتان فان قیل الا نسبیۃ انما یثبت اذا بقی حد المصنف علی الاطلاق واما اذا قید بما قید بہ الشارح من استجماع الشرائط والعدام الموانع لئلا ینتقض بنحو ہند اذا صرف فلا لان دخول اللام والاضافۃ من موانع التاثیر فالعلتان وان کانتا ثابتتین صورۃ لا کن فی المعنی غیر ثابتتین کذا قال میر جمال الدین الجمالی اجیب عنہ ان استجماع الشرائط لوجوب منع الصرف لا للجواز لانہ یثبت بدون الشرائط ومع الموانع من التاثیر کما فی ہند فمنع الصرف عند ہذا البعض یحتمل ان یکون بطریق الجواز فیستقیم الانسب قولہ المرفوعات

لہ من قولہ اشار الی آخر البحث لیس فی محل النظر ۱۲ وایضا اطلاق الغفور علی عبد الغفور من الممنوعات الشرعیۃ وللبحثی ہذا اعادۃ ووجہ عدم علمہ علی شناعتہ ۱۲

ت اوسط

لہ ورد علی تقسیم الکسر العرب باجتماع اللام والاضافۃ وعدم نظرہ فی تقسیم الاول العرب بعد ذکر اللام والاضافۃ وانتقال الزوال الی التوقف ۱۲ منہ

یجوز فی قولہ المرفوعات وجوہ اربعۃ سکونہ علی ان لا یکون لہ محل من الاعراب مثل سائر اسماء المعدودۃ نحو زید عمرو وبکر بان کان لمجرد الفصل عن السابق مثل باب وفصل ورفعہ علی انہ مبتدأ محذوف الخبر ای المرفوعات ھذہ ورفعہ علی انہ خبر للمبتداء المحذوف ای ھذہ المرفوعات ورفعہ علی انہ مبتدأ وخبرہ الجملۃ التی تلیہ اعنی قولہ ھو ما اشتمل علی علم الفاعلیۃ کذا قال عصمۃ اللہ السمرقندی فان قیل ان حصر السمرقندی فی الوجوہ الاربعۃ باطل لوجود الخامس ھو رفعہ علی انہ خبر وقولہ ما اشتمل مبتدا وقولہ ھو ضمیر الفصل قلنا ان قولہ المرفوعات محدود وقولہ ما اشتمل حدہ والمحدود لا یکون خبرا من الحد فان قیل ان رفعہ بالابتدائیۃ لا یصح لان المبتداء علی قسمین احدھما القسم الاول والاخر القسم الثانی والمرفوعات لیس بواحد منھما لان القسم الاول منہ لیس الا الذات المحض والمرفوعات من الصفات والقسم الثانی منہ صفۃ واقعۃ بعد حروف النفی والف الاستفہام والمرفوعات وان کانت صفۃ لکن لیست بواقعۃ بعد حروف النفی او الف الاستفہام قلت انہ من القسم الاول وابتدائیتہ باعتبار الموصوف اعنی اسماء المرفوعات واو الالف واللام فی المرفوعات موصولۃ ومدخولھا صلۃ والموصول مع الصلۃ من الذوات فان قیل لم قال المرفوعات بصیغۃ الجمع ولم یات بصیغۃ المفرد مع انہ للاشارۃ بتمام التعریف وبارجاع الضمیر الیہ فی قولہ ھو قلنا لما قال المصنف سابقا فالرفع علم الفاعلیۃ وقال ھھنا ما اشتمل علی علم الفاعلیۃ توھم منہ انحصار نوع المرفوع فی نوع واحد ھو الفاعل فازال ھذا التوھم بایراد صیغۃ الجمع الدالۃ علی تعدد انواع المرفوع قولہ جمع المرفوع فیہ اشارۃ الی الامرین احدھما اشارۃ الی توطیۃ ارجاع ضمیر ھو الی المرفوع والاخر جواب سوال وھو ان المرفوعات لا یخلو اما جمع المرفوع او المرفوعۃ فعلی الاول لا یساعدہ القاعدۃ وعلی الثانی لا یطابق الموصوف وھو الاسم فاجاب الشارح بقولہ جمع المرفوع الی اخرہ ثم المدعی مرکب من جزئین ایجابی وھو قولہ جمع المرفوع وسلبی وھو قولہ لا المرفوع اشار الی دلیل الجزء السلبی بقولہ لان موصوفہ الاسم وھو مذکر لا یعقل واشار الی دلیل الجزء الایجابی بقولہ او یجمع ھذا الجمع الخ لان فی المونث نقصان العقل وھو یشبہ العدم قولہ لان موصوفہ الاسم فان قیل یجوز ان یکون موصوفہ الکلمۃ فمن این جزم بان موصوفہ الاسم مع ان المضارع ایضا من المرفوعات فلو کان موصوف الاسم لخرج المضارع قلنا لما کان البحث فی الاسماء علم ان موصوف الاسم خروج المضارع غیر معتبر بل التزمنا خروجہ لان مرادنا بالمرفوع ما کان مشتملا علی علم الفاعلیۃ ورفع المضارع لیس علی الفاعلیۃ بل للتشبیہ فانقیل لا یصح جعل موصوف اسما من جاء اخو وھو ان خبر المبتدا اذا کان جملۃ کان مرفوعا ولیس باسم قلنا الاسم اعم من الحقیقی والحکمی والجملۃ اسم حکما لصحۃ وضع الاسم الحقیقی فی موضعھا فانقیل ھذا مخالف لما قال الشارح فی بحث المبتداء والخبر فی بعض النسخ من ان الخبر قد یکون جملۃ مع بقاء کونھا جملۃ من غیر تاویلھا بالمفرد المنفرد عنہ ثم ھو التاویل بالفعل والمراد بالمثبت ھھنا ھو التاویل بالقوۃ وصلاحیۃ التاویل بان یعبر عنھا بالاسم المفرد کھذا او ذاک کما بین فی موضعہ فلا منافاۃ کذا قال عصمۃ اللہ قولہ وھذا اذکر فان قیل لا نسلم ان الاسم مذکر لان بعض الاسماء مونث قلنا المراد من الاسم

ھو

لفظ الاسم لا افراده **قوله** ویجمع هذا الجمع الخ فقوله هذا الجمع مفعول مطلق للنوع ای یجمع هذا النوع من الجمع وقوله مطردا حال من المفعول المطلق **وقوله** صفة المذکر فاعل لقوله ویجمع **فان قیل** فعلی هذا لابد ان یقل ویجمع بالتاء لان الفاعل اذا کان مونثا لابد من تانیث المسند **قلنا** هذا اذا لم یوجد الفصل وههنا وجد **قوله** کالصافنات ای جمع الصافن وهو الفرس الذی یقوم علی ثلثة قوائم واقام الرابع علی طرف الحافر **قوله** وجمال سبحلات بکسر السین وفتح الباء جمع سبحل **قوله** ای ضخمات اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور ای عظیم **فان قیل** ما وجه للشارح انه ذکر الکاف فی کالصافنات ولم یذکر فی جمال سبحلات **قلنا** انه اکتفی بالعطف **وایضا** ان لفظ الجمل لا یصلح للمثالیة بل المثال صفته ولم یصح ایراد الکاف علیها لزوم الفصل بین الصفة والموصوف (ای علی الصافنات ۱۲) **فان قیل** علی هذا یلزم ان لا یذکر الکاف فی قوله کالایام الخالیات ای الماضیات **اجیب عنه** اصل الاعتراض انما لم یذکر الکاف فی جمال اکتفاء بالاول لانهما من جنس واحد وهو الحیوان فکانهما مثال واحد واما الایام الخالیات فلیس من جنسه **فان قیل** للشارح انه لم یذکر الموصوف مع الصافنات وذکره مع السبحلات والخالیات **قلنا** ان موصوف الصافنات متعین لانها لا تقع صفة الا للخیل بخلاف سبحلات لانها کما تقع صفة للجمال کذا تقع للبقر والحمار وکذلک الخالیات کما تقع صفة الایام کذا تقع صفة اللیالی والسلاطین **قوله** ای المرفوع الدال علیه المرفوعات الخ **فان قیل** ان ضمیر هو لا یخلو اما ان یرجع الی المرفوعات او الی المرفوع او الی المرفوعة لا سبیل الی الاول لعدم المطابقة ولا الی الثانی لانه علی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر ولا الی الثالث للزوم المحذورین **قلنا** الضمیر راجع الی المرفوع وهو وان لم یکن مذکورا حقیقة لکنه مذکور معنی ای فی ضمن المرفوعات وهو کاف للارجاع **فان قیل** ما الباعث علی الشارح علی ان ارجع الضمیر الی المرجع الضمنی ولم یرجع الی المرفوعات بتاویل المذکور وباعتبار المخبر عنه فی قوله ما اشتمل **قلنا** المرفوعات جمع والملحوظ فی الجمع الافراد والتعریف انما یکون للماهیة لا للافراد **فان قیل** کما لا یجوز التعریف للافراد کذا لا یجوز للفرد وعلی تقدیر ارجاعه الی المرفوع یلزم التعریف للفرد **قلنا** التعریف للماهیة فی ضمن ذلک الفرد ای شئ له رفع **فان قیل** کما یکون للواحد طبیعتک للجمع طبیعة فجاز ان یکون المرجع هو المرفوعات وکان التعریف للماهیة **قلنا** ح یلزم ان لا یکون التعریف جامعا لانه خرج منه زیدا فی جاءنی زید معه انه مرفوع ولیس بمرفوعات لان طبیعة المرفوعات لا یصدق الا علی الثلاثة فصاعدا وما قیل فی الجواب ان فی الجمع ماهیات والتعریف للماهیة لا للماهیات خطا لان افراده مشترک علی ماهیة واحدة **فان قیل** فلیکن اللام فی المرفوعات للجنس فابطل معنی الجمعیة فلا حاجة الی تکلیف الشارح **قلنا** اللام لاستغراق الانواع اذ المبین فیما بعد جمیع انواع المرفوع او نقول ان اللام الداخلة علی صیغ اسم الفاعل والمفعول موصولة وما ذکرت من اقسام الحرفی **فان قیل** ان قوله ای المرفوع الدال علیه المرفوعات لا یصح لان دلالة الجمع لیس الا علی الافراد والتعریف لا یکون للافراد

---

۱۲ فی هذا فی عبارة الشارح تقدیم وتاخیر لتقدیره ویجمع صفة المذکر الذی لا یعقل بهذا الجمع مطردا ۱۲ منه ۱۲ بکسر الجیم جمع جمل بفتحتین بالفارسیة شتر ۱۲

۱۳ وبدان یرجع الضمیر الی المرفوع الدال علیه المرفوعات ۱۲ منه

الهی انت ذو فضل ومن ۞ وانی ذو خطایا فاعف عنی ۞

قلنا اجاب صاحب الغفران هذا من قبيل دلالة الجمع على الجنس فان قيل دلالة الجمع على الجنس ليس الا مع التعدد لان طبيعة الجمع لا يصدق الا على الثلث فصاعدا قلنا المراد ان الجمع يدل على الفرد وفي ضمن الفرد للماهية فلا اشكال قال مولى شاعصام الدين رح ان قوله الشارح رح اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا انه بيان المرجع اى المرفوع مبتداء وقوله هو ضمير الفصل وقوله ما اشتمل خبره ثم يرد عليه ان في التقدير لابد من القرينة ولا قرينة ههنا على المرفوع فاجاب الشارح بقوله الدال عليه المرفوع ثم يرد الباحث على الشارح انه قد المبتدأ ولم يجعل قوله المرفوع مبتدأ فاجاب الشارح بقوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد والملحوظ في الجمع الافراد هذا المحرر الحصام في عبارة الشارح فان قيل لما كان قوله اى المرفوع اشارة الى تقدير المبتدأ لا حاجة الى ضمير الفصل لان الخبر ليس بمعرفة قلنا يحتمل انيكون كلمة ما موصولة وانما لم يكن التعريف للافراد لانه لا يخلو اما البعض الافراد او الكل فعلى الاول يلزم الترجيح بلا مرجح وعلى الثاني يلزم التعريف لغير المنضبط لان كل الافراد غير منضبط فان قيل ان كل الافراد وان لم تكن منضبطا بنفسه لكنها منضبط باعتبار المفهوم الكلي كوضع اسماء الاشارة للجزئيات باعتبار المفهوم الكلي قلنا سلمنا انها منضبط لكن تعريفها لا يخلو اما الكل فرد او لمجموع الافراد فعلى الاول لم يكون التعريف مانعا وعلى الثاني لا يكون جامعا لانه يدل على ان الكل اذا اجتمع اشتمل على علم الفاعلية وليس كذلك لان الفاعل مشتمل عليه على حدة وقس على هذا قوله اى اشتمل فان قيل ان كلمة ما عبارة عن الشئ مطلقا لانها موضوعة لغير ذوى العقول فعلى هذا لا يكون التعريف مانعا لصدقه على الحروف الاواخر كذا في جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع لانه صفة الاسم وايضا يصدق على مجموع جملة جاءني زيد لانه شئ اشتمل على علم الفاعلية ..... مشتملة على زيد المشتمل على الرفع فكانت مشتملة على الرفع لان مشتمل المشتمل مشتمل وايضا على هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم ليس الا مقسم ذلك القسم ومقسم المرفوع هو الاسم لا الشئ لانه جنس بعيد وايضا المتبادر من كلمة ما كونها موصولة لكثرة استعمالها فعلى هذا لابد من ضمير الفصل لتعريف الخبر وايضا الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرضت جنسا لا يوجد الفصل وان فرضت فصلا لا يوجد الجنس وايضا ان التعريف لا يكون مانعا لصدقه على المضارع لانه مشتمل على علم الفاعلية وليس بمرفوع قلنا ان كلمة ما ههنا عبارة عن اسم منكر فخرج حروف الاواخر وكذا الجملة وكذا اوحد الجنس لان المقسم ليس الا الاسم المرفوع ولما كان منكرا لم يكن موصولة بل موصوفة وكذا اخرج المضارع فان قيل ان كلمة ما مشتركة بين الموصولة والموصوفة واخذ احد المعنيين من المشترك لا يجوز الا بالقرينة ولا قرينة ههنا قلنا القرينة موجودة ههنا وهي ان كلمة ما ههنا وقعت في موضع الخبر والاصل في الخبر التنكير فان قيل غرض الشارح تفسير كلمة ما وهو يحصل بقوله اى اسم فما الحاجة الى ازدياد قوله اشتمل قلنا ان الاسم موصوف و اشتمل صفته وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم فان قيل سلمنا انه مستكره لا كن الاحصر ان يقدم شرح كلمة ما على اشتمل الذي ذكر في المتن بان يقال ما اى اسم اشتمل على علم الفاعلية فحصل

ه كاعد لوا على الحد لانه جزء من لولد ۱۲ ۵۲ والفعل شرطا اذا كان الخبر موصوفة لئلا يتبس بالصفة ۱۲ م ۵۳ والموصول من الحدف فعلى هذا لابد من ضمير الفصل ۱۲ ۵۴ اى على تقدير كون الكلمة عبارة عن الشئ المطلق ۱۲ م كتبه احقر عباد الله الاحد

التفسیر مع الصفة قلنا فعلی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوف الحقیقی بالشرح لان موصوفا تشمل کلمة ما فی الحقیقة وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسیر لکلمة ما فانقیل الاخصر ان یقال ما استمل علی الرفع فلم اختار الاطناب قلنا لان الخفاء فی المرفوع لیس لاجل اعتبار الماخذ فاذا اخذ الماخذ فی التعریف صار من قبیل اخذ المعرف فی التعریف فان قیل کما ان المرفوع معلوم باعتبار الهیئة کذلک هو معلوم باعتبار المادة والمبدأ فیما سبق حیث قال فالرفع علم الفاعلیة فالخفاء فیه لیس باعتبار شیئ من اجزائه بل الخفاء باعتبار المجموع من حیث المجموع فلا یلزم اخذ المعرف فی التعریف قلنا ان ههنا وان لم یکن اخذ المعرف فی التعریف لاکن فیه وهم بناء علی ماهو المشهور من ان خفاء المشتقات باعتبار خفاء الماخذ وایضا انه خال عن الاشارة الی اصالة الرفع فی الفاعل وایضا انه خال عن زیادة الایضاح المناسب لمقام التعریف لان المعرف قال الرفع علم الفاعلیة جعل الرفع معرفا وعلم الرفع لتعریفه والتعریف اوضح من المعرف خذ هذا ان کنت ذکیا کفاک والا لا ینفعک وان تلیت علیک الایضاح والمفصل قوله

ای علامته فان قیل العلم یجئ علی ثلثة معان احدها ما وضع لشئ بعینه کما قال المعرف فی بحث المعرفة والنکرة والثانی بعض الجبل کما قال الله تعالی وله الجوار المنشآت فی البحر کالاعلام ای کالجبال والثالث بمعنی العلامة کما هو المشهور فای معنی مراد ههنا قلنا المراد ههنا العلامة لعدم استقامة الاخرین قوله

کون الاسم فاعلا دفع وهم وهو ان الیاء فی قوله الفاعلیة یاء النسبة فیکون تقدیره علامة الشئ الذی هو منسوب الی الفاعل لانه فی حکم المشتق فالاسم المشتق یقتضی الموصوف فکذا هذا والامر لیس کذلک لان المرفوع مشتمل علی علامة عین الفاعل لا علی علامة الشئ الذی هو منسوب الی الفاعل لعدم وجود الشئ الثالث فدفع بقوله کون الاسم فاعلا یعنی ان الیاء مصدریة واعلم ان علامة یاء النسبة ان یعبر عن الیاء بلفظ منسوب ویضاف الی ملحق الیاء نحو بصری ای منسوب الی البصرة وعلامة المصدریة ان یعبر عن الیاء بلفظ الکون بتقدیر الاسم وبلحوق الیاء یکون خبره فانقیل ان ههنا وجد الشئ الثالث فاستقامة یاء النسبة ایضا یصح لان الرفع علم الفاعلیة والفاعلیة منسوب الی الفاعل قلنا سلمنا ان ههنا استقام النسبة کما استقام المصدریة لکن اختیار المصدریة لموافقة المقابل اعنی قوله والجر علم الاضافة فالاضافة مصدر فینبغی ان یکون الفاعلیة مصدرا ایضا فانقیل الاخصر ان یقال علم الفاعل بدون الیاء مع انه المراد قلنا لو قال علم الفاعل توهم ان المراد ذات الفاعل فان قیل اذا کان الرفع علامة کون الاسم فاعلا فکیف یصح ایراده فیما لیس بفاعل من المرفوعات لان علامة الشئ مختصة به قلنا الفاعل اعم من الحقیقی والحکمی والمبتداء والخبر مثلا فی حکم الفاعل لان للفاعل خاصیتین احدهما کونه جزءا ثانیا من الجملة والاخر کونه مسندا الیه ففی المبتدأ وجد الثانی وفی الخبر وجد الاول ونقول لانسلم ان علامة الشئ مختصة به بل العلامة اعم منه کما قال الشارح فی صدر بحث المجرورات لاکن خص الفاعل بالذکر لاصالته قوله وهی الضمة والواو والالف الخ فان قیل الالف قد یقع علامة النصب کما فی الاسماء الستة فکیف یمتاز الرفع عن النصب قلنا یمتاز الرفع عن النصب بقید الحیثیة لانه

له ای لم یقف الرفع ۱۲ که وهو قسم فکذا هذا ۱۲ ۔ بان قال لکن مستدل علی طلاقه ۱۲ منه رحمه الله

ا نکان من حیث انه علم الفاعلیة فمرفوع وانکان من حیث انه علم المفعولیة فمنصوب **ومن قال** فی الجواب انه اذا کان بعد الرافع فمرفوع وانکان بعد الناصب فمنصوب فلیس بشئ لان کثیرا ما یکون الفعل لواحد یصلح الرفع والنصب جمیعا کالفعل المتعدی **قوله** والمراد باشتمال الاسم علیها بان یکون موصوفا بها الخ **فان قیل** الاشتمال علی اربعة اقسام اشتمال الکل علی الجزء واشتمال الظرف علی المظروف واشتمال ذی الحال علی الحال واشتمال الموصوف علی الصفة فهذه الاشتمال من ای قبیل **قلنا** المراد باشتمال الاسم علیها ان یکون موصوفا بها لعدم استقامة الباقیة **فان قیل** الاسلم ان الاسم موصوف بها لان الصفة قائمة بالموصوف والرفع غیر قائم بهما قیاما بالمتکلم **والجواب** الصفة لیست الا المحمولة علی الموصوف وههنا لا یصح حمل الصفة علی الاسم **قلنا** اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه کالموصوف بها لاعین الموصوف ای کما یکون الصفة بعد الموصوف کذلک علامة الفاعلیة تکون بعد الاسم واجاب عصمة الله السید قندی ان هذا من قبیل اجراء صفة المدلول علی الدال فتما بین المدلولین یصح الحمل فلنا بین الدالین یصح الحمل ایضا یعنی ان مدلول الرفع وهو الفاعل علیة صفة لمدلول الاسم وهو الذات کقولهم النار حارق **قوله** لفظا او تقدیرا او محلا **فان قیل** الموصوفیة انما تستقیم اذا کان الاسم معربا واما اذا کان مبنیا فلا مخرج لنا فی هذا فان الفاعلیة موجودة والعلامة غیر موجودة **قلنا** الموصوفیة اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا واجاب الرضی والشلاح الهندی عن هذا الاعتراض ان المراد بالموصوفیة فی المعربات دون المبنیات لعدم وجود الرفع فی المبنیات فرد الشارح علیهما بقوله ولا شک ان الاسم موصوف بالرفع المحلی اذ معنی الرفع المحلی انه لو کان معربا لکان مرفوعا وذلک الحیثیة لیست الا توصیف الاسم المبنی بالرفع **فان قیل** هذه الحیثیة وانکانت صفة الاسم لکن لیست علما لها لان العلم هو الضم والواو والالف والحیثیة لیست بواحد منها وایضا هذه الحیثیة توجب الرفع فی المعربات دون المبنیات لانه لو کان ثمة معربا لکان مرفوعا **قلنا** الرفع اعم من ان یکون حقیقة او حکما لان ثبوة الرفع للنائب فی حکم ثبوته للمنوب وان الرفع اعم من ان یکون حقیقة او توهما وهو اذا کان فی محل لو کان ثمة معربا لکان مرفوعا التوهم رفعه ایضا **قوله** فکیف یختص الرفع الخ اشارة الی وجه الرد علی الشارحین المذکورین **قوله** فمنه الفاعل الخ الفاء للعطف فهذا من قبیل عطف التقسیم علی التعریف **فان قیل** ان کلمة من اما ابتدائیة او تبعیضیة او بیانیة لا سبیل الی الاول والثانی لانه یقتضی کلمة الی فی المقابلة کما فی قولهم سرت من البصرة الی الکوفة ولا الی الثانی لانه یقتضی ان یکون الشئ جزءا من مدخوله والفاعل لیس جزء المرفوع بل جزئی له وایضا ان من التبعیضیة یدخل علی المتعدد والمرفوع مفرد ولا الی الثالث لانه ما یکون بمعنی الذی بتقدیر هو فیکون معناه الذی هو المرفوع الفاعل وهو لیس الا فساد المعنی **قلنا** اجاب صاحب الغفور ان کلمة من ابتدائیة لکنها علی قسمین ابتدائیة اتصالیة وابتدائیة غیر اتصالیة الثانی ما یکون فی مقابلة کلمة الی والاول ما یقصد بها مجرد کون مجرورها امرا کلیا انتزع منه الجزئیات **قوله** ای من المرفوع اعلم ان فی مرجع ضمیر منه خلافا ارجع البعض الی المرفوع لوجهین

ه ای المفصل عنه وخرج عنه لانکونه مبتداء الخ من الابتدائیة ۱۲

احدهما اتحاد المرجع للضميرين والآخر كونه معهودا فاولى ارجع البعض الى ما اشتمل الوجهين احدهما اقرب المرجع والآخر كونه مرجعا صريحا **قوله** وانما قدمه الخ **فان قيل** لم قدم الفاعل على سائر المرفوعات **قلنا** انما قدمه لانه اصل المرفوعات لان معنى الفاعلية فيه بالاصالة وفي غيره بالتشبيه بالمعنى الذي في الفاعل **وايضا** لا يجوز حذف الفاعل الا نادرا بخلاف غيره **وايضا** نقل عن امير المؤمنين علي كرم الله وجهه قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور فيفهم منه ان مرفوعية سائر المرفوعات لمناسبته وبين الشارح اصالته بوجهين احدهما بقوله انه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لان المقصود في الجملة الارتباط والفعلية اشد ارتباطا بغيره اذ الفعل يقتضي ارتباطه بفاعله من اول الامر بخلاف الاسم لانه مستقل لا يقتضي ارتباطه بشئ **وايضا** المقصود من الجملة اخبارا وانشاء والفعل موضوع لهما بجوهره بخلاف الاسم فان الانشائية فيه بالاداة والخارجية **فان قيل** ان ابوه في زيد قائم ابوه فاعل لقائم مع انه جزء الجملة الاسمية **قلنا** ما قلنا انه جزء الجملة الفعلية فهو باعتبار الاغلب **والثاني** بقوله لان عامله اقوى من عامل المبتداء لان عامله لفظي محسوس او مسموع وعامل المبتداء معنوي معقول وقوة المؤثر يفيد قوة الاثر **فان قيل** ان هذا التعليل لا يدل الا على تقدم الفاعل على المبتداء لا على باقي المرفوعات **وايضا** ان عامل خبر ان ايضا لفظي فلا يثبت الترجيح عليه **اجيب** عن الاول ان المبتداء اصل في الباقي فاذا تقدم الفاعل على المبتدأ تقدم على الباقي بطريق الاولى **وعن الثاني** سلمنا ان عامل خبر ان لفظي لكنه حرف وعامل الفاعل لفظي لكنه فعل وهو اصل في العمل **فان قيل** ان عامل اسم كان ايضا فعل فلم قدم الفاعل عليه **قلنا** ان اسم كان داخل في الفاعل ولهذا لم يعده المصرح راقما على حدة من المرفوعات **فان قيل** ما للنحات انهم يعدون اسم كان من الفاعل ولم يعدوا خبره من المفعول به بل جعله قسما على حدة من المنصوبات **قلنا** ان جعل الاسم فاعلا ضروري لان الفعل لا يخلو من الفاعل وجعل الخبر من المفعول به ليس بضروري لان الفعل كثيرا ما يخلو عن المفعول به كالفعل اللازم **فان قيل** كما ان جعله مفعولا به ليس بضروري كذلك عده ايضا ليس بضروري فما الباعث عليهم انهم جعلوه داخلا فيه **قلنا** المفعول به لا يحمل على الفاعل وخبر كان محمول على اسم كان فكيف يكون مفعولا به فافهم ولا تسرع بردود ولا بقبول ولا تكن من الذين يعرفون العلم بالرجال والحال ان الرجال يعرفون بالعلم **قوله** وقيل اصل المرفوعات المبتداء لوجهين احدهما انه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذا لم يعرض له موجب التاخير بخلاف الفاعل لانه لم ينظر فيه الى الاصل بل اخر وجوبا بموجب التاخير وهو كونه معمولا بالفعل والثاني انه يحكم عليه بكل محكوم به جامد نحو هذا حجر او مشتق نحو زيد قائم بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **قوله** فكان اقوى **فان قيل** ينبغي ان يذكر التفريع بعد قوله بخلاف الفاعل لان هذا التفريع حاصل من ضم مقدمتين احداهما قوله لانه يحكم عليه بكل الخ والاخرى قوله بخلاف الفاعل الخ **قلنا** انما توسط التفريع بين المقدمتين ليكون الضمير في قوله

له اقول ترجيح الضميرين اصل بنفسه والآخر لفظا بالمذكور سابقا ۱۲ منه

له قوله بل التشبيه على ما لا يخفى على المتامل ۱۲ منه

له اى باقي المرفوعات من الفاعل ۱۲ منه

فکان اقرب الی المرجع اعنی المبتدأ **قولہ** فانہ لا یحکم علیہ الا بالمشتق **قالت** قیل ان الحکم علی الفاعل کیون بالظروف نحو فی الدار زید وباسماء الافعال نحو ھیھات زیدای بعد زید وبالمصدر نحو اعجبنی ضرب زید مع انہ لیس شئ منہا من المشتقات فما معنی ھذا الحصر **قلنا** ھذا لاعتراض غیر وارد لانہ قال لا یحکم علیہ الا بالمشتق وفی ھذہ الامور لا یحکم علی الفاعل لعدم الحکم فیہا لانہ کما یفید المخاطب فائدۃ تامۃ ولا فائدۃ فیہا **فان قیل** الاعتراض وارد لان المراد من الحکم النسبۃ مطلقا وھی موجودۃ فیہا بقرینۃ لفظ المشتق لانہ یتناول مثل اسم الفاعل وایضا انہ لیس فیہ الحکم بالمعنی المذکور **قلنا** المشتق اعم من الحقیقی والحکمی وھذہ الامور فی حکم المشتق لان الظرف باعتبار المتعلق مشتق وکذا اسماء الافعال اما بمعنی الامر او الماضی وھما من المشتقات والمصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فیکون من المشتقات **اعلم** ان وجہ الرد علی قول القیل ان ما ذکرہ الجمہور افاد القوۃ فی رفع الفاعل وما ذکرہ القیل افاد القوۃ فی ذات المبتدأ وھی غیر مقصودۃ وایضا سلمنا ان الاصل فی المسند الیہ ھو التقدیم لکن فی غیر الفاعل لان الاصل فیہ التاخیر لانہ معمول الفعل والاصل فیہ التاخیر وایضا ان تاخیر الفاعل ضروری لئلا یلتبس بالمبتداء وتاخیر الضروری لا یفید شیئا من الضعف واما عموم المحکوم بہ فلا یفید القوۃ بل یفید الضعف الا تری ان بنو تمیم لا یثبتون العمل لما ولا المشبہتین بلیس لعموم دخولہما علی الاسم والفعل عدما اختصاصہما باحد القبیلتین فعلم ان القوۃ فی الاختصاص دون العموم **قولہ** وھو ما اسند الواو للاستیناف ومدخولہا جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انہ لما کان الفعل من المرفوعات فما ھو **قولہ** ای الفاعل اشارۃ الی بیان الرجحان **قولہ** ای اسم **فان قیل** ان کلمۃ ما عبارۃ عن شئ فلا یوجد الجنس کما ھو وایضا ان المتبادر منہا کونہا موصولۃ فعلی ھذا لابد من ضمیر الفصل وایضا الموصولۃ مع الصلۃ شئ واحد فلا یوجد الجنس کما مر **قلنا** المراد من کلمۃ ما اسم منکر **فان قیل** لما کان المراد اسما فھو منقوض بقولہم اعجبنی ان ضربت زید الا ان ان ضربت فاعل اعجبنی مع انہ لیس باسم **قلنا** المراد من الاسم اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما کما قال الشارح رح **فان قیل** اعتراض ان ضربت کما یرد ھہنا کذلک یرد علی تعریف المرفوع فلم لم یعم الاسم ثمہ بالحقیقی والحکمی **قلنا** انما لم یعم ثمہ اکتفاء بہذا التعمیم **فان قیل** لم لم یعکس الامر **قلنا** ان تعمیم القسم یستلزم تعمیم المقسم لئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم بخلاف العکس لان تعمیم المقسم لا یستلزم تعمیم القسم لان القسم لیس الا اخص **فان قیل** لو لم یفسر الشارح کلمۃ ما بالاسم لم یحتج الی التعمیم بقولہ حقیقۃ او حکما لان ما عبارۃ عن شئ وھو تناول لقولہ ان ضربت **قلنا** ان تفسیر ما بالاسم ضروری لئلا یلزم الخروج من المبحث ولئلا یلزم تعمیم القسم من المقسم لان کلمۃ ما فی تعریف المرفوع مفسرۃ بالاسم فکذا ھہنا وایضا لا بد فی التعریف من الجنس والمتبادر من الجنس ھو القریب فلنا اولا بالاسم وایضا لو لم یفسر بہ توھم ان المراد من الفاعل ذاتہ مع ان الفاعل فی اصطلاحہم ھو الاسم وایضا لو لم یفسر بہ یتناول

ایضا مع انہ لا یقع فاعلا اصلا **قولہ** لیدخل فیہ مثل قولہم الخ ای انما عملنا لیدخل فیہ الخ **قولہ** مسند الیہ الخ **فان قیل** ھذا التعریف لا یکون جامعا لانہ خرج منہ فاعل شبہ الفعل و فاعل افعال المقاربۃ لان الاسناد نسبۃ احدی الکلمۃ الی الاخری بحیث تفید المخاطب فائدۃ تامۃ ولا فائدۃ فیہ **قلنا** المراد من الاسناد ھھنا النسبۃ مطلقا من قبیل ذکر الاخص وارادۃ الاعم **فان قیل** لما کان المراد ھھنا النسبۃ فعلی ھذا لا یکون التعریف مانعا لصدقہ علی زید فی قولہ ضرب زید باضافۃ المصدر الی الفاعل للنسبۃ الضرب الی زید مع انہ لیس بفاعل بل یقال لہ مضاف الیہ وایضا لا یکون جامعا لعدم صدقہ علی قولنا ما ضرب زید لان فیہ سلب النسبۃ وکذا لا یصدق علی فاعل الشرط مثل ان ضربت ضربت لان فیہ فرض النسبۃ لا تحققھا وکذا لا یصدق علی فاعل الانشاء نحو اضرب لعدم وجود النسبۃ فیہ لعدم وجود الفعل **اجیب** عن الاول المراد ھھنا النسبۃ مع بقاء الرفع والا رفع فی زید وعن الثانی ان النسبۃ اعم من ان یکون مثبتا او منفیا محققۃ او مقدرۃ خبریۃ او انشائیۃ **قولہ** بالاصالۃ **فان قیل** لا یکون التعریف مانعا لصدقہ علی عمرو فی قولنا ضرب زید وعمرو لانہ اسند الیہ الفعل مع انہ لیس بفاعل بل ھو معطوف **قلنا** المراد من الاسناد الاسناد بالاصالۃ والاسناد الی عمرو بالتبعیۃ **فان قیل** ان قولہ بالاصالۃ قید فی التعریف وذا لا یجوز بدون القرینۃ **قلنا** القرینۃ ذکر التوابع بعد **فان قیل** ان ذکر التوابع فیما بعد لا یکون قرینۃ ھھنا لبعدھا من ھذا التعریف والقرینۃ لا بد ان یکون فی نفس التعریف او متصلا بہ **قلنا** البعد لا یکون قرینۃ اذا کان غریبا والتوابع مشھورۃ **فان قیل** ان قید بالاصالۃ کما یکون معتبرا فی اسناد الفعل کذلک یکون معتبرا فی شبہ الفعل ایضا فینبغی ان یذکر ھذا القید بعد قولہ او شبہہ لیتعلق بہما **قلنا** ان قولہ او شبہہ فرع الفعل والقید اذا اعتبر فی الاصل یعتبر فی الفرع ایضا فلا حاجۃ الی التاخیر **قولہ** لیخرج عن الحد توابع الفاعل **فان قیل** لا حاجۃ الی اخراج التوابع لان التابع اذا کان صفۃ مثل جاءنی زید العالم لا یوجد فیہ اسناد الفعل الی التابع لان الاسناد الی زید لا الی العالم وکذا اذا کان تاکیدا او عطف البیان **قلنا** ان المراد من التوابع بعضھا وھو المعطوف بالحرف والبدل **قولہ** وکذا المراد فی جمیع حدود المرفوعات الخ کما اذا وقع التعدد فی المبتداء والخبر فالمبتداء والخبر ھو الاول وفی ھذہ العبارۃ اشارۃ الی المبالغۃ فی اخراج توابع الفاعل **قولہ** لما یشبہہ فی العمل **فان قیل** لم لا یطابق الممثل الممثل لان الممثل مشبہ وھو نسبۃ بین المشبہ والمشبہ بہ وذکر فی المثال قائما ابوہ وھو لیس نسبۃ بل مشبہ وظرف النسبۃ **قلنا** المراد من الشبہ ما یشبہ ای المراد من المصدر اسم المفعول **فان قیل** فعلی ھذا لا یکون التعریف جامعا ولا مانعا اما الاول فلانہ لا یصدق علی اسم التفضیل لانہ لیس فعل من الافعال فیہ معنی الزیادۃ لیشبہ اسم التفضیل بہ واما الثانی فلانہ یدخل فیہ الاسماء الغیر المنصرفۃ لانہا ایضا مما یشبہ الفعل مع انہا لیست لہا فاعل **قلنا** معناہ ما یشبہ الفعل فی العمل فدخل اسم التفضیل وخرج الاسماء

سلہ وہو اسم الفاعل والصفۃ المشبہۃ والمصدر واسم المفعول وافعل التفضیل والظرف ۱۲ م

الغیر المنصرفة فان قیل لما کان المراد من التشبیه التشبیه فی العمل لزم الدور اذ المشهور ان عمله لمشابهة الفعل فلو کانت المراد ههنا المشابهة فی العمل لزم الدور قلنا انما یلزم الدور انکان مشابهته التی هی سبب العمل عین المشابهة التی هی مسبب العمل ولیس کذلک لان المشابهة الاولی عبارة عن المشارکة فی عدد الحروف والحرکات والمشابهة الثانی عبارة عن المشارکة فی اقتضاء الفاعل فان قیل لم خالف الشارح عن قول الفاضل الهندی لانه قال بالمشابهة فی الاشتقاق او الحدث وقال الشارح فی العمل قلنا لو قال ذلک لم یتناول اسماء الافعال والظروف لانه لیس فیهما الاشتقاق باللفظ وانکانت مشتقة باعتبار المتعلق وبعد التاویل بالافعال والماضی واعلم ان بحثنا وان لم ینکشف مثل الصباح لکن لیس قلیل من المصباح فمن لم یستقنع بالمصباح لیستضیئ بالصباح ایضا غالبا فان قیل المراد من الفعل فی قوله ما اسند الیه الفعل لا یخلو اما الفعل اللغوی وهو الحدث فعلی هذا لا حاجة الی قوله او شبهه وایضا یلزم ارجاع ضمیر شبهه الی الفعل اللغوی وهو غیر صحیح لان المشتقات یشبه الفعل الاصطلاحی دون اللغوی واما الفعل الاصطلاحی وهو یلزم عدم صدق التعریف علی زید مثلا فی ضرب زید لانه لا یسند الیه الفعل الاصطلاحی الدال علی الحدث والزمان والنسبة بل المنسوب الیه هو الحدث فقط قلنا المراد هو الفعل الاصطلاحی والمسند الی الفاعل جزؤه ولا محذور فیه لان نسبة الکل باعتبار الجزء جائز کما یقال بنو فلان قتلوا زیدا مع ان القتل صدر من واحد قوله لیتناول فاعل اسم الفاعل وفی بعض النسخ مثل فاعل اسم الفاعل بزیادة لفظ المثل فان قیل ان ایراد لفظ المثل ههنا لا یصح لانه انما یذکر للتعمیم والحاجة ههنا الیه لانه حصل بذکر جمیع جزئیاته بحیث لا یبقی منه فرد من الافراد قلنا ان لفظ المثل وقع سهوا من الکاتب وما قال انه لدخول الاسم المنسوب نحو زید تمیمی فان الضمیر فی تمیمی فاعل له لیس بشئ لان الاسم المنسوب داخل فی الاسم المفعول لان معنی زید تمیمی زید منسوب الی تمیم فهو لیس من هذا الباب لان الضمیر فیه مفعول ما لم یسم فاعله قوله والظرف فان قیل ان متعلق الظرف اما الفعل او شبه فعلی الاول دخل فی الفعل وعلی الثانی دخل فی اسم الفاعل او غیره من المشتقات فلا حاجة الی ذکره قلنا لیس المراد من الظرف ما یحتاج الی المتعلق بل المراد منه اسم الظرف نحو منصرف ومنصرف قوله وقدم علیه قال صاحب العفو الواو فیه للحال من الفعل او شبهه فان قیل ان الماضی اذا وقع حالا لا بد من دخول قد وهو غیر موجود ههنا قلنا ان قد مقدر فیه وانما لم یذکر احترازا عن تکرار التقیید وقال مولانا عصام الدین الواو للعطف علی الفعل وهو قوله اسند فیکون صفة بعد صفة لقوله ما فان قیل ان قوله علی جهة قیامه به من معمولات اسند ولما کان الواو للعطف یلزم الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی وهو الجملة المعطوفة قلنا الفصل بالاجنبی انما یجوز اذا کان العامل ضعیفا والعامل ههنا قوی وهو الفعل اعنی قوله اسند قوله الی الفعل او شبهه فان قیل فعلی هذا فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر فی قدم مفرد

والمرجع شيئان اعني الفعل وشبهه قلنا الضمير راجع الى احد الامرين المستفاد من كلمة او قوله
واحترز عن نحو زيد في زيد ضرب فان قيل الاحتراز عن زيد بقوله وقدم لا يصح لانه حصل
بقوله اسند لان الضرب مسند الى ضمير في ضرب الى زيد قلنا لانسلم ان الاسناد غير موجود الى
زيد لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لان الاسناد الى الضمير مؤكد للاسناد الاول
ولذا قالوا افاد زيد قائم حكم موكد بحيث لا يحتاج الى تاكيد اخر بخلاف قائم زيد فان قيل سلمنا ان
الاسناد اليه اسناد الى المرجع لكن بطريق التبعية والمعتبر في الاسناد قيد الاصالة قلنا ان قيد الاصالة
لم يخرج هذه المادة لانها في مقابلة التبعية التي في التوابع المعهودة وهذا التبعية ليست منها فان
قيل الاحتياج الى عذر الشارح انما يكون اذا جعل قوله وقدم قيدا لكل الامرين الفعل وشبهه واما
اذا جعل قيدا لشبه الفعل فقط فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره
لان المصدر لا يضمر فيه كقولهم زيد عدل في المبالغة قلنا هذا خلاف الظاهر فان قيل لما
كان الاسناد الى ضمير الشئ اسنادا الى الشئ في الحقيقة فكذلك التقديم على ضمير الشئ تقديم
على ذلك الشئ في الحقيقة فلم يخرج بقوله وقدم قلنا ان الاسناد امر معنوي فيعتبر فيه اذ
الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه بخلاف التقديم لانه امر لفظي فالاعتبار فيه ممنوع لانه لو اعتبر
يكون انكارا عن الحسين كذا في زبدة الحواشي قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فان قيل
لا يكون التعريف مانعا لصدقه على من في قولهم كريم من يكرمك لان من اسند اليه شبهه وهو كريم
مع انه ليس بفاعل بل مبتدا قلنا المراد بالتقديم عليه هو التقديم وجوبا وتقديم كريم على من
جوازا لانه يجوز ان يقال من يكرمك كريم فان قيل ان المصرح ذكر التقديم مطلقا فمن اين
علم ان المراد وجوبا قلنا هذا يعلم من قاعدة مشهورة من ان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل
فان قيل فليكن كريم شبه الفعل ومن فاعله فمن اين علم انها مبتدا او خبر قلنا انما لم يكن فاعلا
لان كريما صفة مشبهة والشرط في عمل الصفة هو الاعتماد على احد الاشياء الستة ولم يوجد ههنا
فان قيل فمن اين علم ان من مبتداء وكريم خبره فليكن كريم مبتداء ومن خبره قلنا ان كريم
لا يكون مبتداء لا من القسم الاول ولا من المبتداء الاول ولا من الثاني لان الشرط في القسم الاول منه ان
يكون معرفة او نكرة مخصصة والشرط في القسم الثاني منه ان يكون مصدرة بحرف النفي او
الف الاستفهام ولا يوجد شئ منهما فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا من وجه اخر لصدقه
على المبتدأ المنكر اذا كان خبره ظرفا لوجوب التقديم قلنا المراد وجوب التقديم النوعي وهذا
التقديم فردي فان قيل ان المصرح ذكر التقديم مطلقا فمن اين علم ان المراد التقديم النوعي
قلنا انه علم من القاعدة المشهورة وهي ان التعريف واجزاءه لازم المعرف هذا انما يكون
اذا كان التقديم نوعيا قوله عليه فان قيل الضمير في عليه راجع الى الفاعل فعلى هذا يلزم
اخذ المحدود في الحد وذا لا يجوز قلنا لانسلم ان الضمير راجع الى الفاعل بل الى الاسم

فان قيل لما وجب تقديم الفعل على الفاعل مع انه مسند اليه وحقه التقديم قلنا لئلا يلتبس بالمبتدا
فان قيل لم لم يعكس الامر قلنا لان الفعل عامل فيه والعامل مقدم على المعمول بخلاف المبتدا
لان الخبر غير عامل فيه قوله اى اسنادا واقعا فان قيل ان المقرر عندهم ان الجار والمجرور اذا
وقعا في عبارا تهم لابد لهما من الاعراب المحلي وقوله على جهة قيامه الخ جار ومجرور فلابد فيهما
من الاعراب المحلي فما هو وايضا المقرر عندهم ان قوله على جهة قيامه مفعول مطلق لاسند ولا يصدق
حده عليه لانه مايكون بمعنى الفعل السابق وههنا ليس كذلك قلنا ان معناه اسنادا واقعا على
جهة الخ فيكون مفعولا مطلقا باعتبار موصوف متعلقه وايضا علم اعرابه وهو النصب فان
قيل لاحاجة الى ازياد قوله واقعا لصحة تعلقه باسنادا قلنا لايصح تعلقه بالاسناد لان كلمة
على لايقع صلة الاسناد بل صلته امالباء اوالى يقال اسند به اواسند اليه وايضا ان قوله على جهة
اه صفة قوله اسنادا والجار والمجرور لايقع صفة للشئ الا باعتبار المتعلق ولوكان المتعلق لهما
اسنادا لايصح صفتيته لهما قال صاحب الغفور ان قوله اسنادا واقعا اشارة ان الجار والمجرور متعلق
باسند فان قيل لانسلم ان غرض الشارح رح ماذكره الفاضل اللاري لان عبارة الشارح صريح
في انه متعلق بواقع قلنا ان ماذكره الفاضل حاصل المعنى اى لما يتعلق بواقع وهو صفة قوله
اسنادا وهو معمول اسند فكذا الجار والمجرور معمول اسند قوله على طريقة انما اول الجهة بالطريق
لان الجهة في اصطلاحهم عبارة عن احد الجهات الستة وليس المراد ذلك بل المراد منها الطريقة
والشكل والجهة يجيئ بمعنى الطريقة كما يقال عملت هذا العمل على جهة عملك اى طريقة عملك و
قوله قيام الفعل اشارة الى بيان المرجع لضمير قيامه فان قيل ان الفعل عبارة عن اللفظ وهو
قسم من الكلمة والحال ان اللفظ قائم بالمتكلم لا بالفاعل قلنا انه بحذف المضاف اى قيام
مدلول الفعل فان قيل لانسلم ان مدلول الفعل قائم بالفاعل لان القائم بزيد الزنان والنسبة
بالحدث فقط قلنا ان المراد بقيام مدلول الفعل بعضه لا كله اعنى الحدث فان قيل التعريف
لايكون جامعا لانه خرج عنه فاعل فعل المنفي نحو ما ضرب زيد لعدم القيام فيه وايضا لايصح اضافة
القيام الى الفعل لانه عبارة عن الاستواء وهو لايتصور الا من ذوي الارواح والفعل ليس منه
وايضا انه لايكون جامعا لانه خرج عنه مات زيد وطال عمرو لان المتبادر من القيام انه صادر عنه
والموة والطوالة ليستا بصادرين عنهما مع انهما فاعلين قلنا طريقة قيام الفعل ان يكون على صيغة
المعلوم فيتناول المنفي وكذا لايكون المراد منه الاستواء فان قيل لانسلم ان طريقة القيام
عبارة عن صيغة المعلوم لان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون صيغة الفعل على صيغة
المعلوم صفة الفعل قلنا اجاب صاحب الغفور عنه بان معناه ان ذلك علامة طريقية القيام
ان يكون على صيغة المعلوم فان قيل بالوجه على ان العلامة للقيام كونه بصيغة المعلوم
دون المجهول وايضا مالوجه لهما نهم احترزوا عن مفعول مالم يسم فاعله بقيد القيام

له لان معنى الفعل ليس مختلفا عليه بل على الاسناد اه منه وهو قوله اسنادا اه

ولم يحترزوا عنه بقيد الاسناد فان قلت الاسناد موجود فيه دون القيام فهو تحكم محض قلنا لان القيام ثبوة موجود لامر والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المعلوم قد يوجد مدلوله في الخارج فيصدق القيام عليه ومصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به وكذا المخرج مفعول مالم يسم فاعله به لان الواقع عليه مصدر المجهول وهو غير موجود فلا يصدق القيام عليه ويصدق الاسناد اليه لانه عبارة عن ثبوة الشئ لامر والشئ يتناول المعدوم ايضا فان قيل ان القيام قد يكون حقيقيا كالتصاف الجسم بالبياض وقد يكون عقليا نحو زيد اعمى لان العمى عبارة عن عدم البصر فلا يكون القيام موجودا لامر قلنا ان ما قالوا انه عبارة عن عدم البصر مصطلح ارباب المعقول دون العربية لانهم قالوا العمى صفة من الصفات فان قيل كما ان القيام عبارة عن ثبوة الموجود لامر كذلك الاسناد عبارة عن ثبوة الموجود لامر بقرينة التعبير عنهما به قلنا لانسلم ان الاسناد عبارة عن ثبوة موجود لامر بل عبارة عن ثبوت الشئ لامر والشئ اعم من الموجود فان قيل هذا مخالف من سائر النحويين لانهم قالوا الاسناد والقيام عبارة عن ثبوة موجود لامر بلا فرق بينهما قلنا لانسلم انهما متحدان لكن يماثله في التعبير وهو لا يضر فان قيل فعلى هذا اى على ان الاسناد يماثل القيام لا عين القيام لان المماثلة يقتضي المغايرة خرج الاسناد الذي هو عين القيام لان الاسناد لما كان عين القيام علم انه قد يجمع معه في مادة الوجود كالضرب المعلوم قلنا لانسلم خروجه لان للقيام افرادا متعددة كالضرب والنصر واسناد الضرب يماثل قيام النصر وبالعكس فان قيل لما قال المصنف على جهة قيامه ولم يقل على قيامه بدون الجهة قلنا يتناول فاعل افعال الاضافية كالقرب والبعد لانهما غير موجودين بل وجودهما اعتباري فلا يكون فيه القيام لاستحالة بل فيهما جهة القيام هذا اخلاصة ما قال عبد الغفور قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله فان قيل لاثبت الاحتراز عن مفعول المصدر المجهول لان طريقة القياس ان يكون على صيغة المعلوم وصيغة المصدر المجهول عين صيغة المصدر المعلوم قلنا لانسلم انه لا يثبت الاحتراز عنه لان هذا المصدر في قوة ان مع الفعل المجهول فلا يكون على صيغة المعلوم فان قيل الاحتراز عن المفعول مالم يسم فاعله لا يصح لان صاحب المفصل ادخله فيه قلنا الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمصرح لانه نظر الى المعنى وهو في المعنى ليس بفاعل وصاحب المفصل نظر الى اللفظ قوله مثل زيد في قام زيد فان قيل المثال لايضاح الممثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثالين احدهما قوله قام زيد والاخر قوله زيد قائم ابوه قلنا انما اورد المثالين لتعدد الممثل لان الاول مثال لما اسند اليه الفعل والاخر مثال لما اسند اليه شبه الفعل قوله زيد قائم ابوه فان قيل تمثيله بزيد قائم ابوه لا يصح لانه ؎ بان يكون الموصوف في الخارج كما لا يكون

؎ ان ينتزع الفعل منه هذا الوصف كما تقدم ؎ اى عن القيام والاسناد ثبوت الموجود لامر ۱۲ ام

لیس نصا فی المقصود لانہ یحتمل ان یکون قائما خبرا مقدما علی المبتدأ اعنی ابوہ ولو قال ابواہ لکان نصا فی المقصود لعدم صحۃ قائم خبرا عن ابواہ لعدم المطابقۃ قلنا ابوہ لا یحتمل ان یکون مبتدأ لانہ لو کان مبتدأ لوجب تقدیمہ علی قائم لدفع الالتباس فان قیل ما الفرق بین ہذا المثال وبین اقائم زید حیث جوزتم فی الثانی الوجہین دون الاول قلنا الفرق ما ذکرہ الفاضل لہہنا من انہ اذا کان للترکیب وجہان احدہما علی خلاف الاصل والاخر علی الاصل وفی قصدک ما یخالف الاصل قدم الالتباس ح واجب لان الذہن یسبق الی ما یوافق الاصل وہو غیر مقصود وان المیز اصالۃ ومخالفۃ کانا جائزین علی الاحتمال وفیما نحن فیہ احد الوجہین علی الاصل وہو کون ابوہ فاعلا لصفۃ والاخر کونہ مبتدأ علی خلاف الاصل لانہ یوجب تقدیم الخبر علی المبتدأ وہو خلاف الاصل فان قیل ان عمل الصفۃ فی الفاعل ایضا خلاف الاصل قلنا الابتدائیۃ توجب الامرین کلاہما خلاف الاصل احدہما ما ذکر والاخر کون الخبر جملۃ وہو خلاف الاصل لاحتیاجہ الی الرابط والفاعلیۃ یوجب خلاف الاصل الواحد وہو کون الصفۃ عاملا والمشتمل علی خلاف الاصل الواحد اصل بالنسبۃ الی ما اشتمل علی خلاف الاصلین فان قیل ان کون الخبر جملۃ علی خلاف الاصل ممنوع لما قال الرضی ان الخبر علی قسمین مفرد وجملۃ وکلاہما اصل وایضا یشکل بہذا قائم زید اذ کون زید مبتدأ مشتمل علی خلاف الاصل الواحد وکون الصفۃ مبتدأ مشتمل علی خلاف الاصلین احدہما کونہ مبتدأ مسندا الیہ والاخر کونہ ای کون الاسم فاعلا لصفۃ فینبغی ان لا یکون من قبیل جواز الوجہین اجیب عن الاول ان کون الخبر جملۃ لیس لاخلاف الاصل لاحتیاجہ الی الرابط وما ہو محتاج الی الغیر لا یکون اصلا وما قال الرضی ممنوع نظرا الی الفائدۃ لانہما کما یحصل بالخبر المفرد کذلک بالجملۃ وعن الثانی ان کون الاسم فاعلا لصفۃ خلاف الاصل فیما لم یکن مصدرہ بحرف النفی او الف الاستفہام کیف والصفۃ المصدرۃ فی ہذا الموضع بمعنی الفعل قولہ والاصل فی الفاعل فان قیل ہذا الاصل لہہنا مبہم لانہ لا یعلم انہ فی الفاعل او المفعول والحکم علی المبہم لا یصح قلنا معنی قولہ والاصل ہو الاصل فی الفاعل بقرینۃ البحث فان قیل الاصل عبارۃ عن القاعدۃ والمخالفۃ عنہما لا یجوز فیجب ان لا یجوز قولہم ضرب عمرا زید لعدم الاولی قلنا الاصل ہہنا بمعنی ما ینبغی واولی فان قیل لما کان الاصل بمعنی ما ینبغی واولی خرج عنہ ضربت زیدا لان الاولی ہہنا واجب قلنا الاولی اعم من ان یکون متصلا او فی ضمن الوجوب فان قیل لما کان الاصل بمعنی الاولی فہو منقوض بنحو ضرب زیدا غلامہ فان تقدیم الفاعل ہہنا لیس باولی بل غیر جائز قلنا الاولویۃ فیما لم یمنع مانع وہہنا وجد المانع وہو الاضمار قبل الذکر فان قیل لم اختار الاصل علی الاولی مع انہ اوضح واحسن لرعایۃ الاشتقاق بینہ وبین الاولی لانہما مشتقان من الولی قلنا لان فی لفظ الاصل ایماء الی ان قرب الفاعل من الفعل

---

۱ وہو ای المقصود کون مثال الفاعل المسند الیہ شبیہ بالفعل ۱۲ ۲ ای المطابقۃ بین المبتدا والخبر علی ہذا التقدیر فی الافراد اذ الخبر مفرد والمبتدا مثنی کما ہو الظاہر ۱۲
۳ ہذا المثال ای الذی ذکر فی المتن فاعل المسند الیہ شبیہ بالفعل ۱۲ ۴ احدہما کون زید مبتدا واقائم خبرا مقدما علیہ وثانیہما کون زید فاعلا لمسند الیہ شبیہ بالفعل وہو یستلزم ۱۲
۵ ای الوجہان ۱۲ ۶ ای فی الاصالۃ و عدم الاصالۃ ۱۲ ۷ لانہ یوجب تاخیر الفاعل من الصفۃ وہو للاصل ۱۲ ۸ لان الاصل فی العمل للفعل ۱۲ م

کانہ بمنزلۃ القاعدۃ ولایجوز هدمها فلا یمکن السامع الا للضرورۃ بخلاف الاولویۃ لانہ صریح فی جواز الجانب الاخر بخلاف الاصل لانہ لیس فی لفظہ ما یدل علی جواز الجانب الاخر وانکان مالهما واحدا (ای ہدم القاعدۃ) **فان قیل** لم قال ان یلی الفعل ولم یقل ان یلیه لضمیر مع انه اخصر واشمل لشموله لشبه الفعل ایضا لکون الضمیر راجعا الی احدهما المدلول علیه وکما مر فی قوله وقدم علیه **قلنا** انما وضع المظهر موضع المضمر لزیادۃ التمکن فی الذهن **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یکون المظهر اولی من المضمر فی جمیع المواضع **قلنا** فیه اشارۃ الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبه الفعل ملحق به **فان قیل** المراد بالولی لا یخلو اما لفظا اورتبۃ فانکان الاول لایصح تفریع قوله فلذلک جاز ضرب غلامه زیدا علیه وانکان الثانی لایصح قول الشارح ان لم یمنعه مانع لانه وان وجد المانع لایفوت رتبته الا تری ان قوله ماضرب غلامه الازید فان قصد الحصر مانع من ان یقع الفاعل فی ولی الفعل مع ان رتبۃ الفاعل مقدم والا یلزم الاضمار قبل الذکر فی قوله غلامه **قلنا** المراد من الولی مایکون لفظا فقط فیصح قوله ان لم یمنع مانع والولی الرتبی ثابت لامحالۃ فاء التفریع علیه **او نقول** المراد الولی لفظا حین عدم المانع ورتبۃ حین وجود المانع وفی قوله ضرب غلامه زیدٌ وجد المانع (لان المانع) من ان یکون قبل الترکیب او بعده وههنا وان لم یکن المانع قبل الترکیب لکن وجد بعده لان تقدیم ماحقه التاخیر یفید الحصر فلو اخر غلامه لفات الحصر **او نقول الغرض** من تقدیم المفعول اهتمامه فیفوت الاهتمام بالتاخیر **قوله** المسند الیه **فان قیل** کما ان الاصل ولی فاعل الفعل کذلک ولی فاعل شبه الفعل فلا یصح تخصیصه **قلنا** المراد من الفعل المسند الی الفاعل من قبیل ذکر الاخص وارادۃ الاعم فلا اشکال **قوله** ای یکون بعده **فان قیل** الولی علی قسمین احدهما مقدم متصل والاخر موخر متصل فای المعنی مراد ههنا **قلنا** المراد ههنا مایکون موخرا متصلا لان تقدیم الفاعل لایجوز **فان قیل** لما کان المراد الموخر المتصل فینبغی ان یفوت الولی فی قوله لیضرب زیدا لوجود الفصل بنون تاکید مع انه لم یقل احد بفوت الولی فی هذه الصورۃ **قلنا** المراد بالفاصل المانع مایکون من معمولاته لا مطلق الفاصل ونون التاکید لیس من معمولات الفعل **قوله** لشدۃ احتیاج الفعل الیه فکما ان الکل یفید معناه بدون الفاعل **قوله** ویدل علی ذلک اسکان اللام **فان قیل** ان ههنا یلزم الدور لان المشهور فی الصرف ان الاسکان لاجل الجزمیۃ ویعلم من قول الشارح ان الجزمیۃ لاجل الاسکان حیث قال ویدل علی ذلک اسکان اللام **قلنا** ان ما قال الشارح هو جعل الحکم علامۃ علی العلۃ ... ولا مانع منه لانهم قالوا الممکنات علامۃ علی وجود الله تعالی جل شانه مع انه تعالی علۃ الممکنات **قوله** اربع حرکات **فان قیل** لانسلم ان الاسکان لدفع توالی اربع حرکات لانه لوکان کذلک ینبغی ان لا یجب الاسکان فی الرباعی نحو دحرجت لعدم توالی اربع حرکات لان العین ساکن فی نحو دحرجت

ف ای فی وضع المظهر موضع المضمر ۱۲ ف۲ قوله المراد بالفاصل المنوی الخ فی قوله من غیر ان یتقدم علیه ۱۲ ف۳ کما قال الشارح من معمولاته ۱۲م

الٰہی عبدک العاصی اتاک ۔ مقرا بالذنوب وقد دعاک

ف۴ بدون الجزء کذلک الفعل لایفید معناه

قلنا اسکان اللام فی الرباعی محمول علی الثلاثی والحمل طریقۃ مشہورۃ عندہم (عند المعربین) قولہ فلذلک فان قیل الفاء للتعلیل وکذا اللام فیلزم اجتماع التی التعلیل وذا لا یجوز قلنا اللام للتعلیل فیفید انیکون الولی اصلا علۃ لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثانی لان اللام یجعل مدخولہ علۃ ومدخول اللام ھھنا ھو الاصل والفاء اما للتفریع فیفید ترتب العلم بالجواز والامتناع فیما علی العلم بالاصل السابق او للتعلیل ولکن من باب الاستدلال بالمعلول علی العلۃ فلا استدراک قولہ الذی یقتضی تقدم الفاعل دفع وھم وھو ان یتوھم ان المراد بولی الفاعل الی الفعل بالنسبۃ الی سائر المعمولات لا لکن من غیر المفعول بہ کما ھو مذھب ابن جنی والاخفش فدفع بان الولی بالنسبۃ الی الکل قولہ وامتنع ضرب غلامہ زیدا فان قیل ان الامتناع المذکور وانکان یترتب علی الاصل المذکور لکنہ لا یتوقف علیہ لثبوتہ علی تقدیر التساوی ایضا فلا یصح الاستدلال بالمتوقف علیہ لان المضاف الیہ کالجزء للمضاف فیکون فی مرتبتہ فعلی تقدیر التساوی یکون الضمیر الفاعل والمفعول فی مرتبۃ واحدۃ فلا یتحقق تقدم المرجع علی الضمیر قلنا علی تقدیر التساوی یکون المفعول فی مرتبۃ الفاعل والفاعل مقدم علی الضمیر فکذا المفعول وما قالوا ان المضاف الیہ جزء المضاف معناہ لا یجوز الفصل بینھما لانہ فی مرتبتہ لتاخرہ عنہ لفظا ورتبۃ لانہ قیدلہ فان قیل مرجع الضمیر مفعول الفعل فالمناسب انیکون مقدما رتبۃ علی الضمیر الذی ھو مضاف الیہ للفاعل ولیس بمعمول للفعل فیکون مقدما علی الضمیر رتبۃ فلم یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا الضمیر مضاف الیہ للفاعل ولیس رتبۃ الشئ ان یکون بین المضاف والمضاف الیہ فلما کان المضاف فاعلا مقدما علی المفعول رتبۃ فیلزم الاضمار قبل الذکر فان قیل ینبغی ان یجوز ذلک الاضمار قبل الذکر کما یجوز فی باب التنازع فی قولھم ضربنی واکرمنی زید فما لھم انھم لا یجوزون ھھنا وجوزوا ذلک قلنا تجویز الاضمار قبل الذکر فی باب التنازع فی العمدۃ والضمیر المضاف الیہ غیر عمدۃ او نقول ان المقصود فی التنازع الفاء الاول فی الاسم الظاھر فلو اظھر لم یلزم کونہ ملغیا فلا بد من الاضمار بخلاف الاظھار فی المثال المذکور بان یقال غلام زید زید فلانہ لا مانع عنہ فلا یخل الاضمار فیہ من غیر ضرورۃ او نقول تجویزہ للضرورۃ اذ لو لم یضمر لزم اما حذف الفاعل وھو غیر جائز لانہ عمدۃ وحذف العمدۃ بلا سد شئ مسدہ اجحاف او تکرار لو ذکر وھو قبیح فان قیل ان ارتکاب القبیح اھون من ارتکاب الممتنع مع انہ مثل ما ذکر جاز ھھنا لان حذف المضاف الیہ بلا قرینۃ غیر جائز والاظھار یوجب التکرار قلنا ان قبح التکرار مشھور فیکون بمنزلۃ الممتنع بل فوقہ للشھرۃ وعن الثانی ان حذف المضاف جائز مع القرینۃ وحذف الفاعل لا یجوز اصلا ولو کان مع القرینۃ قولہ خلافا للاخفش وابن جنی وانما سمی بابن جنی لانہ کان لقیطا فقالوا انہ من الجن فان قیل یعلم من قول الشارح ان الاضمار قبل الذکر جائز عندھما مع انہ ممتنع بالاتفاق بل انما یجوز ذلک التراکیب عندھما

لہ قولہ الفاء وھو مصدر من باب الافتعال اے الکفی یکفی اکفاء فھو ملغی اھ یعنی فی التنازع یلغی احد الفعلین ۱۲ کتبہ احقر الناس ۱۲

قلنا هذا انما یرد اذا تعلق قوله خلافا بقوله وذلك غیر جائز ولیس کذلك بل متعلق بقوله یلزم وانما لا یلزم الاضمار قبل الذکر عندهما لوجهین احدهما ان الفعل المتعدی کما یقتضی الفاعل کذا یقتضی المفعول فیجب ایلائهما فکما تقدم رتبة الفاعل قدم رتبة المفعول ایضا والثانی ماقال الشارح ومستندهما فی ذلك قول الشاعر **والجواب** عن الاستدلال الاول انه علی هذا لایوجد الکلام علی موافقة الاصل عندهما لانه ان ولی الفاعل فات ولی المفعول وانکان علی العکس فات ولی الفاعل وعن الثانی ما قال الشارح بقوله واجیب **قوله** جزی ربه عنی ای بدلی وکلمة عن تجیئ للتبدل کقوله تعالی لا تجزی نفس عن نفس شیئا **قوله** جزاء الکلاب العاویات بنصب جزاء لانه فی الاصل هکذا جزاء الکلاب العاویات فحذف المشبه واقام المشبه به مقامه وهو منصوب فکذا هذا **قوله** وقد فعل اخبار بالاجابة الدعاء تفاؤلا **قوله** واجیب **فان قیل** هذا جملة فعلیة معطوفة علی قوله ومستندهما وهی اسمیة فیلزم عطف الفعلیة علی الاسمیة وهو غیر حسن **قلنا** هذا معطوف علی المقدر ای قیل و مستندهما فیکون فعلیة ایضا **قوله** جزی رب الجزاء **فان قیل** ان هذا الجواب منعی والاول تسلیمی فالمناسب تقدیم هذا علی ذلك لان المنع لایکون بعد التسلیم لان الاقرار بعد الانکار جائز والانکار بعد الاقرار لایجوز **قلنا** ان قوة جواب الاول اوجب تقدیما فان حوالة الجزاء الی رب الشخص المسمی هو المعنی المتعارف لان الرب مرجی التخلیص فحوالة الجزاء الیه یسد علیه مرجی التخلیص بخلاف الحوالة الی رب الجزاء لانهما غیر متعارفة **قوله** واذا انتفی الاعراب لفظا فیهما **فان قیل** الضمیر فی فیهما راجع الی الفاعل والمفعول والارجاع الی الفاعل مستقیم والی المفعول غیر مستقیم لعدم ذکره سابقا والارجاع انما یکون الی المذکور لا الی غیر المذکور **والجواب** ان ذکر الاعراب مستغنی عنه بذکر القرینة لانه من جزئیاتها **اجیب** عن الاول ان للمفعول وان لم یکن مذکورا صریحا لکنه مذکور فی ضمن الامثلة وهو کاف للارجاع وعن الثانی لانسلم ان الاعراب من جزئیاتها بل بینهما مباینة لان الاعراب موضوع للمعانی المعتورة والقرینة غیر موضوعة لشئ بل هی امور دال علیهما لا بالوضع **وفیه بحث من وجوه** الاول ان الاعراب لما کان موضوعا فکان موضوعا لمعنی مفرد فیکون کلمة فینبغی ان یکون مثل زید مرکبا من زید واعرابه ولا یقول به احد والثانی لانسلم ان القرینة امور دال علیهما بل امور دال علی الشئ فذکر قوله علیهما غیر صحیح والثالث انه لا بد ان یکون القرینة من الموضوعات لانها مستعملة والمستعمل قسم من الموضوع کالمنقول والمرتجل فانهم قالوا الموضوع علی ثلثة اقسام الرابع ان مفهوم القرینة لایکون مانعا لصدق المهمل لانه ایضا یدل بلا وضع کما انه یدل علی وجه الصدق والخامس لانسلم ان القرینة هی الامر الدال بلا وضع بل هی الامر الدال علی تعیین الشئ مطلقا سواء کان بالوضع او بغیره کما قال السرخسی وقیدا بلا وضع لیس فورد کما

لہ وعن الثانی آہ ای الجواب عن الاستدلال الثانی ۱۲ سہ العاویات صفة الکلاب والعواء بالضم بانگ سگ وغیرہ اے جزا دہد او را خدا از جانب من مثل جزاے سگان عوعو کنندہ وتحقیق خدای تعالی این کار کردہ است ۱۲ سہ علیهما ای علی فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول ۱۲ منہ عفی عنہ الرحیم

حتی ینصرف المطلق الیہ والسادس ان قولہ لابالوضع لایخلو اما ان یرادبہ نفسہ من غیر المعطوف او یراد
ہو مع المعطوف اعنی قولہ ولا مایستلزمہ فعلی الاول ینبغی ان یکون اللفظ الدال علی المعنی المجازی قرینتہ
علیہ کالاسد اذا اریدمنہ الرجل الشجاع مع ان الاسد لیس قرینۃ علی الرجل الشجاع والالما احتاج الی القرینۃ
فی المجازات وعلی الثانی نعم انہ لایرد المجاز لان للمعنی المجازی لازم لمعنی الحقیقی لاکن یرد ان لایکون اللفظ
قرینۃ علی المعنی التضمنی والالتزامی وذا باطل لانہ قرینۃ علیہما کما صرح بہ ارباب المعقول مع ان اللفظ موضوع
للمعنی المطابقی واما التضمنی والالتزامی من لوازمہ اجیب عن الاول انا لانسلم ان زیدا امرکب لانہما
یکون مرتبا فی السمع والاعراب لتسمع وقت اداء الکلمۃ وعن الثانی ان ذکر قولہ علیہما لرعایۃ البحث
لانہ قرینۃ الفاعل والمفعول وعن الثالث سلمنا انہما مستعملۃ لکن المراد من الاستعمال کثرۃ
الدوران بینہم ولیس المراد ماہو فی عرف المعقول وعن الرابع المعتبر فی المہمل سلب الکلی ای لایکون
فیہما وضع اصلا بخلاف القرینۃ فان فیہما وضعا فی الجملۃ کما ان لفظ الحمام فی رایت الاسد فی الحمام
قرینۃ ان المراد من الاسد الرجل وعن الخامس سلمنا انہما ہی الامر الدال مطلقا لکن ہذا فی
اللغۃ واما فی العرف فلا یطلق القرینۃ علی الموضوع فہذا من قبیل ترک الحقیقۃ بدلالۃ العرف وعن
السادس المراد الشق الاول لکن الوضع اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا وفی المجاز وجد الوضع النوعی
فلن لایکون قرینۃ فان قیل للمتبادر من الوضع ہو الشخصی ویجب حمل الالفاظ فی التعریفات
علی المتبادر قلنا انہ حمل علی المتبادر لان المعنی الاعم من المتبادر وانما لم یکن متبادرا اذا اریدالنوعی
فقط او نقول عن شبہ المجلا ان المراد من قولہ لابالوضع ان لایکون للوضع دخل فیہما واللفظ بالنسبۃ
الی المعنی المجازی وان لم یکن لہ دخل فی الوضع لاکن لہ دخل فیہ باعتبار المعنی الحقیقی فیکون فیہ
وضع فی الجملۃ فان قیل فعلی ہذا ینبغی ان لایکون للفظ قرینۃ علی المعنی التضمنی والالتزامی لان للوضع
دخل فیہما وایضا یلزم التدافع لانہ قال انفا ان فی القرینۃ وضع فی الجملۃ وقال ہہنا لادخل
للوضع فیہما اجیب عن الاول لانسلم ذلک لانہم صرحوا ان التضمن والالتزام قسمان للدلالۃ
العقلی عند الادباء وما قالوا انہما قسمان للدلالۃ اللفظیۃ الوضعیۃ فہو من مذہب ارباب المعقول وعن
الثانی لاتدافع بینہما لان المراد من قولہ انہ لادخل للوضع فی القرینۃ ای لیس لہما الوضع
باعتبار الاصل بخلاف المجاز فان لہ وضع باعتبار الاصل وہو الحقیقۃ والمراد مما سبق من
ان للقرینۃ وضع فی الجملۃ ای لابا عتبار الاصل فان قیل یجب علی المصنف ان یضم مع قولہ
اذا انتفی الاعراب الخ شیئ اخر وہو ان لایکون للفاعل تابع مثل کرم موسی الفاضل عیسی فلو قدم
عیسی لم التباس فیہ لانہ علم من اعراب التابع قلنا ہو خارج بقولہ والقرینۃ بالعطف فان اعراب الصفۃ قرینۃ
علی اعراب الموصوف لانہما من التوابع فان قیل لانسلم ان اعراب الصفۃ قرینۃ لان المعتبر فی الاعراب الوضع ولا وضع
فی القرینۃ کما مر انفا قلنا ان فی اعراب الصفۃ وضع بالنسبۃ الی المعنی الذی ہو کائن فی الصفۃ واما دلالۃ اعراب الصفۃ

والوضع النوعی عبارۃ عن وضع اللفظ بالواسطۃ ای بواسطۃ امر کلی کما فی المشتقات او بواسطۃ القرینۃ کما فی المجازات فافہم ۱۲ منہ

علی اعراب الموصوف فلیست بالوضع والمراد هذا دون ذلك او نقول ان المراد من الفاعل والمفعول فی قوله فیما اعم من ان یکون حقیقة او حکما وصفة الفاعل فاعل حکما فانتفاء اعراب الفاعل انتفاء اعراب الصفة ایضا قوله اذ القرینة شاملة له بناء علی زعم ان القرینة هی الامر الدال علی الشئ مطلقا فان قیل لانسلم انه یلزم الاستغناء من الاعراب فان الاستغناء قید الثانی عن الاول جائز فلا حاجة الی جواب الشارح قلنا هذا غیر نافع اذ لو قیل فی الاعتراض ان المصرح لو قال اذا انتفی القرینة بدون ذکر الاعراب لکان اخصر فلا یتوجه الیه ما ذکرت فاحتاج الی جواب الشارح فان قیل ما لوجه للمصرح انه ذکر قوله لفظا مع الاعراب ولم یذکر فی القرینة مع ان کلا واحد منهما ینقسم الی اللفظی والمعنوی قلنا ان وجود الاعراب للمعنوی لا یدفع الالتباس بخلاف القرینة لان کلا واحد من القرینة اللفظیة والمعنویة دافع الالتباس قوله نحو ضربت موسی جعلی فان التاء فی ضربت قرینة دالة علی ان جعلی فاعل دون موسی فان قیل ان التاء موضوعة لتانیث الفاعل فکیف یکون قرینة لانها مقیدة بقید عدم الوضع قلنا فعلی هذا لا یصح تمثیل القرینة اللفظیة بضربت لان الاتصال لشبهة من الامور المعنویة اجیب اصل لاعتراض ان التاء موضوعة لتانیث مطلق الفاعل لا لتانیث جعلی فیصح القرینة فان قیل ان جعلی فرد من افراد مطلق الفاعل فالوضع له وضع لهما قلنا وضع الکلی لیس وضعا للجزئی الاتری ان اللفظ المهمل من الموضوعات ولیس افرادها منه مثل دیز وجبق وجن ولبن قوله الفاعل اشارة الی بیان المرجح قوله بالفعل فان قیل ان متصلا من الاتصال وهو یقتضی ما التصل فما هو فاجاب الشارح بقوله بالفعل فان قیل لا یصح التخصیص بالفعل لان هذا الحکم کما یکون بالاتصال الفعل کذلك یکون بالاتصال شبه الفعل قلنا ان لفظ الفعل فی عبارة الشارح وقع فی موقع المثال فکانه قال الشارح بالفعل مثلا والمثال لا یحتاج ما عداه قوله بارزا او مستکنا دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد بالضمیر ما یکون بارزا لان الاتصال لا یکون الا مع اللفظ فدفع بان المراد بالمتصل ما لا یکون مستقلا فان قیل ان التعمیم الی المستکن لا یصح لان تقدیم الفاعل انما یجب فیما اذا تصور تاخیره ولا یتصور تاخیر المستکن فلا حاجة الیه قلنا وان لم یتصور فیه وجوب التقدیم لکن یثبت فیه نفس التقدیم مع الفرار فان قیل هذا الحکم منقوض بقوله زیدا ضربت لان الفاعل ضمیر متصل مع تقدم المفعول علیه قلنا هذا الحکم مشروط بشرط ان لا یتقدم المفعول علی الفعل کما قال الشارح فان قیل لا حاجة الی هذا الشرط اذ المقصود من کون الاول ان یلی الفعل انه لا یقع موقع الفعل غیره من المتعلقات بطریق الاولویة لانه ---- لا یتقدم علی الفعل فمثال النقض خارج عن المبحث وایضا لا یحتاج الی هذا الشرط لان تقدیم المفعول علی الفعل قرینة علی کون المتقدم علیه مفعولا

له قوله ضربت موسی جعلی آه اے یہاں وجدت القرینة علی امتیاز الفاعل عن المفعول لان الشارح فی ضربت قرینة علی ان الفاعل جعلی لا موسی وکذلك فی قولهم اکل یحیی الکمثری لان الکمثری لا تصلح لاکل یحیی بل الامر بالعکس ۱۲ اَذِلَّ لِلنَّاسِ اَحْوَجُهُمْ اِلَی اللّٰهِ الْاَحَدِ ۱۲

لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وايضا ان هذا الشرط لا يدله في الصورة الاولى ايضا وهو قوله واذا انتفى الاعراب الخ فانه على تقدير تقديم للمفعول لم يلزم الالتباس مع انتفاء الاعراب اجيب عن الاول سلمنا انه خارج عن البحث نظرا الى الولى لكن بالنظر الى لفظ التقديم في قوله وجب تقديمه توهم انه داخل وعن الثاني ان هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه ضميرا متصلا وعن الثالث ان في تقديم المفعول لا نسلم عدم الالتباس لانه في قولنا موسى ضرب عيسى يحتمل ان يكون الضمير في ضرب راجعا الى موسى وعيسى مفعولا و لو سلم عدم الالتباس فلا نسلم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على ان المتقدم ليس بفاعل قوله او وقع مفعوله فان قيل الضمير في قوله مفعوله لا يخلو اما ان يرجع الى الفاعل او الى الفعل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثاني لا يصح الاضافة لان المفعول يكون للفعل لا للفاعل قلنا انه راجع الى الفاعل لا الى ملابسة لانه كما كان مفعولا للفعل كذا يكون للفاعل لانه جزؤه قوله بشرط توسطها فان قيل انه ينقض بقولنا ما ضرب الا عمرا وزيد لان المفعول وقع بعد الا مع انه لا يمتنع تاخير الفاعل كما سيأتيك وايضا ينقض بقولنا ما ضرب زيد الا عمرا لانه لا يجب تقديم الفاعل بل امتنع هذا التركيب (بل وقع مرفوعا عن المحصل) مع ان المفعول وقع بعد الا وانما امتنع الفصل بين المستثنى وحرف الاستثناء قلنا انما وجب تقديم الفاعل بشرط توسط الا في صورتي التقديم والتاخير وفيما ذكرت لا يتوسط بل وقع في الصدر قوله في صورتي التقديم والتاخير اي في صورة وجوب التاخير الفاعل فان قيل ان احدهما مستلزم للاخر فما الحاجة الى ذكرهما قلنا المراد منهما الصورة الممتنعة و الصورة الواجبة الاول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وهذه صورة واجبة التقديم والثاني نحو ما ضرب عمرا الا زيد هذه صورة ممتنعة التقديم فتوسط الا شرط لتصور الصورة الواجبة وكذا شرط لتصور الصورة الممتنعة قوله او بعد معناها فان قيل الاخصر ان يقول بعد الا وانما قلنا انه لو قال كذلك يكون القول كاذبا لانه ليس بعد انما بل يكون بعد انما الفعل مثل انما ضرب قوله في جميع هذه الصور فان قيل لا حاجة الى هذا القول في جزاء الشرط لان الشرط دال على انه جزاء للكل وايضا يلزم اخذ الشرط في جانب الجزاء وذا لا يجوز قلنا لما وقع الفصل بين حرف الشرط والجزاء يتوهم ان الجزاء يتعلق بالاخير فدفع هذا الوهم بهذا القول او نقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منهما بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب الخ قوله فلما فاة الاتصال الانفصال فان قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى لان منافاة الاتصال الانفصال لا توجب تقديم الفاعل اذا كان مضمرا متصلا قلنا ان ما ذكره الشارح دليل الدليل تقديره انما وجب التقديم لفوات المقصود وهو الاتصال وانما فات الاتصال لمنافاة الاتصال الانفصال قال صح الغفور لانه يلزم خلاف المفروض لانه فرض كونه متصلا به فان قيل على هذا اذا فرض اتصال زيد به في قولنا ضرب زيدا عمرو ايجب ان لا يتقدم المفعول عليه لانه خلاف الفرض قلنا معنى قوله انه يلزم خلاف المفروض

ب التقديم والتاخير

ب اي يلزم خلاف الاصل

لانه لو قدم یلزم انفصال الضمیر وهو خلاف الوضع **فان قیل** نما یلزم انفصال الفاعل لو کان المفعول منفصلا اذا کان ضمیرا متصلا فلا یلزم مثل ضربت **قلنا** الفاعل المتصل بالفعل کالجزء للفعل لفظا ومعنی فلو انفصل یلزم وقوع الکلمة بین اجزاء الکلمة وذا لا یجوز **ونقول** علی هذا لا یلزم تقدیم الاضعف علی الاقوی فیما هو کالکلمة الواحدة وذا باطل **قوله** فلا ینقلب الحصر المطلوب **فان قیل** الانقلاب لا یستقیم فی نحو ما ضرب احد الا زیدا وذلک لانه لا یبقی احد حتی یصح ان یکون زیدا مضروبا له **قلنا** هذا الترکیب یستلزم الکذب فلا یعتد به فان سلم صدقه فلا نسلم عدم انقلاب الحصر ایضا فان قوله ما ضرب احد الا زیدا یفید الانحصار من الجانبین وقوله ما ضرب زیدا الا احد یفید انحصار مضروبیة زید فی احد مع جواز ضاربیة احد شخصا اخر **ونقول** انما قلنا لوجوب التقدیم فیما اذا کان الفاعل خاصا نحو ما ضرب زیدا الا عمرو اما اذا کان عاما لا یجب التقدیم **فان قیل** اذا کان الفاعل من امور خاصة فایضا لا یصح الحمل کقولنا ما خلق الله تعالی علی احسن الصور الا یوسف فان یوسف لا یکون مخلوقا للاخر **قلنا** هذا الترکیب لا یعتد به لانه یستلزم الکذب **قوله** ما ضرب زیدا الا عمرو اهذا صورة واجب التقدیم **قوله** ما ضرب عمرو الا زیدا هذا بیان الصورة الممتنعة **قوله** ما ضرب الا عمرو وزیدا هذا بیان قوة توسط الا فی الصورة الممتنعة واما قوة توسط الا فی صورة وجوب التقدیم فلم یبین الشارح بل مر فی قولنا بان یقال ما ضرب زید الا عمرا وبالفصل بین الا والمستثنی **قوله** لانه لو قدم المفعول علی الفاعل مع الا کما ذهب الیه السکاکی وجماعة من النحویین الی عدم جواز انقلاب الحصر اما عند اکثرهم لا یجوز لانهم لم یجوزوا ان یعمل ما قبل الا فی شئ وقع بعد المستثنی بها لان الاصل ان لا یعمل فی المستثنی ایضا لتوسط الا لکن له تعلق بالمستثنی منه فیعمل فیه بواسطة واما ما بعد المستثنی فلا تعلق له بالمستثنی منه فبقی علی الاصل **قوله** لکن لم یستحسن دفع وهم وهو انه لما کان هذا الترکیب جائزا عند البعض کان حسنا ایضا فدفعه بقوله لکن لم یستحسن لانه من قبیل قصر الصفة علی المفعول قبل تمامها لان تمامها لا یکون الا بالفاعل **فان قیل** ینبغی ان یقال قصر الفعل لان ضرب من الافعال والصفة عندهم عبارة عن اسم الفاعل والمفعول ونحوهما **قلنا** المراد بها المعنی القائم بالغیر لا الصفة النحویة **قوله** وانما قلنا الظاهر واعلم ان لفظ الظاهر اذا کان معرفا باللام یفید احتمالا اخر واذا کان نکرة لا یکون فیه شئ من الاحتمال والحال ان الشارح لم یات باللام فلذا بین ههنا الاحتمال وانما کان الاحتمال الاول ظاهرا لانه خال عن الحذف والکذب بخلاف التوجیه الثانی **قوله** ما ضرب احدا الا عمرو وزیدا **فان قیل** انه یلزم استثناء الشیئین باداة واحدة بلا عاطف وذا لا یجوز **قلنا** ان عدم الجواز فیما اذا لم یتعدد المستثنی وفیما اذا تعدد یجوز کما فی قوله تعالی وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وههنا کما تعدد المستثنی احدهما ارذلنا والاخری بادی الرای کذلک تعدد المستثنی منه احدهما احد والاخری حال من الاحوال — یعنی

مَا نَرٰىكَ اتَّبَعَكَ اَحَدٌ فی حال مِّنْ حوال الا الذین اه ای قال الکفار لنوح ما نرٰىكَ اتبعك الا یعنی نمی بینیم کہ متابعت کردہ باشند ترا مگر آنانکہ ایشان فرومایگان ما اند وزظاہر فکر قولہ وھو ایضا خلاف المقصود قولہ ایضا ای کما فی صورۃ توسط الا وانما کان خلاف المقصود لان المقصود ھو الحصر من احد الجانبین وھھنا یفید من الجانبین قولہ بعد الا المتوسطۃ ولم یقل بشرط توسطھا کما قال سابقا للتفنن فی العبارۃ قولہ او اتصل بہ مفعولہ فان قیل انہ منقوض بقولنا ضرب عمرو زیدا لان المفعول متصل بالفعل مع انہ لا یجب تاخیرہ بل یجوز قلنا معناہ ان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل فان قیل انہ منقوض بقولنا ضربتك لان المفعول ضمیر متصل بالفعل مع انہ لا یجب تاخیر الفاعل بل لا یجوز فاجاب المصنف بقولہ وھو غیر متصل بہ قولہ وجب تاخیرہ ولم یقل وجب تقدیم المفعول لان البحث فی احوال الفاعل قولہ فانہ یجب تقدیم الفاعل نحو ضربتك لان اتصال الفاعل بہ لفظا ومعنی بخلاف المفعول لان اتصالہ لفظا فقط وانما کان اتصال الفاعل ھھنا لفظا لانہ ظاھر ومعنی من حیث انہ فاعل والفاعل کالجزء من الفعل قولہ وقد یحذف الفعل لانہ کلمۃ من الکلمات وحذفھا یجوز فکذا احد فرہ قولہ الرافع للفاعل فان قیل لا یصح تخصیص الحذف بالفعل لان حذف شبہ الفعل جائز ایضا وایضا البحث عن حذف الفعل اشتغال بما لا یعنیہ لانہ فی احوال الفاعل وحذف الفعل حال الفعل فاجاب الشارح عن الاول بقولہ الرافع مطلقا فیتناول شبہہ وعن الثانی بقولہ للفاعل ای الفعل من المتعلقات للفاعل والبحث عنھا مبحث عنہ قولہ لقیام قرینۃ قال رحمہ الغفور اللام للوقت لا للتعلیل ھذا دفع وھم وھو ان اللام للتعلیل فیکون القرینۃ علۃ الحذف والمحال ان تتخلف المعلول عن العلۃ لا یجوز فکیف یصح قولہ جوازا لانہ یقتضی التخلف فاجاب بقولہ اللام للوقت فان قیل فلیکن القرینۃ علۃ لتصحیح الحذف لا للوجوب فلا ینافی مع قولہ جوازا فلا حاجۃ الی قولہ اللام للوقت قلنا الاصل فی اللغۃ ان یکون بطریق الوجوب فان قیل القرینۃ لیست الا علۃ الجواز لانھا انما کانت علۃ للوجوب اذا انضم معھا سد المسد فلا حاجۃ الی قولہ جوازا قلنا ایرادہ للتوضیح او التصریح بما علم ضمنا قولہ ای دالۃ علی تعین المحذوف دفع وھم وھو ان المراد من القرینۃ القرینۃ علی تعین المعنی کما فی المشترک فعلی ھذا فات المقصود قولہ ای حذفا جائزا فان قیل ان قولہ جوازا منصوب وللنصب طرق کثیرۃ فبای وجہ نصب فاجاب بقولہ ای حذفا یعنی انہ مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم یرد علیہ انہ لا یصح حمل جوازا علی حذفا لان حذفا وان کان مصدرا لکن وقع فی موضع الموضوع والمصدر اذا وقع فی موضع الموضوع یراد منہ الذات فاجاب بقولہ جائزا وقیل انما اول الجواز بالجائز لان حذف الفعل حکم من احکام الفعل وتوصیفھا انما یکون بالمشتقات دون المبادی لانھم قالوا ان ھذا الحکم جائز وھذا الحکم واجب وھذا الحکم مستحب وھذا الحکم مندوب ولا یقال ھذا الحکم جواز ووجوب واستحباب

اوندب فان قیل هذا منقوض بقوله هذا الحکم فرض اوسنة قلنا معناه ان هذا الحکم مفروض اومسنون کما قال الفقهاء قوله فی مثل زید فان قیل انه خرج عنه زید لانه قال مثل زید فعلم منه ان عین زید لیس مرادا والیضا المثال لایضاف الممثل وهو محصل بواحد فما الحاجة الی المثالین احدهما زید والثانی ضارع اجیب عن الاول المراد مثل زید ماکان جوابا لسوال محقق فیتناول زیدا ایضا وعن الثانی ان تعدد المثال ههنا باعتبار تعدد الممثل حدیهما ماکان جوابا لسوال محقق والاخر جوابا لسوال مقدر فالمثال الاول للاول والثانی للثانی قوله سائلا عمن یقوم به القیام دفع وهم وهو ان قام علم زید وجه معناه من قام ای من زید کما یقال ما الغضنفر فیقال اسد فلا یوجد الفعل فی السوال فدفع بقوله سائلا عمن یقوم به القیام یعنی لیس المراد کون قام علما بل ماکان مشتقا من القیام قوله فیجوز ان یقال زید بحذف قام اشارة الی ان المراد من الجواز الامکان الخاص قوله وانما قدر الفعل دون الخبر فان قیل لانسلم ان قوله من قام قرینة لانها ماد ل علی تعیین المحذوف وهذا القول غیر دال علی حذف الفعل لانه محتمل بین تقدیر الفعل والخبر قلنا انه لایحتمل حذف الخبر لان حذف الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزئیها والتقلیل فی الحذف اولی فان قیل کما وجد الترجیح لحذف الفعل کذلک وجد المرجح لحذف الخبر وهو مطابقة الجواب مع السوال لان السوال جملة اسمیة فینبغی ان یکون الجواب ایضا جملة اسمیة وهی لاتکون الا بحذف الخبر قلنا لانسلم ان السوال جملة اسمیة بل فعلیة لان معنی قوله من قام ای اقام زید ام عمرو ام بکر لان الاصل فی الاستفهام ان یکون فی الفعل لانه للتردد والتردد بین الاسم والفعل هو العرض ثم فی عد کل الاسماء طوالة فاقتصر فعبر عن الکل بمن الاستفهام فصار قام من ثم الاستفهام یقتضی صدر الکلام فقدم من فصار من قام فهی اسمیة صورة فعلیة معنی فان قیل المقرر فی باب الانشاء من المطول ان المستفهم عنه بالهمزة ما یلیها فلو کان التقدیر اقام زید لکان السکت فی الفعل ولیس کذلک بل فی الفاعل فوجب ان یقال ازید قائم ام عمرو فالسوال اسمیة لفظا ومعنی وایضا ان الاستفهام بالفعل اولی لایخلو اما فیما یکون الشک فی الفعل فمسلم لکن ههنا لیس الشک فی الفعل او فیما یکون الشک فی الاسم فهو ممنوع لانه اذا کان الشک فی الاسم فکیف دخل الاستفهام علی الفعل اجیب عن الاول انما یلزم الشک فیما یلی الهمزة اذا کانت الهمزة لطلب التصور وههنا لیس کذلک لانه لطلب التصدیق وعن الثانی انما قلت یستقیم فی التصورات واما فی التصدیقات فالاستفهام بالفعل اولی سواء کان المقصر به الفعل او الاسم قال میر جمال الحنابلی ان قول الشارح سائلا عمن یقوم به القیام جواب سوال وهو انه ینبغی ان یکون زید بحذف الخبر بقرینة السوال لانها جملة اسمیة فکذا الجواب فاجاب الشارح بقوله سائلا الخ یعنی ان التردد ههنا انما هو فی الذات لا فی القیام فتقدیر الخبر لایناسبه یفید التقوی بتکرار الاسناد وهو انما یحتاج الیه اذا کان التردد فی الحکم ثم یرد علیه انه کما یکون هذا قرینة علی حذف الفعل کذلک وجد القرینة علی حذف الخبر

له استفاد من قول المجیب ان الاصل فی الاستفهام ان یکون فی الفعل ۱۲

علی کما یجیء ویقضی مما کان من قول المجیب ۱۲

وهی مطابقة الجواب مع السوال فما الترجیح فاجاب الشارح عنه بقوله وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدیر الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزئیها والتقلیل فی الحذف اولی هذه العبارة من میر جمال فی عبارة الشارح فافهم قوله ولذا یحذف الفعل جوازا فیه اشارة الی حاصل العطف لان قوله ولیبك یزید ضارع عطف علی زید فی قوله مثل زید قوله فی نحو قول الشاعر هو ضرار بن نهشل علی ما وقع فی المطول وفی الرضی البیت لحارث بن نهشل وفی المفصل قول ام ضرار بنت نهشل قوله علی بناء للمفعول وفائدته ما بینه الشارح بقوله واما علی روایته الخ فان قیل ان البکاء فعل لازم فکیف یبنی للمجهول منه قلنا ان قوله یزید بحذف حرف الجر ای علی یزید فیتعدی بها لکنها حذفت لکثرة الاستعمال قوله ای عاجز اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله بقرینة السوال المقدر فان قیل من این علم السوال المقدر قلنا یعلم من الفعل المجهول لانه لما التبس فاعله علی السامع فلا بد ان یسال عنه کانه لما قال ولیبك یزید سال السائل من یبکیه قوله واما علی روایته اشارة الی قاعدة قولهم علی البناء للمفعول فان قیل اما علی روایة البناء للمفعول ایضا لیس مما نحن فیه لانه یحتمل ان یکون للضارع مفعول مالم یسم فاعله لقوله ولیبك وقوله یزید منادی بحذف حرف النداء وذلك لان المناسب للمقام ان یدعی ان الضارع لما وقع فی شدة ولهفة بسبب موتك یا یزید ناسب ان یبکی علیه دونك لانك فی رخاء ولعبة قلنا هذا الاحتمال غیر صحیح لانه لا یناسب المقام لان الکلام فی مرثیة یزید بن نهشل دون ضارع فان قیل هذا مرثیة یزید باعتبار اللازم وهی ابلغ فی المدح من مرثیة النفس کما مر اجیب عن اصل الاعتراض انه مثال والاحتمال کاف فیه لانه کما یحتمل هذا کذا یحتمل الاول بخلاف البناء للفاعل فانه لیس مما نحن فیه اصلا فان قیل لا یصح قول الشارح مثالا لجواز الحذف لانه لو ذکر الفعل فیه فیخرج عن الوزن فیکون من قبیل الحذف الوجوبی قلنا الجواز باعتبار انه قول من اقوال الفصحاء لا باعتبار انه شعر ولذا لم یقل المصرع کما قال الشاعر قوله متعلق بضارع دفع وهم وهو انه متعلق بیبکی للقدر فهذا لا یناسب لمرثیة یزید لان البقاء لیزید لا للخصوصیة فان قیل ان متعلق الجار والمجرور لا یکون الا عاملا فیهما وعمل اسم الفاعل لا یصح بدون الاعتماد ولا اعتماد ههنا قلنا ان ضارع ههنا بمعنی من یذل ویعجز فیکون من الاوصاف فلا یشترط فیه الاعتماد کما قال الشارح ای یبکیه من یذل ویعجز او نقول ان الجار والمجرور من الظروف ویکفی فیهما رائحة من الفعل فان قیل لما کان ضارع بمعنی یعجز فاللام لا تقع صلة للعجز فلا یصح تعلق قوله لخصوصیة قلنا اللام بمعنی عن کما قال الشارح عن مقلومة الخضراء قوله لانه کان خطیرا ای لثبت بناء وهو علة البکاء لضارع قوله ومختبط عطف علی ضارع قوله السائل من غیر وسیلة تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله والاطاحة الاهلاك ایضا تفسیر

لہ ای لما کان زید کهف الفقراء وملاذ الغرباء فحیث استغنیتم ایها الکاملون وارتحلتم فینبغی ان یبکی علیه ویرثی لان من قواعدهم البکاء والرثاء لمن یکون هذا وذاکرا ۱۲

کتبہ غریق بحر المعاصی والمآثم ربہ الرحیم علیہ آمین ثم آمین

غیر المشہور بالمشہود قولہ والطوائح جمع مطیحۃ فان قیل ان قولہ تطیح مضارع من باب الافعال وھو متعدٍ والطوائح جمع طائحۃ وھو لازمی فیکون معناہ من وجہ اھلاک المھالک وھو لیس الاجتماع الضدین قلنا ان الطوائح لیس جمع طائحۃ بل جمع مطیحۃ وھو متعدٍ فان قیل ان طوائح علی وزن فواعل ولا یجمع علیہ الا اسم الفاعل المونث من المجرد کنواصر جمع ناصرۃ فکیف یجمع مطیحۃ علیہ قلنا ان جمعہ علیہ خلاف القیاس کلواقح جمع ملقحۃ والقیاس جمعہ علی مطیحات کمکرمات جمع مکرمۃ فان قیل ان جمعیۃ الزائد علی المجرد غیر متصور وخلاف القیاس یقتضی التصور قلنا ان جمعیتہ بحذف الزوائد فان قیل فعلی ھذا لا یستقیم قولہ علی غیر القیاس لانہ بالحذف الزوائد منہ صار جمعیتہ قیاسیۃ قلنا معناہ بحذف الزوائد مع بقاءھا فی النسبۃ قولہ ومما یتعلق بمختبط فالقیل ان التعلق بیبکی المقدر صحیح ھھنا لعدم خروجہ من مرثیۃ یزید بان یکون مفعول تطیح ھو الضمیر المحذوف الراجع الی الیزید ای علۃ البکاء اھلاک الطوائح یزید قلنا ھذا مما یاباہ سلیقۃ الشعر لان الشاعر لما بین سبب الضرع ناسب ان یبین سبب الاختباط والیض ان تحلیل البکاء باھلاک الطوائح یزید بما لا یلائم لان علۃ البکاء قویۃ بای سبب کان فان قیل نحن ان یتعلق بھلاکہ وفوتہ لصحۃ التعلیق قلنا الطوائح بصیغۃ الجمع مما لا یحسن ان یجعل سببا لھلاکہ لان الھلاک انما یکون بسبب واحد قولہ وما مصداقیۃ دفع وھم وھو ان یتوھم ان ما موصولۃ فلا بد من العائد فی الصلۃ وھو غیر موجود فدفع بقولہ وما مصداقیۃ قولہ یعنی وبیکیہ اشارۃ الی حاصل المعنی قولہ مالہ فیہ اشارۃ الی ان مفعول تطیح محذوف قولہ وما یتصل بہ عطف علی قولہ مالہ وھو کصحۃ البدن والبقر للزراعۃ

قولہ وقد یحذف الفعل لرافع ھذا حاصل العطف لانہ عطف علی جوازا قولہ لقرینۃ دالۃ علی تعیینہ فان قیل القرینۃ لو کانت دالۃ علی تعیین المحذوف ففی ھذہ الصورۃ لم یلزم الابہام من حذفہ فلا یحتاج الی ذکر المفسر بل القرینۃ فی ھذہ الصورۃ دالۃ علی اصل الفعل مطلقا فان حرف الشرط قرینۃ اصل الفعل لا لخصوصہ وھو استجارک قلنا المراد من القرینۃ ھھنا ھو المجموع من حرف الشرط والمفسر لان حرف الشرط یدل علی تعیین النوعی والمفسر یدل علی التعین الشخصی قولہ فی مثل متعلق بوجبا قولہ وان احد بدل القول او مقولۃ القول قولہ ای فی کل موضع فان قیل خرج عنہ قولہ وان احد الایہ لانہ قال فی مثل قولہ تعالی قلنا المراد من المثل کل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابہام الناشی فیتناول قولہ وان احد ایضا وانما وجب الحذف لانہ لو ذکر المفسر لم یبق مفسرا بل لغوا لانہ ما یرفع الابہام ولو ذکر المفسر لم یبق الابہام فان قیل علی ھذا الدلیل لا یصح قولہ جاءنی رجل ای زید لانہ فیہ ذکر المفسر والمفسر جمیعا قلنا ھذا الدلیل فیما اذا کان الابہام

لہ بصیغۃ اسم الفاعل ۱۲ سہ ای انت تقول الجمع بین المفسر والمفسر لا یجوز فما تقول فی القول الصحیح بین الجمہور "جاءنی رجل ای زید فالرجل مفسر وزید مفسر مع انہ قد اجتمعا فاجاب بما ترٰی ۱۲ کتبہ احقر الناس طٰہٰ ۱۲

ناشئا من الحذف وفی مادة النقض الابهام ناش من الذکر قوله بخلاف اشارة الی فائدة قوله الناشئ من الحذف قوله فتقدیر الآیة وان استجارك احد من المشرکین استجارك فان قیل فینبغی ان یقال وان استجارك احد من المشرکین بترك استجارك الثانی لانه لما ذکر الاول لا یحتاج الی الثانی لانه لما ذکر الخ فیلزم الجمع بین المفسر قلنا غرض الشارح بیان اظهار المحذوف لا تصحیح الآیة قوله فاحد فیهما فاعل الفاء للتعلیل والغرض فیه تطبیق المثال مع الممثل قوله وانما وجب حذفه فان قیل الحذف الوجوبی یقتضی القرینة وسد المسد فما هو قلنا القرینة رفع احد لانه یدل علی انه فاعل والفاعل یقتضی الفعل والمفسر وسد المسد وههنا بحث من وجوه الاول ان دلیل وجوب الحذف مرّ بقوله فانه لو ذکر المفسر الخ فما الحاجة الی قوله وانما وجب الحذف والثانی انه قال سابقا بقرینة حرف الشرط وقال ههنا القرینة رفع احد والثالث ان رفع احد لا یکون قرینة علی الفعل لانه یحتمل ان یکون رفعه بالابتداء اجیب عن الاول ان الدلیل الاول من اختراع الشارح فقط والثانی لموافقة النحویین لان الدلیل الثانی منقول منهم وعن الثانی ان القرینة لیست الا رفع احد وما قال سابقا انها حرف الشرط فاطلاق القرینة علیها باعتبار المعاونة لان حرف الشرط معاون القرینة لکونها تدفع رفعه بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط علی المبتداء فان قیل فلیکن ان مخففة من مثقلة ولیست حرف الشرط او یکون نافیة وهما تدخلان علی الاسم قلنا لا نسلم انها مخففة من المثقلة للزوم اللام معها فی الخبر کما ستعرف فی موضعها ولا لام ههنا وایضا لانها نافیة للزوم الاستثناء معها فیما بعدها کقولك ان زید الا قائم وایضا الفاء فی قوله فاجره دل علی انها حرف الشرط لان فاء الجزائیة لا تکون الا للشرط فاحفظه فانه لا یخلو من الوجاهة وانکان من غیر وجه قوله دون الفاعل وحده دفع وهم وهو انه لما یجوز حذف الفعل وحده وحذفهما معا فیجوز حذف الفاعل وحده ایضا وانما لم یحذف الفاعل لان النسبة الی الفاعل جزء الفعل وهی تستدعی الطرفین فلا یحذف الفاعل وحده فان قیل علی هذا لا یصح حذف الفعل لما مر ان النسبة تستدعی الطرفین وایضا ینبغی ان لا یجوز حذف المبتداء بدون الخبر ایضا بعین ما قلت قلنا ان النسبة انما تکون فی الفعل دون الفاعل فلو حذف الفاعل یلزم تحقق النسبة بدون طرفیها بخلاف ما اذا حذف الفعل فانه لا یحذف الا مع النسبة التی فیه فلا محذور وایضا ان النسبة فی الخبر لیس جزء من مفهومه فلا یلزم من وجود الخبر وجود النسبة بخلاف الفعل وقیل اذا لا یجوز حذف فقط وحده لانه عمدة لانه مسند الیه بحیث لا یتم الفعل به بخلاف المبتدأ لانه یتم الخبر بدونه فان قیل المراد بعدم اتمام الفعل بدون الفاعل لا یخلو اما معناه ان الفعل لا یقع جزء الکلام الا مع فهو ممنوع او معناه انه لا یفید بدون الفاعل فالخبر ایضا لا یفید بدون المبتدا ایضا قلنا المراد من عدم الاتمام عدم الوجود ای لا یوجد الفعل بدون الفاعل لانه موجد له بخلاف الخبر

لان المبتدأ غیر موجد له وقیل انما لا یجوز حذفه لانه جزء للفعل فلو حذف کان حذف بعض اجزاء الکلمة وذا لا یجوز فان قیل علی هذا لا یجوز حذف الفعل وحده ایضا لانه کحذف بعض اجزاء الکلمة قلنا الفعل من اجزاء الغیر العمدة وحذف الاجزاء الغیر العمدة یجوز کحذف حروف العلة من الکلمة فان قیل لا نسلم انه لا یجوز حذفه لانه کما یجوز ان یقال نعم یجوز حذف الفعل والفاعل معا یجوز ان یقال نعم قام یجوز حذف الفاعل قلنا لا نسلم ان الفاعل ههنا محذوف بل الفاعل ضمیر مستتر فی قام راجع الی زید المذکور سابقا فی السوال فان قیل لما وجد الفاعل ههنا فلم توجد تصور حذفه لان فی کل موضع اذا لم یکن ظاهرا یحمل علی الاضمار مع ان عدم جواز حذفه یقتضی تصور حذفه والا لا یحتاج الی قوله دون الفاعل وحده قلنا تصور الحذف فی قوله ضرب عمر وبالصیغة المجهول مع نصب عمر وا فان قیل قد یحذف الفاعل وحده کما فی المفعول مالم یسم فاعله قلنا انما لا یجوز حذفه اذا لم یقم شئ مقامه والمفعول مالم یسم فاعله قائم مقامه فان قیل حذف الفاعل ههنا واجب وهو لا یکون الا بسد المسد کما فی حذف غیره فلا فرق بین الفاعل وغیره فی لزوم الحذف عند سد المسد اجیب عن اصل الاعتراض المراد انه لا یحذف الفاعل وحده ومع بقاء الفعل علی حاله بان لا یغیر وههنا یتغیر بمفعول مالم یسم فاعله فهو یدخل فیما حذف الفعل والفاعل معا فان قیل یشکل بقولنا اضربوا القوم واضربن بنون التاکید لان الواو والمحذوف فیهما فاعل قلنا هذا الحذف لضرورة التقاء الساکنین والضرورات تبیح المحذورات او نقول المراد بعدم حذفه هو الابقاء اما بکل الاجزاء او ببعضه وههنا ان لم یبق بجمیع اجزائه لکنه بقی ببعضها وهی ضمة ما قبل الواو وهی بعض الواو فان قیل انه قد یحذف کقولک ما ضرب واکرم الا انا وقولهم وبدلک فان فاعل بدء محذوف تقدیره بدء دالی لک قلنا انه نادر فان قیل ان کلمة نعم لو کانت مذکورة بعد الجملة یکون مذکورة فی مقام الجملة بعد حذفها واما اذا کانت مذکورة قبل الجملة فهی مذکورة فی مقام نفسها سواء ذکرت الجملة او حذفت وههنا کذلک قلنا المراد بذکر نعم فی مقامها الاکتفاء بها عن ذکر الجملة فان قیل ان نعم حروف فکیف یصح الاکتفاء بها عنها قلنا انه حرف لکن دال علی الجملة بانضمام الغیر وهو السوال قوله مودی فی مقامه فان قیل قد مر انفا انه قائم مقام الجملة فیودی مودی قلنا ان نعم قائم مقام لفظ الجملة ولفظ الجملة یدل علی معناها ولما کان لهم یدل علی لفظ الجملة لانا لا نفهم حین الجواب بنعم نسبة تامة یصح السکوت علیها وکلمة نعم غیر صالحة للافادة لانها حروف غیر مستقل بالمفهومیة کسائر الحروف فعلم انها جملة مقدرة فان قیل ان هذا الکلام یدل علی ان فی وجوب الحذف لابد من قیام ما یودی مودی وکذلک فان وجوب حذف خبر المبتدأ فی المواضع الاتجد ما یودی مودی قلنا ان قیام ما یودی مودی مودی شرط ههنا فی الفعل لانه جزء الفعل اشتمال علی الامور الثلثة الحدث والزمان والنسبة بخلاف الاسم فان قیل ان کون القائم

سله فی جواب من قال اقائم زید ۱۲ منقی عبد الرحیم ۱۲

قله ای فی قولنا نعم زید قائم فی الجملة الفعلیة وذکر نعم فی مقام ذکر الجملة الفعلیة

نعم

مقام الفعل مشروط بما ذکر ممنوع کیف ولو کان کذلک لما قالت النحاۃ فی وجوب الحذف فی نحو ما زید الا سیرا وزید سیرا ان القائم مقام الفعل ما والا فی الاول وفی الثانی احد المصدرین مع انہما لا یودیان مودی الفعل **قلنا** الفعل ہہنا ملحوظ بالنسبۃ الی الفاعل فیکون قویا بناء علی قاعدتہم الملحق بالعمرۃ عمرۃ فلا بد ان یکون القائم مقامہ قویا وفیما ذکر الفعل ملحوظ بالنسبۃ الی المفعول لانہم قالوا حذف الفاعل عن المفعول المطلق فیکون ضعیفا لان الملحق بالضعیف ضعیف فیکفی مجرد قیام کلمۃ لہم مقامہ **قولہ** فیلزم فی کلامہ جزاء الشرط المحذوف ای ان قام ما یودی ادائہ **قولہ** فی کونہ جملۃ فعلیۃ وایضا لیکون تقییدا فی الحذف **قولہ بحث التنازع** ؛ **فان قیل** البحث عن التنازع لا یصح لانہ یستلزم الخروج عن البحث لانہ فی احوال الفاعل والتنازع صفۃ الفعلین **قلنا** البحث عن التنازع من تفریعات قولہ والاصل ان یلی الفعل لان عند البصریین اعمال الثانی اولی لان فیہ الفاعل یلی الفعل وذلک من احوال الفاعل فکذا ہذا **او نقول** ان تقدیر العبارۃ ہکذا المفروغ المصرح عن احوال الفاعل الذی لا تنازع فیہ شرع فی الفاعل الذی فیہ التنازع فلا یکون الا من احوال الفاعل **فان قیل** فعلی ہذا لا یصح التنازع فی المفعول **قلنا** التنازع فیہ لاطراد البابین **قولہ** بل العاملان **فان قیل** التنازع کما یجری فی الفعلین کذا فی غیرہ نحو زید ومن عندہ ومکرم عمرا وبکر کریم وشریف ابوہ **قلنا** المراد من الفعلین العاملین **فان قیل** کلمۃ بل للاعراض فیعلم منہ انہ لا یجری فی الفعلین **قلنا** کلمۃ بل ہہنا للتفسیر یعنی ای العاملان فلا یلیت الاعراض عنہما **او نقول** کلمۃ بل للاعراض من الخصوص الی العموم فدخل الفعلان فیہ ایضا **فان قیل** ینبغی ان یختص العامل بغیر المصدر اذ فی نحو اعجبنی ضرب وقتل زید لا یصح القطع عند الفریقین اذ لا یضمر الفاعل فی المصدر **قلنا** انما لا یصح القطع لو کان المراد من الاضمار ہو الاستتار فقط ولیس کذلک بل الاضمار اعم منہ ومن البارز وفی المصدر وان لم یکن الاستتار لکن یمکن الابراز **او نقول** المراد من العاملان ما یصلح للاضمار بقرینۃ المقابلۃ العاملان من الفعلان **قولہ** اذ التنازع یجری فی غیر الفعل ایضا **فان قیل** ان مجرد جریان التنازع فی غیر الفعل لا یوجب ان یجعل العنوان شاملا لہ کما انہ یجری فی المضمر المنفصل لکن لا یمکن قطعہ فلا بد ان یقال اذ التنازع یجری فی غیر الفعل ایضا مع جمیع احکامہ **قلنا** اللام فی قولہ اذ التنازع للعہد ای التنازع المذکور باحکامہ یجری فی غیر الفعل ایضا **قولہ** مثل زیدا محط الاول مثال تنازع شبہ الفعل فی المفعول والثانی مثال تنازع شبہ الفعل فی الفاعل **فان قیل** لما کان المراد من الفعلان العاملان فلم اقتصر علی الفعل بل ینبغی ان یقال العاملان مع انہ خال عن النقض **قلنا** انما اقتصر علی الفعل لاصالتہ فی العمل وانما کان الفعل اصلا فی العمل لانہ وضع للعمل بقرینۃ عدام خلو الفعل عن العمل

بان قال الا التنازع الخ

لہ فان محط وکرم الکریمین قد تنازعا فی عمرا لتقضی کل واحد منہما الا یکون عمرا فاعلہ وکذا شریف وکریم تنازعا فی ہیئۃ ابوہ ۱۲ اللہم اغفر لی ولوالدی

فان قیل لانسلم ان وضع الفعل للعمل بل موضوع للحدث والزمان والنسبة قلنا لما کان النسبة ماخوذة فیہ فلابد لہما من الفاعل ولابد للفاعل من العلامة والعلامة لاتکون الا بالعمل فلما اخذت النسبة فی مفہومہ (ای فی مفہوم العمل) اخذ الفاعل ولما اخذ الفاعل اخذ العلامة ولما اخذا العلامة اخذ العمل

فان قیل التنازع کما یقع فی الفعلین کذا یقع فی الاکثر کما فی قولہ علیہ السلام لما صلیت وسلمت وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراہیم فلم اقتصر المصنف رح علی الفعلین قلنا انما اقتصر علیہما اقتصارا علی اقل مراتب التنازع وہو الاثنان او اکتفاء علی ما ہو اکثر وقوعا او اعتمادا علی ظہور المقایسة فیما ہو اقل قولہ ظاہرا مفعول التنازع فان قیل التنازع لایتعدی فکیف یقتضی المفعول لانہ من باب التفاعل وہو ماخوذ من المفاعلة وہو متعد فاذا اخذ التفاعل منہ صار مفعولہ فاعلا لہ یقتضی الفاعلین فلا یبقی متعدیا قلنا التنازع من باب تجاذبنا الثوب یعنی کون التفاعل لازما لیس علی الاطلاق بل اذا کان منقولا من فاعل المتعدی الی مفعول واحد کتضارب من ضارب لانہ متعد الی مفعول واحد واما اذا کان منقولا من فاعل المتعدی الی الاثنین فانہ یتعدی الی مفعول واحد کتجاذب قولہ ای اسما ظاہرا اشارة الی ان ظاہرا صفة لمقتضی الموصوف قولہ واقعا اشارة الی ان بعدہما ظرف یقتضی المتعلق فان قیل انہ یصح تعلقہ بقولہ ظاہرا فما الحاجة الی المتعلق الاخر قلنا فیہ فساد المعنی لان معناہ ان ظہورہ بعدہما فلو ذکر قبل الفعلین فلا شک ان ظہورہ ثابت بعدہما ایضا فالمقصد ان یکون ذکرہ بعدہما قولہ ای بعد الفعلین اشارة الی بیان المرجع قولہ اذ المتقدم علیہما ہذا شرح لقولہ بعدہما وقولہ ویصح ان یکون ہو مع وقوعہ الخ شرح قولہ ظاہرا وانما قدم الشرح بقولہ بعدہما مع انہ متاخر فی المتن لانہ قلیل البحث بخلاف الشرح لقولہ ظاہرا قولہ اذ ہو یستحقہ قبل الثانی فالقیل صورة التاخیر عنہما ایضا استحقاق الاول قبل الثانی فیلزم عدم التنازع فی ہذہ الصورة ایضا قلنا فی صورة التقدیم استحقاق الاول بنفس ہذا المعمول قبل وجود الثانی واما فی صورة تاخیر المعمول عنہما فلیس استحقاق الاول بنفس ہذا المعمول قبل وجود الثانی بل استحقاقہما یتعلق معا بنفس ہذا المعمول وانکان اصل الاستحقاق مقدما فی الاول قولہ ومعنی تنازعہما فیہ انہما بحسب المعنی یتوجہان الیہ فان قیل التنازع یستعمل فی ذوی الارواح لانہ فی اللغة جنگ کردن والفعلان لیسا منہا قلنا معنی التنازع ہہنا التوجہ فان قیل لتوجہ لایکون الا بعد التراکیب ولبعد لایکون الاسم الا معمولا لاحدہما فلا یستقیم التنازع وایضا التوجہ من المواجہة وہی لایکون الا من ذوی الارواح اجیب عن الاول المراد من التوجہ التوجہ بحسب المعنی ای بحسب التصور قبل التراکیب وعن الثانی ان المراد من التوجہ التوجہ بحسب المعنی وہو المعارضة فان قیل لم اخذ الشارح للمعارضة ابتداء بدل التنازع لم یحتج الی التطویل قلنا الشارح فضل اخذ الضمان وہو طریقة مشہورة بینہم اعلم ان التوجہ اما بحسب الاصل ای

ن توجہم

ک او اقتصارا علی اقل مراتب التنازع ۱۲ ک وفی النسخة فیما ہو الاول ۱۲ منہ ک وتعلق قولہ واقعا وہو صفة لقولہ ظاہرا فان کون الظرف صفتا یکون بتقدیر المتعلق ۱۲
ک فیترجح ہذا الاحتمال لتقدیمہ فیجعل الاولی ۱۲

صدور الضرب والاثر من زید او بحسب التصور السابق یعنی ہہنا ثلاثۃ امور احدہا تصور المعانی فقط والثانی تصور المعانی مع الالفاظ والثالث التعبیر باللسان والمراد ہو التصور السابق **فان قیل** لما کان المراد التوجہ بحسب المعنی ینبغی ان یجری التنازع فی الضمیر المتصل ایضا **قلنا** معناہ انہما بحسب المعنی یتوجہان الیہ بشرط ان یصح وقوع الاسم الظاہر معمولا لکل واحد منہما فح لا یتصور تنازعہما فی الضمیر المتصل **فان قیل** لما کان الاسم الظاہر معمولا لکل واحد منہما فیلزم تواردالمؤثرین علی اثر واحد **قلنا** مجیبا بقولہ ان یکون ہو مع وقوعہ فی ذلک الموضع معمولا لکل واحد منہما علی البدل لا علی الاجتماع **قولہ** لا یجوز ان یکون معمولا للفعل الاول لانہ لما کان معمولا علی البدلیۃ مع اثباتہ فی موضعہ ارتفع الثانی واقیم الاول فی موضعہ لیعمل فی التعدیۃ فلما ارتفع الثانی ارتفع مع الضمیر لانہ متصل بہ فلم یبق شئ حتی یعمل فیہ الاول **فان قیل** فعلی ہذا ینبغی ان یصح التنازع فی الضمیر المنفصل لانہ یصح ان یکون معمولا لکل واحد منہما علی البدل **قلنا** سلمنا ان الضمیر المنفصل یصح التنازع فیہ لکن لا یمکن القطع بما ہو طریق القطع عندہم کما بین الشارح **قولہ** لانہ لا یمکن اضمارہ مع الا **فان قیل** فلیکن ان یضمر المعمول وقد الا لان تقدیر الحرف جائز **قلنا** ہذا خلاف استعمالہم **قولہ** ولا بد منہ لفساد المعنی **فان قیل** یفہم منہ ان الاضمار بدون الا ممکن لکن یفسد المعنی مع انہ غیر ممکن لانہ لم یستتر ضمیر المتکلم فی الماضی **قلنا** ہذا انما یصح لو کان الضمیر منحصرا فی المستتر ولیس کذلک بل ہو اعم منہ کما یعلم من قول الشارح فی شرح قولہ خلافا للکسائی حیث قال ضربانی واکرمنی الزیدان الخ **فان قیل** دلیل الشارح اخص من المدعی لان المدعی عدم امکان قطع النزاع فی المضمر المنفصل مطلقا سواء کان مع الا او بدونہ و الدلیل یفید عدم امکانہ اذا کان مع الا ولیضا لا یقطع فی الاسم الظاہر الواقع مع الا لانہ لا یضمر مع الا فہو حرف وبدونہ یفسد المعنی **اجیب** عن الاول کما ان الدلیل اخص کذلک المدعی اخص لانہ لو کان الضمیر المنفصل بدون الا یصح التنازع فیہ مع القطع کما صرح بہ صاحب اللباب کذا قال جمال الدین الخبالی او نقول ان الغیر محمول علیہ ای غیر صورۃ الا محمولۃ علی صورۃ الا وعن الثانی ان صورۃ الا فی الاسم الظاہر محمولۃ علی غیر صورۃ الا فانک لا تری المحل فی الاسم الظاہر **فان قیل** من این حکموا فی الضمیر بمجرد غیر صورۃ الا علی صورۃ الا وفی الظاہر العکس **قلنا** الاضمار لیس الا نائبا عن المتنازع فیہ والشرط فی النائب ان لا یکون عین المنوب وہذا لا یتصور فی المنفصل لان النائب والمنوب کلاہما لفظ انا مثلا ولہذا حکموا فی الکل بالامتناع ویتصور فی الاسم الظاہر لان المنوب ظاہر والنائب ضمیر فحکموا فی الکل بصحۃ بعضہا بالاصالۃ وبعضہا بالحمل فافہم ولا تسرع بالرد والقبول **قولہ** ومراد المص بالتنازع **فان قیل** المنفصل یصلح للتنازع وان لم یمکن فیہ طریق القطع فینبغی ان یجری فیہ التنازع **وایضا** المنفصل وان لم یمکن القطع فیہ بالاضمار لکن یمکن بالحذف او اہمالہا **وایضا** اذا کان المنفصل اذا وقع مفعولا

لہ ای ذہب الجرمی فیہ ۱۲ سلمہ اللہ تعالی منہ قولہ ای ترجیح الاول علی الثانی ۱۲ سلمہ اللہ تعالی منہ قولہ ای ذہب الفراء ۱۲ سلمہ اللہ تعالی منہ قولہ ای قطع النزاع فی الضمیر المنفصل ۱۲ سلمہ اللہ تعالی منہ قولہ الوجہ ولیم اجادہ ۱۲

یقطع التنازع فیہ بالحذف لان حذفہ جائز بالاتفاق قلنا مراد المصرح بالتنازع ہہنا مایکون طریق قطعہ باضمار الفاعل واما التنازع فی المفعول فتبعہ قولہ فلذا اخصہ بالتتمم الظاہر تفریع علی قولہ ویصح ان یکون ہو مع وقوعہ الی آخرہ قولہ واما التنازع الواقع جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انہ لو وقع التنازع فی المنفصل ھل کان لہ طریق القطع ام لا وھل کان فیہ خلاف ام لا فان قیل الاخصر ان یقال الا علی مذھب الکسائی فانہ یقطع بالحذف قلنا لو قال کذلک لا یعلم المستثنی منہ بانہ استثناء من الضمیر المتصل او المنفصل قولہ فیعملان الاولی ترک الفاء لانہ لیس بجزاء کما ترٰی الا ان یقال الفاء من قلم الناسخ قولہ واما علی مذھب غیرھما فلا یمکن قطعہ فان قیل اذا لم یقطع ینبغی ان یمتنع ترکیب ماضرب واکرم الا انا مع انہ لم یقل بامتناعہ احد وایضا اذا لم یتحقق التنازع فیہ یکون انا معمولا للثانی فیلزم ان یکون الفعل الاول بلا فاعل وذا باطل قلنا انہم رجعوا فی مثل ھذا التراکیب الی مذھب الکسائی للضرورۃ فان قیل اذا ثبت القطع فیہ لم یصح قول الشارح واما علی مذھب غیرھما فلا یمکن قطعہ قلنا معناہ فلا یمکن قطعہ علی مذھبہم وانما قطعوہ بناء علی مذھب الکسائی قولہ فقد یکون ھذا التفصیل وبیان التنازع المجمل المذکور فی الجملۃ الشرطیۃ وجزاء الشرط قولہ فیختار البصریون ھذا اذا کان قولہ فیختار بالفاء واما اذا کان بالواو فقولہ فقد یکون فی الفاعلیۃ جزاء الشرط کذا اقال عصمہ اللہ او جزاء الشرط ..... محذوف تقدیرہ واذا تنازع الفعلان فیجوز اعمال الثانی والاول وقولہ فقد یکون تفصیل فی الشرط وقولہ فیختار البصریون تفصیل فی الجزاء قولہ فی الفاعلیۃ فان قیل خرج عنہ التنازع فی مفعول مالم یسم فاعلہ لانہ لیس بفاعل ولا بمفعول عند المصرح قلنا انہ داخل فی الفاعل لانہ اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما قولہ بان یقتضی کلواحد منہما دفع وھم وھو ان یتوھم ان المراد بالتنازع فی الفاعلیۃ ان یقتضی احدھما انہ فاعل لہ والاخر انہ لیس بفاعل لہ قولہ فیکونان متفقین فی اقتضاء الفاعلیۃ اشارۃ الی مقابلۃ قولہ مختلفین قولہ وذلک یکون علی وجہین فان قیل ان ذکر قولہ مختلفین بعد قولہ فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ مستدرک لان الاختلاف علم من قولہ فی الفاعلیۃ والمفعولیۃ قلنا لا نسلم ان الاختلاف علم منہ لانہ شامل للوجہین کما بین الشارح احدھما متفقا والاخر مختلفا والحال ان وجد الاول غیر مراد المصرح بل مرادہ الوجہ الاخیر فلذا قال مختلفین لاخراج الوجہ الاول من القسم الثالث فان قیل ان الوجہ الاول ایضا من التنازع فلم اخرجہ قلنا لیس ھذا مرادا بالقسم الثالث لانہ یحصل من اجتماع القسمین الاولین ولا یقال لہ قسم علیحدۃ وانما لم یقل لہ قسم علیحدۃ لان الشرط فی کل تقسیم ان یکون المقسم شیئ واحد لئلا یبطل حصر الاقسام باجتماع القسمین فکانہ قال التنازع من حیث انہ شیئ واحد فقد یکون فی الفاعلیۃ الخ فھو خارج عن المقسم فان قیل لما خرج من المقسم لا یعلم قول الشارح وذلک یکون علی وجہین لانہ یعلم منہ انہ ایضا علی قسمین

قسم من القسم الثالث

لہ فاجاب بقولہ واما التنازع الخ لہ قلنا انما قال الشارح وذلک یکون علی لہ ای التنازع الواقع فی الضمیر المنفصل

وجمين بالنظر الى الظاهر قوله ولا شك فى اختلاف اشارة الى المقابلة مع القسمين الاولين قوله وهذا هو القسم الثالث الواو ٧ ٧ ٧ ٧ العطف على قوله وليس هذا قسما ثالثا ويحتمل ان يكون الواو بمعنى الفاء تفريعا على قوله ولا شك اه قوله وهذه الصورة بالارادة فان قيل الاختصاص من جانب الارادة بالصورة لا اختصاص الصورة بالارادة لان الاختصاص من جانب العارض بالمعروض لا المعروض بالعارض قلنا الباء داخل على المقصور لا على المقصور عليه اى لتخصيص الارادة بهذه الصورة قوله قد يكون فان قيل قوله المختلفين حال وهو يقتضى ذا الحال والعامل فما هما قلنا العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان الفاعل نفس الضمير وانما لم يكن العامل هو التنازع المذكور بقوله واذا تنازع لان العامل هو التنازع المفهوم من الضمير بعده وفصل الكثير وانما ذو الحال فهو قوله الفعلان والحال من المضاف اليه انما لا يجوز اذا لم يكن المضاف عاملا فيه من حيث الفاعلية او المفعولية وانما لم يكن العامل قوله يكون لانه على هذا لم يتحد العامل بين الحال وذى الحال وايضا على هذا التقدير يلزم الحال من المضاف اليه الذى امتنع الحال منه كما عرفت وانما زاد قوله واقعا اشارة الى ان قوله فى الفاعلية خبر يكون باعتبار المتعلق قوله فى الاقتضاء فان قيل ينبغى ان يكون قوله ضربت واكرمت زيدا من القسم الثالث لاختلاف الفعلين لفظا ومعنى قلنا المراد من الاختلاف الاختلاف فى الاقتضاء لا فى المادة والمعنى قوله وذلك لا يتصور اشارة الى وجه اخراج الصورة الاولى بقوله مختلفين يعنى ان الاختلاف فى الاقتضاء لا يتصور الا اذا كان للمتنازع فيه واحدا فاخرج الوجه الاول لان المتنازع فيه فيه شيئان فان قيل ان قوله ضرب وحسبت زيدا منطلقا الفعلان فيه مختلفان فى الاقتضاء لان الاول يقتضى الفاعل والمفعول والثانى يقتضى المفعولين مع ان المتنازع فيه شيئان قلنا التنازع فى هذه الصورة وان كان فى شيئين لكن الاختلاف فى الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف فى مفعولية منطقا فان قيل قد تقضيت من هذه الصورة لكن ما تقول فى قولهم غرق وشرب زيد ماء فان الفعلين مختلفين فى الاقتضاء فى الشيئين لان الفعل الثانى يقتضى فاعلية زيد ومفعولية ماء والفعل الاول يقتضى عكسه اى فاعلية الماء ومفعولية زيدا قلنا هذا المثال من مصنوعات العجم لا من مسموعات العرب فلا يعتد بها فان قيل ما للمصرح انه اورد المثالين للقسمين الاولين ولم يرد المثال للقسم الثالث قلنا انما لم يورده لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من الثانى حصل مثال للثالث فان قيل سلمنا ان بالاخذ حصل المثال لكن الواجب على المصرح ان يورده للتصوير ولعلم المبتدى قلنا ان مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة فاجمله المصرح ليذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باعتبار بعض الصور وهذه ستة عشر صورا ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين وصرح الشارح

ه وهذا هو القسم الثالث ای ارادة الفعل الثانی

بار بعیتہا فی الامثلۃ الاربعۃ واشار الی اربعۃ اخری بقولہ وغیرذلک قولہ ای النحاۃ البصریون
لما کان قولہ البصریون اسما منصوبا ولہ حکم المشتقات وھی تقتضی الموصوف فلذا الاسم المنسوب
یقتضی الموصوف فلذا زاد الشارح قولہ النحاۃ البصریون وایضا اشارۃ الی انہ لیس المراد من
البصریین کلھم بل مخاتھم فان قیل ان الکسائی کوفی فکیف یصح عدہ من البصریین لانہ
معھم فی اختیار اعمال الثانی وان خالفھم فی القطع والائتناف قلنا المراد من البصریین من یکون فی
البصرۃ ومن وافقھم قولہ لقربہ ای لعدم الفاصلۃ بین الطالب والمطلوب ولعدم لزوم الفصل
بالاجنبی ولکثرۃ الاستعمال فان قیل فعلی ھذا یلزم ان یکون لفظ لاکرمنک بنون التاکید
فی قولنا واللہ ان اکرمتنی لاکرمنک بدون اللام ونون التاکید قلنا ان اعمال الثانی اولی لقربہ
اذا کان القریب والبعید فی مرتبۃ واحدۃ ای متساویین وفی المثال المذکور لیسا فی مرتبۃ
واحدۃ بل مرتبۃ القسم اقوی من مرتبۃ ادوات الشرط لانہما اذا اجتمعا فی کلام تقدم القسم
علی ادوات الشرط فان قیل ان قولہ لقربہ منقوض بمثل زید یضرب ومکرم عمرو الان ھھنا
عمل الاول مختار بالاتفاق قلنا ان القریبۃ انما تؤثر بشرط مساوات العاملین فی القوۃ وھھنا
الاول اقوی قولہ مع تجویز اعمال الاول دفع وھم وھو ان المراد بالاختیار ماکان فی ضمن
الوجوب فلا یجوز اعمال الاول فدفع بقولہ مع تجویزہ ای یعنی ان المراد بالاختیار ماکان علی سبیل
الترجیح قولہ ویختار النحاۃ ھذا حاصل العطف فان قیل ان مذھب الکوفیین ضعیف و
ھو یذکر بالخلاف فینبغی ان یقال خلافا للکوفیین قلنا لو قال کذلک لم یعلم ان اعمال الاول
عندھم مختار او مساوی مع الثانی قولہ ای اعمال الفعل الاول فان قیل ان فی کلامہ
یلزم عطف الاسمین علی معمولی مختلفین من غیر تقدم للجر وذلک غیر جائز لان قولہ البصریون
معمول یختار وقولہ الثانی معمول اعمال والکوفیون عطف علی الاول والاول علی الثانی
قلنا ان لفظ الاول محمول علی حذف المضاف وھو اعمال فیکون عطف الاعمال علی الاعمال
فیکون العامل واحدا وھو یختار قولہ لسبقہ فان قیل للشارح انہ قدم الدلیل فی
مذھب البصریین علی شرح یختار وھو قولہ مع تجویز الخ وقدم شرح یختار فی مذھب الکوفیین
علی الدلیل قلنا ان دلیل البصریین احضر وشرح یختار احول فلذا قدم الدلیل وفی مذھب الکوفیین
الامر بالعکس کما تری فان قیل السبقیۃ انما یکون دلیلا اذا کان رتبۃ الفعل الاول مقدما
علی الفعل الثانی وذا غیر مسلم لجواز ان یتقدم الثانی علی الاول قلنا ان رتبۃ الفعل الاول
مقدم لان التنازع لا یکون الا لعطف احد الفعلین علی الاخر ومرتبۃ المعطوف علیہ مقدم علی
المعطوف وردا البصریون الدلیل الاول بان الفعل الاول وان کان فی نفس الاستحقاق مقدما
لکن تعلقھا بالمعمول الشخصی سواء کما مر واما الاضمار قبل الذکر فجائز فی العمدۃ قولہ وبدء بہ

ص جواز الشرط الا القسم لقربہ ای لوجوب القسم لزوم جوابہ بالشرط وقال لاکرمنک

ص دلیل الثانی

شہ بان لیکس الاشتغال الاربعۃ فیقدم الناصب علی الرافع ۱۲ جمال ۱۲ شہ وان کان غیر البصرۃ ۱۲ شہ الاولی ان یقول بین العامل والمعمول ۱۲ شہ بین
العامل والمعمول ۱۲ شہ لکونہ فعلا والاحسن کشبہ فعل ۱۲ م شہ ھو قولہ لقربہ ۱۲ شہ وھو قولہ مع تجویز الخ ۱۲ شہ وھو قولہ لسبقہ ۱۲ شہ فلذا قال الشارح رح

فان قیل ینبغی ان یذکر هذا القول فی قوله فیختار البصریون لان عند ذکره ههنا لکولاحد ان یقدم ویقدمه فی العنوان والاجمال فالابتداء به لرعایة الموافقة لما ذکره سابقا قلنا انما تعرض بوجه التقدیم ههنا لان مبنی الحکم علی المذهبین علی قوله فان اعملت الخ لا علی قوله فیختار البصریون قوله لانه المذهب المختار فان قیل المراد بالاختیار لا یخلو اما اختیار البصریین او الکوفیین فعلی الاول یلزم المصادرة علی المطلوب وعلی الثانی یلزم الکذب قلنا المراد بالاختیار اختیار المتاخرین فلا یلزم شئ قوله اضمرت الفاعل فی الاول فان قیل الحکم باضمار الفاعل فی الاول مطلقا لا یصح لانه لو اقتضی الفعل الاول للمفعول کیف اضمرت الفاعل فیه قلنا هذا انما اقتضی الفاعل فان قیل فعلی هذا یلزم الاضمار قبل الذکر قلنا یجوز الاضمار قبل الذکر فی العمدة بشرط التفسیر لان الضمیر اذا کانت عمدة یظهر فی محل الخ ای کانه مذکور بدون التفسیر لعمدته بخلاف الفضلة لانه لا یظهر فی محل اخر لضعفه فان قیل هذا مخالف لما قال الرضی لانه قال الاضمار قبل الذکر جائز فی الموضعین احدهما به رجل والاخر ضمیر الشان قلنا سلمنا انه لا یجوز الا فی الموضعین لکن جوزهنا للضرورة فان قیل لا ضرورة لانه ینبغی ان یاتی علی مذهب الکوفیین فلا یلزم الاضمار قبل الذکر وایضا ان التکرار وان کان قبیحا لکنه جائز فینبغی ان یاتی بالتکرار اجیب عن الاول ان الضرورة بعد اخذ مذهب البصریین وعن الثانی ان قبح التکرار مشهور وما کان قبحه مشهورا فهو فوق المتنع قوله ولزوم التکرار بالذکر والمراد من الذکر الاظهار فلا یرد ان الاضمار ایضا ذکر فان قیل قد لزم التکرار فی حسبنی وحسبتهما منطلقین الن یدان منطلقا قلنا لا یلزم التکرار فیه لاختلافهما افرادا وتثنیة قوله وامتناع الحذف لان حذف الفاعل لا یجوز قوله الاسم الظاهر لما کان الظاهر صفة تقتضی الموصوف زاد الشارح قوله الاسم قوله الواقع بیان الواقع فان قیل الوفق مصدر المجرد وهذا الباب غیر مستعمل فلا یجوز ذکر المصدر قلنا المراد من الوفق الموافقة وهو مستعمل فلا یجوز الاعتراض فان قیل الموافقة ایضا غیر مستقیم بین الظاهر والضمیر لانه من المعارف ابدا والظاهر لیس کذلک قلنا المراد من الموافقة الموافقة فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث دون التعریف والتنکیر فان قیل الموافقة مع الظاهر منقوض بمثل جریح وقتیل وهند فانه لا یضمر علی وفق الظاهر بل یضمر مفردا مذکرا لانه لو اضمر مونثا لقال جریحة قلنا انه اضمر مونثا لکن لم یظهر علامة التانیث لان الفعیل اذا کان بمعنی المفعول یستوی فیه المذکر والمونث قوله دون الحذف فان قیل لما ذکر الحذف ینبغی

ان یذکر الاظہار ایضا بان یقال دون الحذف والاظہار لانہ کما لا یجوز الحذف کذا لا یجوز الاظہار
قلنا ان نفی الاظہار یفہم من مفہوم مخالف لقولہ اضمرت والحذف وان علم منہ لکن ذکرہ یؤکد
قولہ خلافا للکسائی بخلاف عدم الاظہار لانہ لیس فیہ خلاف لاحد وانما لا یجوز الحذف
لان ہذا الحذف حذف الفاعل وذا لا یجوز فان قیل قد یحذف الفاعل کفاعل المصدر
والفاعل فی نحو ما ضرب واکرم الا انا لانک قد عرفت سابقا ان البصریین ذہبوا فیہ الی مذہب
الکسائی وہو الحذف فی الضمیر المنفصل وفی نحو اسمع بہم وابصر حیث حذف لفظ بہم عن
البصر وہو فاعل عند سیبویہ لانہ صیغۃ التعجب والباء فی بہم زائدۃ عند سیبویہ کما قال المصنف
فی بحثہ اجیب عن الاول ان المصدر قد ینزل منزلۃ الجامد فان المصدر لا یعمل اذ المصدر
الواقع مفعولا مطلقا لیس لہ فاعل لا لفظا ولا تقدیرا وعن الثانی ان مثل ما ضرب واکرم الا
انا فی اعلاد المستثنی ای ان قولہ الا انا وان کان فاعلا لکنہ فی صورۃ المستثنی وہو من الفضلات
فیجوز حذفہ وعن الثالث ان مثل اسمع بہم والبصر لیس مما ذہب الیہ الجمہور لانہم علی مذہب
الاخفش ولفظ بہم عندہ مفعولہ وفاعلہ مستتر وایضا ان قولہ امام فی صفات المفعول
لدخول الجار فیجوز حذفہ قولہ خلافا للکسائی فان قیل ان خلافا منصوب وللنصب جہات
کثیرۃ فہو من ای جہۃ منصوب قلنا ہو مفعول مطلق لفعل مقدر ای یخالف حکم البصریین
خلافا للکسائی والجار والمجرور یتعلقان بظاہر وہو صفۃ خلافا فان قیل فعلی ہذا یلزم
نسبۃ الخلاف الی الاقوی وہو مذہب البصریین وذا لا یجوز قلنا ہذا انما یلزم اذا کان
قولہ یخالف علی صیغۃ المعلوم واما اذا کان علی صیغۃ المجہول فلا یلزم شیئ کما تری قولہ محترزا
عن الاضمار قبل الذکر واعلم ان الاضمار قبل الذکر جائز فی الجملۃ واما حذف الفاعل
فلا یجوز اصلا خلافا للکسائی فانہ اختار الاشتغال للاحتراز عن الشنیع فانہ فر من المطلق الی المقید
فان قیل لا ثمرۃ للخلاف لانہ لا یظہر الفرق بین الحذف والاضمار فی اللفظ لعدم التلفظ بہما
فلا یصح خلافہ قلنا لہ ثمرۃ فی نحو ضربانی واکرمنی الزیدان عند البصریین وضربنی
واکرمنی الزیدان عند الکسائی قولہ مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانہ لو اقتضی
الفعل الاول المفعول لا یتاتی خلاف الفراء فیہ فان قیل ان الشارح ذکر ہذا القول مطلقا
فینصرف الی الکامل فہو من مذہب الجمہور ولا یذہب الذہن الی مذہب الکسائی مع ان خلاف الفراء
یتعلق بہما فینبغی ان یضم مع قولنا او اضمار الفاعل فی الاول عند الجمہور وحذف الفاعل عن الفعل
الاول عند الکسائی خلافا للفراء قلنا اراد الشارح ذلک وانما لم یصرح بہ لوجود القرینۃ وہی ذکر
قولہ خلافا للفراء بعد قولہ خلافا للکسائی مع ان محل ہذہ العبارۃ بعد قولہ فیختار البصریون اعمال
الثانی والکوفیون الاول لان الفراء یجب اعمال الفعل الاول فلا یکون منہما قولہ روی عنہ
تشریک الرافعین فان قیل فعلی ہذا وجب توارد العلتین المستقلتین علی معلول واحد

لہ ای یجوز الفاعل فی الاول علی ما ہو الاصل فی باب التنازع لہ فان قیل لا یصح الاضمار قبل الذکر لہ ای یجوز الاضمار قبل الذکر

وهو رفع ذلك الاسم قلنا يجوز لغرض المجموع علة واحدة وان كان كل واحد منهما عند الانفراد علة مستقلة كما ان عدم الجزء علة لعدم الكل عند الانفراد وعدم الجزئين ايضا علة واحدة لعدم الكل عند اجتماع العلتين كما حققه العلامة التفتازاني في المطول فان قيل فعلى هذا لم يسد باب توارد العلتين على معلول واحد في موضع من المواضع قلنا ان ما قلنا في العلل الاعتبارية كعلل النحو واما في العلل الحقيقية فلا يعتبر هذا الاعتبار فيسد فيها توارد العلتين على معلول واحد قوله كما في صورة تاخير الناصب اي كما روي عنه هذه الرواية في صورة تاخير الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه فان قيل ان الماتن لم يذهب الفراء اصلا بل قال وجاز خلافا للفراء فلا يعلم ان يكون مراده بقوله خلافا للفراء هو خلاف عن مذهب الجمهور بتشريك الرافعين او باعمال الاول او باضماره بعد الظاهر فمن اين تقول ان رواية المتن غير مشهورة عنه قلنا معناه ان الرواية التي حمل الشارح قول الماتن عليها غير مشهورة عنه لان الشارح حمل على وجوب اعمال الاول حيث قال بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان قيل على هذا يلزم التدافع في قول الشارح لانه لما حمل المتن على وجوب اعمال الاول علم منه انه مختار ولما قال هنا ورواية المتن غير مشهورة عنه علم منه ان ذلك غير مختار عند الشارح قلنا ان قوله ورواية المتن اه ليس قول الشارح بل هو من مقولة القيل لانه قال الشارح وقيل روي عنه وان سلم انه من قول الشارح فنقول انما حمل المتن على ما هو المذكور سابقا لاجل متابعة الماتن لانه حمل عليه في الكافية والوافية ولانه مختار الشارح وقيل في الجواب انما حمل الشارح المتن على غير المشهور ليخرج عن مرتبة عدم الاشتهار الى الاشتهار لكن هذا الجواب غير صحيح لان قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه اي غير صحيحة عنه كما يفهم من تحرير عبد الغفور فافهم قوله تحرزا عن التكرار لو ذكر اي لو ذكر المذكور اي تكرار الاسم المتنازع فيه وانكان فاعلا في احد المرتبتين ومفعولا في الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة فان قيل الاضمار قبل الذكر جائز كما في قوله ربه رجلا وفي قوله تعالى فقضاهن سبع سموات فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة من غير محض التفسير وذا غير جائز وفي المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه لان ذكر المرجع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معمولا للفعل الثاني عند اعماله وايضا انما يلزم الاضمار قبل الذكر اذا اضمر قبل اسم الظاهر واما لو اضمر بعد الاسم الظاهر كما نقل عن الفراء سابقا فلا فالاولى ان يقال وعن الفصل الكثير لو اضمر بعد الظاهر اجيب عن الاول بانه لم يرد قوله من غير محض التفسير التفاء بالمحل لان هذا المحل محل غير محض ..... التفسير وعن الثاني ان الشارح ذكر بعض الوجوه وترك البعض وليس هذا قبيحا عند الشارح قوله ان استغنى عنه فان قيل ان هذا القول شرط يقتضي الجزاء ولا جزاء ههنا قلنا هذا الشرط مستغنى عن الجزاء لتقدم

مایدل علی الجزاء وھو قولہ وحذفت المفعول فان قیل ان الفعل المتعدی لا یستغنی عن المفعول فکیف یصح قولہ وان استغنی عنہ قلنا المراد بالاستغناء الاستغناء عن الذکر لا عن نفس المفعول قولہ وان لم یستغن عنہ فان قیل ان جعل قولہ اظہرت مستثنی غیر صحیح لانہ لا یکون الا من الاسماء واظہرت من الافعال قلت ان قولہ الا لیس حرف الاستثناء ہہنا بل ہو فی الاصل ان لا حرف الشرط واظہرت جزاؤہ وانما اوّل لا بلم لان اصلہ ان لم یستغن عنہ لانہ معطوف علی الماضی ای قولہ ان استغنی عنہ لان لم یجعل المضارع منفیا ثم حذفت الفعل بقرینۃ المعطوف علیہ فبقی ان لم ثم حذف الفعل عن لم غیر جائز لانہ عامل وبقاء العامل الضعیف بدون المعمول لا یجوز فحذف لم ایضا واورد لا فی مقامہ فیکون ان لا وحذف الفعل عن لا جائز لانہ غیر عامل قولہ نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا ھذا صورۃ قطع النزاع واما صورۃ النزاع فی حسبنی وحسبت زیدا منطلقا قولہ فانہ لا یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت لان مفعولہ فی الحقیقۃ مضمون المفعولین لان المضمون متعلق الحسبان والعلم لان قولہ حسبت زیدا فاضلا ولیس المراد منہ وقوع الحسبان علی ذات زید وفضلہ جمیعا بل وقوع الحسبان علی فضلہ فقط لان ذاتہ ثابت معلوم فان قیل ینقض ھذا بمثل قولہ تعالی وَلَا یَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَبْخَلُوْنَ بِمَا اٰتٰھُمُ اللّٰہُ مِنْ فَضْلِہٖ ھُوَ خَیْرًا لَّھُمْ تقدیرہ ولا یحسبن بخلھم ھو خیرا لھم فاحد المفعولین ھو بخلھم محذوف والاخر مذکور وھو خیرا لھم قلنا یجوز ان یکون المفعول الاول ضمیر ھو راجعا الی البخل ویجوز وضع الضمیر للرفوع موضع المنصوب والمجرور نحو ما انا کانت وایضا ان ھذا شاذ لا ینقض القاعدۃ فان قیل ..... لما لم یجز حذف احد المفعولین ینبغی ان یضمر فی الاول فلم تعین الاظہار قلنا علی ھذا یلزم الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ فان قیل العلۃ المجوزۃ للاضمار قبل الذکر فی الفاعل ھی امتناع حذفہ وھو متحقق ہہنا قلنا لیس العلۃ المجوزۃ مجرد امتناع الحذف بل کونہ عمدۃ فانہ یساق الذہن الی کونہ مفسرا ما ذکرہ بعد قولہ بل لفظا فقط وھو جائز لانہ معمول الاول فیکون مقدما رتبۃ قولہ علی المذھب المختار فان قیل لفظ المذھب یقتضی الاختلاف مع انہ لا اختلاف بینہم ہہنا قلنا المراد من المذھب ھو المعنی اللغوی لا العرفی ای علی المختار ولا یجوز ان یقال علی الاستعمال المختار لانہ قال فی مذھب البصریین لانہ المذھب المختار والکثیر استعمالا فکیف یقال ھہنا علی الاستعمال المختار قولہ لئلا یتوھم وھذا دلیل لعدم اختیار الحذف فان قیل ان عدم اختیار الحذف امر اصلی لا یقتضی الدلیل قلنا انما لا یقتضی الدلیل اذا لم یدع الداعی وہہنا وجد الداعی وھو انہ لما اختار الاضمار فقال قائل فلم لم یختر الحذف وھو مثلہ فدفع بقولہ لئلا یتوھم قولہ مغائر للمذکور فیلزم الخروج من البحث لانہ فیما یکون المتنازع فیہ واحدا قولہ الا ان یمنع مانع ای اضمر فی جمیع الاوقات الا وقت منع مانع فالاستثناء من قولہ الا ان یمنع مانع ای من الاضمار لانہ المذکور سابقا فلا یصح علیہ تفریع قولہ فتنظر لان منع الاضمار

لہ بان قال الاستثنی مفرغ لہ ثم اظہر ان فی لا فصد اللام لہ وہو غیر جائز لانہ قال الشارح ولا یجوز اضمارہ الخ لہ لما مر ان الاضمار ہو الاضمار قبل الذکر فاذا کان الاضمار امرا قد یجوز اختیار الحذف

لا یتعین الاظہار لوجود طریق اخر وھو الحذف قلنا کما ان الاضمار مذکور سابقا کذلک الحذف مذکور لانہ لما قال علی المختار علم ان ھھنا وجہ اخر غیر مختار وھو الحذف فیکون معناہ الا ان یمنع مانع من الاضمار کما ھو المختار ومن الحذف کما ھو غیر مختار قولہ نحو حسبنی وحسبتہما منطلقین الزیدان منطلقا اعلم ان ھذا صورۃ قطع النزاع واما صورۃ النزاع فھی نحو حسبنی وحسبتہما الزیدان منطلقا قولہ فیجعل الزیدان فاعلا لہ اہ فان قیل لانزاع فی الزیدان فلا یصح بیان العمل فیہ قلنا ھذا بیان الواقع او نقول یحتمل ان یکون صورۃ النزاع غیر ما ذکر بان یقال حسبنی وحسبت الزیدان منطلقا فیجوز ان یکون النزاع فی الزیدان ایضا بان یقتضی الفعل الاول ان یکون الزیدان فاعلا لہ والفعل الثانی ان یکون المفعول لہ قولہ ولا یخفی اشارۃ الی الاعتراض وھو انہ لیس ھھنا المتنازع فیہ واحد قولہ الا اذا لاحظ الخ اشارۃ الی الجواب یعنی المتنازع فیہ ھھنا واحد وھو ان یلاحظ المفعول الثانی اسما دالا علی اتصاف ذات ما بالاطلاق من غیر ملاحظۃ التثنیۃ والافراد لان اعراب التثنیۃ فی الاسم الظاھر کاعراب الرفع والنصب والتذکیر والتانیث فکما یجوز ان یتبدل الاعراب والتذکیر والتانیث عند الاعمالین یجوز ان یتبدل الافراد والتثنیۃ عند الاعمالین فکما لا یضر تبدیل الاول فی واحد متنازع فیہ کذلک لا یضر تبدیل الثانی فیہا فان قیل الفرق بینہما بین لان تنازعہما فی نفس الاسم فلا یضر التبدیل فی الوصف لان الاعراب والتذکیر والتانیث من اوصافہ بخلاف الافراد والتثنیۃ فان التبدیل فیہما فی نفس الاسم لا فی الوصف ولان اطلاق اسم التثنیۃ لا یجوز بدون اعرابہا بخلاف الاسم المفرد فانہ یصح اطلاقہ بدون الحرکۃ قلنا ان الاعراب بالحرف محمول علی الاعراب بالحرکۃ فی سائر المواضع فکذا ھھنا قولہ والا فالظاھر انہ لا تنازع الخ اشارۃ الی وجہ قولہ لا یخفی وانما قال الظاھر لانہ یحتمل ان یتصور التنازع فی ذلک الاسم من غیر الملاحظۃ المذکورۃ بان تاول المفعول الاول بکلواحد فلو اضمر المفعول الثانی مفردا لا یخالف الاول فان قیل یلزم التدافع فی قول الشارح لانہ یعلم من قولہ ولا یخفی انہ لا یتصور التنازع لانہ فاء الاحتمال المذکور ویعلم من قولہ والا فالظاھر الخ وجود الاحتمال المذکور قلنا المراد من عدم التصور انتفاء التنازع علی الظاھر لکن عبر عن انتفاء التنازع بعدم التصور للمبالغۃ ولبعد التاویل المفعول الاول ..... بکلواحد لان مفعولی حسبت فرض بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ فتعرض اجزاء احد المفعولین واحدا ثابت بطریق الاولی فکیف یاول اجزاء احد المفعول الاول بکلواحد قولہ ولما استدل فان قیل لا یجوز ان یکون من باب اعمال الاول عند الکوفیین والا یلزم حمل الکلام علی الوجہ ..... المرجوح عند الکوفیین وھو حذف المفعول قلنا الحذف لضرورۃ انکسار الوزن قولہ بقول امرء القیس صرح باسمہ تنبیہا علی قوۃ الاستشہاد وضرورۃ الجواب عنہ قولہ ولو انما اسعی الخ صیغۃ ای قال لعمرک ایضا ای علی کلام امرئ القیس

لہ یعنی ان الحذف انما یکون مرجوحا اذا لم تکن الضرورۃ داعیۃ الیہ وھھنا ضرورۃ انکسار الوزن عند الاضمار والی الحذف ۱۲

المضارع المتكلم فان قيل كلمة ما في انما لا تخلو اما موصولة او موصوفة فعلى الاول ما بعده صلة وعلى الثاني صفة والموصول مع الصلة او الموصوف مع الصفة ان والخبر غير موجود قلنا كلمة ان هذه لا تقتضي الخبر لابطال عملها بالما الكافة قوله لا دنى معيشة اى آنچه بان زندگانى كند والمراد هو هذا قوله قليل اسم متنازع فيه بين الفعلين قوله من المال صفة قليل فان قيل ان امرء القيس ليس الا واحدا من الشعراء فكيف ترجح بقوله قلنا هو افهم شعراء العرب فيترجح بقوله فان قيل لا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته لانه لو كان اعمالهما متساويين يجوز ايضا اعمال الاول لانه مخير في ذلك قلنا يلزم من اختياره اعمال الاول اولويته اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فان قيل فليكن مذهب امرئ القيس بتساوي الاعمالين قلنا المذهب للنحويين وامرء القيس ليس منهم قوله اى من باب التنازع دفع وهم وهو ان ضمير منه راجع الى القسم الثالث من التنازع لقربه فلا يلزم منه الخروج من الباقي لان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم قوله لفساد المعنى فان قيل لم كان فيه فساد المعنى فلا ..... يعم اطلاق الفصيح على امرء القيس لان الفساد لا يصدر من الفصيح قلنا الفساد فيه ليس مطلقا بل على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب لي قليل من المال لاستلزامه عدم السعي وانتفاء كفايته قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اى السعي والكفاية واما منافاة ثبوت الطلب مع السعي فظاهر لان معناهما واحد فكيف ينتفي في موضع ويثبت في موضع اخر واما مع الكفاية فلان الطلب مستلزم الكفاية وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فلما انتفى الكفاية انتفى الطلب فكيف يثبت ثانيا فان قيل الاستدلال على فساد قول مرئ القيس لو تم لكان السعي والطلب متساويين واما اذا كان السعي اخص من الطلب فلا يتم والحال انه اخص لانه طلب بمباشرة الاسباب وايضا يلزم الفساد اذا كان الواو للعطف على كفاني ولو كان للحال لا يلزم الفساد لان لو انما يوثر في الشرط والجزاء ومعطوفهما دون غيرهما وايضا ان سلم ان الواو للعطف فليكن معطوفا على مجموع الشرط والجزاء فلا يكون مدخول لو فلا يوثر فيه وايضا يجوز ان يكون الجملة معترضة فلا يلزم الفساد اجيب عن الاول ليس المراد عن السعي ههنا ما يكون بالاسباب بقرينة ادنى معيشة وعن الثاني ان كونه للحال غير مستقيم لاستلزامه تقييد الجزاء بنقيض الشرط من حيث اللفظ وان كان في المعنى الشرط منفيا ايضا وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد للجزاء وعن الثالث والرابع انه لو عطف على مجموع الشرط والجزاء يلزم حمل الكلام على التاكيد والحمل على التاسيس ولى من التاكيد قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون اه اى على تقدير فساد المعنى فكان التخليص من الفساد بان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب المجد فان قيل هذا ليس الا طريق التنازع لانه اذا عمل الاول فمفعول الثاني قد يحذف اذا كان مفضلا

له اى واستلزم توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال معبد الرحيم ۱۲ له اذ ان الشاعر اراد يكون محب المذكور

قلنا هذا ليس طريق التنازع لانهما لا يتوجهان الى مرفوع واحد بل يتوجهان الى امرين فان قيل لما كان مفعول لم اطلب محذوفا فلا بد عليه من القرينة قلنا القرينة عليه البيت المتاخر عنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل ؛ فان قيل ان لا يكن للاستدراك وههنا لا يصح الاستدراك لانه تعقيب المغائرة ولا مغائرة ههنا وايضا يلزم التكرار فى كلام الشاعر قلنا المغائرة موجودة لان لم اطلب باعتبار لفظ لم يكون ماضيا فيكون معناه طلبت المجد فى الماضى فتوهم منه انه لا يطلب فى الحال او الازمنة الاتية اونقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل اى لما قال طلبت المجد كان للمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما اذ من شان العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنا فدفع بقوله ولكنما اسعى الخ فان قيل القرينة على اعتبار المجد فى البيت الاول البيت الاتى وهو مقيد بالمؤثل فكان هذا مقيدا به فالمناسب تقدير المجد المؤثل قلنا التقدير خلاف الاصل فيقدر بالحاجة وهى تودى بالمجد المطلق فلا حاجة الى الزيادة فان قيل اذا لم يكن قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفانى والا يلزم الفاصل بالاجنبى وهو لم اطلب لانه ليس من معمولات كفانى فيكون اجنبيا والفاصلة بالاجنبى انما يكون جائزا فى باب التنازع دون غيره قلنا الفصل ههنا لضرورة الشعر وهو انما مبنى على قول من جوز الفصل بالاجنبى ولان الفاصل جائز فيما اذا كان العامل قويا قوله وقد يدرك الخ جواب سوال وهو انك غير قابل للمجد فكيف تطلب فاجاب بانى قابل للمجد لانه قد وجد امثالى فعلم انه قابل له لانى مثلهم قوله يعنى انا لا اسعى بيان حاصل المعنى قوله المجد الاصيل اى العظيم قوله الثابت الذى يبقى لاولادى ايضا لا لنفسى فقط قوله اى مفعول فعل او شبه فعل دفع وهم وهو ان يتوهم المراد من كلمة ما الفعل فقط لاصالته فعلى هذا خرج مفعول ما لم يسم فاعله لشبه الفعل نحو مضروب زيد فدفع بقوله اى مفعول فعل اوشبه فعل يعنى ان المراد من ما الفعل اوشبهه فان قيل الاحضر ان يقال اى مفعولى العامل يتنازعانها قلنا لو قال العامل يتوهم فيه ما يتوهم فى كلمة ما فلا يفيد قوله اى لم يذكر فاعله فان قيل ان سمى لم يسم يتعدى الى المفعولين لعدم تمامه بدونهما ولم يوجد ههنا وايضا يلزم خلو الفاعل عن الاسم وهو غير واقع وايضا ان عدم التسمية ينبئ عن عدم وجود الفاعل وقوله حذف فاعله يدل على وجود الفاعل فيلزم التدافع فى كلامه وايضا لا يصح المقابلة مع قوله حذف فاعله لان الحذف يقع فى مقابلة الذكر لا التسمية قلنا معنى قوله لم يسم فاعله لم يذكر من قبيل تسمية اللازم باسم الملزوم لان اللازم مع التسمية الذكر فان قيل لم لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ والخبر قلنا لشدة اتصاله بالفاعل اى لشدة المناسبة بالفاعل لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام حتى سمى بعض النحاة فاعلا

لہ ولو انما اسعى لادنى معيشة ؛ كفانى ولم اطلب قليل من المال ؛ ولكنما اسعى لمجد موثل ؛ وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ؛ ۱۲ اللهم اغفرلى ولوالدى يوم يقوم الحساب ۱۲

لہ ان تقدیر المجد مطلقا لم یکن بین الفعل ومعمولہ فاصل وھو قلیل ۱۲ منہ ھذا کذا لکہ

لہ ان سمی لم یسم فاعلہ ۱۲ منہ

ثم فی الاعتراض والجواب بحث اما فی الاول فلا نسلم انه لم یفصله لان داب المصنف فی هذا الکتاب ان یفصل العنوانات بترک ... العاطف ... وهو حاصل ههنا واما فی الجواب فهو انه لما لم یصح الاعتراض لم یصح الجواب لانه بناء علی الاعتراض **قلنا** سلمنا انه دابه ذلک لکن للمصنف داب اخر وهو انه اذا کان للبحث اقسام ذکر فی اول قسم منها لفظ منه او منها وترک فی البواقی کما انه ذکر لفظ منه فی المفعول المطلق وترک فی البواقی وفی المرفوعات خالف عن دابه لانه ذکر لفظ منه فی الفاعل والمبتدأ فسال سائل ما النکتة فی مفعول مالم یسم فاعله فبین الشارح رح **النکتة** **فان قیل** ما لسر فی انه ذکر لفظ منه فی المنصوبات وغیرها فی قسم واحد وفی المرفوعات فی القسمین **قلنا** انه دابه ان یذکر فی راس القسم الاصلی وهو فی المرفوعات مختلف فیه فعند الجمهور الفاعل وعند البعض المبتداء فلما ثبت الاصلیة فیهما ذکر فی راسهما **قوله** کل مفعول **فان قیل** ذکر کلمة کل فی التعریفات لایصح لان التعریف انما یکون للماهیة وکلمة کل للافراد **قلنا** ذکرها لمغایرة التعریف لا للتعریف بل لتعریف مدخول الکل ای حذف فاعله **فان قیل** المغایرة یحصل بنفس التعریف لان فی التعریف لابد ان یکون جامعا ومانعا **قلنا** سلمنا انهما یحصلان به لکن ضمنا لا صریحا وکلمة کل صریحی فی الذکر اعلم انه لو ذکر اللفظ العام فی التعریف یراد به مغایرة التعریف ولو ذکر فی التعریف یراد به جامعیة التعریف فاذا قلنا کل انسان حیوان ناطق فمعناه ان کلما هو فرد المعرف یکون فردا للتعریف فیکون جامعا واذا قلنا الانسان کل حیوان ناطق فمعناه ان کلما هو فرد للتعریف فهو فرد للمعرف فیکون مانعا لانه لو کان صادقا علی الغیر فلم یصح ان یقال کلما هو فرد التعریف فهو فرد المعرف **فان قیل** التعریف یصدق علی الربیع فی قولهم انبت الربیع البقل فان الفاعل الحقیقی للانبات هو الله تعالی فحذف الفاعل الحقیقی واقیم المفعول ای الربیع مقام الفاعل مع انه لیس بمفعول مالم یسم فاعله لانتفاء الشرط وهو تغییر صیغة الفعل الی فعل **قلنا** المراد بالفاعل الفاعل النحوی لا الحقیقی وهو الذی یصدر عنه **قوله** ای فاعل ذلک المفعول **فان قیل** الضمیر فی قوله فاعله لا یخلوا ما راجع الی المفعول او فعلی الاول لا یصح الاضافة لان الفاعل للفعل لا للمفعول وعلی الثانی یلزم الاضمار قبل الذکر لان الفعل غیر مذکور **وان قلت** الضمیر راجع الی الفعل المستفاد من کلمة ما فعلی هذا یلزم اخذ جزء الحد وهو باطل **قلنا** الضمیر راجع الی المفعول وانما اضیف الیه لملابسته کون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول **قال المصنف رح** واقیم هو مقامه **جواب سوال** وهو ان حذف الفاعل لا یجوز فکیف قال حذف فاعله **فاجاب** بقوله واقیم هو مقامه **فان قیل** فی اقیم ضمیر مستتر وهو مفعول مالم یسم فاعله فضمیر هو مستدرک فما الحاجة الی تاکید المتصل

ص قوله الفاعل وفی رئیس المبتدأ بان قال فمنا المبتداء ۱۲ منه النکتة آه ای بقوله اشارة الفاعل بالفاعل الخ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

بالمنفصل قلنا لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قوله في اسناد الفعل فان قيل اقامته مقام الفاعل غير متصور لان مقامه هو اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقم المفعول في هذا المقام بل مقامه اسناد الفعل المجهول اليه قلنا المراد بالاقامة في نفس الاسناد وهو غير مختلف بينهما فان قيل لا يصدق التعريف على ضربت بصيغة الماضي المجهول المتكلم لعدم حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه لان التاء هي الفاعل في المعلوم وهي ثابتة في المجهول ايضا قلنا فرق بين التائين لان التا في المعلوم معدول من انا والتاء في المجهول من اياي اعلم انه لا يذكر الفاعل لاغراض اما للاختصار نحو ضرب زيد او للتعظيم او للتحقير او لعدم العلم به او لقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان في نحو قتل الخارجي فان الغرض المهم قتله لا قاتله او غير ذلك كما تقرر في بحث المعاني من المطول قوله في حذف الفاعل دفع وهم وهو ان يتوهم ان التغير شرط بذات مفعوله مالم يسم فاعله والامر ليس كذلك لانهما موجودة بدون التغير فان قيل الشرط لا يصدق على مفعول مالم يسم فاعله لانه اسم المفعول قلنا الشرط يختص فيما كان عامله فعلا فان قيل فعلى هذا ابطل القصور في عبارة المصنف قلنا انه علم بالمقايسة بان يقال شرطه ان تغير صيغة شبه الفعل اي اسم المفعول قوله الى الماضي المجهول فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لعدم تناوله مفعول مالم يسم فاعله للفعل المزيد والرباعي قلنا المراد من فعل الماضي المجهول مطلقا فيكون من قبيل تسمية الاعم باسم الاخص او تسمية الشئ بوصف المشهور مثل لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل فان قيل الصفة المشهورة تفعل ماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا قلنا له صفتان مشهورتان احدهما ماضي المجهول من الثلاثي المجرد والاخر الماضي المجهول مطلقا فاحد الوصفين لاينافي الاخر لصدقهما عليه قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها فان قيل لو اكتفى بقوله وغيرها يتناول الرباعي المجرد ايضا ولما زاد عليه قوله من الافعال المجهولة المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد فيها لم يتناول له قلنا المراد من المزيد في قوله المزيد فيها بمعنى اللغوي اي ما فيه زيادة على ثلثة احرف فيتناول الرباعي المجرد ايضا وانما شرط التغيير الى فعل لئلا يلتبس بالفاعل وانما اختص التغيير بهذه الصيغة لان هذا الوزن غريب في الاوزان للزوم الخروج من الضمة الى الكسرة وهو ثقيل فلا يكون مفعولا ومعنى هذه الصيغة ايضا غير معقول لاسناده الى المفعول فيختص به ليطابق الدال والمدلول فان قيل ان الغرابة لا تختص بهذه ..... الصيغة لان فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ايضا ثقيل قلنا هو اثقل جدا فلذا لم تجيء وذلك لان فيه طلب الثقل بعد الخفة لان الضمة ثقيلة من الكسرة فيكون مثل الصعود من الاسفل الى الاعلى بخلاف العكس لان فيه طلب الخفة بعد الثقل كثير فيكون مثل الهبوط من الاعلى وانما كانت الضمة

ثقیلة من الکسرة لان الضمة تودی بضم الشفتین وکلما تودی بعضوین فهو اثقل مما تودی بعضو واحد وانما کانت الکسرة ثقیلة من الفتحة لان الکسرة تودی بتحریك الشفة السفلی والفتحة تودی بتحریك الشفة الاعلی والحال ان الشفة السفلی عظیم من الشفة الاعلی وکل ما تودی بعضو عظیم فهو اثقل مما تودی بعضو حقیر قوله ولا یقع المفعول الثانی **فان قیل** ان عدم الوقوع المفعول الثانی من باب علمت غیر صحیح لانه واقع بل لا بد منه **وایضا** یلزم الخروج من البحث لانه فی مفعول لم یسم فاعله لا فی مفعول باب علمت **قلنا** لیس المراد نفی وقوع المفعول الثانی مطلقا بل معناه لا یقع موقع الفاعل **فان قیل** ان معنی الوقوع هو الاستعمال فعلم منه انه یصح وقوعه موقع الفاعل لکن لا یستعمل وهذا لیس بمراد **قلنا** اجاب مولانا عبد الغفور بقوله ای لا یصح وقوعه لانه لا یقع فی الاستعمال بقرینة کلمة لا فی قوله لا یقع والا فالانسب ان یقال لم یقع لان لم للماضی **وایضا** الانسب ان لا یختص الحکم بالمفعول الثانی من باب علمت لان الثانی من باب علمت ایضا لم یستعمل فی مقام الفاعل وان صح وقوعه **فان قیل** ان کلمة من فی قوله من باب علمت للتبعیض وهی لا تدخل الا علی المتعدد ولا تعدد ههنا **وایضا** ان ما قبل من یکون جزء من مدخوله والمفعول الثانی لیس جزء من باب علمت لانه من الافعال والمفعول من الاسماء **قلنا** ان عبارة المص بحذف المضاف ای مفعولی باب علمت **ثم المراد من باب علمت** الفعل المتعدی الی المفعولین الاول منهما مسند الیه والثانی مسند وانما لا یقع موقع الفاعل لانه مسند الی المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل الیه لزم کونه مسندا ومسندا الیه معا وذا باطل **فان قیل** ان کونه مسندا ومسندا الیه ممنوع لکن من جهة واحدة وههنا من جهتین **وایضا** انه منقوض بقولهم اعجبنی ضرب زید لان الضرب مسندا الیه بالنسبة الی اعجبنی ومسند الی زید **اجیب** عن الاول انه کونه مسندا ومسندا الیه فی ترکیب واحد وهو بمنزلة جهة واحدة عند النحویین وعن الثانی ان الدلیل المذکور فیما اذا کان کل من الاسنادین تاما وفی مادة النقض الاول تام والثانی غیر تام لانه بصورة الاضافة لان الضرب مضاف الی زید **فان قیل** ان الاسناد تام فی الفعل دون شبهه نحو زید معلوم ابوه قائما مع ان المدعی عام فلا یتم التقریب **قلنا** ان ما قال الشارح رح لیس لیلا لکل المدعی بل لبعضه واما دلیل الکل فهو انه لا مناسبة بین الفاعل والمفعول الثانی لان الفاعل مسندا الیه ابدا والمفعول الثانی مسند ابدا قوله بلا لام **فان قیل** لا نسلم ان المفعول له لا یقوم مقام الفاعل لان قوله للتادیب فی قولنا ضرب للتادیب مفعول له مع انه قائم مقامه **قلنا** المراد ما کان بحذف اللام لا بذکرها لانه یقع علیه عند الاطلاق وفیما ذکرت بذکر اللام **فان قیل** ما الفرق فی اقامة الاول دون الثانی **قلنا** ان النصب فیه مشعرا بالعلیة فلو اقیم مقام الفاعل

له وهو ممنوع فکذا هذا ۱۲ فات النصب والاشعار له ای الاسناد الثانی ۱۲

بخلاف ما کان مع اللام لان المشعر بالعلیة هی اللام وهی قائمة فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یقوم المفعول فیه ایضاً وکذا المفعول به لان النصب فیما دال علی الظرفیة والوقوع قلنا المشعر للظرفیة فی المفعول فیه شیئان احدهما النصب ثانیهما نفس الاسم ای ذاته کدار ویوم مثلا بخلاف المفعول له فان نفس الاسم فیه لا یشعر بعلیة الفعل واما المفعول به فلان الفعل المجهول دال علی انه مفعول به لشهرة وقوعه موقع الفاعل قوله فات النصب والاشعار ای فات النصب بسبب جعله مرفوعا وفات الاشعار بسبب فوة النصب للشعر بالعلیة فلا یرد الاستدراک قوله ای کل من المفعول له والمفعول معه اشارة الی ان قوله کذلک خبرلهما فان قیل فات المطابقة بین المشار الیه والاسم الاشارة لان کذلک من الاسم الاشارة المفردة والمشار الیه شیئا من المفعول الثانی والمفعول الثالث قلنا الاشارة بذلک الی المفعول وهو یصدق علی الثانی والثالث جمیعا کما قال الشارح کالمفعول الثانی والثالث فان قیل ان قوله کذلک مستدرک فان قوله والمفعول له ومعه عطف علی المفعول الثانی والثالث فدخل تحت قوله لا یقع قلنا انه عطف علی قوله لا یقع فیکون من قبیل عطف الجملة علی الجملة فلا استدراک فان قیل ما السر فی ذلک بان لا یعطف المفرد علی المفرد مع انه احضر قلنا السر فی ذلک ان فیها اشارة الی ان علة علم وقوع هذین مغایرة للاولیین ولو کان من قبیل عطف المفرد علی المفرد توهم ان علة هذین مشارکة للاولیین کما ان الاولیین مشارکان فیها فان قیل لا یصح تشبیه هذین بالاولیین لان الشرط فیها ان یکون المشبه به اقوی من المشبه وههنا الامر بالعکس لان المفعولین الاولین مختلف فیهما لانه نقل من المتاخرین جواز وقوعهما ومنع هذین التفاتی قلنا عبارة المصرح محمولة علی القلب تقدیره لا یقع المفعول له ولا معه والمفعول الثانی والثالث کذلک او ان فیه اشارة الی المبالغة فی السر وعلی المتاخرین حیث جعل فی موضع المشبه به قوله اما المفعول له فلما عرفت قال الشارح الهندی ان المفعول له لا یقع موقع الفاعل لکونه جواب لم ولا یصح السوال بلم قبل تمام الحکم فلو حذف الفاعل لا یتم الحکم فان قیل هذا یوجب امتناع نحو ضرب للتادیب و القول بان المنصوب جواب لم دون المجرور بحکم و ایضا انه لیس جواب عن سوال نشأ من الفعل المذکور کیف ولو کان کذلک لکان معمولا للمقدر لا للمذکور فمعنی قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله یصح ان یذکر فی جواب السوال عن اللمیة فاذا قیل لک لم ضربت قلت ضربت للتادیب قوله فی انهما لا یقعان موقع الفاعل الضمیر فی انهما یحتمل الاحتمالات الثلث الاول ان یرجع الی المشبه والثانی یرجع الی المشبه به والثالث ان یرجع الیهما قوله التی اصلها العطف اشارة الی تاکید الانفصال قوله فی الکلام دفع وهم وهو ان المراد بوجوده الوجود باعتبار تحققه فی الخارج فعلی هذا یلزم الخروج من البحث فدفع بقوله فی الکلام فان قیل ان قوله واذا اجد شرط وقوله تعین له جزاء وهو لا یترتب علیه لان التعیین یقتضی الاشتراک ولا اشتراک ههنا

له ای من وقوع هذین المفعولین ای المفعول له ومعه موقع الفاعل ۱۲ منه ای فی توجیه عدم وقوع المفعول له والمفعول معه

قلنا انه یقدر فی جانب الشرط قوله مع غیره من الفاعیل فوقع الاشتراك قوله التی یجوز وقوعها دفع وهم وهو ان المراد من الفاعیل المقدرة ما یمتنع وقوعه موقع الفاعل فعلی هذا لا یثبت الاشتراك ایضا قوله کذلك لا یمکن تعقله بلا مضروب فان قیل ان الدلیل غیر مثبت للمدعی وهو توقف تعقل الفعل علی المفعول به لجواز ان یکون عدم امکان تعقل الفعل بدون تعقل الفعل والمفعول به بسبب کون تعقل المفعول به لازما له قلنا ان الشارح نبه علی عدم امکان تعقل الفعل بلا مضروب لعدم تعقل الفعل بلا ضارب وهذا موقوف فعلم ان الاول ایضا موقوف فان قیل المفعول المطلق ایضا بهذه الصفة لان تعقل کل فعل یتوقف علی تعقل المفعول المطلق لان مفهوم المطلق ایضا جزء من مفهوم الفعل و تعقل الکل یتوقف علی تعقل الجزء قلنا اذن لا یقوم مقام الفاعل بلا قید ..... مخصص وهو من حیث انه مقید لم یکن موقوفا علیه لتعقل الفعل فان قیل المفعول فیه ایضا بهذه الصفة لانه کما یتوقف الفعل علی المفعول به کذلك یتوقف علی المفعول فیه قلنا التوقف علی المفعول فیه من حیث الوجود لا من حیث التعقل بخلاف المفعول به لان التوقف علیه من حیث التعقل فیغفله الفاعل فان قیل ما السر فی ان التوقف علی المفعول به من حیث الوجود و التعقل جمیعا وعلی المفعول فیه من حیث الوجود فقط قلنا الغرض من الجملة الاسمیة او الفعلیة لیس الا فهم المخاطب لیفید له الغرم او الحزن و ذلك الفائدة لا یکون الا فی الفاعل او المفعول به قوله للنوع فان قیل لما کان قوله ضربا شدیدا مفعولا مطلقا وهو علی ثلثة انواع للتاکید والنوع والعدد فهو من ای قبیل قلنا هو للنوع فان قیل لا یصح ان یکون قوله ضربا شدیدا مفعول مطلقا للنوع لانه ما یکون الغاء فیه مکسورة و اخره تاء مخ جلسته وقوله ضربا لیس کذلك قلنا هو للنوع باعتبار الصفة یعنی المفعول المطلق النوعی قد یکون باعتبار الصیغة وقد یکون باعتبار الصفة وههنا باعتبار الصفة وهو قوله شدیدا فان قیل المقصود مثال للمفعول المطلق و هو یحصل بقوله ضربا فما الفائدة فی ازدیاد قوله شدیدا قلنا فائدته التنبیه علی ان المصدر لا یقوم مقام الفاعل بلا قید مخصص اذ لا فائدة فیه لدلالة الفعل علیه والحال ان الفاعل محل الفائدة فلا بد ان یکون ما قام مقام الفاعل ایضا محل الفائدة فان قیل ما للشارح انه بین الوزن فی ازدیاد قوله شدیدا ولم یبین الغرض فی تعیین المفعول فیه بان یقول انما اورد الیوم معرفا اذ لا فائدة فی اقامة الزمان المطلق مقام الفاعل لدلالة الفعل علیه اذ ما من فعل الا وله زمان او مکان قلنا انا لم نتعرض للشرح لانه کثیرا ما یکتفی عن السابق باللاحق وایضا الاشیاء تعرف بالاضداد والامثال وهو المفعول المطلق لا مثال مثله فانقیل لما کان الفعل دالا علی المصدر فینبغی ان لا یکون الفائدة فی المفعول المطلق التاکید لنا سلمنا ان لا فائدة فیه لان فیه فائدة التاکید لان ذکر المصدر بعد الفعل لتاکیده فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یکون فی وقوعه موقع الفاعل ایضا فائدة التاکید قلنا الفاعل عمدة فلا بد فیه من الفائدة المعتدة بها فلا یکفی فیه الفائدة التی هی مجرد التاکید فان قیل لما کان عدم وقوع المصدر

له ذم نحو بئس الخ یجوز وقوعهما ۱۲

له نحو ضربا شدیدا یجوز وقوعهما ۱۲

لدلالة الفعل عليه فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعول به مقام الفاعل اذا كان مبهما غاية الابهام بان يقال ضرب شخص لدلالة الفعل عليه لان الفعل المتعدي لا يكون الا ان يقع على شخص **قلنا** لو كان المفعول به كذلك فوقوعه موقع الفاعل ممنوع **قوله** جار ومجرور **فان قيل** ان ذكر قوله في داره لا يصح لانه على هذا يلزم تكرار المثال لانه ليس الا ظرف مكان وقد مر بقوله اما مر الامير **قلنا** انه جار ومجرور يعني ان المصرح ذكر لملاحظ الجار والمجرور لا بملاحظ الظرفية **فان قيل** فعلى هذا يلزم الخروج من البحث لانه في المفاعيل **قلنا** الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل في كونهما فضلة وفي انه مفعول بواسطة حرف الجر **فان قيل** لا يصح التشبيه بالمفاعيل لانه عين المفعول به عند المصرح فلا يصح قول الشارح شبيه الخ **قلنا** معناه شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو مفعول بالواسطة فتحقق المغايرة **قوله** اي وان لم يوجد **فان قيل** ان قوله يكن فعل من افعال الناقصة يقتضي الاسم والخبر والضمير فيه راجع الى المفعول به اسمه والخبر غير موجود لان قوله فالجميع جزاء الشرط وايضا الفاء تنافي الخبرية **قلنا** ان قوله يكن هنا ليس من الافعال الناقصة بل هي تامة معناها وان لم يوجد فلا يقتضي الخبر (اي بهذا الشرط في قوله وان لم يكن اه منه) **قوله** في الكلام دفع وهم وهو ان المراد بعدم الوجدان عدم الوجدان في الواقع فاذا لم يكن له مفعول به في الواقع فهو من افعال اللازمة فلا تصح صيغة المجهول منه **قوله** اي جميع ماسوى اه **فان قيل** ان في قوله فالجميع يدخل المفعول به ايضا فيلزم التدافع في قول المصرح لانه يعلم من قوله ان لم يكن عدمه ويعلم من قوله فالجميع وجوده **وايضا** قال سابقا تعين المفعول به وقال ههنا بالتسوية مع الغير **قلنا** المراد من الجميع جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة **فان قيل** ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لانه مفعول به (لان الباء موضع الفاعل ۱۲) عند المصرح **قلنا** ان صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة **قوله** في جواز وقوعها **فان قيل** الجزاء لا يترتب على الشرط لانه على تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل ايضا يكون ماسوى المفعول به سواء في عدم وقوعها **قلنا** المراد من الاستواء ههنا الاستواء في جواز وقوعها لا في صورة وجود المفعول به فالاستواء في عدم الجواز **قوله** اي الفعل المتعدي دفع وهم وهو ان المراد من باب اعطيت باب الصرف الى الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول الى اخره وهو لا يتناول امثال كسوت فدفعه بقوله الى الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول نحو جعلت وكسوت وغيرهما **قوله** بان يقوم مقام **فان قيل** لا نسلم ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني بالاستوائي اقتضاء اعطيت اياهما **وايضا** يلزم الخروج من البحث لانه في مفعول ما لم يسم فاعله **قلنا** المراد بالاولية الاولية في الاقامة مقام الفاعل **قوله** لان الاول عاط اي اخذ انما قيد بالاخذ لانه لو لم يقيد به لم يصدق على المفعول الاول من فعل اعطيت انه عاط بل العاطي هو المتكلم في قولنا اعطيت

له فدفع بان المراد عدم الوجدان في الكلام لا في الواقع ۱۲ مفتي سله اي في صورة عدم وجود المفعول به ۱۲ مفتي عبد الرحيم

زید اد رهما **فان قیل** تفسیر المعاطی بالاخذ تفسیر الشئ بالمبائن لان الاعطاء مقابل الاخذ **قلنا** لانسلم انه تفسیر بالمبائن لان اعطاء الشئ لزید مثلا یستلزم اخذه له فیکون من قبیل ذکر الملزوم وارادة اللازم **وان قیل** الملازمة ممنوعة لانه جاز ان یتحقق الاعطاء من رجل الی زید ولم یتحقق الاخذ منه **قلنا** اذا لم یتحقق الاخذ منه فهذه الاعطاء لم یسم بالاعطاء **ونقول** عن الاصل ان عاطی فاکان من المجرد فلا یکون معناه الا الاخذ لان العطی عبارة عن الاخذ واذا کان من المزید یکون معناه جعل الغیر اخذ افلهذا یراد منه ما یقابل الاخذ وهو التسلیم **فان قیل** ان دلیل الشارح اخص من المدعی لان المدعی ان اقامة المفعول الاول ولی فی کل فعل متعد الی مفعولین ثانیهما غیر الاول وکون المفعول الاول عاما مخصوص بفعل اعطیت فلا یتناول مثل کسوت زیدا جبةً وکذا لا یتناول مثل جعلت اللبن شیرازا وجعلت التراب طینا لانه لیس فی اللبن والتراب معنی الفاعلیة **قلنا** المراد بالفاعل فی قوله فیه معنی الفاعلیة ما یعم القابل فان القبول لازم الاخذ فزید قابل للثوب وکذا اللبن قابل للشیراز وکذا التراب قابل للطین الا تری انا اذا قیل شرف زید ومات زید فزید فاعل بمعنی انه قبل الشرافة والموت **فان قیل** هذا لا یستقیم فی قوله کسوت الجریة لان الجریة غیر قابل **اجیب** عن اصل الاعتراض ان ما قال الشارح دلیل لبعض المدعی واما دلیل الکل فنوانه بمنزلة المفعول الاول من باب علمت فی الاولویة وکون الاول ثمة اولی فکذا ههنا الا انه وجد المانع ثمة من اقامة الثانی فتعین الاول ولا مانع ههنا فلا تتعین **فان قیل** الاولویة منقوضة بقولنا اعطی زید عمرا والان اقامة الاول ههنا واجبة لئلا یلتبس بالاول **قلنا** الاولویة عند الامن من اللبس واما عند عدم الامن فیجب اقامة المفعول الاول **فان قیل** یجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثانی فی مرکزه بان قام مقام الفاعل بان یکون مرفوعا ولم یقدم علی المفعول الاول بل یکون مرفوعا فی موضعه **قلنا** خوف الالتباس باق لان التاخیر وان دل علی انه مفعول الثانی لکنه لما کان مع ذلک صالحا لان یکون مفعولا اولا لان تقدیم المفعول الثانی جائز علی المفعول الاول وهو اولی بان یقوم مقام الفاعل امکن ان یقع الحیرة والاشتباه وکثیرا ما یحترزون عن خوف اللبس وان لم یبلغ الی حقیقة اللبس **قوله ومنها المبتدأ والخبر فان قیل** ما للمصنف رح انه قال ههنا منها بتانیث الضمیر وقال فی الفاعل منه **قلنا** الاصل ان یاتی بتذکیر الضمیر فیهما لیرجع الی المعرف لکن ههنا لما بعد العهد وهو مفید للغفلة عن المرجع الضمنی فقال منها لیکون راجعا الی المرجع الصریحی **قوله** یعنی من جملة المرفوع اشارة الی تفسیر مرجع قوله ومنها وقوله او من جملة المرفوع تفسیر مرجع قوله منه ویجوز ان یرجع الضمیر الی الفاعل وفائدة التنبیه علی انه من ملحقات الفاعل وانما زاد لفظ الجملة فی تفسیر الثانی لصحة من التبعیضیة لانها لا تدخل الا علی المتعدد دلالة معنی قوله من جملة

ملہ ای اولویة اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ۱۲ ملہ ای فی المقام الاول ۱۲ ملہ للبس الجریة ۱۲ ملہ ای فی هذا المقام ۱۲ ملہ ای فی سوء ۱۲

ملہ ای تاخیر المفعول الاول ۱۲

المرفوع ای من افراده وانما زاد لفظ الجملة فی التفسیر الاول مع انه لایحتاج الیه لوجود التعدد لان لفظ الجملة یجمل والمرفوعات مفصلة لیکون عبارة المص رح علی وفق عبارة الفصحاء لان فی عبارتهم تفصیل بعد الاجمال **فان قیل** ما للمص رح انه جمع بین المبتدء والخبر فی فصل واحد مع ان کلا واحد مرفوع علی حدة **قلنا** الملازم الواقع بینهما **فان قیل** الملازمة مستقیمة فی القسم الاول من المبتدأ لا فی القسم الثانی لان الخبر غیر موجودة معه **قلنا** الملازمة علی ما هو الاصل فیهما وهو کون المبتدء مسند الیه وکون الخبر مسندا بخلاف القسم الثانی لانه مسند وهو خلاف الاصل **فان قیل** بینهما تلازم مطلقا سواء کان فی القسم الاول من المبتدء او القسم الثانی منه بان یکون الخبر اعم من ان یکون حقیقة او حکما فان الفاعل فی القسم الثانی سد مسد الخبر ویکون فی حکم الخبر فلا حاجة الی قول الشارح علی ما هو الاصل فیهما **قلنا** هذا خلاف المتبادر **او نقول** ان ما قال الشارح رح جواب بعد التسلیم **قوله** فالمبتداء هو الخ **فان قیل** ضمیر الفصل یفید الحصر وکذا اللام فی قوله فالمبتداء یفید الحصر ایضا فیلزم اجتماع التی الحصر وهو باطل وایضا ما للمص رح انه ذکر صیغة الفصل فی حد المبتداء او لم یذکر فی حد الفاعل فی بعض النسخ وفی حد مفعولا ما لم یسم فاعله **اجیب عن الاول** ان اللام الحصر المسند الیه فی المسند فهو اشارة الی جامعیة التعریف لان ایراد العام فی المعرف اشارة الی جامعیة التعریف وضمیر الفصل لحصر المسند فی المسند الیه فهو اشارة الی المانعیة **وعن الثانی** انه کثیرا ما یکتفی فی بعض الحدود بالحصر المستفاد من مقام التعریف وصرح بذلک فی البعض لیکون صورة التصریح دالة علی صورة الاکتفاء **قوله** الاسم **فان قیل** التعریف لایکون جامعا لانه خرج منه نحو ان تصوموا خیر لکم **قلنا** الاسم اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا فههنا اسم تقدیرا لان ان یجعل المضارع تاویل المصدر تقدیره صیامکم خیر لکم **قوله** الذی لم یوجد اشارة الی موافقة القاعدة المشهورة وهی ان اللام ادخل علی اسم المفعول کان اللام بمعنی الذی والاسم بمعنی الفعل فدل المول للام بالذی والمجرد بلم یوجد **فان قیل** ینبغی ان یعنبر بفعل نفسه بان یقال جرد او یتجرد **قلنا** انما لم یعتبر به اشارة الی ان حقیقة التجرید غیر مراد ههنا وهو الانعدام بعد الوجود فانه غیر لازم **فان قیل** ما للمص رح انه عبر عن عدم الوجود بالتجرید **قلنا** انه نظرا الی ان اللائق مع المعربات وجود العامل اللفظی **فان قیل** التعریف لا یکون مانعا لانه دخل فیه زید فی قولک ان زیدا قائم لانه مجرد عن العوامل لان ان عامل لا انه عوامل **قلنا** ان اللام اذا دخل علی الجمع البطل معنی الجمعیة فیکون معناه لم یوجد فیه عامل یعنی ان العبارة وان کانت ظاهرة فی سلب العموم لکن المراد عموم السلب باعتبار ان اللام البطل معنی الجمعیة فصار الجنس منفیا **فان قیل** العوامل جمع العامل وهو اسم الفاعل واللام الداخلة

لله ای لان المبتدا فی القسم الثانی ۲ منتی سلله فان المسند الیه اذا عرف باللام یفید حصره علی المسند ۱۲ منتی عبد الرحیم ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

علیه تکون موصولیة واللام التی البطل الجمعیة هی الجنسیة وهی قسم الحرف **قلنا** العامل ههنا نقل من الوصفیة الی الاسمیة لانه جعل علما لماهیة الاشیاء عند النحویین فلا یکون اللام فیه موصولیة **فان قیل** لما کان المراد من العوامل العامل فلا یصح توصیفه بقوله لفظیة لانه یلزم توصیف المذکر بالمؤنث **قلنا** لما کانت العوامل بمعنی العامل کانت اللفظیة بمعنی اللفظ **قوله** ای حقیقة ولا تقدیرا ولا انعاولا نائبا **فان قیل** العموم حصل من وقوع النکرة فی سیاق النفی لان قوله عامل نکرة فما الحاجة الی قوله اصلا **قلنا** انما اکد النفی بقوله اصلا ردا علی من زعم ان المراد بالعوامل اللفظیة نواسخ المبتدء والخبر کباب ان واخواتها لئلا ینقض التعریف بقولک بحسبک درهم وذلک لان هذا الرد ثابت لان الذهن لا ینتقل من العوامل اللفظیة الی خصوص النواسخ **فان قیل** التعریف لا یکون جامعا لانه یخرج عنه قولک بحسبک درهم لانه مبتدء بالاتفاق مع انه لم یجرد عن العوامل اللفظی وهو الباء **قلنا** انه اراد بالعامل اللفظی ما کان مؤثرا فی المعنی کالتعدیة و غیره والباء فی بحسبک غیر مؤثرة فی المعنی **فان قیل** ان هذا المعنی غیر متبادر من العبارة ولا بد من حمل عبارة التعریف علی المتبادر **قلنا** انه متبادر لان الظاهر ان المؤثر فی اللفظ هو المؤثر فی المعنی **فان قیل** ما للشارح رح انه ذکر کلمة الشک حیث قال وکانه اراده مع انه لا بد من تاثیر المعنوی **قلنا** انما ذکر کلمة الشک لان هذا الجواب محل الاعتراض وان کان صحیحا وهو انه منقوض بنحو ما فی الدار من احد فان من الاستغراقیة یفید تاکید النفی فینبغی ان یکون قوله من احد مبتدء واما الجواب فهو ان المراد بالمعنی فی قوله مؤثرا فی المعنی لا یکون للتاکید لان التاکید من التوابع فلا یلتفت الیه **فان قیل** فعلی هذا یلزم ان لا یکون ان المکسورة منافیا للمبتدء اذ لا تاثیر لها فی المعنی الا التاکید **قلنا** تاکیدان معتبر لانه مؤثر فی المسند والمسند الیه جمیعا فیکون منظور النظر بخلاف تاکید من فانه مؤثر فی المسند الیه فقط فلا ینظر الیه **فان قیل** ان التعریف لا یکون جامعا لانه خرج منه قولک انما زید منطلق لانه مبتدأ اتفاقا مع انه لم یجرد من العوامل اللفظی المؤثر فی المعنی وهو ان **قلنا** المراد من العامل ان یکون عمل العامل محفوظا معه وههنا لما سبق عمل ان بسبب ما الکافة **قوله** مسندا الیه **فان قیل** ان قوله الیه مفعولا ما لم یسم فاعله لقوله مسندا والحال انه لم یعتمد علی شیء فکیف عمل فی مفعول ما لم یسم فاعله بدون الاعتماد **قلنا** انه حال من الاسم فاعتمد علی ذی الحال **فان قیل** الاسم لیس بفاعل ولا مفعول فکیف یصح الحال منه بل هو خبر المبتدأ **قلنا** انه حال من الاسم الذی هو ضمیر فی قوله المجرد وهو مفعول ما لم یسم فاعله **قوله** او الصفة عطف علی الاسم ای او هو الصفة الواقعة الخ **قوله** سواء کانت مشتقة **دفع وهم** وهو ان المراد من الصفة هی المشتقات کما هو المشهور فخرج عنه قولهم اقرشیا انت فدفع

بضم القاف وفتح الراء ۱۲م

لله الی قوله انما زید منطلق ۱۲م لله ای لفظ الاسم فی قوله هو الاسم ۱۲م

بقوله سواء كانت مشتقة اوجارية مجرى المشتقة كقرشي[1] لان معناه رجل منسوب الى قرش فيكون مشتقا **فان قيل** انّ قُرَيْشيا وزن فُعَيْل واذا الحق ياء النسبة بوزن فعيل وهو مذكر لم يحذف الياء التي في نفسه وان كان مؤنثا حذف الياء منه فكيف حذف من قرشي **قلنا** قال المصنف رح في الشافية وقرشي شاذ[2] فلا ينقض القاعدة وانما اشترطان يكون الصفة مصدرة بحرف النفي اوالف الاستفهام لان هذا القسم من المبتدء عامل فيما بعده فلا يهمل عمل الصفة بدون الاعتماد **فان قيل** الاعتماد لما لا يختص بهما فليكن بغيرهما **قلنا** لو اعتمد على المبتدء فيكون خبرا فكيف تكون مبتدء ولو اعتمد على ذي الحال تكون حالا ولو اعتمد على الموصوف تكون صفة ولو اعتمد على الموصول تكون صلة فتعين حرف النفي والالف **فان قيل** لو حذف (اي الف الاستفهام ملخصا) الحرف والالف لكان اخصر واشمل فيدخل ما هو بعد اسم النفي كغير وبعد هل وبعد اسم الاستفهام نحو ما ومن **قلنا** حرف النفي شائع في النفي فلذا خصصه وكذا الالف اصل في الاستفهام فافرده تنبيها عليه **فان قيل** ابتدائية الصفة في صورة حرف النفي اوالف الاستفهام مستقيم واما في صورة من وما فغير مستقيم لانهما يصلحان ان يكونا مبتدأ فما الحاجة الى جعل الصفة مبتدأ **قلنا** هذا انما اذا وقع من وما مفعولين للصفة **فان قيل** ينبغي ان يكون الصفة الواقعة بعد اللام الموصولة مبتدءا ايضا بالاعتماد على الموصول بخلاف القائم ابوه مع ان اللام مثل الالف في عدم صلاحية الابتداء **قلنا** ابتدائية هذا القسم ضروري لانه لما وجد المرفوع ولا رافع له حكموا انه مبتداء والا فالمبتدء لا يكون مسندا بل مسندا اليه فلما كان ابتدائية ضروريا لا يصار اليه عند عدم الوجه الاخر وههنا الوجه الاخر موجود وهو ان رفعه في الاصل للام الموصولة لكن لما لم يصلح ان تنتقل رفعه الى ما بعده كنصب ما بعد الا الله تنتقل من الاقوله وعن سيبويه الخ لان الاعتماد عنده ليس بشرط لعمل الصفة بل هو اولى فبقواته يثبت القبح وعند الاخفش الاعتماد ليس[3] باولى **قوله** وعليه قول الشاعر اي على كون احد منهما (ملخصا) قول الشاعر ؎ فخير نحن عند الناس منكم ؎ فخيرا اسم تفضيل مبتدأ و نحن فاعله ولم يعتمد على شيء **فان قيل** فليكن خير خبر مقدم فلم يهمل الاستدلال به **قلنا** لو جعل خير خبرا عن نحن تفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بالاجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لانه ليس باجنبي بل هو من معمولاته **فان**

---

[1] لعدم العلة الموجبة للحذف في المذكر وهو الثقل بخلاف المؤنث فان فيه علامة التانيث فلا زيادة با لنسبة وبه يلزم الثقل فيه فلذا يحذف الياء منه دون المذكر ۱۲ تحرير سيد قيوم [2] لان قرشي مبتدا وجاءت خبره فقرشي جار مجرى الصفة ۱۲ مفتي عبد الرحيم وفي بعض النسخ كقرشي باليائين فعلى هذا لا يرد الاعتراض المذكور ۱۲ مفتي [3] يعني القياس عدم الحذف لكن حذف منه شاذا كذا في الشافية ۱۲ مفتي

[3] بان قال بعد النفي والاستفهام ۱۲ [4] فكذا يرد جواز الابتداء بها من غير استفهام وبقي حسنا ۱۲ مفتي عبد الرحيم

بار خدايا غم دنيا از دل من بر دار و حاجت من بر آر بحرمة النبي وآله الامجاد

قيل ان قوله عند الناس ايضا معمول لقوله خير فلم لم يجعله من الفاصلة المذكورة قلنا كون قوله عند الناس معمولا لاسم التفضيل ليس مما يجزم به لان جاز ان يكون معمولا لآخر اخر بخلاف قوله منكم فانه معمول لا محالة لانه مفضل عليه لان معناه انا خير منكم عند الناس اى بقوم فان قيل كذا لا يجزم بكون منكم معمولا لاسم التفضيل لانه يحتمل ان يكون مفسرا لمنكم الاول وهو المعمول تقديره فخير منكم نحن عند الناس منكم فلا يلزم الفاصل بالاجنبي ح وايضا لو قال خير زيد عند الناس منكم لتعين كون زيد فاعلا فينقض به قاعدة فان طابقت مفردا جاز الامران لانه باحد الامرين يلزم الفصل وايضا هذا مخالف عن بحث الكحل لانه قال ثمة ان اسم التفضيل انما يعمل اذا كان منفيا ولا نفي ههنا اجيب عن الاول بان بناء كلام سيبويه والاخفش على الظاهر اذ التقدير خلاف المتبادر وعن الثاني ان جواز الوجهين فيما اذا لم يمنع مانع وههنا وجد المانع من احد الامرين وهو لزوم الفصل بالاجنبي وعن الثالث بان ما قال في بحث الكحل من اشتراط النفي لعمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر ونحن ضمير وأجاب الجمهور عن الشعران خير خبر المبتدا المحذوف تقديره نحن خير نحن فنحن الثاني تاكيد الضمير المستتر في خير الراجع الى نحن الاول وهو معمول خير فكذا نحن معمول له فلا يلزم الفصل بالاجنبي قوله لكونه كالجزء فان قيل لا يحتاج اليه لانه اذا كان فاعلا فيكون معمولا فلا يكون اجنبيا سواء كان خبرا اولا قلنا اشير به الى استبعاد كون الفاعل فاصلا اجنبيا لانه اذا كان كالجزء من الفعل فكأنه لم يكن فاصلا اصلا فعدم كونه فاصلا اجنبيا اولى قوله رافعة للظاهر حال من الضمير في قوله الواقعة فان قيل ان التعريف لا يكون جامعا لانه خرج منه قوله تعالى ارغب انت فان قوله ارغب صيغة اسم الفاعل مصدرا بالف الاستفهام مع انه رافع للضمير وهو انت اى قال ب ابراهيم عليه السلام لم ارغب انت عن الهتي يا ابراهيم قلنا الظاهر عم من ان يكون اسما ظاهرا او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لانه مثل الظاهر في ان كلواحد منهما يتكلم به قصدا فان قيل فلم يحمل الظاهر على المعنى اللغوي اى غير المستتر ليتناول الضمير البارز ايضا فلا يحتاج الى هذا التعميم لادخال نحو ارغب الخ قلنا الاسلوب عندهم اخذ معنى الاصطلاحي مهما امكن فان قيل تعريف القسم الثاني من المبتدا لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فانه لا يصدق على ضارب في صورة التنازع واعمال الثاني في قولك ضارب ومكرم زيدا فان ضارب مرفوع على انه مبتدا مع انه رافعة للضمير المستتر الراجع الى ما الثاني فانه دخل في قولنا زيد قائم ابوه فان زيدا مبتدا وقائم ابوه خبره ويصدق التعريف القسم الثاني على قائم ابوه اجيب عن الاول بان هذا انما يرد لو كان الاضمار منحصرا في الاستتار لانه يجوز ان يكون بارزا وعن الثاني ان قائم ابوه وان كان بالنسبة الى زيد خبرا لكن بالنسبة الى نفسه مبتدا فاقائم مبتدا وابوه فاعل له سد مسد الخبر فلا يتم صدق التعريف عليه او نقول المراد من الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر

له ان اقدم عليه وذا قرب ما قبل الفصل ۱۲ منه فرقا كان او كعمرا ان لا يلزم كون قولنا عمرا معمولا لاسم التفضيل ۱۲ منه لانه كان يلزم كون قولنا عمرا معمولا لاسم التفضيل ۱۲ منه

ان یکون الصفۃ معتمدا فی عملہ علی حرف النفی او الف الاستفہام فقط وفی المثال المذکور اعتمد علی المبتدء ایضا **قولہ** رافع لضمیر عائد الی الزیدان وھو الالف فی اقائمان ولا یلزم ح الاضمار قبل الذکر لان الزیدان مبتداء مقدم رتبۃ **قولہ** لم یجز تثنیۃ لان الفعل وشبہہ اذا اسند الی الظاھر وجب ابدا ان لا یسند الی الشیئین الظاھر والضمیر **وایضا** ان تثنیۃ الفعل وجمعہ باعتبار الفاعل فاذا ذکر الفاعل ظاھرا لا حاجۃ الی تثنیتہ وجمعہ **فان قیل** قد یکون الزیدان بدلا من من الضمیر فلا یسند الی الظاھر **قلنا** لو کان الظاھر بدلا لا یلزم الاضمار قبل الذکر لان مرتبۃ البدل مؤخر **قولہ** مثال للقسم الاول **فان قیل** المثال لایضاح الممثل وھو یحصل بالواحد فما الحاجۃ الی التعدد **قلنا** تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات **قولہ** الصفۃ الواقعۃ **فان قیل** الضمیر فی طابقت لا یخلو اما راجع الی الصفۃ مطلقا او الی الصفۃ مع القیود المذکورۃ فعلی الاول ینبغی ان یکون قائمان فی قائم زید مبتدء مع انہ خبر حتما وعلی الثانی یتناول قولہ رافعۃ للظاھر وھو اذا کان رافعا لما بعدہ فیکون معمولا لہ فکیف یصح قولہ جاز الامران لانہ تعین احدھما **قلنا** الضمیر راجع الی الصفۃ مع القیود المذکورۃ لکن ما ستعرف قولہ رافعۃ للظاھر فلا یتوجہ شئ **قولہ** مذکورا بعد ھا ھذا بیان للواقع **قولہ** خبر لیس لا تقدیرہ لیس شئ الاخبار **قولہ** لیسند مسند الخبر فی اتمام الجملۃ وانما لم یکن عین الخبر لان الخبر لا یکون الا مسندا بہ وما بعد الصفۃ لیس الا مسندا الیہ **فان قیل** فلیکن الخبر مسندا الیہ کما ان المبتدأ قد یکون مسندا **قلنا** جعل المبتدء مسندا ضرورۃ لانہ لا وجہ لرفعہ سواہ بخلاف جعل الخبر مسندا الیہ لجواز وجہ اخر وھو ان یجعل فاعلا للصفۃ **قولہ** خبرا مقدما علیہ الخ لتضمنہ ما یقتضی الصدارۃ وھو النفی والاستفہام **قولہ** ویتعین ح ان یکون الزیدان مبتدءً ولا یصح ان یکون الزیدان فاعلا والا لا یصح تثنیۃ الصفۃ ولانہ لو کان اقائمان مبتدءً والزیدان خبرہ یلزم الاضمار قبل الذکر لان مرتبۃ الخبر مؤخر **قولہ** قائما مقام الخبر لانہ لو کان الزیدان مبتدأ وقائم خبرہ یلزم الحذف وھو ان الخبر اذا کان مشتقا لا بد فیہ من المطابقۃ ولم یوجد **قولہ** ویجوز فیہ الوجھان فان الوجھین مستویان فی مخالفۃ الاصل ذا الابتدائیۃ توجب وقوع المسند بہ مبتدأ والخبریۃ توجب تقدیم الخبر علی المبتدء فیجوز الوجھان **فان قیل** ھذا القسم من المبتدأ ضروری لا یصار الیہ الا عند عدم وجہ اخر فلما وجد الوجہ الاخر ینبغی ان لا یصار الیہ **قلنا** الضرورۃ ھھنا علی تقدیر جعل الاسم الظاھر فاعلا للصفۃ **ولقولنا** انما لا یصار الی الوجہ الاخر لانہ ایضا خلاف الاصل فاستویا **فان قیل** احد الوجھین وھو کون الاسم الظاھر مبتدأ والصفۃ خبرا لہ افاد وجوب تقدیم المبتدأ علی الخبر دفعا للالتباس بالفاعل فتقدیم الخبر لا یجوز فلا یجوز ھذا الامر **قلنا** الالتباس فی صورۃ کون الخبر فعلا غایۃ القوۃ حتی لا یذھب الذھن الی الاحتمال الاخر بخلاف الالتباس فیما نحن فیہ فلذا لم ینظر الی الالتباس **والیضا** ان دفع الالتباس انما یجب اذا کان

له (ان) للاصل فی المبتدأ التقدیم ۱۲ منه (فان) لان الاولویۃ فیہ ۱۲ منه (فانه) لیس غایۃ القوۃ فتدبر ۱۲

(الامران) (الامر) (الامران)

احد الوجهين موافق الاصل والآخر خلاف الاصل والمقصود خلاف الاصل وههنا كلاهما خلاف
الاصل فلا يجب دفع الالتباس كما مر فان قيل ان قوله يجوز فيه الوجهان منقوض بقوله
تعالى أراغب أنت فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يجز فيه الامران بل الصفة متعينة بانها
مبتدأ والا يلزم الفصل بين الصفة ومعمولها الذي هو عن الهمزة بالاجنبي وايضا انه منقوض
بقولك ما قائم رجل فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم تخصص بتقديم
الحكم لان حكمه ليس بظرف وايضا منقوض بقولك اطالع الشمس فانه لا يجوز جعل الشمس
مبتدأ واطالع خبره فان اطالع مسند الى ضمير الشمس فلا بد من تانيثه فيجب ان يقال طالعة
الشمس اجيب عن الاول والثاني ان عدم جواز الامرين فيهما لمانع ومواضع للموانع مستثناة
عن القواعد وعن الثالث ان انتفاء الامرين ممنوع لانه انما يكون اذا كان الامتناع من
الحاق التاء ولا مانع منها فتلحق عند الحاجة اليها فان قيل ان حصر الشارح رح بثلث
صور باطل لوجود الرابع وهو ان يكون الصفة تثنية او جمعا والاسم الظاهر مفردا قلنا
هذا مجرد الاحتمال لا تحقق لها في الخارج لوجوب توافق الصفة مع الموصوف قوله اي هو الاسم
المجرد فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا لانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه ايضا
المجرد عن العوامل اللفظية المسند به للغائب للصفة المذكورة قلنا ان قوله المجرد بحذف الموصوف
اي الاسم المجرد و يضرب ليس باسم بقرينة ان الكلام في مرفوعات الاسم فان قيل
لما كان الكلام في مرفوعات الاسم ينبغي ان يقيد بموصوفه المرفوع بان قال اي المرفوع المجرد
قلنا لما ذكرا مر رح في تعريف المبتدا الاسم فلذا قيد الشارح رح الاسم ههنا ايضا او نقول
المرفوع ايضا صفة يقتضي الموصوف وهو ليس الا الاسم فيقدر الشارح رح ابتداء فان
قيل المراد بالاسم المقدر ههنا لا يخلو اما الاسم الحقيقي او اعم من الحقيقي والحكمي فعلى الاول
خرج الخبر الذي يكون جملة وعلى الثاني لا يخرج المضارع لانه اسم حكما قلنا المراد منه الاسم
الحقيقي وخروج الخبر الجملة غير مضر بل لتزامنا خروجه لانا فرضناه المصدر بقوله والخبر قد يكون
جملة قوله اي ما يوقع به الاسناد فان قيل المسند من الاسناد وهو متعد بنفسه فلا حاجة الى
حرف الجر في قوله به وايضا ان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول ففيه ضمير مستتر
وهو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى المجرد فيكون قوله به لغوا قلنا ان ذكر به باعتبار تضمنه
للوقوع وهو لازمي فيكون تقديره اي ما يوقع به الاسناد قوله للغائب للصفة المذكورة بان
لا يكون صفة او كان صفة لكن غير مصدرة بحرف النفي او الف الاستفهام او كان مصدرة
بهما لكن لا تكون رافعة للظاهر او كانت رافعة للظاهر ايضا لكن وجد بينهما المطابقة قوله وذلك
ان تقول اشارة الى الاحتمال الاخير قوله المسند به الى المبتدا بان يكون قولنا الى المبتدا مقدما
في نظم الكلام قوله وتجعل الباء هذا احتمال ثالث في عبارة التعريف والنكتة في العدول

عه ان الظروف في اي موضع وقع تعرف نحو غلام فيه زيد ٣٠ عه بقرينة انها اذا كان مستلزما ان كان المبتدا غير المسند اليه ٣٠ عبد الرحيم

عن الی الباء وهی الاحتراز عن الالتباس المسند الیه بالمسند الیه المعبر عنه بالمبتدأ **فانقیل** علی هذا یخرج قائم فی زید قائم ابوه لانه مسند الی الفاعل لا الی المبتداء مع انه خبر **قلنا** الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وحده **فان قیل** علی هذین التوجیهین یلزم استدراک قوله المغایرة للصفة المذکورة **قلنا** هذا لمجرد التاکید **فان قیل** التاکید علی نوعین لفظی ومعنوی وهو لیس باحدهما **قلنا** لیس المراد من التاکید ما هو المصطلح بل المراد هو التاکید اللغوی ای آلة التاکید للصفة المذکورة بمعنی قوله تاکیدا ای تحقیقا وثبوتا له **فان قیل** علی هذین التوجیهین کما یخرج القسم الثانی من المبتدأ کذلک یخرج یضرب فی یضرب زید فلو اکتفی الشارح باحد هذین التوجیهین ابتداء لم یحتج الی تقدیر الاسم لاخراج یضرب مثلا **قلنا** المقصود من التعریفات شرح الماهیات والاحتراز فیه تابع فلا باس بان یقع فیه قید ولا یکون للاحتراز بل للشرح کقوله المغایرة للصفة المذکورة علی تقدیر احد هذین التوجیهین **قوله** واعلم ان العامل هذا جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما کانا مجردین عن العوامل اللفظیة فای شئ عامل فیهما **فاجاب** الشارح بقوله ان العامل فی المبتدأ والخبر هو الابتداء **فان قیل** لما کان العامل هو الابتداء فهو موجود فی المبتدأ دون الخبر **وایضا** الابتداء لفظ من الالفاظ فیکون العامل فیهما لفظیا **قلنا** لیس المراد من الابتداء لفظه بل المراد معناه وهو تجرید الاسم عن العوامل اللفظیة لانهما اذا کانا مجردین منهما کان الشروع والابتداء علیهما **فان قیل** التجرید موجود فی الاسماء المعدودة ایضا مثل زید بکر عمرو **قلنا** التجرید ههنا لاجل اسناده الی شئ او اسناد الشئ الیه **قوله** لمعنی الابتدائیة تفریع علی اخذ التجرید من الابتداء لانه علم منه ان المراد معنی الابتداء دون لفظه **قوله** رافع لهما دفع وهم وهو انه عامل النصب والجر وانما کان التجرید عامل الرفع دون النصب او الجر لانهم لما وجدوهما مرفوعین فرضوا لهما التجرید عاملا **فان قیل** التجرید امر عدمی فکیف یکون موثرا فی الوجودی **قلنا** ان عوامل النحو لیست عوامل فی الحقیقة بل علامات لان المؤثر هو المتکلم ولا باس بجعل العدمی علامة علی الوجودی کخلو المصر عن السلطان علامة علی اصطیاده **قوله** فقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتداء فی الخبر وانما لم یکن الابتداء عاملا فی الخبر لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما فی المبتدأ فللضرورة لانه لا یوجد شئ سوی الابتداء ولو جعل الخبر عاملا فیه لزم الدور **قوله** ان کلواحد عامل فی الاخر وانما لم یکن الابتداء عاملا لانه عدمی وهو لا یکون عاملا واما لزوم الدور فلیس فی الحقیقة لان العلة والسبب عند القاة بمعنی العلامة فیجاز ان یکون کلواحد منهما علامة لرفع الاخر وایضا الجهة معتبرة لان المبتدأ عامل ومقدم باعتبار انه ذات والخبر عامل ومقدم باعتبار اداه محل الفائدة **قوله** ای ما ینبغی **فالقیل** الاصل عبارة عن القاعدة والمخالفة عنها لا یجوز فینبغی ان لا یجوز قائم زید **قلنا** الاصل ههنا

سه لان الاصل تالیج لمجان م بمعنی الاولی **فان قیل** الاولویة تنقوضته بمعنی القاعدة والراجح والاولی ۱۲ م

بقولك فى الدار رجل لان تقديمه ليس باولى بل لا يجوز قلنا الاولوية فيما اذا لم يمنع مانع وههنا وجد المانع قوله لفظا واما رتبة فواجب وان وجد المانع من اللفظ فلذا اقيد بقوله لفظا وانما كان الاصل فيه التقديم لان للمبتدا ذات والخبر حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل ان كون المبتدا ذات منقوض بقولنا الصلوة خير من النوم والحمد لله والانسان نوع والمنطلق زيد وكذا القسم الثانى من المبتدا لانها ليست بذوات وان كون الخبر حالا منقوض بقولهم هذا زيد والمنطلق زيد اجيب عن الاول المراد من الذات ما جعل موضوعا يثبت له شئ وانكان هذا الموضوع فى نفسه من الاوصاف ولا شك ان الخيرية حال الصلوة وكذا ابوة الحمد لله حال الحمد و كذا النوعية حال الانسان واما قولهم للمنطلق زيد فاللام فيه بمعنى الذى والموصول مع الصلة من الذوات واما القسم الثانى من المبتدا فمفوض ردى ومواضع الضرورة مستثنى عن القواعد وعن الثانى ان معنى قولهم هذا زيد اى مسمى بزيد والمسمى من الاوصاف وكذا قولهم المنطلق زيد لان الجزئى الحقيقى لا يحمل على الشئ او نقول ان معنى قولهم للمبتدا ذات والخبر حال اى غالبا فلا يرد شئ فان قيل ليس شئ من المبتدا ذات لان المبتدا فى قولهم زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات قلنا ان مدلول للمبتدا ذات ومدلول الخبر حال فان قيل هذا الجواب ليس بشئ لانه يرد عليه القسم الثانى من المبتدا لان مدلوله ليس بذات قلنا ان مدلوله ايضا ذات اذ المراد من القائم فى نحو قائم الزيدان كون الذات متصفة بالقيام فان قيل هذا الدليل منقوض بالفاعل فينبغى تقديم الفاعل على الفعل قلنا ان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدا فان قيل فليكن المبتدا بالعكس فيندفع الالتباس ايضا قلنا تقديم الفعل فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم عليه والعامل مقدم على المعمول وايضا الفعل محتاج الى الاسم وهو مستغنى عن الفعل فاردوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قوله لفظا فان قيل التقديم الاتى ليس على تقدم المبتدا من حيث اللفظ بل على تقدمه رتبة فلا يصح قوله لفظا قلنا ان عبارة الشارح بحذف المعطوف اى لفظا ورتبة فالتقديم على المعطوف قوله فى داره زيد وانما لم يقل فى داره رجل اذ لا يجوز لاحد ان يناقش فى اصالة تقديمه لوجوب تاخيره فان قيل ان قوله جاز فعل وجعل فى داره زيد فاعلا له لا يصح لان الفاعل لا يكون الا مفردا وفى قوله فى داره زيد جملة قلنا ان فاعله مقدر اى جاز قولهم قوله وامتنع قولهم فان قيل لما كان هذا التركيب ممتنعا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعى ان يكون مستعملا بينهم فح كيف يصح قوله وامتنع قولهم قلنا ان استعمال هذا التركيب بامتناعه لجوازه اعنى صاحبها وفى الدار فان قيل امتناع هذا التركيب لا يتوقف على الاصل المذكور فانه لو لم يكن هذا الاصل ممتنعا ايضا للزوم الاضمار قبل الذكر قلنا الاصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد وعلة المجموع جاز ان يكون باعتبار احدهما فان قيل مرجع

له من تقديم المبتدا وهو كون الخبر معنى المبتدا وكما يجئ ۱۲ سه اى الاسماء المذكورة من لفظ الصلوة والحمد ۱۲ سه فهو معتبر الغلبة فى قولهم الاصل فى المتبادر التقدم ۱۲

سه فحواه اى التركيب المذكور منع ۱۲ سه والاصل تقديم المبتدا ۱۲ سه فالدليل على الذات مقدم على الدال على الحال ۱۲

خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذى هو المضاف اليه للمبتدا و فيكون مقدما رتبة على الضمير قلنا انه ليس بين المضاف والمضاف اليه رتبة الشئ فلما كان المضاف مقدما رتبة فكذا المضاف اليه فان قيل سلمنا ان مرتبة الخبر موخر لكن الدار ليس بخبر بل الخبر هو مجموع الجار والمجرور و مرجع الضمير هو الدار فقط و ايضا الخبر متعلقها فجاز ان يقدر قبل الضمير فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الدار وان لم يكن خبرا لكن فى حيز الخبر فله حكم الخبر و مرتبة الخبر موخر فكذا مرتبة ما فى حيزه و عن الثانى ان متعلق الجار والمجرور عامل فيهما والاصل فيه ان يكون متصلا بالمعمول قوله وقد يكون للمبتدا نكرة فان قيل المناسب ان يذكر بعد مسئلة اصالة تقديم المبتدا على الخبر مسئلة وجوب التقديم على الخبر وهى قوله اذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام لانه من فروع هذا الاصل قلنا نعم لكن المصنف راعى مناسبة اخرى فاشار بعد اصالة تقديم المبتدا الى اصالة توصيفه بقوله و قد يكون للمبتدا نكرة ثم انه اشار الى اصالة كون الخبر مفردا بقوله والخبر قد يكون جملة قوله وانكان الاصل فيه هذا لحاصل ما افاد كلمة قد من معنى التقليل قوله انما هو الحكم على الامور المعينة لان الحكم على المجهول غير مفيد بان يقال رجل قائم لان العلم بقيام رجل ما فى الدنيا حاصل لكل احد بخلاف الخبر لان الاصل فيه التنكير لانه لو كان معلوما فما الحاجة الى الحكم به الا ترى انهم قالوا ان فوق السماء فوق الارض قبيح لان فوقية السماء على الارض معلوم بالبداهة وايضا المقصود من الخبر بيان الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى الامر الزائد وهو التعريف وايضا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة ودفع الالتباس بضمير الفصل لا يثبت الاصالة بل هو دليل عدم الاصالة قوله ولكنه للتعميم الخ دفع وهم وهو قوله اذا تخصصت قيدا اتفاقيا فلا يثبت الاحتراز عن النكرة المحضة ودفعه انه قيدا حترازى قوله بوجه ما كلمة ما زائدة او صفة وجه اى بوجه اى وجه فان قيل الاحصر ان يقال اذا تخصصت بمثل ولعبد مومن بدون قوله بوجه ما لان تخصيصه منحصر فى مثل الامثلة المذكورة ولفظ وجه ما ينبئ من عدم الانحصار قلنا لانسلم الانحصار فى الامثلة المذكورة لانه قد يثبت التخصيص بالاضافة الى النكرة وهو غير مذكور فى امثلة المصنف قوله اذا بالتخصيص يقل اشتراكهما فان قيل ان فى قوله ما احد خير منك وقوله ارجل فى الدار ام امرأة القلة غير متحققة بل فيه قطع الاشتراك قلنا ان عبارته تحذف المعطوف اى التخصيص يقل اشتراكهما او يقطع فالاولى فيما اذا كان صفة وهى قد يكون حقيقة كما فى ولعبد مومن اوحكما كما فى الامثلة الاربعة والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالحاصل ان الكل ستة امثلة خمسة بالاول وواحد بالثانى فان قيل لا يكون المبتدا نكرة على الاطلاق الا اذا كان مفيدا نحو كوكب انقض الساعة ونحو بقرة تكلمت وشجرة سجدت وايضا فرق بين المعرف باللام الدهر

قوله كوكب انقض الساعة اه اى ستاره بود كه دردين ساعت فرو افتاد فكوكب مبتدا نكرة وقعت فى الابتدا ام ۱۲

والنكرة بتجويز الابتداء بأحدهما دون الآخر اجيب عن الاول ان ماذكرت مذهب ابن جنى و عند الجمهور لا يصح الابتداء بالنكرة المحضة وانكانت مفيدة وعن الثانى ان صحة الابتداء باللام الذهنى ممنوعة كما فى صدر الكتاب قوله تخصص بالنعت فان قيل التخصيص الفردى بالصفة صحيح واما التخصيص النوعى بالصفة كما فى المثال المذكور فهو غير صحيح لانه لو كان صحيحا لزم صحة الابتداء بقولك انسان حساس لان الانسان نوع فوجد فيه التخصيص النوعى مع انه لا يصح الابتداء به فعلم ان التخصيص النوعى غير معتبر قلنا التخصيص النوعى بالصفة معتبر والا فالتخصيص فى الآية من اى باب معاله لا بد فى الآية من التصحيح فان قيل فليكن التخصيص فى الآية بالعموم اذ لا مخرج فزد ما من هذا الحكم انما العموم فيه اظهر من عمومه فى تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج الدود عنه اذ التمر الذى اكله الدود ليس بخير من الجرادة قلنا لو لم يصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم اى لو لم يقيد العبد بالمؤمن لا يصح قوله من مشرك لانه حينئذ دخل المشرك فى العبد ايضا فيلزم الخيرية على النفس فان قيل فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم فى قولك الاربعة نصف الاثنين غير صحيح مع ان الابتدائية بها صحيحة وكذا قولك كل رجل كافر فى النار الحكم لا يصح والابتدائية صحيحة قلنا فرق بينهما فان المصحح للابتدائية فى قولك الاربعة هو اللام وفى كل رجل هو كلمة كل واما العموم فى الآية لا يكون الا بالصفة لان النكرة الموصوفة تعم فان قيل الصفة فى الآية جاءت لتحقق المصحح وهو العموم لا التصحيح اى لانفس العموم فيكون الصفة الة العموم فلا يصح قول الشارح فتخصص بالصفة فالان الاضافة الى الالة نادر اجيب عن اصل الاعتراض ان التخصيص النوعى بالصفة معتبر لانه يقل الاشتراك وانما لم يعتبر فى انسان لان التخصيص النوعى فيه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك غير معتبر لان التخصيص عبارة عن التقييد وهو لا يكون الا باللفظ الا ترى انه يصح الابتداء بقولنا حيوان ناطق حساس مع ان الحيوان بعد توصيفه بالناطق انسان ولا يصح بقولنا انسان حساس لان التخصيص فى الانسان من حيث المعنى وفى الحيوان من حيث اللفظ فان قيل لا يصح اضافة المثل الى قوله ولعبد مؤمن لان المضاف اليه لا يكون الا اسما وقوله ولعبد مؤمن جملة قلنا انه ليس بمضاف اليه بل هو مقدر تقديره مثل قوله تعالى وقوله ولعبد مؤمن مقول القول قوله فان المتكلم بهذا الكلام لان السوال بالهمزة وام عن التعيين بعد العلم بحصول احدهما فان قيل المعتبر فى التخصيص علم المخاطب دون المتكلم لانه عالم فى النكرة المحضة ايضا قلنا ان ههنا كما يعلم المتكلم كذلك يعلم المخاطب ايضا لان معناه اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فيكون من قبيل التخصيص بالصفة فان قيل لا يصح جعل المعلوم صفة الامرين لعدم المطابقة قلنا صفة باعتبار حال متعلق الموصوف لا باعتبار حال الموصوف فلا يشترط المطابقة فان قيل التخصيص المستفاد من الدليل

له اى ما يصح للمبتدا ان يقع موصوفا بالجنس وهذا كما يصح ان يكون خبرا عنه بحسب الجنس وهذا كما يصح ان يكون خبرا عنه بحسب النوع فكذا يصح ان يكون موصوفا به بحسب الجنس دون النوع

منتف فی مثل رجل فی الدار من غیر ذکر المرأة فینبغی ان یمتنع الابتداء به مع انه صحیح کما قال مولانا عبد الغفور فاجاب مولانا عصام الدین ان هذا القول مختصر من قولنا رجل فی الدار ام امرأة وحکم المختصر من الکلام والمطول سواء فلما صح الابتدائیة بمطوله کذا صح بمختصره ایضا کقولک کوکب القص الساعة مختصر من قولنا کوکب القص الساعة فلما صح الابتدائیة بالمطول کذا صح بالمختصر فان قیل الاستشهاد بهذا المثال لا یخلوا ما عند القائلین بالتخصیص فصحة الابتدائیة به ممنوعة واما عند غیرهم فهو غیر مفید اجیب عن اصل الاعتراض ان المجوز کذلک وقوله فی سیاق الاستفهام لان النکرة اذا وقعت فی سیاق فهو مصیر بتاویل المعرفة والمصرح یحتمل ان یکون ممن قال به فان قیل ان لا نسلم ان المصرح قائل به لانه لو کان قائلا به لما قال فی التخصیص ان للتکلم بهذا الکلام یعلم ان احدهما فی الدار لان هذا الوجه کما قال الشارح کذلک قال المصرح فی الامالی قلنا الوجه لا یعارض الوجه فیجوز ان یکون لشئ واحد وجوه متعددة فان قیل انه لو قال به فلم قال فی شرح المنظومة ان الاستفهام المجوز للابتداء هو المنزة المعادلة بام قلنا مراده ان الاستفهام المجوز بلا تاویل بالمعرفة هو المنزة المعادلة بام وغیرها یحتاج الی التاویل لانه غیر مجوز اصلا قوله فجعل مبتدأ فان قیل الضمیر فی جعل راجع الی قوله کلواحد مع ان المبتدأ هو رجل واما امرأة فهو معطوف علی المبتدأ والمعطوف علی المبتدأ لیس بمبتدأ بل من التوابع کالمعطوف علی الفاعل لیس بفاعل ولذا اعتبر الشارح قید الاصالة فی تعریف الفاعل قلنا المعطوف علی المبتدأ وان لم یکن مبتدأ حقیقة لکنه مبتدأ حکما اونقول الضمیر فی جعل راجع الی الرجل لا الی کلواحد کما هو الظاهر قوله ما احد خیر منک فان قیل لا یصح جعل احد مبتدأ لانه ما کان مجردا عن العوامل اللفظیة وهو غیر مجرد عنها وایضا الواجب ان یقال ما احد خیر منک بالنصب فی خیر قلنا هذا تمثیل للمبتدأ علی مذهب بنی تمیم لان ما ولا المشبهتین بلیس لا یعملان عندهم قوله فان النکرة فیها ای فی هذه الجملة قوله فتعینت وتخصصت وانما هنا التعیین بالتخصیص لدفع ما یقال انه علی هذا یلزم الخروج من البحث لانه فی التخصیص لا فی التعیین فان قیل ان بین العموم والخصوص تضاد فلما افاد العموم فکیف افاد الخصوص قلنا المراد بالتخصص دفع الابهام لا التفرد الذی هو ضد العموم والشمول ولا شک ان العموم یرفع الابهام لان رفع الابهام انما یکون بالامرین اما بالوحدة اوبالکلیة قوله بل هو امر واحد فان قیل لا نسلم انه امر واحد بل فیه تعدد فیکما تری قلنا مرادنا بالوحدة بالنظر الی المحکوم علیه لان الکل جعل محکوما علیه وهو واحد فان قیل فعلی هذا لا یکون قوله ما احد من العارف لا من الخصوص قلنا نعم انه من العارف لکن لیس من العارف المصطلح علیها فلذا لم یعتد به ولم یعد منها بل من التخصیصات قوله وکذا کل نکرة هذه مسئله ابتدا من الشارح اودفع وهم وهو انه لما کان التخصیص فی النکرة التی وقعت فی حیز النفی فلا تثبت التخصیص فی النکرة التی

له اسم کان او من الخصصات المذکورة ۱۲ منه ای فیما وقع نکرة مع ان الاستفهام یدرن ام الخلاء علی حصول الامر وعدمه عند المتکلم ۱۲

وقعت فی الاثبات فدفع بقوله وكذا الكل نكرة الخ حاصله ان النكرة اذا وقعت فی حيز النفی يصح بتدائيتها مطلقا سواء قصد بها العموم اولا واذا وقعت فی اثبات فان قصد بها العموم يصح ابتدائيتها وان لم يقصد لم يصح قوله تمرة خير من جوادة هذا قول امير المومنين علی كرم الله وجهه فی تعين فدية الجوادة اذا قتلها المحرم قوله قصد بها العموم لان الحكم علی الفرد الغير المعلوم لا يصح فعلم ان قصده جنس ذلك الفرد قوله لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل اى ان تخصيص هذ المبتداء ليس فی نفسه بل باعتبار تخصيص الفاعل ثم يرد عليه ان التخصيص فی الفاعل بتقدم الحكم ولا تقدم ههنا فاجاب الشارح بقوله لشبهه به اى ان ههنا وان لم يتقدم الحكم لكن تقدم فيما شبه به وهو الفاعل فالتخصيص فيه باعتبار المشبه به ثم يرد عليه فی اى شئ شبه هذ المبتدأ بالفاعل فاجاب الشارح بقوله لانه لا يستعمل الخ يعنی ان هذه الجملة الاسمية يستعمل فی موضع الجملة الفعلية وهی تفيد تخصيص الفاعل كما بين الشارح فكذا هذا فان قيل من علم انها يستعمل فی موضع الفعلية فليكن مستانفة قلنا انه علم من انهم يعنون من هذه الاسمية الحصر والاداة غير موجودة فيها وفی الفعلية وجدت الاداة فيها وفی الفعلية وجدت الاداة وهی الاستثناء بعد النفی حاصل ماذكره الشارح وليس مراد الشارح ان هذ المبتدأ فی الاصل فاعل ثم قدم كما يعلم من بعض الشروح لانه لا يدل علی هذ المعنی شئ من عبارة الشارح وقال رضا الغاية انها تخصص لان اصل شر اهر ذا ناب اهر شر ذا ناب فشر بدل الفاعل وهو الضمير فی اهر وبدل الفاعل فی حكم الفاعل ثم قدم لافادة الحصر فان قيل ما السر فی ابدال الفاعل ولم يكن عين الفاعل مع امكانه وايضا لا نسلم انه بدل لانه اذا ابتدل النكرة من المعرفة وجب النعت فی البدل ولم يوجد ايضا ان تخصيص الفاعل انما يكون بما هو مقدم عليه ولما قدم الفاعل انتفت العلة وانتفاؤها يوجب انتفاء المعلول اجيب عن الاول بانه لو حكم انه عين فاعل فكيف يصح تقديمه لان تقديم الفاعل علی الفعل لا يجوز[1] وعن الثانی ان الضمير انما يكون من المعارف اذا علم مرجعه وههنا لم يعلم وعن الثالث ان تخصيصه باعتبار الاصل لانه فی الاصل موخر عن الفعل قوله واعلم ان المهر اشارة الی الاعتراض حاصله انما لما وقعت فی موضع الجملة الفعلية باعتبار الحصر فالحصر مستقيم فيما اذا كان نباح الكلب معتادا لانه متعدد واما فيما اذا كان غير معتاد فهو غير متعد دفانه للشر فقط والحصر لاخراج الغير ولا غير ههنا ثم اجاب الشارح عنه بقوله فيقدر وصف فيكون فی نفسه متعددا فيصح الحصر فان قيل الاعتراض عين وارد لان المهر بنباح غير معتاد ايضا متعد لان غير المعتاد قد يكون بمجی الحبيب لان الكلب عند العرب اذا عدا او جلب له

[1] فان قيل الفاعل لا يجوز من حيث الفاعلية بل باعتبار امر آخر وهو الابتدائية قلنا انه لتقديم الفاعل صورة وهو لا يجوز كما لا يجوز لتقديم الفاعل حقيقة ۱۲

محرره مولينا سيد عبد القيوم رحمهم الله تعالی امين يا رب العلمين

قلنا ان النباح الغير المعتاد مفيد للحزن والحزن ليس الا شر ولو كان الحاصل الجليب فلذا التعين للشر فان قيل لا يصح الحصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح الغير المعتاد يتشاءم به بالنسبة الى صاحب الكلب لا محالة واما اذا كان بالنسبة الى الكلب نفسه يصح الحصر على التقدير الثاني ايضا لانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد خيرا وشرا بالنسبة الى الكلب نفسه لانه كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك يرى الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضا للتشوق. قلنا ان النباح الغير المعتاد عند رؤية الامر الخير نادر وهو غير معتبر. قوله ادركه العجز في حادثة كانت الحادثة شرا وذلك الرجل القوي بمنزلة ذاناب فيقال شر اهر ذاناب. قوله بصحة استقراره في الدار فخص الرجل الذي يصح استقراره من الرجل الذي لا يصح استقراره كالرعاة مثلا. فان قيل لو اخر الحكم ايضا علم ان المراد من الرجل الذي يصح استقراره في الدار فلا تفاوت بين التقديم والتاخير قلنا لا بد من التخصيص عند تلفظ المحكوم عليه وذلك يستقيم في تقديم الحكم دون التاخير. فان قيل على دليل الشارح يلزم ان يكون رجل مبتدأ وفي الدار خبره مع انهم صرحوا بان تقديم الحكم الظرف يوجب مطلقا قلنا ان التخصص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره. فان قيل هذا الجواب لا يجدي نفعا لان الكلام في ان تقديم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة كذلك تقدم غير الظرف في قوة التخصيص بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدا في قائم رجل ايضا. اجيب عن اصل الاعتراض انهم انما شرطوا كون الخبر ظرفا لانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدا على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصح ان يكون مبتدأ. فان قيل ان ههنا ايضا التباس المبتدأ بالفاعل لان رجلا يحتمل ان يكون فاعلا للظرف على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد. اجيب عن الاصل ان الخبر اذا قدم فهو واقع في عين موقعه فيكون ضعيفا فلا يخصص به المبتدأ بخلاف الظرف فانه في اي موضع وقع فهو موضعه فلا يكون ضعيفا فيخصص به للمبتدأ. قوله بالنسبة الى التكلم اي باضافته الى الياء ولان تقديره سلامي عليك. فان قيل من اين علم انه مضاف الى التكلم قلنا ان اصله سلمت سلاما عليك فقوله سلاما تاكيد السلام الذي في ضمن سلمت وهو منسوب الى التكلم فكذا هذا. فان قيل من اين علم ان اصله سلمت سلاما فليكن جملة براسها قلنا لان السلام معدد والاصل في المصادر ان يكون مسبوقة بالافعال كما قال المصرح للمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل. فان قيل لما كان اصله جملة فعلية فمن اي جهة جعلت اسمية قلنا لقصد الدوام والاستمرار لان الاسمية تدل على الدوام والاستمرار والفعلية على الحدوث فلا تكون ابلغ في الثناء. فان قيل ان قوله عليك ظرف وهو مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعل والاسمية التي خبرها فعل لا تدل على الدوام. قلنا نعم انها لا تدل على الدوام اذا لم تكن معدولة عن الفعلية وههنا معدولة او نقول الظرف ههنا مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام. قوله فكانه قال سلامي تفريع على قوله بالنسبة

لم يجز ان يكون مبتدأ لان المبتدأ يجب ان يكون مخصصا

له يعني اذا كان رجل صاحب قوة ودركه العجز في واقعة يعبر بان المثل وتقولون شر اهر ذاناب

الی المتکلم فان قیل فعلی هذا یکون معرفة لانه مضاف الی یاء المتکلم فلا یکون من باب التخصص قلنا ان ما قال الشارح حاصل المعنی والمراد سلام من قبلی علیك فیکون نکرة فی تقدیر الوصف فلا یفید التعریف وانما قال کانه بکلمة الشك لان فیه اعتبار حالة النصب فی حالة الرفع فان قیل لا نسلم ان معناه سلام علیك سلمت سلاما علیك لان معنی سلمت لیس الا قلت سلام علیك فیلزم التسلسل لان سلام علیك فی قولك قلت سلام علیك ایضا مبتدأ لان مقولة القول جملة فاحتاج فی تخصیصه الی تقدیر سلمت اخر مثله وذلك الی تقدیر اخر مثله الی ما لا یتناهی قلنا ان ههنا لا یحتاج الی تقدیر سلمت اخر بل تخصیص المبتدأ بسلمت الذی ابدلت قلت منه فان قیل فعلی هذا یلزم الدور اذ یحتاج سلمت سلاما علیك الاول فی بیان معناه الی قلت سلام علیك وقوله قلت سلام علیك لان قلت یقتضی للمقولة والمقولة محتاجة فی تخصیصها الی سلمت لان احتیاج الجزء یوجب احتیاج الکل اجیب عن الاصل لا نسلم ان معناه قلت سلاما بل معناه قلت السلام باللام لان قلت ابدلت من سلمت مع بقاء معنی التخصیص فی سلام واجیب ایضا انا لا نسلم ان معنی سلمت قلت بل سلمك الله فلا یرد شئ ثم فی الجوابین نظر اما فی الاول فهو ان سلام لما کان مصدر سلمت الذی معناه قلت السلام علیك کان معنی السلام علیك قول سلام علیك فقوله قولی مبتدأ وقوله سلام علیك مقولته فلا بد من الخبر فیکون تقدیره قولی سلام علیك علیك فیلزم التکرار فی الخطاب واما الثانی فان معناه لما کان سلمك الله فهو یخالف عن قول الشارح لانه قال تخصیصه بالنسبة الی المتکلم وعلم من هذا ان تخصیصه بالنسبة الی الغالب وهو الله اجیب اولا عن انه فرق بین الخطابین لان الاول خطاب عام والثانی خاص علی الشخص المعین وعن الثانی ان ما قال الشارح بالنظر الی الظاهر وما قال ههنا بالنظر الدقیق او لقول المقصود هو التخصیص ×-×-×-×-× وهو لا یختلف سواء کان بالنسبة الی المتکلم او الی الله تعالی فان قیل التخصیص بالمتکلم لا یجری فی کل دعاء لعدم جریانه فی ویل لك اذ لیس معناه ویلی منه الغائب هو لعدم صحة المعنی لان الویل بمعنی الهلاك فیکون للمعنی هلاك لك لا هلاکی لك لعدم الفائدة فلا حاجة الی ازدیاد المثل فی قوله ومثل سلام علیك قلنا فی تصحیحه بان المراد بالویل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب وهو الهلاك علی السبب وهو دعاء الشر تقدیره دعائی شر لك فان قیل لو قدم الجار والمجرور بان یقال علیك سلام لا یحتاج الی التکلیف فما الباعث علیهم انهم اخروا الجار والمجرور قلنا الباعث علیهم امتیاز السلام عن الرد واجاب عبد الغفور انما اخر الجار والمجرور لدفع توهم السلام عن اللعنة قوله هذا هو المشهور ای ما ذکر من التخصیصات وفیه اشارة الی بیان الخلاف قوله قال بعض المحققین وهو ابن الدهن قوله منهم ای من النحاة قوله الی هذه التکلیفات اما التکلیف فی قوله ولعبد مومن فلان المعتبر هو التخصیص الفردی

ای الی النسبة الی المتکلم وهو لا یکون الا بالنسب ۱۲

له وان کرر بعد الفتح علی تفسیر المصنف ۱۲ منه الفضل المقدم فیه اراده معنی الکلام من قوله والمقولة الخ ۱۲ منه فان قیل اولا الذی قیل اولا ۱۲

بالصفة وهذا النوعي كما مر واما في قوله ارجل في الدار ام امرأة فلان التخصيص معتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما في قوله ما احد خير منك فلانه تعريف لا تخصيص واما في قوله شر اهر ذا ناب فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم ولا تقدم ههنا واما في قوله في الدار رجل فلان التخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما في سلام عليك فلان فيه اعادة كون المعنى في حال الرفع على ما كان في حال النصب **قوله** الركيكة الواهية بيان الركيكة اي الضعيفة حاصله ان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة كما في كوكب القص الساعة لان كثيرا ما يعلم بزوال الكوكب فلما اخبر له حصل له العلم وكذا اخو شجرة سجدت وبقرة تكلمت وان كان عالما بانها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة نحو زيد شئ لان من الامور البينة انه شئ **قوله** رجل قائم لعدمه لان العلم بقيام رجل ما في الدنيا ثابت بكلواحد فلا فائدة في الاخبار **قوله** وهذا القول اقرب للصواب لانه مخالف عن التكليف فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف **اقول** لا خلاف بين ابن هشام والنحاة في الحقيقة لانهم ايضا قائلون بقوله لكن لما كان فهم المبتدي لا يمتاز بين مواد الفائدة وغير الفائدة اختزعوا هذه التخصيصات لفهم المبتدي بانه ان كان فيه هذه التخصيصات فهي فائدة والا فلا **قوله** ولما كان الخبر معرفا جواب سوال وهو ان ذكر الخبر مع قوله وهو المجرد المسند به فما الحاجة الى قوله والخبر قد يكون جملة فاجاب بقوله ولما كان الخبر للمعرف **قوله** لكونه قسما من الاسم **فان قيل** ان اراد بكونه قسما من الاسم جعله مختصا بالمفرد حقيقة فهو ممنوع لان الخبر في قوله المهملج حق ليس بمفرد حقيقة وان اراد به جعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه ممنوع **قلنا** انه اراد بالمفرد ما يكون حقيقة واما قوله المهملج حق فتركيبه ممنوع لانه مستلزم لحمل الاخص على الاعم وهو باطل **فان قيل** لا نسلم ان حق اخص لان الخصوص والعموم من خواص الموضوعات وهو ليس منها **اجيب عن** اصل الاعتراض انه اراد بالمفرد ما هو حقيقة لكن المراد بالمفرد الحقيقي ما يقابل الجملة اي ما ليس بجملة فدخل حق وخرج الجملة **قوله** والخبر قد يكون جملة لان المقصد من الخبر بيان الحكم وهو كما يقع بالمفرد كذلك يقع بالجملة **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عنها **فان قيل** الظرفية مذكورة في قول المصنف بقوله وما وقع ظرفا فالاكثر الخ **قلنا** معنى قوله ولم يذكر الظرفية اي لم يذكر مثالها ولم يذكر الشرطية لانها اما داخلة في الاسمية او الفعلية لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء والجزاء قد يكون اسمية وقد يكون فعلية **قوله** واذا كان الخبر جملة الخ اشارة الى الامرين احدهما بيان الدليل بقوله فلا بد والاخر بيان صحة دخول الفاء في قوله فلا بد لانها تقتضي الشرط **قوله** فلا بد من عائد **فان قيل** ان قوله بدّ اسم لا التي لنفي الجنس وقوله من عائد متعلق بقوله بد وخبرها محذوف اي لا بد من عائد لها فيكون الاسم مشابها بالمضاف في عدم اتمام معناه بدون المتعلق فيلزم ان يكون منصوبا منونا لا مبنيا على الفتح لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها

له اي وان لم يكن فيه هذه التخصيصات فلا فائدة فيه

بالمضاف یکون منصوبا قلنا لانسلم ان قوله من عائد متعلق الاسم بل هو خبر فیکون الاسم نکرة مفردة قوله فی الجملة الواقعة الخ اشارة الی بیان العائد فی الجزاء الی الشرط فان قیل لما کان غرض بیان العائد ینبغی ان یقال فیها قلنا تم الاصل کذلک لانه اذا وضع المظهر موضع المضمر هو ایضا عائد قوله یربطها به الضمیر المستتر راجع الی لفظ العائد والبارز الی الجملة وفی به الی المبتدأ فان قیل لم قال من عائد ولم یقل من ضمیر مع انه المقصد قلنا لانسلم ان المقصد هو الضمیر فقط بل المقصد احد الامور الاربعة کما بین الشارح فان قیل ما الفرق فی ان الجملة اذا وقعت خبرا یکفی فی العائد احد الامور الاربعة واذا وقعت صفة لابد فی العائد من الضمیر فقط قلنا الخبر من ضروریات المبتدأ فیکفی فیه ادنی عائد والصفة لیست من ضروریات الموصوف فلابد فیها من عائد قوی فان قیل الصلة ایضا من ضروریات الموصول فینبغی ان یکفی فیه عائد ما مع انه لابد فیه ان یکون ضمیرا کما قال المصنف والعائد ضمیره والجواب ان کون الخبر من ضروریات للمبتدأ لا یخلو اما لذات المبتدأ او بحیثیة کونه مبتدأ فان کان الاول فالضرورة ممنوعة وان کان الثانی فالموصوف من حیث الموصوف یکون للصفة ایضا من ضروریاته اجیب عن الاول ان الصلة مثل الصفة فی التقیید وعن الثانی المراد بالمبتدأ من حیث المبتدأ او معنی کون الخبر ضروریا له ای لا یودی معنی الخبر بشئ آخر بخلاف الصفة فانها یؤدی معناها بشئ آخر فان معناها التقیید وهو یحصل بالحال والبدل ایضا فان قیل کما ان الصفة لیست من ضروریات الموصوف کذا الحال لیست من ضروریات ذی الحال فمن این شرط فی الجملة التی وقعت حالا انه لابد من الضمیر والواو معا وفی الصفة لابد من الضمیر فقط قلنا الحال منصوب وهو من الفضلات فتکون البعد من ذی الحال فلابد فیها من اقوی العائد قوله کاللام فی نعم الرجل زید فان زید مبتدأ ونعم الرجل خبره قدم علیه هذا علی تقدیر ان یکون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم الرجل خبره واما علی تقدیر ان یکون المخصوص خبر المبتدأ المحذوف فلیس من هذا الموضع لان الجملة لاتقع خبرا ح وانما اشترط لفعل المدح من المخصوص لان المدح موضع المبالغة ولاشک ان فی التفصیل بعد الاجمال مبالغة قوله الحاقة ما الحاقة اصله ما هی وانما وضع المظهر موضع المضمر لتعظیمه لان یوم القیامة معظم ثم کلمة ما الاستفهامیة مبتدأ وقوله هی خبره ثم الجملة خبر عن المبتدأ الاول وهو الحاقة وکذلک قوله القارعة ما القارعة قوله وقد یحذف العائد دفع وهم وهو کما انه لابد فی الجملة من العائد کذا لابد من ذکره فدفع بقوله وقد یحذف العائد قوله اذا کان ضمیرا دفع وهم وهو ان المراد بالعائد هو العائد مطلقا فدفع بقوله اذا کان ضمیرا لان العائد بغیر الضمیر وقع قلیلا فلو حذف لم یسبق الذهن الیه وایضا فی حذف اللام یفوت العهدیة وفی الحاقة یفوت البتة ای فی الحاقة الحاقة

له بدل قوله فی الجملة الواقعة ۱۲ منه فی قوله وقد یحذف العائد ۱۲ منه ای اسم لا وهو قوله بکل ۱۲ منه بقوله وذلک العائد ۱۲

علی عظمته وفی هو الله احد یفوت مرجع الضمیر ونفس الخبر وما فی الضمیر لا یفوت شیئ من العوائد وهو یعلم بالقرینة قوله الکرمنه فان قیل الالف واللام فی الکرم..... عائد فلا حاجة الی تقدیر قوله منه قوله اللام فی الکرم للاشارة لانه لیس المقصود هو الکرم المعین او نقول ان عائدیة الالف واللام انما عرف فی افعال المدح والذم فان قیل ان قوله منه فی الترکیب لا یخلو اما ان صفة الکرم او حال منه فعلی الاول یلزم توصیف المعرفة بالنکرة لان الجار والمجرور بتاویل الجملة وعلی الثانی یلزم الحال من المبتدأ لان الکرم مبتدأ ثان قلنا انه صفة منه لکن اللام فی الکرم للاشارة فلا یکون معرفة او نقول انه حال من الکرم لکن لیس محالا من الکرم المذکور بل من الکرم الذی هو ضمیر هو ضمیر هو فی بستین وهو فاعل الظرف فان قیل المحال لا یتقدم علی العامل المعنوی والظرف منه قلنا نعم الحال لا یتقدم علیه الا اذا کان ظرفا او نقول لو قدر قوله منه بعد ستین لم یکن محلا للنقض فان قیل ان قوله السمن مبتدأ اول وقوله منوان مبتدأ ثان والحال ان منوان نکرة محضة فکیف یکون مبتدأ قلنا انه تخصص بالصفة المقدرة وهی قوله منه قوله الخبر الذی فان قیل ان کلمة ما لا تخلو اما عبارة عن الخبر او بمعنی الذی فعلی الاول لا یصح دخول الفاء فی الخبر یعنی قوله فالاکثر لانه انما یصح اذا کان المبتدأ اسما موصولا وعلی الثانی یلزم الخروج عن البحث قلنا انها بمعنی الذی لکن بحذف الموصوف تقدیره ای الخبر الذی فهو من قبیل سم الموصوف بالموصول قوله اوجارا ومجرورا فان قیل ان الظرف حقیقة فی الزمان والمکان والاطلاق علی الجار والمجرور مجاز لعلاقة الاحتیاج الی التعلق فمن ارادة المجموع یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز قلنا ارادتهما من لفظ الظرف بطریق عموم المجاز وهو مما یحتاج الی التعلق او نقول للمصنف مالکی وعنده یجوز الجمع بین الحقیقة والمجاز قوله من النحاة وهم البصریون فان قیل الاحضر ان یقال فالاکثر من البصریین بکلمة من البیانیة وایضا المناسب ان یقال وما وقع ظرفا فهو مقدر خلافا للکوفیین لان المصنف تابع البصریین فیذکر مذهب البصریین علی الاطلاق ویذکر الخلاف لو وقع من احد اجیب عن الاول انا لم یقل ذلک لئلا یتوهم ان کلمة من للتبعیض وعن الثانی انما قال فالاکثر اشارة الی وجه اختیار مذهب البصریین ای انما اختار مذهب البصریین لکثرتهم قوله علی انه کلمة علی اما من المتن کما یعلم من عبارة عبد الغفور او من الشرح کما یعلم من تحریر عبد الرحمان فلو کان من الشرح فهو جواب سوال وهو ان قوله فالاکثر مبتدأ وقوله انه مقدر خبره والحال انه لا یصح الحمل فزاد الشارح قوله علی ای فالاکثر متفق علی انه قوله ای مؤول اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال وهو ان حمل التقدیر علی الظرف لا یصح لانه مذکور غیر مقدر والاخر دفع وهم وهو ان تقدیر الجملة فی نظم الکلام فیلزم ان یکون الجملة محذوفة ولیس کذلک بل الخبر والجملة نفس الظرف فقال الشارح ان المقدر ههنا بمعنی المؤول ای لیس المراد بالمقدر ههنا ما یقابل المذکور بل المراد منه ما هو خلاف الظاهر من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم

لان المؤول عبارة عما هو خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا لسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة فان قيل فعلى هذا لا يكون الظرف جملة بل الجملة مقدرة فيه لان الفعل مع الفاعل جملة فكيف يصح قولك بل الخبر والجملة نفس الظرف قلنا الباء في قوله بتقدير الفعل للسببية اى اطلاق الجملة يكون على الظرف بسبب تقدير الفعل والسبب خارج عن الشئ وذلك الفعل يكون من الافعال العامة غالبا كما قال الشاعر ؎ افعال عامر چار كه از اهل عقول ست ؎ كون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول ست ؎ (اى الافعال التي الحوجة اليها) وقد يكون من الافعال الخاصة اذا اساق الذهن اليها بحسب المقام وقد قالوا لا يجوز اظهار ذلك العامل لوجود القرينة وهي الشهرة وسد المسد وهو الظرف فان قيل كلامهم هذا يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف فيشكل بقوله تعم فلما راه مستقرا عنده لان العامل في المستقر هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرف لانه حال قلنا ان مستقرا بمعنى ساكنا اى ليس بمتحرك فهو مفعول ثان له فلا اشكال قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لانه ليس بجملة بل شبه جملة قوله فانه يصير مفردا فان قيل قال الفاضل السمرقندي ان ما هو بتقدير اسم الفاعل قد يكون جملة ايضا كما اذا كان بعد حرف النفي والف الاستفهام مثل ما في الدار زيد فانه جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ قلنا لم لا يجوز الفرق بين اسم الفاعل المذكور الواقع بعدهما وبين اسم الفاعل الذي تقديره واجب قوله ان الظرف لا بد له من متعلق لان الظرف لا يكون الا مفعولا فيه فلا بد له من متعلق عامل فيه فان قيل ان النسبة الظرفية يبتدعي الظرف والمظروف ولا يبتدعي شيئا آخر غيرهما لان ما قبل في مظروف وما بعدها ظرف نحو زيد في الدار فلا حاجة الى المتعلق قلنا لا يتصور ظرفية الدار لزيد مثلا بدون الوجود والحصول كما هو الظاهر فيتوقف على الامر الآخر وهو الوجود مثلا فلذا قالوا لا بد له من متعلق قوله والاصل في العمل لانه موضوع للعمل بقرينة عدم خلو الفعل عن العمل بخلاف غيره فان قيل ان مراد الاكثر من تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديره بها والدليل يدل على الاولوية قلنا لما كان تقدير الفعل اولى فاختاروه واستعملوه ولم يخالفوا عنه فيكون لازما في البقاء قوله والاصل في الخبر الافراد بوجوه اربعة الاول ان الخبر قسم المرفوع وهو قسم الاسم وهو ليس الا من المفردات والثاني ليوافق الركنان لان المبتدأ ليس الا مفردا فينبغي ان يكون الخبر ايضا مفردا ليوافق المبتدأ والثالث انه لا يحتاج الى العائد والرابع انه لا فائدة في الزمان وتقوى الحكم والفعل يدل عليهما فان قيل ان دليلهم لا يثبت خصوصية اسم الفاعل بل يتناول الصفة مطلقا وقول الشارح فيما سبق من قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل يدل على خصوصية اسم الفاعل قلنا ذكر اسم الفاعل فيما سبق للتمثيل وان لم يكن على صورة المثال قوله ثم ان الاصل في المبتدأ فان قيل الغرض من قول المصنف والمبتدأ الخ بيان تقديم المبتدأ وبيانه بقوله واصل المبتدأ التقديم فلا حاجة الى ذكره هنا قلنا المراد بالتقديم السابق ما لا ينافي جواز تاخيره والمراد بالتقديم هنا

له ؛ هو كزيد لبس بمتحد مع له اى لان اسم الفاعل من حيث هو ۱۲ سه اى فان اسم الفاعل حين وقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام صار جملة ۱۲ ؛ وهي ارقيه

ما بینا فی جواز تاخیره قوله ای علی معنی وجب له فان قیل المتبادر من کلمة ما لفظه بقرینة مبحث النحوی فحمله هذا فات المطابقة بین المثال والممثل لان المثال کلمة من وهو غیر مشتمل علی لفظ الاستفهام لعنی الهمزة قلنا لیس المراد من کلمة ما لفظه بل المراد منه معنی الاستفهام اذ النحوی کثیرا ما یبحث عن المعانی الا تری ان عبد الله داخل فی الکلمة نظرا الی المعنی کما مر فی صدر الکتاب وانما افاد الشارح قوله وجب لیترتب علیه قول المصرح وجب تقدیمه لان وجوب تقدیم للمبتدأ فرع وجوب تقدیم معنی الصدارة فان قیل لیس للمعنی صدارة الکلام لان الصدارة لیست الا للالفاظ قلنا معنی قوله ای معنی وجب له صدر الکلام ای معنی وجب لدالة صدره ثم الاشتمال اعم من ان یکون بطریق الجزئیة کما فی قوله من البوك او علی سبیل المجاورة بامر مقدم علیه مثل غلام من جاءك قوله کالاستفهام مثل من البوك والشرط نحو من یکرمنی فانی اکرمه والضمیر للشان نحو زید منطلق ودخول اللام الابتداء علی الابتداء نحو لزید منطلق والتعجب نحو ما احسن زیدا هذا ما قال البعض والمشهور ان للمعنی الذی یقتضی الصدارة ستة قال الناظم ؎ شش چیز بود مقتضی صدر کلام ؎ در طبع فصیحان شده این نظم نظام ؎ شرط وقسم وتعجب استفهام ؎ نفی آمد ولام ابتدا گشت تمام ؎ وعند البعض التمنی والترجی ایضا منها وانما یجب الصدارة لمثل الاستفهام لان الشارع فی الجواب یشرع فی الجواب قبل اتمام المتکلم الکلام فلو اخر الاستفهام توهم المخاطب ان الکلام خبری فشرع فی الجواب الذی یوافق الکلام الخبری فاذا تم المتکلم الکلام علم المخاطب ان الکلام استفهامی فیحتاج یعدل من الجواب الاول الی الجواب الذی یوافق الکلام الاستفهامی فهو کالذی مشی فی الطریق ثم ظهر له خطأ فیحتاج یعدل من الطریق الاول الی الثانی وهو شنیع فکن اهذا فاحفظه فانه عظیم النفع وانما کان من الحقیر الذی کان عند الناس نسیا منسیا قوله حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه یجب تقدیمه فان قیل لیس فاعل الفعل والمفعول له واحدا فکیف یجوز تقدیر اللام قلنا معناه حکم بوجوب تقدیمه حفظا لصدارته ولا شك ان فاعل الحکم والحفظ واحد وهو المتکلم کذا اقال جمال الدین الجینابی قوله فان من مبتدأ الفاء للتعلیل لمطابقة المثال مع الممثل فان قیل ان من نکرة محضة فکیف یکون مبتدأ قلنا ان من معرفة لان معناه اهذا الوك ام ذاك ولا شك ان هذا اوذاك من المعارف او نقول نقل عن سیبویه جواز کون المبتدأ نکرة اذا کانت النکرة متضمنة للاستفهام والسر فیه انها معرفة بالالانه فی قوة قولنا ازید ام عمر وام خالد الی اخر الاسماء لکن اورد فی مرتبة الاجمال وقالا من البوك لان عد کل الاسماء محال لعدم التناهی اوالسر فیه هذا ان اشتراط کون المبتدا معرفة لیعلم المخاطب علیه وفی صورة الاستفهام زعم المتکلم ان المخاطب عالم والا نکیف یسئل عنه فلا حاجة الی کون المبتدأ معرفة اذا تضمن الاستفهام قوله وذهب بعض النحاة فان قیل المناسب ان یقع جمهور النحاة لان ما سوی سیبویه کلهم متفقون علی ان من لیس بمبتدا قلنا انما اطلق الشارح

له اذا لغوی یعبر عن الکلام

له ای فی جواز کون المبتدأ نکرة اذا کانت النکرة متضمنة للاستفهام

۲۲ مثل زید فی دار ام عمرو فی دار ام خالد فی دار

له ای من الابتداء

لفظ البعض على الجمهور ليكون اشارة الى ضعف مذهبهم ههنا **فان قيل** لم لم يمثل المصرح بامثال المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه لان قوله جاءك نكرة **قلنا** للاشارة الى ان المختار من هب سيبويه **قوله** لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة **اقول** ان تنكير المبتداء مضر اذا لم يصح تاويله بالمعرفة وههنا يصح كما بين الشارح بقوله فان معناه اهذا ابوك ام ذاك **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يصح ابتدائية كل نكرة اذا من نكرة الا ويصح تاويلها بالمعرفة المذكورة **قلنا** ان التاويل بالمعرفة مختص في موضع الاستعمال لا مطلقا **او نقول** انه نكتة بعد ما وقع المبتدأ نكرة **قوله** اى المبتدأ والخبر اشارة الى بيان المرجع **قوله** متساويين في التعريف **فان قيل** لو اكتفى المصرح بقوله او متساويين لكفى فانه اعم من ان يكون التساوي في التعريف والتخصيص فاجاب الشارح بقوله متساويين في التعريف او غير متساويين يعني لو اكتفى به توهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز ان يكون تعريف احدهما زائدة على الاخر **فان قيل** هذا الوهم باق في قوله متساويين فانه يتوهم منه ان يكون التساوي في مقدار التخصيص مع انه جائز ان يكون تخصيص احدهما زائدا على الاخر كما قيل غلام رجل اخر صالح خير منك كما ياتي تحقيقه **قلنا** هذا الوهم مدفوع في قوله او متساويين لانه لما قال معرفتين سابقا علم ان التساوي في المقدار غير لازم بخلاف قوله او كانا معرفتين فانه ليس شئ مذكورا سابقا يدفع هذا الوهم ثم قال في المغني مثال التساوي في المقدار قولهم الله ربنا **فان قيل** ان جعل هذا امثال التساوي في المقدار لا يصح فان اعرف المعارف المضمر ثم العلم وتعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه فعلى هذا لا مساواة بين المبتدأ والخبر في المثال المذكور بل الخبر اعرف **قلنا** ان ما قال في المغني مبني على مذهب المبرد وتعريف المضاف عنده اقص من تعريف المضاف اليه بدرجة فيكون تعريف مضاف الضمير مساويا مع العلم واما مثال غير المتساويين ما قال الشارح بقوله زيد المنطلق **فان قيل** ان ما قال المصرح منقوض بقولهم بنونا بنو ابنائنا فان هذا المثال كلاهما معرفتان مع تقدم الخبر كما ترى **قلنا** ان ما قال المصرح لعدم القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا وههنا وجدت القرينة فان العقل دال على ان قوله بنو ابنائنا مبتدأ وقوله بنونا خبره كما هو الظاهر **فان قيل** فعلى هذا لا يصح قولك زيد المنطلق مثالا لعدم القرينة لان فيه قرينة واضحة ان زيدا مبتدأ والمنطلق خبر بوجهين احدهما ان زيدا جزئي حقيقي وهو لا يحمل على الغير فعلم انه محمول عليه لا محمول والثاني انه اذا اجتمع في الكلام الذات والصفة فالمبتدأ هو الذات والصفة هو الخبر وههنا المنطلق صفة وزيد ذات كما لا يخفى **قلنا** لا نسلم انه مثال لعدم القرينة بل هو مثال لما فيه القرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبره وان سلم انه مثال لما لا قرينة فيه فالجزئي الحقيقي لا يحمل على الغير اذا اخذ من حيث هو هو واما اذا اراد منه مسمى بزيد فيصح حمله لان صيغة المسمى

من الصفات ولا نسلم ان المنطلق صفة لان الالف واللام اذا دخل على اسم الفاعل يكون موصولة والموصول مع الصلة من الذوات فيحتمل ان يكون مبتدأ والخبر هو المسمى بزيد فيكون حالا من احواله اعلم ان الضابطة في كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا فيما اذا كانا معرفتين ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للآخر يجعله خبرا قوله او كانا متساويين اى او كانا نكرتين متساويين في التخصيص قوله في اصل التخصيص دفع وهم وهو ان المراد بالتساوي ما يكون في قدر التخصيص فعلى هذا لو قيل غلام رجل صالح خير منك لا يجب تقديم المبتدأ لان تخصيص المبتدأ ههنا بمرتبتين بالاضافة والصفة وتخصيص الخبر بمرتبة واحدة اى بالصفة فقط لان قوله منك صفة خير على الظاهر فان قيل لم اورد الشارح هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذي اورده المصرح مع ان فيه ايضا تخصيص احدهما وهو افضل مني على الآخر لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب قلنا زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التي اورده المصرح لانه لا زيادة في مثال المصرح لاحدهما على الآخر بحسب الظاهر لان التخصيص فيهما بالصفة فقط وانكان احد الصفتين اخص من الآخر قوله او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ فان قيل الفعل لا يكون الا فاعل فكيف يصح قوله فعلا للمبتدأ وايضا لا يطابق المثال مع المثل لان المثال قوله زيد قام والخبر فيه فعل مع الفاعل لا الفعل وحده اجيب عن الاول الاسناد الى شئ اسنادا اليه في الحقيقة فلذا قال فعلاله وعن الثاني ان اطلاق الفعل عليه باعتبار الصورة وانكان في الحقيقة جملة كما جعل في اين زيد مفردا باعتبار الصورة او نقول سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم فان قيل لا بد للمصرح من ان يقول او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ ايضا قلنا انما لم يذكره لكن لانه داخل في قوله مشتملا على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفي او نقول ان حاله يعلم بالمقايسة على ما سبق لان حال ما بعد الا بالمقايسة علم فيما سبق على سبيل التكرار قوله لجواز قام ابوه زيد فان قيل ان ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس بالبدل عن الفاعل قلنا لا يصح الحمل على البدل لانه يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر فان رتبة البدل موخر فكيف يرجع الضمير المجرور في ابوه اليه فان قيل فعلى هذا ليلزم الالتباس في صورة تثنية الفعل وجمعه ايضا لانه ان لم يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر مع انه قال الشارح ان ههنا يلتبس المبتدأ بالبدل كما سيأتي قلنا ان ههنا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في قاما فاعل فيكون عمدة والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير فيصح جعل الزيدان بدلا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف الضمير في ابوه او نقول ان الفاعل في قام ابوه هو الاب وزيد غير الاب فلا يصح البدل الا بدل الغلط وهو قليل الوقوع في الكلام فلا يذهب الوهم الى البدل بخلاف التثنية لان الفاعل فيه هو الالف وهو ليس الا عين الزيدان فيصلح بدل الكل فيذهب الوهم اليه

له اولا في تقديم الفاعل وثانيا في تقديم المفعول ۱۲

ظاهرا وان لم يصح فى الواقع فان قيل لما صح الاضمار قبل الذكر فى العمدة فعلى هذا كيف يصح قولهم فيما سبق فى القسم الثانى من المبتدأ رافعة للظاهر لانها لو كانت رافعة للضمير يلزم اجتماع الفاعلين و لا يحمل على البدل للزوم الاضمار قبل الذكر مع ان الضمير عمدة فيه ايضا فيصلح البدل ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لانه عمدة فتيامل فيه قوله فالتبس المبتدأ به الخ فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصح قائم زيد لالتباس المبتدأ بالفاعل فلا يصح ح قوله فان طابقت مفردا جاز الامران قلنا التباس المبتدا بالفاعل اذا كان الخبر فعلا يوجب التلبس بالجملة الاسمية بالفعلية ولغير الكلام بالفعلية والاسمية بخلاف هذا القياس فانه لا يغير الكلام قوله او بالفاعل على هذا التقدير اى على تقدير التثنية والجمع قوله ايضا كما فى المفرد قوله واذا تضمن الخبر المفرد وانما لم يقل مشتملا كما سبق للتفنن فى العبارة قوله اى الذى ليس بجملة اشارة الى موافقة القاعدة المشهورة عندهم وهى ان الالف واللام اذا دخل على اسم المفعول يصير ذلك الالف واللام بمعنى الذى والمفعول بمعنى الفعل فلذا اقال الذى ليس بجملة فان قيل ينبغى ان يفسر بفعل نفسه بان قال الذى يفرد فمن اين فسر بقوله ليس بجملة وايضا اسم المفعول المذكور انما يكون بمعنى الفعل المجهول وقوله ليس بغير مجهول اجيب عن الاول انما فسره لقصر المسافة لانه لو قال يفرد فالافراد يجئ لمعان كثيرة فانه يقابل المركب والمضاف والجملة فيحتاج الى تفسير اخر فلذا اقال ابتداء وليس بجملة وعن الثانى ان ليس لازمى والفعل المجهول بمنزلة اللازمى لجعل مفعوله مفعول ما لم يسم فاعله فلم يبق المفعول فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه خبر مفرد والمثال هو اين وهو ليس بمفرد لانه قد مر وان ما وقع ظرفا فالاكثر على انه مقدر بجملة قلنا المراد بالمفرد المفرد صورة ولا شك ان اين مفرد صورة لانه من الاسماء و ان كان جملة بحسب الحقيقة قوله كالاستفهام فان قيل ينبغى ان يقال هو الاستفهام بترك الكاف المثلى لان مقتضيات الصدر على قسمين قسم لا يصير كونه خبر للمبتدأ لكونه حرفا كحرف النفى والاستفهام بل الخبر هو بعدهما وقسم يصير له كاسماء الشرط والاستفهام الا ان اسماء الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفردا فلم يبق من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسماء الاستفهام قلنا مراد الشارح بقوله كالاستفهام بيان المثال المطلق ماله صدر الكلام ولا شك انه غير مختص بالاستفهام لانه مثال للخبر الذى فيه ماله صدر الكلام قوله فزيد مبتدأ اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل فان قيل لم لا يجوز ان يكون زيد فاعلا لاين لانه شبه الفعل لكونه ظرفا قلنا شبه الفعل انما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور الستة وهو لم يعتمد بشئ منها قوله واحترز به اى بلفظ المفرد لان الخبر فى زيد اين ابوه جملة لا مفرد قوله لتصدره فان قيل الظاهر ان الضمير فى تصدره يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره فى جملة لانه يلزم تصدر الشئ على نفسه قلنا الضمير راجع الى ماله صدر الكلام قوله بتقديمه فان قيل ان عبارة المصرح يشعر بان ذات الخبر يكون مصححا له فيلزم ان يكون رجل فى قولنا رجل فى الدار مصححا للمبتدأ لوجود ذات الخبر قلنا المراد انه يكون مصححا للمبتدأ بتقديمه لا بذاته وقيل احترز بقوله بتقديمه عما يكون الخبر بتاخيره مصححا له كما فى زيد

له ذكف للعمل الذى دخل عليه الالف واللام ۱۲ منه اى العمدة الواقعة بعد الفى والف الاستفهام ۱۲

قام قوله من حيث انه مبتدأ **فان قيل** المصحح للمبتدأ هو المتكلم لا الخبر وايضا لما كان الخبر مصححا للمبتدأ فيكون مرتبة الخبر مقدما على المبتدأ والامر ليس كذلك **قلنا** المراد بكون الخبر مصححا له من حيث وصف الابتداء لا من حيث ذاته ولا شك ان المصحح لوصف الابتدائية هو الخبر والمتكلم مصحح له من حيث ذاته وكذا التقدم مرتبة المبتدا على الخبر باعتبار انه ذات واما باعتبار وصف الابتداء فيجوز تقدم مرتبة الخبر **قوله** بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة **فان قيل** لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل لتنبس المبتدأ بالفاعل الظرف ففي كلا من التقديم والتاخير يلزم المحذور فما وجه ترجيح احدهما على الآخر **قلنا** لانه انما تنبس بفاعل الظرف لان الظرف لا يعمل في الفاعل بدون الاعتماد على احد الامور الستة ولم يوجد او **نقول** ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفا غير مفيدة للمعنى بخلاف تاخيره فانه عند التاخير يتخصص ويفيد الكلام فائدة تامة و احتمال الالتباس ليس على التسوية بل عند حمله على المبتدأ يكون الكلام تاما خبريا وعند الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل وحينئذ لم يكن الكلام تاما فيترجح جانب الابتدائية **قوله** او كان لمتعلقه **فان قيل** ان قوله او لمتعلقه لا يخلو اما عطف على اسم كان او على خبره لا سبيل الى الاول لان قوله او لمتعلقه جار ومجرورها لا يقعان اسما كان والمعطوف على اسمه اسم ايضا ولا الى الثاني لانه يلزم عطف الجملة على المفرد وذا لا يجوز **قلنا** ان ههنا قدر لفظ كان فيكون عطف كان على كان الاول فيكون عطف الجملة على الجملة **قوله** بكسر اللام **دفع وهم** وهو ان قوله او لمتعلقه مقرون بفتح اللام الثاني ومتعلق الخبر ليس الا المبتدأ فيكون معنا ما وكان للمبتدأ ضمير في المبتدأ وهو ليس الاسناد المعنى فدفع بقوله بكسر اللام لمتعلق الخبر **فان قيل** لما كان المراد من المتعلق هو الجزء فينبغي ان يقول المصرح او لجزء الخبر مع انه خال عن الوهم المذكور **قلنا** لو قال ذلك لخرج قولنا قرين كل رجل ضيعته فانه في هذه الصورة ايضا يجب تقديم الخبر على المبتدأ مع ان الضمير في ضيعته ليس براجع الى جزء الخبر بل الى المضاف اليه اعني قوله كل رجل **فان قيل** هذه الضابطة منقوضة بقولنا على الله عبده متوكل فان قوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر ولمتعلقه ضمير في المبتدأ مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ **قلنا** المراد بالمتعلق ما يكون تابعا للخبر بحيث يمنع تقديمه عليه بان يكون جزء من الخبر او مضافا اليه لا وفي مادة النقض ليس كذلك لان قوله على الله جار ومجرور متعلق بقوله متوكل وتقدم الجار والمجرور على المتعلق جائز **فان قيل** لما قدم الجار والمجرور على المتعلق ففي هذا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله عبده وذا لا يجوز **قلنا** الفصل بالاجنبي انما يجوز اذا لم يكن الاجنبي في مركزه وههنا في مركزه لتقدم قوله على الله على عبده لان قوله عبده اخذ من محل آخر وادرج ههنا بل هو ثابت في محله كما كان **فان قيل** في هذه الضابطة يلزم الدور لان صحة الابتدائية يتوقف على تقديم

لم يذكر قوله او لمتعلقه

مادة النقض

الخبر ههنا وتقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية لانه لو لم يصح المبتدأ فكيف يكون له الخبر فضلا عن تقديمه لانه بناء على الوجود **قلنا** الموقوف عليه بصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير النظر الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها للذاتية فلا دور **قوله** كائن بيان لمتعلق الجار والمجرور **قوله** في جانب المبتدأ اشارة الى ان عبارة المتن مصروف عن الظاهر الى غير الظاهر اذ الظاهر ان الضمير مظروف في المبتدأ وليس كذلك **او جواب سوال** وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما يكون الضمير جزء المبتدأ والضمير في المثال ليس بخبر المبتدأ بل المضاف اليه له **قوله** فقوله مثلا اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل **فان قيل** لا نسلم ان الضمير في مثلها راجع الى متعلق الخبر بل راجع الى نفس الخبر لانه راجع الى الترة وهو عين الخبر **قلنا** لا نسلم انه عين الخبر لان الخبر هو قوله على الترة اي الجار مع المجرور لا المجرور وحده بل هو جزاءه **قوله** او كان الخبر اشارة الى قوله او كان الخبر عطف على قوله مصحح له وليس عطف على قوله او لمتعلقه لفساد المعنى كما ترى **قوله** المفتوحة الواقعة **فان قيل** المراد بالخبر عن ان لا يخلوا ما عن لفظان او عن اسم ان لا سبيل الى الاول لانه حرف لا يصلح الابتدائية وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث لانه في خبر المبتداء واسم ان ليس بمبتدأ **قلنا** انه ليس بخبر عن ان ولا عن اسمه بل من مجموع ان واسمه وخبره بتاويل المفرد لان ان تجعل الجملة مفردة فيصح جعله مبتدأ **قوله** اذ في تاخيره خوف اللبس وانما قال خوف لبس ولم يقل للبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم ثبت عندي فتكون الحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك مبتدء وعندي خبره فلا التباس ظ لكن خوف اللبس باق لكونها في صدر الكلام **فان قيل** ان خوف اللبس ليس مرجح لامر موجب لان قال المصرح في شرح التسهيل ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة **قلنا** خوف اللبس على قسمين احدهما ان يتعين اللابس في ذلك المحل والاخر ما يحتمل اللابس والملبوس جميعا فالاول موجب والثاني مرجح وههنا تعين اللابس لان المفتوحة لا تقع في صدر الكلام بل هو متعين للمكسورة في الواقع وان ذهب الذهن الى المفتوحة من حيث الظاهر كما مر انفا **فان قيل** ان رفع الالتباس يحصل بالعكس ايضا بان يكون المفتوحة في الصدر والمكسورة في الوسط **قلنا** الكسر ثقيل من الفتحة والصدر بالثقيل اولى لان للمتكلم قوى فلذا لم يختار والعكس **قوله** لامكان الذهول اي الغفلة لانما يؤدى من غير الكلفة على اللسان فيكون سريعا في الاداء فلا يعلم المخاطب ان المؤدى فتحة او كسرة **قوله** او في الكتابة **فان قيل** لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو فتامل فيه **قوله** مثل عندي انك قائم فانه اذا كان مكسورا كان قوله انك اسمها وقوله قائم خبره وقوله عندي خبر بعد خبر او ظرف واذا كان مفتوحا كان جميع قوله انك وقائم اسم ان وعندي خبره **قوله** وقد يتعدد الخبر لانه حال من احوال المبتدأ وربما يكون لشئ واحد احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول ما يتم معناه باحدها

عه اي لا يتوقف ذات الخبر على صحة الابتدائية ۱۲ منه

عه اي الاولى ان يقول اذ الظاهر ان المشبه ظرف للضمير مع انه ليس كذلك كذا قال الرجال الكبير ۱۲ منه

بدون الآخر مثل زید عالم عاقل والثانی اما لایتم معناه بدون الاول نحو الابیاض الاسود الابیض
قوله من غیر تعدد المخبر عنه **فان قیل** کلمة قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل والحال ان
تعدد المخبر مع تعدد المخبر عنه کثیر مثل زید قائم وعمرو قاعد **قلنا** المراد بتعدد الخبر من غیر
تعدد المخبر عنه ولاشك ان التعدد حینئذ قلیل **فان قیل** لما کان المراد منه من غیر تعدد المخبر
عنه فعلی هذا یلزم حمل المتعدد علی غیره **قلنا** انما لایصح حمل المتعدد علی غیره اذا لم یکن غیر المتعدد
قابلا لتحمل المتعدد وههنا قابل کما تری **فان قیل** لم لم یتعرض المصنف الی تعدد المبتدأ بلا تعدد الخبر
بان یقال وقد یتعدد المبتدأ **قلنا** لیس له مثال فی کلامهم فلذا لم یتعرض له **فان قیل** لانسلم ذلك
لانهم قالوا الحلو الحامض من الطعوم **قلنا** ان ههنا واو العطف تقدیره هکذا الحلو والحامض کائنان من الطعوم فالجار والمجرور متعلق بالمثنی او **نقول** انه ضائع
لایعبأ به **قوله** وذلك التعدد اما بحسب اللفظ دفعوهم وهو ان المصنف اورد مثال الخبر المتعدد لفظا او
معنی بغیر العاطف توهم منه ان التعدد جائز من حیث اللفظ فقط ومع العاطف غیر جائز فدفع
بقوله وذلك التعدد الخ **قوله** ویستلزم ذلك علی وجهین **فان قیل** یشکل هذا بقولنا هما عالم وجاهل
لان العطف فیه واجب بان یعطف اولا ثم یجعل المجموع خبرا عن المبتدأ علی زیادة التفصیل **قلنا** الکلام
فیما اذا کان المخبر عنه واحدا وههنا کما تعدد الخبر تعدد المخبر عنه ایضا **فان قیل** هذا المثال مشهور فیما بینهم
مع ان فیه خللا ظاهرا وهو ان الخبر اذا کان مشتقا یکون حاملا لضمیر المبتدأ وههنا لیس کذلك والا
لفسد المعنی **قلنا** المبتدأ مفکوك تقدیرا فکانك قلت احدهما عالم والاخر جاهل فلا یفسد المعنی علی التقدیر
تحمل الخبر الضمیر **قوله** فانه فی الحقیقة خبر واحد لان المقصد اثباة الکیفیة المتوسطة بین الحلاوة والحموضة
لا اثباة النفسما وایضا لا یصح حمل کل واحد علی المبتدأ بل المحمول هو المجموع فعلم انهما فی الحقیقة خبر واحد فان
قیل اذا کان الخبر هو المجموع فکیف یصح اجراء الاعراب علی کل واحد منهما **قلنا** اذا کان کل واحد من
اجزاء الخبر صالحا للاعراب ولم یکن المجموع من حیث المجموع صالحا فاجری الاعراب علی کل واحد
منهما **فان قیل** لم یتعرض الشارح الی الخبر الذی یکون فیه التعدد بحسب المعنی فقط دون اللفظ **قلنا**
لاجل انه لیس له المبادرة فی الخارج **فان قیل** لانم ذلك لانهم قالوا هذا الماء فاتر یعنی انه لاحار ولا
بارد **قلنا** معنی الفاتر واحد وهو الکیفیة المتوسطة بین البرودة والحرارة کالمز فلا تعدد فیه
قوله ای وهو الکیفیة المتوسطة بین نهایة الحموضة ونهایة الحلوة بناء علی ان الطعمین امتزجا فی
جمیع الاجزاء فانکسر احدهما بالاخر **قوله** وفی هذه الصورة ترك العطف اولی لعدم التعدد
فی الحقیقة **قوله** وجواز العطف **فان قیل** قوله هذه البعض لایخالف القول الاول لان فی القول
الاول ترك العطف اولی فعلم منه ان العطف جائز ایضا **قلنا** المراد من قوله اولی ای واجب بقرینة
المقابلة بقوله وجواز العطف او **نقول** المراد من الجواز فی القول الثانی هو الاولی و**نقول** ان قوله
وجواز العطف محمول علی حذف عبارة اخری ای جوز العطف مع التسویة بین العطف والترك **قوله**

ولا یبعد فان قیل ان التعدد لما کان متنوعا الی العطف وغیرہ فلم خص المصنف بغیر العطف قلنا انما خص ھذا الامر المصنف بقولہ وقد یتعدد الخبر ما یکون بغیر عاطف لان التعدد بالعاطف (لاخفاء) فیہ لوجود الواسطۃ وایضا المتعدد بالعطف لیس بخبر بل ھو من توابعہ وھھنا بحث بوجوہ الاول انہ یلزم التدافع فی قول الشارح رح لانہ علم من قولہ ولیستعلم ذلک علی وجھین بالعطف وغیرہ الخ انہ خبر وعلم من ھھنا انہ لیس والثانی ان المتعدد بالعطف قد یکون خبرا کما فی قولھم ھما عالم وجاھل والثالث لا نسلم ان المتعدد بالعطف من توابعہ بل من التوابع ھو المعطوف فقط اجیب عن الاول ان من قال سابقا نظر الی اللفظ واما ھھنا نظر الی الواقع فلا تدافع وعن الثانی ان مراد الشارح رح فیما اذا تعدد الخبر من غیر تعدد المخبر عنہ وھھنا تعدد المخبر عنہ ایضا وعن الثالث ان مراد الشارح رح ان المتعدد الحاصل بالعطف من التوابع ولا شک ان المتعدد الحاصل بالعطف لیس الا المعطوف لان المعطوف (بکسر اول ہو من توابعہ ۱۲) علیہ حاصل بدون العطف واطلاق المتعدد علی المعطوف باعتبار بعض الموارد لانہ قد یکون متعددا قولہ فالاقتصار علیہ لذلک ای لعدم الخفاء فیہ اولانہ تابع ولیس بخبر فان قیل ما للشارح رح انہ لم یعتبر من تردد المصنف ما ھو المتعدد من حیث اللفظ فقط قلنا لاجل انہ قلیل فی کلامھم قولہ وقد یتضمن المبتدأ لما فرغ المصنف رح (کلام النحویین والتسہیل کالمصنف رح ۱۲) من بیان الاحکام المختصۃ بکل واحد من المبتدأ والخبر شرع فی بیان ما یتعلق بھما فقال وقد یتضمن المبتدأ معنی الشرط واضافۃ المعنی الی الشرط بیانیۃ اولامیۃ قولہ وھو سببیۃ الاول للثانی فان قیل قد لا یکون فی معنی الشرط وھو سببیۃ الاول للثانی مع انہ دخل الفاء فی الخبر نحو قولہ تعالی وما بکم من نعمۃ (فی المبتدأ ۱۲) فمن اللہ فان اتصال النعمۃ بنا لیس سببا لصدور النعمۃ من اللہ بل الامر بالعکس لان الصدور سبب الاتصال قلنا معنی الشرط لا یختص بسببیۃ الاول للثانی بل المراد منہ ھھنا اعم منہا ای کان سببیۃ (ای اتصال النعمۃ بنا ۱۲) الاول لوجود الثانی او سببیۃ الاول للحکم بوجود الثانی لا لنفس وجود الثانی وھھنا وان لم یوجد الاول لکن وجد الثانی لان الصدور امر مبطن لا یعلم الا بالاتصال بنا فان قیل لو قال الشارح رح معنی الشرط ھو الذی یکون بین الاول والثانی ملازمۃ لا یحتاج الی التعمیم الذی ذکر الشارح رح مع انہ اختار الرضی قلنا انما قال الشارح ذلک موافقا لقول المصنف فی بحث الفعل وھو قولہ لسببیۃ الاول وسببیۃ الثانی تبرکا قولہ فیشبہ المبتدأ اہ فان قیل مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط لا یستدعی التفریع الذی ذکرہ المصنف بقولہ فیصح دخول الفاء فی الخبر فانہ یجوز ان یکون تضمن المبتدأ معنی الشرط باعتبار سببیۃ لشیء اخر غیر الخبر لان الثانی فی قولہ سببیۃ الاول للثانی لا یلزم ان یکون خبرا فاجاب الشارح رح عنہ بقولہ فیشبہ المبتدأ الشرط فی سببیۃ الخبر ای المراد ھھنا سببیۃ المبتدأ للخبر وان کان سببیۃ قد یکون بالنسبۃ الی شیء اخر ایضا فیصح التفریع قولہ ویصح عدم دخول الفاء فیہ اشارۃ الی ان الصحۃ ھھنا بمعنی الامکان الخاص فان قیل ان ھھنا امرین احدھما قصد الدلالۃ علی ذلک المعنی والاخر قصد عدم الدلالۃ

عہ او دخول الفاء فی الخبر فی ھذہ الصورۃ جائز لاوجہ لہ ۱۲ رب ارحمہما کما ربیانی صغیرا ط

علیہ فعلی الاول یجب دخول الفاء فی الخبر وعلی الثانی ممتنع فکیف یصح قولہ فیصح دخول الفاء الخ والجواب
ان ما قال المصرح مخالف عن سائر النحویین لانہم حکموا بوجوب دخول الفاء فیذا اجیب عنہما
ان قول المصرح بالصحۃ فیما اذا نظر الی مجرد تضمن المبتدأ معنی الشرط من غیر النظر الی القصد وبما
قالوا محمول علی صورۃ قصد معنی الشرط قالحاصل ان ھھنا ثلث صور ان اعتبر لبشرط الشیخ فی
یجب دخول الفاء وان اعتبر لبشرط لاشئ یجب عدمہ وان اعتبر لا لبشرط شئ یصح دخول الفاء
ویصح عدمہ ایضا قولہ فیجب دخول الفاء فان قیل قولہ فیجب لا یخلو اما ان یکون جزاء الشرط
او لا اذا فعلی کل تقدیر لا یوجد جزء الآخر قلنا ذلک جزاء اما واو ستغنی بہ عن جزاء اذ الان جزاءہا
مثل ذلک فان قیل ان کلمۃ اما لا یخلو اما من ادوات الشرط ولا فعلی الاول ینبغی ان یجزم
فی الجزاء اذا کان مضارعا وعلی الثانی ینبغی ان لا یجب دخول الفاء فی الجزاء قلنا انہا من ادوات
لکن لا یثبت الجزم لمانع وھو انہ لما وجب حذف شرطہا فلم یعمل فیہ قبحان یعمل فی الجزاء
الذی ھو ابعد منہا قولہ واما اذا لم یقصد فان قیل ان عدم القصد لیس الا صورۃ مجرد التضمن
فکیف یترتب علیہ قولہ لا یجب عدمہ قلنا معنی قولہ اذا لم یقصد ای قصد عدم الدلالۃ بقرینۃ
التقابل مع قولہ نظرا الی مجرد التضمن قولہ وذلک اما الاسم الموصول فان قیل کلامہ یدل
علی انحصار المبتدأ المتضمن معنی الشرط الذی یصح دخول الفاء فی الخبر فی الاسم الموصول
بفعل او ظرف ولیس کذلک فان المبتدأ الذی دخل علیہ اما نحو ما زید منطلق والاسماء التی
فیہا معنی الشرط کمن وای وانی واذا وما نحو وما بکم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّٰهِ ومثل من کان فی ھٰذِهٖٓ اَعْمٰى فَهُوَ فِي الْاٰخِرَةِ اَعْمٰى ومَنْ جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهٗ عَشْرُ اَمْثَالِهَا وغیر ذلک ایضا یدخل الفاء فی الخبر
قلنا مراد المصرح صحۃ دخول الفاء وفی ما ذکرت یجب دخول الفاء قولہ الذی جعلت
فان قیل ان صلۃ الموصول لا یکون الا جملۃ والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق
مفردان قلنا المراد من الاسم الموصول ھو الفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق کما قال الشارح
ای الذی جعلت صلۃ جملۃ فعلیۃ او ظرفیۃ فان قیل جعل الظرف جملۃ مستقیمۃ عند البصریین
واما عند الکوفیین فلا یستقیم کما مر قلنا الظرف ھھنا ما ولی الجملۃ بالاتفاق واما ما مر سابقا
فھو فیما اذا وقع الظرف خبرا ثم الفعل ھھنا ما یعم شبہ الفعل کاسم الفاعل والمفعول فانہما تامین
فی الموضعین احدھما فی القسم الثانی من المبتدأ والآخر فی ھذا الموضع قولہ لان الشرط لا یکون
..... الا فعلا والمبتدأ لا یکون فعلا فلا بد ان یکون المبتدأ ھو الاسم الذی یجری فی جنبہ
الفعل لیشبہ الشرط فان قیل ھذا منقوض بقولہ تعم فلان الموت الذی تفرون منہ فانہ ملاقیکم
فان المبتدأ فیہ لیس بموصول مع انہ دخل الفاء فی الخبر قلنا فی حکم الاسم الموصول المذکور
الاسم الموصوف بہ وھھنا الموۃ وان لم یکن موصولا لکنہ موصوف بالموصول لانہ لما تضمن
معنی الشرط فکان الموصوف ایضا تضمن لہ وھھنا بحث من وجھین الاول ان الموۃ مبتدأ لانہ ما

یکون مجردا عن العوامل اللفظیة والموة لیس کذلک **والثانی** ان ههنا وان وجد الموصول بواسطة الصفة لکن لم یوجد سببیة الاول للثانی لان الفرار من الموة لیس سببا للملاقات **قلنا** المراد من المبتدأ ههنا اعم من ان یکون فی الحال او فی الاصل بقرینة قول المصنف رح وکلیت ولعل ما نعان بالاتفاق **وعن الثانی** ان الاول ههنا وان لم یکن سببا للثانی لکن یکون سببا للحکم به او **نقول** لانسلم ان الفرار لیس سببا للملاقات بل هو سبب الا تری ان الجماد لا فرار لها من الموة فکذا الملاقات للموة معها او **نقول** ان الفرار وان لم یکن سببا لها فی جمیع المواد لکن قد یکون سببا لها بان یکون اجله مقررا فی المکان الذی فر الیه **قوله** لاحدهما لان التوصیف بما لیس بشرط لصحة دخول الفاء فیکون عبارة المصنف رح محمولة بحذف المضاف **فان قیل** لو افرد المصنف رح الضمیر بان یقال او النکرة الموصوفة به بارجاعه الی احدهما المستفاد من کلمة او لا یحتاج الی تقدیر المضاف **قلنا** قال الرضی لا یستنکر عود ضمیر الاثنین الی المعطوف باو مع المعطوف علیه وان کان المراد احدهما لانه لما استعمل او کثیرا فی الاباحة فجاز الجمع بینهما نحو جالس الحسن او ابن سیرین صار کالواو فوجب حمل الابتداء علی الاولویة ونفی القول المذکور علی الغالبی فقول الشارح رح باحدهما بیان للمراد لا تقدیر المضاف کما یراه فی بادی النظر کذا قال **مولوی عبد الحکیم** **قوله** هذا مثال للاسم الموصوف بفعل **فان قیل** الموصوف بفعل هو الرجل لا کل فینبغی ان یکون مثالا للمضاف الی النکرة الموصوفة بفعل لا للمبتدأ النکرة الموصوفة بفعل **قلنا** لانسلم ذلک لان المبتدء فی الواقع هو الرجل واما کلمة کل فللاحاطة فقط **قوله** کل غلام رجل یأتینی هذا مبنی علی ان قوله یأتینی صفة لرجل واما لو کان صفة لغلام فیکون مثالا للقسم الاول مثل کل رجل یأتینی **قوله** من الحروف المشبهة بالفعل **فان قیل** ان جعل المیت ولعل مبتدأ خبر صحیح لانه من الاسماء وهما من الحروف **قلنا** المراد منهما ههنا لفظهما فیکونان من الاسماء کما قال الشارح رح من الحروف للتشبیه یعنی بحکم بهما حال کونهما من الحروف للشبهة التی لها اسم وخبر ووقع فی التراکیب فیکونان علمین لما وقع فی التراکیب والعلم هو الاسم **قوله** اذا دخلا احترازعما اذا لم یدخلا علی المبتدأ بان یتصور کل واحد علی الانفراد **قوله** الذی یصح دخول الفاء لانه لو کان المبتدأ من الاسماء التی لا یصح دخول الفاء علیها بان لم یکن موصولا مثلا فی لا یظهر معنی لیت ولعل من دخول الفاء **فان قیل** انهما اذا دخلا علی المبتدأ الذی یجب دخول الفاء فی خبره یکونان ایضا نافیین بالاتفاق فما وجه تخصیص الصحة **قلنا** ان منعهما علی تقدیر الصحة یستلزم منعهما علی تقدیر الوجوب لان نفی الاعم یستلزم نفی الاخص **قوله** من قبیل الاعتبا **فان قیل** انه یجوز دخول حرف الاستفهام علی الشرط والجزاء نحو هل انه کانت الشمس طالعة فالنهار موجود مع ان الاستفهام یجعل الجملة انشائیة وایضا کثیرا ما یکون جزاء الشرط امرا نحو ان زنی زید فاضربه وقوله تعالی وان کنتم جنبا فاطهروا وقوله تعالی اذا قمتم الی الصلوة فاغسلوا مع ان الامر من الانشاءات **اجیب** عن الاول لانسلم ... صحة المثال المذکور لان الشرط والاستفهام یقتضی کلاهما الصدر فیتطارد صدر احدهما

وعن الثانی ان مراده من الشرط والجزاء مجموع القضیتین لا مقدمها علی حدة ولا تالیهما علی حدة ولا شك ان القضیة الشرطیة جملة خبریة وان لم یکن بعض اجزائها کذلك **فان قیل** هذا مستقیم علی مذهب المنطقی لان الحکم عندهم بین الشرط والجزاء واما عند النحوی فالحکم فی الجزاء فقط والشرط قید له فلابد ان یکون الخبریة فی الجزاء **قلنا** عندهم مواد النقض مؤولة بالخبر بان یکون معنی قوله ان زنی فاجلد والی تطلب منه الجلد ومقولی فی حقه فاجلد واوقف علی هذا وقال بعضهم فی وجه قولهم ما نعان بالاتفاق ان الفاء انما یدخل علی الخبر لتضمن المبتدأ معنی الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولها فبطل الشرط لان الشیء ینتفی بانتفاء لازمه **وقال** بعضهم ان الفاء انما یدخل علی الخبر لتضمن المبتدأ معنی الشرط وقد یبطل ذلك بدخولها لان الشرط یدل علی قطعیة وجود الجزاء بوجود الشرط وهما یغیران الکلام من القطع الی الطمع والرجاء **قوله** وذلك المنع اشارة الی ان قوله بالاتفاق متعلق بقوله ما نعان **قوله** ایضا ما نعان وان لم تخرجا الکلام من الخبریة الی الانشائیة لکنه یفوت صدارة معنی الشرط **قوله** ما وجه تخصیص لیت ولعل من بین الحروف المشبهة بالبیان **قلنا** وجه ذلك التخصیص الاهتمام ببیان الاختلاف الواقع فیهما او **نقول** انما خصا لان المصدر قال وامره کامر خبر المبتدأ فلو لم یبین هذا المنع ههنا لتوهم انهما غیر مانعتین من دخول الفاء بالنظر الی قوله وامره کامر خبر المبتدأ **قوله** والحق بصیغة الماضی من باب الافعال ووجه البعض ان کلمة ان للتحقیق والشرط للتردد فیتنافیان والاصح انهما لا تمنع لانهما تخرج الکلام من الخبریة الی الانشائیة **فان قیل** قد صرح اتقانی ان باب کان وباب علمت مانعان بالاتفاق مع انه لا یخرج الکلام من الخبریة الی الانشائیة فلم یحصر علة المنع علی ذلك **قلنا** ان ثمة وجد علة اخری وهی انه یفوت صدارة معنی الشرط بخلاف ان المکسورة لانها لا تغیر معنی الجملة فکانها زائدة فلا تفوت الصدارة **قوله** یؤیده **فان قیل** لم قال یؤید ولم یقل یدل علیه قلنا انما لم یقل یدل علیه لانه یحتمل ان یکون بحذف الخبر وهو یعنیهم والفاء للتعلیل او زائدة **وفیه بحث من وجهین** الاول الملحق هو سیبویه فلا یمکن الجواب بحمل الفاء علی الزیادة لانها لا تجیء زائدة عنده فی موضع من المواضع نعم لو کان الملحق هو الاخفش لانه یمکن الجواب بحمل الفاء علی الزیادة لانه یجوز زیادتها **والثانی** انه علی هذا لا یصح قول الشارح فیما سیاتی فما یدل علی عدم منع ان المکسورة لانه تصریح بکونه دلیلا لاجیب عن الاول ان سیبویه وان لم یقل بزیادتها لکن یحتمل زیادتها عنده الخ لان نقل رایته من مجتهد یحتمل النقل من مجتهد اخر **وعن الثانی** انما قال ههنا یؤید نقلا عن الاحتمال وقال فیما بعد فما یدل نظرا الی بعد هذا الاحتمال **قوله** فاعتد بقوله **فان قیل** ما وجه سیبویه انه الحق المکسورة بهما ولم یلحق المفتوحة بهما مع انهما بالالحاق اولی من المکسورة لانها تغیر معنی الجملة فلا یکون کالزائدة بخلاف المکسورة کما مر انفا **قلنا** ان سیبویه لما الحق المکسورة ولکن الحق المفتوحة وما قال الشارح بقوله ولم یعتد بقول من سواه لیس من مقولة الشارح بل من مقولة القیل حیث قال

الشارح قیل لبعضهم الذی الخ **قوله** مع ان کلا القولین لایساعدهما دفع وهم وهو انه لما کان یقول سیبویه اعتدادا فیکون هو معمولا ایضا فدفع بقوله مع ان کلا القولین الخ **قوله** انما غنم کلمة ما یحتمل ان یکون موصولة او موصوفة فعلی الاول یکون المبتدأ اسما موصولا لفعل او علی الثانی یکون المبتدأ نکرة موصوفة بفعل لان ما الموصوفة لایکون الا نکرة **قوله** فوالله ما فارقتکم حاصل ان الشاعر لم یختلط مع بعض صحابه وفارق منهم فقالوا له لما لم تختلط معنا علم انک تحتقرنا لعداوة معنا فقال الشاعر فی دفعهم فوالله ما فارقتکم قالیا لکم ای ازجهت دشمنی باشما ؛ ولکن ما یقضی فسوف یکون ؛ ای بل لمفارقة لامر الذی حکم علیه ربنا وتعلمون به انشاء الله **قوله** لفظیة او عقلیة **دفع وهم** وهو ان المراد من القرینة ههنا هی اللفظیة فقط لتبادرها فدفع بقوله لفظیة او عقلیة وهما بالجر صفة القرینة ویحتمل النصب علی الحالیة لان الحال عن المضاف الیه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه ویحتمل النصب علی انهما خبر کان المقدر ای سواء کانت القرینة لفظیة او عقلیة **قوله** لا واجبا اشارة الی ان المراد بالجواز الجواز بمعنی الامکان الخاص وایضا توطیة لقوله وقد یجب **قوله** وقد یجب حذفه اما اشارة الی الاعتراض علی المصرح او اشارة الی **جواب سوال** فلو کان اعتراضا فتحریره بانه لم لم یذکر ههنا حذف المبتدأ وجوبا **فجوابه** ان موضع بیان النعت لیس هذا الموضع بل موضعه فی بحث النعت ولکن المصرح لم یذکره فی شئ من الموضعین لانه کتاب مختصر وکثیر من المسائل لم یذکر فیه ولو کان جواب سوال فتحریره بانه لم لم یقل المصرح حذف المبتدأ وجوبا فاجاب بقوله وقد یجب حذفه یعنی ان حذفه وجوبا قلیل لان قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل فان **قیل** ان قوله وقد یحذف المبتدأ ایضا یفید التقلیل فینبغی ان لا یذکر الحذف الجوازی ایضا **قلنا** القلة اذا ذکرت بعد القلة فینکون القلة الثانیة بالنسبة الی الاولی فهذه اقل من الاولی فلا یلتفت الی الاول ولا یقاس علی الثانی **وقیل** لا یجب حذفه اصلا لانه رکن اصیل فی الکلام وحمل صورة القطع بالرفع علی حذف الخبر لا المبتدأ **فان قیل** لم لم یجب الشارح عن قوله هذا المعترض بان یقال انما لم یذکره لعدم وجوبه **قلنا** هو مخالف من مقتضی المصرح لانه لما لم یذکر المصرح صورة قطع النعت عن صور وجوب الخبر وحصر فیما التزم فی موضع غیره علم منه انه لیس من صور حذف الخبر **قوله** اذا قطع النعت بالرفع ای بسبب جعله مرفوعا والحاصل انه صفة لما قبله فی المعنی لکن قطع وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله بان رفع وهذا انما یکون فی صورة کان النعت مرفوعا فلو قطع بالنصب او الجر فهو لیس من هذا الباب **قوله** فی الاصل صفة لانه لو اظهر یکون جملة مستقلة فلا یدل علی انه فی الاصل صفة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لا یقطع لیعلم صریحا انه صفة **فاجاب** الشارح بقوله فقطع لقصد المدح او الذم لانه اذا قطع فیکون فارا من الاصل والفرار منه لیس الا لنکتة وهی ههنا قصد المدح او الذم **فان قیل** فقصد المدح یتاتی بالنعت ایضا فلا حاجة الی القطع **قلنا** سلمنا ذلک لکن کما المدح لان ضمیر المتصل یفید

له القلی بالکسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض ۱۲ م اللهم ارحم علینا مدالرو

له والقلیل بمنزلة العدم فلذا لم یذکر المصرح له لما لم من ان قد اذا دخل علی المضارع یفید التقلیل ۱۲ منه عفی عنه

له قوله وقد یجب حذفه اما اشارة الی الاعتراض علی المصرح اقول الصحیح ان هذا اشارة الی الاعتراض علی الشارح ۱۲ منه عفی عنه

الحصر فان تقديره هكذا الحمد لله هو اهل الحمد قوله وغيره ذلك كالترحم والغضب مثال الذم كما اذا قطع السارق بالرفع فى قولنا مررت بزيد السارقُ اى هو السارق ومثال الترحم كما اذا قطع المسكين بالرفع فى قولنا مررت بزيد المسكين ومثال الغضب كما اذا قطع لخاك بالرفع فى قولنا ضربت زيدا اخاك بان يقع اخوك قوله ان تقديره هو زيد واما عند من قال ان زيدا مبتدأ وما قبله خبره ليس من هذا الباب كما ستعرف فى موضعه وانما يجب الحذف ههنا لان المخصوص بالمدح وهو زيد مثلا لا الرجل مثلا فيكون بمنزلة كلمة واحدة فلو اظهر المبتداء يلزم الفصل بين اجزاء كلمة واحدة وذا لا يجوز قوله اى المبتدأ المحذوف فان قيل المثال لا يطابق الممثل فان هو المبتدأ المحذوف وقوله الهلال والله ليس الا مثال الخبر المحذوف قلنا الكاف فى قوله كقول المستهل بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه وهو لفظ المبتدأ والقول بمعنى المقول بتقدير حرف الجر وهو كلمة فى ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره اى المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل كما قال الشارح فان قيل لا حاجة ان يقع هو مثل الخ بالضمير ايضا ان الشئ اذا ذكر سابقا يذكر بعد ذلك بالضمير قلنا سلمنا ذلك لكن الشارح اختار الاطناب لبيان مرجع الضمير لانه لو ذكر الضمير ينبغى ان يبين الشارح مرجعه لان الضمير معد فى عبارة المصرح وداب الشارح ان يبين مرجع الضمير الذى ذكر فى عبارة المصرح وهذا الضمير وان لم يكن فى عبارته صريحا لكن هو مقدر فيها قوله لمبصر انما وصف المستهل بالمبصر لئلا يتوهم انه عبارة عن المولود الذى ولد فى الحال كما يطلق عليه عند الفقهاء وانما وصف بقوله الرافع صوته لان قوله الهلال لا يوجد مجردا الا بصار بدون رفع الصوت قوله اى هذا الهلال اشارة الى بيان للمبتدأ بقرينة حالية وهى اجتماع الناس لرؤية الهلال فى مطالعه وههنا بحثان مرّ وجهين الاول انه ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وعدل السيد اما الاول كما مر والثانى قوله والله والثانى انه من اين علم انه بحذف المبتدأ فليكن بحذف الخبر جوابا عن الاول ان ذكر القسم غير لازم مع هذا القول كما يدل عليه قول الشارح جريا على عادة المستهلين غالبا فان الغلبة يدل على انه قد لا يكون معه او نقول انه تولى الله من متعلقات الخبر فلا يقوم مقام المبتدأ ××××××××××××××××××××××××××× وعن الثانى ان مقصود المستهل تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية لا تعيين الهلال بالاشارة لان المقصود فى الكلام محكوم به لا المحكوم عليه فلا بد ان يكون الهلال محكوما به لانه المقصد قوله ليتوجه دليل التعين فان قيل المقصد ههنا بيان المبتدأ والخبر فما الحاجة الى قوله والله قلنا انما اتى به جريا على عادة المستهلين ثم يرد عليه ان العادة على قسمين احدهما ما انتفى خلافه والاخر ما ندر خلافه فهذا من اى قبيل فاجاب الشارح بقوله غالبا اى انه من قبيل ما يحمل الخلاف فيه نادرا وايضا انما اتى بالقسم لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وذلك لان الاصل فى كل كلمة الوقف اذا كانت فى الاخر فاذا اريد وقفه فيذهب الوهم الى انه كان منصوبا بابصر والهلال او رايت الهلال ثم حذف الفعل لضيق الوقت فح لا يكون مما نحن فيه واما عند اتيان القسم لا يتوهم الوقف لان ليس فى الاخر بل الاخر هو القسم فان قيل

له فاقال رب اكبر ان كبير محمد عليه السلام ٥ اى الشارح بدل قوله اى المبتدأ المحذوف حواشى ٥ جواز الحذف المبتدأ المحذوف ٥

ان ادفع التوقف لا یتوقف علی القسم لانہ یکون بذکرکلہ اخری ایضا فما وجہ تخصیص القسم قلنا انما خصہ لجریان العادۃ فان قلت فعلی ھذا لایکون قولہ ولئلا یتوھم نصب الھلال وجہ مستقل صالح لینضم الیہ الوجہ الاول فلا یصح ذکر الواو فی قولہ ولئلا یتوھم قلنا انما ذکر الواو لان الوجہ الاول تام بلا انضمام الثانی وان لم یتم الثانی بدون الاول او نقول الواو زائدۃ والعبارۃ محمولۃ علی القلب تقدیرہ ھکذا انما اتی بالقسم لئلا یتوھم الخ وانما خص القسم جریا علی عادۃ المستھلین واللہ اعلم بمراد الشارح قولہ من غیر اقامۃ شئ الخ لانہ لو اقیم شئ مقامہ کان حذفہ واجبا کما سیاتی بقولہ ووجوبا فیما التزم فی موضعہ غیرہ قولہ مثل الخبر المحذوف فان قلت ان ثمۃ فات المطابقۃ بین المثال والممثل لان قولہ فاذا السبع مثال للمبتدا لا للخبر قلت عبارۃ المصرح بحذف المضاف الیہ وھو لفظ الخبر تقدیرہ مثل الخبر المحذوف الخ قولہ فان تقدیرہ الفاء لتعلیل لتطبیق المثال مع الممثل قولہ واقف والقرینۃ علیہ ان اذا للمفاجات ولا یکون بعدھا الا الجملۃ الاسمیۃ فان قلت لحاجۃ ھنا الی تقدیر الخبر فلیکن قولہ السبع مبتدا واذا خبرہ قدم لانہ ظرف فکل موضع موضع لہ فاجاب الشارح بقولہ علی ان یکون اذا ظرف زمان علی الصحیح والزمان لا یحل علی السبع فان قلت ینبغی ان یکون ھذا الحذف واجبا لوجود القرینۃ وسد المسد وھو اذا فاجاب الشارح بقولہ غیر سادمسدہ ای ان اذا لا یکون سد المسد لان اقامۃ المتقدم مقام المتاخر مختلف فیہ وانما قال علی المذھب الصحیح لان عند البعض اذا امکانیۃ فیصح کونہا خبرا لان المکان عبارۃ عن موضع الثبوۃ ولا شک ان السبع یصلح ثبوۃ الشئ علی ظھرہ لکن قولہم غیر صحیح لانہ علی ھذا یلزم تکرار المکان فی بعض الامثلہ نحو خرجت فاذا السبع واقف بالباب ثم العامل فی اذا الواقف ومعنی المفاجات الذی استفید من اذا ھا الفائی قولہ فاذا السبع ای سببیۃ لان مفاجات السبع مسببۃ عن الخروج واما للعطف فان قیل کیف یکون الفاء للعطف مع انہ علی ھذا یلزم عطف الاسمیۃ علی الفعلیۃ وایضا الوجہ انہم لا یجعلون خرجت عاملا فی اذا وتکلفوا فی العامل البعید قلنا انما للعطف من حیث المعنی ولا شک ان قولہ فاذا السبع واقف جملۃ فعلیۃ فی المعنی تقدیرہ خرجت ففاجات السبع واقفا وعن الثانی ان جزء جملۃ لا یعمل فی جزء جملۃ اخری کما یاتی فی بحث ما اضمر عاملہ قولہ ای ففی وقت خروجی اشارۃ الی حاصل المعنی فقولہ ففی وقت سیان اذا وانما زاد قولہ خروجی لتعین الوقت لانہ لیس المراد بہ الوقت مطلقا قولہ ای فی ترکیب فان قلت المتبادر من کلمۃ ھو الخبر لان البحث فیہ فعلی ھذا یکون معناہ وقد یحذف الخبر فی الخبر وھو فاسد قلنا المعبارۃ عن الترکیب انہ عبارۃ عن الخبر فلا یلزم الفساد فان قیل فعلی ھذا لا یحصل العلم بکلمتیۃ الضمیر فی موضعہ وغیرہ راجع الی الخبر قلنا العائد محذوف تقدیرہ فیما التزم فی موضعہ غیرہ منہ قولہ وذلک فی اربعۃ اشارۃ الی طبق عبارۃ المصرح لبیان تفصیلہا لانہم یفصلون بعد الاجمال فلذا انہا فقولہ اربعۃ ابواب اجمال وقولہ مثل لولا زید لکان کذا تفصیلہ فان قیل ھناک قسم اخر وھو ما اذا کان الخبر فعلا مخرجی الدار زید فان متعلق خبر وھو واجب الحذف فاذا کان من الافعال العامۃ قلنا الخبر فی الاسم

لہ ای کلمۃ اذا من قولہ ان السبع الخ لہ ای لفظ موضع ولفظ غیرہ ۱۲ منہ لہ ای اصطلح النحویین ۱۲ منہ لہ ای عادۃ المستھلین بانہا فی غالب الاوقات ۱۲ منہ لہ ای ادفع التوقف کما یکون تام

لیس الا الظرف فلا یکون من باب حذف الخبر قولہ اولہا المبتدا اشارۃ الی بیان کلی بقولہ مثل لولا زید الخ
ثم فی الحذف لوجوبی لا بد من القرینۃ وسد المسد فاشار الشارح الی الاول بقولہ لان لولا
لامتناع شیٔ لوجود غیرہ فتدل علی الوجود والی الثانی بقولہ وقد التزم فی موضع الخبر جواب لو لا
اعلم ان سد المسد فی الفعل لیس لا للفسر کما مر وغیر الفعل لا یشترط ان یکون مضمرا بل لا بد
ان یکون امرا زائدا ای لا یکون جزء الکلام کالظرف والحال فلا یرد انہ ینبغی ان یقوم الہلال مقام
المبتدا فیجب حذف فان قیل لا نسلم ان حذف الخبر واجب اذا کان للمبتدا بعد لولا لانہ منقوض
بقول الامام الشافعی شعر ولولا خشیۃ الرحمن عندی ۔ جعلت الناس کلہم عبیدی ۔ ولولا الشعر بالعلماء یزری
لکنت الیوم اشعر من لبید ۔ فان خبرہ مذکور وہو قولہ عندی وقولہ یزری قلنا ہذا اذا کان الخبر
من الافعال العامۃ لان لولا دال علی الوجود وہو من الافعال العامۃ واما اذا کان من الافعال الخاصۃ فلا یجب
الحذف بل ان دلت القرینۃ علی الخصوص یجوز حذفہ والا لا یجوز قولہ ای لولا وجد زید لانہ قال
لو لا حرف الشرط فیلزم یعدہا الفعل لان لو یبدون مقارنتہ لا حرف الشرط فکذا اذا قارنہا وقال البصریون
انہا حرف برأسہا یلزم بعد المبتدا ولیست التی ہی من حروف الشرط فان قیل علی قول الکسائی یلزم
حذف الفعل وجوبا من غیر المفسر قلنا فلیکن الکسائی غیر قائل علی ذلک الحصر قولہ وقال الفراء
لولا ہی الرافعۃ لان لولا عندہ من اسماء الافعال بمعنی وجد قولہ او بتاویلہ عطف علی المصدر فان
قیل اذا کان المبتدا مصدرا فکیف یصح حمل الخبر وہو حاصل علیہ لانہ یلزم حمل الذات مع الوصف علی الوصف
فاجاب الشارح بقولہ منسوبا الی الفاعل الخ لانہ اذا کان منسوبا الی الذات کان لہ حکم الذات وقد
یجاب ان المصدر اذا وقع فی جانب الموضوع کان لہ حکم الذات فان قیل الوجہ للشارح انہ
خالف عن الرضی فانہ قال مضافا الی الفاعل وقال الشارح منسوبا قلنا انما قال ذلک لان الاضافۃ
لا تستقیم فی قولہ او کلاہما لان الاضافۃ الی شیئین لا یجوز لانہ یلزم الفصل بین المضاف والمضاف الیہ
واما النسبۃ فہی عبارۃ عن التعلق ولا شک ان تعلق الشیٔ بشیئین جائز واما الرضی فاراد من
الاضافۃ النسبۃ من قبیل ذکر الاخص وارادۃ الاعم وانما اشترط ان یکون المبتدا مصدرا لان الاصل
الذی تذکر بعدہ لا تاتی الا اذا کان المبتدا مصدرا وانما اشترط ان یکون بعد حال لیقوم مقام الخبر
قولہ الی ذلک المصدر وانما اشترط ذلک لان المبتدا فی ہذہ الضابطۃ یجب ان یکون مصدرا
اما حقیقۃ او حکما واسم التفضیل اذا اضیف الی المصدر فلہ حکم المصدر لانہ یکون بعض المضاف الیہ
نحو زید افضل الناس قولہ اذا کان زیدا مفعولا بہ انما قال ذلک لانہ لو کان فاعلا یلزم ترک المثال
فان قیل ان المصرح او دالمثال الذی فیہ مصدر منسوب الی الفاعل او المفعول او کلاہما بقولہ مثل
ضربی زیدا قائما فلا حاجۃ الی ما ذکرہ الشارح بقولہ مثل ذہابی الخ قلنا اراد بہ ان یذکر کل
واحد من المصدر المنسوب الی الفاعل والمفعول مثالا علی حدۃ ویجعل مثال المصرح مثالا للمنسوب الیہما
قولہ ان ضربت زیدا مثال المصدر التاویلی فان ان مصدریۃ قولہ واخطب ما یکون الامیر قائما

نا یزری
لہ ان التقدیر فی قولہ الیوم وفی قولنا لعمرو لک ای حذف الخبر بعد ہما لسد المسد مسد الخبر والشارح ما ذکر من قولہ مثل ذہابی والجواب ام

لاسم التفضيل المضاف الى المصدر التاويلي فان ما مصدرية اى اخطب كون الامير اعلم ان هذه القسم من المبتدأ منقسم الى اربعة اقسام الاول مايكون المبتدأ مصدرا صورة والثاني مايكون المبتدأ مصدرا تاويلا والثالث اسم التفضيل المضاف الى المصدر صورة والرابع اسم التفضيل المضاف الى المصدر تاويلا ثم كلوا حد من هذه الاربعة منقسم الى اربعة اقسام فيكون ستة عشر قسما الحاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة آلاول مصدر صورة منسوب الى الفاعل وما بعده حال من الفاعل والثاني مصدر صورة منسوب الى المفعول وما بعده حال من المفعول والثالث مصدر صورة منسوب اليهما وما بعده حال من احدهما وهذا القسم مذكور في المتن والرابع مصدر صورة منسوب اليهما وما بعده حال منهما كما اشار اليه الشارح بقوله او قائمين وقس عليه المصدر التاويلي واسم التفضيل لكن اقسام القسم الاول كلها مذكورة ومن القسم الثاني قسمان مذكوران ومن الثالث واحد ومن الرابع واحد وايضا فيه اقوال الاول قول البصريين والثاني قول الكوفيين والثالث قول الاخفش والرابع قول البعض قوله

اشارة الى بيان الخبر فان قيل من اين علم ان خبره حاصل فليكن شئ اخر وايضا سلمنا ازدياد قوله حاصل لبيان الخبر لكن لا فائدة في ازدياد قوله قائما كاف لسد المسد اجيب عن الاول ان الاخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لايكون الا عند حصول الضرب وعن الثاني انه لو لم يكن قوله كائن فعامل الحال لا يخلو اما قولي ضربي او قوله حاصل فعلى الاول كان الحال من متعلقات المبتدأ فكيف يكون سدا مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدأ وايضا هذا ليس الا عين مذهب الكوفيين ويجيئ بطلانه وعلى الثاني لزم اختلاف عامل الحال وذي الحال وهم قد التزموا الاتحاد واذا قد كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد وانما الد قوله اذا لامرين احدهما ليكون قرينة على الخبر لان متعلق الظرف يكون من الافعال العامة غالبا والثاني انه لو لم يزد قوله اذا لم يعلم ان قائما من متعلقات الخبر فاذا زاد قوله اذا فيكون مضافا الى كان وهو عامل في قائما فيكون المضاف مع المضاف اليه متعلقا بحاصل فان قيل من اين علم ان قائما حاله فليكن خبر كان كما هو الظاهر قلنا ان كان ههنا مقدرا وما كان مقدرا فهو مقدر للضرورة وهي تندفع بالادنى وهو كان التامة فلا حاجة الى الزائد وهو كان الناقصة لانه يستدعي الاسم والخبر بخلاف التامة لانه يتم بالاسم فقط قوله فحذف حاصل لما كان الحذف الوجوبي يقتضي القرينة وسد المسد اشار الشارح الى الاول بقوله كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك اى حاصل عندك واشار الى الثاني بقوله فبقي اذا كان قائما قوله ثم حذف اذا مع شرطه وههنا بحث من وجهين الاول انه يلزم التداخل في كلام الشارح رح لانه يعلم من القول السابق له المذكور بقوله كما يحذف متعلقات الظروف

سه فلا بد من ازدياد قوله حاصلا ۱۲ سه اى اتحاد عامل الحال وذي الحال ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي آمين ۱۲

ان اذا ظرفیة ویعلم من قوله ثم حذف اذا مع شرطه ان اذا شرطیة والثانی ان اذا لما کان شرطیة لابد له من الجزاء حینئذ ولا جزاء ههنا اجیب عن الاول ان اذا للظرف ابدا لکن لا یخلو من دلالة الشرط ایضا ولا منافاة بینهما وعن الثانی ان جزاءه ما قبله ای قوله ضربی زیدا حاصل ای انه دال علی الجزاء ثم اذا حذف اذا مع شرطه لابد له من سد السد والقرینة فاشار الشارح الی الاول بقوله واقیم الحال مقام الظرف والی الثانی بقوله لان فی الحال معنی الظرفیة لانه یؤول به یقال جاءنی زید راکبا ای وقت رکوبه وایضا بینهما مناسبة من حیث العاملیة والمعمولیة فان قیل لم حذف الظرف الذی هو قائم مقام الخبر لان الدال علی الدال علی الشیء دال علی ذلک الشیء قوله قال الرضی هذا ای ما ذکر فی الشرح ما قیل فیه ای فی هذا المثال وفی ذکر قول الرضی اشارة الی الاعتراض علی النحویین لانهم فرقوا فی قوله ضربی زیدا قائما لاجل البصریین هذا التفسیر المذکور فی الشرح قوله وفیه تکلفات کثیرة ای ثلثة الاول حذف اذا مع الجملة الشرطیة وذا لم یثبت فی غیر هذا المکان والثانی العدول من کان الناقصة الی التامة مع ظهور الناقصة لوجود المنصوب بعده فالظن انه خبره والثالث اقامة الحال مقام الظرف لیس له نظیر فی کلامهم اجیب عن الاول بانا لا نسلم انه غیر موجود الا تری انه قیل فی قول المصرع فصند یجوز صرفه ای اذا کان کذلک فهند یجوز صرفه وامثلته فی القرآن کثیرة وعن الثانی بانه کما ان الناقصة من افراد کان کذا التامة من افراده وظهور الناقصة ممنوع لان مثل هذا المنصوب مع کثرته لم یسمع الا نکرة ولو کان خبرا لسمع تعریفه ولان الواو فی الجملة الاسمیة الواقعة موضع هذا المنصوب لازمة کما صرح به الرضی ولو کانت خبرا لها لم یلزم الواو وعن الثالث انه وان لم یوجد له نظیر لکن المناسبة موجودة وهی کافیة قوله والذی یظهر لی ای الا نسب ان یغیر فی هذا المثال لاجل البصریین هکذا الی آخره یعنی الاولی ان یکون الخبر قوله یلابسه لان یکون خبره حاصل قوله اذا کان عن الفاعل فان قیل ان الضمیر فی قوله یلابسه وکذا فی یلابسنی ضمیر مفعول فمن این قال الشارح عن المفعول فی الاول وعن الفاعل فی الثانی بل عن المفعول علی التقدیرین قلنا الفرق باعتبار المرجع لا نرفی الاول زید فلذا قال عن المفعول وفی الثانی هو الضمیر فی ضربنی ولا شک انه فاعل الضرب وانکان مضافا الیه فی الحال فلذا قال عن الفاعل قوله اولی خبر لقوله ان تقدیره قوله ثم نقول هذا ایضا قول الرضی اشارة الی وجه اولویته تقدیره یعنی لو قدر یلابس یکون تقدیره نظائر فی کلامهم بخلاف الاول لانه لا نظیر له کما مر قوله مع قیام قرینته وهی ههنا امران احدهما ان قوله یلابس فعل متعد یقتضی المفعول والاخر ان الحال بدل علی ان یکون بعد یلابس ذو الحال فیکون معمولهما واحدا قوله کما تقول الذی ضربت والقرینة علیه ان الصلة لا یخلو عن عائد الموصول قوله ثم حذف یلابس ثم لابد فیه من القرینة وسد السد فی شاء

لعله من التحریف الناسخ المذکور

لعله والذی یعلم من قول خبر الفعل والذی یعلم

لعله وهو کون ضربی منطقا بالحال الخ

لعله لان الحال قائم مقام الظرف فاذا حذف الظرف قائم مقام الظرف فاذا حذف الظرف

الی الاول بقولہ والعامل فی الحال الخ والی الثانی بقولہ وقام الحال مقامہ قولہ کما تقول اشارۃ الی بیان نظیر حذف العامل قولہ راشدا ای تکون واجدا للطریق بنفسہ قولہ ممدیا ای ان تکون واجدا لہ بہدایۃ الغیر والغرض فی ھذا القول دعاء للمخاطب قولہ مستریحین ای یجدون الراحۃ والفرح والخلاص من تلک التکلفات الثلثۃ المذکورۃ اجیب بان التکلفات المذکورۃ مدفوعۃ بما ذکرنا سابقا اونقول ان فی تفسیرھم وانکان تکلفات لکن فی تفسیرک تکلف واحد فوق منہا لان الاصل فی العامل المحذوف ان یکون من الافعال العامۃ والملابستہ من الافعال الخاصۃ قولہ وقال الکوفیون استدلوا بوجہین احدھما ان فیہ قلۃ الحذف کما تری والاخران علی ھذا یکون الحال من معمولات المذکور وھو قولہ ضربی والمعدوم لایزاحم الموجود قولہ و یلزمھم اشارۃ الی رد قولھم ای ان قولھم فاسد من وجہین الاول ان الحال لما کان من متعلقات المبتدأ فیکون العامل فیہ ھو الابتداء فیکون قیدا لہ وقید الشئ بمنزلۃ جزئہ وما ھو بمنزلۃ جزء المبتدأ لایقام مقام الخبر لان الخبر انما یکون لاجل تمام المبتدأ فینبغی ان یکون ما یقوم مقامہ ایضا کذلک والثانی تقید المبتدأ المعم عمومہ بدلیل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافۃ اذا اتحد خصوصہ باعتبار ترجیح بلا مرجح حمل علی الاستغراق فمعنی ضربی زیدا قائما جمیع افراد الضرب الواقع من التکلم علی زید حاصل قائما قولہ وذھب الاخفش اعلم انہ وافق البصریین فی ان الحال من متعلقات الخبر لکن خالفھم فی ان الخبر عندھم من الافعال العامۃ وعندہ من الافعال الخاصۃ ای الخبر عندہ مصدر بمعنی المبتدأ باعتبار الوجہین احدھما ان فیہ قلۃ الحذف کما تری والاخر ان الاصل فی المحذوف ان یکون من جنس المذکور متی امکن وانما اشترط ان یکون المصدر مضافا الی صاحب الحال لیکون عامل الحال وذی الحال واحدا لکن قولہ غیر صحیح لان المصدر ضعیف العمل لایعمل مع الحذف ولان المصدر العامل بمعنی ان مع الفعل فیلزم علی ھذا حذف الموصول مع بعض الصلۃ لان بعضہ باق وھو قولہ قائما لان ان عندھم من الموصولات اللغویۃ قولہ وذھب بعضھم وھو ابن درستویہ وابن باشا قولہ الی ان ھذا المبتدأ لاخبر لہ ویجعل المبتدأ بلا خبر فی کلامھم کالقسم الثانی من المبتدأ وایضا ھذا المبتدأ بمعنی الفعل والفعل لایحتاج الی الخبر وانما کان بمعنی الفعل لان معنی ضربی زیدا قائما ومعنی اضرب زیدا قائما واحد غیر متفاوۃ وردہ ان قیاسہ مع الفارق لان الضرب مضاف الی یاء المتکلم والمضاف مع المضاف الیہ بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ فلا یتم بہ الفائدۃ بخلاف القسم الثانی من المبتدأ فانہ وانکان شبہ الجملۃ لکن یفید فائدۃ تامۃ لما مر ان شبہ الجملۃ یفید فائدۃ تامۃ فی الموضعین واما کونہ بمعنی الفعل فمؤول بالاسمیۃ بالفعلیۃ وتاویل نوع بنوع لایخرج الشئ عن حقیقتہ ۶

لہ فیکون فیہ الرد فیما الشئ بمنزلۃ جزئہ لایجوز ان یقوم مقام الخبر ۱۲م لہ لان ان یقتضی ان یکون ما بعدہ فعلا کالموصول الاصطلاحی یقتضی ان یکون ما بعدہ جملۃ ۱۲م منہ ۱۲م

لہ عند البصریۃ والکوفیۃ ۱۲م لہ ببعض ما یقع علیہ ۱۲م لہ دفعا للترجیح بلا مرجح ۱۲م لہ ای قیاس ھذا المبتدأ علی القسم الثانی من المبتدأ ۱۲م شہ فانہ بلا خبر لان فیہ معنی الفعل الخ ۱۲م لہ دفع لما یقال ان المبتدأ لایکون بلا خبر ۱۲م عہ ای یکون لبیان تمام المبتدأ

قوله ما اضرب زيدا الا قائما فان قيل نعم ان معنى ذلك المصدر هذا الفعل لاكن ادوات الحصر غير مستفادة من ضربي زيدا قلنا ان قيد مثلا مقدر فيه اى معناه ما اضرب زيدا الا قائما مثلا كذا قاله مير جمال الدين الجنابى او نقول ان اداة الحصر تعبر عن الاستغراق المقدر فى هذا المبتدأ لان الاستغراق يستلزم الحصر وانما لم يعبر عنه بكلمة كل لانها لا تدخل على الفعل وانما لم يعبر عنه بكلمة كلما مع انها تدخل عليه لانها تقتضى الجزاء ولا جزاء ههنا لان ضربي لما وان دخل الفعل يكون فعل الشرط وكلما اسم الشرط والجزاء غير موجود فاحفظه فانه من خواص هذا الكتاب فان اكثر الفضلاء خرجوا من الدنيا ولم تنتبه هو بدرك هذه الحاشية قوله بالواو التى بمعنى مع و هو كل واو يحصل بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع زمانيتر فى العمل والحكم بجزائه اى العمل مقرون مع الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المومنين وانتم والساعة فى قرن فان المعطوف ههنا لا يدل على الاقتران وانما اشترطنا ان يكون الواو بمعنى مع ليوجد القرينة لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا فتدل عليه فان قيل سيجيئ فى المفعول معه ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف فكيف يصح قول الشارح وعطف عليه شئ بالواو التى بمعنى مع قلنا المراد بالعطف ههنا المعنى اللغوى وهو الاماله والارتباط فان قيل اذا كان الواو بمعنى مع فيكون مدخوله مفعولا معه فما وجه رفع مدخوله قلنا لما كان صورته موافقة لواو العطف اجرى عليه حكمه قوله وضيعته وهى فى اللغة الارض والمراد ههنا الصنعة والحرفة قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته اشارة الى بيان الخبر وهو مقرون فان قيل اذا كان الواو بمعنى مع و هو متعلق بمقرون فيكون المتعلق مع المتعلق خبر المبتدأ مثل زيد فى الدار اى كائن فيها فلم يجعل المعطوف قلنا ان قوله مع ضيعته فى قوله مقرون مع ضيعته ليس ضيعته التى هى معطوفة بل هى عبارة جديدة مقدرة مع الخبر تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته و ضيعته مقرون به فللمعطوف خبر على حدة فان قيل فعلى هذا لا يكون الواو فى المعطوف بمعنى مع كما ترى فيخالف بما سبق من قول الشارح انه بمعنى مع قلنا معنى قوله بمعنى مع اى يدل على التضام بين المعطوف والمعطوف عليه لان يأول بكلمة مع بالفعل فانه ليس غرض الشارح ذكر فى الحذف الوجوبى لا بد من القرينة وقد قلنا فاشار الشارح الى الاول بقوله لان الواو يدل على الخبر والى الثانى بقوله واقيم المعطوف فى موضعه فان قيل المعطوف على المبتدأ بحسب المرتبة مقدم على المبتدأ بحسب الرتبة مقدم على الخبر فكيف يقيم فى موضعه فان ما يقيم فى موضعه يكون متاخرا عنه قلنا المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكن هذا المعطوف يذكر متاخرا عرفا فيصح ان يقع موقع الخبر نظرا الى لزوم التاخير الذكرى او نقول انه معطوف على الضمير المرفوع فى مقرون فلا بد ان يكون من تتمة المبتدأ فيصح وقوعه موقع الخبر فان قيل فعلى هذا الاولى قول الشارح وعطف الخ فانه صريح فى انه عطف على المبتدأ والواو ليس ههنا تاكيدا

بالتفصيل والاجمال

فکیف یصح العطف علی الضمیر المرفوع اجیب عن الاول ان العطف علی الضمیر المرفوع کالعطف علی المبتدأ لان العطف علی الضمیر للشی عطف علیہ فی الحقیقۃ کما مر سابقا وعن الثانی انما لا یجوز ذلک اذا لم یکن عطفہ راجعا الی شئ اخر مالا وھھنا کذلک او نقول ان لفظ ھو مقدر فیہ وبھذا یبحث من وجھین الاول کان ینبغی ان یقول الشارح فی بیان الخبر ای کل رجل وضیعتہ مقرونان لان مقتضی العطف علی المبتدأ ھو ھذا نحو زید وعمرو قائمان والثانی ان الضمیر فی قولہ وضیعتہ لا یخلو اما راجع الی کل رجل او الی رجل لا سبیل الی الاول لفساد المعنی لان معناہ کل رجل مقرون مع ضیعۃ کل رجل والامر لیس کذلک لان کل رجل مقرون مع ضیعۃ نفسہ ولا الی الثانی اذ معناہ کل رجل مقرون مع ضیعۃ رجل ما والامر لیس کذلک اجیب عن الاول لو قال مقرونان فح یکون الخبر متاخرا جوازا فلم یقع المعطوف فی موضع الخبر وعن الثانی ان الضمیر راجع الی رجل لکن بتقدیر قولہ ذلک ای مع ضیعۃ ذلک الرجل ای رجل معین لا رجل ما او ان قولہ وضیعتہ بحذف المضاف ای وضیعۃ نفسہ ای نفس الرجل واذا ذکر النفس مع الرجل لا یراد منہ رجل ما بل رجل معین او نقول ان قولہ کل رجل نائب عن الاسماء الکثیرۃ فکذا ضمیرہ نائب عن الضمائر الکثیرۃ فیعود کل ضمیر الی کل اسم فکانہ قیل زید وضیعتہ وعمرو وضیعتہ وبکر وضیعتہ الی غیر ذلک وقال الکوفیون ان قولہ کل رجل وضیعتہ تام لم یحذف عنہ الخبر زعما منھم ان الخبر ھو قولہ وضیعتہ لو قال کل رجل مع ضیعتہ لم یحتج الی تقدیر الخبر فکذا ھذا قلنا نقول ان جعل الواو بمعنی مع لا یخرجھا من العطف الا صلی وبقاء العطف الا صلی یمنع جعلہ خبرا لان الخبر لا یعطف علی المبتدأ فلا بد من تقدیر الخبر لئلا یکون المبتدأ بلا خبر بخلاف ما لو قیل مع ضیعتہ فان مع ظرف حقیقۃ فیرد علی الکوفیین انہ لما کان الواو بمعنی مع فالخبر ھو مع لان الصیغۃ عطف علی المبتدأ فیکون مبتدأ فلا یکون الخبر الا لفظ مع وھو غیر جائز لعدم اعراب الرفع فیہ قلنا اعراب الرفع انتقل منہ الی مدخولہ فان قیل لیس فی مع اعراب الرفع حتی ینتقل الیہ بل فیہ اعراب النصب لانہ ظرف وھو منصوب قلنا لم حیثیتان فانہ مرفوع من حیث انہ خبر ومنصوب من حیث انہ ظرف کما فی زید عندک مرفوع من حیث انہ خبر مع انہ ظرف الخ قولہ یکون مقترنا بہ یعنی معینا لذلک بحیث انتقل الذھن من اسماعہ الی کونہ مقترنا بہ فیکون قرینۃ علی حذف الخبر وھو قولہ قسمی فحوا ما تر اللہ لا فعلن کذا لا یجب حذف الخبر قولہ وبقاؤک اشار بہذا العطف التفسیری الی ان العمر بالفتح بمعنی العمر بالضم وھو البقاء وایضا اشارۃ الی انہ لیس المراد من العمر ھو الاسم المعرف الذی یذکر فی مقابلۃ زید وبکر فان قیل لما کان المراد منہ البقاء لا یصح علیہ حمل الخبر المحذوف اعنی قولہ قسمی لان البقاء صفۃ المخاطب والقسم فعل المتکلم قلنا المراد من قولہ قسمی اما ما اقسم بہ بجعل الیاء التی ھی ضمیر المتکلم مستترا لان المضاف اذا دقال وکل رجل وضیعتہ الخ

سہ وقد فرضنا اقامۃ المعطوف موضع الخبر الخ سہ کما فی قولہ تم لو کان فیھما الھۃ الا اللہ لفسدتا فان الا فیھا للصفۃ لوقوع ھو اللہ مع انہا لیست بمحمولۃ بل وقعت لانتقال الی مدخولہا الخ سہ لکن یجتنع ذلک لعدم التناھی فاورد... لصورۃ الاجمال الخ

سہ ای ھذا الذی ذکرنا قالہ البعض وقال آخر منھم عبد الحکیم

قابل للاستتار بخلاف القسم فانه مصدر وانما زاد قوله به ليكون عائدا الى ما الموصولة الحذف الوجوبي لابد من القرينة وسد المسد فاشار الشارح الى الثاني بقوله وجواب القسم قائم وأما القرينة فهي ان لعمر يستعمل غالبا في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم وانما لم يتعرض الشارح الى بيان القرينة لوضوحها قوله والعمر والعمر بمعنى واحد لو او بمعنى الفاء فيكون تفريعا على قوله وبقاءك او فيه اشارة الى توطئة قوله ولا يستعمل مع الام الا المفتوحة قوله ولا يستعمل الخ دفع وهم نشأ من قوله والعمر والعمر بمعنى واحد وهو انه لما كان معناهما واحدا فيستعملان مع اللام ايضا قوله لان القسم موضع التخفيف والعمر بالضم ثقيل بنفسه فلو ادخل اللام عليه يلزم الثقل على الثقل ويحتمل ان يكون قوله لان القسم الخ علة لوجوب حذف الخبر من هذا التركيب فيكون القرينة ايضا مذكورة في قول الشارح رح قوله اى من المرفوعات فيكون لفظ منها مقحما في عبارته فقوله خبران مبتدأ وقوله منها خبره وهذا الكلام يشعر بان هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يذكر المصنف كما ذكر في المبتدأ قلنا انما لم يذكره ليتناول كلامه كلا المذهبين وان لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف او نقول انما لم يذكره ليشعر على انه لا يخلو من رائحة خبر المبتدأ كما يدل عليه قوله واخوه كما هو خبر المبتدا او نقول ان دابه ان يأتي بقوله منها في القسم الاول وتركه في الباقي كما مر فان قيل لا يصح اطلاق الاخوات على الحروف الباقية لانها لم تستعمل في ذوي العقول قلنا المراد من الاخوات ههنا الاشباه لان للمشابهة لازمة مع الاخوات فيكون ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله على المذهب الاصح رد على الكوفيين لان عندهم هذه الحروف تعمل في الاسم لا في الخبر لانه مرفوع كما كان اى مرفوع بالابتداء لكنا نقول انها شابهت الفعل المتعدي وهو يعمل الرفع والنصب فكذا هذه الحروف والمشابهة ثابتة لفظا ومعنى اما لفظا فلكون كل واحد منها ثلاثيا ودالا عيا كالفعل واما معنى فلعدم اتمام معناها بدون الاسمين وايضا انما تجيء بمعنى الفعل فان معنى ان حققت ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس فان قيل لما كان الخبر مرفوعا على المذهبين فما ثمرة الخلاف بينهما قلنا ثمرته تظهر في قولنا انك وزيد ذاهبان بالرفع في زيد فان هذا التركيب غير صحيح عند البصريين لاجتماع العاملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو قوله ذاهبان وصحيح عند الكوفيين لان ان غير عامل في الخبر بل العامل هو الابتداء فقط وتحقيقه ما قال الشارح في بحث الحرف قوله الى شيء آخر رد على الشارح الهندي لانه قال المسند الى اسمائها كما يجيء تحقيقه في هذه الصفحة فان قيل تعريف خبرها لا يكون جامعا لانه خرج عنه قولنا ان زيدا قائم لان قائما ليس مسندا بعد دخول هذه الحروف بل هو مسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا ان عبارته بحذف المضاف اى احد هذه الحروف كما قال الشارح رح فان قيل المعرف لا يخلو اما مجموع خبران وخبر اخواتها او خبران واخواتها على سبيل التوزيع لا سبيل الى الاول لان معناه حينئذ اى مجموع خبران واخواتها هو المسند بعد دخولها وهذا فاسد هذه الحروف ولا شك في فساده ولا الى الثاني ايضا باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضا جمع

بحث خبران واخواتها

فلا یجوز ان یقال خبر اخوات ان هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف **قلنا** المراد هو الشق الثانی لکن تقدیر لفظ الاحد فی جانب المعرف ایضا بان یقال خبر ان وأخواتها هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف **قوله** علیهما **فان قیل** لظاهر ان یقال علیه لا علیهما لان الکلام فی المسند الیه ایضا **قلنا** هذا انما یرد لو کان الضمیر فی علیهما راجعا الی المسند والمسند الیه واما اذا کان راجعا الی خبر ان واخواتها فلا یرد شیئ وان سلم انه راجع الی الاسم والخبر فهو صحیح ایضا لان ما قال لشارح بیان للواقع وان کان التعریف لا یقتضی ذلک **فان قیل** التعریف لا یکون مانعا لانه یدخل فیه قولنا یقوم فی قولنا ان زیدا یقوم ابوه فان یقوم مسند الی شیئ وهو ابوه مع انه لم یکن خبر ان بل الخبر هو مجموع قوله یقوم ابوه **قلنا** المراد من المسند ما یکون فیه اثر ان ولا شک ان اثر ان لیس فی یقوم بل فی المجموع من حیث المجموع لان الاثر ههنا عبارة عن التاکید والاعراب وهما فی المجموع **وههنا بحث** من وجهین الاول ان الدخول اغا یکون بقوله ایراث اثر فما الحاجة الی تاویل الدخول بالورود حیث قال لشارح رحمه الله والمراد بدخول هذه الحروف ورودها علیهما الخ والثانی انه یدخل فی الحد حسن فی ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبره **اجیب عن الاول** انما اولی به لفائدة اخری وهی ان الدخول یستعمل فی الالفاظ دون الآثار والمراد ههنا ایراث الاثر

وعن الثانی ان المراد بالمسند الی اسم ان بلا تبعیة بقرینة ذکر التوابع فیما یعد **قوله** لفظا او معنی **فان قیل** الاثر المعنوی کالتاکید مثلا موجود فی صورة الالغاء بما الکافة مع ان خبرها لیس خبر المبتدا لا خبر ان **قلنا** المراد من الاثر المعنوی هو الاعراب التقدیری او المحلی او المعنی الذی افاده الحروف المشبهة بالفعل کالتاکید والاستدراک وغیر ذلک **فان قیل** یرد الاعتراض علی صاحب الجمل فانه فسر قوله او معنی بالتاکید مثلا ولم یرد علیه صورة الالغاء **قلنا** علی هذا کلمة او بمعنی الواو فلا یرد علیه شیئ **فان قیل** لما کان او بمعنی الواو کان تقدیره لفظا ومعنی فعلی هذا لا یصدق علی جملة یقوم ابوه لانه وجد فیها اثر معنوی وهو التاکید لکن لم یوجد فیها اثر لفظی وهو الاعراب اللفظی لانه فیه محلی **قلنا** المراد من اللفظ الاعراب مطلقا فیکون تقدیر عبارة الشارح هکذا اعرابا ومعنی **قوله** فان یقوم ههنا من حیث اسناده **فان قیل** ان یقوم ههنا لیس مما یدخل علیه ان بعد المعنی اصلا فلا وجه لتقیده بالحیثیة **قلنا** انما یرد لو کان قوله ههنا اشارة الی المثال المذکور بل قوله ههنا اشارة الی المقام او الباب والمراد به خبر ان واخواتها فاحتاج الی قید الحیثیة فان معناه ان یقوم ههنا ای فی خبر ان واخواتها من حیث اسناده الی ابوه لیس مما یدخل علیه ان بعد المعنی الخ واما من حیث اسناده الی الضمیر الراجع الی زید فهو مما یدخل علیه ان بعد المعنی بان یقال ان زیدا یقوم بدون ذکر ابوه **قوله** فلا یحتاج اشارة الی الرد علی الشارح المحقق لانه اجاب عن اعتراض یقوم بقوله المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف وقوله یقوم غیر مسند الیها

ملہ ای المسند والمسند الیه ۱۲ سلہ ای دفع الاعتراض المذکور ۱۲ سلہ ای لفظ حسنا ۱۲ اللهم اختم عاقبتنا بالخیر والایمان

بل هو مسند الى قوله ابوه **قوله** ويلزم منه استدراك الخ جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال السائل وهو انه ما الترجيح لجوابك على جواب الشارح الهندى فاجاب بقوله ويلزم منه استدراك **قوله** بعد دخول هذه الحروف **فان قيل** انما يلزم الاستدراك اذا قدر قوله الى اسماء هذه الحروف قبل قوله بعد دخول هذه الحروف واما لو قدر بعد قوله بعد دخول هذه الحروف فلا استدراك لان اغنا القيد الثانى عن الاول لا يعد بالاستدراك عندهم **قلنا** المتبادر انه قدر قبل قوله بعد دخول هذه الحروف لان الاصل فى المتعلق ان يلى المتعلق او **نقول** المراد من الاستدراك طلب الاختصار فى المتن **قوله** ولا الى ان يجاب عنه اشارة الى الرد على صاحب الغاية لانه قال فى الجواب عن اعتراض يقوم المراد بالمسند هو الاسم المسند ويقوم ليس باسم بل هو من الافعال **قوله** فيحتاج الى تاويل جملة مستانفة وقعت فى جواب السائل كما مر انفا **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون المعرف خاصا وهو خبر ان اذا كان مفردا كما كان المعرف فى خبر المبتدأ هو الخبر المفرد **قلنا** تخصيص الخبر بالمفرد لذكر خبر الجملة بعده بقوله والخبر قد يكون جملة وليس خبران كذلك **فان قيل** لم لا يجوز ان يكتفى بالخبر الجملة فى خبران بقوله وامره كما مر خبر المبتدأ **قلنا** لا يصح قياسه على خبر المبتدأ لان الخبرية الجملة ثمة فهم من التصريح وههنا لا يفهم خبرية الجملة من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ صريحا **فان قيل** تاويل الجملة بالاسم ضرورى لا بد منه سواء كان اديد من المسند الاسم المسند او ذلك لان خبر ان من المرفوعات وهى قسم من الاسم فيحتاج الى تاويل المذكور عند الكل **قلنا** نعم لكن غرض الشارح انه لو قدر الاسم يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم بالفعل واما الاحتياج الى تاويل المذكور عند الكل فهو التاويل بالقوة وصلاحيته التاويل **قوله** مثل قائم **فان قيل** لا يصح اضافة المثل الى قوله ان زيدا قائم فانه جملة فكيف يكون مضافا اليه وايضا لا يطابق المثل مع الممثل **قلنا** اجاب الشارح عنه بقوله مثل قائم فى ان زيدا قائم **فان قيل** فعلى هذا لا يصح دخول فى فى قوله ان زيدا قائم لان حرف الجر لا تدخل الا على الاسم ولو قدر القول والتركيب فعلى هذا يصح اضافة المثل اليه ايضا فلا حاجة الى التطويل تامل فيه **قوله** فانه المسند اشارة الى مطابقة المثال مع الممثل **قوله** فى حكمه لحكمه فى الجواب سوال وهو لا يصح اضافة الامر الى خبران لان الامر للافعال وخبران ليس كذلك فاجاب بقوله اى حكمه اى المراد من الامر ما كان فى اصطلاحهم العامة او انه ذكر المؤثر واراد منه الاثر فان الامر مؤثر فى الحكم **فان قيل** لما كان المراد منه الحكم فعلى هذا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والغير لانه قال الشارح فى اقسامه واحكامه وشرائطه **قلنا** المراد بالحكم معناه اللغوى وهو ما يترتب على الغير ولا شك انه صادق على الكل **فان قيل** ما للشارح انه جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من قبيل الاقسام وجعل الواحد والمتعدد من قبيل الاحكام ولم يعكس **قلنا** هذا بناء على مجرد اصطلاحهم ولا مناقشة فيه **فان قيل** لا نسلم ان امره كما مر خبر المبتدأ لان ابن مثلا يصح ان يقع خبرا لمبتدأ ولا يصح ان يقع خبران لان ان للتحقيق وابن للاستفهام

وبینهما تنافر قلنا المراد ان امره کامر خبر المبتدأ بعد ما یصح کونه خبرا واین لا یصح کونه خبرا کما ذکر فان قیل ان ما قال لشارح تکلف غیر ظاهر من عبارة المصنف والحمل علی خلاف الظاهر لا یجوز قلنا لا نسلم انه غیر ظاهر من عبارته لانه قال وامره کامر خبر المبتدأ فلما اطلق علیه الخبر علم ان المراد ما یصح خبریته قوله ومن ابوك فان قیل ان جعل من مثال الخبر غیر صحیح لما هو سابقا ان من مبتدأ وابوك خبره قلنا انما جعله الشارح رح مثال الخبر علی قول من جعله خبره وهو غیر سیبویه کما هو من الشارح علی الوضوح قوله الا فی تقدیم فان قیل الضمیر فی تقدیمه لا یخ اما راجع الی الخبر ان اوالی خبر المبتدإ فالکل باطل لانه استثناء من وجوه التشبیه وفی وجه التشبیه لابد من الاشتراك بین المشبه والمشبه به وایضا یردان الضمیر لا یخلو اما راجع الی خبر المبتدأ اوالی خبر ان لا سبیل الی الاول لانه یلزم انتشار الضمیرین ولا الی الثانی فان حکم التقدیم غیر متحقق فی خبر ان فلا یصح اضافة التقدیم الیه اجیب عنهما ان الضمیر راجع الی المتکلم من قبیل اضافة المصدر الی الفاعل ویعلم المتکلم من البحث لابد فی الکلمات وهو یقتضی المتکلم ویمکن الجواب عن الثانی بوجه اخر وهو ان الضمیر راجع الی خبر ان لکن المراد بالحکم اعم من ان یکون ایجابا اوسلبا وحکم التقدیم من حیث السلب متحقق فیه قوله ای لیس امره الخ لما کانت الاستثناء من الاثبات نفیا لکن بطریق الاشارة لا بالتصریح فقال الشارح رح للتصریح بذا ای لیس امره الخ قوله وقد جاز تقدیم الخبر المراد بالجواز اعم من ان یکون مستقلا اوفی ضمن الوجوب قوله ان یتقدم المنصوب فان قیل حمل التقدیم علی العمل غیر صحیح لان التقدیم صفة المعمول والعمل الفرعی غیر هذا قلنا عبارته محمولة علی حذف الخبر وحرف الجر تقدیره والعمل الفرعی للفعل یوجب بالتقدیم فالتقدیم سبب عمل الفرعی لا عینه قوله لنقصانهما عن درجة الفعل فان قیل هذا الدلیل جار فی لا الحجازیة ایضا مع ان عملها لیس فرعا لعمل لیس قلنا معنی لا ومعنی لیس شئ واحد فکان ترتیب معمولها کترتیب معمول لیس لیطابق اللفظ مع المعنی بخلاف ان لانه لیس بمعنی الفعل المتعدی علی السواء بل معناه یشبه معناها من وجه وکذا لفظها یشبه به من وجه لا من کل وجه او لفقوا لوعمل لا الحجازیة العمل الفرعی التبس بلا التی لنفی الجنس وانما لم یعکس بان یعمل لا لنفی الجنس عمل لیس ولا الحجازیة لیعمل عملا الفرعی لان لا لنفی الجنس انما یعمل لمشابهتها ان لانها للتاکید وکذا لا لنفی الجنس ایضا للتاکید لان فی نفی الجنس وانما لا یعمل لا التی لنفی الجنس بمشابهة لیس لانها یشبه به ایضا کما یعمل لا الحجازیة لمشابهته لان لا لنفی الجنس ینفی الجنس ولیس ینفی الفرد لان معنی لیس رجل قائما ای لیس فرد قائما فیکون مشابهتها بلیس قلیلا واما الحجازیة فایضا ینفی الفرد قوله الا ان یکون الخبر ظرفا فان قیل هذا الاستثناء یقتضی ان یکون الخبر الظرف مثل خبر المبتدأ فی التقدیم مع ان بینهما تفاوت بین فان خبر ان ان کان ظرفا یتقدم غالبا شائعا حتی یکاد ان لا یجوز تاخیره ولیس خبر المبتدأ کذلك وایضا خبر ان اذا کان ظرفا مقارنا باللام لا یتقدم نحو ان زیدا لفی الدار بخلاف خبر المبتدأ

لان اللام للتاکید ففی التقدیم یلزم اجتماع التی التاکید اجیب عن الاول ان المراد بالمساواۃ فی نفس الجواز وان کان فی احدھما غلبۃ وعن الثانی ان مراد المصرح ما کان فی غیر موضع المانع فان قیل ان ھھنا یلزم استثناء الشیئین من شئ واحد بدون العاطف وذا لایجوز قلنا لیس ھذا استثناء من المستثنی منہ الاول بل ھذا استثناء من المستثنی کما قال لشارح ای لیس امرہ کامر خبر المبتدأ فی تقدیم الا اذا کان ظرفا قولہ ان الینا ایابھم فان قولہ ایابھم مبتدأ مضاف الی الضمیر ومعناہ ان البناء رجوعھم قولہ اذا کان الاسم نکرۃ لان المبتدأ اذا کان نکرۃ وجب تقدیم الخبر علیہ لیفید التخصیص قولہ ان من البیان لسحرا ای من جملۃ البیان سحر یعنے این بیان وکلامے کہ تو میگوئی از جملہ سحرست قولہ ان من الشعر لحکمۃ ای من جملۃ الشعر حکمۃ یعنے این شعر تو حکمتست یعنی مطابق نفس الامرست قولہ لتوسعھم فی الظروف لانھا بمنزلۃ المحارم فان کل حدث لایخلوا من الزمان والمکان کما ان الانسان لایخلوا من المحارم وفی محارم الانسان توسع مالا یتوسع فی غیرھم فکذا فی الظروف وانما سمی الجار والمجرور ظرفا لمناسبتہ بالظروف اذ کل ظرف فی التقدیر جار ومجرور وایضا کواحد یحتاج الی المتعلق قولہ خبرلا ای ومنہ خبر لا وانما کان خبرہ مرفوعا لانھا تشبہ بان فی التاکید لکن التاکید فی لا للنفی وفی ان للاثبات فعلی ھذا لایتقدم خبرھا علی الاسم وان کان ظرفا لنقصان درجتھا عن ان قولہ الکائنۃ اشارۃ الی بیان المتعلق لقولہ لنفی الجنس وانما قال الکائنۃ ولم یقل الکائن بدون التلم لیشیر الی انھا صفۃ لا لانہ خبر عن خبر لا وانما قال الکائنۃ باللام مع ان المتعارف فی تقدیر المتعلق ان یکون بدون اللام اشارۃ الی جزالۃ المعنی لانہ اذا کان باللام یکون صفۃ لانھا معرفۃ بالعلمیۃ ولو کان بدون اللام یکون حالا منھا ومعنی الصفۃ جزئی من معنی الحال لان ثبوتہ فی وقت ثبوۃ العامل فقط فخرج نحو جاءنی راکبا فان الرکوب مختص بوقت المجئ فقط بخلاف الصفۃ فانھا لاتختص بوقت العامل فقط فخرج نحو جاءنی رجلا عالما فان العلم لایختص بوقت المجئ فان قیل فعلی ھذا یلزم حذف الموصول وھو الالف واللام مع بعض الصلۃ وھو کائنۃ وبعض اجزاء الکلمۃ واحدۃ قلنا الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل انما یکون موصولیۃ اذا کان بمعنی الحدوث وھھنا للدوام والاستمرار فان کینونۃ النفی لکلمۃ لاثابت علی الدوام اعلم ان الکائنۃ صفۃ لا لاصفۃ قولہ اللتی لانہ سمع من قلۃ الناس لان صلۃ الموصول لاتکون الا الجملۃ فکیف یقع اسم الفاعل صلۃ التی کذا قال جمال الدین رح فان قیل ان اسم الفاعل ھھنا بمعنی الفعل لدخول اللام علیہ قلنا اللام فی الکائنۃ لیست موصولیۃ کما صرح بہ الفاضل ولو سلم انھا موصولیۃ وجعل اسم الفاعل بمعنی الفعل فلذلک الفعل انما یکون صلۃ اللام والموصول مع الصلۃ مفرد فکیف یکون صلۃ اللتی قولہ لنفی الجنس صفۃ فان قیل المثال لایطابق الممثل لانہ لنفی الجنس والمذکور فی المثال نفی الظرافۃ وھی من الصفات قلنا عبارۃ المصرح بحذف المضاف ای لنفی صفۃ الجنس فان قیل ھذا منقوض بقولھم لا رجل فی الدار

لان لاههنا لیس لنفی صفة الجنس **قلنا** عبارة الشارح رح بحذف المعطوف ای لنفی صفة الجنس و لنفی حکم الجنس و فی مادة النقض وان لم یوجد فیها نفی الصفة لکن وجد فیها نفی حکم الجنس **فان قیل** عبارة المتن لا یخلو اما ان یکون بحذف المضاف وهو الصفة اولا فعلی الثانی لا یطابق المثال مع الممثل کما مر الفا وعلی الاول لا یصح تسمیته بلا لنفی الجنس بل ینبغی ان یقال لا لنفی صفة الجنس و ایضا ینقض بقولنا لا رجل موجود لان فیه نفی الذات لا نفی الصفة **قلنا** انه بحذف المضاف المطابقة بین الاسم والمسمی غیر لازمة و اما الوجود فهو ایضا صفة من الصفات وانما انتفی الذات به لانه من الافعال العامة فبانتفائها انتفی الذات لان الافعال العامة من الصفات الذاتیة **قوله** هذا شامل لما کان الشرط فی التعریف ان یکون مشتملا علی الجنس والفصل شار الشارح الی الاول بقوله هذا الخ والی الثانی بقوله فیخرج به اه **قوله** نحو لا غلام فانه **فان قیل** ما الوجه للمصنف انه عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فی الدار **قلنا** انما عدل عنه لانه یحتمل حذف الخبر وجعل فی الدار صفة فلا یصح مثالا للخبر وانما یحتمل الصفة لان الاعراب غیر ظاهر فی قوله فی الدار **فان قیل** ان ظریفا ایضا یحتمل ان یکون صفة الغلام **قلنا** لا یحتمل الصفة لان غلام رجل معرب منصوب و ظریف مرفوع فکیف یکون صفة له **فان قیل** فلیکن محمولا علی محل الغلام لانه مرفوع فی الاصل بالابتداء **قلنا** هذا خلاف الظاهر لان الحمل علی المحل فی المبنیات دون المعربات عند البصریین **فان قیل** تغیر الخبر عن المثال المذکور لا جل ما ذکر لکن ما الوجه فی تغیر الاسم لانه قال فی المثال المشهور لا رجل وقال المصنف ههنا لا غلام رجل **قلنا** اجمع تغیر الخبر غیر کاف لدفع الاحتمال الا تری انه لو قال لا رجل ظریف من غیر تغیر فی الاسم یحتمل ان یکون ظریفا صفة رجل حملا علی محل رجل لا ههنا مبنیا علی الفتح بخلاف ما اذا غیر الاسم فانه حینئذ یصیر معربا لان اسم لا اذا کان مضافا فهو یکون معربا **فان قیل** اذا قیل لا رجل ظریف فیمتنع ان یکون ظریف مرفوعا علی انه محمول علی محل رجل لان رفعه لیس الا للابتدائیة ولا یصح ان یقع رجل مبتدأ لانه نکرة محضة **قلنا** یصح وقوعه مبتدأ ههنا لانه تخصص بالعموم مثل لا احد خیر منک **قوله** فیها ای فی الدار اشارة الی بیان المرجع **فان قیل** انه یلزم الاضمار قبل الذکر لان الدار غیر مذکورة سابقا **قلنا** الضمیر راجع الی الدار التی هی مذکورة فی السوال لان هذا القول جواب لمن قال هل فی الدار غلام رجل ظریف فانا لنذکر اعم من ان یکون تحقیقا او تقدیرا **فان قیل** لو کان جوابا له لکان کلمة لا وحده یکفی الایری انه اذا قیل هل فی الدار رجل **فالجواب** ان یقال نعم ولا فما الحاجة الی التطویل **قلنا** قوله لا غلام رجل ظریف فیها لیس الا اعادة ما ذکر فی السوال وهو لا یعد بالتطویل **قوله** خبر بعد خبر بدفع وهم وهو ان قوله فیها متعلق بقوله ظریف مع ان الظرافة لا تتقید بالظرف او الحال لانها عبارة عن الملکة وهی لا تختلف فدفع بقوله خبر بعد خبر لا ظرف ظریف **فان قیل** ان الظرافة بمعنی التکلف فی الکلام واللباس والطعام فهی یجوز تقیدها وایضا لا نسلم انها لا تتقید لصدق قولهم صار زید ظریفا فصار ظرافة زید حینئذ مقیدة بالزمان **اجیب** عن الاول ان الظرافة بهذا المعنی وقع قلیلا فلا یذهب الذهن الیه وعن الثانی ان الظرافة لا تتقید بالظرف ای بهذا الظرف وهو الدار والمراد ان مبدأ الظرافة لا تتقید بالظرف ولیس المراد ان اذا الظرفیة لا تتقید **قوله** وانما اتی به **جواب سوال** وهو ان المقصود بیان مثال خبر لا وهو

له لانه یکون الخ نکتبه فی هذا الباب ۱۲ منه
له وهو قوله موجود ۱۲ منه

یحصل بواحد فما الحاجة الی الخبرین **قوله** لئلا یلزم الکذب لان نفی طائفة جنس غلام رجل کذب[1] فان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی تفید العموم **فان قیل** نفی هذا المجموع من جنس غلام الرجل کذب ایضا **قلنا** المراد من نفی الکذب القرابة الی التصدق **فان قیل** التعدد ممنوع ایضا لان القاعدة فی الخبر بعد الخبر ان یتعلق کل واحد منهما بالمبتدأ علی حدة ولا یقوی احدهما بالاخر **قلنا** نعم لکن هنا فی الخبر الذی یکون التعدد فیه من حیث اللفظ والمعنی جمیعا وهذا التعدد من حیث اللفظ فقط فیکون المجموع خبرا واحدا کقولک للابلق هذا ابیض اسود **فان قیل** جعل الخبر من هذا القبیل لیس الا اذا امتنع الاقتصار علی احدهما ولا یمتنع الاقتصار ههنا علی قوله فیها **قلنا** امتناع الاقتصار علی الاول کاف فی ذلک **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون قولنا لا غلام رجل ظریف فیها رفع الایجاب الایجاب الکلی فیجتمع مع الایجاب الجزئی فلا یلزم الکذب **قلنا** وقوع النکرة فی سیاق النفی سور الشمولیة الکلیة فلا یکون رفع الایجاب الکلی **قوله** ولیکون مثالا اشارة الی الجواب الثانی **فان قیل** لم یقید النوعین بالظرف وغیره لیتناول الخبر المتعدد ایضا **قلنا** ان قوله وغیره یتناول الخبر المتعدد ایضا **فان قیل** نعم انه یتناول الخبر المتعدد لکن لا یتناول خبر الظرف المتعدد لان قوله و غیره مقابل الظرف **اجیب** عن اصل الاعتراض ان غرض الشارح رح بیان فائدة قوله فیها وذلک یحصل بما ذکر فلا حاجة الی الشمول **او نقول** قوله الظرف شامل له **قوله** هذه اعتراض عن لا التی هی مشبهة بلیس لان خبره لا یحذف کثیرا **تثبیرد** ان قوله کثیرا منصوب باللغب طرق کثیرة فهو من ای جهة منصوب فدفع الشارح بقوله حذفا کثیرا ای انه مفعول مطلق باعتبار الوصوف المقدر **فان قیل** الاولی ان یجعله ظرفا ای فی زمان کثیر لانه النسب بقوله وبنو تمیم لا یثبتونه اصلا ای فی وقت من الاوقات **قلنا** قوله اصلا لیس معناه عموما فی الوقت بل معناه لا لفظا ولا تقدیرا او معناه سواء کان الخبر عاما او لا فلان یکون شاهدا علی الزمان ههنا **قوله** اذا کان الخبر عاما **دفع وهم** وهو ان حذفه کثیرا علی الاطلاق سواء کان الخبر عاما او خاصا فعلی هذا یخالف عن سائر النحویین[2] فدفع بقوله اذا کان الخبر عاما لدلالة النفی علیه لان النفی یدل علی النفی ومن قاعدتهم انه اذا لم یکن قرینة علی الخصوص فهو قرینة علی العموم **وایضا** النفی مقابل الوجود فینتوجه الیه **فان قیل** نعم ان النفی یتوجه الی الوجود لکن الوجود الرابطی سواء کان طرفه موجودا او غیره نحو لا رجل کاتب **قلنا** انا لم یذکر الطرف فتقدیره موجودا ولی من الغیر لیطابق بین الطرف والنسبة **قوله** لا اله موجود **فان** المقصود من هذا الکلام هو التوحید وسلب الوجود عن الغیر لا یقتضی التوحید لاحتمال الامکان **وایضا** لا حاجة ههنا الی تقدیر الخبر لانه مذکور وهو قوله لا اله الا الله اجیب عن الاول ان الوجود اعم من ان یکون بالفعل او بالقوة فانتفی امکان الغیر ایضا[3] **وعن الثانی** ان قوله لا اله الا الله لا یکون خبرا لان المستثنی من الفضلات ولبعضهم جعل هذه الکلمة جملة تامة

[1] بخلاف لا ترجل الظریف حیث لا یلزم الکذب لان نفی الجنس عن غلام الرجل الظریف یصدق بنفی غلام واحد منها فافهم منه کما لا یخفی منه

[2] ولا یکون نفی هذا المجموع من جنس غلام الرجل نفی غلام واحد منها حتی یلزم الکذب عند نفی الجنس عن واحد منها فافهم منه

[3] ای امکان وجود الغیر منه

[4] وهو صاحب الکشاف منه

مستغنية عن الخبر فان اصل هذا التركيب هكذا الله اله فادخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله و المسند اله لكن التقوية للحصر قدم لا اله واخر الا الله لكنا نقول صورته صورة المستثنى فلا يقع خبر

قوله لان الحذف عندهم واجب لان عمله لمشابهة الفرع وهو ان فلا بد ان يكون عمله ضعيفا

قوله لا لفظا ولا تقديرا فعلى الاول اى اذا كان معناه لا يظهرون يكون معنى قوله اصلا اى سواء كان الخبر من الافعال اولا **فان قيل** اذا لم يثبتوا لها الخبر فما يقولون فى قوله لا اهل ولا مال لانه يفهم منه الحكم بانه ليس فيه الا التركيب من الاسم والحرف **قلنا** ان لا بمعنى انتفى اى انه اسم فعل بمعنى انتفى الاهل والمال **فان قيل** اسم الفعل لم يكن مثل هذه الصيغة لان صيغ اسم الفعل منحصرة فى التسعة كما قال الناظم فى نظم العوامل وايضا لما كان لا بمعنى انتفى فهى حينئذ يكون بمعنى اسم فعل الامر فما وجه نصب مد خولا اجيب عن الاول بان صيغ اسم الفعل غير منحصرة وما قال الناظم فهى لاجل انها مشهورة كما قال فى التتمة وعن الثانى يجوز ان يكون الاسم بعدها منصوبا على التمييز بان يكون فاعلها ضميرا مبهما فيها والاسم المنصوب تمييزا عن الضمير **فان قيل** لا نسلم انهم لا يثبتون الخبر الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم **قلنا** على التقديرين اى سواء كان معنى لا يثبتون لا يظهرون او كان بمعنى الحقيقى يحملون ما يرى خبرا على الصفة دون الخبر فان بنو تميم من العرب وليس منهم ان يقولوا لهذا اللفظ صفة او خبرا فما معنى قوله يحملون ما يرى اه وايضا لما كان قائم صفة رجل فما وجه رفعه **اجيب عن الاول** ان المراد من بنى تميم ههنا علماءهم لا العوام **او نقول** ان النحاة يحملون ما يرى خبرا فى كلامهم وعن الثانى ان رفعه لاجل انه محمول على محل رجل لانه مبنى وتابع المبنى تابع لمحله **فان قيل** ما يقولون فى لا غلام رجل ظريف لان الغلام ههنا معرب وتابعه تابع للفظه فلا يصح رفع صفته **قلنا** هو محمول على انه صفة الغلام باعتبار ما كان عليه فى اصله وهو كونه مبتدأ **قوله** والدخول على المبتدأ والخبر **فان قيل** كلمة لا مختصة بالنكرة وهى لا تقع مبتدأ **قلنا** اطلاق المبتدأ عليها باعتبار ما يؤل اليه فانه يصح ابتداء بيتها بعد دخول لا عليها مثل ما احد خير منك **فان قيل** بعد دخول لا لا يبقى المبتداء لانه ما كان مجردا عن العوامل اللفظية **قلنا** بعد دخول لا وان لم يكن مبتدأ عند الحجازيين لكنه مبتدأ عند بنى تميم لانها البيت من العوامل عندهم **فان قيل** من العجب ان التشبيه على مذهب الحجازيين والاستدلال بما كان من مذهب بنى تميم مع انهم يخالفون غير قائلين على قول الاخر اجيب عن اصل الاعتراض انما قالوا ان لا لا تدخل الا على النكرة ليس المراد من النكرة نكرة محضة بل المراد اعم من المحضة والمخصصة والاشك فى صحة ابتداء بيتة النكرة المحضة **ثم** فى التعريف لا بد من الجنس والفصل فاشار الشارح الى الاول بقوله هذا شامل للمبتدأ والى الثانى بقوله خرج به غير اسم ما ولا **اعلم** ان الفرق بين لا التى لنفى الجنس ولا التى هى مشبهة بليس ثابت لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فهو ان لا التى هى مشبهة بليس نص فى عموم النفى لان النفى اذا دخل

له وهو عدم الاثبات اصلا ۱۲ منه عفا الله عنه

كتب على هامش الصفحة: لا يثبتون لا يظهرون

على النكرة تفيد العموم لاكن لا بطريق المبالغة بخلاف لا التى لنفى الجنس لانه للنفى بطريق المبالغة
قوله وانما اتى بالنكرة جواب سوال وهو ان مدخول لا ليس الا مسندا اليه وانما الاصل فيه التعريف
فلم اتى بالنكرة فان قيل لم اورد المثال للمعرفة لما توهم ان ما لا تدخل الا على المعرفة و
ليس الامر كذلك قلنا الاصل فى المسند اليه هو المعرفة فلما بين الاصل علم منه الفرع ايضا
وهو النكرة قوله فلا يثبتون لهما العمل لان الشرط فى عمل كل عامل ان يختص بنوع ليكون له
علاقة معه وهما غير مختصين بنوع بل يدخلان على الاسم والفعل جميعا لكنا نقول ان
الاختصاص ثابت لان ما ولا اذا كانتا من دواخل الفعل غيرتا ولا اذا كانتا من دواخل الاسم
لان الاولين يتمان بالجملة الفعلية والثانى بالاسمية فان قيل ما وجه المصرح انه اختار
مذهب الحجازيين دون بنى تميم قلنا على لغة اهل الحجاز ورد القران قال الله تعالى ما هذا بشرا
بنصب بشرا قوله اى عمل ليس فان قيل المتبادر ان الضمير ضمير هو راجع الى الاسم لانه المذكور
سابقا مع ان اسم لا غير قليل بل مطرد قلنا الضمير راجع الى عمل ليس فان قيل فعلى هذا
يلزم الاضمار قبل الذكر لان عمل ليس ليس بمذكور قلنا العمل مفهوم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر انهما عملتا عمل ليس ومفهوم من اضافة الاسم الى ما
ولا لان الاضافة لعلاقة العمل فان قيل للمفهوم من اضافة الاسم اليهما عملهما لا عمل ليس
فكيف يصح قوله عمل ليس قلنا لظر الشارح الى الحقيقة لان فى الحقيقة عملهما عمل ليس قوله دون
دفع وهم وهو ان التقييد بلا قيد الفاقى فدفع بقوله دون ما اى انه قيد احترازى وفى ابراز
قليل بعد الشاذ اشارة الى ان المراد منه ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس قوله مطلقا
اى لنفى الماضى والحال والاستقبال قوله فيقتصر عمل لا تقريع على ان عمل ليس فى لا شاذ قوله
على مورد السماع وهو الدخول على النكرة كما فى الشعر ثم الصد الاعراض والبراح الزوال و
الضمير فى نيرانها راجع الى الحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فانا الشجاع المشهور لا زوال
لى عنها باعراض فان قيل من اين علم ان لا عمل ههنا فان عملها فى الخبر والخبر ههنا جار ومجرور
لا يظهر العمل فيه قلنا الشاعر فصيح والمناسب بالفصيح ان يعمل بالاصح وهو مذهب الحجازيين
فان قيل فعلى هذا يلزم الدور لان فصاحة عمل لا فى النكرة موقوف على العمل فى قول الشاعر
والعمل فيه موقوف على فصاحة عمل الحجازيين فليتامل فيه فان قيل فليكن لا فى الشعر التى
لنفى الجنس فلا يثبت بها المدعى قلنا لو كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
تكرار فى البيت فان قيل الرفع ليس متفرعا على التكرير بل الرفع والتكرير مشروطان بالمعرفة
حيث قال المصرح وانكان معرفة وجب الرفع والتكرير فالاولى للشارح ان يقول لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يكن معرفة قلنا الشارح لنفى اللازم الذى هو التكرير ولنفى اللازم نفى الملزوم
فان قيل ان هذه التعريفات غير مانعة لانه دخل فيها لو انها ايضا مسند مسند اليه

له فاجاب بقوله وانما اتى الخ ۱۲ منه ويجوز من الاقسام علما ۱۲ منه الاولى ان تقول وهو الشرط الخ ۱۲ منه بنصب بشرا وكتب الالف بعد الشين وحذف بعد الراء ۱۲ منه

مع انها لاتكون خبرا ولا اسما قلنا المراد مايكون بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد كما قال الشارح فان قيل لاحاجة الى هذا البيان لانه ذكره سابقا في اول المرفوعات في تعريف الفاعل قلنا هذا الكلام اعم من الاول لا عينه لان مراده فيما سبق في المسند اليه فقط بل في الفاعل فقط وههنا اعم من ان يكون مسندا او مسندا اليه والمسند اليه اعم من ان يكون للفعل وغيره فان قيل ان ماسبق ايضا اعم حيث قال الشارح وكذا في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات قلنا سلمنا ان ماسبق ايضا اعم لكن هذا التفصيل لما اجمل سابقا او نقول ان اعتراض التوابع عظيم لانه يرد على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات جميعا فاراد الشارح ان يشير اليه في الاثناء ايضا كما اشار اليه في الاول ليتذكر ويتقرر فيكون على تذكر في المنصوبات والمجرورات قوله شرع في المنصوبات فان قيل ليس الفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات فلا يصح الشرطية قلنا لانسلم ان هذه الشرطية لزومية بل يمكن ان تكون اتفاقية مثل انكان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وان سلم كونها لزومية لكن لانسلم ان يكون لزومها عقليا لم لا يجوز ان يكون عاديا او ادعائيا وان سلم كونها عقليا فالارادة مقدرة فيه اى لما فرغ من المرفوعات اراد الشروع في المنصوبات ولاشك ان كل مجتهد اذا فرغ من البحث اراد الشروع في البحث الاخر وان لم يشرع فيه بالفعل واعلم ان اللازم على ثلثة اقسام عقلي وعادي وادعائي فالاول مالا يكون لازما للشئ في نفس الامر كن وجبر الاربعة والحجارة للنار والثاني مايكون لازما في العادة كعدم وقوف الخفصاء على دوس سور والثالث مايكون لازما بادعاء المتكلم نحو ان دخلت الدار فانت طالق قوله لكثرتها اى مباحثها والعزة للتكاثر وههنا بحثت من وجوه الاول انه مخالف من قاعدتهم وهي ان القليل مقدم على الكثير لانه بمنزلة المفرد والكثير بمنزلة المركب والثاني انه لم يتعرض الى تقديم المرفوعات على المنصوبات والثالث انه لاحاجة الى وجه التقديم لان وجه تقديم المنصوبات هو التقديم في الاجمال حيث قال المصنف فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اجيب عن الاول القليل انما يقدم على الكثير فيما كان القليل جزءا من الكثير او يعلم الكثير من ذكر القليل كتقديم الاعراب التقديري على اللفظي وكتقديم غير المنصرف على المنصرف لانه يقدر في عبارة المصنف والمنصرف فيما عداه كما قالوا للفظي فيما عداه او نقول قد يقدم القليل في عباراتهم وقد يقدم الكثير لان العزة للتكاثر فللمتكلم ان يعمل بايهما شاء وعن الثاني انهما لاتحتاج الى البيان لكونها عمدة وعن الثالث ان ماذكره الشارح من الوجه هو وجه التقديم الذي في الاجمال وانما ذكره ههنا لان الشارح كثيرا مايفعل ذلك كما في التنازع من تقديم مذهب البصريين على مذهب الكوفيين فليتنظر فتعلم

بحث المنصوبات

له بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ۱۲ م له بقوله ولما فرغ الخ ۱۲ م له اى لما ذكره الشارح من قوله لكثرتها

له عجبت بحث غير المنصرف قوله والمنصرف ۱۲ م ربّ اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب

قوله والخفة النصب لان النصب غالبا يكون بالفتحة وهي اخف فان قيل الخفة انما يكون في افراد النصب لا في مبحثه مع ان المقام ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحث المجرورات قلنا نعم لكن لما يلايم تقدم افرادها على افراد المجرورات فالمناسب ان يقدم على مبحثها ايضا اقول انما قدمها لان المنصوبات مناسبة بالمرفوعات فانهما اخوان رضيعان من ضرع واحد وهو الفعل قوله قد تبين شرحه من انها جمع المنصوب لا المنصوبة والضمير راجع الى المنصوب الذي في ضمن المنصوبات والمراد بالاشكال هو ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر قوله والمراد لعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا لانه ايضا مذكور في المرفوعات قلنا انما ذكره لينبه عليه قوله حقيقة او حكما والعموم من الحقيقي والحكمي غير مذكور في المرفوعات قوله حقيقة او حكما فان قيل لما كان النصب علامة تمام المفعول ينبغي ان لا يوجد في الحال والمستثنى والتمييز لان علامة الشيء مختصة به قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل جعل المفاعيل الخمسة اصلا في النصب والحال والمستثنى والتمييز فرعا تحكم محض لان الحال ايضا مفعول بشرط القيد والمستثنى مفعول بشرط الاخراج والتمييز مفعول بشرط البيان قلنا الاصل في النصب ما يكون من ضروريات الفعل ولا شك ان المفاعيل الخمسة من ضروريات بخلاف الثلثة المذكورة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون الحال اصلا في النصب ما من فعل الا ان يقيد بهيئة والمفعول له ومعه لا يكونان اصلا فيه لان كثيرا من الفعل ليس له مفعول له ومعه اجيب عن الاعتراض ان الاصل في النصب ما يكون من معمولات الفعل بالذات والفرع فيه ما يكون بخلافه ولا شك ان المفاعيل الخمسة كذلك واما الحال فهو معمول بواسطة الفاعل او المفعول به وكذا المستثنى بواسطة المستثنى منه وكذا التمييز بواسطة المميز فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المفعول معه فرعا في النصب لانه اما مصاحب مع الفاعل او المفعول في فعلي كل واحد منهما يكون معمولا بواسطة ويكون التمييز اصلا في النصب لان المتقرر عندهم ان التمييز من النسبة يكون فاعلا في المعنى فيكون معمولا للفعل بالذات قلنا لما كان مصاحبا مع احدهما كان العمل فيهما معا على الترتيب فلا يوجد الواسطة واما التمييز فلا نسلم انه فاعل لانه لو كان فاعلا لكان مرفوعا وما قالوا التمييز في المعنى فاعل فتاويل التمييز بالفاعل وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن حقيقته فاحفظه فانه لا يخلو من الوجاهة وانكان من غير وجيه قوله وهي اربع فان قيل حمل الاربع على هي غير صحيح لانه يلزم حمل المتعدد على غيره قيل حمل المتعدد على غيره انما لا يصح اذا لم يكن غير المتعدد صالحا لتحمل المتعدد وانكان صالحا يصح كما في زيد عالم عاقل او نقول الخبر هنا محذوف وتقديره هي منقسمة الى اربع فان قيل كل واحد من الفتحة والكسرة علامة المضاف اليه ايضا فلا يكون علامة المفعول محضا فلم احمد قلنا قيد الحيثية معتبر فيه فلا اشكال قوله لفتحة اطلاق فان قيل اذا لم يصح اطلاق المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية وايضا لا نسلم انه لا يصح

اطلاق المفاعيل الباقية بدون التقييد

له اي من معمولات الفعل بالذات ۱۲

له اي انما علامة المفعولية من حيث انه مفعول ۱۲

علی الباقیة الا ترى انهم قالوا الحال ما یبین هیئة الفاعل والمفعول به علی قول من جعل الضمیر فی به راجعا الی کلمتما والجار والمجرور متعلق بقوله یبین فبقی المفعول غیر مقید بقوله به **قلنا** معنی قوله لا یصح اطلاق المفعول علیها ای لا یصح اطلاق المفعول اللغوی علیها وهو الاثر الحاصل بالاحداث ویعبر عنه بکرده شده واما اطلاق المفعول الاصطلاحی فیصح علی الکل من غیر تقیید وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم یسند الیه ذلک الفعل **فان قیل** فعلی هذا لا یصح اطلاق المفعول الاصطلاحی علی مفعول لم یسم فاعله لان الفعل اسند الیه **قلنا** اطلاق المفعول علیه باعتبار ما کان لا بالفعل قوله الا لبعد لتقییدها **فان قیل** من ضروریات صدق المقید صدق المطلق فکیف یصح القول بصدق المقید وانتفاء المطلق **قلنا** مطلق هذه المقیدات معنی یشمل به وله وفیه ومعه لا المفعول یعنی لیس مطلق هذه المقیدات المفعول لان الضمیر المستتر الذی هو مفعول ما لم یسم فاعله راجع الی الالف واللام الذی بخلاف المقیدات فانها مسندة الی الجار والمجرور کما فی زید حسن الغلام فان الحسن المقید بالاضافة الی الغلام ومطلقه معنی یشمل المسند الی زید والمسند الی متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الی الغلام لانه مسند الی زید **فان قیل** ان المفعول المطلق ایضا مقید بقید وهو لفظ المطلق فانه ایضا قید نزائد علی لفظ المفعول **قلنا** هذا غیر وارد علی الشارح لانه قال لصحة اطلاق الخ لانه قال لوجوب اطلاق المفعول علیه ای لو قیل له مفعول من غیر تقیید بقوله مطلق فهو صحیح بخلاف المفاعیل الباقیة فانه لا یصح اطلاق المفعول علیها من غیر تقیید **فان قیل** ان المفعول المطلق لا یخلو اما ان یکون مفعولا لعین ذلک الفعل او لفعل اخر بان یتضمن ضربت لا وقعت فی قوله ضربت ضربا ای اوقعت الضرب فعلی الاول یتجه ان الفعل نسبة بین الفاعل والمفعول والنسبة لا یکون عین احد المنتسبین وعلی الثانی یکون المصدر محللا لذلک الفعل فیکون مفعولا به **وایضا** ان لذلک الفعل مصدر ایضا فیکون مفعولا لفعل اخر فیلزم التسلسل **قلنا** المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر کما صرح به السید السند فی حواشی الرضی **فان قیل** فعلی هذا لا یکون ما فعله فاعل فعل فلا یصح صدق التعریف علیه **قلنا** الفاعل وان لم یفعل بالذات لکن فعله بواسطة المصدر قوله فاعل فعل **فان قیل** هذا التعریف لا یصدق علی المفعول المطلق من الفعل المجهول نحو ضرب زید ضربا **قلنا** اجاب عنه محمد المحشی ان الفاعل اعم من الحقیقی والحکمی ومفعول ما لم یسم فاعله فاعل حکما **واعترض علیه مولانا خصام الدین** بانه لا حاجة الی تعمیم الفاعل ههنا لانه لما قال الشارح بحیث یصح اسناده الیه علم منه دخول مفعول ما لم یسم فاعله لانه ایضا مما اسند الیه الفعل **قلنا** الحق ههنا ما قال الفاضل لان مفعول ما لم یسم فاعله لیس مما قام به الفعل وانما کان مسندا الیه قوله والمراد بفعل الفاعل **فان قیل** التعریف لا یکون جامعا لانه خرج منه مات موتا

له ای ولهذا یخرج عن تعریف الفاعل المقید علی جهة قیاسیة ۱۲ م له التعریف ای تعریف المفعول المطلق ۱۲ م اللهم اغفر لی

وجسم جسامة وشرف شرافة لان الفاعل ما يصدر عنه الفعل وهذه الافعال غير صادرة منه قلنا المراد بفعل الفاعل اياه قيامه به ولا شك ان هذه الافعال قائمة به وان لم يصدر عنه فان قيل القيام غير موجود في صيغة المنفي نحو ما ضربت ضربا قلنا معناه بحيث يصح اسناده اليه والفعل المنفي وان لم يوجد فيه القيام لكن وجد فيه الاسناد وهو كاف لصحة للفعول المطلق كما في الفعل المجهول كما مر الغا قوله وانما زيد لفظ الاسم فان قيل للفعول المطلق ليس الا الحديث فالانسب ترك لفظ الاسم قلنا سلمنا انه عبارة عن الحدث لكن في الاصطلاح لا يطلق الا على الاسم لانه من اقسام اللفظ فان قيل فعلى هذا لا حاجة ههنا الى بيان النكتة في ذكر لفظ الاسم بل المحتاج الى بيان النكتة ترك لفظ الاسم كما في تعريفات سائر المفاعيل لان المصدر ترك فيها لفظ الاسم قلنا انما بين النكتة لذكر لفظ الاسم لانه لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم قال بعض الشارحين انما زيد لفظ الاسم لاخراج ضرب الثاني في قوله ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل الا انه ليس باسم فان قيل ان قولهم غير صحيح لان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل فلا يصدق التعريف عليه قلنا انه وان لم يصدق عليه باعتبار معناه للطابقي لكن يصدق عليه باعتبار معناه التضمني فان قيل فعلى هذا يصدق التعريف على ضارب الثاني في قوله انا ضارب ضاربا زيدا مع قيد الاسم ايضا قلنا الاعتبار لمعنى التضمني الذي هو مقصود في شئ فالمقصد في ضرب هو الحدث والمقصد في ضارب هو الذات والحدث تابع قوله ويدخل فيه المصادر كلها اشارة الى ما ذكر من التعريف جنس قوله صفة للفعل اشارة الى بيان الاعراب لقوله مذكور قوله نحو فضرب الرقاب اوله قوله تعالى إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ اى اضربوا ضرب الرقاب والقرينة على حذف الفعل نصب المصدر معناه اذا لقيتم الذين كفروا فاقطعوا رؤسهم قوله او اسما عطف على قوله مقدرا فهو ايضا من الاقسام الحكمي يعني الذكر الحكمي على نوعين احدهما ما بين الشارح بقوله كما اذا كان مقدرا والاخر بقوله او اسما فيه معنى الفعل او ان اسما عطف على المذكور في قوله اعم من ان يكون مذكورا يعني كما ان الفعل المذكور اعم من الحقيقي والحكمي كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اذا كان مذكورا بعينه او كما اذا كان مقدرا لكن هذا العطف انما يصح اذا كان معنى الفعل المذكور يشتمل الاسم ايضا لان المراد منه اعم منه اى من الفعل او شبهه كما هو الشائع وههنا بحث وهو ان الضمير في قوله وهو اعم لا يخلو اما راجع الى الفعل او الى المذكور فعلى الاول لا يصح عد قوله فضرب الرقاب من الحكمي لان الفعل فيه حقيقي وعلى الثاني لا يصح عد قوله ضارب ضربا من الحكمي لان المذكور حقيقي لكن الفعل فيه حكمي قلنا الضمير راجع الى الفعل قيد مذكور فيكون التعميم فيهما قوله صفة ثانية ايضا اشارة الى بيان الاعراب بقوله

له اى معنى قوله ما فعله فاعل فعل ۱۲ اللهم اغفر لي ولوالدي وللمومنين يوم يقوم الحساب آمين يا رب العلمين ۶ ۱۲

بمعناه قوله بمعنى ذلك الاسم اشارة الى ان الضمير في قوله بمعناه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى كلمة ما كما في الرضي ليس على ما ينبغي فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يصدق على فرد من افراده المعرف لانه ليس فعل من الافعال بمعنى المصدر قلنا المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه من اشتمال الكل على الجزء وههنا بحثان من وجوه الاول انه ينقض بما اذا كان العامل مصدرا كقولنا ضربي زيدا ضربا لان ههنا العامل والمصدر يكونان بمعنى واحد والثاني انه خرج عنه المفعول المطلق النوعي والعددي لانهما يدلان على امور ائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه والثالث انه لا يصدق على الواو في ضربت الواعا اجيب عن الاول ان المصدر العامل بمعنى ان مع الفعل فيكون مشتملا عليه وعن الثاني انه وان لم يكن مشتملا عن معناه التضمني وعن الثالث انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر اي ضربت ضربا واعا فان قيل لا يصدق التعريف على نباتا في انبته الله نباتا لان انبت لا يشتمل على معنى نباة بل يشتمل على معنى الانبات وهو المصدر المتعدي قلنا لا نسلم انه لا يشتمل عليه لان المزيد مشتق من المجرد والمبدأ ليس الا جزء المشتق قوله فخرج به مثل تاديبا فان قيل لا نسلم ان التاديب اعم من الضرب لانه قد يكون بالشتم ايضا ولو سلم ايضا فهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار لان ذلك الفعل ان قصد به الالم يسمى بالضرب وان قصد به حسن الخلق يسمى تاديبا او نقول المراد من الضرب التاديب والتاديب ذكر للملزوم واراد منه اللازم وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتاديب فعل المضروب فان قيل فعلى هذا لا يجوز حذف اللام منه لعدم اتحاد الفاعل بين الفعل والمفعول له قلنا حذف اللام جائز اذا اقيم الملزوم مقام اللازم وههنا كذلك لان ههنا لم يذكر التاديب بعينه بل ذكر ملزومه وهو التاديب واريد منه اللازم وهو التاديب قوله وكذلك خرج بكراهتي في نحو كرهت كراهتي هذا القول انما يقال فيما اذا كرهت شخصا ثم تبين لك انه شريف فقلت كرهت كراهتي وانما اضيف الى ياء المتكلم بناء على هذه الحكاية والا فلا تعلق بها فان قيل تعريف المفعول المطلق لا يكون مانعا لانه دخل فيه كراهتي لانه ايضا ما فعله فاعل فعل مع انه مفعول به قلنا للكراهة اعتباران فعلي اعتبار كونه مفعولا مطلقا لا يحتاج الى اخراجه واما على اعتبار كونه مفعولا به غير داخل فيه لانه ليس فعله بل ما وقع عليه الفعل كما بين الشارح بقوله فان للكراهة الخ قوله كما في كرهت كراهتي اي من غير الاضافة لانه لم يوجد فيه شيء زائد فيكون للتاكيد قوله كما في قولك كرهت كراهتي له به لما اضيف الى ياء المتكلم فيكون فيه زيادة فلا يكون ... على التاكيد قوله جامعا ومانعا اشارة الى ان النقض على كراهتي وارد جمعا ومنعا وانه ناظر الى جميع الحد قوله وقد يكون للتاكيد فان قيل ان قد لا يخلو اما ان يكون للتقليل وللتكثير

سله فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه ۱۲ منه اللهم اغفر لي ولمن سمع به ولوقوعه لقوله ولوقوعهم كتبه احقر عباد الله محمد زينة

فالاول لا یجری فی التاکید والثانی لا یجری فی النوع والعدد وانکان فی الاول للتکثیر وفی الثانی للتقلیل یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز او عموم المشترک قلنا المصرح مالکی وعنده یجوز عموم المشترک فلا محذور فان قیل المفعول المطلق النوعی والعددی ایضا یجوز للتاکید فلا یصح للمقابلة قلنا ان لم یکن فی مفهومه زیادة علی ما یفهم من الفعل فیصح للمقابلة لان فیهما زیادة قوله ان دل علی بعض انواعه فان قیل الاولی ان یقال ان دل لنوعه لیشمل ما اذا دل علی جمیع انواعه کما فی قولنا ضربت انواعا قلنا ان الدلالة علی بعض انواعه متحقق فی ضمن الکل فلم یخرج المفعول الذی دل علی جمیع انواعه فان قیل ان هذا الجواب یوهم انه کونه للتنویع باعتبار الدلالة علی بعض الانواع فی صورة الدلالة علی الکل مع انه لیس کذلک قلنا عن اصل الاعتراض ان المقصد ههنا لیس الحصر لکنه ذکر اقل مرتبة النوع لانه لا بد فی وجود المفعول المطلق النوعی من وجود بعض النوع کما لا بد فی وجود التنازع من الفعلین اعلم ان المفعول المطلق النوعی علی قسمین احدهما ما یکون بالصیغة بان یکسر الفاء ویزید فی اخره تاء والثانی ما یکون بالصفة مثل ضربت ضربا شدیدا قوله ان دل علی عدد سواء کان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربت ضربین او من صفة نحو ضربت ضربا کثیرا فان قیل المفعول المطلق النوعی یثنی ویجمع فیدل علی العدد مع انه للنوع وما للعدد فیم له قلنا فی هذه المادة یدل المفعول المطلق علی العدد والنوع جمیعا لا علی عدده فقط فافترقا قوله لانه دال علی الماهیة المعراة ای الخالیة عن الدلالة فان قیل الدلالة لا یکون الا للفظ والماهیة من المعانی وایضا الاخصر ان یقال المعراة عن التعدد فما فائدة فی ازدیاد لفظ الدلالة بعد المعراة اجیب عن الاول ان هذا بحذف عبارة اخری ای المعراة دالها عن الدلالة علی التعدد وعن الثانی ان فیه اشارة الی نفی التعدد بطریق المبالغة کما لا یخفی وانما کان خالیا عن التعدد لانه تاکید للمصدر الذی هو فی ضمن الفعل ..... وهو لا یثنی ولا یجمع فکذا هذا قوله الا اذا قصد به النوع لیس هذا استثناء من قوله والاول لا یثنی ولا یجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا یکون حینئذ للتاکید فهو استثناء من قوله فلا یقال جلست جلوسین او جلوسات قوله وقد یکون بغیر لفظه فان قیل لا حاجة الی ذکره بعد ما قال بمعناه فی تعریفه لانه اذا کان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء کان موافقا للفظه او مغایرا له قلنا انما اورده لیعلم ان المفعول المطلق الذی هو موافق للفظ فعله هو کثیر عما هو مغایر للفظ فعله لان کلمة قد للتقلیل او نقول فیه اشارة الی الرد علی سیبویه لانه غیر قائل بالتغایر المذکور کما اذکره الشارح بقوله وسیبویه یقدر له عاملا من لفظ بابه فان قیل یلزم فی کلام الشارح تداخل لانه قال سابقا مذکور وقال ههنا بغیر لفظه قلنا معنی قوله بغیر لفظه ای مغایر اللفظ فعله ولیس معناه بدون لفظه فالمقبل للراد بالمغایرة لا یخلو اما بحسب الصیغة او بحسب المادة فعلی الاول یجب ان یکون نحو ضربت ضربا من هذا القبیل وعلی الثانی

یجب ان لایکون انبت نباتا من هذا القبیل لعدم تغیر المادة قلنا المراد من المغایرة اما بحسب المادة کما فی قعدت جلوسا او بحسب الباب کما فی انبته الله نباتا فان قیل کما ان قعدت جلوسا یکون مثالا لتغیر المادة کک یکون مثالا لتغیر الباب لان قعد یقعد من نصر ینصر وجلس یجلس من باب ضرب یضرب فلم خصه الشارح مثالا لتغیر المادة وایضا المغایرة بحسب اللفظ مبنی علی اتحاد معناهما وههنا کما تغیر لفظه کک تغیر معناه لان القعود ما کان بعد الاضطجاع و الجلوس ما کان بعد القیام اجیب عن الاول المراد من الباب باب المزید والمجرد وعن الثانی ان هذا مبنی علی مذهب من لم یفرق بینهما قوله وسیبویه یقدره عاملا من بابه لازدیاد المناسبة بین العامل والمعمول ای قعدت وجلست جلوسا فیکون الثانی تاکیدا للاول قوله فان قیل ان قول سیبویه منقوض بقولنا ضربت انواعا لانه لیس للنوع فعل فکیف یقدره وکذا بقولنا حنثت یمینا لانه لیس للیمین فعل قلنا ان عنده تقدیر العامل من بابه فیما امکن والا فهو متفق معهم قوله الناصب للمفعول المطلق اشارة الی ان المراد من الفعل هو العامل مطلقا وایضا لا یلزم الخروج من البحث کما مر فی الفاعل علی التحقیق قوله خیر مقدم مصدر میمی قوله ای قدامت قدوما اشارة الی اظهار العامل والقرینة علیه مشاهدة الحال فان قیل فات المطابقة بین المثال والممثل لانه مصدر والمذکور فی المثال اسم التفضیل وایضا لا یطابق من وجه اخر لان الممثل حذف الفعل مع بقاء المصدر وفی المثال حذف الفعل والمصدر جمیعا قلنا سلمنا ان خیر اسم التفضیل لکن مصدریته باعتبار الموصوف وهو قد وما او باعتبار المضاف الیه وهو مقدم فان قیل ان قول الشارح ومصدریته باعتبار الموصوف مشعر علی ان المفعول المطلق لا یکون مصدرا مع انه لیس کذلک کما اذا قیل ضربت انواعا وایضا الموصوف لا یکون الا ذاتا وقوله قدوما وصف اجیب عن الاول ان انواعا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ای ضروبا انواعا وعن الثانی ان الصفة بمعنی الصفة النحویة جاز ان یکون موصوفها صفة لانها ما یکون قیدا للتغیر بخلاف الصفة بمعنی القائم بشیء قوله لان اسم التفضیل لحکم ما اضیف الیه لانه اذا اضیف الی شیء فهو بعض من المضاف الیه ومن افراده مثل زید افضل الناس لان افضل فرد من الناس وکذا ههنا فان قدوم الخیر بعض من قدوم المطلق فان قیل الاظهر ان یقال لان اسم التفضیل له حکم الموصوف وما اضیف الیه لیتم التقریب قلنا نعم لکن لما کان بین الصفة والموصوف اتحاد ذاتی استغنی عن التصریح بالجزء الاول وکان المدعی هو الجزء الثانی فلذا اورده فقط قوله ای حذفا واجبا قد مر بیانه فی الفاعل قوله ای سماعیا اشارة الی ان سماعا صفة ثانیة لقوله حذفا لکن لاجل صحة

ای وان لم یکن تقدیر العامل من بابه ۱۲م ای مع النحویین ۱۲م فی قوله خیر مقدم ۱۲م اللهم اغفر لی ۶

ہزاران رحمت حق برکسی باد کہ کاتب را بالحمد کند یاد ۱۲

المحل زاد یاء النسبة **قوله** موقوفا جواب سوال وهو ان القیاس لیضم لانخلوا من السماعی **قوله** لا قاعدة له بیان لفظ الموقوف تقدیره موقوف علی السماع فقط ای لاقاعدة له یعرف بها **قوله** ای سقاك الله اشارة الی اظهار العامل المقدر ههنا للتعلیم والا فهو واجب الحذف لایجوز اظهاره وهذا اما دعاء باعتبار ذات المخاطب او باعتبار زرعه **قوله** ای رعاك الله هذا ایضا دعاء باعتبار ذات المخاطب بان رزقه الله او باعتبار المواشی **قوله** من خاب الرجل **وههنا بحث من الوجهین** الاول انه یلزم الاشتقاق من النفس لو اشتق خاب انه اشتقاق من الفعل لو اشتق خیبة وهو لیس لاحد من المذهب الکوفیین وهو مرجوح والثانی انه علم منه ان خاب خیبة باثبات الفعل مستعمل فی کلامهم والقول بحذف الفعل وجوبا ینافی ذلك **اجیب** عن الاول معناه هی من هذه الوادی فی اتحاد المعنای لیظهر معناه من هذا البیان کما یعلم من قوله اذا لم ینل ما طلب لان خیبة مشتق او **نقول** معناه ان خیبة مشتقة من مصدر خاب الرجل **فان قیل** فعلی هذا یلزم الاشتقاق من النفس **قلنا** کلمة من بیانیة ای الذی هو مصدر خاب الخ وعن الثانی ان الحذف واجب فی الجملة الانشائیة الدعائیة وما نقله جملة .. اخباریة فلا ینافی **قوله** ای جدع جدعا بالدال المهملة دعاء علیه بالذاة **فان قیل** قول الشارح مخالف من الرضی لانه قال هو قطع واحد من المذکورات **قلنا** کلمة الواو بمعنی او کما هو الشائع **قوله** ای عجمت بضم العین فی الماضی والمضارع مثل شرف یشرف فیکون قوله عجبا بالحرکات مثل شرفا وشرافة **قوله** فانه لم یوجد بیان تطبیق الامثلة المذکورة مع الممثل وهو الحذف الوجوبی السماعی **قوله** وهذا معنی وجوب الحذف سماعا **فان قیل** ان فی الحذف القیاسی ایضا لم یوجد الافعال العاملة فی المصدر **قلنا** المراد انه لم یوجد فی کلامهم الافعال العاملة فی المصادر ولم یوجد قاعدة ایضا لکنه ترك اکتفاء بما ذکر سابقا فی تفسیر قوله سماعا **قوله** قیل علیه اشارة الی الاعتراض **قوله** من کلام الفصحاء بل من کلام المولدین وهم الذین کانوا من العجم لکن سکنوا فی العرب او کان ابه من العجم وامه من العرب **قوله** فیما استعمل باللام کان اللام سد مسد الفعل وایضا هی جارة فیقتضی المتعلق والفعل اهم به فیکون قرینة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یاتی المصدر باللام بان قال حمدا له وشکرا له **قلنا** ان امثلة المصدر ایضا مستعملة باللام ولکن ترك اللام للاختصار **قال الرضی** ههنا قاعدة وهی ان کل مصدر اذا اضیف الی الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر فیحذف عامل ذلك المصدر **فان قیل** فعلی هذا یکون هذه الامثلة قیاسیة فلا یصح عده من السماعی **وایضا** لما وجد سد المسد والقرینة فهو لیس لاخاصة القیاسی **قلنا** منشاهذه القاعدة من الرضی والمصدر مقدم علیه فیجوز ان یکون هذه الامثلة سماعیة فی زمان المصنف رح وقیاسیة فی زمان الرضی **قوله** وقد یحذف الفعل الناصب هذا بیان حاصل العطف لان قوله فیاسا عطف علی قوله سماعا **قوله** یعلم له صفة کاشفة لقوله قیاسا واما نما وصفها بالکلیة لئلا یتوهم ان المراد من الضابطة

نوٹ کرلیجئے القیاسی بعد السماعی مستدرك جواب بقوله موقوفا لئلا یتوهم

لا لکثرتہ **قولہ** متعددۃ **فان قیل** ان لفظ مواضع جمع کثرۃ وھو غیر منحصر الافراد والجواب ان امثلۃ ھذا الجمع غیر زائدۃ علی العشرۃ بالتتبع والاستقراء **قلنا** سلمنا انہ غیر منحصر لکن اذا وجد القرینۃ علی الانحصار یکون منحصرا وھھنا وجد القرینۃ وھی توصیفہ بقولہ متعددۃ المقدرۃ **قولہ** منھا ما وقع فقولہ ما وقع مبتدأ وقولہ منھا خبرہ او ان کلمۃ من بمعنی البعض فھو مبتدأ وما وقع خبرہ **قولہ** ای من ھذہ المواضع اشارۃ الی بیان المرجع **قولہ** موضع ما وقع **جواب** سوال وھو ان کلمۃ ما لا یخلو اما عبارۃ عن المفعول المطلق او من الموضع فعلی الاول لا یصح حملہ علی منھا واما علی الثانی فالحمل صحیح لکن الضمیر فی وقع لا یخلو اما راجع الی الموضع او الی المفعول فعلی الاول لا یصح حمل قولہ مثبتا علیہ لان الموضع غیر مثبت لان الکلام منفی وعلی الثانی لا یوجد العائد الی کلمۃ ما فاجاب بقولہ ای موضع ما وقع یعنی ان کلمۃ ما عبارۃ عن المفعول المطلق لکن بحذف المضاف وھو لفظ موضع فیصح الحمل علی منھا ووجد العائد الی ما **فان قیل** یجوز ان یکون کلمۃ ما کنایۃ عن الموضع وضمیر وقع راجعا الی المفعول المطلق والعائد الی ما المحذوف اعنی فیہ فیصح الحمل فلا حاجۃ الی تکلیف الشارح رح **قلنا** فیہ احتیاج الی تقدیر العائد وھو خلاف الاصل وفی عبارۃ الشارح رح وان کان احتیاج الی تقدیر المضاف لکن احتیاجہ الی تقدیر المفرد وھو اھون من تقدیر المرکب اعنی الجار والمجرور **فان قیل** علی تقدیر حذف المضاف یلزم حذف العمدۃ لان الموضع امّا مبتدأ او خبر من قولہ منھا وھما من المرفوعات وامّا تقدیر العائد فھو تقدیر الفضلۃ وھو اھون من تقدیر العمدۃ **قلنا** حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ شائع عندھم **قولہ** ای مفعولا مطلقا تفسیر لکلمۃ ما وانما لم یقدم تفسیر ما قبل قولہ وقع لئلا یلزم الفصل بین الصفۃ والموصوف بالشرح **قولہ** اردیا اثباتہ **فان قیل** ھھنا لا یطابق المثال الممثل لانہ وقع مثبتا والمثال کلاما منفیا اعنی قولہ ما زیدا لاسیرا **فاجاب الشارح** عنہ بقولہ اردیا اثباتہ یعنی ان الکلام وان کان منفیا لکن المفعول فیہ مثبت بالاسناد من النفی **قولہ** لا یجب حذفہ لان الباعث علی وجوب الحذف عدم صحۃ الحمل وذلک فی الموجبۃ واما فی السالبۃ فیصح الحمل فلا یوجد القرینۃ علی الفعل **قولہ** بعد نفی لانہ اذا کان مثبتا ولکن لم یکن بعد النفی نحو زید سیرا لا یجب حذفہ لفوات سد المسد وھو ما والا **قولہ** داخل علی اسم لما کان قولہ للصدر داخل علی اسم متنازعا لان قولہ بعد النفی یقتضی ان یکون قولہ داخل صفۃ لہ وقولہ بعد معنی النفی یقتضی ان یکون قولہ داخل صفۃ لہ جعل الشارح قولہ داخل صفۃ لقولہ معنی وقدرہ مع قولہ بعد نفی کما ھو طریق فی قطع التنازع بان یعمل الثانی ویقدر مع الاول **قولہ** لا یکون للمفعول المطلق خبرا عنہ یعنی بلا تاویل او مبالغۃ **فلا یرد** ان سیرا فی قولنا ما انت الا سیرا مثلا جاز ان یکون خبرا عن انت بتاویل السائر او کان سیرا خبرا عنہ للمبالغۃ کما فی زید عدل **قولہ** لا یکون خبرا عنہ ای لا یصلح ان یکون خبرا عنہ باعتبار عدم صحۃ الحمل لان المصدر لا یحمل علی الجسۃ **قولہ** لا یکون منہ

ای من باب حذف الفعل لان فعله مذکور **قوله** لکان مرفوعا علی الخبریة **وههنا** مذقاوجوبیا فیما سیاتی ۱۲ **ابحث من وجوه الاول** انه ما الفائدة فی توصیف سیر بالشدید **والثانی** انه لا یصح قوله لکان مرفوعا علی الخبریة لان خبر ما لا یکون الا منصوبا والثالث انه لما کان مرفوعا فلا یکون مفعولا فانه یکون منصوبا فهو خارج عن المقسم اعنی قوله ما وقع فلا حاجة الی اخراجه بالقیود **اجیب عن الاول** انما قید به لئلا یتوهم الاستثناء من النفس **وعن الثانی** سلمنا ان خبر ما یکون منصوبا لکن اذا انتقض النفی بالا یکون خبره مرفوعا کما قال المصرح فی بحث الجر ورات **وعن الثالث** لانسلم انه خارج من المقسم لان المقسم ما کان مفعولا مطلقا فی ترکیب من التراکیب ولا شک ان سیرا قد یکون مفعولا مطلقا وان لم یکن ههنا او **نقول** انه قد یکون مرفوعا کما اذا وقع مفعولا ما لم یسم فاعله **فان قیل** فعلی هذا التفوت فائدة تدوین علم النحو لانه لا یعلم المنصوب من المرفوع **قلنا** ان تعیینه موضع النصب والرفع فلا تفوت **فان قیل** لو اعتبر الشارح الشق الثانی للمصدر کما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلک الشبهة بان یقتصر کلمة ما فی قوله ما وقع للمصدر لا بالمفعول المطلق فلا یرد الشبهة **وایضا** الکلام فی المفعول المطلق من حیث انه مفعول مطلق لا فی ذاته واذا وقع مفعولا ما لم یسم فاعله لا یبقی وصف المفعول المطلق بل ذاته **اجیب** عن الاولان ما ذکره الشارح رح انسب بالمقام لان التقسیم فی المفعول المطلق لا فی المصدر مطلقا **وعن الثانی** بما هو مذکور فی الرضی فلینظر فیه **تحقیق الحذف الوجوبی** لا بد من الامرین القرینیة وسد المسد فالاول نصب المفعول المطلق وایضا عدم صحة الحمل قرینیة علی ان یصح حمله لکن الاصل فی المحذوف ان یکون من جنس الملفوظ ما امکن فینکون فعلا لان فی حذف المصدر ایضا لا یصح الحمل **والثانی** کلمة ما والا لانها من الفضلات وسد المسد لیس الا منها **قوله** او وقع مکررا **فان قیل** الاخصر ان یقال ومکررا عطفا علی مثبتا فیکون تقدیره بحکم العطف او وقع مکررا فلا حاجة الی التصریح بقوله وقع **قلنا** انه یتوهم عطفه علی خبرا وهو فاسد **فان قیل** ان دکادکا وقع مکررا مع انه لم یحذف فعله بل مذکور وهو قوله دکت الارض **قلنا** المراد ان المصدر وقع فی موضع الخبر عن المبتدا ولا مبتدا فی الآیة واما الارض فهی مفعول ما لم یسم فاعله لقوله دکت **فان قیل** ما للمصنف رح انه جمع الضابطتین بترک منبها بینهما مع ان کلا واحد منهما ضابطة علیحدة **قلنا** انما جمع بینهما لاشتراکهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه **فان قیل** ان قوله بعد اسم لم یکن مذکورا فی هذه الضابطة ولذا لا یفهم من عطف قوله او وقع مکررا علی قوله وقع مثبتا لان هذا القید متاخر عن المعطوف علیه **قلنا** جاز ان یکون الضمیر فی وقع راجعا الی المفعول المطلق الذی فرض بعد قوله بعد اسم لا یکون خبرا منه او **نقول** لما لم یفصل علم ان بینهما اشتراکا فی بعض القیود لکن فی تعیینه جهالة ثم لما مثل عن الضابطة الثانیة بقوله زید سیر سیرا علم تعین هذا القید **فان قیل** فعلی هذا

لہ فی قولہ لا یکون خبرا عنہ ۱۲ ام عہ فائدۃ التدوین ۱۲ ام اللّٰھم تب علینا قبل الموت وسہل علینا سکرات الموت ۱۲

ینبغی ان یجمع بین قاعدتی ما وقع مضمون جملة لاشتراکهما فی وقوع مضمون جملة قلنا نعم لکن لما کان کلواحد منهما مسمی باسم علیحدة الاولی تاکید النفسه والثانی تاکید الغیره اراد التفصیل لیتمیز کلواحد بالاسم عن الاخر او نقول ان هذین الضابطین قد یجتمعان فی مادة واحدة کقولنا ما زید الاسیر اسیرا بخلاف الضابطتین الاتیتین ثم القرینة فی هذه الضابطة ایضا نصب المفعول المطلق وعدم صحة الحمل وسد المسد هو احد المصدرین قوله ای تسیر سیرا اشارة الی العامل اعلم انه لابد من تقدیر الفعل هنا بعد الالتفات لایلزم الاستثناء من النفس واما قوله سیر البرید یجوز فیه تقدیر الفعل بعدها وقبلها اذ المفعول المطلق فیه نوعی وفی التالی قوله هذان المثالان دفع وهم وهو ان احدهما مثال لما کان بعد النفی والاخر مثال لما کان بعد معنی النفی مع انه لیس فیه معنی النفی فدفع بقوله هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد النفی ثم یرد علیه ان للتالی لایضاهی الممثل وهو یاتی بواحد فما الحاجة الی المثالین فاجاب الشارح انما اورد المثالین تنبیها علی ان الاسم الواقع موقع الخبر ینقسم الی النکرة والمعرفة فان قیل ان من المعلوم ان المصدر من الاسماء وهی تنقسم الی النکرة والمعرفة فما الفائدة فی هذا التنبیه قلنا فیه فائدة جلیة وهی ان یعلم ان الحکم وهو الحذف لایختلف بین المصدر المنکر والمعرف قوله اولی ما یشبه به فعل المبتدأ ای ما انت الاسیر مثل سیر البرید فان قیل فعلی هذا لم یصدق تعریف المفعول علیه لعدم اتحاد الفاعل بینهما لان فاعل الفعل هو المخاطب وفاعل المفعول هو البرید قلنا ان لفظ ذلک الاسم الواقع موقع الخبر وان کان لفظ المشبه به لکن ذکر ذلک واریدبه المشبه کما هو طریق الاستعارة اذ لاشک ان المراد بسیر البرید هو سیر زید فان قیل لما کان المراد منه هو المشبه لایصح تقسیم الشارح رح الی ما هو فعل المبتدأ والی ما یشبه به فعل المبتدأ لایکونان فعل المبتدأ قلنا انما قال الشارح رح ذلک نظرا الی الظاهر قوله اولی مفرد ومضاف اولی ما لایصح تقدیره قبلها والی ان المفعول فی الاول تاکیدی وفی الثانی نوعی لان سیر البرید نوع من السیر وانما لم یتعرض الیهما لان الاول ظاهر والثانی غیر مستقیم لانه غیر منحصر فی التاکیدی والنوعی لانه قد یکون للعدد ایضا قوله ای من المواضع التی بیان المرجع قوله ای موضع للمفعول اشارة الی انه یحذف للقرینة قوله تفصیلا لاثر الخ فی تقیید الاثر احتراز عما یقع تفصیلا لمضمون جملة دون الاثر نحو زید سافر سفر القریب او البعید وفی تقیید الجملة احتراز عما اذا وقع تفصیلا لاثر مفرد نحو لزید ضرب امایتادب تادبا او یهلک هلاکا فمنذ التفصیل لاثر الضرب فقط وفی تقیید المقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما منا او فداء فشد والوثاق فان فی هذه الصور لایجب الحذف لانها وقعت قلیلا فی کلامهم فلو حذف الفعل لم یسبق الذهن الیه قوله والمراد بمضمون اشارة الی الفرق بین هذا المضمون وبین مضمون ضابطة الخامسة قوله مصدرها فان قیل لایصح اضافة المصدر الی الجملة لانه للفعل لا للجملة

ه تقدیر الفعل قبل الاولی ما یصح

وایضا ارادة المصدر انما یصح فی الجملة الفعلیة واما اذا کانت اسمیة مثل زید جسم او هیولے فلا اذ لیس لها مصدر اجیب عن الاول معناه ای المصدر بالمفهوم من الجملة وعن الثانی لانسلم وقوع المفعول لتفصیلا لاثر مضمون جملة اسمیة ولو سلم فیمکن اخذ المصدر ایضا بالحاق ایا والتاء ای جسمیة زید او حیوانیته وهو المسمی بالمصدر الانتزاعی قوله الی الفاعل او المفعول فیضاف الی الفاعل ان کان المقصود هو النسبة الیه او الی المفعول ان کان المقصود هو النسبة الیه اعلم ان المضمون علی ثلثة اقسام احدها مضمون الجملة الفعلیة وهو اخذ المصدر من الجزء الاول مضافا الی الجزء الثانی والثانی مضمون جملیة اسمیة وهو اخذ المصدر من الجزء الثانی مضافا الی الجزء الاول والثالث مضمون مطلق الجملة وهو اخذ المصدر من الجزء المشتق مضافا الی الخبر الغیر المشتق قوله واثره غرضه دفع وهم وهو ان یتوهم المراد بالاثر هو المؤثر من قبیل ذکر المصدر وارادة اسم الفاعل منه کما هو الشائع فدفع بقوله والمراد باثره غرضه والمراد من الغرض الحکمة فلا یرد ان الغرض عبارة عما یکون الفعل لاجله والفاعل محتاج مع ان الله تعالی لا یحتاج الی شئ والحکمة عبارة عما یکون الفعل لاجله والفاعل لا یحتاج الیه قوله وبتفصیل الاثر جواب سوال وهو ان التفصیل یقتضی الاجمال والاجمال ههنا لان المذکور سابقا شد الوثاق وهو معلوم فاجاب الشارح بقوله والمراد بالتفصیل بیان النواعه المحتملة وانما قدم شرح المضمون مع انه مؤخر فی المتن لانه مضاف الیه وهو اصل لان معرفة المضاف من حیث هو مضاف موقوف علی معرفة المضاف الیه وایضا ان بیان اثر الشئ انما یکون بعد معرفة ذلک الشئ مع قطع النظر عن کونه مضافا قوله نحو قوله تعالی جواب سوال وهو ان قوله نحو مضاف وقوله فشد الوثاق مضاف الیه وهو لا یکون الا مفردا وهذه جملة فدفع هذا زاد الشارح رح لفظ قوله فهو مضاف الیه والجملة مقولة القول وقوله تعالی جملة معترضة فلا یرد ان قوله تعالی لا یخلو اما صفة الضمیر او حال منه فعلی الاول یلزم توصیف المعرفة بالجملة وعلی الثانی یلزم الحال من المضاف الیه وایضا الماضی اذا وقع حالا لا بد فیه من قد قوله ای بعد شد الوثاق اشارة الی ان بعد مبنی علی الضم بحذف المضاف الیه وایضا اشارة الی ان المصدر ههنا مضاف الی المفعول قوله فشدوا الوثاق اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل قوله ای امنون منا اشارة الی اظهار العامل فان قیل فلیکن منا وفداء مفعولا له فلا حاجة الی تقدیر العامل قلنا المفهوم منه لیس لاجواز جعل المفعول المطلق مفعولا له مالا فهذا لا ینافی کون منا وفداء مفعولا مطلقا فی الکلام بتقدیر الفعل وایضا ان کلمة بعد یابی عن کونه مفعولا له ثم فی الحذف الوجوبی لا بد من القرینة وسد المسد مالا الاول فهو نصب المفعول المطلق لانه یقتضی العامل والفعل اصل فی العمل والثانی نفس المفعول المطلق لانه من الفضلات فینصب لکن اقال جمال الدین چیناپی فان قیل فعلی هذا ینبغی

ان لا یشترط تکرار المصدر فی الضابطة الثانیة لان نفس المفعول المطلق یقوم مقام العامل فلا حاجة الی التکرر **قلنا** ان فی الضابطة الثانیة احد المصدرین واقع موقع الخبر والخبر لا یقوم مقام شئ فانه عمدة وما قام مقام الغیر لیس الا من الفضلات فلذا لا یقوم مقام الغیر ما وقع موقع الخبر **فان قیل** ینبغی ان یجب الحذف فی قوله خبر مقدم لانه قائم مقام العامل **قلنا** قیام المفعول ههنا بمعونة الجملة المتقدمة ولا جملة ثمة وانما لم یقم المفعول بدون المعاون لانه لو اقیم بدونه لم یبق الحذف الجائز **فان قیل** ما السر فی ان الجملة لا تقوم مقام العامل بل جعلت معاونة **قلنا** فی اقامة المتقدم مقام المؤخر خلاف فلذا لم تجعل عین ما یقوم مقامه **وقال بعض الشارحین** سد الجملة المتقدمة مسد المحذوف **فان قیل** المتقدم لا یقوم مقام المؤخر الا ترى انهم قالوا فی ضربی زیدا قائما انه علی تقدیر الکوفیین یلزم حذف الخبر بلا سد شئ مسده **قلنا** ان ما قالوا غلط لیس لاجل ان المتقدم لا یقوم مقام المؤخر بل هناك ما لم یؤخر وهو ان قائما هناك جعل من تتمة المبتدأ وجزء له فلا یقوم مقام الخبر **وقال بعض المتون** فی مثال هذه الضابطة قولنا زید یشتری طعاما فانا بیعا او اکلا ومثل قولنا زید یکتب انا قراءة بعد او بیعا **قوله** ای لان یشبه به امر اخر **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بین المثال والممثل لانه هو التشبیه وهو النسبة والمذکور فی المثال الصورة وهو طرف النسبة فاجاب بقوله ای لان تشبیه به الخ یعنی ان المصدر المبین للمفعول **اعلم** ان المفعول المطلق ههنا هو المشبه فی الحقیقة لکن سماه اطلاقا علی المشبه به لقیامه مقامه **وههنا بحث من وجوه الاول** انه علی هذا یخرج عن الضابطة ما اذا وقع للمفعول المفعول المطلق نفسه بعد جملة نحو مررت به فاذا له صوت صوتا مثل صوت حمار **والثانی** انه لم لم یعین الشارح قوله ما وقع للتشبیه بقولنا لان یشبه المفعول المطلق بامر اخر فیکون علی الحقیقة **والثالث** انه لا یصدق علیه تعریف المفعول المطلق لعدم اتحاد الفاعل بینه وبین الفعل **اجیب** عن الاول ان مادة النقض غیر موجودة فی کلامهم ولا یضر خروجه وعن الثانی ان الظاهر من کلام المصنف ان یحذف العامل دون المفعول المطلق فلو حمل کلامه علیه یلزم حذف ایضا فالشارح حمل کلامه علی الظاهر وعن الثالث انه ذکر المشبه به وارید منه المشبه کما هو طریق الاستعارة کما مر **قوله** لزید صوت صوت حسن فالصوت الثانی بدل من الاول او صفة له باعتبار لاحقه وهو حسن لانه صفة للصوة الثانی فیکون الاخص بدلا من الاعم کما فی قوله تعالی بالناصیة ناصیة کاذبة او یکون الاخص صفة للاعم **فلا یرد** انه یکون الشئ بدلا او صفة لنفسه **فان قیل** فعلی هذا لا یکون الصوة الثانی مفعولا مفعولا مطلقا.. فخرج عن المقسم فکیف خرج بالقیود **قلنا** المراد بالمفعول ما یکون مفعولا فی ترکیب من التراکیب وان لم یکن ههنا **او نقول** انه یجوز ان یکون مفعولا بحذف الفعل لکن لا یجب حذفه **قوله** ای حال **جواب سوال** وهو ان قوله علاجا منصوب برسم الخط الالف والمنصب

طرق کثیرۃ فھو من اے جہۃ منصوب فاجاب بقولہ اے حال الخ یعنی انہ حال من ضمیر وقع فان قیل لایصح حمل علاجا علی المفعول لانہ عبارۃ عن الدافع کما قال الاطباء علاج الصفراء.. سقمونیا اے دافع الصفراء فاجاب الشارح عنہ بقولہ دالا علی فعل من افعال الجوارح ای المعتبر ھھنا لیس ما اصطلح علیہ الاطباء قولہ لان الزھد الخ لانہ عبارۃ عن قطع القلب عن محبۃ الدنیا او عبارۃ عن الریاضۃ ای تصور القلب قولہ فاذالہ ضرب صوۃ حمار التشبیہ فی الکراھیۃ قولہ اے الذی قام بہ دقم وھم وھوان المراد بالصاحب الواضع کما ھو المتبادر فدقم بقولہ اے الذی قام بہ معناہ اعلم انہ انما اشترط التشبیہ لانہ یدل علی الفعل المحذوف لان للتشبیہ لابد من المشبہ والمشبہ بہ وھما ھھنا الصوۃ الاول والصوۃ الثانی فیدل ان علی ایصوت لان المحذوف یکون من جنس المنطوق ما امکن وانما اشترطان یکون علاجا لیدل علی الحدث فیدل علی الفعل المقدر والذی تعلق بالقلب یدل علی الدوام غالبا فلا یدل علی الحدث فلا یدل علی المحذوف وانما اشترط ان یکون بعد جملۃ لیوجد معاون سد المسد وھو المفعول المطلق ھھنا وانما اشترط اشتمالھا علی اسم بمعناہ لیوجد المشبہ وانما اشترط اشتمالھا علی الصاحب لیوجد مالابد للفعل منہ وھو الفاعل فیدل علی الفعل لکن دلالۃ کل واحد علی الانفراد غیر تام فاذا اجتمعت کانت تامۃ فی الدلالۃ علی الفعل المحذوف قولہ لایرد ان کل واحد لما کان دالا علی المحذوف فما الی الاجتماع قولہ اے ان یصوت صوت حمار اشارۃ الی بیان العامل فان قیل لاحاجۃ الی تقدیر العامل لانہ ینبغی ان یکون الصوۃ الاولی عاملا فیہ قلنا ان المصدر والعامل بمعنی ان مع الفعل وھو یفید الطمع والرجاء والحکم فی ھذا المثال بالقطع والجزم فان قیل المثال لایطابق الممثل لانہ ھو المصدر والصوۃ لیس بمصدر لان المذکور فی اکثر کتب اللغۃ ان معنی الصوۃ بانگ وآواز والمصدر ما کان فی اخر معناہ الفارسی دال ولون اوتاء ولون نحو الضرب زدن والقتل کشتن وھھنا لم یوجد قلنا انہ وان لم یکن مصدرا لکن لیستعمل استعمال المصدر بان یذکر بعد الفعل لانھم قالوا صات الشئ صوتا فان قیل المقصود من ھذا الکلام لیس الا المبالغۃ وھی لا یاتی الا بالمجرد قلنا انہ بمعنی صوت تصویتا قولہ فصوۃ حمار اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل قولہ صراخ الثکلی وانما اورد المثالین لان المفعول المطلق فی الاول لیس بمصدر بل استعمل استعمال المصدر وفی الثانی بمعنی المصدر او ان المصدر الاول مضاف الی النکرۃ والثانی مضاف الی المعرفۃ او ان الاول مضاف الی غیر ذوی العقول قولہ وھنا ما وقع مضمون جملۃ فقولہ مضمون منصوب علی انہ حال او علی انہ خبر اذا کان وقع بمعنی کان قولہ جملۃ احترز بہا عما وقع مضمون مفرد مثل فقیر فی قولنا رجع فقیرا فان الفقیر وقع مضمون مفرد وھو الرجوع قولہ لامحتمل احترز عن المفعول الذی فی الجملۃ الاولی اعلم ان مولینا عبد الغفور قال ان لا فی قولہ

ف ۱ اے لفظ العلاج المذکور فی المتن ۱۲ منہ اللھم اھدنا الصراط المستقیم آمین یارب العلمین ط ۱۲ ۱۲ ۱۲

ف ۲ والثانی مضاف الی ذوی العقول

لا۔ فی قولہ لا محتمل لہا لنفی الجنس والمحتمل مصدر میمی بمعنی الاحتمال وھو اسم لا وقولہا خبرہ وقولہ غیرہ بالنصب مفعول لقولہ محتمل وقال مولنا عصام الدین والمشہور رفعہ غیرہ بالرفع لا بالنصب لانہ خبر لا وقولہ محتملا اسم مفعول کما ھو الظاھر فھو اسم لا وقولہ لہا صفۃ لہ ای ثابت لہا فان قیل لم لم یذھب عبد الغفور الی ھذا الاحتمال مع انہ المتبادر لان محتملا اسم مفعول ومجیئہ مصدرا شاذ قلنا انہ نظر الی توافق الضابطۃ الاتیۃ لان قولہ لہا فیہما خبر لقولہ محتمل لا محالۃ فھو مبتدأ ولہا خبرہ مقدم علیہ لعدم جواز تقدم الصفۃ علی الموصوف ثم قال عصمہ اللہ السمیع فتدبر الاظہر ان قال لعدم ما وقع مضمون جملۃ لا یحتمل غیرہ بصیغۃ الفعل لان ما قال متردد کما ذکرنا قولہ منصب المصنف رح ان یأتی بعبارۃ صعبۃ واما التردد فلا یحتمل بالمقصود لان کلا واحد من الاحتمالین یتادی بہ المقصود قولہ علی الف درھم فالف درھم مبتدأ وعلی خبرہ ولہ خبر بعد خبر او علی العکس قولہ ای اعترفت اعترافا اشارۃ الی اظہار العامل قولہ فاعترافا اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل اعلم انہ لیس المراد ھھنا بالمضمون ھو المدلول التضمنی کما مر فی الضابطۃ الثالثۃ بل المراد منہ المدلول الالتزامی لان الاعتراف لا یلزم لقولہ علی الف درھم قولہ ولا محتمل لہ سواہ ای لا محتمل لہ شرعا لان الشرع حکم بلزوم الالف علی المقر والا فھو اخبار یحتمل الصدق والکذب قولہ ولو بالاعتبار ای لیس فیہ تغایر الاعتباری ایضا فان قیل لا نسلم انہ لیس فیہ تغایر الاعتباری لانہم قالوا لاحدھما مؤکد وللاخر موکد قلنا ھذا التغایر فی الدال دون المدلول بخلاف زید قائم حقا لان التغایر فیہ فی المدلول کما یاتی قولہ لہا محتمل غیرہ فان قیل مضمون الجملۃ لا یخلو اما ان لا یحتمل غیرہ او یحتمل وعلی التقدیرین یجب حذف فعلہ فالاخصر ان یجمع کلا الضابطتین وقال ومنہما ما وقع مضمون جملۃ سواء کان لہا محتمل اولا قلنا نعم لکن لما کان المتاخرون جعلوا کلا واحد منہما مسمی باسم علی حدۃ وھو تاکید لنفسہ وتاکید لغیرہ اورد فی الضابطتین للتصریح باسم کل واحد منہما قولہ ای حق حقا صیغۃ الماضی من الجرد قولہ من حق یحق اشارۃ الی بیان معناہ ای حقا مصدر من حق یحق علی ان یکون کلمۃ من بیانیۃ ویظہر معناہ من ھذا البیان وھو حق یحق ای اذا ثبت یثبت فلا یرد انہ یلزم اشتقاق المصدر من الفعل وھو لیس الا مذھب الکوفیین قولہ لانہما تحتملا الصدق والکذب اعلم ان الفرق بین الصدق والکذب ان الاول مطابقۃ الکلام للواقع والثانی عدم مطابقۃ الکلام للواقع وبین الحق والباطل ان الاول مطابقۃ الواقع للکلام والثانی عدم مطابقۃ الواقع للکلام فان قیل ان احتمال الصدق والکذب کما ثبت ھھنا ثبت ایضا فی قولہ لہ علی الف درھم لانہ اخبار واما الشرع فلم یدفع الکذب منہ الا تری انہ لا یحمل الاخذ للبقر لو لم یکن فی الواقع قلنا المراد من الغیر فی الضابطۃ الاولی ھو الانکار لانہ المقابل للاعتراف ولا شک انہما لا یحتملا الانکار واما حقا فیقابل الکذب

لہ الذی قالہ مولانا عصام الدین رح لہ ای لیس بین قولہ لہ علی الف درھم وبین قولہ اعترافا تغایر اعتباری اصلا

والباطل ولاشك انها يحتملهما واما احتمال الكذب فى الاولى فلا يضر لانه ليس مقابلا للاعتراف
قوله ويسمى تاكيدا لغيره فان قيل ان التاكيد فى الضابطتين ليس الا للمفعول المطلق فكيف يصح
تاكيدا لغيره قلنا نعم لكن الحق الذى هو فى ضمن الجملة محتمل واما الحق الذى هو المنصوص عليه متيقن فلذا
قال لغيره واما فى الاول فالاعتراف المضمن والمنصوص عليه كلاهما متيقن فلذا اقال تاكيدا لنفسه
او نقول ان معنى قوله تاكيدا لغيره تاكيدا لاجل غيره فان قيل انه لما كان تاكيدا لغيره يرد
عليه ما ورد اولا وايضا فات المطابقة بين المثال والممثل لان التاكيد فى المثال للنفس لا للغير
قلنا معنى قوله لاجل غيره ان التاكيد للنفس لكن الغرض فيه دفع الغير لوجود الغير ههنا وهو الكذب
بخلاف قوله اعترافا لانه تاكيد للنفس فقط اى ليس الغرض فيه دفع الغير لعدم وجود الغير فان
قيل لما كان معنى قوله تاكيدا لغيره اى ليندفع الكذب فعلى هذا يكون معنى قوله تاكيدا لنفسه اى
ليندفع النفس ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تاكيدا لنفسه ليتكرر ويتقرر
اى الباعث على تاكيد نفسه تكريره لان قوله تاكيدا لنفسه يفيد التقرير فلا بد ان يكون المبالغة فى البعيد
لحسن المقابلة قوله ومنها ما وقع مثنى وههنا بحثان من وجهين الاول انه فات المطابقة بين
المثال والممثل لانه مثنى والمذكور فى المثال لبيك وهو ليس بمثنى بل معناه التكرير والتكثير والثانى
انه على هذا ينبغى ان يحذف الفعل فى قوله ضربت ضربين اجيب عنهما المراد بالمثنى ان يكون
على صيغة التثنية ولم يكن معناه معنى التثنية كما قال الشارح على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية فان قيل انّ فى قوله وان لم يكن متصلة وحكم المتصلة ان يثبت الحكم فى النقيض
بطريق الاولى كقولهم فلان بخيل وان كثر ماله فلو كان ماله قليلا فبالطريق الاولى فعلى هذا يرد ما
ورد اولا اى ينقض بضربت ضربين قلنا ان كلمة انْ زائدة او انها بفتح الهمزة اى ان المفتوحة المخففة
من الثقيلة لانه وجد شرطها وهو وجود النفى كما قال المصرح وتخفف المفتوحة وحينئذ تدخل على الفعل
ويلزم حرف النفى معها وتحقيقه يأتى فى بحث الحروف او نقول ان بل فى قوله لتكرير للاعراض
عن جميع ما يتضمنه قوله وان لم يكن فان قيل لابد فى اتمام هذه القاعدة من قيد الاضافة
اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لان المصدر لا يضاف الا الى الفاعل او الى المفعول
كما يأتى فى مبحثه لئلا يرد مثل قوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ فان كرتين مفعول مثنى
ولم يحذف فعله بل ذكر وهو ارجع لاجل انه غير مضاف لانه اذا كان غير مضاف
فيفوت سد المسد قلنا اعتراض كرتين غير وارد بدون قيد الاضافة لان
كرتين ليس مفعولا مطلقا لانه ما كان بمعنى الفعل[1] السابق وهو ليس كذلك
وايضا فليكن المراد منه بمعنى التثنيه فلا تنطبق القاعدة عليه فان قيل
انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر

[1] لان تعريف المفعول المطلق ما فعله فاعل مذكور بمعناه ۱۲ م

ای رجعا مکررا کثیرا فلما کان معناه کثیرا لم یکن بمعنی التثنیة وانما جعل الشارح قوله کرتین مکررا لیصح الحمل علی رجعا فیرد الاعتراض فلابد من قید الاضافة فاجاب الشارح المحقق عن هذا الاعتراض بان قید الاضافة مراد المصنف لکن لم یذکره اکتفاء بالمثال لان لبیک مضاف الی المفعول وهو الکاف فان قیل ان فی جعل المثال من تتمة التعریف ای القاعدة تکلف لان المثال خارج من القاعدة بل یوتی به بعد اتمام القاعدة للایضاح وجعل امر خارج من تتمتها لیس الا تکلف کما قاله الشارح فان قیل ان الشارح فعل هذا التکلیف فی اخوک وابوک وحموک حیث قال ولم یقل المصدر مکبرة موحدة اکتفاء بالمثال فکیف امتنع ههنا قلنا المثال علی نوعین احدهما ما کان علی صورة المثال بان کان مصدرا بالکاف او بالمثل او بالنحو والثانی ما لا یکون بصورته فالذی مر لیس بصورته فیکون من بیان نفس القاعدة اجیب ان المصرح اکتفی بالمثال وهو انما یکون خارجیا لو کان قوله مثل لبیک مرفوعا لانه حینئذ یکون خبرا لمبتدا المحذوف ای مثاله مثل لبیک ولما اذا کان منصوبا بناء علی انه صفة لقوله مثنی فلا یکون خارجیا بل هو من بیان نفس القاعدة ثم اعلم انه قال الشارح ولا بد فی تتمیم هذه القاعدة من قید الاضافة قال مولانا عصام الدین رحمه الله ومع هذا القید ینقض بقولهم ضربت ضربی الامیر فانه مثنی مضاف الی الفاعل مع انه لا یحذف الفعل فلابد ان یقیم مضافا الی ..... فاعل ذلک الفعل ومفعوله والامیر لیس بفاعل ذلک الفعل لان الفاعل هو الجلاد ومع ذلک ینقض بقولهم ضربت ضربی زیدا فلابد ان یقید الاضافة بکونه لا لبیان النوع وقد صرح بهذا القید الرضی انتهی ویمکن ان یقال انه صرح الشارح ان المراد بالمثنی ان یکون علی صیغة التثنیة فلا حاجة الی ذکر ذلک القید

قوله اصله الب لک فان قیل المصدر فی لبیک لا یخلو اما مصدر المزید او المجرد فعلی الاول لا یساعده اللفظ وعلی الثانی لا یستقیم فیه التکریر والتکثیر لانه لا یکون بالمزید قلنا انه مصدر المزید لکن حذف زوائده او مصدر المجرد لکن بمعنی المزید کما اشار الشارح الی الاول بقوله اصله الب لک البابین واشار الی الثانی بقوله ویجوز ان یکون من لب بالمکان الخ

قوله واقیم المصدر اشارة الی بیان سد المسد فان قیل ان اقامة المصدر لا یکون الا باعتبار المعاون ولیس ههنا جملة متقدمة حتی تکون معاونة لاقامة المصدر قلنا ان ههنا وان لم تکن جملة متقدمة لکن وجد المعاون الاخر وهو التکرار فی معناه او ادا ة التثنیة او المضاف الیه اعنی الکاف قوله ودل الی الثلاثی بحذف الزوائد فان النون ایضا من الزوائد فلا یرد انه ینبغی ان یقال زائدتین وهما الالف والهمزة

له بقوله فی جعل المثال الخ سه ای جعل المثال من تتمة التعریف والحکم فی اخواتها الخ ۱۲ منفی عبده الرحیم

له لبیک معناه بطاعت استاده ام ترا بطاعت استاده ام

دون الجمع لعدم وجوده وانما حذف الزوائد ليكون اسرع فى الدعاء لنفسه والى امتثال
المامور به لان قوله لبيك غير مقصود لذاته اعلم ان اصله الب لك البابين على صيغة
المضارع المتكلم من باب الافعال فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى الكاف
بحذف اللام للتخفيف فحذف النون للاضافة فصار البابيك ثم نقلت حركة الباء الاولى
الى اللام فحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وادغمت الباء فى الباء
فصار لبيك قوله وعلى هذا القياس اى قياس لبيك فى الورود والدفع جميعا قوله سعديك
هذا اقول الرفيق للرفيق فان قيل المثال لايضاهى الممثل وهو يحصل بواحد فما الحاجة الى المثالين
قلنا الاول لازمى والثانى متعد فاشار المصنف بذكرهما ان الحكم المذكور لايختلف باللزوم والتعدى
قوله فانه يتعدى باللام اى غالبا فلا يرد انه لايصح التخصيص باللام لانه كما يتعدى باللام يتعدى
بالباء ايضا كما فى قوله لب بالمكان بحث المفعول به وانما قدم المفعول المطلق على المفعول به لاولويته
اولكونه جزء الفعل ثم قدم المفعول به على المفعول فيه لانه محتاج اليه فى التعقل والوجود جميعا بخلاف
المفعول فيه لانه محتاج اليه فى الوجود فقط ثم قدم المفعول فيه على المفعول له لكون فى وجوده اختلاف
فانه عند الزجاج داخل فى المفعول المطلق ثم قدم المفعول له على المفعول معه لانه قد يلتبس
بالمعطوف ثم قدم المفاعيل الخمسة على الملحقات لانها اصل فى النصب كما مر والملحقات تبع لها
ثم قدم الحال على التمييز لانه لازم النصب بخلاف التمييز فانه قد يكون مجرورا بالاضافة وايضا
الحال مبين هيئة الفاعل او المفعول به فناسبهما ثم قدم التمييز على المستثنى لانه ادخل فى المنصوبية
من المستثنى لانه لايكون الا منصوبا ومجرورا بخلاف المستثنى فانه قد يكون مرفوعا لانه يعرب على
حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور ثم قدم هذه الثلثة على خبر كان واسم ان وغيرهما
لانها منصوبات لفظا او محلا بخلاف خبر كان واسم ان وغيرهما فانها مرفوعة محلا لانها فى الاصل
مبتدأ وخبر ثم قدم خبر كان على اسم ان لاعمالها هو الفعل وهو كان واخواتها فكان اقوى
ثم قدم اسم ان على المنصوب بلا التى لنفى الجنس لان عمل لا لمشابهتها ان كما مر فهو فرع لها ثم
قدم المنصوب بلا التى لنفى الجنس على خبر ما ولا المشبهتين بليس لانه ليس فى عملها خلاف
لاحد بخلاف ما ولا المشبهتين بليس لان عملهما عند الحجازيين دون بنى تميم فاحفظه
فانه فيه نفع عظيم وان كان من الحقير الذى كان عند الناس نسيا منسيا... قوله
المفعول به اى ومنه اومنها المفعول به وانما ترك لفظ منه اومنها اكتفاء بما ذكر فى
المفعول المطلق فالحاصل انه اذا كان للبحث اقسام فدأب المصرح ان يذكر لفظ منه
اومنها فى القسم الاول ويترك فى الباقى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يذكر
فى المرفوعات ايضا فى قسم واحد مع انه ذكر فى القسمين اعنى الفاعل

لله لوجود شرط الادغام فيه ۱۲ سله بصيغة اسم التفضيل بمعنى داخل شدة الدخول ۱۲

والمبتدأ قلنا سلمنا ان دابه ان يذكر في اول القسم لكن في قسم اصلي والقسم الا صلي في المرفوعات مختلف فيه عند الجمهور هو الفاعل وعند البعض هو المبتداء فلذا ذكر في راس القسمين واما في المنصوبات فالقسم الا صلي هو المفعول المطلق فقط ثم الباء في قوله به للسببية اى الذى فعل بسبب ذلك الشئ لان الشئ محل لوقوع الفعل فيكون موقوفا عليه فكانه بمنزلة السبب او للملابسة قوله اى هو ما وقع جواب سوال وهو ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسم او عن المسمى فعلى الاول لا يصح الوقوع عليه لان الوقوع انما يكون على المسمى لا على الاسم وعلى الثاني يلزم الخروج من البحث لان البحث في الاسماء دون المسميات فاجاب بقوله اى اسم ما يعني كلمة ما عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه لكن بتقدير المضاف وهو الاسم فلا يلزم الخروج عن البحث ثم يرد عليه انه على هذا يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير مخل بالمعرفة فاجاب بقوله انما لم يذكر الاسم يعني ان التقدير في التعريف لا يجوز اذا كان بغير القرينة واما اذا كان عليه قرينة واضحة فيجوز وههنا وجدت القرينة وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق ويجوز ان يراد من كلمة ما هو الاسم وضمير عليه راجع الى مسماه بطريق الاستخدام او اجراء الصفة للمدلول المطابقي على الدال وفيه بحث[1] وهو انه اذا وقع اسم الاستفهام او الشرط مفعولا به يكون الوقوع من مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح ما ذكره المجيب وحاصل الاعتراض ان من الاستفهام او الشرط في قولنا من يكرم مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات وهو مدلوله التضمني والمدلول المطابقي هو الذات مع معنى الاستفهام او الشرط اجيب عنه المدلول المطابقي هو الذات فقط ومعنى الاستفهام والشرط عارضان وههنا اعتراض مشهور وهو ان قولهم ان الوقوع لا يكون الا على المسمى منقوض بقولنا تلفظت زيدا او تكلمت زيدا فان ما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد اجيب عنه الاحكام بناء على الاكثر والغالب لا على الشاذ والنادر وموضع النقض من الشواذ فان قيل تعريف المفعول به غير مانع لانه يصدق على عمرو في قولنا شارك زيد عمرا لانه وقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد من وقوع فعل الفاعل عليه ان يكون المفعول به غير الفاعل ولا شك ان عمرا ايضا فاعل معنى لانه معطوف على الفاعل فان قيل ان التعريف غير مانع من وجه اخر وهو ان قولنا ضربت زيدا و عمرا فان عمرا وقع عليه فعل الفاعل مع انه غير الفاعل وليس بمفعول به لان المأخوذ في كل الحدود لفظا اصالة دون تبعا قلنا و ان لم يكن مفعولا به لفظا انه مفعول به معنى وحكما لانه معطوف

[1] اى في قوله واجراء الصفة الخ ۱۲ اللهم تب علينا قبل الموت وارحمنا بعد الموت

علی المفعول به فان قیل ان التعریف لایکون جامعا لانه لو قیل ضربت زیدا ولم یضربه فی الواقع بل قال کاذبا ینبغی ان لا یکون زیدا مفعولا به لعدم الوقوع علیه وایضا لو قال ماضربت زیدا فالفعل غیر واقع علی زید لعدم وجوده اجیب عن الاول ان المراد من شانه ان یقع علیه فعل الفاعل وعن الثانی ان السوالب تابعة للموجبات قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل جواب بسوال وهو ان التعریف ینقض بقولنا نعبد الله فانه لایتصور وقوع العبادة علی الله نعم فاجاب بما حاصله ان المراد من الوقوع التعلق ومعنی التعلق ان لا یتصور الفعل الا به مع انه غیر الفاعل فان قیل ذکر الوقوع واراد التعلق اما حقیقة او مجازا لاسبیل الی الاول لعدم الوضع ولا الی الثانی لعدم الاتصال بینهما قلنا ارادة التعلق منه حقیقة عرفیة للنحات او نقول ان الوقوع لاینفک عن التعلق فکان لازما له فان قیل لما اردید من الوقوع التعلق یخرج من الحد زیدا فی ضربت زیدا حیث لا یتوقف علیه تصور الضرب بل یتوقف علی شخص ما یصلح للمضروبیة قلنا انه یتوقف علیه علی البدلیة وان لم یتوقف علیه علی التعین فان قیل یدخل فی الحد المفعول فیه لان الزمان مما یتوقف علیه الفعل قلنا الزمان لازم لوجود الفعل لا لتصوره قوله بلا واسطة حرف جواب سوال وهو انه لما کان المراد التعلق ینبغی ان یکون زید فی مررت بزید مفعولا به لتحقق التعلق مع انه لا یسمونه مفعولا به بل یطلقون علیه المجار والمجرور فاجاب بقوله بلا واسطة حرف الجر ثم یرد ما الباعث علی الشارح انه لم یجعل مررت بزید من قبیل المفعول به مع ان التعلق موجود فیه فاجاب بقوله فانهم یقولون الخ یعنی الباعث هو العرف والعادة لان عرف النحات جار علی انهم لا یطلقون علیه المفعول به بل یطلقون علیه المجار والمجرور فان قیل المفعول به ما وقع علیه الفعل فلا یصح خروجه لانه مفعول به قلنا لانسلم انه مفعول به مطلقا بل مفعول به بواسطة حرف الجر وکلامنا فی المفعول به مطلقا قوله فخرج به المفاعیل لما فرغ من تصحیح قول الماتن شرع فی بیان فائدة القیود وکذا خرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر اذ معنی ضربت زیدا قائما ضربته فی حال القیام وکذا اخرج التمیز والمستثنی لانه لم یتعلق الفعل بهما بل فی التمیز بالممیز وفی المستثنی بالمستثنی منه واعتبر فاضل المحشی لاخراج هذه الثلاث قیدا اولا فمعنی المفعول ما یتعلق به فعل الفاعل اولا وفی هذه الثلاثة لم یتعلق الفعل اولا بل یتعلق اولا بذی الحال والممیز والمستثنی منه لکن یشکل قول الفاضل بالمفعول الثانی من باب علمت لان تعلق الفعل اولا بالمفعول الاول لانه مسندا الیه اجیب لانسلم ان التعلق اولا بالمفعول الاول بل بهما معا لان المفعول فی الافعال القلوب مضمون الجملة قوله فان المفعول المطلق عین فعله المراد من الفعل الفعل اللغوی وهو الحدث ولا یرد عدم صحة الحمل اعلم انه لما کان اخراج المفعول المطلق بالوجهین

احدهما مشترك بين الكل والاخر مختص بالمفعول المطلق فلذا افرد اخراج المفعول المطلق بوجه خاص به فلا يرد ماقال البعض انه كما خرج المفاعيل الباقية بقوله عليه كذا خرج المفعول المطلق بقوله عليه فلا حاجة الى اخراجه بقوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغائرته **قوله** والمراد بفعل الفاعل الخ **جواب سوال** وهو ان التعريف لا يكون مانعا ولا جامعا اما الاول فلانه دخل فيه زيدا في قوله ضرب زيدا لانه مما وقع عليه فعل الفاعل مع انه لا يسمى مفعولا به بل يطلق عليه مفعول مالم يسم فاعله واما الثاني فلانه يخرج منه المفعول الثاني من قوله اعطى زيدا درهما فان درهما يسمى مفعولا به مع انه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع عليه فعل مفعول لم يسم فاعله وهو زيد فاجاب بقوله والمراد الخ يعني لابد من التصرف في هذا التركيب الاضافي اعني قوله فعل الفاعل في كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما في المضاف اعني فعل فبان يراد منه فعل باعتبار اسناده الى ما هو فاعل اولا واما في المضاف اليه اعني الفاعل فبان يراد بالفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبالتصرف الاول يخرج من التعريف مفعول مالم يسم فاعله فيكون مانعا وبالتصرف الثاني يدخل فيه المفعول الثاني للفعل المجهول الذي اقيم مفعوله الاول مقام الفاعل فيكون جامعا **قوله** الى ما هو فاعل يعني اعتبر اسناده الى ما هو فاعل اولا ثم يتعلق بالمفعول به **قوله** فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله اولا بل متعلق به ابتداء **قال مولانا الحافظ** يشكل بمثل ما اذا لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر مضاف الى الفاعل **اقول** المصدر وان كان بحسب الظاهر مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه **ثم اعلم** ان قيد الحيثية معتبر في التعريف اي للمفعول به ماذكر من حيث وقوع الفعل عليه فزيدا في قوله زيد ضربته ليس مذكورا من حيث وقوع الفعل عليه بل من حيث انه مبتدا فلا يصدق التعريف عليه فلا يرد ما قال الحافظ ان التعريف ينتقض بقولنا زيد ضربته لان الضرب واقع على زيد لان الوقوع على ضمير شئ وقوع عليه في الحقيقة **قوله** فانه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي الخ **فان قيل** ان الفاعل الحكمي غير متبادر ولابد في التعريفات من حمل الكلام على المتبادر **اجيب عنه** ان المعنى الاعم من المتبادر نعم انه غير متبادر لو حمل الفاعل على الحكمي فقط او نقول انه صرف من المتبادر الى غير المتبادر بقرينة ظهور الفساد في التعريف بان لا يكون جامعا **فان قيل** الفساد لا يكون قرينة والا لسد باب الاعتراض **اجيب عنه** نعم الفساد لا يكون قرينة اذا لم يكن ظاهرا وههنا ظاهر لان عدم جمعية التعريف ومنعيته من اظهر الفسادات **قوله** كما ذكرنا وهو خروج مفعول مالم يسم فاعله ودخول درهما ظهر فائدة ذكر الفاعل لانه لو لم يذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد والفاعل جميعا ولما ذكر الفاعل احتاج الى تقدير اعتبار الاسناد فقط

قولہ فان زیدا قد وقع علیہ الخ الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع الممثل قولہ و قد یتقدم المفعول بہ فان قیل ھذا الحکم جار فی المفاعیل الاخری سوی المفعول معہ لرعایۃ الواو فلا وجہ لتخصیص التقدیم بالمفعول بہ فینبغی ان یذکر تقدیم کل مفعول فی مبحثہ قلنا انما خص المفعول بہ بالتقدیم لدفع الوھم وھو ان المفعول بہ مشابہ بالفاعل فی ان کلواحد موقوف علیہ لتصور الفعل والحال ان تقدیم الفاعل علی الفعل لا یجوز توھم ان التقدیم علی الفعل ایضا لا یجوز واما المفاعیل الاخری فلا وھم فیھا قولہ العامل جواب سوالین الاول ان تقدیم المفعول کما یکون علی الفعل کذلک علی اسم الفاعل والثالث ان تخصیص التقدیم بالمفعول غیر صحیح لان الفاعل ایضا قد یتقدم علی الفاعل فی مثل قولنا ضرب زیدا واکرم عمرو فان زیدا فاعل قدم علی الفعل وھو اکرم فاجاب بقولہ العامل فیہ فان قیل المراد بالعامل لا یخلو اما کلواحد من افرادہ او البعض وھو الفعل واسم الفاعل فعلی الاول ینبغی ان یقدم المعمول علی اسم التفضیل والمصدر والصفۃ المشبھۃ مع انہ لیس کذلک وعلی الثانی لابد من القرینۃ علیہ قلنا المراد بعض العامل والقرینۃ علیہ قول الشارح لقوۃ الفعل فی العمل لانہ فھم منہ المراد من العامل لقوی وھو الفعل واسم الفاعل لانہ یشبہ المضارع لفظا ومعنی جمیعا قولہ متقدما او متاخرا اما من حال الفعل واما من المفعول بہ لکن الثانی اولی لان البحث فی المفعول بہ بخلاف الفاعل لانہ یلتبس بالمبتدأ فلا یرد ان قوۃ الفعل تقتضی ان یتقدم الفاعل ایضا قولہ اما جوازا اعلم ان التقدیم علی ثلثۃ اقسام جائز وواجب وممتنع فبین الشارح الکل قولہ اللّٰہَ اَعْبُدُ الخ اعبد فعل وفاعل واللّٰہَ مفعول بہ قدم علیہ قولہ وجہ الحبیب اَتَمَنّٰی فاتمنی فعل وفاعل ووجہَ الحبیب مفعول بہ ثم الوجہ مضاف والحبیب مضاف الیہ اَتَمَنّٰی در اصل اَتَمَنَّیُ بود یا متحرک ماقبلش مفتوح آن یا را با الف بدل کردند وانما اورد المثالین لان الاول مفرد والثانی مضاف قولہ ھذا اذا لم یکن الخ ھذا بیان القسم الممتنع قولہ فی حیزان الخ لان ان یجعل المدخول بتاویل المصدر ومعمول المصدر لا یتقدم علیہ وایضا ان مع الفعل بمنزلۃ الصلۃ والموصول والحال ان الصلۃ لا یتقدم علی الموصول فکذا متعلق الصلۃ ایضا لا یتقدم علی الموصول ولو ذکر فی الوسط یفوت اتصال الصلۃ مع الموصول لانھما بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ وکما ان التقدیم یمتنع فیما اذا وقع المفعول فی حیزان کذا اذا کان الفعل موکدا بنون التاکید والسر فی ذلک ان التاکید یوذن علی الاھتمام بشان الفعل و تقدیم المفعول یوھم اھتماما وفیہ بحث لجواز ان یکون التقدیم للحصر وما قلت انما یستقیم لو کان التقدیم منحصرا فی الاھتمام کذا قال مولانا عصام الدین اجیب ان تقدیم المفعول بہ لیس الا للاھتمام لکن سبب الاھتمام قد یکون للتخصیص والحصر وقد یکون للمدح وغیرھا قولہ العامل فی المفعول بہ غرض ھذا القول مر فی المرفوعات فلیطلب ھناک قولہ لقیام قرینۃ

ان الفعل

لم یقدم معمول ما بعد ان علی ما قبلھا لان لھا صدر الکلام

اللام للوقت تحقيقه مرّ في المرفوعات فلا نعيد قوله مقالية او حالية دفع وهم وهو ان المراد من القرينة مقالية لان مبحث النحوي في الاقوال فدفع بما حاصله ان المراد اعم قوله اي تريد مكة هذا اخبار بمعنى الاستفهام كذا قاله عصام الدين قوله تخصيصها بالذكر جواب سوال وهو ان الحصر في الاربعة باطل لوجوب الحذف في المواضع الاخرى كما ذكر الشارح فاجاب بما ترى قوله في باب الاغراء معناه حث على الشئ مثل اخاك اخاك اي الزم اخاك وانما حذف الفعل لضيق الوقت لانه لو اشتغل بالفعل لبعد الخ فلذا يحذف فنرا علم ان الاغراء هو الاقدام على الشئ والتحذير هو الاعراض عن الشئ فلا يردان لا غرا ليس الا من التحذير فيكون مذكورا قوله والمنصوب على الخ دون المرفوع لان في صورة القطع عن الصفة بالرفع يكون خبرا للمبتدا المحذوف كما مر في المرفوعات مثال المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اي اعني الحميد وانما يجب حذف الفعل لانه لو ذكر الفعل لم يعلم انه صفة في الاصل بل يكون جملة مستقلة قوله والذم نحو اتاني زيد الفاسق اي اعني الفاسق اعلم ان القطع عن النعت بالنصب لكمال المدح او الذم لانه لو ذكر الفعل يصير جملة مستقلة فلا يردان المدح والذم يحصلان بالنعت ايضا فلا حاجة الى القطع قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين اعني المسكين قوله بل للكثرة مبنيا فان قيل ينبغي ان لا يذكر السماعي ايضا لانه قليل البحث قلنا انما ذكره لان النكتة للقارئ للقارئ وايضا انه لما كان سماعيا لابد من ذكره ليعلم انه سماعي وايضا ان السماعي وان كان قليل البحث لكن امثلته كثيرة كما ذكر الماتن فان قيل المذكور في المتن خمسة اذ المندوب ايضا مذكور فلا يصح قوله في اربعة مواضع قلنا في قول الماتن اشارة الى ان المندوب ليس غير المنادى قوله من تلك المواضع لما كان الاول من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فلذا قال من تلك المواضع قوله اي مقصور على السماع جواب سوال وهو ان القياسي ايضا لا يخلو من السمع فاجاب بقوله اي مقصور ثم يرد عليه ان المقصور قد يكون بمعنى المستور كما في قوله تعالى حور مقصورات في الخيام اي مستورات في الخيام وهذا المعنى ههنا غير صحيح فدفع هذا قال الشارح لا يتجاوز عن امثلة * * * ثم يرد ان الحدود ما وقع عليه العدد ولا يلزم مع السماعي العدد بان يقال واحدا واثنين الى آخره فدفع بقوله مسموعة اي لا يتجاوز عن امثلة مسموعة ثم يرد عليه لا نسلم انه لا يتجاوز عن امثلة مسموعة لانه قد يكون مرفوعا بالعامل وقد يكون مجرورا فدفع بقوله بان يقاس عليه غيره اي المنفي ليس مطلق التجاوز بل التجاوز الخاص قوله امره او نفسه المراد ما الحث على الفرار عن الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة كذا قاله عصمة الله السمرقندي اما العطف فيدل على الفرار لان الواو قائم مقام العامل فيكون العامل مكررا فيكون تقديره اترك امرأ اترك امرأ والتكرار يفيد التاكيد للترك والتاكيد في الترك انما يكون بالفرار واما المصاحبة فيدل على قصر اليد فقط لان الترك ههنا غير مؤكد لعدم التكرار فيكون معناه اترك امرأ مع النفس ولا تتعرض له فيكون مواساة قصر اليد واللسان عنه فقط بدون الفرار قوله خير الكم الخطاب للكفرة الذين جعلوا ثالثة الثلثة عيسى عليه السلام وامه مريم والله تبارك وتعالى

له الاغراء والتحذير ... ومعنى ... كما ذكر الشارح

مصدرة ... للصدور

فمنعهم عن التثليث وامرهم بقصد التوحيد القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت في الاول عن الشئ ثم جئت بعده بالامر فهو عنه بل هو مما يومر به ليساق الذهن الى نحو اقصد وأتوخ فان قيل ذكرت ليس الا ضابطة في الحذف فلم يكن من السماع قلنا نعم انه ضابطة لكن في جواز الحذف لا في الوجوب وكلامنا في الوجوب فان قيل لانسلم ان خيرا مفعول به لم لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا تقديره انتهاء خيرا لكم كما سبق في قوله خيرا مقدما قلنا هذا امر من المواضع السماعية اى سمع انه مفعول فان قيل ان خيرا اسم تفضيل والمفضل عليه هو التثليث فيلزم ان يكون في تثليث الله تعالى حسن مع انه باطل فاجاب مولانا عصام الدين ان المفضل عليه ليس هو التثليث بل كل شئ فان قيل ان واحدا من كل شئ هو التثليث قلنا كون كل شئ مفضلا عليه باعتبار ما له صلاحية المفضل عليه من الاشياء اقول عن اصل الاعتراض ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى نفس الفعل

قوله اهلا وسهلا هذا اعطف على المثال فيكون مثالين قوله اتيت اهلا اشارة الى اظهار العامل ثم يرد عليه ان جعل اهلا مفعولا به لا تيت لا يصح لان الاهل مصدر فيكون مفعولا به لا تيت لا لاتيت كما هو الظاهر فاول الشارح الاهل بالماهول فيكون المصدر بمعنى اسم المفعول ثم اسم المفعول يقتضي الموصوف فزاد الشارح لفظ مكانا قوله معمورا تفسير بغير المشهور ثم لما كان للمعمور مشتركا بين اسم المفعول من العمران اى البقاء وبين اسم المفعول من العمران فلتعين معنى الاخير قال لاخرابا قوله او اهلا بمعنى الاقرباء فلا يكون مصدرا فيصح جعله مفعولا به من غير تاويل قوله ووطئت اى بامال

كردى قوله سهلا اى زمين نرم وهموار قوله لا حزنا اى سخت وزشت وناهموار وسنگ دار قوله والموضع الثاني لما كان لفظ الثاني صفة يقتضي الموصوف زاد الشارح قوله والموضع ثم لفظ الثاني لكون الاسماء الازمنة الاضافة بين الشارح المضاف اليه بقوله من تلك المواضع قوله للمنادى اى موضع المنادى والا فالمنادى لا يحمل على الموضع الذى اعتبر في قوله والثاني ويجوز ان يراد بالثاني المفعول به الثاني باعتبار ان قوله وجوبا في اربعة مواضع يستلزم ان يكون للمفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف فلم يصح الحمل بلا تقدير شئ قوله هو المطلوب اقباله اى الاسم الذى طلب اقباله هكذا في غاية التحقيق وفيه بحث وهو ان التعريف لا يصدق على شئ من اقسام المعرف لانه لا يكون الاقبال للفظ بل يكون للذات الا انهم مجوزون صفات المدلول المطابقي على الدال فان قيل يخرج عن الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لانه مطلوب قلنا انه مطلوب لاقبال السماع النهي قوله اى توجه اليك ثم يرد عليه ان التعريف لا يكون جامعا لانه لا يتناول ما يكون مقبلا اليك لان المنادى لا يكون مطلوب الاقبال للزوم تحصيل الحاصل وايضا لا يتناول ما اذا ناديت من كان بينه وبينك حائل فان الاقبال لا يكون فاجاب بقوله بوجه او بقلبه قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان الاقبال لا يتصور من السماء والارض والجبال لا بالوجه ولا بالقلب مع انها وقعت منادى في القران في كثير من المواضع فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني انه وان لم يكن لها الاقبال حقيقة لكن لما الاقبال حكما لانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء

لانها بمنزلة الانسان فی قبول الامتثال فیصح نزولها منزلة الانسان **قال بعض المحققین** لا حاجة الی جعل الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او بالقلب اعم من ان یکون حقیقة اوحکما بل ... یکفی ان یجعل طلب الاقبال اعم من ان یکون حقیقة اوحکما لانه نظیر الاقبال بالقلب داخل فی الاقبال حکما لان حقیقة الاقبال صیرورة الدبر ولا یخفی ان هذا انما یصح اذا کان طلب الاقبال بالقلب فی جمیع المواد فی حکم طلب الاقبال بالوجه وراجع الیه ولیس کذلک فان طلب اقبال القبل بالوجه لیس لاجل اعتبار قلبه **فان قیل** ان نداء الله تعالی لایخلوا ما داخل فی الحقیقة او الحکم فعلی الاول لایصح اذ لیس لله تعالی وجه ولا قلب وعلی الثانی یلزم ترک الادب لانه نزل منزلة من له صلاحیة النداء **قلنا** انه داخل فی الحقیقة والمراد من القلب هو العلم من قبیل المحل وارادة الحال والیضا جاء الوجه لبعض الذاة کما فی قوله کل شئ هالک الا وجهه ای ذاته **قوله** بخلاف المندوب **جواب سوال** وهو ان الاقبال لما کان اعم من الحقیقة والحکم فلا یکون التعریف مانعا لانه دخل فیه المندوب فاجاب بقوله بخلاف المندوب یعنی انه غیر نازل منزلة من له صلاحیة النداء **قوله** وفیه تحکم ای فرق بلا فارق حاصله ان خروجه بما ذکر غیر مستقیم فالاولی ان یقول بدخوله کما قال به البعض **اجیب** عنه ان دخول حرف النداء علی السماء مثلا بدون نزوله منزلة من له صلاحیة النداء لا یجوز لعدم ترتب الفائدة علیه بخلاف المندوب لانه یصح دخولها علیه بدون الانزال لترتب الفائدة علیه وهی التفخیم فلا حاجة الی امر زائد لانه ضروری اعلم ان المندوب قد یکون بها فیکون داخلا فی المنادی فلذا قال اللهم فی اربعة مواضع ولم یقل فی خمسة مواضع اشارة الی ان المندوب داخل فی المنادی وقد یکون بوا فلا یکون داخلا فی المنادی فلذا ذکر بحثه علی حدة ولم یکتف عنه بحث المنادی فیکون المندوب ذو جهتین **قوله** وتقول له تعالی الخ امر من باب تفاعل مثل تضارب لکن ههنا سقط حرف العلة هذا اذا کان بفتح اللام واما اذا کان بکسر اللام فهو اسم فعل وهو المراد ههنا لان المعنی الاول لم یصادف المقام لان باب التفاعل یقتضی الفعل من الجانبین **قوله** نائب مناب ادعو **قوله** مناب ظرف نائب وانما حذف منه کلمة فی مع انه لیس من الجهات الست لکونها جاریا مجری لفظ المکان فی الاعلال ای اشترکا فی ابدال العین بالالف **قوله** من الحروف الخمسة **جواب سوال** هو ان الحرف مجهول فیلزم تعریف المجهول بالمجهول فاجاب بقوله من الحروف الخمسة ای انه مذکور فی بحث الحرف فیکون معلوما **قوله** تفصیل للطلب لما کان المذکور امورا ثلاثة احدها الطلب والثانی النیابة والثالث المنادی فسال السائل انه بما تعلق فاجاب بما حاصله انه یصح تعلقه بکل واحد منها **قوله** طلبا لفظیا اشارة الی بیان نصب لفظا او تقدیرا یعنی انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر ثم لما لم یصح المحل اول لفظا او تقدیرا بالفظیا وتقدیریا ثم یرد علیه ان الطلب من الامور المعنویة فلا یصح توصیفه بقوله لفظیا ودفع بقوله بان یکون الخ الطلب الخ من قبیل

ذکر المدلول والمادة الدال قوله يوسف اعرض وانما علم ان الياء فيه مقدرة لان عرض امر مخاطب وهو لا يتوجه الا الى المخاطب ويوسف من الاسماء الظاهرة وهي من الغوائب فلا يتوجه اليه الخطاب فعلم ان حرف النداء مقدر في يوسف ليكون مخاطبا ويتوجه الامر الحاضر اليه وايضا انه لو لم يقدر الياء مع يوسف يكون يوسف مبتدأ واعرض خبره والامر من الانشائات لا يصلح للخبرية فعلم ان يوسف منادى بتقدير حرف النداء واعرض يكون جوابا للنداء قوله كما في المثالين المذكورين متعلق بالملفوظ والمقدر جميعا فان قيل ما وجه جواز حرف النائب مع ان النائب لا تحذف قلنا ان حذف النائب انما لا يجوز اذا كان المنوب مما يمتنع حذفه كالفاعل فانه لا يجوز حذفه فكذا ما ناب منابه بخلاف الفعل فانه يحذف كثيرا فكذا ما ناب منابه ايضا او نقول يجوز حذفه اذا كان نائب اخر موجودا وههنا نائب اخر موجود وهو القرينة وهي ان اعرض امر مخاطب يتوجه الى المخاطب الى اخر ما ذكرنا وايضا ان يوسف علم والنداء غالب في الاعلام فان قيل قد علم من هذا التفصيل ان حرف النداء قد يكون لفظا وقد يكون محذوفا فعلى هذا الاحاجة الى قوله فيما بعد ويجوز حذف حرف النداء قلنا نعم لكن ذكره فيما بعد لافادة استثناء قوله الا مع اسم الجنس قوله او للمنادى فانه يكون لفظا او تقديرا حالا فان قيل فعلى هذا لا حاجة فيما بعد الى قوله وقد يحذف المنادى وايضا لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك اجيب عن الاول انما لم يكتف به لان قوله لفظا او تقديرا محتمل بين الوجوه الثلاثة كما بين الشارح فلم يدل على حذف المنادى حتما وعن الثاني انما لم يقل ذلك فيما سبق اكتفاء بالذكر ههنا ووجه التخصيص انه محتمل بين الوجوه الثلاثة دون ما سبق قوله اي الا يا قوم اسجدوا والقرينة عليه ان الفعل لا يقع منادى لانه من اقسام المفعول وهو من اقسام الاسم قوله وانتصاب للمنادى جواب سؤال وهو ان عد المنادى من قبيل حذف العامل لا يصح لان عامله مذكور وهو الياء فاجاب بقوله وانتصاب المنادى الخ حاصل الجواب ان المصرح تابع سيبويه والياء ليست بعاملة عنده قوله لكثرة استعماله والخفة مطلوبة في كثير الاستعمال لان لفظ يا خفيفة بالنسبة الى ادعوا قوله ولدلالة حرف النداء عليه لان حرف النداء للطلب وادعوا ايضا للطلب قوله افادته الخ عطف تفسير لقوله لدلالته قوله وعند المبرد الخ لان المقدر لا يزاحم المذكور والفرق بين قولي المبرد وسيبويه ان المبرد يجعل الياء عاملا حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير الذي تحت الظرف في قولنا زيد في الدار هو الظرف حقيقة عند عدم الفعل واما سيبويه لا يجعله عاملا الا مجازا وفيه بحث وهو ان قول المبرد لسد مسد الفعل يدل على ان اطلاق الانتصاب على حرف النداء ليس الا مجازا قلنا ان الظرف نائب مناب العامل مع انه عامل حقيقة فالنيابة لا بينافي العمل على سبيل الحقيقة قوله اسماء الافعال يعني بمعنى ادعو وهو فعل المضارع

المتکلم وتعریف الاسماء الافعال بما کان بمعنی الامر والماضی لایصدق علیها اجیب عنه انه اسم فعل بمعنی اقبل عندالبی علی وهو امر فالتعریف صادق علیه یرد علیه انه ح یکون المنادی فاعلا لان حرف الفاء بمعنی اقبل و فاعله ضمیر المخاطب فیکون فی احد جزئی الجملة هو المنادی فلا یصح قوله وعلی المذاهب کلها مثل یا زید جملة ولیس المنادی احد جزئی الجملة اجیب عنه اصل الاعتراض بانه یجوز ان یکون اسم الفعل بمعنی المضارع عندالبی علی وکذا یجوز ان یکون اسم الفعل علی حرف او حرفین عنده وکذا عنده لم یکن الحصر بالتسعة بل الحصر عندالجمهور قوله ولیس المنادی احد جزئی الجملة یرد علیه انه اذا لم یکن المنادی جزء الجملة لتم الکلام بدون المنادی مع ان یا وحدها لاتفید شیئا اجیب ان المنادی متعلق بیا ولابد من ذکره لیتم کلمة یا علی مضاها الا انه جزء الکلام حاصل الجواب ان المنادی وان لم یکن جزء الکلام من الشروط والالات لان المنادی محل الدال وهو من الشروط فلذا لابد من ذکره قوله المقام ان قال بعض المحققین هذا انما یتم علی قول من قال المستکن محذوف واما علی الفرق بینه وبین المحذوف کما مر من الشارح فی صدر الکتاب فلا یتم القول بتقدیر الفاعل هنا اجیب عنه لاشک ان الفعل الامکان مذکورا فاما لیس بمحذوف اذا کان الفعل محذوفا فالصحیح القول ان المسند الیه الضمیر المحذوف فی بقیة الفعل قوله وبنی ای یجب ان یبنی کما هو الاسلوب فی الاحکام والقواعد ثم کون اسم اللهم مضافا الی علم احوجهما یختار فتحه ولم یجب فیه البناء علی ما یرفع به بمنزلة المستثنی من هذه القاعدة قوله وقدم بیان البناء جواب سوال وهو ان الاصل ان یقدم المنادی للنصب لان البحث فی المنصوبات فاجاب بقوله وقدم الخ فان قیل المراد بالقلة لایحملها باعتبار الانواع او الافراد فان کان الاول فالقلة ممنوعة لان کلا واحد من البناء والنصب والخفض والفتح نوع علی حدة فالمجموع ثلثة انواع وکذا النصب ثلثة انواع مضاف ومشبه به والنکرة الصرف وانکان الثانی فهو غیر معلوم اجیب عنه ان المراد هو الاول لکن المراد من القلة قلة کل واحد بالنسبة الی النصب او المراد هو المجموع الثلثة لکن قلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث ولهذا قال المصنف وینصب ما سواهما بضمیر التثنیة وانکان المستغاث علی قسمین باعتبار کونه باللام والالف قوله ولطلب الاختصار جواب سوال وهو انه منقوض بتقدیم المنصوبات علی المجرورات مع ان المجرورات قلیل فاجاب بقوله ولطلب الاختصار یعنی ان القلیل انما قدم علی الکثیر ان علم الکثیر من بیان القلیل کما فیما نحن فیه والا فلا کما فی المجرورات والمنصوبات لان من بیان المجرور لایعلم ان غیرها کما یکون المنصوب کذلک یکون المرفوعات ایضا قوله فی بیان النصب الذی هو کثیر یناسب فیه الاختصار والضبط فلا یردان طلب الاختصار فی بیان الرفع ایضا یکون بان حصل النصب والخفض والفتح ثم قال وبنی علی ما یرفع به فیما سواها یحصل الاختصار فی البنی علی ما یرفع به قوله علی ما یرفع به ای یرفع المنادی قوله ای علی الضمة الخ جواب سوال وهو ان النون فی المضارع مما یرفع به مع انه لایکون فی المنادی قوله التی یرفع بها جواب سوال وهو انه یلزم اجتماع المتضادین علی شئ واحد وهو المنادی لان الضمیر فی یرفع راجع الی المنادی والضمیر فی بنی ایضا یرجع الی المنادی فاجاب بقوله التی الخ یعنی سلمنا

ح منصوبات الخ فاجاب الخ فیه نظر ای علی المختار

ان ههنا اجتمع التضاد ان على شئ واحد لكن فى زمانين وهو جائز فاطلاق للنادى على الاسم قبل دخول حرف النداء مجازا باعتبار مايؤل اليه واما بعد ان الة حرف النداء فمجاز باعتبار ماكان قوله او الفعل مسند الخ عطف على قوله يرفع بها المنادى لمجتبى فان قوله يرفع بها المنادى فى قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير للنادى وعطف عليه قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور فلا يرد انه يلزم عطف الاسمية على الفعلية قوله ولاضمير فيه فلا يلزم اجتماع التضادين على شئ واحد واجاب الشارح المهندى عن هذا الاعتراض ان الضمير فى يرفع راجع الى الاسم المطلق عن صفة المنادى فلا يلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد فرد الشارح عليه بقوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لانه للمنادى لا للاسم المطلق وايضا يلزم انتشار الضمائر لان الضمير فى يرفع الى الاسم المطلق والضمير فى يبنى راجع الى المنادى فان قيل ان فى قول الشارح ايضا ارجاع الضمير الى الاسم المطلق لانه ارجع الضمير فى يرفع الى المنادى فى غير صورة النداء والمنادى فى غير صورة النداء ليس الا اسم مطلق اجيب نعم لكن لا يخلو عن لحاظ النداء ولذا قال الضمير راجع الى المنادى فى غير صورة النداء ولم يقل الضمير راجع الى الاسم وما اجاب البعض عن طرف الشارح المهندى ان الضمير راجع الى الاسم لكن الى الاسم الذى هو فى ضمن المنادى فليس بشئ لان الاسم فى ضمن المنادى ليس الا عين المنادى فيلزم اجتماع المتضادين على شئ واحد قوله اى لا يكون مضافا جواب سوال وهو انه فات المطابقة بين المثال والممثل لانه من المفردات وذكر فى المثال يا زيدان ويا زيدون فاجاب بما حاصله ان المراد بالمفرد ما يكون مقابل المضاف لا ما يقابل التثنية والجمع قوله لا يتم معناه اى معنى مقصودا من التقييد بالصفة او بالتخصيص لان المراد مطلق المعنى فلا يرد انه على هذا لا يكون الاسم اسما بل صار حرفا قوله الا بانضمام امر اخر اليه نحو يا طالعا جبلا فان طالعا لا يتم معناه الا بانضمام الجبل قال بعض المحققين ان شبه المضاف فى باب المنادى هو العامل فيما بعده مثل يا طالعا جبلا او المعطوف عليه الذى مع المعطوف اسم شئ واحد اما علما نحو يا زيد وعمرا ذا جعلا علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين والموصوف بجملة نحو يا حليما لا تعجل والموصوف بظرف نحو يا رجلا فى الدار قوله قبل النداء جواب سوال وهو ان المثال لا يطابق الممثل لانه ما كان مفردا معرفة وذكر فى المثال يا رجل وهو نكرة فاجاب بما حاصله ان رجلا وان كان نكرة قبل النداء لكن يصير معرفة بدخول حرف النداء وهو كاف فان قيل فعلى هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جعله منادى قلنا لا محذور وفى ذلك بل للمنع اجتماع التى التعريف يرد انه يلزم ذلك فى المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت صورة الاضافة ليست لضا فى التعريف لانها غير متعينة للتعريف فانها قد يكون للتخصيص وايضا الاضافة ليست متعينة للتعريف بل يكون التعريف عند القصد يرد ان كونه معرفة بعد النداء عنيى جائز لان التعريف شرطه وهو مقدم على المشروط قلت ان الشرط اداة التعريف ولا شك ان الارادة متقدمة او نقول ان التعريف شرط البناء لا شرط النداء ولا شك ان التعريف المستفاد من البناء مقدم على

مع النداء وليس كذلك **قوله** موقع الكاف الاسمية **فان قيل** ان زيدا من الاسماء الظاهرة وهي من الغوائب فكيف يقع موقع الكاف الخطابية **قلنا** ان زيدا ههنا مخاطب باعتبار حرف النداء فلا يمنع وقوعه موضع الكاف **قوله** وكونه مثلها تعليل لقوله لفظا ومعنى **قوله** افرادا اشارة الى المثلية في اللفظ وقوله تعريفا اشارة الى المثلية في المعنى ثم اعلم ان الكاف الاسمي عبارة عما يصح وضع الاسم مقامها والحرفي عبارة عما لا يصح وضع الاسم مقامه **قوله** بمنزلة ادعوك وانما كان بمنزلته لان المقصود في النداء هو الخطاب والاعلام كلها من قبيل الغوائب فلما كان اصله ادعوك حذف الفعل للتخفيف كما قال الشارح واقيم الياء مقامه لانها يودى ما اداه ثم حذف الكاف لدفع الالتباس لو ذكر لو كان في المجلس اشخاص لا يعلم ايهم مراد بالخطاب فاقيم الاسم الظاهر مقامه **قوله** وانما قلنا ذلك جواب الخ وهو انه يكفي في الدليل قوله لوقوعه موقع الكاف الخطابية الاسمية فما الحاجة الى قوله للمشابهة لفظا ومعنى الخ وحاصل الجواب ان الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبني بدون لحاظ مشابهة لمبنى الاصل يرد عليه ان المشابه المشابه للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ لجواز الاختلاف في وجه الشبه **قلت** ليس المراد بالمشابهة هو الاشتراك في الوصف بل المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب لذلك الشئ لان المناسبة عبارة عن الارتباط بوجه من الوجوه ولا اقل من كونه مناسبا لمناسبه **فان قيل** فعلى ما قال الشارح ينبغي ان يبنى كل اسم اذا شابه مبنى الاصل لان كل مبنى الاسم مشابه لا محالة لمبنى الاصل فكان الاسم الاول ايضا مشابها لمبنى الاصل فلا يصح قولهم ان الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم المبنى بل ينبغي ان يكون مبنيا فليتامل في صدد بحث المبنى فتعلم ان المنادى اذا كان مفردا معرفة كان مبنيا على الضم وانما كان مبنيا لانه وقع موقع الكاف كما بين الشارح وهو مبنى فكذا المنادى وانما اشترط الافراد والتعريف لان الكاف مفرد معرفة فكذا ما وقع موقعه وانما كان مبنيا على الحركة دون السكون مع ان الاصل في البناء هو السكون لان بناء المنادى عارضي فيشبه الاعراب وهو في الاسماء بالحركة فكذا هاهنا وانما بني على الكسر لئلا يلتبس هذا بمنادى المضاف الى ياء المتكلم حال حذف الياء ودلالة الكسر عليها نحو يا غلام اصله يا غلامي وانما بني على الفتح لئلا يلتبس بمنادى المضاف اذا جعل الكسر فتحا والياء الفا ثم حذف الالف **فان قيل** المنادى المضاف ايضا واقع موقع الكاف **قلنا** ان المضاف وان كان معرفة لكن لا يكون مفردا فلا يشابه بالكاف **فان قيل** ان المناسبة موجودة في المستغاث باللام لانه مفرد معرفة فالمناسبة تامة مع الكاف **قلنا** المناسبة بينهما ضعيفة بسبب اللام لانها من خواص الاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف مناسبة بالحرف او الفعل اعلم ان الكاف في ذلك وكاف الخطاب لانها عارضي على سماء الاشارة لا جزء لها لان اسم الاشارة هو ذا وذا والكاف للفرق بينه وبين ذاك اعترض عليه ان هذا الكاف لما كان حرفا فكيف يكون معرفة لان المعرفة والنكرة قسمان من الاسم ويمكن ان يقال ان غلام كون الحرف معرفة يكون في الخطاب يعني انه شاذ لا تنقض به القاعدة **قوله** مثالا لان لما هو مبنى على الفتحة دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما مثال المبنى بالحركة والاخر مثال المبنى بالحرف **وقوله** يا رجل في الاصل يا رجلا لان حذف عنه اداة الاستثناء فذهب الوهم بقوله مثالا لان

له والله اعلم بمعنى هذا القول ۱۲ منه

له فهم بين على الفتح ۱۲ منه

ن للشئ مناسب الاسم

له فينبغي ان يكون مبنيا على الفتحة وليس كذلك ۱۲ منه

لما هو مبنی علی الضمة ثم یرد علیه ان المثال لا یضاح المثل وهو یحصل بواحد فاجاب بقوله اولما معرفة ای قوله ویا زیدان **فان قیل** لصواب فی التمثیل یا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثنی او جمع بالواو والنون لزم لام التعریف لان العلم اذا ثنی او جمع بالواو والنون صار نکرة فلا بد من اللام وایراد لام التعریف لا یصح ههنا فلا بد من تغییر المثال **قلنا** القاعدة منحصرة فی غیر النداء فان فی المنادی حرف النداء قائم مقام لام التعریف فلا حاجة الی ایراد اللام **قوله** مثال المبنی علی الالف **جواب سوال** وهو ان المثال لایضاح المثل فما الفائدة فی کثرة الامثلة فاجاب بقوله مثال المبنی علی الالف یعنی ان کثرة الامثلة باعتبار کثرة المثلات **قوله** ای بخبر المنادی **جواب** عن اسئلة ثلثة الاول ان المخفض متعد فیکون صفة المخافض فلا یکون حالا من حوال المنادی فیلزم الخروج من البحث والثانی ان المخفض بالحرکة فلا یتناول ما کان مجرورا بالحرف والثالث ان المخفض فی اللغة فروکشیدن وهذا المعنی ههنا غیر مستقیم فدفع بقوله ان یخبر المنادی وانما الی بباب الانفعال اشارة الی ان هذه المادة لازمی سواء کان مجردا او من باب لانفعال لانهم قالوا مجرور به بالباء **قوله** بلام تدخله **جواب سوال** وهو ان اضافة اللام الی الاستغاثة لا یصح لان الحرف لا یضاف الا الی معناه والاستغاثة لیس من معانی اللام لان معانیها الاختصاص والابتداء والتاکید الی غیر ذلک فاجاب بما حاصله ان اضافة لادنی ملابسته او تحریر السوال هکذا ان الاستغاثة لیست بذی اللام لعدم لام فیها فعلی هذا لا یصح اضافة الیها لان الحرف لا یضاف الا الی ذی الحرف فاجاب بقوله الاضافة لادنی ملابسة **قوله** وهی لام التخصیص **جواب سوالین** الاول ان اللام یجیئ لمعان کثیرة للتعلیل والتخصیص ویعنی عن مع القول کما ذکر فی موضعه فای معنی مراد ههنا والثانی ما الوجه فی تعیین اللام للاستغاثة من بین حروف الجارة حاصل الجواب ان اللام للاختصاص ومقصوده ایضا بالاستغاثة اختصاص المستغاث له **قال الرضی** اللام معدیة لاد عو المقدر عند سیبویه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الی المفعول جاز ذلک مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الاتری انک تقول ضربی لزید حسن وانا ضارب لزید لان شبه الفعل ضعیف العمل فجاز زیادة حرف الجر فی معموله لتقویة العمل ولا یجوز ضربت لزید لان الفعل قوی العمل فلا یجوز زیادة حرف الجر فی معموله **فان قیل** فلم لم یدخل اللام فی مخونی لا ضربته ای فیما اضمر عامله مع ان الناصب لازم الحذف فیکون ضعیفا بالاضمار **قلنا** لما ذکر فی اللفظ ما هو عوض منه کان بمنزلة ما لم یحذف **فان قیل** وکذلک حرف النداء عوض عن فعل النداء **قلنا** ان حرف النداء لیس لفظ المحذوف فلم ینزل منزلته من کل وجه **فان قیل** انه علم منه ان المستغاث له مخصوص بالدعاء مع ان الاختصاص لا یکون الا للعارض بالمعروض **قلنا** الباء فی قوله بالدعاء داخل علی المقصور کما هو عرف اهل العربیة فیکون محمولا علی المقلب **قوله** وانما فتحت لئلا یلتبس **جواب سوال** وهو ان لام الاستغاثة لام جارة وهو مکسور لئلا یلتبس بلام الابتداء

ولیوافق المؤثر مع الاثر لان اثره الجر فاجاب بقوله وانما فتحت الخ ثم یرد علیه کیف یلتبس احدهما بالآخر مع انهما مذکوران فاجاب بقوله اذا حذف المستغاث قوله لم یعلم ان المظلوم الخ فان قیل ان المظلوم متعین انه مستغاث له لانسلم التعین لانه ربما کان شخص مظلوما بالنسبة الی شخص وظالما بالنسبة الی شخص اخر فالمظلوم جاز ان یکون مستغاثا بالنسبة الی شخص اخر قوله لام الاستغاثة ولام الاستغاثة عبارة عما یدخل علی المستغاث فلا یرد ان الاستغاثة نسبة بین المستغاث والمستغاث له فلا یعلم ان المراد منه المستغاث والمستغاث له قوله ولم یعکس اللام جواب سوال وهو ان دفع الالتباس یکون بالعکس ایضا قوله التی تفتح لام الجر جمعها الخ فان قیل لو جعل هکذا انکتة تفتح اللام من الاول الامر للکل ولا یحتاج الی دفع الالتباس اجیب ان الیاء موقع الکاف دلیل مرجح للفتحة لا دلیل اثباته لان فتح اللام مع الکاف للخفة ولا حاجة ههنا الیها لکن یفید الجواز فقط وقوعه موقعه لا الوجوب ومراده وجوب الفتح قوله نحو لک وانما فتحت اللام مع الضمیر لان وضع الضمائر للخفة ولذا اعدل الیه من الظاهر والفتحة اسبب بالخفة وایضا ان استعمال الضمائر کثیر والکثیر تقتضی التخفیف والفتحة اخف الحرکات قوله فان عطفت علی المستغاث تفریع علی المفهوم مما سبق من ان الفتح لما کان لدفع الالتباس علم منه انه اذا لم یلتبس لم یفتح ای ان عطفت علی المستغاث اسما من الاسماء قوله وان عطفت مع یاء اشارة الی فائدة قوله بغیر یاء قوله فلا بد من فتح لام الخ لانه منادی علی حدة فمجموع المنادی مع حرف النداء معطوف علی المجموع السابق فتوهم ان للمستغاث محذوف قوله وانما اعرب المنادی جواب سوال وهو ان المنادی للمستغاث ایضا واقع موقع الکاف فینبغی ان یکون مبنیا فاجاب بقوله وانما اعرب قوله لان علة بنائه یرد علیه ان دخول الجار علی غیر المتصرف لا یوجب صرفه فکیف یوجب اعراب المبنی اجیب ان علة بنائه فی غایة الضعف لانه مشابه المشابه للحرف بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا وجب اعراب المبنی دون صرف غیر المتصرف او نقول ان المنادی بدخول اللام صار بعیدا ما هو مدار شبه بالمبنی وهو الیاء وایضا ان المنادی رح لیصیر خارجا عن الافراد لترکیبه مع لام الاستغاثة فلا یکون المنادی مفردا یرد علی الاول ان البناء یبقی مع بعده یعنی ان البناء من المنادی المفرد للمعرفة مبنی مع بعده عن حرف النداء بتوسط البناء منه ویرد علی الثانی ان الافراد ههنا فی مقابلة الاضافة لا فی مقابلة الترکیب فکیف یخرج المنادی بالترکیب باللام عن الافراد اقول لا یبعد ان یجاب ان الاعتراض المذکورین بتغیر الدلیل بان یقال لحرف النداء واللام داخلان علی الاسم المفرد للمعرفة وبینهما تنازع لان الاول یقتضی البناء والثانی الاعراب فاعمل الثانی لقربه من الاسم المذکور کما فی تنازع الفعلین حیث اعمل الثانی لقربه فان قیل ان اللام یدخل علی المبنی ایضا فیعمل فیه محلا کما فی قولهم فیالک من لیلی حیث دخل کلمة یا واللام علی المبنی اعنی الکاف فیجعل فیما نحن فیه کذلک علی الدلیلین بقدر الامکان کذا قاله عبد الحکیم رح اجیب الاصل فی الاعراب ان لا بناء لانه یعارض التشبیه بمعنی الاصل فلهم بناء ذلک الاسم یلزم الخروج من الاصل

له فاجاب بقوله ولم یکن الامر کذلک

له تفسیر لقوله فاذا عطفت الخ

مع الاصل وهو الاعراب وأجاب عصمة الله السمرقندی عن اصل الاعتراض ان البناء يخالف الاصل مطلقا فيدخل الجارة يرجع الى الاصل بخلاف غير المنصرف لانه ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فالراقم لما له اصالة من وجه لا بد له من زيادة قوة كاللام والاضافة **قوله** فاعرب على ما هو الاصل فيه اى في الاسم وهو الاعراب **يرد على الشارح** ان في كلامه اضطرابا لان معنى قوله ما هو الاصل هو الاعراب فيكون تقديره هكذا اعرب على الاعراب فلا معنى لهذا قلنا معنى قوله فاعرب اه اى فبقي على ما هو الاصل فيه وانما اختص المجرور لاجل دخول اللام **قوله** ذكره المصنف اى في الايضاح والغرض في نقل قوله ورود الاعتراض بقوله ولا يخفى عليك **قوله** بلا التعجب في التمديد اى بلام يدخل على النداء وقت التعجب والتمديد **قوله** وبالله واهي اللام الاولى جارة والثاني لام التعريف وكذا في الماء والله واهي جمع داهية وهي الحادثة **قوله** وكيف يصدق هذا اعتراض ثاني **قوله** لام الاستغاثة اى داخل في لام الاستغاثة **قوله** كان المدد جواب سوال وهو ان من خاصة الاستغاثة ان المستغاث له يعين بالمستغاث والمدد لا يعين بالمدد بل يفيده وكذا الا يعين بالماء فاجاب بقوله كان المدد الخ يعني الاعانة موجودة ههنا ايضا كما بين الشارح رح **قوله** فينتقم اى ياخذ القصاص قوله ويستريح اى يجد راحة **قوله** من الم الخصومة كانه اعان به من الم خصومته اى اذره ويغوثه قوله فينقضي منه التعجب الخ فيقضي منه منشاء التعجب وسبب التعجب ما يحصل بادراك الغريب الغريب ما لا يعلم سببه وههنا بحث من وجهين الاول انه مسلم ان يحضر المدد اسم المفعول للاعانة المدد اسم الفاعل لان مقصوده اما القتل او الضرب فيمتنع ان يحضر المدد اسم المفعول ليصير مقتول المدد اسم الفاعل او مضروب له والثاني ان المتعجب منه حاضر فكيف يطلب منه الحضور فان التعجب لا ينادى الا الى حاضر لان النداء بعد وقوع التعجب له بسبب فكيف يصير قوله ليحضر كذا قال عصام الدين اسفرائني اجيب عن الاول مقصود المدد اسم الفاعل ليس قتل المدد اسم المفعول وضربه بل مقصوده دفع الخدشة التي عرضت على نفسه منه فيدفع الخدشة بطلب الاستغاثة فليس مراده القتل او الضرب على التعين لان دفع الخدشة لا يختص بالقتل بل قد يكون بالعمل وقد يكون بالالتجاء اليه وعن الثاني للمراد من الحضور .. ليس الحضور من الشيء بل المراد هو بقاء الحضور بان لم ينعدم بالتغير **قوله** لانتفاء ما يقتضي فتحها وهو وقوعه موقع كاف الخطاب **اجيب عنه** يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب من حيث الصورة وان لم يكن منادى في الواقع **قوله** اى يبنى المنادى على الفتح دفعوهم وهو ان قوله وينقض يقتضي ذكر ينقض ويراد منه ينصب فعلى هذا يلغى من قوله فيما بعد وينصب ما سواهما والجواب هذا يخالف للمقصود لانه بناء على الفتح لا النصب فدفع بقوله اى يبنى للمنادى يعني ان يفتح بمعنى الحقيقي وهو البناء لا ان المراد منه الاعراب بان يكون ذكر ينقض ويراد منه ينصب **قوله** لالحاق الهنا قال بعض الشارحين اللام

له من القول الشيخ صورته يفتح كما من قائلا مرة فقلت ان مرة تكسر

للوقت وقال بعض خر اللام للتعليل فالبعض الاول نظرا الى البناء فقط يعني انه ليس علة البناء لان علته ما سبق في قوله وبني المنادى على ما يرفع به والبعض الثاني نظرا الى خصوص الفتح ولاشك ان الحاق الالف علة للبناء على الفتح ولم يسبق علة البناء على الفتح وان فرعلة نفس البناء لكن يرد على البعض الاول ان قولهم انما يستقيم اذا كان المستغاث بالالف مفردا معرفة كان السابق فيه واما اذا كان مضافا كما في قولك يا امير المؤمنينا ه فلا يستقيم اذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية حر قوله ولا لام فيه انما زاد قوله فيه لان لا لنفي الجنس يقتضي الاسم والخبر وقوله لام اسمها وخبرها غير موجود فزاد قوله فيه ليكون خبرا عنها ثم قال بعض الشارحين قوله ولا لام فيه جملة حالية فيصير المعنى وليفتح المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لا لام فيه لكن يرد عليهم انه يفهم منه انه اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يفتح وهو ليس بمقصود اذ وقت الحاق الالف لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام فيه ايضا لا يكون الا مفتوحا لاقتضاء الالف الفتح فالصواب انها جملة مستانفة وقعت في جواب سوال لسائل وهو انه لما الحق الالف بالمنادى هل يبقى اللام معها ام لا قوله لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح قوله والالف عطف على اللام وقوله الفتح عطف على الجر فيكون من باب عطف الاسمين على معمولي عاملين لكن العاملين غير مختلفين بل متفقين في اقتضاء النصب كما ترى قوله فبين اثريهما تناف فكذا بين مؤثريهما قال قيل يفهم من هذا الايهام قوله فلا يحسن لانه يقتضي الجواز والدليل يدل على عدم الجواز اجيب عنه بمكن ان يراد من عدم الحسن عدم الجواز او نقول ان التنافي بين المؤثرين لازم في الامور الحقيقية دون الاعتبارية قال قيل يجوز ان يكون الجر بالفتح كما في غير المنصرف فلم يكن بين اثريهما تناف مثل ما احمله قلنا ان التنافي بين اثريهما باعتبار ان اثر احدهما وهو اللام الاعراب واثر الآخر وهو الالف البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح لكن اعتبار فتح الواحد اعرابا وبناء لا يصح قال قيل المنادى عند دخول اللام ليس بمبني حتى يكون فتحه ما قبل الالف اثر البناء قلنا الحركات اللتي في غير الاواخر ليست حركات البناء سواء كان الاسم معربا او مبنيا قال قيل التنافي انما يتصور اذا كان كلاهما لفظا واما اذا كان اثر اللام وهو الجر تقديرا فلا كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضي كسر ما قبلها واعرب بالاعراب التقديري فليكن ههنا ايضا كذلك قلنا لم نقل احد بتقدير الاعراب في مثل هذه الصورة وايضا المنافات في الجملة كاف لعدم حسن الجمع قوله بالحاق الهاء به للوقف لانه لو وقف على الالف لكان ساقطا لان الوقف على حرف العلة يكون بسقوطه فازديد الهاء لاظهار الالف وانما خص الهاء لاصطلاحهم بذلك قوله بالمفعولية كانه قيل ان النصب يقتضي الناصب فما هو فقال بالمفعولية قوله ما سوى المفرد المعرفة جواب بسوال وهو انه فات المطابقة بين الواجع والمرجع لانه امور ثلثة المنادى للمفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف والمرجع ضمير التثنية

له فاجاب بقوله واللام فيه ۱۲ م ۵۲ اے في وقت من الاوقات او في موضع من المواضع ۱۲ ۵۵ اے فلا يتصور الثاني ۱۲ م آخر بوت

فاجاب بماحاصله ان المرجع ایضا تثنیة قوله لفظا او تقدیرا جواب سوال وهوان المراد بالنصب لا یخلوا ما لفظا فقط فینبغی ان لا یعرب لفظ الفتی فی یا فتی او لفظا وتقدیرا فعلی هذا یشکل علی نحو یا یوم یقوم العادلین لانه ماسوی المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف معان الیوم لیس بمعرب لا لفظا و لا تقدیرا بل مبنی لان الظرف اذا اضیف الی الجملة یصیر مبنیا فلا یصح قوله وینصب ماسولهما او لفظا او تقدیرا او محلا فعلی هذا دخل فیه المنادی المفرد المعرفة فلا یصح قوله ماسولهما فاجاب الشارح رح الکرا لفظا او تقدیرا لا محلا لکن اذا کان معربا قبل النداء والیوم مبنی قبل النداء لاضافة الی الجملة قوله لان علة النصب وهی المفعولیة فان قیل علة النصب مر بقوله ای ینصب بالمفعولیة فذکره ههنا تکرار محض قلنا سلمنا لکن اعادته لا تنبأ قوله وماغیره مغیر والغرض فی قوله ماغیره مغیر جواب سوال وهوان المفعولیة متحققة فی المنادی المفرد المعرفة ایضا وکذا فی المنادی المستغاث فاجاب بقوله و ماغیره مغیر بخلاف ماسبق لانه وجد فیه المغیر وهو وقوعه موقع کاف الخطاب قوله وماسوی المفرد المعرفة جواب سوال وهوان المثال لا یضاح الممثل فینبغی ان یاتی بمثال واحد فاجاب بماحاصله ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثلات قوله فالقسم الاول الخ اشارة الی تطبیق المثال مع الممثل قوله طالعا جبلا وههنا بحث مشهور وهوان اسم الفاعل لا تعمل بدون الاعتماد فکیف یعمل طالعا فی جبلا مع انه لم یعتمد علی شئ قلنا انه اعتمد علی حرف النداء وفیه بحث من وجهین الاول ان حرف النداء لیس من الاشیاء الستة والثانی انما اشترط الاعتماد علی الاشیاء الستة لان کلواحد منها یؤکد جهة الفعلیة فی اسم الفاعل لان بعضها اولی بالفعل مثل حرف النفی والاستفهام وفی بعضها جهة الفعل وهو کما ان الفعل اعتمد علی الفاعل کذلک ههنا وجد الاعتماد ولیس دخول حرف النداء من خواص الفعل بل لا یجوز لانها من دواخل الاسماء اجیب عن الاول ان ذکر الاشیاء الستة لیس للحصر بل لاجل انها مشهورة وعن الثانی ان حرف النداء وان لم یکن من دواخل الفعل لکن فیه معنی الفعل لانها بمعنی الطلب کما قال الشارح ولذا تدخله حرف النداء علیه او نقول عن اصل الاعتراض ان قوله طالعا جبلا بناء علی مذهب الاخفش والکوفیین لان الاعتماد فی عمل اسم الفاعل عندهما لیس بشرط کما قال الشارح فی محله او نقول عن اصل الاعتراض الموصوف ههنا مقدر فیکون من باب یا رجلا صالحا فان قیل تشبیه طالعا بصالحا لا یصح لان المقرر عندهم ان طالعا معرفة بدلیل تعرف صفته یقال یا طالعا جبلا الظریف بخلاف یا رجلا صالحا فانه نکرة بدلیل عدم تعرف صفته اذ لا یقال یا صالحا الظرف قلنا التشبیه بیا رجلا صالحا فی الاعتماد فقط لا غیر فان قیل ما السر فی ان طالعا معرفة وصالحا نکرة قلنا السر فی ذلک ان طالعا معرفة لانه اعتمد علی موصوف معرف مقدر تقدیره یا ایها الطالع فحذف الموصوف وهوای للاختصار لان النداء موضع الاختصار لیفرغ الی المقصود بسرعة لان المقصود غیره وهو جواب ندا ء وهذا حذف فی الفعل ثم حذف اللام لئلا یجمع التا التعریف ثم تنصب طالعا لکونه مضارعا للمضاف بخلاف صالحا لان موصوفه مذکور نکرة ایضا

لما حذف موصوف طالعا فيجوز ان يعتبر وقوعه موقع الموصوف فيعم فقد تعريفه لما شاركه حرف النداء بخلاف صالحا لانه لا يعم وقوعه موقع الموصوف اذ موصوفه منكور فلا يباشره حرف النداء يرد على الجواب الاول ان موصوفه لما كان معرفة كان طالعا تابعا للمنادى المفرد المعرفة فكان حكمه الرفع و النصب معا ان في طالعا تعين النصب لان المضمر ذكره في امثلة وجوب النصب قلنا ان ام من البهائم وصفة البهائم مستثناة عن قاعدة جواز الوجهين فان قيل فعلى هذا لا يصح نصب طالعا لان صفة البهائم مرفوع ابدا قلنا هذا اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا حذف وباشر حرف النداء مع الصفة فكأنه منادى مستقلا فيكون منصوبا لانه مشبه بالمضاف ثم يرد على قوله ان موصوفه مقدر انه ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يكن مضارعا للمضاف لان موصوفه مفرد وان لم يعتبر لم يصح عمله اجيب بانه فرق بين المنعوت المذكور والمقدر لان للموصوف اذا كان مقدرا فيقال له مشابه للمضاف وان كان مذكورا فيجعل قسما من المنادى المفرد المعرفة فان قيل ان موصوفه لا يخلو اما معرفة او نكرة فان كان الاول فينبغي ان يكون موصوفه مفردا معرفة فينبغي ان يكون في طالعا جواز الوجهين الرفع والنصب لانه تابع المنادى المفرد المعرفة وحكمه الرفع والنصب معا انه يجب النصب وان كان الثاني فيدخل في المنادى الذي هو نكرة غير معينة اعني رجلا في قوله يا رجلا لغير معين قلنا نختار الشق الاول وجواز الوجهين فيما اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيصح وقوعه موقع الموصوف فيصح جعله منادى مستقلا او نقول اذا اختيار الشق الثاني ودخول طالعا في نكرة غير معينة ممنوع لانه تنكير في موصوفه لان طالعا نكرة بل هو معرفة فان قيل فعلى هذا يلزم توصيف النكرة بالمعرفة قلنا انما لا يجوز ذلك اذا كان الموصوف مذكورا واما اذا كان مقدرا فيجوز لضعف المتابعة او نقول ان طالعا واقع موقع الموصوف فيصح قصد تعريفه لانه معرفة بالفعل فيكون ذو وجهين فتعرفين صفة بالنظر الى وجه وتنكير موصوفه بالنظر الى وجه آخر وههنا اعتراض يرد على قوله انه اعتمد على موصوف مقدر فيكون من قبيل ما لا يصلح لما وهو ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر لانه لو كان معتبرا لاحاجة الى اشتراط الاعتماد على الاشياء الستة لان اسم الفاعل من الصفات لا بد له من الموصوف ابدا فهو قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا يعني ان الموصوف لازم مع اسم الفاعل لفظا او تقديرا فما شرطوا الاعتماد على الاشياء الستة علم ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر عندهم اجيب عنه سلمنا ان الاعتماد على الموصوف المقدر غير معتبر لكن هذا اذا لم يكن قرينة واضحة على موصوف مقدر وههنا وجد القرينة وهو دخول حرف النداء لانه يدل على ان اسم الفاعل ليس بمنادى بنفسه لان الغالب فيه ان يكون من الجوامد لان الغالب في النداء هو الاعلام وهي من الجوامد والبيان ان المنادى ليس لا مفعول به والاصل فيه ان يكون من الجوامد ليتحقق معنى الوقوع لان الوقوع يكون على الذات لا على العرض فيه في اسم المفعول معنى العرض لانه مركب من الذات والعرض فعلم ان طالعا ليس بمنادى بل المنادى موصوفه قوله مقولا اشارة الى ان قوله لغير معين حال باعتبار المتعلق قوله اي لرجل جواب سوال وهو ان غير من الصفات اذ هو بمعنى المغير فلا بد له من الموصوف قوله وهذا لو قيت جواب سوال وهو ان قوله لغير معين احتراز عن معين والحال

ان رجلا منصوبا منونا لایحتمل المعین فلا یصح التقیید فاجاب بقوله وهذا توقیت الخ ای یقال یا رجلا بالنصب حال کون رجل لغیر معین لاحال کون رجلا لغیر معین یعنی ان الجار والمجرور وقع حالا عن یا رجلا بتقدیر یقال او مقولا لاجنبیا البتة بین العامل ومعموله فظهر التظرعن النصب فیفید توقیت نصب رجلا مع ملاحظة النصب حتی یشعر بان رجلا مع النصب قد یکون معینا وقد یکون لغیر معین ولیس کذلک قوله لاتقیید له ای ان قوله لغیر معین لیس بیان لقوله رجلا مع ملاحظة النصب فیقال ان حاصل جواب الخ ره هذا ان قوله لغیر معین قید لنصب رجلا لالفاعله قید ان ذلک الرجل والضمیر فی قوله لاتقید له راجع الی رجلا لالنصبه وقیل ان حاصل جواب الشارح هذا ان نصب رجلا موقت بمدة ره قوله لغیر معین یعنی ان مادة نصب رجل مقدار بمدة کون رجل مقولا لغیر معین حتی اذا انتهت هذه المدة بان یکون مقولا للمعین لایکون منصوبا لاتقید لنصب رجلا اذ لیس فیه حالتان احدهما المعین والاخر لغیر معین حتی تقید باحدهما یحترز عن الاخر فیعنی قوله لاتقید له انه اتفاقی لااختیاری فان قیل ان معنی التوقیت غیر ظاهر من لفظ الماتن فکیف یقدر الخ قلنا الدلیل علیه قلنا القرینة علی تقدیر الوقت فساد المعنی یعنی لم یقدر الوقت لفساد المعنی فان قیل الفساد لایکون قرینة والا لکان سؤالا للاعتراضات قلنا الفساد لایکون قرینة اذا لم یکن مشهورا واما اذا کان مشهورا فیکون قرینة وههنا کذلک لان کل فساد فهم من القید فهو مشهور لفساد عدم الجمعیة والمنعیة قوله یا حسنا وجهه ظریفا وهو صفة مشبهة نکرة فی الاصل قوله ظریفا صفة له وهذا القسم مما هو مشابه المضاف لان حسنا لایتم بدون الوجه فلا یکون مفردا وانما قید بقوله ظریفا لیکون نصا فی کون حسن نکرة فان قیل ان نکارة حسنا یعلم من لفظه فلا حاجة الی نکارة صفته قلنا لانسلم ان نکارة حسنا یعلم من لفظه لانه وقع منادی وتعریف المنادی ونکارته یعلم من قصد المتکلم فلو لم یکن قوله ظریفا لایعلم المقصود فان قیل یعلم مما ذکرتم انا اذا قصدنا تعیین المنادی وجب تعریف الصفة فهو منقوض بقولهم یا حلیما الا تعجل قد وسادا ان حلیما صفة مشبهة وجده من الحلم مع انهم اجمعوا علی انه وان قصد تعیین حلیما لایجوز تعریف الصفة فلا یقال یا حلیما الا تعجل القدوس بل یقال قد وسادا بالتنکیر قلنا انه اذا قصد تعیین المنادی وجب تعریف الصفة اذ لم یکن منعوتا بجملة او لفظة لانه لایوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنکرة فان قیل اذا قصد تعیین حلیما فکیف یصح توصیفه بجملة قلنا ان توصیفه بجملة کان قبل دخول حرف النداء فلا یرد شئ قوله اذ حیث الخ اذ للتعلیل وحیث وقتیة ای للتعلیل والمراد من القیدین هو المفرد والمعرفة لانه قال وهو ما لایکون مفردا لکونه مضافا مثل یا عبد الله فانتفی هذا القید فیه وقال الثانی وهو ما یکون مفردا ولکن لایکون معرفة مثل یا رجلا لغیر معین فانتفی فیه هذا القید الخ فیوجد مثالا علی انتفائهما معا یا لسهولة قوله معرفان المثال الثانی اه جواب سؤال وهو ان قولهم علی اللهم ان یذکر المثال العلم المبتدی لان هذا الکتاب مصنف للمبتدی فاجاب بقولهم ان المثال الثانی وانما قال فیمکن لان اخذ معنی الاعم من غیر لفظ الاعم بعید وان کان جائزا بتأویل الذی ذکره الشارح قوله وهذه الامثلة الخ جواب سؤال ظاهر قوله مثال المستوی الخ وهو محمول علی قوله کلها لا علی الامثلة فلا یرد انه لایصح حمل مثال علی امثلة قوله وتوابع المنادی انما ذکر توابع المنادی ههنا معان للتوابع یا بأ مستقلا وحقها

Powered by Google

ان یذکر فیہا باعتبار اختصاص حکم ثبت لہا لاجل المنادی وھو جواز الامرین فیہما من قولہ ترفع وتنصب واما احکامہا من حیث انہا توابع فہی مذکورۃ فی باب التوابع قولہ علی ما یرفع جواب سوال سیبنیہ الشارح قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال سیبنیہ الشارح قولہ لان توابع المنادی المعرب وانما قید التوابع بالمنادی لان تابع المعرب غیر المنادی قد یکون تابعا لمحلہ ایضا کتابع اسم ان المکسورۃ فی مثل ان زیدا قائم وعمرو برفع عمرو لانہ محمول علی محل زید وھو الرفع بالابتداء لکن تابع المنادی المعرب لا یکون تابعا لمحلہ وانما کان توابع للمنادی المعرب تابعا للفظہ لان لفظہ اقوی من المحل لانہ ظاہر والمحل اخفی والخفی لا یعارض الظاہر واما فی المبنی فہما متساویان فی القوۃ اما ان لفظہ قوی فانہ ظاہر واما ان محلہ قوی فلکونہ اعرابا وانما کان تابع اسم ان المکسورۃ تابعا لمحلہ ایضا مع ان لفظہ قوی لان ان المکسورۃ لا یغیر معنی الجملۃ کما ستعلم فی بحث الحروف فیصیر فرض عدمہا واما حرف النداء فیغیر معنی الجملۃ من الخبریۃ الی الانشائیۃ قولہ وقیدنا المبنی بکونہ علی ما یرفع بہ قال بعض المحشین رح وللناظر ان یجعل اللام فی المبنی للعہد الی ما فہم من قولہ وتنصب علی ما یرفع بہ فلا حاجۃ رح الی التقیید اجیب عنہ بانہ یجوز ان یکون قول الشارح المبنی علی ما یرفع بیانا للمراد للمصنف رح بان الالف واللام فی قولہ المبنی للعہد فان قیل لو کان ہذا بیانا للمراد ہ فلا یلزم ان یضیف القید الی المصنف لا الی نفسہ مع ان الشارح رح اضاف القید الی نفسہ حیث قال وقیدنا المبنی قلنا ان الشارح رح الی بضمیر المتکلم مع الغیر فیکون الاضافۃ الی المصنف رح ایضا فان قیل من این اخذ الشارح ہذا القید ای قولہ علی ما یرفع بہ قلنا اخذہ من الحکم وھو قولہ ترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ لان الحمل علی اللفظ حین الرفع لا یکون الا فیما یرفع بہ او نقول اخذہ مما سبق لانہ لم یسبق بعنوان المبنی الا المبنی علی ما یرفع بہ بخلاف المستغاث بالالف کما لا یخفی فان قیل ینبغی ان یقید المنادی المبنی بان لا یکون اسما مبہما کما قیدہ بقولہ علی ما یرفع بہ مثل یا ایہا الرجل فان الرجل تابع المنادی المبہم الذی ہو لفظا ای مع انہم اتفقوا فی الرفع قلنا انہ مستغن عنہ لذکرہ فیما یعرب فی قول المصنف رح او المراد ہو التابع صورۃ وحقیقۃ فان الرجل فی الحقیقۃ ہو المنادی لان ہ ادخل حرف النداء علی الاسم المبہم لئلا یجتمع الی التعریف کما سیجیء قولہ یا زید او عمرا فان قیل لا نسلم انہ خرج بقولہ علی ما یرفع اذ ہو خارج بقولہ والمعطوف بحرف الممتنع دخولہا علیہ ولا نسلم ان دخول یا غیر ممتنع علی عمرو فیکون منادی مستقلا قلنا انہ مناقشۃ فی المثال وہو یجوز اذ یمکن فی المثال ان یقال یا زید او الحارث فعلی ہذا لا یخرج بدون قولہ علی ما یرفع قولہ بان تکون مضافۃ لفظیۃ او مشبہۃ بالمضاف وہہنا اعتراض مشہور وہو انہ ما الستر فی ان مشابہ المضاف لیس فی حکم المفرد اذا وقع منادی بل الحکم للمضاف نحو یا طالعا جبلا وجعل فی حکم المفرد اذا وقع تابع المنادی اجیب عنہ بان لمشبہ المضاف سہمین شبہ بالمفرد فحمل فی التابع بہذا الشبہ ولم یعکس لانہ لو عمل فی المنادی لشبہ المفرد یلزم الخروج من الاصل وہو الاعراب الی غیر الاصل وہو البناء اذ المنادی المفرد المعرفۃ مبنی علی الضم ولو عمل فی التابع لشبہ المفرد لا یخرجہ من الاعراب لان توابع المنادی المبنی معربۃ حیث قال اللہم ترفع وتنصب قولہ فانہما اشعرت دلیل علی ان المضافۃ اللفظیۃ والمشبہ بہ فی حکم المفرد فالضمیر فی قولہ فانہما راجع الی المضافۃ

اللفظية والمشبه به ولو رجع الضمير في فانهما الى المفرد الحقيقي والحكمي ورجع ضميرهما الى المضافة اللفظية والمشبه به لكان جائزا ايضا كما قال عبد الرحمن لكن يرد عليه فح ينبغي ان يقول فانه لما انتفت فيه بارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط فان المفرد الحقيقي انتفت فيه الثلثة لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلثة لا يترتب الجزاء على الشرط فان انتفاء الثلثة جميعا لا يكون سببا لكونهما في حكم المفرد بخلاف ما اذا كان الضمير راجعا الى المفرد الحكمي فقط الا ان يقال ان مآل الضمير الواحد والتثنية واحد غير مغير حاصله ان مراد الشارح ارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فقط لكن الفهم معه مفرد حقيقي تبعا للحكمي اذ كثيرا ما ينسب الفعل الى الجمع مع ان الفعل صدر من الواحد قوله كانتا في حكم المفرد اما المشبه به فظ لعدم الاضافة فيه واما المضاف بالاضافة اللفظية فلانه في حكم الانفصال يعني ان التركيب الاضافي غير زائد على التركيب الاسنادي في التخصيص يعني يفيد قولك ضارب زيد بالاضافة ما يفيد قولك ضارب زيد بالاسناد فلذا يكون في حكم الانفصال اي في حكم التركيب الاسنادي قوله لتدخل متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اعم قوله ولما لم يجز جواب سوال وهو ان التوابع خمسة فلم ترك الخامس ايضا الاخصران يقول ولتوابع للمنادي المبني للمفرد ترفع وتنصب من غير ذكر التفصيل من قوله من التاكيد الخ لان التوابع معلومة مشهورة فلا حاجة الى التفصيل وايضا لم اطلق البعض و قيد المبعض بقيد فاجاب بقوله ولما لم يجز الخ قوله فان قيل عدم جريان الحكم في المطلق لا يقتضي التفصيل بل يحصل المقصود بمجرد التقييد بالمقابل بان يقال غير البدل والمعطوف الممتنع دخول يا عليه قلنا انما احتيج الى التفصيل لا تيان ما هو الواجب لان المتكلم اذا تردد بين الامرين وجب عليه ان يأتي باحدهما ليحصل المقصود وانما اختار التفصيل لا تيان الواجب لانه اوضح من التقييد كما ترى قوله فقال الفاء لتفصيل قوله فصل قوله اي المعنوي جواب سوال ظاهر قوله في الاكثر في اغلب للمذاهب لا في اغلب الاستعمالات كما قال الحافظ قوله وقد يجوز هذا فائدة قوله في الاكثر لانه يقتضي المغلوب قوله وكان المختار جواب سوال وهو انه لما كان المراد من التاكيد هو المعنوي فلم لم يقيد المصنف بالمعنوي كما قيد المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فاجاب بقوله وكان المختار فان قيل لما كان المختار عند المصنف ذلك فلم فسر الشارح التاكيد في قوله من التاكيد بالمعنوي قلنا ان قول الشارح اي المعنوي ليس بيان للمتن بل هو بيان المذهب الجمهور لا تعلق له بالمتن قوله والصفة مطلقا فيه رد على الاصفهاني حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع الضمير في ادعوك والضمير لا يوصف فلذا المنادى لكن يرد عليه انه ما يقول في نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم لانه يقول ان نصب العالم ورفعه ليس للصفة بل هو على الاختصاص بان يقدر المبتدأ للرفع اي انت العالم او يقدر لفظ اعني للنصب اي اعني العالم وتقدير المبتدأ او تقدير لفظ اعني يسمى بالاختصاص عندهم ووجه الرد عليه ان داعيه اي دليله ضعيف لان مشابهة الشئ بالشئ لا يقتضي التقييد في جميع الامور وان الرفع والنصب بالاختصاص لا يجري في وصف المنادى المستغاث باللام اذ هم مجرور واللاختصاص يجري في الرفع والنصب لكن

اي في حكم المفرد ۱۲ منه وهو الرفع على اللفظ والنصب على المحل ۱۲ منه تقريره ان ما ذكر المصنف ينقض بجوز يا زيد لانه تاكيد مع انه تعين فيه العنوان اجاب بقوله اي المعنوي يعني ان المراد بالتاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي في حكم الاول غالبا ۱۲ منه بقرينة قوله وقد يجوز وقوله وكان المختار عند المصنف ۱۲ منه يعني ان الشارح صرح ۱۲ منه

نحكما يقال الخ... فلان قتل زيدا وعمرو ان القاتل هو فلان فقط وان قتل عمرو فلان وفلان

یجوزان یقول ان مشابهة المنادی المستغاث بالضمیر غیر معتبر حیث لم یکن مبنیا فلم یؤثر بخلاف المنادی المفرد المعرفة لکنا نقول انه ایضا واقع موقع الضمیر الا انه وجد المانع من البناء لان علة بناء المنادی مشابهة المضمر والمضمر الجارة من خواص الاسم المعرب فبعد خولها ضعفت مشابهة الحرف فاعرب قوله مطلقا ای سواء کان باللام او لا ومن قال ان معنی قوله مطلقا ای سواء کانت الصفة موصوفة او غیرها فهو غیر مناسب للمقام لان الصفة هنا مقابلة للمعطوف وهو مقید باللام فالمراد من اطلاق الصفة اطلاق من اللام لیحسن المقابلة مع المعطوف قوله وعطف البیان کذلک ای مطلقا سواء کان فیه اللام اولا قوله والمعطوف بحرف احتراز عن عطف البیان لانه معطوف بغیر الحرف والمراد من یا مطلق حرف النداء سواء کانت یا او غیرها قوله یعنی المعرف باللام فیه اشارة الی الاعتراض علی المصنف وهو ان بناء المتون علی الاختصار فینبغی ان یقول المعرف باللام اذ هو اخصر مما قال المصنف اجیب عنه ان فیما قال المصنف یعلم علة منع المعطوف المذکور من کونه منادی مستقلا وهو منع دخول یا علیه لان اللام فی الله لیست للتعریف بل جعل جزءا من لفظ الله باعتبار العلمیة فالتعریف فیه بالعلمیة لا باللام فان قیل لما لم یکن اللام فی الله للتعریف فلا یدخل فی قوله المعرف باللام ایضا کما لا یدخل فی قوله الممتنع دخول یا علیه قلنا قد یکون المراد من قوله المعرف باللام ان یکون من دخول اللام ولا شک ان الله تعالی ایضا من دخول اللام او نقول ان اللام فیه وان لم یکن للتعریف فی الحال لکن کانت التعریف باعتبار ما کان ثم یرد علیه ان لام الله لما لم تکن مانعة من دخول یا علیه ینبغی ان یکون منادی مستقلا فیکون مبنیا علی الضم فکیف یکون مرفوعا فلا یصح قول عبد الغفور انه لتعین الرفع فیه اجیب عنه انه لما وجد فیه صورة اللام وهی ان لم تکن مانعة من دخول یا علیه لکن ثبت شبهة المنع من الاستقلال نظرا الی صورة اللام فلم یکن مبنیا علی الضم وللزم من الرفع المذکور فی قول عبد الغفور هو القسمة کما قال عبد الحکیم اسیالکوتی قوله بخلاف البدل الخ دفع وهم وهو ان ذکر التوابع من التاکید والصفة الخ قید اتفاقی فدخل... حکم البدل ونحوه فی حکمها فیکون مخالفا من قوله والبدل لحکمه حکم المنادی المستقل فدفع بقوله بخلاف البدل الخ یعنی انما قیدوا احترازیة من البدل ونحوه قوله حملا علی لفظ جواب عن السوالین لحاصلهما ان الضمیر فی قوله علی لفظه راجع الی المنادی فیکون معنی الکلام ان رفع التوابع جاز علی المنادی فی الحال ان رفع احمالا لاسمین لا یثبت فی اسم اخر والثانی ان کلمة علی لا تکون صلة لقوله حملا لما فیه معنی العلو والوجوب یقال زید علی عمرو اوان المال واجب علی زید فاجاب بقوله حملا الخ یعنی ان الجار والمجرور فی قوله علی لفظه مفعول له لقوله ترفع باعتبار المتعلق فیکون صلة قوله حملا ولا شک ان فی الحمل معنی العلو قوله الظاهر والمقدر جواب سوال وهو ان الحمل علی اللفظ لا یجری فی قوله یا فتی وزید لعدم لعدم وجود الضم فی فتی فاجاب بقوله الظاهر والمقدر

له فذکرها علی سبیل التمثیل ۱۲ سه کذا فی وزید لان تحته الخ ۱۲

ثم المراد من المقدر هو المفروض فيتناول المحلي أيضا فلا يرد انه خرج عنه قوله يا هذا وزيد **قوله** لان بناء المنادى على جواب عن اسولة اربعة احدها ان الحمل على لفظ المنادى لا يصح لان تابع المبني تابع لمحله لا للفظه والثاني انه لا يصح اطلاق التابع على تابع المبني لان التابع عبارة عن كل ثان باعراب سابقه ولا اعراب في المبني فكيف يكون الثاني باعراب سابق والثالث انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه فني نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظه هؤلاء فينبغي ان يكون الكرام مكسور الاجل كسرة هؤلاء مع انه ليس كذلك والرابع انه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ينبغي ان يكون التابع مبنيا فاجاب بقوله لان بناء المنادى عرضي قيشبه المعرب بخلاف ما اذا كان بناءه اصليا نحو يا هؤلاء الكرام فانه لا يكون تابعا للفظه وههنا اعتراض مشهور وهو كما ان بناء المنادى عرضي باعتبار دخول الياء عليه كذلك بناء هؤلاء عرضي اذ بناء الاشارات ليس باصلي بل بعارض المشابهة بمبني الاصل اجيب بان العارض على نوعين احدهما بالنسبة الى مبني الاصل كبناء اسم المبني لانه مشابه بمبني الاصل فيها اسم المبني بمنزلة الاصلي لانه ينفك عنه بعد صحة المشابهة بمبني الاصل والثاني ان البناء قد يثبت لوجود حروف النداء وقد لا يثبت لعدم حروف النداء فالعارض عن الامور الاضافية الاولى بالنسبة الى مبني الاصل والثاني بالنسبة الى مبني الاسم **قوله** وتنصب حملا على محله فان قيل ما الفرق في ان تابع المنادى المبني لا يكون مبنيا وتابع اسم لا المبني يكون مبنيا قلنا لان حرف النفي اذا ذكر في كلام يتوجه الى قيد ذلك الكلام نحو ما جاءني قوم مجتمعين فالنفي قيد يتوجه الى الاجتماع فالمنفي الداخل على المتبوع كانه داخل على التابع بخلاف حروف النداء فانه داخل على المتبوع لا على التابع **قوله** تابعا لمحله لان محله اقوى من اللفظ لان محله اعراب وهو اقوى في الاسماء من البناء **قوله** مثل يا تيم تيم عدي الخ واعلم قدم الشرح مثال التاكيد لتقدمه في المتن بقوله من التاكيد **قوله** واقتصر الخ جواب سوال هو انما اقتصر المصنف على مثال الصفة باعتبار وجوه اربعة احدها انما اقتصر على مثالها لاجل ان فيه خلاف الاخفش كما مر الفا من انه لا يجوز صفة المنادى المبني لانه واقع موقع كاف الضمير وهو لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف واما غيرها من التوابع فلا خلاف فيها لاحد فلا حاجة الى البحث فيها والثاني انه انما اقتصر على مثالها لان الصفة اولى بان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه قد ثبت فيها اثر حرف النداء مع منافاته لها نحو يا زيد العاقل واما التاكيد فلا يجوز ان يكون معرفا باللام لانه يتكرار لفظها الاول والحال ان حرف النداء لا يدخل على المعرف باللام فكيف يكون مكررا والثالث انه انما اقتصر على مثالها لان التوابع استعمالا اذ فوائد الصفة كثيرة اعني خمسة التخصيص والتوضيح والمدح والذم والتاكيد والرابع انما اقتصر على مثالها لانها اشهر اذ هو او فر في التبعية من غيرها من التوابع اذ يتبع في الاعراب والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير كما ستعلم فان قيل ان الشهرة لا يقتضي الاقتصار عليها بل يقتضي الترك قلنا ان هذا الكتاب مصنف للمبتدي والاشهر يكون اوقع في الذهن فيكون معرفته اسهل للمبتدي **قوله** والحارث **فان قيل** ينبغي ان يقال يا زيد والحارث بواوين لان الحارث الثاني معطوف على مجموع يا والحارث من الواو والحارث ثم عطف المنادى الثاني على المنادى بواو اخر قلنا ان الحارث الثاني لا يكون معطوفا على مجموع الحارث والواو بل هو معطوف على الحارث فقط بدون الواو فيكون الحارث الثاني معطوفا على المنادى بواوين احدهما واو المعطوف والاخرى واو

المعطوف علیہ **قولہ** والخلیل ھو اسم محض لہ وابن احمد کنیۃ لہ واستاذ سیبویہ اسم لقب لہ فالخلیل ثلثۃ احدھا قرین سیبویہ والثانی تلمیذہ والثالث استاذہ فسأل السائل ایھم مرادھھنا فقال الشارح ھو استاذ سیبویہ **قولہ** بحرف الممتنع دخولہ یا علیہ جواب سوال ھو انہ منقوض بقولک یا زید وعمرا ھو فیہ لا یختار الرفع فاجاب بقولہ بحرف یعنی ان اللام للعھد الخارجی اشارۃ الی ما ھو المذکور سابقا والجار والمجرور متعلق بقولہ یختار اعلم ان الخلاف فی المعطوف المذکور فقط لانہ یصح ان یکون منادی مستقلا بخلاف توابع الاخری لانھا لا یصح ان یکون منادی مستقلا لان الاستقلال انما یکون بالعاطف **قولہ** مع تجویزہ النصب دفع وھم وھو ان المراد بالاختیار ما یکون فی ضمن الوجوب فدفع بقولہ مع تجویزہ الخ وایضا الاختیار قد یکون بمعنی الوجوب کما قال مولوی عبد الحکیم فقال الشارح مع تجویزہ النصب یعنی ان المراد من الاختیار ھھنا الاولویۃ **قولہ** منادی مستقل لان العاطف قائم مقام الیاء **قولہ** ولکن لما لم یباشرہ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یکون المعطوف المذکور مبنیا علی الضمۃ ایضا فاجاب بقولہ ولکن لما لم یباشرہ الخ فیکون الضمۃ علامۃ البناء فی المنادی وعلامۃ الرفع فی التابع بسبب عدم مباشرۃ حرف النداء لہ **فان قیل** ھذا الدلیل لو صح ینبغی ان یکون الرفع اولی فی تابع المنادی المضاف مثل یا عبد اللہ والحارث مع انہ لا یجوز رفع الحارث بل ھو منصوب وجوبا **قلنا** ان الرفع اولی فیما کان الرفع جائزا وھھنا لیس کذلک لیس فی المنادی صفتہ فکیف یکون فی التابع **فان قیل** ینبغی ان یکون الرفع اولی فی المفرد الحکمی کالمضاف بالاضافۃ اللفظیۃ نحو یا زید والحسن الوجہ لوجود الرفع فی المنادی **قلنا** الحکم ممنوع یعنی لا نسلم ان الرفع لیس باولی ھھنا بل ھو اولی **قولہ** فصارت رفعا **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان یتعین الرفع ولا یجوز النصب عندہ **قلنا** ان ھذا وجہ لاختیار الرفع لا للوجوب لان جعل المعطوف المذکور منادی مستقلا مع وجود اللام امر اعتباری فلا یکون جانب النصب متروکا بالکلیۃ **قولہ** ابن العلاء الخ توصیف ابو عمرو یا بن ویجوز ویقاری ویقدم علی الخلیل للمدح نحو واللہ لزید الکریم والا فابو عمرو مشھور فی علماء النحو لاخفاء فیہ والمراد بالتقدم التقدم فی الزمان لا فی الرتبۃ اذ لیس مثل الخلیل فی علم النحو **فان قیل** ان فی کلام المصنف یلزم عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین بعاطف واحد والجر ولیس بمقدم لان قولہ ابو عمرو عطف علی الخلیل والعامل فیہ الابتداء **قولہ** النصب عطف علی الرفع والعامل فیہ قولہ یختار **قلنا** لا نسلم ان ابو عمرو عطف علی الخلیل بل ھو عطف علی الضمیر فی یختار فیکون العامل واحدا وھو یختار **فان قیل** فعلی ھذا ینبغی ان یذکر الشارح **قولہ** یختار قبل قولہ وابو عمرو فلما اخر الشارح تقدیر یختار بعد ابو عمرو علم ان ابو عمرو عطف علی الخلیل **قلنا** ان الشارح تبع المصنف لانہ ذکر قولہ یختار فی جانب الرفع ذکر الشارح القول المذکور فی جانب النصب والا فلا شک ان محلہ قبل قولہ ابو عمرو ولیکون المعطوف علیہ مقدما وھو الضمیر فی یختار وقال البعض فی جواب لزوم عطف الاسمین الخ ان قول الشارح یختار لیس حاصلا بالعطف بل ھو محذوف مع قولہ النصب فیکون قولہ وابو عمرو مبتدا وقولہ یختار النصب خبرہ والجملۃ

لہ احترز عن اولیین مع **لہ** ای الخلیل فی المثال المذکور ۱۲ **لہ** فی قولہ فی المعطوف ۱۲ **عہ** ای الاختیار فلا یستلزم یعنی الوجوب ۱۲ م **لہ** وھو الضمیر ۱۲ م **لہ** فلا یکون کلام المصنف من قبیل عطف الاسمین علی عاملین مختلفین بل من عطف الاسمین علی معمولی عامل واحد ۱۲ م **لہ** فیلزم المحظور المذکور ۱۲

لہ قولہ اذ لیس مثل الخ لعلہ اراد بالتقدم التقدم فی الرتبۃ ۱۲ منہ

عطف علی جملة وهی قوله والخلیل یختار الرفع **قوله** ان کان کالحسن **فان قیل** قال الرضی کلام المبرد لا یدل علی مالنسب المصرح الیه من جواز نزع اللام عنه فانه کما قال لشارح کذلک قال المصنف رح فی الامالی شرح الکافیة ان المبرد قال اذا کانت اللام فی العلم اخترت مذهب الخلیل لان الالف واللام لا معنی لهما فیه ولا یفیدان التعریف بل تلحق بهما الوصفیة الاصلیة قبل العلمیة فکان مجردا عنهما وان کانت اللام فی الجنس اخترت مذهب ابی عمر لان اللام اذن تفید التعریف فلیس الاسم کالمجرد **قلنا** یجوز ان یراد بقوله کالحسن ما یشبهه فی کونه علما ذا لام فما لهما واحد **فان قیل** کلام المصرح فی شرحه یابی عنه اذ فیه بما نسبه الشارح رح حیث قال فی جواز نزع اللام عنه علما کان او غیر علم فدخل فیه الرجل فتفسیر الشارح صغا تر لما نقله الرضی عنه من حیث الصدق **قوله** المعطوف المذکور جواب سوال وهو ان الضمیر فی ان کان راجع الی ابو العباس لانه هو المذکور سابقا ولا نشک فی فساد معناه فاجاب بقوله المعطوف **قوله** ای کاسم الحسن **دفع وهم** وهو ان المراد بالحسن هو الحسن العالم والحال انه لا خلاف له فی هذا البحث فدفع بقوله کاسم الحسن **قوله** فی جواز نزع اللام عنه جواب سوال وهو ان المعطوف المذکور لیس کاسم الحسن لان المعطوف هنا هو الحارث فی قوله یا زید والحارث وهو صیغة اسم الفاعل والحسن صفة المشبهة فلا یکون کاسم الحسن فاجاب بقوله فی جواز نزع اللام عنه اعلم ان العلم ان لم یکن موضوعا مع اللام وکان فی الاصل صفة یجوز دخول اللام علیه ویجوز نزعها عنه کالحسن **قوله** ای فابو العباس **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا یکون الا جملة **قوله** مثل الخلیل جواب سوالین احدهما ان الکاف فی قوله کالخلیل خبر لقوله وابو العباس وخبر یتیر غیر جائز باعتبار انه حرف والثانی انه لا یصح دخول الفاء علی الکاف لان دخول الحرف علی الحرف غیر جائز فاجاب بقوله مثل الخلیل الحاصل ان الکاف بمعنی المثل وهو اسم **قوله** فی اختیار رفعه جواب سوال وهو انک قلت انفا انه لم یسبق مثل الخلیل احد فکیف یکون ابو العباس مثل الخلیل فاجاب بقوله فی اختیار رفع **قوله** لامکان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه وبدل الکلام اندفع ما قال بعض الشارحین علی قوله وابو العباس الخ انه لو کان الامر علی العکس لکان اولی لان المعرف باللام الذی جاز نزعها عنه یکون للتعریف فلم یجز اجتماع حرفی النداء مع اللام فلا یکون منادی مستقلا **قوله** والا ای وان لم یکن المعطوف الخ وتحقیق هذا مذکور فی بحث تنازع الفعلین عند قوله والا اظهرت ان شئت وظاهره **قوله** النجم وهو علم للکوکب الذی یسمی بالفارسیة ثریا **قوله** والصعق وهو علم للرجل الذی احرقه الصعق فی اول المرة او اسم للرجل الذی لیس فیه شجاعة **قوله** ای فابو العباس بجواب سوال مر انفا **قوله** فی اختیار النصب جواب سوال وهو ان ابو عمر هو اب عمر وابو العباس هو اب العباس فکیف یکون احدهما مثلا للاخر فاجاب بقوله فی اختیار النصب اعلم انه قال صاحب المطول لصاحب الکافیة الی جعلت کالمطول علی سمک وجعلت هذه العبارات علی اسلوب اعنی قوله والخلیل فی المعطوف یختار الرفع وابو عمر النصب وابو العباس

ل من ان ایراد ذلک ۱۲ ک کما هو المتبادر ۱۲ ک وقوله لکالخلیل لیس بجملة اجاب بقوله ای فابو العباس ۱۲ ک اشارة الی لطافة قول المصرح ۱۲ منقی

ع لا یخفی جزالة عربیة الملا المحشی البرسوی . بلاغة کلامه علی من له ادنی مسکة من الفن ۱۲

ان کان کالحسن فکالخلیل والا فکابی عمر والحال ان صاحبک لکافیتہ لم یرض بما قال صاحب المطول فان قیل ان غرض المصنف فی قولہ ان کالحسن فکالخلیل المعنی وتحیر الناس ولو قال ان کان کالخلیل فکالخلیل فہو زائد فی التحیر لاجل التکرار وللاتحاد بین الشرط والجزاء قلنا وان کان فیہ التحیر لکن التحیر فیما قال المصنف زائد لان فیہ تشبیہ شیئین وذلک ابعد من التکرار لانہ قد یثبت کما فی التاکید نحو زید زید قولہ عطف علی المفردۃ دفع وہم وہو انہ عطف علی التوابع فذ عمل علی المضافۃ ما ہو قبل التوابع وہو المنادی فیکون تقدیرہ ہکذا ای المنادی المضاف تنصب فیلزم التکرار لان حکم منادی للمضاف قد مر بقولہ یا عبد اللہ اعلم ان قولہ والمضافۃ عطف علی المفردۃ وقولہ تنصب عطف علی قولہ ترفع علی لفظہ فیکون عطف الاسمین علی معمولین بعاطف واحد من غیر تقدم للمجرور وذا لا یجوز ولکن ہذا العطف جائز لعدم اختلاف العامل فان العامل فی الکل واحد وہو الابتداء قولہ ای وتوابع المنادی اشارۃ الی حاصل العطف قولہ بالاضافۃ الحقیقۃ جواب سوال وہو انہ منقوض بالحسن فی یا زید الحسن الوجہ لانہ تابع مضاف مع انہ لا یجب فیہ النصب فاجاب بقولہ بالاضافۃ الحقیقۃ یعنی ان المراد بالاضافۃ ہی الحقیقۃ والفرق بینہما ان المضاف بالاضافۃ اللفظیۃ مضاف صورۃ مفرد حکما فیجوز الرفع فیہ عملا بالافراد الحکمی ویجوز النصب فیہ عملا بالاضافۃ الصوریۃ بخلاف المضاف بالاضافۃ الحقیقۃ لانہ مضاف صورۃ وحکما جمیعا فتعین النصب فیہ قولہ لانہما اذا وقعت منادی تنصب فان قیل علی ہذا الدلیل یلزم ان یکون توابع المنادی المبنی الذی یکون توابعہ مضافۃ باضافۃ لفظیۃ تنصب فقط لانہما اذا کانت منادی تنصب کما مر من قولہ وینصب ما سواہما فنصبہا اذا کانت توابع اولی لان خروج النداء لا یبیاشرہا مع انہ لا یتعین النصب فی ہذہ التوابع بل یحکی ترفع وتنصب کذا ذکرہ عصمۃ اللہ السمرقندی قلنا اعتراض لیس بشیء لان الضمیر فی قولہ لانہما راجع الی توابع المنادی اذا کانت مضافۃ بالاضافۃ الحقیقیۃ لان الکلام فیہا حیث قال الشارح للمضافۃ بالاضافۃ الحقیقیۃ قولہ اذا وقعت توابع اولی المراد من الاولی الوجوب کما مر فی الورق السابق قولہ یا تیم کلہم فان قیل المنادی لا یخلو اما ان یکون مخاطبا بالیاء او فی الاول ینبغی ان یقال کلکم بالخطاب وعلی الثانی ینبغی ان یقول کلہم لیعم مع انہ قال کلکم قلنا ان المنادی قد یعتبر غائبا نظرا الی الاصل کما قال اللہ تعالی یا ایہا الذین آمنوا ولم یقل امنتم وقد یعتبر مخاطبا نظرا الی الحال کما فی ہذہ الآیۃ یا ایہا الذین آمنوا اذا قمتم بالخطاب قولہ ویا رجلا یا عبد اللہ فان ابا تابع مضاف الی عبد اللہ ونصبہ بالالف فان قیل لو قال یا رجل عبد اللہ بدون ذکر ابا لتم لان عبد اللہ مضاف الیہ قلنا ان نظر الشارح فیما کان عبد اللہ علما فلا یکون مضافا فلذا زاد قولہ ابا قولہ ولا یجیء المعطوف جواب سوال ظاہر قولہ والمعطوف غیر ما ذکر فقولہ والمعطوف مبتدأ وقولہ غیر ما ذکر صفتہ او بدل منہ وقولہ حکمہ مبتدأ ثانی وقولہ حکم المستقل خبر مبتدأ ثانی والمبتدأ مع الخبر خبر عن المبتدأ الاول قولہ ای غیر المعطوف الذی ذکر

عہ تقدیرہ ما الکتۃ فان الشارح ذکر امثلۃ التاکید وعطف البیان ولم یذکر مثال المعطوف بحرف الممتنع دخولہا علیہ اجاب بقولہ وذلک

جواب سوال وھوانما ذکرینا واجمیع الکتاب الذی ھو سابقا وھو لیس بمقصود فالاشتغال به اشتغال بما لایعنی وایضا ان قوله غیر صفة لقوله والمعطوف والحال ازالمطابقة غیر موجودة اذالموصوف معرفة والصفة وھی کلمة غیر نکرة لان غیر لاتکون معرفة بالاضافة اجاب بقوله ای غیر المعطوف الذی الخ **حاصل الجواب** ان کلمة غیر لاتکون معرفة بالاضافة اذا کانت لما اضداد کثیرة واما اذا کان لما ضد واحد فیکون معرفة بالاضافة کما فی قولهم علیك بالحرکة غیر السکون وھھنا ضده واحد کما ترٰی **فان قیل** کما ان المعطوف حکمه حکم المنادی المستقل اذا لم یکن معرفا باللام کذلك البدل حکمه حکم المنادی المستقل اذا لم یکن معرّفا باللام واما اذا کان معرفا باللام فلا لعدم دخول حرف النداء علی المعرف باللام فان البدل ایضا قد یکون معرفا باللام وقد لایکون معرفا باللام واذا کان کذلك فلم لم یقل البدل به ایضا **قلنا** لما کان فی المعطوف مظنة توھم کونه مع اللام لقیامها لعاطف مقام الیاء ودخول العاطف غیر ممنوع علی المعرف باللام توھم الواھم ان دخول الیاء ایضا غیر ممنوع علیه فالمراد من البدل ما لایکون معرفا باللام او نقول ان الاحکام تعرف بالامثال فلما ابحث المصرح فی المعطوف المذکور علم منه حال البدل ایضا فلذا لم یبحث فی البدل **قوله** ای حکم کلواحد جواب سوال ظاھر ولما کان ھذا التفسیر تابعا فیما بینھم اختاره الشارح فلا یرد انه صح ارجاعه الی المذکور فلم یأت بھذا الجواب **قوله** الذی باشره جواب سوال وھو ان البدل والمعطوف المذکور منادی مستقلا ایضا فیکون التشبیه مع النفس واذا لایجوز فاجاب بقوله الذی باشره فیکون تشبیه احد القسمین مع الاخر لانه تشبیه مع النفس **قوله** ای حال جواب سوال وھو ان قوله مطلقا منصوب وللنصب طرق کثیرة فھو من ای طریق منصوب فاجاب بقوله ای حال ثم یرد علیه انه ینبغی ان یقیم مطلقتین لیطابق مع ذی الحال ای البدل والمعطوف فاجاب بقوله کون کلواحد منھما الخ وانما زاد قوله کون لدفع وھم وھو انه حال من البدل بحیثیة البدل والمعطوف بحیثیة المعطوف ولاشك ان ھذه الحیثیة من الاحوال والاعراض فکیف یکون ذا حال لان ھو الکامل من الذوات دون الاعراض **قوله** غیر مقید دفع وھم وھو ان المراد من قوله مطلقا ھو الکامل لان المطلق یجیئ بمعنی الکامل فی کثیر من المواضع فدفع بقوله غیر مقید یعنی ان المراد من المطلق ھھنا ما ھو مقابل المقید **قوله** ای سواء الخ دفع وھم وھو ان المراد من الاحوال الاعراب والبناء کما ھو اصطلاح النحویین مع انھما غیر مذکورین بل المذکور ھو المفردة والمضافة والتعمیم انما یکون فی المذکور فدفع بقوله ای سواء کانا الخ **قوله** یازید رجلا صالحا ھذا مثال لما کان البدل نکرة وانما زاد قوله صالحا لان البدل اذا کان نکرة من المعرفة وجب نعت النکرة کما قال المصرح فی بحث التوابع وانما زاد قوله صالحا فی المعطوف حیث قال یا زید ورجلا صالحا مع انه لاحاجة الیه ھھنا تبعا للبدل وکثیرا ما یذکر شیئ یتبع الغیر ثم فی قوله مطلقا لابد من تتمیم اخر بان یقع سواء کانا تابعین للمبنی او المعرب ولھذا اعترض مولانا عصام فی شرحه الکافیة بانا اذا قلنا یا عبدالله وعمرو بضم قوله عمرو فانه مفرد معرفة مع انه لم یصرح علیه تعریف التابع وھو کذلك باعراب سابقه لان اعراب سابقه النصب اجیب عنه بانه یصدق علیه انه باعراب سابقه فانه اورد موضع المنادی

لہ ای نفس حکم المنادی للمستقل ۲ ای بقوله اذا لم یکن معرفا ۳ تقریره انه لابد ان یقع احدھما موضع کلیھما ۴ ای المذکور ۵ وھو المعطوف الذی لایتم دخول یا علیه ۱۲

المضاف مفردا فتوح باعراب سابقه فاتحادا عدابهما اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا ثم قوله انما ترک الشارح التعمیم المذکور لان الکلام فی توابع المبنی لا المعرب ثم قوله مطلقا حال من کلواحد وقوله هما فاعل قوله حکمه لان قوله حکمه مصدر مضاف الی الفاعل فیصح الحال عنه **قوله** ویازید اخا عمرو فان التابع فیه بدل المضاف فی یازید طالعا جبلا مشابه للمضاف وفی یازید رجلا صالحا بدل الکنه نکرة وکذلک فی المعطوف قال مولانا عصام لاشک ان البدل من التوابع فیمتنع ان یکون اخا عمرو منصوبا لان اعراب التابع کاعراب متبوعه کما هو مقتضی تعریفهما قوله یمکن الجواب عنه بان اتحادا عدابهما اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا او محلا فیکون یازید منصوبا محلا لانه مفعوله **قوله** ای العلم المنادی جواب سوال وهو انه یلزم الخروج من البحث لانه فی المنادی دون الاعلام وایضا انه منقوض بقولک زید بن عمر لانه لیس فیه اختیار الفتح فاجاب بقوله ای العلم المنادی ثم یرد علیه انه منقوض بقولک یا عبد الله ابن عمرو لانه واجب النصب اجاب بقوله المبنی علی الضم ثم یرد علیه انه منقوض بالمنادی المستغاث بالالف نحو یازیدا بن عمرو لوجوب الفتح اجاب بقوله علی الضم **فان قیل** اذا کان العلم منادی لا تابعا وجب ایراده فی بحث المنادی لا فی توابعه **قلنا** ان اثبات الحکم وهو اختیار الفتح علیه انما یکون باعتبار مدخلیة التابع لتوصیفه بالابن **قوله** لان الکلام فیه **فان قیل** لانسلم ان الکلام فی المنادی بل الکلام فی توابعه **قلنا** معنی کون الکلام فی المنادی هو البحث عن احواله فالکلام فی توابعه هو الکلام فیه او نقول ان قوله العلم الموصوف بابن یدل علی ان العلم متبوع لا تابع **قوله** من اختیار فتحته المبنی ای المشعر عن جواز ضمه ای کون الفتح اولی فیما اذا کان جائزا **فان قیل** اختیار الفتح مشعر لجواز حرکة اخری غیر الفتح سواء کانت ضمة او کسرة کما فی المنادی المستغاث باللام **قلنا** المراد من جواز حرکة اخری هو الحرکة التی کانت فی المنادی المبنی فان الکلام فیه فان الفتح من علامة البناء وهی لا یکون الا بالضم **قوله** مجرد جواب سوال وهو انه ینقض بنحو یاهند ابنت عمرو فان فیه ایضا یختار الفتح مع انه لیس موصوفا بابن بل بابنة فاجاب بقوله مجرد الخ یعنی ان المراد من الابن ههنا ما یکون بالالف والیاء والنون سواء کان مذکرا او مؤنثا فخرج بنت لعدم الالف فیها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلثة فیها **فان قیل** یمکن ان یکون مراد المصنف ذکر الاصل وهو المذکر وترک الفرع بالمقایسة فلا حاجة الی جواب الشارح **قلنا** یلزم ان یکون الحکم جاریا فی البنت ایضا لانها فرع ایضا **قوله** بلا تخلل واسطة جواب سوال ذکره الشارح **قوله** کما هو المتبادر جواب سوال وهو ان قوله بلا تخلل قید فی المتن بلا قرینة وهو لا یجوز فاجاب الشارح بقوله کما هو المتبادر یعنی ان القرینة هی التبادر فانه اذا قیل زید قائم فالمتبادر انه متصف به بلا واسطة شخص او واسطة او حائط **فان قیل** المتبادر هو الاعم لشموله کل الافراد **قلنا** سلمنا ان الاعم متبادر لکن نمنع ان کل افراده متساویة وهنا لیس کذلک لان الفرد الذی هو بلا واسطة فرد کامل سابق الی الذهن من الفرد الاخر **قوله** ای حالا شارة الی بیان نصب قوله مضافا یعنی ان قوله مضافا فاعل لاضمر الخ وهو مفعوله بواسطة حرف الجر **قوله** الی علم اخر قال مولانا عصام ان هذا الشکل یقول یازید العالم الابن وهو موجود فموجود هو العلم الذی فی زید العلم بالضم والله اعلم بالصواب ۱۲ منه عفی عنه ربه الکریم ط اللهم اغفر لکاتبه

حاشیہ قوله وهو انه یلزم الخروج عنه منقوض بقولک زید بن عمر لانه لیس فیه اختیار الفتح فان قیل لانسلم ان الکلام فی المنادی بل الکلام فی توابعه قلنا معنی کون الکلام فی المنادی هو البحث عن احواله فالکلام فی توابعه هو الکلام فیه

ابن زید فان الحکم جار فیہ ایضا مع انہ لا یضاف الی علم اخر قلنا ان ھھنا وان اتحد لفظ العلم لکن مسمی کلواحد مغائر فان زیدا من حیث انہ مضاف الی شخص مغائر من حیث انہ علم لشخص اخر او نقول ان ھذا الاشکال انما یرد اذا کان العلم فی قولہ الی علم اخر بتنوین لانہ حینئذ یکون قولہ اخر صفۃ لہ واما اذا قراء بالاضافۃ بدون التنوین فلا لان معناہ حینئذ الی علم شخص اخر **قولہ** فکل علم یکون کذلک دفع وھم وھوان المراد بالاختیار ما کان فی ضمن الوجوب فعلی ھذا لا یجوز الضمۃ فاجاب بقولہ فکل علم الخ **قولہ** لکثرۃ وقوع الخ وایضا انما فتحوا المناسبۃ نصب المضاف وھو الابن **قولہ** التی ھی حرکتہ جواب سوال وھوان الکسر ایضا خفیف بالنسبۃ الی الضم فلم لم تجرہ فاجاب بقولہ التی ھی حرکتہ الاصلیۃ فالاتیان بہ سھل لان التوجہ الی الاصلی اسھل **قولہ** ای اذا اردت نداءہ جواب سوالین احدھما انہ یلزم الاتحاد بین الشرط والجزاء لان نداء المعرف باللام بعینہ **قولہ** یا ایھا الرجل مثلا والجزاء لیس الا ھذا والثانی ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لانہ لما قال اذا نودی المعرف باللام حصل نداء المعرف باللام بار تلفظ بقولہ یا الرجل فکیف یقع یا ایھا الرجل فاجاب بقولہ ای اذا اردت نداءہ والقرینۃ علی الارادۃ ھی القاعدۃ المشھورۃ وھی ان الافعال الاختیاریۃ مسبوقۃ بالارادۃ کما فی قولہ تعالی اذا قرأت القرآن فاستعذ باللہ وقال البعض ان تحریر السوال ھکذا ان نداء المعرف باللام لا یجوز فکیف یصح قولہ واذا نودی المعرف باللام فاجاب بقولہ اذا اردت نداءہ لکن یرد علیہ انہ لما امتنع نداءہ فکذا امتنع ارادتہ فلم یمکن ان یجاب عنہ بان فرض الممتنع جائز وان لم یجز فرض ممتنع الفرض مثال الاول لو کان شریک الباری اذ ھو ممتنع مع ان فرضہ جائز بان یقال ان الاصنام شرکاء اللہ تعالی ومثال الثانی کزید فانہ جزئی حقیقی لا یجوز فرض التعدد فیہ اذ فرضہ ممتنع **قولہ** مثلا جواب سوال وھوان الجزاء لا یترتب علی الشرط لانہ کلی والجزاء جزئی لانہ کما یقال یا ایھا الرجل کذلک یا ایھا الانسان یا ایتھا المرأۃ فاجاب بقولہ مثلا فیکون الجزاء کلیا ایضا **قولہ** بتوسط ای الخ ھذا حاصل ما قال المصنف رح **فان قیل** ان نداء مثنی العلم وجمعہ المعرفین باللام بحذف اللام لا بالتوسط فیقال فی الزیدان والزیدون یا زیدان یا زیدون **قلنا** ان اللام فیہ لجبر نقصان التعویض الزائل بالتنکیر لا للتعریف فیخرجان بقولہ المعرف باللام حاصل الجواب ان التعریف لا جبر للتعریف اللفظی فالمدلول باق علی حالہ الاولی فالتعویض بین الدین العلمیۃ واللام فافھم ما قیل ان جبر نقصان التعریف لا یکون الا بالتعریف فیکون اللام للتعریف **قولہ** بلا فاصلۃ جواب سوال وھوان الاجتماع موجود ھھنا ایضا فاجاب بقولہ بلا فاصلۃ وانما تعینت ھذہ الکلمات للفصل دون غیرھا من الاسماء لتتبع النداء علی ما قصد نداءہ وبیان ذلک ان النداء لا یقع الا علی معلوم فلا یقع یا شیئ الا عند قصد التحقیر فکان المناسب ان لا یکون الواسطۃ امرا معلوما والا لتوقف الذھن علی امر معلوم انہ المقصود بالنداء وانما زادھا التنبیہ لجبر النقصان الحاصل من حذف حروف النداء من المنادی بسبب ھا التنبیہ وانما تعینت الھاء دون غیرھا لان بین النداء والتنبیہ مناسبۃ اذ النداء ایضا تنبیہ فان قیل فعلی ھذا

---

۱ یعنی ان المراد بالاختیار الجواز ۲ ۲ ای اذا اردت قراءۃ القرآن الخ ۳ ۳ لان الشرط نداء المعرف باللام ای معرف کان

فی عامۃ ۴ مغنی ۵ ۵ ای اجتماع التی التعریف ۶ ۶ فی المثال المذکور ۷ ۷ ای کون النداء ایضا

یلزم اجتماع التنبیہین فکما لا یجوز اجتماع التی التعریفیہ کذا لا یجوز التی التنبیہ للاستدلال قلنا انما یلزم الاستدلال لو کانا متساویین وھھنا لیس کذلک لان تنبیہ النداء ناقص باعتبار البعد عن المنادی قولہ بتوسط الاسمین فان قیل الحاجۃ تندفع بواحد منہما فما الحاجۃ الی اجتماع الاسمین قلنا ان انضمام المبہم مع المبہم یفیدین التشویق والاشتیاق کالفصل لما مضیۃ تقین تحیر الناس لان فیہما ابہام بعد الابہام ثم التفصیل بعد الابہام قولہ والتزموا جواب سوال ذکرہ الشارح قولہ یعنی العرب بیان لمرجع الضمیر فی قولہ والتزموا فان قیل العرب غیر مذکور سابقا فیلزم الاضمار قبل الذکر قلنا العرب معلوم من البحث لانہ فی الفاظہم وھی العربیۃ قولہ مثلا جواب سوال وھو ان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ بقولنا یا ھذہ المرأۃ لان فیہ لیس رفع رجل بل فیہ رفع امرأۃ فاجاب بقولہ مثلا قولہ موافقۃ للحکایۃ البنائیۃ یعنی ان الرجل لو کان فی موضع المنادی لکان مبنیا علی الضم فلما وقع فی موضع التابع جعل اعرابہ بالرفع فقط لیدل علی ان الرجل ھو المقصود بالنداء قولہ وھذا بمنزلۃ المستثنی جواب سوال وھو انہ یلزم التدافع فی کلامہم الم کما ھو الظاھر فاجاب بقولہ وھذا بمنزلۃ المستثنی وانما قال بمنزلۃ المستثنی ولم یقل عین المستثنی لعدم وجود اداۃ الاستثناء اعنی کلمۃ الا فان قیل لو اریدین التابع فی قولہ وتوابع المنادی المبنی المفردۃ الذی لیس مقصودا بالنداء واریدین بالمنادی الذی کان مقصودا بالنداء فیحتاج الی جواب الشارح بقولہ وھذا بمنزلۃ المستثنی قلنا الجواب لا یعارض الجواب یعنی فلیکن لھذا الاعتراض جوابان احدھما ما ذکرہ الشارح والاخر ما ذکرہ المعترض قولہ وتوابعہ جواب سوال ناشیء من قولہ بالجر فقط وھم وھو ان قولہ وتوابعہ منصوب عطف علی الرفع لانہ مفعول قولہ والتزموا ولیس کذلک لان الاضافۃ بمعنی اللام قولہ ای والتزموا رفعہ اشارۃ الی بیان حاصل العطف قولہ منادی وانما زاد الشارح قولہ منادی لان تابع المعرب انما یکون تابعا للفظہ اذا کان المعرب منادی فان تابع المعرب الذی ھو لیس بمنادی یکون تابعا لمحلہ ایضا کتابع اسم ان المکسورۃ مثل ان زیدا قائم وعمرو برفع عمرو ونصبہ قولہ وقالوا جواب سوال وھو ان الیاء تدخل علی لفظ اللہ بدون توسط لفظ ای فاجاب بقولہ وقالوا الخ قولہ بناء علی قاعدۃ اشارۃ الی دلیل قولہ وقالوا یا اللہ فان قیل ان قواعد العلوم بناء علی استعمال العرب لان استعمالہم بناء علی القواعد فکیف یصح بناء قولہ وقالوا علی القاعدۃ المذکورۃ قلنا ان العلم بالقواعد بناء علی استعمالہم واما وضعہا صار القواعد فیجوز ان یکون من العرب ومقدما علی استعمالہم قولہ وھی اجتماع امرین ولما اجتمع الامران خرج اللام من التعریف فصار کالجزء من الکلمۃ فان قیل ان اللام فی لفظ اللہ لما خرج من التعریف فلا یکون منشأ السؤال فلا حاجۃ

سلہ وھی التحرز من اجتماع التی التعریف بلا فاصلۃ ۱۲ سلہ بقولہ وانما کان صفۃ الخ تقریرہ ان ای منادی مفرد معرفۃ والتوابع لہ وفی توابع المنادی المفرد المعرفۃ جواز الوجہین الرفع والنصب مع ان ھھنا التزموا رفعہ الرجل فاجاب بقولہ والتزموا الخ ۱۲ سلہ لانہ قال ولا توابع المنادی المبنی المفردۃ الخ ترفع علی ترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ یعنی جواز الوجہین فی الصفۃ وقالھنا والتزموا رفع الرجل الخ یعین تعین الرفع فی الصفۃ ولیس ھذا الا التدافع سلہ جواب سوال ظاھر تقدیرہ انہ لما کان الرجل مقصودا بالنداء کان فی حکم المنادی المفرد المعرفۃ وفی توابع للمنادی المفرد المعرفۃ جواز الوجہین فینبغی ان یکون فی توابعہ ایضا جواز الوجہین ۱۲

منتہی ان لم یکن اللام لانا عوضیا وبہنا لازم عوضی ۱۲ صفتے

الی جواب المصرح بقوله وقالوا قلنا ان اللام فی الاصل للتعریف فکون اللام فی وقت للتعریف مانع عن اجتماع حروف النداء معها قوله لان اصله الاله فان قیل لم نسلم ان اصله هذا بل اصله اله عوض الالف واللام عن الهمزة قلنا سلمنا ان اصله هذا لکن الشارح جمع العوض والمعوض وهو انه غیر جائز الا انه جائز فی لفظ الله اذ خص لفظ الله باشیاء کما خص مسماه باشیاء منها اجتماع العوض والمعوض والثانی اجتماع اللام مع حروف النداء والثالث حذف النداء والتعویض فی الاخیر منهما کما سیجیء وغیر ذلک مما هو مذکور فی عبد الغفور قوله فی سعة الکلام وجاز فی الشعر ضرورة قوله ولما لم یجتمع جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الدلیل والمدعی لان الدلیل یفید عدم الاختصاص بلفظ الله وهو قوله بناء علی قاعدة والمدعی یفید الاختصاص بلفظ الله فاجاب بقوله ولما لم یجتمع الخ فان قیل لم یوجد اجتماع الامرین فی موضع اخر لم یصح اطلاق القاعدة علی هذا الاجتماع لان القاعدة امر کلی ینطبق علی الجزئیات ولا جزء ههنا قلنا انها قاعدة کلیة واختصاصها بلفظ الله لانها فی ٪ ٪ ٪ لانه من الکلیات المنحصرة فی فرد واحد کالشمس فانها کلی لا هی کوکب نهاری مرکوز فی الفلک الرابع واختص بفرد واحد قوله بذلک المجوز ای جواز دخول حروف النداء مع اللام قوله خاصته ثم للنصب طرق کثیرة فقال عبد الغفور ای خص خصوصا یعنی ان نصبه لاجل انه مفعول مطلق لفعل مقدر وانما اول خاصته بقوله خصوصا الدال علی ان خاصته ههنا بمعنی المصدر وانکان علی صیغة اسم الفاعل لان اصله خاصصته قوله واما مثل النجم جواب سوال وهو ان اللام فی قوله النجم والصعق لازمة للکلمة فینبغی ان لم یجز دخول حروف النداء علیهما فاجاب بقوله واما مثل النجم والصعق آه ثم یرد علیه انه منقوض بقولنا الناس لان اللام فیه عوض عن المحذوف مع انه لا یجوز دخول حرف النداء علیه فاجاب بقوله واما الناس الخ قوله ولعدم جریان الخ جواب سوال وهو انه منقوض بقوله یا التی المذکورة فی قول الشاعر لان اللام فیه لازم غیر عوضی مع انه دخل علیه حرف النداء فاجاب بقوله ولعدم جریان الی قوله حکموا علیه بالشذوذ ثم قوله ولعدم جریان الخ متعلق بقوله حکموا قوله تیمت یجوز ان یکون بکسر التاء ویجوز ان یکون بضمها ومعناه جعلت قلبی ذلیلا منقادا لک قوله وفی یا غلامان الخ جواب سوال آخر وتمام البیت ۱۲ منه فیا الغلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبانا شرا فقوله تکسبانا من الکسب وقوله ٪ ٪ ٪ ایاکما من باب التحذیر یعنی اتقیا نفسکما من کسب الشر ثم فی قوله ... ان تکسبان نسختان احدهما بحذف النون اعنی ان تکسبا لان کلمة ان ناصبة فیسقط النون من التثنیة وثانیهما باثبات النون اعنی ان تکسبان فیجب عدم سقوط النون مع ان الناصب اما لرعایة السجع مع قوله فیا الغلامان اللذان

له وهو قطع همزة فی النداء وغیره وحذف للجار مع بقاء اثره فیه قاله عبد الغفور ۱۲ منه له لانه علم فیکون بمنزلة جزء الکلمة ۱۲ منه له مع انه لا یقال یا النجم ویا الصعق ۱۲ منه له وهو الهمزة لان اصل الاناسین ۱۲ منه له لانتفاء احد الامرین وهو عدم کون اللام عوضا عن محذوف منه له وقوله ان لامها الخ دلیل لعدم جریان الخ منه له توضیحه انه منقوض بقوله یا الغلامان فی قولهم فیا الغلامان لان اللام فیه لیس لازما ولا عوضا مع انه دخل علیه

محمد اسلم قادری

واما الان هذه النون ليست نون التثنية بل هي نون الوقاية اصله تكتبانِ نى فحذف نون التثنية وحذف ياء المتكلم اليضافتهٖ ان تكتبان **قوله** اشذ شذ وذا الخ وههنا بحث من وجهين احدهما ان قوله اشذ اسم تفضيل وهي لا يجئ من العيوب وثانيهما ان قوله شذ وذا ليس بمفعول مطلق لانه لا يجئ بعد اسم التفضيل فى كلامهم فلا يقال افضل فضلا بل هو تمييز من نسبة اشذ الى ضميره وهو فى الاصل فاعل والفاعل الظاهر مضاف اليه للتميز فيكون تقديره هكذا اشذ شذ وذا و فى فيا الغلامان فاذ اكان كذلك لا يدل على المقصود لانه اذا كان شذ وذه شاذا فلم يكن شاذا معان المقصود ان شذ وذه فوق الشذ وذ الاول **اجيب عنه** ان قوله اشد بدال المهملة لا المعجمة فلا يرد شئ **قوله** ولك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب **قوله** اى وجازلك اشارة الى ان قوله الضم والنصب فاعل الجائز المقدر **قوله** اى فى تركيب الخ **جواب سوال** وهو ان المثل مضاف وقوله يا تيم الخ مضاف اليه والحال ان المضاف اليه خارج من الكلام فيكون معناه ان فى مثل يا تيم الخ جاز الضم والنصب فعلى هذا لا يعلم حال يا تيم عدى فاجاب بقوله اى بتركيب الخ يعنى ان المراد من قوله فى مثل الخ كل تركيب تكرر فيه الخ ولا شك ان لفظ التركيب امر كلى صادق على مثل يا تيم تيم عدى **قوله** صورة **جواب سوال** وهو انا لا نسلم ان المنادى ههنا مفرد لانه اما مضاف الى العدى المذكور او الى العدى المحذوف **فاجاب بقوله** صورة اى ظاهرا فالمنادى ههنا وان كان مضافا فى الحقيقة لكنه مفرد صورة **قوله** فى الاول جواب سوال وهو ان الضم فى قوله الضم لا يعلم انه فى التيم الاول او الثانى والحكم على المجهول لا يجوز **فاجاب بقوله** فى الاول والقرينة على الاول ان بحثنا فى المنادى والاول هو المنادى **قوله** لما هو الظاهر لانه ليس فيه اضافة بحسب الظاهر **قوله** وتيم الثانى تاكيد لفظ جواب سوال وهو انه يلزم على هذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه وذا لا يجوز فاجاب الشارح وتيم الثانى الخ يعنى ان ذلك الفصل فصل بتاكيد اللفظ وهو جائز لان تيم الثانى عين الاول فالفصل كلا فصل وانما جئ بتاكيد للمضاف بينه وبين المضاف اليه ولم يذكره بعد المضاف اليه لئلا يبقى الثانى بلا مضاف اليه ولا بتنوين معوض عنه لانه عين الاول والحال ان التنوين فيه غير موجود فكذا فى الثانى ولا بناء على الضم يعنى لو ذكر الثانى بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافى بدون ذكر المضاف اليه فقدم ليبقى صورة الاضافة بحالها **قوله** او مضاف الى عدى المحذوف لئلا يلزم التقدم والتاخر والفصل يعنى ان القول باضافة التيم الاول الى عدى المذكور ليستلزم القول بان التيم الثانى موخر فى الاصل قدم وليستلزم القول بالفصل بين المضاف والمضاف اليه **قوله** مكان النصب وكانه اشار الى رد قوله بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بتقديم الخبر اعنى قوله ولك على المبتدا اعنى قوله الضم والنصب **قوله** لما فى

له والحال ان الشذوذ من العيوب ۱۲ سه وهو ان ذا اسم الاول ۱۲ سه فعل كل تقدير يكون مضافا والمكون مفردا صورة فظاهر واما ان الثانى مفرد فلان المراد الاول من التيمين ۱۲ منه

یازید بن عمرو الا ان قیاسه بهذا المثال مع الفارق لان فتح زید لیس لاجل ان ندا والجامع لهذه الصفات یکثر استعمالاً قوله لا ابالکم فیه اشارة الی کمال مدحهم یعنی ان اخلاقکم اخلاق الملائکة لا ابالکم کما لا اب للملائکة فلستم مثل البشر فی الصفات الذمیمة والخسیسة اوان فیه اشارة الی کمال قبحهم یعنی لیس لکم اب اذ انتم اولاد الزنی ناقوله ای مکروه فیه اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله یعنی مهاجاته ایاهم جواب سوال هو ان جریرا لا یهجو الا عمرا فکیف یکون القاء العمر ایاهم فی السوءة ای الهجی فاجاب بقوله یعنی مهاجاته ایاهم لان الشاعر اذا هجا شخصا یذکر قومه کما فی قوله لا ابالکم قوله والمضاف الی یاء المتکلم اعلم انه اذا اضیف الاسم غیر المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه الوجهان فتح الیاء وسکونها واذا اضیف المنادی الی یاء المتکلم یجوز فیه اربعة اوجه لان المنادی یکثر استعماله فیناسبه التخفیف وهو یکون بکثرة الوجوه لان فیها وسعة المساحة للمتکلم قوله والمنادی جواب سوال هو انه علی هذا یلزم الخروج من البحث لانه فی المنادی لا فی الاسم المضاف وایضا ینقض بقولنا غلامی بدون حرف النداء اذ لا یجوز فیه وجوه اربعة بل یجوز فیه الوجهین الاولین فلا یدفع هذین الاعتراضین زاد الشارح لفظ المنادی لان البحث فیه فان قیل ولو قال والمضاف الی الیاء لکان اخصر فان الیاء للمضاف الیه لا یکون الی یاء المتکلم قلنا التصریح بیاء المتکلم لدفع وهم وهو ان الیاء اذا کان باللام یتوهم الجنس والاستغراق فیتوهم الاضافة الی کل الیاء کیاء النسبة قوله وجوه اربعة وههنا اعتراض بوجوه ثلثة الاول ان قوله یجوز فعل ولا بد له من الفاعل المفرد وقوله یا غلامی جملة فکیف تکون فاعلا والاعتراض الثانی ان قوله یا غلامی الخ تفصیل لا جمال ولا اجمال ههنا والاعتراض الثالث ان المصنف فی صدد بیان الکلیات وقوله یا غلامی جزئی من الجزئیات فاجاب الشارح عن الاعتراض الاول بقوله وجوه ولا شک ان لفظ الوجوه مفرد ولیس بجملة فیصح کونه فاعلا وعن الثانی بقوله اربعة وعن الثالث بقوله

مثل ای مثل یا غلامی فیکون شاملا لیا غلامی ویا امتی ویا امرأتی وغیرها فیکون قول المصر یا غلامی بذکر لفظ المثل کلیا قوله فتح الیاء وهو الاصل لان

لہ ای یعنی الجریر بالمکروه مهاجاته ایاهم ای عمرو لو هجانی فانا ایضا اهجوه قاله عبد الغفور ۱۲ منه مفتی عبد الرحیم

سہ کما قاله المعترض ۱۲ منه سہ معانها لیس بمراد ههنا وایضا اذا کان بدون اللام لا نکرة فی الاثبات لیفید العموم کذا قال مولانا عبد الغفور ۱۲ منه مفتی عبد الرحیم المرحوم الفشاوری رحمة الله

کل کلمۃ اذا کانت علی حرف واحد فتکون اصلہا الحرکۃ لئلا یلزم الابتداء بالساکن والفتحۃ اخف الحرکات **قولہ** وسکونہا وھو الاکثر فی الاستعمال ولا یلزم الابتداء بالساکن لوقوعہا ابدا بعد کلمۃ اخری **قولہ** الکتفاء بالکسرۃ **فان قیل** اشتراط کسرۃ ماقبل الیاء لحذفہا لیخرج نحو مسلمی تثنیۃً وجمعًا فانہ اذا اضیف مسلمین الی یاء المتکلم یقال مسلمی بالتشدید مع انہ لوحذف یاء المتکلم منہ لجاز والحال ان الکسرۃ غیر موجودۃ **قلنا** ان اشتراط کون قبلہ کسرۃ لانتفاء الیاء انما یکون فی المنادی المفرد دون الجمع والتثنیۃ لانہ ثقیل غالبا فیجوز حذف الیاء منہ مطلقا **قولہ** وھذان الوجہان جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل کان السائل سأل ان ھذہ الوجوہ الاربعۃ کلہا مساویۃ فی الاستعمال او کان بینہا تفاوتا فی الاستعمال فدفع بقولہ وھذان الوجہان الخ **فان قیل** علم من قول الشارح ان ھذین الوجہین یستعملون فی غیر المنادی ایضا لانہ قال وھذان الوجہان یقعان غالبا فی النداء فیعلم منہ ان فی الاستعمال القلیل یقعان فی غیر المنادی ایضا مع ان الوجوہ الاربعۃ کلہا مختصۃ بالمنادی **قلنا** لاشک انہما مختصان بالنداء وقولہ یقعان غالبا فی النداء بالنسبۃ الی الوجہین الاولین یعنی انہما لایقعان غالبا فی النداء وھما یقعان غالبا فیہ **قولہ** لان النداء موضع تخفیف اشارۃ الی دلیل قولہ یقعان غالبا فی النداء **قولہ** وقلب الیاء الفا قیل ھذہ لغۃ بنی طی فانہم یبدلون الیاء الواقعۃ بعد الکسرۃ الفا فیقال فی بَقِیَ وفَنِیَ بقا وفنا وفی جاریۃ وناصیۃ جاراۃ وناصاۃ **قولہ** لان الالف والفتحۃ **جوابٌ بسؤال ظاھرٍ قولہ** وھما ای ھذان الوجہان اما اشارۃ الی التحقیق او الی جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو یا عدوی لانہ المنادی المضاف الی یاء المتکلم مع انہ لایجوز فیہ الوجہان الاخیران **اجاب بقولہ** وھما ای ھذان الوجہان الخ **قولہ** ... کذلک ای المضاف الی یاء المتکلم **قولہ** واشتہر بہا عطف تفسیر لقولہ فیما غلب علیہ **قولہ** علی الیاء المغیرۃ عنہ بالحذف الاولی ان یقال علی الیاء المغیرۃ بالحذف لان التغییر لایطلق علی الحذف لان التغییر یکون بزوال الوصف مع بقاء الاصل والحذف یکون بزوال الاصل **اجیب عنہ** انہ من باب

لہ لعدم الالتباس بعد الحذف لان یاء التثنیۃ والجمع وعدم النون یدل علی الیاء المحذوفۃ قالہ عبد الرحیم ۱۲

لہ قولہ جواب سوال ظاہر تقریرہ ان حذف الیاء والکسرۃ تخفیف بلا ریب واما قلب الیاء الفا لیس بتخفیف لان الفتحۃ فیہ تکون بازاء کسرۃ ثلاثۃ ای الالف بازاء الیاء فی غلامی فلا یکون قلبہا الالف تخفیفا ۱۲

شرح مولانا المفتی المولوی عبد الرحیم رحمہ اللہ تعالی المرحوم الفشاوری

ای تغلیب القلب علی الحذف وھو طریق عندھم **قولہ** فلا یقال یاعدی فانہ فی الاصل یاعدوی فلا یجوز فیہ حذف الیاء والاکتفاء بالکسرۃ اوقلب الیاء الفا لعدم شہرتہ بالاضافۃ فلا ینقل الذھن حینئذ الی الیاء **قولہ** وقد جاء شاذا **جواب سوال** وھوان الحصر فی الوجوہ الاربعۃ غیر صحیح لوجود الوجہ الخامس وھو الذی ذکرہ الشارح بقولہ وقد جاء شاذا الخ **قولہ** وقد یکون المنادی الخ ھذا ابیان التعلق لقولہ بالہاء ثم ھذہ الجملۃ الظرفیۃ ای المتعلق مع المتعلق عطف علی الجملۃ الفعلیۃ الواقعۃ خبرا من قولہ والمضاف الی یاء المتکلم **قولہ** فی ھذہ الوجوہ **دفع وھم** وھوان قولہ بالہاء ناظرا الی الوجہین الاخیرین فدفع بقولہ فی ھذہ الوجوہ الخ **قولہ** ای فی حالۃ الوقف اشارۃ الی ان نصب قولہ وقفا لانہ ظرف باعتبار تقدیر المضاف ای فی قولہ حالتہ وھو الزمان فیصح ظرفیتہ **قولہ** فرقا بین الوقف والوصل لانہ لولم یکن الہاء یلزم الالتباس بین الوقف والوصل **حاصلہ** ان الوقف جائز فی کل اسم عند الاستراحۃ فلو وقفت علی یا غلامی لحذف الیاء لانہ اذا وجد حرف العلۃ فی اخر الاسم وقف باسقاط حرف العلۃ فاذا سقط الیاء من یاغلامی للوقف التبس بیا غلام الذی حذف الیاء منہ لاجل التخفیف فلما ذکر الہاء فی اخرہ کان الوقف علی الہاء وھی حرف صحیحۃ بحرکۃ الیاء اوسکونہا کان وقفہ بالسکون فیکون حرف العلۃ سالما من السقوط وانما خص الہاء بالزیادۃ باعتبار عادۃ العرب **قولہ** فرقا مفعولہ بالہا وقفا **قولہ** فی محاوراتھم انما زاد ھذا اشارۃ الی ان یا ابی ویا امی مثل باب یاغلامی فی الاشتہار بالاضافۃ المذکورۃ والاشتہار لایکون الا بالاستعمال فی محاوراتھم **قولہ** ای قالوا یا ابت فیہ اشارۃ الی ان یا ابت عطف علی یا ابی وھو مقولۃ قالوا فکذا یا ابت مقولۃ قالوا **فان قیل** الاب مذکر فلا یجوز ذکر التاء فیہ **قلنا** ان ذکر التاء فیہ للحمل علی یا امت علی ان التاء قد یکون فی المذکر نحو علامۃ وحمامۃ للمذکر والمونث وشاۃ کک **قولہ** ای حال کون التاء اشارۃ الی ان نصب قولہ فتحا وکسرا لاجل انہ حال **قولہ** مفتوحۃ **جواب سوال** وھوان الحال یکون محمولا علی صاحبہا والفتح مصدر فکیف یحمل علی افرادہ والتاء لیست من افراد الفتح فکیف یصح الحمل اجاب بقولہ مفتوحۃ یعنی ان المصدر بمعنی المفعول فیصح الحمل **ثم یرد علیہ** ان المطابقۃ بین الحال وصاحبہا شرط فی الافراد والتثنیۃ والجمع وھھنا لیس کذلک لان التاء واحدۃ وقولہ فتحا وکسرا مثنی فدفع بقولہ اومکسورۃ یعنی الواو بمعنی او وکلمۃ اولتناول احد المذکورین فطابقا **قولہ** وقد جاء الضم وعلیہ قراءۃ یا ابتُ بالضمۃ **قولہ** مجری المعرب لانہ اسم فی اخرہ تاء التانیث نحو ثبۃ **قولہ** وقالوا یا ابتا **اعلم** ان فی قول المصنف نسختین احدھما قولہ ویا ابتا

لہ واجب ایضا بان التاء فی یا ابت ویا امت للتفخیم کما فی علامۃ ۱۲ شرح الموی المفتی عبد الرحیم لطف

ویا امتا بالالف والاخر قولہ وبالالف مخیر یا ابتا ویا امتا قولہ جمعا بین العوضین اعنی التاء والالف عوضین عن الیاء ولاشک ان الجمع بین العوضین جائز لمن اشتری السیف بالفرس والبقر فیکون لشئ واحد عوضان قولہ فما قالوا کلمۃ ما نافیۃ لان الجمع بین العوض والمعوض ھنہ لا یجوز لانہ یوجب اللغو قولہ وقالوا یا ابن ام یعنی ان الابن مضاف الی الام والام مضاف الی یاء المتکلم فحکم الام کحکم المنادی المضاف الی یاء المتکلم فی الوجوہ الاربعۃ لکن مع زیادۃ وجہ اخر کما بین للمصرح قولہ ھذا الاختصاص جواب سوال وھو انہ یخرج منہ یا ابنت ام مع ان حکمہ حکم یا ابن ام فاجاب بقولہ ھذا الاختصاص الخ فان قیل الاختصاص لا یخلو اما بالنظر الی الابن او بالنظر الی الام والعم فعلی الاول خرج البنت وعلی الثانی دخل فیہ یا غلام ام مع انہ لیس حکمہ حکم الابن فی الوجوہ الاربعۃ مع الوجہ الخامس قلنا الاختصاص الی کلیھما لکن الاختصاص بالنظر الی المضاف الیہ حقیقۃ اعنی بالنظر الی کل ما عدا لام والعم والاختصاص بالنظر الی المضاف اضافی اعنی بالنظر الی ماسوی البنت قولہ بزیادہ وجہ اخر جواب سوال وھو انہ لا حاجۃ الی قول المصرح یا ابن ام بحذف الالف وابقاء التحتیۃ لانہ علم من قولہ مثل باب غلامی لان ھذا الوجہ الخامس ثابت فی یا غلامی ایضا کما قال الشارح رح وقد جاء شاذا فی المنادی یا غلام بالفتح فاجاب بقولہ بزیادۃ الخ یعنی ان الوجہ الخامس شاذ فی مثل باب غلامی وھھنا لیس بشاذ قولہ لکثرۃ الاستعمال ثم یرد علیہ ان ھذا منقوض بیا ابی ویا امی لان ندائھما ایضا کثیر کما مر انفا مع انہ لم یصح فیھما الوجہ المذکور فاجاب بقولہ وطول الکلام بخلاف ابی وامی لانہ وان کثر ندائھما لکن لیس فیھما طول الکلام ثم یرد علیہ انہ منقوض بیا ابن ابی لانہ کثیر الاستعمال مع طول الکلام مع انہ لم یثبت فیہ الوجہ المذکور فاجاب بقولہ وثقل التضعیف اذ الادغم من المضاعف قولہ ولما کان من خصائص جواب سوال وھو انہ یلزم الخروج عن البحث لانہ فی المنادی فاجاب بقولہ ولما کان من خصائص الخ قولہ شرع ای اراد الشروع فلا یرد انہ یلزم منہ ان الشروع غیر القول ویحتمل ان یکون قولہ فقال لتفسیر الشروع قولہ ای واقع جواب سوال وھو ان الجواز علی تخریجین احدھما وقوعی ای موجود فی کلام العرب والاخر امکانی ای تصوری ای لیس لہ وجود فی الخارج فلم یعلم ای المراد ھھنا فاجاب بقولہ ای واقع یعنی ان الجواز ھھنا وقوعی ثم یرد علیہ ان الوقوع علی تخریجین احدھما ما یکون موجودا فی سعۃ الکلام والاخر ما یکون موجودا فی الضرورۃ فای مراد ھھنا فاجاب بقولہ فی سعۃ الکلام ثم یرد علیہ ان السعۃ مشترکۃ بین المعنیین احدھما من السعی ای السرعۃ الی الشئ کما

لہ ولیس قولہ الی من المضاعف ۱۲ م لہ ای اراد الشروع جواب عن سوال مقدر ظاہر فلا حاجۃ الی التشریح ۱۲ م

قال الفقہاء والسعی بین المیلین الاخضرین والسعی الی الجمعۃ والاخر من الوسعۃ ای ضد الضیق فای للمعنی مراد ھھنا **فاجاب الشارح** رح **بقولہ** من غیر ضرورۃ یعنی ان المراد منہ ماکان لبعض الوسعۃ **ثم یرد علیہ** ان الضرورۃ علی تخوین احدھما ضرورۃ شعریۃ یعنی ضرورۃ اضطرار الشاعر والاخر ضرورۃ اضطرار المتکلم من غیر الشاعر فای مرادھھنا فاجاب بقولہ شعریۃ **ثم یرد علیہ** ان الضرورۃ الشعریۃ عبارۃ عما وقع فی الشعر سواء کان مع اضطرار الشاعر بانہ لولم یرخم لما استقیم شعرہ اوکان بدون اضطرارہ فتوھم المتوھم انہ ماکان بدون اضطرارہ **فاجاب بقولہ** دعت الیہ ای الی الترخیم یعنی ان المراد من الضرورۃ ماکانت مع اضطرار بان شعرہ لا یستقیم بدون الترخیم **ثم یرد علیہ** ان التخصیص فی الروایات یفید نفی ماعداہ فیعلم من کلام المصنف ان الترخیم فی المنادی لوکان لاجل ضرورۃ لا یجوز مع انہ جائز بالاتفاق **فاجاب بقولہ** فان دعت الیہ ضرورۃ فبالطریق الاولی یعنی ان التخصیص فی الروایات یدل علی نفی ماعداہ اذلم یکن[1] ماعداہ ثابتا بالطریق الاولی **قولہ** واقع **جواب سوال** وھوانہ لا یصح حمل قولہ ضرورۃ علی قولہ ھو اذ الضمیر فیہ راجع الی الترخیم والضرورۃ لیست بترخیم **فاجاب بقولہ** واقع یعنی ان قولہ ضرورۃ لیست[2] خبر القولہ ھو بل خبرہ محذوف وھو قولہ واقع **ثم یرد علیہ** انہ لما کان قولہ مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقولہ ضرورۃ اشتغال بما لا یعنی **فاجاب الشارح بقولہ** ای لضرورۃ شعریۃ یعنی انہ مفعول لہ **قولہ** داعیۃ الیہ **جواب سوال** مرّ الفاظ **قولہ** لا فی سعۃ الکلام **دفع وھم** وھوان قولہ ضرورۃ قید اتفاقی فدفع بقولہ لا فی سعۃ الکلام **ومنہ ھنا بحث** وھوانہ انما یجوز حذف اللام من المفعول لہ اذا اتحد فاعل الفعل والمفعول لہ وفیما نحن فیہ لیس کذلک لان الفعل ھو قولہ جاد فاعلہ الترخیم وفاعل الضرورۃ ھو المتکلم **قلنا** لیس الفعل ھھنا جاز بل الفعل ھو الترخیم ای یرخم فی غیر ضرورۃ ولا شک ان فاعل الترخیم والضرورۃ واحد وھو المتکلم **قولہ** ای ترخیم المنادی **جواب سوال** وھوان ضمیر ھو لا یخلو اما راجع الی ترخیم المنادی او الی الترخیم مطلقا فعلی الاول لا یعلم تعریف ..... ترخیم غیر المنادی وعلی الثانی لا یصح قولہ وشرط لان الشروط المذکورۃ فی قولہ الضرورۃ شروط لترخیم المنادی لان الترخیم للضرورۃ لا شروطہ لانہ لاجل الضرورۃ والضرورۃ لا یحتاج الی الشروط **فاجاب الشارح** عنہ بجوابین احدھما بقولہ ای ترخیم المنادی یعنی ان الضمیر راجع الی ترخیم المنادی ویعلم منہ ترخیم غیر المنادی بالمقایسۃ علی ترخیم المنادی اذ تعریفھما واحد غیر متفاوت والجواب الثانی ما اشار الیہ[3] بقولہ ویمکن حملہ الخ **قولہ** ای المجرد

---

[1] وھھنا لیس کذلک لما عداہ وھو ماکان لاجل ضرورۃ ثابتۃ بالطریق الاولی ۱۲ منہ [2] حتی یرد الاعتراض ۱۲ منہ [3] مع انہ حذف عنہ اللام ۱۲ منہ

التخفیف جواب سوال وانه دخل فیه نحو قاض وعصا لان حذف اخرهما ایضا للتخفیف
فاجاب بقوله ای لمجرد التخفیف والحذف فیهما لیس لمجرد التخفیف بل لاجل الاعلال قوله
لا لعلة اخری بیان لمجرد التخفیف ثم یرد علیه ان علة اخری ذکر مطلقا لا یعلم ان
المراد منه علة الحذف او علة الانقلاب نحو قال او علة الادغام فاجاب بقوله مفضیة
الی الحذف ثم یرد علیه ان الحذف بالاعلال لیس الا للتخفیف فلا یکون الاعلال امرا
مغایرا من التخفیف فاجاب بقوله المستلزم للتخفیف یعنی ان الحذف بالاعلال لیس لمجرد
التخفیف بل للاعلال والتخفیف لازم له لاعینه ویقال لمثل هذا الحذف حذف الاعتباط
وهو ذبح الابل الصحیح لمجرد اللحم لا لعلة قوله فعلی هذا یکون ای علی تقدیر ارجاع ضمیر هو الی
ترخیم المنادی قوله بالمقایسة فان قیل کیف یقاس ترخیم غیر المنادی علی ترخیم المنادی
فان ترخیم المنادی حذف فی اخره تخفیفا وترخیم غیر المنادی لیس للتخفیف بل للضرورة
قلنا القیاس فی اصل الترخیم ای قطع النظر عن القیود قوله ویمکن اشارة الی جواب اخر
وانما قال یمکن لان فی هذا الجواب ضعف وهو ان ارجاع الضمیر الی الاسم المطلق یخالف
من سوق الکلام لانه فی المنادی اللهم الا ان یقال انما ارجع الی الاسم المطلق لیعلم ان الترخیم
لا یکون الا فی الاسم قوله بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا لان ذکر المقید مستلزم
لذکر المطلق فان قیل اذا کان الضمیر المرفوع راجعا الی الترخیم مطلقا فقوله تخفیفا غیر
مرتبط بما قبله لان ترخیم غیر المنادی لیس للتخفیف بل للضرورة قلنا قوله تخفیفا حینئذ
بمعنی انه اذا کان واقعا فی المنادی فیحصل الربط قوله امور اربعة جواب سوال وهو انه
لا یصح[1] قوله ان لا یکون بالاضافة علی قوله وشرطه لانه یلزم حمل الاخص علی الاعم فاجاب
بقوله امور اربعة حاصله ان قوله وشرطه مبتدا محذوف الخبر وهو قوله امور اربعة
وقوله ان لا یکون باضافة خبر مبتدا محذوف وهو قوله الاول ثم یتوهم المتوهم ان الامور
الاربعة علی نمط واحد فدفع الشارح بقوله ثلاثة منها یعنی انها لیست علی نمط واحد قوله
ان لا یکون مضافا فان قیل لو قال مفردا لکان اولی لانه اظهر فی اخراج شبه المضاف
لانه جعل للفرد فیما سبق فی مقابلة المضاف وشبهه قلنا کما ان لفظ المضاف لا یصح بدون
العموم الی الحقیقی والحکمی کذلک لا یصح لفظ المفرد بدون العموم الی الحقیقة والحکمی قوله
حقیقة او حکما جواب سوال وهو انه ینقض بقوله یا طالعا جبلا لانه لیس بمضاف
بل شبه مضاف مع انه لا یجوز فیه الترخیم فاجاب بقوله حقیقة او حکما فدخل فیه
المشبه بالمضاف قوله نظرا الی المعنی فان قیل هذا مستقیم فیما اذا کان المرکب الاضافی
علما فان الجزء الاول ح بمنزلة الزاء فی زید فان اخره بحسب المعنی هو اخر المضاف الیه واما

[1] فیکون من قبیل حمل الاعم علی الاعم ۱۲ شرح المنقی المولوی مولانا عبد الرحیم الغشاوری

اذ لم یکن علما فلا یستقیم قلنا ان المضاف وان لم یکن فی ضمن العلم لا کن اذا اخذ من حیث انه مضاف لا یتم بدون المضاف الیه فیکون کالعلم فان قیل ان النحوی انما یبحث عن اللفظ دون المعنی الا تبعا فی بعض المواضع فنظر النحوی الی لفظه فقط فاذا تم لفظه یصح الترخیم فیه قلنا لا نسلم ان مبحث النحوی فی اللفظ مطلقا بل مبحثه لفظ موضوع للمعنی لا اللفظ فقط فلا یرد شئ

قوله فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة ای بعد رعایة اللفظ والمعنی قوله من النصب او البناء اما کون النصب اثر النداء فلکون المنادی مفعول ادعو واما کون البناء اثر النداء فلمشابهته الکاف فی ادعوک بخلاف الفتح فانه اثر الالف فان قیل حرف النداء اثر النداء وهو ثابت فیه قلنا هو علامة النداء لا اثره فان قیل ان حرف النداء لا یکون الا فی المنادی فینبغی ان یجری فیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی قلنا حرف النداء قد یکون فی غیر المنادی کالمندوب الا ترى ان القاعد عند القیام قد یقول یا الله مع انه لیس فی قصده النداء بل یقول ذلک لمجرد القیام قوله لان الزیادة تنافی الحذف اعترض علیه بانه یصح اقامة الدلیل المذکور علی المستغاث بالالف وهو ظاهر وایضا یصح اقامة الدلیل الاول علی المستغاث بالالف لعدم النصیب فیه بل فیه فتح فلم یلتفت الشارح الیه قلنا سلمنا انه جار فیه لکن لما کان صورة الفتح صورة النصب فلذا لم یلتفت الیه قوله ولم یذکر المندوب جواب سوال وهو ان عدم المندوب ایضا من الشروط فلم ترک المصنف ذکره فاجاب بقوله ولم یذکر المندوب ثم یرد علیه ان عدم المندوب مذکور فی بعض نسخ المصنف فعلم منه انه داخل فیه فدفع بقوله وما وقع الخ

قوله لان الجملة محکیة فان قیل ان المنادی لا یکون الا من الاسماء والجملة لیست باسم فکیف یصح قوله والجملة قلنا معنی المنن هکذا اذا جعل الجملة علما للشخص ثم رقم المنادی فلا یصح ترخیمه لان الجملة انما یکون علما للشخص اذا وجد معنی الجملة وهو القصة الغریبة قوله احد الامرین الوجودیین دفع وهم وهو ان مجموع الامرین شرط فلا یصح الحصر باربعة فدفع بقوله احد الامرین قوله لکثرة نداء العلم فان قیل ینبغی ان لا یحذف من العلم شئ من حروفه لما قالوا ان الاعلام لا تتغیر کما مر فی غیر المنصرف قلنا عدم تغیره فی غیر المنصرف فی غیر صورة ترخیم المنادی قوله فیما ابقی منه فان قیل ان نفس ما ابقی دلیل علی ما ابقی لا ان فیما ابقی منه شئ اخر هو دلیل علی ما ابقی فلا یصح الظرفیة قلنا ان کلمة فی زائدة او نقول ان شئ اخر موجود ههنا وهو الشهرة قوله دلیل علی ما ابقی مبتدا وقوله فیما ابقی خبر مقدم علیه قوله لم یلزم نقص الاسم الذی یکون بناؤه عارضیا فان ما یکون بناؤه عارضیا فهو فی حکم المعرب فلا یرد حینئذ انه لا معنی لقوله نقص الاسم عن اقل ابنیة المعرب لان الکلام فی المنادی المبنی لا المعرب ۶

لہ لان المضاف من حیث انه مضاف لا یتم بدون المضاف الیه فحینئذ ان رقم فی اخر المضاف یلزم الترخیم فی وسط الکلمة ای فی وسط الکلمة لا الکلمتین قاله عبد من عباد الله جل جلاله ۱۲ مولانا المولوی المفتی محمد عبد الرحیم الغشاوری

قولہ عن اقل بنیۃ المعرب انما قید بہ لجواز النقص فی المبنی نحو مَن وما قولہ بلا علۃ موجبۃ انما قید بہ لجواز النقص فی الاسم المعرب بالعلۃ کعصًا وکذا ایدٍ ودمٍ لان النقص فیہ بعلۃ موجبۃ لان ید فی الاصل یَدَیٌ ثم الیاء متحرکۃ وما قبلہا مفتوح فابدلت الیاء بالالف ثم ثبت التقاء الساکنین بین الالف والتنوین فاسقط الالف اوان اعلالہ ھکذا ان الضمۃ علی الیاء ثقیلۃ فاسقطت ثم ثبت التقاء الساکنین الی اٰخرہ واذا عرفت ھذا فلا یصح قول الفاضل عبد الغفور ولما نحو ید فالحذف فیہ شاذ لا یعبأ بہ لان الحذف فیہ لما کان بعلۃ موجبۃ فکیف یکون شاذا وھذا الاعتراض اختلج فی قلبی من عنفوان شبابی ولم اجد حلہ ثم وجدتہ نحمد اللہ کثیرا وھو ان فی نحو ید لغتان احدھما ان اصلہ یدی بحرکۃ الدال فحذف الیاء فیہ علی القیاس فخرج بقولہ بلا علۃ موجبۃ لان الحذف فیہ بالعلۃ الموجبۃ والعلۃ الاخری ان نحو ید فی الاصل یَدْیٌ بسکون الدال فالحذف فیہ علی خلاف القیاس لانہ فی حکم اسم صحیح فلا تکون الضمۃ ثقیلۃ علی السامع لسکون ما قبل الیاء فالفاضل المذکور لما عبد الغفور نظر الی ھذہ اللغۃ فلذا خرج بالشذوذ قولہ واما اسما متلبسا جواب سوال وھو ان عطف قولہ واما بتاء التانیث علی قولہ واما علما لا یصح لان تاء التانیث یوجد فی الفعل ایضا فعلم منہ بان الترخیم یجری فی الافعال ولیس کذلک لان الافعال لا تکون منادی فکیف یصح الترخیم فیہا فاجاب بقولہ واما اسما الخ قولہ وان لم یکن علما اشارۃ الی ان کلمتا او لما لغۃ الحجم لان ان المتصلۃ یثبت الحکم فی النقیض بالطریق الاولی قولہ لان وضع التاء علی الزوال لانہا غیر داخلۃ فی الاسم وکذا لا یدخل فی ثبۃ فلا یشترط الزیادۃ علی الثلاثۃ ولا العلمیۃ لعدم اللبس حیث یبقی ما قبل التاء علی الفتح کما ھو القاعدۃ فی التاء ان ما قبلہا یصیر بنیا علی الفتح فیدل علی الترخیم بحذف التاء وان لم یکن علما فان قیل ان التاء علامۃ التانیث والعلامۃ لا تحذف قلنا عدم حذف العلامۃ فی غیر الترخیم قولہ ولم یبالوا جواب سوال وھو انہ لما لم یشترط الزیادۃ علی الثلاثۃ فعلی ھذا لا تبقی ثبۃ وشاۃ بعد الحذف علی اقل بنیۃ للعرب فاجاب بقولہ ولم یبالوا الخ یعنی ان بقائہ علی حرفین لیس لاجل الترخیم بل مع التاء ایضا کان علی حرفین وانما کان کل واحد منہما علی حرفین لان لامہ محذوف اصلہ ثبو فحذف الواو علی خلاف القیاس قولہ ولا یرخم بغیر ضرورۃ الخ جواب سوال وھو ان نحو یاصاح فی یاصاحِ لیس بعلم ولا متلبسا بتاء التانیث مع انہ یجری فیہ الترخیم فاجاب بقولہ ولا یرخم یعنی ضرورۃ الخ یعنی انہ شاذ قولہ ومع شذوذہ جواب سوال وھو ان الشذوذ علی قسمین احدھما مع الداعی والاخری فانی مرادہما ہہنا فاجاب بقولہ ومع شذوذہ الخ یعنی انہ مع الداعی قولہ فانکان

لہ اذ التاء کلمۃ اخری برأسہا لکنہا اخرجت مما قبلہا بحیث صارت متعقبۃ الاعراب ۱۲ رب ارحم

مولوی مفتی مولانا عبد الرحیم البشاوری ۱۲

فی اخرہ ای فی جانب اخرہ فلایرد انہ یلزم الاتحاد بین الظرف و المظروف وھو لایجوز **قولہ** کائنتان ھذا بیان للتعلق لقولہ فی حکم الواحدۃ اعترض علیہ انہ یصح تعلقہ بقولہ زیادتان لان الزیادۃ مصدر یشبہ الفعل صالح للتعلق الجار والمجرور **قلنا** ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفۃ للزیادتان والجار والمجرور انما یکون صفۃ لشئ باعتبار التعلق فلابد ان یکون متعلقہ شئ اخر **ثم قولہ** الواحدۃ صفۃ تقتضی الموصوف فزاد الشارح رحمہ اللہ تعالی قولہ الزیادۃ ثم سال السائل ان الاتحاد بینھما فی الحکم من ای جھۃ فاجاب الشارح بقولہ فی انھما دیدتا معًا فی الکلمۃ کما ان الحرف الواحد زیدت دفعۃ واحدۃ فکذلک الحرفان زیدتا معا وانما کانتا زائدتان[1] فی قولہ اسماء لانھما ائدتان علی ثلثۃ احرف وھی الھمزۃ والسین والمیم **فان قیل** ان حکم الواحدۃ مظروف فی الزیادتین ولیست الزیادتان مظروفتان فی حکم الواحدۃ فکیف یستقیم الظرفیۃ فی قول المصنف رح زیادتان فی حکم الواحدۃ **فاجاب عبد الغفور الفاضل** ان قولہ فی حکم الواحدۃ صفۃ لقولہ زیادتان **حاصل الجواب** ان الظرف علی قسمین احدھما حقیقی وھو الزمان والمکان والاخر اعتباری کظرفیۃ الصفۃ للموصوف نحو زید فی العلم وزید فی الکرم وھھنا اعتباری یعنی ظرفیۃ الصفۃ للموصوف فھو من قبیل قولھم فلان فی السعادۃ **قولہ** فان الیاء والنون ای الیاء فی ثمانیۃ والنون فی مرجانۃ زیدتا اولا ثم زیدت تاء التانیث لان ھذہ التاء تاء التانیث وھی تزاد وحدھا **قولہ** کاسماء اصلھا وسماء قلبت واوھا ھمزۃ علی غیر قیاس کما فی احد وانات ففیھا زیادتان للتانیث کحمراء **قولہ** اذا جعلتھا جواب سوال وھو انا لانسلم ان فی اخرہ زیادتان بل اخرہ حرف صحیح قبلہ مدۃ لانہ علی وزن افعال فیکون من قبیل الضابطۃ الثانیۃ لا من الاولی **فاجاب بقولہ** اذا جعلتھا فعلاء **قولہ** من الوسامۃ بمعنی العلامۃ ثم استعمل فی الحسن[2] والمراد ھھنا اسم امرأۃ واسم بنت ابی بکر الصدیق رضی اللہ عنھما **قولہ** من باب عمار اسم صاحب من اصحاب النبی صلی اللہ علیہ وسلم فھو من الضابطۃ الثانیۃ **قولہ** ومروان اسم صحابی ایضا **قولہ** او کان فی اخرہ اشارۃ الی حاصل العطف تقدیرہ وانکان فی اخرہ الخ فحذف الشرط وھی ان متروک من سھو الناسی **قولہ** ای صحیح اصلی

---

[1] ای الحرفان وھما الالف والھمزۃ ۱۲ مولٰنا ۱ المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری ۲ [2] قولہ فی الحسن الخ بضم الحاء وسکون السین بالفارسیۃ خوبی ۱۲ مولٰنا المولوی المفتی عبد الرحیم الفشاوری المرحوم ۶ ۱۲

جواب سوال ظاہر ثم یرد علیہ انہ یلزم التقدیر من غیر قرینۃ و ذالا یجوز فاجاب الشارح بقولہ لتبادرہ الخ لان الغالب فی الحرف الصحیح ھو الاصالۃ کما ان الغالب فی حروف العلۃ الزیادۃ فحینئذ یخرج نحو سعلات بکسر السین وسکون العین لان تاءہ لیست باصلیۃ وان کانت صحیحۃ فی الاصالۃ فالقیل ان فی قول الشارح رح یلزم الدور لانہ افہم الاصلی من الصحیح فی قولہ ای صحیح اصلی وھھنا افہم الصحیح من الاصلی حیث قال فی حکم الصحیح فی الاصالۃ قلنا ھذا لیس بدور بل فہم احد اللازمین من الاخر فی موضع وفہم الاخر من الاخر فی موضع اخر فیحذف من مرمی حرفان اخرھما فی حکم الصحیح قبلہ مدۃ قولہ ای الف او واو الخ دفع وھم وھو ان المراد من قولہ مدۃ لفظ مدۃ فیکون معناہ قبلہ لفظ مدۃ وفیہ فساد المعنی فدافع بقولہ ای الف الخ یعنی ان المراد من المدۃ لیس لفظ المدۃ بل المراد منہا حروف المدۃ ای حروف العلۃ ثم یرد علیہ انہ لما کان المراد منہا حروف العلۃ فعلی ھذا ینبغی ان یحذف الحرفان من کَتَهْوَرٍ اذ اخرہ حرف صحیح قبلہ حرف العلۃ مع انہ لا یحذف منہ الا حرف واحد فاجاب بقولہ ساکنۃ یعنی لیس المراد منہا حرف العلۃ مطلقا بل اذا کانت ساکنۃ والواو فی کَتَهْوَرٍ لیس بساکن بل متحرک لانہ علی وزن سفرجل معناہ سحاب عظیم ثم یرد علیہ انہ لما کان المراد لحروف العلۃ الساکنۃ فعلی ھذا ینبغی ان یحذف الحرفان من سنور اذ حرف العلۃ ساکن فیہ مع انہ لا یحذف منہ الا حرف واحد فاجاب الشارح بقولہ والمراد بالمدۃ الزائدۃ والمدۃ فی مختارا صلی اذ ھو بمقابلۃ العین ثم یرد علیہ انہ یلزم التقدیر بلا قرینۃ و ذالا یجوز فاجاب بقولہ لتبادرھا الی الذھن قولہ ای والحال دفع وھم وھو ان الواو فی قولہ وھو للعطف کما ھو المتبادر فیکون معطوفان علی قولہ او حرف صحیح قبلہ مدۃ فعلی ھذا معنی المتن ھکذا ان کان فی اخر المنادی زیادتان او کان اخرہ حرف صحیح قبلہ مدۃ او کان المنادی اکثر من اربعۃ احرف حذفتا ای یحذف الحرفان فی الجمل الثلثۃ فعلی ھذا یحذف الحرفان فی یا سفرجل اذا جعل علما اذ ھو اکثر من اربعۃ احرف مع انہ لم یقل بہ احد فدافع بقولہ ای والحال ان الواو لیس للعطف بل للحال فھو حال من ضمیر مجرور فی اخرہ فانہ مضاف الیہ ویصح حذف المضاف و اقامۃ المضاف الیہ مقامہ والمضاف مفعول بواسطۃ حرف الجر وھو کلمۃ فی فی قولہ فی اخرہ

لہ توضیحہ انہ یتقض بنحو سعلات فان فی اخرہ حرف صحیح غیر مدۃ مع انہ لا یحذف منہ التاء فاجاب بقولہ ای صحیح اصلی یعنی ان المراد بالصحیح الصحیح الاصلی لا مطلق الصحیح کما ھو المتبادر و فی سعلات الحرف الاخیر لیس باصلی کذا فی الحواشی المعتبرۃ ۱۲ المولوی المفتی مولانا محمد عبد الرحیم الفشاوری المرحوم السرخسی

فمن قال انه مفعول کان لمعنی وجد فقد ضیق علی نفسه مع الوسعة **قوله** فانما لم یاخذ هذا القید وانما یظهر عدم اخذه فیه بایراد الضمیر المفرد حیث قال هو لاهما **قال مولانا عصام الدین** یصح ارجاع ضمیر المفرد الیهما بتاویل المذکور ولا یرد الاشکال علی ثبون وقلون لانهما اکثر من اربعة احرف فی الاصل لان مهما محذوف فالمراد من قوله وهو اکثر من اربعة اعم من ان یکون فی الحال او فی الاصل **اقول** ان الحق فی جانب الشارح لان الارجاع الی المذکور خلاف الاصل وکذا العموم فی قوله وهو اکثر من اربعة احرف من انه فی الحال او فی الاصل ومعنی ثبة بالفارسیة گروه ازگوسپند ومعنی القلة هی الخشبة[1] الصغیرة التی یضرب بالخشبة الکبیرة ویلعب بها الصبیان **فان قیل** لو قال المصرح فانکان ما قبل اخره مدة حذفتا یشمل القسمین فکان اخصر **وجوابه ما قال الفاضل عبد الغفور** حیث قال لما کانت علة الحذف فی القسم الاول مغایرة لعلة الحذف فی الثانی کما تری من **قوله** اما فی الاول فلما الخ فصل المصرح هذا التفصیل ولم یقل یحذف حرفان فیما قبل اخره مدة انتهی کلامه **اقول** لا یصح هذا الجعل لانه لا یخلو اما ان یقید بقوله وهو اکثر من اربعة احرف اولا فعلی الاول یلزم اعتبار هذا القید فیما فیه زیادتان فی حکم الواحدة فیخرج نحو ثبون وقلون مع انه یحذف منهما الحرفان وعلی الثانی یدخل فیه سعید وعمان وثمود **لکن یرد علیه** انا نختار الاول والمراد من قوله اکثر من اربعة احرف اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا وثبون وقلون فی التقدیر اکثر من اربعة احرف لان اللام فیهما محذوف **قوله** فی کلا القسمین **قال مولانا عصام الدین** لا یصح هذا القول اذ هو ذکر الشرط فی جانب الجزاء وهو لا یجوز **قلنا** هو اعادة للمدعی لابتناء الدلیل بقوله واما فی الاول الخ **اقول** انما ذکره لدفع الوهم وهو انه یتعلق بالاخیر **قوله** المثل السائر ای المثال الجاری علی السنة العرب **قوله** ویعلم من بیان **دفع ما یقال** من انه لا یجوز الترخیم فی المرکب الماسبق من قوله وشرطه ان لا یکون مضافا ولا جملة **فاجاب بقوله** ویعلم من قوله علمین انما قال هذا لان الشارح لما قال لا یکون مضافا ولا جملة علم منه انه تحقق فیه الشرط العدمی فقال علمین لیتحقق فیه الشرط الوجودی وهو العلمیة **قوله** المذکور **جواب سوال**

وهو انه فات المطابقة بین اسم الاشارة والمشار الیه لان اسم الاشارة مفرد مذکر والمشار الیه امور ثلاثة الاول قوله فانکان فی اخره زیادتان والثانی قوله او حرف صحیح قبله مدة والثالث

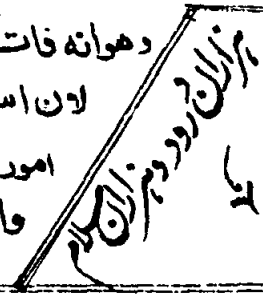

[1] قال العبد الرحمن ومعنی قلة هو الخشبة الصغیرة التی تضرب ویلعب بها الصبیان بخشبة کبیرة اخری ۱۲ اقول القلة اسم لعب یکون بخشبتین صغیرتین یقال لها فی الهندیة ڈنڈا گلی ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری

قولہ وانکان مرکبا **فاجاب بقولہ** المذکور **ثم یرد علیہ** ان المذکور کل الکتاب الذی مر سابقا **فاجاب بقولہ** من الاقسام الثلاثة **قولہ** فیحذف حرف **جواب سوال** وھوان قولہ فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لایکون الا جملة وھولیس بجملة **فاجاب بقولہ** ای فیحذف حرف الخ وانما لم یجعل الجزاء جملة اسمیة بان یقول فالمحذوف حرف واحد لیطابق بما سبق من الجزاء لانہ جملة فعلیة حیث قال حذف تا وحذف الاسم الاخیر **فان قیل** المطابقة یقتضی ایرادہ بلفظ الماضی بان یقال فحذف حرف واحد **قلنا** الجزاء اذا کان ماضیا بدون قد لایجوز دخول الفاء علیہ والمذکور فی قول المصنف رحمہ اللہ لفظ الفاء حیث قال فحرف واحد وکلمة قد غیر موجودة فیہ فلذا اعبر الشارح بالمضارع **قال مولانا عصام الدین** رحمہ اللہ تعالی الانسب ان یجعل التقدیر ھکذا فقد حذف باندیاد لفظ قد **اقول** فیہ احتیاج الی کثرة الحذف فلذا لم یتعرض الشارح الیہ **قولہ** لحصول الفائدة وھی التخفیف **ثم یرد علیہ** انہ ینبغی ان یحذف من الاقسام الثلثة المذکورة ایضا حرف واحد لحصول الفائدة **فاجاب بقولہ** وعدم موجب حذف الاکثر **قولہ** ای المنادی المرخم لایقال لوکان الضمیر راجعا الی المحذوف فھو موافق للواقع مع انہ علی ھذا لایحتاج الی قولہ بجمیع اجزائہ **لانا نقول** انما ارجع الضمیر الی المنادی لرعایة **قولہ** وقد یجعل اسما برأسہ لان الضمیر فی یجعل راجع الی المنادی **فان قیل** جاز ان یرجع الضمیر فی یجعل الی الباقی ای الباقی من المحذوف **قلنا** الباقی لیس الا المنادی **فان قیل** انما یجعلون المحذوف فی حکم الثابت اذا کان الحذف لعلة موجبة ولیس الحذف ھھنا لعلة موجبة فینبغی ان یجعل المحذوف فیہ کالمحذوف فی یدودم **قلنا** ان المحذوف ھھنا وان لم یکن لعلة موجبة لکن حذفہ باعتبار قیاس مطرد فوکالحذف لعلة موجبة **قولہ** بجمیع اجزائہ **جواب سوال** وھوانہ لایصح تشبیہ المنادی المرخم بنادی ثابت لانہ ایضا منادی ثابت **اجاب** بقولہ بجمیع اجزائہ **قولہ** علی ماکان علیہ قبلہ فلا یکون الاعراب جاریا علی الحرف الذی صار اخر الکلمة بعد الترخیم **قولہ** علی الاستعمال الاکثر اشارة الی بیان الموصوف وانما لم یجعل الموصوف مذھبا بان یقال ھی المذھب الاکثر لعدم الخلاف فیہ بل ھو متفق علیہ وایضا لو قال المذھب یابی عنہ **قولہ** وقد یجعل لانہ یراد منہ الاستعمال **قولہ** فیقال الفا

لہ یعنی انما لم یقدر الماضی مع کونہ موافقا لان کلمة الفاء تابی عن الماضی ۱۲ شرح مفتی عبد الرحیم

لہ یعنی ان الاکثر صفة لا بد لھا من موصوف وموصوفھا الاستعمال ۱۲ اللھم اغفر لی ولوالدی وللمومنین یوم یقوم الحساب

ھزاران رحمت حق بر کسی باد ۔ کہ کاتب را بالمحمدی کند یاد ۔ ۱۲

فصحیحۃ ای جزاء لشرط محذوف ای اذا کان کذلک فیقال وانما مثل بثلثۃ امثلۃ لان التغیر فی الاستعمال الاقل اما بالحرکۃ فقط او بالحرف فقط او بکلیہما **قولہ** بکسر الراء ولو کان اسما براسہ یکون بضم الراء **قولہ** بواو متطرفۃ ولو کان اسما براسہ لجعل الواو یاء کما سیأتی **قولہ** بواو متحرکۃ ولو کان اسما براسہ لا نقلب الواو الیضا کما سیأتی **قولہ** وفی یاکروان الخ یقال لہ بالافغانیۃ ذانزی **قولہ** قد للتقلیل **جواب سوال** وھو انہ لما قال سابقا علی الاکثر فالمناسب ھھنا ان یقیم علی الاقل **فاجاب بقولہ** قد للتقلیل فعلی ھذا لا حاجۃ الی قولہ علی الاقل **قولہ** کانہ لم یحذف منہ شئ **جواب سوال** وھو ان معنی قولہ اسما براسہ ای اسما ابتدائیا یعنی غیر مجعول من الاسم الاخر وقولہ قد یجعل یدل علی انہ مجعول من اسم اخر فیکون فی کلام المصنف تدافعا **فاجاب بقولہ** کانہ لم یحذف منہ شئ یعنی انہ مجعول من اسم اخر وقولہ اسما براسہ معناہ کانہ لم یحذف منہ شئ **قولہ** فلاجرم قلبت الواو یاء لانہ لم یاء ت فی کلام العرب اسم متمکن اخرہ واو قبلہ ضمۃ الا ویقلب الواو یاء و الضمۃ کسرۃ کادلی جمع دلو وھو ما یخرج بہ الماء من البئر لان المنادی فی حکم المعرب لعروض بنائہ فاعل بما یعل بہ الاسم المعرب **قولہ** وقد استعملوا وانما اورد المندوب فی المنادی ثم یبحث بعدہ من المنادی اشارۃ الی المناسبۃ التی لہ بالمنادی لان المندوب یشابہ المنادی من حیث التخصیص لان کلواحد منہما مخصوص من بین قومہ کما سبق وانما قال صیغۃ النداء ولم یقل یا مع انہ اخصر ومراد ھھنا اشارۃ الی ان استعمال صیغۃ یا فی المندوب بطریق العاریۃ ثم اعراب المندوب مثل اعراب المنادی لکن ھذا اذا استعمل المندوب بیا واما اذا استعمل بوا فلا یظھر وجہ اعرابہ لانہ لیس بمنادی عند اللہ ولا منصوبا بفعل مقدر لانہ لا یحسن التفجع لانہ لا یحسن اللھم الا ان یقال ان المندوب منصوبا باعنی او اخص لکن یرد علیہ انہ یلزم حینئذ ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول بہ مع انہ اربعۃ اجیب عنہ ان الحصر فی المواضع الکاملۃ والمندوب لیس بکامل لانہ مشترک مع المنادی من وجہ یعنی اذا استعمل بیا **قولہ** یعنی العرب اشارۃ الی تعین الفاعل **قولہ** یعنی یاخاصۃ **جواب سوال** ظاھر **قولہ** لانہ لا یدخل دلیل القوم یعنی یاخاصۃ **فان قیل** ان صیغۃ النداء ذکر مطلقا فمن این علم ان المراد منہ الیاء **قلنا** لما کانت الیاء اشھر من صیغ النداء صح انصراف مطلق صیغۃ النداء الیہا **فان قیل** ان الشھرۃ فی النداء یقتضی ان لا یستعمل فی غیرہ لئلا یلتبس بالمنادی **قلنا** لا التباس بینہما للفرق الواضح بین المتفجع علیہ وبین المطلوب اقبالہ فیفہم المراد

لہ یعنی ان لفظ دالا مثلۃ باعتبار بعض المثلات ۱۲ منہ عفی عنہ الکریم

لہ ای واقعۃ فی الطرف ۱۲ لہ قال قدس سرہ فی الحاشیۃ کروان طائر ضعیف طویل العنق انتہی ۱۲ لہ بان قال وقد استعملوا صیغۃ النداء فی المندوب ۱۲ لہ وفیہ ان معنی الیاء وھی الواو ایضا صیغۃ النداء مع ادخال غیر الیاء فی المندوب فاجاب بقولہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم

بقرینۃ المقام قولہ اشتہر صیغہا الضمیر فی صیغہا راجع الی النداء باعتبار المضاف وھو لفظ الصیغۃ فیعم التانیث فی المرجع قولہ میت یبکی علیہ احد سواء کان بیا او وا او غیرھما قولہ وجودا وعدما جواب سوال وھو ان التعریف لا یکون جامعا لخروج المتفجع علیہ وجود الخ والمصیبۃ والحسرۃ والویل ذالمتفجع لیس علیہ بل المتفجع منہ فاجاب منہ بقولہ وجودا وعدما یعنی ان المراد کلیہما ثم یرد علیہ کیف یکون المراد کلیہما والحال ان کلمۃ علیہ یخرج المتفجع علیہ وجودا وھو المتفجع منہ علی الترتیب فاجاب عبد الرحمن عنہ بقولہ فالمتفجع علیہ عدما ما یتفجع علی عدمہ یعنی ان کلمۃ علی فی قولہ علی عدما بنائیۃ ولیست صلۃ للتفجع فیکون معناہ تفجع بناء علی عدمہ ای عدم حیوتہ دون جسدہ وکذا معنی قولہ ما یتفجع علی وجودہ ای تفجع بناء علی وجودہ فلا یکون کلمۃ علی مخرجا للمتفجع علیہ وجودا واجاب البعض ان کلمۃ علی بمعنی اللام ای المتفجع لاجلہ فیتنا ولہما جمیعا قولہ عند فقد المتفجع علیہ عدما ھذا بالنظر الی الاغلب والا فیجوز ان یتحقق التفجع علیہ وجودا بدون العدم کالمصیبۃ الحاصلۃ لہ عند مخاصمۃ الخصماء وغیر ذلک قولہ لفقد المیت بان یدفن المیت ثم جاء الولی الی البیت فحصل لہ المصیبۃ لاجل فقد المیت قولہ فالحد شامل الخ تفریع علی قولہ وجودا وعدما قولہ مثل یا زید الخ مثال للمتفجع علیہ عدما قولہ ومثل یا حسرتاہ الخ مثال للمتفجع علیہ وجودا فالحسرۃ اعم من المصیبۃ لانہ یکون بالالم فقط والحسرۃ قد یکون بالالم وقد یکون بغیرہ والمصیبۃ اعم من الویل لانہا تکون بالالم الذی یکون بالنار قولہ ممتازا بہ جواب سوال وھو انا لا نسلم ان المندوب مختص بوا اذھو یستعمل بیا ایضا فاجاب بقولہ ممتازا بہ قولہ فانہ مشترک یعنی انہ مشترک من حیث الاستعمال لا من حیث الوضع فلا یرد التناقض مع قولہ وقد استعملوا صیغۃ النداء فی المندوب لانہ یعلم منہ ان لیا حقیقۃ فی النداء قولہ ای مثل حکمہ جواب سوال وھو انہ یعلم من قول المصرح ان حکم المندوب منتقل من المنادی فعلی ھذا یبقی المنادی بلا حکم وایضا الحکم من الاعراض والعرض اذا قام بالمحل لا ینتقل منہ الی محل اخر فاجاب بقولہ ای مثل حکمہ قولہ یعنی الخ جواب سوال وھو انہ لما قال المصرح ان حکمہ فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی علم منہ ان المندوب یماثل المنادی فی الاعراب والبناء فی جمیع اقسامہ والحال ان المندوب لا یقع نکرۃ لانہ لا یندب الا المعروف والمنادی کما یقع معرفۃ یقع نکرۃ ایضا اجاب بقولہ یعنی اذا وقع الخ حاصل الجواب ان المماثلۃ ھھنا فی الاعراب والبناء فی القسم الذی یقع مندوبا لا انہ مماثل لہ فی جمیع اقسام المنادی قولہ لیرد علیہ انہ لا یقع نکرۃ فان قیل لا یحتاج الی ھذا القول لدفع الایراد المذکور لان قولہ ولا یندب الخ بمنزلۃ الاستثناء قلنا کون الکلام اللاحق بمنزلۃ الاستثناء یکون فی مرتبۃ التاویل عند الاحتیاج فاراد الشارح تصحیح کلام المصنف علی وجہ لا یحتاج الی ھذا التاویل قولہ وجاز لک بیان المتعلق لقولہ لک وخص

لہ والالم یعم قولنا وامصیبتاہ لان التفجع لا یکون علی المصیبۃ ۱۲ منہ فالمتفجع منہ داخل فی المتفجع لاجلہ ۱۲ منہ وھو قولہ وحکمہ فی

هذا الفعل دون وجب ردا على الاندلسي حيث قال وجب زيادة الالف اذا كانت المندوبة بالياء لئلا يلتبس بالمنادى يرد عليه بانه مع ذلك ايضا يلتبس بالمنادى المستغاث بالالف ايضا ان اللام في قوله للفصل على الجواز لانه لا يقع صلة الوجوب قوله زيادة الالف جواب سوال وهو ان اسناد الجواز لا يكون الا الى مقدور المتكلم والالف ليس من مقدوراته فاجاب بقوله زيادة الالف يعني ان عبارة المصنف بحذف المضاف وهو الزيادة وهو مقدور للمتكلم قوله لمد الصوت وخص زيادة الالف لانها اخف واكثر من اختيها ولذا لم يزدهما وان حصل لها الصوت بهما ايضا قوله اى التباس وانما فسر مصدر المجرد بمصدر المزيد اذ المزيد اشهر فيكون تفسير غير المشهور بالمشهور اولان نقش اللبس مشترك بين اللبس بالفتح والضم والثاني غير مراد ههنا لانه يستعمل في الثياب فلذا اطلق بالالتباس لتعين اللبس بالفتح قوله ذلك اللفظ اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله عدلت الى خ جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه لا يلزم من خوف اللبس وغلاكمه لانه جاز ان يقال في ندبة امته المخاطبة امتكيه فاجاب بقوله عدلت يعني ان الجزاء ههنا محذوف وهو قوله عدلت فالمراد ههنا العدول الى حرف المد سواء كان في هذا القول او غيره ثم يرد عليه انه لما كان الجزاء محذوفا فالاشتغال بقوله واغلاكمه اشتغال بما لا يعينه فاجاب الشارح عنه بقوله كما اذا اردت يعني ان قول المصنف وقع في موضع المثال قوله اذ الميم اصله الضم جواب سوال وهو ان الواو كيف يكون مجانسا لحركة الاخوفان الاخوفي غلاكم ساكن فاجاب بقوله اذ الميم الخ يعني ان الميم في الاصل مضموم لان اصل غلاكم غلاوكمو فاسكنت الميم للتخفيف فحذف الواو لالتقاء الساكنين اعني الميم والواو فصار غلاكم قوله اثنين انما زاد هذا للتاكيد اى مخاطبين بكسر الباء قوله وجانك الهاء اشارة الى ان قوله وذاك الها عطف على قوله وذاك الالف قوله اى الحاقها جواب سوال وهو ان المراد في قوله وذاك زيادة الالف قوله حال الوقف جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية الوقف للهاء لان الظرف اما زمان او مكان وهو ليس بواحد منهما فاجاب بقوله حال الوقف وهو الزمان قوله لبيانها اى لاظهار الالف لان الهاء لو لم تكن فيكون الالف في الاخر واذا التقى الوقف على حرف العلة يكون وقفا بسقوط حرف العلة فاذا زيدت الهاء في الاخر فيكون الوقف بسقوط حركتها اذ الها حرف صحيح فتبقى الالف سالما من الحذف قوله من قسم المندوب جواب سوالين احدهما انه منقوض بقولنا واويلاه وامصيبتاه لانهما نكرتان مع كونهما مندوبين والثاني انه لا يصح الاستثناء من قوله ولا يندب لانه فعل والمستثنى منه من الاسماء فاجاب بقوله من قسم المندوب ثم قوله المتفجع عليه عد مبينا للقسم اى هو المتفجع عليه عدما اذ للعرفة في المتفجع عليه وجودا يحصل باسم الجنس ايضا لان الويل يدل على العلم والغم وان لم يعين قوله الاسم بيان الموصوف بقوله المعروف قوله الذي اشتهر المندوب به اشارة الى انه ليس المراد من المعروف المعرفة بل المراد منه الاسم الذي اشتهر المندوب به سواء كان علما له اولا فعلى هذا يصح ندبة علي رض بقوله يا من قلع باب خيبر لانه مشهور بهذا الاسم وان لم يكن علما له قوله الحاق الالف جواب سوالين الاول ان تخصيص الامتناع بقوله وا زيد الطويلاه لا يصح لانه كما امتنع هذا امتنع واعمرو الفاضلاه ايضا والثاني ان قوله امتنع فعل يقتضي الفاعل وهو ليس بمفرد وقوله وان يذ الطويلاه جملة فاجاب بقوله الحاق الالف قوله لان اتصاله الخ اشارة الى

ردقیاس یونس وایضا دلیل لقوله وامتنع قوله فانهما متغائران فان المومن غیر الامیر فی المثال المذکور ویمکن الجواب عنه بان نظر النحوی فی اللفظ دون المعنی ثم اعلم ان المراد من قوله فانهما متغائران التغائر فی الجملة واما الاتحاد بین الصفة والموصوف فلیکون موجودا فی الکل لا فی البعض فلا یرد ان التغیر فی الاضافة منقوض بالاضافة البنیویة قوله وحکی یونس الخ وجه خلیونس اجیب عنه انه شاذ ولغة غیر فصیحة قوله واجمجتی اصله جمجمتی بنون حذف النون بالاضافة الی یاء المتکلم فادغم یاء التثنیة فی یاء المتکلم فصار واجمجتی بالتشدید قوله الشامیتینیاه اعلم ان الشامیة منسوب مقارن بیاء النسبة وهی مشددة فصار شامی بالتشدید ثم ثنی شامی فصار شامیتینیاه قوله والجمجمة القدح وانما تعرض به لان المصرح به ایضا فی شرح المفصل بان الجمجمة هی قدح الراس فکلام الشارح لرد قول المصرح لانهما وان جاءت بهذا المعنی لکن ارادة هذا المعنی فیما نحن فیه غیر مناسب کما لا یخفی لان القدح ههنا منسوب الی الشام لا الی الراس لان قدح الراس هو عظم الراس اجیب عن جانب المصرح انه لا مخالفة لان المصنف انما اضاف القدح الی الراس لان صاحبه وضعه علی الراس فی غالب الاوقات او نقول لم یقل المصنف رح فی الایضاح الجمجمة هی قدح الراس بل قال قدح الکاس والراس سهو من الکاتب فالکاس عطف بیان للقدح قوله لقیام قرینة دفع وهم وهو ان الحذف یکون مطلقا کما یعلم الاطلاق من عبارة المصنف رح فدفع بقوله لقیام قرینة قوله الا اذا کان مقارنا الخ دفع وهم وهو ان قوله مع اسم الجنس متعلق بقوله حذف حرف النداء فیکون تقدیره هکذا یجوز حذف حرف النداء مع اسم الجنس فیعلم منه ان حذف حرف النداء والمنادی کلاهما جائز لا یحذف کلاهما لو کان للنادی اسم الجنس بل یحذف منه حرف النداء فقط دون اسم الجنس فدفع الشارح هذا الوهم بقوله الا اذا کان مقارنا یعنی ان کلمة مع لیس متعلقا بالحذف بل بالمقارنة وانما زاد قوله اذا کان اشارة الی ان هذا الاستثناء الوقت من الاوقات لان کلمة اذا فی قوله اذا کان بمعنی الوقت فیعلم منه ان التثنیة ایضا وقت فیکون تقدیره هکذا ویجوز حذف حرف النداء فی کل وقت الا وقتا کان مقارنا وانما زاد لفظ کان مع ان الوقت یعلم من لفظ اذا فقط لان اذا لازم الاضافة الی الجملة فیکون قوله مع اسم الجنس خبر لکان باعتبار التعلق وهو قوله مقارنا قوله ویعنی به ما کان نکرة جواب سوال وهو ان حذف حرف النداء کما لا یجوز من اسم الجنس کذا لا یجوز من النوع نحو یا رجل ویا امرأة فلا یصح التخصیص باسم الجنس فاجاب بقوله ویعنی به ما کان نکرة قبل النداء قوله سواء تعرف بالنداء دفع وهم وهو ان المراد بالنکرة ما کانت کاملة وهو ما یکون نکرة قبل النداء وبعده جمیعا فدفع بقوله سواء تعرف الخ یعنی ان المراد بالنکرة ما کانت مطلقة قوله لان نداءه لم یکثر کثرة اسم العلم فان قیل هذا الدلیل یدل علی ان حذف حرف النداء مختص باسم العلم ولیس کذلک لان حذفه جائز من کلمة ای والموصولات کما سیذکره الشارح قلنا المراد هو العلم وما هو فی حکمه وای مثلا فی حکم العلم فان قیل ان حذف حرف النداء لا یکون الا بالقرینة فعند وجودها یسبق الذهن الی المحذوف سواء حذف من العلم او من اسم الجنس او غیره فلا یصح قول الشارح لم یسبق الذهن الی انه منادی قلنا القرینة

لہ الجمجمة بضم الجیم بالفارسیة کاسه چوبین قالہ عبد ۱۲ منه ای بین ما قال الشارح وبین ما قال المصرح فی شرح المفصل ۱۲ منه عفی عنهم

لحذف حرف النداء لاکونہ منادی فلما لم یکثر نداءہ لکثرۃ نداء العلم لم یسبق الذہن الی انہ منادی قولہ او الا مع اسم الاشارۃ جواب سوال وھو انہ یلزم الخروج من البحث لانہ فی حذف حرف النداء دون اسم الاشارۃ فاجاب بقولہ ای والا مع اسم الاشارۃ یعنی انہ معطوف علی السابق وان فیہ اشارۃ الی بیان محل العطف قولہ لانہ کاسم الجنس الخ وایضا ان اسم الاشارۃ موضوع فی الاصل لما یشار الیہ للمخاطب وبین کون الاسم مشارا الیہ وبین کون الاسم منادی ای مخاطبا تنافر ظاھر فلما خرج فی النداء عن ذلک الاصل احتیج الی تفاوت ظاھر یدل علی تغیرہ وجعلہ مخاطبا وھی حرف النداء قولہ وتطویل الکلام جواب سوال وھو ان ھذا انما یکون فی الاخر وحرف النداء فی الاول فاجاب بقولہ وتطویل الکلام یعنی المراد من المد ھذا قولہ فبقی علی ھذا ای فبقی بناء علی خروج المذکورات قولہ العلم فاعل لقولہ بقی قولہ ولفظۃ ای عطف علی قولہ العلم ای وبقی العلم ولفظۃ ای وانما قال لفظۃ بالتاء لانہا کلمۃ لان المصنف عدھا فی مبحث الفعل من کلم المجازات قولہ سواء کان معربا جواب عن اعتراض لوضی حیث قال ان عبارۃ المصنف قاصرۃ لعدم خذف من لفظ اللہ مع انہ علم فلا بد ان یذکر المصنف رح لفظ اللہ فیما لا یحذف منہ حرف النداء کاسم الجنس مثلا فاجاب عنہ بقولہ سواء کان معربا الخ یعنی ان الحذف جائز منہ لکن معربا فی الاخیر وھو المیم للشدۃ وانما ابدل بالمیم دون حرف اخر لان الیاء فی الابتداء والمیم فی ابتداء الخروج لانہا شفویۃ وانما کان مشددا لئلا یلتبس بالضمیر عند لفظاھم وانما کان فی الاخر مع ان الیاء فی الابتداء لئلا یفوت التیامن باسم اللہ تعالی لکن یرد علیہ فعلی ھذا ینبغی ان یوخر حرف النداء ایضا لئلا یفوت التیامن اجیب انما لم یوخر الیاء لانہا عاملۃ فی المنادی والاصل فی العامل ان یکون مقدما علی المعمول وانما لزم عوضہ لئلا یفوت تفخیم لفظ اللہ قولہ ای یا یوسف والقرینۃ علی الیاء قولہ اعرض لانہ امر مخاطب یقتضی ان یکون فاعلہ ایضا مخاطبا وھو لا یکون مخاطبا الا بالیاء قیل ان یوسف عبرانی وقیل عربی فعلی التقدیر الاول ظاھر منع صرفہ لوجود العلتین احدھما العجمۃ والاخری العلمیۃ وعلی الثانی غیر ظاھر منع صرفہ لعدم وجود العلتین فیہ الا العلمیۃ مع انہم صرحوا علی منع صرفہ الا ان یعوض فیہ العلم بانہ فی الاصل یوسف بکسر السین فیکون یوسُف بضم معدولا منہ قولہ اذا وصف بذی اللام فان لفظۃ ای وانما کانت لہم جنس معرف بالنداء الا ان المقتضی بالنداء لما کان صفتہا کما سبق وھی معرفۃ قبل النداء فلذا جاز حذف حرف النداء ومنہا ای منہا ایضا القرینۃ علی حذف الیاء ھذا ان صورۃ ایہا الرجل وایہذا الرجل مخصص بالنداء قولہ والمضاف عطف علی قولہ ولفظۃ ای ای وبقی من المعارف المضاف الی ای معرفۃ کانت قولہ والموصولات فان قیل الموصولات لا تخلو اما ان یکون مع الصلۃ او بدون الصلۃ فان کان الثانی ینبغی ان یکون مثل الاشارۃ لانہما مبہمان وان کان الاول ینبغی ان یکون مثل الاشارۃ مثل الموصول فی صحۃ الحذف لانہما معلومان فلا یکون مثل اسم الجنس قلنا ان قولہ اسم الاشارۃ کاسم الجنس اذا کان قبل الاشارۃ الجنسیۃ واما بعدا لاشارۃ الجنسیۃ فلا شک انہما مثل العلم اذا کان بعد الصلۃ واما قبل الصلۃ فہو کاسم الجنس قولہ نحو من لا یزال محسنا ھذا بیان صنفہ النبی علیہ السلام قولہ واما المضمرات

سلہ ۱۲ نجزاں یکون سندہا وغیرہ کما یقول زید عند القیام مثلا یا اللہ ویسمی المقصور منہ النداء رح ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

جواب سوال ظاہر قولہ حذف حرف النداء جواب سوال وھو ان قولہ شذ فعل یقتضی الفاعل وھو یکون مفردا وقولہ اصبح لیل جملۃ فاجاب بقولہ حذف حرف النداء یعنی ان الفاعل محذوف ثم یرد علیہ انہ لما کان الفاعل محذوفا فالاشتغال بقولہ اصبح لیل اشتغال بالا یعنی فاجاب الشارح علیہ بزیادۃ کلمۃ فی یعنی انہ ظرف لشذ ولیس فی ذکرہ اشتغال بالا یعنی لکن یرد علیہ ان قولہ اصبح لیل کما لا یصح فاعلیتہ کذا لا یصح ظرفیتہ اذ ھو جملۃ والظرف لا یکون الا من المفردات فکیف یصح ظرفیتہ اجیب بان ظرفیتہ باعتبار تاویلہ بھذا القول ویرد علیہ فعلی ھذا التاویل یصح فاعلیتہ فلا حاجۃ الی قولہ حذف حرف النداء قلنا ان ذکر قولہ حذف حرف النداء لفائدۃ اخری وھی انہ لا یصح اسناد الشذوذ الی قولہ اصبح لیل لانہ لیس بشاذ بل ھو شائع فقال الشارح ان ھذا القول لیس بشاذ بل حذف حرف النداء منہ شاذ قولہ ای صرصبحا قال عبد الغفور معنا دخل فی الصباح یعنی صبح اما بمعنی صار کما قال الشارح واما تامۃ بمعنی الدخول فی الصباح کما قال الفاضل قولہ مع انہ اسم جنس اشارۃ الی اظہار السوال قولہ وفیہ شذوذان بل ثلثۃ شذوذ احدھا حذف حرف النداء من اسم الجنس وثانیھا ترخیم غیر العلم وثالثھا جعل المرخم اسما برأسہ قولہ قیل ھی رقیۃ کما یقال رقیۃ العقرب ورقیۃ الحیۃ والتانیث باعتبار الخبر وھو رقیۃ بضم الراء وسکون القاف معناہ بالفارسیۃ افسون وبالافغانیۃ دَم یا منتر قولہ فلا تخلی ایضا ویمکن ان یکون معنی المتن ھکذا یاکروان لا ترفع الراس لئلا یروک الصائد فان النعامۃ راسہ کان طویلا لا یمکن اخفاؤہ فاصید فاخفض راسا لئلا یروک الناس فانہ یخفض الراس ویلزق البطن بالفخذ فالصائد یضع الید علیہ فاخذہ قولہ بتخفیف الا وفایدتہ یظہر لک فیما بعد قولہ بخلاف قراءۃ فیہ اشارۃ الی الرد علی الشارح المحقق لانہ اورد فی مثال الحذف للنادی قولہ لئلا یسجدوا یزعم منہ ان الیاء فی یسجدوا والنداء لا للمضارعۃ قولہ من ھذا الباب فانہ فی الاصل ان لا فابدلت النون باللام لقرب المخرج وادغمت اللام فی اللام قولہ بالنصب ای بان الناصبۃ قولہ الثالث ھو صفۃ یقتضی الموصوف فلذا قال الفاضل ای الموضع الثالث ثم ان قولہ الثالث من الاسماء اللازمۃ الاضافۃ یقتضی المضاف الیہ فلذا زاد الشارح قولہ من تلک المواضع قولہ ای مفعول بہ جواب سوال وھو ان المتبادر من کلمۃ ما انہا موصولۃ لتبادرھا الی الذھن فعلی ھذا یکون الخبر معرفۃ فلا بد من ضمیر الفصل فاجاب بقولہ ای مفعول بہ یعنی انہا موصوفۃ فلذا اعربت بالنکرۃ قولہ ای قد جاب سوال وھو انہ یعلم من قول المصنف ان الضمیر قد یکون عاملا ولا یقول بہ احد فاجاب بقولہ

لہ توضیحہ ان حذف حرف النداء فی الموصول من جملۃ انواع من المعارف فینبغی ان یجوز فی المضمرات ایضا لانہا من المعارف ایضا فاجاب بقولہ والمضمر الخ ۱۲ منہ عبد الرحیم لہ فیکون اصبح بمعنی صرصبحا ۱۲ منہ لہ قولہ الی اظہار السوال توضیحہ ان قلتم ان حذف حرف النداء لا یجوز مع اسم الجنس منقوض بنحو اصبح لیل وانتم تحققون واطرق کرا لاذ اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منہ جائز فاجاب بقولہ وشذ اہ ۱۲ لہ بتشدید اللام فی قولہ تعالی وَزَیَّنَ لَہُمُ الشَّیْطٰنُ اَعْمَالَہُمْ فَصَدَّہُمْ عَنِ السَّبِیْلِ فَہُمْ لَا یَہْتَدُوْنَ اَنْ لَّا یَسْجُدُوْا فالمعنی لا یہتدون لان لا یسجدوا ۱۲ قالہ عبد الغفور ۱۲ ۱۲ ۱۲

ای قدر یعنی ان المراد بقوله اضمر معناه اللغوی وهو الستر والاخفاء قوله الناصب له اشارة الی انه من قبیل ذکر العام وارادة الخاص اذ العموم غیر مراد ههنا قوله الشرطیة الخ جواب سوالین الاول ان هذا مخالف لسائر النحویین لانهم قالوا علی شرط التفسیر والمضمر قال علی شرطیة التفسیر والثانی ان الشرطیة عبارة عن العلامة کما یقال اشراط الساعة ای علاماتها اذ الاشراط جمع الشرطیة کما قال صاحب المطلع فعلی هذا لا یطابق المقسم اذ المقسم ان التفسیر مما لابد منه والعلامة لا یدل علی ما لابد منه فاجاب بقوله الشرطیة والشرط بمعنی واحد وما قیل ان الشرطیة عبارة عن العلامة فهذا باعتبار معناه اللغوی لا الاصطلاحی و ذکر التاء فی الشرطیة باعتبار انها صفة العلة ای علی علة شرطیة التفسیر قوله واضافتها جواب سوال وهو ان الشرط فی الترکیب الاضافی للمغائرة ولا مغائرة ههنا فاجاب بقوله واضافتها وحاصل الجواب ان المغائرة شرط فی غیر اضافة البیانیة وههنا اضافة بیانیة قوله ای اضمر عامله هذا بیان حاصل المتن قوله بناء جواب سوال وهو ان کلمة علی لا یقع صلة اضمر لانها تقع صلة العلو والوجوب فاجاب بقوله بناء یعنی ان کلمة علی لیست صلة اضمر بل صلته محذوف تقدیره بناء فیکون مفعولا لقوله اضمر قوله ای تفسیر العامل اشارة الی ان اللام عوض عن المضاف الیه قوله بما بعده بیان للواقع موافقا لقوله اضمر وهو کل اسم بعده فعل قوله احتراز عن الجمع قال مولانا عصام الاولی ان یقال احتراز اعن صیرورة التفسیر عبثا لئلا ینقض بمثل قولنا جاءنی رجل ای زید اذ الجمع ههنا جائز فالحاصل ان الابهام اذا حصل من ذکر المفسر بالفتح فالجمع بینهما جائز والابهام ههنا حصل من ذکر رجل وان حصل الابهام من حذف المفسر بالفتح فالجمع بینهما غیر جائز وفیما نحن فیه کذلک لان الابهام حصل من حذفه فلو ذکر المفسر بالفتح لا ابهام فیه لکن فیه نظر لان العبث انما یلزم فی ضربته زیدا وزید مررت به واما فی زیدا حبست علیه فلا یلزم العبث اذ المفسر والمفسر متغایران اللهم الا ان یقال ان وجوب الحذف فیه من اعتبار قصد اطراد الباب اقول لا حاجة الی الاطراد لان العبث یلزم فی حبست علیه ایضا لان قوله لا تحبست لا یلزم مع الحبس فذکر احدهما یغنی عن ذکر الاخر ثم اعلم ان الجمع بین المفسر والمفسر انما لا یجوز اذا کان ذکر المفسر بالکسر لمجرد التفسیر ولیس فیه غرض اخر والا فیجوز الجمع فعلی هذا لا یرد النقض بقوله تعالی اِنِّیْ رَاَیْتُ اَحَدَ عَشَرَ کَوْکَبًا وَّالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَاَیْتُهُمْ لِیْ سٰجِدِیْنَ فهذا لیس من هذا الباب لان جملة رایت الثانیة لما یات بها لمجرد التفسیر بل الی بها لبیان الجملة الاولی قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من کونهم ساجدین له کقولک علمت زیدا اعلمته کاتبا قوله کل اسم کلمة کل مقحمة ثم قوله اسم جنس یتناول زیدا فی زید ابوک وقوله بعده فعل احتراز عن زید فی زید ابوک قوله فعل مبتدا او فاعل لخرف قوله ولا یرید به

۱؎ یعنی ان وجوب الحذف فی حبست علیه لیس لاجل کون التفسیر عبثا بل وجوبه لاجل اطراد الباب قالہ عبدہ ۱۲ منہ مفتی عبد الرحیم

۲؎ کلمة کل الخ جواب سوال وهو ان لفظ کل لیس فی موقعه لاحاطة الافراد والتوکید انما یکون بالمابعد فاجاب بقوله کلمة کل مقحمة ۱۲ منہ مفتی

۳؎ والاقحام ادخال الشیء فی الشیء بعنف وقوة ۱۲ منہ مفتی ۴؎ ایراده فی التوکید للمبالغة فافاد صدق المحدود والظاهر فی الحد ان یکون جامعا فیکون مانعا ایضا قالہ عبدہ ۱۲ منہ مولانا المولوی المفتی القاضی المرحوم الغشاور ے الرحمٰن

جواب سوال وهوان التعريف غير جامع لانه خرج منه هذان المثالان الذان ذكرهما الشارح لان زيدا ليس بعده فعل بل بعده اسم فاجاب بقوله ولا يريد به الخ قوله نحو زيدا وعمرو ضربه ففي المثال الاول الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الظاهر وفي المثال الثاني الفاصل بين الاسم وشبه الفعل هو الضمير المنفصل ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه فلذا اتى بالضمير ليعتمد عليه قوله مشتغل عنه بضميره جواب سوال وهوانه لما يعمل الفعل الذي ذكر بعد الاسم في ذلك الاسم فما الحاجة الى تقدير العامل لان الفعل يعمل في المفعول المقدم فاجاب بقوله مشتغل عنه بضميره يعني ان الفعل المذكور عامل في ضمير ذلك الاسم فكيف يعمل فيما قبله قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او اوصفة لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله اى عن العمل في ذلك الاسم جواب سوال هوان الاشتغال بمعنى الفراغ بقرينة صلته وهي كلمة عن والفراغ عبارة عن استغناء احد الامرين عن الاخر والحال ان هذا الفعل غير مستغن عن ذلك الاسم لانه مرجع للضمير الذي اتصل بهذا الفعل فكيف يكون الفعل فارغا عنه فاجاب بقوله اى عن العمل الخ يعني ان الاستغناء من وجه اخ وهوان الفعل لا يحتاج الى العمل في ذلك الاسم لاجل العمل في ضميره قوله اى بالعمل جواب سوال وهوان الاشتغال ههنا بمعنى التسليط بقرينة الصلة وهي الباء والتسليط عبارة عن عدم استغناء احد الامرين عن الاخر والحال ان الفعل مستغن عن الضمير اذ الكلام يتم بالفعل والفاعل فلا حاجة للفعل الى الضمير المنصوب في الاسناد والافادة فاجاب بقوله اى بالعمل في ضميره يعني ان عدم الاستغناء من وجه اخ وهوان الفعل يحتاج الى الضمير في العمل لان الفعل المتعدي محتاج الى العمل في المفعول به وان لم يحتج اليه في الافادة قوله اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره يعني انت مخير بين ان الضمير في متعلقه ترجع الى الاسم او ترجع الى ضمير ذلك الاسم اذ مالهما واحد لان الغلام كما هو متعلق للاسم يكون متعلقا للضمير ايضا فان قيل ان الشغل مشترك بين الفراغ والتسليط واستعمال المشترك في التعريف لا يجوز قلنا هذا اذا لم يكن قرينة على احد المعنيين وههنا وجدت القرينة لانه اذا دخل صلة الباء يكون بمعنى الفراغ قوله وحاصله جواب سوال وهوان كلمة عن لا يقع صلة الاشتغال فكيف يصح قوله مشتغل عنه فاجاب بقوله وحاصله يعني ان كلمة عن ليست صلة الاشتغال بل هي صلة لما يتضمنه قوله مشتغل وهو الفراغ كما قال الشارح فارغا عن العمل قوله بسبب ذلك الاشتغال فيه احتراز عن قولهم زيدا هل ضربته فانك لو حذفت الضمير لم يعمل ضربت في زيدا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل في ما قبله اذ كلمة هل تقتضي صدر الكلام قوله بمجرد رفع ذلك الاشتغال فائدة هذا القيد سيجئ قوله اى احد الامرين جواب سوال وهوان ضمير هو مفرد فكيف يرجع الى الامرين الفعل و شبهه فاجاب بقوله اى احد الامرين يعني ان ضمير هو راجع الى احد الامرين المفهوم من كلمة او قوله بالترادف او اللزوم دفع وهم وهوان المراد بالمناسب ما هو بالترادف فقط فخرج عنه ما كان باللزوم فدفع له هذا احتراز عما وقع بينهما ما له صدر الكلام مثل زيدا هل ضربته ۱۲

بقوله بالترادف او اللزوم وانما عبر عن قوله مناسبه بما ينا سب لاظهار متعلق قوله بالترادف اذ الفعل كما
بالتعلق من شبه الفعل ثم قوله بالترادف فيه تساهل لان الترادف انما يكون فى المفردات والعامل وان
كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالترادف بل المركب
من الفعل والفاعل قوله كما هو الظاهر جواب سوال ظاهر ثم هذا القول بالنظر الى النصب بالمفعولية
ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله لوسلط قوله وبقيد الفراغ فان قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال
سببا للفراغ للمذكور بلا شئ اخر فح لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعرف بل يخرج عنه جميع صور ما
اضمر عامله لان عمل فعل المقدر فيه ايضا سبب للفراغ عن العمل فيه قلنا المراد من الفراغ عن العمل فيما يكون
ظاهرا وعمل الفعل المقدر ليس سببا ظاهرا لان الفعل المقدر غير ظاهر لكن يرد عليه ان معنى الابتداء عامل
فى زيد ضربته مع ان عمله ايضا غير ظاهر اجيب ان عمل الفعل المقدر موافق لعمل الفعل المشتغل فلا يعتبر
بخلاف عمل معنى الابتداء فانه مخالف عن عمل الفعل المشتغل لان عمل الاول الرفع والثانى النصب
فان قيل فعلى هذا خرج عنه زيدا فى قوله زيدا ضربت غلامه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير
مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد قلنا فساد المعنى غير
مانع عن العمل فيه صورة لكن يرد عليه فعلى هذا يدخل فيه ح مثل كل شئ فعلوه فى الزبر لانه لو
لم يكن فساد المعنى مانعا عن العمل فيه صورة فيلزم دخوله فيه فيختار النصب مع ان المختار فيه الرفع
اجيب انه اعتبر صحة المعنى فى التسليط فح لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه فى الزبر ولم يخرج عنه ايضا
زيدا فى زيدا ضربت غلامه قوله ورفعه اياه عطف تفسير لقوله معنى الابتداء قوله زيد كنت اياه
فزيد خبر كان المقدر تقديره كنت زيدا اياه وليس خبر الكان المذكور لان خبره قوله اياه فان
قيل فعلى هذا يكون هذا القول من قبيل ما اضمر عامله فما الحاجة الى اخراجه لقيد النصب
بالمفعولية قلنا نعم الان كلامنا فى ما اضمر عامله من المفعول به لان البحث فيه فلذا اخرج
الغير لكن يرد عليه انه خرج بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية
كذلك المتبادر من الاسم هو المفعول به اجيب انه لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة الى اخراج
مثل زيدا ابوك قوله ومنها صور اربع جواب سوال وهو ان الثالث لا يضاح المثل وهو يحصل بواحد
فما الحاجة الى ايراد امثلة اربعة بقوله زيدا ضربته وزيدا مررت به فاجاب بقوله ومنها صور
اربع يعنى انما اورد المصنف امثلة اربعة لاجل ان ممثلاتها اربعة قوله ولا يتصور ح اى حين اشتغال
الفعل بالمتعلق قوله ولا يتصور جواب سوال وهو انه ينبغى ان يورد الاشتغال الفعل بالمتعلق قوله
امثلة ثلثة ايضا فاجاب بقوله ولا يتصور وانقيل يجوز فى هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه

لله الجواب عن ذلك التساهل ان ماحوره جمال الدين ان شئت فانظر فى حاشيته فى ذلك المقام ۱۲ م سه توضيحه والله
اعلم ان ذكر النصب مطلقا وارادة النصب على المفعولية ليس الا مجازا ولا بد فى المجاز من القرينة فالقرينة ههنا فلتها بقوله كما هو الظاهر اى من القرينة
عليه هو الظهور والتبادر ۱۲ سه اى عمل الثانى وهو الفعل المقدر للنصب على المفعولية ۱۲ م مولوى مفتى محمد عبد الرحيم ۶

فتقدیر زیدا ضربت غلامه فیکون الفعل الظاهر تفسیر الفعل المقدر ومعمول الظاهر اعنی علامه تفسیر للمتعلق المقدر اعنی قوله متعلق زید فلا یرد قول الشارح ولا یتصور قلنا مراد الشارح من قوله ولا یتصور حینئذ الخ ای من غیر تقدیر فلا یرد شئ قوله فلهذا اورد ای لاجل ان ههنا صورا اربع ولا یتصور فی الشتغل بالمتعلق الا صورة واحدة واورد المصرح اربعة امثلة قوله والاحسن وانما قال والاحسن لان نفس الحسن موجود فی ترتیب المصرح وهو انه اخر قوله زیدا اجلست علیه لیکون الافعال المعلومة فی ذیل واحد والفعل المجهول فی الاخر قوله کما لا یخفی وجهه وهو ان الامثلة التی یکون الفعل فیها مشتغلا بالضمیر فی ذیل واحد ومایکون الفعل فیه مشتغلا بالمتعلق فی الاخر فان قیل ان ما ذکر من الوجه یدل علی اصل الحسن لا علی الاحسنیة وفی ترتیب المصرح ایضا وجه الحسن فوجه الاحسنیة غیر موجود قلنا الحسن الذی فی ترتیب المص لیس الکلام فیه ان هذا المبحث لانه لیس المقام ههنا بیان الفعل المجهول ولا الفعل المعلوم بخلاف الحسن الذی فی کلام الشارح فان الکلام فیه فی هذا المبحث لان المبحث ههنا فی بیان الاشتغال وهو قد یکون بالضمیر وقد یکون بالمتعلق فیکون الاشتغال بالضمیر فی ذیل الاشتغال بالمتعلق فی الاخر فاجیب عن اعتراض الشارح علی المص انه انما اتی للمص بالحسن دون الاحسن لیعلم ان الاتیان بالحسن جائز مع وجود الاحسن قوله مثال الفعل المشتغل بالضمیر اشارة الی تعین الامثلة مع للممثلات قوله فان مررت بعد تعدیته بالباء لا یقال الفعل المتعدی ینصب المفعول به ومررت بعد تعدیته بالباء لا ینصب المفعول به فکیف یکون مرادا فالجاوزت قلنا ان مررت متعد بالباء فیکون مدخوله مجرورا قوله تلزم الملابسة ای الملابسة التی الاول لازم الخبس قوله ینصب زیدا وانما جعل الشارح زیدا مفعول مالم یسم فاعله لقوله ینصب ولم یجعل ما اضمر عامله مفعول مالم یسم فاعله کما هو الظاهر لانه یابی عنه تفسیره بقوله ای ضربت واهنت الخ لانه لا یکون فی جمیع ما اضمر عامله خصوصیة هذه الافعال بل هذه الافعال فی الاسم المذکور فی الامثلة المذکورة قوله یعنی ان الفعل المفسر الناصب اعلم ان ههنا امران احدهما فعل مقدر والثانی فعل مذکور فقول المص ای ضربت لا یعلم منه انه تفسیر لفعل مقدر اولمذکور فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح یعنی ان الفعل المفسر الناصب قوله فان الاصل فیه ضربت زیدا ضربته فیه مسامحة اذ من الامور البینة ان اصله ضربت زیدا ثم حذف ضربت وجئ بضربت الثانی لتفسیره قوله اهانة سیده اراد الشارح من الغلام العبد ولم یرد منه الابن مع ان ضرب الابن اهانة الاب ایضا لانه فی غایة الظهور فلذا اراد منه العبد قوله ثم ان الاسم الواقع فی مظان الاضمار جواب سوال وهو ان تقسیم ما اضمر عامله الی الاقسام الخمسة لا یجوز لانه یلزم فیه تقسیم الشئ الی نفسه والی غیره لان فی صورة وجوب الرفع الاضمار غیر موجود واجاب بقوله فی مظان الاضمار یعنی ان المراد منه الاضمار الکائن لا الاضمار المتیقن ای فی مواقع تظن فی بادی النظر انه من قبیل الاضمار علی شریطة التفسیر وان لم یکن منه فی الواقع قوله ویختار الرفع انما قدم الرفع مع ان المناسب بالبحث تقدیم النصب

سه ضربت متعلق زیدا ۱۲ منه

سه اذا کان ما اضمر عامله علی الیقین ولم یکن فیه ارادة النصب ۱۲ منه ویلزم ان لا یکون مدخوله منصوبا ۱۲ معتق عفی عنه ۱۲

سه فان حرف الجر وضع لافضاء معنی الفعل الی الاسم مع بقاء عمله ۱۲ م سه وانما قال فی مظان الاضمار لان الاسم م

لاستغنائه عن الحذف بخلاف النصب اذ فيه حذف العامل والسلامة عن الحذف اولى او للاهتمام بشانه لان جعل ما هو العدم من المبحث منه اهم قوله فى الاسم المذكور جواب هوان الرفع بالابتداء واجب لانه مختار فاجاب بقوله فى الاسم المذكور يعنى ان كون الرفع مختارا بالابتداء انما هو فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير قوله اى بكون مبتدأ دفع وهم وهو ان الابتداء كما هو عامل فى المبتدأ كذلك عامل فى الخبر فليكن الاسم المذكور خبرا فدفع بقوله اى بكونه مبتدأ قوله لان تجرده جواب سوال وهو ان اختيار الرفع يقتضى سابقا جواز الرفع ولا جواز ههنا فكيف يثبت الاختيار فاجاب بقوله لان تجرده يعنى لا يعلم ان جواز الرفع غير موجود هنا فان قيل ان التجرد عن العوامل اللفظية موجب للرفع لا مجوز له قلنا التجرد هنا ثابت من حيث الظاهر واما التقدير فى العامل اللفظى ثابت حاصل الجواب ان التجرد موجب الرفع اذا لم يوجد معارضه وهنا وجد المعارض وهو ما يصلح التفسير مجوز النصب قوله اى قرينة ترجح جواب سوالين الاول انه اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع ينبغى ان يجب الرفع والثانى ان قرينة خلاف الرفع عبارة عن قرينة النصب ولا شك ان قرينة النصب موجودة فى قولك زيدا ضربته وهو صلاحية التفسير فينبغى ان لا يختار الرفع فاجاب الشارح بقوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع لا مجرد قرينة خلاف الرفع فان قيل لا حاجة الى تقييد القرينة بالمرجحة لانه لو ترك مطلقا جاز ايضا اذ الضمير فى خلافه راجع الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب لحسن المقابلة قلنا نعم لا يثبت الاختيار الى قوله او عند وجود اقوى منها قوله يعنى ... النصب انما قال هذا لان خلاف الرفع يتناول النصب والجر والحال ان الجر غير مراد فلذا قال يعنى النصب قوله لان قرينتى النصب الخ جواب سوال وهو ان الاختيار يقتضى المساوات فى نفس الجواز ولا مساوات ههنا فاجاب بقوله لان قرينتى الخ قوله قرينة صحيحة للنصب اما القرينة المصححة للرفع فقد مر بقوله لان تجرده عن العوامل اللفظية الخ يصح الخ وانما قال وجود ماله صلاحية ولم يقل وجود ما هو مفسر لان قوله صلاحية لان وجود المفسر قرينة لوجوب النصب لا لصحته قوله لسلامته عن الحذف الذى يخالف الاصل فان قيل على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا نعم لكن وقوع الخبر جملة اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فان قيل انه يلزم على تقدير كونه اهون خروج مثل زيد ضربته من هذه الضابطة وادراجه فى الضابطة الاتى وهو قوله او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيهما ولكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب اجيب عن اصل الاعتراض ان وقوع الخبر جملة خلاف الاصل ... من حيث القياس اذ الاصل فى الخبر الافراد ليوافق ما كان الكلام اذ المبتدأ مفرد فينبغى ان يفرد الخبر ايضا من حيث الاستعمال اذا استعمال الكثير قوله القرينة المرجحة من الجانبين جواب سوال وهو ان فى الضابطة الاولى ايضا قرينة

لعدم مناسبته بهذا المقام لان مناسبة النصب بالباب والكان اشد الان جعل اه ۲ وهو يعارض بالحذف الذى هو خلاف الاصل فى جائز النصب فلم يثبت ح كون الرفع مختارا ۲م يعنى ان الخلاف الذى فى النصب اقوى من الخلاف الذى فى الرفع فان وقوع الخبر جملة اه ۲ اى خلاف الاصل ۲

مولوى مفتى مولانا محمد عبد الرحيم ۶

له دليل تقديم الرفع على النصب الخ وعليه لا يطلق حتى يرد ما ذكر ۱۲م

اقوی فلا فرق بین الضابطتین فاجاب بقوله القرینة المرجحة من الجانبین قوله کاما الداخلة لان اما بدون الدخول لاینفع قوله مع غیر الطلب لم یقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء فی عرفهم قوله ای یشترط دفع وهم وهو ان قوله غیر الطلب قید اتفاقی اذ القید قد یکون اتفاقیا وقد یکون لاحترازیا فدفع بقوله ای یشترط الخ یعنی انه قید احترازی قوله کالامر والنهی جواب سوال وهو ان الاستفهام ایضا من الطلب مع ان اما لاتدخل علی الاستفهام لئلا تفوت صدارة الاستفهام باما فاجاب بقوله کالامر والنهی فان قیل فعلی هذا لا یصح ذکر الطلب مطلقا فی قول المصنف مع ان المراد منه بعض افراده کما قال الشارح قلنا ان الاستفهام خارج عن هذا الباب اذ الشرط فیما اضمر عامله ان یصح تسلیط المفسر علی ماقبله والحال ان مابعد الاستفهام لا یعمل فیما قبل الاستفهام لئلا تفوت صدارته فان قیل ان ماقال المصنف مشکل بمثل لقیت القوم واما زیدا فاطلبه قلنا ان ههنا لیس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب قوله لایقع بعدها غالبا الا المبتدأ واما وقوع الفعل بعد اما فنادر فی غایة الندرة ثم یرد علیه ان عطف الاسمیة علی الفعلیة ایضا نادر فلا فرق فاجاب بقوله بخلاف عطف الاسمیة علی الفعلیة فانه کثیر الوقوع یعنی ان لایصل الی حد الندرة ولیس المراد من کثیر الوقوع معناه الحقیقی فانه کاذب قوله فان الرفع یقتضی الخ فیه انه یعارضه السلامة من الحذف قلنا کثیر وقوع الحذف فی کلامهم وقل وقوع الطلب خبرا قوله الا بتاویل جواب سوال وهو انه لما کان وقوع الطلب خبرا غیر جائز فلیکن الرفع واجبا لا مختارا فاجاب بقوله الا بتاویل ای تاویل الطلب بالخبر بان یقال مقول فی حقه اضربه وهنا بحث من وجهین الاول انه علی هذا لایکون الطلب خبرا بل الخبر لفظ مقول فلا یصح قوله الا بتاویل والثانی انه کما یکون تاویل الطلب بالخبر خلاف الاصل فی الرفع کذلک عدم السلامة من الحذف خلاف الاصل فی الرفع فیعارضه فلا یکون الرفع مختارا اجیب عن الاول ان ازدیاد لفظ مقول لاینافی التاویل اذ التاویل قد یکون فی نقض الصیغة وقد یکون بازدیاد اللفظ الاخر وههنا تاویل الطلب بازدیاد لفظ مقول فلا اشکال وعن الثانی ان فی الرفع ایضا خلاف الاصل وهو کون الخبر جملة فیعارضه فبقی فی الرفع خلاف الاصل الذی هو تاویل الطلب بالخبر فیکون الرفع مختارا قوله ومثل امامع غیر الطلب وانما زاد لفظ المثل اشارة الی انه من قبیل عطف المشبه علی المشبه به اذ وقوع الفعل بعد اما نادر فی غایة الندرة واما وقوع الفعل بعد اذا المفاجاتیة فنادر فقط فیکون اما من اقوی قرائن الرفع من اذا المفاجاتیة قوله الواقعة اشارة الی الامرین الاول بیان متعلق الجار والمجرور فی قوله للمفاجاة والثانی جواب سوال وهو انه منقوض بقوله خرجت فاذا السبع لان ههنا اذا المفاجاتیة مع انه لایختار فیه الرفع بل الرفع فیه واجب فلم قال بقوله الواقعة علی الاسم المذکور لا مطلقا ۶

لہ او نقول فی الجواب ان المراد من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحی بخلاف الطلب فانه لیس بفعل اصطلاحی ۱۲

۲ وایضا انما لم یقل ذلک اشارة الی انتفاء موجب اختیار النصب فان نفی الطلب یشعر به قاله عبدہٗ ۱۲ ۱۲ ۱۲ ۱۲

شرح مولانا المولوی المفتی القاضی محمد عبد الرحیم المرحوم البشاوری السرحدی

قوله فی کونهما من اقوی القرائن اشارة الی وجه مماثلته اذا مع اما قوله وما وقع فی بحث الخ جواب سوال لم قوله غلبة وقوعها یعنی ان المراد من اللزوم ما هو فی حکم اللزوم وهو الغلبة کما ان للاکثر حکم الکل نظرا الی الغلبة قال المصرح قوله ویختار النصب بالعطف یعنی من غیر ذکر اما واذا فان معهما المختار الرفع کما ذکر قوله فی الاسم المذکور جواب سوال لم قوله ای لسبب اشارة الی الامرین احدهما ان الباء سببیة و ثانیهما ان الالف واللام عوض عن المضاف الیه قوله متقدمة بیان الواقع قوله ای لرعایته اشارة الی ان قوله للتناسب مفعول له لقوله یختار قوله خرجت فزید لقیته لا یقال ان فی الرفع ایضا قرینة مرجحة وهو السلامة عن الحذف لانا نقول کون الخبر جملة فی الرفع یعارض لهما فان قیل ینبغی ان یعمل خرجت فی زید فی قوله خرجت فزید لقیته قلنا لان جزء الجملة لا یعمل فی جزء جملة اخری قوله یعنی ما ولا وان جواب سوال ظاهر یعنی ان المراد من حروف النفی هذه الثلثة وهی ما ولا وان دون الثلثة الاخری وهی لم ولما ولن اذ هی تدخل علی المضارع الملفوظ دون المقدر فان قیل ان الفعل یقدر بعد لما کما قال المصرح فی بحث الفعل فی الفرق بین لم ولما حیث قال ان لما یختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل بعدها بخلاف لم قلنا ان الشارح ذهب الی مذهب من قال لا یقدر الفعل بعدها او نقول ان المراد من قوله ولا یقدر معمولها انه لا یقدر بطریق الوجوب وما علم من بحث الفعل هو بطریق الجواز فمالهما واحد قوله ولا تعمل وانما کرر الاسم لان اسم لا لنفی الجنس اذا کان معرفة وجب فیه الرفع والتکریر کما سیجیئ فان قیل لما وجب الرفع فیه فینبغی ان یجب الرفع فیه ههنا ایضا قلنا انما یجب الرفع فی غیر ما اضمر عامله فان قیل من این علم ان کلمة لا ههنا لنفی الجنس فلیکن لا للمشابهة بلیس قلنا الشبهة بلیس لا تدخل علی المعرفة کما مر فی شرح قول المصرح وهو فی لا شاذ قوله وان زیدا ضربته الاتادیبا انما زاد قوله الا تادیبا اشارة الی ان کلمة ان فی هذا المثال نافیة لان کلمة ان النافیة لا یستعمل بدون الاستثناء قوله وانما قال حرف الاستفهام جواب سوال وهو ان الاختصاص لیقع والاستفهام بدون ذکر الحرف مع انه شامل لاسم الاستفهام ایضا فخص من اکرمته فاجاب بقوله وانما قال حرف الاستفهام یعنی سلمنا انه شامل له لکن الشمول غیر مراد لانه یختار الرفع فی اسم الاستفهام فان قیل ینبغی ان یذکر الاستفهام بدون ذکر الحرف لان غرضه الاحتراز عن الاسم والاحتراز عنه یحصل بکلمة بعد المقدر من جهة العطف علی حرف النفی لان من لیس بعد الاستفهام بل الاستفهام مقارن معه کما قاله مولانا عصام الدین قلنا ان من ایضا بعد لان من اکرمته فی قوة قوله ازیدا اکرمته ام عمرو لان من مختصر من

لہ توضیح ان ہذا الکلام تناقض بالکلام الواقع فی بحث الظروف لانه یدل ههنا علی غلبة وقوع الجملة الاسمیة بعد اذا الفجائیة فی بحث الظروف یدل علی لزوم وقوعها بعدها فاجاب بقوله وما وقع فی الخ کذا فی حاشیة عبد الرحمن ۱۲م سه لان ما اضمر عامله لم یکن حذف الفعل فیه وجوبا فلا اشکال حینئذ ۱۲م عه مثل ما ذکر فی قوله ویختار فی الاسم المذکور الرفع ۱۲م عه توضیحه ان المتبادر من حروف النفی مجموع هذه الحروف مع انه لیس کذلک فاجاب بقوله یعنی ما ولا وان ۱۲ مولوی مفتی مولانا محمد عبد الرحیم الفشاوری

قوله ازيدا اكرمته امعمرا وحكم المختصر والمطول واحد ولا شك ان زيدا في المطول بعد الاستفهام فكذا في المختصر بعد حكما وان لم يكن بعد حقيقة **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يصير ذلك الاسم منصوبا لانه صار واقعا بعد حرف الاستفهام حكما **قلنا** ان كلمة من مبني لا يظهر اعرابه في اللفظ فمن اين علم انه منصوب او تحرير السوال هكذا الم قال المصنف رح حرف الاستفهام فقط ولم يقل بعد حرف الاستفهام واسمه عطفا على لفظ بعد **فاجاب** بقوله وانما قال حرف الاستفهام ولم يقل اسمه لانه يختار الرفع الخ واذا كان تحرير السوال هكذا لا يرد اعتراض مولينا عصام قوله ولم يقل جواب سوال م ثم يرد عليه ان شموله لهل غير جائز اذ قوله هل زيدا ضربته قبيح فكيف يصح شموله له فاجاب بقوله فانه يجوز الخ قوله لانه بمعنى قد قال الله تعالى هَلْ اَتٰى عَلَى الْاِنْسَانِ اى قد اتى على الانسان فان قيل اذا اقتضى هل لفظ الفعل ينبغي ان لا يجوز قوله هل زيد خارج مع انه جائز بالاتفاق من غير قبح والجواب ان هل تطلب الفعل فاذا لم تجد الفعل فتصبر وتسكن كما في هل زيد ساكن واذا وجد الفعل ولم يكن في جنبها تذكر لها الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقها ولهذا قيم هل زيد خرج والحاصل ان هل في الاصل بمعنى قد وهو مختص بالفعل فاذا رأت الفعل في حينها ولم يتصلها فذكرت حالة سابقة اى حالة الاتصال وتحركت الى الف مالوف ليتصل بها واذا لم تره في حينها سكتت وسكنت عنه وغفلت كما هو حال العاشق مع المعشوق قوله الدالة على المجازاة وفي قوله الدالة اشارة الى ان اذا ليس بصريح في الاجزية والا لوجب النصب بعده قوله في الزمان انما قال هذا لمقابلته بحيث لانه يدل على المجازات في المكان ومضى قوله على المجازات ان اذا تدل على الشرط والجزاء اى تدل على كون الشئ جزاء لشئ اخر وكذلك حيث تدل على ذلك قوله وفي ما قبل الامر والنهي في ايراد الشارح رح ما الموصولة مع لفظ قبل اشارة الى ان عبارة المصنف رح مصروفة عن الظاهر الى غير الظاهر اذ ليس اختيار النصب في نفس الامر والنهي بل في الاسم الذي قبلهما قال مولانا عصام على هذا يلزم عليه اعتراضان احدهما حذف الموصول مع بعض الصلة وهو لفظ قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف اليه وهو الامر والنهي على اعراب نفسه لا باعراب للمضاف وهو الفتح والحال ان بقاءه يكون على اعراب المضاف اجيب عن الاول انا لا نسلم ان كلمة ما موصولة بل هي موصوفة بقرينة التعبير عنها بالنكرة حيث قال يعني موضع وعن الثاني بان هذا عند عدم المانع وكلمة في من الحروف الجارة مانعة من كون اعراب المضاف على المضاف اليه وانما لم يقل المصنف رح والامر والنهي بدون كلمة في عطف على السابق اى بعد الامر والنهي لان كلا واحد من الامر والنهي عبارة عن المفتقر بالفتح لان الاسم بعده مع انه محذوف وجوبا فكيف يكون الاسم بعد الامر اذ البعدية تكون بالملفوظ لا بالمقدر قوله يعني موضع هذا بيان لكلمة ما وانما اول بالموضع لان كلمة في تقتضي ان يكون مدخولها شئ صالح للظرفية وايضا ليطابق مع قوله اذ هي مواقع الفعل ۶

لہ توضیحہ انہ ینبغی ان یقول وھمزۃ الاستفہام لیشمل ھل زیدا اضربتہ اجاب بقولہ ولم یقل ھمزۃ الاستفہام الخ ۱۲ سہ

ای البعدیۃ من الامر لیس بصحیح ۱۲ سہ لانا لا نسلم بان یقال ان فی الاسم الذی قبل الامر والنہی ۱۲ سہ ای اظہار المضاف الیہ علی اعراب المضاف ۱۲ مفتی ۶

مسہ ای اصبحہ النحاۃ لان یضعوا لفظ الفعل ۱۲ لفہ الواو بکسر الحرۃ بمعنی الالیف والعجوب والالوف منہ ۱۲

فان ضمیرھی راجع الی المواضع **قولہ** وقوع الاسم ھذا بیان متعلق الظرف وھو قبل **قولہ** وانما اختیر اشارۃ الی ان قولہ اذ ھی مواقع الفعل دلیل الجمع من قولہ وبعد حرف النفی الخ **قولہ** ای ما بعد حرف الاستفہام انما قدم الشارح ھذا القول علی حرف النفی مع انہ موخر فی المتن اما انہ سہو من الکاتب او ان غرض الشارح بیان المواضع علی ای طریق کان **قولہ** ای ھذہ المواضع جواب سوال وھو انہ لا یصح حمل المواقع علی ھی لان ضمیر ھی راجع الی الامور المذکورۃ وھی لیست بمواضع بل المواضع امحالہا فاجاب بقولہ ای ھذہ المواضع یعنی الضمیر راجع الی المواضع لا الامور **قولہ** ای مواضع اشارۃ الی ان المواقع غیر مبائن عن المواضع حتی لا یصح الحمل **قولہ** ای مواضع وقوع الفعل فیہا اکثر جواب سوال ثم اشارۃ الی ان اضافۃ المواضع الی الفعل باعتبار ان لہا زیادۃ اختصاص بالفعل لانہا مخصوصۃ بالفعل والا لوجب النصب قال الفاضل عبد الغفور کون ھذہ الامور مواقع الفعل لا یقتضی النصب لجواز ان یرفع الاسم بعدھا لان الفعل کما یکون ناصبا یکون رافعا کما یقال اذا زید یقتلہ ای اذا قتل زید یقتلہ والجواب ان الاولی بین المفسر والمضمر المطابقۃ فی کون کلواحد منہما فعلا معلوما ماضیا او مضارعا وفیما ذکرت فات ذلک **قولہ** وکذلک یختار النصب فی الایاد لفظ کذلک اشارۃ الی انہ من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ لان اختیار النصب فی المواضع المذکورۃ اقوی من خوف اللبس اذ ھذا الخوف بعید اذ الصفۃ لا یوافق المقسم **قولہ** ای التباس الخ وتحقیق ھذا مر فی شرح قولہ وان خفت اللبس قلت الخ اعلم ان حاصل المقام ھذا ان فی کل موضع لو نصب الاسم المذکور لا یکون فیہ التباس شئ ولو رفع بالابتداء لا یعلم ان الفعل الذی ذکر بعدہ خبر لہذا الاسم او صفتہ لہ وخبرہ شئ اخر فالنصب فیہ مختار اذ لیس فیہ التباس بشئ فان قیل ینبغی ان یکون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب قلنا ہہنا خوف اللبس لا عین اللبس لان الخبر یوافق المقسم والصفۃ لا توافقہ فلا تکون مساویۃ الخبر **قولہ** فی حال النصب جواب سوال وھو ان المفسر لیس الا فی حال النصب لالتباسہ بالصفۃ لیس الا فی حال الرفع فیلزم فی کلامہ اجتماع المتضادین فاجاب بقولہ فی حال النصب لا کن لا من حیث ھو مضمر فی ھذہ الحالۃ بل اطلاق المفسر علیہ باعتبار انہ خبر فی حال الرفع **قولہ** مع موافقتہ دفع وھم وھو ان کلا الوجہین یوافق للمعنی المقصود فلا یضر الالتباس فدفع بقولہ مع موافقتہ الخ یعنی ان احدھما موافق للمعنی المقسم والاخر غیر موافق لہ وبیان للمقسم سیعلم من قول الشارح **قولہ** فان الترکیب لا یحتملہما معا ای فلا یحتمل ان یکون خلقناہ مفسرا وصفۃ معا لان الاسم المذکور لو رفع لا یحتمل الاول ولو نصب لا یحتمل الثانی **قولہ** وھو خلاف المقصود **فان قیل** لا فرق بین کونہ خبرا وصفۃ لان المراد بالشئ ھو المخلوق لا مطلق الشئ لانہ متناول للممکنات المعدومۃ معا انہا لا تکون مخلوقۃ للہ تعالی اذ ھی معدومۃ لان الوجود معتبر فی المخلوق فمعنی خلقناہ جعلناہ موجودا فاذا ارید بالشئ المخلوق وجعل خلقناہ صفۃ لہ یکون المعنی ھکذا کل مخلوق ھو مخلوق لنا نقلہ وھذا المعنی صحیح سواء جعل المخلوق الثانی خبرا للاول او صفۃ لہ لا یقال لو جعل صفۃ لہ فالوہم المذکور باق لان معناہ ان کل مخلوق صفتہ ان یکون مخلوقا لنا نقول ان لفظ کل لاحظ الافراد فمعناہ ان کل فرد فرد من فیتوہم ان بعضا من المخلوقات لم یکن مخلوقا للہ تعالی لانا نقول ان لفظ کل لاحظ الافراد فمعناہ ان کل فرد فرد من

لہ ای نصب الاسم المذکور بعدھا ۱۲ ای نصب الاسم المذکور بعدھا

افراد المخلوق صفته ان يكون مخلوقا لنا بقيد وليس فيه الوهم المذكور **قوله** فى الافعال الاختيارية للعباد فانهم قالوا الافعال الاختيارية لهم كاقامة الصلوة مثلا مخلوق للعباد واما الافعال الغير الاختيارية كالقوة والذهن فهى فعل الله تعالى **قوله** اى الرفع والنصب دفع وهم وهو ان المراد من الامرين زيد وعمرو المذكوران فى المثال المذكور والمراد من الامرين الجملتان الكبرى والصغرى والحال ان فيه خروج من المقصود فدفع بقوله اى الرفع والنصب **قوله** فللمتكلم ان يختار دفع وهم وهو ان يتوهم ان الاستواء فى الجواز لا فى الاختيار فاحدهما راجح على الاخر وهو خلاف المقصود فدفع بقوله فللمتكلم ان يختار **قوله** اى عنده جواب سوال وهو ان عطف الكبرى على الصغرى لا يصح ههنا لان المعطوف خال عن ضمير المعطوف عليه يعنى اذا كان فى المعطوف عليه ضمير راجعا الى شئ وجب ان يكون فى المعطوف ايضا ضمير يرجع الى ذلك الشئ وههنا ليس كذلك لان فى قام ضمير يرجع الى زيد وليس فى عمر وا كرمته ضمير يرجع الى زيد فاجاب بقوله اى عنده **فان قيل** انه لما احتاج فى العطف على الصغرى الى تقدير العائد فترجح العطف على الكبرى فينبغى ان يختار الرفع **قلنا** تقدير العائد هنا فى عبارة المصرح واما فى عبارة المتكلم فلا بد ان يكون العائد مذكورا والا فالرفع مختار **قوله** اى يستوى الامران الخ جواب سوال وهو ان على ما قال المصرح خرج زيد قام وعمر وا كرمته لانه لما قال ويستوى الامران فى مثل زيد قام الخ فالحكم يترتب على المضاف والمضاف اليه خارج فاجاب الشارح بقوله اى يستوى الامران الخ يعنى ان المراد من المثل هو القاعدة الكلية الشاملة للمضاف اليه **قوله** فان قلت السلامة فان قيل ينبغى ان يكون النصب مختارا لوجود خلاف الاصل فى الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك فى النصب فكون الخبر جملة خلاف الاصل يعارض بالسلامة عن الحذف فبقى فى جانب النصب قرب المعطوف عليه وهو قرينة مرجحة له فلا بد ان يكون النصب مختارا كذا قال مولانا عصام الدين اقول كما ان كون الخبر جملة فى الرفع ثابت كذلك فى النصب لان الجملة الثانية معطوفة على الصغرى وهى خبر فالعطف على الخبر خبر فيكون جملة **قوله** واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب اقول لم يعهد بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب فى موضع من المواضع فلا بد من شاهد اعلم ان قوله منتهى مصدر ميمى بمعنى الانتهاء والمبدا كذلك بمعنى الابتداء **قوله** لوجوب دخولها على الفعل اقول ان هذا لا يستدعى ان يكون الاسم بعدهما منصوبا لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا ايضا وجوابه مر سابقا **قوله** وليس مثل ازيدا ذهب به منه جواب سوال بحسب الظن وفى الحقيقة بيان قسم الخامس الذى وجب الرفع فيه **قوله** لانه لا يبنى الفعل لانه فعل مجهول قوله يعنى اذهب بصيغة المجهول قوله زيد يلابسه الذهاب به فهو فاعل يلابس وفى المثال الثانى لفظ احد فاعل يلابس وانما راد الذهاب معه يلابس لئلا يكون معنى الفعل الاول مفقودا **قوله** فيما ذكرته مفقود لان المسند اليه فى المثال الاول هو الذهاب وفى الثانى والثالث هو احد والمسند اليه فى الفعل المفسر الذى هو ذهب به هو الضمير فى قوله

عه فان كان المعطوف حالا من ضمير المعطوف عليه ۱۲ منه اى واشار عليه المحقق الخبيصى بقوله او حالا من مفعوله الخ منه

عه فان قيل المعطوف حالا من ضمير المعطوف عليه ۱۲ منه اى واشار عليه المحقق الخبيصى بقوله او حالا من مفعوله الخ منه

به فیکون الفاعل فی المثال المذکور الاول مصدرا وفی المثال الثانی احدای احد من الناس فظهر منه وجه ایراد المثالین قوله واذا کان لا مر کذلک اشارة الی ان الفاء فصیحیة فالشرط محذوف قوله واجب بالابتداء فان قیل المقصود ههنا عدم النصب فلا بد ان یکون مرفوعا لکن جاز رفعه بفعل المجهول ای اذهب زید فالاولی ترک قوله بالابتداء قلنا احتمال تقدیر اذهب مرجوح لاحتیاجه الی حذف الفعل قبل زید مثلا بان یقال اذهب زید فالرفع بالابتداء راجح فلذا قید به قوله فلیس من باب الاضمار لکن فی مظان الاضمار فلهذا یکون قسما خامسا من الاقسام الخمسة قوله ای مثل ازید جواب سوال وهو ان قوله کذلک جار ومجرور فکیف یکون مبتدأ فاجاب بقوله ای مثل اه یعنی الکاف بمعنی المثل ثم یرد علیه انه اذا کان قوله مبتدأ وخبره قوله کل شئ فعلوه فی الزبر وهو جملة فلا بد فیها من عائد ولا عائد ههنا الی المبتدأ فاجاب بقوله وهو مفرد لا یجب العائد فیه وقوله کل شئ مقولة القول قوله ای فی صحائف اعمالهم تفسیر غیر المشهور بالمشهور اودفع وهم وهو ان یتوهم ان الزبر جمع زبور وهو کتاب داؤد علیه السلام قوله فقوله فی الزبر ای اذا کان تقدیره فعلوا کل شئ فقوله فی الزبر لا یخلو اما متعلق بفعلوا او صفة لشئ وعلی کل تقدیر فسد المعنی قوله مع انه خلاف ظاهر لوقوع الواسطة بین الصفة والموصوف وهی فعلوا قلنا خلاف الظاهر عام یتناوله ای لغیر الجائز ولغیره قوله لان کل شئ کائن لا بد ان یکون فی صحائف اعمالهم شئ لا یکون مفعولا لهم فکتب بسم الله فی راس کتبنا فینبغی ان یکون عندهم ایضا شئ یکتبونه فی راس الصحیفة قوله لا یغادر صغیرة ای لا یترک سیئة صغیرة ولا کبیرة هذا ما ذکره المحشون مع ان الایة یتناول الخیر والشر جمیعا فهذا انما کان لاجل ان الصفة ای الصغیرة والکبیرة مونثة فینبغی ان یکون الموصوف کذلک فهو مدفوع لانه جاز ان یوضع موضع سیئة الخصلة التی تتناول الخیر والشر جمیعا الا انهم قد روا السیئة دون الخصلة للاهتمام بشانها لانها المقصد فی کتابة الاعمال قوله لئلا یلزم اتفاق فان قیل ینبغی ان یقول لئلا یلزم احد الامرین اما اتفاق القراء علی غیر المختار او یلزم ان لا یکون القاعدة المختارة مختارا قلنا لما کان الامر الاول لیس بمتعین فاکتفی به قوله ومخو الزانیة الواو للعطف فیکون معطوفا علی کل شئ تقدیره وکذا مخو الزانیة والزانی وجملة قوله الفاء بمعنی الشرط تعلیل وجملة وقوله جملتان بتقدیر المبتداء ای هذه الایة جملتان تعلیل اخر معطوف علی الاول قوله الفاء فیه جواب سوال وهو ان قوله ومخو الزانیة مبتدأ وقوله الفاء بمعنی الشرط خبره والحال انه لا عائد فی الخبر فاجاب بقوله ..... فیه ثم یرد علیه ان الفاء بمعنی الشرط غیر موجود فی کلامهم فاجاب بقوله مرتبطة بمعنی الشرط یعنی ان الفاء داخلة علی الجزاء لکن الفاء الجزائیة یرتبط الجزاء بمعنی الشرط ای علی معنی الشرط قوله لکون الالف واللام جواب سوال وهو ان الفاء لا یدخل فی الخبر الا اذا کان المبتدأ اسم موصول ولا موصول ههنا فاجاب الشارح بما تری قوله فیه معنی الشرط وهو سببیة الاول للثانی قوله انما لانها جواب سوال وهو انه من این جعل

لہ مع انہ لیس بمراد ههنا ۱۲ سہ ولا بد فی الخبر اذا کان جملة من عائد کما مر هذا التحقیق فی المبتدا والخبر ۱۲ منہ

الزنا شرطا فاجاب بقوله لدلالتها اى لدلالة الفاء قوله فامتنع تسليط الفعل وتسليط ماينا سبه غير معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان يتعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ماينا سبه ايضا قوله ومثل هذا الفاء احترازعن الفاء الزائدة قوله والاية جملتان جواب سوال وهوان قوله جملتان مفرد اى ليس بجملة وعطف المفرد على الجملة لا يجوز فاجاب بقوله والاية قوله مستقلتان جواب سوال وهوان الشرط والجزاء المذكوران فى قول المبرد ايضا جملتان فاجاب بقوله مستقلتان بخلاف الشرط والجزاء لانهما غير مستقلين بل احدهما مرتب على الاخر قوله اذ الزانية مبتدأ جواب سوال وهو انه جملة واحدة فكيف يكون جملتان فاجاب بماترى قوله اى اثبت جواب سوال وهوان الجزاء يقتضى الشرط ولاشرط هنا فاجاب بماترى قوله وقيل زائدة وما بعده كلام مبتدأ فان قيل ان القول بزيادة الفاء مع احتمال السببية بعيد وايضا لا يناسب حملها على التفسير لانه غير محتاج قلنا ان فاجلدوا ايجاب هو متضمن للوجوب الذى هو الحكم محتاج الى التفسير قوله وجزء الجملة فان قيل انه لم اختار هذا الاضطراب ولم يقل بقول المبرد قلنا ان قول المبرد مترد اذ رأينا ان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله نحو وَاَمَّا الْيَتِيْمَ فَلَا تَقْهَرْ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَاِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّٰهِ اُخْسَبِّحْ فان قوله سبح عمل فى قوله اذا جاء لان اذا ظرف يقتضى العامل فانا لا ندرى مواضع زيادة الفاء وعدمها قوله وان لم تكن الفاء وتحقيق هذا مر فى بحث غير المنصرف فى قوله ان استغنى عنه والا ظهرت فطالعه ان شئت قوله واختيار النصب اعنى ان الشرطية وهو قوله والا فالمختار النصب اشارة الى القياس الاستثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم وانما حمله اى الشرطية على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يجيء به فالقياس الاستثنائى استدل به من رفع التالى الى رفع المقدم اى لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده اوالاية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل باطل فيكون الفاء بمعنى الشرط اوالاية جملتان قوله الرابع وهو الصفة يقتضى الموصوف وهو لفظ الموضع ثم قوله الرابع من اسماء لازم الاضافة يقتضى المضاف اليه فقال الشارح من تلك المواضع قوله التحذير اى موضع التحذير ليصح الحمل على قوله الرابع قوله لضيق الوقت اعلم انه لابد فى الحذف الواجبى من الامرين احدهما القرينة والاخر سد المسد فى مقام الحذف فالقرينة ضيق الوقت عن ذكر العامل واما سد المسد فى القسم الاول فهو المعطوف اعنى قوله والاسد من نفسك وفى القسم الثانى لما كرر المحذر منه فاحدهما معمول والاخر سد المسد نحو الطريق الطريق ولا يخفى ان التكرار بينا فى ضيق الوقت اقول المنافى شئ اخر والتكرار ليس الا الاتيان بعين المطلوب قوله وفى اصطلاح النحاة جواب سوال وهوان التحذير لما كان عبارة عن التخويف لا يصح حمل المعمول عليه قوله اى اسم لما كان المعمول صفة يقتضى الموصوف زاد الشارح قوله اى اسم يرد عليه ان المعمول هو اثر العامل وهو الحركة وهى ليس باسم فعلى هذا لا يصير التعريف مانعا فاجاب بقوله عمل فيه يعنى المراد من المعمول المعمول فيه وهو الاسم كما ان المراد من المشترك المشترك فيه

وانما قال عمل فیه ولم یقل معمول فیه لیکون متعلقا لقوله بتقدیر اتق اذ الفعل اهل فی العمل ومتعلق الظرف عامل فیه وان کان شبه الفعل الیضا یعمل **قوله** بتقدیر اتق فان قیل الانسب ان یقال باتق بدون قوله بتقدیر لانه معمول لاتق لا انه معمول لمتقدیر **قلنا** هو محمول علی القلب تقدیره باتق المقدر احترازا عن اتق المذکور لانه لیس بتحذیر ثم قوله تحذیرا منصوب وله طرق کثیرة فقال الشارح احد ذلک المعمول تحذیرا **فان قیل** لم لم یجعل مفعولا له لقوله بتقدیر اتق لانه علة لتقدیر العامل لضیق الوقت **قلنا** انما قدر حذر او ذکر لیحصل المعطوف علیه لقوله او ذکر الحذر منه والضمیر فی منه راجع الی الالف واللام و قوله مکررا حال منه وانما کرر لیکون احدهما معمولا والآخر سد مسد کما مر والتکرار هنا لا سیما فی لضیق اولی لانه ایتان بعین المطلوب **قوله** علی صیغة المجهول جواب سوال وهو ان قوله اتق او ذکر فعل و قوله الحذر منه مفعوله والضمیر المستتر فیه فاعل والحال انه لابد للضمیر من المرجع ولا مرجع هنا فاجاب بقوله علی صیغة المجهول فلا ضمیر فی ذکر حتی ... یقتضی المرجع ثم کلمة او فی قوله او ذکر للعطف یقتضی المعطوف علیه فقال الشارح عطف علی حذر او ذکر **قوله** قلنا اے نعم لابد من الضمیر فی المعطوف لکن اذا الرکین عائدا الی اخر فیه غیر الضمیر وههنا العائد موجود غیره وهو وضع المظهر موضع المضمر فلا یرد ما قال عصام من ان قوله لابد من ضمیر فی المعطوف ممنوع بل لابد من عائد اعم من ان یکون ضمیرا او غیره **فان قیل** ان وضع المظهر موضع المضمر عبارة عن وضع المرجع فی موضع الضمیر کما فی الحاقة ما الحاقة وههنا لیس کذلک لان مرجع الضمیر هو المعمول والمظهر هو الحذر منه **قلنا** انهما وان کانا مختلفین فی العنوان ای فی التلفظ لکنهما متحدان فیما صدقا علیه کما قال الشارح لان تقدیر الکلام او معمول بتقدیر اتق ذکر مکررا ثم یرد علیه ان وضع المظهر فی موضع المضمر یکون لنکتة فسئل السائل ما النکتة ههنا فقال الشارح لانه وضع الحذر منه الخ **قوله** هذان المثالان الخ دفع وهم وهو ان احدهما مثال للقسم الاول والآخر مثال للقسم الثانی فدفع بقوله هذان مثالان اه ای انهما مثالان للاول والسری فی ایراد المثالین لقسم واحد ان احدهما مثال لاسم ظاهر والآخر مثال لاسم تاویلی **قوله** ومعناهما ای اصلهما بعد نفسک من الاسد والاسد من نفسک ثم حذف قوله من نفسک من المعطوف اکتفاء بذکره فی المعطوف علیه فبقی بعد نفسک والاسد من الاسد ثم حذف قوله بعد لضیق الوقت فبقی نفسک والاسد ثم حذف النفس لعدم الاحتیاج الیه لانه الی به للفصل بین ضمیری الفاعل والمفعول الراجعین الی شیء واحد وهو المخاطب وهو لا یجوز فی غیر افعال القلوب کما یاتی تحقیقه فی افعال القلوب وان شئت فلینظر فیها فبقی قوله نفسک والاسد ثم ان قوله نفسک ضمیر متصل یقتضی ما اتصل به فاتصل یا به فصار نفسک والاسد وهکذا بیان قوله وان تحذف **قوله** وهو ضد به بالنصب جواب سوال وهو ان الحذف والمحذوف ما یکون فی مقابلة الملفوظ ای ما لیس بملفوظ فعلی هذا فسد المعنی فاجاب بقوله وهو ضد به

ملحوظہ اے قولہ تحذیرا ۱۲ غفر اللہ لی ولوالدی آمین

ح من الاسم المعطوف علیه کما یاتی فی قوله نفسک والاسد حذف قوله

بالعصا وهذا القول قول امیر المؤمنین عمر رض فی حق المحرم **قوله** وعلی التقدیرین جواب سوال وهو ان المحذر منه مایکون بعد کلمته من فینبغی ان یکون النفس فی قوله والاسد من نفسك محذرا منه ولیس کذلك لانه مایکون منه الخوف ولا یخاف الاسد من النفس وایضا التبعید لایکون الا فی المقدور وتبعید الاسد غیر مقدور للمخاطب فاجاب بقوله وعلی التقدیرین وحاصله ان معنی قوله والاسد من نفسك ای بعد نفسك من الاسد لتاکید القول الاول لکن فعل فیه التقدیم والتاخیر احترازا عن التکرار اللفظی **قوله** غیر صحیح اے فی فرد من افراد النوع الاول لانه لایقال اتقیت وزید الا نه لازمی لا یقتضی المفعول **قوله** وتقدیر بعداه لما اجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المراد من قوله بتقدیر اتق ای بتقدیر بعد ولا شك ان بعد مستقیم فورد الشارح علی هذا البعض ان تقدیر بعد فی مثال النوع الثانی غیر مناسب **فان قیل** الاولی ان یقم غیر صحیح فی موضع قوله غیر مناسب لان تبعید الطریق غیر مقدور للمخاطب **قلنا** انه غیر مقدور بنظر البادی واما بنظر الدقیق فمقدور بان یمشی الی الطرف الاخر فی مقابل الطریق فیکون الطریق بعیدا بعد المخاطب فلذا **قال** غیر مناسب **قوله** لا علی تبعیده لان تبعید الطریق غیر مقدور للمخاطب **قوله** فان المعنی علی هذا اشارة الی بیان المحذر منه **فان قیل** کلامه یشعر بان المحذر منه هو مایؤذیك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر هو نفسك لانه من افراد النوع الثانی **قلنا** بان نفسك نفسك محذر منه بالفعل ولکنه محذر فی المآل اما الثانی فظاهر اذ الرجل یخاف من الموذیات کالاسد ونحوه واما الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس بسبب الرجس الذی فی نفس الرجل فیکون المحذر منه هو الفور **قوله** ویقدر مثل اتق فی بعضها کالمثال المذکور اعنی الطریق الطریق **فان قیل** انه لازمی فکیف ینصب المفعول به اعنی الطریق **قلنا** ان کل مفعول به اذا کان صالحا للمفعول فیه یجوز ان یعمل الفعل اللازمی فیه لانه شابه المفعول فیه والحال ان الطریق یصلح للمفعول فیه اذ هو مکان من الامکنة اجیب ان عبارة المصنف سیحذف المعطوف ای بتقدیر اتق وبعد ونحوه **قوله** قیل لفظ الاسد فی ایاك والاسد خارج عن النوعین اما خروجه من النوع الثانی فظاهر اذ هو لا یکون مکررا واما من النوع الاول فلانه لیس بعد الاسد فی التراکیب المذکورة شیء حتی یصح قوله تحذیرا مما بعده **قوله** فانه ایضا تحذیر لانه عطف علی التحذیر والمعطوف علی التحذیر تحذیر **قوله** والتوالم خارجة یعنی ان خروج الاسد غیر مضر لانا لا نزعم انا الحذر عن المحذور لانه من التوالم اقول بفضل الله تعالی ان هذا الاعتراض غیر وارد لانه قال الشارح وعلی التقدیرین المحذر منه هو الاسد فمعنی قوله والاسد من نفسك ای بعد نفسك من الاسد فمعنی المعطوف والمعطوف علیه واحد فلا یرد الاعتراض **قوله** فی قسمی النوع الاول ای فی مثالی النوع الاول احدهما ایاك والاسد والثانی ایاك وان تحذف **قوله** ایاك من الاسد یذکر لفظ من الاسد الذی حذف من المعطوف علیه **قوله** لان حذف حرف الجر الخ لان ان حرف موصولة طویلة بصلتها لکونها مع الجملة التی بعدها فی تاویل الاسم فلما طال لفظ ما هو فی الحقیقة اسم واحد فلجاز

سه فیکون منصوبا بنقد الخ ۱۲

فیہ التخفیف قیاسا بحذف حرف الجر **قولہ** لامتناع تقدیر من لہ لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصریحۃ وھھنا بحث من وجھین احدھما انہ یجوز حذف حرف الجر من الاسماء کما فی المفعول فیہ والمفعول لہ والثانی ان تقدیر من لما امتنع لایصح قول الشارح وشذ وذہ مع غیر ان وان اجیب عن الاول ان حذف حرف الجر منھما بالشروط المذکورۃ وھو نادر بدون الشروط وعن الثانی ان المراد بالشاذ ما یکون مخالفا عن القیاس والاستعمال جمیعا کالمسجُد بضم الجیم والحال ان ھذا الشاذ لا ینافی .... الامتناع **قولہ** وشاذ کثیر **فان قیل** بین الشاذ والکثیر منافات لان الشاذ یدل علی القلۃ والکثیر یدل علی الکثرۃ **قلنا** المراد من ھذا الشاذ ما خالف القیاس ووافق الاستعمال فیکون معنی قولہ شاذ کثیر ای شاذ ینظر الی الاستعمال ونقول انہ بمعنی نہایۃ ای شاذ نہایۃ ای قریب الی الندرۃ **قولہ** المفعول فیہ وھو مبتدأ وخبرہ محذوف ای منہا المفعول فیہ وقولہ فیہ مفعول ما لم یسم فاعلہ والضمیر عائد الی اللام الموصول **قولہ** ما فعل فیہ فعل **فان قیل** ان کلمۃ ما لا یخلوا اما عبارۃ عن الاسم او عن المسمی فعلی الاول لا یصح ارجاع الضمیر فی قولہ فیہ اذ الفعل لا یکون فی الاسم وعلی الثانی یلزم الخروج عن البحث لانہ فی الاسماء **قلنا** ان ما عبارۃ عن المسمی لکن بحذف المضاف ای اسم ما فعل فیہ بقرینۃ ذکر الاسم فی المفعول المطلق **قولہ** ای حدث جواب سوال وھو انہ لا یصدق الحد علی فرد من افراد المحدود اذ لا شئ من المفعول فیہ بفعل فیہ فعل لان الفعل مشتمل علی الامور الثلاثۃ الحدث والنسبۃ والزمان ولا یقع فیہ النسبۃ والزمان بل الحدث فقط فاجاب بقولہ ای حدث ثم یرد علیہ انہ لما کان المراد من الفعل حدث مذکور فھو صادق فیما یکون العامل فیہ المصدر فقط دون الغیر فاجاب بقولہ تضمنا او مطابقۃ ثم یرد علیہ ان یذکر قولہ مذکور خارج قولھم یوم الجمعۃ فی جواب من قال متی سرت فان فعلہ غیر مذکور فاجاب بقولہ فی ضمن الفعل الملفوظ او المقدر فان قیل ان تقسیم الفعل المذکور الی الملفوظ والمقدر تقسیم الشئ الی النفس والغیر **قلنا** المذکور بمعنی المؤدی ای ما فعل فیہ فعل مؤدی وھو اعم من الملفوظ والمقدر کما فی عبد الغفور رح **قولہ** او شبہہ کذلک ای الملفوظ او المقدر **قولہ** یوم الجمعۃ یوم طیب فان قولہ یوم الجمعۃ مبتداء والمبتدأ لا یقتضی تقدیر الفعل **فان قیل** ان طیب صفۃ مشبہۃ فھو عامل فی الیوم **قلنا** ان الصفۃ المشبہۃ لا یعمل فیما قبلہا وان سلم فھو مناقشۃ فی المثال وھو لیس من باب العلماء اذ یجوز ان یبدل المثال بان یقال یوم الجمعۃ زمان فعلی ھذا لا یرد شئ **قولہ** لکن بقی مثل شھدت یوم الجمعۃ ای حضرت یوم الجمعۃ فان یوم الجمعۃ داخل فیہ مع انہ مفعول بہ **قولہ** فلو اعتبر فی التعریف اشارۃ الی الجواب وفیہ تامل اذ یجوز ان یراد بقولہ ما فعل فیہ ما نسب الیہ الفعل بکلمۃ فی فلا یحتاج الی قید الحیثیۃ اجیب بانہ لو کان المراد ذلک ولم یعتبر قید الحیثیۃ یصدق علی یوم الجمعۃ فی شھدت یوم الجمعۃ انہ ما نسب الیہ فعل مذکور بکلمۃ فی فی قولنا شھدت فی یوم الجمعۃ **قولہ** فان ذکر یوم الجمعۃ فیہ لیس من حیث ای ذکر یوم الجمعۃ فی قولنا شھدت یوم الجمعۃ لیس من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور بل من حیث انہ وقع علیہ فعل الفاعل **قولہ** لا حاجۃ

لہ ای خبر مبتدا محذوف ای ھذا باب المفعول فیہ بحث المفعول فیہ

ے ای قولہ ما الموصولۃ

عہ ای من المفعول فیہ والمفعول لہ ۱۲ منہ فیما فی نظر ما ستذکر ان عن ھذا القاعدۃ ۱۲ منقح

الی قولہ مذکور لانہ لاخراج قولہ یوم الجمعۃ یوم طیب والحال انہ خارج بقید الحیثیۃ لانہ وان صدق علیہ انہ فعل فیہ فعل مذکور ولکن لیس من حیث انہ فعل فیہ فعل مذکور بل من حیث انہ حصل علیہ قولنا .... یوم طیب **قولہ** الالزیادۃ المعرف اشارۃ الی الجواب وھو ای المعرف بصیغۃ اسم المفعول و لوکان بصیغۃ اسم الفاعل فلہ وجہ **قولہ** بیان لما الموصولۃ جواب سوال وھو ان کل قید اذا ذکر فی التعریف لابد فیہ من الاحتراز عما عداہ وھو حاصل بما سبق فلا حاجۃ الی قولہ من زمان او مکان .. فاجاب بقولہ .. بیان لما الموصولۃ یعنی انہ لیس جزء من التعریف بل ھو بیان لجزء التعریف ثم یرد علیہ ان کلمۃ او للتشکیک او الشک وھما ینافیان البیان فکیف یکون بیانا للکلمۃ ما الموصولۃ فاجاب بقولہ اشارۃ الخ یعنی ان کلمۃ او للتقسیم ثم یرد علیہ ما الفائدۃ فی ذکر الاقسام فاجاب بقولہ وتمھید الخ الواو بمعنی اللام **قولہ** وھو ضربان جواب سوال وھو ان قول المصنف رح وشرط نصبہ تقدیرہ فی غیر صحیح اذ تقدیر فی شرط نصب المفعول فیہ لاشرط نصبہ کما ھو مذھب القوم فاجاب بقولہ وھو ضربان یعنی ان قول المصنف رح بناء علی مذھب المصنف رح لان عندہ تقدیر اللام شرط نصبہ لاشرط نفس المفعول فیہ فیکون للمفعول فیہ عندہ ضربان **قولہ** وخالفھم **فان قیل** ان المخالفۃ عن القوم فی قوۃ الخطاء فما وجہ ارتکابہ **قلنا** ان المصنف رح تابع للحق وھو فیما قال المصنف رح لصدق التعریف علی القسمین **قولہ** ولذلک قال ای لاجل ان المفعول فیہ علی ضربین قال الخ **قولہ** مبھما کان الزمان بیان للکلمۃ کلما والمراد بالمبھم ما لیس لہ حد کالحین والدھر والزمان سواء کان معرفا او منکرا والمراد بالمحدود ما لہ حد کالیوم والشھر والسنۃ سواء کان معرفا او منکرا **قولہ** جزء مفھوم الفعل **فان قیل** لانسلم ان المبھم جزء الفعل لان الدھر مبھم مع انہ لیس بجزء لا من الماضی ولا من المستقبل **قلنا** انہ جزء من مفھوم مطلق الفعل وان لم یکن جزءا من اقسامہ **قولہ** کالمصدر ای کالمفعول المطلق مثل ضربت ضربا فان الضرب جزء الفعل فیصح انتصابہ بلا واسطۃ **قولہ** مثل صمت الدھر وافطرت الیوم الاول مثال المبھم والثانی مثال المحدود **قولہ** المکان جواب سوال وھو ان ضمیر کان لا یخلو اما راجع الی الظروف او الی المکان فعلی الاول لا یوجد المطابقۃ بین الراجع والمرجع وعلی الثانی لا یوجد العائد فی الخبر الجملۃ الی المبتداء اعنی الظروف فاجاب بقولہ المکان یعنی ان الضمیر راجع الی المکان ولا حاجۃ الی رجاع الضمیر الی الظروف لان اضافتھا الی المکان بیانیۃ فالارجاع الی المبین ارجاع الی المبین **قولہ** فلا یقبل جواب سوال وھو ان قولہ فلا وقع جزاء وھو لا یکون الا جملۃ وقولہ فلا حروف فاجاب بقولہ فلا یقبل یعنی ان المنفی بلا محذوف **قولہ** لاختلافھما ولا یحمل علی المکان المبھم لانہ استعارۃ من المستعیر للقصیر وذا لا یجوز **قولہ** من المکان جواب سوال وھو ان المبھم یتناول الزمان کالدھر مع انہ لیس من الجھات الست ثم ترک التاء فی ست ولم یقل ستۃ لان معدودہ مؤنث وھو الجھات **قولہ** وشمال بالکسر **قولہ** وما فی معناہ کالعلو والسفل والجنوب والشمال بالفتح الشین ثم تفسیر المبھم ..... من المکان بالجھات الست مذھب المتقدمین واما تفسیر غیر المبھم من المکان

هو النكرة فيه ان قوله جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالاتفاق مع انه معرفة بالاضافة
اجيب عنه ان الجهات لاتعرف بالاضافة كما ان لفظ مثل وغير لاتعرف بها **قوله** اى على المبهم المفسر
جواب سوال وهو ان الضمير راجع الى الجهات فلا يطابق فاجاب بقوله اى على المبهم المفسر اه يعنى ان
الضمير راجع الى المبهم وهو مذكر ثم يرد عليه ان في هذا الحمل استعارة من المستعير كما ترى اجيب عنه المراد من
الحمل هو الحمل في الجهاتية لا في النصب تقديرا للام اذ... تقديرها باعتبار نفس عند ولدى لابهما مهما
لا للحمل على الجهات بالحمل في الجهاتية ليكون تعريف المكان المبهم جامعا للافراد وانما كان عند ولدى
مبهما لانك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي في جوانبك **قوله** ولم يذكر وجه حمل شبههما
ويجوز ان يكون ضمير قوله لابهما راجعا الى المشهور والمشبه به فان عند ولدى مشهور وشبههما شبه
قوله دون وسوى اى باعتبار الاصل لان معنى دون هو المكان القريب من الشئ نحو جلست دونك
اى في مكان قريب منك وان كان يستعمل بمعنى التجاوز كذا قال مولوى عبد الحكيم **قوله** وكذا احمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وانما زاد قوله وكذا لانه من قبيل عطف المشبه على المشبه به كما لا يخفى **قوله**
اى على المذهب الاصح يعنى ان موصوف قوله الاصح هو المذهب لا الاستعمال ولو كان موصوفه
الاستعمال لا يرد الاعتراض الذى حرره الشارح كما ستعلم في آخر شرح الشارح **قوله** وهذا محل تامل
اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على المذهب الاصح محل تامل فيه اشارة الى الاعتراض على المذهب
الاصح بوجهين احدهما ما بينه الشارح بقوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الخ والثانى ما بينه بقوله
ومما يؤيد ذلك الخ اجيب عن الاول انا سلمنا ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمامه بالمفعول به
لكن هذا في الفعل المتعدى والدخول لازمى اذ هو ضد الخروج وهو لازمى بالاتفاق فكذا الدخول
فان قيل سلمنا ان الدخول لازمى لكن ههنا متعدى بواسطة حرف الجر وهو كلمة في قلنا ان الدخول
وان كان متعديا بحرف الجر لكن يجوز ان يكون مراد المصنف رح من قوله وما بعد دخلت على الاصح
عند عدم كونه متعديا بحرف الجر اى لمجرد دخلت الدار لا دخلت في الدار وفيه بحث من
وجهين الاول انه لما كان مراد المصنف رحمه الله عدم كونه متعديا بحرف الجر فيكون لازميا
فعلى هذا قوله على الاصح ليس على ما ينبغى لانه علم من الاصح على صيغة اسم التفضيل ان ما قال البعض
صحيح و اذا كان الدخول لازميا فيكون قول البعض فاسدا لا صحيحا والثانى انه لما كان ما بعد دخلت
مفعولا فيه على الاصح فيكون الدخول متعديا قطعا بحرف الجر الذى في المفعول فيه لانه لا يخلو من
كلمة في امالفظا او تقديرا فلا يحتمل ان يكون لازميا اجيب عن الاول ان كثيرا ما يجئ اسم التفضيل
بمعنى نفس الفعل كما في قولهم فلان افقه من الحمار واوافقه من الحمار وعن الثانى ان التعدية التي تقابل
اللازمى مختص بالباء فقط والتعدية سائر الحروف المجاوزة ليس بمعنى الذى تقابل اللازمى
كما صرح به العلامة التفتازانى في السعدية **واجيب عن الاعتراض الثانى** اى

عه عطف على قوله اجيب عن الاول انا سلمنا اه ۱۲ منه اللهم اغفرلى ولوالدى ولمن قال لا اله الا الله محمد الرسول الله

عن الاعتراض الذی بینہ بقولہ ومما یؤید ذلک ان ھذہ الکلیۃ ممنوعۃ اذ صح ان یقال جلست فی جمیع اجزاء البیت ولا یصح ان یقال جلست فی جمیع اجزاء الدار فان قیل ان ھھنا امران احدھما الوقوع والآخر النسبۃ والکلیۃ المذکورۃ فی النسبۃ لا فی الوقوع ولا شک ان نسبۃ الجلوس الی جمیع اجزاء الدار صحیحۃ وان لم یصح وقوع الجلوس فی جمیع اجزاء الدار اجیب عن اصل الاعتراض انا لا نسلم ان فی فعل الدخول لا یصح النسبۃ الی العام الا تری ان الداخل فی الباب یصح ان یقول دخلت الدھلیز ودخلت الدار مع ان الدھلیز اعم من الباب والدار اعم منھما واذا کان الباب مفعولا فیہ ھھنا فکذا کلما ھو بعد دخلت فان قلت مراد المعترض ان الکلیۃ فی الدخول غیر صحیح فی فرد من الافراد لانہا لا تجری فیہ اصلا اجیب عن اصل الاعتراض ان الکلیۃ ممنوعۃ اذ لو صح لزم ان لا یکون البلد فی قولنا دخلت الدار فی البلد مفعولا فیہ واللازم باطل فالملزوم مثلہ بیان الملازمۃ ان البلد ھھنا مفعول فیہ مع انہ لا یصح نسبۃ الدخول الی امر اعم منہ وھو الاقلیم لانہ اذا قال الداخل فی الاقلیم دخلت الدار فی البلد یصح ولو قال دخلت الدار فی الاقلیم لا یصح مع ان البلد مفعول فیہ بالاتفاق فان قیل ان ھذا القیاس قیاس مع الفارق لان الدخول فی مثال الاقلیم یتم بالدار فلذا یکون البلد مفعولا فیہ واما فی مثال الشارح رح فالدخول یتم بالدار فکیف یکون مفعولا فیہ اجیب عن اصل الاعتراض ان الکلیۃ تصح اذا لم یمنع مانع وفی مثال النقض وجد المانع وھو کونہ مقیما فی البلد قولہ وقیل معناہ علی الاستعمال الاصح وعلی ھذا لا یرد الاعتراض الذی حرّرہ الشارح رح بقولہ وھذا محل تأمل لانہ لیس ھھنا مذاھب حتی اختلفوا فی الوجہ یعنی ان استعمال ما بعد دخلت یکون بحذف کلمۃ فی علی الاصح وقد یکون بذکر کلمۃ فی سواء یقال لہ مفعولا فیہ او مفعولا بہ قولہ ونقل عن سیبویہ اشارۃ الی تائید قول الفیل فی تقدیر لفظ الاستعمال لان سیبویہ حکم بشذوذ استعمالہ بفی فعلم ان استعمالہ بدون فی اصح واکثر قولہ بلا شرط التفسیر جواب سوال وھو انہ لا یصح عطف قولہ وعلی شرط علی قولہ بعامل مضمر لانہ یلزم العطف علی المضمر فاجاب بما تری قولہ ای لقصد تحصیلہ جواب سوال وھو ان مدخول اللام فی قولہ لاجلہ لا یخلوا اما ان یکون علۃ لما قبلہ او معلولا لہ فعلی الاول لا یصح تمثیلہ بقولہ ضربتہ تادیبا علی الثانی لا یصح التمثیل بقولہ قعدت عن الحرب جبنا فاجاب بقولہ ای لقصد تحصیلہ ای تحصیل الفعل او بسبب وجودہ ای وجود الفعل یعنی ان المراد کلاھما فان قیل فعلی ھذا یلزم عموم المشترک وھو لا یجوز قلنا المراد ھھنا عموم المجاز ای اعم من ان یکون علۃ للفعل او معلولا لہ فعلی الاول یصح التمثیل بقولہ ضربتہ تادیبا وعلی الثانی یصح التمثیل بقولہ قعدت عن الحرب جبنا قولہ ما فعل مطلقا ای ما فعل فعلا مطلقا قولہ ای حدث ای المراد من الفعل معناہ التضمنی او ان الفعل مقرون بفتح الفاء فیکون مصدرا فعلی ھذا لا حاجۃ الی التاویل قولہ ای للفوظ جواب سوال وھو ان المذکر مشتق من الذکر وھو عبارۃ عن العلم کما فی قولہ تعالی فاسئلوا اھل الذکر

لہ یعنی انما زاد قولہ بلا شرط التفسیر لیصح العطف علیہ بقولہ وعلی شرط التفسیر فلا یلزم من عطف المشترک علی نفسہ کذا قالہ عبد الرحمن وغیرہ ۱۲ سہ یعنی ان المفعول لہ منقسم الی قسمین احدھما علۃ غائیۃ للفعل کالتادیب للضرب والثانی ما لیس کذلک کالجبن للقعود

من قائم الفعل بکون بحسب تعلقہ بہ معلولا للفاعل القائم فیہ بوجوہ ما بکون بحسب وجودہ فی الخارج

ان کنتم لا تعلمون فعلی هذا لا یطابق للمقصود فاجاب بقوله اعلم ملفوظا ثم یرد علیه فعلی هذا خرج عنه ما کان فعله مقدرا فاجاب بقوله حقیقة او حکما **قوله** احترازعن مثل یعجبنی التادیب لانه فاعل یقتضی ناصبا.. لفظا او تقدیرا وفیه نظر لان التادیب یخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له واما اذا جعل من القسم الثانی فلا یخرج به لان فعله وهو اعجب مذکور فان وجود التادیب فی زید مثلا سبب لوقوع التعجب اعجب عنه المراد ان یکون المفعول له غیر الفاعل وههنا عین الفاعل ولا یخفی انه علی هذا لا حاجة الی قوله مذکور لانه ذکر لاخراج **قوله** یعجبنی التادیب وهو خارج بدون ذکر الفعل اذ هو خارج بالفاعلیة **قلنا** ان ذکره لزیادة تصویر المعرف **قوله** مذکور فی الجملة ای فی ترکیب من التراکیب **قوله** الذی ضربت لاجله ان فعله مذکور معه فی التراکیب الذی هو ای ذلک الاسم فیه وان کان مؤخرا **فان قلت** المراد ان یکون مذکورا معه ومقدما علیه ایضا **قلنا** هو مذکور معه فی التراکیب الذی هو فیه ومقدم علیه ایضا فی قولنا ضربت زیدا وفی قولنا یعجبنی التادیب ان التادیب لیس بمفعول له بل هو فاعل اعجبنی **قوله** ایراده معه للتمام فیه **فان قیل** قید العلم یخرج للمفعول له المجرور نحو جئتک للثمن لان العامل فی المجرور هو الجار لا الفعل **قلنا** ان العامل فی المجرور هو الفعل ایضا وانه منصوب المحل **قوله** ویترتب علیه **وفیه نظر** اذ التادیب عین الضرب ولان ضرب شخص بالعصا مثلا ضرب و تادیب **قلنا** انهما وان اتحدا ذاتا لکنهما مغایران بالاعتبار اذ وضع العصا علی شخص من حیث انه مفید للالم یقال له الضرب ومن حیث انه مفید للاخلاق الحسنة یقال له التادیب او نقول ان المراد من التادیب التاذب وهو غیر الضرب لانه فعل الضارب والتاذب فعل المضروب **وفیه نظر** وهو انه علی هذا لا یتحد فاعل الفعل والمفعول له فینبغی ان لا یجوز تقدیر اللام **قلنا** وان لم یتحد فاعل الضرب وفاعل التاذب لکن اتحد فاعل الضرب وفاعل سبب التاذب وهو التادیب **قوله** والقائل الخ جواب سوال وهو ان قوله خلافا منصوب وللنصب طرق کثیرة فسال السائل انه من ای طریق فاجاب بقوله والقائل یعنی ان نصبه علی انه مفعول مطلق لفعل مقدر **فان قیل** ان دفع السوال یکون بقوله یخالف فما الحاجة الی قوله والقائل یکون الخ **قلنا** انما ذکره لبیان مرجع الضمیر فی قوله یخالف لکن فیه نظر وهو ان المراد من القائل جمهور النحاة فیلزم نسبة المخالفة الی الجمهور وذا لا یجوز **قلنا** هذا انما یرد ولو کان قوله یخالف علی صیغة المعلوم واما اذا کان علی صیغة المجهول فلا یرد شئ کما تری **قوله** خلافا ظاهرا وانما قدر متعلق الظرف من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهرا ولم یقدر من الافعال العامة تنبیها الی ظهور هذا الخلاف الذی وقع من الزجاج بمعنی انه ظاهر لاخفاء فیه لان من البین ان معنی ضربته تادیبا اراد به بالضرب تادیبا لان الضرب والتادیب متحدان ذاتا او بمعنی ان هذا الخلاف ظاهر لا حقیقی

لله ای احترازعن التادیب الذی هو یعجبنی التادیب لان فعله لیس بمذکور وهو الضرب الذی فعل القصد تحصیل التاذب ۱۲ ۵۲ یعنی انهما متغایران بالذات فکیف یحصل التادیب بالضرب ویترتب علیه ۱۲ ۵۳ یعنی ان المراد ترتب ما تضمنه التادیب وهو التاذب کذا قال الغفور ۱۲ منه ۵۴ کالحاصل والثابت والکائن مع ان الشارح قد مثل هذه الامثلة جعل متعلقة من الافعال الخاصة

صفحہ ۱۴ التادیب فی المثال المذکور ۱۲ منه ۵۵ فی الجواب عن الایراد

فان اطلاق الخلاف علیه لیس علی ما ینبغی لما عرفت انهما متحدان ذاتا قال وقعدت عن الحرب جبنا (ورد قول الزجاج اه شعریہ ۱۲
قال الفاضل الهندی رح لو قال فی المثال قوله قدمتم علی الحرب شجاعة لکان احسن لما احسن بقاء المنازعة للزجاج وانما اختار المص رح قولهم قعدت عن الحرب جبنا نظرا الی حال الزجاج لانه قعد عن المنازعة مع الجمهور واما الفاضل الهندی فهو ناظر الی حال الجمهور لانهم حثوا علی الاقدام بالمنازعة مع الزجاج
قوله مصدر لـ مفعول مطلق ثم یرد علیه ان المفعول المطلق ما کان بمعنی الفعل السابق والتأدیب لیس (لیس الموضوع ۱۲
بمعنی الضرب **فاجاب** بقوله من غیر لفظ فعله یعنی ان مصدریته بطریقین احدهما ما اشار الیه بقوله من غیر لفظ فعله والثانی ما اشار الیه بقوله او ضربته ضرب تأدیب یعنی ان التأدیب مفعول مطلق باعتبار المضاف **قوله** فالمعنی عنده جواب سوال وهو ان المفعول اذا کان بغیر لفظه یحتاج تاویله بعین لفظه فههنا کیف یصح تأویله بعین لفظه فاجاب بقوله فالمعنی عنده ادبته بالضرب تأدیبا وانما زاد قوله بالضرب لیعلم الة التادیب انه بالضرب او بالشتم الخ **قوله** او ضربته ضرب تادیب عطف علی قوله من غیر لفظ فعله **فان قیل** ان الجبن کما کان مغایرا للفظ فعله کذلک مغایر له بحسب المعنی فان القعود غیر معنی الجبن مع انه لابد من اتحاد المعنی بینهما **قلنا** ان المراد من الجبن اثره وهو القعود لان من حصل فیه الجبن فهو یقعد[۱] ثم قوله ضرب تادیب ای ضربته هذا النوع من الضرب وهو الضرب للتأدیب[۲] فیکون مفعولا مطلقا نوعیا **قوله** ورد قول الزجاج ورد ایضا بان معنی قوله تادیبا ای ضربته للتادیب اتفاقا وقوله للتأدیب لیس مفعولا مطلقا فکذا تأدیبا الذی هو بمعناه
قوله ای شرطا انتصاب دقم وهم وهو ان المتبادر ان معنی قوله وشرط نصبه ای شرط کونه ناصبا للغیر باضافة المصدر الی الفاعل والامر لیس کذلک لان المفعول له لا ینصب شیئا ثم یرد علیه ان مبنی المتن علی الایجاز والاختصار فینبغی ان یقول وشرط کون المفعول له من غیر ذکر نصبه فاجاب بقوله لان شرط کون الاسم مفعولا له یعنی انما زاد قوله نصبه لان هذا الشرط شرط نصبه لا شرط ذاته عند المصنف رح **قوله** الزائر ای لتعطی الاکرام الزائر فقوله الزائر منصوب علی المفعولیة للاکرام المضاف الی الفاعل وهو الضمیر المجرور فی قوله لاکرامک **قوله** عنده ای عند المص رح **قوله** وخص اللام مع ان الباء وفی ومن الیها من دواخل المفعول له **قوله** فلا یقید غیرها لانه لو قید غیر اللام فیتبادر الی تقدیر اللام لما ذکرانما الغالب فی تعلیلات الافعال **قوله** ان امرأة وفیه نظر وهو ان اسم ان لا یکون الا معرفة او نکرة مخصصة وقوله امرأة لیس کذلک اجیب عنه والله اعلم ان قوله امرأة علم امرأة متخصصة فلا اشکال اصلا **قوله** فلما کان تقدیر اللام جوابا[۳] سوالین احدهما انه اذا ذکر الشئ سابقا یذکر ثانیا بالضمیر[۴] والاخران مبنی المتن علی الایجاز والاختصار فلابد ان یرجع الضمیر الی تقدیر اللام ولم یوضع الظاهر موضع المضمر فاجاب بما تری **قوله** ولهذا قال

---

[۱] وان لم یعتد فی بعض الازمان والمراد بالقعود عدم القیام بالحرب القعود الحقیقی کذا قال عبد الرحمن ۱۲ [۲] وقعد به النوع من القعود ۱۲ [۳] وانا لها واحد ۱۲
مفتی [۴] فلا بد ان یقول وانما یجوز ارجاع الضمیر فی یجوز الی تقدیر اللام بدون ذکر قوله حذفها ۱۲ مفتی عبد الرحیم

وقیل انما وضع المظہر موضع المضمر اشارۃ الی الترادف بین الحذف والتقدیر کما قالہ عبد الغفور قولہ فیجوز حذفہا کما یجوز ذکرہا اشارۃ الی ان الجواز ھھنا بمعنی الامکان الخاص قولہ اذا کان فعلا یکون العین ای حدثا قولہ ای اتحد فاعلہ وفاعل عاملہ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف تقریرہ ان الاحصر والاوضح فی العبارۃ ھذہ الا ما ذکرہ المصنف فلم ترک الاحصر اجیب عنہ انہ انما ذکر الطویل لیعلم انہ علۃ للفعل فان قلت ان اتحاد الفاعل مشکل فی قولہ تعالی اَلَمْ تَرَ اِلَی الَّذِیْ حَآجَّ اِبْرٰھٖمَ فِیْ رَبِّہٖٓ اَنْ اٰتٰىہُ اللّٰہُ الْمُلْکَ فان قولہ اللہ مفعولہ وحذف لامہ مع ان اتحاد الفاعل غیر متحقق فیہ لان فاعل الفعل المردود والمردود لہ ھو اللہ تعالی والجواب ان حذف اللام عن المفعول لہ جائز عند اتحاد الفاعل یعنی ان اتحاد الفاعل شرط اذا لم یکن مفعول لہ مصدرا بان وان لان حذف حرف الجر منہما قیاس قولہ بان یتحد زمان وجودہما او یکون زمان الخ جواب سوال وھو ان المتبادر من المقارنۃ الاتحاد الزمانیۃ وھی مفقودۃ فی الصورتین اللتین ذکرھما الشارح رح قولہ اذ لا مغائرۃ بینہما اذ للضرب والتادیب واحد اذ ھما فعل الضارب والمغائرۃ بین الضرب والتادب ثابت لان الضرب فعل الضارب والتادب فعل المضروب قولہ الا بالاعتبار یعنی انہما متحدان ذاتا ومختلفان بالاعتبار اذ وضع الخشبۃ علی شخص من حیث انہ مفید للالم یسمی ضربا ومن حیث انہ مفید للخلق الحسنۃ یسمی تادیبا قولہ فان زمان الفعل الخ فان زمان الجبن مقدم علی زمان القعود ویکون القعود فی بعض زمان الجبن فان قیل لا حاجۃ لتصحیح المثال المذکور الی ان زمان الفعل بعض من زمان المفعول لہ لان علۃ القعود ھی الجبن الموجود عند القعود لا الجبن السابق علیہ قلنا یعد الجبن من اولہ وآخرہ جبنا واحدا لا جبانا متعددۃ قولہ ایقاعا للصلح فان قیل انہ یصح الشہود الی الحرب وان لم یقع الصلح فلم یجب کونہ مقارنا لہ فی الوجود قلنا المقارنۃ فی الوجود اعم من ان یکون فی الواقع او فی قصد المتکلم قولہ وانما اشترط جواب سوال وھو ان المفعول لہ لا یخلو اما ان یکون لانہ جزء الفعل ولعلاقۃ اخری اما الاول فھو غیر موجود واما الثانی فھی غیر معلومۃ فعلیک البیان فاجاب بما حاصلہ انہ منصوب لاجل انہ مشابہ بالمفعول المطلق بہذا الشرط قولہ تعلق المصدر بہ منصوب بنزع الخافض ای لتعلق المصدر وانما کان منصوبا بنزع الخافض لانہ لما حذف الکاف فتعلق حرف الجر عمل فی مدخول حرف الجر قولہ ای الذی فعل اشارۃ الی بیان القاعدۃ المشہورۃ وھی ان الالف واللام اذا دخل علی اسم الفاعل او اسم المفعول یکون اللام بمعنی الذی وصلتہما بمعنی الفعل قولہ لفظا بیان لکلمۃ مع قولہ فی صدر الفعل عنہ ای عن الفاعل مثل جئت وزیدا وقولہ والمفعول بہ عطف علی الفاعل مثل کفانک وزیدا درھما

لہ وھنا للمفعول لہ بقولہ ان اتاہ اللہ مصدر ربان ۱۲ منہ سہ اذ زمان التادیب زمان الضرب ھو الظاھر وکذا زمان الجبن غیر زمان القعود لان الجبن موجود فی زمان القعود وغیرہ بخلاف العکس ۲ سہ ای بان یکون المفعول لہ مصاحبا لہ فی وقوع الفعل

فان قیل ان صفة الصدور لا یلائم بقولنا استوی الماء والخشبة لان الاستواء لم یصدر من الماء قلنا الصدور اعم من ان یکون حقیقتا وحکما اذ الاستواء لا یکون الا للماء فکانه صدر منه فان قیل ان قوله عنه فی قوله فی صدور الفعل عنه مما لا یحتاج الیه لان قوله فی صدور الفعل وجه للمضاف فلا بد ان یکون مشترکا بین المضاف والمضاف الیه کما یکون وجه الشبه مشترکا بین المشبه والمشبه به وهذا یحصل بترک قوله عنه وکذا قوله علیه فتامل تفهم قوله فقوله معه جواب سوال وهو ان قوله للمفعول صیغة اسم المفعول وهو یقتضی مفعول مالم یسم فاعله فما هو فاجاب بقوله فقوله معه الخ ثم یرد علیه ان قوله معه مضاف ومضاف الیه فیکون جارا ومجرورا فسال السائل هل قام الجار والمجرور مقام مفعول مالم یسم فاعله فاجاب الشارح بقوله کما اسند الجار والمجرور الخ ثم یرد علیه انه لما کان الالف واللام موصولة فلا بد فی الصلة من العائد الیه فما هو فاجاب بقوله والضمیر المجرور الخ وانما کان الضمیر مجرورا اذ هو المضاف الیه وانما تعرض الی حاصل ترکیب المفعول معه دون المفعول به وفیه وله لان به وفیه وله جار ومجرور والضمیر فیهما من المبنیات فرفعه محلی قطعا بخلاف معه فانه معرب فینبغی ان یکون مرفوعا بالفعل المجهول والحال انه غیر مرفوع بل منصوب فهو یحتاج الی البیان قوله واعتذر من نصبه جواب سوال ظاهر قوله علی ما هو علیه فی الاکثر وفیه نظر وهو ان بین قوله لازم النصب بین قوله فی الاکثر تدافع جیب عنه ان المراد من اللزوم هو اللزوم الحکمی وهو ان یکون للاکثر حکم اللزوم کما ان للاکثر حکم الکل قوله وفی بعض الحواشی والمراد منه شرح شارح الهندی واعلموا علیه اسم الحواشی لان الحاشیة عبارة عما کتب علی بیاض الکتاب وشرح الهندی فی الاول کان مکتوبا فی بیاض الکافیة ثم جمع بعض الطلبة فصار شرحا قوله ان هذا الرای شریف جدا اما کونه شریفا فلموافقته کلام الله تعالی واما کونه جدا فلخلوه عن تکلف ضمیر راجع الی المصدر قوله وقیل الوجه ودلیله انه لو اسند الی مع وهو ظرف منصوب لکان الشیء الواحد مرفوعا ومنصوبا قوله وقد حیل فمفعول مالم یسم فاعله فیه هو الضمیر الراجع الی مصدر الفعل وهو الحیلولة اذ المصدر والتاء یجوز تذکیره وتانیثه فان قیل انما قام المصدر مقام الفاعل اذا وصف له بشیء فلا یقال ضرب ضرب بل ضرب ضرب شدید کما مر فی موضعه قلنا القید المخصص شرط فی اقامة المصدر اذا کان المذکور لفظ المصدر والواقع مقامه ههنا هو الضمیر الراجع الی المصدر قال الشارح قدس سره فی الحاشیة العیر الحمار الوحشی او الاهلی والنزوان الوثبة والوثوب قوله والضمیر المجرور للموصول جواب سوال یرد علی هذا البعض وهو انه لا بد من العائد فی الصلة الی الموصول فاجاب بقوله والضمیر الخ ای الضمیر المجرور للموصول علی قول هذا البعض ایضا فلا یرد انه لا حاجة الیه بل هو تکرار حیث قال الفا والضمیر المجرور راجع الی اللام قوله کالفاء

۱؎ تقریره ان مفعول مالم یسم فاعله من قبیل المرفوعات فلا بد ان یکون مرفوعا ولفظ معه منصوب فاجاب بقوله واعتذر ۱۲ م

۲؎ ولانه یوافق بقوله للمفعول به وفیه وله ۱۲ م ۳؎ واقام المصدر الموکد مقام الفاعل مع ان الکثر النحات علی انه لا یجوز اصل کذا قال عبد الرحمن ۱۲ م مفتی

۴؎ من الحیلولة وهی المنع من الوصلة بین الشیئین ۱۲ م مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاور ے

قال مولٰنا عصام الاحسن ذکر مع موضع الفاء لان المقصود هو الاحتراز عن المذکور بعد لفظ مع اذ معنی مع والواو واحد والاحتراز یکون من الاقران اقول لانسلم ان الاحسن ما قاله لان بین الواو والفاء مناسبة من حیث انهما حرفا عطف فیکون الفاء من الاقران بخلاف مع لانه من الاسماء قوله لمصاحبته فالمصاحبة مضاف الی الضمیر من قبیل اضافة المصدر الی المفعول وقوله معمول مرفوع فاعل المصدر وان قوله مصاحبته مضاف الی قوله معمول من قبیل اضافة المصدر الی الفاعل لا الضمیر فی قوله لمصاحبته ولیس قوله معمول مفعول المصدر والا یکون مخالفا من قول الشارح بان یکون الفاعل مصاحبا له حیث علم منه ان المصاحبة من جانب المعمول لا من جانب مفعوله معه ثم قوله لمصاحبته اه احتراز من قولهم کل رجل وضیعته لانه لیس لمصاحبة معمول فعل اذ لا فعل ههنا قوله اللام متعلق بمذکور لما کان المتعلق قد یکون من الافعال العامة وقد یکون من الافعال الخاصة فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح اللام متعلق بمذکور قال مولٰنا عصام ان فی قوله بمذکور لطافة ولو قال بالمذکور لکان اللطف وانما کان فیه لطافة لان فیه احتمالان احدهما ان المراد منه لفظ المذکور الذی فی عبارة المصنف والثانی ان متعلقه منطوق غیر مقدر ای انه ظرف لغو ولیس بمستقر وانما کان ما قاله مولٰنا عصام اللطف اذ فی اللام اشارة الی ما قال المصنف اقول لیس فیما قال مولانا عصام لطافة اذ هی باعتبار الاحتمالین ولو ادخل اللام علی مذکور تعین احتمال واحد قوله ای یکون ذکره بعد الواو ولما کان قوله مذکور مرکبا من الذات والوصف والحال ان المتعلق لا یکون من الذوات فلذا قال الشارح ای یکون ذکره یعنی ان المراد من المذکور هو الحدث فقط وانما قال الشارح اشارة الی ان اللام اجلی ولیس بزائدة ولا للعاقبة ولا للتملیک من معانی اللام قوله سواء کان ذلک المعمول فاعلا او مفعولا اشارة الی الرد علی البعض من ان المعمول لابد ان یکون فاعلا والا لانتقض بقولنا ضربت زیدا وعمرو اذ لا یعلم نصب عمرو انه من العطف او من المفعول معه والجواب عنهم سیاتی قوله استوی الماء والخشبة هذا القول یذکر فیما یعلم عمق الماء بالخشبة قوله وسواء عطف علی السواء الاول ثم انه لما کان قبله لفظا ومعنی منصوبا ولا یعلم ناصبه فقال الشارح سواء کان لانه لما لم یصح حمل قوله لفظا ومعنی علی لفظ الفعل اول قوله لفظا بلفظیا ومعنی بمعنویا قوله نحو مالک وزیدا الخ فانه اذا ذکر اللام بعد ما الاستفهامیة یکون اللام بمعنی لصنع او لیصنع قوله والمراد جواب سوال وهو ان التعریف لیکون ما نافعا لانه دخل فیه المعطوف فاجاب بقوله والمراد یعنی ان المراد هو المشارکة فی الفعل والزمان والمکان والمشارکة فی المعطوف فی اصل الفعل دون الزمان والمکان اذ یجوز ان یجیئ زید فی وقت وعمرو فی وقت اخر قوله فی زمان واحد ای مع المکان ایضا قوله نحو سرت وزیدا مفعولا معه لتعذر العطف اذ

لہ فی نحو قوله جاء فی زید وعمرو لانه مذکور بعد الواو لمصاحبة المعمول ای معمول الفعل فی المصدر والوقوع مع انه لیس مفعولا معه ۱۲ سه

لان کونهما فی زمان واحد لیستلزم کونهما فی مکان واحد لانه لو سار زید فی سکة وسار عمرو فی سکة اخری موازیة لها لا یقال لهما سارا معه فی زمان واحد عرفا فالاحسن ان یکتفی بالزمان کذا قال مولٰنا عصام قال عبد الرحمن انما جعلهما قسمین باعتبار القصد لا باعتبار انهما قسمان متقابلان لانه قد یکون للقصد مشارکة له فی زمان فقط دون المکان وقد یکون للقصد کله ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الپشاوری

معه والحق ان المصدر هنا مضاف الی الفعول والفاعل متروک والمعنی لاجل مصاحبة المفعول معه فعل ۱۲ قاله الافغانی ۱۲ سه یعنی ان قوله لفظا ومعنی ظرف ان کان الناصب المقدر ۱۲

لا یجوز العطف علی الضمیر المرفوع المتصل قوله او مکان واحدا مع الزمان ایضا اذا رضاع الفصیل لبنا انما یکون اذا کانا فی زمان ومکان واحد قوله نحو جاءنی زید وعمرو لعدم تعذر العطف ههنا فلا یرد انه لا فرق بین سرت وبین جاءنی فالوجه فی الاول تعین المفعول معه وفی الثانی یجوز العطف ایضا وان قصد المصاحبة فی هذا المثال یجوز ایضا لان الفعل لفظی والعطف جائز فیجوز فیه الوجهان قوله واعلم الخ لان الفعل اصل فی العمل فنسبة العمل الی الغیر مع وجود الاصل من افعال السفهاء وفیه رد علی عبد القاهر حیث قال ان العمل للواو اذ هو قریب من الفعل وعلی الاخفش حیث قال ان العامل نحو الواو لکن الاعراب یظهر فیما بعد الواو وانما کان الاعراب ایضا لان الواو بمعنی مع وهو لازم النصب لکن الواو لا یقبل الاعراب فنقل الی ما بعد الواو فکان العامل هو الواو قوله وانما وضعوا الواو جواب سوال ظاهر قوله واصلها جواب سوال وهو ان الفاء ایضا لخصر فاجاب بما تری قوله ای وجدا انما جعل الشرط کلمة کان تامة مع ان الظاهر انها ناقصة لوجود الاسم وهو قوله الفعل والخبر وهو قوله لفظا لانه علی تقدیر کونها ناقصة یلزم تاویل قوله لفظا بقوله ملفوظا لیصح الحمل علی اسم کان واما علی تقدیر کونها تامة لا یلزم التاویل المذکور لانه علی هذا یکون قوله لفظا تمیزا عن نسبة الفعل الی الفاعل ولا حاجة فیه الی التاویل قوله ای لم یجب جواب سوال وهو انه یتقفر بقولنا ضربت زیدا وعمرا اذ العطف فیه جائز مع انه لا یجوز الوجهان فیه بل العطف فیه واجب فاجاب بقوله ای لم یجب ثم یرد علیه انه منقوض بقولنا جئت وزیدا اذ العطف فیه غیر واجب مع انه لم یجز فیه الوجهان بل تعین المفعول معه فاجاب بقوله ولم یمتنع وفی صورة النقض امتنع العطف فیکون الجواز بمعنی الامکان الخاص قوله فلا ینتقض متعلق بقوله لم یجب قوله لوجوب العطف فیه لان الاصل فی الواو وهو العطف وانما عدل عنه نصا علی المراد من المصاحبة وفی المثال المفروض لا یدل التنصیص بالنصب علی المصاحبة لانه یحتمل ان یکون النصب للعطف بل اظهر للاصالة فالحاصل ان الحمل علی المفعول معه فیما اذا کان احتمال العطف مغلوبا وفیما اذا کان غالبا فالحمل علی العطف واجب فان قیل هذا منقوض بقولنا کفاک وزیدا درهم لان زیدا ایضا لا یدل علی المصاحبة لاحتمال العطف قلنا احتمال العطف ههنا مغلوب لان الضمیر فی کفاک وان لم یمتنع العطف علیه لکونه فصلة فلا یکون کالجزء نظرا الی المعنی لکنه بالنظر الی اللفظ متصل فالعطف علیه وان لم یمتنع لکن یرجح عدم العطف علی العطف فلم یسبق الذهن الی العطف قوله ای العطف والنصب دفع وهم وهو ان المراد بالوجهان ان یکون المنصوب فاعلا او مفعولا وذلک لا یوافق المقصود ثم یرد علیه ان البحث لا یکون الا جملة وقوله

ای فی قوله واعلم ان مذهب جمهور النحاة ۱۲ منه ۳ یعنی انه جعل الواو نفسها عاملة حیث قال فی نظم مائة عوامل واو یا له ناصب اسم الخ لکن لیس مراده ان الواو حقیقة بل انه عامل مجازا باعتبار الفعل اللفظی والمعنوی کذا فی الحواشی ۱۲ منه ۳ تقریره او لم وضع الواو موضع مع اجاب بقوله وانما وضعوا ۱۲ منه ۵ یعنی ان المراد من الجوان هو الاعم من الخاص ۱۲ منه ۵ ای لتعین النصب علی انه مفعول معه ۱۲ مولوی مفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری الرحدی

فالوجهان جزاء وليس بجملة فاجاب بقوله جائز قوله جئت انا وزيد فان قيل لا يتم المنفصل على استدلاله لان المنفصل شئ والتصل شئ اخر قلنا انهما فى الحقيقة شئ واحد لانهما ضمير المتكلم فلما كان المنفصل مستقلا لزم منه استقلال المتصل من وجه فان قيل ينبغى ان يكون زيد معطوفا على المنفصل فما الحاجة الى كونه معطوفا على المتصل قلنا انه لو عطف على المنفصل والحال انه تاكيد للتصل فالمعطوف ايضا يكون تاكيدا وهو لا يجوز ثم اعلم ان قوله فالوجهان جزاء وهو ليس الا عين الشرط لان معنى قوله لم يجب العطف ولم يمتنع اى العطف جائز مع جواز النصب ايضا لان الكلام فى المفعول معه وهو يكون منصوبا فتامل فيه قوله اى وان لم يجز جواب سوال وهو ان الاستثناء من عدم الوجوب المستفاد من قوله الشارح اى لم يجب فى تفسير قوله المصنف قوله بل يمتنع دفع وهم وهو ان قوله لم يجز بمعنى لم يجب بالامكان العام المقيد بجانب العدم فينقض بمثل قولنا جئت انا وزيد فدفع بقوله بل يمتنع يعنى ان المراد هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فوجود العطف ليس بضرورى سواء كان جائزا او ممتنعا قوله امرا معنويا لما كان قوله معنى خبر كان وهو يكون محمولا على الاسم وحمله عليه غير صحيح فلذا قال معنويا ثم قوله معنويا صفته وهو يقتضى الموصوف فلذا قال امرا وقوله مستنبطا من اللفظ تفسير لقوله معنويا قوله اى لم يمتنع دفع وهم وهو ان قوله جاز بمعنى لم يجب بالامكان العام المقيد بجانب العدم فينتقض بماشانك وعمرو لانه لا يجب العطف فيه بهذا المعنى مع انه لم يتعين العطف فيه بل يمتنع فدفع بقوله اى لم يمتنع يعنى ان المراد هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود فعدم العطف ليس بضرورى سواء كان وجوده ضروريا اولا وههنا عدمه ضرورى لانه ممتنع قوله مع جواز وجه اخر كلمة مع بمعنى لام الجارة اى لجواز وجه اخر فيكون علة لعدم الحاجة فيه ان الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة قلنا القرينة العقلية دالة على المقصد وهو السوال عن شان احدهما مع الاخر لا من شان كل واحد فيفيد المصاحبة فلا حاجة الى القرينة اللفظية وهى النصب قوله بل يمتنع اشار به الى ان المراد من الجواز هو الامكان العام المقيد بجانب العدم فوجود العطف ليس بضرورى سواء كان عدمه ضروريا اولا فقال بل امتنع اى عدمه ضرورى ليصح قوله لتعين النصب قوله نحو مالك وزيدا الخ وانما اورد مثالين لان فى المثال الاول الضمير مجرور بحرف الجر وفى الثانى مجرور بالمضاف قوله غير جائز وتحقيقه سيجئ فى بحث العطف قوله ولم يجز عطف جواب سوال ظاهر قوله فى هذه الامثلة اشارة الى ان قوله لان المنفصل دليل الكل ليس متعلقا بالقريب قوله وما يماثله جواب سوال وهو انه لا يتناول ماشانك وعمرا لانه ليس معناه ما تصنع بل معناه ما يصنع بك

قوله الحال ے ومنها الحال ۶

بحث الحال

ے ای فی قول المصنف لان المنفصل ۱۲ ۶ ای معنی ماشانك وكما وا ۱۲ ۷ اجاب بقوله وما يماثله يعنى ان معنى ماشانك ما يصنع بك ۱۲ ۸ اى لتعين المعطوف اى لان المعنى ما تصنع وما يماثله ما يصنع ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم ۱۲

وهو فی اللغة کما قال الحال الشئ یحول ای انقلب وانما سمی هذا القسم بها لانها لا تخلو عن انقلاب غالبا

اعلم ان الحال علی قسمین احدهما الموکدة وهو الذی لا ینقل من ذی الحال غالبا نحو زید ابوك عطوفا والثانی المنتقلة وهی التی انتقل من ذی الحال غالبا نحو جاءنی زید راکبا ثم کل واحد منهما اما حال واحدة او اکثر من واحدة فالاول یسمی حالا واحدة مفردة والثانی وهو الاکثر من حال واحدة فهو لا یخلو اما ان یکون کل الاحوال من ذی الحال الواحد او یکون الحال الواحد الاول من ذی حال والحال الثانی یکون حالا من الضمیر فی الحال الاول فالاول تسمی بالاحوال المتداخلة والثانی یسمی بالاحوال المتداخلة نحو جاءنی زید راکبا وقائلا فان کان راکبا وقائلا احوالا من زید والثانی حالا من الضمیر فی راکبا فهی متداخلة ثم کل واحد منهما اما متحقق فی زمان التکلم نحو جاءنی زید راکبا ای مقدرا ومفروضا ای لیس بمتحقق فی الحال لکن متحقق فی الزمان المستقبل یکون لا محالة فیصح فرضه فی زمان التکلم نحو قوله تعالی فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ فالاول یسمی حالا محققة والثانی یسمی حالا مقدرة قوله لما فرغ جواب سوال وهو ان البحث عن الحال لا یلیق لانه فی المفاعیل والحال لیست منها او نقول ان فی قوله لما فرغ اشارة الی ترغیب المبتدی لانه یفرح بالشروع بالبحث الجدید فنبه الشارح علیه قوله ما یبین هیئة فان قیل ان هذا التعریف غیر جامع لانه لا یصدق علی قائما فی نحو جاءنی زید قائما ابوه ونحو رأیت زیدا قائما ابوه لان قائما یبین هیئة الاب وهو لیس لفاعل ولا مفعول قلنا ان الاب وان لم یکن فاعلا ولا مفعولا لکنه متعلق بهما فیکون حالا باعتبار التعلق لکن یرد علیه انه منقوض بقولنا انتبك وزید قائم لان زید قائم لم یبین هیئة الفاعل ولا المفعول بل هیئة الزمان قلنا بان الحال فی المثال المذکور یبین هیئة لازم الفاعل اعنی زمان الاتیان قوله ای من حیث جواب سوال بین الشارح ثم یرد علیه انه علی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وذا لا یجوز فاجاب الشارح بقوله کما هو الظاهر یعنی ان التقدیر فی التعریف انما لا یجوز اذا لم یوجد القرینة وهنا وجد وهو الظهور قوله مطلقا کما فی قولنا جاء زید العالم فان علم زید مقدم علی مجیئه ولا یتوقف العلم بکون زید فاعل جاء بخلاف قوله جاءنی زید راکبا فان رکوب زید لیس بمقدم علی مجیئه بل متصل معه فی وقت المجئ قوله وهذا التردید جواب سوال وهو ان کلمة او لاحد الامرین فینبغی ان لا یصح الحال منهما معا کما فی قوله ضرب زید عمرا راکبین فاجاب بقوله وهذا التردید الخ ثم ههنا اعتراض وهو ان کلمة او للشك فلا یجوز ذکرها فی التعریف قلنا ان کلمة او ههنا للتقسیم لا للشك فان قیل فعلی هذا لا یصح قول الشارح وهذا التردید اه لانه علم منه انها للشك والتردید قلنا ان اطلاق التردید علیه باعتبار الاصل واما ههنا فلیس للتردید قوله ای سواء کان اشارة الی بیان نصب قوله لفظا او معنی وانما اول قوله

لکتب اصحابنا الحال هو المتجدد والکان الاول هو الامر الثابت

لہ وقد استمر فی کلامهم التعبیر عن الملزوم باللازم فکانهم تبین هیئة ذیها من حیث ان هیئة اللازم هی هیئة الملزوم حکما کما فی حاشیة عبد الرحمن ۱۲ م سہ وجه الظهور ان هذا المقام مقام التعریف والمحشیات موارد فی التعریفات وانما حذفت الکفاء بالشهرة ۱۲ م سہ یعنی ان قوله لفظا تمییز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لکان المقدر کما اشار الیه فی الشرح کذا قال عبد الغفور ۱۲ مفتی عبد الرحیم

لفظا بلفظیا یصح الحمل علی اسم کان قولہ بان تکون فاعلیتہ دفع وہم وہو ان المراد بالفظی مایکون الفاعل مذکورا وبالمعنوی مایکون غیر مذکور فعلی ہذا لا یصح مثال المعنوی بقولہ ہذا زید قائما فان زیدا مذکور فدفع بقولہ بان تکون الخ قولہ باعتبار لفظ الکلام ای جزء الکلام وہو الفعل یعنی ان الفاعل اللفظ ہو الذی یکون عاملہ لفظیا وکذا المفعول اللفظی ثم یرد علیہ ان مفعولیۃ زید فی قولہ ہذا زید باعتبار لفظ ہذا الکلام وہو ہذا لانہ یدل علی اشیر فاجاب بقولہ ومنطوقہ یعنی ان ہذا وان دل علی مفعولیۃ زید لکن لیس باعتبار المنطوق بل باعتبار المفہوم ثم یرد علیہ انہ منقوض بفعل مقدر اذ ہو لیس بمنطوق مع ان معمولہ یسمی لفظیا فاجاب بقولہ من غیر اعتبار معنی خارج عنہ والحال انہ لیس فی الفعل المقدر اعتبار المعنی الخارج عنہ ثم یرد علیہ انہ علی ہذا ینبغی ان یکون الفعل فی ہذا زیدا من ہذا القبیل لان فہم اشیر لیس بخارج عنہ بل باعتبار لفظ ہذا یعنی داخل فیہ فاجاب بقولہ یفہم من محوی الکلام ای لازم الکلام یعنی ان معنی قولہ باعتبار معنی خارج عنہ ان یفہم من محوی الکلام قولہ سواء کانا ملفوظین دفع وہم وہو ان المتبادر ان الفاعل اللفظی مایکون ملفوظا بنفسہ دفع بقولہ سواء الخ .....

..... یعنی ان الفاعل اللفظی مایکون عاملہ لفظیا سواء کان الفاعل بنفسہ ملفوظا حقیقۃ وہو ما کان من مقولۃ الحرف والصوت او حکما کالمنوی فقولنا ضرب زید ان فاعلیۃ زید لفظی وہو ملفوظ بنفسہ ایضا وقولہ زید ضرب ان فاعلیۃ الضمیر المستکن فی ضرب لفظی اذ عاملہ لفظی وہو بنفسہ ملفوظ حکما وقولہ ہذا زید ان مفعولیۃ زید معنوی اذ عاملہ معنوی وہو اشیر المستفاد من ہذا وہو ای المفعول بنفسہ ملفوظ قولہ بان یکون فاعلیۃ ہذا ابیان المقابلۃ مع اللفظی قولہ والمراد بالفاعل جواب سوال ظاہر قولہ لکونہ فی معنی الفاعل ای انکان مصاحبہ فاعلا ہو فاعل وان کان مصاحبہ مفعولا فہو مفعول قولہ ضربت الضرب شدیدا انما ذکر الضرب معرفا لان ذا الحال لا یکون الا معرفۃ وایضا لو کان نکرۃ لالتبس شدیدا بالنعت قولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب جواب سوال وہو ان المفعول المطلق لا یکون الا عین الفعل بالمعنی اللغوی فکیف یکون داخلا فی المفعول بہ لانہ یکون مغایرا للفعل فاجاب بقولہ فانہ بمعنی احدثت الضرب ولا شک ان الضرب مغایر من الاحداث والعلاقۃ بین ضربت واحدثت عموم وخصوص فان قیل لا یجوز ان یکون المفعول المطلق مفعولا حکما باعتبار وجود النصب فیہ فعلی ہذا لا حاجۃ الی قولہ فانہ بمعنی احدثت قلنا فعلی ہذا یلزم دخول التمیز فی المفعول بہ ایضا قولہ وان لم یصح قیامہ لان صحۃ الحال ہہنا بعلاقۃ الجزئیۃ لا بعلاقۃ القیام قولہ مصحبین ای داخلین فی الصبا قولہ المضاف ای الدار المضاف الیہ الذی لفظ ہولاء قولہ فان دار الشوق الخ وہو علاقۃ الجزئیۃ یعنی ان دار الشوق اصلہ واصل الشوق یکون جزءہ قولہ والدار مفعولا لم یقم الخ جواب سوال قولہ وقد تبین ہذا جواب من شاح

لہ فی نسخ عنہ قائما فی نحو زید فی الدار قائما لان قولہ قائما لیس عن الضمیر المستکن فی الظرف وہو لیس بملفوظ ۱۲ منہ

لہ تقریرہ انہ قد یقع الحال عن المفعول بہ نحو جئتک انا وزید راکبین وقد یقع عن المفعول المطلق ضربت الضرب شدیدا وقد یقع عن المضاف الیہ نحو بل نتبع ملۃ ابراہیم حنیفا ۱۲ منہ

لہ تقریرہ الحال اما عن الفاعل او عن المفعول بہ فالدار فی الآیۃ المذکورۃ لیس بفاعل ولا مفعول بہ فلا یصح ان یکون حالا عنہما ۱۲ منہ

الهندی عن الشبهة الواردة بالحال عن المفعول والمفعول المطلق فقراءة الاصل هی بیبن علی صیغة المضارع المعلوم المذکر من باب التفعیل والفاعل هو الضمیر الراجع الی کلمة ما والهیئة مفعولا وبة متعلقا بالمفعول فیکون المعنی حینئذ مقیدا بقوله به واما اذا قرئ تبین علی صیغة الماضی المعلوم من باب التفعیل تکون الهیئة حینئذ فاعلا ویکون قوله به متعلقا بتبین فیکون المفعول حینئذ مطلقا عن قوله فیه فیتناول المفعول معه والمفعول المطلق فان قیل هذا ینافی ما سبق من ان اطلاق صیغة المفعول علی المفاعیل الاربعة الباقیة لا یصح تقیده بقوله به اوفیه اومعه اوله قلنا ان عدم صحة اطلاق المفعول علی المفاعیل الباقیة بدون تقیده بقوله به اوفیه اومعه اوله بالنظر الی المفعول اللغوی واما بالنظر الی المفعول النحوی فیجوز اطلاقه علیها بدون التقیید کما ذکر واذا قرئ بیبن علی صیغة المضارع المجهول تکون الهیئة مفعولا مالم یسم فاعله ویکون قوله به متعلقا بقوله بیبن فالمفعول حینئذ ایضا یکون مطلقا عن قیده به فیتناول المفعول معه والمطلق الی هنا قول شارح الهندی ووجه الرد من جانب الشارح ماقاله بقوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف الیه وایضا فی قول شارح الهندی یتعلق الجار والمجرور بالمقدر وایضا فی قوله ارجاع العائد الی الموصول فی متعلق الصلة والاصل ان یکون العائد فی نفس الصلة وایضا دخل للمفعول فیه وصحة الحال عنه مختلف فیه قوله مثال اللفظی الملفوظ حقیقة جواب سوال وهو ان المثال یکون للایضاح وهو یحصل بواحد فاجاب بقوله مثال اللفظی یعنی ان هذا المثال مثال الفاعل اللفظی لان عامله ملفوظ قوله فان فاعلیة الخ علة لکون الفاعل لفظیا قوله باعتبار لفظ هذا الکلام ای جزء الکلام وهو الفعل وهما ملفوظان حقیقة لانهما من مقولة الحرف والصوت قوله مثال اللفظی للملفوظ حکما لان عامله لفظی وهو قوله فی الدار لانه قائم مقام ثبت واستقر الضمیر المستکن فی ثبت الی قوله فی الدار لئلا یلزم حذف الفعل والفاعل جمیعا قوله والضمیر المستکن ملفوظ حکما لانه لیس من مقولة الحرف والصوت ثم اعلم ان ماقاله الشارح رد علی المصنف حیث قال فی شرح هذا امثال الفاعل المعنوی فان قیل ینبغی ان یکون قائما حالا من زید لانه وان کان مبتدأ لکنه فاعل معنی باعتبار اتحاده مع الضمیر الذی هو فاعل الظرف قلنا فعلی هذا یلزم اختلاف عامل الحال وذی الحال وذا لا یجوز عند الاکثرین اذ عامل الحال الظرف وهو قوله فی الدار وعامل ذی الحال هو الابتداء فان قیل فی ان دابر هؤلاء مقطوع الدابر مفعول مالم یسم فاعله لمقطوع باعتبار الضمیر الراجع فی المقطوع کما سبق فلم لا یکون زید ایضا فاعل فی الدار باعتبار ضمیره الراجع الیه قلنا ان معمول الظرف لا یتقدم علیه عند سیبویه فلا یلزم کون قائما حالا من المفعول مطلقا

له کما هو مختار المصنف رح والشارح ۱۲ م سه والمونث لان کلمة ما عبارة عن الحال واللفظ الحال مونث ۱۲ م منتقی ۱۲ سه
ای لفظ الهیئة ۱۲ م سه من باب التفعیل ۱۲ م سه یعنی ان قول الشارح الهندی مردود وجه ۱۲ سه وهو قوله بین وهذا خلاف الاولی ۱۲ م سه اعنی الشارح الهندی ۱۲ سه ای وایضا لو قرء کما قاله الشارح الهندی دخل فیه الحال عن المفعول فیه فکان المفعول له ایضا
له لم اورد للمصرح الامثلة الثلاثة ۱۲ م سه ای هذا امثال للحال عن الفاعل المعنوی ۱۲ م سه اذ المقصود تقیید الحکم فی الدار بحال القیام
سه وانکان تتقدم علیه عندنا لاتضمن فبناء الکلام ههنا علی مذهب سیبویه تالیف عبدالله ۱۲ المولوی المفتی عبدالرحیم

له حاصله ان الاولی فی صیغة المفعول اللغوی لا یحمل علی الفاعل الباقی بدون التقیید ویجوز اطلاق صیغة المفعول الاصطلاحی علیها بدون التقیید ۱۲ منقی عبدالرحیم ۱۲

قوله مثال للمعنوی یعنی انه مثال للمفعول معنی اذ عامله معنوی وهو بنفسه ملفوظ حقیقة لانه من مقولة الحروف والصوت لا یقال ان الشارح لم یأت بالمثال للمفعول الملفوظ حکما لانا نقول انه اتی بمثالین له احدهما قوله تعالی بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ وثانیهما قوله تعالی اَنْ یَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِیْهِ مَیْتًا فان المضاف الیه محکم المفعول قوله المفهومین من لفظ هذا الاول مفهوم من لفظ ذا والثانی من لفظها فان قیل ان مفعولیة زید اذا کان باعتبار معنی انبه فیکون المفعول مجموع قوله هذا زید لا زید فقط فزید جزء المفعول وهو ظاهر فالاولی ترک قوله والتنبیه اللهم الا ان یقال فی تصحیح ان التنبیه لما وقع علی المجموع فوقع علی کل واحد منهما ایضا فاذا وقع المجموع مبنیا علیه فیکون کل واحد منهما ایضا مبنیا علیه اذ کل واحد منهما جزء المجموع قوله ولا شک انهما الخ جواب سوال وهو انه لا فرق بین قوله هذا وقوله فی الدار فی ان کل واحد منهما لیس بعامل بنفسه بل باعتبار امر خارج وهو لفظ اشیر فی قوله هذا ولفظ ثبت فی قوله فی الدار فما الوجه فی ان هذا عامل معنوی وفی الدار عامل لفظی فاجاب الشارح بقوله ولا شک ان بینهما فرقا وهو ان لفظ هذا لم یقصد المتکلم منه لفظ اشیر لان الکلام فی تولیم هذا زید تام غیر محتاج الی لحاظ اشیر واما فی قوله زید فی الدار لا یتم بدون لحاظ التعلق وهو ثبت مثلا فلا بد ان یقصد المتکلم لیتم الکلام قوله الاخبار بهما عن نفسه یعنی ان قوله اشیر وانبه صیغة للتکلم لکن لم یقصد المتکلم بهما الاخبار عن نفسه بخلاف ثبت فی قوله فی الدار لانه مقصود للمتکلم فیقدر فی نظم الکلام قوله المغایر لصحة وقوع جواب سوال وهو ان التنبیه او الاشارة لما کانا خارجین عن المنطوق فما الباعث علی اعتبارهما قوله وعاملها لا یخفی ان المناسب ان یذکر الشرط بعد التعریف لینبغی ان یقدم قوله وشرطها ان تکون نکرة فالغرض من ذکر تفصیل العامل هنا امران احدهما انه من تتمة التعریف کما مر والاحق بیان ما لا یتقدم علی الحال علیه وکانه اراد ان لا یثبت الفصل بین مباحث التقدیم والا لکان الاولی ان یذکر عقیب ذلک التفصیل قوله ولا یتقدم الحال علی العامل المعنوی قوله ای عامل الحال اعلم ان الحال مونث سماعی قوله اما الفعل نحو زاد کلمة اما لان العطف اذا کان بکلمة او ذکرا ما فی راس المعطوف علیه حسن واذا کان العطف بکلمة اما فذکرا ما فی راس المعطوف علیه واجب کما قال المصرح فی مبحث الحرف قوله الملفوظ او المقدر جواب سوال وهو ان المراد من الفعل ما کان مذکورا اذ هو الفرد الکامل قوله نحو ضربت زیدا قائما مثال الفعل الملفوظ وقوله زید فی الدار قائما مثال الفعل المقدر لشریرد علیه ان الظرف قد یکون متعلقه اسم الفاعل فکیف یکون مثالا للفعل المقدر فاجاب الشارح بقوله ان کان الظرف متعلقا بالفعل وفیه نظر لانهم قالوا ان الظرف عامل بنفسه وقال الشارح هنا انه عامل باعتبار الفعل المقدر قلنا ان ما قاله الشارح ههنا مبنی بالنظر الی الاصل واما قالوه مبنی بالنظر الی النیابة یعنی ان قوله فی الدار قائم مقام ثبت مثلا فثبت هذا هو عامل بنفسه قوله وهو ما یعمل عمل الفعل دفع وهم وهو ان المراد بشبه الفعل غیر المتصرف لانه لیشبه الفعل او یتوهم ان المراد من شبه الفعل ما کان علی وزن الفعل

لله لیخرج عنه نحو زید فی الدار قائما او الفعل تقدیرا ۱۲ منه فلجاب لقوله الملفوظ او المقدر منه او المعنوی منه الفرق بین ما قال الشارح وبین ما قالوا ۱۲ منه اذا ما قدم قدم وقدم وهو ما ۱۲ منه

م الدخل لفظ یتحقق

ز والفعول ومعنی هذا الکلام من تقسیم الحال هو تقسیم الفاعل هو تقسیم الفعل من تقسیم الکلام ۱۲ منه

نحو شمر وضرب علمين وهما ليسا الامن الجوامد فكيف يعمل فى الحال قل فم بقوله وهو ما يعمل عمل الفعل ثم يرد عليه انه على هذا لا يصح ذكر قوله او معناه فى مقابلة قوله او شبهه لانه ايضا يعمل عمل فعله فدخل فيه فيكون ذكره مستدركا فاجاب بقوله وهو من تركيبه اى حروف الفعل موجود فيه فخرج العامل المعنوى لان هذا مثلا ليس من تركيب اشير ولا من الظرف من تركيبه باعتبار المتعلق واما اسم الفعل اذا كان على وزن فعال كنزال بمعنى انزل فهو من تركيبه واما غير فعال فهو محمول عليه قوله وانكان الظرف مقدرا باسم الفاعل جواب سوال وهو انه مر آنفا انه مقدر بالفعل فاجاب بقوله انكان الظرف الخ قوله نحو زيد حسن ضاحكا فان قيل ان هذا مخالف لما ذكر المصرح فى بحث الصفة المشبهة من ان معمول الصفة المشبهة انكان منصوبا منكرا فهو ليس الا تمييزا فكيف يكون قوله ضاحكا حالا قلنا ان ما قاله المصرح ثمة فهو فيما اذا كان المعمول فاعلا فى الاصل ولا يصح الحال فلو قرئ ذلك المعمول منصوبا فهو جائز على التشبيه بالمفعول فى المفعولية للمعرفة وعلى التمييز فى المعمول النكرة نحو زيد حسن الوجه وزيد حسن وجها واما ضاحكا فيصح الحال فيصح جعله حالا ومن قال فى الجواب انه مذهب البعض فهو مجرد الدعوى وليس لهذا المذهب تحقق فى كتاب من الكتب المتداولة لهذا الفن قوله المستنبط من محتوى الكلام جواب سوال وهو ان الظرف ايضا معنى الفعل لان قولنا فى الدار معناه ثبت مثلا فلا يصح جعله من الشبه فاجاب بقوله المستنبط من محتوى الكلام اى من لازم بخلاف الظرف لان الفعل مقدر معه الا ترى انه لو صرح على المتعلق اى اجتمع مع الظرف حيث يصح ان يقال ثبت فى الدار واما لفظ اشير اذا اخذ من لفظ هذا فلا يجتمع معه بل يسقط لفظ هذا قوله من غير التصريح به الخ بخلاف متعلق الظرف فانه قد يصرح به وقد يقدر ثم الضمير فى قوله معناه راجع الى الفعل نحو هذا زيد قائما ولا شك ان هذا معنى الفعل قائم مقامه وهو اشير قوله نحو ايا زيد قائما اى ادعو زيدا قائما قوله وليتك عندنا مقيما اى تمنيتك عندنا مقيما قيل المثال لا يطابق الممثل لان مقيما حال من متعلق الظرف فعاملها الظرف دون معنى التمنى قلنا ان فى المثال يكفى الاحتمال فهذا المثال فيه احتمالان فالشارح اورده باعتبار احتمال التمنى وكذا السوال والجواب فى قوله ولعمرو فى الدار قائما قوله اى ترجيحه فى الدار قائما قوله فكانه اسد صائلا اشبه زيد الاسد صائلا قوله لان النكرة اصل لان التعريف باللام عارض لان الموجود فى الابتداء لفظ رجل ثم زاد عليه اللام فصار الرجل وباقى المعارف محمول عليه فلا يرد ان الضمائر موضوعة للتعريف ابتداء وكذا اسماء الاشارات والموصولات موضوعة ابتداء فكيف تكون المعارف فرع النكرات او نقول ان اصلية النكرة باعتبار المدلول يعنى ان الاصل فى الاشياء الابهام والتعريف عارض قوله والغرض وهو مبتدا قوله به متصل بما خبره وقوله وهو تقييد الحدث الخ بيان الغرض اى الغرض من ذكر الحال هو تقييد الحدث اى تقييد الفعل

له اى كون ضاحكا حالا من فاعل الصفة فى زيد حسن ۱۲ منه له اى فى بحث الصفة المشبهة ۱۲ منه له اى على ان المراد من شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل ۱۲ مفتى عبد الرحيم

له اى احتمال ان يقال اشير مثلا اسم الظرف واعمل عليه التمنى ۱۲ منه ۷ وقوله فى الدار قائما

المنسوب صاحبها يحصل بها في النكرة لان الحال قيد للعامل **فان قيل** هذا منقوض بالخبر اذ الغرض منه الحكم وهو يحصل بالنكرة فلا يجوز تعريف الخبر **قلنا** هذا القياس قياس مع الفارق لان الحال فضلة والقلة فيها مطلوبة بخلاف الخبر لانه ركن وايضا يلتبس الصفة في حال النصب لو كانت الحال معرفة **قوله** وان يكون اشارة الى حاصل العطف يعني ان قوله وصاحبها عطف على الضمير المرفوع المستكن في قوله ان تكون او العطف جائز لوجود الفصل وهو قوله نكرة **قوله** في المعنى اى بعد الغاء العامل وبعد الغاء **قوله** جاءني زيد راكب مبتدأ وخبرا **قوله** اى ليس اشتراطها جوابا لسوال وهو ان بين الشرط والغلبة منافاة فكيف يجتمعان في شئ واحد هو تعريف الصاحب فلا يناسب الشرح بقوله اى ليس اشتراطها اه يعني انهما لا يتوجهان الى شئ واحد بل الشرط يتوجه الى تعريف الصاحب الغلبة تتوجه الى الشرط كقول الفقهاء الوضوء شرط الصلوة غالبا فالشرط يتوجه الى الوضوء والغلبة يتوجه الى الشرط لان التيمم شرط الصلوة ايضا لكن الوضوء شرط غالب كذلك التعريف شرط ذى الحال غالبا لان التخصيص شرط لذى الحال ايضا لكن التعريف شرط غالب **قوله** اى اكثرها جواب سوال وهو ان الغلبة يستعمل في الاقوال وفي كلامنا في الاقوال **فاجاب** بقوله اى اكثرها يعني ان المراد من الغلبة الكثرة وهو يستعمل فيها **قوله** وبيان ذلك جواب سوال وهو انه علم من قوله لشارح ان للحال موادا كثيرة فسأل السائل انها ماهي فاجاب بقوله وبيان ذلك **قوله** نكرة موصوفة قال الفاضل المحشي لو قال المخصوصة موضع موصوفة لكان اولى ليشمل النكرة المضافة نحو جاءني غلام رجل راكبا **قلنا** التخصيص يستعمل غالبا في الصفة فيذهب الذهن من التخصيص الى الصفة فلا فائدة في ذكر المخصوصة موضع الموصوفة **فان قيل** فعلى هذا لا يعلم حال النكرة المضافة **قلنا** انه داخل في الموصوفة لان الصفة قيد الموصوف وكذلك المضاف اليه قيد المضاف **قوله** او مغنيته غناء المعرفة نحوله علي منصوب بنزع الخافض اى كغناء المعرفة ثم هو صفة لقوله مغنية باعتبار المتعلق اى او نكرة غير محتاجة الى التعريف كعدم احتياج المعرفة الى التعريف الا ترى **لاستغراقها** **قوله** كل امر حكيم الحكيم هو الامر الذى فيه حكمة معناه استوار كرده شده **قوله** ان جعلت امرا حالا من كل امر فانه اذا كان حالا من المستتر في حكيم لا يكون فيه استغراق فلا يكون مما نحن فيه **وايضا** ان الضمير فيه معرفة وكلامنا في النكرة المخصصة فلا يكون مما نحن فيه ايضا **قوله** او واقعة في حيز الاستفهام لان الاستفهام المتكلم يدل على ان المخاطب عالم **وايضا** المستفهم عنه يشبه النكرة الواقعة في حيز النفي لكونه محسوبة من غير الموجب عند النحويين **قوله** او بعد الا عطف على قوله في حيز الاستفهام وقوله لقصد للنفي حال من قوله الا وهو اسم ما وقع في التركيب **وايضا** انه اذا اريد من الحرف اللفظ يكون اسما فيصح ان يكون ذا حال فيصح الحال عنه **فان قيل** ان النكرة في المثال المذكور ليس بعد الا بل بعد الا هو الحال **اجيب عنه** ان النسخة الصحيحة قبل الا وقوله بعد سهو من الكاتب **واجاب** الفاضل المحشي بان قوله ومقدما عليه

ص ۱ في قوله جاء في زيد راكبا ۱۲ م ص ۲ لان الشرط يقتضي وجوب كون ذى الحال معرفة والغلبة تقتضي عدم الوجوب ۱۲ مفتي عبد الحليم ص ۳ وهو ان قوله اى اكثرها ۱۲ م ص ۴ اى ليشمل النكرة المخصوصة بالاضافة ۱۲ م ص ۵ انما قال هذا لان بعضا من المعربين من جعل ..... قوله امرا حالا من امر فعلى هذا لا يطابق للمثال المذكور في الحواشي ۱۲ ص ۶ اى لفظ الا الذى وقع في التركيب ۱۲ م مفتي عبد الحليم

الحال محل التنازع بين الظرف وهو قوله بعدا لا وبين قوله او مقدما عليه فان الظرف تقتضى ان يكون قوله الحال فاعلا له وقوله او مقدما عليه تقتضى ان يكون قوله الحال مفعولا مالم يسم فاعله ولاشك ان الحال ثابت بعد الا فى المثال المذكور ثم اعترض مولانا عصام عليه حيث قال ان قوله بعد الا ظرف لغو اذ متعلقه مذكور وهو قوله واقعة والظرف اللغو لا يعمل فى الفاعل فكيف يصح قوله ان الظرف تقتضى ان يكون لفظ الحال فاعلا له اقول ان عبارة المحشى بحذف المضاف فيكون معنى قوله ان الظرف تقتضى الخ يعنى ان متعلق الظرف تقتضى ونسبة العمل الى الظرف مجازا أجيب عن الاعتراض الاول بانه انما يرد لو كان قوله بعد منصوبا مضافا الى الاول واذا كان مبنيا على الضم عوض عن المضاف اليه وهو النكرة ويكون قوله الا فاعلى بعد فلا يرد شئ واجيب ايضا ان النكرة فى الواقع واقعة بعد الا فى المثال المذكور فان معنى قولنا ما جاءنى رجل الا راكبا هو ما جاءنى رجل بصفة من الصفات الا جاءنى رجل راكبا فان قيل لا يصح مقابلة هذا القسم مع قوله او مغنية عناء المعرفة لان فى هذا القسم ايضا يكون ذو الحال نكرة مستغرقة لوقوعه فى سياق النفى قلنا للمقابلة بينهما فى ان ههنا نقض للنفى وليس كذلك فى الاول نقض للنفى قوله او مقدما عطف على قوله نكرة لانه اذا تقدم الحال يختص به النكرة كما اذا تقدم الخبر على المبتدا النكرة وايضا اذا تقدم الحال يومن من الالتباس بالصفة لان الصفة لا تتقدم على الموصوف قوله هو هذا القسم فان قيل المراد من هذا القسم هو المعرفة فلا يصح قوله ووقوع الحال فى هذا القسم مشروطا بكون صاحبها معرفة اذ يلزم الاتحاد بين الشرط والمشروط فيكون معناه ان التعريف شرط للتعريف قلنا لا نسلم ان المراد من هذا القسم هو المعرفة بل المراد من هذا القسم ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وهو اعم من المعرفة لان غير هذه الامور كما يتناول المعرفة كذلك يتناول النكرة المحضة فاشتراط المعرفة لاخراج النكرة المحضة قوله فقولنا غالبا قيد لتقريع على قوله ليس اشتراطها الخ قوله حتى يقال اشارة الى بيان السوال قوله للنبوة صفة لقوله غالبية قوله ويجاب الخ عطف على قوله يقال الخ فيه اشارة الى الرد على السيد السند لانه قال فى حواشى التوسط ان قوله وصاحبها معرفة مبتدا والخبر ثم جملته عطف على قوله وشرطها ان تكون نكرة قوله ويجعل الخ عطف على قوله ويجاب او على قوله يقال قوله ان يصرف الكلام عن ظاهره اشارة الى وجه الرد وانما كان هذا خلاف الظاهر لان الاصل فى العطف ان يكون عطف المفرد على المفرد لان المقصود من العطف اشتراك الشيئين فى الحكم وهو عطف المفرد على المفرد لان فى عطف الجملة على الجملة الاشتراك فى الثبوت فقط وايضا وجه الظهور قرب المعطوف عليه قوله وارسلها العراك جواب سوال يرد على قاعدة اشتراط الحال النكرة بان العراك فى قوله وارسلها الخ وقع حالا مع انه معرفة

كون

لعله يعنى ان المقابلة بينهما باعتبارات فى الاول استغراق وفى الثانى نقضها للنفى فانه ليس فى الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب الجهتية والاعتبار قاله عبد الرحمان ۱۲ لعله اى بين قوله او بعد الا الخ ۱۲ وبين قوله او مغنية ۱۲م لعله اى فى القسم الثانى وهو بعد الا ۱۲م لعله اى القسم الاول وهو قوله او مغنية ۱۲م لعله فيختص النكرة ۱۲م لعله اى فى حالة النصب نحو ضربت امراة راكبة فحذف المتقدم دفعا وجوازا كذا فى اللباب ۱۲م لعله وايضا انما كان هذا خلاف الظاهر لان الظاهر ان يكون قوله صاحبها اسما لقوله يكون وقوله معرفة خبرا له وشرطها ان يكون نكرة كذا قاله عبد الرحمان ۱۲م لعله هو من الوافر وضمير لها للاتن والمنكن لحمار الوحش اى ارسل الحمار اتون الاتن حالكون الاتن معتركة اى متزاحمة ۱۲م لعله وبان وحذ فى قوله مريت به وحذ وقع حالا مع انه معرفة بالاضافة وبان جملك فى قولنا فعلت جهدك ۱۲ حالا مع انه معرفة بالاضافة ۱۲ منتقى عبد الرحيم ۱۲

فاجاب المصرح بقوله وارسلها العراك الى قوله متناولا قوله ولم يزدها الخ اشارة الى بيان تمام البيت قوله يقول ارسل قيل الاولى ان يقول قال بالماضي موضع يقول وكذا موضع قوله يصف الاولى ان يقول وصف بالماضي قلنا ان كل يذكر ويعيد على السنة الناس يجوز تعبيره من الماضي بالمضارع ومعنى التوصيف ان الشاعر وصف الحمار الوحش من حيث انه مؤدب للاتن ووصف الاتن من حيث انها تاخذ قوله وكان المراد بالارسال جواب سوال وهو انه لا يصح نسبة الارسال الى الحمار لانه بالفارسية فرستادن وهو خاصة ذوي العقول فاجاب بقوله وكان المراد بالارسال البعث ثم يرد عليه ان البعث عبارة عن الحيوة بعد الممات فاجاب بقوله والتخلية يعني ان البعث كما يراد منه المذكور كذلك يراد منه الاذهاب كما قال عمر رض للموذن حين افطر الصوم وقال الموذن الشمس حيث يا امير المومنين بعثناك داعيا لا راعيا ثم المراد من الاذهاب هنا لازمه وهو التخلية قوله بين المرسل بفتح السين قوله اي ارسلها الخ اشارة الى بيان معنى البيت قوله معتركة انما اول العراك به يصح الحمل قوله متزاحمة اي متنازعة بعضها مع البعض قوله ثم يرد من العطن وهو موضع حول الحوض لاناخة البعير واستراحته يعني يشرب البعير الماء ثم يرجع الى العطن ثم يرد من العطن الى الحوض قوله ليشرب منه اي من الحوض وكلمة ما في ما عساه موصولة يراد بها الماء ولكن الظاهر ان يكون ماء بالهمزة والضمير للستر في عساه راجع الى البعير والبارز الى الماء اي قرب البعير الى عدم الشرب لانه شرب الماء اولا على الكمال لكن دخل بين البعيرين للمسخرة بهما يعني خوش طبعي ميكنند با ايشان قوله ولعل المراد به جواب سوال وهو الدال على هذا التفسير مختص بالبعير فكيف يصح توصيف الاتن به فاجاب عنه الشارح بجوابين الاول بقوله ولعل المراد به الخ يعني ان الشارح ذكر للقيد وقد اراد منه المطلق فيكون مجازا مرسلا والثاني بقوله او المعنى الخ يعني انه من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير فيكون مجازا مستعارا قوله ومرت به وحدة مصدر وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد قوله فعلته جهدك فقوله فعلته بصيغة المخاطب قوله انها مصادر انها مفعول مطلق لافعال مقدرة قوله وينفرد وحده ولم يقل يحد وحده لانه غير مشهور بخلاف ينفرد فانه مشهور فهو مفعول مطلق من غير لفظه والجهد بمعنى الوسع معناه بالفارسية كردى تواين كار را دحالتى كه سعى ميكردى تو سعى كردى ثم لما كانت القاعدة ان كل مفعول مطلق اذا وقع من غير لفظه يصح تاويله بلفظ نفسه فلذا قال الشارح اي افراده قوله فهذه الجمل جملة مستانفة وقعت في جواب السوال وهو ان السائل سال لما حال هذه الجمل في التركيب فاجاب الشارح بقوله فهذه الجمل الخ يعني انها وقعت حالا والجملة في حكم النكرة قال مولانا عصام ينبغي ان يقال وقعت احوالا لا حالا اقول الحال مصدر وهو يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى الجمع قوله اي معتركة وانما زاد المزيد لان مجرده غير مستعمل لان معنى المجرد هو الزام من الجانب الواحد دون الاخر والحال ان الاتن مزاحمة كل واحدة منها مع الاخرى وباب الافتعال قد يكون بمعنى تفاعل فهي اختلف بمعنى تخالف قوله فهي في التقدير نكرة لان الاضافة

لعله ولعل مناخة بعضها في بعض ۱۲ منه فانها من حيث انها جملة تكون نكرة ۱۲ منه اي ولا يقال وقعت حالا كما قال الشارح ۱۲ منه ۷۰ الاتن

منقح مولوی عبد الرحیم الفشاوری

واللام فی العراك للعهد الذهنی او للجنس لانه لم یرد من العراك عراك معلوم ولکن الاضافة فی وحد وجهدك ذهنیة قوله وهی فی المحض نکرة لان هذه الاضافة اضافة لفظیة وهی لاتفید تعریفا قوله محضة جواب سوال وهو انه ینقض بنحو جاءنی رجل من بنی تمیم فارسا فان قوله فارسا حال عن رجل وهو نکرة مع انه لایجب تقدیم الحال فیه علی صاحبها فاجاب بقوله محضة یعنی ان المراد من النکرة هو النکرة المحضة وفی هذا المثال النکرة غیر محضة بل نکرة موصوفة بقوله من بنی تمیم ثم یتوهم ان المراد من المحضة مایکون بالنسبة الی بعض افراد التخصیص فدفع بقوله لم تکن فیها شائبة تخصیص قوله بماسوی التقدیم جواب سوال وهو ان ذا الحال اذا کان نکرة محضة ثم قدم الحال علیه فحینئذ لم یکن ذو الحال نکرة محضة بل مخصصة بتقدیم الحال فینبغی ان لایصیر تقدیم الحال واجبا هناك فاجاب بقوله بماسوی التقدیم قوله ولم تکن الحال مشترکة بینها وبین معرفته مثل جاءنی رجل وزیدا راکبین جواب سوال وهو ان ذا الحال فی هذا المثال نکرة محضة مع ان الحال فیه غیر مقدم علی ذی الحال فاجاب بقوله ولم تکن الحال مشترکة الخ ای بین النکرة والمعرفة لان صاحب الحال لما قارنت مع المعرفة لم تکن نکرة محضة قال مولانا عصام لایحتاج الی هذا القید ای قوله ولم تکن الحال مشترکة الخ لان ذا الحال فیه مرکب من المعرفة والنکرة والمرکب من حیث المرکب کما لایکون معرفة لایکون نکرة ایضا لانهما قسمان من الاسم وهو قسم من الکلمة وهی مفردة فبقوله نکرة یخرج ذو الحال المشترك فلاحاجة الی زیادة القید اقول الاشتراك فی الحال لضرورة الاختصار اصله جاءنی رجل وزید راکبا وراکبا ثم حمل مثنی للاختصار فهذا الایراد علی اشتراك ذی الحال فلایکون مرکبا او نقول لیس هذا قیدا فی المتن بل احتراز عنه بقوله نکرة فهو بیان المخرج لقوله نکرة قوله لتخصص النکرة فان قیل ان الحال اما من الفاعل او من المفعول وکلاهما مختصان بالحکم المتقدم علیهما وهو الحکم المنسوب الیهما المخرج له فی رجل قائما فلاحاجة الی تخصیص النکرة قلنا ان للحال حکما لخلوه عما یشعر به قول الشاعر لانهما فی المعنی مبتدأ وخبر فحکم ان الحکم الاول حکم الجملة الفعلیة والثانی حکم الجملة الاسمیة فلا ینفع التخصیص الحاصل بالقیاس الی الحکم الاخر لان الحکمین لایجتمعان فی قصد التکلم قوله ولئلا تلتبس فان قیل انه اذا التبس بالصفة ینبغی ان یجوز فیه الوجهان ای الحال والصفة کما یجوز الحال والتمیز فی طاب زید فارسا وایضا الالتباس لوکان ممنوعا لوجب تقدیم الحال علیه فی النکرة المخصصة ایضا لتحقق الالتباس حینئذ قلنا عن الاول ان الحال عن النکرة خلاف الاصل فلا یسبق الذهن الیه فیلتبس للمقصود بغیره وعن الثانی ان تخصیص النکرة غالبا بالصفة فالصفة بعد الصفة قلیل فلا یلتبس بالحال ثم فی قوله فی المعنی مبتدأ وخبر نظر لان للمبتدا اذا کان نکرة انما یجب علیه تقدیم خبر الظرف فیجب ههنا ایضا ان یکون الحال ظرفا فاجاب عنه الفاضل المحشی ان فی الحال معنی الظرف لانه یؤول بالظرف لان معنی قوله جاءنی زید راکبا ای وقت الرکوب ثم اعترض علیه

اذا کان نکرة محضة لوصف او اضافة ایبنی فی او نحو لئلا یجب تقدیم الحال علیها فلیجب تقدیم فمحضة ۱۲ منه یعنی ان هذا الحکم فی اذا کان نکرة محضة لئلا یجب تقدیم الحال علیها فلیجب تقدیم الحال علیها فی المثال المشترکة بینها وبین المعرفة وهذا الحال مشترکة بینها وبین المعرفة ای لعدم الاعتداد بها ۱۲ منه

له ای اذا کان ذو الحال نکرة محضة ۱۲ م له حتی یجب تقدیم الحال علیه مع انها لیست بظرف ۱۲ م منه حاصله ان صاحب الحال

مولنا عصام الحال لو كان ظرفا فانما يكون ظرف الزمان فيلزم حمل الزمان على الجثة وهو غير جائز عندهم فلا يصح ان يقال زيد يوم اوزمان اقول عنوان الزمان لا يحمل على جثة من حيث هو فلا محذور فيما اذا كان الحمل بالاشتقاق لانه يصح ان يقال زيد في اليوم فلم لا يجوز ان يكون مبنى جواب الحشي على ذلك ثم السر في حصول التخصيص بتقديم الخبر الظرف دون غيره هو ان من قال في الدار ينتظر المخاطب الى انه يذكر بعده شئ يصح ان يحكم عليه بكونه في الدار بان يكون في الدار محكوما به وما يذكر بعده محكوما عليه لان الظرف لا يكون الا خبرا فلا يكون مبتدأ فيكون محكوما به لا محكوما عليه فيكون الانتظار ثابتا حينئذ بخلاف ما اذا قيل قائم فانه لا ينتظر المخاطب الى ان يذكر بعده شئ يصح الحكم عليه بالقيام بان كان القائم محكوما به لان القيام ليس بظرف فلا يكون خبرا في كونه خبرا لانه يحتمل ان يكون مبتدأ بتقدير الموصوف فلا يثبت الانتظار فكذلك في الحال لما كان معنى الظرف فيكون مثل خبر الظرف فلا يصح ان يكون محكوما عليه حتى لا يصح الانتظار وفيه نظر لانه جاز ان يكون راكبا ذا الحال المنصوب مثل ضربت راكبا شاعرا اى ضربت من له الركوب حال كونه شاعرا فلا يكون حينئذ نصا في كونه محكوما به اللهم الا ان يقال ان هذا التركيب مصنوعي غير مستعمل في كلامهم فان راكبا لا يقع مفعولا به في تركيب من التراكيب المستعملة بينهم قوله ثم قدمت في سائر جواب سوال ظاهر فيه انه يلزم حمل الاكثر وهو الرفع والجر على الاقل وهو النصب اجيب عنه انه لا باس به الا ترى الى حمل تقدم اعد نقد على نقد قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا لانه لو اخر قائما يلزم الالتباس حيث لا يعلم ان قائما حال عن زيد او عن عمرو وان لزم التقدم على العامل المعنوي فان قيل لعامل في مثل زيد قائما كعمرو قاعدا هو متعلق الجار والمجرور وهو ثبت او ثابت فلا يكون عاملها معنويا وهي التشبيه المستعار من الكاف قلنا هذا التركيب يحتمل العاملين فالشارح ذكر هذا المثال ههنا باعتبار التشبيه ولا شك ان الاحتمال كاف في المثال قوله قد عرفت الخ جواب سوال وهو ان المصنف قال ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف فلم يبين العامل المعنوي والظرف فاجاب بقوله قد عرفت الخ فلا حاجة الى البيان ههنا قوله فعلى هذا اجواب سوال وان الظرف لا يخلوا ما ان يكون في العامل المعنوي او في الفعل او شبه الفعل فعلى الاول ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وعلى الثاني لا يصح تخصيص الظرف ببيان المخالفة لان الحال كما يتقدم على الظرف كذلك يتقدم على الفعل وشبهه فينبغي ان يقال بخلاف الظرف والفعل وشبهه فاجاب بقوله فعلى هذا الخ يعني انه داخل في الفعل او شبهه وتخصيصه بالبيان لاجل الخلاف فيه فان قيل ان لا تفاق في العامل المعنوي لا يفهم من عبارة المصنف وكذا الاختلاف في العامل الظرف فمن اين اخذهما الشارح كذا قال مولنا عصام الدين رح

سله في هذه العبارة اجمال ان شئت التفصيل فارجع الى حاشية عبد الحكيم ۱۲ سه لانه اذا قيل قائما ينتظر المخاطب الى ان يذكر بعده شئ يصح ان يحكم عليه بالقيام لان قائما ايضا في كونه حالا لوجود معنى الظرفية فيه فانه يصح ان يقع الحال قاله عبد الحكيم ۱۲ سه وهو معنى التشبيه المستفاد من كاف التشبيه ۱۲ سه اى زيد قائما ثبت كعمرو قاعدا ۱۲ سه بان قال ان الحال لا يتقدم الى قوله فان فيه خلافا ۱۲ مولوی مفتی مولنا محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

قلنا اخذهما الشارح من كتب المصنف رح فان قيل ان قوله بخلاف الظرف حال باعتبار المتعلق من فاعل لا يتقدم اى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى حال كونهما متلبسا بخلاف الظرف والحال انما يكون قيدا للعامل فيلزم عدم تقدم الحال على العامل المعنوى مقيدا بمخالفة الظرف مع ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى مطلقا سواء كان مقيدا بمخالفة الظرف اولا قلنا لا نسلم انه حال بل هو جملة معترضة بتقديم للمبتدأ اى هو متلبس بمخالفة الظرف وان سلم فهو حال مؤكدة اذ كون الظرف مخالفا عز العامل المعنوى ثابت على الدوام عند المصنف رح والحال المؤكدة ليست قيدا للعامل قوله اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا توطئة الى الاحتمال الاخر قوله لا يجوز اصلا اى سواء تقدم للمبتدأ اولا قوله بشرط تقدم المبتدأ لانه لما قدم المبتدأ كان للخبر ايضا مقدما وهو الظرف لان مرتبة الخبر فى جنب المبتدأ والكان لفظا فى موضع اخر قوله فلا يجوز قائما زيد فى الدار للزوم الاضمار قبل الذكر فى قائما وكون المبتدأ معرفة بالنسبة الى الخبر الا الى قائما فلا مرد ان المبتدأ معرفة والاضمار قبل الذكر فى المعرفة جائز قوله ويحتمل والحاصل ان الظرف فى التوجيه الاول عامل وفى التوجيه الثانى معمول لكن هذا التوجيه ضعيف فلذا قال الشارح ويحتمل لانه لا يلائم سوق الكلام لانه ذكر بمقابلة المعنوى وهو عامل فينبغى ان يكون الظرف ايضا عاملا قوله ان الحال والكان مشابهة جواب سوال وهو ان تخصيص الظرف اذا كان عاملا كما فى التوجيه الاول لاجل الاختلاف فيه كما مر فى قول الشارح واما تخصيص الظرف اذا كان معمولا فلا وجه لذكره فاجاب بقوله ان الحال والكان الخ يعنى ان تخصيصه لدفع الوهم وهو ان فى الحال معنى الظرف فتوهم انه لا فرق بينهما فى تقديمهما على العامل المعنوى فدفع المصنف هذا الوهم بقوله بخلاف الظرف يعنى ان بينهما فرق فى التقديم قوله لتوسعهم فى الظروف لكثرة دورانها فى كلامهم وايضا ان الظرف لشبه به المحارم من حيث ان كل محدث لابد له من الظرف كما ان لكل انسان لابد من المحارم والحال ان المحارم الانسان توسعوا انهم يدخلون على الانسان ليلا و نهارا من غير الاذن فكذا الظروف تدخل على الكلمات اولها واخرها قوله هذا اذا لم يكن الظرف جواب سوال وهو ان ما ذكر من الاحتمالين مستقيم لو لم يدخل الظرف فى العامل المعنوى ولو دخل فيه فلا يستقيم الاحتمال الاول لانه اذا دخل فيه فلا يصح قوله بخلاف الظرف لانه يلزم التناقض فاجاب بقوله هذا الخ اى ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان لا يكون الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما ان كان داخلا فيه فالمراد هو الاحتمال الثانى للزوم التناقض ولو قال المصنف كلمة الا بان قال الا الظرف لا يلزم التناقض لان فى الاستثناء لا يحكم على المستثنى منه مالم يذكر المستثنى فلا يلزم التناقض فليتنظر فى كتب الاصول فان قيل لما كان الظرف داخلا فى العامل المعنوى فيكون تقديم

لان الظرف ضعيف العمل فيعمل فى المعمول المتاخر لا فى المعمول المتقدم ۱۲ رم لانه اذا تقدم المبتدأ حصل للظرف قوة لسبب الاعتماد فيعمل فى المعمول المتقدم والمتاخر ۱۲ رم اى والكان الخبر موجودا لفظا على الحال ۱۲ رم اى لانه الكان داخلا منه فلما قال لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فلا معنى لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض قال السيد الرحمان ۱۲ رم اى الا فى هذا النوع من العامل المعنوى لان المتعارف بينهم فى مثل هذا الموضع هو الاستثناء بالا وان صح قوله بخلاف الظرف اليضا فى نفس الامر لكنه ليس بمتعارف ۱۲ رم اى بناء على الاحتمال الثانى ۱۲ رم

الشئ علی النفس اذا العامل والمعمول الشئ الواحد **قلنا** للعامل المعنوی افراد فیکون معناہ ان الظرف اذا کان معمولا لایتقدم علی لعامل المعنوی الذی ھو غیر الظرف **فان قیل** ھھنا احتمال ثالث وھو ان معناہ بخلاف ما اذا کان الحال ظرفا فانہ یتقدم علی العامل المعنوی **قلنا** ھو مندرج فی الاحتمال الثانی لان الظرف لما کان معمولا فتواسع من ان یکون حالا او غیرہ **قولہ** ولا یتقدم الحال اشارۃ الی ان قولہ ولا علی المجرور عطف علی قولہ العامل المعنوی لا علی قولہ بخلاف الظرف وانما زاد کاف التشبیہ اشارۃ الی انہ من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ اذ منع التقدیم فی المشبہ بہ اتفاقی وفی المشبہ اختلافی **فان قیل** لما کان ھو معطوفا علی لعامل المعنوی فلا حاجۃ الی ذکر لا النافیۃ لان ذکرھا فی المعطوف مستغنی عنہا ان ذکر لا **قلنا** لنافیۃ فی المعطوف لتاکید النفی شائع کما فی قولھم لا رجل فی الدار ولا امرأۃ و کما فی قولہ تعالی غیر المغضوب علیھم ولا الضالین **قولہ** سواء کان مجرورا الخ فی التعمیم اشارۃ الی ظھور الخلاف **قولہ** نحو جاء تنی مجردا عن الثیاب ضاربۃ زید فقولہ مجردا حال من زید وھو مجرور بالاضافۃ فلا یجوز ھذا التراکیب ولیس حالا من ضاربۃ لعدم المطابقۃ فی التذکیر والتانیث ولھذا اورد المضاف مؤنثا اذ لو قال ضارب زید بتذکیر المضاف لا یعلم ان قولہ مجردا حال من المضاف او من المضاف الیہ **قولہ** فلا یتقدم تابعہ ایضا **یرد** علی ھذا التعلیل ان لا یتقدم راکبا فی جاءنی زید راکبا لانہ تابع للفاعل وتقدم الفاعل ایضا لا یجوز علی الفعل **والجواب** ان الفاعل من حیث ھو مسند الیہ محلہ قبل الفعل وان اخر بعارض اللبس بالمبتدا بخلاف المضاف الیہ لان محلہ موخر البتۃ **قولہ** ونقل عن بعضھم وھو ابن کیسان وابن علی وابن برھان واستدلالھم بقولہ تعالی وما ارسلناک الا کافۃ للناس یعنی وما ارسلناک لنوع من الانواع الا کافۃ للناس ای لنوع الناس کافۃ ای جمیعا **قولہ** فکانہ من تمام الفعل ای من حیث اجزائہ کما ان الھمزۃ فی اجلستہ و الراء فی فرحتہ من اجزائہ فان المجرور بحسب الحقیقۃ لیس مجرورا بل منصوبا **قولہ** واجاب بعضھم من جانب الجمھور وھو الزجاج بجعل کافۃ حالا لا تمیز علیہ سوال عدم مطابقۃ الحال لذی الحال **فاجاب** بقولہ والتاء للمبالغۃ **فان قیل** فعلی ھذا یکون معنی کافۃ ای مانعا والحال ان النبی علیہ الصلوۃ والسلام کما کان مانعا کذلک کان امرا فلا وجہ للحصر **قلنا** الحصر اضافی ای بالنسبۃ الی السکوت لا حقیقی کما اذا جعلتہ حالا من الناس فان الحصر یکون اضافیا بالنسبۃ الی الملائکۃ لا بالنسبۃ الی الجن فانہ مبعوث الی الثقلین **فان قیل** لما لا یکون قید العامل فیلزم منہ ان الکف فی وقت الارسال ولیس کذلک بل الکف بعد الارسال **قلنا** ھذہ الحال المقدرۃ **فان قیل** ان التقدیر فی وقت الارسال من النبی علیہ الصلوۃ والسلام لا یحصر ان الارسال وقت البعثۃ

سلہ یعنی لا یلزم تقدیم الشئ علی نفسہ لان العامل المعنوی علی قسمین احدھما ظرف والآخر غیر ظرف فالحال لا یتقدم علی لعامل المعنوی الذی ھو غیر الظرف بخلاف الظرف فانہ یتقدم علی العامل المعنوی الذی ھو غیر الظرف فھھنا تقدیم احد الشیئین علی الآخر لا تقدیم الشئ علی نفسہ ۱۲ سلہ لتقدم الحال من مجرور بالاضافۃ ۱۲ سلہ بان یقال ما کنا جاءنی مع انہ یتقدم ویجوز علی التراکیب ۱۲ سلہ الا انہ یجوز تقدیم الفاعل علی الفعل لعارض اللبس بالمبتدا کما تقدم ۱۲ سلہ ای فی وقت الکف ۲

قلنا لا یلزم تقدیر الحال من صاحب الحال لجواز ان یکون من المتکلم وهو الله تعالی کما فی قوله تعالی وادخلوها خالدین فان تقدیر الخلود من الله تعالی لا من اهل الجنة لانهم فی الجنة قوله وبعضهم بجعلها صفة المصدر وهو الزمخشری قوله ای رسالته کافة ای عامة شاملة قوله وبعضهم بجعلها مصدرا ای مفعولا مطلقا ای تکف کافة ثم یرد علیه ان کافة صیغة اسم الفاعل فهو راجع الی المصدر بهذا الوزن فاجاب بقوله کالکاذبة والعافیة بمعنی الکذب والعفة قوله والکل تکلف وتعسف اشارة الی الاعتراض علی المحیین الذین اجابوا عن جانب الجمهور والی البعض اما کون الاول تکلفا فلان دخول تاء المبالغة فی الفاعل غیر معلوم الوقوع حتی انکرها البعض فی غیر فعال وفعول ومفعال الا فی بعض صیغ المبالغة لاسم الفاعل فان قیل هذا منقوض بتاء الکافیة والشافیة فان تلک هما للمبالغة کما قال فاضل المحشی ره فی رأس الکتاب قلنا الاستشهاد بالکافیة والشافیة غیر سدید لانه یحتمل فیهما التقدیر بموصوف مؤنث کالفائدة والرسالة کما مر فی رأس الکتاب من الفاضل المحشی ره واما کون الثانی تکلفا فلاحتیاجه الی تقدیر الموصوف فی الآیة واما کون الثالث تکلفا فلانه یاباه مصدرا غیر معلوم وایضا لو کان فعله محذوفا فهو لا یخلو من وجوه لان الفعل من المصدر ولا یکون الا حالا ایضا واما کون الثالث تعسفا فلان کافة بمعنی جمیعا فالمعنی ارسلناک الی جمیع الناس والتاویلات التی ذکروها لا یطابق هذا المعنی اذ معناها المنع علی ما مر فی التاویلات فان قیل ان علی القول الثانی تکون کافة بمعنی جمیعا کما تری قلنا لا نسلم ان کافة علی القول الثانی بمعنی جمیعا بل بمعنی عامة ای رسالة عامة ای شاملة للامر والنهی فلا یتعین عمومه للناس اجیب عن الاصل ان قرقم غیر تام لان الحرف المتعدی الذی هو من تمام الفعل انما هو الباء فقط دون غیرها من الحروف الجارة کما قال مولانا سعد الدین فی السعدیة فی بحث المتعدی وایضا یرد علی قولکم ان المجرور بحسب الحقیقة لیس مجرورا ان المجرور بالاضافة اللفظیة ایضا لیس مجرورا بحسب الحقیقة اذ هی فی حکم الانفصال ولهذا لا یفید التعریف والتخصیص کما قال الشارح فی بحث المجرورات قوله وکلاهما دال علی هیئة فیه اشارة الی الرد علی الجمهور فانهم شرطوا فی الاشتقاق فی الحال ثم یرد علیه ان الهیئة عبارة عن الحرکات والسکنات فعلی هذا لا یتحقق ان یصح زید وعمرو حالا لوجود الهیئة فیهما فاجاب بقوله ای صفة ثم یرد علیه ان المتبادر من الصفة ما یکون مشتقا فلا یحصل الرد علی الجمهور فاجاب بقوله سواء کان الدال الخ قوله من غیران یاول الجامد بجواب سؤال وهو ان المقصود من قوله صح ان یقع حالا الرد علی الجمهور وهو لا یحصل بهذا القول لانهم ایضا قائلون بایقاع الجامد حالا لکن یاولون الجامد بالمشتق فاجاب بقوله من غیران یاول الخ فان قیل ان الحال الموطئة داخل فی الحال الجامد او فی الحال المشتق لانه لا یفهم من المتن قلنا قال الفاضل المحشی ره انه داخل فی الجامد فیحتاج الی التاویل بالمشتق عند الجمهور والحال الموطئة هی التی یکون الجامد فیها توطیة للحال المشتق کما فی قوله تعالی انا انزلناه قرآنا عربیا فقوله قرآنا اسم جامد وقع حالا ظاهرا لکنه توطیة للحال الذی هو قوله عربیا وهو مشتق وقال مولانا عصام

سلہ ای دخول تاء المبالغة علی المصدر غیر معلوم ۱۲ عبد الرحمن سلہ بین عرف الجر والاضافة ۱۲ سلہ الذی ذکره الشارح ره ۱۲ مفتی عبد الکریم

انما داخلة فی المشتق فلا یحتاج الی التاویل عند الجمهور قوله وتکلفوا فی تاویل الجامد جواب سوال وهو انهم لما شرطوا الاشتقاق فهو منقوض بقولهم هذا بسر او رطب فاجاب بقوله وتکلفوا قوله ومع هذا الاستشهاد اشارة الی لاولین احدهما ان الجامد وان کان جائزا عند المصنف لکن الاولی هو المشتق والاخر اشارة الی منشاء اشتراط الاشتقاق لانهم لما وجدوا الاکثر موارد الحال الاشتقاق توهموا انه شرط قوله مثل بسرا ورطبا جواب سوال وهو ان المثال ما یکون مضافا الیه لفظ المثل وهو هنا بحموع الترکیب والمجموع لیس بحال وایضا ان المضاف الیه لا یکون الا من الاسماء وهی هنا جملة فاجاب بقوله مثل بسرا ورطبا بفتح الیاء فی بسرا وقد یضم قوله وهو ما فیه حلاوة صرفة ای مع اللبن فلا یرد ان فی التمر ایضا حلاوة قوله من البسر النخل جواب سوال وهو ان البسر والرطب لیسا باسم الفاعل وهو یقتضی الفعل ولا یجیء من الجامد فاجاب بقوله من البسر النخل ثم یرد علیهم ان البسر مرباب الافعال وخواصه کثیرة فهو من الی خاصة فدفع بقوله اذا صار ما علیه بسرا یعنی ان باب الافعال ههنا للصیرورة نحو اغدا البعیر ای صار البعیر ذا غدة وتحقیقه فی السعدیة فلینظر فیها وههنا بحث وهو ان قوله هذا راجع الی التمر ولما یؤول للبسر بالبسر فهو صفة للنخل بدلیل قولهم بسر النخل فلا معنی لقوله من البسر الطیب منه رطبا اجیب عنه ان هذا راجع الی النخل لکن باعتبار المسامحة ای هذا النخل حال کون ثمرته بسرا قوله وتقدم بسرا علی اسم التفضیل جواب سوال ظاهر قوله وهذه الحیثیة جواب سوال وهو ان حیثیة کونه منفصلا انما یعتبر بعد اضماره فی الطیب فیجب ان یلی الضمیر الذی فی الطیب فاجاب بقوله وهذه الحیثیة الخ قوله اقیم المظهر مقامه فی کون وقوع الحال بعده متصلا بلا فاصلة کما لو وقع بعد الطیب یکون بلا فاصلة فلا یرد ان الضمیر فی الطیب والمظهر مقدم علیه فکیف یقوم المظهر مقامه قوله قال الرضی اشارة الی تاکید ما قال الشارح قوله ومع هذا اشارة الی الاعتراض علی المحققین ای ومع هذا فلا باس بعدم الالتباس وجوابه یعلم من قوله وان لم یسمع الخ لان مسألة النحو بناء علی السمع لا علی الضبط قوله فلا تتقید الاشارة قیل ینبغی ان یکون قوله بسرا من قبیل الحال المقدرة بان یفرض البسریة فی وقت الیبوسة فان الحال المقدرة ما یکون فی المستقبل فتفرضه فی زمان التکلم مثل خط هذا الثوب قمیصا ومثل فادخلوها خالدین وامثالهما کان فی الماضی فتفرضه فی زمان التکلم فلا یقال له حال مقدرة فلیس له مثال فی کلامهم ولا فی کتب النحو قوله ولانه لا یصح الخ ای کون اسم الاشارة عاملا فیه لیس بصحیح علی وجه الکلیة لانه لا یصح اعماله فیه حیث وقع الخ فانا کان کذلک فلا بد ان یکون العامل فیها طیبک اشیر وفی بعض النسخ ولانه یصح بدون حرف النفی وح معناه انه یصح اعماله الطیب فیه حیث وقع

سلہ تقریره ان الطیب صیغة اسم التفضیل وهو ضعیف العمل فیعمل المتاخر لا فی المتقدم فلم قدم معموله وهو بسرا علیه فاجاب بقوله وتقدم آه ۱۲ ۵ وهو اسم الاشارة ۱۲ مفتی سلہ ۱۲ اے قال الشارح الرضی مع ان الضمیر فی الطیب کالمرفوع لو قیل زید احسن قائما منه قاعدا فلا یرد باسا وان لم یکن مثل هذا الترکیب مسموعا من العرب فحینئذ یصح ان یقال ملا الطیب بسرا منه رطبا قاله عبد الرحمن ۱۲ عفه فان کلا واحد منهما حال ۱۲ انهما جامدان ۱۲ عفه لے قوله هذا البسر الطیب منه رطبا ۱۲ سه ولا سم من الکلمة وهی معروده ۱۲ مفتی عبد الرحیم

موقع اسم الاشارة اسم لا یصح اعماله فیه بان کان اسما جامدا کالقمر فلا بد ان یکون العامل فیه هو الطیب وعلی ما عرفت من اعتبار قید الکلیة بعد قوله ولانه لا یصح الخ لا یرد ما قیل لم لا یجوز ان یکون للرد ان اسم الاشارة عامل فیه فی ترکیب یکون اسم الاشارة عاملا والا فلا قال مولانا عصام انا لا نسلم ان یکون الترکیب المذکور وهو قوله تمرة نخلی بسر الخ صحیحا بل هو مصنوع اقول وان کان مصنوعا لکن موافق لقواعد النحو فلا ضیر فیه لکن فیه تأملا بالنظر الی قول الرضی قوله فیصح ان تقع بقیة ان لیکون قوله تقع بتاویل المصدر فیکون فاعلا لقوله یصح قوله ولکن یجب الخ اشارة الی ان قوله خبریته قید احترازی لا اتفاقی فان قیل ما للمصنف رح انه تعرض ههنا بذکر الخبریة ولم یتعرض بذکرها فی بحث الخبر مع انها شرط فیه ایضا قلنا بان ههنا لیس شئ یشعر بخبریة الجملة فلذا تعرض بذکر الخبریة ههنا واما فی تعریف الخبر یکون شئ یشعر بها وهو العنوان حیث قال والخبر قد یکون جملة فان لفظ الخبر یدل علی خبریة الجملة قوله محتملة للصدق والکذب اشارة الی تعریف الجملة الخبریة قوله واجرائها علیه ای اثبات الحال علیه قوله ولما کانت الجملة اشارة الی بیان الدلیل لاشتراط العائد وهو قوله بالواو والضمیر قوله فاذا وقعت الجملة هذا شرط وقوله لا بد جزاء ثم الشرط مع الجزاء جزاء لقوله ولما کانت قوله والجملة الخبریة اما اسمیة اشارة الی ان الفاء فی قوله المصنف تفصیلا اذ هو یقتضی الاجمال فبین الشارح اجماله قوله ای الجملة الاسمیة اشارة الی بیان الموصوف ثم یرد علیه انا لا نسلم ان الجملة الاسمیة متلبسة بالواو والضمیر لان قولنا زید قائم جملة اسمیة ولا تتلبس بالواو والضمیر وایضا یلزم الخروج عن البحث لانه فی الحال لا فی الجملة الاسمیة فاجاب بقوله الحالیة قوله لقوة الاسمیة اما نفس الاستقلال فظاهر لانها مستقلة من حیث الاجزاء بخلاف الجملة الفعلیة فان جزء الفعل منها یقتضی الاسناد الی شئ وهو مناط عدم الاستقلال واما القوة فلان الاسمیة تدل علی الثبوت والدوام والاستمرار تابی عن وقوعها حالا لتخرج بها عما هو الاصل فی الحال وهو الاستقلال وعدم الدوام لان فی نقض الاستقلال تقتضی نقض الرابط والقوة فیه تقتضی زیادة الربط فان قیل مالسر فی ان الخبر اذا وقعت جملة لا بد فیه من العائد وهو احد الامور الاربعة اما الضمیر او الالف واللام او وضع المظهر موضع المضمر او کون الخبر مفسرا للمبتدأ واما الصفة والحال اذا وقعت جملة فلا بد ان یکون العائد فیهما هو الضمیر فقط فی الاولی والضمیر والواو وفی الثانی قلنا ان الخبر من ضروریات المبتدأ فله زیادة تعلق بالمبتدأ من غیر العائد فاکتفی فیه بادنی الرابط وهو احد الامور الاربعة واما الصفة فلیس من ضروریات الموصوف فلا بد فیه من رابط قوی وکذا الحال ثم الصفة لیس من الفضلات لعدم تعین علامة الفضلة فیها وهو النصب بل تابع لما قبلها فاکتفی فیها بالضمیر وحده بخلاف الحال فانه فضلة فلا بد من زیادة القوة فی الرابط وهو الضمیر والواو وههنا بحث من وجهین احدهما ان الصلة ایضا من ضروریات الموصول فلها زیادة تعلق بالموصول فینبغی ان یکتفی فیه باحد الامور الاربعة ایضا مع انه لا بد ان یکون العائد فیها الضمیر فقط والثانی ان کون الخبر من ضروریات المبتدأ لا یخلو اما ان یکون المبتدأ

لله حیث قال والجزء قد یکون جملة ولم یقل والجزء قد یکون جملة خبریة ح ان المراد هناک ایضا الجملة الخبریة ۱۲ سه فتناسب ان یکون الرابطة ههنا فی غایة القوة ۱۲ م سه آخذ العهد اذا وقعت جملة ۱۲ سه ای فی الحال اذا وقعت جملة ۱۲ سه وهو الضمیر ۱۲ م

من حیث الذات ومن حیث کونه مبتدأ فان کان الاول فلا نسلم ان الخبر ضروری لذات المبتدأ وان کان الثانی سلمنا ان الخبر ضروری للمبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن یرد علی هذا ان الصفة ایضا ضروریة للموصوف من حیث هو موصوف اجیب عن الاول بان الصلة تشابه الصفة من حیث ان کلا واحد منها قید للاول واما عن الثانی باختیار الشق الثانی ای ان الخبر من ضروریات المبتدأ من حیث هو مبتدأ لکن معنی الخبر لا یوجد بشیء آخر فلا بد للمبتدأ من الخبر بخلاف الصفة فان معناها لا یوجد بشیء آخر لان معناها تقیید الموصوف بقید وهو یحصل بالحال وعطف البیان والاضافة فلا یکون الصفة من ضروریات الموصوف والکلام الموصوف من حیث هو موصوف قوله نحو جئت وانا راکب الخ المثال الاول لضمیر المتکلم والثانی لضمیر المخاطب والثالث لضمیر الغائب قوله لانها تدل علی الربط من اول الامر فان قیل ان اللام ایضا تدل علی الربط من اول الامر لانها فی الصدر کالواو قلنا بینهما فرق بان الواو فی الاصل للجمع مع السابق فیکون الواو مستدعیة بالنظر الی السابق قوله کنت نبیا ای عالما بنبوتی من عند الله وآدم بین الماء والطین ای والحال ان بدنه العنصری لم یکمل بعد وانما کان نبیا لانه خلق روحه المطهر فی اللوحودات ثم بعث الی ارواح المکلفین بعد خلقها قبل الابدان فبلغ الیهم الحقیقة الاحمدیة فآمن به من هو اهله ثم ظهر لهم الایمان بعد خلق ابدانهم وفیه اشارة الی ان سائر الانبیاء علیهم السلام لم یکونوا انبیاء قبل ابدانهم العنصریة واعلم ان فی صحة هذا الحدیث مقالا فان الذی روی عن احمد والبخاری کنت نبیا والذی روی عن ابی نعیم والبغوی والحاکم کنت بین الروح والجسد فلعله نقل بالمعنی قدس سره بالمعنی اذ المراد بالروح هو الماء ومن الجسد هو الطین قوله وهذا الربط جواب سوال وهو انه منقوض بقوله هو الحق لا شک فیه فان قوله لا شک فیه جملة اسمیة مع انه لا یکون بالواو بلا متنع فیه الواو فاجاب بما تری قوله لا شک فیه هو حال من الضمیر فی قوله الحق وهو الصفة المشبهة قوله لشدة الاتصال بینهما فانها فی حکم الکلمة الواحدة فلا یجوز دخول الواو التی هی للانفصال بینهما قوله علی ضعف ای علی مذهب ضعیف بقرینة قول الشارح فلا بد من الواو علی الصحیح ای علی المذهب الصحیح قوله فلا یدل علی الربط فی اول الامر وقد عرفت ان الرابط فی الجملة الاسمیة ناسب ان یکون فی غایة القوة فان قیل ان الجملة الاسمیة قد تکون خالیة عن العائد نحو قولهم خرجت فاذا زید علی الباب فان قولهم زید علی الباب وقع حالا مع عدم الرابط فیه قلنا هو شاذ لا یعبأ قوله کلمته فوه الی فی اعلم ان فی الاصل فوه ثم حذف الهاء علی خلاف القیاس فبقی فو ثم ابدل الواو بالمیم لان الواو لا یقبل الحرکة الاعرابیة وانما ابدل بالمیم دون حرف اخر لاتحاد المخرج وهو الشفة ثم اضیف ثم الی ضمیر الغائب فاعید المیم الی الاصل وهو الواو لان اعراب اسماء الستة فی حال الاضافة بالحرف فیکون الواو اعرابیا فصار فوه باضافة کلمة فوالی الهاء ثم ان کان قوله فوه الی فی حالا عن الضمیر الغائب فی قوله کلمته یکون العائد هو الهاء فی فوه وان کان حالا من ضمیر المتکلم فی قوله کلمته یکون العائد هو الضمیر المتکلم فی قوله فی الی فی قوله ای الجملة الفعلیة جواب سوال وهو ان کلامنا

لہ بخلاف الالف واللام ۱۲ لہ وفی الحدیث الآخر الصحیح وآدم بین الماء والبتول ۱۲ منه عفی عنه عبد الرحیم الفشاوری رحمه الله

فی الجمل والمضارع لیس بجملة بل هو قسم من الفعل وهو قسم من الکلمة وهی مفردة فاجاب بقوله لے الجملة الفعلیة یعنی ان المراد من المضارع هو المضارع مع الفاعل قوله لمشابهته لفظا او معنی اما لفظا فظاهر واما معنی فلوقوعه موقع اسم الفاعل نحو زید قائم وزید یقوم فان قیل ان هذا منقوض بقوله تعالی اَتَاْمُرُوْنَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ اَنْفُسَكُمْ فقوله وتنسون مضارع وقع حالا مع انه بالواو قلنا لانسلم ان فی الآیة وقع المضارع حالا بل هو بتقدیر المبتدأ تقدیره وانتم تنسون فالحال جملة اسمیة وان سلم ان المضارع وقع حالا فلانسلم انه مضارع مثبت بل منفی لانه داخل تحت الاستفهام الانکاری فی قوله اتامرون الناس الخ تقدیره تامرون النّاس بالبرّ ولا تنسون انفسکم قوله المشتملة علی المضارع جواب سوال وهو ان الضمیر فی قوله ماسواهما راجع الی الجملة الاسمیة والفعلیة ولا ثالث هنا فلا یحتاج ماسواهما فاجاب بقوله المشتملة الخ حاصله انه لیس المراد من الفعلیة مطلق الفعلیة بل مقید بقوله المشتملة علی المضارع المثبت قوله من الجمل بیان لما سواهما قوله من غیر ضعف الخ جواب سوال وهو انه علی هذا لا یثبت الفرق بین الحال الذی وقع جملة اسمیة وبین ما وقع جملة فعلیة فاجاب بقوله من غیر ضعف قوله لا المنفی اشارة الی ان قید المثبت قید احترازی لا انه اذا کان منفیا لا یجب فیه قد ظاهرة ولا مضمرة لعدم احتیاجه الیها لانه اذا انتفی الفعل الماضی استمر ذلک النفی فیشمل زمان العامل بحکم الاستصحاب کما ذکره الشارح بعد خطوط وقیل منع دخول قد علیه لاقتضاء النفی صدر الکلام قوله من دخول لفظة جواب عن اسولة ثلثة احدها ان قوله لابد بمعنی یجب والوجوب لا یکون الا فی مقدور المتکلم وقد لیس من مقدوره والثانی ان من حروف جر وهو لا یدخل الا علی الاسماء وقد لیس منها فلا یجوز دخول من علی قد والثالث انا لا نسلم انه لابد فی الماضی المثبت من قد لانه لو کان کذلک یلزم تداخل الاقسام لان الماضی من اقسام الفعل وقد من اقسام الحروف فحینئذ صار قسم من اقسام الحروف جزءا من اقسام الفعل وهذا باطل فاجاب عنها بزیادة لفظ الدخول ولا اشکال ان الدخول من مقدور المتکلم وایضا علی هذا یکون من داخلا علی الدخول وهو اسم ایضا علی هذا لا بأس ان یدخل علی غیر قسم علی غیر قسم یرد علیه ان اضافة الدخول الی قد لا یجوز لان المضاف الیه لا یکون الا اسما فاجاب بقوله لفظة قد یعنی ان المراد من قد لفظه والحروف اذا ادیت منه اللفظ صار علما لما وقع فی الترکیب فیکون اسما فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یکون قد مجرورا بالاضافة اذ هو اسم من الاسماء قلنا انه حکایة عما وقع فی الترکیب والاصل ان حال المحکی بمنزلة حال المحکی عنه الذی وقع فی الترکیب وهو لا یقبل الاعراب فکذا هذا قوله المقربة اشارة الی دلیل وجوب دخول قد علی الماضی حاصله ان کلمة قد فی اللغة وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان الحال الذی انت فیه وفی الاصطلاح وضعت لان تقرب زمان الماضی الی زمان صدور الفعل من ذی الحال

لے وهو لیس الا جملة ۱۲ سکہ من حیث الحروف والحرکات السکنات ۱۲ سکہ ا ے کون المضارع بالضمیر وحده ۱۲ م سکہ لے علی تقدیر الاکتفاء بهما ۱۲ سکہ لیخ ان بینهما فرق وهوان فی الجملة الاسمیة الاکتفاء بالضمیر مع الضعف وههنا بغیر الضعف ۱۲ مفتی عبد الرحیم

زمان العامل اعم من ان یکون صدور الفعل فی الزمان الماضی او الحال وهو المعنی المجازی فقوله التشریح لغة اشارة الی ان هذا المعنی حقیقی وقوله تجوزا اشارة الی ان هذا المعنی مجازی لان المعنی الاصطلاحی مجاز بالنسبة الی اللغوی قوله تجوزا جواب سوال وهو ان قد موضوع لتقریب زمان الحال اللغوی وهو زمان العامل وکلامنا فی الحال الاصطلاحی حاصل الجواب انه حقیقة فی الاول ومجاز فی الثانی من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم لان زمان العامل اعم من ان یکون فی الحال او فی زمان الماضی قوله لان المتبادر الخ جواب سوال وهو ان الحال اذا کان ماضیا والعامل ایضا کان ماضیا فلا حاجة الی تحمل قد معه انک قلت ان زمان صدور الفعل قد یکون ماضیا لکما فی قولنا جاءنی زید قد رکب غلامه فاجاب بقوله لان المتبادر الخ اذ معنی قوله جاءنی زید امس وقوله قد رکب غلامه ای قبل امس ای رکوب الغلام کان قبل الامس فکان معنی الحال مقدما علی معنی العامل فلا بد من دخول قد لیکون المراد من زمان الرکوب هو الجزء القریب الی الامس قوله فیقارنه ای یقارنه حکما لا للمقارنة الحقیقة قوله فانهم لا یجیزون قد الخ استدلال لانهم بقوله تعالی جاءوکم حصرت صدورهم قوله سواء کانت الخ اشارة الی ان قوله ظاهرة خبر کان المقدر قوله فی اللفظ صفة کاشفة لقوله ظاهرة قوله منویة صفة کاشفة ایضا بقوله مقدرة قوله بقولنا جواب سوال ما الوجه للتاویل بقولنا اجاب بانه حال موطئة لانه توطئة لحالیة قوله حصرت قوله جملة دعائیة یعنی ان قوله حصرت وان کان خبرا لکنه بمعنی الامر ای احصر کقولنا غفر الله ای اغفر معناه ضیق صدورهم قوله وانما لم یشترط جواب سوال ظاهر قوله ویجوز حذف العامل سواء کان فعلا او شبهه او معناه مثال الثالث انسان مؤمنا ای هذا انسان مؤمنا قوله فی الحال جواب سوال وهو انه علی هذا یلزم الخروج عن البحث فاجاب بقوله فی الحال قوله ای الشارع جواب سوال وهو ان المسافر هو الذی قطع المسافة فعلی هذا لا فائدة فی قوله راشدا مهدیا فاجاب بقوله ای الشارع یعنی ان المراد من المسافر من کان فی ابتداء السفر لا فی انتهائه قوله او المنتهی له یعنی ان المراد هو المسافر مجازا باعتبار ما یؤل الیه والمراد من السفر ارادة السفر قوله راشدا ای تجد الطریق بنفسه ومهدیا ای تجد الطریق باعتبار الغیر قوله اما صفة اشارة الی بیان الاعراب قوله او مقالیة ای لفظیة سواء کانت القرینة فی لفظ المتکلم او لفظ المخاطب قوله فی بعض الاحوال جواب سوال وهو انه ینقض بقولنا ان زیدا قائم لانه کلام مؤکد بکلمة ان مع ان العامل فیه مذکور وهو لفظ ان والجواب علی هذا یلزم الخروج عن البحث وایضا ینقض بقوله تعالی شهدت الله الی قوله قائما بالقسط فان قوله قائما حال مؤکدة مع ان عامله مذکور فاجاب بقوله فی بعض الاحوال فلما قید لفظ الاحوال لا یرد الاول والثانی ولما قید لفظ البعض لا یرد الثالث اعنی بقوله شهد الله الایة فقوله فی بعض الاحوال ای فی بعض افراد الاحوال المؤکدة لا فی جمیعها وذلک لان الحال المؤکدة علی نوعین احدهما مؤکدة لمضمون

لہ معناہ بالفارسیۃ تنگ باد دلہائے آن قوم ۱۲ م لہ تقدیرہ اذا لم یشترط الصدر دخول قد فی الماضی فلم یجب بقولہ والعامل لیشترط ۱۲ م لہ ای وحال کونک تجد الطریق بنفسہ او باعتبار الغیر ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری ۱۲

جملة اسمية والاخر مؤكدة لمضمون جملة فعلية وحذف العامل واجب فى الاول دون الثانى فان قيل لا حاجة الى تقدير لفظ البعض لان الاحتراز عن قوله تعالى شهد الله قائما حاصل بقول المصنف مقررة لمضمون جملة اسمية والحال فى قوله شهد الله جملة فعلية قلنا ان التفصيل بعد الاجمال شائع عندهم فقول الشارح فى بعض الاحوال اجمال وقول المصنف رح مقررة لمضمون جملة اسمية تفصيل له قيل ان التاكيد على قسمين وقوله عطوفا فى قوله زيد ابوك عطوفا ليس بواحد منهما فلا يصح اطلاق المؤكدة على قوله عطوفا وجوابه سيجئ بعد قوله مطلقا اى سواء كان عامله واجب الحذف او جائز الحذف فهو لدفع ما توهم ان المراد بالحال المؤكدة ما كان عامله واجب الحذف فقط بقرينة البحث فدفع بقوله مطلقا قوله والمنتقلة قيد لهذا فرق اخر بين المؤكدة والمنتقلة قوله فان العطوفية الفاء لتعليل التطبيق المتالى مع المثل قوله بفتح الهمزة اى على انه المضارع المتكلم من الثلاثى المجرد قوله او ضمها اى على انه المضارع المتكلم من الثلاثى المزيد قوله من حققت الامر يعنى ان المضارع المتكلم من المجرد مأخوذ من حققت الامر اذ هو ما مر منه ثم فى انضمام لفظ الامر مع قوله حققت اشارة الى بيان المعنى اللغوى لقوله احقه قوله بمعنى تحققته جواب سوال وهو ان معنى حققت الامر هو الثبوت على اليقين وذلك يحصل بصيغة المبالغة والمجرد لا يفيد المبالغة فاجاب بقوله بمعنى تحققته يعنى ان المجرد بمعنى باب تفعل وهو يجئ للمبالغة ثم معنى الحق مجردا هو الثبوت على اليقين لا الثبوت فقط فلذا قال الشارح وصوت منه على يقين اى صوت لاجله على يقين قوله او من حققت الامر هذا بالنظر الى الضمير المستتر فيه من ملحق باب الافعال ثم الاحقاق مزيد ايجئ فى اللغة بمعنيين احدهما هو الثبوت على اليقين والثانى هو الثبوت فقط فاشار الشارح الى الاول بقوله بهذا المعنى بعينه والى الثانى بقوله او بمعنى اثبته قوله اى تحققت البونة لكن فيه اشارة الى بيان المعنى المراد بالمثال وهو قوله احقه بعد بيان المعنى اللغوى له وانما اوّل الاب بالابوة لان الضمير فى احقه راجع الى الاب وهو جوهر من الجواهر والمتكلم لا يقدر على تحققه بل يقدر على تحقق الاعراض فقط والابوة من الاعراض قوله وصوت منه على يقين اشارة الى تحقق المعنى اللغوى فى المعنى المراد او جواب سوال وهو ان تحقق الابوة بالولادة لا يتحقق للمتكلم وايضا ان الابوة وان كان من الاعراض لكن تحقق هذا العرض ليس فى وسع المتكلم فاجاب بقوله وصوت منه على يقين فان قيل ان معنى اليقين هو العلم اى اعلمه عطوفا فيكون عطوفا مفعولا ثانيا لعلمت لا الحال فلينظر فيه قوله او اثبتها كذلك فقوله كذلك عبارة عن قوله لذلك وصوت منه على يقين لكن هذا احد معنى باب الافعال وهو الذى اتحد مع المجرد واما المعنى الاخر وهو الاثبات فقط من غير يقين فلم يذكره الشارح رح اخذا لتعلق له هنا قوله وقال صاحب المفتاح وهو السكاكى فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف رح

له عطف على تحققت ابوتك لك اى معنى قوله زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوتك لك واما اثبتها لك قاله عبد الرحمن ۱۲ منه عبد الكريم

عه اى لفظا ومعنى على ما مر فى بحث التاكيد ۱۲ عه اى فى ذكر قول صاحب المفتاح ۱۲ منه عبد الرحيم

وانما كان هذا احق التقديرات لان العطوفة بدون الحيوة لا يتصور اجيب عنه ان المتبادر من الحيوة التي كانت قبل الموت والحال ان عطوفية الاب ثابتة في الحيوة وبعد الممات ايضا وعبارة المفتاح لا يتناوله وعبارة المصرح يتناوله قوله ان يقدر يجعل عطوفا فعلى هذا امعناه زندگانی میکند زید در حالیکه مهربان است یعنی تازنده ست مهربانی میکند كذا في شرح عبد الرحمان قوله اي شرط وجوب الخ جواب سوال وهو انه لما كان تقدير مضمون الجملة الاسمية شرطا للحال المؤكدة لمضمون الفعلية غير موجودة فعلى هذا لا يصح قول الشارح في بعض الاحوال لان المراد من بعض الاحوال ليس الا الحال المؤكدة لمضمون الفعلية فاجاب الشارح بقوله اي وشرط وجوب الخ يعني ان كون تقدير مضمون الجملة الاسمية ليس شرطا لنفس الحال المؤكدة بل شرط لوجوب ان عاملها فلا يرد ما ذكر قوله اي موكدة جواب سوال وهو انه يلزم التدافع في كلام المصنف لانه قال سابقا ويجب في المؤكدة وقال ههنا مقررة وايضا ان قوله مقررة صيغة اسم فاعل من التقرير وهو ما يتصور بالقلب ويظهر باللسان وليس للحال قلب لا لسان فاجاب بقوله موكدة وانما لم يقل المصنف موكدة بدل مقرر اشارة الى ان المراد من التاكيد معناه اللغوي وهو التقرير فلا يرد ان التاكيد على قسمين لفظي ومعنوي وهو ليس بواحد منهما قوله لمضمون جملة والمراد من المضمون ههنا المدلول الالتزامي لا المدلول التضمني وذلك لان اللازم مع قوله زيد ابوك هو العطوفية فيكون قوله عطوفا تاكيدا للعطوف المستفاد من قوله زيد ابوك كما في قولنا لفلان علي الف درهم اعترافا على ما مر في المفعول المطلق قوله انا ارسلناك للناس رسولا فان قوله رسولا يؤكد بعض اجزائها وهو ارسل لاكلها وهو ارسال الله تم لان كون الشخص رسولا لا يطلب الا مجرد الارسال لا ارسال الله تعالى قوله فانه لا يجب حذفه لان ذلك الجزم عامل فيها فلا حاجة الى عامل آخر قوله اسمية انما اشترطوا ان يكون قيد الحال المؤكدة شيئا ليكون مسلك العامل وانما اشترطوا ان تكون تلك الجملة اسمية لانه لو كانت فعلية لكان عاملها مذكورا واما القرينة على مطلق العامل فهي نصب قوله عطوفا واما القرينة على خصوصية قوله احقه فلان لفظ الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له فعلى هذا استغنى عن التصريح بالعامل وهو قوله احقه قوله ولا بد منها اشارة الى الاعتراض على المصرح اجاب عنه مولانا عصام حيث قال لا احتياج الى هذا القيد لان المتبادر من المضمون في قوله لمضمون جملة اسمية هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بان لا يكون مضمونا لجملة فعلية وههنا ليس كذلك لان مضمون قوله الله شاهد لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية ايضا مثل شهد الله لان مضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله ايضا اولا يقول انما لم يذكر هذا القيد اكتفاء بالمثال اعني قوله زيد ابوك وايضا المراد من الاسمية هي الكاملة وهي التي ليست فيها شائبة من الفعل قوله التمييز اي ومنها التمييز وهو مصدر ميمي بمعنى

له اي على تقدير يجيء في المثال المذكور ۱۲ م سه قاله عبد العلي المدراسي واما ما قاله عبد الرحمن العشي في ترجمته زندگانی میکند زید در حالی که مهربان است يعني تازنده ست مهربانی میکند وزعم انه من الحيوة فقد غلط غلطا فاحشا وذاك يدل على قلة تدبره وتفكره ۱۲ سه ومعنى المثال على هذا التقدير زيد اب لست زندگانی میکند ۱۲ م سه اشارة الى ان قوله التمييز مبتدأ وخبره محذوف وقوله منها تقديره من المنصوبات او من المحققات التمييز او ان قوله التمييز خبر مبتدأ محذوف وقد تقدير هذا لبيان التمييز ۱۲ سه فالاولى ان تقدر يحيى بالنون من حنى يحني بمعنى مال يميل اي يميل اليك عطوفا فعلى هذا عطوفا حال من المستكن في يحني الراجع الى الاب ۱۲ منقى عبد الرحيم ۱۲

اسم الفاعل ای المیز قوله ای الاسم الذی جواب سوال وهو ان کلمة ما لا تخلوا ما عبارة عن الاسم او عن المسمی فعلی الاول لا یصح قوله یرفع الابهام لان رفع الابهام یکون بالمسمی لا بالاسم وعلی الثانی یلزم الخروج من البحث اذ هو فی الاسماء فاجاب بقوله ای الاسم الذی یعنی ان کلمة ما عبارة عن المسمی فیصح قوله یرفع الابهام لکن بحذف المضاف وهو لفظ الاسم فلا یلزم الخروج من البحث فان قیل لم نسلم انه بحذف المضاف بل هو بحذف الموصوف کما تری قلنا ان الالف واللام فی قوله الاسم سهو کاتب والصحیح اسم الذی الجدلی اعلم انه قال البعض ان قوله ای الاسم احتراز عن قولنا فعلت ای قتلت فان قتلت یرفع الابهام الوصفی عن فعلت لکنه لیس باسم فلا یکون تمییزا فهذا البعض قد ضیق علی نفسه مع الوسعة اذ قوله ای الاسم وقع فی موضع الجنس وهو الشمول لا للاحتراز لکنه ینقض بقولنا اعجبنی شئ حسن زید فان قوله حسن یرفع الابهام عن شئ مع انه لیس بتمییز لانه یکون نکرة وقوله حسن معرفة وکذا ینقض بقولنا زید حسن الوجه بنصب وجه فان قوله الوجه یرفع الابهام عن نسبة حسن الی زید مع انه لیس بتمییز کما قال المصنف فی بحث صفة المشبه ان نصب الوجه علی تشبیهه بالمفعول فی المعمول المعرفة وعلی التمییز فی المعمول النکرة اجیب ان المراد من الاسم النکرة والاسم فی مادة النقض معرفة فلا یرد النقض قوله فان المبدل منه فی حکم التنحیة فان قیل اما ان یراد ان کل المبدل منه فی حکم التنحیة او بعضه فان کان الاول فهو ممنوع لان صاحب الکشاف قال ان قوله تعالی صِرَاطَ الَّذِیْنَ اَنْعَمْتَ عَلَیْهِمْ بدل من الصراط المستقیم مع ان المبدل منه لیس فی حکم التنحیة لانه لو ترک فی القراءة فسدت صلوته وان کان الثانی فهو مسلم لکن الدلیل غیر تام کما لا یخفی قلنا المراد هو الاول فان المقصود بالنسبة هو المبدل فی الآیة لا المبدل منه کما صرح به القاضی البیضاوی فالمراد من قوله ان المبدل منه فی حکم التنحیة هو انه فی حکمها من حیث القصد لا من حیث العبارة والکلام واما فساد الصلوة فلوجه اخر وهو ان القراءة یتعلق بنظم القرآن لا بمعناه الا تری انه لو ترک اللفظ الزائد فسدت صلوته کما لو ترک الکاف من قوله تعالی لَیْسَ کَمِثْلِهٖ شَیْءٌ مع انه لا خلل فی المعنی فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یجوز القراءة بالفارسی لانه مخل للنظم لان الفارسی معنی القرآن لا نظمه قلنا ان جوازه مختص بالعاجز عن العربی وما نقل عن ابی حنیفة من الجواز للقادر علی العربی ضعیف لصحة رجوعه عنه کما قال المولوی یعقوب رحمه الله تعالی فان قیل لم نسلم ... ان المبدل منه فی حکم التنحیة بل هو مقصود بالنسبة والا لا یصح اطلاق البدل علی المبدل لان البدل یقتضی تحقق الاصل قلنا ان معنی قولهم ان المبدل منه لیس مقصودا بالنسبة ای مقصودا اصلیا لانه لیس بمقصود اصلا فان قیل فعلی هذا لا یصح قول بعض المحشین انه لیس مقصودا اصلا

قلنا معنی ۱ علی معنی ان هذا الاسم تمییز مراد المتکلم من غیر مراده او بمعنی المیز باسم المفعول یعنی ان المتکلم تمیز بهذا الجنس من سائر الاجناس التی ترفع الابهام فیکون التمییز بالفتح بحذف الایصال ای المیز به ۱۲ م ۲ ای المبدل منه هذا وهو قوله صراط المستقیم ۱۲ م ۳ وهو قوله فان المبدل منه الخ لان المراد من المبدل منه فی الدلیل کل المبدل منه لا بعضه کما هو الظاهر ۱۲ م ۴ والصحیح انه لا تفسد الصلوة بترک کاف کمثله کما فی کتب الفقه ۱۲ م ۵ ای علی ان القراءة یتعلق بنظم القرآن لا بمعناه ۱۲ م ۶ المولوی شرح الحامی ۱۲ م مفتی عبد الرحیم

---

۱ فی قوله المیز ۱۲ م ۲ بکون مضاف ومضافا الیه ۱۲ م ۳ لم لم یکن المیز اسم الذی ۱۲ م ۴ لانه بل هو المقصود بالنسبة اصلا ۱۲ م

قوله اصلاً ای اصلیاً فلا اشکال قوله بل هو ترک مبهم وایراد معین وههنا بحث من وجوه الاول انه لا یصح حمل الترک علی قوله لان الضمیر فیه راجع الی البدل وهو امر لفظی والترک امر معنوی فیلزم حمل المباین علی المباین والثانی انه منقوض ببدل الاشتمال مثل سلب زید ثوبه لان زیدا لیس بمبهم بل هو معرفة فکیف یصح قوله بل هو ترک مبهم والثالث ان الاحتراز من البدل مما لیس له وجه لذکر احکام التوابع فیما بعد والرابع ان فی التمیز ایضا ترک مبهم وایراد معین لانه فی المعنی فاعل والمقصود بالنسبة لیس الا هو فلا فرق بین قوله طاب زید نفسا وفی قوله طاب زید اخوک اجیب عن الاول ان الضمیر فی قوله هو راجع الی البدل باعتبار القصد والغرض فی المقصود منه ترک مبهم وایراد معین وعن الثانی انه لیس المراد من المبهم النکرة بل ما هو اعم من النکرة والمجمل فزید وان لم یکن نکرة لکنه مجمل ههنا لانه لا یعلم ان نسبة السلب الیه باعتبار ذاته او باعتبار ملابسه فیکون قوله ثوبه تفصیلا له وانما یکون مجملا لاندحام الغایة فیه فان قیل هذا منقوض ببدل الغلط مثل ضربت زیدا عمرا لانه لیس فی قوله زیدا ههنا تنکیر ولا اجمال لان نسبة الضرب الی زید تام کما قاله الشارح فی بحث البدل قلنا المراد من البدل بعض قسم وعن الثالث ان ذکر الشیء فیما بعد لا ینافی الاحتراز عنه بقیدا فان الاکتفاء بذکره بعد جائز لا واجب هذا الاینافی الاحتراز عنه من غیر الاکتفاء بذکره کما قاله الشارح فی تعریف الفاعل هو ما اسند الیه الفعل بالاصالة بقرینة ذکر التوابع فیما بعد وعن الرابع انه لا نسلم ان المقصود بالنسبة هو التمیز لانه لو کان کذلک لکان مرفوعا وما قاله من انه فی المعنی فاعل ممنوع یصح جعله فاعلا وتاویل نحو بنوع الخ لا یخرج الشیء عن حقیقته فان قیل ان تعریف التمیز غیر جامع عن دخول المضاف فیه لانه دخل فیه قوله زید حسن الوجه لصدقه علی الوجه مع انه لیس بتمیز کما ذکره الشارح فی بحث المجرورات حیث قال الوجه فیه بمنزلة التمیز فعلم انه لیس عین التمیز قلنا المراد من کلمة ما هو الاسم المنصوب بقرینة ان التمیز قسم منه والوجه مجرور فان قیل هذا منقوض من وجهین احدهما ان التمیز قد یکون مجرورا کما قاله المصنف والخفض اکثر والثانی انه انما یستقیم لو قرء الوجه بالجر ولو قرء بالنصب فلا اجیب عن اصل الاعتراض انه خارج بقوله المستقر لعدم الابهام فی الموضوع له لحسن بل الابهام فیه من حیث انه صفة لزید وبانه خارج بقوله عن ذات لانه یرفع الابهام عن حسن زید وهو وصف او نقول المراد من التمیز هو الاسم النکر والوجه معرف باللام ولو کان الوجه بغیر اللام لاشک انه عین التمیز نکرة لان المقصود وهو البیان یحصل بها لانه لا یمتنع ان یکون احد النکرتین اخص من الاخری فان قیل لما کان المقصود من التمیز هو البیان فهو یحصل بالمعرفة علی الکمال قلنا ان التمیز من الفضلات والعلة فیها مطلوبیة لما فی الحال قوله ای الثابت اشارة الی ان قوله المستقر لیس اسم الظرف بل صیغة اسم الفاعل قوله الرابع جواب عن اسولة ثلثة الاول ان هذا التعریف صادق علی قوله جاریتی فی مخوله ایت مع انها جاریتی فان قوله جاریتی یرفع الابهام عن لفظ العین مع انه لا یقول احد بکونه تمیزا والثانی انه صادق علی المبتدا فی

لہ یعنی ان المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض اقسامه کما فی جاء فی اخوک زید ۱۲ م ۵ فیکون قوله بالاصالة احترازا عن توابع الفاعل ولکن اعتبار هذا القید فی تعریفه بقرینة ذکرها فیما بعد ۱۲ م ۵ لان التمیز عندنا لیس بعبرة لانه

الرجل فان الرجل صفة لهذا وزال به الابهام عن الموصوف وهو لفظ هذا والثالث انه صادق على عطف البيان نحو ابو حفص عمر فان بقوله عمر زال ابهام ابو حفص مع انه ليس بتمييز فاجاب بقوله الراسخ اى المحكم ثم يرد عليه ان للراسخ درجات كثيرة قد يقال على ما فيه غاية الابهام كالمتشابه وهي المقطعات التي تكون اوائل السور نحو الم وحم وق وقد يقال على ابهام المعنى في الموضوع له فلم يرفع الابهام والتعين ما هو المراد قال الشارح في المعنى الموضوع له والابهام في لفظ عين ليس في الموضوع له بل باعتبار تعدد الاوضاع لانها مشتركة والمراد من الوضع اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا فيتناول المجاز فلا يرد انه ليس في الاطلاق وضع لان المراد منه الموزون مجازا ولا وضع في المجاز قوله من حيث انه موضوع له جواب سوال وهو ان الابهام في العين وان كان باعتبار تعدد الاوضاع لكن هو كائن في الموضوع له فاجاب بقوله من حيث انه الخ يعني سلمنا ان الابهام كائن في الموضوع له لكن ليس فيه من حيث انه موضوع له بل من حيث تعدد الاوضاع قوله فان للمستفهم جواب سوال ظاهر قوله وهو الوضعي اى للراسخ لكن الشارح ذكر المضمر في موضع المفسر قوله اما موضوع لمفهوم كلي كما هو مذهب المتقدمين وهو كل مفرد مذكر محسوس يكون مشارا اليه بالاشارة الحسية وانما كان موضوعا لمفهوم كلي لان الافراد غير منضبط قوله بشرط استعماله في الجزئيات اى انه لا يستعمل في المفهوم الكلي بل في الجزئيات فقط اذ هي المقصودة قوله او كل جزئي جزئي منه كما هو مذهب المتاخرين اذ الافراد هي المقصودة وهي وان كانت غير منضبطة لكن المفهوم الكلي مرآة لها قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له كما هو مذهب المتاخرين او المستعمل فيه كما هو مذهب المتقدمين فيكون في عبارته لف ونشر غير مرتب كما ترى فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح التمييز من اسم الاشارة مع انه يصح كما ان رجلا في جئني برجل تميز من ذا وهو اسم الاشارة وكذا اشكل بقولنا ربه رجلا فان رجلا تميز من الضمير في ربه مع ان في الضمائر ايضا الوضع عام والموضوع له خاص فينبغي ان لا يصح التمييز عنه بقوله رجلا اجيب عن الاول انه لا نسلم ان رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز من نسبة حب الى كلمة ذا وعن الثاني ان ضمير ربه مبهم لعدم ذكر المرجع فيشبه الابهام الوضع قوله فان كلواحد من ابي حفص وهو الخ فان قيل المقصود بيان ازالة الابهام من ابي حفص فقط فينبغي ان يذكر ان ابا حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمر وانه موضوع له قلنا انما جمعهما في ذلك تبينا على ان يكون عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد قول لكن لما كان عمر اشهر

له يعني ان المراد من الابهام ما هو الثابت للحكم في المعنى الموضوع له وهذا الابهام ليس من هذه الحيثية بل نشأ من تعدد الموضوع له كما في المثال الاول ومن تعدد الموضوع له او المستعمل فيه على اختلاف المذهبين كما في المثال الثاني او من عدم الاشتهار كما في المثال الثالث فلا يرد كما في الحواشي ۱۲ مفتي سه تقريره ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثبوت المطلق من ان يكون بحسب الوضع او الاستعمال فاذا كان المراد من الثبوت هو الثابت المطلق اخرج جارية عن تعريف المتميز في نحو رأيت عينا جارية لان قوله جارية يرفع الابهام الثابت بحسب الاستعمال عن قوله عينا فح ايراد المستقر لغو في التعريف اجاب بقوله فان مستقرا الخ يعني ان المراد من المستقر ما ذكره الشارح من تفسير المستقر فح يخرج جارية عنه لان العين في الاصل لم يوضع مبهما بل حصر الابهام فيه عند الابهام بالنسبة الى المخاطب كذا في الحواشي ۱۲ سه اى على ما ذكر من انه

ث الاستعمال

له الابهام في لفظ المفهوم الكلي ۱۲

جواب سوال وهوانه لما لم يكن فيه ابهام فما الحاجة الى البيان وايضا لما لم يكن فيه ابهام فلا يكون منشاء
السوال فلا حاجة الى دفعه فاجاب بقوله لكن الخ قوله عن ذات اى عن جنس قوله لا عن وصف
اشارة الى انه قيد احترازى قوله وتحقيق ذلك جواب سوال وهوان الاحتراز عن النعت حصل بقوله
يرفع الابهام فى الموضوع له اذ النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل العارضى فذكر قوله عن ذات مستدرك
فاجاب بقوله وتحقيق ذلك اى لانسلم ان النعت لا يرفع الابهام الوضعى بل يرفعه كما
ستعلم فى آخر تحقيق الشارح قوله لا من حيث ذاته جواب سوال وهوانه لما لم يكن فيه ابهام
لا يصح التمييز عنه فاجاب بقوله لا من حيث ذاته ثم يرد عليه ان ذات الرطل معلوم وهو بعض
المن فاجاب الشارح عنه بقوله اى جنسه يعنى سلمنا انه معلوم من حيث القدر لكنه مبهم
من حيث الجنس قوله والا من حيث وصفه عطف على قوله لا من حيث ذاته قوله فيقال رطل بغدادى
هذا فى الصفة واما فى الحال فيقال عندى رطل بغداديا قوله لان النعت والحال عطف على قوله فى بيانا اى
لا يرفعان الابهام عن الذات قوله صفتان للذات اشارة الى بيان الاعراب قوله اشارة جواب سوال وهو
ان كلمة او تنافى التركيب وايضا ان كل قيد اذا اخذ فى التعريف لا بد فيه من الاحتراز عما حرره والا
عد حاصلا بما سبق فلا حاجة اليه فاجاب بقوله اشارة الى تقسيم التمييز يعنى انه ليس جزء من التعريف
بل هو تقسيم التمييز وكلمة او بيان الاقسام لا للشك قوله فالمذكورة نحو رطل زيتا لما كان بحث قوله
مذكورة طويلة فى قوله المصرح وكذا البحث قوله او مقدرة ايضا طويلة فى قوله المصرح فالشارح نبههما
على وجه الاختصار فقوله فالمذكورة الخ قوله فانه فى قوة الفاء التعليل لتطبيق المثال مع الممثل وانما كان قوله
نفسا تمييزا عن شئ مقدر ولم يكن تمييزا عن المذكورة لانه لا ابهام فى المذكور لا فى طاب ولا فى زيدا فظهر
انه يرفع الابهام عن شئ مقدر قوله اى القسم الاول اشارة الى بيان الموصوف لقوله الاول ثم لما
كان لفظ الاول من الاسماء اللازمة الاضافة وهى تقتضى المضاف اليه فاشار الشارح الى بيانه المضاف اليه
بقوله من التمييز فالالف واللام فى قوله فالاول بدل من المضاف اليه اى اول التمييز وانما زاد كلمة من فى قوله من التمييز
اشارة الى ان اضافة لفظ اول الى التمييز بيانية لان بينهما عموم وخصوص من وجه قوله وهو ما يرفع الابهام الخ
وهوان المراد بالاول قوله المستقر لانه الاول بالنسبة الى قوله عن ذات قوله يرفعه اشارة الى بيان
متعلق قوله عن مفرد وحمل الشارح كلمة عن صلة للرفع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل ثم لا يحتاج
الى تقدير قوله يرفعه اى الاول من الضمير ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد
علة لرفع الابهام كالرطل فى قولنا رطل زيتا قوله يعنى به ما يقابل الجملة جواب سوال وهوان المثال
لا يطابق الممثل لان المذكور فى المثال لفظ منوان وهو ليس بمفرد فاجاب

له احترز به عن النعت والحال كما قال الشارح رحمة الله عليه ۱۲ منه سه قال الابهام فيما يوزن بالرطل بانه من جنس
الفصل او المحل او الزيت او السمن ۱۲ قاله عبد الحق ۱۲ منه سه يقال اضعف هذا عن مراعاة اى لا مراعاة له ۱۲ منه
عه قيل هذا اعتذار لمن اجاب بقوله وهو ما يرفع الخ ۱۲ منه

مفتی مولوی محمد عبد الرحیم پشاوری

بقوله يعني الخ حاصله انه ليس المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع بل ما يقابل الجملة او المضاف
فان قيل فعلى هذا لا يصح جعل قول المصرح وعلى التمرة مثلها زبدا من هذا القبيل اى من قبيل المفرد
لانه مضاف **قلنا** المراد من المضاف ما يكون الابهام فيه من حيث الاضافة والابهام في المثل ليس
من حيث الاضافة بل من حيث الذات لان المثل اذا لم يكن مضافا ففيه ابهام ايضا **قوله** صفة لمفرد
اشارة الى بيان الاعراب **قوله** هو ما يقدر به الخ دفع وهم وهو ان قوله مقدار صيغة الة من القدرة
فعلى هذا لا معنى له فدفع بقوله ما يقدر به الشئ يعني انه من القدر لا من القدرة **ثم**
للمتوهم ان يتوهم ان قوله يقدر صيغة مضارع مجهول من القدر فعلى هذا لا يدفع به ايضا
فدفع بقوله اى يعرف به قدره **قوله** وبين فيه اشارة الى ان قوله يعرف
من المعرفة لا من التعريف لان البيان يطلق على ظهور ما بخلاف التعريف فانه
يختص بما فيه جنس وفصل **قوله** اى في غالب للواد اشارة الى ان نصب قوله غالبا
باعتبار الظرفية **ثم يرد عليه** ان لفظ غالبا يستعمل في الافعال وكلامنا في
الاقوال **فاجاب بقوله** واكثرها ولفظ الاكثر كما يستعمل في الافعال كذلك
يستعمل في الاقوال بخلاف الغلبة فانها تختص بالافعال **قوله** اى رفع الابهام مطلقا
جواب سوال وهو ان المفرد المقدار ليس الا ذات مذكورة فيلزم التكرار وظرفية الشئ
للنفس **فاجاب بقوله** اى دفع الابهام اه يعني ان ههنا ظرفية الاخص للاعم تقديره
دفع الابهام عن ذات مذكورة سواء كان في المفرد للمقدار او في غيره نحو خاتم حديدا **قوله**
يتحقق الخ اى هذا المطلق يتحقق في ضمن هذا المفرد غالبا **قوله** متحقق في ضمن اه
جواب سوال وهو ان العدد ليس الا مفرد فيلزم الظرفية للنفس **ولا يقال**
ان المفرد المقدار ليس الا العدد لان المقدار اعم من العدد **فاجاب بقوله** متحقق في ضمن
قوله فان الرطل نصف المن دليل على ان الرطل وزني **قوله** وكالمقياس وهو ما يقدر به
الشئ بالخرص اى بالظن **قوله** والمراد بالمقادير **جواب سوال** وهو انه لا ابهام ههنا لا في
الكيل اذ هو الاناء الذي يسع فيه ثمانية ارطال ولا في الرطل اذ هو عبارة عن نصف المن
وكذا الباقي فكيف يصح منها التمييز **فاجاب بقوله** والمراد بالمقادير **قوله** وانما اقتصر
جواب سوال وهو ان المقادير خمسة فلم اقتصر المصرح على امثلة ثلاثة **فاجاب بقوله** وانما
اقتصر الخ **فان قيل** ان الامثلة اربعة لانها ثلثة لان العدد ايضا منها **قلنا** المراد من المفرد
المقدار ما هو غير العدد بقرينة احالة تمييزه الى باب اسماء العدد **قوله** مطمح نظره صيغة اسم ظرف
اى موضع ثبوت نظره او موضع طلوعه

له يعني ان ههنا ظرفية الخاص للعام اذ المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمساحة ۱۲ سه ولم يذكر مثال المساحة
نحو ما في السماء قدر راحة سحابا ۱۲ سه فلم قال الشارح رح انها ثلاثة ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری

نظره او موضع نور نظره **قوله** مایتم به المفرد الذی هو نائب التمیز **قوله** وکرر بعضهما **فان قیل** لا دخل لما سبق فی التکرار لانه یصح ان یقال قفیزان برا فی موضع منوان سمنا **قلنا** انما ذکر منوان لشهرته فیما بینهم **فان قیل** المفرد قد یتم بنفسه الیضا مثل ربه رجلا وقوله تعالی ماذا الله بهذا مثلا فان رجلا تمیز عن الضمیر تام بنفسه وکذلک مثلا تمیز عن هذا تام بنفسه فلم ترک للصنفة بیانه **قلنا** لما تم ههنا بنفسه فلا حاجة الی بیان مایتم به فلا حاجة الی ذکره **قوله** ومعنی تمام الاسم جواب سؤال وهو ان معنی مایتم به الاسم لا یخلو اما ان یدل دالة لا یدل علی معناه بدون احد هذه الاشیاء واما ان یراد منه انه لا یفید فائدة بدونه فعلی الاول ینبغی ان یکون الاسم التام من الحروف لانها لا تدل علی المعنی الا بانضمام الغیر وعلی الثانی لا نسلم ان الفائدة توقفت علی احد هذه الاشیاء لان توقفها علی الکلام **فاجاب بقوله** ومعنی تمام الاسم اه **قوله** لان المضاف لا یضاف الخ ای مجسب اللفظ فلا یقال غلام زید عمرو وانما قلنا مجسب اللفظ لانه یضاف مجسب المعنی ثانیا کما فی حب رمانک فان الحب اضیف الی الرمان ثم الی الکاف لانه یقال فیما لم یکن للمخاطب بل حب رمان فقط لکن مجسب اللفظ اضیف الحب الی الرمان والرمان الی الکاف **اقول** المضاف الی الکاف هو حب رمان لا الحب فقط **فان قیل** هو یشکل بکل فرد فرد وبکل واحد واحد **قلنا** انه یتقدر بحرف العطف **فان قیل** فعلی هذا لا توجد المادة لامتناع اضافة المضاف ثانیا لان کل مادة وجد المضاف ثانیا تقول انه یتقدر بالعاطف فلیتامل وانما لا یضاف ثانیا لزوم الفصل بین المضاف والمضاف الیه الثانی بالمضاف الیه الاول **وایضا** ان الغلام لما کان لزید فکیف یکون لعمرو فی قولنا غلام زید عمرو **قوله** فاذا تم الاسم جواب سؤال وهو ان الاسم التام لیس بفعل ولا شبه فعل فکیف ینصب التمیز **فاجاب بقوله** فاذا تم الاسم الخ **قوله** کما ان للفعول حصرا ان یقع وانما قال احصر ولم یقل کما ان المفعول بعد تمام اه لئلا ینقض بمثل ضربت زیدا **قوله** وهذه الاشیاء جواب سوالین احدهما انه لم اختار واهذه الاشیاء لمشابهة الفاعل دون غیرها والثانی ان الالف واللام ایضا متم للاسم بالمعنی الذی مر وهو انه بحالة لا یضاف معها **فاجاب بقوله** وهذه الاشیاء **قوله** الراقود وهو الدن الکبیر او الطویل الاسفل وقیل مکیال معروف لاهل مصر یاخذ الرقة وعشرین صاعا **قوله** فیفرد اے جاز ان یفرد والضمیر راجع الی تمیز غیر العدد کالضمیر فی یجمع بقرینة احالة تمیز العدد الی ما سیاتی لان هذا الحکم لا یجری فی العدد فان تمیز عشرین مثلا مفرد سواء کان جنسا اولا

۱؎ واللہ اعلم بالمراد من هذا السوال والجواب وان شئت التحقیق والتفصیل فی السوال والجواب فارجع الی حاشیة عبد الرحمن فی هذا الموضع ۱۲ ۲؎ وایضا اجیب ان مقصود الشارح فی بیان للفرد الذی یتم بسببه الغیر لا فی مطلق للفرد قاله عبد الرحمن ۱۲ ۳؎ معناه بالفارسیة دانهٔ انار تر ۱۲

۴؎ هو الواو تقدیره کل فرد فرد وکل واحد واحد لان الاسم لا یضاف الی اسمین بدون عاطف قاله عبد الرحمن ۱۲

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری البسرحدی ۱۲ منہ ان رحمت حق بر کسی دارد کہ کاتب را بالخیر یاد کند یاد

سواء قصد به الانواع اولا قوله وانكان دفع وهم ظاهر فيقال عندى رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا قوله مايتشابه الخ اشارة الى بيان الجنس اى ليس المراد من الجنس ماهو عند ارباب المعقول وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فان قيل ان المصادر كلها اجناس وليس فيها تشابه الاجزاء لعدم تحقق الاجزاء فيها قلنا ان قيد ان وجد مراد فيه يعنى ان تشابه الاجزاء فيما وجد فيه الاجزاء ثم ههنا امران الجنس واسم الجنس فالاول يطلق على القليل والكثير على سبيل الشمول كالماء والقمر والثانى يطلق على الواحد على سبيل البدل وهذا الفرق عند المقابلة واما عند عدم المقابلة فيصح الاطلاق كل واحد منهما على الاخر قوله كالماء والقمر فالماء مثال لما لا يقبل التاء والقمر مثال لما يقبلها والسمن مثال الكيلى والزيت مثال الوزنى والضرب مثال الاعراض قوله مافوق النوع الواحد جواب سوال ظاهر وتحقيق قصد الانواع سيأتى فى قوله فيطابق فيما قصد الا اذا كان جنسا الا اذا قصد الانواع قوله وهو مايتشابه اجزاؤه جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا لفلان عندى عدل ثوبا فان الثوب جنس مع انه لا يفرد فاجاب بقوله وهو مايتشابه اجزاؤه بخلاف الثوب اذ افراده متفاوتة قوله قيل قائله الشارح الهندى قوله للعدد اى للشخص قوله حصص الجنس اى افراد الجنس قوله بالخصوصيات اى بالقيود الكلية نحو حيوان ناطق اوحيوان انسان اوحيوان فرس اوبالقيود الشخصية نحو حيوان شخص اوحيوان زيد اوعمرو قوله نحو طاب زيد جلستين فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الكلام فى التمييز الذى يرفع الابهام عن مفرد مقدار والمثال مما كان التمييز عن النسبة وايضا لا يكون جلسة اسم جنس لانه اشترط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهى موجودة فيها قلنا عن الاول لانسلم انه مثال بل هو نظير او نقول انما اورد مثال التمييز من النسبة ليعلم ان قصد الانواع يكون فى التمييز عن النسبة ايضا وعن الثانى لانسلم ان التاء فى جلسة فارقة بين الجنس والصفة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافى كونها اسم جنس قوله اى يورد التمييز جواب سوال ظاهر وانما زاد قوله يورد لئلا يفوت معنى للفعل فى قوله ويجمع وعبر الشارح عن مصدر يجمع بقوله مادون الواحد وعبر عن فعلية بقوله يورد وايضا اشارة الى ان الجمعية ليست بمعنى مطلق الامكان بل بمعنى امكان الوقوع قوله جوازا يعنى ان هذا معنى مجازى للجمع قوله حيث لم يقصد الواحد جواب سوال وهو ان الجمعية تستقيم فيما اذا اريد من المفرد المقدار الجمعية واما ان اريد منه الواحد فكيف يجمع

فوله الجنس واسم الجنس

سله تقريره ان الاسم التام اذا كان مثنى او مجموعا فينبغى ان يكون التمييز مثنى او مجموعا للموافقة بين الاسم التام وبين التمييز كما اذا كان بين الاسم التام مفردا يكون التمييز مفردا والامر ليس كذلك فاجاب بقوله وانكان ۱۲ منه صفتى سله اشارة الى الفرق بين اسم الجنس والجنس ۱۲ سلم يطلق على القطرة والمجر ۱۲ منه سلد كرجل مثلا فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس ولا ينعكس ۱۲ منه سلة تقريره انه يفهم من لفظ الانواع انه اذا قصد النوعين لا يكون التمييز مثنى مطابقا للاسم التام مع انه ليس كذلك حاصل الجواب ان المراد بالانواع هو مافوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا كذا فى الحواشى ۱۲ منه سلو تقريره ان هذا الحكم غير جار فيما اذا قصد المثنى فيجوز مثنى التمييز ولكن حاصل الجواب ان المراد بالجمع الجمع اللفظى وهو مافوق الواحد فيتعادل المثنى ۱۲ منه فى هذا الاقوال تقديم وتاخير فليتامل فيه ۱۲ منه

نحو عندی عدل ثوبا فان التمیز فیہ لیس بجنس مع انہ لا یجمع فاجاب بقولہ حیث لم یقصد الواحد قولہ ثم ان کان الخ جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انہ ھل یجوز اضافۃ المفرد المقدار الی التمیز اولا فاجاب بقولہ ... ثم ان کان الخ حاصلہ ان المفرد المقدار ان کان تاما بتنوین او بنون التثنیۃ جازت اضافتہ الی التمیز وان کان تاما بالاضافۃ او بنون الجمع فلا یجوز اضافتہ قال قیل ان اضافۃ المفرد المقدار لا یخلو اما ان یکون مع التنوین او بدونہ فان کان الاول فکما لا یجوز اضافۃ المفرد المقدار مع الاضافۃ کذلک لا یجوز مع التنوین وان کان الثانی فکما یجوز الاضافۃ بحذف التنوین کذلک یجوز بحذف المضاف الیہ فالفرق تحکم قلنا ان اضافۃ المفرد المقدار بحذف التنوین لکن فی النیۃ ثابت وثبوت التنوین فی النیۃ لا یمنع الاضافۃ وثبوت المضاف الیہ فی النیۃ یمنع الاضافۃ الی شئ اخر لانہ اذا کان غلام زید فکیف یکون غلام عمرو قولہ لان المفرد المقدار دفع وھم وھو ان الظاھر ان الضمیر فی قولہ ان کان راجع الی التمیز لقربیۃ قولہ یجمع فان الضمیر فیہ راجع الی التمیز وبقربیۃ قولہ ان کان جنسا فان الضمیر فیہ ایضا راجع الی التمیز فعلی ھذا لا یصح قولہ بتنوین او بنون التثنیۃ لان الاتمام بھما لا یکون الا للمفرد المقدار لا للتمیز ولکن الاضافۃ لا یکون الا للمفرد المقدار لا للتمیز فدفع بقولہ ای للمفرد المقدار قولہ او المعنی ان وجد التمیز الخ لیس غرض الشارح من ھذا التقریر ان کلمۃ کان تامۃ لانہ لا دخل لہ فی الجواب بل ھو حاصل المعنی وحاصل الجواب ان الضمیر فی قولہ ان کان راجع الی التمیز فیکون تقدیر العبارۃ ھکذا ان کان التمیز متلبسا بتنوین المفرد او بالنون الذی للتثنیۃ جازت الاضافۃ ثم یرد علیہ ان التنوین للمفرد فکیف تلبس التمیز بتنوینہ فاجاب بقولہ فانہ لما تم الاسم بھما الخ فالعلاقۃ بین المفرد المقدار والتمیز ھو الاقتضاء ای المقتضی والمقتضی قولہ ای اضافۃ المفرد دفع وھم وھو ان المراد من الاضافۃ اضافۃ التمیز الی المفرد فدفع بقولہ ای اضافۃ المفرد ثم یرد علیہ ان المفرد المقدار والتمیز شئ واحد والاضافۃ یقتضی المغائرۃ فکیف یصح الاضافۃ فاجاب بقولہ اضافۃ بیانیۃ یعنی ان المغائرۃ شرط فی غیر اضافۃ البیانیۃ ثم یرد علیہ ان المفرد المقدار ما تم بالتنوین فکیف یصح اضافتہ الی التمیز لان التنوین للفصل والاضافۃ للوصل فاجاب بقولہ باسقاط التنوین قولہ جوازا شائعا انما قال ھذا لرعایۃ ما یقابلہ وھو الجواز القلیل المستفاد من قولہ الشارح رح الا بقلۃ قولہ کثیرا اشارۃ الی امرین احدھما جواب سوال وھو ان الشیوع یستعمل فی الافعال وکلامنا فی الاقوال والثانی دفع وھم وھو ان یتوھم ان المراد بالجواز الشائع ھو الکلیۃ ای القاعدۃ الکلیۃ لا الاکثریۃ فدفع بقولہ کثیرا ای ھذہ قاعدۃ اکثریۃ قولہ الا بقلۃ دفع وھم وھو انہ

ط علی طریقۃ تسلیم ان الضمیر فی ان کان راجع الی التمیز ۱۲ ط لان التمیز لا یکون الا متلبسا بتنوین نفسہ لا بتنوین المفرد المقدار فلا یقتضی المفرد المقدار التام بالتنوین او بنون التثنیۃ تمیزا فقال ان کان التمیز الخ ۱۲ منہ عبد الرحیم ط ط وھذہ الاضافۃ بیانیۃ ۱۲

ط ای ما ذکرہ المصنف بقولہ والا فلا ۱۲ منہ عبد الرحیم الفشاوری

انتقض بقوله عشرون درهم فاجاب بقوله الا بقلة قوله نحو عشرين وعشرى رمضان
فان قيل ان المثال الاول صحيح بانه مضاف الى غير المميز واما المثال الثانى فغير صحيح لان رمضان
يصلح التمييز قلنا ان الاول مثال للاضافة الى غير المميز قطعا والثانى مثال لغير المميز بالاحتمال والاحتمال
كاف للمثال كما هو للشهود ثم اعلم ان احتماله بطريقين احدهما ما قال الشارح ح وحاصله
انه لو كان المراد من رمضان الشهور او يكون بحذف المضاف اى ايام رمضان فكان الاضافة الى المميز
قطعا ولو كان عشرين بحذف المضاف اى يوم عشرى رمضان اى روز بستم فكان الاضافة
الى غير المميز لان رمضان لا يصح ان يكون تمييزا لليوم العشرين وثانيهما ما قال بعض المحشين ح
وهو ان رمضان لو كان عبارة عن الشهور او بحذف المضاف وهو الايام كان مضافا الى المميز
ولو كان علما للشخص انسانا كان مضافا الى غير المميز وههنا بحث من وجوه الاول انه يجب
ان يقال عشرى رمضانا بالتنوين لانه وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين
الا انه قد تقع تمييزا كما فيما نحن فيه فيجب تنكيره لوجوب تنكير التمييز والثانى ما يرد على الطريق الثانى
وهو انه لا التباس ههنا لان فى صورة اضافة عشرين الى التمييز يكون رمضان نكرة وفى صورة اضافته
الى غيره يكون معرفة والثالث ما يرد على الشارح ح فى تحرير الطريق الاول حيث قال لا يعلم عند
اضافة عشرين له رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان وهو ان الاضافة
فى الاول بيانية وفى الثانى بتقدير من لانه قال من رمضان باظهار من فيعلم منه ان يكون الاضافة
زائدة على ثلثة اقسام وهى الاضافة بتقدير من والرابع ما يرد على الطريق الاول وهو انه ما الفرق
فى عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافا الى التمييز وبين ان يكون مضافا الى غيره فانه
يجوز ان يكون الاضافة فى كليهما بيانية فالحكم بانه على تقدير الاضافة الى التمييز يكون الاضافة
بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغى فيكون رمضان
تمييزا على كلا التقديرين اجيب عن الاول انه يجب التنوين فيما تعين للتمييز ورمضان
محتمل بين كونه تمييزا وغير تمييز كما بينا فلا يجب تنوينه وعن الثانى انه وان لم يكن فيه التباس
من حيث وصفه التعريف والتنكير ولكن الالتباس المعتبر عندهم بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكتابة
ايضا وقد وجد فيه الالتباس بهذه الحيثية وعن الثالث ان هذا انما يرد لو كان كلمة من
بيانية وهو ههنا للتبعيض وعن الرابع ان على تقدير اضافته الى غير المميز لا يصح حمل رمضان
على يوم عشرين لان رمضان لا يحمل على اليوم الواحد لان رمضان علم لثلاثين يوما
فلا يكون الاضافة بيانية بجنسه فان قيل ان على تقدير اضافة عشرين الى غير

---

۱۵ اى احتمال كونه مثالا لغير المميز ۱۲ منه ۱۵ فى قوله والا اليوم العشرين من رمضان ۱۲ منه عبد الرحيم
۱۵ اى الاضافة الزائدة ۱۲ ۱۵ اى بالاعتبارات الثلاث جميعا ۱۲ منه عبد الرحيم عفى عنه

۱۵ فانه تام بنون الجمع مع انه مضاف ۱۲ م

المميز ايضا لا يصح حمل رمضان على عشرين لان ثلاثين لا تحمل على عشرين قلنا لا نسلم انه لا يصح الحمل لان رمضان بحذف المضاف اى ايام رمضان فالتمييز فى الحقيقة لفظ الايام ولا شك انه يصح حمل الايام على عشرين او نقول انه على تقدير الاضافة الى المميز يكون رمضان تمييزا عن عشرين لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فرمضان يرفع الابهام حينئذ بانه من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته الى غيره فان رمضان لا يصلح ان يكون تمييزا لانه لا ابهام فى اليوم العشرين فيكون معلوم الجنس فكيف يطلب التمييز قوله اقرب الى الاطراد انما قال اقرب الى الاطراد ولم يقل الاطراد الباب كما هو المشهور بينهم لجواز الاضافة مع القلة فحينئذ لا يجوز ان يقال الاطراد الباب على الوجه الكلى فان قيل الظاهر ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه لان اقرب صيغة اسم التفضيل وهو يبتدئ للتفضل عليه وهو غير ظاهر ههنا وممكن الجواب بان اسم التفضيل قد يستعمل فى اصل معنى الفعل قوله عطف على قوله عن مفرد مقدار ففيه مسامحة تقديره عطف على مقدار فى زعمه مفرد مقدار قوله اى الاول اشارة الى حاصل العطف قوله اى ما ليس بعدد الخ جواب سؤال وهو ان الخاتم من المقدارات لانه مقدار بالاصبع فاجاب بقوله اى ما ليس الخ يعنى المراد ان كل ما ليس بداخل فى هذه المقادير الخمسة فهو ليس من المقدارات والخاتم ليس بداخل فيها فان قيل الخاتم داخل فى القياس فلا يكون خارجا من هذه الخمسة قلنا القياس ما يعرف به الشئ اى الوزنى والكيلى والذراعى بالخرص اى بطريق الظن والخاتم لا يعرف به احد هذه الاشياء بالظن بل يعرف به قدر الاصبع وهو ليس لواحد من هذه الاشياء قوله فان الخاتم جواب سؤال وهو ان الخاتم معلوم اذ هو يكون بقدر الاصبع والتمييز لا يكون الا من المبهم فاجاب بقوله فان الخاتم الخ يعنى انه وان كان معلوما من حيث الضيقة والوسعة لكنه مبهم من حيث الجنس بانه من جنس الذهب او الفضة او غيرهما قوله اى خفض التمييز اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه وانما ابدل من هذا المضاف اليه دون غيره لئلا يلزم الخروج من البحث الذى هو فيه وايضا انما اضاف الى التمييز لئلا يرد الاعتراض وهو انا لا نسلم ان الخفض اكثر فى الاسماء بل قد يكون الرفع اكثر او تارة يكون النصب اكثر ثم نرد عليه ان الخفض يقتضى الخافض فما ههنا فاجاب بقوله باضافته غير المقدار اليه قوله استعمالا ثم وهم وهو ان المراد بالاكثر الاكثر من حيث المذهب والحال انه لا مذاهب ههنا فدفعه بقوله استعمالا اكثر المدعى ههنا مركب من جزئين احدهما كون التمييز مخفوضا والآخر كون الخفض اكثر فقول الشارح لحصول الغرض مع

لـه فيكون اقرب ههنا بمعنى القريب ۱۲ لـه اى الالف واللام ۱۲ مفتى لـه وهو التمييز ۱۲ لـه اى فى التمييز ۱۲ مفتى

لـه يعنى ان الخافض ههنا الاضافة اى اضافة غير المقدار الى التمييز ۱۲ مفتى عفى عنه لـه يعنى ان المراد من الاكثر الاكثر من حيث الاستعمال لا من حيث المذهب ۱۲ مفتى عبد الرحيم رحمه الله عليه

لـه وهو دفع الابهام ۱۲ مفتى عبد الرحيم صاحب ۱۲

المخفة دليل الجزء الاول وقوله والمقصود غير المقدار الخ دليل الجزء الثاني وايضا هينا المدعى مركب من جزئين اخرين احدهما انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض الكثر الخ خفض غير المقدار اكثر من نصب غير المقدار والاخر انه يحتمل ان يكون معنى قوله والخفض الكثر الخ خفض غير المقدار اكثر من خفض المقدار وقوله لحصول الغرض وهو رفع الابهام مع الخفة اى بسقوط التنوين والنون دليل للاحتمال الثاني قوله عن طلب التمييز واذا كان قاصرا عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذى يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التمييز قوله لان الاصل في المبهمات المقادير لتوغلها في الابهام فانه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلا فان الاجناس للمقدر غير متناهية بخلاف ما ليس بمقدار نحو خاتم فانه وان كان له اجناس لكن معدودة معلومة نحو فضة وذهب وحديد فاجناسه قليلة فالمقدار اولى بالنصب الذى هو نص على كونه تمييزا قوله اى القسم الثاني لما كان قوله الثاني صفة يقتضي الموصوف زاد الشارح قوله اى القسم لبيان الموصوف ثم لما كان قوله الثاني من اسماء لازم الاضافة يقتضي المضاف اليه فزاد قوله من التمييز قوله وهو ما يرفع الابهام دفعة وهم وهو ان المراد من الثاني ما يكون غير مقدار لانه ثاني بالنسبة الى المقدار قد فسر بقوله وهو ما يرفع ثم قوله عن نسبة جار ومجرور يقتضي المتعلق فزاد الشارح رح قوله يرفعه قوله كان الظاهر الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف اعلم ان في قوله كان الظاهر نسختين احداهما ان قوله كان بدون التشديد والاخفاء فيه وثانيهما ان قوله كان بالتشديد فيكون كلمة من كلمات الشك ووجه الشك في الظهور هذا ان جوابه ظاهر وكلما كان جواب الاعتراض ظاهرا فيكون الاعتراض مشكوكا وضعيفا قوله لكن لما كان الابهام الخ اشارة الى الجواب والحاصل ان ثبوت الابهام في الطرف ملزوم وثبوت الابهام في النسبة لازمة وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يرد انه ينبغي ان يقال ورفعه عن الطرف يستلزم رفعه عن النسبة ليوافق مع قوله لما كان الابهام في الطرف يستلزم الخ فان قيل ان قوله لما كان الابهام في الطرف الخ لا فائدة فيه لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنا يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم قلنا ان ايراده ابلغ واكد في المقصود لان كون الابهام لازما في النسبة ..... انما يظهر من المقدمة الاولى فلذا اوردها فان قيل ان كون الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة لانا اذا قلنا عند رد طل زيتا يرفع الابهام عن طرف وهو طل مع انه

سله وهو كون التمييز مخفوضا ۱۲ سكه فانه وان كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد والفضة لكن ابهامه ليس كابهام عشرين فتدبر الخ ۱۲ منه سكه اى في طرف النسبة ۱۲ سكه اى ذكر قوله لما كان الابهام الخ ۱۲ سكه وايضا اعترض بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون مستلزما لرفع الابهام عن طرفيها فانه اذا قيل لك طل ماءجها فقد جعلها يرفع الابهام في النسبة ولم يرفع الابهام في الطرف لانها تعلم ان الرطل من اى جنس قاله عبد الرحمن اجيب عنه بقولنا ان ما ذكره الشارح من الملازمة الخ فالجواب عن الاعتراض الذي ذكره المحشي رح جواب عن الاعتراض الذي ذكره المصنف ۱۲

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحسنی الفشاوری

لیس فی نسبۃ عندی الی الرطل ابہام **قلنا** ان ماذکرہ الشارح[1] من الملازمۃ فیما اذا کان الظرف مقدرا مثل طاب زید نفسا وفی المثال المذکور الظرف مذکور غیر مقدر **اونقول** بارجاعہ الی الشرطیۃ ای ان کان فی النسبۃ ابہام **قولہ** قال عن نسبۃ جواء لقولہ لما کان الخ **قولہ** تنبیہا علی ان جواب سوال وھو انہ لما کان بینہما ملازمۃ فما ترجیح النسبۃ علی ذات مقدرۃ **فاجاب** بقولہ تنبیہا حاصلہ ان مقابلۃ ھذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان فی القسم الاول یکون رفع الابہام عن الذات وفی القسم الثانی یکون رفع الابہام عن النسبۃ لا باعتبار عدم ذکر الذات فی الثانی وذکرھا فی الاول لانہ قد یکون عدم ذکرھا فی الاول ایضا مثل یعجبنی ضرب زید فان رجلا یرفع الابہام عن مادۃ مقدر وھی الضمیر فی نعم ھکذا قیل **قولہ** ای نسبۃ کائنۃ[2] **اشارۃ** الی ان قولہ فی جملۃ صفۃ للنسبۃ باعتبار المتعلق **قولہ** او ماضاھا اعلم ان کلمۃ ما موصولۃ والھاء الثانی ضمیر راجع الی الجملۃ فبقی قولہ ضاھا وھو ماض معلوم من باب المفاعلۃ اصلہ ضاھی ثم قلبت الیاء الفا[3] فصار ضاھا **قولہ** ای ماشابہہا ھذا الضمیر غیر المشہود بالمشہود **قولہ** عطف الخ دفع وھم وھو ان قولہ ماضاھاھا عطف علی نسبۃ فی قولہ عن نسبۃ فیلغو ھذا سند المعنی **قولہ** وھو اسم الفاعل ای مع الفاعل لان للشابہۃ بالجملۃ لا یکون الا اذا کان اسم الفاعل مع الفاعل ففی العبارۃ مسامحۃ **قولہ** الحوض ممتلیء ماء فقولہ ماء تمیز عن نسبۃ ممتلیء الی الضمیر المستتر فیہ الراجع الی الحوض تقدیرہ امتلاء شیء منسوب الی الحوض وھو الماء وصحۃ معنی ھذا القول یظہر لک فی شرح قولہ والاولی ان لا یتقدیم[4] علی الفعل **قولہ** او المصدر نحو یعجبنی طیبہ ابا **فان**[5] **قیل** ان اضافۃ المصدر الی الضمیر لما کان داخلا فی شبہ الجملۃ فلا یعد[6] عدہ من النسبۃ التی فی اضافۃ فی قولہ یعجبنی طیبہ کما یاتی **قلنا** فیہ حیثیتین احدھما الحیثیۃ اللفظیۃ الظاھر وھی الاضافۃ واخریٰ ما الحیثیۃ المعنویۃ وھی الفاعلیۃ لان الضمیر فاعل فی المعنی لکن فی الظاھر مضاف الیہ فاذا کان کذلک فیعد من الاضافۃ باعتبار الاول ویعد من شبہ الجملۃ باعتبار الثانی **قولہ** وکذا کل ما فیہ معنی الفعل قال مولانا عصام الدین رح ھذہ الکلیۃ کاذبۃ لان اسماء الافعال فیہا معنی الفعل ولیست بمشابہۃ للجملۃ بل ھی عین الجملۃ فان قولہ ھیہات زید بمعنی بعد زید فہو جملۃ **اقول** یمکن ان یقال المراد کل ما فیہ معنی الفعل بطریق الالتزام ای الفعل یکون لازما معہ نحو اشیر فانہ لازم مع لفظ ھذا لان الفعل موضوع لہ لذلک اللفظ والحال ان اسماء الافعال موضوعۃ لمعنی الفعل **قولہ** مثال للجملۃ جواب سوال الظاھر **قولہ**

---

[1] بقولہ لما کان الابہام فی ظرف النسبۃ لیستلزم الابہام فیہا ورفعہ عنہا یستلزم الرفع عنہ ۱۲ منہ [2] ای فی قولہ ماضاھاھا ۱۲ منہ [3] لتحرکہا وانفتاح ماقبلہا ۱۲ منہ [4] للاحتراز عن الفصل الذی ذکرہ المحشی رح عبد الرحمن ھکذا ان الطیب مصدر مضاف الی الفاعل فہو اذا کان داخلا فی ما یشابہ الجملۃ فلا یعد مقابلتہ لقولہ ماوفی اضافۃ لان التمیز الذی یرفع الابہام عن النسبۃ التی فی اضافۃ لا یکون الا فی المصدر المضاف وارد ھذا المثال مثالا لما ایضا فایراد ھذا المثال من جملۃ ما یشابہ الجملۃ لیس علی ما ینبغی ۱۲ منہ [5] تقریرہ ان الغرض من المثال توضیح الممثل وھو یحصل بمثال واحد فلم اورد المصنف رح الامثلۃ المتعددۃ حاصل الجواب ان تعدد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم سلمہ ربہ الکریم

بالمنتصب عنه **فان قيل** لا يكون نصب التمييز من زيد في طاب زيد نفسا لان الاسم التام انما ينصب اذا لم يكن في الكلام فعلا وههنا وجد الفعل فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه على زيد **قلنا** كلمة عن بمعنى بعد اذ هي جاءت اسما كما في قولهم عن يميني اى جانب يميني فلما جاءت اسما يصح استعارتها للاسم وهو كلمة بعد أو نقول ان زيدا وان لم يكن ناصبا حقيقة لكنه ناصب مجازا لان نصب نفسا سببيه لأنه لو لم يكن زيد يكون نفسا وقوعا لانه فاعل طاب **قوله** وحيث لا فرق دفع وهم وهو ان في المثال الاول يكون التمييز خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه فنبه هم ان في كل جملة يكون التمييز خاصا بالمنتصب عنه وفيما يشبه الجملة يصح ان يكون له ولمتعلقه فدفع بقوله وحيث لا فرق الخ وانما لم يكن بينهما فرق لان كلا واحد منهما يرفع الابهام عن نسبته ثم قوله وحيث لا فرق الخ دليل لقوله فنقول ان المثالين الخ فيكون محمولا على القلب **قوله** فكأنه قال طاب زيد اشارة الى بيان قوله اربعة امثلة يعني ان نفسا وابا كان مقدما على قوله زيد طيب ابا لكن في التقدير مؤخر فيكون محمولا على القلب فيكون تقديره طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فكأن الفعل وشبهه تنازعا في نفسا وابا **فان قيل** ما الوجه للشارح انه ذكر الامثلة الاربعة على حدة ثم عطف قوله ابوة وداراوعلما على نفسا وابا والاصل ان يقول فنقول ان المثالين في قوة عشرة امثلة بان عطف ابوة وداراوعلما على ابا والحال ان ابا مقدر بعد كل واحد فكذا هذه الاشياء مقدر بعد كل واحد من الجملة وما شابهها فيكون لكل واحد من الجملة وشبه الجملة خمسة امثلة فالمجموع عشرة امثلة **قلت** انما ذكر الامثلة الاربعة على حدة لاجل ان كل واحد من الجملة وشبهها يقتضي تمييزا واحدا واحدا لئلا يتوهم به فذكر الشارح مع كل واحد منهما واحدا واحدا ثم اصلح كل واحد من التمييزين ان يكون تمييز اللاخر اى تمييز الجملة وشبهها وبالعكس فذكر الشارح كل واحد من المثالين بعد الجملة وشبهها لئلا يتوهم الاختصاص ثم قول المصنف رح ابوة وداراوعلما ان عطف على نفسا ففيه توهم الاختصاص بالجملة وان عطف على ابا ففيه توهم الاختصاص بشبهها فلدفع هذه الاختصاص قال الشارح رح عطف على نفسا وابا اى انه عطف عليهما ثم يرد عليه ان العطف عليهما لا يصح اذ لو عطف على نفسا فهو مذكور بعد الجملة وليس ابا مذكورا معه ولو عطف على ابا فهو مذكور بعد شبهها وليس نفسا مذكورا معه فكيف يصح العطف عليهما فاجاب الشارح بقوله بحسب المعنى يعني ان نفسا مذكور معه بحسب المعنى فيكون العطف عليهما بحسب المعنى اى ليس كل واحد منهما مذكورا لفظا بل احدهما مذكور لفظا والاخر معنى **قوله** فهو ناظر الى قول المصنف رح ناظرا والمصنف رح ناظر وقوله فهو بحسب الحقيقة الخ راجع الى المصنف رح فقط **قوله** فالنفس عين الخ جواب سوال وهو انه ما السر في ايراد الامثلة الخمسة لكل واحد منهما مع ان المثال الواحد يكفي لكل واحد منهما كما في الايضاح فاجاب بقوله فالنفس الخ يعني ان كثرة الامثلة باعتبار كثرة اقسام التمييز ثم معنى العين هو القائم بالذات ومعنى العرض هو القائم بالغير كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون تعلقه بالقياس الى الغير كالابوة فانها تعقلها بالنسبة الى البنوة والاب عين الذات لكنه اضافي لان تعلقه بالنسبة الى الابن **قوله** عطف على قوله في جملة جواب

سلہ لانہ یصح الا فقط عطف علی قولہ ابا ۱۲ منہ سلہ یعنی ان ضمیر ہو راجع الی قول المصنف اوالی المصنف رح ۱۲ منہ مولوی

سوال وھوان کلمۃ او ھھنا للعطف وھو یقتضی المعطوف علیہ فاجاب بقولہ عطف علی الخ قولہ نفسا جواب بسوال وھوانہ مالوجہ للمصنف انہ غیر الاسلوب عن السابق لانہ ذکر نفسا فی السابق ولم یذکر ھھنا والمخالفۃ اذا وقعت فی کلام العمدۃ لابد لہ من النکتۃ فاجاب بقولہ نفسا یعنی ان نفسا مقدر ھھنا فلیس فی کلامہ مخالفۃ فلا حاجۃ الی النکتۃ ثم یرد علیہ انہ ما للمصنف انہ لم یذکرھا واکتفی بتقدیرھا و ایضا ینبغی ان لا یذکر غیرھا نحوا وابوۃ وحادا وعلما واکتفی بتقدیرھا فاجاب بقولہ وترکہ لانہ اظہر التمیزات فالشہرۃ قرینۃ علیہا وانما قال الشارح ترکہ بتذکیر الضمیر مع ان النفس مؤنث لانہ مؤنث سماعی ویجوز فیہ تذکیر الضمیر وتانیثہا کما قال مولوی یعقوب فی رأس باب القیاس فی شرح قول المصنف مثل النعل بالنعلان النعل مؤنث سماعی یجوز فیہ الوجہان قولہ اوردھذہ الامثلۃ ای لذا اوردھذہ الامثلۃ ای لاجل انہا غیر ظاہرۃ فی التمیزات اوردھا علی وفق ما سبق لک کما اوردھا سابقا قولہ وزاد علیہ قولہ جواب سوال وھوان ذکر ھذہ الامثلۃ لما کان علی وفق ما سبق فلم زاد المصنف قولہ وللہ درہ فارسا اذ ھو لم یکن فیما سبق فاجاب بقولہ وزاد علیہ قولہ اشارۃ الی ان التمیز قد یکون صفۃ مشتقۃ لا یقال ان الاشارۃ الیہا مما لا یحتاج الیہ لان کون التمیز صفۃ مشتقۃ یظہر من قولہ وان کان صفۃ الخ لانا نقول نعم لکن لما کان مراد المصنف من تکثیر الامثلۃ بیان کثرۃ انواع التمیز فی ضمن الامثلۃ فلن اقلل اللہ درہ فارسا للاشارۃ المذکورۃ قولہ لتمیز المفرد وھو الضمیر فی قولہ درہ ثم یرد علی صاحب المفصل ان الضمائر اعرف المعارف لا ابہام فیہا فکیف یصح التمیز عن الضمیر فاجاب الشارح بقولہ علی ان یکون الضمیر فیہ مبہما وھو الذی لا یکون مرجعہ مذکورا قولہ لضمیر ربہ رجلا فان ضمیر ربہ نکرۃ مبہم لان رب لا تدخل الا علی النکرۃ فعلم ان الضمیر فی ربہ مبہم قولہ ارادای اراد للمصنف قولہ والد فی الاصل الخ جواب سوال وھوان الد ھو اللدن ولا لدن للمذکر بل المؤنث والحال ان الضمیر فی درہ مذکر راجع الی المذکر فاجاب بقولہ والد فی الاصل الخ یعنی لیس المراد منہ ھھنا اللدن بل المراد منہ الخیر المطلق من قبیل ذکر الاخص وارادۃ الاعم قولہ اسم الفاعل اشارۃ الی بیان کون فارسا صفۃ مشتقۃ کما قال سابقا ثم اسم الفاعل یقتضی المبدأ فبین بقولہ من الفراسۃ قولہ بالفتح فائدۃ ھذا القید یظہر لک قولہ فمن التفرس ای الحاذق مطلقا اعلم ان الفراسۃ مصدر المجرد والتفرس مصدر المزید والاسلوب یقتضی ان یقولوا ان المزید من واوی المجرد لا العکس الا ان التفرس لما کان مشہورا فی الحذاقۃ فی معرفۃ الاشیاء جعلہ مشتقا منہ قولہ بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنہ جواب سوال وھوان ھذہ القاعدۃ منقوضۃ علی نفسا فی طاب زید نفسا فانہ یصح جعلہ تمیزا لما انتصب عنہ مع انہ لا یجوز ان یکون تمیزا لہ ولمتعلقہ بل ھو تمیز لہ فقط فلا یترتب الجزاء علی الشرط فاجاب بقولہ بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنہ ای بغیر ما

لہ ای کلمۃ نفسا ۱۲ سہ ای اذا لم یبن کرما یبنغی الخ ۱۲ سہ فالمناسب ان یقول ترکہا ۱۲ سہ ای تذکیر الضمیر وتانیثہ ۱۲ ۵ ای علی ما سیاتی ۱۲ ۶ ای الضمیر المبہم ۱۲ ۷ اعترض علیہ بان ضمیر الغائب کلہ معرفۃ اجیب عنہ بان المراد بہ غیر ضمیر ربہ رجلا قالہ عبد الرحمن ۱۲ ۸ ۲ ۲ اومن قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم ۱۲ ۹ مفتی عبد الرحیم ۱۰ ای قولہ بالفتح ۱۲ ۱۱ ای بقولہ واما الفراسۃ بالکسر فمن التفرس ۱۲ ۱۲ وھو قولہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

لم یکن نصا فی المنتصب عنہ اعلم ان الشارح لو اراد من قولہ یصح ھو الامکان العام المقید بجانب الوجود فی لا یترتب الجزاء علی الشرط ولو اراد من الامکان ھو الامکان الخاص لا یحتاج الی ھذا التکلیف ای قولہ بعد ما لم یکن الخ فیکون معنی قولہ یصح حینئذ انہ لم یکن وجود التمیز عن المنتصب عنہ ضروریا ولا عدم التمیز عنہ ضروریا فحینئذ یصح الجزاء اقول انما لم یحمل الشارح قولہ یصح علی الامکان الخاص لیکون کلتا الشرطیتین علی وتیرۃ واحدۃ اذ الامکان الخاص لا یجری فی الشرطیۃ الثانیۃ اعنی والا فھو لمتعلقہ فلما لم یجر فی الثانیۃ لم یتعرض الی الامکان الخاص فی الشرطیۃ الاولی ایضا واجاب الشارح الھندی رح عن ھذہ الشبھۃ بان نفسا کما یصح ان یکون للمنتصب عنہ بان یکون معناہ طاب زید من حیث انہ نفس من النفوس صح ان یکون لمتعلقہ بان یکون معناہ طاب زید من حیث انہ لہ نفسا تعلقت بہ لکن فیہ نظر لان للنفس ثلثۃ معان احدھا ذات الشئ وثانیھا القوۃ المدرکۃ و ثالثھا القوۃ الحیوانیۃ والنقض لیس الا بالمعنی الاول ولا شک انہ غیر صالح للمتعلق وایضا جواب الشارح الھندی مستقیم فی ھذا المثال ولو ابدل المثال فلا یخفی کفی زید رجلا الا ان یقال انہ خارج عن ھذا الحکم لانہ فی حکم تمیز الصفۃ کما بینہ بقولہ وان کان صفۃ کانت لہ الخ لان معناہ ھو الکامل فی الرجولیۃ و الکامل صفۃ مشتقۃ قولہ لا صفۃ اشارۃ الی ان المراد من الاسم ھھنا ما یقابل الصفۃ لا ما یقابل الفعل والحرف قولہ والمراد یجعل لہ دفع وھم وھو ان المراد بجعلہ لہ ان یکون مرادفا لہ فلا یصح جعل قولہ ابا مثلا لہ لانہ لیس مرادف زید لانہ عبارۃ عن اتحاد المفھوم بین الشیئین والاتحاد فی المفھوم بین الاب و زید فلا دفع بقولہ والمراد الخ قولہ والتعبیر عنہ لما کان للاطلاق معان ثلاثۃ احدھا انہ یجئ بمعنی الاباحۃ کما قال صاحب الحسامی رح ان قولہ تعالی فانکحوا ما طاب لکم الآیۃ ظاھر فی الاطلاق والاباحۃ وثانیھما انہ یجئ بمعنی رفع القید کما قالوا طلقت الدابۃ اذا خلی من الرباط وثالثھا انہ یجئ بمعنی التعبیر عن الشئ کما ھو المشھور فلا دفع الابھام وتعین ما ھو المراد قال الشارح والتعبیر عنہ قولہ تارۃ جواب سوالین احدھما ان کلمۃ الواو للجمع فیکون معناہ جاز ان یکون لھما معا والمعیۃ باطلاق ثانیھما ان فی قولہ طاب زید لما یلزم قیام العرض بمحلین وھو الابوۃ فاجاب بقولہ تارۃ یعنی ان کلمۃ الواو بمعنی او قولہ بان یکون تمیزا جواب سوال وھو ان الجزاء وھو قولہ جاز ان یکون لہ ولمتعلقہ

---

۱ ثم قال الشارح المذکور ان ھذا الجواب حسن بدلیل ۱۲ رحمن ۲ ای فی جواب الشارح الھندی رح ۱۲ منہ ۳ وھو ان یکون لمتعلق المنتصب عنہ وانما قلنا ان النقض لیس الا بالمعنی الاول لان کون نفسا فی طاب زید نفسا تمیزا خاصا لما انتصب عنہ لا یکون الا بان لا یکون تمیزا عن المتعلق وانما یکون نفسا تمیزا عن المتعلق اذا اردیت من النفس القوۃ المدرکۃ او القوۃ الحیوانیۃ واردت احد المعنیین من النفس فلا نسلم ما فرض لانہ فرض ان نفسا تمیز خاص لما انتصب عنہ کذا فی حاشیۃ عبد الرحمن ۱۲ منہ ۴ اذ لو کان المراد ھو الاسم المقابل لما یاتی یدخل الاسم المقابل للصفۃ فیہ مع ان التمیز الذی ھو صفۃ لا یصدق علیہ ۱۲ رحمن رح ۵ ای علی تقدیر کون الواو للجمع ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ

ہزاران رحمت حق بر کسی باد ۔ کہ کاتب را بگوید مطالعہ کنندہ یاد ۔

لا یترتب علی الشرط لانه یفید عین ما یفیده الشرط لا امرا یغایره فاجاب بقوله بان یکون هذا
حاصل الجواب ان الشرط بلحاظ الاطلاق والتعمیم والجزاء بلحاظ التمیز ورفع الابهام
فان قیل ان التمیز فی القسم الثانی منه لا یرفع الابهام عن المنتصب بل یرفع الابهام عن النسبة
فی الجملة قلنا فیه مسامحة والمراد انه یرفع الابهام عن نسبة الفعل الی ما انتصب قوله وذلک بسبب
القرائن جملة مستانفة وقعت فی جواب السائل وهو ان جعله تمیزا لاحدهما فی ارادة المتکلم فکیف یعلم
المخاطب به فاجاب بقوله وذلک الخ یعنی ان الاطلاق علی احدهما بحسب القرائن والاحوال
فالقرائن بیان الاحوال فالعبارة محمولة علی القلب اذ الاخصر یکون بیانا للاعم او انه خطأ من الکاتب
فالقرینة مثلا اذا قیل ان زیدا ابحسن فهو قرینة علی ان ابا فی طاب زیدا ابا تمیز عن زیدا و
اذا قیل ان لزید ابا حسنا فهو قرینة علی ان ابا فیه تمیز عن متعلقه قوله والا فهو لمتعلقه
قال مولانا عصام الدین لا فائدة فی قول المصنف والا فهو لمتعلقه کما تری اقول فیه فائدة
باعتبار القید المذکور وهو قوله بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنه قوله بعد ما لم یکن نصا جواب
سؤال وهو ان المستثنی منه ههنا شیئان احدهما ما یصح جعله لما انتصب عنه والاخر ما لم یکن نصا
فی المنتصب عنه فیکون تقدیره والا ای وان لم یصح جعله لما انتصب عنه وکان نصا
فی المنتصب عنه واذا کان نصا فی المنتصب عنه فکیف لم یصح جعله لما انتصب عنه وکیف
یکون لمتعلقه فاجاب بقوله بعد ما لم یکن نصا فالحاصل ان المستثنی منه ههنا شئ واحد
وهو المذکور فی المتن قوله خاصة جواب سؤال وهو ان فی السابق ایضا التمیز للمتعلق فاجاب
بقوله خاصة قوله فان هذه الاسماء الفاء لتعلیل تطبیق المثال مع الممثل قوله ای فیما جاز ان
یکون جوابا لسؤال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة احدها
هو الذی نص فی المنتصب عنه وثانیها الذی هو محتمل لهما وثالثها الذی هو المتعلق خاصة و
الضمیر للتثنیة فاجاب بقوله ای فیما جاز الخ قوله من وحدة التمیز وتثنیته کلمة من بیانیة
فان قیل ینبغی ان یغیر کلمتها بالمنتصب عنه والمتعلق لانهما المذکوران سابقا قلنا ان
المصنف لما جعلهما ظرفا علم ان مفعول القصد فیهما شئ اخر والضمیر فی یطابق راجع الی
المتکلم وقوله فیهما متعلق بالقصد تقدیره بتقدیم ما قصد علی قوله فیهما فیطابق المتکلم التمیز
ما قصد فیهما فالمتکلم فاعل لقوله فیطابق والتمیز مفعوله الاول وقوله ما قصد مفعوله
الثانی وقوله فیهما ظرف لقصد المفعولین فلا یکون المنتصب عنه والمتعلق مفعول القصد
قوله سواء کان ای الوحدة والاثنینیة والجمیعة قوله لموافقة ما انتصب وهو زید وزیدان

ته تقدیره وذلک بحسب الاحوال والقرائن ۱۲ مفتی عبد الرحیم ته ای التمیز الذی الخ ۱۲ ته یعنی ان فی
المرجع ثلثة امور ثلثة بل امرین فحصل المطابقة ۱۲ مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الحسینی
الهی رحم کن کا تو دگانیم ۴ بخون دل جگر یا تو دگانیم ۴

وزیدٌ من قوله اولمعنی فی نفسه الضمیر فی نفسه اما راجع الی المنتصب اوالی المتکلم اوالی الکلام قوله اذا اردت ابا وجدا له جواب سوال وهوانه لیس لشخص واحد ابوین فاجاب بقوله اذا اردت الخ قوله اذا اردت اباواجدادا له والمراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فعلی کل من التقدیرین وهما کانت للموافقة لما انتصب ولمعنی کان فی نفسه قوله یقع علی القلیل الخ اشارة الی ان لیس المراد من الجنس اعم من الجنس واسم الجنس بل المراد هو الجنس فقط قوله بالتمیز الذی جواب سواله وهوانه یلزم الخروج من المبحث لانه فی التمیز لافی قصد الانواع فاجاب بقوله بالتمیز قوله من حیث امتیازاتها النوعیة جواب سوال وهوان قصد الانواع متحقق فی طاب زید علما انه جنس وفیه لابد من قصد الانواع لیصح اطلاق الجنس علیه لانه عبارة عما تحته انواع مع انه لایثنی التمیز فیه ولا یجمع فاجاب بقوله من حیث الخ یعنی ان المراد بالتمیز دلالته علی ان فی کل شخص نوع علیحدة من العلم فیجوز تثنیته وجمعه لیدل علی ان فی کل شخص علم الخ قوله ان متعلق الطیب وهو العلم قوله من کل من الزیدین الخ متعلق بقوله متعلق قوله نوعٌ خیران قوله فان صیغة النوع لاتفید ذلک الخ ای امتیازاتها النوعیة وانما تفید الامتیاز الشخصی ای امتیاز الجنس المعین وهو العلم من الاجناس الاخر وهی النباتات والحیوانات قوله مشتقة جواب سوال وهو ان الصفة ماکان قائما بالغیر فلا یصح التمثیل بقوله فارسا فانه ذات مع الوصف فاجاب بقوله مشتقة یعنی ان المراد من الصفة الاسم المشتق قوله اومأولة بها جواب سوال وهوانه منقوض برجلٍ فی کفی زید جلاً لانه لیس بمشتق قوله والصفة اشارة الی بیان المرجع لضمیر کانت قوله صفة له اشارة الی بیان التعلق بقوله له ثم للتعلق مع المتعلق خبر لقوله کانت فان قیل فعلی هذا یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر وذا لایجوز قلنا ان الاسم صفة مطلقة والخبر صفة مقیدة بقوله فیکونان متغائران فان قیل لما کان الخبر مقیدا بقوله له فعلی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا غیر جائز بخلاف العکس بان یحمل الاعم علی الاخص فانه جائز کما مر فی صدر الکتاب قلنا ان الصفة التی فی جانب الاسم وان کانت مطلقة بالنظر البادی لکنه اخص فی الواقع لان المراد من هذه الصفة هی الصفة المذکورة بان تکون مشتقة والمراد من التی فی جانب الخبر هی صفة مطلقة فی اللفظ یعنی سواء کانت مشتقة اولا قوله والمذکور اولی الخ وایضا ان فی الصفة ضمیر راجع الی الموصوف فلو لم

له حاصل الجواب ان قصد الانواع وان کان متحققا فی طاب زید علما لکن لا علی سبیل الامتیاز ان یبقی فیه التمیز ولا یجمع وهٰهنا قصد الامتیاز فقد بقی و یجمع کما فی الحواشی ۱۲ ۵ه وقوله متعلق الطیب اسم ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

۳ فاجاب بقوله اومأولة بها ۱۲ یعنی ان کونه مشتقة اهم من ان یکون صریحا اوتاویلا فی جلا وان لم یکن مشتقا صریحا لکنه مشتق تاویلا فیکون التقدیر کفی زیدا کاملا فی الوجدانیة ۱۲ ۶

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی رحمه الله تعالی ۶

یکن الموصوف مذکورا یلزم الاضمار قبل الذکر وذا غیر جائز **قوله** ولا یحتمل ان یکون والدا ای لا یحتمل ذلک مع ملاحظة الاولویة کما لا یحتمل ان یکون زیدا فی ضربت زیدا فاعلا مع ملاحظة المفعولیة ویحتمل ان یکون قوله یحتمل علی صیغة المجهول ای لا یعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الاولویة فلا یرد ان قوله اولی یدل علی جواز کون الصفة لمتعلقة وقوله لا یحتمل یدل علی عدمه فبینهما منافات **قوله** نحابا **فان قیل** ان ابا ایضا یحتمل الحال اذ کل ما دل علی هیئة صح ان یقع حالا والاب یدل علی الهیئة فما وجه تخصیص هذا النوع بصحة الحالیة دون الاول وهو الاسم **قلنا** ان احتمال الحالیة فی الصفة فی کل الافراد بخلاف النوع الاول **قوله** الواو بمعنی مع **جواب سوال** وهو ان قوله وطبقه لا یخلو اما عطف علی اسم کانت او علی خبرها فعلی الاول فات المطابقة لان قوله کانت مونث والطبق مذکر وعلی الثانی لا یصح الحمل علی اسم کانت لعدم الطبق نسبة والصفة طرف النسبة **فاجاب عنه** بجوابین احدهما بقوله الواو بمعنی مع یعنی ان الواو لیس للعطف بل لواو ومفعول معه وثانیهما بقوله والطبق مصدر الخ یعنی انه عطف علی خبر کانت لکن الطبق مصدر بمعنی المطابقة فیصح الحمل **قوله** بمعنی المطابقة جواب سوال وهو ان الطبق مصدر المجرد ومجرد هذا الباب غیر مستعمل لانه یدل علی الموافقة من احد الطرفین دون الاخر والحال انه اذا وافق احد الطرفین وافق الطرف الاخر ایضا والموافقة من الجانبین لا یکون بالمجرد **فاجاب** بقوله بمعنی المطابقة یعنی ان المجرد ههنا بمعنی المزید **قوله** ای کانت الصفة **جواب سوال** وهو ان الطبق مصدر مضاف الی الضمیر وهو لا یضاف الا الی الفاعل او الی المفعول فسال السائل انه من ای قبیل **فاجاب** بقوله ای کانت الصفة الخ یعنی ان ههنا یحتمل کلا من احتمل منهما **قوله** والواو للعطف الواو بمعنی الفاء یعنی اذا کان المصدر بمعنی اسم الفاعل فیکون الواو للعطف ولیس للمفعول معه فالواو للعطف ح **قوله** ای کانت صفته له ومطابقه ایاه اشارة الی بیان کون المصدر بمعنی اسم الفاعل وایضا اشارة الی بیان اقامة المعطوف مقام المعطوف علیه فقوله له فی قول الشارح صفته له سهو من الکاتب لان غرض الشارح اقامة المعطوف مقام المعطوف علیه وترک المعطوف علیه **قوله** والمراد بالمطابقة جواب سوال وهو ان التمیز لا یکون الا نکرة والمنتصب قد یکون معرفة فکیف یکون متفقا معه **فاجاب** بقوله والمراد الخ یعنی ان المراد من المطابقة المطابقة فی الامور المذکورة دون التعریف والتنکیر ای الفاق الصفة لما انتصب عنه فی هذه الامور **قوله** ای الصفة بیان لمرجع الضمیر فی قوله واحتملت **قوله** المذکورة **جواب سوال** وهو انه یلزم الخروج من البحث لانه فی التمیز لا فی الحال وایضا انه کیف یحتمل الصفة الحال لان بینهما فرقا بینا فلا یکون فی احدهما احتمال الاخر

له لزم حمل ح الوصف علی الذات ۱۲ سه حتی یرد الاعتراض ۱۲ سه فی قوله والواو للعطف ۱۲ سه فی قوله وطبقه ۱۲

فاجاب بقوله المذكورة اى المراد ان الصفة التى تصلح تمييزا احتملت الحال فلا يلزم الخروج من البحث وكذا لا يرد السؤال الثانى ايضا قوله لكن زيادة من الخ جواب سؤال وهو انه لما استقام المعنى على الحال فلم نسب المصرح لفظ الاحتمال الى الحال وحكم بالتمييز على القطع واليقين فاجاب بقوله لاكن زيادة من الخ يعنى ان كلمة من فيها اى فى الصفة يؤيد التمييز قوله عز من قائل اصله عزّ قائلاً بتشديد الزاء اى غلب قوله لان من تزاد فى التمييز لا الكلمة من وضع لبيان الذات والتمييز ايضا وضع لبيان الذات قوله لا حال الفروسية اى لا يكون المقصود مدح شئ اخر بالفروسية فى حال الفروسية قوله اذا كان اسما تاما جواب سؤالين احدهما انه لا يصح عطف قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل على قوله ولا يتقدم على عامله لانه يلزم العطف على النفس لان الفعل ليس الا عاملا والثانى انه يلزم التدافع فى كلام المصنف لانه علم من قوله ولا يتقدم الخ ان عدم التقدم التعلقى ويعلم من قوله والاصح الخ انه خلافى فاجاب بقوله اذا كان اسما تاما يعنى ان المراد من العامل ليس مطلق العامل بل المراد منه هو العامل الجامد فبينهما مغايرة قوله لان عامله حينئذ اسم جامد الخ ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز فى السعة وايضا ان التمييز لبيان المبهم فلا بد ان يذكر المبهم اولا ثم التمييز ليتمكن فى النفس فلو عكس اختل المقصود قوله اى اصح المذاهب اشارة الى ان اللام بدل عن المضاف اليه قوله على ما هو عامل فيه جواب سؤال وهو انا لا نسلم ان التمييز لا يتقدم على الفعل لانه منقوض بقولنا طاب زيدا اى عندى فاجاب بقوله على ما هو عامل فيه يعنى ان المراد من الفعل هو الفعل الذى يكون عاملا فى التمييز لا انه لا يتقدم على مطلق الفعل وانما قال على ما هو عامل فيه من الفعل الخ ..... ولم يقل على الفعل العامل ليكون عبارة المصنف على وفق عبارة النحاة لانهم يقيدون بعد الابهام قوله المصرح الخ جواب سؤال وهو ان التمييز لما لا يتقدم على الفعل لكن الا يتقدم على شبه الفعل كاسم الفعل فلا وجه لتخصيص الفعل فاجاب بقوله الصريح او الغير الصريح قوله فاعلا للفعل نفسه او فاعلا له اذا جعلته لانا جاب سؤال وهو ان فاعلية التمييز منقوض بقوله تعالى فجرنا الارض عيونا وبقوله امتلاء الاناء ماء اذ فاعلية التمييز غير مستقيم فيهما فاجاب بقوله فاعلا للفعل نفسه الخ يعنى ان كون التمييز فاعلا اعم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل او مجعل الفعل لانه ما او متعديا قوله اى طاب ابوه وانما يكون تقديره كذلك اذا كان قوله ابا تمييزا عن متعلق زيد واما اذا كان تمييزا عن نفس زيد يكون تقديره طاب ابو عمرو وهو زيد لكن لما كان التمييز عن المتعلق بعيدا اذ الاصل ان يكون التمييز من المنتسب عنه اذ هو المذكور تعرض الى بيان التعلق ليذهب الذهن اليه فاتى طاب ابوه اى ابو زيد قوله اى ملاءته الماء لانه لا يمتلئ الماء من الاناء بل يمتلئ الاناء

لہ حتی یرد انہ منقوض ۱۲ سہ فعلہ ھذا داخل فیہ شبہ الفعل ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم

قولہ فکذا ما ھو بمعنی الفاعل لا یخفی انہ لو صح ھذا یلزم عدم جواز قولہ زید ضرب لانہ یبتدأ وفیہ معنی الفاعل اذ الضمیر فی ضرب فاعل والاسناد الی ضمیر شئ اسناد الیہ فی الحقیقۃ فتامل فیہ قولہ وھھنا بحث ای ھھنا قاعدۃ لطیفۃ اشارۃ الی الجواب الثانی عن شبھۃ فَجَّرْنَا الْاَرْضَ عُیُوْنًا وَامْتَلَأَ الْاِنَاءُ مَاءً والجواب الاول منقول من النجاۃ وھذا الجواب من الشارح قدس اللہ سرہ قولہ الی بعض متعلقات الاناء وھو الاول لو کان ذلک الاسناد علی سبیل المجاز لان اسناد الامتلاء حقیقۃ الی الاناء لا الی الماء قولہ وقدرہ ای فضمہ عطف علی قصدھا والحاصل ان اسناد الفعل الی الفاعل الحقیقی غیر لازم الا تری ان اھل السنۃ والجماعۃ ینسبون الانبات الی الربیع فی قولھم انبت الربیع البقل مع ان المنبت الحقیقی ھو اللہ تعالی قولہ بعینہ مثل قولک ربح زید تجارۃ اشارۃ الی بیان النظیر قولہ وبھذا اندفع ای بما ذکر فی قولہ وھھنا بحث لان لفظ ھذا من الاشارۃ القریبۃ ولو اشارۃ الی الاول لجاز ایضا لان اسماء الاشارۃ یستعمل بعضھا فی مقام الاخر ویجوز ان یرجع الی کلیھما بتاویل کل واحد منھما قولہ خلافا للمازنی الخ فان قیل ان المراد بالفعل فی قولہ والاصح ان لا یتقدم علی الفعل لا یخلو اما الفعل الصریح فقط او الاعم منہ ومن غیرہ فعلی الاول خرج عنہ اسم الفاعل والمفعول مع ان التمیز یتقدم علیھما ایضا عندھما وعلی الثانی دخل فیہ الصفۃ المشبھۃ واسم التفضیل والمصدر ومافیہ معنی الفعل مع انہ لا یتقدم التمیز علی کل واحد منھما عندھما کذا قال عصام الدین اقول المراد ھو الفعل الصریح واما اسم الفاعل والمفعول فدخل فیہ باعتبار العلۃ لان تقدیم التمیز علی الفعل لاجل قوۃ الفعل فی العمل وھی موجودۃ فی اسم الفاعل والمفعول واما غیرھا فضعیف فی العمل فان قیل للمصدر ایضا قوی العمل فلم عد الشارح مع غیر الصریح قلنا ان للمصدر فی قوۃ ان مع الفعل فان الضرب فی قوۃ ان یضرب ولا یتقدم ما فی حیزان علی ان قولہ ومتمسکھما ای دلیلھما والاستفہام فی الحجر للانکار ای اترک وقولہ سلمی فاعلۃ تجرح وھی اسم محبوبۃ والالف فیھا للتانیث وقولہ ماکاد یبحھا قرب والواو فیہ للحال قولہ علی تقدیر تانیث الضمیر متعلق بقولہ ومتمسکھما قولہ فانہ ح یکون جوابا لسوال وھو انا سلمنا ان الضمیر فی تطیب مونث لکن الضمیر فی کاد مذکر فکیف یرجع الی سلمی فاجاب بقولہ فانہ حینئذ یکون قولہ فلا تمسک ای علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب فلا تمسک بہ لعدم تقدم التمیز علی العامل حینئذ لان العامل ح ھو کاد والمجیب فاعل وھو مقدم ح والحاصل ان نفسا یحتمل ان یکون تمیزا عن نسبۃ کاد الیہ علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب ویحتمل ان یکون تمیزا عن نسبۃ تطیب الیھا علی تقدیر تانیث الضمیر فی تطیب فلا تمسک بہ

لہ ای فی ان التمیز فاعل اذا جعلتہ متعدیا ۱۲م لہ اشارۃ الی الاعتراض ۱۲م لہ اجیب لانا لم نسلم کونہ فی معنی الفاعل لان کلا ھو فاعل حقیقۃ فھو فاعل بحسب اللفظ ایضا کعکسہ کذا قال عبد الرحمن ۱۲م لہ ای ماذکرہ لا من التقسیم من کونہ فاعلا للفعل بنفسہ او فاعلا لہ اذا جعلتہ لازما واذا جعلتہ متعدیا ۱۲م لہ ای فی قولہ وماکاد ۱۲م لہ فجاز ان یکون فاعل

حینئذ لانہ انما یکون تمسکا اذا کان نفسا نصا فی کونہا تمیزا عن نسبۃ تطیب الیہا والیضا یمکن ان یقال المراد بعدم تقدیم التمیز علی العامل کما ہو المذاہب الاصح فی غیر ضرورۃ الشعر والتقدام فی الشعر لضرورۃ قولہ وما قیل الخ کلمۃ ما مبتدأ وقولہ مکلف خبرہ القائل ہو الشارح للہندی ذکر ہذا الاحتمال لاجل دفع للازمی والمبرد ولقائل ان یقول علی تقدیر تذکیر الضمیر فی تطیب ایضا یحتمل ان یکون راجعا الی سلمی بتاویل الشخص لانہا شخص من الاشخاص لانقول بان وجہ تخصیص ما ذکر بتانیث الضمیر لابتذکیرہ ان النفس مذکورۃ فی العبارۃ بخلاف الشخص فانہ غیر مذکور فیہا قولہ اذ المعنی وما کادت ہذا بیان حاصل المعنی والا یکون الضمیر فی کاد الی اللہ الحبیب والضمیر فی تطیب الی الحبیب باعتبار النفس ای وما کاد الحبیب نفسا تطیب نفسہ بفراقہ قولہ فمکلف لانہ خلاف الظاہر قولہ وتعسف لانہ مخالف لسوق الکلام والسوق فی تعجب سلمی لا الحبیب قولہ ای ما یطلق علیہ لفظ المستثنی جواب سوال وہو ان المراد بالمستثنی لا یخلو اما ان یتصل او ینقطع اواعم منہما فان کان الاول والثانی یلزم من تقسیمہ الی المتصل والمنقطع تقسیم الشئ الی النفس والغیر وہذا باطل وان کان الثالث یلزم عموم الاشتراک علی قول من قال بہ اشتراکہ بین المتصل وبین المنقطع اویلزم الجمع بین الحقیقۃ والمجاز علی قول من قال بالمجاز فی المنقطع فاجاب الشارح عنہ بقولہ ای ما یطلق علیہ لفظ المستثنی قولہ فی اصطلاح النحاۃ جواب سوال وہو ان تقسیم المستثنی الیہما غیر جائز لان المستثنی عبارۃ عن التکلم بالباقی بعد الثنایا وہذا التقسیم فی المتصل دون المنقطع اذ لو قال لفلان علی عشرۃ دراہم الا واحدا یکون مقرا لفلان علی تسعۃ دراہم ولو قال لفلان علیّ عشرۃ بقرات الا حمارا لایصح ان یقال لفلان علیّ تسعۃ بقرات بل یقال لفلان علیّ عشرۃ بقرات الا حمارا فاجاب بقولہ فی اصطلاح النحاۃ وما ذکرہ المعترض ہو اصطلاح الاصلی قولہ علی قسمین جواب سوال وہو ان قولہ المستثنی مبتدأ وقولہ متصل الخ خبرہ والخبر یکون محمولا علی المبتدأ ولہذا لا یصح حمل قولہ متصل علی المستثنی لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم ولو قلت العطف مقدم علی الربط فہو لا یکون الا فی تقسیم الکل الی الاجزاء نحو السکنجبین ہو المرکب من الخل والعسل والماء فعلی ہذا لا یصح اطلاق المستثنی علی کل واحد منہما بل ینبغی ان یطلق علی المجموع فاجاب بقولہ علی قسمین یعنی ان قولہ المستثنی مبتدأ وخبرہ محذوف وہو قولہ علی قسمین وقولہ متصل ومنقطع خبر لمبتدأ محذوف فان قیل فعلی ہذا یلزم حمل المتعدد علی المفرد وذا لا یجوز قلنا ان حمل المتعدد علی المفرد لا یجوز اذا لم یکن ذلک المفرد قابلا لذلک المتعدد وہہنا قابل لان القسمین المذکورین ثابتان فی المستثنی کما فی مخرج زید عالم عاقل قولہ ولما کان معلومیتہ الخ جواب سوال وہو ان قولہ منفصل ومتصل تقسیم المستثنی وہو لا یکون الا بعد التعریف ولتعریفہ غیر مذکور

ہہنا فاجاب بقولہ ولما کان معلومیتہ بھذا الوجہ ای بقولہ مایطلق علیہ لفظ المستثنی قولہ
الغیر المحتاج صفۃ لقولہ معلومیتہ قولہ کافیۃ خبر کان قولہ وعرف کل واحد
جواب سوال وھوانہ لما کان ذلک المعلومیۃ کافیۃ عن التعریف ینبغی ان لایتعرض
لتعریف اقسامہ ایضا اذ ذلک المعلومیۃ کافیۃ لہ ایضا فاجاب بقولہ وعرف الخ
یعنی انما صرح بتعریف الاقسام لیکون توطیۃ الی بیان الاحکام المتعلقۃ بہا قولہ لایمکن
اجرائہا علیہ جواب سوال وھوان معلومیتہ بذلک الوجہ کافیۃ فما الحاجۃ الی التصریح
فاجاب بقولہ لایمکن الخ قولہ ای الاسم لما کان الخبر صفۃ یقتضی الموصوف فزاد الشارح
قولہ ای الاسم قولہ الذی اخرج اشارۃ الی بیان القاعدۃ المشہورۃ وھوان الالف واللام اذا دخل
علی الصفۃ یکون الالف واللام بمعنی الذی والصفۃ بمعنی الفعل فان قیل ان المستثنی لایخلو
اما ان یکون خارجا عن المستثنی منہ او داخلا فیہ فعلی الاول یلزم ان لایکون مخرجا لان الا
اخراج فرع الدخول ولادخول ہہنا وعلی الثانی یلزم التناقض قلنا التناقض انما یثبت لو کان الحکم
فی المستثنی منہ قبل ذکر المستثنی ولیس کذلک بل الحکم فی المستثنی منہ موقوف علی ذکر المستثنی لان
کل کلام فی اخرہ ... توقف اول الکلام علی اخرہ قولہ جزئیاتہ او اجزائہ جواب سوال وھوان
التعدد غیر موجود فی قولہم اشتریت العبد الا نصفہ اذ العبد واحد فاجاب بقولہ جزئیاتہ
او اجزائہ فان قیل ان قولہ جزئیاتہ او اجزائہ مرفوعان علی انہما فاعلان لقولہ متعدد ولایعمل
اسم الفاعل بغیر الاعتماد ولا اعتماد ہہنا قلنا ہو معتمد علی موصوف مقدر وھو لفظ شئ ای حکم شئ
متعدد والاعتماد علی الموصوف للقدر لایجوز اذا لم یکن القرینۃ دالۃ علیہ وہہنا وجدت القرینۃ وھو
الضمیر فی قولہ جزئیاتہ لانہ یقتضی المرجع وھو الموصوف ہنا قولہ سواء کان ذلک اشارۃ الی بیان
ناصب لہ لفظا او تقدیرا[1] قولہ ای ملفوظا اشارۃ الی بیان صحۃ الحمل علی اسم کان فان
قیل لاحاجۃ الی قولہ عن متعدد لان الاخراج لایکون الا عن متعدد فتامل فیہ قولہ غیر الصفۃ
لہذہ العبارۃ معنیان الاول ان قولہ غیر الصفۃ صفۃ لقولہ الا والاخوان المستثنی ہو المخرج بالا لان المستثنی
ہو المخرج بالصفۃ مخرجا فی رجل عالم فاخراج جاہل لایکون من قبیل المستثنی فعلی الاول لایرد قولہ تعالی
لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا لانہ واقع بعد الا ولا یقال لہ المستثنی وانما یرد الا الآن فی الایۃ
المذکورۃ بمعنی غیر ومرادنا بالا ہو الذی لایکون بمعنی غیر ویرد علی الثانی ان ضمیر ہو راجع
الی المستثنی ومابعد الا الصفۃ لیس بمستثنی قلت یمکن ارجاع الضمیر الی مابعد الا واخواتہا
قولہ ای مابعد الا واخواتہا ولا یقوم المستثنی المنقطع الا بعد الا وغیرہ وسوی ہکذا قالوا قولہ
فالمستثنی الذی رد علی بعض النحاۃ حیث قالوا المتصل مایکون من جنس المستثنی منہ
والمنقطع بخلافہ فرد الشارح علیہم بقولہ فالمتصل الذی الخ قولہ المستثنی مطلقا

[1] ای حمل قولہ لفظا او تقدیرا ۱۲ منہ ۔ [2] وھو قولہ للتعدد ۱۲ منہ

مولوی مفتی عبد الرحیم

جواب سوال وهو لا يخلو ضميره من انه اما راجع الى المتصل والى المنفصل او الى المطلق اما على الاولين فلا يعلم حكم الاخر واما على الثالث فهو غير مذكور فيما سبق من حيث انه لم يذكره المصرح فاجاب بقوله اى للمستثنى مطلقا قوله حيث علم اولا بوجه الخ وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله بما يتفطن له على صيغة المجهول بمعنى العلم والضمير فى قوله له راجع الى المستثنى المطلق ۴ قوله ولهذا لم يعرفه الشارح الهندى حيث قال انما لم يعرف المصنف المستثنى لانه لم يكن للمستثنى تعريفا جامعا للقسمين لانه من قبيل المشترك فرد الشارح عليه بان عدم ذكر المصرح تعريفه ليس لاجل ما ذكر بل لاجل انه علم من تعريف القسمين قوله روما للاختصار جواب سوال وهو ان تعريف المستثنى وان علم من تعريف القسمين لكن ينبغى ان يذكر تعريفه للايضاح فاجاب بقوله روما للاختصار اى قصدا للاختصار قوله وجوبا جواب سوال وهو انه لا فرق بين ما اذا كان فى كلام موجب او غيره لثبوت النصب فيهما فاجاب بقوله وجبا حاصل الجواب ان ثبوت النصب فيما اذا كان فى كلام موجب بطريق الوجوب وفى كلام غير موجب بطريق الجواز قوله واقعا اشارة الى ان قوله بعد الا خبر كان باعتبار التعلق قوله لا بعد غير وسوى اذ المستثنى اذا وقع بعدهما فهو لا يكون الا مجرورا قوله لئلا يذهل عنه الخ جواب سوال وهو انه لا حاجة الى قوله غير الصفة لان الواقع بعد الا التى للصفة ليس فى المستثنى فهو خارج بقوله وهو منصوب اجاب بقوله لئلا يذهل عنه اى انما قيد به لئلا يذهل عن عدم دخول الواقع بعد الا التى للصفة فى المستثنى لان ذهن المبتدى يذهل عنه قوله اى ليس بنفى الخ دفع وهم وهو ان المراد بالموجب ما ليس بنفى ولا نهى فقط فاجاب بقوله اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام و انما وجب النصب اذا كان بعد الا فى كلام موجب لان نصب المستثنى ما يحتمل احتمال البدل ولا احتمال للبدل فى كلام موجب كما ستعلم قوله ولا حاجة فيه اشارة الى الرد على الشارح الهندى حيث قال لا بد للمصرح هنا من ذكر قيد الخ وهو ان يكون الكلام الموجب تاما ليخرج منه نحو قرأت الا اليوم كذا فان اليوم هنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لانه منصوب قبل دخول الا ايضا قوله بان يكون للمستثنى منه جواب سوال وهو ان الكلام التام هو الذى اشتمل على الاسناد وههنا وجد الاسناد اذ قوله قرأت فعل وفاعل فلم قالوا انه غير تام فاجاب بقوله بان يكون للمستثنى منه مذكورا فيه الكلام التام اصطلاحا فى باب الاستثناء .....

---

۱ يعنى انه اذا كان الضمير راجعا الى المتصل فلا يعلم حكم المنفصل واذا كان راجعا الى المنفصل فلا يعلم حكم المتصل ۱۲ منه ۲ يعنى ان الضمير راجع الى المستثنى المطلق وهو مذكور فيما سبق حيث علم اولا ۱۲ منه ۳ واسم الضمير المستكن الراجع الى المستثنى ۱۲ منه فاعل الجواب انه لا حاجة الى هذا القيد لاجل ما ذكره لان الكلام ههنا فى كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء او على كونه مفعولا به بدليل قوله اذا كان بعد الا خبر كان او ليس فان المستثنى بعدهما منصوب لا على انه مفعول به لاحد الامور الثلثة او على الظرفية كما فى قولك كذا فى الفوائد ۱۲ مولوى مفتى محمد عبد الرحيم الپشاورى السرحدى شهر پشاور محلہ مفتى خيل ۴

فنبه بقوله بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه وانما ذكر في الاعتراض قوله قرأت الا اليوم كذا
فجذف المستثنى منه لانه لو ذكر المستثنى منه لامتراد الاعتراض لان نصبه ح للاستثناء بخلاف ما اذا لم
تذكر فانه ح منصوب على حسب العوامل الفراغ العامل اليه واليوم تعين لعمل الظرفية فيكون منصوبا
على الظرفية **قوله** لان الكلام الخ اشارة الى وجه عدم الحاجة **قوله** بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا
لان ما بعدهما منصوب على انه مفعول به كما ياتيك **فان قيل** فليكن اليوم منصوبا على الظرفية والاستثناء
معا فلا حاجة الى القيد المذكور **قلنا** فعلى هذا يلزم اجتماع العاملين على معمول واحد **قوله** الا ان يقال
الخ اى لو قال الشارح المندى انه لابد من هذا القيد لاخراج مثل قرء الا اليوم كن الكان مستقيما حاصل
الاعتراض ان قوله قرء الا اليوم كن الكلام موجب وليس المستثنى فيه منصوبا فلا بد ان يذكر هذا القيد
لاخراج هذا المثال **اجيب عنه** انما لم يخرج هذا المثال ههنا اكتفاء باخراجه بقوله ويعرب
على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور **قوله** والعامل في نصب الخ جملة مستانفة
وقعت في جواب سوال السائل وهو ان المستثنى لما كان منصوبا والنصب لابد من الناصب فما هو
فاجاب بقوله والعامل الخ **قوله** اذا كان منصوبا على الاستثناء احتراز عن النصب على
الظرفية او على البدل **قوله** او معنى الفعل وقد عرفت معنى الفعل كما في قولهم مالك وزيدا اى
مالصنع لان اللام الجارة اذا وقعت بعد الاستفهامية يكون بمعنى لصنع او لصنع **وفيه رد على**
الشيخ عبد القاهر الجرجاني حيث قال العامل في المستثنى كلمة الا ذكره في نظم
العوامل **ووجه الرد عليه** ان الاضعف لا يعمل مع وجود الاقوى وهو الفعل **واعترض**
المصنف ح على كلام البصريين بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك الا زيدا فان المستثنى فيه
منصوب مع ان نصبه ليس بالفعل ولا معناه لعدم وجود الفعل ولا معناه **قلنا** ان الشارح ح اورد
كلام البصريين ولم يلتفت الى نقض المصنف ح لان كون التركيب المذكور من الفصحاء غير
مسلم عنده بل هو من مصنوعاته **وايضا** يمكن ان يقال ان في الاخوة معنى الفعل وهو الانتساب
بالاخوة **قوله** بتوسط الا فيه اشارة الى انه لا خلاف بينهم لان عند البعض الناصب هو الفعل ايضا
لكن نسبوا النصب الى كلمة الا لاجل ان عمل الفعل فيه ليس الا بواسطة الا فيكون النسبة الى الفعل
حقيقة والى كلمة الا مجازا **قوله** لانه شئ دليل لقوله العامل في نصب المستثنى الخ هو الفعل
المتقدم الخ **ثم يرد عليه** ان تعلق المستثنى يقطع بكلمة الا لانه قاطع المتعلق فاجاب بقوله تعلقا معنويا
قوله اذ له نسبة بيان لتعلق المعنوى والضمير في قوله اذ له راجع الى المستثنى وكلمة ما عبارة عن
المستثنى منه والضمير في قوله اليه راجع اليه

لله والكلام المتناقض اصطلاحا فتدبر هذا الباب ما يقابله ۱۲ مفتي عبد الرحيم لله يعني ان قوله لان الكلام الخ
دليل لقوله ولا حاجة الخ وقوله فانه منصوب على الظرفية الخ دليل الخروج ۱۲ مفتي عبد الرحيم لله اى في الايضاح شرح
المفصل ۱۲ الهي غم دنيا از دل من برد ار وحاجت من برآرائين ط

والضمیر فی قولہ احدھما راجع الی الفعل ومعناہ **قولہ** وقد جاء بعد تمام الکلام جواب سوال وھو انہ اذا کان للمستثنی نسبۃ الی المستثنی منہ ینبغی ان یکون موقوعا کالمستثنی منہ **فاجاب بقولہ** وقد جاء بعد تمام الکلام الخ واقعا فی الموضع الثالث **قولہ** عطف علی قولہ الخ **فیہ بحث** وھو انہ لا یفھم حینئذ من العبارۃ ان انتصابہ مشروط بکونہ بعد الا مع انہ لشروطہ بہ ولکن ذلک فی قولہ او منقطعا فان انتصابہ فیہ مشروط ایضا بکونہ بعد الا والا یلزم ان یکون المستثنی بعد غیر منصوبا مع انہ مجرور بالاضافۃ وجوبا **اجیب عنہ** ان المستثنی الذی ھو مذکور بعد غیر فھو مذکور فیما بعد فھو مستثنی عن ھذا الحکم **قال مولانا عصام الدین** رح بنبہ الشارح رح علی ان ھذا الحکم فی المنقطع یفتقر الی تقییدہ بکونہ بعد الا حیث قال فاذا کان منقطعا بعد الا وان عقل عند فی قولہ او مقدما **قولہ** کیف یصح اسنادہ الخ فانہ افاد ھذا الحکم فی قولہ او مقدما فی ضمن المثال **قولہ** علی المستثنی منہ فقولہ منہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ المستثنی والضمیر فی منہ راجع الی اللام الموصول **قولہ** سواء کان فی کلام الخ جواب سوال وھو انہ لا حاجۃ الی قولہ او مقدما علی المستثنی منہ اذ ھو داخل فی کلام موجب **فاجاب** بقولہ سواء الخ **قولہ** لامتناع تقدیم الخ لان المحل الی النصب انما یصیب من البدل فاذا امتنع البدل لانہ تابع وتقدیم غیر جائز بقی النصب علی حالہ **قولہ** ای المستثنی منصوب ایضا وجوبا بیان لحاصل العطف وانما قال ایضا ھھنا اشارۃ الی انہ من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ ولیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان وجوب التصرف فی الکلام الموجب الفاصل بین الحالۃ ووجوب النصب فی المنقطع اختلافی بینھم ولذا قال المصنف فی الاکثر واما فی صورۃ تقدیم المستثنی فالنصب واجب اتفاقا ولذا لم یقل لفظ ایضا فی بیان التقدیم لانہ من قبیل عطف المساوی علی المساوی للاتفاق فیھما وکذا قال لفظ ایضا فی بیان خلا وعدا لانہ من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ للاختلاف فیہ ولذا قال فی الاکثر ھنا **قولہ** فی الاکثر متعلق بمنصوب الذی ھو ملحوظ فی الکلام **قولہ** ای فی اکثر اللغات او فی اکثر مذاھب النحاۃ اشارۃ الی ان اللام فی قولہ فی الاکثر عوض عن المضاف الیہ **قولہ** فانھم قبائل **جواب سوال** وھو ان نسبۃ اکثر اللغات الی اھل الحجاز لا یصح لان لاھل الحجاز لغۃ واحدۃ **فاجاب بقولہ** فانھم قبائل کثیرون **قولہ** مطلقا ای سواء کان قبلہ اسم یصح حذفہ او لا وھو قال ان معنی قولہ مطلقا ای سواء کان ..... من جنس المستثنی منہ او لا فھو بعید غایۃ البعد لان التعمیم انما یکون فی الافراد التی فیھا اختلاف، والاختلاف فی المنقطع الذی قبلہ اسم یصح حذفہ **قولہ** الا بطریق السھو والغفلۃ **قال قیل** لیس البدل صالحا لطریق الغفلۃ بل المبدل منہ کذلک **قلنا** معناہ ان بدل الغلط لا یصدر الا بسبب ذکر المبدل منہ بطریق الغفلۃ **قولہ** الرومی

لہ ۱ ے بکونہ بعد الا ۱۲ م ۵ وھو النصب علی الاستثناء ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمہ ربہ

۵ یعنی کثرۃ اللغات باعتبار کثرۃ القبائل ۱۲ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم سلمہ ربہ

نوشتہ بمدرسہ بر سفید ::: نویسندہ را نیست فردا امید ::: :::

اے الفکر والتامل قولہ والفطانۃ بالفارسیۃ زیرکے لان حینئذ اخراج ما دخل بلوازم البعید ولحاظ لوازم البعیدۃ لیس الا بطریق الرویۃ بان یکون للقوم حمار غالبا ففی قولہم جاء فی القوم توہم ان الحمار ایضا جاء معہم للزومہ معہم غالبا فقال الا حمارا قولہ نحو ما جاء فی القوم الا حمارا وانما یجوز حذف القوم ہہنا لعدم الخلل فی التفہیم کما ستعلم بالخلل فی قولہ تعالی لا عاصم الیوم الا آیۃ فہہنا یجوز ان البدل اذا البدل مما یہم اقامتہ مقام المبدل منہ بعد حذفہ فاذا لم یصح حذفہ فکیف اقیم البدل مقامہ بعد حذفہ لعدم جواز حذفہ قولہ لا عاصم الیوم من امر اللہ اے من طوفان نوح علیہ السلام قولہ ای من رحمہ اللہ جواب سوال وہو ان کلمۃ من موصولۃ ولا بد لہا من العائد فی الصلۃ والعائد ہہنا فاجاب بقولہ اے من رحمہ اللہ قولہ فمن رحمہ اللہ اشارۃ الی بیان کون المستثنی منقطعا وانما لا یجوز حذف العاصم لان کلمۃ لا لنفی الجنس فالعاصم اسمہا وخبرہا محذوف ای موجود فلو حذف اسم لا یلزم الاجحاف وذا لا یجوز قولہ لکن الخ المستثنی منصوب ایضا وانما قال ایضا لانہ من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ ولیس من قبیل عطف المساوی علی المساوی لان المشبہ دون المشبہ بہ ولان وجوب النصب فی الکلام الموجب القائی وہہنا اختلافی ولذا قال المصنف رح ہہنا فی الاکثر وکذا فی قولہ منقطعا واما فی صورۃ التقدیم فہو من قبیل عطف المساوی علی المساوی لاتفاقہم بہم ہہنا قولہ من عدا یعد واشارۃ الی انہ ناقص واوی ولیس بیائی قولہ اذا جاوزہ یعنی انہ مرادف جاوزہ وہو متعدی بنفسہ فکذا عدا قولہ من خلا یخلو خلوا اشارۃ الی انہ ناقص واوی وقولہ خفا بضم الخاء وسکون اللام قولہ وہو فی الاصل الخ جواب سوال وہو ان النصب فی عدا مستقیم لانہ متعد فی خلا غیر مستقیم لانہ لازمی فاجاب بقولہ وہو فی الاصل لازم الخ قولہ وقد یضمن الخ جواب ثان فیکون متعدیا باعتبار المتضمن لان جاوز متعد فکذا ما ہو بمعناہ قولہ او یحذف من جواب سوال وہو ان اللازمی یتعدی بمن وہو غیر موجود فی خلا زید فاجاب بقولہ او یحذف من یعنی ان قولہ خلا زید فی الاصل خلا من زید ثم حذف من وانما حذف لیشبہ بکلمۃ الا ثم فی قولہ ویحذف من شخصین احدہما بالواو والاخر بکلمۃ او لکن کلمۃ او بمعنی الواو والا فلا یہم معناہا کما ترٰی قولہ ویوصل الفعل ای یوصل الفعل الی المفعول[1] قولہ والتزموا الخ جواب سوال وہو ان التضمین لیس من الامور اللازمۃ بل من الامور الجائزۃ فینبغی ان یکون ما بعد خلا منصوبا تارۃ ومرفوعا تارۃ مع انہ منصوب وجوبا وحتما وایضا اذا کان خلا متعدیا بمن فیکون[2] مجرورا لا منصوبا مع انہ منصوب فاجاب الشارح عنہما بقولہ والتزموا الخ وحاصل الجواب عن الثانی انا سلمنا ان ما بعد من یکون

اے ما بعد خلا ۱۲

---

[1] فیتعدی حینئذ بنفسہ لان الفعل المتعدی بحرف الجر اذا حذف منہ حرف الجر ویوصل الفعل الی مفعولہ فیتعدی بنفسہ ویسمی ہذا الحذف الیہا قالہ عبد الرحمن ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

[2] لان ما بعد من لا یکون الا مجرورا ۱۲

مجرورا لکن هذا فیما اذا کان من مذکورة وهنا محذوفة قوله فی صورة المستثنی بالا اذ هو منصوب فلیکن مابعد خلا منصوبا ایضا قوله التی هی ام الباب جواب سؤال وهو انه ما الباعث علیهم انهم شبهوا مابعد خلا بالمستثنی بکلمة الا ولم یجعله بحکم نفسه فاجاب بقوله التی هی ام الباب لان الا موضوعة للاستثناء فقط وما عداها لیست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغایرة فی غیر والظرفیة فی سوی والمجاوزة فی عدا والخلو والنفی فی لیس ولا یکون قوله وفاعلهما الخ جواب سؤال وهو ان مابعدهما اذا کان منصوبا ففاعلهما لا یخلو اما ضمیر راجع الی القوم او الی بعض القوم فعلی الاول فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان القوم اسم الجمع وله حکم الجمع وعلی الثانی یلزم الخروج عن البعض ومرادنا خروج زید من کل القوم لا من البعض فاجاب بقوله وفاعلهما الخ قوله او الی بعض مطلق لا الی بعض معین قوله وهما فی محل الخ جملة مستأنفة وقعت فی جواب سؤال السائل وهو ان هل لهذه الجملة محل من الاعراب فاجاب بقوله وهما فی محل الخ قوله ولم یظهر معهما قد الخ جواب سؤال وهو ان عدا وخلا فعلان ماضیان والماضی المثبت اذا وقع حالا لا بد فیه من دخول لفظ قد ولیس قد ههنا فاجاب بقوله ولم یظهر الخ یعنی ان قد مقدر فیهما وانما قد ولم یظهر معهما لیکونا مشبهة بالا التی هی الاصل فی باب الاستثناء قوله ای النصب بهما اشارة الی ان قوله فی الاکثر متعلق بالنصب وکذا قوله فی الاکثر الذی مر سابقا متعلق بالنصب الا ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق ثم اللام فی قوله فی الاکثر بدل من المضاف الیه قوله وقد اجیز الجر بهما هذا بیان المقابل لقوله فی الاکثر فان قیل هذا انما یکون مقابلا له لو دخل لفظ قد علی المضارع لانه یفید التقلیل وههنا دخل علی الماضی قلنا ان کلمة قد اذا دخلت علی الماضی الجهول یفید التقلیل ایضا او نقول ان اجیز من الجواز وهو ما یکون مستوی الطرفین وقوله فی الاکثر یدل علی اولویة احد الطرفین فیصح المقابلة قوله علی انهما حرفا جر یعنی ان خلا وعدا مشترکان بین کونهما فعلان ماضیان وبین کونهما حرفا الجر فالاکثرون ذهبوا الی الفعلیة والاقلون الی الحرفیة قوله قال السید فی والغرض فی نقل قوله تاییدا لما قاله الشارح وهو جواز الجر واولویة النصب بهما قوله ای المستثنی منصوب الخ هذا بیان حاصل العطف قوله لان ما فیهما جواب سؤال وهو انه ما للمصنف رحمه الله ذکر قوله فی الاکثر فی قوله خلا وعدا ولم یذکر فی ما خلا وما عدا بزیادة کلمة ما فاجاب بقوله لان ما فیهما مصدریة قوله بالنصب جواب سؤال وهو انهما لما کانا بتاویل المصدر فجعلا من الاسماء والحال انه لا بد للاسماء من الاعراب لفظا او محلا فما اعرابهما فاجاب بقوله بالنصب ثم للنصب لا بد من جهة النصب فما السائر کما هی فقال الشارح علی الظرفیة ثم یرد علیه ان الظرف لا یکون الا زمانا ومکانا

سلہ ولکن استعملت فی الاستثناء بضرب من المناسبة ۱۲ سلہ ۱ے خلا وعدا مع الفاعل والمفعول فی محل النصب علی الحالیة ۱۲ سلہ تقدیره فی اکثر الاستعمالات ۱۲ سلہ ۱ے انهما فعلان ۱۲ سلہ ۱ے انهما حرفا جر ۱۲ سلہ فی ما خلا وما عدا ۱۲ منه عبد الرحیم

ولا شئ منهما هنا فاجاب الشارح بقوله بتقدير مضاف قوله ووقت مجاوزتهم الجاوزة مرادف العد وذكره لبيان قوله وما عد اعم لان عد بمعنى جاوز متعد بنفسه كما عرفت ثم المراد من مجاوزتهم مجاوزة بعضهم لان الضمير في خلا وعدا ليس براجع الى القوم كلهم بل الى البعض المطلق كما مر قوله او مجاوزة مجيئهم اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم فان قيل فلم لم تعترض الشارح للضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم بان يقال اى وقت خلو الجائي منهم او وقت مجاوزة الجائي منهم اجاب عنه فاضل العصام ان الشارح اشار الى ستيفاء الاقسام كلها بطريق الايجاز في قوله وقت خلوهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم لان قوله وقت خلوهم يشمل ما اذا كان الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه ايضا لكن بتقدير المضاف اى وقت خلو الجائي منهم او مجاوزة الجائي منهم كما يشمل ما اذا كان الضمير راجعا الى بعض منهم وهو ظاهر فالحاصل ان قوله خلوهم او مجاوزتهم بتقدير المضاف فان كان المضاف لفظ البعض فيكون مثالا لارجاع الضمير الى البعض المطلق من القوم وان كان المضاف لفظ الجائي فيكون مثالا لارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم فثبت استيفاء الاقسام كلها قوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل جواب سؤال وهو ان الحال ليس الا محمولا على ذي الحال وحمل المصدر لا يجوز على بعض القوم فاجاب بقوله بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل قوله لما جاء واخاليا لبعضهم هذا مثال لارجاع الضمير الى البعض المطلق منهم ولو كان مجذوفا للمضاف بان يقال لبعض الجائي منهم ويكون اضافة البعض الى الجائي بيانية فيكون مثالا لارجاع الضمير الى اسم الفاعل فلا يرد ان الشارح لا يستوفي الاقسام كلها قوله على ان ما فيهما زائدة جواب سؤال وهو ان ما مصدرية مختصة بالافعال فكيف يجوز الجر بهما عند الاخفش فاجاب بقوله على ان ما فيهما الخ قوله ولعل هذا لم يثبت الخ جواب سؤال وهو انه لما كان الخلاف ثابتا في ما خلا وما عدا ايضا فينبغي ان يقال في الاكثر هنا ايضا كما قال سابقا فاجاب بقوله ولعل الخ قوله وكذا المستثنى منصوب بعد ليس وانما زاد قوله وكذا مع انه من قبيل عطف المساوي على المساوي وليس التشبيه مرادا فيه لانه ليس دونا من المعطوف عليه لعدم الخلاف فيه ... كما لم يكن في المعطوف عليه اعني قوله في الكلام الموجب لما تابعة ما سبق من الامور الثلثة اذ فيها العطف من قبيل عطف المشبه على المشبه به ولم يقل المستثنى منصوبا وجوبا بزيادة لفظ الوجوب كما يقتضيه السوق اكتفاء بما سبق من قوله وانما يكون النصب بعدهما كما هو دأبه في غير موضع واحد قوله لا يكون بشرا وهو اسم شخص معين

سلہ ای جاء بعضا خاليا عن البعض الجائي منهم او جاء وا مجاوزا البعض الجائي منهم ۱۲ سكہ لانه قرر في شرح المفصل فعلهما على سبيل الجزم ونفى كونهما جارين ۱۲ سكہ ای قوله وليس ولا يكون ۱۲ سكہ اے لا يكون الجائي من الاهلا والبعض منهم

بشرحا شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم عفی عنہ ربہ الکریم

اللهم اغفر لي ولوالدي ولمن قال لا اله الا الله محمد الرسول الله

مثل زید وعمرو قولہ ویلزم اضمارہ اسیما جواب سوال وھوان کو نہما من الافعال الناقصۃ لا یلزم منہ ان یکون ما بعدھما خبرا لھما فلیکن اسما لھما فاجاب بقولہ ویلزم اضمارہ الخ قولہ وھو ضمیر راجع الخ وانما لم یذکرہ ھنا احتمال ارجاع الضمیر الی مصدر الفعل المتقدم وھو المجیئ لعدم صحۃ زید خبرا عن المصدر لعدم صحۃ الحمل فان قیل ان عدم صحۃ وقوع العین خبرا عن المصدر انما ھو فی الاثبات دون النفی لصدق السالبۃ علی عدم الموضوع قلنا الاعدام محمولۃ علی الموجبات فلم لم یصح فی الموجب الایصح فی السلب الیس تری ان قولھم ما ضربت زیدا یعد ای یجب من المتعدی مع ان الضرب لیس بواقع علی زید لاجل ان الاعدام محمولۃ علی الموجبات قولہ وھما فی التکیب الخ جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھوان کلواحد من لیس زید اولا یکون بشرا جملۃ فعلیۃ وھی لیست من المبنی الاصل بل مبنیۃ لان لا بد لھا من الاعراب المحلی واما المبنی الاصل فلیس لہ اعراب اصلا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فسال السائل اما اعراب المحلی فاجاب بقولہ وھما فی التکیب الخ قولہ واعلم انہ لا تستعمل ھذہ الافعال الخ وانما لا تستعمل فی غیرہ لاصطلاحھم ولا مناقشۃ فی الاصطلاح وفی قولہ اعلم الخ اشارۃ الی بیان القاعدۃ اللطیفۃ قولہ ولا یتصرف منہا جواب سوال وھوانہ ما للمصنف رح انہ ذکر لیس و لم یذکر مؤنثہ اعنی لیست وکذا ذکر لا یکون ولم یذکر لم یکن وما کان وغیرھما مع انہا شریکۃ معہ لیس ولا یکون فی الوجہ المذکور وھو ما قال الشارح رح لانہما من الافعال الناقصۃ الناصبۃ للخبر فاجاب بقولہ ولا یتصرف منہا الخ قولہ ویختار البدل ای بدل البعض قان قیل ان بدل البعض یجب فیہ ضمیر راجع المبدل منہ ولا ضمیر ھھنا کما فی قولنا رایت زیدا اذنہ قلنا ان بدل البعض اذا کان بعد الا لا یجب فیہ ضمیر بقرینۃ ان الاستثناء المتصل لافادۃ ان المستثنی بعض من المستثنی منہ قولہ حال من الضمیر المجرور جواب سوال وھوان القاعدۃ عندھم ان الجار والمجرور اذا وقع فی عبارۃ تم لا بد لہما من الاعراب المحلی فما ھو فاجاب بقولہ حالا من الضمیر المجرور الخ ثم الجار والمجرور انما وقع حالا باعتبار المتعلق فلذا قال الشارح ای حال کون المستثنی واقعا الخ فقولہ واقعا بیان المتعلق قولہ فی محل بیان کلمۃ ما وانما بینہ بالمحل لان کلمۃ فی تقتضی ان یکون مدخولہا شیئا صالحا للظرفیۃ قولہ یکون بیان لمتعلق الظرف وھو قولہ بعد قولہ متاخرا بیان لقولہ بعد وانما بینہ بہ لان بعد قد یجیئ بمعنی الآن کما فی الاشعار نحو ع اتیت الخلیل وقد یکون بعد بمعنی الآن معناہ بالفارسیۃ ہنوز

ف۱ ای فی الکلام المثبت ۱۲ ف۲ ای فی اثبات المحمول للموضوع فلا فلا یجود ۱۲ مفتی ف۳ ای ما خلا وما عدا ولیس ولا یکون ۱۲ مفتی عبد الرحیم ف۴ والجملۃ من حیث ھی ھی من المبنیات ۱۲ مفتی عبد الرحیم ف۵ وھو الماضی والامر والحروف ۱۲ مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفتاوری ف۶ ای غیر المستثنی المتصل الغیر المفرغ ۱۲ مفتی ف۷ فی قولہ فیما بعد الا ۱۲ مفتی عبد الرحیم

الٰہی احدے صمدے من عندک مددی

قوله احتراز عما اذا وقع فی کلام موجب وانما وجب النصب اذا کان بعد الا فی کلام موجب لانه لولم ینصب لکان بدلا لان المخل الی نصب المستثنی یصیب من البدل ههنا ممتنع لان البدل لم یکون فی حکم تکریر العامل فیلزم[1] ثبوت الایجاب فی المستثنی منه فصار معنی قوله جاءنی القوم الا زیدا جاءنی القوم الا جاءنی زید وهو خلاف المفروض اذ المفروض مجیئ القوم غیر زید وایضا ان مابعد الا لایکون الا مخالفا لما قبله وههنا[2] لم یخالف بخلاف ما اذا وقع فی کلام غیر موجب حیث یمکن فیه تکریر العامل بترک النفی العارض فلا یلزم النفی فی المستثنی والمستثنی منه بل بینهما ثبت المغائرة بان مابعده مخالف لما قبله **وفیه نظر** لان تکریر العامل لیس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الایجاب والسلب فعلی هذا لا نسلم تحقق الایجاب فی المستثنی والمستثنی منه لانه یمکن تکریر العامل مع النفی بقرینة انه بعد الاثبات والاستثناء من الایجاب توجب النفی فی المستثنی تامل فیه **قوله** والحال انه **جواب سؤال** وهو ان الواو فی قوله وذکر المستثنی منه للعطف وهو یقتضی للمعطوف علیه ولا یصلح ههنا شئ للمعطوف علیه **فاجاب** بقوله والحال انه الخ یعنی ان الواو للحال[3] بتقدیر قد لان الحال اذا کان ماضیا لابد فیه من قد وانما زاد الشارح رح قوله انه لبیان ذی الحال **فان قیل** ان الضمیر فی انه لا یخلو اما راجع الی المستثنی الذی رجع الیه ضمیر مجرور فی قوله فیه[4] او راجع الی المستثنی منه فعلی الاول لا یوجد العائد فی الخبر الی اسم ان یعنی ان[5] ان حرف مشبه بالفعل یقتضی الاسم والخبر فاسمها هو الضمیر المتصل بان وخبره هو الجملة التی بعده ای عنی قوله ذکر المستثنی منه والجملة اذا وقعت خبرا لابد فیه من عائد ولا عائد ههنا وعلی الثانی وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لکن یلزم الخروج من البحث لان البحث فی ان المستثنی قد یکون بدلا وقد لا یکون لا فی کون المستثنی منه بدلا اولا **فاجاب عبد الرحمن** الاصفرائی عنه ان الضمیر راجع الی المستثنی منه فوجد العائد فی الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد من المستثنی منه هو المستثنی فان المستثنی منه کما یطلق علی المستثنی کذا ینعکس الامر لانهما من المتضائفین فیصح استعارة احدهما للاخر فلا یلزم الخروج من البحث **قوله** علی انه صفة الخ فعلی هذه النسخة لا حاجة الی قول[6] الشارح وهو الحال انه قد **قوله** لانه کلام غیر موجب ذکر فیه الخ جواب سؤال وهو ان الجملة اذا وقعت صفة فلابد فیها من العائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله

---

[1] حاصله ان کررت العامل یلزم منه ما المعنی کما قاله المحشی رحمه الله والا یلزم المخالفة عن قاعدة البدل ۱۲ منه [2] مولانا عبد الرحیم [3] ای علی تقدیر البدل ۱۲ منه [4] فیکون قوله وذکر الخ حالا من الضمیر المجرور المذکور بتقدیر لفظة قد ۱۲ مولانا مواوی [5] مفتی عبد الرحیم الفشاوری [6] فی قوله یجوز فیه ۱۲ منه
[7] فی قوله والحال انه قد الخ ۱۲ مفتی [8] الذی سبق الفا ۱۲ ربنا ارحم علینا عند الموت

اے کلام الخ یعنے ان العائد محذوف ہینا وھو قولہ فیہ قولہ ولم یشترط جواب سوال ظاہر قولہ بالرفع علی البدلیۃ وان قلیلا بدل من الضمیر والبدل اذا کان نکرۃ من معرفۃ وجب لغتہ قلنا عند البعض یصح من غیر توصیف قولہ بالنصب قال عبد الرحمن ایراد النصب علی سبیل المشاکلۃ فلا یرد ان قلیلا مکتوب برسم خط الالف فی اخرہ فلا یکون الا منصوبا ولا یتوھم فیہ الرفع والجر فلا حاجۃ الی قولہ بالنصب قولہ وبواسطۃ الاعطف علی قولہ بسبب التشبیہ قولہ وبغیر واسطۃ جواب سوال وھو انا لا نسلم ان اعراب البدل بالاصالۃ بل بالتبعیۃ لانہ من التوابع فاجاب بقولہ وبغیر واسطۃ فھو عطف تفسیر لقولہ بالاصالۃ فالاصالۃ واقعۃ فی مقابلۃ الواسطۃ والتشبیہ لا فی مقابلۃ التبعیۃ ای ان المستثنی یشبہ بالمفعول فی وقوعہ فی الموضع الثالث قولہ ویجب علی حسب عطف علی قولہ منصوب من حیث المعنی اذ معنی قولہ منصوب ای ینصب فیکون عطف المضارع علی المضارع وقولہ منصوب خبر لقولہ ھو وکذا قولہ یعرب خبر لقولہ ھو وکذا قولہ ویجوز فیہ النصب ویختار البدل عطف علی قولہ منصوب من حیث المعنی ثم انہ لما فرغ المصرح عن بحث ما یجب فیہ النصب وعن بحث ما یجوز فیہ الوجھان شرع فیما یجوز فیہ الوجوہ الثلثۃ ای الرفع والنصب والجر فقال ویعرب الخ قولہ ای بما یقتضیہ جواب سوال وھو ان الحسب عبارۃ عن القدر فیکون معناہ ویعرب علی قدر العوامل وھو مستلزم لاجتماع العوامل علی معمول واحد فاجاب بقولہ ای بما یقتضیہ یعنی ان الحسب ھھنا عبارۃ عن الاقتضاء ثم یرد علیہ ان اجتماع العوامل علی معمول واحد ھھنا یفھم من وجہ اخر وھو جمعیۃ العوامل فی قولہ علی حسب العوامل فاجاب بقولہ العامل یعنی ان المراد من العوامل العامل الواحد اذ اللام تبطل معنی الجمعیۃ قولہ من الرفع بیان کلمۃ ما قال قیل ان المراد بالعامل لا یخلو اما عامل المستثنی منہ او عامل المستثنی فعلی الاول یشکل بنحو ما مررت الا بزید فانہ معرب بعامل نفسہ وھو الباء لا بعامل المستثنی منہ وعلی الثانی لا معنی لتقیید الحکم اذا کان المستثنی منہ غیر مذکور لان جمیع المستثنی معرب بعامل نفسہ سواء کان المستثنی منہ فیہ مذکورا نحو ما مررت باحد الا بزید او غیر مذکور نحو ما مررت الا بزید کما مر اجیب ان المراد بالعامل عامل المستثنی منہ والباء فی قولہ الا بزید ھو باء المستثنی منہ تقدیرہ ما مررت باحد الا بزید فلما حذف لفظا حد انتقل الباء الی زید فیکون معناہ ما مررت الا بزید والصاقی زید جر لفظا ونصب محلا وعامل نصبہ ھو مررت بواسطۃ الباء وھو عامل المستثنی منہ وان لم یکن الباء عاملا لہ قولہ فالمراد بالمفرغ جواب سوال وھو ان تسمیۃ المستثنی باسم المفرغ لا یجوز اذ المفرغ ھو العامل لا المستثنی لانہ مفرغ لہ فاجاب بقولہ فالمراد بالمفرغ المفرغ لہ کما یراد بالمشترک .. المشترک اذ المشترک یقال للفظ مثل لفظ العین وھذا التسمیۃ لا یجوز لان معنی المشترک المجتمع والاجتماع یکون للمعانی دون الالفاظ

لہ تقریرہ انہ ینبغی لھم رح ان یشترطوا ان لا یکون منقطعا ولا مقدما علی المستثنی منہ لانہ لا یجوز بسط الوجھان بل النصب ھینا واجب کما مر اجاب بقولہ لم یشترطوا الخ ۱۲ لہ اعراب البدل بالاصالۃ لانہ بسبب التشبیہ بالمفعول فلا یرد ان اعراب البدل لیس

لانه لفظ واحد فيراد منه المشترك فيه وقال فى دائرة الاصول شرح المنار ان المشترك مقرو ويكسر الراء فيكون صفة للفظ فلا حاجة الى قوله فيه لكن هذا مخالف لاستعمال العرب لانهم يستعملونه بالفتح قوله اى والحال ان المستثنى جواب سوال وهو انه لا يصح عطف قوله وهو فى غير الموجب على قوله ويعرب الخ لانه من قبيل عطف الاسمية على الفعلية وذا لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز مع ضعف فاجاب بقوله اى والحال الخ يعنى ان هذه الواو ليست للعطف بل للحال قوله دافع بيان للتعلق قوله الكلام بيان للموصوف قوله واشترط ذلك دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله ليفيد دليل لقوله ويعرب والحال انه غير مثبت له فاجاب بقوله واشترط ذلك يعنى انه دليل للشرط لا للمشروط ثم الضمير فى قوله ليفيد اما راجع الى الكلام او للمستثنى او انه ليس فيه ضمير بل فاعله لفظ المثل فى قوله مثل ما ضربنى قوله فائدة صحيحة جواب سوال وهو ان الفساد ايضا فائدة فلا يصح التخصيص بغير الموجب فاجاب بقوله فائدة صحيحة قوله الا ان يستقيم الخ فان قيل لا بحث للنحوى عن استقامة المعنى وليس وظيفة النحوى الا بيان الكيفيات التركيبية وان كان استقامة المعنى كائنة فى ضمنها لكن الملحوظ الاولى فيه كيفيات تركيبية فبحث استقامة المعنى من قبيل وضع الشئ فى غير محله قلنا هذا البحث يرجع مآلا الى ان الاعراب على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه فيه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ اعراب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلة وظيفة هذا الفن قوله بان يكون الحكم بما يصح اشارة الى ان للاستقامة فى الاثبات طريقين قوله فكه الاسفل قيد الاسفل قيد اتفاقى اذ ذلك لا يكون فى غير الاسفل ثم اعلم ان هذا المثال المجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وليس مثالا لحذف المستثنى منه كما قال مولانا فخر الدين رح فى شرحه المختصر وشارح الوقاية فى قوله والولى العصبة على ترتيبهم فى الارث اى يقدم الجد كالابن ثم الاب فهذا المثال المجرد ترتيب العصبات وان الكلام فيمن صلح وليا منهم والجزء لا يمكن ان يكون وليا للصغير اذ لا ابن للصغيرة فلا يلزم ما قاله بعض المحشين من ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى مفرغا مع ان الكلام فيه قوله اى اوقعت القراءة دفع وهم وهو ان يكون المراد من القراءة ارادة القراءة كما فى قوله تعالى اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والارادة مستقيمة فى جميع العمر فلا يحتاج الى التاويل بايام الاسبوع والشهر اجاب بقوله اى اوقعت القراءة الخ قوله جميع ايام الدنيا الخ لانه يستلزم ان يكون زيد مثلا موجودا فى جميع الازمان من الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هى الظهور والبداهة قوله ولقائل الخ اعتراض على قول المصنف رح ويعرب على حسب العوامل الى قوله الا ان يستقيم المعنى قوله

والايضا لا يصح الخ له فيكون حالا من الضمير فى قوله يعرب فانه مفعول ما لم يسم فاعله ۱۲ منه حتى يرد الاعتراض المذكور ۱۲

مولوی مفتی محمد عبد الرحیم الپشاوری الحنفی

اعتراض علی من فرق بین قولنا ضربنی الازید وبین قولنا قامت الایوم کذا قولہ واجیب ھذا جواب عن الشبہۃ الاولی قولہ فما یقال لان الفعل عارض والعارض الاصل القلۃ قولہ وبان الفرق الخ وھو جواب عن الشبہۃ الثانیۃ قولہ لا بظھور قرینۃ وحاصل الفرق بین المثالین ان فی قولہ قامت وجد البعض المعین وھو ایام الاسبوع او الشھر او السنۃ بخلاف قولہ ضربنی اذ لیس فیہ بعض معین حتی یصرف الکلام الیہ حتی لو وجدت القرینۃ علی بعض معین فیکون ھو ایضا مما یستقیم فیہ المعنی کما اذا قیل من ضربک من القوم فقلت ضربنی الازید فالقرینۃ ھو السوال قولہ لان الغالب جواب سوال وھو ان الموجب علی تقدیر القرینۃ لما کان مستقیم المعنی فلم قید استقامۃ المعنی بالموجب وایضا لما کان المدار علی القرینۃ فھما سیان فالفرق تحکم فاجاب بقولہ لکن الغالب الخ قولہ مثل ما زال جواب سوال ظاھر وانما لم یجز ھذا المثال لانہ لو کان جائزا (المذکور فی المتن) یلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانہ قد سبق ان کون المستثنی المفرغ فی کلام موجب مشروط باستقامۃ المعنی وھی منتفیۃ ھھنا لدخول جمیع الصفات فیہ غیر صفۃ العلم قولہ اذ معنی ما زال ثبت جواب سوال وھو ان کلامنا فی الموجب وھو لیس ھھنا فاجاب بقولہ اذ معنی ما زال ثبت قال محمد المحشی ان نفی النفی اثبات واما الاثبات دائما فغیر معلوم اقول انما علم من قول المحشین النحویین فی بحث الحال ان فی المضی للنفی لا حاجۃ الی دخول قد اذ النفی مستمر بلا قاطع فیلزم منہ ان نفی النفی اثبات دائما قولہ لان نفی النفی اثبات ای مستلزم لہ لانہ عینہ قال مولانا عصام الدین ان نفی النفی اثبات فی العرف لا فی اللغۃ قولہ فلا یستقیم المعنی لان من جملۃ الصفات ما ینافض کالقیام والقعود والنوم والیقظۃ فلا یجتمعان قولہ وقال الشارح الرضی اشارۃ الی الاعتراض قولہ ولا یخفی اشارۃ الجواب یعنی ان علی قول الرضی یلزم ان یرجع جمیع المواد الایجابیۃ عند الاستثناء الی صورۃ الاستقامۃ وھو باطل لان النحویین متفقون ان فی بعض صور الایجابیۃ لا یصح الاستثناء لعدم استقامۃ المعنی فان قیل ان الاستقامۃ کما ھو معتبر فی المفرغ کذلک معتبر فی غیرہ فما وجہ الاختصاص بالمفرغ قلنا ان غیر المفرغ یعلم من ذکر المستثنی منہ فلما ان یکون مستقیم المعنی اولا فلا حاجۃ فی غیر المفرغ الی ذکر الاستقامۃ بخلاف المفرغ فان للمستثنی منہ فیہ غیر مذکور شفیدا الاستغراق لانہ اذا تعذر الحمل علی المعھود یحمل علی الاستغراق قولہ واذا تعذر البدل اعلم انہ لما کان الکلام فی اعراب المستثنی فبین اولا اعرابہ وجوبا ثم بین اعرابہ جوازا ثم بین اعرابہ علی حسب العوامل الخ لا یرد ما ذکرہ مولانا عصام الدین حیث قال ولا یخفی ان ھذہ المسئلۃ من تتمۃ اختیار البدل فینبغی ان لا یفصل بینہ وبینھا بحث الاعراب علی حسب العوامل ثم انہ اذا تعذر البدل علی المحل القریب فعلی المحل البعید نحو لا خمستہ عشر درھما لک الا درھم فان خمستہ عشر لہ محل ھو النصب

لہ تقریرہ ان قولہ لم یجز فعل وقولہ ما زال زید الخ

فاعلہ وھو الاصح ان یکون فاعلا لانہ قسم من الاسم وھو قولہ ما زال زید الخ ترکیب فاجاب الشارح بقولہ مثل وھو مفرد ۱۲

ویمتنع حمله علیه لما ذکره فی الکتاب فحمل علی محل البعید وهو الرفع **قوله** من حیث حمله جواب سوال وهو ان کلمة علی لا تقع صلة تعذر بل صلته هو الباء او غیرها فاجاب بقوله من حیث حمله الخ یعنی انها صلة الحمل لا التعذر **قوله** ای لفظ المستثنی منه اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه **قوله** ای محمل اشارة الی بیان التعلق **ومن** قال انما قدر **قوله** محمل لیکون الجزاء جملة لان قوله فعلی الوضع مفرد والجزاء لا یکون الا جملة **فغلط** اذ قوله فعلی الوضع ظرف وهو مؤول بجملة فکیف یقال انه مفرد وفی کلام بعض الشارحین ذکر لفظ محمل متاخرا عن قوله فعلی الوضع لافادة الحصر فالقیل ان تاخیره لا یصح لافادة الحصر لانه جاز النصب بالاستثناء ایضا وان کان البدل مختارا فیوافق حینئذ بما ذکره سابقا بقوله ویجوز فیه النصب ویختار البدل قلنا ان المراد من الجواز فی قوله ویجوز فیه الخ هو الجواز بلا ضعف ولهذا النصب ضعیف لانه یتوهم انه بدل محمول علی لفظ احد **قوله** علی موضع احد فانه بالفاعلیة مرفوع محلا **قوله** ای فی الدار وهی مذکورة فی قول السائل فلا یرد انه یلزم الاضمار قبل الذکر **قوله** مفرد ومرفوع لانه مبتدأ تخصص بالعموم **قوله** ای لا یعتد به **جواب سوال** وهو ان الغرض من هذا المثال بیان قبح زید وقوله لا یعبأ به یدل علی حسنه اذ قوله لا یعبأ ماخوذ من العیب ای لیس فیه عیب فاجاب بقوله لا یعتد به ای لا یعتمد علیه **قوله** فشئ مرفوع محمول علی محل شیأن الاول لانه مرفوع علی انه خبر للمبتدأ **قوله** ولا یخفی اشارة الی الاعتراض علی قول القیل لا جواب سوال یرد علی النسخ الکثیرة وهو انه علی هذا یلزم استثناء الشئ من نفسه **قوله** لکان ادق والطف اما الاول فلزیادة التوجه والتامل فی ادراکه واما الثانی فلعدم الاحتیاج الی قوله لا یعبأ به **اجیب عن** طرف القیل ان ذهن المبتدی لا یذهب الی هذا ..... المغائرة **قوله** وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی **دفع وهم** وهو ان قوله لان من لا تزاد الخ دلیل الثالث لقربه فدفع بقوله وانما تعذر **قوله** الاستغراقیة **جواب سوال** وهو انه منقوض بقولک وقد کان من مطر فان من ذکر بعد الاثبات حاصل الجواب ان من الاستغراقیة لا تزاد بعد الاثبات واما فی قوله من مطر فکلمة من زائدة ولیست للاستغراق **قوله** اتفاقا اشارة الی ان فی من[1] حالا کونه زائدة خلاف للاخفش کما یجیئ فی بحث الحرف **قوله** ای بعد ما صار الکلام **جواب سوال** وهو ان قوله ما جاءنی منفی فلا یصح قوله بعد الاثبات فاجاب بقوله ای بعد ما صار الخ یعنی لیس المراد من الاثبات الاثبات الابتدائی بل المراد الاثبات الانتهائی **قوله** لان فتحة شبیهة **جواب سوال** وهو انه علی هذا ینبغی ان یکون المستثنی مبنیا علی الفتح لان قوله احد مبنی علی الفتح فاجاب بقوله لان فتحة الخ **قوله** من تقدیر لا حقة کما هو مذهب الجمهور من ان البدل بتکریر العامل **قوله** او حکما کما هو مذهب البعض **قوله** کذلک ای حقیقة او حکما والاول علی مذهب من قال ان البدل بتکریر العامل حقیقة فقولنا

[1] فافهم عند الاخفش قد ورد فی الاثبات لکن الاستغراقی لا تزاد اتفاقا ۱۲ مفتی عبد الرحیم

سه ای الجملة وقوله الاولی ۱۲ منه ای علی المحل القریب ۱۲ منه ای علی جواز نا حینئذ ۱۲ منه نعم ذکر قوله لا یعبأ به ۱۲

سلب زید ثوبہ فی التقدیر سلب زید سلب ثوبہ والثانی علی مذہب من قال ان العامل فی المبدل منہ ہو العامل فی البدل قولہ محل قریب وہو نصبہ بکلمۃ لا لان النصب حاصل بعد دخول کلمۃ لا فیکون قریبا قولہ ومحل بعید وہو رفعہ بالابتداء لانہ حاصل قبل دخول لا قولہ لانہا ای لیس بتاویل الکلمۃ قولہ باعمال لیس فی قائما جواب سوال وہو انہ یلزم تکرار التفریع حیث قال للمم اولا بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا ثم قال ومن ثم جاز لیس زید الا قائما فاجاب بقولہ باعمال لیس الخ یعنی فرق بین التفریعین لان فی الاول خبر قولہ لیس مذکور قبل الاستثناء واما ہہنا فخبرہ ہو المستثنی لان عملہ فیہ قولہ وللمستثنی مخفوض اشارۃ الی ان قولہ المصرح ومخفوض الخ عطف علی قولہ ومنصوب اذا کان بعد الا والحال ان قولہ منصوب خبر مبتدأ وہو قولہ ہو فیکون قولہ و مخفوض ایضا خبر مبتدأ لکن الشارح وضع للظہر موضع المضمر فلذا قال والمستثنی الخ قولہ مجرور جواب سوال وہو ان المخفض بالجر الذی ہو بالحرکۃ فلا یتناول الجر الذی ہو بالحرف فاجاب بقولہ ای مجرور یعنی ان المصنف ذکر المخفض واراد منہ الاعم قولہ مع کسر السین او ضمہا فیہ اشارۃ الی الرد علی الشارح الرضی حیث قال الکسر فی سوی مع القصر مشہور وکذا قولہ بفتح السین وکسرہا مع المد رد علیہ حیث قال والفتح فی سواء بالمد مشہور فرد الشارح علیہ بذکر کلمۃ او المنشأۃ عن التسویۃ بینہما قولہ لکونہ مضافا الیہ علۃ لکون المستثنی مجرورا بعدہا قولہ وبعد حاشا فان قیل ان ذکر قولہ بعد مستدرک اذ ہو یعلم من قولہ بعد غیر وسوی وسواء قلنا فیہ اشارۃ الی ان قولہ فی الاکثر متعلق بحاشا فقط دون غیر وسوی وسواء لانہ لما غیر الاسلوب بزیادۃ کلمۃ بعد علم انہ منقطع عن الاول قولہ لکونہا حرف جر والدلیل علی حرفیتہا دخول یاء التکلم بدون نون الوقایۃ مثل حاشای لانہ اذا لم یکن حرفا فیکون فعلا اذ لم یقل احد بکونہا اسماء وقال فی المبنیات ان یاء التکلم اذا الحقت اخر الفعل تدخل نون الوقایۃ علیہ لیتقی اخر الفعل عن الکسر الذی ہو اخت الجر مثل جاءنی وضربنی فلو کان حاشا فعلا فلا بد من النون عند لحوق یاء المتکلم ولیس کذلک فان قیل ان اخر حاشا مامون من الکسر بسبب الالف فجاز دخول یاء المتکلم علیہا من غیر حاجۃ الی النون قلنا الحکم جار فی جمیع الافعال مطلقا لاطراد الباب قولہ انہا فعل متعد بدلیل حاشیت زیدا وحاشیتہ قولہ تبرئۃ للمستثنی بفتح التاء وسکون الباء بنقطۃ تحتانیۃ یعنے پاک وبری شدن قولہ

---

۱۲ واشار الیہ بقولہ لا حقیقۃ اذ لم یکن البدل الخ ۱۲م ۱۲ جواب سوال وہو ان لفظ لیس مذکر فلا یصح ارجاع ضمیر المونث الیہ فاجاب بقولہ بانہ مونث بتاویل الکلمۃ ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم ۱۲

والیہ ذہب سیبویہ ودخول علیہ اذ النصب الاعم بعد حاشا وعند مثل حاشیت زیدا وحاشیتہ ۱۲ ۱۲

۱۲ لان الحاق النون لیس الا لیامن اخرہ عن الکسر وہذا الامن حاصل بالالف ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم

یلوح الخط فی القرطاس وہرا ٭ وکاتبہ رمیم فی التراب ٭

ای برّءه الله اشارة الی بیان الفاعل والمبری والمبرئ انما لم یجعل فاعله المتکلم لان برّء صیغة الغائب فیجب ان یکون فاعله ایضا غائبا واعلم ان الله تعالی معلوم قطعا فکانه سبق ذکره فلا یرد انه یلزم الاضمار قبل الذکر ثم ان لفظ الله جل جلاله غائب والضمیر فی برّء راجع الیه فلا یرد ان برّء لصیغة الغائبة فکیف یرجع ضمیر الغائب الی الله تعالی اعلم ان فی حاشا ضمیر راجع الی الله تعالی وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل وقع حالا من زید و اضافة الضرب الی عمرو من قبیل اضافة المصدر الی المفعول ای من ضرب زیدا عمرا وا قوله واعراب غیر انما لم یبن غیر مع انه یشبه الاوهو حرف والاسم اذا کان یشبه الحرف فهو مبنی للاضافة المانعة من البناء قوله ای فی الاستثناء اشارة الی ان قوله فیه قید احترازی لا اتفاقی قوله المذکور فیما سبق دفع وهم وهو ان المراد بالتفصیل التفصیل المذکور فیما وقع بقوله المذکور فیما سبق قوله فکانه لما انجر انما قال بطریق الظن لانه غیر جازم به بل هو ظان فیه قیل لما کان اعرابه عین اعراب المستثنی بالا کان الاحسن ان یقول واعراب غیر اعراب المستثنی بالا بدون الکاف اقول اعرابه لیس اعراب عین المستثنی بالا شخصا بل عینه نوعا فیصح قوله کاعراب المستثنی بالا بایراد الکاف قوله ای کلمة غیر جواب سوال وهو ان قوله غیر مبتدأ وقوله صفة خبره والمطابقة بین المبتدأ والخبر فی التذکیر والتانیث، وان لم یکن شرطا فیما اذا لم یکن الخبر مشتقا لکن لا شک ان المطابقة امر حسن فلم ترک المصرح الامر الحسن وایضا لا یصح قوله حملت وقوله علیها وایضا ان غیر نکرة محضة فکیف یصح ابتدائیته فاجاب بقوله ای کلمة غیر یعنی ان العبارة بحذف المضاف قوله فی الاصل جواب سوال وهو ان الحمل علی الشئ الاخیر یقتضی ان یکون له معنی اصلیا غیر ذلک الشئ وقوله وغیر صفة لا یدل علی ان غیر اصل فی الصفة فاجاب بقوله فی الاصل ثم قوله فالاصل الخ بیان لقوله فی الاصل قوله باعتبار قیام معنی المغایرة بها اعلم ان کلمة غیر تدل علی مغایرة ما قبلها ای موصوفها لما بعدها سواء کانت تلک المغایرة بحسب الوصف او بحسب الذات بان کانا متغائرین ذاتا او وصفا قوله فالاصل فیها الخ ای المناسب ان تقع کلمة غیر صفة فی الترکیب لیوافق اصلها قوله کما تقول جاءنی رجل غیر زید فان موصوفها نکرة لا یزول الابهام عنها بسبب اضافتها الی المعرفة قوله واستعمالها دفع وهم وهو انا سلمنا ان الاصل فی غیر ان یکون صفة لکن لم یستعمل فیها والحمل علی المعنی الاخیر یقتضی الاستعمال فی المعنی الاصلی فدفع المصنف هذا الوهم بقوله واستعمالها الخ قوله لکنها جواب سوال وهو ان قوله حملت علی انها ذکره لدفع الوهم ودفع الوهم لا یکون الا بکلمة لکن فاجاب بقوله لکنها یعنی ان کلمة لکن مقدرة ههنا قوله واستعملت ..... یعنی لیس المراد من الحمل ههنا معناه الاصطلاحی وهو اتحاد

للمتغائرین ذهنا له وفی بعض النسخ تنزیه بالنون وبالیاء ای تنزیه المستثنی بالنسب الیه وهو الفعل ۱۲ سه اذ الغیر

فیما یصح ان یراد منه الغیر الخ منه غفر له عبد الرحیم الپشاوری ۱۲

فی الخارج بل المراد منه هو الاستعمال قوله على خلاف الاصل دفع وهم وهو ان يتوهم ان استعمال غير بمعنى الا ايضا على خلاف الاصل فلا يصح الحمل فدفع بقوله على خلاف الاصل ثم لما كان الحمل من قبيل المجاز وفيه لابد من العلاقة فاشار الشارح الى بيان العلاقة بقوله وذلك الاشتراك الخ قوله كما حملت الا عليها الخ بهذه العلة وهى اشتراك كل واحد منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله قوله لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة دفع وهم وهو ان قوله اذا كانت الخ قيد اتفاقى اذ القيد قد يكون اتفاقيا وقد يكون احترازيا فدفع بقوله لكن لا تحمل الا الخ يعنى انه قيد ..... احترازى قوله غالبا فائدة هذا القيد سيجئ فى هذه الصفة قوله اى الابيان المرجع ضمير كانت قوله واقعة بعد متعددة وانما اوّل التابع ببعد الوهم اشكال وهو انه لا يصح حمل تابعة على الا فى قول المصرح الا اذا كانت تابعة فان الضمير فى كانت راجع الى الا لان التوابع لا تكون الا من الاسماء وكلمة الا من الحروف وايضا يلزم منه فساد المعنى ... فاجاب الشارح بملخاصله ان المراد من التابع لازمه وهو البعدية ثم ان كلمة بعد من الظروف وهو يقتضى التعلق فبين الشارح متعلقه بقوله واقعة وانما اوّل الجمع بمتعدد لجواب سوال وهو انه خرج عنه قوله ما جاءنى القوم الا زيدا وما جاءنى الرهط الا زيدا وما جاءنى الرجلان الا زيدا لانها فى الا مثلة المذكورة ليست تابعة لجمع قوله فوجب تقديم على مقدر وهو ان استعمال الا فى معنى الصفة خلاف الاصل فعند اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى فى الا فوجب ان يكون موصوفها مذكورا ليظهر هذا المعنى الا مئة الخ اذ معنى الصفة فيه خفى فلو حذف الموصوف لم يذهب الذهن الى كونها صفة قوله كما قد يكون مقدرا فى غير فانها فى الاصل للصفة فجاز ان يكون موصوفها مقدرا لذهاب الذهن الى كونها بمعنى الصفة وان قدر موصوفها قوله يكون متعددا وانما اعاده مع انه فهم مما سبق لابتناء الدليل عليه وهو قوله ليوافق الخ قوله والمتعدد جواب سوال وهو ان فى اخذ المتعدد من الجمع لا فائدة لانه لدخول القوم والرهط والرهط والقوم كما لا يتناولهما لفظ الجمع لا يتناولهما لفظ المتعدد ايضا لعدم وجود ادوات التعدد فيهما وهى ادوات الجمع وكذا لا يتناوله لفظ المستثنى لان لفظ المتعدد مخلف عن الجمع والحال ان لفظ المتعدد اذا اخذ من لفظ الجمع لا يتناوله لفظ المستثنى كما لا يتناوله الجمع للمستثنى اذ هو خلف عن الجمع ولا شك ان لفظ المتعدد من حيث انه خلف وما خوذ من لفظ الجمع لا يصدق على المستثنى ولو لم يكن لفظ المتعدد من حيث انه خلف عن الجمع بل اذا ذكر ابتداء لا شك انه يصدق على المستثنى وههنا ذكر بالحيثية الاول فلا يتناول المستثنى فاجاب بقوله والمتعدد اعم الخ يعنى ان الرهط والقوم وان لم يكن متعددا لفظا لعدم وجود ادوات التعدد فيهما لكن كل واحد منهما متعدد تقديرا ومعنى لصدق صدقه على

لله فان كلمة الا فى الاصل للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة ۱۲ مفتى عبد الكريم

هزاران درود و هزاران سلام ؛ بروى محمد عليه السلام ؛

علی مادون الثلثة واما التثنية فهی جمع معنیً ای نظرا الی المعنی اللغوی للجمع قوله منکورا ای غیر معلوم دخول المستثنی فی المستثنی منه ولا عدم دخوله فیتعذر المستثنی المتصل والمنقطع جمیعًا قوله ای منکر هنر الشارح اسم المفعول المجرد باسم المفعول من المزید اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور وایضا اشارة الی ان نکّر یجیئ بالتشدید کما قال المصنف رح فی امالی الکافیة ان قوله واذا نُکِّر صرف انه بالتشدید ولا یجیئ نکر بالتخفیف قوله لا یعرف باللام وانما خصص بعدم التعریف باللام ولم یذکر سائر المعارف لیبنی علیه قوله حیث یراد به العهد اوالاستغراق واما مثال ماکان تعریفه بالاضافة مثل جاءنی اخوة زید الاعمرا فان الاخوة معرفة باضافته الی زید فانه لا یصح فیه الحمل علی الصفة فلا یتعذر فیه الاستثناء واما مثال اسم الاشارة مثل ماجاءنی هؤلاء الازیدا فان اسم الاشارة من المعارف فلا یتعذر فیه الاستثناء واما مثال الموصول مثل انّ الانسان لفی خسر الّا الذین امنوا قوله وعلی تقدیر ان یشار به عطف علی قوله علی تقدیر الاستغراق فیکون تقدیره هکذا فیعلم التناول قطعا علی تقدیر ان یشار به الخ قوله اوعدم التناول ای فیعلم عدم التناول قوله والمحصور نوعان لما عرف غیر المحصور بمعرفة المحصور فلذا التفت الی بیان المحصور فقال والمحصور نوعان قوله مثل جاءنی رجل فان رجلا جنس مستغرق لان النکرة الواقعة فی حیز النفی تفید الاستغراق والعموم قوله اوعشرون وانما مثل بمثالین لیوافق بما سبق من المثالین فان قیل ان ایراد المثالین فیما سبق لفائدة جلیلة لان احدهما جمع معنیً ومفرد صورة والاخر جمع صورة ومعنی قلنا ان فی ههنا ایضا کذلک لان عشرة مفرد صورةً وجمع معنیً باعتبار التعدد وعشرون جمع معنی وصورة للواو والنون فی اخره قوله علی حد الوجهین احدهما کونه جنسًا مستغرقًا والثانی کونه بعضًا من الجنس المستغرق قوله فلا یتعذر الاستثناء یعنی ان فی الصورة الاولی لا یتعذر الاستثناء المتصل لوجوب دخول المستثنی فیما قبله یقینًا وفی الثانیة لا یتعذر الاستثناء المنقطع لعدم دخول المستثنی فیما قبله یقینا واما تعذر الاستثناء ففی صورة لا یعلم دخوله فیما قبله ولا عدم دخوله فیه وذلک لان المتصل ماکان دخوله یقینا واذا تردد الدخول وعدمه لا یکون دخوله یقینا والمنقطع ماکان عدم دخوله یقینا واذا تردد لا یکون عدم دخوله یقینا فیتعذر جمیعًا قوله نحو کل رجل الا زیدا جاءنی وانما اخر الفعل ههنا اشارة الی ان فیه کما یصح حمل الا علی الاستثناء یصح حملها علی الصفة ایضا ای کل رجل هو غیر زید جاءنی ولو قیل کل رجل جاءنی الا زید فلا یظهر کونها صفة لوجود الفاصلة بین الصفة والموصوف ولو قیل جاءنی کل رجل الا زید فکونه صفة رح لا یخلو عن خفاء والظاهر هو الاستثناء رح بخلاف تاخیر الفعل لتناسب لمدح المتکلم لان المقصود من هذا المثال مدح المتکلم لنفسه والمدح بالجملة الاسمیة ازید من المدح بالجملة الفعلیة لان ذلک تدل علی الدوام والاستمرار وقوله جاءنی کل رجل الا زیدا جملة فعلیة قوله وانما یصار عند وجود الخ انما قال هذا اشارة الی ان قوله لتعذر الاستثناء مجمیع لشرائط

له وهو الجواب فی جعل او بمعنی الا

له ای مع قرینة تدل علی ذلک

قوله فقيدناه بقولنا غالبا لايقال لا فائدة فى هذا القول بعد قوله وانما قلنا فى صدر هذا الكلام اذ معناهما واحد فينبغى ذكر احدهما عن الآخر لانا نقول انما ذكر الشارح قوله فقيدناه الخ لدفع وهم وهو ان معنى قوله وانما قلنا فى صدر الخ هو القول باللسان فقط دون القول مع الكتابة فذكر قوله فقيدناه ليدل على الكتابة ايضا قوله نحو جاءنى مائة رجل الا زيد فان زيدا محتمل بين دخوله فى مائة رجل وعدم دخوله كما هو الظاهر لانه لو نظر الى عدم اتحاد لفظ زيد مع لفظ رجل قلنا انه خارج ولو نظر الى انه من افراده قلنا انه داخل واما الدرهم فى المثال المذكور فداخل فى عشرة دراهم لان لفظ درهم مقدر فيه واما قوله جاءنى رجال الخ فان رجلا داخل فى رجال لانه من لفظه واما واحد ايضا داخل فى رجال لان لفظ الواحد وان لم يكن من لفظ رجال الا ان رجالا لا جمع وللمأخوذ فى مفهومه لفظ الآحاد حيث قال الجمع ما دل على الحاد والواحد داخل فى لفظ الاحاد واما قوله حمارا فهو داخل فى الحمر خارج من الرجال يقينا قوله ولكن لما كان ذلك نادرا جواب سوال وهو انه على هذا ينبغى ان يقول المصنف رح غالبا كما قال الشارح فاجاب بقوله ولكن لما كان ذلك اى كون الاصفر عند عدم هذا الشرائط نادرا لم يلتفت المصنف رح الى هذا النادر وذلك ارجاع ذلك الى تعذر الاستثناء فى المحصور وما لهما واحد قوله لم يلتفت للمصنف رح اليه فان قيل ان المصنف رح التفت اليه حيث قال وضعف فى غيره فلا يصح قول الشارح لم يلتفت المصنف اليه قلنا ان المصنف رح لم يلتفت اليه فى بيان هذه القاعدة اى فى وسطها وقوله وضعف فى غيره خارج عنه وأجاب عنه عصام الدين حيث قال فرق بين الضعف والقلة فان فى صورة تعذر الاستثناء وجد القلة دون الضعف والحاصل ان القلة فيما قل استعماله وان وجد الشرايط والضعف فيما اختلت فى الشرائط قوله فى السماء والارض فان قيل ان فى للظرفية فيفيد المكان لله تعالى قلنا ان كلمة فى بمعنى اللام اى لو كان لهما آلهة وانما اتى بلفظ الجمع مع ان المقصود نفى التعدد وهو يحصل بلفظ التثنية لموافقة قوله تعالى واتخذوا آلهة قوله اى لخرجتا عن الانتظام اشارة الى انه ليس المراد من الفساد ما يقابل الصحيح الذى ليس فيه حرف العلة والهمزة والتضعيف قوله فالا فى الاية الغاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله لعدم دخول الله فى الهة بيقين وقوله بيقين متعلق بدخول الله لا بقوله بعدم فلا يرد ان عدم الدخول لما كان بيقين فلا يتعذر للمنقطع فلا يصح قوله فيتعذر الاستثناء فان قيل لا يجوز ان يكون الا بمعنى غير فى الاية والا يكون صفة لالهة مع انه ليس بصفة لانتفاء المطابقة فى الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة و معنى وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قيل لا يلزم من تعذر الاستثناء ان يكون صفة اذ يحتمل ان يكون بدلا قلنا ان احتمال البدل فيما اذا كان الكلام منفيا والاية كلام موجب فان قيل الاية كلام منفى لان لو اذا دخل على المثبت يصير منفيا كما مر من الشارح فى قول امرء القيس ☜ ولو انما اسعى لادنى معيشة ☜

لـه حيث قال الهة ولم يقل الهين بلفظ التثنية ۱۲ ☜ بل المراد من الفساد الخروج عن الانتظام ۱۲

ثم من المعلوم ان الصفة للموصوف فى الامور الاربعة فما ذكرتم فى بيان المغايرة بين الصفة والموصوف

قلنا هذا النفي معنوي وكلامنا في النفي اللفظي وايضا ان احتمال البدلية فيما اذا كان الاستثناء مفرغا فيه والآية تحتمل الاستثناء اعلم ان وصف قوله الهة بقوله غير الله بتاويل كل واحد اى يكون كل واحد من الالهة غير الله فلا يرد انه لا يصح توصيف قوله الهة بقوله غير الله لعدم المطابقة بينهما في الجمع والافراد فان قيل لعل الالهة موجودة وانتفاء الفساد لاجل الاتفاق قلنا الاتفاق لا يخلو اما لاجل لضعف اولاجل القوة الاول ينافي الالوهية والثاني ينافي الاتفاق اذ القوي لا حاجة له الى الاتفاق قوله بخلاف ما اذا كانت جواب سوال وهو ان على هذا كما لا يثبت الوحدانية بالاستثناء لا يثبت بالصفة ايضا فاجاب بقوله بخلاف الخ قوله واذا لم يكن جواب سوالين احدهما ان بانتفاء الالهة لا يثبت انتفاء اثنينية الالهة والثاني ان ما ذكر من التاويل في الاستثناء يجري في الصفة بان يقال ليست فيهما الهة التي صفتها ان تكون بغير الله فعلم منه انه ثبت فيهما الهة التي تكون مع الله فاجاب بقوله واذا لم يكن الخ يعني ان المقصود من هذا التوصيف نفي التعدد فيثبتنا وله انتفاء الاثنينية ايضا وكذا لا يفيد التاويل المذكور ما قلت قوله وضعف في غيره اشارة الى الرد على سيبويه واكثر المتاخرين قوله وعليه اى على قول سيبويه ذهب اكثر المتاخرين والمصنف منهم قوله فالفرقدان صفة لكل اخ وهو مرفوع وكذلك الفرقدان مرفوع بالالف فان قيل لا يصح توصيف كل اخ بالفرقدان لعدم المطابقة في الافراد والتثنية قلنا الفرقدان باعتبار شدة الاتصال كانه فرد واحد قوله وفي البيت شذ وذان اخوان قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقال في الفرقدان شذ وذان اخوان لان المقصود هو الفرقدان اقول انما نسب الشذ وذ الى البيت لان الشذ وذ الاول والثاني وانكانا في الفرقدان لكن الشذ وذ الثالث الذي ..... ذكره بقوله وثانيهما الخ ثابت في البيت من غير الفرقدان قوله والمشهور وصف المضاف اليه يعني ان كلمة كل اذا اضيف الى اسم ثم ذكر صفته بعد المضاف والمضاف اليه فيكون ذلك الصفة صفة للمضاف اليه ولا يكون صفة لكلمة كل لانها غير مقصودة بل هي للاحاطة فقط واذا كان المضاف غير كلمة كل وذكر الصفة بعد المضاف والمضاف اليه يكون الصفة للمضاف لانه داخل في الكلام والمضاف اليه خارج منه نحو ضربت غلام زيد قوله الفصل بالخبر وهو قوله مفارقة اخوه فان قيل كما يكون الخبر فاصلا بينهما كذلك القسم وهو قوله لعمرا بيك اجنبي من الخبر بالنسبة الى المبتدا والتعرض به اولى في الشذوذ من التعرض بالخبر قلنا المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما ولا شك ان القسم من متعلقات الخبر اعلم ان الفرقدان نجمان في جانب المشرق قريبان الى القطب قوله اى بناء اشارة الى ان قوله على الظرف مفعول له للنصب اى عتبار التعلق وانما اول الظرف بالظرفية لانه علة للنصب والعلة لا تكون الا من الاعراض ولهذا لم يسم المرض علة لان من الاعراض الحال ان سكن وسواء من ظروف المكان وهو من الاجسام وانما اضاف الظرفية الى الضمير اشارة الى ان الكلام في ظروف عرض من المضاف اليه

قولہ مکان زیدا ثم استعمل فی البدل ای بدل زید ثم المراد من بدل زید الخ ام زید لان قعود شخص فی مکان زید یستلزم تبدیل زید وتبدیل زید لیستلزم الخ ام زید فلذا یراد من قولہم سوی زید الخ ام زید اذا استعمل فی الاستثناء قولہ وعند الکوفیین وانما جعلہم مقابلا لسیبویہ لانہ رئیس البصریین فکانہ جعلہم مقابلا لہم قولہ والتصرف عطف علی قولہ خروجہما ای یجوز التصرف فیہما رفعا بان یکون فاعلا کقولہ ولم یبق سوی العدوان فان قولہ سوی وقع فاعلا لقولہ لم یبق ونصبا وجرا مثل کلمۃ غیر فانہا باعراب موصوفہا وکذا ہما باعراب موصوفہما او بما یقتضیہ العامل اعلم ان سوی ظرف فی الاصل وغیر ظرف باعتبار المعنی المراد وہو الاستثناء فحیثما ذہب الیہ سیبویہ من نصبہا بالظرفیۃ نظرا الی حالہما الاصل وہو الظرفیۃ وحیثما ذہب الیہ الکوفیون نظرا الی المعنی المراد منہما وہو الاستثناء لعدم معنی الظرفیۃ فی الاستثناء قولہ ولم یبق سوی العدوان یعنی کان للشاعر قصاص علی بعض الناس فاخذ القصاص منہم فقال لم یبق بیننا وبینہم من القصاص والجزاء الا العداوۃ وانہم صیغۃ ماض ای اخذنا الجزاء منہم کما دانوا ای کما اخذوا والجزاء منی وانما اطلق الجزاء علی فعلہم مع انہم قتلوا اخ الشاعر فی الابتداء والجزاء لا یکون الا بعد امر مقدم لمشاکلۃ قولہم دنانہم لان اطلاق الجزاء علیہ صحیح لانہ بعد القتل قولہ خبر کان ای وانما ذکر خبرہا فی المنصوبات ولم یذکر اسمہا فی المرفوعات لانہ فاعل حقیقۃ اذ لابد لکل فعل من الفاعل بخلاف الخبر اذ ہو لیس بمفعول لان المفعول لا یحمل علی الفاعل والخبر یکون محمولا علی الاسم وانما کان منصوبا لوقوعہ فی الموقع الثالث من الفعل کالمفعول فانہ واقع فی الموضع الثالث قولہ وستعرفہا جواب سوال وہو ان اخوات کان مجہولۃ فیلزم تعریف المجہول بالمجہول فاجاب بقولہ ستعرفہا الخ ای اخوات کان ویحتمل ان یکون راجعا الی کان و اخواتہا جمیعا فانہا مذکورۃ فی بحث الفعل قولہ ای دخول کان واحدی اخواتہا جواب سوال وہو انہ علی تقدیر عبارۃ المصنف رح لا یصدق التعریف علی شئ من افراد خبر کان واخواتہا فانہ لا یصدق علی خبر کان مثلا انہ مسند بعد دخول ہذہ الحروف وہو ظاہر فاجاب بقولہ ای دخول کان واحدی اخواتہا قولہ والمراد ببعدیۃ المسند الخ جواب سوال وہو انہ یصدق التعریف علی یضرب ابوہ وقائما فی نحو کان زید ابوہ قائم فانہ مسند بعد ای بعد دخول کان ولیس بخبر کان بل الخبر ہو مجموع الجملۃ الفعلیۃ فاجاب بقولہ والمراد الخ قولہ علی اسمہا وخبرہا متعلق بالدخول یعنی المراد بالمسند ما یکون مسندا بعد دخول کان واسناد یضرب الی ابوہ قبل دخول کان فان قیل ان کون ہذہ الافعال من دوالخل الجملۃ الاسمیۃ یحکم بان یکون الاسناد مقدما علی دخولہا وایضا ان فی قولہ علی اسمہا وخبرہا اخذ الخبر وہو لیس الا اخذ المحدود وفی الحد وایضا ان قولہ ان یکون اسنادہ الی اسمہا الخ ہو الجواب الذی مر من الشارح المحدث فی المرفوعات حیث قال

لہ من جواز خروجہما عن الظرفیۃ والتصرف فیہما الخ لہ لیعنی ان قولہ ولم یبق سوی العدوان مثال لکون خبر کان مسندا الیہ بعد دخول کان وہو مسند منہا

المراد بالمسند المسند الی اسماء هذه الحروف ورد الشارح علیه ثم بقوله المسند الی شئ آخر فلم اورد
ههنا اجیب عن الاول ان الاسناد الاولی زال بدخول هذه الافعال الی الحروف وعن الثانی ان المراد بالخبر
فی قوله اسمها وخبرها معناه اللغوی وهو ما یخبر به سواء تقدم المبتدأ علیه اولا والمراد بالخبر الذی
فی قوله خبر کان معناه الاصطلاحی وهو ما کان مذکورا بعد المبتدأ فلا یکون اخذ المحدود فی الحد
وعن الثالث انا لا نسلم ان هذا الجواب هو الذی مرّ من الشارح الهندی لان المعتبر فی جواب
الهندی هو الاسناد الی اسمها لا الی شئ آخر وحاصل هذا الجواب اسناد الخبر الی الاسم بعد دخولها
لا قبلها فبینهما فرق قوله ولا شک ان ذلک راجع الی قوله اسناده الی اسمها قوله للمقدم صفة الاسناد
قوله ویمکن ان یقال انما اتی فی الجواب بلفظ یمکن مع انه یدل علی الضعف ههنا لنفسه لان هذا
الجواب من الشارح فقط کما مرّ فی المرفوعات فان قیل المناسب لتقویة هذا الجواب لترغیب الطالبین
قلنا الترغیب مرّ فی المرفوعات واما ههنا فقد اتی به ههنا للنفس قوله فی اقسامه واحکامه و
شرائطه وتحقیق هذا امرّ فی المرفوعات بطریق المبالغة فان شئت فطالعه عند قوله وامره
کامر خبر للمبتدأ قوله علی ما سبق فی بحث الخ جواب سوال وهو انا لا نسلم ان امره کامر خبر المبتدأ
فی الاحکام مطلقا لانه لا یصح کون خبر کان فعلا ماضیا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ وایضا
عند جمهور النحاة وان کان یجوز کون خبرها فعلا ماضیا ولا کن لا بد فیه من لفظة قد ظاهرة او مقدرة
بخلاف خبر المبتدأ فان خبره یکون فعلا ماضیا بدون لفظ قد وایضا انه منقوض بخبر لیس وما زال
وما انفک لان الفعل الماضی لا یقع خبرها ویقع خبر المبتدأ فاجاب بقوله علی ما سبق آه یعنی
ان المراد هو الشرکة فی الاحکام السابقة المذکورة فی بحث المبتدأ والخبر لا فی الاحکام المطلقة
قوله ولکنه وفی ذکر قوله لکنه اشارة الی ان قوله ویتقدم الخ لدفع ما یتوهم قوله علی اسمها
ولما کان التقدیم یقتضی ما یتقدم علیه فقال الشارح علی اسمها قوله حالکونه دفع وهم
وهو ان قوله معرفة فاعل لقوله یتقدم وعلی هذا لیس الا فساد المعنی فدفع بقوله حالکونه دفع
یعنی ان قوله معرفة حال عن الضمیر المستکن فی یتقدم قوله حقیقة او حکما جواب سوال
وهو ان ما ذکره المصرح من قوله ویتقدم معرفة انما ذکره لمقابلة خبر المبتدأ اذ هو لا یتقدم
علی المبتدأ مطلقا سواء کان معرفة او نکرة مخصصة کما قاله المصرح ثم اوکانا معرفتین او
متساویین فینبغی ان یقول ههنا ویتقدم معرفة او نکرة مخصصة لحن المقابلة فاجاب بقوله
حقیقة او حکما کالنکرة المخصصة قوله لاختلاف اسمها وخبرها الخ فان قیل هذا الدلیل
لو صح لزم تقدیمه علیه علی تقدیر کونه نکرة محضة ایضا قلنا ان فی تخصیص قوله ویتقدم معرفة
بالنسبة الی خبر المبتدأ اذا کان معرفة لانه حینئذ یجب تقدیم المبتدأ علیه قوله وذلک اذا کان

جواب سوال ای من انه لما کان امر خبرها کامر خبر المبتدأ فی الاقسام والشرائط والاحکام والحالات
خبر المبتدأ اذا کان معرفة لا یجوز تقدیمه علی المبتدأ فتوهم المتوهم ان خبر هذه الافعال اذا کان معرفة ایضا لا یجوز

وهوان ماذکر من القاعدة منقوضة بمثل کان الفتی هذا لان خبرکان فیه معرفة مع انه لا یجوز تقدیم الخبر علی الاسم فاجاب بقوله وذلک اذا کان الخ قوله ای عامل خبرکان و هو کان دفع وهم ظاهر فان قیل لا حاجة ان یقول المصرح وقد یحذف کان قال مولانا عصام الدین ان ارجاع الضمیر فی قوله عامله الی خبرکان فقط دون خبرکان واخواتها مع ان المذکور فیما سبق هو خبرها بعید فضلاً عن ان یکون قبل هذا الضمیر ضمائر اخر کانت راجعة الی خبرکان واخواتها کالضمیر فی قوله ویتقدم فالاولی ارجاع الضمیر فی قوله عامله الی خبرکان واخواتها ولکن مایتوجه علیه من انه حینئذ یلزم حذف عامل اخوات کان وذلک باطل مندفع لان قوله فی مثل الناس مجزیون باعمالهم الخ مخصوص بحذف کان فقط لان المحذوف فیه هو کان لاغیر قوله لکثرة استعمالها فان الحذف انما یکون للخفة وهی لا یکون الا فیما هو کثیر الاستعمال قوله ویجوز فی مثلها ولم یقل فیه بارجاع الضمیر الی المثل المضاف لانه لم یرد بمثلها ما اراده اولاً بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الی تفسیره الشارح ثم المراد من قوله هذه الصورة هو صورة الجملة بجعل اللام عوضاً عن المضاف الیه فلا یرد ماذکره مولانا عصام الدین من ان الاظهر ارجاع ضمیر مثلها الی هذه الجملة لان ما فسره الشارح اظهر حینئذ قوله ای فی مثل هذه الصورة جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع اذ الراجع ضمیر مونث والمرجع وهو لفظ مثل مذکر فاجاب بما حاصله ان الضمیر الراجع الی لفظ المثل بتاویل الصورة قوله وهی ان یجیئ الخ جواب سوال وهو ان علی هذا اخرج عنه قوله الناس مجزیون الخ لان الضمیر راجع الی المثل لا الیه فاجاب بقوله وهی ان یجیئ بعد ان الخ قوله فکان جزاؤه خیرا وانما صح دخول الفاء علی الماضی مع انه اذا وقع جزاء امتنع دخول الفاء علیه کما ستعلم فی مبحث الشرط والجزاء لان امتناع دخول الفاء علی الماضی الواقع جزاء فیما اذا کان الماضی مذکورا وههنا مقدر قوله ورفعهما فان قیل فلم لم یقدر الرفع لفظ کان التامة قلنا ان استعمال کان الناقصة کثیر منهم بخلاف استعمال کان التامة فانه قلیل والحذف لا یکون الا للخفة وهی لا یکون الا فیما هو کثیر الاستعمال ولذا اجعله ناقصا لا تامة قوله ای حذف عامله اشار به الی ان الالف واللام فیه عوض عن المضاف الیه وهو قوله عامله وانما عوض عن العامل دون کان مع ان المراد من العامل هو کان لیطابق بقوله ویحذف عامله وانما یجب حذف کان ههنا لان کلمة ما عوض عنها فلو اتی بکان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وذا غیر جائز قوله اما انت منطلقا الخ فعلی تقدیر کونها تامة یکون قوله اما انت منطلقا شرطا وقوله انطلقت جزاؤه وعلی تقدیر الفتح یکون هو حکمة وقوله انطلقت معلوله فیکون مضاهیا بالغایة از جمت انکه اگر باشی روندہ برو من قوله ای لان کنت الخ اشارة الی بیان الاصل قوله قیاسا ای قیاسا جائزا فی الحذف لان حذف اللام مع ان وان کان قیاسیا کما مر فی التحذیر قوله ثم حذفت کلمة کان لما کان الحذف الواجبی یقتضی الامرین احدهما القرینیة والاخر ما قام

مقامه فاشار الشارح الى الاول بقوله اختصاراً والى الثانى بقوله وزيدت لفظة مالخ قوله فالمتصل العدم المنفصل ما يتصل به قوله منفصلاً فصار لما انت منطلقا الطلقت قوله عوضاً عنها وانما تعينت لفظة ما العوضية لتكون توطئة الى الادغام فيحصل الخفة ولم يزد النون مع ان فيه ايضا يحصل الادغام لئلا يلتبس بان وان للشدتين وادغمت النون فى الميم للتقارب فى المخرج قوله والبقى الخبر على حاله اى على النصب وهذا ايضا قرينة على ان ههنا لفظ كان مقدرا كيف يكون الخبر منصوبا اعنى قوله منطلقا قوله ان كنت منطلقا اى بدون اللام لان ان الشرطية لا للتعليل فلا يحتاج الى اللام قوله واقتصر المصنف رح جواب سوال ظاهر وانما يعلم الاقتصار على الاول حيث قال اى لان كنت فاللام ايزادها يدل على كون الهمزة مفتوحة لان حذف اللام لا يكون الا مع ان المفتوحة لا المكسورة قوله لانه اشهر الاترى الى ما قاله الشيخ الرضى وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسور قوله اسم ان اى اسم ان اعلم ان المشهور بينهم تقديم ان المكسورة على المفتوحة كما قال المصنف رح ان وان وكان ولكن وليت ولعل الخ مع ان المناسب تقديم ان المفتوحة لان عمل هذه الحروف لاجل المشابهة بالفعل والحال ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة اذهو مشابهة باصل الفعل وهو الماضى فى فتح الاول والاخر مخومد واما المكسورة فهو المشابهة بفرع الفعل وهو الامر مخوفر قوله فى وجه تقديمها ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة يغير معناها والتغير خلاف الاصل قوله المنصوب بلا وانما كان لا التى لنفى الجنس نصا لانه مشابه بان فى المبالغة والتاكيد اما فى المبالغة فى ان فظاهر لانه للتحقيق واما فى لا فلانه لما كان لنفى الجنس والحال ان نفى الجنس يستلزم لنفى الافراد فهى لنفى شيئين قوله اى لنفى صفة الجنس جواب سوال وهو انه منقوض بمثل لا رجل قائم لانه ليس لنفى الجنس بل لنفى صفة القيام فاجاب بقوله اى لنفى صفة الجنس ثم يرد عليه انه منقوض بمثل لا رجل فى الدار لانه ليس ههنا لنفى الصفة لعدم الصفة فاجاب بقوله وحكمه يعنى انه محذوف المعطوف اعنى قوله وحكمه قوله ولا اكثره جواب سوال وهو ان المستثنى والتمييز ليس كلهما من المنصوبات فينبغى ان يقال المنصوب بالمستثنى والمنصوب بالتمييز ايضا فاجاب بقوله ولا اكثره الخ يعنى ان الاسم لنفى الجنس ليس كله من المنصوبات ولا اكثره منها بخلاف المستثنى والتمييز فانه وان لم يكن الكل منهما من المنصوبات لكن الاكثر منها قوله لا حقيقة نظرا الى الكل كالحال وقوله ولا مجازا نظرا الى الاكثر كالمستثنى والتمييز قوله بل المنصوب منه اقل مما عداه فان قيل لا نسلم ان المنصوب ههنا اقل بل الاكثر لان اسم لا اما مرفوع او منصوب او مبنى على الفتح وهو ايضا محلا قلنا لا اعتبار للمحل فى الافراد الا ترى انه قال فى المنادى ومنصوب سواها فلو كان للمحل اعتبار لدخل المنادى المبنى على الضم فى المنصوب

فلا يصح قوله سواها قوله ولا يجوز ان يقال الخ اشارة الى الاعتراض

لله فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها ۱۲ لله فاعطى للاكثر حكم الكل فتتبع الكل من المنصوبات مجازا ۱۲ مفتى عبد الرحيم

علی النحویین لان الوجہ المذکور سابقا منقوض منہم اجیب لانسلم ان اسم لا مایکون منصوبا معمولا بلا بل اسمہا ہو المسند الیہ بعد دخولہا ولا شک انہا صادق علی المرفوع ایضا لکن یرد علیہ ان المراد من الدخول ہو الدخول لا بواسطۃ الاثر کما مر ولا اثر لہا فی المرفوع قلنا ان اسم لا علی نوعین احدہما بمعنی العام وہو المسند الیہ بعد دخولہا وثانیہما بمعنی الخاص وہو المسند الیہ بعد دخولہا یلیہا نکرۃ مضافۃ او مشبہا بہ فالتعریف الاول صادق علی المرفوع اذا بواسطۃ الاثر غیر ملحوظۃ ہہنا قولہ لما عرفت ای من معنی البعدیۃ او الدخول فان قیل لا حاجۃ الی اخراجہ بما ذکرہ سابقا لانہ خارج بقولہ یلیہا قلنا ان تعریف الاسم لا یتم بقولہ ہو المسند الیہ بعد دخولہا وقولہ یلیہا تعریف المنصوب بلا کما قال الشارح لکنہ لما اراد الخ قولہ وہذا القدر کاف الخ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف رح یعنی ان المقصود ہہنا تعریف اسم لا وہو حاصل بہذا القدر فالاشتغال بقولہ یلیہا اشتغال بما لا یعنی قولہ مطلقا ای سواء کان منصوبا لفظا او محلا او لا قولہ لکنہ لما اراد اشارۃ الی الجواب قولہ ان یلی المسند الیہ اشارۃ الی ان فی قولہ یلیہا ضمیرین الاول ضمیر الفاعل الراجع الی المسند الیہ والآخر الضمیر البارز الراجع الی لفظۃ لا وانما اشترط ان یکون نکرۃ لانہ لو کان معرفۃ لم ینصب وانما قال یلیہا لانہ لو کان بین الاسم وبین لا فصل فہو مرفوع وانما اشترط ان یکون مضافا او مشبہا بہ لانہ لو کان مفردا فہو مبنی علی ما ینصب وسیأتی وجوہہا فی ہذہ الصفحۃ قولہ ہذہ احوال دفع وہم وہو ان قولہ یلیہا وقولہ نکرۃ وقولہ مضافا وقولہ مشبہا بہ صفۃ لقولہ المسند الیہ وہو غیر صحیح لعدم المطابقۃ فی التعریف والتنکیر فدفع بقولہ ہذہ الاحوال ثم سال السائل اذا اجتمعت الاحوال فقد تکون متداخلۃ وقد تکون مترادفۃ فای منہا قبیل فاجاب بقولہ مترادفۃ قولہ من الضمیر المجرور فی الیہ فانہ مفعول بہ بواسطۃ حرف الجر وما قال عبد الرحمن ان الضمیر مفعول مالم یسم فاعلہ لاسند المستفاد من المسند خطأ اذ مفعول مالم یسم فاعلہ مجموع قولہ الیہ لا الضمیر المجرور وحدہ ثم قال الفاضل ان ہذہ احوال ثلثۃ مع انہا اربعۃ لانہ نظر الی ان المضاف ومشبہ المضاف واحد لانہ عطف علیہ بکلمۃ او قولہ مثال لما یلیہا جواب سوال وہو ان الغرض من المثال توضیح المثل وہو یحصل بواحد فلا حاجۃ الی تعدد الامثلۃ فاجاب بقولہ مثال الخ یعنی عدد الامثلۃ باعتبار تعدد الاحوال قولہ تحقیق قولہ ہہنا من انہ یلزم عند ایرادہ الکذب تبقی ظرافۃ جنس غلام رجل قولہ من تتمۃ المثالین جواب سوال وہو ان قولہ ظریف فیما لم یکن فی النسخ المشہورۃ فعلی ہذا لا یوجد الخبر فاجاب بقولہ من تتمۃ المثالین قولہ کلیہما وانما زاد ہذا لئلا یتوہم انہ من تتمۃ مجموع المثالین فدفع بقولہ کلیہما یعنی ان قولہ لک من تتمۃ المثالین لاکن بطریق الافراد لا بطریق الاجتماع قولہ ای المسند الیہ یعنی ضمیر کان راجع الی المسند الیہ لا الی المنصوب بلا ولا الی اسم لان ارجاع الضمیر الی المسند الیہ الخ

لہ خبر لا التی لنفی الجنس فی قولہ لا غلام رجل ۱۲ سہ فیکون قولہ لک خبر الکلمۃ لا ای لا غلام رجل لک ولا عشرین درہما لک وانما لم یورد لفظ لک بعد المثال الاول ایضا لانہم لا یقولون فی الاستعمال لا غلام رجل لک بل یقولون لا غلام رجل لک بل یقولون لا غلام لک الا انہ اورد بعد المثالین تنبیہا علی ان الخبر فی الاول محذوف وفی الثانی مذکور کذا فی عبد الرحمن ۱۲ سہ

ای بین القول السابق وذلک التفریع ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

ارجاعه الى المنصوب بلا اوالى اسم لا للقرب قوله غير واقع على الاحوال جواب سوال وهوان المذكور
فى قول المصنف تفصيل وهو يقتضى الاجمال ولا اجمال فى قول المصنف فاجاب بقوله غير واقع على الاحوال الخ
يعنى ان الاجمال فى عبارة المصنف مقدر وهو قوله غير واقع على الاحوال قوله بانتفاء الشرط الاخير جواب
سوال وهوانه ينقض بنحو لا زيد فى الدار ولا عمرو لانهما مفردان مع انهما ليسا بمبنيين على ما ينصب به فاجاب بقوله
بانتفاء الشرط الاخير قوله ليترتب عليه الخ متعلق بقوله بانتفاء الشرط الاخير قوله فانه لو كان مفردا دليل لقوله ليترتب قوله فحكم غير ذلك
وهو وجوب الرفع والتكرير قوله وقوله على ما ينصب به جواب سوال وهوان على ما قال المصنف يلزم اجتماع
الضدين على محل واحد وهو المفرد اذ الضمير فى قوله مبنى راجع الى المفرد والضمير فى قوله ينصب ايضا
راجع الى المفرد فاجاب بقوله وقوله على ما ينصب به الخ يعنى سلمنا انه يلزم اجتماع المتضادين
فى محل واحد لاكن فى زمانين كما قال الشارح قبل دخول لا عليه قوله وهو الفتح دفع وهم وهوان المتبادر
من قوله ما ينصب به هو الفتح فقط فهو منقوض بنحو لا مسلمات فى الدار فانها مفردة غير مضافة مع
انها ليست بمبنية على الفتح بل مبنية بالكسر فدفع بقوله وهو الفتح الخ قوله بلا تنوين لبنائها اى لكونها
مبنية فان قيل المنوع من المبنى تنوين التمكن وهذا تنوين للمقابلة قلنا هذا مشابه للتمكن
لان كليهما تتبع حركة اخر الكلمة قوله ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف الخ جواب سوال وهوانه
يلزم التدافع بين المتن والشرح لانه قال المصنف فانكان مفردا فكيف يصح قول الشارح
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك لانهما ليسا بمفردين فاجاب بقوله ويعنى بالمفرد الخ
فان قيل ان فى ذكر قوله ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له تكرارا قوله بانتفاء
الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به يغنى عنه قلنا انما اعاده توطئة للتفريع بقوله
فيدخل فيه الخ فان قيل لا حاجة الى الاعادة اذ التفريع يبنى على السابق ايضا قلنا لما
وقع الفصل فلذا اعاده قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله لانه جواب لمن يقول الخ
ولا بد من كلمة من فى السوال اى قوله هل من رجل فى الدار لان المراد من الرجل افراده لا ماهيته
بقرينة قوله فى الدار اذ ليس ماهية والدور مراد الانسان والحال ان المراد من الافراد بعض
الافراد اذ كل افراد الجمع لا تتسع فى الدار فان قيل ان رجلا نكرة مبنية والنكرة فى
عيز لا تعم قلنا ان رجلا وقع فى حيز الاستفهام والاستفهام تفيد النفى فى كثير من المواضع
قوله حقيقة او تقديرا جواب سوال ظاهر وهذا التهميم فى السوال قوله محذوف من اى من
الجواب هذا جواب سوال ظاهر قوله وانما بنى جواب سوال ظاهر قوله ليكون البناء اى
ليكون بين حالتى الاعراب والبناء موافقة استحقها النكرة اى استحقها اسم لا قوله ولم يبن المضاف
الخ جواب سوال ظاهر قوله فيصير الاسم بها ما يستحقه فى الاصل فان الاصل فى الاسماء
هو الاعراب اذ المعنى المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة موجودة فيها
قوله بانتفاء شرط النكارة دفع وهم وهوان المتبادر من كونه معرفة ان تكون التعريف

لعلم من قوله فيما ينصب به

مع الافراد فعلے هذا لا يجب الرفع فی قولنا لا غلام زيد لانه ليس بمفرد بل مضاف فاجاب بقوله بانتفاء شرط النكارة وانما لم يقل فقط كما قاله سابقا لان المراد لهنا انتفاء شرط النكارة سواء انتفى معه شرط اخر اولا قوله بانتفاء شرط الاتصال دفع وهم وهوان المتبادر من الفصل ان يكون الفصل مع افراد فعلے هذا لا يجب الرفع فی قولنا لا فی الدار رجل غير زيد لعدم الافراد فاجاب بقوله بانتفاء شرط الاتصال قوله علے سبيل منع الخلو جواب سوال وهوانه ينقض بخلو لا فی الدار زيد ولا عمر ولان كلمة او فی قوله او مفصولا الخ للمنفصلة الحقيقية التی تمنع الاجتماع وههنا وجد الاجتماع فاجاب بقوله علے سبيل منع الخلو قوله وهی ست صور لانه اما ان يكون بانتفاء احد الشرطين من النكارة والاتصال اوكليهما فهذه ثلث صور وكل واحد منها اما ان يكون بانتفاء شرط الاضافة اولا فحصل ست صور قوله لا زيد فی الدار ولا عمر ومثال المعرفة المتصلة غير المضاف قوله لا غلام زيد فی الدار ولا عمرو مثال للمعرفة المتصلة المضافة قوله ولا فی الدار رجل ولا امرأة مثال نكرة مفصولة مضافة قوله ولا فی الدار زيد ولا عمرو مثال المعرفة المفصولة الغير المضافة قوله فی جميع هذه الصور ليس ذكر هذا القول لاجل انه اخذ الشرط فی جانب الجزاء وهو لا يجوز بل انما ذكره لاجل دفع وهم وهوان المتبادر الی الذهن ان قوله وجب الرفع يتعلق بالقريب فقط وانما ذكره لاجل انتفاء الدليل عليه بقوله اما فی المعرفة الخ وزيادة تحقيقه مر فی المرفوعات هذا قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة الی قوله وجب تقديمه قوله للجنس فيهما لان لا لا تعمل فی المعرفة اذ وضعها لنفی النكرة لان نفی الجنس يستلزم نفی الافراد وذلك يتحقق فی النكرة لا فی المعرفة فلا تعمل فی المعرفة هذا اذا كانت المعرفة بدون اللام واما اذا كانت المعرفة باللام فهی تعمل لا فيهما ظهما افراد قوله فلضعفها الخ لان عمل لا لاجل فرع الفرع فيكون ضعيفا فلا تعمل مع الفصل اذ عمل لا لمشابهتها ان وعمل ان لمشابهة الفعل قوله ای وجب تكرير اشارة الی ان اللام بد لا من المضاف اليه قوله لكن مطلقا جواب سوال وهوانه منقوض بقولنا لا فی الدار زيد ولا عمرو لانه لا تكرار فيه اذ التكرار عبارة عن اعادة اللفظ بعينه ولفظ زيد ليس بعينه لفظ عمرو فاجاب بقوله لكن مطلقا لا بعينه يعنی اراد تكرير نوع الاسم لا تكرير شخصه قوله من صفع لنفی الاتحاد لان قوله لا رجل فی قوة لا زيد ولا عمرو ولا خالد الی اخر افراد الرجل قوله اعم الدار رجل ام امرأة فان قيل من اين علم ان السوال مقدر مع التكرار قلنا لو لم يكن التكرار مرادا لكفی فی جوابه نعم اولا فان قيل فعلے هذا يلزم الدور كما لا يخفی قلنا انه دور معی وهو جائز قوله وهذا التعليل جار فيكون وجوب التكرار فی المعرفة بدليلين قوله ای هذه قضية اشارة الی انه خبر محذوف المبتدأ والقضية عبارة عن الحادثة العظيمة قوله لان اباحنی

له بانتفاء شرط النكارة فقط ۱۲ هم كه فعلے هذا لكان وجوب الرفع والتكرير فی المفصول بينه وبين لا ۱۲ هم وليس كذلك ۱۲ هم سه لان المضاف الی النكرة لا يكون معرفة ۱۲ هم سه وهو قوله او مفصولا بينه وبين لا ۱۲ ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحيم

کنیۃ علی کرم اللہ وجہہ الخ جواب سوال ظاہر قولہ بل ھو منصوب فان قیل انہ لیس بمنصوب بل المنصوب ھو قولہ اباوھو لیس بکنیۃ بل الکنیۃ ھو مجموع قولہ اباحسن قلنا انہ مرکب اضافی وھو اذا صار علما یجری اعرابہ علی الجزء الاول منہ لان الجزء الثانی مشغول باعراب المضاف الیہ فیجری الاعراب علی الجزء الفارغ منہ قولہ اما بتقدیر المثل والقرینۃ علی تقدیر المثل عین لھذا القول لان المقصود منہ مدح علی کرم اللہ وجہہ والمدح ینفی المثل الکمن نفی نفسہ قولہ فان مثلا الخ جواب سوال ظاہر قولہ ویقوی ھذا التاویل جملۃ مستانفۃ وقعت فی جواب سوال السائل وھو انما کان تاویلہ بالنکرۃ باعتبار الوجھین فای الوجھین قوی وایھما ضعیف فاجاب بقولہ ویقوی ھذا التاویل ایراد حسن بحذف اللام لانہ لما نزع اللام عنہ کان صورتہ صورۃ النکرۃ فیکون نکرۃ فی نفسہ اذ حذف اللام عن المحسن یدل علی ان التنکیر فی نفس المحسن لا فی امر خارج وقولہ فیصیر بدلا من نفسہ بخلاف التاویل بالمثل لانہ تاویل بالنکرۃ باعتبار الامر الخارج وھو المثل المضاف الی ابی الحسن قولہ لان الظاھر جواب سوال وھو انہ فلیکن تنوینہ بدلا من اللام فکانہ لم یوجد اللام عنہ فاجاب بقولہ لان الظاھر ان تنوینہ للتنکیر للاصالۃ قولہ ای فیما کررت الخ جواب سوال وھو انہ خرج من قول المصنف رح وفی مثل لاحول ولا قوۃ الخ لاحول ولا قوۃ لان الحکم یتعلق بالمضاف والمضاف الیہ خارج من الکلام والحکم فاجاب بقولہ ای فیما کررت فیہ لا قولہ بحسب اللفظ ای الحرکات الاعرابیۃ والبنائیۃ قولہ لا بحسب التوجیہ الخ لا بحسب الدلائل وھذا رد علی من توھم وجہا سادسا وھو عکس الخامس بناء علی اختلاف توجیھھما باعتبار کونھما بمعنی لیس وکونھما ملغات وذلک لانہ لم یقصد الی عد الوجوہ باعتبار توجیھاتھا قولہ فانما بحسب التوجیہ تزید علیھا لانک اذا فتحتھما یحتمل ان تکون لا فی الموضعین لنفی الجنس ویحتمل ان تکون فی الاول لنفی الجنس وفی الثانی زائدۃ واذا رفعتھما یحتمل ان یکون لا فی الموضعین لنفی الجنس ملغات عن العمل ویحتمل ایضا ان تکون فی الموضعین بمعنی لیس ویحتمل ایضا ان تکون الاولی بمعنی لیس والثانیۃ زائدۃ ویحتمل ایضا ان یکون الاول لنفی الجنس فی الثانیۃ زائدۃ واذا فتحت الاولی ورفعت الثانیۃ یحتمل ان یکون الرفع محمولا علی اسم لا لنفی الجنس ای علی محلہ البعید وھو الرفع بالابتداء ولا زائدۃ ویحتمل ایضا ان تکون بمعنی لیس ورفعہ علی انہ اسمھا ویحتمل ایضا ان تکون للجنس ملغات عن العمل قولہ الاولی شارح قال لان قولہ فتحھما خبر مبتدا محذوف قولہ موجود قیل الاظھر ان یقال موجودان نظرا الی تعدد اسم لا اذ المبتدا متعدد والجواب انھما بحکم المماثلۃ بمنزلۃ مبتدا واحد قولہ لا حول الا باللہ ولا قوۃ الا باللہ فان قیل یعلم من التاویل السابق ان الخبر ھو لفظ موجود ویعلم من ھھنا ان الخبر ھو لفظ الا باللہ قلنا ان الخبر لیس الا لفظ الا باللہ فی الموضعین وانما قال سابقا وخبرھا محذوف وھو لفظ موجود معناہ ان متعلق الخبر محذوف فان قیل ان الخبر لما کان الا باللہ فھو مخالف عن قاعدتھم اذ القاعدہ عندھم ھذا ان المستثنی لا یکون الا بعد

کلام تام فکیف یکون المستثنی خبرا عن المستثنی منه قلنا هذا لیس بمستثنی فی الواقع اذ کلمة الا للحصر فقط تقدیره حول بالله وقوة بالله ثم زیدت لا والا للحصر فان قیل فعلی هذا یکون المبتدأ نکرة محضة قلنا انه یحذف الصفة ای حول من المعصیة بالله وقوة علی الطاعة بالله ثم فی بیان العطف ههنا (وهو بالکل ۳) وفیما بعد توطیة الی الوجه الخامس کما ستعلم قوله لتشابههما حواب سوال وهوان لفظ الاولی میتی فکیف یکون الثانی منصوبا حملا علی لفظ الاول فاجاب بقوله لتشابههما الخ قوله لان شرط دفع وهم (وهو نزله لا حول ۱۲ وهو محمد القوة ۱۲) وهوان شرط الالغاء هو التکریر مع التوافق فی الاعراب الیس وهو غیر موجود ههنا لان الاسم الاول مرفوع والثانی مفتوح اجیب عنه انما قال المصنف انه ضعیف اذا کان لا بمعنی لیس واذا کان الرفع للالغاء فیجوز ان لا ضعف فیه قوله فهذا علی التوجیه الاول دفع وهم وهوان الوجه الخامس موافق مع الوجوه السابقة فی العطف فدفع بقوله فهذا علی التوجیه الاول الخ وهو رفع الاول علی ان لا بمعنی لیس ورفع الثانی علی ان یکون لا لنفی الجنس قوله والا یلزم ای وان لم یتعین لعطف جملة علی جملة یلزم ان یکون الخبر وهو قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا معا وذلک لان لا المشبهة بلیس یقتضی نصب خبره ولا التی لنفی الجنس یقتضی رفع خبره فلو جعل الترکیب من قبیل عطف مفرد علی مفرد یکون قوله الا بالله خبرا لهما فیکون مرفوعا و منصوبا قوله وعلی التوجیه الثانی وهوان یکون لا فی الاول لنفی الجنس ملغات عن العمل لوجود الشرط وهو التکریر وفی الثانی لنفی الجنس ایضا لانها لیست ملغاة بل عاملة قوله واذا دخلت الهمزة وانما خص لا ببیان لان الهمزة اذا دخلت علی کلمة لا یکون صورتها محتملة لامور ثلثة کما قال المصنف واذا دخلت علی الحروف المشبهة بالفعل لا یکون صورتها محتملا للغیر فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یتعرض له فی لا المشبهة بلیس ایضا اذ صورتها محتملة ایضا بین الامور الثلثة الا ان یقال اعتمد المصنف ذهنه علی المقایسة کذا قیل قوله علی التی لنفی الجنس جواب سوال وهوانه یلزم الخروج من البحث لانه فی لا واسمها لا فی الهمزة فاجاب بقوله علی لا التی الخ قوله ای علی لا جواب سوال وهوانه یلزم الخروج من البحث لان البحث فی عمل لا التی لنفی الجنس لا فی العمل المطلق فاجاب بقوله ای عمل لا قوله ای تاثیرها جواب سوال وهوان العمل یستعمل فی المعرب فعلم منه انما بغیر البناء مع انه لیس کذلک فاجاب بقوله ای تاثیرها قوله اعرابا وبناء دفع وهم وهوان المتبادر من التاثیر هو التاثیر الاعرابی فدفع بقوله اعرابا وبناء یعنی ان المتبادر من التاثیر کما هو التاثیر الاعرابی کذلک الاعم الشامل لهما ولواریدمنه التاثیر البنائی فقط فهو غیر متبادر قوله الداخلة علی لا جواب سوال وهوان معنی الهمزة الاستفهام فقط فلا یصح قول المصنف ومعناها الاستفهام والعرض والتمنی فاجاب بقوله الداخلة علی لا الخ یعنی سلمنا ان معنی الهمزة هو الاستفهام لکن اذا دخلت علی کلمة لا قوله

---

۳ ای المتبادر من التاثیر الاعم ۱۲ ۵۲ واما اذا دخلت علی لا التی لنفی الجنس فهی یکون معناها اما الاستفهام واما التمنی واما العرض کما ذکره ابن هشام

ما الاستفہام واما العرض جواب سوال وھو انہ یعلم من کلام المصنف ان معناھا مجموع الامور الثلاثۃ لان الجمع بحروف الجمع کالجمع بلفظ الجمع فیلزم عموم المشترک والجمع بین الحقیقۃ والمجاز فاجاب الشارح بقولہ اما الاستفہام الخ یعنی ان العبارۃ بزیادۃ کلمۃ اما فی المعطوف والمعطوف علیہ وھی لاحد الامور الثلثۃ قولہ حقیقۃ دفع وھم وھو ان الظاھر من العبارۃ ان کلواحد من المعانی الثلثۃ معنی حقیقی للہمزۃ فدفع بقولہ حقیقۃ یعنی ان الاول معنی حقیقی للہمزۃ والثانی والثالث معنی مجازی لہ قولہ مستفہما وانما ذکرہ لان الاخیر یحتمل ان یکون للتنبیہ ثم اعلم ان ظاھر عبارۃ المصنف الحصر فی الثلثۃ لان کلمۃ اما یشعر بہ لکن لا یخفی فیہا الجواز ان یکون معنی الہمزۃ التقریر والانکار والتوضیح فالاولی ان یقال انما خصر الثلثۃ بالذکر لمکان الاختلاف فیہا کما بین الشارح بقولہ ولم یذکر سیبویہ الخ اعلم ان التمنی والعرض والترجی کلواحد منہا طلب الشئ بطریق المحبۃ لکن التمنی یستعمل فی الممکنات والمستحیلات جمیعا لخولیت الشباب یعود والاخران یستعملان فی الممکنات فقط الا ان العرض یستعمل فیما غلب وقوعہ فی ظنہ والترجی یستعمل فیما قل وقوعہ فی ظنہ قولہ ولم یذکر سیبویہ رحمہ اللہ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف رح بانہ تابع لسیبویہ رح فی بیان قواعد الکتاب واعتمد علیہ وھہنا خالف عمدہ قولہ بل ذکرہ السیرافی رح اشارۃ الی الجواب قولہ وتبعہ الجزولی رح عطف علی قولہ ذکرہ والضمیر المنصوب یرجع الی السیرافی قولہ والمصنف عطف علی الجزولی قولہ وردد ذلک فقولہ وردد فعل ماض وذلک مفعولہ والاندلسی فاعلہ فیہا اشارۃ الی الاعتراض قولہ من حروف الافعال ای الحروف التی تجب دخولہا علی الافعال قولہ فیجب انتصاب الاسم ای الاسم الذی یکون من قبیل ما اضمر عاملہ اجیب عنہ ان الاسم المنصوب بعدہ لا محالۃ الا انہ لم یذکرہ فی المواضع التی کان ما اضمر عاملہ فیہا منصوبا اکتفاء بذکر حرف التحضیض اذ نقش کلواحد منہما واحد وھو لفظ الا قولہ واما قولہ لا رجلا الخ جواب سوال وھو ان ما قال المصنف رح من انہ اذا دخلت الہمزۃ علی لا التی لنفی الجنس لم یتغیر العمل منقوض بقولہ لا رجلا لان الہمزۃ فیہ غیرت عملہا من البناء الی الاعراب فاجاب بقولہ واما قولہ لا رجلا الخ فکانہ قال جواب سوال وھو ان حرف التحضیض من دواخل الافعال ولا فعل ھہنا فاجاب بقولہ فکانہ قال الخ قولہ یعنی ھلا ترونی انما فسرتہ لان ھلا نص فی التحضیض بخلاف الا فانہما مشترک قولہ وھی عند یونس اشارۃ الی الجواب الثانی قولہ اسم لا جواب سوال وھو انہ ینقض بنحو یا زید العاقل والعاقل اذا لعاقل نعت المبنی الاول وھو یلیہ مع انہ لا یجوز فیہ البناء فاجاب بقولہ اسم لا لا نعت المبنی الاول مطلقا قولہ بالنفی فیہ طویتہ الی الاعتراض الذی بین الشارح بقولہ وھذا القید یغنی عن الاول قولہ ای لا الثانی لانہ یتعین فیہ الاعراب کراھۃ ترکیب الاسم مرکب اکثر من کلمتین اذ النعت والمنعوت

لہ یعنی ان المبنی لا بد لہما من الموصوف وموصوفہما اسم لا ۱۲ منقح

بمنزلة الاسم المركب لبنائهما نحو خمسة عشر وبعلبك **قوله** حال من ضمير اشارة الى الامرين احدهما بيان وجه نصب **قوله** مفردا والثانى دفع وهم وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله مفردا صفة نعت والحال انه غير صحيح اذ يلزم توصيف المعرفة بالنكرة فدفع بقوله حال من ضمير مبنى الخ **قوله** من ضمير مبنى **دفع وهم** وهو انه حال من الضمير فى المبنى الراجع الى اسم لا واسم لا لا يكون مبنيا الا اذا كان مفردا فلا حاجة الى التقدير بقوله مفردا فاجاب بقوله من ضمير مبنى يعنى انه حال من الضمير المستكن فى مبنى[1] بدون اللام الذى هو خبر المبتدا اعنى قوله مبنى ومعرب **قوله** حال بعد[2] حال **دفع وهم** وهو انه لما كان قوله الاول صفة نعت فكذا قوله يليه صفة نعت فيلزم توصيف المعرفة بالجملة فدفع[3] بقوله حال بعد[4] حال **قوله** وهذا القيد يغنى عن الاول اشارة الى الاعتراض على المصنف **اجيب عنه** انه انما يرد الاعتراض لو كان قوله الاول مقرونا بالرفع وجعل صفة لقوله ونعت ولو كان مقرونا بالجر وجعل صفة لقوله المبنى فلا يرد[5] الاعتراض وايضا ان استغناء قيد الثانى عن الاول جائز واما استغناء قيد الاول عن الثانى فغير جائز كما هو المشهور عندهم **قوله** على الفتح وانما يعلم اصالة الفتح من قول المصنف حيث قال فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به **قوله** لمكان الاتحاد اشارة الى وجه الحمل وهو الاتصال معنى ولفظا جميعا كما اشار الى الاول بقوله لمكان الاتحاد بينهما للثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى والى الثانى بقوله والاتصال اى الاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل بينهما بالاجنبى الا نادرا **قوله** وتوجه النفى جواب سوال وهو انه ما الفرق بين المنادى واسم لا ان نعت الاول لا يكون مبنيا[6] **فاجاب بقوله** وتوجه النفى اليه اى الى النعت فى الواقع بناء على قاعدة وهى ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد يوجه ما يتوجه النفى الى قيد خاصة فنحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف **قوله** والمبنى فى قوله ونعت المبنى **جواب سوال** ظاهر **قوله** الى ما يبنى على الفتح بالاصالة فانه المذكور سابقا حيث قال المصنف فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به فالمراد به ما يكون بالاصالة لان ما هو من التوابع فهو مذكور فيما بعد **قوله** ولو جعل نعتا **جواب سوال** وهو فليكن[7] النعت نعتا للمبنى الاولى نعتا للمجموع فاجاب بقوله ولو جعل[8] الخ **قوله** لان الاصل اذ الاصل فى الاسماء الاعراب **قوله** حملا على محله البعيد وهو كونه مبتدا **قوله** حملا على اللفظ لان بناءه عارضى حاصل من اللام فيشبه الاعراب **قوله** او على محله القريب وهو النصب بكلمة لا **قوله** اى فحكمه الاعراب **جواب سوال** وهو ان قوله فالاعراب جزاء

---

[1] ويكون ذو الحال مؤخرا عن الحال ۱۲ [2] وهو قوله يليه وهو غير جائز لان الجملة من حيث هى فى قوة النكرة ۱۲ مفتى
[3] اى من الضمير المستكن فى خبر المبتدا وهو قوله مبنى ومعرب فيكون احوالا مترادفة ۱۲ مولوى مفتى
[4] اى فلا يغنى عن الاول ۱۲ [5] مذكور فى الشرح بقوله فلا يرد انه اذا كرر المبنى ۱۲ مفتى عبد الرحيم
[6] فحينئذ يخرج بقوله يليه ۱۲ شرح مولوى مفتى عبد الرحيم

والجزاء لا یکون الا جملة وهو مفرد اجاب بقوله ای فحکمه الاعراب[1] وانما جعل الجزاء جملة بحذف المبتدأ لا بحذف الفعل لما قال صاحب المغنی اذا دار الامر بین کون المحذوف فعلا والباقی فاعلا وکونه مبتدأ والباقی خبرا فالثانی اولی لان المبتدأ عین الخبر فالمحذوف عین الثابت فیکون الحذف کلا حذف بخلاف الفعل فانه غیر الفاعل لکن یعارضه تعلیل الحذف بالنسبة الی قوله فحکمه الاعراب قوله والعطف الخ لما فرغ من النعت شرع فی العطف قوله علی اسم لا المبنی جواب سوال وهو ان قول المصنف والعطف الخ مشعر علی ان المعطوف علیه لفظ اسم لا وهو مبناء او محل اسم لا وهو الاعراب والمحال انما من الاوصاف فکیف یصح العطف علیه فاجاب بقوله علی اسم لا المبنی ثم یرد علیه انه لما کان المعطوف محذوفا لاشتغال بقوله علی اللفظ یکون اشتغالا بما لا یعنی فاجاب بقوله بان یحمل علی اللفظ یعنی انه بیان جهة العطف لا انه بیان المعطوف علیه قوله بان یحمل متعلق بقوله والعطف قوله ای لفظا اسم لا اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ولم یجعل الخ جواب سوال وهو انه ینبغی ان یجعل الواو فی حکم المتصل القلب لانه علی حرف واحد فاجاب بقوله ولم یجعل الخ یعنی ان الواو مقرون مع اللاء المؤکدة قوله اذا المعطوف علی المبنی الخ اشارة الی بیان منشاء الظن قوله فی قول الشاعر الخ جواب سوال وهو ان فی الشاهد لابد ان یکون من الفصیح وهذا المثال لا یعلم انه من الفصیح اولا فاجاب بقوله فی قول الشاعر قوله وسائر التوابع جواب سوال ظاهر قوله لکن ینبغی جواب سوال ظاهر فان قیل لما ذکر الاندلسی رح ان حکمها حکم توابع المنادی فکیف یصح قوله لا نفرق عنهم فینا قلت جاز ان یذکره الاندلسی رح بطریق الالتزام لا بطریق التصریح قوله ومثل لا اباله جواب سوال وهو انکم قلتم ان اسم لا اذا کان مفردا ای غیر مضاف فهو مبنی علی ما ینصب به فهذه القاعدة منقوضة بهذین التراکیبین لانهما مفردان ای غیر مضافین مع انهما لیسا مبنیان بل منصوبان لان الاول لو کان مبنیا یقال لا ابل لدبون الالف لانه لیس بمضاف حتی یکون بناءه بالالف اذ الاسماء الستة یکون بالالف اذا اضیفت واما الثانی فهو مفرد غیر مضاف مع انه لا یکون مبنیا بالفتح بل مبنی علی السکون ای سکون الیاء ولو قلت انه مبنی علی الیاء فالنصب بالیاء لا یکون الا فی المثنی وقوله وغلامی مفرد غیر مثنی اذ لو کان مثنی لکان بالنون ای یقال غلامین ولو قلت ان النون ساقط فسقوط نون المثنی لا یکون الا بالاضافة ولا اضافة ههنا فاجاب بقوله ومثل لا اباله ولا غلامی له جائز تشبیها له بالمضاف یعنی ان کلواحد منهما وان لم یکن مضافا لکنه مشابه بالمضاف فلذا کان الاول بالالف والثانی بالیاء واسقط النون ثم المراد بمثل الاب هو الاسماء الستة غیر ذو لان ذو لا یقبل عدم الاضافة اذ هو من الاسماء اللازمة الاضافة قوله ای کل ترکیب جواب سوال ظاهر قوله یعنی ان الاصل

---

[1] یعنی ان قوله فالاعراب خبر مبتدا محذوف وهو قوله فحکمه فلیکون جملة ۱۲ منه [2] وتقریره ان المصنف لم یذکر سائر التوابع کالبدل والمعطوف بحرف لیس بمنقطع دخول یا علیه وغیرها بل قصر بیان النعت والعطف فاجاب بقوله وسائر التوابع ۱۲ منه [3] وایضا جاز ان یکون المراد من النحاة النحاة الکوفیة والا لا یرد علیه

اشارة الی اظہار السؤال قولہ ای لاسم لاجواب سوال وھوانہ فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الراجع ضمیر مفرد والمرجع شیئان اجاب بقولہ ای لااسم لا الخ قولہ مع انہ لیس بمضاف دفع وھم وھوانہ عین مضاف فلا یصح التشبیہ بالمضاف کما قال سیبویہ رح انہ مضاف واللام زائدة تاکید اللام المقدر فدفع بقولہ مع انہ لیس بمضاف قولہ واجراءً لاحکام المضاف علیہ وانما زاد ھذا لئلا یتوھم انہ منصوب بالمشابہة بالمضاف اذ لو کان کذلک لنون لا ابالہ کما ینوّن لاحسنًا وجھہ ولم یحذف النون فی الاعلامی قولہ وذلک التشبیہ اشارة الی ان قولہ لمشارکتہ وجہ للوجہ فیکون تدقیقا کما ان قولہ تشبیھا لہ بالمضاف وجہ للمسئلة فیکون تحقیقا قولہ ای مشارکتہ اسم لا ایضا اشارة الی بیان المطابقة بین الراجع والمرجع قولہ حین یضاف جواب سوال وھوان قول المصنف لمشارکتہ فی اصل معناہ لا یصح لان اسم لا فی ھذین التکیبین ثابت مع الخبر یعنی انہ جملة خبریة فکیف یقال انہ مشابہ بالمضاف اجاب بقولہ حین یضاف الخ حاصل الجواب انہ ایضا مضاف لکن باظہار اللام فان قیل بین کلامی الشارح تناقض ای بین قولہ حین یضاف وبین قولہ فیما سبق مع انہ لیس بمضاف قلنا ان فی لا ابالہ ترکیبین الاول ترکیب خبری بان یجعل ابا اسم لا والجار والمجرور خبرھا والثانی ترکیب اضافی بان یجعل ابا اسما مضافا الی الضمیر المجرور بواسطة اللام وخبرھا محذوف ای موجود فالاول مراد بالاول والثانی بالثانی فلا تناقض قولہ ای معنی المضاف من حیث ھو مضاف اشارة الی انہ لیس المراد من المضاف ذات المضاف قولہ یعنی الاضافة ھذا بیان معنی الحیثیة کما ان معنی الانسان من حیث ھو انسان ھو الانسانیة لا ما صدق ھو علیہ وانما بین معنی الحیثیة لان الاختصاص معنی الاضافة لا المضاف قولہ او المعنی ان مثل لا ابالہ الخ یعنی ان الضمیر فی قولہ تشبیھا لہ وکذا فی قولہ لمشارکتہ راجع الی المثل فلا یفوت المطابقة قولہ ای بترکیب جواب سوال وھوان المضاف لا یکون الا مفردا ای لا یکون جملة فیلزم تشبیہ المرکب بالمفرد وھو باطل اجاب بقولہ ای بترکیب الخ قولہ ای لما یشتمل جواب سوال وھوانہ یلزم مشارکة المرکب بالمفرد وھو باطل اجاب بقولہ ای لما یشتمل الخ قولہ لان بین الاختصاصین دفع وھم وھوان کلا واحد منھما مفید للتعریف فدفع بقولہ لان الخ یعنی ان بینھما فرقا بان الاختصاص فی احدھما تام واصل الی التعریف والاخر غیر واصل الیہ قولہ ترکیب جواب سوال ظاھر ثم یرد علیہ انہ لا یصح اضافة الترکیب الی الجملة لان المضاف لا یکون الا من الاسماء اقول ان الترکیب مؤول بالقول ای لم یجز قول لا ابا فیھا ومقولة القول لا تکون الا جملة قولہ یضاف فیہ الاب لان ذلک الاضافة باطلة قولہ ولیس بمضاف فیرد علی السیبویہ قولہ ای مثل ھذین جواب سوال وھوانہ فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر مفرد والمرجع وھو قولہ لا ابالہ والعلامی لہ شیئان اجاب بقولہ ای مثل الخ قولہ المراد دفع وھم وھوان المراد من المعنی المعنی

ط یعنی ان الضمیر راجع الی اسم لا وھو مفرد ۱۲ ک ۱ ے الترکیب الاول ۱۲ ک ۱ ے الترکیب الثانی وھو الترکیب الاضافی ۱۲ ک ۱ ے مراد القول الثانی وھو

لما لفساد المعنی الزائد والحال ان فساد معنی زائد غیر مضر فدفع بقولہ المراد من المعنی المعنی المراد لا الزائد قولہ المفاد بہما دفع وھم وھو ان المراد من المعنی المراد الاختصاص وھو لا یفید بالاضافۃ بل تاکدت بہما فاجاب بقولہ المفاد بہما یعنی ان المراد من المعنی ھو معنی الافادۃ الذی ھو بین المسند والمسند الیہ والاختصاص لیس المعنی المفاد بہما خاصۃ بل مشترک بین لا ابالہ وبین لا اباہ قولہ لانہ نفی الوجود الخ وبتقدیر الاضافۃ یلزم نفی المعلوم لان الاب صار معرفۃ بالاضافۃ الی الضمیر یعنی ان بتقدیر الاضافۃ یلزم فوت الاستقلال والجنسیۃ جمیعا قولہ لانہ العمدۃ فیما بینہم ای فیما بین البصریین لانہ رئیسہم کما سبق فلا یرد ما ذکرہ مولانا عصام الدین ان الخلیل اعلی النحویین فکیف یکون سیبویہ عمدۃ فیما بینہم قولہ باعتبار المعنی فان قیل لو کان مضافا حقیقۃ یلزم عمل لا فی المعرفۃ بدون الرفع والتکریر وھو غیر جائز قلنا انہ وان کان معرفۃ صورۃ الا انہ یشبہ النکرۃ باعتبار الفعل قولہ تاکید للام خبر قولہ واقحام اللام قولہ حذفا اشارۃ الی ان نصب قولہ کثیر الحذف انہ مفعول مطلق باعتبار المعنی صوفی للتقدیر قولہ ای لا بأس علیک والقرینۃ علیہ ان کلمۃ لا لا تدخل علی الحرف قولہ لئلا یکون اجحافا بتقدیم الجیم علی الحاء کما قال ملا حبیب الجلیلی علی شرح الوقایۃ فی شرح قول المصنف فی بحث الحج ومیقات الشامی جحفۃ قولہ وقولہم لاکزید لما کان ھذا القول محتملا للاحتمالین تعرض الشارح الیہ قولہ ای خبریۃ خبرا ولا جواب سوال وھو ان ضمیر ھی لا یخلو اما راجع الی ما اولا والی العمرا والی الخبر فالکل باطل لعدم المطابقۃ فاجاب بقولہ ای خبریۃ الخ قولہ و خص الخبریۃ جواب سوال وھو کما ان خبریۃ خبرا ولا لھا لغۃ الحجاز کذلک اسمیۃ اسمہا لھا لغۃ الحجاز فما وجہ التخصیص فاجاب بقولہ وخص قولہ ولغۃ اھل الحجاز جواب سوال وھو ما وجہ للمصنف انہ اختار مذھب الحجاز فاجاب بقولہ ولغۃ اھل الحجاز الخ قولہ وما ھن امہاتہم فالامہات جمع مؤنث سالم فینکون نصبہ بالکسرۃ قولہ وھی زائدۃ ای ان زائدۃ عند البصریین والا فالنفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات ثم یرد علیہ لما کانت زائدۃ کان ذکرھا عبثا وذا غیر جائز فاجاب عبد الرحمن انما وان کانت زائدۃ لکن لا تخلو عن نوع تاکید قولہ ونافیۃ ای غیر زائدۃ ثم یرد علیہ انہ اذا لم تکن زائدۃ بل تکون للنفی فالنفی اذا دخل علی النفی یفید الاثبات مع ان الغرض انہ منفی فاجاب بقولہ مؤکدۃ عند الکوفیین فان قیل ھذا ینافی ما قالوا من انہ لا یجوز الجمع بین الحرفین الذین معناھما النفی الا اذا کان بینہما فصل قلنا لم لا یجوز ان یکون المراد منہ ھو الحرفان اللذان لم یکن فیہما حیثیۃ التاکید بان کان متمحضا للنفی قولہ ای عملا انما فسر بہ لان الاول لا یستقیم فی لا قولہ بکسر الجیم انما قالہ لذلک لیطابق المثال المذکور فی مثالہ بل ولکن وھما فاعلا الایجاب لا مفعولہ

ص۱ ای علی حذف اسم لا ۱۲ ص۲ کما بینہما الشارح بقولہ انا حملنا ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشاوری

ص۳ بقولہ ولکنہا لتاکید النفی ۱۲ شرح مولانا مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

قولہ ای بعاطف یفید الایجاب جواب سوال وھوان العطف بلفظ الموجب غیر موجود فی کلامہم فاجاب بقولہ ای بعاطف الخ قولہ ای بحکم المعطوف جواب سوال ظاہر قولہ فانہ لایطلق علیہما جواب سوال وھوانہ ما الباعث علی الشارح انہ اخرج الحروف الاواخر مع انہما محل الاعراب حقیقۃ فاجاب بقولہ فانہ لایطلق الخ قولہ ای علامتہ وتحقیقہ مر فی المرفوعات فان شئت فلینظر فیہا قولہ من حیث ھو مضاف الیہ جواب سوال وھوانہ منقوض بغلام زید لان زیدا فی المثال المذکور مضاف الیہ مع انہ لیس بمجرور فی قولہ ضرب زید فاجاب بقولہ من حیث ھو مضاف الیہ قولہ یعنی الجر جواب سوال وھوانہ ینتقض بقولہ غلام احمد لان احمد غیر مشتمل علی علم المضاف الیہ وھو الکسی فاجاب بقولہ یعنی الجر فان قیل از اخذ الجر فی تعریف المجرور لیس الا اخذ المحدود فی الحد قلنا انہ بیان حاصل المعنی غیر داخل فی التعریف قولہ لفظا او تقدیرا متعلق بالکسرۃ والفتحۃ والیاء ایضا نحو یا غلام اخی القوم ثم الکسرۃ اللفظیۃ مثل مررت بمسلمات والتقدیریۃ مثل مررت بفتی والفتحۃ اللفظیۃ مثل رأیت احمد والتقدیریۃ مثل رأیت فتی والیاء اللفظیۃ مثل مررت بابیک والتقدیریۃ مثل مررت بابی القوم وانما قال لفظا او تقدیرا ولم یقل او محلا کما فی مررت بہذا لان المصنف فی صدد بیان الاعراب بالحرکۃ والحرف جمیعا والاعراب بالجر لایکون محلیا فان قیل فعلی ہذا ینبغی ان لا یذکر الشارح الاعراب المحلی فی المرفوعات قلنا انما ذکرہ لاجل ان المصنف رح ذکر فی بحث الفاعل مضمرا متصلا وھو من المبنیات فان قیل ان فی المجرورات ذکر المصنف یاء المتکلم وھو ایضا من المبنیات فی قولہ واذا اضیف الاسم الصحیح الی یاء المتکلم قلنا عن اصل الاعتراض ان المراد من التقدیری ما لایکون لفظیا فیشتمل المحلی ایضا قولہ وللمضاف الیہ وان کان جواب سوال وھوان المصنف عرف المجرورات بقولہ ما اشتمل الخ ثم عرف المضاف الیہ بقولہ کل اسم نسب الخ فعلی ہذا لم یتناول التعریف المجرور بالباء الزائدۃ مثل بحسبک زید اذ ھو لیس بمضاف الیہ اذ ھو کل اسم نسب الیہ شیء الخ ولیس لہذا الباء متعلق حتی ینسب الی مدخول الباء اذ ھی زائدۃ ۵ وکذا لا یتناول القولہ باللہ فی قولہ تعالی کفی باللہ لان قولہ کفی وان نسب الی اللہ بواسطۃ حرف الجر لکن ہذہ النسبۃ من قبیل الاسناد ونسبۃ المضاف الیہ لیست الا نسبۃ التعلق وکذا لا یتناول المضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ لانہ لیس فیہ تقدیر حرف الجر عند القوم فاجاب بقولہ والمضاف الیہ حاصل الجواب ان فی العلامۃ لا یجب ان یکون مساویا للشیء بل قد یکون اعم منہ قولہ وکذا المضاف الیہ

---

۵ تقریرہ ان قولہ فالرفع جزاء الشرط والجزاء لا یکون الا جملۃ وھو مفرد کیف یکون جزاء حاصل الجواب ان الجزاء جملۃ اسمیۃ لان قولہ فالرفع مبتدا ھو موصوف تقدیرہ فحکم المعطوف الرفع ۱۲ مفتی عبد الرحیم

ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا لنکونن من الخسرین ۵

فان قیل ان هذا المضاف الیه داخل فی تعریف عند المصنف رح وان لم یکن داخلا عند القوم والشارح لیس الا شارح لهذا المتن فلا یلزم علیه دفع الاعتراض الذی ورد علی الغیر قلنا وان لم یلزم علی الشارح هذا الدفع لکن لا یخلو عن الاولویة یعنی ان دفعه اولی من ترکه قوله وهو ههنا غیر ما هو جواب سوالین احدهما ان الشئ اذا ذکرا ولا ثم یذکر بالضمیر لا بالظاهر فینبغی ان یذکر لفظ هو فی موضع قوله والمضاف الیه والثانی ان قوله هو اخص من قوله والمضاف الیه فاجاب بقوله وهو ههنا الخ یعنی ان المضاف الیه سابقا اعم من هذا المضاف الیه لان الاول اعم من ان یشترط فیه تقدیر حرف الجر اولا یشترط واما الثانی فلا یشترط فیه تقدیر حرف الجر عند المصنف رح واما عند القوم هو الذی اخر تقدیر حرف الجر فیشترط التقدیر حروف الشرط عندهم فیرد علیه ما اوجب العدول للمصنف عندهم فاجاب الشارح عنه بقوله وذهب فی ذلک الخ قوله لفظا ایضا نحو مررت بزید قوله لیشمل متعلق بالتعمیم المقدر ای انما عمم الشارح عن المحقق والحکمی لیشمل الجمل التی یضاف الاسم الی الجمل قوله فی حکم المضاد لان الظروف اذا اضیف الی الجملة فالاضافة فی الواقع الی مصدرها وزیادة تحقیقه فی المبنی فی بحث الظروف عند قول المصنف والظروف المضافة الی الجملة یجوز بناءها علی الفتح قوله اسما کان او فعلا جواب سوال وهو انه ما الوجه للمصنف انه قال فی المضاف الیه کالاسم نسب الیه شئ ولم یقل نسب الیه اسم فاجاب بقوله اسما کان الخ یعنی انه غیر مختص بالاسم قوله ای ملفوظا اشارة الی ان قوله لفظا او تقدیرا معمول لمحذوف اسم المفعول وخبر لکان المقدر وانما اقال باسم المفعول لیعم الجمل قوله حال کون الخ جواب سوال وهو ان قوله مرادا منصوب فما الناصب له فاجاب بقوله حال کون الخ یعنی انه حال من اسم کان المحذوف وهو الضمیر المستتر فیه وقیل انه حال من خبر کان فیرد علیه ان خبره لیس بفاعل ولا مفعول فکیف یصح الحال عنه اجیب عنه انه مشبه بالمفعول فی وقوعه فی الموضع الثالث قوله من حیث العمل جواب سوال وهو ان ذکر قوله مرادا بعد قوله لفظا او تقدیرا مستدرک لان التقدیر اسقاط من اللفظ ابقاء فی النیة وهو لیس الا معنی قوله مرادا فاجاب بقوله من حیث العمل قوله بابقاء اثره جواب سوال وهو ان تعریف المضاف الیه منقوض بنحو صمت یوم الجمعة لان حرف الجر وهو کلمة فی مراد ههنا من حیث العمل لانه ظرف مع انه لیس مضافا الیه فاجاب بقوله بابقاء اثره ثم یرد علیه ان الاثر باق ههنا وهو النصب اذ هو لاجل الظرفیة وکونه ظرفا یعلم بکلمة فی

سلہ فان المشهور فی زاد الاطلاق لفظ المضاف اریید به ما اجر باضافة اسم الیه بحذف التنوین منه من الاول للاضافة قاله جلال الدین ۱۲ منه عبد الرحیم الفشاوری سلہ وکانه اختاره لیعم قولهم والجر علم المضاف الیه ابقی دالا مکان بلا لفظ قاله حسام الدین رحمه الله ۱۲ منه عبد الرحیم عفی عنه سلہ کما هو الظاهر من کلامه قدس سره ۱۲ منه

اللهم تب علینا قبل الموت وارحمنا عند الموت وسهل علینا سکرات الموت والاعذ بنا فی القبر لعد الموت

فاجاب بقوله وهو الجر قوله مثل غلام زيد الاول مثال اضافة لامية والثاني مثال اضافة بيانية والثالث مثال اضافة ظرفية قوله لانجر به والاحكام علامة على العمل وهو دليل انى كالممكنات الدالة على وجود الله تعالى والله تعالى علة لوجود الممكنات وهو دليل لمى قوله اى تقدير الحرف فيه اشاره الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله لابد من ان يتلفظ بالحرف اذ لو قدر الباء توهم البدل في قولهم مررت بزيد فيكون تقديره مررت عمرو زيد بخلاف غلام زيد اذ فيه لايتوهم البدل لان سقوط التنوين يدل على الاضافة قوله اى مثلنا جواب سؤالين احدهما ان هذا العبارة لاتدل على المقصود اذ المقصود ان الاسم ثابت في مركزه وذلك عند الاسم والثاني ان التجريد يقتضي سبق الوجود فهو منقوض بالاسم الذي ليس فيه تنوين فاجاب عنه بقوله اى مثلنا قوله او ما قام مقامه جواب سؤال ظاهر فان قيل هذا يشكل بنحو الحسن الوجه اذ التجريد عن التنوين غير موجود فيه لانه معرف باللام ليس فيه تنوين قلنا معنى قوله شرطه ان يكون للمضاف اسما مجردا اى اذا كان التنوين موجودا فيه وان لم يوجد فاى شئ نسقط كما قال الشارح في قول المصنف رحمه الله وشرطه تجريد المضاف من التعريف اذا كان معرفة كما سيأتي الان فعلى هذا الايراد لاحاجة الى بقولنا حواج بيت الله ولا بقولنا كم رجل ولا بقولنا ضارب الرجل قوله اى لاجل الاضافة احتراز عن السقوط لاجل اللام قوله لان التنوين او النون يعني انما يحذف عنه التنوين لامر يدل على التمام اى تمام ما هي فيه فيكون منقطعا عما بعده والاضافة يدل على الاتصال بينهما منافات قوله فلما اراد جواب سؤال وهو ان المضاف لما كان تاما بالتنوين فاى فائدة في سقوط التنوين واتمامه بشئ اخر فاجاب بقوله فلما اراد الخ قوله او التخصيص او التخفيف كلمة او لمنع الخلو لا الجمع لان التخفيف لازم للكل قوله وتتموها بالثانية لفائدة جديدة وهو الاكتساب اى اكتساب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص قوله ثم المتبادر جواب سؤال وهو ان تعريف المضاف اليه لايكون جامعا لافراده لانه لايصدق على المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ ليس فيه حرف الجر

لله يعني ان التجريد مجاز عن الاخلاء اى الخلو لازم من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم قاله جمال الدين مفتي

لله انما يحتاج السؤال والجواب اذا لم يعلم المخاطب لعدم مرجحه به كما هو الظاهر من السكوت في موضع البيان والله اعلم ۱۲ مفتي

لله فان فيه يتحقق المشروط وهو تقدير حرف الجر بدون تحقق شرط الاضافة وهو التجرد عن التنوين او ما يقوم مقامه اما التجريد الخ ۱۲م

لله يعني ان المراد اذا كان فيه تنوين او نون يحذف ۱۲م لله بان المشروط وهو تقدير حرف الجر موجود بينما عدم تحقق الشرط لعدم تجرده عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف للصفة واما الثاني فلانه معنى واما الثالث . فظاهر قاله عبد ۱۲ لمصححه المولوي مفتي عبد الرحيم

لله يعني بتقدير من البيانية ۱۲م لله يعني ان الاضافة لغرض اخر غير تتميم الاسم ۱۲ مولوي عبد الرحيم

ف واما عند التنوين وعبارة المويد على ان التنوين ثابت في نونهم

لا لفظا ولا تقدیرا فاجاب بقولہ ثم المتبادر یعنی ان عدم وجود حرف الجر فیہ بالنظر الی اصطلاح القوم واما عند المصنف رح فحرف الجر فیہ موجود وانما قال المتبادر لانہ یمکن تاویل التعریف بان المراد بواسطۃ حرف الجر لفظا او تقدیرا والتقدیر اعم من الحقیقی والحکمی یعنی یمکن ادخال الاضافۃ اللفظیۃ فیہ نظرا الی حمل کلام القوم علی خلاف المتبادر لوجود اثر حرف الجر فیہا وان لم یکن نفس حرف الجر فیکون تقدیر حروف الجر فیہا حکما وانما لم یقولوا بتقدیر حرف الجر فی الاضافۃ اللفظیۃ اما فی حسن الوجہ فلان حمل الوجہ علی الحسن حمل ھو ھو فلا معنی لتقدیر حرف الجر فیہ واما فی ضارب زید فلان الضارب متعد بنفسہ فلا یحتاج الی حرف الجر قولہ لکنہ لم یبین دفع وھم وھو ان المصنف رح لما کان قائلا بتقدیر حرف الجر فلم لم یبین تقدیر حرف الجر فیہا فدفع بقولہ لکنہ قولہ وقد تکلف جواب سوال وھو ان المصنف رح لما لم یبین کان الحرف مجھولا اذ ھو لم یعلم ان الحرف المقدر لام او من او فی اجاب بقولہ وقد تکلف الخ قولہ فی اضافۃ الصفۃ الی فی اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہا قولہ لتقویۃ للعلم جواب سوال وھو ان اسم الفاعل متعد بنفسہ فلا حاجۃ فیہ الی تقدیر اللام فاجاب بقولہ لتقویۃ الخ اعلم ان تقویۃ الفعل المتعدی بحرف الجر لا یجوز اذ ھو قوی فی نفسہ واما تقویۃ شبہ الفعل المتعدی فجائز لضعف عملہ قولہ بمنزلۃ التمییز وزیادۃ من فی التمییز شائع کما قال ابن ھشام رح فی بحث التمییز لکن زیادۃ من فیہا ای فی الصفۃ تؤید التمییز لان من تزاد فی التمییز لان من لبیان الذاۃ والتمییز ایضا لبیان الذاۃ قولہ فان فی اسناد الحسن جواب سوال وھو ان التمییز یقتضی سبق الابہام والابہام ھھنا فاجاب بقولہ فان فی اسناد الحسن قولہ ھذا فی الحقیقۃ تخصیص ای ایراد من البیانیۃ فی الاضافۃ اللفظیۃ فی الحقیقۃ تخصیص لان الحسن فی قولنا الحسن الوجہ مبہم فانہ لا یعلم ان الحسن ھو الوجہ او غیرہ فبذکر الوجہ حصل التخصیص قولہ ای الاضافۃ اشارۃ الی الامرین احدھما الرد علی القوم والاخر دفع وھم وھو ان الضمیر فی قولہ ھی راجع الی مطلق الاضافۃ اذ ھو المذکور سابقا فعلم منہ ان الاضافۃ اللفظیۃ یجری فی مررت بزید ولیس کذلک فدفع بقولہ ای الاضافۃ الخ وایضا الاضافۃ مذکورۃ فی ضمن المضاف الیہ لان ذکر النسبۃ لا یکون الا بذکر الطرفین فلا یلزم الاضمار قبل الذکر قولہ ای منسوبۃ الی لیعنی اما اشارۃ الی وجہ التسمیۃ او جواب سوال وھو ان الیاء یقتضی المنسوب الیہ فما ھو فاجاب بقولہ ای منسوبۃ الی لیعنی الخ قولہ لانہا تفید معنی ای ما قام بالغیر وھو معنی التعریف والتخصیص واراد بالمعنی المذکور فی المدعی ما یقابل اللفظ فلا مصادرۃ قولہ علامتہا جواب سوال وھو ان کلمتان افادتا علی ان یکون یکون بتاویل المصدر فعلی ھذا لا یصح حمل الکون علی الاضافۃ المعنویۃ اذ الکون مصدر مخصص وقع فی موضع المحمول والاضافۃ وان کان مصدرا لانہ وقع فی موضع للوضع فیکون قاۃ وایضا

لہ لان الاضافۃ المعنویۃ اضافۃ غیر الصفۃ الی غیر معمولہا لا کون المضاف الیہ مضافا الی معمولہا قالہ عبد الرحمن ۱۲ منہ عبد الرحیم

لیعم تعریف الاضافۃ المعنویۃ یکون المضاف غیر صفۃ اذ کون المضاف غیر صفۃ صفۃ المضاف
کیف یکون تعریفا للاضافۃ المعنویۃ فاجاب بقولہ علامتہا یعنی ان ھذا الکلام مجذوف المبتدا
وھو علامتہا ولا شک ان احد الشیئین علامۃ علی الاخر وانما لم یقل فعلامۃ المعنویۃ مع انہ اخصر
مما قال الشارح بقل الضمیر لان الکلام مسوق للاضافۃ المعنویۃ لا للعلامۃ منہا ویمکن الجواب بوجہ
اخر وھو انہ علی ھذا یلزم التعدی قبل الاحتیاج فیصدق علیہ مثل مشہور وھو آب نزدیکی موزہ کشیدہ
قولہ کاسم الفاعل الخ جواب سوال وھو انہ ینتقض بقولنا ضرب الیوم اذ ھو اضافۃ معنویۃ مع ان
الضرب صفۃ من الصفات فاجاب بقولہ کاسم الفاعل الخ یعنی ان المراد من الصفۃ اسم الفاعل و
المفعول والصفۃ المشبہۃ لا المصدر اذ ھو صفۃ فی اصطلاح المنطقی لا النحوی اذ الصفۃ فی اصطلاح
المنطقی ما قام بالغیر واما فی اصطلاح النحوی فما دل علی ذات مبہمۃ ما خوذۃ مع بعض احوالہا
قولہ فاعلہا او مفعولہا جواب سوال وھو انہ لا یصح نفی العمل عن المضاف اذ المضاف عامل فی المضاف
الیہ ابدا فاجاب بقولہ فاعلہا او مفعولہا یعنی ان نفی العمل عن المضاف باعتبار نفی العمل الخاص
وھو العمل فی الفاعل او المفعول ثم یرد علیہ ان عمل الفاعل والمفعول غیر موجود فی حال الاضافۃ فکیف
یکون منفیا فاجاب بقولہ قبل الاضافۃ قولہ سواء لم یکن اشارۃ الی ان الاضافۃ المعنویۃ علی قسمین
قولہ کمثارع مصوی معناہ بالفارسیۃ کشندہ گرم قولہ وکریم البلد فان قیل ان الکریم صفۃ
مشبہۃ عاملۃ فی المفعول فیہ فیکون من قبیل اضافۃ الصفۃ الی المعمول قلنا المراد من المعمول ما لا یکون
مفعولا فیہ کما قال الشارح فاعلہا او مفعولہا قولہ ای لا یکون صادقا اشارۃ الی ان المراد من الجنس
ھو الامر الکلی لا الجنس المنطقی قولہ الصادق علیہ صفۃ کاشفۃ للجنس قولہ بشرط ان یکون للمضاف
جواب سوال وھو انہ ینتقض بنحو احل لیوم لانک قلت ان الاضافۃ بمعنی من یکون فیما اذا کان المضاف
الیہ جنسا للمضاف الصادق علیہ وعلی غیرہ والیوم لیس کذلک لانہ صادق علی الاحد وعلی الغیر
فینبغی ان یکون بمعنی من البیانیۃ فاجاب بقولہ بشرط الخ وفی مادۃ النقض الشرط غیر موجود قال
مولانا عصام الدین للحاجۃ الی ھذا الشرط لانہ اذا کان المضاف الیہ من جنس المضاف الیہ والا
یلزم اضافۃ الخاص الی العام کزید انسان مثلا وھی ممتنعۃ کما ذکرہ الشارح فی بیان الحاصل
اقول العلم بعدم جواز اضافۃ الخاص الی العام لا یفہم الا من مثل ھذا المقام وھو قولہ بشرط قولہ والحال
ای حاصل مبحث الاضافۃ او حاصل الاضافۃ فی تحقیق ھذا المقام لا حاصل عبارۃ المصنف اذ عبارتہ
لا یدل علی ما ذکرہ الشارح ھو جواب سوال وھو ان الاضافۃ المعنویۃ بمعنی اللام فما معنی الجنس
..... ومعنی الجنس ان یکون المضاف الیہ صادقا علی المضاف وعلی غیر فعلی ھذا ینتقض
بقولنا لیس زید الا لان المضاف الیہ ھہنا ما عدا الجنس اذ لا یصدق علی المضاف وغیرہ مع انہ
لا یجوز تقدیر اللام فیہ فاجاب بقولہ والحاصل الخ حاصل الجواب ان ھہنا تقسیم اخر

ف من جنس المضاف فحینئذ یکون للمضاف الخ

ف قولہ معمول ای فان المصر والبلد لیسا معمولین لہما بل ہما ظرفان لہما قالہ مولانا عبد الرحمن رح ۱۲ منہ

قولہ کاحد الیوم فان قیل کما ان الیوم احد کذلک الاحد ایضا اسم اذ یطلق علی الیوم وعلی غیر الیوم ایضا قلنا الاحد اذا استعمل فی الایام اردیبہ الیوم المعین وھو ما بعد السبت فلا یکون اسم قولہ علی التقدیرین ممتنعۃ اما علی التقدیر الاول فلان الاضافۃ اما للتعریف او للتخصیص ولیس شئ منہما علی ھذا التقدیر فان قیل یتحقق التخفیف حینئذ مع انہ لابد منہ فی الاضافۃ المعنویۃ ایضا قلنا التخفیف یحصل بترک احد المتراد فین اعنی المضاف واما المضاف الیہ فلا حاجۃ الی الاضافۃ واما علی التقدیر الثانی فلانہ یلزم اضافۃ الاخص الی الاعم وھو غیر جائز قولہ فان کان المضاف الیہ اصلا اشارۃ الی الاعتراض علی النحاۃ بان قولھم بان الاضافۃ بمعنی من انما یکون اذا کان بین المضاف والمضاف الیہ عموم وخصوص من وجہ علی الاطلاق لیس بسدید بل ینبغی ان یفصل فیہ ویقال بعد العموم والخصوص من وجہ ان المضاف الیہ ان کان اصلا للمضاف فھی بمعنی من والا فبمعنی اللام اجیب عنہ انا لانسلم ان اصالۃ المضاف الیہ شرط فی الاضافۃ البیانیۃ الا تری الی قولہم مائۃ رجل ان اضافۃ المائۃ الی الرجل بیانیۃ مع ان الرجل لیس اصلا للمائۃ قال مولانا عصام الدین لایصح ان یکون ھذہ اضافۃ بیانیۃ اذ لا یصح حمل رجل علی المائۃ ولا العکس اقول المراد برجل جنسہ والتنوین للوحدۃ الجنسیۃ ای مائۃ ھی ھذا الجنس قولہ واعلم انہ دفع وھم وھو ان الاضافۃ اللامیۃ ھی التی یصح اظہار اللام فیہا ولو لم یصح لا یصح جعلہا لامیۃ فعلی ھذا ینبغی ان لا یصح عد قولھم کل رجل وکل واحد من الاضافۃ اللامیۃ لان کلمۃ کل لازمۃ الاضافۃ فلو صح اظہار اللام انفک کلمۃ کل من الاضافۃ مع ان جمیع النحاۃ صرحوا ان ھذین المثالین معدودان من الاضافۃ اللامیۃ واجاب البعض ان کلمۃ کل موضوعۃ للافراد لانہا وضعت لاحاطۃ الافراد فیکون معنی قولھم کل رجل الی افراد رجل ولا شک ان کلمۃ الافراد لیست بلازمۃ الاضافۃ فیصح اظہار اللام بین لفظ الافراد ولفظ رجل واجاب الشارح رح عن ھذا الوھم بقولہ واعلم انہ لا یلزم فیما ھو بمعنی اللام ان یصح التصریح بہا بل یکفی افادۃ الاختصاص الذی ھو مدلول اللام الا تری الی قولہم یوم الاحد وعلم الفقہ وشجر الاراک ان الاضافۃ فیہا بمعنی اللام ولا یصح اظہار اللام فیہا لفساد المعنی ومن قال فی تحریر الوھم ھکذا انہ یتوھم التوھم ان الاضافۃ اللامیۃ ھی التی یجوز اظہار اللام فیہا فینبغی ان لا یصح عد قولھم یوم الاحد وعلم الفقہ وشجر الاراک من الاضافۃ اللامیۃ لعدم صحۃ اظہار اللام فیہا فلیس لہ ذکر سلیم اذ الشارح رح جعل ھذہ الامثلۃ الثلثۃ من المشہور علی ان اظہار اللام لیس بشرط حیث قال فقولک یوم الاحد وعلم الفقہ وشجر الاراک بمعنی اللام ولا یصح اظہار اللام فیہ فلما کانت ھذہ الامثلۃ الثلثۃ من المشہور فعلم ان المادۃ النقض امثلۃ اخری نحو کل رجل وکل واحد فافہم ولا تسرع برد ولا قبول ولو قلت ھذا

سلہ قال عبد الرحمن المقصود ہہنا بیان الاکثریۃ من وجہ بینہما فی الاضافۃ بتقدیر من بدون التمام القاعدۃ المذکورۃ ا سے بدون ملاحظۃ امر خارج ۲ سلہ لانہ حینئذ لا یحصل التعریف ولا التخصیص فتنبہ ۱۲ م سلہ لان المضاف الیہ لیس اصلا للمضاف ۱۲ منہ عبد الرحیم

بیان السوال قلت بیان السؤال یکون بقوله فلا یرد هذا السوال قوله ای یکون الاضافة جواب سوال وهو انما قال للمطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر راجع الی الاضافة بمعنی فی وهو مؤنث والضمیر مذکر اجاب بقوله ای کون الاضافة الخ قوله فی استعمالاتهم لما کان القلة قد یکون من حیث الاستعمال وقد یکون من حیث القیاس فلرفع الابهام وتعین ماهو المراد قال الشارح فی استعمالاتهم قوله وردها اشارة الی بیان العلامة علی قلة قوله مثال للاضافة بمعنی اللام اشارة الی ان کثرة الامثلة باعتبار کثرة الممثلات قوله ای ضرب واقع فی الیوم هذا بیان لحاصل المعنی والا فالیوم ظرف للضرب لا انه ظرف لوقوع الضرب وایضا ان الیوم ظرف للضرب لا انه صفة للضرب باعتبار المتعلق وهو واقع فلا یرد ما قاله عصام الدین فان قیل ان الاضافة اللفظیة ایضا منحصرة فی هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زید وحسن الوجه وسارق اللیلة فما وجه تخصیص المعنویة بها قلنا حرف الاضافة فی الاضافة اللفظیة غیر منحصرة فی الثلاث بل یقدر بحسب اقتضاء تعدی اسم الفاعل الی المفعول قوله ای الاضافة المعنویة وانما اضاف الضمیر فی قوله یفید الی الاضافة المعنویة بقرینة البحث اذ البحث فیها قوله ای تعریف للمضاف ظاهر کلام المصنف رح ان الاضافة المعنویة تفید تعریف احدهما علی التعیین وهو غیر مراد فبین الشارح ماهو المراد وانما اخذ الشارح هذا المراد من قوله مع المعرفة اذ القاعدة عندهم ان ماهو المذکور بعد لفظ مع هو الاصل وماهو المذکور قبله هو التبع علم منه ان ماهو المذکور بعد قوله المعرفة عبارة عن المضاف الیه اذ هو اصل وماهو المذکور قبله عبارة عن المضاف اذ هو تبع قوله لان الهیئة الترکیبیة رد علی الشارح الهندی رح لانه قال فی وجه افادتها التعریف ان نسبة الی معین مستلزم لمعلومیة المنسوب قوله ومعهودیته اشارة الی ان تعریف المضاف الیه انما یفید تعریف المضاف عند قصد تعریفه فاذا کان غلام زید معهودا بین المتکلم والمخاطب فحضور غلام یقال جاءنی غلام زید ای الغلام المعهود قوله کما لا یخفی الا تری ان نسبة الفعل الی فاعل معین لا یستلزم معهودیته الفعل وتعریفه قوله من غیر اشارة الی فاعل معین کما اذا کان لزید غلمان کثیرة قوله قلنا حاصل الجواب ان الاضافة فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون التعریف بعارض لکثرة عبید زید کما ان اللام فی اصل الوضع للتعریف وقد یکون لغیر التعریف بعارض بان یکون اللام زائدة قوله ولیس یجری جواب سوال ظاهر قوله لان یکون الخ جواب سوال ظاهر قوله تفید الاضافة

لغیر

لہ من ان تقدیر الواقع یدل علی ان یکون الیوم صفة للضرب فانه قال اصل ظرف الیوم ضارب فی الیوم فهو متعلق بالضارب ولیس بصفة لضرب بتقدیر واقع فی الیوم قاله عبد الرحمن ۱۲ م لہ وهو تعریف المضاف بقوله ای تعریف المضاف ۱۲ لہ تقریره ان ماذکره المصنف رح من ان الاضافة المعنویة تفید التعریف اذا اضیف الی المعرفة منقوض بلفظ مثل وغیر اذا اضیفتا الی المعرفة لانهما اضافة معنویة والمضاف الیه معرفة مع انهما لا تفید تعریف المضاف اجاب بقوله و لیس یجری الخ ۲ لہ تقریره ان ماذکر منقوض بقولک علیک بالحرکة غیر السکون فان غیر مضاف الی السکون وهو معرفة بالاضافة لانه وقع صفة للحرکة فلو لم تفد الاضافة المعنویة تعریف لفظ غیر لما وقع صفة للحرکة فاجاب بقوله الا ان یکون الخ ۲ منقی

اشارة الی ان قوله و تخصیصا عطف علی قوله وتعریفا قوله ای شرط الاضافة المعنویة دفع وهم وهو ان الضمیر فی شرطها راجع الی مطلق الاضافة معان تجرید المضاف من التعریف لایشترط فی الاضافة اللفظیة نحو الضارب زید والضارب زید لانه غیر مجرد من التعریف فدفع بقوله ای شرط الاضافة المعنویة قوله اذا کان معرفة جواب سوال ظاهر قوله بان یجعل واحدا ای یجعل العلم فردا واحدا من المفهوم الذی هو صادق علیه و علی غیره ففی العبارة مسامحة یعنی یجعل زید علما لاشخاص کثیرة ویاول زید بمسمی بزید وهذا مفهوم عام صادق علیه و علی غیره وانما لم یذکر طریق التنکیر بوجه اخر وهو التاویل بالوصف المشتهر لان الطریق الذی ذکره الشارح رحمه الله فی جمیع الاعلام بخلاف هذا الطریق اذ هو لایجری فی جمیع الاعلام بل یجری فی العلم الذی له وصف یشتهر به ثم المراد من النکرة ماهو نکرة حکما لاحقیقة اذ النکرة الحقیقة هی التی وضعت لغیر معین والوضع غیر موجود فی هذا الطریق قوله او المراد بالتجرید تجرده یعنی انه ذکر المتعدی واراد منه اللازمی من قبیل ذکر الملزوم واراده اللازم قوله وخلوه جواب سوال وهو ان ههنا احتمالان احدهما ان اللام یکون موجودا فی المضاف ثم اسقط للاضافة وهو مسمی بالتجرید والثانی ان لایکون فی المضاف لام من الابتداء وهو مسمی بالتجرد فلما اراد من التجرید التجرد فلا یتناول العبارة للتجرید فاجاب بقوله وخلوه ولاشک ان الخلو اعم من التجرید والتجرد قوله لکان طلبا للادنی وهو التخصیص فان قیل اذا کان المضاف معرفة کیف یجوز حصول التخصیص فیما اذ معنی التخصیص هو قلة الاشتراک وههنا رفع الاشتراک قلنا اذا اضیف المعرفة الی النکرة یصیر المضاف نکرة فی بادی النظر کما قال وتعیین تخصیصا مع النکرة قوله لکان تحصیل الحاصل فان قیل یجوز ان یکون المضاف الیه اعرف من المضاف نحو الغلام فلا یلزم تحصیل الحاصل قلنا المقصود من الاضافة الی المعرفة حصول اصل التعریف او نقول لما لم یجز الاضافة فی صورة المساواة نحمل علیه صورة الاضافة الی الاعرف طردا للباب فان قیل یجوز ان یضاف المعرفة الی المعرفة لاجل التخصیل التعریف بل لاجل کما یقال عمرو وزید باضافة عمرو الی زید لتعلق احدهما بالاخر وملازمة احدهما بالاخر قلنا انما هی باعتبار الاغلب فی الغرض الاغلب فی الاضافة هو التعریف واما الغرض الاخر کالملازمة فهو ازدة قد یکون وقد لایکون قوله بل تبدیل تعریف بتعریف اخر فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یجوز اضافة المعرفة الی المعرفة بناء علی انه تبدیل تعریف بتعریف لانه تعریف المعرف قلنا التبدیل انما یکون بوضع الواضع والعلمیة ایضا وضع من الاوضاع لیصح التبدیل بالعلمیة بخلاف الاضافة فانها لیست من الاوضاع فلا یصح التبدیل بها وقد جاب بعض المحشین من اعتراض الشارح

لله تقریره ان ماذکر منقوض بخبر غلام زید لان التجرید لیقتضی سبق التعریف ولم یوجد التعریف فی غلام زید حتی یتجرد عنه اجاب بقوله اذا کان معرفة ۱۲ سه لانه یجوز ان یکون اداة المرتجلة للمضاف ۱۲ سه وقد حصل المعرفة فلو اضیف الی المعرفة لکان تحصیلا

الذی بینہ بقولہ فان قیل الخ بانا لا نسلم ان فی ھذہ الامثلۃ جعل المعرفۃ علما بل المعرفۃ ھو مدخول اللام وھو لفظ النجم والعلم ھو المجموع المرکب ای اللام ولفظ النجم فلا یمن اعتراض الشارح قولہ وما اجازہ الکوفیین جواب سوال وھو انکم شرطتم فی الاضافۃ المعنویۃ تجرید المضاف من التعریف فھو منقوض بقول الکوفیین الثلاثۃ الاثواب والخمسۃ الدراھم والمائۃ الدینار فانما اضافۃ معنویۃ مع ان المضاف فیھا غیر مجرد من التعریف اجاب بقولہ وما اجازہ الکوفیین الخ قولہ من ترکیب انما زاد قولہ ترکیب لدفع سوال وھو ان قولہ من الثلثۃ الاثواب بیان للمفعول اجاز وھو الضمیر البارز فی اجازہ او بیان لکلمۃ ما وھو ایضا مفعول لاجاز باعتبار ارجاع الضمیر الیہ وھذا البیان لا یصح لان مفعول اجاز لا یکون الا من الاحداث ومما یکون مقدورا للمتکلم والثلاثۃ والاثواب من الذوات فلذا زاد الشارح لدفع ما قولہ من ترکیب وھو من الاحداث ومن مقدور المتکلم قولہ واما ما جاء فی الحدیث جواب السوال الظاھر واول الحدیث قولہ علیہ الصلوۃ والسلام اغتسلوا یوم الجمعۃ ولو اشتریتم کاسبا لالف الدینار قولہ نحو مصارع البلد اہ ونحو فاطر السموات والارض فانہ بمعنی الماضی فلا یعمل قولہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ وانما یعلم انہ من قبیل اضافۃ اسم الفاعل الی مفعولہ اذ فی قولہ حسن الوجہ اضافۃ صفتہ الی فاعلہ فلو کان ھذا ایضا من قبیل اضافۃ الصفۃ الی فاعلہ لیلزم تکرار المثال قولہ فائدۃ جواب سوال وھو ان جعل قولہ ولا تقید مستثنی منہ غیر صحیح اذ ھو یکون من الاسماء لا من الافعال وقولہ ولا تقید من الافعال فاجاب بقولہ فائدۃ یعنی ان المستثنی منہ محذوف وھو قولہ فائدۃ وھو من الاسماء قولہ لا تعریفا ولا تخصیصا وانما نفیھما الشارح مع ان نفیھما مستفاد من الحصر لامتناع الدلیل علیہ وھو قولہ لکونہا فی تقدیر الانفصال یعنی ان صورۃ الاتصال غیر افادۃ علی صورۃ الانفصال فی التخصیص وعدمہا ومعناہ فی تقدیر الانفصال ای الانفصال بین اللفظ والمعنی لان لفظ الاضافۃ اللفظیۃ مجرور بالاضافۃ ومعناہ مرفوع اذ ھو فاعل او ھو منصوب اذ ھو مفعول بخلاف المعنویۃ لانہ مجرور لفظا ومعنی قولہ لا فی المعنی جواب سوال وھو ان قولہ فی اللفظ مستدرک لان التخفیف لا یکون الا فی اللفظ حاصل الجواب انہ احتراز عن التخفۃ فی المعنی بان تسقط الخ اقول جاز ان یکون المعنی موصوفا بالخفۃ التی بمعنی المعنای الذی قررہ الشارح نعم لا یکون موصوفا بالخفۃ التی یکون اللفظ موصوفا بہا فلا یرد ما قال مولینا عصام الدین من ان قولہ لا فی المعنی انما یصح اذا کان المعنی موصوفا بالخفۃ کاللفظ مع انہ لیس کذلک ثم قال مولانا المذکور ان قولہ لا فی المعنی صریح فی ان المراد من الحصر ھو الحصر الاضافی لا تقیید تخفیفا فی اللفظ دون المعنی فیکون الحصر حینئذ بالنسبۃ

ذکر قالہ والتصغیر اشارۃ الی بیان ترک اللام قولہ

مسئلہ تقریرہ ان ما ذکر منقوض لقولہ علیہ السلام بالف الدینار الاضافۃ معنویۃ مع ان المضاف الیہ غیر مجرد عن التعریف اجاب بقولہ واما ما جاء فی الحدیث الخ مسئلہ عدم ذکر المحدثین مخرجہ یدل علی انہ وضعی ولو کان لہ مخرج لذکروہ فضلا عن رکاکۃ الفاظہ واللہ اعلم

الی المعنی مع ان قوله لا تعریفا ولا تخصیصا یفید ان الحصر کان بالنسبة الی التعریف والتخصیص فبینهما تدافع انتهی کلامه اقول ان فی قوله الا تخفیفا فی اللفظ حصران اضافیان الاول بالنسبة الی قوله تخفیفا فقط والثانی بالنسبة الی مجموع قوله تخفیفا فی اللفظ فالاول بالنسبة الی الاول والثانی بالنسبة الی الثانی قوله والتخفیف اللفظی جواب سؤال وهو انه لم قال تخفیفا فی اللفظ ولم یقل تخفیفا فی المضاف مع ان المراد من اللفظ هذا الاخیر فاجاب بقوله والتخفیف اللفظ یعنی ان التخفیف اللفظ غیر مختص بالمضاف قوله او حکما جواب سؤال وهو ان ما ذکر منقوض بنحو حواج بیت الله فان فیه اضافة لفظیة ولیس فیه تخفیف لعدم وجود التنوین فی حواج اذ هو غیر منصرف فاجاب بقوله او حکما یعنی ان التخفیف اعم من ان یکون حقیقة او حکما وههنا تخفیف حکما اذ فی قوله حواج تنوین حکمی قبل الاضافة اذ معنی التنوین الحکمی هو انه بحیث لو کان لثم تنوین لسقط بسبب الاضافة وبهذا سقط النقض باضافة اسم التفضیل نحو فضل الناس بانه اضافة لفظیة مع انه لا یفید تخفیفا لعدم حذف التنوین منه لعدم وجوده اجیب عنه لا نسلم انه لا تفید تخفیفا اذ لو لم یکن مضافا لیستعمل بمن او باللام وهما یحذفان عند الاضافة فحینئذ تفید تخفیفا فی اللفظ قوله واستتاره فی الصفة لا یقال لا یکون التخفیف فی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی المضاف لانه وان سقط منه الضمیر لکن اورد فی حوضه الالف واللام قلنا حرف الساکن اخف بالنسبة الی المتحرک قوله کالقائم الغلام وانما جاز اضافة المعرف باللام فی اللفظیة لعدم العلة الجاریة فی المعنویة بیانه ذلک لان اللام فی اسم الفاعل والمفعول اسمیة بمعنی الذی لا حرفیة فلا یکون التعریف بدخولها لانه لا یکون لتعریف المدخول الا اللام الحرفیة فلام الاسمیة یکون بقضیها معرفة لا مدخولها قوله القائم غلامه وانما کان اصله ذلک لان ذکر اللام لیعلم انه لیس تخفیفا فی المضاف وهو سقوط التنوین لانه سقط باللام وانما اورد الضمیر فی المضاف الیه لثبوت العائد فی نشبه الجملة الی الموصوف وهو زید مثلا وایضا انما اورد الضمیر فی المضاف الیه لتعین الغلام ثم خفف المضاف بحذف الضمیر ثم یرد علیه انه لما حذف الضمیر لم یبق العائد فاجاب بقوله وستتر فی القائم وانما اورد اللام فی الغلام لتعینه لانه لما حذف الضمیر منه بقی مبهما فکان القائم الغلام قوله واستتر فی القائم فان قیل فعلی هذا یلزم ههنا تعدد الفاعل وهو الضمیر المستتر والغلام قلنا انما یلزم ذلک فی بادی الرأی لکن لا یلزم ذلک فی الواقع لان الغلام مشبه بالمفعول و تحقیقه فی بحث الصفة المشبهة

ص۵ بل قد یکون فی لفظ وقد یکون .... فی لفظ المضاف الیه فقط وقد یکون فیهما معا ۱۲ ص۵ لا فی المضاف ولا فی لفظ المضاف الیه ۲. ص۵ من ان المعرفة لو اضیفت الی النکرة لکان طلبا للاعم مع حصول الاخص ولو اضیفت الی المعرفة لکان تحصیل الحواصل ۱۳ ص۵ دون المعنویة بل الشبه فیها بحذف المضاف من التعریف ۱۲ ص۱۵ لام التعریف عوض عن المضاف الیه ۱۲

قوله باضافة الصفة دفع وهم وهو ان الجواز مختص بهذه المادة اعني مررت برجل حسن الوجه فدفع بقوله باضافة الصفة يعني ان المقصود اضافة الصفة الى المعمول مطلقا سواء كان في هذه المادة او غيره قوله والمراد الخ جواب سوال وهو انه لا دخل لانتفاء التخصيص لا بالمثال الاول ولا بالمثال الثاني فكيف يصح جعل الامور الثلثة من المشار اليه فاجاب بقوله والمراد الخ يعني ان جعل الامور الثلثة مشارا اليه جائزة باعتبار الاكثر فيكون للاكثر حكم الكل كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا مع ان القاتل احد من البعض لا من الكل قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص فان قيل لم لا يجوز انه لا دخل فيه لانتفاء التخصيص كذلك لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني قلنا وان لم يكن لوجود التخفيف دخل في التركيبين الاوليين لكن له دخل في جواز التركيب الثالث اعني قوله الضارباه زيد والضاربوا زيد وليس لانتفاء التخصيص دخل اصلا او نقول لا نسلم انه لا دخل لوجود التخفيف في جواز التركيب الاول لانه لو لم يفد الاضافة اللفظية التخفيف لم يجز هذا التركيب لان الوجه فاعل الحسن والفاعل لا يكون مجرورا ولما كان الوجه مجرورا فهو ليس الا لاجل التخفيف بان يسقط التنوين لاجل الاضافة اللفظية قوله تركيب الضاربا زيد وانما زاد الشارح لفظ التركيب مع ان قوله الضاربا زيد ضاف ومضاف اليه وهو يصلح ان يكون فاعلا كما في قولهم جاءني غلام زيد لكن انما زاد لفظ التركيب ههنا امّا لاجل متابعة السابق وامّا لاجل ان اللام اذا دخل على اسم الفاعل فيكون اللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل فيكون جملة معنى فلا يصلح ان يكون فاعلا فلذا زاد لفظ التركيب قوله ولا شك الخ فيه توطئة للاعتراض على المصنف رح بقوله وعلى هذا كان الانسب الخ وحاصل الاعتراض ان هذا التفريع تفريع على امر واحد وهو وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على امرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف فعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على امر واحد مقدم على ما يتفرع على امرين لان الاول بمنزلة المفرد والثاني بمنزلة المركب وقيل في الاعتراض انما كان الانسب تقديم هذا الفرع لان هذا التفريع بناء على اصل مذكور صريحا اعني قوله والتقييد الاتحفيفا في اللفظ بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا حيث قال الشارح لا تعريفا ولا تخصيصا بيانا لما خرج بقول المصنف قوله لكنه اخره اشارة الى الجواب يعني انه وان كان مفردا او وان كان اصله مذكورا لكن لما كان لواحقه كثيرة اخره لهذا وهي قوله خلافا للفراء وقوله وضعف الواهب قوله وانما جاز الضارب الرجل الى اخره قوله المتقدسة حسا المراد من الحس هو الحس بالضم لا بالبصر لانها الفاظ وهي غير محسوسة بالبصر واما النقوش فليس بالفاظ فالقيد لاخراج كلمة ما في قوله ما زيد قائما مؤخر من مجموع زيد وقائم لانه من دواخل الجملة مع انه مقدم حسا فليكن

سلمنا انه ليس كذلك لان قوله مررت برجل حسن الوجه جائز اهم سلمنا والله اعلم بمراده يحتمل هذا الجواب والجواب الخ اهم

ایضا لذلك یعنی یکون مقدما حصا مع انه مؤخر فی الواقع قلنا ان فی تاخیر کلمة ما فی الواقع وجد القرینة وهو انه عامل فی الاسم والخبر ولا شك ان المعمول مقدم علی العامل فی الواقع لا فی الذهن بخلاف اللام فانه لا قرینة علی تاخیره فی الواقع وهکذا انه مقدم فی الخارج کذلك مقدم فی الذهن قوله فی شعر الاعشی وهو عبارة عن خمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبیلة قوله فسار المعنی باعتبار العطف وانما لم یعتبر اضافة الواهب الی المائة لوجود ثلثة الاول انه ممتنع لانه ضعیف والمصنف رح مدعی لا اثبات الضعف وهو لا یکون الا ان یعتبر اضافة الواهب الی العبد لا الی المائة والثانی ان اضافة الواهب الی المائة جائزة لانه من باب الضارب الرجل والثالث انه لو اعتبر اضافة المعطوف علیه لم یکن قول المصنف اشارة الی مسئلة ابتدائیة مع انه یحتمل ذلك کما قال الشرح فیما بعد ولك ان تجعل کل واحد منهما اشارة الی مسئلة علیحدة قوله یعنی ان هذا القول ضعیف هذا قول الشرح المدی نقله الشارح للاعتراض علیه بقوله ولا یخفی ان فیه شوب[1] مصادرة الی آخره مصادرة لان اثبات للمطلوب ای امتناع مثل الضارب زید یتوقف علی ابطال دلیل الخصم ای قوله الواهب المائة الخ وابطاله یتوقف علی ثبات المطلوب وانما قال فیه شوب مصادرة ولم یقل فیه عین مصادرة اذ المدعی وهو امتناع الضارب زید لم یجعل دلیلا له بل ههنا توقف بین شیئین ویقال الدور فلن اقال شوب مصادرة ولم یقل عین مصادرة اجیب عنه لا نسلم ان ابطال الدلیل موقوف علی امتناع الضارب زید بل موقوف علی قول الشارح لعدم الفائدة وعدم الفائدة غیر موقوف علی ابطال الدلیل فلا یلزم الدور قوله اللهم اشار بذکر اللهم الی ضعف هذا التوجیه لانه خلاف الظاهر من العبارة اذ المتبادر ضعفه فی الترکیب لا فی الاستدلال لانه من الامور الخارجیة قوله اذ لا نصر فیه علی الجزاء جر العبد بان یکون الواهب مضافا الیه بواسطة العطف قوله علی الحال ای حال المائة اذ هو مفعول به قوله اه ممدوحه جواب سوال وهو ان قوله الواهب المائة من المفردات یعنی انه لیس بجملة فلو جعل مبتدأ لا یوجد خبره ولو جعل خبرا لا یوجد مبتداه فاجاب بقوله ای ممدوحه یعنی انه خبر لکن بحذف المبتداء وهو قوله ممدوحه ومن قال فی السوال ان قوله الواهب المائة صیغة اسم الفاعل وهو انما یعمل بشرط الاعتماد ولم یوجد فاقول لا نسلم ان الواهب لم یعتمد بل اعتمد علی الالف واللام کما تری قوله ای البیض اشارة الی تفسیر غیر المشهور بالمشهور قوله یستوی فیه جواب سوال وهو ان المائة مؤنث والجمان مذکر فلم یثبت المطابقة بین الصفة والموصوف فکیف یصح قول الشارح والجمان صفة للمائة وایضا لا یصح تفسیر الجمان بالبیض اذ البیض بالکسر جمع بیض بالفتح فیلزم تفسیر المفرد بالجمع فاجاب بقوله یستوی الخ وههنا ملحوظ بلحاظ الجمع والجمع بتاویل الجماعة مفرد مؤنث فکسر الهاء فی الجمان ان اعتبر بکسر رجال یکون جمعا وان

[1] قال لعلوی المصادرة علی المطلوب علی رایة انواع احدها ان یکون المدعی عین الدلیل والثانی ان یکون جزء الدلیل والثالث ان یکون المدعی موقوفا علیه الدلیل والرابع ان یکون موقوفا علیه جزء الدلیل والکل باطل لاشتماله علی الدور ۱۲ منه تقریره ان اضافة المعبد الی ضمیر المائة غیر جائز لان العبد عبارة عن المملوکیة والمملوکیة لا یتصور للمائة اجاب بقوله ای راعیدها یعنی ان المراد من العبید

اعتبر بکسی حمار یکون مفردا قوله والجمان صفة للمائة جواب سوال وهو انه لما كان في الجمان معنى الجمع فلا يصح جعله تمييز المائة لان تمييز عدد الاعلى لا يكون الا مفردا فاجاب بقوله والجمان صفة للمائة يعني ان قوله والجمان وان كان تمييز المائة في الواقع لكن في التركيب وقع صفة للمائة او بدلا عنها قوله او من قبيل الخ عطف على قوله والانسب قد يحمل في المعطوف الخ فيكون هذا اشارة الى ضعف اخر في هذا التركيب قوله اى ايهما جواب سوال ظاهر قوله لادنى ملابسة فمعنى عبدها اى مالكيا بحذف المضاف قوله وحقيقة الامر جواب سوال وهو انه ينبغي للشارح ان يتعين احدهما ليعلم حاله فاجاب بقوله وحقيقة الامر الخ يعني انما لم يتعين الشارح احدهما لان تعين احدهما موقوف على حركة حرف الروي من القصيدة والحال ان الشارح لم يشك في حركة حرف الروي قوله واما الانسب فاسه عطف على قوله اما لانه توهم قوله يعني كان القياس جواب سوال وهو ان الحمل يقتضي المعنى الاصلي وهو غير معلوم ههنا فاجاب بقوله يعني كان القياس قوله وهو جر الوجر وانما قال الحسن الوجر لانه وان لم يكن فيه التخفيف من جهة المضاف لكن فيه تخفيف من جهة المضاف اليه وهو حذف الضمير واستتاره في الصفة كما مر وانما قال ان هذا الوجر مختار لتزويج الحمل وترغيبه والا فهو مساوي مع الوجهين الاخريين قوله على التشبيه بالمفعول وان كان فاعلا اما كونه مشبها به فلما ذكر ان الوجر بمنزلة التمييز قوله وهذا الاشتراك الخ لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس بجنس معرف باللام بخلاف الضارب الرجل قوله يعني انما جاز الضاربك اشارة الى بيان حاصل العطف قوله مع ان القياس جواب سوال ظاهر قوله وغيرهما من التثنية نحو الضاربهما والجمع نحو الضاربهم قوله اى في قول من قال جواب سوال وهو انه لا يصح ظرفية من لقوله جارا ولقوله الضاربك لان الظروف على قسمين احدهما حقيقي وهو الزمان او المكان والاخر اعتباري وهو ظرفية الاوصاف للموصوفات نحو زيد في العلم وزيد في الكرم وزيد في الحلم وقوله فيمن ليس بواحد منهما اجاب بقوله اى في قول من قال قوله اى الضارب في الضاربك دفع وهم وهو انه يفهم من عبارة المصنف رح ان مجموع الضاربك مضاف مع انه ليس كذلك فدفع بقوله اى الضارب الخ قوله مضاف فيكون الكاف حينئذ مجرورا المحل قوله اى المحمولية وانما جعل المصدر مجهولا لانه لا يتحد الفاعل حينئذ لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان الحامل هو المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحد فاعلهما لان المحمول ليس الا تركيب الضاربك وقيل يجوز ان يكون الفعل هو قال الاجاز فيكون فاعلهما متحدا حينئذ قال مولانا عصام الوجه للشارح انه لم يجعل قوله حملا المذكور في قوله وانما جاز الضارب الخ حملا على المصدر المجهول اعني المحمولية

لقائل ان اضافة العبد الى ضمير المائة غير جائز لان العبد عبارة عن المملوكية والمملوكية لا يتصور للمائة اجاب بقوله اى ايهما يعني ان المراد من العبد الرائي مجازا لان الرائي يقوم بخدمة سيده المائة الجمان كما ان العبد يقوم بخدمة مولاه او ان المراد من العبد هو العبد حقيقة لكن اضافة العبد الى الضمير الراجع اليها باعتبار ملابسة اى عبد صاحبها قاله عبد الرحمن ۱۲ منه قوله الروي هو الحرف الذي بني عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة رائية ۱۲ ملوے

مع ان اعتراض عدم اتحاد الفاعل وارد ثمه ایضا فالشارح رح غفل عنه فصدق وحق ما قالا ان
الانسان مشتق من النیان اقول ان الشارح کثیرا ما یکتفی من السابق باللاحق وایضا ان الشارح توجه
الی بیان الحمل الثانی ولم یتوجه الی بیان الحمل الاول لان الشارح اراد ان یفرغ من بیان المقصود الاصلی
من الکلام ثم یشرع فی بیان حل الترکیب الذی هو المقصود بالتبع قوله وبیانه الخ جواب سوال
وهو ان الحمل یقتضی المناسبة ولا مناسبة بین الضاربک وضاربیک اذ احدهما متلبس باللام دون
الاخر اجاب بقوله وبیانه یعنی ان المناسبة ههنا من وجه اخر وهو ما تبین الشارح قوله وان لم یحصل
التخفیف بالاضافة واما التزموا التخفیف من غیر نظر الی الاضافة لامتناع اجتماع التنوین مع الضمیر
المتصل لان التنوین یؤذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمیر المتصل یؤذن بالاتصال قوله لانهما لیسا
من باب واحد لان المضاف الیه فی الضاربک زید لیس ضمیرا متصلا فان قیل لما جاز حمل الضاربک
علی ضاربک فینبغی ان یجوز حمل الضارب زید علی ضاربه زید قلنا بین المثالین فرق لان الضاربک مشابه
بضاربک فی انه حذف التنوین فیهما قبل الاضافة لا للاضافة ومحل النقض لیس کذلک فالقیاس مع
الفارق فان قیل ان حذف التنوین فی ضاربک اذا لم یکن للاضافة فکیف یعلم انه قال الا ان الاضافة اللفظیة
تفید تخفیفا فی اللفظ قلنا سلمنا انها تفید تخفیفا لکن اذا وجد محل التخفیف وههنا لم یوجد کما فی
حواج بیت الله ویمکن ان یجاب بان هذا اذا لم یکن المضاف الیه ضمیرا متصلا وایضا لو صح حمل
الضارب زید علی ضارب زید لم یبق لاشتراط التخفیف فائدة مع ان اشتراط التخفیف فی الاضافة
اللفظیة ثابت بالاجماع قوله والدلیل جواب سوال وهو انه لم لا یجوز ان یکون سقوط التنوین فی
ضاربک لاجل الاضافة لا لاجل اتصال الکاف فمن این علم ان السقوط للاتصال فاجاب بقوله و
الدلیل الخ قوله ولن یتصور ضاربک ای لم یجئ فی استعمال العرب ضاربک ای اتصال الضمیر مع
وجوب التنوین قوله ولن یتصور ای لا یمکن الحصول العقلی المقارن بالوقوع بان یقال ضاربک بالتنوین
اولا تنوین فیضاف بحذفهما لان التنوین لا یجتمع مع الضمیر المتصل منسوبا او مجرورا الما عرفت فلا یرد
ما یقال انه لا مانع من التصور فکیف یصح قوله ولن یتصور ویمکن ان یکون ذلک للمبالغة فی النفی قوله
ولقائل ان یقول الخ اجیب عنه انه لو کان کذلک لسمع من العرب قبل الاضافة حکما سمع انه لیس لک و
ان التنوین لو کان مما ینفصل الضمیر عن العامل لفصله لسمع من العرب کذلک مع انه لم یسمع وانما المسموع
الاتصال بحذف نون الاضافة لان اصله ضاربان بالیاء لان الضمیر المتصل اصل وفی الانفصال عدول من الاصل
الی غیر الاصل فالعدول الی الانفصال عند تعذر الاتصال کما قالوا المصدر فی بحث الضمائر ولا یصوغ المنفصل
الا عند تعذر المتصل قوله وحصل التخفیف جدا انما قال لجد الحصول التخفیف فی المضاف والمضاف الیه
جمیعا اما فی المضاف فظاهر لحذف النون من التنوین منه للاضافة واما فی المضاف الیه فلتبدل یاء المتصل بالمتصل قال

لہ ولما نظر الی التخفیف فی عبارته نظر الیه فی الضاربک قال السید عبد الرحمن ۱۲ م سہ ووجه الحمل اشتراک الکاف فی کون الاضافة عنها عن السقوط الی علم ۱۲ م سہ
یعنی لیس الضارب زید مضافا ایضا بضاربک زید فی ذلک لانه حذف التنوین فی ضاربک للاضافة وفی الضارب زید قبل الاضافة قاله عبد الرحمن ۱۲ مفتی

سولانا عصام الدین ان التخفیف فی المضاف الیہ لا یکون الا بحذف شئ منہ فلا یکون بالتبدیل اقول ان التبدیل انما لا یعتبر ھھنا اذا کان تبدیل الاخف بالاثقل او بالمساوی واما اذا کان تبدیل الاثقل بالاخف فھو بمنزلۃ حذف شئ منہ قولہ واعلم انا حملنا الخ اشارۃ الی بیان فائدۃ جدیدۃ قولہ علی التقدیر الاول الخ المصادرۃ انما نشأت من بطلان استدلال الفراء وھھنا الاستدلال غیر موجود فکذا البطلان والمصادرۃ غیر موجودۃ قولہ وایجاع کل الخ مبتدأ وقولہ ظاھرۃ خبرہ وانما قال ظاھرۃ ولم یقل ظاھر بغیر التاء لان الایجاع مضاف الی المؤنث وھو الصورتین وکلمۃ کل للاحاطۃ تابعۃ للمضاف الیہ ومن قال ان المصدر یؤنث ویذکر فقد خطأ خطأ عظیما لان اجراء التذکیر والتانیث فی المصدر انما ھو فی المصدر ذی التاء نحو مضاربۃ لا ان نظر الی التاء یاتی بالتانیث وان نظر الی انہ یقال لہ مصدر فیاتی بالتذکیر وانما کانت ظاھرۃ فی المسئلۃ لانھما مثل الضارب زید بدون توسط العطف فکما انہ مسئلۃ علحدۃ فکذا کل واحد منھما مسئلۃ علحدۃ بخلاف الواھب المائۃ اذ اضافۃ الواھب الی عبدھا بواسطۃ العطف فلا یکون مثل الضارب زید فلا یکون ظاھرا فی المسئلۃ قولہ ویتضمن الخ علی انہ جواب سوال وھو انہ لما کانت ایجاع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلۃ ظاھرۃ فکیف یثبت الرد بھما کما فعل الشارح رح سابقا اجاب بقولہ ویتضمن الرد علی الفراء الخ ثم قولہ ویتضمن الرد الخ اشارۃ الی ان المسئلۃ الاولی ظاھرۃ فی الرد ویتضمن المسئلۃ قولہ مع بقاء المعنی المفاد فھو وھم وھو ان عدم اضافۃ الموصوف الی الصفۃ فی صورۃ عدم بقاء المعنی الوصفی ثابت ایضا مع ان ھھنا لم یوجد المانع ثم انما لا یضاف مع بقاء المعنی الوصفی باعتبار وجوہ ثلثۃ احدھا ما قال الشارح رح بقولہ لان کل الخ والثانی انہ علی ھذا یلزم اجتماع المتضادین لان الصفۃ یکون تابعۃ للموصوف فی الاعراب والمضاف الیہ لا یکون الا مجرورا فیلزم کون الشئ الواحد مجرورا ومرفوعا والثالث انہ یلزم فی الموصوف ان یکون اخص او مساویا ویلزم فی المضاف ان یکون اعم ومبائن کما عرفت قولہ معنی اخراج معنی الترکیب الوصفی تقیید شئ بشئ والتصاقہ بہ مع صحۃ حمل الثانی علی الاول کما فی جاءنی زید فاضل واما معنی الترکیب الاضافی فھو نسبۃ الشئ الی الشئ مع عدم صحۃ حمل الثانی علی الاول بناء علی الاغلب اذ یصح الحمل فی الاضافۃ البیانیۃ قولہ وان المعنی بعینہ لان اضافۃ صفۃ الخ وایضا ان الصفۃ لا یخلوا اما ان یقدم علی الموصوف او لا فعلی الاول یلزم تقدم الصفۃ علی الموصوف وعلی الثانی یلزم تاخیر المضاف عن المضاف الیہ وکل واحد منھما لا یجوز قولہ خلافا للکوفیۃ ودلیلھم قول العرب صلیت الجامع وجانب الغربی وصلوۃ الاولی وتقبل الحمقاء قولہ ویرد علی القاعدۃ الاولی الخ ای یرد علی البصریین من جانب الکوفیۃ قولہ وھو قول الضمیر فی ھو راجع الی القاعدۃ وتذکیرہ باعتبار الخبر قولہ فان فی کل واحد الفاء لتعلیل تطبیق المثال علی الممثل قولہ وقد اضیف الیھما موصوفا منھما فاقیما فلیکرر

ھ لا یرد ما قیل انہ لا یحتاج الی حمل اضاربک علی ضاربک لحصول التخفیف فی المضاف الیہ بالتبدیل بانا لا نسلم ان ایجاع کل من الصورتین الاخیرتین الی مسئلۃ علحدۃ ۱۲ ھ الاولی ان نقول لم یبن موجب التبعیۃ ۱۲ ھ بین الاخص والاعم مناقات ۱۲ ھ فتدبر

ھ بخلاف ارادۃ المعنی الوصفی من التراکیب الاضافیۃ کما مر فی ص ۲۷ فی التعریف ۱۲ منہ

اضافة الموصوف الى الصفة فى هذه الكلمات بعد زوال المعنى الوصفى والاضافة بعد زوال المعنى الوصفى جائز أجيب عن ان زوال المعنى الوصفى عن هذه الاشياء غير جائز لانها مشتقات فلا بد لها من بقاء المعنى الوصفى فلا يصح خلوها من الوصف قوله مقدرا فى نظم الكلام اى مقدرا من الخارج قوله مخذوفا اى ساقطا لكن معنى الجامع صادق على الوقت وغيره فاريد منه ههنا الوقت كما يؤخذ احد المعانى من الصفات الغالبة كالرحمٰن فانه صادق على الله تعالى وغيره ثم غلب على الله تعالى قوله وبقلة الحمقاء وانما وصفوها بالحمقاء لانها تنبت فى مجارى البول ومواطئ الاقدام ويقال لها فى الافغانى وخارى قوله لكن هذا التاويل لا يتمشى لا يجرى دفع وهم وهو ان هذا التاويل يجرى فى جانب الغربى ايضا فلم يذكره الشارح اجاب بقوله لكن هذا التاويل الخ قوله لا توصيف مكان هو جانبها اى بالغربية وضمير هو راجع الى الجانب والضمير فى جانبها راجع الى المكان والظاهر ان يكتفى بقوله لا توصيف مكان بها لانه لما كان الجانب مذكورا فى المثال ففى توصيف المكان بالغربى ينبغى ان يراد معنى الجانب الخ قوله جزء وكل فالمكان الجزء هو المتصل بالمغرب والمكان الكل عبارة عن جميع الارض ثم يرد عليه ان بين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغايرة ولا تغايرهنا اذ الجانب هو المكان فاجاب بقوله والاضافة بيانية قوله بانهم حذفوا قطيفة فانما يجوز حذفها لانها كلمة من الكلمات وحذف سائر الكلمات جائز فلكل احد ان يحذف هذا ثم لما حذف الموصوف فيكون الجر بهما لا يعلم انه قطيفة او غيرها فاورد واقطيفة اخرى لبيان الجرد فالقياس ينبغى ان يظهر القطيفة التى حذفوها لبيان الجرد فلا حاجة الى قطيفة اخرى قلنا مرادنا بيان الجرد والشئ لا يبين بذكر الموصوف بل الموصوف يبين بذكر الصفة فلما لم يعد موصوفا صار كانه ليس اسم صفة وايضا انما هو اسم غير صفة ..... لانه ذكر فى الحاشية الجرد يشير انه كبنگے وفرسودگى حتى صار كانه اسم غير صفة فى انه لا يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكورا ومقدرا وجه صير ورتها اسما انه قصد بها الجرد مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله الرى مشابه جواب سوال وهو ان المماثلة عبارة عن الاشتراك فى النوع كاشتراك زيد وعمرو فى الانسانية والعموم والخصوص من الاوصاف فاجاب بقوله اى مشابه يعنى ان المراد من المماثلة هو المشابهة لانهما قسمان لمقسم واحد وهو المناسبة والشك ان المشابهة اشتراك فى الكيفية قوله للمضاف اليه فانقيل لما كان الضمير الاضافة لا يصح اطلاق المضاف اليه عليه قلنا المراد من المضاف اليه فى قوله لا يضاف اسم مماثل الاسم الذى اريد كونه مضافا اليه قوله فى العموم والخصوص فقوله فى العموم اى فى الشمول والاطلاق فان كل ما يطلق عليه الليث يطلق عليه الاسد وبالعكس فان كلما لم يطلق عليه الليث لم يطلق عليه الاسد وقوله والخصوص اى فى عدم الشمول والاطلاق فان كلما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سواء كانا

سلہ تقرير الايراد انهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربى والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء ولا يخفى ان المسجد فى المثال المذكور موصوف والجامع صفة فاذا قالوا مسجد الجامع فقد اضافوا الموصوف الى صفته وكذلك فى الامثلة الثلثة المذكورة قال عبد الحق لم يكن اضافة

الى قطيفة لتخصيص الاول اضافة الموصوف الى الصفة والثانى اضافة الصفة الى الموصوف والثالث اضافة الصفة الى الموصوف والرابع اضافة الموصوف الى الصفة والخامس اضافة الصفة الى الموصوف والسادس اضافة الموصوف الى الصفة والسابع اضافة الصفة الى الموصوف والثامن اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع اضافة الصفة الى الموصوف والعاشر اضافة الموصوف الى الصفة والحادى عشر اضافة الصفة الى الموصوف والثانى عشر اضافة الموصوف الى الصفة والثالث عشر اضافة الصفة الى الموصوف والرابع عشر اضافة الموصوف الى الصفة والخامس عشر اضافة الصفة الى الموصوف والسادس عشر اضافة الموصوف الى الصفة والسابع عشر اضافة الصفة الى الموصوف والثامن عشر اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع عشر اضافة الصفة الى الموصوف والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والستون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والستون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والستون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والستون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والستون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والستون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والستون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والستون اضافة الصفة الى الموصوف والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والستون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والستون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والستون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والستون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والستون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والستون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والستون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والستون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والمائتان والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والمائتان والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والمائتان والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والمائتان والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والمائتان والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والمائتان والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والمائتان والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والمائتان والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والمائتان والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والمائتان والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثلثمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والثلثمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والثلثمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والثلثمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والثلثمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والثلثمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والثلثمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والثلثمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والثلثمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والثلثمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والسبعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والسبعون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والثمانون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والثمانون اضافة الصفة الى الموصوف والاربعمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والاربعمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والاربعمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والاربعمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والاربعمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والاربعمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والاربعمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والاربعمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والاربعمائة والتسعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والاربعمائة والتسعون اضافة الصفة الى الموصوف والخمسمائة اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والخمسمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والخمسمائة اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والخمسمائة اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والخمسمائة اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والخمسمائة اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والخمسمائة اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والخمسمائة اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والخمسمائة اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والخمسمائة اضافة الصفة الى الموصوف والخمسمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والخمسمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والخمسمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والخمسمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والخمسمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والخمسمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والخمسمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والخمسمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والخمسمائة والعشرون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والخمسمائة والعشرون اضافة الصفة الى الموصوف والخمسمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والخمسمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والخمسمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والخمسمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والخمسمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والخمسمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والخمسمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والخمسمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والخمسمائة والثلثون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والخمسمائة والثلثون اضافة الصفة الى الموصوف والخمسمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والخمسمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والخمسمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والخمسمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والخمسمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والخمسمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والخمسمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والخمسمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والخمسمائة والاربعون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والخمسمائة والاربعون اضافة الصفة الى الموصوف والخمسمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والخمسمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والخمسمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والخمسمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والرابع والخمسمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والخامس والخمسمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والسادس والخمسمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والسابع والخمسمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والثامن والخمسمائة والخمسون اضافة الموصوف الى الصفة والتاسع والخمسمائة والخمسون اضافة الصفة الى الموصوف والخمسمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والحادى والخمسمائة والستون اضافة الصفة الى الموصوف والثانى والخمسمائة والستون اضافة الموصوف الى الصفة والثالث والخمسمائة والستون اض

مترادفین دفع وھم نشأ من المثال وھو ان المراد من المماثلۃ ما یکون بین المترادفین فقط فلا یتناول المتساویین فدفع بقولہ سواء کانا مترادفین فی الامرین اللذان اشترکا فی المفہوم کاللیث والاسد والحبس والمنع او غیر مترادفین بل متساویین فی الامرین اللذان اشترکا فی الصدق کالانسان والناطق فان مفہومہما مغائر لکن ماصدق علیہ واحد قولہ فی الاعیان جواب سوال وھو ان المثال الواحد کان فما الحاجۃ الی ایراد المثالین فاجاب بقولہ فی الاعیان یعنی ان المثال الاولی فی الاعیان والثانی فی المعانی ثم یرد علیہ ان الاعیان جمع عین وھو من الالفاظ المشترکۃ لا یعلم معناہ وکذا المعانی جمع معنی بمعنی مایفہم من اللفظ وھو ایضا فی الاعیان فلا فائدۃ فی ذکر المثالین فاجاب الشارح عن الاول بزیادۃ قولہ والبحث وعن الثانی بقولہ والاحداث یعنی لیس المراد من المعنی مایفہم من اللفظ بل المراد منہ ما کان قائما بالغیر قولہ لغۃ لا فائدۃ فیہ فان قیل فیہ فائدۃ التخفیف بحذف التنوین قلنا التخفیف یحصل بحذف التنوین من اللیث ایضا ھذہ اضافۃ معنویۃ والمقصود الاعم منہا التعریف او التخصیص قولہ بخلاف کل الدراھم وعین الشئ جواب سوال وھو ان القاعدۃ منقوضۃ بقولہم کل الدراھم وعین الشئ لان الکل عین الدراھم وکذا العین ھو الشئ فاجاب عنہ بقولہ بخلاف الخ قولہ فانہ یختص بہ الخ لانسلم ان لفظ الکل والعین مماثل للدراھم والشئ بل المضاف فیہما عام فخصص بالاضافۃ قولہ ای تصیر خاصا فجواب سوال وھو ان التخصیص مستقیم فی النکرۃ دون المعرفۃ لان فیہا التعریف دون التخصیص فاجاب بقولہ الخ تصیر خاصا الخ قولہ واعمیۃ العین الخ اشارۃ الی الاعتراض اجیب عنہ ان الخفاء فیما اذا اریدبالشئ الموجود وحمل العین بالبعض علی ذلک او اریدبالشئ مایمکن ان یعلم ویخبر عنہ وحمل العین ایضا علی ذلک واما اذا حمل الشئ علی الموجود فی الخارج والعین علی المعدوم والموجود فلا خفاء فی کون العین اعم من الشئ قولہ اسمان لمسمی واحد ولا یخفی ان ھذا السوال یرد علی القاعدۃ السابقۃ ایضا وھی قولہ وشرطہا تجرید المضاف من التعریف لانہ اضیف سعید الی کرز مع عدم تجردہ عن العلمیۃ والجواب عنہ ایضا ماذکرہ بقولہ متناول قولہ بحمل احدھما علی المدلول والاخر علی اللفظ فان قیل یعلم من قولہ بحمل احدھما ان من کل واحد منہما یصح اخذ المدلول مع انہ لا یصح اخذ المدلول من المضاف الیہ للامتناع المجئ من اللفظ فی قولہ جاءنی سعید کرز قلنا لا یتعین الاول للحمل علی المدلول والثانی للحمل علی اللفظ بل ذلک بحسب القرائن فان اقتضت القرینۃ حمل الاول علی المدلول فذلک نحو جاءنی سعید کرز فان المجئ قرینۃ علی حمل الاول علی المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت

سلہ یعنی ان المراد من الاعیان الجثث جمع جثۃ وھو شخص الانسان ونواحی من الاعیان قالہ عصام ہدین ۱۲ منہ سکہ المذکورۃ بقولہ والاضافۃ اسم مماثل للمضاف الیہ ۱۲ منہ سکہ یعنی ان المراد بالتخصیص المخصیص بالمعنی وھو التعیین لا الاصطلاحی المقابل للتعریف وھو قلۃ الشئ کما فی المثالین لان کذا فی الغفور ۱۲ منہ سکہ تقریرہ ان اللام فی الشئ لو کان للعہد فاعمیۃ العین عن الشئ ظاہرۃ لان المراد من الشئ حینئذ ھو الشئ المعہود وان کان اللام للجنس ففیہا خفاء لان الشئ فی اللغۃ یتناول الجوہر والعرض والموجود والمعدوم وکذا العین لان عین الشئ نفسہ فلا یکون العین اعم کذا فی الحواشی ۱۲ منہ سکہ بان یراد عن المضاف المسمی والمدلول ومن المضاف الیہ الاسم واللفظ ولا یجوز العکس لانہ عکس الاشتراک

ما سیاتی فی الصفحۃ الی قولہ ھذا ھو الجواب عنہ ایضا ۱۲ منہ

احد التانی علیہ نحو تلفظت لسعید کرزای تلفظت بلفظ ھذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول قولہ ولم یقولوا قع وھو ظاھر قولہ التوضیح فان قیل المقصود من الاضافۃ التعریف او التخصیص لا التوضیح قلنا المراد من التوضیح ھھنا ھو التعریف او التخصیص قولہ واللقب اوضح اذ معنی کرز رجل قوی مشہور بالقوۃ فی البلد وان صار علما ھھنا فیکون فیہ صفۃ حسن فان قیل فعلی ھذا لیصح اضافۃ لیث الی اسد بعد التاویل بان اراد من احدھما المدلول ومن الاخر اللفظ قلنا التاویل انما یکون بعد الوقوع وقولہ سعید کرز واقع فی کلام العرب بخلاف لیث اسد بالاضافۃ فانہ غیر واقع فی کلامھم قولہ وھو فی عرف النحاۃ جواب سوال وھو انہ منقوض بدار ی وثوب لانھما لیسا بصحیحین مع انہ کسر اخرھما فاجاب بقولہ وھو فی عرف النحاۃ قولہ یعنی فی الابتداء الی حروف العلۃ التی علیھا الحرکۃ بعد السکون ھی التی کانت فی الابتداء کوجل ووعد قولہ ودلو وھو الوعاء الذی یخرج بہ الماء من البیر قولہ والیاء مفتوحۃ الواو للحال قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال ظاھر قولہ حقیقۃ فیما اذا کانت الکلمۃ التی علی حرف صحیح وقوعھا فی ابتداء الکلام کحاف التنبیہ فانہ یصح ان یقال کزید اخوک قولہ او حکما کالیاء فانہ علی تقدیر بنائہ علی السکون وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقۃ لکن یلزم ابتداءہ حکما لانہ لاستقلالہ یصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع بعارض قولہ والاصل الخ جواب سوال ظاھر قولہ والسکون متعلق بقولہ اذا الاصل فی الکلمۃ الخ قولہ فان کان اخرہ الخ جزاء لشرط محذوف معطوف علی الشرط السابق تقدیرہ واذا اضیف الاسم الصحیح الخ وان کان غیر صحیح فان کان اخرہ الف الخ قولہ وھی قبیلۃ جواب سوال وھو ان ھذیل مذکر فلا یصح التانیث فی قولہ تقلبھا بالتاء فاجاب بقولہ وھی قبیلۃ یعنی ان ھذیل مؤنث باعتبار التاویل بالقبیلۃ قولہ حالیونھا جواب سوال وھو ان قولہ لغیر التثنیۃ جار ومجرور وھما اذا وقعا فی کلام القوم لابد لھما من الاعراب المحلی فما ھو فاجاب بقولہ حالیونھا یعنی ان اعرابہ ھو النصب علی الحالیۃ قولہ لالتباس المرفوع لان الالف علامۃ الرفع فی التثنیۃ والیاء علامۃ النصب والجر فیہ فلو قلبت یاء لالتبس المرفوع بغیرہ فان قیل فعلی ھذا لا یجوز قلب الواو یاء فی الجمع السالم لالتباس الموفوع بغیرہ قلنا ان الاصل عدم قلب الالف الذی قبل الیاء یاء لخفتھا لانھا ساکنۃ وانما جوز ھذیل القلب لامر استحسانی لا یوجب القلب عند الجمیع وھو المشاکلۃ بخلاف قلب الواو یاء فی الجمع السالم فانہ لامر یوجب القلب عند الجمیع وھو اجتماع الواو والیاء وادغامھا ساکن الاول فی الثانی ولا یترک الامر الموجبی للالتباس الذی یعرض فی بعض المواضع اعلم ان الالف علی ثلثۃ انواع احدھا ما لا یجوز قلبھا یاء اتفاقا وھو الف التثنیۃ وثانیھا ما یجوز قلبھا یاء اتفاقا وھو الف لدی وعلی والی وثالثھا ما فیہ

سلہ تقریرہ انہ کما یجوز سعید کرز کذلک یجوز کرز سعید بالتاویل المذکور مع انہ غیر جائز اجاب بقولہ لانہ لم یقولوا الیتنی ان ذلک القول غیر جائز لانہ غیر مسموع من العرب لان مقصدہم الخ واللہ اعلم ۱۲ منہ سکہ تقریرہ ان الابتداء بالساکن انما یلزم اذا کانت الکلمۃ التی علی حرف واحد فی صدر الکلام وھھنا یا المتکلم لیست کذلک اجاب بقولہ حقیقۃ او حکما یعنی ان ھھنا وان لم یلزم الابتداء بالساکن حقیقۃ لکنہ یلزم حکما فان الیاء لاستقلالہا یصح ان یقع فی الابتداء وان لم یقع لعارض کذا فی الحاشیۃ الخیالجی سکہ تقریرہ انا سلمنا ان الاصل فی الکلمۃ التی علی حرف واحد ہو الحرکۃ لکن الحرکۃ تمام فاوجبت تمین الفتح فاجاب بقولہ الاصل الیاء سکہ نحو مسلمی اصلہ مسلمیا تقلبت الواو

ا ۱۲ کما فی الاصل ۱۲ منہ عفی عنہ ۱۲ منہ

الخلاف هو کالف غیر القسم الاول والثانی قوله لانهما انقلبت دلیل علی کسر ما قبل الیاء قوله نحو الخ فعل مضارع معلوم وقوله بقاء الضمة فاعله وقوله تغیرها مفعوله والضمیر فی قوله قبلها وتغیرها راجع الی الیاء یعنی ان بقاء ضمة المیم یوجب تغیر الیاء لان ضمتها اقتضی الواو لا الیاء قوله وفتحت الیاء جواب سوال وهو ان المصنف قال سابقا والیاء مفتوحة او ساکنة فعلی تقدیر سکون الیاء ههنا یلزم التقاء الساکنین فاجاب المصنف بقوله وفتحت الیاء یعنی ان سکون الیاء فیما اذا لم یلزم المحذور قوله ای یاء المتکلم دفع وهم وهو ان المراد من الیاء هو المدغم مع انها ساکنة ابدا فدفع بقوله ای یاء المتکلم یعنی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله فی الصور الثلث دفع وهم وهو ان قوله وفتحت الیاء متعلق بقوله وان کان واوا الخ بناءً علی انه القریب مع انه لیس کذلک فدفع بقوله فی الصور الثلث قوله ای للزوم التقاء الخ دفع وهم وهو ان قوله للساکنین مفعوله الذی یکون الفعل سببا لحصوله مثل ضربت تادیبا والحال ان الفتح لیس سببا للساکنین بل الفتح سبب لقطع الساکنین فدفع بقوله ای للزوم یعنی انه مفعوله الذی یکون سببا لحصول الفعل مثل قعدت عن الحرب جبنا وانما زاد قوله التقاء الجواب سوال وهو ان لزوم الساکنین غیر ممنوع الا تری الی قولهم دحرجت اذ ثبت فیه الساکنین احدهما الحاء والاخر الجیم فاجاب بقوله التقاء ساکنین یعنی ان الممنوع التقاء الساکنین لا لزوم الساکنین ولیس فی دحرجت التقاء الفصل بالراء قوله واما الاسماء الستة هذا بمنزلة الاستثناء من اسماء غیر صحیحة قوله التی مر البحث عنها جواب سوال وهو ان کلمتا ها ههنا لا یخلوا اما ان یکون تفصیلیة او استینافیة فالاول یقتضی الاجمال والاجمال ههنا والثانی یذکر فی صدر الکتب کذا قال صاحب الحسامی اما بعد حمد الله فاجاب بقوله التی مر البحث عنها یعنی انها تفصیلیة فهی تفصیل لقول المصنف الذی ذکر فی بحث الاعراب بقوله مضافة الی غیر یاء المتکلم قوله مضافة الی غیر الخ جواب سوال وهو انه لما مر البحث عنها فما الحاجة الی ذکرها ههنا فاجاب بقوله مضافة الی غیر یاء المتکلم یعنی ان البحث الذی مر عنها کان باعتبار کونها مضافة الی غیر یاء المتکلم والبحث عنها ههنا باعتبار کونها مضافة الی ... یاء المتکلم قوله ای فالحال جواب سوال وهو ان قوله فاخی وابی جزاء وهو لا یکون الا جملة وههنا وقع مفردا وایضا لا یصح حمل اخی وابی علی الاسماء الستة اذ هما لیسا بستة بل اثنان فاجاب عن الاول بقوله ای فالحال انه جملة اذ هما خبر مبتدأ محذوف وهو قوله ای فالحال واجاب عن الثانی بقوله منها یعنی بزیادة لفظ من تبعیضیة فی قوله منها وانما زاد الشارح قوله اذا اضیف الی یاء المتکلم لئلا یلزم الخروج من البحث وانما زاد قوله ان یقال اشارة الی انه لیس المراد من قوله اخی وابی معناهما بل المراد لفظهما قوله نسیا منسیا الاول هو الذی یکون بالقوة والثانی هو الذی یکون بالفعل وانما قدم الاخ علی الاب مع ان الاب مقدم علی الاخ لانه بعد من خلاف المبرد فی هذا الحکم اذ خلافه ذاتا انما هو فی الاب وان الاب هو المذکور فی الشعر والاخ قیاس علی الاب فیکون الخلاف فیه بالواسطة وایضا انما قدم الاخ لیوافق قوله تعالی یوم یفر

سله وههنا یلزم وهو لزوم التقاء الساکنین ان لم تحرک ۱۲ م

سلہ بل یکون ذکرها ثانیا استغلا بالا یعنی ۲ سلہ فلا یکون ذکرها استغنا عنها لا یعنی ۱۲ سلہ وآن روز یکه بگریزد انسان از برادر خود و مادر و پدر و خود ۱۲ منقی

المرأ من أخيه وأمه وأبيه وانما قدم الاخ فى الآية لرعاية اسلوب الترقى قوله يرد لام الفعل والمراد من الفعل الميزان اى يرد لام الميزان فلا يرد انه ليس ههنا فعل قوله وحمل الخ جواب سوال ظاهر قوله لفظا ومعنى أما لفظا فانهما منقوصان بالواو والباقى على حرفين واما معنى فكما ان الاب ينبئ عن التقدم لانه من له الابن كذلك الاخ ينبئ عن التعدد لانه من له الاخ وايضا ان كلواحد منهما من الاسماء التى تقتضى قوله بان ذلك خلاف القياس فان قيل كونه خلاف القياس فى حيز المنع لان قلب الواو ياء واد غام الياء فى الياء موافقة للقاعدة المعروفة بينهم كما فى رمى قلنا المراد ان حذف الواو نسيا منسيا وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء فى الياء خلاف القياس قوله واستعمال الفصحاء اذ الفصحاء لا يعيدون الياء المحذوفة لعدم الباعث على عادتها قوله فاصله ابين فان قيل هذا الجمع لا يجئ الا من الاعلام العقلاء والاب اسم جنس قلنا ان هذا الجمع قد يجئ فى الاسماء التى قصة المحذوفة الواو كقلون وبنون وسنون جبرا لما فات منها قوله فلما تبين هذا البيت وقع فى حق نسوة كانت اسيرة فى يد قوم فاراد جماعة ان يتخلصوهن منهم فيقول هذه الجماعة فلما تبين الخ قوله يالابين وفى بعض النسخ بالابينا بالف الاشباع يعنى ہر گاہ کہ ظاہر شد او از ہائے مایان گریہ کردند زنان و گفتند مارا فدا و قربان شما باد پدران مایان قوله اى لما سمعن جواب سوال وهو ان قوله تبين بمعنى الظهور وهو لا يكون الا فى المحسوس فلا يليق اسناده الى الاصوات لانها من الاعراض فاجاب بقوله اى لما سمعن اى سلمنا ان الظهور يستعمل فى المحسوس لكن المراد من المحسوس ههنا هو المحسوس بالسمع لا المحسوس بالبصر قوله وعلمن جواب سوال وهو انه فليكن فى اذنين وقواصم فكيف يتبين بالسمع فاجاب بقوله وعلمن يعنى ان المراد من سمعهن علمهن باى طريق كان قوله وتقول صرح المصنف رح بلفظ تقول ولم يعطف على ما قبله تحرزا عن سنية الحمر والمن الى نفسه قيل لو قال تقول لكان اولى تحرزا عن نسبتهما الى المخاطب ايضا لان فى قوله تقول احتمال النسبة الى المخاطب قوله اى امرأة قائلة اشارة الى ان قوله تقول صيغة الغائبة لا المخاطب فاندفع ان اسناد الجعل الى المخاطب غير صحيح قوله لامتناع دليل عدم صحة حمل قوله تقول على صيغة الخطاب قوله وانما فصلهما جواب سوال ظاهر قوله فى المشهور الخ جواب سوال ظاهر قوله فى فم ذفم وهم وهو ان قوله ويقال فى اى فى حمى وهنى اذ هما المذكوران سابقا فذم بقوله فى فم قوله حالا ضافتا نما قال هذا لان فم ما يقال وهو انه كما يقال فى ثم فم كذلك يقال فوه كما هو الاصل فلا يعم الاختصاص بفى فاجاب بقوله حالا ضافته الى ياء المتكلم

سے من الادنى الى الاعلى فان الآية فى احوال القيامة حيث يفر المرء من اخيه بل من امه بل من ابيه فان هو متبدا اعلى من مرتبة اللام ووجود الترقى فى قوله اخى وابى مفقود كما لا يخفى قاله عبد الرحمن ۱۲ سے وفيه الشاهد حيث جمع الواو والنون ۱۲ م سے معنى اضافة الحمم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى الا ان يحذف مضاف اى تقول احم امثى قاله عبد الرحمن ۱۲ م ۴ تقريره ان حالا حمى وهنى لما كان مثل حالا اخى وابى فى عدم رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم فلم فصلهما المصرح عن اخى وابى اجاب بقوله وانما فصلهما الخ ۱۲ سے تقريره ان بعض النحويين نقلوا من المبرد ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة فكيف يجعل قول التا

قولہ ای فی اکثر موارد استعمالاتہ اے لیس المراد من الاکثر اکثر الممکن اھب یعنی انہ اذا اضیف فم الی یاء المتکلم ففیہ الوجھان احدھما فی بالرد والقلب والادغام ای رد المحذوف وھو الواو وقلب الواو بالیاء وادغام الیاء فی الیاء والثانی فمی والوجہ الاول الاکثر واوضح لان قلب الواو میما حالۃ الافراد لاجل الضرورۃ ولا ضرورۃ فی حالۃ الاضافۃ وذلک لان اصل فمی فوہ فحذف الھاء علی خلاف القیاس فصار فو فلولم تقلب الواو میما لقلب الواو الفا لتحرکھا وانفتاح ما قبلھا فوجب حذف الالف لالتقاء الساکنین وھما الالف والتنوین فبقی الاسم المتمکن علی حرف واحد وھذہ العلۃ غیر موجودۃ حال الاضافۃ وتحقیقہ مذکور فی مبحث الاعراب فی الاسماء الستۃ قولہ ھذہ الاسماء الخمسۃ جواب سوال وھو ان ذو لا یقطع عن الاضافۃ فکیف یصح قولہ واذا قطعت فاجاب بقولہ ھذہ الاسماء الخمسۃ قولہ بالحرکات الثلث اے علی الفاء فی فم لکن فتح الفاء افصح لاصالتھا واما جواز الضم فلید علی الواو المبدل منہ المیم واما جواز الکسر فلان المیم ابدل بالیاء حال الاضافۃ الی یاء المتکلم وقیل جواز الحرکات الثلث فی الفاء لمتابعۃ العین مثل ان یقال فوک وفاک وفیک عند الاضافۃ بلا میم فیکون الحرکات الثلث فی الفاء بتبعیۃ الحرکات الاعرابیۃ ثم قیاسی فی تثنیۃ اخ واب اخان وابان وقیل اخوان وابوان قولہ وجاءھم مثلین اے بلا رد المحذوف حال الافراد والاضافۃ ففی قول المصنف رح اشارۃ الی بیان اللغات فی ھم قولہ ومثل خبا اے جاءھم مثل خبء مھموز اللام معناہ الستر ومنہ الخبء للخیمۃ قولہ ومثل دلو ای جاءھم مثل دلو ناقص الواو قولہ ومثل عصا ای جاءھم مثل عصا ناقص الواو ثم ابدل الواو بالف کما فی عصا قولہ اے جوازا ھم وفی بعض النسخ اے ایجابا ھم وعلی کل تقدیر یکون ھم فاعل جوازا او ایجابا والعامل فی الفاعل ھو المصدر نظرا الی قول الشارح واما بالنظر الی قول المصنف رح فالعامل فی الفاعل الفعل وھو جاء فیکون قولہ مطلقا حالا من الفاعل وانما الی الشارح بالمصدر دون الفعل لانہ نظر الی حاصل المعنی لان الفعل اذا کان عاملا فالعامل فی الحقیقۃ ھو المصدر فی ذلک الفعل ولا عمل لہ للزمان فان قیل ان الحال یکون قید اللعامل وقولہ مطلقا یدل علی الاطلاق فکیف یدل علی التقیید قلنا الحال انما یدل علی التقیید اذا کان لفظ مطلقا ولو کان بلفظ مطلقا فیدل علی الاطلاق للانہ موضوع لہ قولہ وجاءھن مثلین اے بلا رد المحذوف قولہ لانہ وضع لک ان ذو وضع وصلۃ لتوصیف اسماء التکلمات باسماء الاجناس کجعل المال صفۃ لرجل والضمیر لیس باسم جنس ولو لم یدل کر لفظ ذو بان یقال رجل مال فالحمل غیر صحیح فلا بد من ذکر ذو اے رجل ذو مال صاحب مال فیصح الحمل قولہ انما یعرف ذا الفضل اعلم ان المقصود بالتمثیل قولہ ذوہ فانہ مضاف الی المضمر وذو الاولی مفعول یعرف والثانی فاعلہ وھذا القول موافق مع ھذہ المقولۃ الفارسیۃ المشھورۃ فیما بینھم من قولھم ۶ قدر زر زرگر شناسد قدر جوہر جوہری ؛ قولہ ولو قیل اشارۃ الی الاعتراض قولہ لکان اسما ای للعلم واسم الاشارۃ والموصول اذ ھو لا یضاف الی العلم واسم الاشارۃ والموصول الخ قولہ وکانہ خص للضمیر

سلہ کما اذا انقلبت الواو یاء بکسر ما قبلھا فلک کسر ما قبلھا اذا انقلبت میما قالہ عبد الرحمن ۱۲ ۴۵ سہ نقول فی الافراد ھذا فم ورأیت فما ومررت بفم فی الاضافۃ ھذا فمک رایت فمک ومررت بفمک ۱۲ ۴۵ تو ضیحہ ان ذو کما لا یضاف الی مضمر کذلک لا یضاف الی اسم الاشارۃ والعلم والموصول فینبغی ان یقول ذو لا یضاف الی غیر ھم

الخ اشارة الی الجواب قوله حکم خاص عند اضافته الی یاء المتکلم مثل فی لاامراعید المحذوف فیه عند الکل وکذا فی احمی وابی عند المبرد قوله فنفی الخ ای نفی للمصدر اضافة ذو والی المفعول مطلقا نفیا لاختصاص ای لاصل نفی اختصاص ذو بحکم خاص ای لیعلم ان الحکم الخاص الذی کان لبعض تلک الاسماء عند الاضافة الی یاء المتکلم منفی فی ذو بلاعتبار اضافة ذو الی یا المتکلم والحاصل ان المناسب المقام ان یقال ان ذو لایضاف الی یاء المتکلم اذ المقصود نفی الحکم الخاص لنفی الاضافة الخاصة وهی اضافة ذو الی یاء المتکلم الا ان المصنف عدل من نفی الاضافة الخاصة الی نفی نوعه ای نفی الاضافة الخاصة فی ضمن نفی نوعه وهو نفی اضافة ذو الی المضمر مطلقا وهو وان جاز لکن یخالف استعمالهم فلو نفی الاضافة الخاصة فی ضمن نفی الجنس کما قال المعترض واوقیل لایضاف الی غیر اسم الجنس لکان اشمل لکان بعیدا غایة البعد فلذا لم یختار المصنف رح قوله الی اسماء الاجناس کلمة الی بمعنی الباء ای باسماء الاجناس او نقول ان الموصوف والصفة کلاهما من اسماء الاجناس فلا یرد انه علم من قوله الی الوصف باسماء الاجناس ان الصفة من اسماء الاجناس ویعلم من قوله الی اسماء الاجناس ان الموصوف من اسماء الاجناس قوله التوابع وهی خمسة لان التابع لایخلو اما ان یکون مقصودا بالنسبة اولا یکن فالاول لایخلو اما ان یکون المتبوع ایضا مقصودا بالنسبة اولا فالاول هو المعطوف بالحرف والثانی هو البدل وان کان الثانی فلا یخلو اما ان یکون دالا علی معنی فی متبوعه اولم یکن فالاول هو النعت والثانی لایخلو اما ان یکون مقررا لامر المتبوع فی النسبة اولم یکن فالاول هو التاکید والثانی عطف البیان قوله وهو جمع تابع جواب سوال وهو ان التابع لایخلو اما ان جمع تابع او جمع تابعة فعلی الاول لایساعده القاعدة وهی ان فاعل الصفة لایجمع علی فواعل وعلی الثانی لایساعده الموصوف وهو الاسم لانه مذکر ولو قلت ان موصوفه هو الکلمة فهو ایضا غیر صحیح لان المصرح بصدد بیان اقسام الاسم لا الکلمة فاجاب بقوله وهو جمع تابع قوله الی الاسمیة لان التابع جعل اسما لامور خمسة فنقل من الوصفیة الی الاسمیة فان قیل الفاعل وان لم یجمع علی فواعل لکن الفاعلة یجمع علی فواعل فلم لم یقل وهو جمع تابعة وح لایحتاج الی ارتکاب خلاف الظاهر وهو النقل من الوصفیة الی الاسمیة قلنا ان التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الکلمة قلنا ان قوله کالکاهل یابی عنه اذ لو کان جمع تابعة لینبغی ان یقال کالکواهل والفرق بین التابع والکاهل هو ان الکاهل اسم لجسم الاعلی لانه اسم للعقدة التی هی بین الکتفین والتابع اسم لجسم التعارض وهو النقل من الوصفیة الی الاسمیة قوله والمراد بها توابع جواب سوال وهو ان التعریف غیر جامع لانه خرج عنه التابع الثانی وضرب الثانی قوله ان ان وضوب ضروب اذ کل واحد فرد من افراد المحدود لانهما تاکیدان معان الحد غیر صادق علیهما لانه ما کان سابقا اذ لیس ههنا اعراب لانهما مبنیان الاصل فاجاب بقوله والمراد بها توابع الخ یعنی انهما لیسا من افراد المحدود قوله ای کلما تاخر جواب سوال وهو ان یقول

ص۵ ای الذی کان بعض تلک الاسماء عند الاضافة الی یاء المتکلم ۱۲ م ص۵ ای فی الاضافة الخاصة فی ضمن نفی نوعه ۱۲ م ص۵ فصار بمنزلة فاعل اسماء وهو یجمع علی فواعل ۱۲ م ص۵ قال الشارح رح فی الحاشیة الکاهل ما بین الکتفین ۱۲ م ص۵ للزاد صد التابع الثانی والفعل

ثان خرج التابع الثالث والرابع لانهما ليسا بثان مع انهما داخلان اجاب بقوله اى كما متاخر ثم يرد هنا اعتراضان احدهما انه منقوض بالتابع المقدم على المتبوع كقولهم وَرَحْمَةُ اللّٰهِ عَلَيْكُمُ السلام فان اصله عَلَيْكُمُ السَّلام ورحمة الله كما جاء فى الاشعار والثانى انه ... منقوض بعمرو فى جاءنى زيد وعمرو وبكر فانه تابع مع انه ليس بمتاخر بل هو متوسط فاجاب بقوله متى لوحظ يعنى ان المراد بالثانى المتاخر فى الرتبة لا فى الذكر وايضا ان المراد بالثانى المتاخر بالنظر الى المتبوع لا بالنظر الى غيره قوله متلبس اشارة الى ان الجار والمجرور فى قوله باعراب ظرف مستقر صفة لقوله ثان لا ظرف لغو متعلق بقوله ثان اذ لو كان كذلك صار معناه كل ثان ثانوية باعراب سابقه وهذا فاسد قوله اى بجنس جواب سوال وهو ان قوله باعراب سابقه بدل على ان اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فاقول ان نقل الاعراب لا يخلو اما نقل كل الاعراب او نقل بعض الاعراب فعلى الاول يلزم النقل فى الاعراض وذا لا يجوز وايضا يلزم خلو المتبوع من الاعراب لنقله الى التابع وعلى الثانى ايضا يلزم النقل فى بعض الاعراض والعينا يلزم خلو المتبوع عن بعض الاعراب وايضا يلزم التجزى فى الاعراض وذا لا يجوز فاجاب بقوله اى بجنس اعراب سابقه يعنى ان المراد باعراب السابق جنس اعراب السابق لا عين اعراب السابق حتى يلزم ما ذكره المعترض قوله بحيث جواب سوال وهو انه علم من قول الشارح رح ان اعراب المتبوع فرد واعراب التابع جنس مع ان الامر بالعكس اذ اعراب التابع فرد من اعراب المتبوع لانه كما ان التابع تبع للمتبوع ككل اعراب التابع تبع لاعراب المتبوع بان يكون اعراب التابع فردا واعراب المتبوع جنسا فاجاب الشارح عنه بقوله بحيث يكون الخ يعنى ان العبارة محمولة على القلب قوله ناش كلاهما التقدير يتعلق الجار والصفة لقوله باعراب سابقه ثم قوله كلاهما مبتدا وقوله ناش خبره قدم ليعتمد اسم الفاعل على الموصوف فيعمل وافراد الضمير فى ناش باعتبار لفظ كلا اذ لفظه مفرد قوله من جهة واحدة جواب سوال وهو ان تعريف التوابع صادق على خبر المبتدا وايضا صادق على ثانى مفعولى ظننت واعطيت لان كل واحد منهما ثان معرب باعراب سابقه فاجاب عنه المصرح بقوله من جهة واحدة قوله شخصية دفع وهو ان المراد بالوحدة الوحدة النوعية فلا يثبت الاحتراز من الخبر وكذا المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت لان الوحدة النوعية موجودة فيهما وهو الابتداء والمفعولية فدفع بقوله شخصية قوله فان العالم اذا لوحظ اى اذا روعى صفة لزيد والاخوة المرتبة الثانية لاحاجة الى اعتبار الملاحظة مع اعراب السابق قوله من جهة واحدة شخصية ولا يراد الوحدة النوعية فلا يرد المفعول الثانى من باب ظننت واعطيت لان جهة تضمنهما متحدة نوعا وهى المفعولية لا شخصا لان مفعوله الثانى غير مفعول الاول بخلاف الصفة والموصوف اذ لا مغايرة بينهما فان قيل انه ينتقض بمفعولى باب علمت اذ لا مغايرة فيهما ايضا قلنا سلمنا لكن بينهما فرقا لانه يقال المجموع الصفة والموصوف فاعل واحد حيث يقولون بفاعلية زيدين العالم فى قوله جاءنى زيدين العالم ولا

سلمه من الخرافات النقل بنقل بعض الاعراب للزوم التجزى فيه وذا غير ممكن ۱۲ سلمه وهو قوله اى بجنس اعراب سابقه ۱۲

سلمه بدل من قوله ناش صيغة اسم الفاعل ۱۲ سلمه يعنى للراد بالرجعة الوحدة الشخصية لا النوعية وهذا ليس كذلك ۱۲

یقولون بمفعولیۃ زید فاضل فی قولہ علمت زیدا ذا فضلا بل یجب ان یکون کل واحد منہما مفعولا علی حدۃ وان کانا متحدین فی الواقع وایضا المعتبر قصد المتکلم حیث قال الشارح رح لان المجیٔ المنسوب الی زید فی قصد المتکلم الخ فان قیل لتعریف التوابع لیس بمانع عن دخول الغیر لصدقہ علی الجزء الثانی فی قولنا قرءت الکتاب جزءً جزء قلنا ان المراد من الثانی ہو الثانی فی المرتبۃ لا فی الذکر وہہنا الجزء الثانی لیس بثانی فی المرتبۃ لانہما معا وقعا حالا قولہ لا الیہ مطلقا لان المجیٔ المنسوب الی زید فی قصدہ لا یکون منسوبا الی زید مطلقا سواء کان مع تابعہ او بدونہ قولہ فقولہ کاثنان الخ لما کان لابد فی التعریف من الجنس والفصل اشار الشارح الی بیانہما وانما لابد من ذکر الجنس لیدل علی ایقاظ الغافل الی المقصود وہو الفصل قولہ لان العامل جواب سوال ظاہر قولہ اعنی التجرد وانما عبر عن التجرد بالابتداء اذ فی وضع المبتدأ والخبر ابتداء بالمعمول لا بالعامل اذ ہو معنوی قولہ للاسناد الخ لاجل انہ مسند الیہا ومسند قولہ للاسناد جواب سوال وہو ان الابتداء موجود فی الاسماء المعدودۃ نحو زید وعمرو وبکر فینبغی ان یکون معربا لوجود العامل المعنوی فیہما فاجاب بقولہ للاسناد والاسناد غیر موجود فی الاسماء المعدودۃ قولہ فلیس ارتفاعہما من جہۃ واحدۃ فان قیل فعلی ہذا لا یکون ارتفاع الصفۃ والموصوف من جہۃ واحدۃ ایضا فی قولہ جاءنی زیدان العالمان لان قولہ جاءنی عامل فی الموصوف من حیث انہ موصوف وعامل فی الصفۃ من حیث انہا صفۃ قلنا سلمنا لکن یقال المجموع الموصوف والصفۃ فاعل واحد حیث قالوا بفاعلیۃ زیدان العالمان فبالنظر الی ہذا الاطلاق قالوا ان اعرابہما من جہۃ واحدۃ شخصیۃ قولہ واعلم جواب سوال ذکرہ الشارح رح قولہ حقیقۃ او حکما فیدان بقولہ لفظیا قولہ جاءنی ہؤلاء الرجال مثال للاعراب المحلی فی المتبوع قولہ یا زیدان العاقلان والرجل ظریفا مثالان لما یکون الاعراب فی المتبوع ملفوظا حکما وتحقیقہ مر فی توابع المنادی عند قول المصنف رح فترفع علی لفظہ وتنصب علی محلہ قولہ ثم ان لفظۃ کل الخ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف رح وفی قولہ لان التعریف انما یکون للجنس اشارۃ الی ان ذکر التوابع بلفظ الجمع ایضا لیس فی موقعہ فلذا قال الشارح فالمحدود بالحقیقۃ التابع بلفظ المفرد ثم قولہ فالمحدود بالحقیقۃ التابع الخ اشارۃ الی الجواب قولہ والظاہر جواب سوال وہو انا سلمنا ان الحد مانع لکن لا یکون جامعا فاجاب بقولہ والظاہر الخ قولہ یکون جمعہ ومنعہ الخ جواب سوال وہو ان الجمعیۃ والمنعیۃ یفہم من نفس التعریف اذ لابد فی کل تعریف ان یکون جامعا ومانعا فلا حاجۃ الی ذکر کلمۃ کل فاجاب بقولہ یکون جمعہ ومنعہ کالنص

مولوی مفتی عبد الرحیم

مفتی عبد الرحیم

ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا لنکونن من الخسرین ۱۲

علیہ فان قیل انہ علم من ذکر کلمۃ کل انہ عین المنصوص علیہ فلا یصح قولہ کالمنصوص علیہ قلنا ان قولہ کالمنصوص علیہ بالنسبۃ الی الجمیعۃ لا الی المنعیۃ لان الجمعیۃ علم من الظاہر لا من کلمۃ کل فان قیل ان الظاہر علم من قولہ التوابع بصیغۃ الجمع وہو ایضا عین النص قلنا عن اصل الاعتراض ان الکاف فی قولہ کالمنصوص زائدۃ کما فی قولہ تعالی لیس کمثلہ شئ واعلم ان معنی المنع ہو ان کلما صدق علیہ الحد ۲۰۰۰۰۰۰۰ صدق علیہ المحدود و معنی الجمع ہو ان کلما صدق علیہ المحدود صدق علیہ الحد لا یقال معنی الانعکاس ہو التلازم بین الشیئین فی الانتفاء لا التلازم فی الثبوت فیکون معنی الجمع کلما لم یصدق علیہ ..... المحدود لم یصدق علیہ الحد قلنا التلازم فی الانتفاء یستلزم التلازم فی الثبوۃ فتفسیرہ بقولہ کلما صدق علیہ المحدود صدق علیہ الحد تفسیر باللازم قولہ النعت انما قدم علی سائر التوابع لکونہ اکثر استعمالا فی کلامہم من التوابع الاخری واو فر متابعۃ اذ ہو یتبع منعوتہ فی عشرۃ امور فی الاعراب والافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والتعریف والتنکیر واعظم فائدۃ اذ فائدۃ النعت خمسۃ کما سیجئ واکثر مجثا والعزۃ للتکاثر قولہ ای یدل بہیئۃ ترکیبیۃ وانما قال ہذا لان بدون الہیئۃ الترکیبیۃ ای فی حال الانفراد یدل الانضمام یدل علی معنی مطلقا لا علی معنی فی متبوعہ قولہ علی حصول معنی جواب سوال وہو انہ ینقض التعریف بالنعت التی کانت فی قالب القضیۃ الکاذبۃ نحو جاءنی زید المضروب لکل شخص فان المضروب صفۃ زید مع انہ یدل علی معنی فی متبوعہ لان معناہ ہو مضروبیۃ زید لکل شخص وذا لا یتصور فی زید فاجاب عنہ بقولہ علی حصول معنی الخ یعنی ان المراد بالدلالۃ ہو الدلالۃ علی حصول المعنی ای علی فہم المعنی وہو مضروبیۃ زید لکل شخص وان لم یتصور فی الواقع قولہ ای دلالۃ مطلقۃ اشارۃ الی ان قولہ مطلقا مفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر قولہ غیر مقیدۃ دفع وہم وہو ان المراد من قولہ مطلقا العموم فی النعت من حیث انہ مجال الموصوف او مجال متعلق الموصوف فلا یصح قولہ احترازا عن سائر التوابع فدفع بقولہ غیر مقیدۃ قولہ ولا یرد علیہ عطف تفسیری لقولہ احترازا قولہ لدلالۃ کلہم جواب سوال وہو ان عدم الورود فرع الورود فما الورود ہہنا فاجاب بقولہ لدلالۃ کلہم علی معنی الشمول فان قیل الدلالۃ علی عدم الشمول علم من ذکر القوم لان اسم جمع شامل لجمیع افرادہ قلنا سلمنا لکن کل عام یحتمل التخصیص او یراد البعض ابتداء بطریق المجاز فاکد بقولہ کلہم فان قیل ان کل عام یحتمل التخصیص لکن اذا لم یکن تاکید العام اخر واما اذا کان تاکید العام اخر فلا یحتمل التخصیص قولہ

تعریف النعت والجمع بحث النعت

ے ان کلمۃ کلہم ایضا عامۃ وکل عام یحتمل التخصیص فکیف یفید الشمول قلنا سلمنا ا ص

سلہ یوجد منہا فی کل ترکیب ارابۃ ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلہ اے الرفع والنصب والجر ۱۲ شناء اللہ ترمذی

غالبا اخذ هذا من المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد الثناء فان كلمة قد تفيد التقليل قوله تخصيص التخصيص عبارة عن قلة الشركاء في الذوات والتوضيح عبارة عن قلة الشركاء في الاوصاف مع اتحاد الذات قوله او لمجرد التاكيد والفرق بين الصفة المؤكدة والكاشفة ان المؤكدة تاكد بعض مفهوم الموصوف مثل نفخة واحدة والكاشفة تكشف جميع مفهوم الموصوف نحو الجسم طويل عريض عميق قوله ولما كان غالب مواده اشارة الى الامرين احدهما اشارة الى دليلهم والثاني اشارة الى ان الاشتقاق في النعت وان لم يكن شرطا عندهم لكن لا شك في اولويته قوله اي لا فرق دقم وهم وهوان المراد بالفصل ما يقابل الجنس والنوع او المراد منه ما يقابل الباب كما في كتب اللغة قد فهم بقوله اي لا فرق الخ قوله بين ان يكون قال مولانا عصام الدين رح الاخصي في العبارة ان يقول لا فصل بين المشتق وغيره اقول ان عبارة المصنف رح اوضح لوجود الربط فيها فان ربط الالف واللام ليس مثل الضمير لانه مشهور ثم كلمة او في قوله او غيره لعله بمعنى الواو لان بين الايضاف الا الى المتعدد وكلمة او لاحد الامرين قوله في صحة وقوعه نعتا جواب سوال وهو انا لا نسلم انه لا فصل بين المشتق وغيره اذا المشتقي اولى من غيره لخروجه عن الخلاف فاجاب بقوله في صحة وقوعه نعتا يعني انه لا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوع كل واحد منهما نعتا لا في الاولوية قوله اي لغرض الدلالة جواب سوال وهو ان اضافة الغرض الى المعنى لا يصح لان غرض الشئ يكون مرتبا على الشئ والمعنى غير مرتب على الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع فاجاب بقوله اي لغرض دلالة اللفظ على المعنى يعني ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى موخر ومرتب على الوضع قوله الواقع في المتبوع جواب سوال وهو ان دلالة اللفظ على المعنى ثابت في جميع الالفاظ فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا كان وضعه الخ فاجاب بقوله الواقع في المتبوع قوله اي في جميع الاستعمالات اشارة الى ان قوله عموما منصوب على الظرفية اي في اي زمنة جميعة الخ قوله فان التقييد يدل دائما ولهذا يجب ان يكون له موصوفا لفظا او تقديرا قوله بان يدل دقم وهم وهوان المراد ببعض الاستعمالات استعمال بعض العرب دقم بقوله بان يدل اي يدل اللفظ الواحد في بعض المواضع على معنى في متبوعه وفي بعضه لا يدل على معنى في متبوعه كما بين المصنف رح امثلته قوله اي كامل في الرجولية هذا بيان لحاصل المعنى لان مقصوده هو التاويل بالمشتق كما توهم فلا يرد ان عند المصنف رح لا يشترط التاويل فكيف اول الشارح ههنا قوله فاي رجل الفاء لتعليل لتطبيق المثال مع الممثل قوله وذهب بعضهم الخ لان تعريف اللام ايضا من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساويا قوله لان المعرفة اشارة الى ان التقييد احترازي وليس باتفاقي وايضا

له ولعين كون المصنف رح اتى بكاشفة اعانة بنعت المؤكدة قاله عبد ۱۲ منه وفيه ان المؤكدة مغيرة لمفهوم الموصوف والكاشفة موضحة مفسرة له قاله عبد الرحمن ۱۲ منه مولانا مولوي مفتي عبد الرحيم سلمه

اشارة الى ان المدعى مركب من جزئين احدهما توصيف النكرة بالجملة وثانيهما عدم توصيفها بالمعرفة فالمصرح اشار الى الاول قصدا والشارح اشار الى الثانى قصدا قوله التى هى فى حكم النكرة جواب سوال وهو ان هذا الحكم ينافض ما تقرر من ان النعت يطابق المنعوت فى التعريف والتنكير لان الجملة ليست بنكرة لكونها قسما من الاسم فاجاب بقوله التى هى فى حكم النكرة لان المقصود فى الجملة المحكوم بها والاصل فيها ان يكون نكرة وايضا المراد من الجملة مضمونها وهو نكرة فان قيل ان مضمون زيد قائم قيام زيد وهو معرفة بالاضافة الى زيد قلنا ان هذه الاضافة اضافة لفظية وهى لا تفيد التعريف فان قيل ان الاضافة اللفظية اضافة الصفة الى معمولها وللصفة ليس بصفة عندهم قلنا ليس المراد عن القيام المضاف ههنا مطلق القيام بل القيام المأخوذ من القائم فهو من الصفات وايضا المضمون ليس عبارة عن القيام فقط بل هو عبارة عن المضاف والمضاف اليه قوله لان الدلالة على معنى وايضا ان الصفة فى المعنى يكون خبرا عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبرية كما تخبر بالمفرد قوله لان الانشائية الخ لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يعم فائدتها وهى ان يحرز المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له كما هو الفرق بين الصفة والخبر والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وايضا ان الانشائية لا ثبوت لما فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه قوله الا بتاويل جواب سوال وهو ان على ما ذكره الشارح ينبغى ان لا يصح قولنا جاءنى رجل اضرب بل فان قولنا اضرب بل جملة انشائية وقعت صفة لرجل وايضا ينبغى ان لا تقع الانشائية جزاء للشرط مع انها واقعة جزاء كما فى قولنا نعم اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الخ وكذا ينبغى ان لا تقع خبرا مع انها واقعة خبرا فى نحو قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا فاجاب بقوله الا بتاويل ثم يرد عليه ان التاويل موجود فى الخبرية ايضا لان قولنا زيد ابوه قائم فى قوة قائم الاب كما مر فى مبحث الكلام فاجاب الشارح عنه بقوله بعيد يعنى ان التاويل فى الخبرية فى نفس الجملة بلا امر زائد عليها واما فى الانشائية يكون التاويل بدليس فى نفسها بل بامر خارج عنها وهو مقولى فى حقنى قولنا جاءنى رجل اضرب بل ويمكن ان يقال ان الانشائية لا تقع صفة اصلا فان الصفة هى مقولى فى المثال المذكور وقولنا فى حقه اضرب من متعلقاته قوله اى مستحق الخ جواب سوال وهو ان هذا القول انما يستقيم لو صدر هذا القول من احد قبله والا فلا يستقيم فاجاب بقوله اى مستحق لان يوجه بضرب قوله الراجع الى تلك النكرة جواب سوال وهو انه ينتقض بقولنا جاءنى رجل زيد عالم فان فى العالم ضميرا مع انه لا يصح التوصيف به فاجاب بقوله الراجع الى تلك النكرة الخ والضمير فى العالم راجع الى نكرة فان قيل الربط لا يتوقف على الضمير بل ينبغى ان يكون عائد اخرى كالالف واللام او وضع الظاهر موضع المضمر او كون الخبر مفسرا للمبتدا قلنا ان الصفة ليست من ضروريات الموصوف فلا بد فيها من رابط قوى وهو الضمير والخبر من ضروريات المبتدا فيكتفى فيه بادنى رابط فان قيل ان الصلة ايضا من ضروريات الموصول مع ان

سلمه وانما كانت الجملة فى حكم النكرة لافادتها نسبة محمولة كالنكرة التى للافادة فرد محصل قاله لعبد الحق ۱۲ سلمه وايضا النعت يكون مربوطا بالمنعوت والانشاء لا يحتمل الربط الا بتاويل ۱۲ سلمه يجاب ان المراد من المقول ليس المقولية بالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان ايضرب بعمرو ۱۲ قاله عبد الرحمن

الرابط فيه ايضا هو الضمير وحده قلنا سلمنا لكن الصلة بمنزلة الصفة من حيث ان كلواحد منهما قيد للسابق والحال ان في الصفة لابد من الضمير وكذا في الصلة وزيادة تحقيقه في بحث الحال في شرح قوله المصدر فالاسمية بالواو والضمير قوله تكون اجنبية وتكون كوضع الجر في جنب الانسان قوله و يوصف بحال الموصوف اشارة الى تقسيم الوصف الى القسمين قوله اى بحال قائمة جواب سوال وهو ان الصفة باعتبار حال المتعلق ايضا حال الموصوف فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله اى بحال قائمة به يعنى سلمنا ان الصفة باعتبار حال المتعلق حال الموصوف ايضا لكن ليست قائمة بالموصوف بل قيامه بالمتعلق فقط قوله يعنى بصفة اعتبارية جواب سوال وهو ان هذه الحال لما كانت من احوال المتعلق فكيف يكون صفة للموصوف فاجاب بقوله يعنى بصفة اعتبارية ثم ترد عليه ان الصفة الاعتبارية يثبت لشئ باعتبار العلاقة فما العلاقة ههنا فاجاب بقوله تحصل له بسبب تعلقه يعنى ان العلاقة هو التعلق بين الموصوف والمتعلق قوله وان كان اعتباريا اى حصل له بسبب المتعلق قوله يتبعه اى الموصوف في عشرة امور لان النعت ليس الا عين المنعوت في الحقيقة قوله يوجد منها دفع لما يتوهم من ان الكل لا يكون موجودا في تركيب واحد مع ان فيها تضاد فكيف اجتمعت في تركيب واحد فدفع بقوله يوجد منها قوله رفعا ونصبا وجرا يعنى ان الاعراب ثلثة فان قيل ان اعتبرت الاقسام الاولى فالاقسام ثمانية فلا يصح قوله عشرة وايضا لا يصح قوله رفعا ونصبا وجرا لانها اقسام ثنوية اى اقسام الاقسام وان اعتبرت الاعم من الاولى والثنوى فينبغى ان يكون ازيد من العشرة لان المعارف خمس وكذا البواقى قلنا المعتبر هو الاقسام الاولية واما الرفع والنصب والجر وان كانت اقساما ثنوية لكنها مقصودة بالبحث في هذا الفن فكانت كالاولية قوله الا اذا كان استثناء من متابعة الوصف للموصوف في التنكير والتانيث قوله من تلك الامور العشرة دفع وهم وهو ان المراد من البواقى البواقى من الخمسة الاولى وهو باطل فدفع بقوله من تلك الامور العشرة قوله كالفعل فان قيل ما الوجه ان النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف في الخمسة الاولى وفي البواقى كالفعل قلنا لان التبعية للموصوف في الخمسة الاولى ايضا لاسناد الى ما بعده والتبعية للموصوف في الخمسة البواقى ايضا لاسناد الى ما بعده[1] وايضا ان النعت باعتبار حال المتعلق ذو شبهين فشبه الموصوف يقتضى ان يكون تابعا للموصوف في كل الامور وشبه المتعلق يقتضى ان يكون تابعا للمتعلق في كل الامور فعلمنا بشبهين ففي الخمسة الاولى يكون تابعا للموصوف وفي الخمسة البواقى يكون تابعا للمتعلق ولم يعكس لان تبعية الصفة للموصوف في الخمسة الاولى لا يمنع الاسناد الى المتعلق واما تبعية الصفة للموصوف في الخمسة البواقى فيمنع الاسناد الى المتعلق كما لا يخفى على من له فكر سليم قوله لشبهه اى لمشابهة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل من حيث ان كلواحد منهما يسند الى ما بعده او انه مشابه به في العمل قوله تقول مررت برجل قاعد غلامه مثال الفاعل المفرد قوله وبرجلين قاعد غلاماهما مثال الفاعل المثنى

[1] لان النعت مسند الى الظاهر الذى بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته وتاءه فكذلك الصفة لانها عاملة عنده وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقي فكذلك الصفة ۱۲

قوله او برجال قاعد غلمانهم مثال الفاعل المجموع قوله ومررت بامرأة قائم ابوها مثال الفاعل المذكر قوله وبرجل قائمة جاريته مثال الفاعل المؤنث الحقيقي بلا فصل قوله وبرجل معمور او معمورة داره مثال لما لا يجوز تذكيره وتانيثه لان فاعله هو الدار وهو مؤنث غير حقيقي قوله وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله وهو الدار قوله كالضمير المستكن الكاف للتمثيل الجزئي . الممثل للتشبيه قوله و لذلك اي لاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل قلت مررت قوله وكان لا تخرجه الضمير البارز راجع الى الوصف الاول ومفعول للفعل وقوله مشابهة فاعله قال عبد الرحمن اي ولما كان الظاهر لا يخرجه الوصف الاول لخلوه بذكر لفظ الظاهر بعد كان اشارة الى ان كلمة كان تامة لعدم العائد في قوله لا تخرجه الى اسم كان وهو لفظ ظاهر حتى يكون خبرا قوله لما عرفت في ضمن الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب برجلين ضاربين قوله لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية بل زاد عليه قوله وفي البواقي كالفعل اذ لو قال وفي البواقي لا يتبع لا يعلم ان عدم تبعيته في اي شيء ومن اي جهة فلا يدخل تحت الضابطة واما قوله وفي البواقي كالفعل فضابطة معلومة قوله من غير حسن ولا ضعف جواب سوال وهو ان التركيبين الاولين ايضا جائزان فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير حسن ولا ضعف فيصح المقابلة قوله عن مواقعة الفعل وايضا الجمع المكسر لحكم المفرد الا ترى ان اعراب كل واحد منهما واحد كما مر في بحث الاعراب في قوله المصروف فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ قوله في الظاهر وانما قال في الظاهر اذ من المعلوم ان لا يكون للفعل الواحد فاعلان في الواقع قوله الا ان تخرجه الواو جواب سوال وهو انه لما اجتمع فيه فاعلان ينبغي ان يمتنع الى ان يكون ضعيفا فاجاب بقوله الا ان تخرجه الخ وفيه لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون الا اسما فان بعضهم جعل كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند فانقيل لما احتمل هذا التاويل الثالث ينبغي ان لا يكون ضعيفا اجيب ان تاويل الاول احمل الكلام على غير مذهب الجمهور وهو ضعيف وفي الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر وهو ممتنع لانه ضعيف اجيب عنه يمكن هنا كون الضمير مبهما وهو الذي لا يكون له مرجع وهو جائز من غير تقدم المرجع نحو ربه رجلا فان قيل ان التاويل الثالث لما احتمل الالتباس بين المبتدا والفاعل فينبغي ان يمتنع لان يكون ضعيفا قلنا المراد من الفعل ههنا هو الجملة الفعلية لا الفعل وحده فلا يلزم الالتباس كذا قال العلامة التفتازاني في المطول حيث قال في اخر احوال المبتدا ان كثيرا ما يطلق الفعل على الفاعل مع ضميره قوله

فلا حاجة لهما الى التوضيح وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا في النكرة وتوضيحا في المعرفة ولا شك ان الضمائر لا تقع نكرة فلا يفيد الا توضيحا في المعرفة قوله وحمل عليهما جواب سوال وهو ان الدليل اخص من المدعى فاجاب بقوله وحمل عليهما فان قيل ان ضمير الغائب قد يقع موصوفا في قوله تعالى لَآ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْعَزِيْزُ الْحَكِيْمُ قلنا ان العزيز بدل من قوله هو او نقول ان هو ههنا ليس بضمير بل هو اسم من اسماء الله تعالى يعني ان هو يسكون الواو اسم الله تعالى و بحركة الواو ضمير قوله ولا يوصف به واليضا ان الموصوف اخص او مساو ولا شئ اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به ... قوله لانه يدل على الذات فان قيل قد يدل الضمير على الوصف اذا كان راجعا الى الوصف كاسم الفاعل فيصير كونه صفة حينئذ قلنا هذه الصورة نادرة لا يعبأ به قوله وكانه لم يقع جواب سوال وهو ان قوله لا يوصف به مذكور في المتن فلما اعتذر الشارح الرضي عن تركه اجاب بقوله وكانه لم يقع الخ قوله اى الموصوف المعرفة جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا حيوان ناطق فان ههنا الموصوف اعم من الصفة اذ الحيوان اعم من الناطق فاجاب بقوله اى الموصوف المعرفة ولما حيوان فهو نكرة ثم يرد عليه انه منقوض بقولنا الحيوان الناطق فان ههنا الموصوف معرف مع انه ايضا اعم من الصفة اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فاجاب الشارح عند بقوله اشد اختصاصا بالتعريف اى ليس المراد بالاخص ان يكون اخص في صدق الافراد ولا شك ان افراد الحيوان اكثر من افراد الناطق بل المراد من الاخص هو الاخص في التعريف كما ان تعريف العلم زائد على تعريف اللام نحو زيد الفاضل فان قيل لو قال الشارح المراد من الاخص ما هو اشد تعريفا يكون جوابا عن حيوان ناطق وعن الحيوان الناطق اى عن النكرة والمعرفة فلا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة قلنا لا نسلم انه لا حاجة الى قوله اى الموصوف المعرفة لان شدة الاختصاص بالتعريف لا يكون الا بعد تحقق جنس التعريف او نقول ان الشارح اختار ههنا ترخيم العنان ومن الشارحين من جعل الاخص على اصطلاح المنطقيين وهو ان يكون المراد من الاخص هو الاخص في الصدق فيرد عليهم الحيوان الناطق وحيوان ناطق واليضا لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الخ اجيب عن الاول ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وعن الثاني ان بناءهن القول بطريق الاستخدام بان يراد من ضمير اللفظ اصطلاح اهل المنطق عندهم و قوله ومن ثم اشارة الى المعنى الاخر وهو ان يكون الاخص في التعريف والمعلومية فان قيل في الاستخدام لا بد من الضمير وهو منتف ههنا قلنا بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة قولك من اجله فان قيل اذا كان الموصوف اخص فكيف يثبت له التوضيح بصفة اعم قلنا كثيرا ما يكون

سلہ واذا كان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا تحتاج اليه قاله عبد ۱۲ سلہ لان المدعى منع موصوفية مطلق الضمائر فالدليل خاص وبهذا كان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ۱۲ سلہ فلا يلزم توصيف الضمير ۱۲

مولوی مفتی عبد الرحیم

الاخص یحتمل الاوصاف فدفع الاحتمال بالاعم نحو زید ان الظریف قولہ والمعلومیۃ عطف التفسیر للتعریف قولہ یعنی اعرف منہا جواب سوال وھو ان التعریف مقابل للتخصیص فکیف اجتمعا فی قولہ اشد اختصاصا بالتعریف فاجاب بقولہ یعنی اعرف منہا ای المراد ان یکون اعرف منہا قولہ دون منہا اسم التفضیل ھہنا بمعنی نفس الفعل ای ان لا یکون دونا قولہ ان اعرفہا المضمرات قالوا اما کون ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف فظاھر واما کون ضمیر الغائب اعرف فلانہ انما محمول علیہما واما لانہ یحتاج الی لفظ یعبر بہ ھذا الضمیر عنہ ولھذا الاحتیاج جعل الضمیر الغائب بمنزلۃ وضع الید فکان ھذا الضمیر وضع یدہ علی ذلک اللفظ واما کون العلم اعرف من اسم الاشارۃ فلان مدلول العلم ذات معینۃ مخصوصۃ عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارۃ فان مدلولہ عند الوضع غیر معین وانما یکون تعینہ بالاشارۃ الحسیۃ وکثیرا ما یقع اللبس فی المشار الیہ باشارۃ حسیۃ واما کون اسم الاشارۃ اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب یعرف مدلول اسم الاشارۃ بالقلب والعین معا ومدلول المعرف باللام یعرف بالقلب فقط والموصول کذا لکن اللام واما المضاف الی احد الاربعۃ فتعریفہ بتعریف المضاف الیہ سواء عند سیبویہ لانہ یکسب التعریف منہ قولہ ای ذا اللام الاخرد فع وھم وھو ان المراد بالمثل عین ذا اللام الذی وقع موصوفا فلا یثبت الفرق بین الصفۃ والموصوف فدفع بقولہ ای ذا اللام الاخر وانما قال لا بمثلہ ولم یقل الا ہو یعنی ان المصنف رجح وضع المظہر موضع المضمر وھو لا یکون الا لنکتۃ فما ھی قلنا النکتۃ فیہ دخول الموصول قولہ امس للاداری فی ذکر قولہ امس فائدۃ لہذا المثال تام بقولہ او الرجل الذی کان عندک فتامل فیہ قولہ بلا واسطۃ دفع وھم ظاھر قولہ وغیرہ وھو المبرد قولہ بخلاف سائر المعارف متعلق بقولہ لم یوصف ذو اللام الا بمثلہ قولہ فلو وقع الاخص الخ جواب بسوال وھو انہ یشکل بمثل جاءنی زید صدیقک عند سیبویہ لان المضاف الی ضمیر المخاطب اعرف من العلم عندہ وکذا بمثل مررت بزید ھذا عند ابن سراج لان اسم الاشارۃ اعرف من العلم عندہ وکذا بمثل مررت بالرجل الذی قام ابوہ عند الکوفیین لان تعریف الموصول زید من المعرف باللام عندھم فاجاب بقولہ فلو وقع الاخص الخ قولہ عند صاحب ھذا المذھب ای عند من قال انہ اخص قولہ وانما التزم وصف جواب سوال وھو انکم قلتم ان الشرط فی الموصوف ان یکون اخص او مساویا فعلی ھذا ینبغی ان یجوز اتصاف اسم الاشارۃ بذی اللام والموصول والمضاف الی احدھما لکونہما اعرف منہا او مساویا لہا مع انہم التزموا وصف باب ھذا بذی اللام فاجاب المصنف رح عنہ بقولہ وانما التزموا وصف الخ قولہ ای باب اسم الاشارۃ جواب سوال وھو انہ لا یصح اضافۃ الباب الی ھذا لان الباب عبارۃ عن النوع وقولہ ھذا فرد وشخص فاجاب بقولہ ای باب اسم الاشارۃ واضافۃ الباب الی اسم الاشارۃ بیانیۃ فلا یرد انہ لیس لاسم الاشارۃ نوع بل ھو نوع بنفسہ قولہ بحسب اصل الوجہ وان کان بعد الاشارۃ الحسیۃ لان بہا یعرف الذات والتشخص ولا یعرف الجنس بہا فیکون مقتضیا

لبیان الجنس لان الجنس فی اسم الاشارۃ مبہم لانہ یصدق علی الاجناس والجنس فی ذی اللام معلوم فان قیل ان الاشارۃ یعلم الذات والتشخص واللازم معہ العلم بالجنس ایضا قلنا ان المخاطب ان حصل لہ العلم بالجنس من العلم بالفرد لکن لیس فی کلام المتکلم دلالۃ علی بیان الجنس قولہ من المحتاج الفقیر قیل ہذا الدلیل لو صح لزم ان لا یصح توصیف ذی اللام بالمضاف الی مثلہ اذ فیہ ایضا استعارۃ من المستعیر قلنا فرق بینہما بان الموصوف المبہم ہہنا یکتسب التعریف من المضاف الی المعرف باللام ولکن للموصوف المعرف باللام لا یکتسب التعریف من المضاف الی المعرف باللام لان جنسہ غیر مبہم بل للتوضیح فقط بخلاف اسم الاشارۃ لان الجنس فیہ مبہم لانہ یصدق علی الاجناس قولہ وحمل الموصول الخ جواب سوال وہو ان الموصول انما یفید لبیان الذات والتشخص لا الجنس فاجاب بقولہ وحمل الموصول علیہ الخ قولہ ای الکریم ای مررت بہذا الکریم فیکون الذی کرم بمعنی الکریم فان قیل ان ما قلت ان فی اسم الاشارۃ ابہام باعتبار اصل الوضع فہو بینا فض بما سبق فی بحث التمییز لان الشارح رح قال ثمۃ ان الابہام فی اسماء الاشارۃ باعتبار ما استعمل فیہ ولا ابہام فیہا بحسب اصل الوضع لانہا موضوعۃ لمفہوم کلی ہو لکل جزئی تأمل فیہ قولہ لان الابیض عام ہذا اذا کان اللام فی الابیض للجنس او الاستغراق واما اذا کان اللام للعہد فلا یکون الابیض عاما کما لا یخفی قولہ ان المشار الیہ انسان وفیہ نظر وہو ان العلم موجود فی الملائکۃ والجن اجیب عنہ ان المراد بالعلم علم الانسان بقرینۃ قولہ مررت لان المرور من الجن والملائکۃ لا یعلم لنا قولہ بل رجل لان تنکیر الصفتین لا علیہ قولہ العطف ہو فی اللغۃ الامالۃ کما یقال عطفت النخلۃ الی الارض اذا مالت الیہ لقب ہذا القسم من التابع بہ لامالۃ حرف ما بعدہ الی ما قبلہ وسمی ایضا بعطف النسق لانہ مع متبوعہ علی نسق واحد لان کلا منہما مقصود بالنسبۃ وفیہ نظر لانہ لما کان بمعنی الامالۃ لا یصح صلتہ بعلی کما یقال عطف علیہ اجیب بانہ یتضمن معنی وقع او مال الیہ ووقع علیہ قولہ یعنی المعطوف جواب سوال وہو انہ لا یصح حمل قولہ تابع علی العطف لانہ علی ہذا یلزم حمل الذات مع الوصف علی الوصف فاجاب بقولہ یعنی المعطوف ثم یرد علیہ ان التعریف غیر مانع لانہ دخل فیہ عطف البیان لانہ ایضا معطوف فاجاب عنہ بقولہ بالحرف قولہ ای قصد نسبتہ الخ جواب سوال وہو ان الضمیر فی قولہ مقصود راجع الی التابع والضمیر فی التابع راجع الی الموصوف فیعلم منہ ان نفس المعطوف وذاتہ مفعول القصد ولیس کذلک لان القصد لا یقع الا علی مقدور المتکلم وذات المعطوف غیر مقدورۃ فاجاب بقولہ ای قصد نسبۃ الخ یعنی العبارۃ بحذف المضاف الیہ ان النسبۃ المقصودۃ الیہ باعتبار حال المتعلق لا باعتبار حال نفسہ قولہ الواقعۃ فی الکلام جواب سوال وہو ان العبارۃ لا تصح قول المصنف رح بالنسبۃ لانہ علی ہذا یلزم قصد النسبۃ بالنسبۃ وہذا باطل فاجاب بقولہ الواقعۃ یعنی فرق بین النسبتین اذ المراد بالنسبۃ الاولی ما ہو مذکور فی قول الشارح رح ہی النسبۃ التی کانت فی الواقع الی النسبۃ التی صدر من الفاعل

کالمجئ الصادر من الفاعل والمراد بالنسبۃ التی ذکرت فی قولہ المصدر ھی النسبۃ الواقعۃ فی الکلام کالمجئ الذی حکم بہ عن المجئ الذی صدر من الفاعل فیکون تقدیر الکلام قصد نسبۃ الاصلی الواقع الصادر من الفاعل بالنسبۃ التی ذکرت فی الکلام بطریق الحکایۃ عن النسبۃ الاصلی قولہ فقولہ بالنسبۃ متعلق الخ دفع وھم وھو ان قولہ بالنسبۃ متعلق بمتلبس کما ھو الشائع فیما بینھم الا بالقصد فلا یحصل الاحتراز عن سائر التوابع لان التلبس بالنسبۃ موجود فی الکل فدفع بقولہ متعلق بالقصد فان قیل ان قولہ مقصود صالح للتعلق بہ لانہ شبہ الفعل فلم لم یتعلق بہ مع انہ مذکور قلنا لو تعلق بہ لتوھم منہ ان ذات المعطوف مقصود بالنسبۃ لان المقصود کما یکون مشتملا علی المصدر کذلک یکون مشتملا علی الذات قولہ المفھوم من المقصود جواب سوال ظاھر قولہ ای کما یکون جواب سوال وھو ان المتبادر من قولہ مع مابعدہ انہ متعلق بالنسبۃ القریب فلا یحصل الاحتراز عن البدل فاجاب بقولہ ای کما یکون یعنی انہ ایضا متعلق بالقصد لا بالنسبۃ قولہ من غیر استقلال بہ ای بالتابع واما المعطوف فھو مستقل واجیب ایضا ان معناہ مقصود باصالۃ النسبۃ لا بکیفیۃ النسبۃ من الایجاب والسلب قولہ ولما تم الحد جواب سوال وھو ان المقصود من التعریف ھو الاحتراز عما عداہ والاحتراز حاصل بما ذکر فالاشتغال بقولہ یتوسط الخ اشتغال بما لا یعنی اجاب بقولہ ولما تم الحد قولہ ولم یکتف بقولہ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یذکر قولہ تابع یتوسط الخ ولم یذکر قولہ تابع مقصود الخ فاجاب بقولہ ولم یکتف الخ قولہ ببتعیۃ للعطف علیہ وھو الصفۃ الاولی قولہ ویصدق علی ھذہ الصفۃ ای الصفۃ التی دخلت حرف العطف علیھا قولہ لان توسط حرف العطف جواب سوال وھو ان توسط حرف العطف بین الشیئین یقتضی عطف الثانی علی الاول والصفۃ لیست بمعطوف علی الموصوف فکیف یدخل فی تعریف المعطوف اجاب بقولہ لان توسط حرف العطف اہ حاصل الجواب منع الاقتضاء قولہ وھی من ھذہ الجہۃ جواب سوال وھو فلیکن من ھذہ الجہۃ معطوفۃ فلا یرد الجواب بقولہ من ھذہ الجھۃ الخ قولہ وقیل قد جوز الزمخشری الخ ھذا جواب اخر لعدم الاکتفاء فی التعریف بقولہ تابع یتوسط الخ قولہ لتاکید اللصوق بمعنی الجمع وکون الواو لتاکید الخ فلان الواو للجمع فکما یجمع المعطوف بالمعطوف علیہ کذلک یجمع الموصوف بالصفۃ قولہ وحکم المصدر فی شرح المفصل فیہ اشارۃ الی تاکید قول القیل قولہ ولھا منذ رون فیہ انہ لیس فی ھذہ الایۃ الواو والیہ لم یورد المصدر فی شرح المفصل ھذہ الایۃ بل اورد قولہ تعالی وَمَا اَھْلَکْنَا مِنْ قَرْیَۃٍ اِلَّا وَلَھَا کِتَابٌ مَعْلُوْمٌ واللہ اعلم قولہ صفۃ لقریۃ اذ لو کان حالا لتقدم لان ذو الحال نکرۃ قولہ ولفظ عن للصنف ایضا اشارۃ الی تاکید قول القیل وفیہ نظر لانہ بعینہ ما قالہ اولا فی قولہ جاءنی زید العالم او الشاعر والد بر اجیب ان فیما

لہ لان المقصود من التعریف ہو الجمعیۃ والمنعیۃ وہما یحصلان بقولہ یتوسط الخ الی قولہ مقصود ۱۲ مفتی عبد الرحیم سلمہ

قالہ اولا یکون لہ الخ للنعت جہتان جہۃ النعت وجہۃ العطف الخ بلحاظ جہتین فیما قالہ ہہنا نقلا عن المصرح یکون لہ جہۃ واحدۃ ای بلحاظ جہۃ واحدۃ وہی النعت لا محالۃ ولا یکون معطوفا قولہ وانما حسن دخول العاطف جواب سوال وہو ان العاقل مثلا اذا لم یکن معطوفا فی الحقیقۃ لم یجز دخول العاطف علیہ فاجاب بقولہ وانما حسن الخ قولہ لما بینہما من التغائر ای فکما ان بین المعطوف والمعطوف علیہ مغائرۃ فی الذات کذلک بین الصفۃ والموصوف مغائرۃ فی الذات ای فی المفہوم وان اتحدا فی الصدق علی شئ واحد قولہ فیہ نظر ای فی قول القیل مع التاکید بقول المصنف نظر قولہ ای بین الصفات والمعطوفات قولہ لدلالتہا ای لدلالۃ حروف العاطفۃ قولہ فیہا ای فی الصفات قولہ من الجمع بیان لکلمۃ ما فی الواو قولہ والترتیب کما فی الفاء وکاحدہما کما فی کلمۃ او یجب عنہ ان الدلالۃ علی تلک المعانی غیر کافیۃ فی کونہا عاطفۃ بل لا بد ان یکون المعطوف والمعطوف علیہ مقصودان فی الکلام ولا بد ان یکونا غیر متحدین فی الصدق قولہ لا المنصوب والمجرور اشارۃ الی ان قید المرفوع احترازی وایضا الی ان المدعی مرکب من جزئین فصرح للمباحدہما والشارح بالآخر قولہ بارزا کان او مستترا دفع وہم ظاہر قولہ اولا جواب سوال وہو ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لان العطف اذا تحقق ووجد فکیف یتوقف علی التاکید فاجاب بقولہ اولا حاصلہ سلمنا ان الجزاء لا یترتب علی الشرط لکن ہذا اذا لم یکن فی الجزاء قرینۃ علی تحقق الشرط وہہنا وجدت وہو قولہ اولا لانہ مقدر فی عبارۃ المصنف واجاب مولانا عبد الغفور بزیادۃ لفظ الارادۃ فی جانب الشرط فان قیل ان ہذا التاکید لا یخلو اما لفظی فہو بتکرار اللفظ الاول وہہنا لیس کذلک واما معنوی فہو بالفاظ محصورۃ وہہنا لیس شئ منہا قلنا ہذا لفظ اذ المنفصل مرادف المتصل والتاکید باحد المترادفین کانہ بعین اللفظ الاول قولہ علی بعض حروف الکلمۃ فیکون کعطف کل الکلمۃ علی جزء الکلمۃ فیلزم انحطاط مرتبۃ المتبوع عن مرتبۃ التابع قولہ لانہ بذلک یظہر الخ جواب سوال وہو ان التاکید بالمنفصل لا یخرج المتصل عن عطف کل الکلمۃ علی بعض الکلمۃ فلا فائدۃ فی التاکید فلذا قولہ لانہ بذلک الخ حاصل الجواب ان المنفصل مرادف المتصل فلما کان بالمنفصل المستقل صار کان المتصل ایضا مستقل باعتبار استقلال المرادف قولہ جواز افادہ الجواز استقلالہ قولہ مما اتصل بتاکیدہ ای باعتبار استقلال تاکیدہ قولہ ولا یجوز جواب سوال ظاہر قولہ فان کان الضمیر منفصلا اشارۃ الی فائدۃ قولہ المتصل قولہ وکذا ان کان متصلا منصوبا اشارۃ الی فائدۃ قولہ للمرفوع قولہ وزید ضربہ وغلامہ مثال المستتر فان قیل یجوز ان یکون ضمیر ہو فاعل ضرب فما الدلیل علی ان الفاعل

ہہنا مستتر

لہ یعنی ان الفرق بین ہذا الوجہ والوجہ الاول ان الوجہ الاول جعل المعطوف علی الصفۃ صفۃ من وجہ ومعطوفا من وجہ وہذا الوجہ جعلہ صفۃ لا محالۃ من غیر ان یکون معطوفا من وجہ قالہ عصام الدین ۱۲ سہ تقریرہ ان المتبادر من المتصل البارز فینتقض بنحو زید ضربہ وغلامہ فانہ یجب تاکیدہ مع انہ لیس ببارز فاجاب بقولہ بارزا کان الخ ۱۲ سہ حیث قال ای اذا اردت العطف ۱۲ منہ سہ وہذا کما قال اللہ تعالی إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فان اقامۃ الصلوۃ لا یکون الا بتحقیق الوضوء فالمراد انہ اذا اردتم ان تقوموا الی الصلوۃ فاغسلوا الخ قالہ عبد الرحمن ۱۲ اللہم اغفرلی

قلنا الفصل الضمير عند تعذر المتصل ولا تعذر ههنا فافهم ولا تكن من الغافلين قوله الا ان يقع فصل وفيه نظر وهوان بوجود الفصل لا يخرج الكلام من عطف كل الكلمة على جزئها فيلزم زيادة التبع على المتبوع اجيب بانه لا يلزم زيادة التبع لطريان الفتور للمعطوف باعتبار البعد عن المعطوف عليه فتعارض بعد المعطوف لكمال المعطوف فان قيل انه يعلم من قوله فحسن الاختصار بترك التاكيد ان الطوالة تحصل بالتاكيد ويعلم من قوله بوجود الفصل ان الطوالة تحصل بالفصل ايضا ان التاكيد تحصل بتاخير الفصل عن المعطوف معان ههنا لا يجوز ترك التاكيد فالاولى ان يقول انه يلزم الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه اجيب عن الثاني ان ههنا كلامان احدهما المعطوف عليه والآخر المعطوف لانه فاعل فعل مقدر باعتبار العطف فالمراد بالاطالة اطالة الكلام الاول واطالة الكلام الاول ليس الا بالفصل الكثير فما له ليس الا الفصل الكثير بين المعطوف والمعطوف عليه واجيب ايضا ان هذا ايراد لو كان الضمير في قوله لانه قد طال ضمير الشان وان رجع الى التاكيد فلا يرد فان قيل ان قوله طال لا معنى فكيف يكون قوله الكلام مفعولا له قلنا ان قوله طال سهو من الكاتب والنسخة الصحيحة طول من باب التفعيل فيكون متعديا قوله سواء كان الفصل دفع وهم وهوان المراد من الفصل ما يكون قبل حرف العطف باعتبار تخصيص المصنف في المثال فدفع بقوله سواء كان الفصل قوله فكبكبوا فيها اي القي في الجحيم هم اي الكفار اي الهتة فقوله والغاوون عطف على ضمير المجموع لوجود الفصل وهو فيها ووجود التاكيد وهو هم والكبكبة بالفارسية بزور افكندن والغاوون بالفارسية گمراهان قوله والامران متساويان اشارة الى الرد على البصريين والكوفيين اي التاكيد مع وجود الفصل وعدم التاكيد مع وجوده متساويان فان قيل لم لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل باعادة الرافع مثل ضربت وضربت زيد كما يجوزون في الضمير المجرور باعادة الجار مثل مررت بك وبزيد قلنا على هذا يطول الكلام فان ضرب طويل بالنسبة الى التاكيد وهوانا قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى ان قول المصنف رح مخالف عن القبيلتين لانه اوجب التاكيد حيث قال الخ فان قيل يجوز ان يراد بالوجوب الوجوب الاستحساني قلنا يابى عن ذلك ما ذكره في مبحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله اعيد الخافض قيل ليشمل هذا القوله تعالى .... تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ فان الارحام مجرور بالباء اجيب بانه شاذ لا يعبأ به واجيب ان هذا الواو ليست للعطف بل للقسم قوله حرفا كان او اسما اشارة الى الرد على الشيخ الرضي حيث قال لا يعاد العامل الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه جلب لهذا الغرض كما بين فانه لا يتصور الا بين شيئين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز اذا قام قرينة دالة على المقصد

الطوالة

لہ فعلم ان الفاعل هو المرفوع المتصل المستتر ۱۲ م سہ ای قولہ ضربت الیوم وزید ۱۲ م مفتی عبد الرحیم ۱۲

سہ فانہ یدل علی ان العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکید بالمنفصل غیر جائز ۱۲ اللہم اغفر لے

مفتی عبد الرحیم الفشاور ے الرحمد ے

کذا قال مولانا عبد الغفور والجواب عنه ما قاله الشارح من ان الثانی کالعدم قوله لان الضمیر
الضمیر المجرور قال مولانا عصام الدین هذا منقوض بقوله تعالی فبما رحمة من الله فان قوله
رحمة مجرور بالباء مع انه انفصل بینهما بکلمة ما اقول فی الجواب عنه ان کلمة ما عبارة من رحمة الله فان
لفصل کلا فصل قوله جاز الفصاله وفیه نظر لان قوله جاز الفصاله لیس علی ما ینبغی لعدم ترتبه
علی الشرط لانه یجب الفصاله عند عدم کونه ضمیرا متصلا ولیس بجائز اجیب عنه ان المراد
بالجواز هو الامکان العام المقید بجانب الوجود ای عدم الانفصال لیس بضروری فیجتمع مع وجوب
الانفصال قوله ولیس للمجرور وجواب سوال ظاهر قوله وفی استعارة المرفوع جواب سوال وهو انه
لم لا یجوز ان یستعار المرفوع المنفصل للمجرور المنفصل حتی یوکد به فاجاب بقوله وفی استعارة المرفوع
مذلة لان استعمال العمدة فی الفضلة ذلة العمدة فان قیل نه علی هذا یلزم سد باب الاستعارة اذ
الاستعارة انما یکون اذا کان المستعار عنه اقوی من المستعار له اذ الاستعارة بناء علی الافتقار ای افتقار
المستعار له الی المستعار عنه الا تری انه لا یصح استعارة المسبب للسبب لعدم افتقار السبب الی المسبب
کذا قال علماء الاصول وایضا ان هذا یخالف ما قال الشارح فی بحث الضمائر حیث قال ان الضمائر
حیث تقع بعضها موقع بعض نحو ما انا کانت فان قوله انت ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور اذ الکاف
فی قوله کانت حرف جر فینبغی ان یکون مدخوله ضمیرا مجرورا ای ما انا کذلک اجیب عن الاول بان الاستعارة
صحیحة لاکن ههنا مانع اخر وهو انه بعد الاستعارة یجعل العمدة تاکیدا وتابعا للفضلة والمراد بالذلة هذا
فان قیل فلیکن استعارة الضمیر المنصوب المنفصل للمجرور فلا یثبت ذلة العمدة قلنا فیه وهم عدم ...
الاستعارة لان الضمیرین المتصلین بهما کانا متحدین توهم ان منفصلیهما ایضا متحدان قوله ولا
یکتفی بالفصل جواب سوال ظاهر قوله نحو مررت بک وبزید مثال الجار الحرفی قوله والمال
بینی وبینک مثال الجار الاسمی قوله فالمعطوف دقم وهم وهو ان قوله بزید معطوف علی کاف
الخطاب فی قوله بک فیلزم دخول الحرف وهو الباء علی الحرف وهو الباء فی قوله بزید وذا غیر جائز
لان الحروف الجارة لا تدخل الا علی الاسماء وکذا الباقی بعضها للاسماء وبعضها للافعال فدفع
بقوله فالمعطوف الخ قوله والعامل مکرر جواب سوال وهو ان العامل فی المعطوف لا یکون الا
ما کان عاملا فی المعطوف علیه فعلی هذا ذکر الباء الثانی مستدرک فاجاب بقوله والعامل
مکرر قوله وجره بالاول جواب سوال وهو ان علی هذا یلزم توارد العاملین علی معمول واحد
وذلک باطل فاجاب بقوله وجره بالاول قوله والثانی کالعدم معنی لا لفظا لان العطف
علی الضمیر المجرور بلا اعادة الجار غیر جائز قوله اذ بین لا یضاف یعنی لو کان جر زید

بالبین الثانی فیکون البین الثانی معتبرا ۱۲ سه ای العامل الثانی وهو الجار ولفظا بین ۱۲
سه تقریره انه لا یجوز ان یوکد اولا بالمنفصل ثم یعطف علیه کما فی المرفوع المتصل اجاب بقوله ولیس ۱۲ سه ای اولا ثم یعطف علی المجرور
المتصل ۱۲ سه وهذه الدلالة تدل علی الالتباس ۱۲ مفتی عبد الرحیم ۱۲

وغیر زائد فیکون اضافتہ الی مفرد مع انہ لا یضاف الا الی المتعدد فعلم ان جرہ بالاضافۃ قولہ وقیل جرہ بالثانی ثم یرد علیہ انہ لما کان جرہ بالبین الثانی فیکون معتبرا وغیر زائد فیلزم اضافۃ بین الی المفرد وذا باطل فدفعہ الشارح بقولہ کما فی الحرف الزائد یعنی ان جر زید بالبین الثانی ولا یلزم منہ کونہ غیر زائد اذ الزیادۃ لا ینافی العمل فلیکن البین الثانی زائدا ویکون لہ العمل کالحرف الزائد فی قولہ تعالی کفی باللہ وقولہم بحسبک درھم فیکون البین الاول مضافا الیہما معا والبین الثانی زائدا ولکن جرہ بالثانی قولہ فخرجاؤنی کلہم الخ فان قیل وجد الفصل ھھنا وھو نون الوقایۃ وبیاء المتکلم قلنا المراد بالفصل الفصل المستعمل وھذا الفصل لیس کذلک او نقول ان المراد بالفصل المستقل فی التلفظ وبیاء المتکلم ونون الوقایۃ غیر مستقل بالتلفظ قولہ والغلط قلیل جواب سوال ظاھر قولہ نادر والنادر ساقط عن مرتبۃ الاعتبار اذ لا حکم للنادر قولہ وقوی مناسبۃ الظاھر ان یقول ولیقوی لان معناہ علی الاستقبال اجیب ان کل ما ثبت فیما استقبل یقینا یصح التعبیر عنہ بالماضی قولہ فیما یجوز لہ ویمتنع دفع وھم وھو ان المراد منہ ما یجوز لہ فقط فدفع بقولہ فیما یجوز لہ ویمتنع قولہ من الاحوال العارضۃ لہ الخ جواب سوال وھو انہ منقوض بقولہم جاءنی السنان وبقولہم ان النطق یجوز للمعطوف علیہ ولا یجوز للمعطوف فاجاب بقولہ من الاحوال العارضۃ لہ الخ والنطق من ذاتیات الانسان لا من احوالہ وقولہ العارضۃ صفۃ کاشفۃ للاحوال قولہ نظرا الی ما قبلہ جواب سوال وھو انہ منقوض بالاعراب والبناء اذ ھما من العوارض ولا اشتراک للمعطوف مع المعطوف علیہ فیھما فاجاب بقولہ نظرا الی ما قبلہ یعنی ان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضۃ لہ بالنظر الی ما قبلہ والاعراب والبناء من الاحوال العارضۃ فی نفس المعطوف قولہ بشرط ان لا یکون الخ جواب سوال وھو فی قولہ یا رجل والحارث الحال العارض للمعطوف علیہ وھو البناء علی الضمۃ حاصل مما قبلہ وھو حرف النداء مع انہ لم یثبت البناء علی الضمۃ فی المعطوف وھو الحارث بل ھو مرفوع علی لفظہ ومنصوب علی محلہ کما مر فی توابع المنادی المبنی المفردۃ فاجاب الشارح عنہ بقولہ بشرط الخ یعنی ان کون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ فی الاحوال العارضۃ لہ مشروط بشرط ان لا یکون ما یقتضیہا منتفیا فی المعطوف والمقتضی ھھنا وھو لزوم اجتماع اللامین مع حرف النداء موجود فی المعطوف علیہ ولیس فی المعطوف اذ لو شارک المعطوف مع المعطوف علیہ فی الحال العارض وھو البناء علی الضمۃ وھو حاصل من حرف النداء لزم اجتماع اللامین وحرف النداء فی المعطوف قولہ کالاعراب البناء المراد بالاعراب کونہ غیر مناسب لمبنی الاصل والمراد بالبناء کونہ مناسبا لہ ولا شک ان من الاحوال العارضۃ من حیث نفسہ فلا یرد ان الاعراب حاصل بالنظر الی ما قبلہ وھو العامل لا بالنظر الی نفسہ قولہ وانما قلنا بشرط حاصل المقام ان

ط۵ تقریرہ ان بدل الغلط لیس کل التبوع ولا جزءہ ولا متعلقہ فھو اجنبی للتبوع ۱۲ م ۳ وکذا بالتعریف والتنکیر والافراد والتثنیۃ والجمع ۱۲ مفتی مولوی محمد عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

المعطوف یشارک المعطوف علیہ فی الحکم بشروط ثلثۃ الاول ان یکون ذلک الحکم من الاحوال العارضۃ للمعطوف والثانی ان یکون ذلک الاحوال حاصلۃ للمعطوف علیہ مما قبلہ والثالث ان یتحقق مقتضی ذلک الحال فی المعطوف والمعطوف علیہ ای لم یکن عدم مانع الحال فیہما کما فی قولہم جاءنی زید وعمرو فعمرو شریک مع زید فی الحال العارض لزید وھو الفاعلیۃ والرفع وھو حاصل لزید مما قبلہ وھو قولہ جاءنی مع تحقق المقتضی فیہما وھو صلاحیتہما للفاعلیۃ والرفع فلو قیل جاءنی زید وحجر فالجر لا یشارک زیداً فی الفاعلیۃ لعدم تحقق المقتضی وھو الصلاحیۃ فی الجر ثم فی قولہ یا رجل والحارث الحال العارض للمعطوف علیہ ھو البناء علی الضمۃ حصل مما قبلہ وھو حرف النداء مع تحقق المقتضی وھو عدم لزوم اجتماع اللام مع حرف النداء وھذا المقتضی مفقود فی المعطوف فلا یثبت فی الحارث البناء علی الضمۃ بل حکمہ الرفع لفظاً والنصب محلاً کما مر فی توابع المنادی فان قیل ان قول الشارح من حیث تجردہ عن اللام صریح فی ان الحال العارض ھو التجرد عن اللام مع انہ عبارۃ عن التنکیر وھو من الاحوال من حیث نفسہ کما قال الشارح ایضا فیما سبق اجیب ان ما قال الشارح ان الحال العارض عبارۃ عن التجرد عن اللام فالمراد منہ لازم التجرد وھو البناء علی الضمۃ وکذا معنی قولہ ان ما یقتضی تجردہ عن اللام الخ ھو البناء علی الضمۃ قولہ ھو اجتماع اللام وحرف النداء اعلم ان التاء فی قولہ ھو اجتماع اللام سہو من الکاتب یعنی انہ لیس من باب الافتعال بل ھو من باب الافعال والہمزۃ فیہ للسلب فیکون تقدیرہ ھو عدم لزوم جمع اللام وحرف النداء قولہ واما نحو رب شاۃ الخ جواب سوال وھو ان قولہ وسخلتہا عطف علی شاۃ مع ان الشرط منتف فیہ لان رب لا یدخل الا علی النکرۃ وقولہ وسخلتہا معرفۃ بالاضافۃ الی الضمیر مع ان للمعطوف شریک مع المعطوف علیہ فی الحال العارض وھو التقلیل والتکثیر والجر اذ رب یفید التقلیل والتکثیر فی المدخول وکذا یفید الجر فیہ ولا شک ان ھذا الحال العارض ثابت للمعطوف مع عدم تحقق المقتضی وھو التنکیر لانہا لا تدخل علی المعرفۃ ووجہہ سیجیء فی مبحث حروف الجارۃ انشاء اللہ تعالی فاجاب الشارح بقولہ واما نحو رب شاۃ الخ قولہ لقصد عدم التعین الخ اللام فی قولہ لقصد تفسیری بمعنی ان لقصد اذ القصد مصدر ویجوز تاویل المصدر بالفعل المضارع مع ان کما یجوز تاویل ان مع الفعل بالمصدر واللام فی قولہ لقصد بمعنی الباء کما قال عبد الرحمن رح فحاصل ما قال الشارح ان التنکیر ہہنا بطریقین احدھما ان یکون بحذف حرف الجر ای رب شاۃ وسخلۃ لہا فیکون ترکیبا توصیفیا لا اضافیا وثانیہما ان یکون بنکارۃ الضمیر ثم یرد علیہ ان الضمیر انما یکون نکرۃ اذا لم یکن لہ مرجع مذکور وہہنا للمرجع مذکور فاجاب الشارح عنہ بقولہ ای رب شاۃ وسخلۃ شاۃ یعنی ان الضمیر فی قولہ وسخلتہا راجع الی شاۃ تاویلا الی شاۃ مذکورۃ ولذا قال وسخلۃ شاۃ ولم یقل وسخلۃ الشاۃ اذ النکرۃ اذا اعیدت

نکرة کانت الثانیة غیر الاولی او نقول ان نکارة الضمیر مبنی علی ما ذهب الیه الشیخ الرضی من
ان مرجع الضمیر اذا کان نکرة لیسمی هذا الضمیر مبهما ونکرة قوله وکذا المعطوف هذه العبارة
من الشارح یحتمل ان یکون مسئلة ابتدائیة من الشارح لاستیفاء المسائل قوله بالنظر
الی نفسه ای بان یکون احوال لنفس مصاحبا مع احوال ماقبلها قوله مثل المعطوف علیه فی الافراد
قوله فی ترکیب لما قال الشیخ الرضی ان قوله لم یجز فعل وفاعله قوله مازید بقائم الخ بتاویل
الترکیب اوالقول وقوله الا الرفع بدل من الفاعل وهو مازید بقائم فیرد علیه انه لیس ببدل
الکل ولا ببدل البعض وهو الظاهر ولا ببدل الغلط لانه نادر والنادر ساقط الاعتبار ولا ببدل
الاشتمال اذ الرفع غیر مشتمل علی هذا الترکیب لان مذهبه فی قوله هو ما اشتمل علی علم الفاعلیة
ان المراد من الاسم هو الذی لم یکن مبنیا کما قال الشارح فی راس المرفوعات والفاعل ههنا
جملة وهی من المبنیات والرفع المحلی غیر معتبر عنده فکیف یصح البدل منه فعدل الشارح
الی الترکیب الذی هو صحیح عندالکل وهو ان قوله یجوز فعل وقوله مازید ظرف بتقدیر کلمة
فی ولفظ الترکیب لان المضاف لایکون الا اسما وقوله الرفع فاعل الفعل وقوله لم والا زائدان للحصر
قوله فی ذاهب لما کان محل الرفع مبهما فلرفع الابهام وتعیین ماهو المراد قال الشارح فی ذاهب
قوله العائد الی اسم ما دفعا وهم وهو ان العائد کائن فی نفس المعطوف علیه غیر راجع الی ماقبله
فاجاب بقوله العائد الی اسم ما قوله علی ان یکون خبرا مقدما فان قیل ان ههنا احتمال اخر
وهو ان ذاهب مبتدأ من القسم الثانی من المبتدأ وعمرو فاعله سادّ مسدّ الخبر فلم ترکه الشارح
قلنا انما لم یذهب الشارح الی هذا الاحتمال لانه لم یکون فی قوة الجملة الفعلیة لان القسم الثانی
من المبتداء بتاویل الفعل عندهم کما مر فی موضعه فیکون ح بمنزلة عطف الجملة الفعلیة علی
الاسمیة وهو غیر مستحسن قوله ولا مانع منه ای من عطف الجملة الاسمیة قوله الذباب خبر
من قوله الذی قوله لانها فاء السببیة جواب بالمنع ای لانسلم کون الفاء للعطف بل للسببیة
قوله فی هذا الترکیب جواب سوال وهو انا لانسلم ان الفاء للسببیة لانه منقوض بقولهم جاءنی
زید فعمرو فان الفاء فی قوله فعمرو لیست للسببیة بل للعطف فاجاب بقوله فی هذا الترکیب
قوله ای فاء لها لنسبة الخ لما کان الیاء فی قوله للسببیة یاء النسبة وهی تقتضی المنسوب والمنسوب
الیه فاراد الشارح ان یبینهما بقوله ای فاء لها نسبة الی السببیة فان قیل ینبغی للشارح
ان یقول لها نسبة الی السبب بدون الیاء لانه عبر عن الیاء بالنسبة فلا یبقی لها اثر قلنا
الیاء فی قول الشارح لیست یاء النسبة بل هی یاء المصدریة قوله بان یکون معناها دفع وهم و

لله وهو الصفة الواقعة بعد حروف النفی کما ولا وغیرها ۱۲ مفتی عبد الرحیم لله لاشتماله علی الاسناد التام فکانه قیل لا
ذاهب عمرو بخلاف الصفة المسندة الی فاعلها فانها فی حکم المفردة قاله الفاضل السیالکوتی ۱۲ مفتی عبد الرحیم

رب اغفر وارحم وانت ارحم الراحمین

ان نسبة الفاء الى السببية باعتبار ان الفاء مثبت بالسببية فدفع بقوله بان يكون معناها يعنى ان النسبة ليست بعلاقة الاثبات بل بعلاقة السببية قوله لكنها تجعل الجملتين جواب سوال وهو انه لما كان معناها السببية مع العطف فلا بد لمعنى العطف من العائد فاجاب بقوله لكنها الخ قوله والمعنى الذى اذا يطير جواب سوال وهو ان معنى السببية يعبر عنه باداة الشرط كان واذا فسأل السائل ان ههنا ليتقيم دخول ادوات الشرط ام لا فدفع بقوله والمعنى الخ قوله ويفهم منها سببية الاولى اى يفهم من هذه الفاء سببية الجملة الاولى للثانية يعنى ان الفاء ليست للسببية لاكن يفهم من هذه الفاء ان الجملة الاولى سبب للثانية فيكون معنى السببية رابط فلا حاجة الى رابط اخر والفرق بين قوله اويكون وبين قوله اويفهم هنا ان الربط فى الاول الفاء والرابط فى الثانى معنى السببية فان قيل ان معنى السببية انما فهم منه فكان الجملتان كجملة واحدة فيكفى بالرابط الواحد وهو الضمير فى الاولى قوله ويمكن ان يقدر الخ وفيه نظر وهو انه لما صح تقدير الضمير ههنا فينبغى ان يقدر فى قوله ولا اذا هب عمرو فكيف حكم فيه بعدم الجواز اجيب ان قوله ويمكن ليس جواب رابع بل هو من تتمة الجواب الثانى والثالث وانما قدر فيهما اذ فيهما معنى السببية مع العطف فلمعنى العطف يقدر الضمير مع وجود الضمير بالسببية قوله اى اداة وقع العطف جواب سوال وهو ان الجزاء وهو قوله لم يجز لا يترتب على الشرط الا ان قوله واذا عطف دل على حصول العطف ووقوعه وثبوته واذا حصل العطف كيف يترتب عليه قوله لم يجز فاجاب بقوله اى اذا وقع العطف يعنى ان قوله عطف يتضمن لماضى باب الافعال فليس المراد من قوله عُطف وقوع العطف الذى هو الثبوت بعد الايقاع بل المراد ايقاع العطف الذى هو بمعنى حدوث العطف لا تحقق العطف اذ التحقق يكون بالوقوع وهو غير مراد ههنا بل المراد ههنا الايقاع وهو يكون فى وقت عدم تحقق العطف واجاب بعض الشارحين ان المراد من قوله واذا عطف اذا اريد العطف ولا شك ان الجزاء يترتب على الارادة لاكن يرد عليهم ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها ايضا قوله بناء جواب سوال وهو ان قوله على عاملين لا يصح ان يكون صلة لقوله اذا عطف اذ العطف لا يكون على عاملين بل على معمولهما فاجاب الشارح عنه بثلثة اجوبة احدها بقوله بناء والثانى بقوله وقال بعض شارحى الخ والثالث واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف حتى يكون العاملان معطوفا عليهما بل صلة للمحذوف وهو قوله بناء فيكون قوله على عاملين مع المتعلق مفعولا له لقوله واذا عطف وانما زاد قوله

ليس من الرابط الشيء قلنا ان معناه ان السببية

الرابط

لله اى فلا بد فى الجملة التى وقعت صلة للموصول من عائد يربطها الى الموصول وان كانت بحكم العطف ۱۲ مفتى عبد الرحيم

لله لما بين عليه الا والماضى لان لفظة او اوجبتا الماضى لتحققيان التحقق والوجوه قاله عبد ۱۲ م

اللهم اغفر لى امين ۱۲ م

علی وجود لدفعہ وھم وھوان المراد من العاملین تصور العاملین فعلی ھذا لا یصح جعلھما معطوفا علیھما فدفعہ بقولہ علی وجود عاملین یعنی لیس المراد من العاملین تصور العاملین حتی یتوھم ماذکر بل المراد وجودھما قولہ بان عطف اسمان جواب سوال وھوان العطف یقتضی المعطوف والمعطوف علیہ وھٰھنا لم یوجد واحد منھما فاجاب بقولہ بان عطف الخ یعنی ان المعطوف و المعطوف علیہ کلاھما مقدران قولہ علی معمولیھما جواب سوال وھوانہ منقوض بقولھم ضرب زید عمرا وبکرخالدا اذ فیہ عطف الاسمین علی المعمولین معانہ جائز فاجاب بقولہ علی معمولیھما یعنی ان المراد عطف الاسمین علی معمولی عاملین لا علی معمولی عامل واحد وفی مادۃ النقض العطف علی معمولی عامل واحد وھو جائز اتفاقا قولہ بان یجعلا الخ بیان الاحالۃ والضمیر فی قولہ یجعلا راجع الی الاسمین والضمیر فی معمولیھما راجع الی العاملین قولہ علی معمولی عاملین یعنی ان عبارۃ المصرح بحذف المضاف قولہ ولا علی اکثر من اثنین نحو ثبت زید فی الدار ضاربا اباہ وعمرو والبیت غلامہ فقولہ وعمرو عطف علی زید وھو فاعل ثبت فکذا عمرو وقولہ البیت عطف علی الدار وھی مجرور بکلمۃ فی فکذا البیت وقولہ غلامہ عطف علی اباہ وھو مفعول بہ لضارب فکذا غلامہ وقولہ ضاربا حال من زید قولہ ای غیر متحدین دفع وھم وھوان المراد من اختلاف العاملین الاختلاف فی الوصف فلا یحصل الاحتراز من مثل ضرب ضرب زید عمرا و بکر خالدا اذ اختلاف العاملین فی الوصف موجود ھٰھنا بان احدھما موصوف بالموکد والاخر بالموکد فاجاب بقولہ ای غیر متحدین ثم یرد علیہ ان ضرب ضرب غیر متحدین نظرا الی الموکد والموکد فاجاب عنہ بقولہ بان لا یکون الثانی عین الاول والحاصل ان الاتحاد لیستعمل فی الذوات فلما قال الشارح غیر متحدین علم ان المراد من الاختلاف الاختلاف فی الذوات دون الوصف قولہ وذلک ای قولہ مختلفین قولہ و ذلک العطف ای عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین بعاطف واحد کما فی قولھم الخ لکن ھذا العطف جائز عند المصرح لتقدم الجر و فی المعطوف والمعطوف علیہ قولہ ماکل سوداء الخ کلمۃ ما نافیۃ وکل مرفوع مضاف الی سوداء فالعامل فی المضاف ھو کلمۃ ما ھو اسم ما وقولہ تمرۃ خبرھا فیکون عاملھما مختلفین فقولہ بیضاء عطف علی سوداء وشحمۃ عطف علی تمرۃ قال فی الایضاح ھذا القول مثل یضرب فی حال خطاء الظن فالسواد مونث اسود غیر منصرف والتمرۃ واحدۃ التمر الیابس من تمر النخل کالزبیب من العنب وکذا البیضاء مونث ابیض غیر منصرف قولہ وفی قولہ

ولا شک ان ضرب الثانی عین الاول

لہ معانہ لیس من باب عطف الاسمین علی معمولی عاملین مختلفین ۱۲ مفتی عبد الرحیم

ہزاران درود وہزاران سلام ؛ بروے محمد علیہ السلام ؛

الشاعر خاطب الشاعر زوجته حين فضلت عليه زوجا اخر مات عنها فقال كل امرء تحسبين الخ فقوله تحسبين صيغة المؤنث الواحدة المخاطبة والهمزة للاستفهام الانكاري وقوله كل منصوب لانه مفعول لقوله تحسبين والنار الاولى عطف على امرء الاول والنار النار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين لانه مفعول له اى تحسبين كل الخ معناه اتظنين يا زوجتي ان كل من في صورة الرجال انه كامل في الرجولية وان كل نار توقد في الليل نار نافع وليس كذلك لان النار التي اوقدها اللصوص لا نفع فيها بل فيها ضرر للناس لان كثيرا ما يوقدون اللصوص النار للغدر على الناس بان يظن الناس ان ثمة عمران فاذا هم لصوص قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر الخ هذا جواب اخر عن سوال عدم ترتب الجزاء على الشرط بعض ان الجواز الذي يعلم من الشرط فهو بحسب الظاهر وعدم الجواز الذي يعلم من الجزاء فلرفع الابهام وتعين ما هو المراد قال الشارح رح فانه يجوز الخ يعني ان خلافه من عدم الجواز قوله بحسب الحقيقة انما قيد به اذ بحسب الظاهر جائز عند الجمهور ايضا قوله كما جاز بحسب الصورة دفع وهم وهو ان الجواز عنده لما كان بحسب الحقيقة فلا يكون بحسب الظاهر فدفع بقوله كما جاز بحسب الصورة قوله ولا يؤول الامثلة جواب سوال وهو جواز هذا العطف كما كان عند الفراء فكن اعند سيبويه باعتبار التاويل كما ياتيك التاويل في قوله بل يجر الخ فاجاب بقوله ولا يؤول الامثلة الخ قوله ولا يقتضي جواب سوال وهو ان الجواز كما كان عند الفراء فكذا عند الجمهور بحسب الصورة في صورة تقديم المجرور فاجاب بقوله ولا يقتضي الخ قوله وعدم جواز ذلك العطف جواب سوال وهو ان الاستثناء في قوله الا في نحو في الدار زيد الخ لا يخلو اما من مخالفة الفراء او من عدم الجواز وكلاهما باطلان اما الاول فيتوهم منه ان الفراء موافق مع الجمهور في عدم الجواز في مثل في الدار زيد الخ وهو خلاف المقصود واما الثاني فعلى هذا يكون قوله الا في نحو في الدار الخ في جنب قوله لم يجز عند الجمهور فيكون معنى المتن هكذا لم يجز عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد خلافا للفراء وفساده ظاهر فاجاب الشارح رح بقوله وعدم جواز الخ يعني ان الاستثناء من مجموع قوله لم يجز خلافا للفراء قوله الا في نحو في الدار زيد الخ اى شئت في الدار زيد فيكون زيد فاعل لفعل محذوف وهو ثبت او يكون زيد مبتدأ وقوله في الدار خبره والمقدم فهذا مثال لما يكون المجرور مقدما على المعمول المرفوع واما قول الشارح رح وان في الدار زيد الخ مثال لما يكون المعمول المؤخر منصوبا واما مثال ما يكون المعمول المؤخر مجرورا

لله لان التحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ۱۲ سه كما يؤول سيبويه بحذف المضاف و ابقاء المضاف اليه مقامه ۱۲ شرح مفتي سه كما لا يقتضي الجمهور فانهم اقتصروا على الامثلة على مورد السماع ۱۲ سه يعني ان الاستثناء منه مجموع عدم الجواز مع المخالفة فلا اشكال ۱۲ مولوی عبد الرحیم رح

اللهم اغفر لي ولجميع مشايخي واحمد برحمتك النبي الامجد واغفر برياض فراق ابدي

فضل خلاق عفر له ۱۲ ۵۳

له فهو بحسب الحقيقة فلا يخالف قوله فانه يجوز هذا العطف جواب سوال وهو ان قوله لم يجز يعلم منه ان الجواز الذي يعلم من الجزاء

ایضم فمثل قولهم فی الدار غلام زید والحجرة عمرو ای غلام عمرو وانما لم یذکره المصنف رح لانه ظاهر فی الجواز قوله یعنی الا فی صورة تقدیم المجرور واشارة الی انه لیس المراد المثال المجرور المذکور فی المتن او فی الشرح بل المراد کل مادة تقدم المجرور فیها قوله واقتصر الجواز جواب سوال وهو ان النقل من العرب فی الاحکام اللفظیة کالنص فی الاحکام الشرعیة والحال ان فی النصوص یقاس ما لا نص فیه علی ما فیه نص فینبغی ان یقاس علی موضع النقل الموضع الذی لا نقل فیه فاجاب بقوله واقتصر الجواز الخ یعنی ان الشرط فی القیاس ان یکون الاصل معقول المعنی وههنا لیس کذلک فکیف یقاس علیه غیره قوله وانه لا یجوز جواب سوال وهو ان قوله خلافا للسیبویه لا یعلم منه ان خلافه من الجواز الحقیقی او من الجواز الظاهری فاجاب بقوله فانه لا یجوز هذا العطف قوله بل یحملها علی جواب سوال وهو انه ما یقول سیبویه فی الامثلة التی قدم المجرور فیها فاجاب بقوله بل یحملها علی حذف المضاف وفیه نظر لان حذف المضاف مستقیم فی قوله ما کل سوداء تمرة الخ وکذلک فی قوله کل امرء تحسبین امرءا وامانی قوله فی الدار زید والحجرة عمرو فغیر مستقیم لان کلمة فی لیست بمضاف بل حرف جر اجیب عنه ان کلمة فی وان لم تکن مضافا حقیقة لکنها مشابهة بالمضاف فی ان کل واحد منهما یثبت الجر فی المدخول قوله وابقاء المضاف الیه جواب سوال یرد علی السیبویه وهو ان القاعدة عندهم انه اذا حذف المضاف اقیم المضاف الیه مقامه علی اعراب المضاف وههنا بقی المضاف الیه علی اعرابه فاجاب بقوله وابقاء المضاف الیه علی اعرابه وحاصل الجواب سلمنا ان القاعدة هذا لکن ههنا قاعدة اخری وهی ان لفظ المضاف المحذوف ان کان مذکورا سابقا فابقاء المضاف الیه علی اعرابه جائز وههنا کذلک لان لفظ الکل مذکور سابقا مثال هذا ما جاء فی قوله تعالی تریدون عرض الدنیا والله یرید الاخرة بجر الاخرة فان فی یرید الاخرة بجر الاخرة حذف المضاف وابقی المضاف الیه علی اعرابه قوله کما جاء فی بعض القراءة جواب سوال وهو انه قرء فی القرآن بالنصب فلا یصح الشاهد فاجاب بقوله کما جاء الخ قوله التاکید وفی بعض النسخ التوکید فالاول مهموز الفاء والثانی معتل الفاء وانما اورد عقیب العطف لان واحدا من قسمی التاکید هو التاکید اللفظی وبعض من حروف العطف یدخل بین المؤکد والمؤکد کما یقال والله ثم بالله وکقوله تعالی کلا سوف تعلمون ثم کلا سوف تعلمون فلا یرد ان البدل الاشد مناسبة بالعطف فکان احق بالاتصال بالعطف قوله ای حاله جواب وهو انه لا یصح اضافة الامر الی المتبوع لان الامر فی اللغة فرد من کار وفی الاصطلاح صیغة یطلب بها الفعل وکلا واحد منهما غیر مستقیم ههنا فاجاب بقوله ای حاله یعنی ان المراد من الامر ههنا ما کان فی اصطلاح العامة وهو عندهم عبارة عن الحال کما یقال ما امرک ای ما حالک ثم یرد علیه ان اضافة الحال الی المتبوع لا یصح ایضا لانه اما عبارة عن الزمان الحال وعبارة عنا بین

علی ان یقال الخ یعنی عدم ذکره من قرینة المجرور

التاکید التوکید

سله لانها منقولة من العرب لا شک فی صحتها ۱۲ سه ۳ فانه کما یکون مدخول المضاف مجرورا بالمضاف یکون مدخول ذلک المدخول مجرورا بها فیصح جر قوله علی ضعف المضاف

ه عبد الرحمن عفا

هیئة الفاعل او المفعول وکلا المعنیین غیر مستقیم ههنا فاجاب بقوله ای بنائه یعنی ان المراد من الحال الهیئة فقط قوله عند السامع اذ لا حاجة للمتکلم الی التقریر قوله یعنی یجعل حاله جواب سوال وهو ان قوله یقرر من التقریر وهو عبارة عن وقت الایقاع والاحداث وبه لا یدفع المجاز اذ دفعه یکون بحصول القرار ووقوعه وثبوته لا بالایقاع والتوقیع وایضا یرد انه لا یصح توصیف التابع بیقرر اذ التابع صفة اللفظ والتقریر صفة المتکلم وایضا ان التقریر ما یتصور بالقلب ویظهر باللسان والحال ان التاکید لا یحتاج الی تصور المؤکد بل یحتاج الی اظهاره باللسان فقط فاجاب بقوله یعنی یجعل حاله الخ حاصل الجواب عن الاول ان المراد من قوله یقرر هو الایقاع مع الوقوع کما یعلم الوقوع من قوله ثابتا ویعلم الایقاع من قوله مقررا وحاصل الجواب عن الثانی ان یقرر انما یکون بصیغة المتکلم لو کان مبنیا للفاعل وههنا مبنی للمفعول کما قال الشارح مقررا بصیغة المفعول وحاصل الجواب عن الثالث انه لیس المراد من التقریر معناه الاصطلاحی بل المراد منه معناه اللغوی وهو الثبوت قوله ای فی کونه منسوبا الخ جواب سوال وهو ان التعریف لا یصدق علی زید الثانی فی قولنا جاءنی زید زید لان النسبة ثابتة فی جاءنی دون زید فاجاب بقوله ای فی کونه منسوبا او منسوبا الیه یعنی ان المراد من النسبة کون المتبوع منسوبا او منسوبا الیه ولا شک ان النسبة ثابتة فی زید ایضا لانه منسوب الیه قوله فیثبت عنده ای عند السامع ویتحقق بواسطة التاکید ان المنسوب والمنسوب الیه فی هذه النسبة هو المتبوع لا غیر قوله وذلک ای التاکید اشارة الی فائدة التاکید قوله وذلک الدفع یکون بتکریر اللفظ ولا یکون بذکر لفظ نفسه او عینه قوله او تکریر معنی یعنی ان دفع التجوز فی المنسوب الیه کما یکون بتکریر اللفظ یکون بتکریر المعنی ایضا نحو ضرب زید نفسه او عینه قوله ای التاکید ما یقرر اشارة الی ذکر المعطوف علیه بقوله او فی الشمول قوله لا فی نفس المنسوب الیه جواب سوال وهو انه لا حاجة الی قوله او فی الشمول لانه ذکر لدفع المجاز وهو حاصل بقوله فی النسبة فاجاب بقوله لا فی نفس المنسوب الیه یعنی ان الاول لدفع المجاز فی نفس المتبوع والثانی لدفع المجاز فی شمول المتبوع افراده لکن المجاز الاول کامل والثانی قاصر اذ یقال له حقیقة قاصرة فالحاصل ان الاول یکون فی المفرد والثانی یکون فی الجمع قوله بل فی شموله لافراده لا حاجة الی هذا القول لانه مذکور سابقا بقوله او فی شمول المتبوع افراده الا انه اعاده لابتناء قوله فانه کثیرا ما ینسب الفعل الخ قوله وثلثتهم واربعتهم هذا داخل فی التاکید المعنوی لانهما یعنی اجمع

* قوله فیثبت عنده ای عند السامع ویتحقق بواسطة التاکید ان المنسوب والمنسوب الیه فی هذه النسبة هو المتبوع لا غیر قوله وذلک ای التاکید اشارة الی فائدة التاکید قوله وذلک الدفع یکون بتکریر اللفظ ولا یکون بذکر لفظ نفسه او عینه قوله او تکریر معنی یعنی ان دفع التجوز فی المنسوب الیه کما یکون بتکریر اللفظ یکون بتکریر المعنی ایضا نحو ضرب زید نفسه او عینه

سله ویوذکر الامر وارادة الحال ۱۲ سکه ای عن الاسولة الثلاثة ۱۲ سکه ومثال کون المتبوع منسوبا قولنا زید قتل قتل فان المتبوع ههنا وهو القتل الثانی منسوب ای مسند کذا فی عبد ۱۲ سکه قال مولانا عصام الدین الظاهر ایراد صیغة المضارع کما فی هذه النسخة وفی بعض النسخ بصیغة الماضی ای فثبت عنده قاله عبد الرحمن وفی ایراد صیغة الامر اشارة الی ان المضارع ههنا بمعنی الوقوع والفاء للتقریع ۱۲ سکه بان یقال ضرب زید نفسه او عینه ۱۲ اللهم اغفر لی ولحبیبی مختار احمد آمین ثم آمین ط

فلا یرد انه علی هذا ابطل حصر صیغ تاکید المعنوی فی ثمانیة قوله فهذا هو الغرض ای تقریر المتبوع فی النسبة او الشمول هو الغرض من جمیع الفاظ التاکید فالتعریف جامع لجمیع الافراد قوله واذا عرفت هذا ای اذا عرفت جامعیة التعریف فنقول اخرج المصنف رح اعرف مانعیة التعریف قوله فظاهر خروجها به لان البدل هو المقصود بالنسبة وفی العطف کلاهما مقصودان قوله فلانّ وضعها للدلالة لا لتقریر المتبوع قوله وافادتها توضیح اه جواب سوال وهو ان تقریر المتبوع لیس الا توضیحه والصفة الموضحة ایضا یفید توضیح متبوعه مثل زید الظریف فکیف یخرج الصفة بما اجاب بقوله وافادتها توضیح الخ قوله واما عطف البیان جواب سوال ظاهر وکذا دفعه ظاهر قال المصنف رح فی النسبة او فی الشمول اعترض علیه ان امر المتبوع لیس الا النسبة او الشمول فحینئذ یلزم ظرفیة الشیء للنسبة قلنا ان کلمة فی بمعنی من البیانیة قوله ای منسوب اشارة الی ان الیاء نسبتیة لا مصدریة ایضا اشارة الی ان الیاء لما کانت للنسبة وهی یقتضی المنسوب الیه فبینه الشارح رح قوله لحصوله اشارة الی وجه التسمیة وایضا اشارة الی بیان العلاقة بین المنسوب والمنسوب الیه کما مر الی لحصول المعنی للفظ الاول من ملاحظة المعنی من اللفظ الثانی قوله منه لما کان اللفظ عاما یصدق علی التاکید اللفظی وعلی العامل اللفظی وعلی الاضافة اللفظی فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح رح منه ای من التاکید قوله الاول دفع وهم وهو ان المراد من تکریر اللفظ مطلق اللفظ کما مر فی اسم لا لفظ الجنس حیث قال وجب الرفع والتکریر فدفع بقوله الاول قوله ای مکرر اللفظ الاول جواب سوال وهو انه لا یصح حمل التکریر علی التاکید اللفظی اذ یلزم حمل الوصف علی الذات اذ المراد من التاکید هو التابع کزید مثلا فی قوله جاءنی زید زید وهو ذات فاجاب بقوله ای مکرر وفی بعض النسخ ای تکرار اللفظ الاول وهو ایضا جواب سوال وهو انه لا یصح تفسیر التاکید بالتکریر لان التاکید صفة اللفظ اذ هو عبارة عن التابع وهو اللفظ والتکریر صفة المتکلم فاجاب بقوله ای تکرار اللفظ یعنی ان المراد من باب التفعیل باب التفعل وهو لازمی فیکون صفة اللفظ قوله ومعاده جواب سوال وهو انه لا یصح اطلاق التکرار علی التاکید اللفظی اذ التکرار عبارة عن ذکر الشیء مرتین بلا فائدة وفی التاکید فائدة جلیلة کما بین الشارح فاجاب بقوله ومعاده یعنی ان المراد من التکرار ههنا الاعادة وهی اعم من ان یکون فیها فائدة او لا قوله او حکما جواب سوال وهو ان تعریف التاکید اللفظی غیر جامع لافراده لانه خرج عنه قولهم ضربت انت لانه لیس فیه تکرار فاجاب بقوله او حکما یعنی انه وان لم یکن فیه تکرار حقیقة لکن فیه تکرار حکما باعتبار المرادف اذ المنفصل مرادف المتصل قوله فی حکم تکریر اللفظ لانه نزل الی اتحاد المعنی بینهما وان کان الثانی مخالفا للاول لفظا اعترض علیه بان الکتع واخواته مرادف لاجمع فیلزم ان یکون اکتع واخواته تاکیدا لفظیا مع ان المصنف رح

سله فیکون التعریف جامعا ومانعا ام حررہ فضل خالق مقرر

عه تقریر العبارة ان التاکید تابع یذکر لتقریر المتبوع فی النسبة او الشمول الخ

عدها من المعنوی اجیب عنه بانا لانسلم المرادفة وکونها بمعنی اجمع لایستلزم المرادفة لجواز ان یکون کونها بمعنی اجمع طاریا بعد ضمها باجمع والمرادفة لیست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلانسلم انها تاکید لاجمع بل هی تاکید المؤکد به اجمع فیکون اکتع واخواته تاکیدا معنویا لما اکد به اجمع وتاکیدا لفظیا لاجمع ولا فساد فیه وانما قول المصنف اکتع واخواته اتباع لاجمع لیس معناه انها تاکید له بل معناه انها اتباع لها استعمالا ای یعنی انها لاتستعمل بدونها لخفاء معنی الجمعیة فیها قوله اذ الضرورة داعیة جواب سوال تقریره بان یقال ان اردید بالتاکید اللفظی تکریر اللفظ الاول بعینه لابد منه فی التاکید اللفظی نحو ضربت انت وان اردید به التکریر ولو بایقاع المرادف لدخل نحو ابصرت واکتعون واجمعون فی التاکید اللفظی مع انهما من التاکید المعنوی وتقریر الجواب بالفرق بینهما بان فی ضربت انت مثلا یکون الضرورة داعیة الی المخالفة لعدم جواز تکریره متصلا فلما لم یجز الاتصال فیجوز الانفصال لما سیاتی من انه لا یسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل بخلاف التاکید المعنوی فانه لا یکون الضرورة داعیة الیها لان فی قوله جاءنی القوم کلهم جاز ان یقال جاءنی القوم القوم فلا یکون الضرورة داعیة الیها ح فهذا الجواب باختیار الشق الثانی قوله ای التکریر مطلقا جواب سوال وهو انا لانسلم ان التاکید یجری فی الالفاظ کلها لان من الالفاظ ما ضرب ولیس من شانه التاکید اللفظی والمعنوی فاجاب بقوله ای التکریر مطلقا وفیه نظر اذ فیه حمل المطلق علی غیر المتبادر اذ المتبادر من معناه الاصطلاحی اجیب عنه بانه وان کان فیه حمل الکلام علی غیر المتبادر لکن ح یکون قوله فی الالفاظ کلها محمولا علی المتبادر وهو العموم وترک التبادر لاجل تبادر اخری جائز قوله او غیر ذلک کالترکیب الامتزاجی قوله ولا یبعد فیه اشارة الی هضم النفس لان هذا التوجیه من الشارح فقط قوله وتخصیص الالفاظ عطف علی قوله ارجاع الضمیر وجواب سوال وهو ان من اختیار تاکید اصطلاحی یاتی قوله فی الالفاظ لانها عام بیناو الاسماء والحروف والافعال والتاکید الاصطلاحی مختص بالاسماء فقط فاجاب بقوله وتخصیص الالفاظ بالاسماء قوله ویکون المقصود جواب سوال وهو انه لما خصص الالفاظ بالاسماء فما الفائدة فی قوله کلها قوله والتاکید المعنوی لما کان المعنوی صفة وهی تقتضی الموصوف زاد قوله والتاکید وانما لم یقید الشارح مع قوله فاللفظ لان الشارح کثیرا ما یکتفی فی السابق باللاحق وایضا ان قوله فاللفظی قریب الی قوله وهو ای التاکید فلذا لم یذکره الشارح مع قوله فاللفظ قوله مختص بیان المتعلق بقوله بالفاظ قوله ای معدودة جواب سوال وهو ان المحصور ما وقع علیه الحصر وهو لایکون الا بالاستثناء بعد النفی او بکلمة انما وکلواحد منهما ههنا غیر موجود فاجاب بقوله معدودة ثم یرد علیه از المعدود ما وقع علیه

سلہ واجیب ایضا بمنع المرادفة بین هذه الالفاظ وجواب الشارح علی تقدیر التسلیم ۱۲ منہ

لہ سوال کان فی التکریر الذی هو التاکید الاصطلاحی او فی غیره ۱۲ منہ سلہ جواب ثانی لهذا السوال بطریق التسلیم یعنی سلمنا ان الضمیر فی یجری راجع الی التاکید اللفظی لکن لیس المراد بالفاظ کلها مطلق الالفاظ بل المراد بها الاسماء ۱۲ منہ سلہ فاجاب بقوله ویکون المقصود الخ ۱۲ مولوی مفتی

العدد والاعداد ههنا فاجاب بقوله محدودة اى معلومة ولاشك ان الفاظ التاكيد المعنوى معلومة بخلاف الفاظ التاكيد اللفظى فانها غير معلومة **فان قيل** لانسلم ان التاكيد المعنوى مختص بهذه الالفاظ لانه قد يكون بكلمة ان ولام الابتداء ونون التاكيد **قلنا** ان المراد بالتاكيد المعنوى الذى يكون من التوابع لا مطلق التاكيد المعنوى **قوله** اتبع بتقديم الباء بنقطة واحدة على التاء **قوله** قيل لا معنى لهذه الكلمات فيه توطئة الى بيان معانيه يعنى لا معنى لهذه الكلمات حال الافراد بل هى من المهملات مثل حسن ولبن ثم يرد عليه فعلى هذا لا معنى لذكرها من الفاظ التاكيد اذ يلزم منه تاكيد الموضوع بالمهمل فاجاب الشارح عنه بقوله قيل لا معنى لهذه الخ يعنى انه لا معنى لها فى حال الافراد واما فى حال التركيب فيكون معناها معنى المؤكدة **قوله** اى يقعان جواب سوال وهو انه لا يصح اطلاق العام على النفس والعين لان العام ما يتناول الافراد دفعة واحدة وهما ليسا كذلك فاجاب بقوله اى يقعان يعنى ان المراد من العموم الوقوع لان الوقوع لازم العموم اذ العموم يقع على الافراد فيكون الوقوع لازما مع العموم **قوله** على الواحد اشارة الى انه اطلق المصنف على النفس والعين اطلاق العام لانه كما يكون للعام افراد كذلك لهما افراد اعنى الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث الا ان العام يقع على الافراد دفعة واحدة وهما يقعان على الافراد بدفعات يعنى تارة يقع كل واحد منهما على الواحد وتارة على المثنى الخ **قوله** افرادا وتثنية وجمعا اشارة الى بيان اختلاف الصيغة **قوله** العائد الى المتبوع كانه قيل ما الفائدة فى ذكر الضمير فاجاب الشارح عنه بقوله العائد الخ **قوله** فى المذكر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة فى تعدد الامثلة اجاب بقوله فى المذكر الواحد **قوله** بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا ومعنى اما لفظا فلكون الاول مضافا الى الثانى مع كون المضاف اليه ضميرا واما معنى فلكون الاول جزء من الثانى نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اى قلباكما فانقلب جزء من المخاطب فلا يقال نفسا زيد بزيد ونفسا رجلين لانه مضاف الى الظاهر لا الى الضمير فلا يكون فيه مادة الاتصال **فان قيل** هذا منقوض بقولنا غلاماهما فان فيه اجتماع تثنيتين **قلنا** هذا الضرورة دفع الالتباس لانه لو قال غلمانهما لا يعلم ان المراد من الغلمان الجمع او المثنى ولا التباس فى قوله نفسهما لانه ليس للاثنين الا نفسين وايضا ان الغلام ليس جزء من المضاف اليه **فان قيل** ما الستر فى ان اجتماع التثنيتين مكروه عندهم واجتماع الجمعين ليس بمكروه ولهذا قالوا انفسهم **قلنا** ان الانفس جمع تكسير وهو فى حكم المفرد كما مر فى مبحث الاعراب حيث قال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الخ لانه كما يغير المفرد من المفرد من المفرد الاخر كذلك الجمع المكسر مغير من مفردة وكذا الجمع المكسر مغير من الجمع المكسر الاخر **قوله** وعن بعض العرب نفساهما كما هو القياس فلا حاجة لهم الى الدليل **قوله** وغير العاقل اى وجمع غير ذوى العقول فان حكمه حكم جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث وغير ذوى العقول محمول على المؤنث لنقصان عقلين وقال الشيخ الرضى رح ان النون

لہ ان کان المبرد مع مفرد المبرد وصیغة وان کان مثنی فیثنی لہ تقول ا زیدان نفسہما والزیدون انفسہم وانما قالہ عبد سکہ لبنی ان المفرد والمثنی بلفظ المفرد المذکر ۱۲

موضوعة لغير ذوى العقول والمؤنث محمول عليه كما سيأتيك فى بحث الجمع فى شرح قول المص والنساء والايام فعلت وفعلن قوله لما سمى النفس جواب سوال ظاهر قوله تغليبا مفعول له لقوله لما سمى قوله بعد الثلثة جواب سوال وهو ان الباقى يقتضى غير الباقى فما هو فاجاب بقوله بعد الثلثة المذكورة وهى نفسه وعينه وكلاهما قوله مفردا كان او جمعا دفع وهم وهو ان المراد من غير المثنى هو المفرد فقط لانه الاصل فدفع بما ترى قوله فى المذكر الواحد جواب سوال وهو انه ما الفائدة فى تعدادالامثلة فاجاب بقوله فى المذكر الواحد قوله او الجمع اى ويقال جمعا فى الجمع ايضا فيما كان جمعا لان الجمع بتاويل الجماعة مونث قوله مفردا كان او جمعا دفع وهم ظاهر مثال الجمع اشتريت العبيد كلهم قوله ولا حاجة جواب سوال وهو ان الواجب على المص ان يقول الاذ واجزاء وافراد فانه يصح تاكيد انسان ورجل بهما مع انهما ذوا فراد فاجاب بقوله ولا حاجة الخ قوله ما لم تلاحظ افراده لان اجمع لفظه مفرد مذكر فلو لم يلاحظ الكلى مجتمعة لا يصح حمل اجمع عليه لانه مفرد والكلى ذو افراد واجيب عنه بوجه اخر وهو ان المراد من ذو اجزاء ذو تعدد وهو يصدق على الاجزاء والافراد جميعا فهذا من قبيل عموم المجاز قوله ويجب ان تكون جواب سوال وهو ان يصح بمعنى يجوز فعلم منه ان عدم الافراد فيها ايضا جائز والحال انه غير جائز فاجاب بقوله ويجب ان تكون الخ فقوله يصح بمعنى يمكن قوله حسا او حكما منصوب اما خبر لكان المقدر اى سواء كان افتراقها حسا او حكما او تميز من فاعل يصح او مفعول مطلق اى افتراق حسى او افتراق حكمى قوله بارزا كان الحال انه لا التباس فيه بل الالتباس فى المستكن فقط والبارز محمول عليه فدفع بقوله بارزا كان او مستكنا قوله اى اذا اريد جواب سوال وهو ان الجزاء لا يترتب على الشرط لانه اذا اكد بالنفس والعين فكيف اكد بمنفصل فاجاب الشارح عنه بجوابين احدهما بقوله اى اذا اريد والثانى بقوله اولا يعنى ان لفظا ولا مقدر فى جانب الجزاء فالحاصل ان الشرط يدل على التقدم اذا لم يكن فى جانب الجزاء قرينة على تقدم الجزاء على الشرط وههنا وجد القرينة وهى لفظ اولا قوله ثم بالنفس والعين لما كان الاول يقتضى الثانى فلذا قال ثم بالنفس والعين قوله فنفسك الفاء لتعليل تطبيق المثال مع الممثل قوله اذا وقع تاكيدا للمستكن جواب سوال وهو انه كيف يلتئم النفس والعين بالفاعل مع ان الفاعل مذكور فى قوله ضربت فاجاب الشارح عنه بقوله اذا وقع تاكيدا الخ يعنى ان الالتباس وان لم يكن فى جميع الصور لكن يكون فى بعض الصور كما اذا وقع تاكيدا للمستكن

قوله ولما وقع جواب سوال ظاهر

سلہ توضیحہ لا نسلم ان الثانی لفظ کلا بل هو ثالث فکیف یصح اطلاق الثانی علیہ اجاب بقولہ ولما یلیہ ۱۲ سلہ یعنی ان تعداد الامثلۃ باعتبار تعدد الممثلات ۱۲ سلہ توضیحہ ان الالتباس وقع فی المرفوع المستکن لا البارز فلو اکد البارز لزال علۃ الالتباس موجود فی المستکن دون البارز حاصل الجواب ان بقیۃ الاجوبۃ وھی ما یکون الضمیر فیہ بارزا حمل علیہ طرد للباب ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

اللھم تب علینا قبل الموت وسھل علینا سکرات الموت وارحم علینا عند الموت والقبر ونجنا فی القبر بعد الموت

ف فی الکلمات لما کان قولہ البواقی صفۃ لمقتضی المرفوع فزاد الشارح قولہ فی الکلمات قولہ

قوله وانما قيد الضمير لما فرغ الشارح رح عن تصحيح عبارة المصرح شرع في بيان فوائد القيود
قوله ببيان العوامل قليلا اى ان لفظ كل واجمع لا يتصل مع الفعل بان يكون فاعلا له بل يتصل
بالفعل شئ اخر بالفاعلية بذكر كل واجمع بعد ذلك الشئ في الامور الاستعمال واما لفظ النفس
والعين فيذكر مع الفعل بالفاعلية كثيرا حتى يقال ضرب نفس زيد وضرب عين زيد اى جسد زيد
قوله بفتح الهمزة دفع وهم وهو انه مقرو بكسر الهمزة فيكون مصدرا من باب الافعال فلا يصح حمله
على الكتع واخواه اذ يلزم حمل المفرد على الجمع فدفع بقوله بفتح الهمزة فان قيل علم من قوله على ما هو
المشهور ان كسر الهمزة ايضا جائز في غير المشهور مع ان الكسر غير جائز اذ يلزم حمل المفرد على
الجمع قلنا ان قوله على ما هو المشهور ليس بمتعلق بقوله بفتح الهمزة بل متعلق بقوله اتباع اى تبعيتها
لاجمع في المشهور واما في غير المشهور فقد يؤكد بها بدون ذكر اجمع قوله يعني تستعمل دفع وهم
وهو ان تبعية اكتع واخواه الى اجمع باعتبار الوضع مع انه لا وضع لتركيب احد الكلمتين مع الاخر
اذ الوضع في المفردات دون المركبات فدفع بقوله يعني تستعمل الخ يعني ان تبعية اكتع واخواه لاجمع
من جهة الاستعمال لا من جهة الوضع قوله وذكرها الواو للاستيناف وقعت في جواب سوال السائل
وهو ان ما ذكر في الصورة التي ذكر الكل ولو ذكر اكتع وابتع وابصع وحده هل يجوز التاكيد به ام فلما اجاب
المصرح عنه بقوله وذكرها وحده ضعيف فان قيل انه لما كان في ذكره وحده ضعفا لا بد من
الانضمام مع الغير فما الحاجة اليه لان التاكيد حصل باجمع لان فرض المسئلة فيما لم يؤكد بالكل بل
يؤكد باحد منها قلنا ان ذكر اجمع ههنا ليس للتاكيد بل للتوطية الى صحة التاكيد باخواته فلا يخالف
من الفرض قوله اى تقصد النسبة وتحقيقه مضى في بحث المعطوف فلينظر فيه قوله لا تكون
النسبة جوابا لسوال وهو ان الضمير في دونه لما كان راجعا الى المتبوع وهو عبارة عن ذات
المتبوع وعدم مقصوديته ظاهر لانه ليس من مقولات المتكلم ومفعول لقصد لا يكون الا من
مقولات المتكلم ومن الاعراض والاحداث فاجاب بقوله اى لا تكون النسبة الخ فان قيل
كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصودا في بدل الكل فانهما متحدان ذاتا قلنا انهما وان كانا
متحدين ذاتا اى فيما صدقا عليه لكنهما متغايران لفظا ومفهوما فيجوز ان يكون الشئ الواحد مقصودا
دون وجه قوله بل تكون النسبة اليه طوتيتز جواب سوال وهو انه على هذا ينبغي
ان لا يذكر البدل منه فاجاب بما ترى قوله سواء كان ما نسب اليه مسندا جواب سوال
وهو ان المتبادر من النسبة النسبة الاسنادية فيخرج منه احاك في ضربت زيدا احاك
اذ الضرب غير مسند الى زيد بل واقع عليه اجاب بقوله سواء كان الخ
قوله ولا يصدق الحد الخ جواب سوال وهو ان هذا التعريف لا يكون مانعا
عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوف بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه

سلہ الکتع واخواہ والبصع ۱۲ سلہ ای علی ان النسبۃ الی المتبوع غیر مقصودۃ ابتداء ۱۲ فراق زدہ فضل خالق غفرلہ

آجاب بقوله ولا يصدق الخ قوله ثم بدل له يقال بدل اغاندم وفاعله محذوف اى على
له رأى غير الاول فضمير الفاعل فى بدل راجع الى الرأى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة
التفتازانى فى شرح المفتاح قوله بهذا المعنى اى بان يكون المتبوع مقصودا ولا ثم التابع اعلم
ان المتبوع فى المعطوف ببل مقصود ابتداء ومتبوعية البدل غير مقصود ابتداء سواء كان
مقصودا انتهاء وبقاء اولا فدخل يازيد زيدا زجعل بدل الاغاط لم يكن مقصودا ابتداء لكنه صار
مقصودا انتهاء قوله مثل ما قام احد الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء قوله
وليست نسبة عالسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فهذه العبارة محمولة على
القلب بتقديره هكذا وليست نسبة ماكنت الى زيد من القيام مقصودة بالنسبة الى احد قوله
فان النسبة جواب سوال وهو ان النسبة الاولى من حيث النفى والثانى من حيث الاثبات فكيف
تكون الثانية عين الاولى فاجاب بقوله فان النسبة الماخوذة فى الجزاء سمن ان يكون بطريق
الاثبات او النفى لان المراد من النسبة نفس النسبة لا الكيفية من النفى والاثبات قوله ويمكن ان
يقصد جواب سوال وهو ان النسبة الاولى لما كانت نفيا فكيف يكون طوبتية الى الثانية وباهذا الا
طوبتية لنقيضه فاجاب بقوله ويمكن الخ يعنى ان الغرض من الطوبتية ايقاظ الغافل وهو يحصل
بالنقيض ايضا فان قيل ان الاستثناء تكلم بالباقى وان الحكم فى الاستثناء بطريق الاشارة و
ليس بمقصود فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا ماذكروه فى الاستثناء المحض
اى الخالى عن معنى البدل ومحل زيد فى المثال المذكور جاز ان يكون بدلا ايضا قوله النوع جواب
سوال وهو انه لا يصح حمل بدل الكل على قوله هو لانه راجع الى البدل مطلقا فيلزم حمل الاخص
على الاعم فاجاب بقوله النوع يعنى ان قوله هو مبتدا وخبره محذوف وهو انواع وقوله بدل
الكل خبر مبتدا محذوف وهو الاولى اى الاول بدل الكل قوله اربعة جواب سوال وهو ان البدل
منقسم الى تلك الاقسام الاربعة لاغير فينبغى ان يذكر المصنف ادوات الحصر ايضا ان ماذكر المصنف
تفصيل وهو يقتضى الاجمال والاجمال ههنا فاجاب الشارح رح عنه بقوله اربعة قوله اى بدل هو
كل البدل عنه اشارة الى ان اضافة البدل الى الكل بيانية قوله غالبا انما قال هذا لان بدل الكل من
البعض بدل الاشتمال وليس فيه الاشتمال بل فيه علاقة الكلية والجزئية قوله وبدل الغلط و
المراد بالغلط هو الغلط فى المبدل منه لانه ليس الغلط فى البدل قوله لاد فى ملابسة وهو ملابسة
السبب والسبب فان قيل ان المسبب لا ينفك عن السبب بل بينهما ملازمة لان المراد من السبب
هو العلة فلا يصح اطلاق الادنى عليه قلنا اطلاق الادنى عليه بالنسبة الى الاضافة البيانية
لانها على الملابسة وهذه الاضافة لامية قال محمد الحشى رح مولانا عبد الحفور ان الاضافة فى الاخيرة
لامية وفى الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف قوله الاشتمال والغلط على الاولين لان
لفظ الاشتمال والغلط مجرور باللام ولفظ الكل والبعض مجرور بمن فلا يصح العطف لانك قد عرفت ان

الاعراب فی المعطوف والمعطوف علیہ بتقدیر اللام ثم اجاب عنہ مولانا المذکور بوجوہ اما اولا فانا نقول لانسلم ان الاشتمال والغلط معطوفان علی الکل والبعض بل ھما مرفوعان بعطفھما علی البدل لکن بتقدیر المضاف ای بدل الاشتمال وبدل الغلط واما ثانیا فانا نقول جاز ان یکون الاضافۃ فی الاولیین الضمیریۃ ای بدل الکل المبدل منہ وبدل البعض المبدل منہ والاضمیر فیہ واما ثالثا فبالفرق بین بین من التی ھی مذکورۃ وبین من التی ھی مقدرۃ بان یکون عدم جواز العطف بالنسبۃ الی من المذکورۃ وجوازہ بالنسبۃ الی من المقدرۃ انتھی حاصل کلامہ ثم قال مولانا عصام الدین ان الجوابین الاخیرین مردودان اما الاول منھما فلان العبارۃ غیر صالحۃ للاضافۃ اللامیۃ فی الاولیین لانھا للاختصاص وھو یقتضی المغائرۃ ولا مغائرۃ بین المضاف والمضاف الیہ فی قولہ بدل الکل والبعض اذ مدلولہ مدلول الاول واما الثانی فلان عدم جواز العطف لاجل ان اعرابھما غیر ناش من جھۃ واحدۃ وھو لا یختلف سواء کانت کلمۃ من مذکورۃ او مقدرۃ فالجواب بالفرق بین من المذکورۃ والمقدرۃ غیر انتھی کلامہ اقول فی الجواب عن الاول ان المغائرۃ فی اللفظ والمفھوم بین المضاف والمضاف الیہ فی الاضافۃ البیانیۃ کاف للاختصاص وایضا بینھما مغائرۃ من وجہ اخر وھو ان بینھما عموما وخصوصا من وجہ وھو یقتضی المغائرۃ فی المادتین وان اتحدا فی المادۃ الاجتماعیۃ والجواب عن الثانی ان عدم جواز العطف علی تقدیر ان یکون کلمۃ من مذکورۃ وجوازہ علی تقدیر کونھا مقدرۃ فاذا کانت مذکورۃ لا یصح العطف لان اعرابہ حینئذ لا یکون ناشیا من جھۃ واحدۃ واذا کانت مقدرۃ یکون اعرابھما ناشئا من جھۃ واحدۃ شخصیۃ وھی المضاف لانہ نائب منابہ من المقدرۃ فیکون العامل فی المضاف الیہ ھو المضاف لا حرف الجر المقدر کما حقق فی موضعہ فتکون اعرابھما حینئذ ناشیا من جھۃ واحدۃ شخصیۃ کما لا یخفی **قولہ** فالاول مدلولہ مدلول الاول **قال مولانا عصام الدین** الاخصر فی العبارۃ ان یقال فالاول مدلولہ مدلولہ ... بان یرجع الضمیرین الی الاول **اقول** لو قال کذلک توھم ان کلا الضمیرین راجعان الی الاول بمعنی بدل الکل وھو باطل یعنی ان ھھنا اولین احدھما بدل الکل والاخر المبدل منہ لانہ اولی بالنسبۃ الی البدل فالضمیر فی المدلول الاول راجع الی الاول الذی ھو عبارۃ عن بدل الکل والضمیر فی المدلول الثانی راجع الی الاول الذی ھو عبارۃ عن المبدل منہ فلذا عدل من الضمیر الی الظاھر **قولہ** ای بدل الکل فھم وھو ان المراد من الاول الاول الاضافی وھو بدل البعض اذ ھو الاول بالنسبۃ الی الاخیرین فدفع بقولہ ای بدل الکل یعنی ان المراد من الاول الاول الحقیقی **قولہ** یعنی متحدان ذاتا جواب سوال وھو ان فی قولہ جاءنی زید اخوک معنی زید ھو الحیوان الناطق مع ھذا التشخص ومعنی الاخ ذات من لہ الاخوۃ فکیف یکون مدلولہ مدلول الاول فاجاب بقولہ یعنی متحدان ذاتا ای المراد انھما متحدان فیما صدقا علیہ **قولہ** لا ان یتحد مفھوما لا یجب ان یتحد مفھوما اذ قد یتحد مفھوما ھما نحو زید ضربتہ ایاہ لان مفھوم ضمیر الغائب وحد

وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان مفهوما لان كلمة ان المتصلة تفيد الحكم في النقيض بالطريق الاولى **قوله** فزيد واخوك الفاء للتعليل اى لتعليل تطبيق المثال مع الممثل **قوله** قال الشارح الرضى اشارة الى الاعتراض على المصنف رح يعنى ان حصر التوابع في الخمسة باطل لانها اربعة اذ عطف البيان داخل في بدل الكل او حصر اقسام البدل في الاربعة باطل لانها ثلثة لان بدل الكل داخل في عطف البيان **قوله** وما قالوا الخ جواب سوال وهو ان عدم الفرق ممنوع اذ في بدل الكل البدل مقصود بالنسبة دون متبوعه وفي عطف البيان المقصود بالنسبة هو المتبوع فاجاب الشارح رح عنه بقوله وما قالوا **قوله** وهو الثاني فقط لان المبدل منه طوتية اى ايقاظ الغافل فهو ايضا مقصود نظرا الى انه طوتية الا في بدل الغلط فان كون الثاني مقصودا في بدل الغلط دون الاول ظاهر لان بدل الغلط للسهو والغفلة لا لطوتية ايقاظ الغافل **قوله** اصلا اى لا للنفس ولا للغير كالصلوة فانها مقصودة لنفسها وكالوضوء فانه مقصود للغير **قوله** اصليا اى للنفس بالايقاظ الغافل **قوله** والحاصل ما بين بعض المحققين اما كليا اراد الشارح ان يبين الامر الجزئي لايضاح الكلي فقال والحاصل الخ **قوله** مبالغة في الاسناد لانه لو لم يكن طوتية لم يوجد ايقاظ الغافل فيكون في الاسناد الى البدل اشكال **قوله** وحينئذ يكون التوضيح جواب سوال وهو ان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن يثبت توضيح المبدل منه ايضا لان اخوك في قوله جاءني زيد اخوك يوضح زيد لانه لا يعلم ان زيدا الخ المخاطب اولا فلما قال اخوك علم انه اخ المخاطب اجاب بقوله وحينئذ يكون التوضيح الخ **قوله** فالفرق ظاهر وهو ان البدل مقصود اصلا اى مقصود للنفس لا للغير كالصلوة بخلاف عطف البيان، فانه ليس مقصودا اصليا بل للتوضيح المتبوع كالوضوء **قوله** والثاني جزؤه لا يقال هذا من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين مع عدم شرط جوازه لان قوله الثاني عطف على الاول وقوله جزؤه عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول ما لم يسم فاعله فتقديره والثاني مدلوله جزؤه اى جزء الاول وهو المبدل منه لانا نقول ان لفظ مدلوله مقدر فيه اى والثاني مدلوله جزؤه فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف فلا محذور فيه حينئذ **قوله** اى بدل البعض دفع وهم وهو ان المراد من الثاني بدل الغلط لانه ثاني بالنسبة الى الاشتمال فدفع بقوله اى بدل البعض **قوله** اى بدل الاشتمال دفع وهم كما مر **قوله** بينه وبين الاول واغا لم يقل بينه والاول بملاحظة البين بحكم العطف لفائدة الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز **قوله** بحيث توجب النسبة جواب سوال وهو انه يدخل في اطلاق قوله ملابسة بغيرها بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا حماره بوجود الملابسة بغير الكلية والجزئية وهي المالكية والمملوكية فاجاب بقوله بحيث الخ **قوله** لاعتبار ذاته اذ لا تفاوت في

انتخاص الانسان من حیث الذات واما التفاوت بالطول والقصر فهو التفاوت فی الوصف فان قیل بدل الکل والبعض ایضا کذلک قلت لا یضر ذلک فی التسمیة اذ لا یشترط فی وجه التسمیة من الاطراد والانعکاس قوله و تتضمن نسبة الاعجاب علی قوله یکون قوله وکذا فی سلب زید توبیخ اذ السلب یستعمل فی غیر الادمی واما فی الادنی فیقال والتوقیف ما قال سلب زید علم ان ذات زید غیر مراد اذ السلب لا ینسب الی زید بل المراد بعض متعلقاته قوله بغیرهما قال مولانا عصام الدین الاوجه ان یقال بغیرهما بدون باء الملابسة لذکر الملابسة صریحا بقوله ملابسة اقول ملابسة المذکورة هی الملابسة التی بین بدل الاشتمال وبین المبدل منه والباء فی قوله بغیرهما اشارة الی الملابسة التی فی بدل الکل وبدل البعض ای ملابسة غیرهما ملابستهما وانما تعرض لهذه الملابسة بایراد الباء لیصح حمل قوله بغیرهما علی قوله ملابسة والا لا یصح الحمل ولهذا فسره بقوله ای تکون تلک الملابسة بغیر کون الخ والا فلا بد ان یقال فی تفسیره ای غیر بدل الکل والبعض قوله ای تکون تلک الملابسة دفعوهم وهو ان المراد بغیرهما غیر الکلیة والجزئیة مطلقا فیخرج من التعریف نحو نظرت الی القمر فلکه لان المبدل جزء من المبدل منه فدفع بقوله ای تکون تلک الملابسة الخ قوله فیدخل فیه ای هو لیس قسما خامسا قوله نظرت الی القمر فلکه وعینه نظر وهو از البسة الی المبدل منه وهو القمر تام فکیف یکون مثالا لبدل الاشتمال هکذا قال مولانا عبد الغفور واجاب عنه مولانا عصام الدین ان هذا التوکیب انما یقال فی ایام اختفاء القمر بان یکون فی اخر الایام فعلی هذا یکون النسبة الی القمر غیر تام قوله والمناقشة فیه اشارة الی جواب الاعتراض الذی حرره الشارح الهندی حیث قال ان المثال لا یطابق المثال لان القمر لیس جزءا من الفلک بل مستقل فی نفسه ثابت مرکز الفلک فلا یجوز للنحویین ان یوردوه فی المثال قوله مناقشة فی المثال وذا لیس مرادهم اذ یکفی فی المثال نفس الغرض وان لم یکن مطابقا للواقع وایضا یجوز ان یورد له مثالا اخر کما قال الشارح رح ویمکن ان یورد الخ قوله درجة الاسد برجه الذی بالفارسیة سوراخ ولا تشک ان فی جانب المشرق ستة بروج وکذا فی جانب المغرب ستة بروج وفی کل برج ثلاثون درجة والاسد اسم لبرج واحد قوله وانما لم یجعل الخ جواب سوال وهو انه لم لم یجعل هذا البدل الذی یکون الکل بدلا عن البعض قسما خامسا ولم لیسم ببدل الکل عن البعض لان المبدل منه جزء المبدل اجاب بقوله وانما لم یجعل الخ قوله بل قیل الضمیر فی قوله قیل راجع الی قوله وانما لم یجعل الخ ای بل قیل انما لم یجعل هذا البدل قسما خامسا لعدم

سله بکسر الکاف ثانیه بدل من القمر ویکون القمر جزءا من الفلک والضمیر فیه راجع الی القمر والاضافة باد فی فلکه الی الفلک الذی فیه القمر وهو الفلک الاول المسمی بالفلک الدنیا قاله عبد ۱۲ منه عبد الرحیم عفی عنه ربه الکریم ۵۳ قوله برجه بفتح الجیم بدل عن قوله درجة الاسد وبکسرها بدل من الاسد والبرج عبارة عن قسم واحد من اثنی عشر قسما من الاقسام السماویة قاله عبد

وقوعه الخ فقوله لقلته وندرته جواب بطريق التنزيل وقوله بل قيل اعراض عنه بطريق العلاوة
ثم يرد عليه انه اذا لم يقع في كلامهم فما تقول في الامثلة المنقولة عنهم كما مر فاجاب الشارح عنه
بقوله فان هذه الامثلة مصنوعية اى غير منقولة من العرب قوله اى بدل الغلط دفع وهو
ان المراد من الرابع بدل الكل لانه لو شرع من الجانب الاول يكون بدل الكل ايضا فدفع بقوله اعنى
بدل الغلط قوله بان تقصد انما زاد كلمة الباء لدفع سوال وهو انه لا يصح حمل ان تقصد على البدل
لان ان تقصد بتاويل المصدر وصف والبدل ذات لانه قد يكون اخا وقد يكون حمارا وهكذا
جواب بقوله بان تقصد بحذف حرف الجر وحذفه مع ان وان قياس ثم المجرور والمجرور يقتضي
المتعلق فيصح حمله على البدل باعتبار المتعلق وقوله ان يكون بيان المتعلق وفيه نظر لان في قوله
ان يكون ايضاح لان على المضارع فيكون بتاويل الاستكمال لان الاستكمال للتمام الان يقال ان كلمة ان
سهو من الكاتب اصله ان يكون الخ وانما زاد قوله انت اشارة الى ان قوله ان تقصد صيغة
المخاطب المعلوم بقرينة قوله علطت وقوله تقصد من باب ضرب قوله من غير اعتبار جواب
سوال وهو ان قوله ضربت زيدا حماره مثال البدل الغلط مع انه لا يصدق عليه بدل الاشتمال
ايضا لان بين زيد وحماره ملابسة المالكية والمملوكية فاجاب بقوله من غير اعتبار الخ يعني انه
وان وجد فيه الملابسة لكن الملابسة ليست بملتفتة اليها قوله بعد ان غلطت وفيه نظر
وهو ان القصد الى البدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه وانما ذكر بخلاف ما قصد بالنسيان او
بسبق البيان اجيب عنه ان المراد من البدل الابدال وكما شك ان القصد الى البدل بعد وقوع
الغلط به قوله بغيره وانما لم يقل بعد ان غلطت بالاول وهو المبدل منه للتفنن في العبارة
وانما لم يقل بالمبدل منه ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا
بل بحيثية كونه غلطا حيث قال والغلط وهذا لم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه
قوله ويكونان معرفتين اشارة الى تقسيم اخر في البدل اى البدل والمبدل منه في الانواع
الاربعة المذكورة اربعة انواع فتصير الاقسام من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر
فساوقيه نظر وهو انه من قبيل التاكيد اللفظي فكيف يكون بدلا لكن اقول مولانا عصام الدين
اقول لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الثاني وذكر الاول طويتة فالثاني يكون بدلا ولو
قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني لتاكيد الاول كان الثاني تاكيدا قوله اعني نعت البدل
دفع وهم وهو ان المراد من النعت نعت المبدل منه قوله من كل وجه جواب سوال وهو
ان البدل مع النعت ايضا اقص من المبدل منه لان النكرة الموصوفة اقص من المعرفة فاجاب

سله ح ان عبارة المصنف تدل دلالة صريحة على ان القصد الى البدل يوجد وقوع الغلط بالمبدل منه حيث قال ان تقصد البدل بعد ما غلطت لغيره
۱۲ ام سله لانك تقدر ان تقول مررت بحمار زيد لم اردك لم تقل مررت برجل ثم استدركت فقلت بحمار ۱۲ ام سله لان قبل وقوع الغلط بالمبدل منه
لا يكون الا القصد بذات البدل لا البدل من حيث انه ابدال قاله عبد الحكيم سله كما عبر المصنف عن المبدل منه بالاول فيما سبق ۱۲ منه قوله على ابدال المراد

من کل وجہ یعنی ان البدل مع المبدل منہ وان کان القصد لکنہ لیس بالنقص من کل وجہ اذ بالنعت یقل الاشتراک وایضا ان النعت مع البدل یفید ما لا یفید المبدل منہ مع التعریف **قولہ** ویکونان ظاہرین الخ اشارۃ الی تقسیم اخر فی البدل فتصیر الاقسام من ضرب الاربعۃ ستۃ عشر قسما **قولہ** لقیتہم ایاہم **فان قیل** ہذا من قبیل التاکید فکیف یکون بدلا **قلنا** الفرق بالقصد فان قصد المتکلم اسناد الفعل الی الثانی وذکر الاول توطیۃ فہو البدل وان قصد العکس فہو التاکید **قولہ** لا من الغائب وانما لا یجری الغائب علی المتکلم والمخاطب ہہنا کما جری فیما قبل من المواضع لانہا ان کانت بعد الوقوع **قولہ** فان المانع فیہا مفقود لعدم اتحاد ما صدق علیہ فی غیر بدل الکل فیفید ما لا یفیدہ المبدل منہ **قولہ** اشتریتک نصفک فانہ بدل البعض فان النصف بعض المخاطب وفی المثال الثانی یکون قولہ نصفہ بدلا من ضمیر المتکلم وفی المثال الثالث یکون علمک بدلا من ضمیر المتکلم وفی المثال الرابع یکون علمک بدلا من ضمیر المخاطب وفی المثال الخامس یکون الحمار بدلا من الکاف وفی المثال السادس یکون بدلا من تاء الخطاب ولیس بدلا من ضمیر المتکلم والا فلا بد ان یقال حماری **قولہ** ولا یلزم من ذلک اشارۃ الی الرد علی بعض الشارحین حیث قالوا انہ لما کان بیانا لا بد فیہ ان یکون الثانی اوضح من الاول فاجاب بقولہ ولا یلزم من ذلک ان یکون عطف البیان اوضح من متبوعہ بل ینبغی ان یحصل من اجتماعہما ایضاح لانہ لما اجتمعنا کانا منظور... النظر وملتفتا للمخاطب فالالتفات ایضاح **قولہ** فیصح ان یکون الاول اوضح من الثانی او بالعکس او کانا متساویین **قولہ** فقسم باللہ ابو حفص عمر الخ حفص بالضاد المعجمۃ اسم الاسد ابو للاسد فی الشجاعۃ وبالصاد المہملۃ اسم بنت عمر رض زوجۃ نبینا محمد صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم **فان قیل** لیس فی القصۃ ان عمر رض اقسم باللہ مع ان قولہ اقسم باللہ ابو حفص عمر صریح فی انہ اقسم ولکن اقول الاعرابی صریح **قلت** ان الشارح لم یذکر قسمہ الا ان بعض الفضلاء قد ذکر القسم حیث قال ان اعرابیا اتی عمر ابن الخطاب رض فالتمس منہ بعیرا وکان لہ بعیر فقال عمر رضی اللہ عنہ واللہ لیس لہا نقب ولا دبر فانشد الاعرابی الشعر المذکور **فان قیل** قول الاعرابی ان کان فجر یشیر الی التردد لانہ اتی بکلمۃ الشرط حیث قال ان کان مع ان الذنب صدر منہ یقینا اذ الناقۃ للاعرابی کان عجفاء نقباء **قلنا** انما اورد فی صورۃ التردد رعایۃ للادب اوان معنی قولہ عمر رض واللہ لیس لہا نقب ولا دبر ای فی ظنی لانہ لیس بہا ذلک فی الواقع فلا یکون لہ ذنب ویحتمل ان فی قولہ ان کان لیس بحرف الشرط بل ان مخففۃ من المثقلۃ واسمہ ضمیر الشان المحذوف علی طریقۃ قولہ تعالی سُبْحَانَ رَبِّنَا اِنْ کَانَ وعد ربنا المفعولا **قولہ** دبراء الدبراء لیشت زنی والعجفاء للاغر والنقباء

سلہ کیف وہو مثل اسکن انت وزوجک الجنۃ والتفقوا علیہ ذلک تاکید ۱۲ سکہ بان قصد اسناد الفعل الی الاول وذکر الثانی من غیر توجیہ کان الضمیر الثانی تاکید اقالہ عبد ۱۲ سکہ وقیل ان الحفص بالحاء والصاد المہملتین وکذا الاسد وبہ کنی عمر بن الخطاب ۱۲

کتبہ العاصی فضل خالق عفی عنہ

سودہ شدہ پائی **قولہ** فحمل بعیرہ ای رکب علی بعیرہ او ساقہ **قولہ** بطحاء البطحاء وادٍ فیہ احجار صغیرۃ یعنی سنگریزہ **قولہ** وجعل ای شرع الاعرابی فی ارض البطحاء ویقول اشعر اقسم باللہ ابو حفص عمر ما سمہا من نقب ولا دبر اعفر اللہم ان کان فجر **قولہ** فجعل ای شرع عمر فی وقت قال الاعرابی اعفر اللہم فہو من افعال المقاربۃ **قولہ** صدق ای صدق الاعرابی ان ناقتہ دبر **قولہ** فاخذہ بیدہ ای اخذ عمر رض بید الاعرابی **قولہ** صنع ای اسقط الالف او اسقطت **قولہ** وزودوہ ای اعطاہ عمر رض النفقۃ **قولہ** وکساہ ای اعطاہ الکسوۃ ایضا **قولہ** نقباء عجفاء دبراء علی وزن فعلاء مؤنث الفب واعجف وادبر کاحمر حمراء وانما اتی بصیغۃ المؤنث لانہا صفۃ الناقۃ **قولہ** ای فرقہ یعنی لیس المراد من الفصل ہہنا ما یقابل الجنس والنوع او ما یقابل الجنس والنوع او ما یقابل الباب والکتاب **قولہ** ای من حیث الاحکام اللفظیۃ اشارۃ الی ان نصب **قولہ** لفظا علی التمیز **قولہ** واقع اشارۃ الی بیان المتعلق لقولہ فی مثل ثم المتعلق مع المتعلق خبر لقولہ وفصلہ **فان قیل** فلیکن قولہ فی مثل متعلقا بقولہ وفصلہ اذ ہو مصدر صالح للتعلق فلا حاجۃ الی قولہ واقع **قلنا** ان الجار والمجرور لا یقع خبرا الا باعتبار المتعلق فلو تعلق بقولہ وفصلہ یکون قولہ وفصلہ مع قولہ فی مثل خبرا فانعدم المبتدأ من البین **قولہ** التارک ای القاتل **قولہ** البکری فی الاعلام اسم لرجل قوی بالفارسیۃ پہلوان ثم جعل لکل بشر ہو اسم محض للمقتول الذی قتلہ ابو الشاعر **قولہ** انا ابن التارک بشرا فالمبدل منہ وہو البکری ساقط من البین والفصل العامل وہو التارک بالبدل وہو بشرا **قولہ** وہو غیر جائز واما التارک البکری فہو جائز لانہ مثل الضارب الرجل **قولہ** وعلیہ الطیر ثانی مفعولی الخ اشارۃ الی بیان ترکیب قول الشاعر یعنی ان قولہ علیہ الطیر مفعول الثانی للتارک واما مفعولہ الاول فقولہ بکری **قولہ** ان جعلناہ بمعنی اصیر فان ترک جاء بمعنی ودع وبمعنی صیر کما فی القاموس وما قال سابقا ان التارک بمعنی القاتل فہو التصییر بمعنی اللازم اذ القتل لازم مع صیرورۃ البکری کائنا علیہ الطیر الاکل **قولہ** والاحق ان لم یکن بمعنی المصیر بان یکون بمعنی ودع فہو حال من البکری فیکون حالا من المفعول **قولہ** ان کان ای الطیر فاعلا لقولہ علیہ لان قولہ علیہ بشبہ الفعل ففیہ الضمیر لا محالۃ **قولہ** وان کان ای الطیر مبتدأ وقولہ علیہ خبرہ فیکون قولہ ترقبہ حینئذ حالا من الضمیر المستکن فی قولہ علیہ لما مر انہ بشبہ الفعل ففیہ ضمیر **قولہ** اے واقعۃ جواب سوال وہو انہ لا یصح کون وقوعہ حالا من الضمیر فی ترقبہ لان الحال یکون قیدا لعامل ذی الحال والترقب لازم الوقوع فلا حاجۃ لہ الی التقیید فاجاب الشارح عنہ بقولہ ای واقعۃ الخ یعنی انہ فی الظاہر کذلک لکن فی الحقیقۃ محمول علی القلب ثم اعلم ان لفظ الطیر جاء للجمع کما قال اللہ تعالی الم یروا الی الطیر فوقہم صافات ویقبضن فان النون فی یقبضن للجمع لانما یجیء بجمع المؤنث وجمع غیر ذوی العقول وان کان مذکرا **قولہ** مرقبۃ ای منتظرۃ لارتہاق روحہا ای لخروجہا الخ روح **قولہ**

رمق وهو عبارة عن حياة المذبوحة والمراد منه ههنا الحيوة ... القليلة قوله واما الفرق المعنوى اشارة الى فائدة قول المصنف لفظا قوله فقد تبين فيما سبق فى جواب قول الرضى حيث قال الشارح و قال بعض المحققين فى جوابه الخ قوله والمراد بمثل جواب سوال وهو انه لما قال المصنف رح فى مثل خرج عنه قوله انا ابن التارك اذ المضاف اليه خارج من الكلام وايضا فيه اشارة الى سوال السائل و ان المثل يجمع بمعنيين احدهما الاشتراك بين الشيئين فى النوع كزيد وعمر واشتركا فى الربوبية وثانيهما الاشتراك بين الشيئين فى الجنس كالرجل والمرأة اشتركا فى الانسانية فسا ل السائل ان المثل ههنا من اى قبيل فاجاب الشارح عنه بقوله والمراد بمثل الخ يعنى ان المراد منه الاشتراك النوعى قوله و يمكن ان يراد به الخ اى ويمكن ان يراد به الاشتراك الجنسى ولما كان الاسم بعيدا من الباب فلذا عبر عنه بيمكن الاترى كيف فى موضع الضعف قوله يا غلام زيد بالضم لانه قد سبق فى بحث المنادى البدل والمعطوف بالحروف التى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل بحث المبنى اعلم ان الاصل فى الاسماء الاعراب والاصل فى الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعانى المعتورة وهى يقتضى العلامات لئلا يلتبس البعض بالبعض وهى ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف لانهما ليسا محلا للمعانى المعتورة فلا يحتاج الى الاعراب وايضا الفعل يثقل لانه موضوع للحدث والزمان فالمناسب معه الخفة والبناء خفض لان سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرق مختلفة بخلاف الاسم لان ما هو موضوع له غير متجدد ويكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل لانه لو اعرب لتمت الثقل على الثقل وهو غير جائز فان قيل الثقل انما يعتبر على اللسان والاسم والفعل سواء فى تلفظ لسانى واما ثقل الفعل باعتبار تجدد الموضوع له فلا يفيد الثقل على اللسان انما يفيد الثقل على الذهن وهو غير مراد قلنا ان ثقل الذهن مستلزم لثقل اللسان لان الذهن اذا وقف فى التشويش وقع التردد فى اللسان ايضا ثم المبنى المطلق عبارة عما كان حركته وسكونه من غير عامل ثم هو على قسمين احدهما مبنى الاصل والاخر مبنى الاسم فالاول عبارة عن الماضى والامر الحاضر والحرف والثانى عبارة عن الامرين احدهما اما اسباب سيبنى الاصل وبيان المناسبة سيأتى انشاء الله تعالى كالموصولات فانما بنين الاسم لمشابهة الحرف لانه كما ان الحرف يحتاج فى الدلالة على المعنى الى الضميمة كذلك الموصول يحتاج الى الصلة لانه لا يكون جزاء من الكلام الا بصلة والثانى ان يقع الاسم غير مركب مع العامل كالاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر بالسكون ثم حكم مبنى الاصل ان لا يتخلق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فالفعل الماضى قد يقع موضع الخبر مثل زيد ضرب فى موضع زيد ضارب فيكون له اعراب محلى مع ان الماضى من مبنى الاصل قلنا لا نسلم ان فى زيد ضرب وقع الماضى فى موضع الخبر بل الواقع فى موضعه هو الجملة اى الفعل مع الفاعل لا الفعل وحده ومرادنا بعدم الوقوع هو الفعل فقط كما اذا قال زيد ضرب غلامه بان وقع ضرب بدون الغلام فى موضع الخبر وانما اعرب المضارع مع انه من الافعال لانه مشابه باسم الفاعل فى وقوعه موقعه مثل زيد يضرب فى موضع زيد ضارب لان الاصل فى الخبر الافراد ليوافق بين اركان الكلام يعنى ان المبتدا لا يكون الا مفردا

متعلق بقولنا الاصل فى الخبر الافراد ۱۲

فعلهذا ینبغی ان یعرب الماضی ایضاً لانه ایضاً واقع موقع اسم الفاعل یقال زید ضرب فی موضع زید ضارب فان ههنا الماضی مع الفاعل واقع موضع الخبر کالمضارع مع الفاعل واقع موقعه **اجیب عنه** نعم لکن للمضارع مشابهة مع اسم الفاعل وجرا خر وهو انه مثل اسم الفاعل فی عدد الحروف والحرکات والسکنات بخلاف الماضی لانه لیس بهذه المشابهة وانما کان الماضی مبنی علی الفتح مع ان الاصل فی البناء هو السکون لان المقصود من البناء الخفة والسکون اخف الحرکات لان الماضی لما کان مشابها باسم الفاعل من وجه کان مبنیا علی الحرکة لانها البناء علی الحرکة یشبه الاعراب لان الاغلب فی الاعراب ان یکون بالحرکة والمضارع لما کان مشابها باسم الفاعل مشابهة تامة تجعله عین اعراب الماضی لما شابه مشابهة ناقصة ثبت له ما کان مشابها للاعراب وهو البناء علی الحرکة وانما اختار الفتح لانه اخف الحرکات وایضا الفتح اخت السکون لان السکون جزء الالف وکذا الفتح جزء الالف ثم یرد ان امر الحاضر ایضا مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة لانه وان حذف منه حرف المضارعة لکن ثبت فی موضعه همزة وصل فیکون الامر علی اربعة احرف کاسم الفاعل **اجیب عنه** لاعتبار الهمزة وصل لانها تسقط فی الدرج وایضا ان الامر لا یقع فی موضع الخبر فلا یقال زید ضربه الا بتاویل بان یقال زید مقول فی حقه اضربه فلما لم یکن وامر الحاضر مشابهة مع اسم الفاعل الا تاما ولا ناقصا فلم یثبت له الاعراب ولا البناء علی الحرکة بل کان مبنیا علی السکون کما هو الاصل واما الامر باللام فهو معرب بالجزم لانه مضارعة فی الحقیقة لبقاء حرف المضارعة فیه وانما کان معربا بالجزم لوجود الجازم فیه وهو اللام لازما معه ولوجه الذی یجئ فی بحث الفعل ان شاء الله تعالی **قوله** ای الاسم المبنی **جواب** عن اسولة اربعة الاول انه یلزم الدور فی تعریف المبنی لان المصرح توقف المبنی المطلق علی المبنی الاصلی لاجعله جزءا من التعریف والحال ان المبنی الاصلی موقوف علی المبنی المطلق لان المبنی الاصلی قسمه والقسم موقوف علی القسم والثانی انه یلزم اخذ المحدود فی الحد لان مبنی الاصلی داخل فی المبنی المطلق فیکون من المحدود ثم ذکر فی الحد والثالث انه یلزم تشبیه الشیء بالنفس لان مبنی الاصل داخل فی المبنی المطلق ثم ذکر فی التعریف والرابع انه یلزم تعمیم القسم من المقسم لان المبنی قسم الاسم کما قال المصرح فی صدر الکتاب وهو ای الاسم معرب ومبنی والحال ان المبنی کما کان فی الاسماء کذلک فی الافعال کالماضی والامر وکذا فی الحروف فاجاب الشارح بقوله ای الاسم المبنی فلما کان المراد من المبنی الاسم المبنی لا یلزم الدور لان الاسم المبنی موقوف علی المبنی الاصلی والمبنی الاصلی غیر موقوف علی الاسم المبنی لانه لیس مقسما له وکذا لا یلزم اخذ المحدود فی الحد لان المبنی الاصلی غیر داخل فی مبنی الاسم وکذا لا یلزم التشبیه بالنفس ولما کان موصوف مبنی لفظ الاسم قوله وهذا الحد لا یصح **جواب** سوال وهو انه لما کان المراد من المبنی المطلق الاسم المبنی وایضا لا یصح تعریف الاعم کما ان الاسم المبنی مجهول کذلک المبنی الاصلی لا لم یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق ای علی الکمال

ای بنی الاصل الاتری ان المصرح لم یتعرض الی ما المبنی الاصل اذ لو لم یعرف ما هیہ مبنی الاصل کان تعریفا للمبنی المجهول بالمبنی المجهول وتحریر السوال هکذا ان المصرح ذکر المبنی مطلقا فمن این علم ان المراد منه الاسم المبنی فاجاب بقوله وهذا الحد لا یصح الا لمن یعرف ما هیہ المبنی علی الاطلاق ای یعرف ما هیہ المبنی المطلق وهو ما کان حرکته وسکونه من غیر عامل ولکن لا یعرف الاسم المبنی **قوله** والا الخ علی التحریر الثانی متعلق بقوله ای الاسم المبنی ای المراد من المبنی الاسم المبنی والا لکان تعریف المبنی بالمبنی ای یلزم تعریف الشئ بالنفس وذا لا یجوز **قوله** لانه ذکر فی حد المبنی لفظ المبنی حاصل کلام الشارح ان الاسم المبنی لیس مجهولا باعتبار کونه اسما بل باعتبار کونه مبنیا خاصا فاذا کان المبنی المطلق معلوما کان تعریفا للمبنی الخاص المجهول باعتبار مفهوم المبنی المطلق فیلزم تعریف المبنی المطلق بالمبنی المطلق **ثم اعترض مولانا عبد الغفور** علی الشارح رح **حیث قال** ولا یقال الخ **حاصل الاعتراض** انه یجوز ان یکون المبنی المطلق معلوما بوجه ما ومجهولا مطلوبا معرفته بوجه اخر فلا یلزم تعریف الشئ بنفسه لوجود التغایر بالاعتبار **وحاصل الجواب** ان مجرد الجواز لا یکفی ما لم یبین الوجهان المختلفان لاطراده فی جمیع موارد الاعتراض یلزم تعریف الشئ بنفسه **قوله** ای اسم مناسب **جواب سوال** وهو ان التعریف یصدق علی المضارع لانه ایضا مناسب بمبنی الاصل وهو الماضی لاشتقاقه منه وایضا یرد ان کلمة ما علم یتناول شیئا مطلقا فعلی هذا لا یوجد الجنس فی تعریف المبنی لان الجنس فی تعریف القسم لیس الا مقسم ذلک القسم ومقسمه اسم لا شئ مطلق لانه جنس البعد وهو غیر معتبر بل لابد من الجنس القریب وایضا یرد المتبادر من کلمة ما موصولیة لغلبة استعمالها فعلی هذا لا بد من ضمیر الفصل لان المبتدا والخبر اذا کانا معرفتین لابد بینهما من ضمیر فصل وایضا الموصول مع الصلة بمنزلة کلمة واحدة فلو فرض جنسا لا یوجد الفصل ولو فرض فصلا لا یوجد جنسا فاجاب بقوله ای اسم فخرج المضارع لانه لیس باسم وکذا لم یکن المراد من کلمة ما شئ مطلق بل المراد منه الاسم والماضی بالنکرة علم ان المراد ههنا موصولة بل موصوفة والقرینة علیه وقوعها فی موضع النکرة **قوله** ما ناسب ای مناسبة معتبرة فی البناء وبهذا القدر احترز عن المناسبة التی لم یعتبر لضعف ومعارض کمناسبة غیر المنصرف لفعل الماضی فی الفرعیتین لکن عارضه المضارع لان غیر المنصرف کما ناسب الماضی کذلک ناسب المضارع ومناسبته ای وایضا موصولیة بالحرف ضعیف لانهما لازم الاضافة وهی مانعة للبناء لترجیح جهة الاعراب **قوله** ای اسم ناسب **فان قیل** غرض الشارح رح ههنا تفسیر کلمة ما وهو یحصل بقوله ای اسم فما الحاجة الی ازدیاد **قوله** ناسب **قلنا** الاسم موصوف وناسب صفة وذکر الموصوف بدون الصفة مستکره عندهم **فان قیل** سلمنا انه مستکره لکن الاحضر ان یقدم شرح کلمة ما علی ناسب الذی ذکر فی المتن بان یقال ما ای اسم ناسب فحصل التفسیر مع الصفة فعلی هذا الحاجة الی قوله ناسب ثانیا **قلنا** فعلی هذا یلزم الفصل بین الصفة والموصوف الحقیقی بالشرح لان موصوف ناسب کلمة ما فی الواقع وجعل الاسم موصوفا باعتبار انه تفسیر کلمة ما **قوله** وهو الحرف

والفعل الماضی والامر بغیر اللام فیہ اشارۃ الی الرد علی صاحب المفصل لانہ جعل الجملۃ ایضا من المبنی الا صلی وذلک لان المراد بمبنی الاصل ما لا یحتاج الی الاعراب بسبب انہ لا یقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا الیہ والجملۃ کذلک فانہا بنفسہا اذا قطع النظر عن اجزائہا لا یحتاج الی الاعراب لانہا بانہا لا تقع فاعلۃ ولا مفعولۃ ولا مضافا الیہا لکنا نقول الامر کذلک لکنہا تکتسب الاعراب من المعرب لقیامہا مقام المفرد فخرجت من کونہا مبنی الاصل بہذا الاعتبار کذا قالہ فی غایۃ التحقیق وہہنا بحث من وجہین الاول ان الامر عند النحاۃ لیس الا ما کان بغیر اللام لان ما کان مع اللام یسمی بمضارع المجزوم فما ہذہ الحاجۃ الی قولہ بغیر اللام والثانی ینبغی ان یقال امر المخاطب لان المقصود لیس الا ہذا اجیب عن الاول انما قال بغیر اللام لرعایۃ ذہن المبتدی لانہ خرج من التصریف وفی التصریف یطلق الامر علیہما فقال بغیر اللام للتنبیہ علی اصطلاح النحوی وعن الثانی ان امر المخاطب اذا کان مع اللام کان معربا کقولہم فلتفرحوا قولہ والمراد بالمشابہۃ جواب سوال وہو ان المبنی مقابل للمعرب والمذکور فی حدہ کلمۃ لم یشبہ فینبغی ان یقال ہہنا ما شابہ لتحقق التقابل فاجاب بما حاصلہ ان المراد من المشابہۃ المنفیۃ فی تعریف المعرب ہو المناسبۃ والا لم یکن تعریف المعرب مانعا لصدقہ علی مثل این زید فانہ مرکب مع غیرہ ولم یشبہ مبنی الاصل اذ المشابہۃ ہی الاشتراک فی الکیفیۃ وہی منتفیۃ ہہنا لان این یتضمن معنی مبنی الاصل وہو الہمزۃ لانہ مشابہ لمبنی الاصل (ای الحرف الا بتضمنہا) قولہ ہذہ المناسبۃ وہی المناسبۃ المرادۃ فی تعریف المبنی لان المناسبۃ یجری فی المعانی الکثیرۃ فلا یرد ما ذکرہ مولانا عصام الدین الاولی ان یقال ہو المناسبۃ لا ہو ہذہ المناسبۃ اعلم ان ہہنا امر خمسۃ مجانسۃ ومماثلۃ ومشابہۃ ومشاکلۃ ومناسبۃ الاول ہو الاشتراک فی الجنس کالانسان والبقر فی الحیوانیۃ والثانی ہو الاشتراک فی النوع کزید وعمرو فی الانسانیۃ والثالث ہو الاشتراک فی الوصف کالرجل الشجاع والاسد فی الشجاعۃ والرابع ہو الاشتراک فی الشکل والتخمص والمناسبۃ اعم من الکل قولہ ولقد فصل جواب سوال وہو ان المراد بالمناسبۃ لا یخلو اما المناسبۃ المطلقۃ اعم من ان یکون مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء او لا ویراد مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء ویرد مناسبۃ قریبۃ والاول ظاہر البطلان والا لم یبق اسم ما معربا لان کل اسم مشابہ لمبنی الاصل فی التکلم والتلفظ واما الثانی فلانہ یلزم اخذ المحدود فی الحد لان البناء ماخوذ فی الحد لانہ مبدأہ قال مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء ولا سبیل الی الثالث فان للقوۃ مراتب متعددۃ فلا یعلم ان المراد ما ذا فاجاب بقولہ ولقد فصل صاحب المفصل یعنی المراد ہو المناسبۃ القویۃ وان قلت ان القویۃ مجہولۃ قلت المراد منہا ما فصل صاحب المفصل قولہ انما بنض الاسم تحقیقا لاتوہما فلا یلزم بناء التثنیۃ لان تضم حالۃ الوقف والعطف وہی لاحقیقی قولہ کالمبہمات والمراد منہا الموصولات وسماہا الاشارۃ قولہ الی الصلۃ ای الموصول محتاج الی الصلۃ واسم الاشارۃ محتاج الی الصفۃ فی التعین بان یقال ہذا الرجل قولہ او غیرہما وہو الاشارۃ الحسیۃ لان تعین اسم الاشارۃ قد یکون باشارۃ حسیۃ قولہ کنزال فان نزال مبنی واقع موقع انزل واما فجار فہو مشاکلۃ بنزال فی الوزن والصورۃ قولہ او وقوعہ موقع ما اشبہہ

ای ما اشکل لان الکاف مشاکل الکاف **قولہ** للحرف وھو الکاف فی ذلک **قولہ** فی نحو ادعوک ای کاف الخطاب ثابت فی ادعوک **قولہ** اضافۃ الیہ ای اضافۃ اسم مبنی الی المبنی الاصل سواء کانت الاضافۃ بواسطۃ لو لا کما فی قولہ تعالی مِنْ عَذَابِ یَوْمَئِذٍ الا یری فان الیوم مبنی والا لکان مجرورا لانہ مضاف الیہ للعذاب وانما کان مبنیا لانہ مضاف الی مد نولہ وھو اذ وھو مضاف الی مبنی الاصل الذی ھو الجملۃ اعنی کان کذا فان الجملۃ مبنیۃ الاصل عند صاحب المفصل **قولہ** فیمن قرء بالفتح وانما قال ذلک لما قال الصرح فی الظروف والظروف المضافۃ الی الجملۃ یجوز بناءھا علی الفتح اعلم ان صاحب المفصل حصر المناسبۃ القویۃ فی ستۃ امور کما تری لکن حصرہ باطل لانہ قال الشارح فی بحثکم انما کان کم مبنیا لان وضعہ وضع الحرف یعنی کما ان الحرف یجیء ثنائیا کذلک کم یجیء ثنائیا مع ان المناسبۃ الوضعی غیر مذکور فی المفصل **اجیب عنہ** ان المناسبۃ الوضعیۃ داخلۃ فی المقابلۃ فلا یبطل الحصر **قولہ** مع غیرہ **جواب** اسئلۃ ثلثۃ الاول ان المبنی قسم من الاسم وھو قسم من الکلمۃ والمأخوذ فی مفھومھا الافراد فلا محالۃ یکون غیر مرکب فلا حاجۃ الی ھذا القید والثانی انہ منقوض ببعلبک فانہ مبنی مع انہ مرکب والثالث انہ منقوض بزید فی نحو جاءنی زید فان زید غیر مرکب باعتبار ان جزئہ لا یدل علی جزء معناہ مع انہ معرب فاجاب بقولہ مع غیرہ **حاصل الجواب** عن الاول لیس المراد من ھذا التراکیب فی نفسہ حتی لا یحتاج الیہ بل المراد ھو الثانی **اعلم** انہ لو کان المنظور کلواحد من الطرفین بالترکیب یسمی بترکیب من غیرہ ولو کان المنظور بالترکیب احدھما والاخر تابعا یسمی بترکیب مع غیرہ **وحاصل الجواب** من الثالث ظاھر **قولہ** علی وجہ یتحقق **جواب سوال** وھو ان التعریف لا یکون جامعا ولا مانعا اما الاول فلانہ خرج منہ غلام فی غلام زید لانہ مرکب مع انہ مبنی واما الثانی فلانہ دخل فیہ زید وقائم فی زید قائم لانھما معربان ولم یکونا مرکبین مع غیرہ فاجاب بقولہ علی وجہ یتحقق معہ عامل فخرج زید قائم لان ترکیبھما حصل العامل المعنوی ودخل فیہ غلام زید لانہ لا یتحقق عامل المضاف بترکیب مع المضاف الیہ فالمضاف الیہ معرب لان المضاف عامل فی المضاف الیہ والمضاف مبنی لان المضاف الیہ غیر عامل فی المضاف واجاب صاحب المتوسط عن غلام زید ان المراد من التراکیب المنفی ھو التراکیب الاسنادی ثم یرد علیہ فعلی ھذا ادخل المضاف الیہ ایضا لانا اردنا التراکیب الاسنادی لم یرد ھل فی الحد الا المسند والمسند الیہ فقط فالقول علی ما ذکرنا علی نحو ما لاحظ صاحب المتوسط فی ھذا الموضع **قولہ** المعدودۃ ای المراد منہ مجرد العدد لا الاستدلال **قولہ** ولما کان المبنی مقابلا للمعرب **جواب سوال** وھو ان کلمۃ لا یخلو اما ان تشملھما فھو ینافی التعریف واما مانعۃ الجمع فخرج عنہ ما اجتمع فیہ الاخوان نحو ھذا وھاء لا واما مانعۃ الخلو فھی ھھنا لا بد من القرینۃ لانھا مشترکۃ فلا بد فی ارادۃ احد معینیھا من القرینۃ حاصل الجواب انھا لمانعۃ الخلو والقرینۃ مقابلۃ المبنی

ھو سنہ ما یکون مع غیرہ وحاصل الجواب ان الثانی ان اعلیک مرکب من غیرہ او مع غیرہ والمراد ھھنا الترکیب من الکلمتین فصاعدا

المعرب لانه اعتبر فيه اجتماع الامرين فبفواتهما او بفوات احدهما لا محالة يكون فالبناء يتحقق بانتفائهما معا وبانتفاء احدهما وهو التركيب او عدم المشابهة والاول كهؤلاء وابن اذا كانا غير مركبين لانتفاء التركيب وعدم المشابهة لانهما ينشابهان المبنى الاصلي والثاني كزيد وعمر فان التركيب منتف فيهما دون عدم المشابهة لانهما غير متشابهين مبنى الاصل والثالث كما ولا وابن اذا كانا مركبين نحو جاءني ابن ابن ولا وعدم المشابهة منتف فيهما لانهما متشابهان لـه قوله فكلمة اوههنا لمنع الخلو لا للشك كذا قال عبد الغفور وانما تعرض المحشي للشك دون نفي الجمع لان كلمة او بمعنى الشك كثير الاستعمال واما مجيئها لنفي الجمع ليس كثير الاستعمال فلا حاجة الى التنبيه فان قيل في اي شئ يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب عنه انه داخل في الشق الثاني بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لما يرمي من الغراب من صوته لانه ليس بكلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا اي ما يرمي به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمات وهو اللسان قوله وانه اختلف جواب سوال ظاهر قوله اينا التقدم اي اختيا التقدم ما مفهومه وجودي في كلا المتعريفين على ما يكون مفهومه عدميا وانما اختار هذه الثمرة قوله والقابه اي القاب المبنى جواب سوال وهو ان الضمير في قوله والقابه لما راجع الى المبنى او الى الحركات لا وجه للاول لان ضم وفتح ليس اسم لذات المبنى ولا الى الثاني للزوم الاضمار قبل الذكر وكذا فات المطابقة بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث والجمع والافراد فاجاب بقوله اي القاب المبنى يعني ان الضمير راجع الى المبنى لكن المبنى غير مراد من حيث الذات بل من حيث الوصف وهو الحركات لان المبنى من حيث الذات يسمى مضموما ومفتوحا قوله ضم وفتح سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين وسمي الفتح فتحا لانفتاح الفم عند التلفظ به وسمي الكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى عند التلفظ به وسمي الوقف وقفا لتوقف النفس فيه من الجري كذا قال مولانا عبد الغفور فان قيل لم قال ههنا القابه ولم يقل الواعه كما قال في الاعراب لنا ان الاعراب يدل على انواع من المعاني فلما كان مدلولاتها انواعا سمي الدال ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فلذا قاله قوله واما الكفيون اشارة الى ان قيد الحقيقة احترازي قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد ان الحركات جواب سوال وهو ان كلام المصنف يدل على اختصاص الضم والفتح الخ بالمبنى حيث قال والقابه الخ لان لقب الشئ ما يختص به سمها لانه لا يكون مختصة بهما البصريون يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا فاجاب بقوله والمراد يعني المراد من الاختصاص اختصاص خصاص من وجه لا الاختصاص التام قوله على الحركات الاعرابية ايضا اي كما يطلقون الفاعلي الحركات البنائية قوله حيث قال بالضم رفعا فان قيل ان الشاهد يخالف الدعى

کان فی المدعی ضم بلا تاء وفی الشاهد ضمته مع تاء وهی مشترکة کذا قال مولانا عبد الغفور رح
اجیب عنه ان الضم والضمة مراد فان عند البصریة فیکون الشاهد بالمرادف شاهد بعینه
قوله وعلی غیرها الخ فان قیل لا حاجة الی قوله وعلی غیرها لانه یعلم غیر الحرکات الاعرابیة من
قوله ایضا اجیب عنه ان قوله ایضا لحرکات البنائیة فقط لان السابق لیس الا بحث الحرکات البنائیة
فقط قوله وحکمه وانما قدم الحکم علی التقسیم من تتمة التعریف لان تعریفه عند البعض ان لا یختلف
اخره فاتصل الحکم بالتعریف لئلا یتوهم ان هذا التعریف قوله ای حکم المبنی اشارة الی بیان المرجع ثم
لما کان الحکم یطلق علی امور کثیرة فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال اثره ای المراد من الحکم هو الاثر کما
هو مذهب النحویین ثم یرد علیه ان اضافة الحکم الی المبنی غیر صحیح لان الاحکام لا یضاف
الا الی العلل وعلته عدم الاختلاف هو البناء لا المبنی لانه محل الحکم فاجاب بقوله المراد علی بنائه یعنی
الاضافة الی المشتق باعتبار المبدأ قوله ان لا یختلف فالاسماء قبل التراکیب من حیث انها مبنیة لا
یختلف اخره لاختلاف العوامل فحینئذ لا یرد ما ذکره مولانا عصام الدین حیث قال ان هذا الحکم
لا یشتمل القسم الثانی من اعنی قوله او وقع غیر مرکب لانه یختلف باختلاف العوامل حاصل الجواب
ان عدم الاختلاف حین البناء واذا جاء العامل لا یبقی مبنی قوله لکن لا مطلقا اشارة الی ان
قوله لاختلاف العوامل لیس قیدا اتفاقیا فان قیل ان قوله لاختلاف العوامل لا یخلو اما ان یتعلق
بالنفی او المنفی لا یستقیم الاول لان عدم الاختلاف لیس بمعلول لاختلاف العوال لان عدم الاختلاف
امر اصلی لا یحتاج الی العلة وایضا هذا یلزم فساد المعنی کما ترری واما الثانی فلانه یلزم منه توجه النفی
الی القید وبقاء الفعل مثبتا فیفسد المعنی الا ان یقال الفعل بعد توجه النفی الی القید یکون جائز
الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت الاختلاف لا بعامل فی المبنی جائز الثبوت نحو مزا الرجل ومن زید والفاء
ان اللام بمعنی الوقت ای لا یختلف اخره وقت اختلاف العوامل فصلح ان یتعلق بمعنی النفی ایضا قوله من
الرجل بکسر النون لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قوله ومن امرء بضم النون لمناسبة المیم لانهما
شفویتان قوله من زید بسکون النون لانه اصل وکذا یختلف فیما اذا قال السائل اجاء زید فقال الاخر
من ای کیست زید بضم النون لمتابعة ضمة زید اذا قال السائل ارایت زیدا فقال الاخر فی الجواب من بفتح
النون لمتابعة فتحة زیدا وقال السائل امررت بزید فقال الاخر فی الجواب من بکسر النون فانه یختلف
اخره لکن لا للعوامل فان قیل هذه عوامل ای حرکات دال زید کذا التقائی الساکنین وشفویة المیم
فیکون الاختلاف لاجل اختلاف العوامل قلنا العامل ما کان داخلا علی المعمول وحرکات دال زید غیر
داخلة علی من لان زید مذکور فی قول السائل ومن مذکور فی قول المجیب وایضا ان التقاء الساکنین وشفویة
المیم غیر داخلة علی من لانهما من المعانی والدخول من خواص الالفاظ ثم یرد علی قوله من الرجل ان
المختلف فی هذه الامثلة هو اواخر کلمة من وهی من المبنی الاصل مع ان المعرف هو اسم المبنی فقط فلا یکون
الامثلة موافقة للمثل اجیب عنه هذا انما یرد اذا کان کلمة من بکسر المیم واذا کان بفتحها فلا یرد لان من

وما من الاسماء المبنية قوله والتانيث باعتبار الخبر جواب سوال ظاہر وحاصل الجواب ان تانيث الضمير باعتبار الخبر وهو قوله المضمرات اور عاية جائز وقيل اولى لان الخبر داخل فى الكلام والمرجع خارج منه كما ههنا لان قوله هى مبتداء وقوله المضمرات خبره وقوله المبنى مرجع وهو خارج من هذا الكلام وقوله المضمرات خبر داخل فى هذا الكلام وههنا بحث وهو ان المصرح قدم فى الاجمال المركبات والكنايات على الاسماء الافعال والاصوات وقدم فى التفصيل اسماء الافعال والاصوات على المركبات والكنايات والله اعلم باخطر ببال المصرح قوله والكنايات قال مجد المحشى رح الاولى ان يقال بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قلنا انه تغليب الاكثر على الاقل فان قيل ان هذا لايدفع الاولوية لان التغليب جائز لا انه اولى قلنا يجوز للمصنفين ان يأتى بغير الاولى ليعلم جوازه ولو اتى فى كل موضع بالاولى توهم انه واجب قوله بالرفع عطف رد على الشارح الهندى لانه قال يجوز ان يعطف على الاسماء ويجوز ان يعطف على الافعال قوله لتصديره اشارة الى وجه الاولوية فان قيل كما صدر المصرح بحث الاصوات بالاصوات لا بالاسماء كذلك صدر بحث الموصولات بالموصولات لا بالاسماء فينبغى ان يقول الشارح بالرفع فى الموصولات ايضا قلنا ان المصرح ان لم يصدر بحث الموصولات بالاسماء لكن لو صدر بالاسماء صح تصديره بها بخلاف الاصوات لانه لا يصح تصديرها بالاسماء لان اطلاق الاسماء غير جائز على الاصوات لعدم الوضع فيها لكن ذكرت فى بحث الاسماء المبنية لانها جارية مجرى الاسماء المبنية وهو اللسان قوله بل بعضها وليس باكثر حتى يعتبر التغليب قوله فهذه ثمانية الواو اشارة الى بيان الاجمال بعد التفصيل فكما ان التفصيل بعد الاجمال اوقع فى الذهن كذلك الاجمال بعد التفصيل ايضا اوقع فى الذهن كما فى قوله تعالى ثلثة فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة قوله فى بيان الاسماء المبنية جواب سوال وهو ان حصر اللسان فيما ذكر باطل لانه خرج منه من وما الاستفهاميان والمنادى المفرد المعرفة واسماء المعدودة واسم لا التى لنفى الجنس فاجاب بقوله فى بيان الاسماء المبنية فان الشارح رحمة الله جعل الاسماء المبنية ظرفا والظروف يستعمل للغير ايضا فلا يثبت الحصر لكن انما لم يذكرها ههنا لانها مذكورة فى مواضعها فلذا لم يذكرها المصرح ههنا لكن قول الشارح رح فهذه ثمانية مخالف لما ذكر الزمخشرى من انها سبعة الا انه ذكر الاصوات فى اسماء الافعال فلذا مخالفة قوله لان الاصل فى الاسماء الاعراب فيكون البناء خلاف الاصل فى الاسماء فلا بد لبنائها من علة لان الاسماء معروض للمعنى المصوغ وعلامة بها الاعراب قوله فان اصل البناء السكون لان البناء للخفة والسكون احق بالخفة قوله لان المضمر انما قدم المضمر على البواقى من المبنيات لانه اعرف المعارف او لانه ليس النوع فى بنائه فى فرد من افراده بخلاف البواقى لان بعضها معرب وعلة بنائه هى الاحتياج اى المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى المتعلق فى الدلالة على معناه المضمر فان كان الضمير غائبا يحتاج الى تقدم الذكر وان كان متكلما او مخاطبا يحتاج الى الحضور اى التكلم والخطاب لكن يرد عليه ان كل الاسماء يحتاج الى التكلم والتلفظ لكن التكلم والتلفظ ملحوظ فى مفهوم

له اى عاية الخبر اولى من رعاية المرجع م

المتکلم والمخاطب بخلاف اسماء الظاهرة لانه ليس في مفهومهما اما بدال على التلفظ قوله ما وضع كلمة ما
حمارة على الاسم فلا يرد ان التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه كاف ذلك لانه وضع لمخاطب مع انه لم
يكن ضميرا وكذا دخل فيه لام العهد لانه وضع لغائب مع انه لم يكن ضميرا لانهما ليسا باسماء بل من الحروف
قيل ان ايا مثلا ضمير عند القول المختار مع انه ليس موضوعا لمتكلم بل موضوع المكنى عنه مع قطع النظر من
حيث التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم ذلك الحيثيات من لواحقها بان يقال اياي وايانا وايانا وايانا وايانا
بان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره كذا قال مولانا عبد الغفور
قوله من حيث انه متكلم جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون مانعا لانه دخل فيه لفظ
المتكلم والمخاطب فاجاب بقوله من حيث اه وههنا بحثان من وجهين الاول ان لفظ المتكلم والمخاطب
خرج بقوله وضع لانهما غير موضعين لمتكلم ومخاطب لان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب فلا
حاجة الى اخراجها بالحيثية والثاني ان الاحتراز عن لفظ المتكلم بالحيثية مستقيم واما عن لفظ المخاطب
فلا يثبت الاحتراز بهذه الحيثية اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب اجيب عن الاول ليس المراد
من المتكلم مطلق المتكلم بل مراد منه المتكلم الذي جعل علما من تكلم فوجد الوضع فيه فلا يخرج بقيد
الوضع وعن الثاني ان المراد من قوله يتوجه اليه الخطاب اي يتوجه به الخطاب لكن يرد عليه
انه على هذا لا يثبت الفرق بين حيثية الشرح وبين قوله وقيل ولا يبعد ان يقال ان قوله
وقيل تفسير لحيثية الشارح رح قوله ويخرج بهذا القيد اي المذكور من حيثية الشارح وقول
القيل قوله كلها موضوعة سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او غيرهما قوله موضوعة للغائب مطلقا
سواء تقدم ذكر الغائب او لا قوله ويخرج هذا القيد الاسماء الظاهرة قيل اوارد من الوضع الوضع على
سبيل الكناية يخرج الاسماء الظاهرة فح لا حاجة الى قوله تقدم ذكره اجيب عنه على هذا لم يخرج
بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد من اخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي جواب سوال وهو ان
يلتقض مثل ضرب غلامه زيد لان الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو مؤخر وليس بمقدم معاملة بحسب
من التقدم اللفظ عندهم فاجاب بقوله اراد بالتقدم حاصل الجواب انه ليس المراد ههنا
ان يكون المرجع مقدما بل المراد ان يكون المرجع ملفوظا سواء ذكر مقدما او مؤخرا قوله ما يكون المتقدم
اي ما يكون المرجع ثم يرد عليه لما كان المراد ان يكون المرجع ملفوظا سواء تقدم او تاخر
فعلى هذا الغى قوله تقدم ذكره فاجاب بقوله اما متقدما فان قيل تقسيم التقدم
اللفظي الى الحقيقي والتقديري يدل على ان التقدير يوى قسم اللفظي وداخل فيه مع انه
خلاف داب المصرح لانه جعله مقابلا له كما مر في بيان المعرب والاعراب اجيب عنه
اللفظي ههنا مقابل المعنوي والحكمي وثمه ومقابل التقديري فلا يرد قوله مثل ضرب غلامه
زيد لان زيد فاعل وهو مقدم رتبة ثم كلمة او ههنا لمنع الخلو فلا ينافي التعريف قوله
وبالتقدم المعنوي دفع وهم وهو ان المراد بالمعنوي ما يكون تقديرا مثل ضرب غلامه

زید فعلی هذا لا یتناول ما یکون المرجع تضمنیًا والتزامیًا وایضا یلزم استدراک قوله مضی لان التقدیری یفهم من قوله لفظاً لانه اعم من الحقیقی والتقدیری فدفع بقوله وبالتقدم المعنوی قوله لا من حیث لفظ اراد بالذکر من حیث اللفظ ان یکون للمعنی مقصودا باللفظ باستعماله فیه والا فمعنی اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذکور لفظا قوله اما مفهوم من اللفظ دفع وهم و هو ان المراد من تقدم المعنوی ان یکون تضمنا فلا یتناول ما یفهم التزاما فدفع بقوله اما مفهوم من اللفظ یعنی انه أعم من التضمنی والالتزامی قوله بعینه ای معین قوله فان مرجع الضمیر هو العدل وانما لم یرجع الی اعدلوا لانه فعل والمرجع لا یکون من الاسماء وایضا ان اعدلوا جمع وتولیهو مفرد و انما کان العدل مدلولا تضمنیا لان اعدلوا فعل وهو مرکب من امور ثلثة الحدث والنسبة و الزمان فیکون العدل جزؤه قوله فکانه متقدم من حیث المعنی فان قیل الظاهر ان یقال فکانه مقدم من حیث اللفظ لا فی التقدم من حیث المعنی قلنا تقدیره هکذا کان لفظ العدل مقدما من اجل المعنی فقوله من حیث المعنی تعلیل فلا یرد قوله او من سیاق الکلام ای مدلول التزامی قوله واما تقدم الحکمی فانما جاء قال مولانا عصام الدین ان انما الحصر وهذا الحصر باطل لان التقدیم الحکمی ثابت فی نحو رجلا زیدا ورب رجلا ولیس هذا ضمیر الشان اقول الحصر بالنسبة الی الدلیل ای ان التقدیم الحکمی ماجاء فی ضمیر الشان لانه لقصد تعظیم القصة لکن یرد علیه ان فی الدلیل ذکر انما اخی یفید الحصر فیه حیث قال الشارح لانه انما یجیئ الخ اجیب ان انما الاول لحصر الدلیل واما انما الثانی فلتاکید انما الاول وانما احتاج الی التاکید لان انما الاول وقع فی غیر موضعه لان موضعه موضع الدلیل لانه لحصره ولیس لحصر المدعی فذکره فی المدعی لیس فی موضعه فان قیل ینبغی ان یاتی الشارح بانما فی الدلیل فقط فلا حاجة الی التاکید فما الحاجة الی الاطالة قلنا هذا نکتة بعد الوقوع وهو شائع عندهم قوله فیکون ذلک ابلغ ای ذکرهما مبهمة اولا ثم تفسیرها ابلغ من ذکرها اولا علی سبیل التفصیل قوله المعهود بینک وبین مخاطبک والمراد بالتقدم الحکمی ان یعود الضمیر الی ما حضر فی الذهن من الشان والقصة ولم یصرح به لقصد الابهام اولا ثم التفسیر ثانیا وانما کان المرجع مقدما حکما لان تاخیر المرجع فی ضمیر الشان ضروری یکون تفسیرا بعد الابهام والتاخیر الضروری فی حکم التقدم کالفاعل من حیث ان الرابط ضرورة لیکون الرابط هاهنا والطریق للفرق بین الفاعل فی حکم المقدم فلا یرد فی التاخیر قوله وکذا الحال فی ضمیر نعم رجلا زیدا فان فی نعم ضمیر وقوله رجلا تمیز عنه وزیدا مخصوص بالمدح وکذا رجلا فی قوله ربه رجلا تمیز عن الضمیر فی ربه قوله بالنظر الی ما قبله جواب سوال وهو انه لم یدخل اللام المتصل والمنفصل والمرفوع والمنصوب والمجرور فی تقسیم واحد بل جعله فی تقسیمین فاجاب بقوله بالنظر الی ما قبله وانما قلنا ذلک لان الاستقلال وعدم الاستقلال فی المتصل والمنفصل انما یکون بالنظر الی ما قبله بخلاف المرفوع الخ لانه بالنظر الی الاعراب کما قال الشارح قوله قسمان جواب سوال وهو انه یلزم حمل الاخص علی الاعم وایضا ان الضمیر منحصر فی المتصل والمنفصل فلان

من اداة الحصر ليفيد الحصر وايضا ان التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى الاجزاء والآخر تقسيم الكلي الى الجزئيات فسأل السائل هذا التقسيم من اي قبيل فاجاب بقوله قسمان يعني ان ههنا العطف مقدم على الربط وهو من اداة الحصر ولما اطلق القسم عليه علم انه تقسيم الكلي الى الجزئيات لان القسم لا يطلق على الجزء قوله فالمنفصل الفاء للتقسيم قوله غير محتاج جواب سوال وهو ان اطلاق المستقل بنفسه على الضمير المنفصل لا يصح لانه محتاج الى التكلم والخطاب كما مر آنفا فاجاب بما حاصله المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى كلمة اخرى لانه غير محتاج اصلا قوله قبله جواب سوال وهو انه تقرر عندهم ان ضميرا نت هو ان فقط واللواحق علامات اخرى فيكون محتاجا الى اللواحق فكيف يكون مستقلا حاصل الجواب ان المراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج الى ما قبله لا الى ما بعده ثم يرد عليه لا نسلم ان الضمير المنفصل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله لانه محتاج الى عامل قبله نحو ضربت اياك لان اياك ضمير منفصل محتاج الى العامل وهو قوله ضربت فاجاب بقوله ليكون كالجزء يعني ان المنفي قبله ليس كلمة مطلقة بل المنفي هو الكلمة التي يكون الضمير جزءا منها واحتياج اياك الى ضربت للفصل لا للجزئية قوله عند الحجازية لان عند بني تميم لا عمل لكلمة ما ولا قوله نحو ما ضربت الى اياك فان ضربت عامل في اياك لانه مفعوله وليس مجاورا له للفصل بقوله الا قوله والمتصل غير مستقل وانما قدم المتصل في الاجمال لانه اصل للاختصار وقدم المنفصل في التفصيل لان مفهومه وجودي وهو الاستقلال ومفهوم المتصل عدمي وهو عدم الاستقلال قوله المحتاج الى عامله جواب سوال وهو انه لما كان غير مستقل ينبغي ان يكون حرفا ولم يكن من الاسماء فاجاب ان المراد بالاحتياج الاحتياج الى العامل بخلاف العامل فانه محتاج الى المعمول وظهر لك مما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا في التلفظ وليس الاستقلال وعدمه في الدلالة قوله اي المرفوع والمنصوب دفع وهم وهو ان المراد من الاولان المتصل والمنفصل فيلزم الانقسام الى النفس كما ترى قوله كلواحد منهما جواب سوال وهو انه ينبغي ان يقول متصلان ومنفصلان ليطابق المبتدأ فاجاب بقوله كلواحد منهما يعني ان لفظ اولان مؤول بكلواحد منهما قوله قسمان دفع وهم وهو ان يتوهم ان احدهما متصل والآخر منفصل فدفع بقوله قسمان يعني ليس المراد كما زعمت بل المراد ان كلواحد قسمان قوله لما لزم من الاتصال كما سيجئ قوله والثالث قيل الاحسن ان يقول والثاني لانه جعل المرفوع والمنصوب اولا تغليبا كما قال في مبحث التاكيد قلنا هذا من باب التفعل فيصح ان يقال للرابع ثالث كما يقال ثان قوله لانه لما لم قيل من الموانع الفصل بالتاكيد اللفظي بين المضاف والمضاف اليه نحو غلام زيد اجيب عنه سلمنا الفصل بالتاكيد جائز اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا واما اذا كان ضميرا فلا يجوز لان الاتصال ثابت من وجهين لهما اتصال المضاف بالمضاف اليه واتصال الضمير المتصل فيكون الاتصال شديدا قوله في ذلك اي المضمر اشارة الى ان مشار اليه ذلك هو البعيد كما هو ضمنا لان المرفوع والمنصوب والمجرور بتاويل المذكور قوله النوع الاول لما كان الاول صفة يقتضي الموصوف فزاد الشارح قوله النوع ثم لما توهم ان المراد بالاول

فرع قوله المرفوع والمنصوب الخ ۱۲ منه

قوله لانه لما لم الخ ۱۲ منه

الاول الاضافی یعنی المنصوب لانہ اول بالنسبۃ الی المجرور فلذا فسر بقولہ یعنی المرفوع المتصل الخ فالمراد من الاول اول حقیقی قولہ ضمیر ضربت اشارۃ الی ان عبارۃ المصنف محمولۃ علی المسامحۃ فان قیل الاولی ان یقول المصنف الاول ضربت واضرب الی ضربن ویضربن لیکون المراد بالمرفوع المتصل مستوفات اجیب عنہ ان المراد من ضربت صیغۃ المتکلم المعلوم ماضیا کان او مضارعا وایضا المقسم ہہنا النظیر لا استیفاء العدد ثم فی الجواب الثانی نظر لانہ ح لا یحتاج الی صیغۃ المجہول اجیب عنہ انما ذکرہا لئلا یتوہم ان لذلک لاختلاف الصیغۃ یستلزم اختلاف الضمیر قولہ للتنبیہین اولہما اشارۃ الی تقدیر متعلق الی وقولہ اولہما بدل من الضمیر المستتر فی المنتہیین الراجع الی لفظ ضربت وضربت بدل البعض من الکل لانہ ابدل کلا واحد من اولہما وثانیہما علیحدۃ ولو قال کلاہما لکان بدل الکل من الکل فان قیل کلمۃ الی ہہنا لمد الحکم لا للاسقاط لعدم تناول صدر الکلام الغایۃ فینبغی ان لا یدخل الغایۃ اجیب عنہ ان معناہ الاول ضربت وضربت ومادون ذلک الی ضربن فیکون ح للاسقاط فیدخل مابعدہا وقال بعض الشارحین ان کلمۃ الی ہہنا بمعنی مع لاکن ہذا غیر صحیح لانہ لا یدل علی حکم مابین ضربت وضربن قولہ وانما ابدل المتکلم جواب سوال وہو انہ لما ابدل المتکلم من المصرفین بدؤا بالمتکلم فاجاب بقولہ وانما ابدل الخ والصواب انما ابدل ولما بالغائب لتجردہ عن اللواحق ولو باعتبار بعض الصیغ اعلی ضرب ثم یراعون اسلوب الترقی نظرا الی التعریف لان الاعرف وہو المتکلم اخر وانما فیکون الشروع من الادنی الی الاعلی وہو التعریف قولہ لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف وتحقیقہ یأتی فی بحث المعرفۃ ان شاء اللہ تعالی قولہ اجماعا ای اجماع البصریین ای بعض النحویین لا کلہم فان للکوفیین فیہ خلاف لانہ قال الفراء الکوفی ان الضمیر مجموع انت وقال بعضہم ان الضمیر ہو التاء فان قیل اذا کان الموضوع للمنفصل ہو ان عند البصریین فیکون علیہ مستقلا لاحتیاجہ الی التاء قلنا المراد عدم الاحتیاج الی العامل وہو لا یحتاج الیہ اعلم ان ضمیرا انا ہو ان بدون الالف وانما کتب الالف معہ لدفع الالتباس قولہ ضربنی ضربنا فالیاء ضمیر منصوب متصل للمتکلم مع الغیر اعلم ان لفظ انا کما یکون ضمیرا متصلا منصوبا لا یکون ضمیرا متصلا مرفوعا ولا من علی تقدیر الاول یکون ماقبلہ متحرکا مثل ضربنا بفتح الباء وعلی تقدیر الثانی یکون ماقبلہ ساکنا لئلا یلزم توالی اربع حرکات فیما ہو کالکلمۃ الواحدۃ بخلاف ضربنا لانہ لیس کالجزء قولہ لغیر الفعل بل یتصل بالحرف وانما اورد النظیرین لیعلم ان الضمیر لیس یتصل بالفعل والحرف قولہ ایای للمتکلم الواحد وایانا للمتکلم مع الغیر قولہ والنوع الحاصل وہو المجرور المتصل بالاسم والحرف لا بالفعل قولہ وکان القیاس اشارۃ الی الاعتراض وقولہ لکنہم وضعوا جوابہ یعنی القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المتکلم ستۃ ثلثۃ للمذکر وثلثۃ للمونث وہکذا القیاس یقتضی ان یکون ضمیر المخاطب ستۃ لا خمسۃ ولکن الغائب قولہ لکنہم وضعوا للمتکلم لان المشاہدۃ شاہدۃ علی الفرق ای المتکلم حاضر فیعلم

ای معنا قولہ الاول ضربت وضربت الی ۱۲

من الحضور انه مذكرا و مؤنث اواثنان اوجمع فلاحاجة الى الفرق قوله وواحد مشترك وهوانما
وقس عليه الغائب قوله وبقيته الانواع الخمسة اى الباقية من الانواع فلايردان الباقى اربعة لا
خمسة قوله اثنتى عشرة كلمة خمسة للغائب وخمسة للمخاطب واثنان للمتكلم قوله لثمانية عشرة معنى
لما عرفت من ان كلواحد للمتكلم والمخاطب والغائب يدل على ثلثة معان قوله وبينوا جواب
سوال وهوانه ما السر فى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وكذا للغائب فاجاب بقوله وبينوا
اى فى كتب التصريف كمراح الارواح قوله واعطوا للغائب حكم المخاطب وانما شبه الغائب بالمخاطب
فى التثنية ولم يجعل حكما ابتداء كما فى المخاطب لان اشتراك التثنية فى المخاطب ظاهر واما فى الغائب
ففيه خلاف لزيادة التاء فى المونث فلذا شبه بما هو الظاهر قوله فان الضمير فى ضربا وضربتا الخ
دليل على هذا الاشتراك وحاصله ان التاء فى ضربتا داخلة فى ضمير المونث ليكون مغائرا
لالف ضربا فان قيل على هذا يلزم ان يكون صيغة الفعل الواحد المذكر مشتركا بين الواحد المذكر
وبين الواحد المونث لان التاء وضعت لتانيث الفاعل لالتانيث الفعل اذ الفعل لايكون مونثا
ولامذكرا قلنا ولك ان تلزم اشتراك صيغة الفعل بينهما ولا عليك شئ فان قيل عدم شئ
ممنوع لانه يرد عليه ان يكون الصيغ اربعة لاخمسة قلنا ان كلا من تى الضمائر اى الضمائر خمسة ولا
يلزم من جعل الصيغ اربعا جعل الضمائر اربعا بل الضمائر خمسة قوله خاصة والتاء فى خاصة البالغة
او المصدرية منصوب بفعل محذوف اى خص خاصة وانما قيد بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
فى العامل لانفصاله قوله التى وضعها للاختصار اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ
المعانى المقتضية للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاج الى الاعراب واما ثانيا فبنقلة الحروف وهى
فى المتصلة ظاهرة واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج فى
تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انا وانت فهو لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا كان كذلك
فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه اختصر ثم البارز ثم المنفصل قوله كما يجئ فى
اخر الكلمة الخ هذا بيان نظير لانه مثال فلايردان المنوى غير المحذوف فكيف يصح قوله كما
يحذف الخ قوله ويكون فيما البقى اى يكون فيما البقى من الكلمة المشهورة دليل على ماحذف منها
وهو نقصان الكلمة المشهورة فلايردان كلمة فى زائدة لافائدة فيه بل يفيد الخلل قوله ولكن هذا
الاستتار دفع وهم وهوان يكون قوله فى الماضى للغائب والغائبة قيد اتفاقى فيكون الاستتار
ثابتا فى الباقى مع انه ليس كذلك فدفع بقوله ولكن هذا الاستتار الخ قوله فى الفعل الماضى لما
كان الماضى صفة يقتضى الموصوف فاراد الشارح قوله فى الفعل قوله للواحد المذكر دفع
وهم وهوان المراد من قوله للغائب جنس الغائب فيتناول المثنى والمجموع مع انه لا استتار
فيه فدفع بقوله الواحد المذكر لان المتكلم

والمخاطب قويان والبارز ايضا قوى فاعطى القوى للقوى والغائب ضعيف بالنسبة اليهما والمستتر ايضا ضعيف فاعطى الضعيف للضعيف وانما لم يستتر فى مثنى الغائب ومجموعه لئلا يلتبس بالمفرد قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر اشارة الى ان الاستتار جائز غير واجب فلا يرد ان كلامنا فى بيان المستتر فلا حاجة الى قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر مثال المسند الى الظاهر نحو ضرب زيد لكن يرد عليه فليكن زيد بدلا من الضمير فى ضرب اجيب عنه لو كان زيد بدلا من الضمير يلزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير راجع الى زيد وهو بدل ومرتبته موخرة قوله فان التاء علامة التانيث جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمير فى ضربت مستتر بل بارز وهو التاء فاجاب بقوله فان التاء علامة التانيث لان الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند فان قيل فليكن هند بدلا عن التاء فمن اين يعلم انها ليست بضمير قلنا لانها قد يحذف مع الفصل نحو ضرب اليوم هند لانه اذا وجد الفصل يجوز حذف التاء ولو كانت ضميرا لما حذف او نقول لو كان هند بدلا للزم الاضمار قبل الذكر قوله وفى الفعل المضارع الخ انما زاد لفظ الفعل لبيان الموصوف لان المضارع من الصفات اى المرفوع المتصل يستتر فى الفعل المضارع وقوله للمتكلم صفة للمضارع وقوله مطلقا اى زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان المتكلم بقوله سواء كان واحدا او فوق واحد قال مولانا عصام الدين فى حاشيته قوله مثنى او مجموعا مستدرك كانه سهو من قلم الناسخ لان قوله او فوق الواحد يجرى مجراه قال عبد الرحمن ليس قوله او فوق الواحد فى اكثر النسخ فلا يكون قوله سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مستدركا غير خن وحاصل هذ اللقام ان قوله سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا لشارح الهندى فغير الشارح الى قوله سواء كان واحدا او فوق واحد لانه اخصر قوله اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر انما لم يقل فى المتكلم والمخاطب اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر لانهما لا يكونان مسندين الى الاسم الظاهر فلا يقال اضرب انا ونضرب نحن وكذا فى المخاطب قوله وفى الصفة مطلقا اى من الصفة باعتبار تاويل الصفة بالوصف ولهذا قال سواء كان ولم يقل كانت وقال مفردا لا مفردة وبعبارة اخرى وهو بيان التانيث اذا كان فى لفظه ومعناه مذكر يصح ارجاع ضمير المذكر اليه كعلامة قوله وليست الالف جواب سوال وهو انا لا نسلم ان الضمير مستتر فى الصفة مطلقا لان فى المثنى والجمع بارز وهو الالف والواو وليست الالف قوله الا ان يتغير عاملها جواب سوال وهو انا لا نسلم عدم تغير الضمير لان العامل اذا كان معنويا يقال هو زيد واذا دخل عليه الناصب يقال انه زيد وهو ليس الا تغيير فاجاب بقوله الا ان التغيير لعاملها مثل ان لان اصله هو فالتقا ساكنان يحذف الواو لانها متطرفة قبلها ضمة لكن الاعلال تقتضى ان يكون الكلمة ثلاثية وهو غير ثلاثية فلما اتصل به العامل اعنى ان صارت ثلاثية فحذفت الواو ثم يرد ؟

له الذى ذكر فى بعض النسخ بعد قوله سواء كان واحدا ۱۲ م

علیہ ان ھھنا ایضا تغیر العامل حیث یقال جاءنی ضاربان ورأیت ضاربین فاجاب بقولہ و العامل الخ حاصلہ ان فی قولہ جاءنی ضاربان الخ امور ثلثۃ احدھا لجاء و الثانی ضاربان والثالث ضمیر مستتر فی ضاربان فقولہ جاء فعل وقولہ ضاربان فاعل لہ ثم قولہ ضاربان ایضا فاعل مشابہ بالفعل یقتضی الفاعل وھو الضمیر المستتر فیہ راجع الی موصوف ضاربان تقدیرہ جاءنی رجلان ضاربان قولہ فلو کانت ضمائر فان قیل ینبغی ان یقال ولو کانتا ضمیرین لان الواو والالف اثنین وایضا ینبغی ان یقال لاتغیرت بصیغۃ الماضی وذلک لان جزاء کلۃ لو یکون ماضیا کقولہ تعالی لو کان فیھما الھۃ الا اللہ لفسدتا اجیب عن الاول ان الجمعیۃ باعتبار الافراد والموادو عن الثانی ان صیغۃ للضمائر سھو من الکاتب کما قال عصام الدین قولہ حرف التثنیۃ والجمع وفی بعض النسخ حرف التثنیۃ والجمع لکن یرد علیہ ان حمل الحرف علی الالف والواو لا یصح للزوم حمل المفرد علی الاثنین اجیب عنہ ان الالف والواو بتاویل کل واحد فیصح الحمل لکن یرد علیہ ان کل واحد من الالف والواو لیس حرف التثنیۃ والجمع بل احدھما حرف التثنیۃ و الاخر حرف الجمع اجیب ھھنا اصل الاعتراض ان لفظ الحرف مقدم مع الجمع تقدیرہ حرف التثنیۃ وحرف الجمع والعطف مقدم علی الربط فیصح الحمل قولہ ای لایجوز لما کان السوغ جاء بمعان کثیرۃ لانہ یجئ الصلاحیۃ ویجئ الحمل فی الفضۃ وایضا جاء بمعنی الجواز فلو قع الابھام و لتعین ماھو المراد قال الشارح ای لایجوز وبعبارۃ اخری وھو تفسیر اشارۃ الی تفسیر غیر المشھور بالمشھور وانما لم یتعرض الی المجرور لانہ لایکون الا متصلا قولہ لاجل شئ جواب سوال و ھو انہ یلزم استثناء الدلیل من الحکم لان قولہ ولا یسوغ للمنفصل حکم من الاحکام وقولہ لتعذر المتصل دلیلہ وذا لا یجوز وایضا ان المستثنی منہ لایکون الا من الاسماء وقولہ لا یسوغ من الافعال فاجاب بقولہ ای لاجل شئ فیکون استثناء الدلیل من الدلیل وایضا یکون المستثنی منہ من الاسماء فیکون المستثنی مفرغا وایضا کما قال الشارح اشارۃ الی الرد علی الشرح الھندی حیث قال ان اللام ھھنا یحتمل ان یکون للاجل ویحتمل ان یکون للوقت فرد الشارح علیہ انہ للاجل فقط لان کون اللام للاجل حقیقۃ وکونہا للوقت مجاز ولو کان اللام للوقت یکون تقدیرہ ھکذا ولا یسوغ المنفصل فی وقت من الاوقات الا فی وقت تعذر المتصل قولہ انما یکون باخر العامل لان الضمیر المتصل کالجزء الاخیر من عاملہ فان لم یکن فعلہ عاملا بل کان مرفوعا ومحلا وفاعلا فکیف یکون کالجزء الاخیر قولہ الواقع بیان لمتعلق الظرف قال مولانا عصام الدین لاحاجۃ الی ھذا التقدیر لانہ یجوز ان یکون العامل فیہ قولہ بالفصل لانہ مصدر وھو یشبہ الفعل فیعمل عمل الفعل اجیب عنہ سلمنا ان المصدر یعمل عمل الفعل لکن ھذا اذا لم یکن المصدر معرفا باللام وان عرف باللام فعملہ یکون ضعیفا کما قال المصرح فی مبحث المصدر واعمالہ باللام قلیل واجاب جمال الدین عن ھذا الاعتراض انما قدر متعلق الجار وان صح تعلقہ بالفصل رعایۃ

ف قولہ للحقیقۃ والرجوع الی الحقیقۃ فیما امکن

لجزالة المعنى ولان اقدر مسموعا اقول وبالله التوفيق ان قوله لغرض صفة لقوله الفصل والمجرور انما يكون صفة لشئ باعتبار التعلق قوله لغرض انما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذى لا فائدة فيه فانه لا يجوز ضرب زيدا اياك اذ لا غرض منه لان قوله ضرب زيدا بمعناه فان قيل كما ان الفصل لا يكون الا لغرض كذلك التقديم والحذف لا يكون الا لغرض فلا وجه للتخصيص لان التقديم يفيد الاهتمام وهو غرض من الاغراض ايضا وان قلت تقديم المفعول لا يتعين للاهتمام لانه قد يكون لاتساع الكلام قلت التقديم ليس الا للاهتمام وقد يقارن معه معنى آخر كالاتساع مثلا اجيب عنه ان قوله لغرض متعلق بالفصل والتقديم جميعا واما الحذف فقد اكتفى فيه بما سبق كما هو دأب الشارح فى كثير من المواضع قوله لا يحصل الا به احتراز عن نحو ضرب زيدا فان الغرض هو الاهتمام بشان المفعول لكن هذا الغرض لا يتوقف على حصوله تقديم المفعول على الفعل قوله اى عامله اشارة الى ان اللام بدل من المضاف اليه قوله للعمول جواب سوال وهو ان الجملة اذا وقعت حالا لا بد من عائد فيها فلم يوجد فاجاب بقوله للعمول له وان قلت العائد موجود وهو الواو قلت الاكتفاء بالواو بدون الضمير فى الجملة الاسمية اذا وقعت حالا ضعيف فاجاب ان العائد متعدد قوله بخلاف المنصوب انما لم يتعرض لضمير المجرور فانه يتصل ايضا بالحرف نحو لى لانه اكتفى فيه بما سبق قوله صفة جرة مفعول لم يسم فاعله لقوله مسندا وانما لم يقل مسندة مع تاء التانيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث يجوز عند الفصل والمراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا فان قيل هذه الضابطة مما لا حاجة اليه لانه داخل فى صورة الفصل بغرض لان ملخص الانفصال الضمير لغرض ثم الالتباس قلنا هذا الانفصال يكون فيما لا لبس فيه ايضا كما ذكره المصنف فلا يكون الفصل لغرض قوله بخلاف ما اذا قيل ضاربه جواب سوال وهو ان ذلك الالتباس موجود فى صورة الفصل ايضا قوله فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر لان الظاهر اتصال الضمير فالانفصال خلاف الظاهر فيلزم منه ان لزيد مرجعا ايضا خلاف الظاهر قوله يعلم ان مرجوعه ما هو فان قيل ان كلمة لما بمعنى اذا للشرط فيكون مدخوله هو الماضى من الشرط والجزاء كذا قال علامة التفتازانى فى المطول لكن نقل عن سيبويه ان لما بمعنى لو ولولا يختص جزائه بالماضى نحو لما اكرمت زيدا يكرمك قوله والا لاحاجة اليه اى وان لم يكن مرجعه خلاف الظاهر لاحاجة الى المنفصل الذى هو ايضا خلاف الظاهر وانما قال ان مرجعه خلاف الظاهر لان المتبادر ان يكون المرجع هو عمرو كما ذكره قوله واذا وقع الالتباس جواب سوال ظاهر قوله مالا التباس فيه نحو هند زيدا ضاربته هى فانه لو قيل هند زيد ضاربته بدون الانفصال لالتباس فيه قوله كما هو الظاهر ليكون اشمل فان كلمة ما عامة يشمل ذوى العقول وغيره ....

له فيما قيل ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا ۱۲ منه فاجاب بقوله بخلاف الخ ۱۲

کما هو مذهب بعض اهل اللغة بخلاف کلمة من فانها مخصوصة بذوی العقول لکن لما کان لاصل ذوی العقول فاقتصرها فان قیل ان التخصیص بالصفة غیر صحیح لان الضمیر لو کان مسندا الیه الفعل الذی جری علی غیر من هو له ایضا یلزم الانفصال نحو زید عمرو یضربه هو کما یلزم الانفصال فی الصفة نحو زید عمرو وضاربه هو فینبغی ان یتعرض للمصرح الی الفعل ایضا قلنا فرق بینهما فان فی الصفة حملا للالتباس فیه علی ما فیه التباس بخلاف الفعل لانه لا تحمل فیه صورة عدم الالتباس علی ما فیه التباس فیقال هند زید تضربه بدون الفصال الضمیر وذلک لان الفعل ثقیل والمنفصل ایضا ثقیل فلا یلیق زیادة الثقیل مع الثقیل من غیر ضرورة الالتباس بخلاف الاسم لانه خفیف وزیادة الثقیل مع الخفیف جائز قوله مثل ایاک ضربت لما فرغ من تعداد الاسباب الموجبة لتعدد الاتصال اورد امثلتها علی الترتیب قوله وهو التخصیص ای تخصیص الضرب فی المتکلم ثم الفصل اعم من ان یکون حقیقة او حکما مثال الاول ما مر ومثال الثانی نحو انما ضربک انا فانه فی قوة ما ضربک الا انا لان انما بمعنی ما والا قوله ضاربته هی بتحریک التاء لان تاء التانیث فی الاسم متحرکة اعلم ان ترکیب هذا المثال هذا اهند مبتدأ وزید مبتدأ ثانی وضاربة خبر المبتدأ الثانی والخبر مع المبتدأ الثانی خبر لمبتدأ الاول فان قیل کیف یصح ان یکون ضاربة خبرا عن زید مع ان الخبر اذا کان مشتقا لابد من المطابقة مع المبتدأ فی التذکیر والتانیث وههنا لم یوجد قلنا لا یکفی فی اشتراط المطابقة کون الخبر من المشتقات فقط بل لابد ان یکون فی الخبر ضمیر مستتر یعود الی المبتدأ وههنا لیس کذلک قوله وانما یصح ذلک اشارة الی الاعتراض علی المصرح قوله ذلک ای صفة جرت علی غیر من هی له قوله لغرض التاکید لان الفصل للخوض علی نوعین احدهما ان یکون بین العامل والضمیر فاصلة کالمثال المذکور المنفصل لغرض سواء کان لغرض التاکید او البدل او العطف والمراد ههنا الاول قوله ولکنه تاکید لازم جواب سوال یرد علی المعترض وهو انه یکفی فی المثال احتمال فهذا المثال وان احتمل التاکید فکذا یحتمل ان یکون فاعلا فلیکن هذا المثال بلحاظ الفاعلیة فلا یرد الاعتراض قوله بدلیل نحن الزیدون ضاربوهم نحن فان نحن الثانی تاکید لنحن المستتر فی ضاربوهم .... وقوله هم مفعول فکذلک هی تاکید للضمیر المستتر فی ضاربته والدلیل علی انه تاکید لا فاعل انه لو کان فاعلا لا حاجة الی ایراد صیغة الجمع فی ضاربوهم لان الفعل اذا اسند الی اسم الظاهر وحد الفعل ابدا وههنا لم یکن الفعل واحدا قوله وروی عن الزمخشری اشارة الی الجواب عن الاعتراض المذکور وحاصله ان التاکید انما کان لازما لو کان الحجیة فی

ضاربوهم للدلالة علی ان الضمیر مستتر لانه یقال ضاربهم بدون الواو فعلی هذا صح جعله فاعلا اقول فی الجواب بفضل الله تعالی ان قیاس ہی علی نحن مع الفارق لان فی نحن وجد المانع عن فاعلیته وهو ان الفعل اذا اسند الی الظاهر وحد الفعل ابدا بخلاف ہی لانه لا مانع فیه منه والمراد من الاسم الظاهر ما لا یکون ضمیرا متصلا او منفصلا فی حکم الظاهر ۱۲ (او فی لفظه ۱۲)

اللهم اغفر لی ۴

فلا یرد ان نحن لیس اسما ظاهرا بل من الضمائر قوله الزمخشری الزمخشری بلدة من بلاد خوارزم ویقال هو جار الله ای جار بیت الله ای جار عبادة بیت الله بتقدیر مضافین فانقیل لا بعد فی ان یکون نحن فاعلا مع کون ضاربوهم بصیغة الجمع لان الالف والواو علامة التثنیة والجمع ولیسا بضمیرین کما سبق قلنا ولو کان الالف والواو علامتین لهما فایضا لا حاجة الی ایراد نحن بعد صیغة الجمع لوجوب استتار قوله واختار لتمثیل جواب سوال ظاهر قوله واذا اجتمع الضمیران ای اذا اراد اجتماع الضمیرین قوله ولیس الخ ای والحال انه لیس احدهما مرفوعا ای لم یکن شئ منهما مرفوعا اعلم ان ترکیبه هکذا قوله اذا اجتمع شرط اول وقوله فان کان شرط ثانی وقوله فذلک الخیار جزاء شرط ثانی ثم شرط ثانی مع الجزاء جزاء الشرط اول وهو قوله واذا اجتمع قوله اصلا لا لفظا ولا معنا فیجب اتصاله لان وضعه للاختصار وکماله فی الاتصال قوله علی تقدیر اجتماعهما اشارة الی ان قوله فان کان لیس شرطا ابتدائیا بل من متعلقات شرط الاول قوله ای احد الضمیرین اشارة الی بیان المرجع قوله من الاخر بیان المفضل علیه بقوله اعرف لانه صیغة اسم تفضیل قوله نحو اعطاها ایاه ای اعط زیدا هندا اعط زیدا درهما اعط زیدا درهما عمرا قوله من غیر ترجیح فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا ورد الثانی منفصلا فانقیل عدم الترجیح ممنوع لوجود الترجیح لان فی المفعول الاول من باب اعطیت معنی الفاعلیة فانه اخذ والثانی ماخوذ قلنا ان فاعلیة الاول بالنظر الی المعنی دون اللفظ فالترجیح انما یکون باللفظ دون المعنی لان وجوب الانفصال باعتبار اتساع فی اللفظ وفیه نظر لان الترجیح بالمعنی معتبر الا تری انه قال المصرح فی مفعولا ما لم یسم فاعله ان المفعول الاول من باب اعطیت اولی من الثانی لان فیه معنی الفاعلیة لانه اخذ والثانی ماخوذ فتامل فیه قوله وقد تتداعی احد الضمیرین فانقیل ان فی ارجاعه الی احد دون الاعراب مع قربه صناقشة کما قال مولانا عصام الدین قلنا ان احد مسند الیه واعرف مسند فیکون الاول اصلا والارجاع الی الاصل اولی قوله لیعد والمتکلم فلو کان الضمیر الثانی متصلا لا یعد لحقه فیه لانه تاخیر الاعرف فیما هو کالکلمة الواحدة بخلاف ما اذا کان منفصلا قوله ولا یلحقه طعن فی اول الوهلة بایراده خلاف الاصل فیه اشارة الی دلیل ثانی ثم یرد علیه ان عند ایراده منفصلا ایضا یلحق علیه الطعن فی تاخیر الاعرف فاجاب بقوله فی اول الوهلة یعنی اذا کان متصلا یلحقه طعن فی اول الوهلة واما عند الانفصال ایضا یلحق علیه الطعن لکنه بعد تعمق النظر بالتامل فیه قوله نحو اعطیتموک لان المفعول الاول بمنزلة الفاعل قوله ای الاختیار لما کان الخیار یطلق علی المعنی الکثیر لانه یطلق علی الجوزة وایضا یطلق علی ما یقابل البطیخ وایضا یطلق علی خیار الشرط فی البیع وایضا یطلق علی الاختیار فلرفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال الشارح ای الاختیار فانقیل ینبغی ان یکون الاتصال اولی لما مر ان وضع الضمائر للاختصار قلنا ان ثبوت الخیار لوجود الوجهین قوله بما هو متصل وهو الاتصال لفظا قوله بما یفصله وهو المعنی والمستتر راجع الی ما والبارز الی الضمیر الثانی قوله

وانکان متصلا ای من حیث اللفظ قوله ونحو ضربیك انما اورد مثالین لیعلم ان الضمیرین یجوز
ان یکونا منصوبین وان یکون احدهما منصوبا والاخر مجرورا قوله نحو ضربی ایاك وفی بعض نسخ
المتن واعطیتك ایاه وضربی ایاك کما هو الظاهر قوله ای خبرکان واخواتها اشار به الی ان المراد
بباب کان افعال الناقصة لا الباب الصرفی من الماضی والمضارع وغیرهما مثل کان یکون کونا
قوله اذا کان ضمیرا انما قال ذلك لانه اذا کان ظاهرا یجب الانفصال لا محالة قوله کان زید
قائما وکنت ایاه وایراد قوله کان زید قائما لحصول المرجع لقوله ایاه والا لاغرض فیه قوله لانه
کان فی الاصل الخ فان قیل ان انفصال الخبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوی وقد انتفی لوجود الناسخ
فکیف یصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنی والناسخ عکس ذلك لان الناسخ فی الحقیقة
قید للخبر فان قولك کان زید قائما فی معنی زید قائم فی الزمان الماضی قوله تشبیه بالمفعول فی
وقوعهما فی الموضع الثالث وقیل فی وقوعهما بعد المرفوع وقیل یشبه بر فی النصب قوله واجب الانفصال
کما ر بقوله اذا اجتمع الضمیران ولیس احدهما مرفوعا فلو کان احدهما مرفوعا یجب اتصال الثانی
قوله من رعایة المشابهة وانما لم یقل الاولی من رعایة العارض لان فی قوله من رعایة المشابهة
اشارة الی الوجهین لان العارض یعلم من قوله الاصل ووجه العروض یعلم من قوله المشابهة
قوله فی الاستعمال دفع وهم وهو ان المراد بالاکثر فی المذاهب معانه لا تعدد فی المذاهب ههنا
فدفع بقوله فی الاستعمال یعنی ان المراد بالاکثر فی الاستعمال قوله انفصال الضمیر بعد لولا فیه اشارة
الی الاعتراض علی المصرح وحاصله ان مبنی المتن علی الاختصار فینبغی ان یقول والاکثر انفصال
الضمیر بعد لولا لانه اخصر مما قال المصرح وان لم یکن طویلا حقیقة لکنه طویل حکما وتقدیرا لان قوله
الی آخرها یقتضی البیان فیکون طویلا باعتبار البیان اجیب عنه ان ما قاله المصرح وانکان طویلا من حیث
الظاهر لکنه اخصر مما قاله الشارح من حیث الواقع لان قول الشارح من قبیل المثل طویل من المثال
فقط فالمصرح اقتضی المسافة فی قوله مبتدأ محذوف الخبر فیکون الضمیر مبتدأ فیکون العامل معنویا
والضمیر منفصلا قالوا ان ما بعد لولا مبتدأ وهو معمول عامل مقدر او عامله لولا فعلی الاول یفصل
الضمیر لان العامل معنوی وکذا علی الثانی لما مر ان العامل اذا کان حرفا یتعذر الاتصال فیکون
منفصلا قوله وکان الاوفق اشارة الی الاعتراض علی المصرح قوله لکن غیر الاسلوب لم اشارة
الی الجواب قال مولانا عصام الدین لما غیر الاسلوب فلا وجه لان یغیره الی اسلوب الصرفین
بان یقدم الغائب ثم المخاطب وانما غیره بعد الوجه اشارة الی ان ما ذهب الیه الصرفین ایضا
لیس بضروری وانما اختار المخاطب لانه متوسط فی التعریف وغیر الامور اوسطها فلا یرد ان
الفرار من اسلوب النحویین والصرفیین لا یختص بتقدیم المخاطب والغائب لانه یحصل بتقدیم المؤنث
الغائبة ایضا قوله عسیت الی آخرها انما لم یقل لولا انت وعسیت الی آخرهما بغایة واحدة کما فی قوله لولا
وعساك لاتحاد الضمیرین فی الاتصال وتقول انما لم یقل بغایة واحدة لئلا یتوهم انهما یستعملان

معا ولا ینفکان فلما دفع هذا الوهم هنا قیل الجمع فی لولاک وعساک لان وهم عدم الانفکاک انما سبق قوله وجد فی بعض النسخات اشارة الی فائدة قوله والاکثر فیکون بین لولا انت و وعست وبین لولاک وعساک فرق بین لان الضمیر فی لولا انت مرفوع منفصل وفی عسیت مرفوع متصل وفی لولاک مجرور متصل وفی عساک منصوب متصل قوله لان الکاف لیس لولا ضمیر مجرور لان لولا فی حکم حرف الجر لانها یقع موقع حروف الجر لانتفاء التالی لوجود الاول مثل لولا زید لهلک عمرو ای عدم هلاک عمرو لوجود زید فوقع لولا موقع لام الجارة قوله موقع المرفوع لانه مبتدأ کما سبق قوله ما انا کانت اصله کذلک لکن عدل عنه اجتزاء عن التکرار اللفظ قوله وقع المجرور لانه مجرور بالکاف قوله فی هذا المقام حرف جر ای مقام اتصال الضمیر لان الضمیر المجرور لیس بمجرور بل الجار فی الضمیر خاصة علی ان لکلا مع الضمیر شان لیس مع المظهر کما ان للدن مع الغدوة شان لیس له مع غیرها کما یاتی فی الظروف فی مبحث لدن ان شاء الله تعالی قال قیل ان الجار اذا لم یکن الا متعلق به من متعلق وهو غیر ظاهر قلنا ان متعلقه یکون جواب لولا اذ معنی لولاک هلکت انتفی هلاکی لوجودک قوله واقع موقعه ای موقع نفسه قوله و سیبویه فی نفسه الاولی قول سیبویه لان فی کلامه قلة التغیر وهو فی لولا فقط واما فی قول الاخفش کثرة التغیر وهو فی اثنی عشر صیغ وهی الضمائر کذا قال مولانا عبد الغفور وقال مولانا عصام الدین الاولی قول الاخفش لان فی کلامه تغیر عند الحاجة لان الحاجة عند التلفظ بالضمیر واما عند التلفظ بلولا فلا حاجة الی التغیر قوله لتناسبهما فی المعنی لانهما للرجاء والطمع قوله ونون الوقایة واما خص النون لان الاصل فی الزیادة حروف العلة لکن الالف لا یقبل الکسر وهو علی الواو والیاء ثقیل والهمزة تغیر بنفسها فاختار والنون لقربها الیهما فی اللین قوله ای یاء المتکلم جواب سوال وهو انه ینتقض بمنی ورضی فاجاب بقوله ای یاء المتکلم قوله اذا الحقته اشارة الی ان لیس المراد من قوله مع الیاء المعینة فی التصور بل فی التلفظ وایضا اشارة الی دفع وهم ان الضمیر فی لازمة راجع الی النون وهو لا یصح لان اللزوم لا یسند الا الی الاصالات وما کان مقدورا للمتکلم والنون لیس کذلک فدفع بقوله اذا الحقته یعنی ان اسناد اللزوم الی لحوق النون لا الی نفس النون قوله اللتی هی اخت الجر جواب سوال وهو انه لما کانت الکسرة مختصة بالاسم ینبغی ان لا توجد فی الفعل مع انها موجودة فیه مثل علم ویضرب فاجاب بقوله اللتی هی اخت الجر وهی الکسرة فی الاخر لان الجر لا یکون الا فی اخر الاسم لکن المراد الکسرة التی هی غیر عارضة کالکسرة لالتقاء الساکنین مثلا لم یکن الذین کفروا ومثل قل الحق وذلک لانهم لما منعوا الجر من الفعل وکانت الکسرة اصل علامات الجر والفتح فی غیر المنصرف والیاء فی التثنیة والجمع فروعان کهوان یوجد مایکون فی بعض الاحوال علامة الجر مبالغة فی تبعیده من الجر فان قیل نون الوقایة حرف فکما یصان الفعل عن اخت الجر کذا یصان الحرف عن اخت الجر المختصة بالاسم قلنا لا نسلم لان خاصة الشیء ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره

له ذا تامل ورد ما لیست لون الوقایة لازمة مع الیاء

قلنا کسرة نون الوقایة لیست باخت الجر بعدم کونها فی اخر الکلمة لکونها علی حرف واحد انما یکون لما دل الاول قوله وفی المضارع وانما اعاد العامل لئلا یتوهم انه یستعمل فیهما نون واحد وانما زاد النون قوله وکذلک اشارة الی انه من قبیل عطف المتشبه علی المشبه به لان الماضی اصل فی الامتناع عن اخت الجر لان المضارع مشابه بالاسم قوله لکن لا مطلقا دفع وهم وهو ان قوله عریا قید اتفاقی لا تعلق لما سبق به فدفع انه احترازی قوله عریا بالیاء المشددة علی وزن فعیل فان نون التثنیة والجمع المذکر والواحدة المخاطبة نون الاعراب بخلاف جمع المؤنث فانها ضمیر کالواو فی الجمع المذکر قوله عن نون الاعراب سواء کان معه نون الضمیر ونونا التاکید او لا وانما جاز قیام نون الاعراب مقام نون الوقایة دون نونا التاکید لان نون الاعراب کنون الوقایة فی ان لا معنی لها قوله ای عن نون هی الاعراب اشارة الی دفع وهم وهو ان اضافة النون الی الوقایة من قبیل اضافة السبب الی المسبب فکان اضافة النون الی الاعراب من قبیل اضافة السبب الی المسبب لامیة فدفع بقوله ای عن نون هی الاعراب یعنی ان الاضافة بیانیة لان بینهما عموم وخصوص من وجه فان قیل کیف یصح دخول نون الوقایة فی اعطانی مع عدم الکسر فیه قلنا دخولها فیه لاطراد الباب او لکون الکسرة مقدرة فیه کما فی عصای قوله بخلاف کسرة تضرین جواب دخل ظاهر حاصل الجواب ان هذه الکسرة لیست فی الاخر لان یاء المخاطبة فاعل فصار کالجزء من الفعل فیکون فی وسط الکلمة حکما بخلاف یاء المتکلم لانه مفعول قوله وبخلاف کسرة لم یکن الذین دفع دخل ظاهر وحاصل الجواب انها عارضیة لدفع التقاء الساکنین فان قیل ان الکسرة فی الماضی ایضا یعارض یاء المتکلم فتکون عارضیة قلنا فرق بین الکسرتین لان الکسرة فی لام قل الحق ونون لم یکن الزم عروضها من الکسرة التی فی اخر الماضی بسبب یاء المتکلم لانها فی اخر الماضی حصل بانضمام شئ متصل وهو یاء المتکلم بخلاف الکسرة فیهما فانها بانضمام اعم مستقل غیر متصل قوله وانت مع النون قوله انت خطاب لمخاطب غیر معین وهو المسمی بالخطاب العام قوله انت مبتدأ وخبره واللام فی النون للعهد ای لنون الاعرابیة کما قال الشارح وقوله صفة النون قوله الکائنة فیه بیان لمتعلق قوله فیه قوله للمحافظة علی الحرکات البیانیة فان قیل ان اخر التثنیة فی المضارع مکسورة سواء کان مع یاء الضمیر او لا فالمحافظة مفقودة قلنا هذا محمول علی التغلب ای تغلیب الاکثر علی الاقل قوله عن اجتماع النونات المراد من الجمع ما فوق الواحد فلا یرد لدن لانه لیس فیه اجتماع النونات بل اجتماع النونین او ان الجمع محمول علی التغلیب ای تغلیب الاکثر علی الاقل او ان اجتماع النونات فی لدن حکما احدها نون نفس لدن والثانی نون الوقایة والثالث لام لدن لانه فی حکم النون کما فی لعل وانما اجتماع النونات فی المضارع فعند لحوق نون الثقیلة قوله ولو حکما جواب سوال ظاهر قوله وحمل علی اخواتها جواب سوال ظاهر قوله ویختار فی لیت فان قیل هذا هذا ینا قض مع قوله مخیر لانه یفید التساوی قلنا المراد من التساوی جواز الوجهین او ان هذا محمول

الاستثناء عن قوله مخير قوله لحق نون الوقاية جواب سوال وهو ان الضمير في يختار راجع الى النون لانه هو المذكور وذا لا يصح لان اسنادا لاختيار لا يكون الا الى الاحداث ومقدور المتكلم والنون ليس كذلك فاجاب بقوله لحق النون وهو من الاحداث قوله من بين اخوات ان دغم وهو ان نقش ليت وليست بالسين واحد عند طائفة وكز الياء فتوهم ان العبارة بالسين فدفع بقوله من بين اخوات ان لا من بين الافعال الناقصة قوله لعدم المانع في ذاتها اذ يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كما في لعل قوله والحمل الخ جواب سوال ظاهر قوله خلاف الاصل لان الاصل وكل شئ ان يستقل بنفسه لكن الحمل مانع من اللزوم قوله وفي من وعن وقد وقط فيقال مني وعني وقدني وقطني وهما بمعنى كفاني قوله وهما بمعنى اي حسب فيهما ههنا اسمين وليس المراد من قد قد الحرفي قوله على السكون اللازم وفي توصيف السكون باللازم احتراز من لدن لان سكونه غير لازم لانه يجوز فيه لدن بكسر النون كما يأتي في مبحث الظروف قوله الذي هو الاصل في البناء جواب سوال وهو انه ينبغي ان يختار نون الوقاية في ان واخواتها ايضا المحافظة على الفتح اللازم فيها فاجاب بقوله الذي هو الاصل في البناء فحافظة امر مقصودي قوله مع قلة الحروف جواب سوال وهو ان المضارع مع نون الخفيفة سكونه لازم ايضا مثل لتبلون فينبغي ان يختار لحق نون الوقاية فيه فاجاب بقوله مع قلة الحروف ههنا بخلاف المضارع وانما جاز ترك النون في هذه الالفاظ اما في من وعن فلاجتماع النونين واما في قد وقط فلكونهما اسمين ويجوز اتصال الباء بالاسم من غير نون الوقاية بخلاف في قوله في الاختيار رد فع وهم وهو ان المراد بالعكس العكس من حيث المعنى وهو خلاف المقصود وخرج عن البحث فدفع بقوله في الاختيار قوله وكثرة الحروف جواب سوال وهو ان ثقل التضعيف موجود في ان وان ايضا فينبغي ان يختار فيهما الترك ايضا فاجاب بقوله وكثرة الحروف واعلم ان الترك كما كان (لعل ترك النون ۱۲) مختارا في لعل كذلك مختار في كان ولكن لكن المصنف لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختير الترك في لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختار فيهما اذ التضعيف فيهما حقيقة فلا يرد ان فيهما اختيار الترك فلم لم يذكرهما المصنف قوله ويتوسط الظاهر ان ليقول وليقع بين المبتدأ والخبر لان قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كاف او ليقول يتوسط بدون لفظ بين قلنا ان ايراد بين بعد يتوسط بناء على تجريد معنى التوسط من معنى بين فيكون بمعنى يقع فقط او نقول ان ذكر بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان الاصل ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فلو وقع فاحتيج الى التاكيد قوله قبل العوامل المراد من العوامل اللفظية لا المعنوي لوجوده فيهما قوله فلو قيل فعلى هذا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان اطلاق المبتدأ بعد العوامل مجازي باعتبار ما كان قلنا المراد من المبتدأ والخبر عموم المجاز بان يكون المراد من المبتدأ مسند اليه والمراد من الخبر المسند او نقول ان الجمع بينهما انما امتنع اذا لم يوجد التصريح بالحقيقة والمجاز واما اذا وجد التصريح بهما فلا يمتنع الجمع بينهما كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقد ولا وطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله

وطیا والمجاز بقرینۃ قولہ عقدا ومنہ قولہ تعالیٰ وان کانوا اخوۃ رجالا ونساء حیث اریدبالاخوۃ
الاخوۃ والاخوات جمیعا بقرینۃ قولہ رجالا ونساء فکذا ھھنا اریدبالمبتدا الحقیقۃ بقرینۃ قولہ قبل
العوامل والمجاز بقرینۃ قولہ وبعدھا او نقول لاشکال فیما یتوجہ اذا کان الظرف اعنی قولہ قبل
العوامل وبعدھا صفۃ المبتداء والخبر اذا کان متعلقا بقولہ یتوسط فلا یتوجہ کما ان الظرف فی
قولک رأیت ھذا الشاب فی شبابہ وصباہ متعلق بقولہ رأیت ویمیز بصفۃ للشاب تعلق ھذا یکون
المبتدا والخبر علی الحقیقۃ او نقول المشھور ان المصرح مالکی وعند امام مالک الجمع بین الحقیقۃ والمجاز
غیر ممتنع قولہ کنت انت الرقیب فالتاء مبتدا او قولہ الرقیب خبرہ وانت فاصل ولکن عامل قولہ
صیغۃ المرفوع واختیر صیغۃ المرفوع لتناسب طرفیہ اعنی المبتدا والخبر وانما اورد منفصلا للتعلیل
الانفصال قولہ لکان الاختلاف فی کونہ ضمیرا لانہ عند الخلیل حرف قولہ مطابق للمبتدا لانہ عبارۃ
عنہ قولہ افرادا وتثنیۃ جواب سوال وھو ان الضمیر اعرف المعارف فالمبتدا اذا کان علما فکیف
یکون الضمیر مطابقا لہ لانہ اعرف منہ فاجاب بقولہ افرادا وتثنیۃ الخ یعنی ان المطابقۃ فی الامور
التی ھی غیر التعریف قولہ وغیبۃ فلا یجوز کنت ھو القائم قولہ وذلک التوسط اشارۃ الی ان
قولہ لیفصل متعلق بقولہ یتوسط لا بقولہ ویمیز کان الاسماء غیر معلول بالصلۃ فیکون علۃ
لقولہ یتوسط قولہ ای کون الخبر فان قیل لما کان الضمیر فی کونہ راجعا الی الخبر اعم قولہ خبرا
لانہ یفید التکرار قلنا الضمیر فی کونہ راجعا الی الخبر لکن المراد من الخبر ما یعد بہ تقدیرہ بین کونہ
ای کون مابعدہ قولہ ثم انتصر فادخل جواب سوال ظاھر وقولہ عند اختلاف الاعراب مثل ان زیدا
قائم فیمتنع ان یکون القائم صفۃ زید لوجوب المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف فی الاعراب قولہ او
غیرذلک مثل کون الخبر ضمیرا الذی قد یسبق ان الضمیر لا یقع موصوفا ولا صفۃ قولہ ان یکون الخبر
معرفۃ فان قیل کون المبتداء معرفۃ لیتاشرط فلم یذکرہ المصرح قلنا العلم بکون المبتدا معرفۃ
حاصل من الشرط المذکور لان الخبر لا یکون معرفۃ الا اذا کان المبتداء معرفۃ لان المبتدا لو لم
یکن معرفۃ بالکرتا مخصصۃ والخبر معرفۃ فھو لا یجوز لانہ اذا اجتمع فی الکلام للمعرفۃ والنکرۃ فیجب
الحکم بالمعرفۃ انہ مبتدا وبالنکرۃ انہ خبرہ فان قیل المبتدا والخبر اذا کانا نکرتین ایضا یحتاج الی
الفصل لدفع الالتباس مثل لصیل یفترس لیثا او من خیر ومن شرک وما احد خیر منک قلنا القیاس یقتضی
ذلک الا انہ لم یثبت الا بین المعرفتین کذا قال جمال الدین جیانی فان قیل ینبغی ان یقاس النکرتین
علی المعرفتین کما یقاس البعض علی البعض فی کثیر من المواضع قلنا نعم لکن القیاس انما یصح اذا
کان الاصل معقولا واذا کان الاصل علی خلاف القیاس اقتصر علی المورد وبنا کذلک لان الفصل بین المبتدا والخبر قبیح قولہ او
افعل من کذا قولہ کذا اعبارۃ عن المفضل علیہ اما افعل بالاضافۃ فداخل فی المعرفۃ قولہ لامتناع اللام قال
اذا امتنع دخول اللام علی المعرفۃ فکیف یجمع طاب الزیدان والزیدون قلنا العلم اذا جعل تثنیۃ او جمعا
صار نکرۃ فیصح دخول اللام علیھما قولہ فاقتصر جواب سوال ظاھر اجیب عنہ بوجھا خر بان

من ایراد المثال لہ یلزم مثالھما بطریق الاولی لانہ اذا کان الفصل بعد دخول العوامل لازما مع کون اعراب الخبر مغائرا لاعراب المبتدأ فایراده قبل دخوله مع کون اعرابهما مطابقین اولی قولہ من الاعراب جواب سوال وھو انا لانعلم انہ لا موضع لہ لان موضع التوسط بین المبتدأ والخبر فاجاب بقولہ من الاعراب ای فی الاعراب فان قیل انہ لیس لاسم من الاسماء موضع من الاعراب قلنا العبارة محمولة علی القلب ای ولا موضع للاعراب منہ ای فیہ قولہ علی صیغة الغیر لانہ لو جعل اسما یلزم خلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا والغاء الاسم عن الاعراب بعید ولیس بسهل قولہ یقتضی فیہ کالفاعلیة والمفعولیة والاضافة والکوفیون یجعلون لہ من الاعراب ویقولون ھو تاکید لما قبلہ فان الضمیر المرفوع تؤکد بہ المنصوب والمجرور نحو ضربتک انت ومررت بک انت لکن قولھم غیر صحیح لان المضمر لا یؤکد المظھر فلا یقال جاءنی زید ھو علی ان الضمیر تاکید لزید وبعض النحاة یقولون حکمہ فی الاعراب حکم مابعدہ لانہ یقع مع مابعدہ کشیء واحد وھو اضعف من قول الکوفیة لانہ لم نر اسما تتبع مابعدہ فی الاعراب قولہ ای یستعملہ فقولہ یجعلہ بمعنی یستعملہ لا بمعنی یحکم لان المعرب لا یعرف المبتدأ والخبر قولہ ومابعدہ کلمة ما موصولة قولہ فقولہ خبرہ اشارة الی بیان اعرابہ قولہ علی انہ خبر من الموصول مع الصلة قولہ والجملة ای الجملة المتلبسة بالواو والضمیر وھی المبتدأ والخبر حال من المفعول الاول من مفعولی یجعل قولہ او منصوب عطف فقولہ ومابعدہ عطف علی المفعول الاول من مفعولی یجعل وقولہ خبرہ عطف علی المفعول الثانی بعاطف واحد لکن العامل واحد فیکون جائزا قولہ برفع مابعدہ فی محل یستحق النصب قبل الضرورة یکون ضمیر الفصل مبتدأ ومابعدہ خبرہ والمجموع فی محل النصب بان لا ینصب مابعدہ فی باب کان وباب علمت وبہ الحجازیة قولہ ورفع الرفع متعین بالجزئیة عن المبتدأ لان جواز النصب کان لاجل العطف فلما زالة العطف فلم یبق احتمال النصب والجملة حال لکن علی ضعف لوجود الضمیر فقط قولہ وتقدم قبل الجملة انما یقدم ھذا الضمیر للتعظیم وانما سمی بضمیر الشان والقصة لانہ عائد الی ما ھو المعھود فی الذھن من الشان والقصة وقیل انما سمی بہ لان ھذا الضمیر لا یجوز دخولہ الا فی کلام لہ شان عظیم فلا یقال ھو زید قائم الا اذا کان قیام زید امرا عظیما وانما وجب تفسیر ھذا الضمیر بالجملة لانہ عائد الی الشان والقصة کذا قال صاحب الغایة قولہ وایراد لفظ قیل جواب سوال ظاھر وھذا الجواب عن الشارح المحقق قولہ ولا یبعد الخ ھذا جواب اخر من الشارح وانما قال ولا یبعد مع انہ یبعد جدا فی الضعف ھضما لنفسہ قولہ وذلک بحسب المفھوم ای فان قیل الکلام فی بیان فائدة تلفظ قبل وھذا انما یتصور اولم یکن للتخصیص طریق آخر ولیس کذلک فان مایقع متقدما امم من ان یتقدم الجملة او المفرد فینبغی ان یقال وتقدم الجملة فلا یتعین لفظ قیل للایراد اجیب بان قولہ یقع متقدما لہ فردان احدھما قبل الجملة والآخر لا قبل الجملة فلما کان قولہ قبل الجملة مرکبا من المضاف والمضاف الیہ یکون فردا واحدا من افراد قبل فلذا قبل الجملة وان حصل المقصود بالجملة فقط او نقول المراد من قولہ وتقدم بعض معناہ لان معناہ ویقع متقدما فیحمل علی التجرید

قوله من غير سبق مرجع لا دخل لهذا القول في الجواب لكن ذكر الشارح الفائدة التي هي يأتي فيما بعد بقوله وفعل هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا الخ قوله اى قبل هذا الجنس فائدة هذا القيد ايضا يأتي فيما بعد بقوله اى بهذه الحقيقة من الجنس المذكور قوله من الكلام بيان الجنس قوله ضمير غائب هذا صفة ضمير قوله رعاية للمطابقة لان لفظ الشان مذكر فلا بد ان يكون الضمير ايضا مذكرا لفظا قوله لان الضمير راجع اى لان تسميته باعتبار رجاع الضمير الى الشان كما قال صاحب الغاية قوله ويحسن والمراد من الحسن هو الحسن في فيمن الوجوب فلا يرد انه ينبغي ان يقال يجب موضع يحسن فالحاصل انه ان كان العمدة في الجملة من كر اذكر الضمير نحو هو زيد قائم وان كان العمدة فيها مؤنثا انث الضمير نحو هي الكلمة لفظ قوله اى لهذه الجملة جواب سوال وهو ان الشئ اذا ذكر اولا ثم ذكر ثانيا بالضمير والجملة مذكورة سابقا فينبغي ان يقال بها موضع قوله بالجملة فاجاب بقوله اى هذه الجملة من الجنس يعني ان المراد من هذه الجملة غير ما يراد من الجملة المتقدمة لانها اعم من الخبرية والانشائية وهذه الجملة مختصة بالخبرية قوله بهذه الجملة الاشارة بهذه الى الخبرية التي تفهم من قوله . . . يفسر لان التفسير لا يكون الا بالخبرية قوله والظاهر ان قوله ليس اشارة الى الرد على بعض الشارحين من ان قوله ليس صفة ضمير الشان صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لانه لا دخل لبيان التسمية في هذا الحكم المبين بقوله وتقدم قبل الجملة فيكون جملة معترضة دخلت بين الموصوف الذي هو قوله ضمير غائب وبين الصفة التي هي قوله يفسر الجملة بعده قوله فانه لا دخل للتسمية الخ لانه لا دخل للتسمية في القواعد قوله والا يلزم عطف على قوله فانه لا دخل اما لزوم الاستدراك فلانه اذا كان قوله ليس ضمير الشان وصفا لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبيانا للواقع بل كان داخلا في القاعدة يلزم الاستدراك لانه يفيد ح فائدة قوله يفسر بالجملة بعده فان قيل ان اللازم من ما ذكر ليس الا كون الجملة بعده ولا يلزم منه كونها مفسرة حتى يقول يفسر بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك ح قلنا ان اللام في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليه اى جملة التفسير ح يلزم الاستدراك فان قيل اذا لم يكن قوله ليس ضمير الشان داخلا فيما ايضا يلزم الاستدراك لما مر ان الجملة المفسرة لا تزيد بعدها قلنا التسمية بعد الدخول في القاعدة يوجب الجملة بعده والا فلا فان قيل قوله بعده مستدرك بقوله قبل الجملة قلنا ذكره للتاكيد لما مر ان تقديم الضمير على المرجع غير معهود قوله يلزم استدراك اى قوله يفسر بالجملة بعده او يخرج به ما يخرج بقوله يفسر بالجملة بعده قوله فعلى هذا لو لم يحمل فيه اشارة الى بيان فائدة قول الشارح سابقا ان غير سبق للرجع اى على تقدير عدم قوله ليس ضمير الشان في القاعدة لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا من قوله من غير سبق الرجع انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لانه لا يسمى بضمير الشان قوله فانه باعتبار رجوعه قد دخل وهو ان الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لعدم الابهام في قولنا الشان

هو زيد ثم بوجود المرجع وهو الشان وتقرير الجواب ان فيه ابهام مع كونه راجعا الى الفان فيرتفع الابهام بالكلية بقوله للاجبار قائم قال مولانا عصام الدين ان كلام الشارح الفالا يصح اذا كان التركيب المذكور من العرب فلم يكن مصنوعا بل هو المصنوع لعدم الاحتياج اليه لانه يحصل المقصد بقولهم الشان هو قيام زيد يعني جاز ان يكون هذا التركيب من العرب لاذلك فح لا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده لعدم الجملة بعده ح اقول ان قيام زيد اذا كان صادقا على الشان كقوله زيد قائم ايضا صادقا عليه لانه لازم مساوى له فصدق احدهما مستلزم لصدق الاخر فاذا كان احدهما من العرب كذا الاخر ولو سلم انه مصنوع لكن التركيب المصنوع غير معتبر اذا لم يكن مطابقا لمسائل علم العربية قوله واذا كان متصلا يكون دفع وهم وهو ان قوله مستترا مجرى في الفصل ايضا فدفع بقوله انه متعلق بالمتصل فقط قال مولانا عصام الدين الاولى ان يراد قوله مستترا الوبارزا بين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم انهما قيدان للمنفصل ايضا اقول هذا الوهم غير صحيح لانه قد مر انفا المرفوع المتصل خاصة ليستتر فلا يذهب الوهم الى انه متعلق بالمنفصل ايضا قوله فان كان عامله معنويا اوحرفا والضمير مرفوعا وانما لم يذكرا لكل اكتفاء بما سبق قوله عن اللفظ باضماره اى بابقائه في النسبة وفيه اشارة الى ان المراد من الحذف هو التقدير قوله لانسيا منسيا اى لايراد من الحذف النسيان بالكلية اى من اللفظ والنية جميعا اعلم ان النسيان عبارة عن ارادة النسيان والمنسى عبارة عن النسيان بالفعل قوله اى جائز مع ضعف اشارة الى انه ليس المراد من الضعف المنع قوله فانه لا يجوز اصلا اى سواء كان في النية فقط اوفي النية واللفظ جميعا اومعناه لا بطريق الضعف او غيره لكونه عمدة فان قيل هذا منقوض بالمبتدا قلنا ان حذف العمدة غير جائز اذا لم يكن قرينة وههنا كذلك لان الخبر كلام مستقل قوله على صورة الفضلات انما قال على صورة الفضلات لانه في الاصل مبتدأ فيكون عمدة فان قيل ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يقتضي الحذف بل لابد له من القرينة قلنا جاز ان يقول قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلوفور المجوزين في نحو قوله صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون الذين جسموا البقرة عن الحلب ليجمع اللبن في ضرعها ليرى المشتري فيظن انه كثيرة لبنها فيشتريها والحال انها قليل اللبن فذلك غرور واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم حروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لا يجوز فان قيل لما وجد القرينة ينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا وايضا لما وجد القرينة لا يصح قول الشارح بلا دليل عليه قلنا تلك القرينة لا تتعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها واقعة موقع المفرد وهو اسم لان وخبرها محذوف والتقدير ان هذه الصفة مطلقة الواقع قوله لان الخبر كلام مستقل جواب سوال وهو ان الدليل موجود وهو الخبر فاجاب بما ترى فانقيل ان استقلال الخبر لا ينافي ثبوت القرينة كما في قوله ان من يدخل الكنيسة اه في القرينة فيه ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم الجازات قلنا لا نسلم ان كلمة ان ههنا من نواسخ المبتدا

لم لایجوز ان یکون من حروف الایجاب مثل نعم وبلیٰ وانَّ وجیرُ فانّ الحمل علیہ بعید لان استعمال ان فی الایجاب نادر لایذھب الذھن الیہ لان استعمالہ فی الحروف المثبت شائع اجیب عنہ لیس المراد انتفاء مطلق القرینۃ بل المنفی قرینۃ قویۃ فالحمل قرینۃ قویۃ فالحمل علی الایجاب مثل بلیٰ ونعم وانکان بعیدا لکن اثبت الضعف فی القرینۃ فلا یکون قویۃ وایضا فلیکن امتناع دخول النواسخ علی کلم المجازات فی السعۃ دون الشعر فلا یکون قرینۃ علی حذف الضمیر فی الشعر

قولہ ان من یدخل الکنیسۃ اعلم ان اللام فی یدخل فی الاصل ساکنۃ بدخول من للمجازاۃ لکنہا حرکت بالکسر لالتقاء الساکنین وقولہ یلق بفتح الیاء والقاف فی الاصل ولکنہا حذفت بحکم المجازاۃ لانہ جزاء الشرط قولہ جازلنا ولد لبقرۃ الوحش وظبیاً ای الھوبر یعنی دخول الکنیسۃ حرام لانہ لیس فیہا شئی الا نساء اعیہن مثل اعین ولد البقرۃ الوحش فی الحظۃ ومثل الظبا فی السواد فلو دخل شخص فی الکنیسۃ لیس فیہا الا الملاقات بالنساء المذکورۃ قولہ الامر ان تقدیرہ ان حذفہ منصوبا ضعیف مع کل العامل الامر ان اہ اما القول بوجود ھذا الضمیر فلانہ عامل علی ماعرف فقلنا بوجود ھذا الضمیر لتکون ان عاملۃ فیہ واما استتاع التلفظ فلکونہ ملغات عن العمل بالتخفیف قولہ بنیۃ الاضمار الی ان المراد من ھذا الحذف ھو الحذف المذکور سابقا لان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کانت الثانیۃ عین الاولی قولہ مع کونہ منصوبا دفعوھم ظاھر قولہ کقولہ تعالی واخذ عوائم یعنی اذا دخل المومنون فی الجنۃ یکون اخذ عوائم بعد الطعام ان الحمد للہ برفع الحمد ولو لم یکن عمل ان فی ضمیر الشان لکان الحمد منصوبا بیکون اسم ان فان الحمد فی الاصل انہ الحمد ثم حذف ضمیر الشان ثم کسر النون لالتقاء الساکنین باللام قولہ وذلک ای لزوم حذف ضمیر الشان فی ان المفتوحۃ المخففۃ من المثقلۃ وفیہ اشارۃ الی وجہ اللزوم قولہ اقوی شبہا بالفعل لانہا تشابہ الفعل من حیث اشترکہا فی ثلثۃ احرف وحیث فتح حرف الاول والثانی مخالف للمکسورۃ فانہا تشابہ الفعل فی الثلاثیۃ فقط قال مولانا عصام الدین لم یکون بالفتح اقوی شبہا من المکسورۃ لان المفتوحۃ مشابہتہ بمدّ وردّ والمکسورۃ مشابہتہ بصیغۃ الامر مثل قِ اجیب عنہ ان المفتوحۃ مشابہتہ بالماضی وھو اصل الافعال فان قیل ان الاصل الحاضر ایضا اصل الافعال لان الماضی کما لایمسہ الاعراب کذلک الامر المخاطب لایمسہ فلا تشبہ الاسم کلاھما بخلاف المضارع قلنا الماضی لایمسہ الاعراب اصلاً ای فی وقت من الاوقات بخلاف امر المخاطب لانہ قد یکون معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلک فلتفرحوا قولہ اجدر ای الیق قولہ وحکموا جواب سوالہ وھو انہ مع ذلک یلزم زیادۃ المکسور علی المفتوحۃ عملاً لان المکسورۃ لیس فی شان الملفوظ بخلاف ان المفتوحۃ فانہا تعمل فی المقدر والاول اولی فاجاب بقولہ وحکموا یعنی ان عمل المفتوح دائم ولازم فی المقدر بخلاف المکسور لان عملہ ینفک عن الملفوظ واللازم مرتبۃ من المراتب قولہ ای اسماء الاشارۃ المعدودۃ دفعوھم وھو ان المراد من الاسماء

ان اسم ان اذا وقع بعد ان المکسورۃ

الاشارة ههنا غير اسماء ..... الاشارة المذكورة في الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل فاجاب بما حاصله انهما عين ما ذكر في الاجمال فلا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل قوله بحسب الاصطلاح جواب سوال وهو انه يلزم اخذ المحدود في الحد لان معرفة الاشارة يتوقف على المشار اليه وهو يتوقف على الاشارة لاشتقاقه منه حاصل الجواب المراد من الاول اشارة من حيث الاصطلاح والاشارة التي هي مشتق منها بمعنى اللغوي وهو الرجوع والميل الى الشئ سواء كان ذهنا او خارجا وسواء كان بالتلفظ او بتحريك العين او بتحريك حضو اخر واما المعنى ... الاصطلاحي للاشارة وهو ما دل عليه كلمات معينة وهي ذا وذان الخ فمقارنة مع الاشارة الحسية او الصفة قوله اي اسماء اي انما فسرنا بالاسماء دون الاسم مع ان التعريف لا يكون بالجمع ... ليطابق المعرف ويصح الحمل لان الاسم لا يحمل على الاسماء قوله وضع كل واحد الخ دفع وهم وهو ان يتوهم ان المجموع موضوع بوضع واحد قوله اي لمعنى مشار اليه انما قدر المعنى ليبان للموصوف لقوله مشار اليه لانه صفة وانما قدر للموصوف بالمعنى ولم يجعل باللفظ مع انه ايضا يكون موصوفا لانه على تقدير اللفظ لم يستقم للمعنى لان قوله هذا الرجل فهذه الاشارة الى معنى الرجل لا الى لفظ الرجل قوله اشارة حسية جواب سوال وهو انه ان اريد بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحي لزم اخذ المحدود في الحد وان اريد اشارة لغوية لا يكون التعريف مانعا حيث يدخل فيه ضمير الغائب فاجاب بقوله اشارة حسية يعني المراد للمعنى اللغوي لكن مقيدا بقيد اشارة حسية فلا يدخل فيه ضمير الغائب لان اشارته ذهنية لا حسية وايضا لما كان المراد المعنى اللغوي لا يلزم اخذ المحدود في الحد اي التعريف بما يساويه قوله والاعضاء جواب سوال وهو ان المجوارح جمع جارحة وهو ما يعمل به الجراح فيشمل اليدين واللسان والرجلين ولا يتناول الاعضاء الاخر فاجاب بقوله والاعضاء فيكون عطف التفسير فيتناول الكل قوله لان الاشارة عند اطلاقها جواب سوال وهو انه يلزم التقدير في التعريف وذا لا يجوز لان التعريف للمعرفة والتقدير محل للمعرفة حاصل الجواب ان التقدير في التعريف انما لا يجوز اذا لم يكن متبادرا وهذا متبادر لانه حقيقة في الاشارة الحسية قوله وامثاله اي كل ما اشير به الى الغائب كالالف واللام قوله ومثل ذلكم جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا حيث لا يكون صادقا على نحو قوله تعالى ذلكم الله لان الله تعالى غير محسوس فاجاب بقوله ومثل ذلكم الله محمول على التجوز اي على الفرض بالحمل اي فرضا محسوس فيكون ذكر المحسوس والمراد منه فرض المحسوس اي هو محسوس تقديرا وفرضا وذلك لان المحسوس لما كانت معلومة بكمال الانكشاف كذلك الله تعالى بالادلة الظاهرة نازل منزلة المحسوس المشهد لما سبق من ان المشابهة موجبة للبناء قوله حالا كونها الى اخر الحاشية جواب لما اورده صاحب الغاية حيث قال لا يستقيم جعل قوله ذا اخبرا عن قوله هي اذ الم يعطف على ذا غيره من اسماء الاشارة لان قوله ولثناه مقدم على ذان بل عطف الجملة على الجملة يعني ان ذا مبتدا

وقوله للمذكر خبره وكذا قوله ولمثناه ذان فان ذان مبتدأ وقوله لمثناه خبره فيكون جملتين احداهما...
عطف على الاخرى فتكون الجملة الاولى خبرا عن هى وحملها لايجوز للزوم حمل الاخص على الاعم لان
العطف غير مقدم على الربط لانه يكون فى عطف المفرد على المفرد فاجاب بقوله حال كونها يعنى انما
ههنا عطف المفرد على المفرد والعطف مقدم على الربط فيصح الحمل على هى وانما كان عطف المفرد
على المفرد لان قوله للمذكر ليس خبرا عن قوله ذا بل هو حال منه وكذا قوله لمثناه ليس خبرا عن ذان
واجاب بعض الشارحين ان خبره محذوف اى حمى خمسة وقوله ذا خبر لمبتدأ محذوف اى الاولى
ذا الى آخره قوله والعامل فى الحال جواب سوال وهو انه اذا كان حالا فلا بد ان يكون من فاعل
او مفعول وقوله ذا ليس بفاعل ولا مفعول بل خبر مبتدأ وهو هى وايضا لابد من العامل وتقرير
الجواب ان ذا مفعول الفعل الذى يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ينسب اى ينسب ذا الى اسم
الاشارة حال كونه للمذكر قوله للمفهوم من نسبة الخبر والمعنى ان اسماء الاشارة ينسب اليها...
مجموع ما ذكر حال كون ذا منه للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين فيه
نظر وهو ان ذا ليس خبرا بل الخبر هو المجموع فليس لما فاعل النسبة حتى يصح جعله ذو الحال بل الفاعل
هو المجموع من حيث المجموع قوله قدم ليكون جواب سوال وهو انه لما كان قوله ولمثناه حالا ينبغى
ان يخبر عن ذى الحال لان الحال تابع كما اخبر الحال الاولى اعنى قوله للمذكر فاجاب بقوله قلت
وجاز تقديم الحال ههنا لوقوعها جارا ومجرورا قوله مقيدا كلواحد الخ اشارة الى بيان الواقع قوله
الرفع والنصب والجر وهذه الثلاث يكون بالحركات الثلث اما التقدير فبتقدير احدى
احداهما الرفع اما النصب فبتقدير اعنى واما الجر فلانها بيان الاحوال فيكون باعرابها وهو الجر
قوله على احد الوجوه يعنى ان التمثيل بهذه الاية انما يستقيم على احد الوجوه اعلم ان فيه ثلثة
وجوه قيل كلمة ان بمعنى نعم اى هو من حروف الايجاب لانهم قالوا حروف الايجاب نعم وبلى و
اجل واى وان كما يالى فى بحث الحرف انشاء الله تعالى وقيل ضمير الشان ثمنا محذوف و
قيل انها من حروف المشبهة بالفعل وقوله هذان اسمها ولساحران خبرها فالاستدلال بالاية
بالوجه الثالث اعلم انهم اختلفوا فى ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون كلمة ثنائية كهو وهى ومن وما
فلا يحتاج الى بيان اصله وقيل اصله ذوى بالواوين والتنوين فحذف الواو الثانية اعتباطا اى
من غير علة وقلبت الواو الاولى بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وبنى لمشابهة الحرف فى الافتقار
فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذوى فوجب ان يكون تثنيته ذووان
كعصوان دون ذان اجيب انه لم يكن تثنية ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان
المثنى فى غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيى
بالياءين على هذا القياس قوله وللمونث بالقلب ذاتا قوله ذى بقلب الالف ياء قوله ان بناسبها و
ارجاع ضمير المونث لشبهها بالحروف وهى مونثة سماعية قوله قيل هى الاصل جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال

السائل وهوان لغات المونث فی الاسماء الاشارة کثیرة فایها اصل فاجاب بما حاصله انه مختلف فیه قوله وتی وته بالجمع بین القلبین ای قلب ذا بالتاء وقلب الالف بالیاء لان الیاء قد یکون علامة المتانیث نحو تضربین فی الواحدة المخاطبة قوله بقلب الالف والیاء هاء ای الالف من تاء والیاء من ذی وانما انقلب الالف والیاء هاء لان الهاء قد یکون مبدلة من تاء التانیث کما فی الوقف نحو یوم القیامة قوله لوصل الیاء بها جمعا بین العوضین اذ الیاء حاصلة من الاشباع قوله ولا یثنی من لغاته جواب سوال وهو ما للمصنف انه الخ بتثنیة تا ولم یات بتثنیة ذی مع انها ایضا من الفاظ المونث فاجاب بقوله ولا یثنی الخ ولا یراد من التثنیة التثنیة المتعارف وهو ما یبنی من الواحد لان المعرفة لا یثنی الا اذا انکر ولا ینکر اسم الاشارة لانها معارف مطلقا بل المراد انه لا یورد علی صیغة التثنیة الاتا قوله لوجود علة البناء جواب سوال وهو انه من این علم ان وقوعها علی صورة المعرب اتفاقی ولیس بمعرب حقیقة فاجاب بقوله لوجود علة البناء وهی الشابهة بالحرف قوله ای ممدودا ومقصورا جواب سوال وهو ان مدا وقصرا حالان من الاء ولا یصح الحمل فاجاب بقوله ای ممدودا او مقصورا قوله تکتب بالیاء لان الف مجهول الاصل واذا کان الف مجهولا فتکتب بالیاء لان الیایات کثیرة من الواوات والیاء لتوجد الکلمة فی کلامهم بان یکون فی اوله ضمة وفی اخره واو فتکتب بالیاء بان یقال الی واذا کان بالمد تکتب بالالف بان یقال آلاء لان امتناع الواو انما کان فی الاخر اذ کان فی اوله ضم وههنا انه یکن الواو فی الاخر بل فی الوسط ولابد ان یکتب الواو بعد الهمزة لئلا یلتبس بالی الخایة قوله یعنی یدخل علی اولها جواب سوال وهو ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر والحال ان الهاء للتنبیه تکون فی الاول وحاصل الجواب ان ذکر اللحوق فی الاول واریدمنه الدخول من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم ثم لما کان الدخول مشترکا بین الاول والاخر فارفع الابهام وتعیین ما هو المراد قال علی اولها ثم یرد علیه لما کان المراد من اللحوق الدخول فلم یذکر الدخول مع انه خال عن الخلل فاجاب بقوله علی سبیل اللحوق یعنی ان ذکر هاء التنبیه مع اسم الاشارة لیس من جهة انها جزء اسم الاشارة بل لانه فاطلق اللحوق علیها لانه یقتضی الاصل اولا ثم یرد علیه ان اللحوق عبارة عن الذکر فی الاخر کما مر الفا فیکون معنا قوله علی سبیل الذکر فی الاخر فیرد علیه ما یرد اولا فاجاب بقوله والعوض یعنی لیس المراد من اللحوق هو الذکر فی الاخر بل المراد منه انه علی سبیل العوض لان ذا معوض لها والتنبیه وهی عارضة قوله بعد اعتبار اصالتها هذا للمقابلة قوله والعوض قوله حرف التنبیه لان الاشارة یلائمه التنبیه للمخاطب قوله وهی کلمة ها احتراز عن غیره من حروف النداء قوله فهو لیس فی الحقیقة دفع وهم وهوان یتوهم انها جزء من اسماء الاشارة فلا حاجة الی اللحوق فدفع بقوله فهو لیس فی الحقیقة قوله هاذا زیدا قائم فیکون ها فیه للتنبیه علی نسبة القیام الی زید قوله ای باولی اسماء دفع وهم وهوان اللحوق لما کان یجئ الدخول فی الاول ....

توهم ان معنی قوله یتصل ایضا کذلك فدفع بقوله ای باو اخوالخ قوله حرف الخطاب هو الکاف دفعوهم وهو ان المراد من حرف الخطاب کلمة الخطاب من قبیل ذکر الاخص وارادة الاعم فعلی هذا یتناول انت ایضا مع انه لایتصل باسماء الاشارة فدفع بقوله وهو الکاف قوله وانما جعلت هذه الکاف اه جواب سوال وهو انه من این علم ان هذه الکاف حرف ولم یکن اسما فاجاب بقوله وانما جعلت هذه الکاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعه لتغیر التوکیب لانك اذا قلت ذاك لیس بین ذا وك ترکیب توصیف او اسناد فان قیل ان ضمیر افعل ولا تفعل مما یمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه من الاسماء قلنا الکلام فیما کان من مقولة الحرف والمنوی لیس کذلك فان قیل ان المنوی وان لم یکن ملفوظا حقیقة لکنه ملفوظ حکما لجریان احکام اللفظ علیه اجیب عن اصل الاعتراض بان امتناع وقوع الظاهر موقعها یقتضی الحرفیة لو لم یکن فیه دلیل اخر علی الاسمیة وهو الاسناد الیه قوله مثل ضربتك وبك ای ضربتك ومررت بك فان الکاف فیهما اسم فیصح وقوع الظاهر موقعه فیقال ضربت زیدا ومررت بزید بخلاف الکاف فی ذلك قوله ای حروف الخطاب جواب سوال وهو ان ضمیر هی راجع الی حروف الخطاب والحال ان لفظ الحروف مذکر بخلاف ما صدق هو علیه فانه مونث فلا یثبت المطابقة فاجاب بقوله ای حروف الخطاب وحاصل الجواب ان المراد من الحرف حروف لاین اللام فی الخطاب للاستغراق واجاب البعض بان تانیث الضمیر باعتبار الخبر والبعض بان تانیث الضمیر باعتبار الارجاع الی اسماء الاشارة وانما لم یختر الشارح هذین الجوابین لاظهار الجواب الثالث فی هذا الموضع له قوله خمسة وهی ك لکما لکم لك لکن وانما قال خمسة ولم یقل خمس مع ان المیز مونث وهو حروف الخطاب لان الحروف جمع حرف والحرف مونث سماعی لان الحرف قد یونث وقد یذکر کما قال مولانا عبد الغفور اللاری اقول بفضل الله تعالی ان الحروف جمع حرف ولفظ حرف مذکر وانما التانیث فیما صدق هو علیه مثل من والی وفی وعن یعنی ان التانیث السماعی انما هو فیما صدق علیه لفظ الحرف لا فی لفظ الحرف فلا یرد الاعتراض قوله لتقتضی الستة الاول للمفرد المذکر والثانی للمفرد المونث والثالث لتثنیة المذکر والرابع لتثنیة المونث والخامس لجمع المذکر والسادس لجمع المونث قوله مضرة بیان لتعلق الجار والمجرور وانما لم یجعل من الافعال العامة بل من الافعال الخاصة اشارة الی ان کلمة فی للضرب دون الظرف قوله لاشتراك جمعها وهو اولاء مدا وقصرا قوله الی ستة وفی بعض النسخ الی ستة لان مراده بالافراد التی یلحق الکاف بها وهی ستة لان ذی لا یلحق به الکاف کما ستعلم قوله ای الحاصل جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجع والمرجع لان الضمیر فی یکون مذکر راجع الی خمسة وایضا الراجع مفرد والمرجع متعدد فاجاب بقوله ای الحاصل وهو مذکر هم قوله الی ذا لکن کلمة الی اسقاطیة ومعنا

* باعتبار الخبر کما قال مولانا عبد الغفور ۱۲ م مولوی عبد الرحیم ۱۲

ذاك وما دونه الى ذانكن فلا يخرج ما بعد الى قوله وتانك وتينك احدهما فى حالة الرفع والاخر فى حالة النصب والجر قوله واما ذيك جواب سوال وهو انه لم قال الشارح وهى ستة فى بعض النسخ ولم يقل سبعة كما قال سبعة فى النسخة الغير المشهورة فاجاب ان الحاق الكاف بذيك مختلف فيه فقد اورد البعض قياسا على الامثلة وفى الصحاح ان هذا الالحاق خطأ لعدم سمعه من العرب ومسائل النحو بناء على السمع قوله وذلك للبعيد لان زيادة الحرف تدل على البعد قوله وذاك للمتوسط والكاف فيه اما حرف الخطاب اولا بل زيد للبعدية والاول اولى كما دل عليه قول الشارح وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب يعلم منه ان حرف الخطاب قوله واخر المتوسط جواب سوال ثم قوله الا بعد تحقق الطرفين من حيث عروض وصف التوسط لا من حيث الذات قوله ولما راى المصرح جواب سوال وهو ان المصنف رحمه عدة والمخالفة اذا وقعت من العمدة لابد له من النكتة والحال ان ههنا وقعت المخالفة لانه حكم فى المسائل السابقة بطريق القطع واتخذها مذهبا ولم يحكم ههنا بالقطع بل احاله الى غيره حيث قال ويقال فاجاب بقوله ولما رأى المصرح كثرة اه قال محمد المحشى ومولانا حسام الدين ان استعمال كل واحد من هذه الكلمات مقام الاخر انما يكون بطريق المجاز كما ذكر فى علم البلاغة فمن اين لنا فى ان ياخذ المصرح هذا الفرق مذهبا اقول انما قال الشارح كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة باعثة على ذلك فان كثرة الاستعمال صارت بمنزلة الحقيقة قوله حال كون هاتين الخ دفع وهم وهو ان قوله مشددتين متعلق بكل من الثلث وهو غير صحيح لعدم صحة الحمل فدفع بما حاصله انه متعلق بالاخيرين وفى الحواشى الهندية انه حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين معنى لكن الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اجيب عنه نعم لكن هذا اذا لم يكن فى التاخير للتباس لانه يتوهم ان حال من المشبه والمشبه به جميعا كما فى قولهم زيد قائما كعمرو قاعدا وايضا المنع عن التقديم مذهب سيبويه واما على مذهب سيبويه فيجوز تقديم الحال على العامل المعنوى بشرط تقدم المبتداء فيجوز عنده زيد قائما فى الدار كما مر فى بحث الحال واما قائما زيد فى الدار فممتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخر عن المبتدا وهو قوله وتلك وتانك وذانك قوله مشددتين التشديد بدل من اللام التى كانت فى الواحد اى فى قوله ذلك وتالك فلما بنى منهما التثنية فيكون تقديره هكذا ذانلك بتقديم النون على اللام لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك وتالك هذا عند المبرد فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا لكن يرد عليه ان القياس فى الادغام قلب الاول الى الثانى قلنا انما قلب الثانية الى الاول ليبقى النون الدال على التثنية فان قيل لم

لم يدخل اللام

قبل النون ليكون قلب الاول الى الثانى كما هو القياس قلنا على هذا يلزم دخول اللام قبل تمام الكلمة وذا غير جائز وعند غير المبرد التشديد عوض عن الالف المحذوف فى الواحد يعنى فى قوله ذا واما الالف فى ذانك وليس الف ذا بل هو الف التشديد والف ذا محذوف و هذا اولى لانهم قالوا فى تثنية الذى والتى الذان والتان مشددة النون عوضا عن الياء المحذوفة ايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاء كما لم يقل هاذلك كذا قال جمال الدين الخبازى قوله اى هذه الكلمة الخ دفع وهم وهو ان يتوهم ان قوله مثل ذلك يتعلق بالاخر وهو قوله اولاك قربه مع ان هذا الحكم غير مختص به فاجاب بحاصله انه متعلق بالكل قوله مثل كلمة الخ لما كان فى ذلك احتمالين احدهما للفظ والاخر للمعنى بين الشارح كلا الاحتمالين احدهما بقوله مثل كلمة ذلك والثانى بقوله لا يبعد الخ قوله واما ناك وذلك اشارة الى بيان فائدة القيد لان الاول مقيد باللام والاخريين مقيد بالتشديد قوله وما هو للمتوسط وهنا جواب سوال وهو ان ثمه وهنا وهنا ايضا من اسماء الاشارة فلم لم يعد المصنف فى بيان عدد اسماء الاشارة حاصل الجواب انما لم تذكر فى سلك اسماء الاشارة لانها غير مساوية معها لان هذه الثلاثة مختصة بالمكان و اما سائر اسماء الاشارة فهى اعم من المكان قوله لتحقيق دفع وهم وهو ان المراد من المكان بمعنى اللغوى اى ما وقع فيه الكون وهذا المعنى يتحقق فى كل موجود خارجى فلا يثبت الفرق بين هذه الكلمات الثلاث وغيرها من اسماء الاشارة لان تحقق الكون فى كل شئ فاجاب بقوله لتحقيق اى المراد من المكان المكان بمعنى عرفى لان المعنى العرفى حقيقة عند اهل العلم والمعنى اللغوى حقيقة لكن عند اهل اللغة قوله الحسى دفع وهم وهو ان المراد من المكان العرفى ما كان ظرفا للشئ سواء كان مكانا او زمانا فيدفع بقوله الحسى فلا يتناول الزمان فان قيل الاحتراز عن الزمان حصل بقوله خاصة قلنا ان قوله خاصة للتاكيد كما قال عبد الرحمن الاسفرائى لكن يرد ان التاكيد على قسمين لفظى ومعنوى وهذا التاكيد ليس بواحد منهما قوله خاصة اى خص خاصة اى هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل فى غير المكان الا مجازا كقوله تعالى هنالك الولاية اى خ وذلك باستعارة المكان للزمان كما استعار الزمان للمكان كقول الفقهاء ومواقيت الاحرام اى مواضعه قوله على سبيل الشبه استعير للزمان للمشابهة بينهما فى الظرفية قوله فى المكان و غيره فلا يكون لازم الظرفية بخلاف الاول قوله الموصول انما بنى للموصول لاحتياجه الى الصلة فشابه الحرف اعلم ان قوله اى اسم جنس وقوله لا يتم جزءا تاما الا بصلة فصل يخرج الاسماء التى يصير جزءا ثانيا من المسند والمسند اليه كزيد ورجل وقوله وعائد يخرج اذا واذ وحيث فانها وان لم تكن جزء من الكلام الا مع الصلة ولكنها بلا عائد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا

بحث الموصولات

لانه يصير جزءً ولكن لا يصير جزء تامًا قوله اى الموصول المعدود دفع وهم وهو ان الموصول ههنا مغاير عن الموصول الذى فى الاجمال فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل حاصل الجواب انه عين ما ذكر فى الاجمال قوله فى اصطلاح النحات جواب سوال وهو ان ههنا يلزم اخذ المحدود فى الحد لان الموصول مشتق من الصلة فتثبت الصلة فى جانب المحدود وكذا ذكر الصلة فى جانب الحد فاجاب بقوله فى اصطلاح النحات يعنى ان المراد من الموصول موصول اصطلاحى فكذا الصلة فى ضمنه ايضا اصطلاحى والصلة فى الحد بمعنى لغوى قوله اى اسم اسولة هذا التفسير مر فى قوله ما ناسب اى اسم ناسب فارتشف فانظر فى صدر المبنى قوله من حيث جزئية جواب سوال وهو ان هو جزء يميز وهو فى المعنى فاعل يعنى لا يتم جزءه فيعلم منه انه يتم بنفسه لكن لا يتم جزءه الا بصلة والا ليس كذلك حاصل الجواب المراد من الجزء المعنى المصدرى والجزء اذا اوّل بالمصدر يراد منه نفسه لا جزئيته قوله يعنى لا يكون هذا حاصل معنى قوله من حيث جزئية قوله ان كان جزءً تميزا متعلق بقوله من حيث جزئية قوله اولا يصيراه عطف على قوله من حيث جزئية فيه اشارة الى الجواب الاخر فان قيل ان الشارح رح على التقدير الاول ايضا جعل قوله لا يتم من الافعال الناقصة حيث قال يعنى لا يكون قلنا ليس الغرض من ذلك القول ان يتم ناقص بل المراد منه حاصل المعنى فقط فان قيل ان يتم ليس بمذكور فى الافعال الناقصة فكيف يكون ناقصة قلنا انما غير منحصر فيما ذكر لكن خصها للشهرة وان سلم انها منحصرة فيما ذكر فلو وجد الاخر فهو بمعنى ما ذكر لان يكون خارجا منها قال مولانا عصام الدين ان كون يتم من الافعال الناقصة لا يستدعى ان يكون بمعنى صار لم لا يجوز ان يكون بمعنى كان انتهى اقول بفضل الله العليم ان شيئا من الافعال الناقصة لم يجئ بمعنى كان واما بمعنى صار فكثير شائع وايضا ان يتم اذا كان بمعنى صار يحصل الربط فى كلام الشارح ولو كان بمعنى كان لا يحصل الربط لان الشارح فسر يتم تامة بكان حيث قال يعنى لا يكون جزءً فلو فسر يتم الناقصة بكان ايضا يلزم الالتباس وانما لم يجعل جزءً حالا بل جعله تمييزا لبعده لان معناه ح ان الموصول اسم لا يتم معناه حال كونه جزءً الا بصلة وهذا المعنى لا يلائم المقصود قوله والمراد بالجزء اشارة الى الرد على الشيخ الرضى لانه حمل الجزء التام على ركن الكلام كما يساق اليه الفهم ووجه الرد انه لا وجه للتخصيص بركن الكلام بل لو كان فضلة كالمفعول ايضا لم يكن الا بصلة فلذا جعل الشارح الجزء التام عن الظاهر الى غير الظاهر قوله يخل اليه تفسير للجزء الاول مثل زيد ابوه قائم فان ما يخل اليه التركيب اولا هو زيد وابوه قائم وما يخل اليه ثانيا هو ابوه وقائم قوله الى انضمام متعلق بقوله لا يحتاج قوله وانما نفى كونه جزء تاما جواب سوال وهو ان الموصول بدون الصلة كما لا يكون جزء تاما كذا لا يكون جزء ناقصا لانه لا يترتب عليه الفائدة بدون الصلة وحاصل الجواب لا نسلم انه لا يكون جزءً ناقصا بل كان جزءً ناقصا كما بين الشارح وانما قال بصيغة الغائب ولم يقل بقيا مع ان التثنية بالتاء

حیث قال لا یکون جزء تاما لانہ افادہ ثمن قولہ المصرح لا یتم قولہ لا جزءا مطلقا ای لم یتف اصلا الجزئیۃ قولہ والمراد بالصلۃ جواب سوال وھو ان المراد بالصلۃ لا یخلوا ما لغویۃ او اصطلاحیۃ فان کان الاول لا بد من القرینۃ علیہ لان المعنی اللغوی مجور فی العلوم فلا بد فی ارادتہ من القرینۃ وان اریدالمعنی الاصطلاحی فاما ان یوخذ الموصول فی تعریفہا بان یقال الصلۃ ھی الجملۃ الخبریۃ تذکر بعد الموصول او لا یوخذ بان یقال الصلۃ ھی جملۃ خبریۃ فعلی الاول یلزم الدور وعلی الثانی یلزم ان یسمی کل جملۃ خبریۃ صلۃ فاجاب بقولہ والمراد بالصلۃ معناھا اللغوی الخ والمعنی اللغوی للصلۃ ھو الجملۃ المذکورۃ بعد شئ لا یتم ذلک الشئ بدون ھذہ الجملۃ قولہ مثل اذ وحیث لانہما یضافان الی الجملۃ ولا یحتاجان الی العائد وھھنا بحث وھو انہ جاز ان لا یکون ما ذکرہ الشارح قرینۃ اذ الملازمۃ فی قولہ فانہ لو اریدبہا المعنی الاصطلاحی لکان ھذا القول مستدرکا ممنوعۃ بما یجئ من قولہ وذکر العائد مع انہ ماخوذ فی مفہوم الصلۃ الاصطلاحیۃ تصریح بما علم ضمنا مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث وبما ثبت ان المقصود فی التعریفات شرح الماھیات فلا باس ان یقع قید فی التعریف للشرح لا للاحتراز فتامل کذا قال جمال الدین چنابی قولہ ولقائل ان یقول اشارۃ الی الجواب الثانی علی رای جمال الدین رح ای لو سلم المراد المعنی الاصطلاحی الخ اشارۃ الی الاعتراض علی رای عصام الدین رح بان یراد المعنی الاصطلاحی ولا دور اجیب عنہ ان المعنی الاصطلاحی ما اتفق علیہ القوم وما ذکرہ الشارح من اختراعاتہ فکیف یکون معنا اصطلاحیا وایضا کما ان العائد ماخوذ فی تعریف الصلۃ... الاصطلاحیۃ کذلک قولہ ما لا یتم جزء ماخوذ فی تعریفہا فیکون ذکر ھذا القول مستدرکا ولا یصح ان یقال فیہ تصریح بما علم ضمنا لان التصریح بالعائد لا جل مبالغۃ فی الاحتراز عن مثل اذ وحیث ولا فائدۃ فی تصریح ما لا یتم جزء قولہ ولما کانت الصلۃ جواب سوال وھو ان مقصود المصرح ھھنا بیان الموصول لا بیان الصلۃ والعائد فالاشتغال بہما اشتغال بما لا یعنی وایضا لما قال بعض الشارحین ان قولہ وصلتہ جملۃ الخ تعریف للصلۃ فیرد علیہم فعلی ھذا لا یکون تعریف الصلۃ مانعا فقال الشارح رح لیس ما قال المصرح تعریف الصلۃ بل ھو تعیین لما ابہم فی تعریف الموصول قولہ بمعنیہ انما اورد تذکیر الضمیر لرعایۃ الخبر وھو قولہ اعم قولہ عینہما جزاء للشرط وھو قولہ ولما کانت الصلۃ قولہ ای صلۃ ما لا یتم ویصح ارجاعہ الی الموصول ایضا لکنہ جعل راجعا الی ما یتم لتقریر وایضا ان قولہ ما لا یتم جزء فیہ زیادۃ اقتضاء الصلۃ کما قال عصام الدین رح قولہ جملۃ خبریۃ وانما وجب ان یکون الصلۃ جملۃ لان وضع الذی والتی لغرض وصف المعارف بالجمل المقصود توصیف المعرفۃ بالجملۃ لکن توصیف المعرفۃ بالجملۃ لا یجوز فاورد فی صدر الجملۃ الذی والتی لیکون معرفۃ فیصح التوصیف وانما وجب ان یکون خبریۃ لان الانشائیۃ لا ثبوت لما فی نفسہا فکیف یوضح الغیر فالمقتل الموصول معرفۃ فکیف یتبین بالجملۃ وھی

عہ ای من کون الصلۃ جملۃ خبریۃ وکون العائد ضمیرا ۱۲ عفی عنہ

نکرة قلنا لا ضیر فیہ اذ تفید النکرة ما لا یفید المعرفة اذ بالمعرفة یعلم الذاة وبالصلة یعلم الوصف
قولہ او ما فی معناها جواب سوال وھو انہ لا یتاتی ولی صلة الالف واللام لانہما اسم فاعل او
مفعول فاجاب بقولہ او فی ..... معناها فان قیل لصلة بعد حرف النفی او الف الاستفہام او
بعد الالف ولام الموصول جملة کما صرح بہ الرضی قلنا حاجتہ الی ما ذکرہ قلنا ما ذکرہ اشارة الی وجہ
کونہما جملة واجاب البعض عن السوال الاول ان قولہ وصلة الالف واللام الخ بمنزلة الاستثناء قولہ
والعائد وانما یجب العائد لیرتبط الصلة بالموصول وانما کان ضمیرا دون عائد اخر لان الصلة بمنزلة
النعت فی التقیید ای کواحد تقیدا لما قبلہ وزیادة تحقیقة مر فیما اذا کان الخبر جملة فلینظر فیہ قولہ
الالف واللام ہما اخذا من الذی والتی للتخفیف قولہ تشبیہ اللام الحرفیة ای لانہا تشبہ الحرفیة
فی الصورة فالموصول یقتضی ان یکون صلة جملة والشبہ یقتضی ان یکون صلة مفردا فاورد
شئ الذی ہو مشتمل علیہما وانما کان اللام فی اسم الفاعل موصولیا حقیقة باعتبار الوجہین
احدہما انہم یرجعون الضمیر فی اسم الفاعل الی اللام والثانی ان ہذا الف واللام اخذ من الذی
والتی للاختصار قولہ ای الموصولات جواب سوال وھو انہ فات المطابقة بین الراجع والمرجع
لان الراجع مؤنث والمرجع وھو الموصول مذکر وحاصل الجواب مر فی قولہ ای حروف المخاطب
قولہ والتی بقلب الذال تاء قولہ ویکونان بالالف اشارة الی ان قولہ بالالف متعلق باللذان
واللتان جمیعا لا بالاخیر فقط قولہ والاولی اعلم ان الاولی اذا کان بالالف واللام اسم موصول
واذا کان بدون الالف واللام کان من اسم الاشارة قولہ علی وزن العلی بضم العین وفتح
اللام فیہا اشارة ان الواو زائدة لا یقرء ولیست الواو اصلیة حتی یکون علی وزن فعلی و
انما کتب لئلا یلتبس بالی الجارة ولم یعکس بان زیدة الواو فی الی الجارة لان الواو مناسب مع
ضم الہمزة وایضا ان الجارة مبنی الاصل فلا یناسب معہ التغیر قولہ کالذین ہذا ایضا للمذکر انما
لم یذکرہ المصرح لقلتہ قولہ اجراء للوصل مجری الوصل جواب سوال وھو انہ علی تقدیر السکون یلزم التقاء
الساکنین وذا غیر جائز فی الوصل وھذا موضع الوصل لان الوقف لین الموصول والصلة غیر
جائز فاجاب بقولہ اجراء للوصل مجری الوقف یعنی نعم انہ موضع الوصل لکنہ محمول علی الوقف
والالتقاء فی الوقف جائز فکذا فی الوصل فان قیل فعلی ہذا ینبغی ان یصح الالتقاء فی الوصل فی
کل موضع حمل علی الوقف قلنا الحمل علی الوقف فی موضع الاحتمال لا فیما یکون الالتقاء یقینیا و
الالتقاء ہہنا لیس یقینیا بل احتمالا لان سکون الیاء غیر متعین اذ قد یجئ مکسورا وانما یجوز الالتقاء
فی الوقف کما فی قولہ تعالی یوم الدین فان الیاء والنون کلاہما ساکنان لان الوقف موضع
التخفیف اذ جواز الوقف للیسر والاستراحة فجوزنا الالتقاء فی الوقف لزیادة التخفیف باعتبار
جریانہ فی کل موضع قولہ لجمع المذکر والمؤنث متعلق بالامور الثلثة اعنی اللائی واللاء واللاتی
قولہ نحو عرفت الخ وانما کانت کلمة ما ہہنا موصولیة لان الاستفہام غیر مستقیم قولہ فیما یعقل

اشارۃ الی فائدۃ قولہ غالبا والمراد من العقل العلم لان العقل لا یستعمل فی اللہ تعالی قولہ والسماء
الواو للقسم ای قسمی بالسماء ما بنیٰھا ای قسمی بالذی بناء السماء وھو اللہ تعالی قولہ فیمن یعقل
وانما قید بقولہ غالبا لکتفاء بما سبق لان الشئ اما یعلم بالامثال او الاضداد قولہ وای بالتنوین لانہ معرب
کما ستعلم قولہ نحو اضرب ایھم وھو لازم الاضافۃ فلذا قال ایھم قولہ اضرب الذی اشارۃ الی
تطبیق المثال مع الممثل قولہ وذو الطائیۃ احتراز عن ذو الذی عد من الاسماء الستۃ لانہ لیس
من الموصولات قولہ ای المنسوب الی بنی الخ لما کان الیاء فی الطائیۃ للنسبۃ وھو یقتضی المنسوب
والمنسوب الیہ فبینھما بقولہ ای المنسوبۃ الخ اعلم انہ قلبت فی الطائیۃ احد الیائین الفا والاخری
ھمزۃ احترازا عن اجتماع الیاءات قولہ قال الشاعر وبیری اولہ فان الماء ماء الی وجد وبیری ذو
حفرت وذو طویت قولہ فان الماء ای الماء المتنازع فیہ وانما اضاف الماء الی الاب والجد مع ان
حفر البیر من الشاعر والماء من حفر البیر اما لطیا لغۃ فی الملک او لان الارض ملک لھما والطوی بالفارسیۃ
مدور کردن چاہ را بسنگ قولہ ای التی حفرتھا جواب سوال وھو ان ذو لما کان موصولا فلابد
لہ من عائد فی الصلۃ ولم یوجد فاجاب بقولہ ای التی الخ یعنی ان عائدہ محذوف والعائد المفعول
یجوز حذفہ اعلم ان ذو یجئ لمعنیین بمعنی الصاحب کما فی اسماء الستۃ وبمعنی الذی والتی فی لغۃ
بنی طی وھو المراد ھھنا والفرق بینھما ان الاولی معربۃ وھذہ مبنیۃ لا لتغیر تقول جاءنی ذو مال
ورأیت ذو مال ومررت بذو مال ویستوی فیہ المذکر والمؤنث والمثنی والمجموع والحاضر والغائب کذا
قال صاحب الغایۃ قولہ وذا بعد ما وقال الکوفیین ان کلوا حد من اسماء الاشارۃ اذا وقع بعد ما
یکون موصولا نحو قولہ تعالی وما تلک بیمینک یا موسی قولہ الکائنۃ اشارۃ الی ان قولہ لا استفھامیۃ
صفۃ ما باعتبار المتعلق وکذا الواقعۃ بعد من الاستفھامیۃ نحو من ذا اکرمت قولہ والالف و
اللام عطف علی ما ذکر من الموصولات قولہ ای مجموعھما اشارۃ الی ما ھو المختار لانھم اختلفوا فیھما فی ان
اداۃ التعریف ھی المجموع او اللام او الھمزۃ قولہ او المثنی ای الضاربان او المجموع ای الضاربون قولہ
ای العائد الذی لا یتم جواب سوالین الاول انہ یلزم الخروج من البحث لانہ فی الموصولات
وحذف عائد المفعول لیس منھا والثانی انہ منقوض بقولھم سمع اللہ لمن حمدہ لان الضمیر البارز
فی حمدہ عائد المفعول کائن فی الصلۃ وان لم یعد الی الموصول لان المصنف لم یقیدہ برجوعہ
الی الموصول فاجاب بقولہ ای العائد الذی لم یتم الخ حاصل الجواب عن الاول انہ من متعلقاتہ
وعن الثانی المراد من العائد ھو الذی یکون راجعا الی الموصول والضمیر البارز لیس براجع
الی الموصول وھو کلمۃ من بل راجع الی اللہ فلا یجوز حذفہ لان الموصول مستغنی عنہ بضمیر المستتر
فی حمد فلا دلیل علیہ دلیل فلو حذف کان حذف ضمیر مراد فلا یکون بما یشبہ الفاظ القرآن
فینبغی ان یکون مفسر المصلوۃ علی احد الروایتین فان قیل ای حاجۃ الی دلالۃ الموصول
علیہ فلم لا یجوز حذف العائد المفعول لانہ فضلۃ ویضاف ان الضمیر کلمۃ من الکلمات

وحذف سائر الکلمات جائز فکذا ھذا قلنا الاصل ان الضمیر وان کان فضلۃ لا یحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت للاختصار وبعد الحذف یستوی الظاھر والضمیر فلا یعلم ان المحذوف ظاھر او ضمیر بل یذھب الذھن الی الظاھر لان الاضمار خلاف الاصل حین الحذف بل لا یذھب الذھن الی کلاھما لان الکلام غیر محتاج الیہ قولہ اذا لم یمنع مانع بان یکون الموصول ھو الالف واللام لان ھو موصولیۃ غیر صریح فلو حذف العائد لم یعلم انہ للموصول ولا لانہ لشیء اللام الحرفیۃ فالحاصل ان موصولیتھما اخفی والضمیر احد دلائل موصولیتھما ومن الموانع کون عائد المفعول ضمیرا منفصلا بعد الا نحو جاءنی الذی ما ضربت الا ایاہ لعدم دلالۃ الموصول علیہ لان دلالۃ الموصول علی نفس الضمیر واما دلالتہ علی کون الضمیر منفصلا غیر موجود ومن الموانع اجتماع الضمیرین فی الصلۃ نحو الذی ضربتہ فی دارہ زید اذ لو حذف احدھما لا یدل الموصول علیہ لانہ تم بالآخر فلا یحتاج الیہ قولہ لا اذا کان فاعلا جواب سؤال وھو ان لتخصیص الحذف بالعائد المفعول لا یجوز لان العائد المجرور ایضا یجوز حذفہ نحو قولہ نعم کالذی کانوا ای کالذی کانوا علیہ فاجاب بقولہ لا اذا کان فاعلا یعنی ان الاختصاص اضافی بنسبۃ الی الفاعل قولہ لکونہ عمدۃ لقیام المسند الیہ قولہ نحو قولہ نعم مثال حذف عائد المفعول قولہ واعلم ان التحات اشارۃ الی امرین احدھما ان فیہ ترغیب الطالب الی حفظ ھذہ المسئلۃ والثانی جواب وھو ان المقصود بیان الموصول فالاشتغال بالاخبار بالذی خروج عن البحث قولہ تمرین ای امتحان قولہ وتذکیرہ ایاھا کما یتذکر معرفۃ ان الحال والتمیز لا یخبر عنھما اذ یجب تنکیرھما کما سیذکر المصرح وبمعرفۃ ان المجرور بحتی وکاف التشبیہ لا یخبر عنھما لانھما لا یقعان مضمرین قولہ فی الجملۃ الفلانیۃ ای الاسمیۃ او الفعلیۃ قولہ ای اذا اردت جواب سؤال وھو ان قولہ اذا اخبرت شرط وقولہ صدرتما جزائہ وھو یترتب علی الشرط والحال ان التصدیر غیر مرتب علی الاخبار بالامر علی العکس فاجاب بقولہ ای اذا اردت قولہ ای باستعانۃ الذی جواب سؤال وھو ان الباء اذا وقع صلۃ الاخبار یکون ما دخلت ھی مخبرا بھا مع ان الذی فی المثال المذکور مبتدا ای مخبر عنہ لا مخبرا بھا فاجاب بقولہ باستعانۃ الخ یعنی لیست الباء صلۃ الاخبار بل صلۃ الاستعانۃ تقدیرہ اذا اخبرت مستعینا بالذی لکن تقدیم الباء علی الاستعانۃ اما مسامحۃ او ھو حاصل المعنی قولہ والتی او الالف واللام جواب سؤال وھو ان تخصیص الذی باطل لان الاخبار کما یکون بالذی کذلک بالتی واللام فاجاب بقولہ او التی اھ یعنی انہ یحذف المعطوف قولہ لان الذی مخبر عنہا ای بسبب الذکر لا الحقیقۃ فان ذات المخبر عنہ ھو زید فی المثال المذکور قولہ صدرھا فان قیل ان قولہ صدرتما یدل علی وجوب تقدیمہ فینبغی ان یعد من المواضع التی فیہا وجوب تقدیم المبتدا قلنا لا نسلم انہ من مواضع الوجوب لم لا یجوز ان یکون من المواضع التی یکون الاصل فیہا التقدیم وعبروہ بالزوم

ھ فاجاب بقولہ ای اذا اردت الخ

اشعارا بان رعایۃ الاصل بمنزلۃ اللازم او نقول ان تقدیمہ واجب وانما لم یعد واما منہ لانہم لم یریدوا حصر مواضع وجوب التقدیم فیما ذکروہ بل مرادھم ذکر الاغلب والاکثر **قولہ** ای اوقعت دفع وھم وھوان المراد من صدرتھا ان یکون تقدیرہ بشئ اخر فدفع بقولہ ای اوقعت کلمۃ الذی وانما زاد قولہ الکلمۃ لمطابقۃ الراجع والمرجع **قولہ** فی صدر الجملۃ الثانیۃ وھی قولہ الذی ضربتہ زید فالاولی قولہ ضربت زیدا **قولہ** ای فی موضع ما جواب سوال وھوانہ لا یصح حمل الضمیر علی الموضع **فاجاب بقولہ** ای فی وضع ما یعنی انہ بتقدیر کلمۃ فی اعلم ان اطلاق المخبر عنہ علی زید فی ضربت زیدا مجاز باعتبار ما یؤل الیہ فی الجملۃ الثانیۃ فھذا الوصف لیس ثابتا لہ فی الجملۃ الاولی بل فی الثانیۃ فلا یرد ان زیدا فی قولہ ضربت زیدا مفعول بہ فکیف یکون مخبرا عنہ وانما فسر بقولہ ما ھو مخبر عنہ بالذی فی الجملۃ الثانیۃ لیصح عبارۃ المصنف لانہ لم یجعل الضمیر موضع المخبر عنہ وھو الذی بل جعلہ موضع زید وھو لیس مخبرا عنہ بل مخبر بہ لانہ وقع خبرا عن الذی فقال ای فی موضع ما ھو مخبر عنہ **قولہ** یعنی فی موضعہ دفع وھم وھوان یتوھم ان المراد من موضع المخبر عنہ ما ھو فی الجملۃ الثانیۃ وھو موضع المخبر **قولہ** ضمیرا لھا لان المطلوب ان یتصف الموصول بالوصف الذی کان ھذا الوصف لذلک المخبر عنہ بلا تغیر الشئ من الجملۃ الاولی ای یثبت للموصول حال المخبر عنہ ووصفہ وغیرہ ولا یمکن ان یکون الموصول مکان المخبر عنہ لتصدیرہ المبتدأ فلا بد ان یکون نائبہ وھو الضمیر العائد الیہ مکانہ **قولہ** واخرتہ خبرا لانہ خبر وحق الخبر التاخیر **قولہ** عن الضمیر اعلم ان التاخیر عن الضمیر یستلزم التاخیر عن جمیع الجملۃ فلا یرد ما قال عصام الدین من ان التاخیر واجب عن الجملۃ لا عن الضمیر فقط **قولہ** نصب علی الحال من ضمیر اخرتہ لانہ مفعول **قولہ** اجعلتہ لما کان للتضمین طریقان احدھما ان یکون المتضمن بالکسر اصلا والمتضمن بالفتح تابعا حالا او نعتا والاخر ان یکون الامر بالعکس بان یجعل المتضمن بالفتح اصلا والمتضمن بالکسر حالا او نعتا فکان السائل سأل ان ھھنا من ای طریق فبین الشارح ان ھھنا من قبیل الثانی حیث قال ای جعلتہ الخ **قولہ** مثلا اشارۃ الی ان قید زید اتفاقی **قولہ** من جملۃ جواب سوال وھوان کلمۃ من ھھنا للتبعیض لعدم استقامۃ المعنی الاخری والحال ان من التبعیضیۃ تدخل علی المتعدد وقولہ ضربت زیدا لیس بمتعدد لانہ اما اسماء العدد او صیغۃ التثنیۃ او الجمع وھو لیس بواحد منھا **فاجاب بقولہ** من جملۃ یعنی انہ ایضا متعدد لانہ کما یختلف اجزاء فیذکر الجملۃ بنیۃ انہ کل لان الجملۃ لا الی الکل وما قال البعض انہ من قبیل دخول حروف الجر علی الفعل وھو لا یجوز غیر صحیح لانہ اذا زاد من الفعل لفظہ کان من قبیل الاسماء فیجوز دخول حروف الجر علیہ **قولہ** بکلمۃ الذی انما قال ھذا لیترتب الجزاء وھو قولہ قلت علی الشرط **قولہ** وقعتھا اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل الی اخرہ فانظر الی تطبیق المثال الممثل **قولہ** والمراد بموضعہ دفع وھم وھوان المراد بالموضع صیغۃ اسم الظرف

من وضع یضع والام لیس کذلک لان موضع وضع یضع ما فعل الواضع فیہ فرفع بقولہ والمراد بموضعہ محلہ ای ما ھو حل فیہ ثم لما کان لہ محلان احدھما فی الجملۃ الاولی والثانی فی الجملۃ الثانیۃ فلرفع الابہام وتعین ما ھو المراد قال الذی کان لہ فی الجملۃ الاولی قولہ ضمیر الذی مفعول القولہ وجعلت قولہ ای مثل الذی جواب سوال وھو ان جعل قولہ کذلک مبتدأ لا یصح لانہ جار ومجرور وھو حرف المبتدأ لا یکون الا اسما اجاب بقولہ مثل ویجوز ان یجعل الالف واللام مبتدأ وقولہ کذلک خبرہ وح لا حاجۃ الی تاویل الکاف بالمثل قولہ فی الجملۃ الفعلیۃ بان یخبر عن جزء جملۃ بالالف واللام فیقال فی قام زید اذا اخبرت عن زید القائم زید ای الذی قام ھو زید فان قیل ینبغی ان یصح بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملۃ الاسمیۃ اذا اشتمل خبرھا علی فعل نحو زید یقوم او کان احد جزئیہا اسم الفاعل او المفعول قلنا ان یقوم فی زید یقوم لیس الا جملۃ فعلیۃ فالبناء منہ لیس الا من الجملۃ الفعلیۃ لا الاسمیۃ اقول فی الجواب بفضل اللہ تعالی لو اخبرت عن زید یقوم یکون الضمیر فی موضع زید فیلزم دخول لام الموصول علی الضمیر وان دخلت علی اسم الفاعل اما ان یتقدم او لا فان تقدم فلم یکن الضمیر فی موضع زید وان تاخر یفوت تصدیر الموصول قولہ بشرطان یکون اشارۃ الی الاعتراض علی المصرح قولہ منصرفا بان یشتق منہ الامثلۃ قولہ فلا یخبر عن فی لیس زید الخ لانہ لا یشتق منہ اسم الفاعل اجیب عنہ ان المصرح تعرض الی اخراج ھذہ الاشیاء بقولہ لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول ومن ھذہ الافعال لا یصح بناء اسم الفاعل والمفعول قولہ وبشرطان لا یکون اشارۃ الی الاعتراض الثانی اجیب عنہ ان وان فات معنی السین وھو زمان الاستقبال لکن یصح الاخبار ولا باس بہ الا تری انہم اخبروا باللام فی قولہ قام زید مع انہ فات الزمان وھو المعنی واما الجواب عن حرف النفی فانہ یمکن ان یخبر باللام مع حرف النفی بان یقال اللا قائم معنی النفی کذا قالہ مولانا عصام الدین لکن یرد علی الاول ان معنی السین ھو زمان مقصود واما الزمان فی قام لیس بمقصود فافترقا لان قام من الافعال والمقصود منہا الحدیث بخلاف السین لانہ لیس لہ معنی اخر غیر الزمان ویرد علی الثانی ان کلامنا فی دخول اللام علی اسم الفاعل وثمہ دخل علی حرف النفی لا علی اسم الفاعل قولہ ای من اجل انہ اذا تعذر جواب سوال وھو ان ثمہ من اسماء الاشارۃ المکانیۃ وتعذر لیس بمکان فاجاب بقولہ ای من اجل یعنی ان ثمہ ھہنا لیس بمکان بل اجلی والقرینۃ علیہ دخول من قولہ فی ضمیر الشان ای من ضمیر الشان فی قولک ھو زید قائم اعلم ان ضمیر الشان مثال لامرین احدھما تعذر التصدیر والاخر تعذر جعلہ خبرا قولہ لوجوب تقدیمہ علی الجملۃ او لوقوع ضمیر الشان خبرا فیکون مسندا مع انہ لا یقع مسندا الیہ قولہ وکذلک امتنع اشارۃ الی ان عطف قولہ ومثال الموصوف علی قولہ ضمیر الشان من قبیل عطف المشبہ علی المشبہ بہ ولیس عطف المساوی علی المساوی کما یقتضی العطف وذلک لان المنع فی ضمیر

لہ قولہ ضارب ابوہ مضروب ۱۲

الشان باعتبار الوجهين كما مر انفا والمنع في الموضعين وكذا في البواقي باعتبار وجه واحد لانه مثال تعذر عائد للموصول مقام ذلك الامثلة الاتي في كلها لهذا القسم قوله لاستلزامه وقوع الضمير صفة و قد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اذ تقديره هكذا الذي ضربته العاقل زيد فيكون العاقل صفة الضمير وتقدير الاخر هكذا الذي ضربت زيدا اياه عاقل فيكون اياه صفة زيد قوله والمصدر العامل احتراز عن المصدر الغير العامل كما يقال في زأيت ضربك الذي رأيته ضربك قيل الاولى ان يقال في العامل ايدون المعمول سواء كان العامل مصدرا او اسم الفاعل والمفعول او صفة مشبهة لاشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا قلنا ان الاشياء تعرف بالامثال او الاضداد قوله عاملا في الثوب لان ما يقوم مقام العامل ينبغي ان يعمل في معموله لان الشئ اذا وقع موقع شئ يكونان مشتركين في الصفة وهو العاملية هنا تقديره هكذا الذي عجبت منه الثوب دق القصار قوله بخلاف الذي الخ بان يخبر عن العامل والمعمول جميعا فانه جائز قوله وفي الحال قيل الاولى ان يقال وكذا امتنع في كل شئ هو نكرة سواء كان حالا او غيرها كالتمييز لانه نكرة ايضا فلا يجوز ان يقع الضمير موقعه لانا اعرف المعارف اجيب عن ان الاشياء تعرف بالامثال او الاضداد ومثال الحال هكذا اجاءني زيد راكبا الذي جاءني زيد هو راكب قوله والضمير المستحق لغيرها بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبره جملة مشتملة على عائد المبتدأ مثل زيد ضربته قوله فبقي ذلك الغير بلا ضمير فلا يجوز في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو فالضمير في هو لو رجع الى زيد وفي ضربته الى الموصول صح ظاهرا لكن في الحقيقة غير جائز لان وجود العائد الى زيد لابد منه في ضربته لانه خبر من زيد واما قوله هو فمخبر عن الذي حاصل المقام اذا كان الضمير يستحق ان يرجع الى غيرها فيمتنع تصدير الذي الخ لاستلزام ذلك عود الضمير اليها ليوافق ما افاده المصرح بقوله واذا اخبرت بالذي صدرتها فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصام الدين من ان الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير الى الموصول بقي للمبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ الخ وذلك لان ما قال الشارح ره ههنا هو على الاصل موافقا للقاعدة المذكورة في المتن ثم اختار التزديد في دليل المسئلة الثانية .. لان الرخاء العنان الارخاء عند التضييق وههنا عبارة عن الوسعة في اللجام تنبيها على انه يصح اجراء هذا التزديد في المسئلة الاولى ايضا على ان لقائل ان يقول لا يصح اجراء التزديد المذكور في المسئلة الاولى لانك اذا جعلت موضع المخبر عنه ضميرا اليها فيقال زيد ضربته اي الذي زيد ضربته اياه يجعل ضمير المتصل منفصلا لما مر من انه لا يسوغ المنفصل الخ فيمتنع ارجاع الضمير في ضربته الى غير الموصول لعدم صحة المعنى قوله فبقي المبتدأ بلا عائد واما الضمير في غلامه فلانه خبر للموصول وليس داخلا في الجملة الخبرية قوله واما الاسمية قوله ما مبتدأ وقوله الاسمية اي منسوبة الى الاسم نسبة الجزي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي الكلمة من جزئيات الاسم لان جزئيات الجزء

ذکر احوال الاسم واما اقسام الحرف فجاء فی بحثہ قولہ فانہا اہ دلیل علی انہا لیست بحرفیۃ اما کافۃ اوناقیۃ وہما غیر مذکوران فی المتن بل المذکور موصولۃ واستفہامیۃ الخ فعلم ان المراد عن کلمۃ ما ہہنا اسمیۃ قولہ اما کافۃ ای مانعۃ من العمل واما الحرفیۃ فقد تکون مصدریۃ و قد تکون زائدۃ ایضا فالمراد بقولہ اما کافۃ مثال کذا اقال مولٰنا عبد الغفور قولہ موصولۃ و ذکر غیر الموصول بالتبع فلا یرد الخروج من البحث قولہ نحو ما عندک الخ انما اورد المثالین لان الاول مثال جملۃ اسمیۃ لان ما مبتداء و ما بعدہ خبرہ والثانی مثال الفعلیۃ لکن فعلت فعل وفاعل وقولہ ما مفعولہ مقدم و قد یراد من ما الاستفہامیۃ التحقیر و التعظیم والانکار والتعجب قولہ بما معجب وہو صیغۃ اسم الفاعل فیکون مفردا واما اول معجب بیعجبک لیعلم ان معجب نکرۃ لان تنکیر الجملۃ ظاہرۃ لان معجب یحتمل ان یکون علما لشخص قولہ من الامور بیان لکلمۃ ما وقولہ فجئۃ بفتح الفاء والواء صفۃ الامر لان اللام فیہ للعہد الذہنی ومعنی الفجئۃ آرتنگی و دشواری بیرون آمدن کذا فی الصراح والمراد من النفس اما نفس البعیر او نفس صاحب البعیر ای یعقد صاحب البعیر عمدا تا حقیقۃ لان الصاحب یفرح بعقد شدید لئلا یخلص البعیر قولہ ای یکون التخلیص لہ منہ ممکنا واما علی تقدیر الاول یکون المعنی ربما یکون الشئ لا ترضی بہ النفوس وان امکن التخلیص واما اذا لم یکن التخلیص منہ فہو یکرہہ لا محالۃ قولہ لحل الخ ای حل العقدۃ التی فی رکبۃ البعیر الذی شد بالحبل لئلا یخلص قولہ ای رب شئ جواب سوال وہو ان الجملۃ اذا وقعت صفۃ لابد من عائد فیہا فاجاب بقولہ ای رب شئ الخ یعنی ان العائد محذوف وقد مر ان العائد للمفعول یجوز حذفہ قولہ وتامۃ ای غیر محتاجۃ الی صلۃ او صفۃ قولہ عند ابی علی لانہ ما فی نعما تمیز وہو من النکرات قولہ عند سیبویہ لان ما فی نعما بمنزلۃ الفاعل وفاعل فعل المدح لا یکون الا معرفۃ کما ستعرف قولہ فنعما ہی فنعم مسند الی الضمیر وما نکرۃ مفسرۃ لہ وقولہ ہی مخصوص بالمدح قولہ ای نعم شئ بناء علی الاول او نعم الشئ بناء علی الثانی قولہ ای ضرب کان ای عظیما او حقیرا اعلم ان ما الاسمیۃ من المبنیات بای معنی کان للاحتیاج فان قیل ان الاحتیاج منقود فی التامۃ قلنا اما التی ہی تامۃ فلمشابہتہا بما التی یکون غیر تامۃ فی الصورۃ قولہ نحو قول الشاعر کفی بنا الخ المقصود بالتمثیل ہو کلمۃ مَن فی قولہ من غیرنا وقولہ غیرنا صفۃ مفردۃ لمن وقولہ بنا بمعنی لنا وقولہ فضلا تمیز عن نسبۃ کفی الی بنا وقولہ علی من جہۃ محلی وقولہ حب مضاف الی النبی فاعل لکفی وہو المضاف الی الفاعل وقولہ ایانا مفعول لہذا المصدر ومعناہ کفایت میکند مارا فضل وبزرگے بر کسیکہ غیر ما ہست دوست بودن نبی کہ محمد صلے اللہ علیہ وآلہ وسلم ست مارا قولہ فان کلمۃ من لا یجئ تامۃ ای لم یسمع من العرب و مسائل النحو بناء علی السمع قولہ فی ثبوت الامور الاربعۃ .. جواب سوال وہو انا لا نسلم ان ای و ایۃ کمن لانہما من المعربات و مَن مِن المبنیات

فاجاب بقوله فی ثبوة الخ قوله ایهم لقیت ای لقیته فالعائد محذوف لانه مفعول قوله مخوایاما تدعو وهو بمعنی متی وقوله تدعو فعل الشرط وقوله فله جزائه لما قال المسلمون الله الرحمن الرحیم وغیرها من الاسماء فقال الکفرة فعلی هذا یلزم تعدد القدماء فقال الله تعالی فی جوابهم ایاما تدعوفله الاسماء الحسنی ای لذات الله تعالی اسماء کثیرة مع اتحاد المسمی قوله قیل ای لقیم دنقة نحو مررت برجل ای رجل قوله یسأل عن حاله فالسوال یدل علی کونها استفهامیة ای یسئل عن حال الرجل لیعرف حاله کلواحد جواب سوال وهو انه فات المطابقة بین الراجح و المرجح قوله بالاتفاق جواب سوال وهو ان قوله وحدها لیس علی ما ینبغی لانه کما ان ای واین معربة کذلک الذان واللتان وذو الطائیة فاجاب بقوله بالاتفاق قال مولانا عصام الدین ان الشارح ضاع ما هو المقصود من عبارته وهی قوله وحدها لان المقصود انهما معربة وحدها عند المصرح بخلاف اللذان واللتان فانهما معربة عند المصرح اقول ان حاصل الکلام الفاضل المذکور راجع الی کلام الشارح لان حاصل کلام الشارح ان المصرح متفق مع النحات فی کونها معربة واختلفوا فی اللذان واللتان قوله لایشارکهما لغیرها جواب سوال وهو انا لانسلم انها معربة وحدها لان زیدا وعمرا ایضا معرب فاجاب بقوله لایشارکهما فی الاعراب غیرها من الموصولات یعنی ان الاختصاص اضافی غیر حقیقی قوله لانه التزم فیها الاضافة الی المفرد ولما قید المضاف بالمفرد لایرد حیث واذ واذا لانها تضاف الی الجملة ولما قید بقوله التزم لایرد کم الخبریة لعدم لزوم الاضافة فیه حیث یقال کم رجلا بالنصب ایضا کما یقال کم رجل بالاضافة وانما جعلوا لزوم الاضافة الی المفرد من خواص الاسم المتمکن لانها بمنزلة التنوین للمتمکن فی البناء وانما لم یجعلوا الاضافة الی الجملة کذلک لان المضاف الی الجملة کالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الی الجملة فی الحقیقة اضافة الی مضمونها وهو غیر مذکور صریحا فکان فی حکم المقطوع عن الاضافة قال الرضی وانما التزم فی ای الاضافة لان وضعها لیفید بعضها من الکل وذلک یکون بالاضافة فان قیل لما کان اضافة ای منافیة للبناء ینبغی ان لا یبنی مع حذف صدر صلتها ایضا لان کثرة الاحتیاج لایرفع المنافاة قلنا ان لزوم الاضافة الی المفرد منافٍ للبناء واما اذا کانت مضافة وحذف صدر صلتها یبقی فی صورة المضاف الی الجملة وایجیب ایضا ان المنافات امر قیاسی والبناء سماعی قوله الا اذا کانت موصولة جواب سوال وهو انه یلزم التداخل فی کلام المصرح لانه قال سابقا ان ای یجی بوجوه اربعة ویعلم من قوله الا اذا حذف صدر صلتها انه موصولی فقط فاجاب بقوله الا اذا کانت موصولة قوله حذف صدر صلتها انما قال صدر احترازا عن الاخر لان حذفه غیر مسموع فی کلامهم قوله ای هو اشد وانما لم یکن قوله اشد مبتدأ وقوله علی الرحمن خبره باعتبار المتعلق

والجملة صلة ای

له فی تفسیر الکاظمی لما سمع الکفار النبی علیه السلام یقول یا الله یا رحمن فقالوا انه ینهی الناس عن عبادة الهین وهو یدعو الهین فنزلت ایاما تدعوا الایة ۱۲ م

لان اشد لا یصح ابتدائیۃ للقسم الاول من المبتدأ ولا یقسم الثانی منہ لان الاول لا یکون نکرۃ محضۃ وقولہ اشد نکرۃ واما الثانی فھو لا یکون الاضافۃ مصدۃ بحرف النفی والاستفہام وقولہ اشد وان کان صفۃ لانہ اسم تفضیل لکن لم یکن مصدرۃ بھما قولہ فیمن قرء بالضم اما اذا قرء بالفتح فلا یصح الاستدلال بہ باعتبار انہ مفعول بہ لقولہ لننزعن اعلم انہ لیس فی قرءۃ الضم الوفاق علی انہا موصولۃ مبنیۃ فان الکوفیین ذھبوا الی ان اے ھذہ استفہامیۃ معربۃ مرفوعۃ علی الابتداء وخبرہ اشد والجملۃ صفۃ شیعۃ علی اضمار القول ای کل شیعۃ مقول فیھم ایھم اشد وقولہ من کل شیعۃ معمول لننزعن کما یقال اکلت من کل طعام فیکون من للتبعیض کذا قال عبد الرحمن الاصفہانی قولہ لننزعن ای اخرجنا من کل قبیلۃ الکبار یوم القیمۃ اغلظا وحتیا اے سرکشان ازدین فیکون صنفہم علیحدۃ من غیرھم من الکفار قولہ ای امر غیر الصلۃ وھو الاحتیاج الی اظہار المحذوف فیعارض الاضافۃ قولہ وبنیت علی الضم وانما تعرض الی وجہ البناء بالحرکۃ مع انہ لم یتعرض الیہ فیما سبق اصلا لان منصب الشارح ھھنا ان کل ما ھو مبنی علی الفتح لم یتعرض الی وجہ لظہورہ وھو الخفۃ وکل ما ھو مبنی علی غیر الفتح یتعرض الیہ لعدم ظہورہ قولہ لشبیھہا بالغایات وتحقیق الغایات ستعرف فی بحث قبل وبعد من الظروف فلا ابین ھھنا قولہ ما یوضحہا وھو صلتہا لان الصلۃ توضح الموصول قولہ ما یبینہا وانما لم یقل ما یوضحہا لان تجدد الالفاظ طریقا عندھم قولہ ولم یستثنی الموصوفۃ الخ جواب سوال وھو انہ ینبغی ان یستثنی ای الموصوفۃ کما استثنی ای الموصولۃ اذا حذف صدر صلتہا نحو یا ایھا الرجل فان الرجل صفۃ ای وھو مبنی قولہ وبناء الموصوفۃ لھذا ای لکونہا منادی مفرد معرفۃ لا لکونہا موصوفۃ والرجل صفۃ قولہ وفی ما اذا صنعت وجھان والغرض فی ھذا البحث ان ذا بعد ما الاستفہام لا یلزم ان یکون موصولۃ فقط بل یکون للاستفہام بدون معنی الموصول وانما زاد قولہ فی قولھم لان حرف الجر لا یدخل علی الجملۃ بل علی المفرد قولہ ان معناہ جواب سوال وھو ان کون ما الذی احد الوجھین مجھول لا یعلم ان المراد من الوجھین الوجھین فی معناہ او فی لانمہ او فی دلیلہ فسأل سائل ای المعنی مرادھھنا فدفع بقولہ ان معناہ یعنی ان الوجھین فی معناہ قولہ علی ان یکون ذا بمعنی الذی قد سبق ان ذا اذا کان بعد ما الاستفہامیۃ یکون بمعنی الذی فقولہ علی ان یکون الخ اشارۃ الی بیان المقابلۃ مع الوجہ الثانی وایضا اشارۃ الی دفع الوھم وھو ان کلمۃ الذی مقدرۃ مع ما ذا فدفع بقولہ علی الخ قولہ فیکون التقدیر اشارۃ الی ان یترکب ذا مع ما لا یزیل الاستفہام من کلمۃ ما قولہ ای صنعتہ اے العائد ھھنا محذوف قولہ فما مبتدأ وان کان نکرۃ وما بعدہ ای الموصول مع الصلۃ خبرہ وان کان معرفۃ لان ھذہ

لہ فاجاب بقولہ ولم یستثن الموصوف ۱۲ منہ عہ بصیغۃ المجہول ھھنا وفی ما سیاتی ۱۲ منہ مولوی عبد الرحیم غفرلہ

النکرة فی الواقع معرفة لان معناه اهذا ام ذاك وهذا من المعارف کما فی قولهم من ابوك کما مر فی المرفوعات مع التحقیق قوله او بالعکس ولکن تقدیم الخبر لتضمنه بالهمزة صدر الکلام و هو الاستفهام الاول مذهب سیبویه والثانی مذهب الجمهور قوله ای مرفوع جواب سوال وهو انه لا یصح جعل الرفع علی الجواب لان الرفع عبارة عن الحرف او الحرکة وانما ذاك قوله و فیه اشارة الی ان قوله وجوابه رفع لیس جملة مستقلة قوله ای الذی صنعته الاکرام فالموصول مع الصلة مبتدأ وقوله الاکرام خبره بحذف ضمیر الفصل فی قول الشارح لا فی قوله التکلم ای هو الاکرام قوله وههنا عبارتان ای اعتباران قوله بکمالها ای بمجموعها والضمیر راجع الی لفظة ماذا قوله والظاهر الخ جواب سوال وهو انه لما کان فی ای شئ اعتباران فکیف صار فیما ذا صنعت ثلثة اوجه فاجاب بقوله والظاهر او ان فی قوله والظاهر اشارة الی الاعتراض وحاصله ان قوله ههنا عبارتان الخ منقول من بعض الشارحین وانما اورد الشارح لورود الاعتراض علیه بقوله والظاهر الخ قوله لیس لکل منهما معنی بالاستقلال بل لاحدهما معنی وخبر للتقویة فان قیل علی تقدیر کون کلمة ذا زائدة لا یکون له معنی اصلا فکیف یصح قوله لیس لکل منهم معنی بالاستقلال قلنا هذه سالبة لا تقتضی تحقیق الموضوع اجیب ان مراد بعض الشارحین مثل ما قال للعترض ولذا قال وههنا عبارتان ولم یقل ههنا توجیهان او نقول ان معنی قوله بکمالها ان لکل واحد منهما دخل فی هذا المعنی باجتماعهما مثل کن للعدد مرکبا من الکاف وذا قوله فی کون کل منهما جملة فعلیة فان قیل من این علم ان ماذا صنعت اذا کان بمعنی ما الذی یکون جملة اسمیة واذا کان بمعنی ای شئ یکون جملة فعلیة قلنا ان کلمة ما فی الصورة الاولی لم یکن مفعولا لصنعت بل مبتدأ وفی الصورة الثانیة مفعولا لصنعت لان للفعل ثمة هو العائد المقدر فی الصلة الراجع الی الموصول و ههنا العائد غیر موجود ای لا یحتاج الی تقدیر العائد لعدم وجود الموصول فیکون کلمة ما هی المفعول لقوله صنعت قوله ویجوز فی الاول اشارة الی ان المطابقة بین السوال والجواب امر مرجح لا واجب قوله ولم یعتبر المصرح الخ جواب سوال ظاهر قوله اسماء الافعال وههنا بحث وهو ان المصرح قدم فی الامثال المرکبات والکنایات علی اسماء الافعال والاصوات حیث قال وهی المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات الخ وقدم فی التفصیل اسماء الافعال والاصوات علی المرکبات والکنایات والله اعلم بما خطر بباله المصرح قوله ای اسم کان انما فسرها بالاسم لرعایة المعرف لانه اسم من الاسماء لان التعریف انما یکون للجنس بالجنس وفسر فی الاسماء الاشارات بالاسماء لصحة الحمل والکل من الوجیه قوله الذین هما من اقسام الخ فیه اشارة الی وجه بناء اسماء الافعال قوله مشابهة لمبنی الاصل لانها بمعنی الامر والماضی وکون الشئ بمعنی الامر والماضی من المشابهة

اسماء الافعال

له بان لفظ ما مجرد ما بعده مبتدأ ۱۲ سه ای وجیه الدین محشی هذا الکتاب ۱۲

التی ھی موجبۃ للبناء قولہ فما قیل جواب دخل وھو ان اُفٍّ واوّہ من الاسماء الافعال مع انھما بمعنی المضارع فالتخصیص بالامر والماضی باطل فاجاب بما حاصلہ انہ ذکر المضارع وارادمنہ الماضی ای ذکر التضجر بصیغۃ المضارع المتکلم الواحد والمرادمنہ تضجرت بصیغۃ الماضی للتکلم الواحد فقولہ قیل الفاء للتفریع علی قولہ بمعنی الامر والماضی قولہ اف بضم الھمزۃ وتشدید الفاء وکسرھا قولہ اوہ بفتح الھمزۃ وتشدید الواو وفتحھا وسکون الھاء قولہ عبر عنہ جواب سوال وھو انہ لما کان المراد منھما ھو الماضی فما الباعث علیھم انھم عبروا عنھما بالمضارع الحالی .. حاصل الجواب انما عبروا عنھما بالمضارع لان معناھما لیس علی الماضی بل علی الحال فانقیل لما کان التعبیر عنھما بالمضارع فیکون علی صیغۃ المضارع ومعناھما لما کان علی الحال فیکون ایضا مضارعا فمن این علم المراد منھما تضجرت وتوجعت ای من این علم انھما علی الماضی اجیب عنہ وان لم یکن صیغتھما ولا... معناھما ماضیا لکن استعمال اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کثیر فعلم انہ فی الاصل علی صیغۃ الماضی فان قیل لما کان اسماء الافعال بمعنی الامر والماضی کان حقھا ان لا یکون لھا محل من الاعراب کالامر والماضی یعنی ینبغی ان تکون مبنی الاصل قلنا انھا فی الاصل مصادر اوظروف اوجار ومجرور کما مر فی صدر الکتاب فی مبحث الاسم فلذا لم تکون مبنی الاصل وقیل اشارۃ الی توطئۃ الاعتراض ان اسم الفعل ای ھیھات اسم الفعل مبتدأ والفاعل سد مسد الخبر. وفیہ ان معنی الفعل ینافی الابتداء قلنا ان ھذا القسم من المبتدأ لکونہ مسندا لا ینافیہ معنی الفعل فان قیل ان معنی الفعل لو لا ینافی الابتداء لصح ان یقال لکل فعل انہ مبتدأ ای القسم الثانی منہ قلنا ذلک امر اصطلاحی وان ھذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورۃ ولا ضرورۃ فی الافعال لجواز ان لا یکون لھا محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوہ من الاعراب غیر معھود فلا بد ان یخرج لہ وجہ وللجمھور ان یقولوا ان القسم الثانی من المبتدأ یاول بالاخرۃ الی انہ مسندٌ الیہ لان قولک اقائم زید فی قوۃ ان صاحب القیام ھو زید ولا یتصور ذلک فی الفعل وما ھو بمعناہ ولھذا جعل بعضھم عامل الرفع فی المبتدأ مطلقا ای سواء کان من القسم الاول او الثانی کونہ مسندا الیہ قولہ رویدا زیدا فی الاصل تصغیر رود اسم مصدر ارود قولہ وھیھات ذلک اشار بالمثالین الی تقسیم اسماء الافعال الی ما کان بمعنی الامر والماضی والی ما کان متعدیا اولا وزمیا والی ما کان المنقول عنہ مستعملا اولا وتحقیق الاخیر فی صدر الکتاب فی مبحث الاسم قولہ بفتح التاء لان الاصل فی البناء ھو السکون لکن ھھنا یلزم التقاء الساکنین فحرکوہ بالفتح لانہ اخف الحرکات قولہ بکسرھا الخ لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر قولہ وبالضمۃ الخ لتقویۃ العمل قال الشیخ الرضی فتحت التاء نظرا الی اصلھن کان مفعولا مطلقا ثم جعل بمعنی الفعل وانما کسرت للساکنین وضمت للتنبیہ لقوۃ الحرکۃ علی قوۃ معنی البعد اذ معناہ البعد قال بعض النحاۃ ان معوضۃ التاء مفردۃ اصلہ ھیھۃ کزلزلۃ قلبت الیاء الاخیرۃ الفا لتحرکھا وانفتاح ماقبلھا و التاء

فالوقف عليها بالهاء والمكسورة التاء فجمع لكلمات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الامرين والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء كذا قال مولانا عبد الغفور قوله وقدم الامر جواب سوال وهو انه لم لم يقدم الماضي مع انه مقدم في الواقع قوله والذي علمهم جواب سوال وهو انه لما كان اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي لما سمي باسماء الافعال ولم ليسم بعين الافعال فاجاب بقوله والذي الخ فقوله والذي مبتدأ وقوله امر لفظي خبره يعني الشئ الذي باعث على التسمية على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست عين الافعال مع انها تودي معنى الافعال هو امر لفظي يعني ان صيغها ليست صيغ الافعال وايضا لا تتصرف تصرف الافعال من التانيث والتثنية والجمع والغيبة والمضارع واسم الفاعل الى غير ذلك واجاب البعض عن هذا الاعتراض بوجه اخر وهو انما يسمى باسم الافعال لانها موضوعة للفظ الامر والماضي لا لمعناهما فرد الشارح عليهم بقوله لا انها موضوعة لصيغ الافعال قوله قال الشيخ رضي الخ اشارة الى تاييد النفي المستفاد من قوله لا انها موضوعة قوله الذي اي اسكت الذي قوله منه علم اللفظ اي للفظ اسكت قوله بشئ الخ بل ليس قوله اذ العربي الفح اي الخالص اي الذي كان ابه وامه جميعا من العرب والمراد منه لا نمه الفصيح قوله ربما يقول صلة ما منه اسكت مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت بل ربما لم يسمعه بان كان صغيرا لم يعرف بعض الالفاظ ولا يعرف البعض قوله اصلا اي لا مع المعنى ولا بدونه قوله ولهذا قال الخ اي لاجل انها موضوعة لمعنى الفعل لا للفظ قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي يشارك معناها معناهما قوله ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي اي ما كان معناه لفظ الامر والماضي لان الامر والماضي في الاصطلاح عبارة عن اللفظ قوله والمتبادر جواب سوال وهو انه ينبغي ان يكون الضارب في ضارب امس اسم فعل لانه بمعنى ضرب فاجاب بقوله والمتبادر اي للتبادر من قوله اسم الفعل بمعنى الامر والماضي انه كذلك بحسب الوضع لانه بصدد بيان الاوضاع فان قيل انه لما كان بمعنى الامر والماضي وضعا صدق حد الفعل عليه قلنا انها وضعت اولا اسماء ووضعها بمعنى الفعل وضع عرفي واستعمالي لان الوضع على ثلثة اقسام لغوي وعرفي وشرعي فان قيل لو قال الضارب في الماضي لكان احسن لانه شامل لجميع ما مضى وهو المراد لا الامس قلنا سلمنا ان الحكم مطلق غير مختص بالامس لكن لما كان هذا القول مسموعا فلذا خصه قوله وفعال وانما خص البيان بوزن الفعال ولم يبين الغير من اسماء الافعال للاختلاف الواقع في وزن فعال فلذا خصه قوله اعلم ان ما يوزن على فعال على اربعة اقسام احدها اسم الفعل كنزال بمعنى انزل والثاني بمعنى المصدر نحو فجار بمعنى الفجور والثالث بمعنى اسم الفاعل نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة والرابع علم للاعيان المونثة نحو قطام وغلاب وحكم قسم الاول والثاني والثالث انها مبنية بالاتفاق وحكم قسم الرابع انه مختلف فيه عند الحجازيين مبني وعند بني تميم معرب كما بين المصنف قوله اعلم ما يوزن جواب سوال وهو ان

ل فاجاب بقوله وقدم الامر الخ منه موضع ضرب اسمه

فات المطابقة بين المثال والممثل لان الممثل فعال والمذكور في المثال نزال قوله الكائن انما قدر معرفة اشارة الى انه صفة فعال وليس بحال منه عند ابن مالك كما هو معتبر في كثير من المواضع وانما اختار الصفة على الحال لجزالة المعنى فقوله فعال مبتدأ وقوله بمعنى الامر صفته وقوله من الثلاثي صفة الامر وقوله قياس خبر المبتدأ قوله المشتق ولا يخفى ان تقدير المشتق اولى واليق ههنا من تقدير الكائن فما ذكره مولانا عصام الدين ان تقدير الكائن اعرف ليس على ما ينبغي قوله من الثلاثي يعني كلما كان ثلاثي المجرد يجيء منه فعال لا محالة قوله اي قياسي جواب سوال وهو انه لا يصح حمل قوله قياس على فعال للزوم حمل الوصف على الذات فاجاب انه بحذف ياء النسبة او بحذف المضاف اي ذو قياس قوله قال سيبويه اشارة الى تائيد قول المصنف والى انه تابع سيبويه ههنا قوله فلم اياول الخ اشارة الى الجواب ثم يرد عليه ان الاطراد عبارة عن القاعدة الكلية فكيف يكون المراد منه الاكثر فاجاب بقوله فكانه قياس لكثرته يعني انه قاعدة كلية حكما لان للاكثر حكم الكل قوله واما في الرباعي اشارة الى ان تقييد المصنف بالثلاثي احتراز عن الرباعي يعني مجيء اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لا يكون الا نادرا لا بمعنى ان فعال بمعنى الامر اصلا فان ما جاء من اسماء الافعال في الرباعي كلمتان احدهما عرعار والاخرى قرقار على وزن فعلال فان عرعار حكاية صوت الرعد وقرقار حكاية صوت الصبيان وهما في الاصل عارعار وقارقار قوله حال كونه بيان لنصب قوله مصدرا وصاحب الحال هو الضمير في قوله مبني وهو مفعول ما لم يسم فاعله والعامل في الحال هو لفظ مبني والحال يتقدم اذا لم يكن العامل معنويا وانما اشترط ان يكون المصدر معرفة ومونثا لانه اذا كان معرفة ومونثا يكون له زيادة المشابهة بالفعل في ثبوت الفرعية كما مر في غير المنصرف واما اذا كان نكرة فلا يكون مبنيا نحو فناب قوله بمعنى الفجرة او الفجور احدهما مصدر والاخر اسم المصدر او احدهما ذوتاء والاخر بلا تاء وانما اورد معرفتين اشارة الى ان فجار معرفة قوله قال الرضي اشارة الى الاعتراض اجيب عنه ان انتفاء الدليل القطعي لا يدل على انتفاء الظني بل يدل على اثباته والدليل الظني كاف في المسايل الفرعية لان دلائل الفقه كلها ظنية وان كان مسائله قطعية او نقول لا نسلم انه لم يوجد الدليل لانهم قالوا فجار لامرأة قبيحة فلما كانت صفتها معرفة ومونث علم ان موصوفها كذلك قوله اي كلواحد اشار به الى ان الضمير في مبني راجع الى القسمين بتاويل كل واحد وهو تاويل شائع فلا يرد ان ههنا لابد ان يقول مبنيان ثم المتوهم لما توهم ان الضمير في مبني راجع ايضا الى فعال بمعنى الامر فحلى هذا يلزم الاستدراك لان ابنيته اسماء الافعال علم من صدر الكتاب حيث قال وهي الضميرات واسماء الاشارات واسماء الافعال فدفع بقوله من القسمين الاخيرين قوله مبني انما ذكره ليعلم ان قوله لمشابهته متعلق به ثم الضمير في قوله لمشابهته راجع الى فعال مصدرا

اوصفة والضمير في قوله راجع الى فعال بمعنى الامر **قوله** معدول عن الامر الفعلي انما قال هذا لان اسم الفعل بمعنى الامر ايضا امر لكن يقال له امر اسمي فكما يكون نزال معدولا عن انزل فكذلك فساق معدول عن فاسقة وفجار عن الفجرة وانما بين الشارح العدل في جانب المشبه به ولم يبين في المشبه لانه بينه سابقا بقوله فجار بمعنى الفجور والفجرة و فساق بمعنى فاسقة ونزال وان بينه المصنف رح حيث قال كنزال بمعنى انزل لكن لم يبينه الشارح وايضا ان بيان المشبه به توطئة الى ورود الاعتراض بقوله قال الشارح الرضي فلذا بين العدل في المشبه به واما المشبه فلا يرد الاعتراض فلذا لم يبين **فان قيل** ان ذلك الاعتراض كما يرد على المشبه به كذلك يرد على المشبه **قلنا** سلمنا ان الاعتراض الاول وارد على المشبه لكن الاعتراض الثاني غير وارد على المشبه به فقط وهو قوله كيف والاصل الخ وانما اعتبر العدل في البناء لان المشابهة في الزنة فقط غير كافية فيه والالزم بناء سلام وكلام فانقيل لا دليل على كون فجار معدولا عن الفجرة وفساق عن فاسقة لجواز ان يكون مرادفين قلت فليكن العدل فيه تقديريا فلا يحتاج الى الدليل او نقول الدليل عليه وجود المبالغة في نزال دون انزل فلا يكونا مترادفين لكن اشتركا في المعنى الاصلي وهو ليس الا معنى العدل **قوله** قال الشارح الرضي الخ اشارة الى الاعتراض قوله أرى صيغة المضارع للمتكلم الواحد المجهول يعني ان الناس يقولون اسماء الافعال معدولة لكن لا دليل لهم عليه **اجيب** فليكن المراد بالعدل ههنا التقديري فلا يحتاج الى الدليل **فان قيل** لا حاجة للبناء الى العدل لوجود دليل اخر وهو الاشتراك في المعنى مع المبنى الاصل وهو الامر والماضي والعدل التقديري لا يكون الا للحاجة **قلنا** الاشتراك في المعنى بين الشيئين لا يكون الا بين احد الامرين اما بالترادف او العدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة في احدهما وهو المبالغة فتعين العدل **قوله** كيف والاصل اه اشارة الى الاعتراض الثاني **قوله** ان لا يخرج يعني الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه فان كان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ينبغي ان يكون المعدول كذلك. فان قيل هذا الاصل لا يجري في ثلث من ثلثة ثلثة لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع المركب قلنا ان ثلثة ثلثة وان كان مركبا لكن ماخوذ من المفرد وهو ثلثة فيكون معربا باعتبار الماخذ منه فلا يخرج المعدول بالعدل من انواع اصل المعدول عنه او نقول انه اسم باعتبار الاجزاء **قوله** واما المبالغة هذا ايضا من مقولة الرضي حاصله ان الشارح الرضي قال في كتابه ان العدل لما لم يستقم قال الاولى ان يقول للمبالغة لمشابهة له مبالغة وزنة بان يذكر المبالغة في موضوع العدل ثم كان السائل سال ما وجه اولوية المبالغة على العدل فليكن الخلل في المبالغة ايضا فبين وجه الاولوية بقوله واما المبالغة فثابتة في الكل يعني لا يظن الخلل في ذكر المبالغة كما ان الخلل في ذكر العدل **قوله** وبين وجهها اي بين الرضي وجه المبالغة **قوله**

فی کلام طویل اشارۃ الی وجہ عدم ذکر الشارح عنہ ان الخروج عن النوع یضر فی العدل الذی
ھو سبب منع الصرف واما فی البناء فغیر مضر والفرق ان الانصراف وعدم الانصراف صفتان
للاسم دون الفعل فلو خرج من الاسم الی الفعل لم یکن منصرفا ولا غیر منصرف واما البناء فھو
صفۃ الاسم والفعل جمیعا فلا یضر خروج احدھما الی الاخر بالعدل قولہ وفعال حال کونہ علما
قال عبد الغفور رح حال من مفہوم قولہ مبنی فی الحجاز ومعرب فی تمیم ای اختلف فیہ حال
کونہ علما للاعیان وانما قلنا ذلک لانہ ان تعلق بکلا واحد من قولہ مبنی ومعرب لزم توارد
العاملین علی اثر واحد وھو ممنوع وان تعلق باحدھما لزم خلو الاخر عن التعلق عند الحال
وھو لا یجوز قال عصام الدین لا حاجۃ الی ما قال فاضل المحشی رح لانہ حال من ضمیر
مبنی وقولہ معرب مستغن عن التقیید بالعلم لان الضمیر فی معرب راجع الی فعال المقید
بالعلم لکن علی ھذا لا یکون مبنی ومعرب علی اسلوب واحد فالفضل لمن تقدم قولہ ای لعین
من الاعیان جواب سئوال وھو انہ لما کان علما للاعیان فلو کان علما للعین ینبغی ان
لا یبنی والیضا مخالفات المطابقۃ بین المثال والممثل لانہ جمع وذکر فی المثال قطام وغلاب وھما علم
للمفرد فاجاب بقولہ ای لعین من الاعیان قولہ لیخرج باب فساق ای ما ھو صفۃ ولیس بعلم
قولہ صفۃ علما فتوھم وھو انہ صفۃ الاعیان فحل ھذا فات المطابقۃ بین الصفۃ والموصوف
فی الافراد والجمعیۃ قدم بقولہ صفۃ علما لم یرد علیہ لما کان قولہ مؤنثا صفۃ وھو قید وھو
ینقسم الی الاحترازی والواقعی فسأل سائل انہ من ای قبیل فاجاب انہ قید واقعی فان قیل
فلم لا یجوز ان یکون احترازا عن فعال علما للمذکر قلنا ان الکلمۃ التی ھی علی ربعۃ احرف
لا یخرج عن التانیث بجعلھا علما للمذکر لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التانیث فلا یصح جعلہ
قیدا احترازیا قولہ کقطام معدولا عن قاطمۃ وھی امرءۃ عاض بالاسنان وغلاب من غالبتہ
وھی امرءۃ ذات شوکۃ قولہ کذلک ای علما للمؤنث قولہ فی استعمال جواب سوال وھو انہ
لا یصح ظرفیۃ الجار للمبنی لان الظرف علی قسمین حقیقی کزمان ومکان واعتباری کظرفیۃ
الاوصاف للموصوفات کزید فی العلم وفی الکرم والجار لیس لواحد منھما فاجاب بقولہ فی
استعمال وکاشتک ان الاستعمال صفۃ للمبنی لان الاستعمال نسبۃ بین المستعمل والمستعمل وھو للمبنی
والنسبۃ قائمۃ بالطرفین لان المبنی احد الطرفین وانما زاد الاھل لان الجازیۃ عبارۃ عن الوطن
قولہ الا ما کان فی اخرہ استثناء من المحذوف وھو الاتفاق یعنی معرب باتفاق بنی تمیم الا
ما فی اخرہ راء ای لیس الاتفاق فیما فی اخرہ راء قولہ ای الاتی فعال فقولہ فعال التعبیر عن
کلمۃ ما وانما زاد لفظ فی لان فعال محل الاتفاق وحدہ فیکون ظرفا قولہ فان بنی تمیم
اختلفوا فیہ اشارۃ الی دلیل استثناء ذات الراء عن اتفاق بنی تمیم فان قیل ما لبنی تمیم
ان عندھم فعال مصدرا وصفۃ مبنی وفعال علما للاعیان معرب قلنا ان مشابھۃ

فعال مصدرا وصفة بفعال بمعنى الامر اتم من حيث ان كلاهما من الاعراض او تقول ان مشددة فعال المصدر او الصفة الكثيرا كان بمعنى الامر للمبالغة وضناك وفجار ايضا للمبالغة بخلاف ما كان علما للاعيان لان المبالغة في الاعلام غير ملحوظ قوله علما للكوكب اى كوكب معين قوله كالمكرر لانما يقرء مشهما وانما عنوا بينا حضار مثلا ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء وانما احتيج الى الكسر اذ كسر الراء مصححة للامالة وانما احتيج الى الامالة لانها امر مستحسنة لان الامالة ميلان الفتحة الى الكسرة والالف الى الياء فحضار فتحة الضاد فيه يميل الى الكسرة والالف الى الياء وذا يكون بكسر الراء قوله اعلم ان الاصوات اشارة الى تقسيم الاصوات والغرض في التقسيم طوئية الى الاعتراض حاصله ان التعريف غير جامع ثم اجاب عنه بقوله والمراد بالاصوات هنا الخ كما ستعلم فيما بعد قوله على لفظ الانسان فنو ليس من مبحث الحكي وانما المراد على لفظ العرب لان الاصوات غير مختصة بالعرب قوله الى باب المصادر اى الى ما يدل على الحدث فقط سواء كان مصدرا واسم المصدر فلا يرد ان المصدر ما يشتق منه وهو غير لازم هنا قوله ولم تصر الخ بيان لزوم المصدرية قوله وصارت بيان عدم لزوم المصدرية قوله واها اى خوش بودن بالتنوين على وزن فعل يقال في وقت التعجب وحكمه حكم المصادر من الاعراب ووقوعه مفعولا له ومفعولا مطلق مثل عجبت واها قوله مه وصه الاول بمعنى اترك والثاني بمعنى اسكت وهما في الاصل اصوات بعد السكون ثم نقل الى المصادر ثم نقل الى اسم الفعل لكن اذا كانا بالتنوين بمعنى منع ما وسكوت ما وان كان بلا تنوين بمعنى منع الان .... وسكوت الان والمنع والسكوت مصدران لكن المصدرية غير لائحة منهما قوله فنى على انواع اى الاصوات التي هي غير منقولة الى المصادر قوله كقول المتنبي اى زامت كنزه قوله وى دم وحينئذ لا يقدر الانسان اى ان يحكم عليها وبه لانهما لا يكونان الا ما يكون له معنى مستقل بالوضع وهذا المعنى ليس بالوضع بل بالطبع وايضا لو كان احدهما لفات الغرض وهو الصوت عند التألم او التعجب قوله بان يصدر من نشء جواب سوال وهو ان الحكاية عبارة عن عين المحكي عنه من غير تغيير وههنا ليس كذلك لان غاق مركب من الحروف وليس في صوت الغراب حروف فاجاب بقوله بان يصدر قوله وفي ايضا لا يقدر لانه لا يدل على معنى اصلا والمحكوم عليه وبه لا بد فيهما من ان يكونا دالين على معنى مستقل بالوضع قوله اما للزجر اى للمنع لكنع التسكين ص قوله وفي ايضا لا يقدر لانه لا يدل على المعنى قوله وهذه الاقسام كلها اى اقسام اصوات الغير المنقولة كلها مبنية وفي بعض النسخ مبنى بتذكير الضمير باعتبار لفظ الكل قوله لانتفاء التركيب فيها فيكون هذه الاقسام

ص قوله اولا اى عاما اى للطلب كما يقال به للطيور قوله الخ لا ناخة الخ ويقال في عرفنا اخ لا ناخة

داخلة فی القسم الثانی من المبنی وهو قوله او وقع غیر مرکب اذ لیست هذه الاصوات اسما لحدث الوضع فیها بل هی جاریة مجری الاسماء وهو اللسان کما ذکره فیما سیاتی ثم یرد علیه فعلی هذا لو کان مرکبا مع العامل ینبغی ان یکون معربا کما اذا قلت علی سبیل الحکایة قال زید وی او غاق فان قوله وقع مفعول به لقوله ولا یکون مبنیا لانه غیر داخل فی قسمی المبنی قوله وی هذا مقول قال فمقول القول وان کان جملة الا انه قد یکون مفردا اذا کان المراد منه نفس اللفظ کما قال المصرح فی اسماء الاعلام تقول واحد واثنان فان الواحد مقول القول مع انه مفرد لاجل ان المراد منه اللفظ لا المعنی قوله او عند اناخة البعیر الخ عطف علی قوله عند التعجب قوله او غاق عند حکایة صوت الغراب ایضا عطف علی قوله عند التعجب او عطف علی قوله عند اناخة البعیر ای اذا قلت قال زید غاق عند صوت الغراب قوله فهی فی هذه الحالة ای حالة الحکایة وهذا القول جزاء الشرط المذکور وهو قوله واذا تلفظ الخ قوله والمراد بالاصوات جواب سوال وهو ان تعریف الاصوات غیر جامع للافراد لانه خرج منه الاصوات المنقولة الی المصادر وایضا خرج منه الصوت الذی حکی عمرو من زید بان یقول قال زید وی ای الصوت المنقول علی سبیل اسم الاصوت والمطلوب بیان تشبیه الاصوات مما یصوت به الانسان بغیره کتشبیه صوت بصوت لا بیان الاسماء الدالة علی سبیل الحکایة فاجاب بقوله والمراد الخ حاصل الجواب المراد بالاصوات ههنا لیس الاقسام المنقولة الی المصادر بل المراد الاقسام الغیر المنقولة بل غیر المنقولة ایضا غیر مراد مطلقا بل الخ لیس علی سبیل الحکایة فان قیل الاصوات المنقولة الی المصادر وما کان علی سبیل الحکایة ایضا اصوات فلم لم یردهما المصرح قلنا انما لم یردهما المصرح لانهما من الاسماء لا من الاصوات والمطلوب بیان الاصوات لا بیان الاسماء الدالة علی الاصوات اعلم ان الحکایة علی قسمین احدهما الحکایة عن صوت البهائم والاخر حکایة عن صوت من هو حاک عن صوت البهائم کما یقول عمرو قال زید غاق والمراد بقوله من غیر تقلیما علی سبیل الحکایة هو القسم الثانی فلا یرد انه لا حاجة الی اخراج الحکایة لانه مذکور فی قول المصرح حیث قال کل لفظ حکی به صوت قوله وهی بین الاعتبارات اشارة الی الاعتراض وهو ان الاصوات لیست باسماء فلا یصح ذکرها فی مبحث الاسماء قوله وذکرها فی باب الاسماء الخ اشارة الی جواب قوله مجریا وهو اللسان قوله واخذها نوا ویعنی الهاء ای فاخذ حکمها من الیاء قوله ونبت الخ اشارة الی وجه البناء قوله فالاصوات بهذا الاعتبار وهو ما کانت باقیة علی ما هی علیه من غیر تغیرها علی سبیل الحکایة قوله انما قال لفظ جواب سوال وهو ان المصرح عمدة ولا فرق اذا وقعت فی کلام العمدة لا بد لما سر بیان النکتة فاجاب بقوله انما قال لفظ الخ قوله ای اصدر علی لسان الانسان جواب سوالین الاول ان الحکایة عبارة ..... من عین المحکی عنه من غیر تغیر وههنا لیس کذلک لان غاق مرکب من الحروف ولیس فی صوت الغراب حروف والثانی ان قوله حکی به صوت

مخالف من قول الشارح وهو قوله المراد بالاصوات الى قوله من غير تقلما على سبيل الحكاية فاجاب بقوله اى اصدر الخ فالجواب عن الاول ظاهر وكذا عن الثانى اذ فرق بين الحكايتين كما مر انفا ثم المراد من قوله حكى به صوت الخ من اصوات الحيوانات او الجمادات كضرب الحجارة بالحجارة يصدر منه الصوت ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذ فرق بين صوتين لان المراد من الاول ما يجرى على لسان الانسان ومن الثانى ما يجرى على لسان البهائم قوله بل البعض افراد الانسان ولهما معنيان احدهما ان يصوت لبعض افراد الانسان كالصبيان بان يصوت امرة للصبى بمثل تا والاخران يصوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل وى عند التعجب او الندامة قوله ولم يذكر المصنف الخ جواب سوال وهو ان التخصيص فى الرواية يدل على نفى الحكم عما عداه والحال ان الاصوات الغير المنقولة على ثلثة اقسام كما ذكر الشارح رح والمصنف رح ذكر الاخيرين ولم يذكر القسم الاول وهو ما يعرض للانسان عند عروض معنى كقول المتندم وى فعلم من التخصيص ان هذا القسم غير مبنى مع انه مبنى ايضا فاجاب بقوله ولم يذكره الخ قوله قيل قائله شارح الهندى وانما ذكر جوابه لان جواب الشارح قد مر بقوله مثلا قوله ذلك اى عدم ذكر القسم الاول حاصل الجواب ان هذين القسمين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية مع ما فيهما من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذى ليس فيه ذلك البعد اولى بالالحاق واما كون التعلق بالغير بعدا عن الالحاق ظاهر كذا قال جمال الدين او نقول حاصل الجواب هكذا انه انما لم يذكره لانه يلزم بناءه من بناء القسمين الاخيرين بطريق الاولى لانك قد علمت ان بناءهما لمشابهتهما بالقسم الثانى من المبنى فاذا كان كذلك فالقسمان الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب اذا كانا مبنيين فالقسم الاول الذى لا قرب له به اولى لان مشابهته من القسم الثانى من المبنى اشد من القسمين الاخيرين اما عدم كونه قريبا بالمركب فظاهر لانه ليس له تعلق بالغير بل هو صوت الانسان ابتداء واما قرب القسمان الاخيران اليه فظاهر ايضا لان لهما تعلق الى الغير كذا بالقياس الى البعيد يعنى ان التخصيص فى الروايات يدل على نفى الحكم عما عداه اذ لم يكن للما عدا ثابتا بطريق الاولى وههنا ثابت بطريق الاولى كما ترى قوله اى المركبات المعدودة دقة وهو وهوان المراد ههنا غير ما فى الاجمال فخلى هذا فات المطابقة بين الاجمال والتفصيل فاجاب بقوله اى المركبات المعدودة الخ يعنى انه عين ما ذكر فى الاجمال بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى يعنى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يقال المركبات اسم مركب الخ وجعل اسم الخ تعريفا للمحذوف بتقدير احد نوعى المركبات صحيح ظاهر لكن لا يناسب كون التعريف فى نظائره للمذكور وجعل اللام للجنس يبطل الجمعية ويرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل اللام فى نظائره للعهد كذا قال جمال الدين رح اجيب عنه ان قوله كل اسم خبر مبتدأ محذوف اى هو كل اسم فالضمير فى هو راجع الى المركب المضمن فلا يكون التعريف للمحذوف وفى اللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقيد الظرف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات من المبنيات فافهم قيل

لا یعد الجمیع من المبنیات لان منہا معربات کفلان و فلانۃ لانہ فی الاصل فلان ای فال یکن فی الحال ثم جعل علما قلنا المراد بقولہ المعدودۃ من المبنیات بشرط تضمنہا الحرف بقرینۃ قولہ فان تضمن الثانی حرفا فلا یرد فلان و فلانۃ مثلا ثم ان المعرف ذکر المحدود و فی قولہ المضمرات و فی قولہ الموصولۃ مفردا رعایۃ لما ہو الاصل المقصود فی التحدید و ذکر فیما عداہما جمعا رعایۃ لتطابق التفصیل و الاجمال و الکل من الوجیہ فلا یرد ما قال جمال الدین رح کذا قال صاحب التکملۃ اعلم ان ذکر لفظ کل فی بعضہا للاشارۃ الی الطرد و ترک بعضہا رعایۃ لما ہو الاصل لان الاصل عدم ذکر لفظ کل لانہ لاحاطۃ الافراد و التعریف لا یکون للافراد کما ہو المشہور فلا یقبل لام التعریف و الاشارۃ عن صیغۃ الجمع اعنی المرکبات مع ان التعریف للجنس لا للافراد و الملحوظ فی الجمع الافراد و کذا لام التعریف من لفظۃ کل مع ان التعریف لا یکون الا بالجنس لا بالافراد و الملحوظ فی لفظۃ کل احاطۃ الافراد قلنا لما ذکر الشارح توجیہ صیغۃ الجمع و لفظۃ کل فی شرح قولہ التوابع کل ثان الخ ترکہ ہہنا کذا قال صاحب التکملۃ فان قیل ان ذکر الشارح توجیہ لفظۃ کل ثم مسلم و ذکر توجیہ صیغۃ الجمع ثم غیر مسلم لانہ لم نجد ہ کما ترین قلنا وان لم یذکرہ قصدا لکن ذکرہ فی ضمن بحث لفظۃ کل حیث قال فالمحدود فی الحقیقۃ ہو التابع فالی المفرد فانظر ثم تعلم ثم اعترض الشیخ الرضی من انہ لا حاجۃ الی قولہ اسم لان الکلام فی اقسام الاسم و لذا ترک فی غیرہا اجیب عنہ انہ تصریح بما علم ضمنا فلا یقال انہ لا حاجۃ الیہ نعم لا بد لاختیارہ التصریح ہہنا و الاکتفاء بالقرینۃ فیما عداہا من نکتۃ وہی انہ لما کان فی اسمیتہا شبہۃ لکونہما مرکبا الجزء من کلمتین و الاسم منہم الکلمۃ صرح باسمیتہا قولہ المعدودۃ من المبنیات فان قیل لما کان المراد من المرکبات ذلک فدخول بعلبک فی التعریف غیر مستقیم لان الجزء الاخیر منہ معرب غیر مبنی قلنا انہ مبنی فی احد المذاہب او نقول انہ مبنی ببعض اجزائہ و ہو جزء الاول و ہو کاف ہہنا عتراض مشہور و ہو ان المرکب قد یکون فی غیر المنصرف انہ غیر منصرف و ذکر فی بحث المبنی انہ من المبنیات فلا بد من الفرق بین المرکبین اجیب عنہ المرکب المبنی ہو الذی تضمن الجزء الثانی منہ حرفا کخمسۃ عشر و المرکب الغیر المنصرف ہو الذی لم یتضمن الجزء الثانی منہ حرفا کبعلبک لکن الجزء الاول منہ مبنی لوقوعہ فی الوسط قولہ حاصل بیان المتعلق قولہ من دفع وہم وہو ان من فی قولہ من کلمتین للتبعیض لوجود القرینۃ علی التبعض وہو خلاف من علی المتعدد فیکون معناہ المرکب بعض الکلمتین و ہو فاسد فدفع بقولہ من ترکیب فدخل من علی المفرد و ہو التراکیب فلا یوہم التبعیض بل یکون کلمۃ من للتعلیل کما مر فی بحث المفعول ان کلمۃ من تجیء للتعلیل کما فی قولہ تعالی خاشعا متصدعا من خشیۃ اللہ قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال و ہو انہ یخرج من التعریف سیبویہ و نفطویہ قولہ اسمین او فعلین فیکون مجموع الاقسام من حیث العقل ستۃ و لکن ما یکون لہ مادۃ من ہذہ الاقسام ہو ان یکون من اسمین او اسم و فعل و الاسمان حقیقتان مثل بعلبک و اما الاسمان الذان احدہما کلمۃ حقیقۃ و الآخر حکما مثل سیبویہ و انما المرکب من الاسم و الفعل

سہ فاذا ظہر ان فی المرکبات من انہا لیس مما یتضمن کلمۃ فان الجزء الاخیر منہ موضوع لمعنی فی نفسہ او کما لم

مثل بحث نصر فان جزء الاول منه اسم والثانی فعل بحث بضم الباء بمعنی الابن بلسان البیان کما فی القاموس والمراد منه ملك الملوك قوله وجعلهما کلمة بالجر علی ترکیب الکلمتین قول اصلا انما استفاد التعمیم من اجل ان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید الاستغراق قوله لا فی الحال الخ فی حال الترکیب ولا قبل الترکیب اعلم المراد من الترکیب العلمیة ای لا فی حال العلمیة ولا قبل العلمیة فلا یرد ان نفی النسبة قبل الترکیب لغو لامتناع النسبة قبل ترکیب الکلمتین ثم قوله اصلا لرد کلام الرضی حیث فسر قوله لیس بینهما نسبة بانه لیس بینهما نسبة قبل العلمیة واما نفی نسبة فی الحال فمما لا یحتاج الیه لان کون المرکب من الکلمتین اسما یشیر الی ان لا نسبة بینهما فی الحال لان النسبة زائلة فی حال العلمیة وجه الرد ان النکرة اذا وقعت فی سیاق النفی یفید العموم واجیب عن استدلال الرضی ان النسبة المنفی بقوله لا فی الحال هی النسبة التی تفهم من هیئة الترکیب وذلك لا یزیل بالعلمیة کهیئة عبد الله وهی کسرة لفظ الله یدل علی نسبة الاضافة فی حال العلمیة ایضا کما بینه الشارح فی هذه الصفحة قوله مثل عبد الله وتابط شرا ففی الاول النسبة الاضافیة قبل الترکیب وفی الثانیة النسبة التعلیقیة قبله لان قوله شرا مفعول للفعل قد یقال ان خروج تابط شرا لا یصح لانه بینا قض بما ذکر فی بحث غیر المنصرف بقوله لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات قلنا لا تناقض لان ما ذکر فیما سبق محمول علی انها داخلة فی جنس المبنی یعنی انه لیس بمبنی بسبب الترکیب بل من جهة الحکایة وما ذکر ههنا محمول علی انها خارجة عن هذا القسم اعنی المرکب قوله مع انه من افراد المحدث والمکون مبنیا للترکیب قوله قبل الترکیب الصواب حال الترکیب لانه لم یتعمل فی کلامهم خمسة وعشر بالعطف اجیب عنه ان وجود امکان الاستعمال نزل منزلة الاستعمال نحو ضیق فم البیر قوله اصعب من خرط القتاد الخرط حت الورق من اعلاه الی اسفله والقتاد شجرة له شوك وحت الورق من الغصن والمبنی من الثوب ازالته والمعنی ان ارادة النسبة من النسبة التی فی قوله لیس بینهما نسبة الخ لیکن نسبة العطف داخلا فی النسبة المذکورة اصعب من ازالة الورق من شجر ذی شوك من اعلاه الی اسفله بالید وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی خبر النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة وقیل قول الشارح رح والاحسن ان یقال الخ ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلنا معنا کلامه ان نفی النسبة قبل الترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یتشعر بها کالجزء الثانی فی عبد الله فانه یتشعر بالخمسة عشر فانه بمنزلة زید فی عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس بینهما قبل الترکیب نسبة مفهومة من ظاهر اللفظ بعد الترکیب فنحو خمسة عشر وبیت بیت لیس بداخلین فی عموم النکرة المنفیة کذا قال جمال الدین رح قوله والاحسن ان یقال الخ جواب من الشارح رح عن اعتراض الرضی علی المصنف رح لم الاحسن ان یفسر النسبة بحیث لا یدخل فیها هذه النسبة لا تعیینها وتخصیصها بان یقال المراد نسبة مفهومة من الخ کما هو المتبادر اذ لیس المقصود ان لا یکون

له فان افادة بعض الافراد دون البعض من غیر قرینة ترجیح بلا مرجح ۱۲ منه من قوله والمتبادر الی قوله من حیث ان الاسم المفرد من حیث هو مفرد لیس من الخ فی هذا المقام تأمل ۱۲ منه عفی عنه

بین نسبۃ فی الواقع بل فی اللفظ وحاصل الجواب ان ظاہر ترکیب خمسۃ عشر ترکیب امتزاجی کبعلبک لا یفہم منہ النسبۃ لکنہ اذا لوحظان معناہ مجموع العددین یفہم منہ ان الواو مقدرۃ والاصل خمسۃ وعشر بخلاف بعلبک قولہ نسبۃ مفہومہ الخ ای لیس فی ہذہ النسبۃ فیکون نسبۃ العطف باقیۃ فی المرکب من الکلمتین قولہ بین الفعل نحو تابط والمفعول نحو شرا فہم ہذا عن الحد ودخل مثل خمسۃ عشر فیہ فیکون الحد جامعا ومانعا قولہ او غیرہ کحرف الجر نحو بیت بیت ای بیت ملاصق لبیتک فالمرکب المقدر فیہ حرف جر بین جزئیہ نسبۃ الجر کما یکون المرکب المقدر فیہ حرف العطف بین جزئیہ العطف قولہ اخرہ ای اخر ہذا الجزء بعد الترکیب فی وسط الکلمۃ ولیس الوسط محلا للاعراب فیکون الجزء الاول مبنیا لانہ بمنزلۃ الجزء الاول من الاسم المفرد قولہ الخمسۃ فان قیل انہ علم مدان العشرۃ رکب مع الخمسۃ مع ان الامر بالعکس لان وجود الخمسۃ بعد العشرۃ اجیب عنہ ان الشارح نظر الی الترکیب لا الی الوجود ولا شک ان الخمسۃ مقدم فی الترکیب حیث قالوا خمسۃ عشر ونسبۃ الترکیب یکون یکون الی المعقب وہو العشرۃ فی الترکیب وہہنا بحث تفرد بہ خاطری وہو انہ لم اورد المصنف رح فی المثال خمسۃ عشر ولم یورد احد عشر او اثنی عشر او ثلث عشر الخ مع ان الابتداء انما یکون من الادنی ایضا وقد یکون الابتداء من الاعلی فینبغی ان یقول تسعۃ عشر لکن اختیر فی قلبہا ان الابتداء کما یکون بالادنی والاعلی کذلک یکون بالوسط لان خیر الامور اوسطہا ولا شک ان خمسۃ عشر اوسط المرکبات قولہ یعنی اخوات حادی عشر الضمیر راجع الی الحادی عشر وہو انکان مفرد مذکر لکن الذی اشتق ہو منہ متعدد وہو احد عشر والمتعدد بتاویل الجماعۃ مفرد ومؤنث فیصح ارجاع الضمیر الیہ قولہ او اخوات کواحد الخ ای الضمیر راجع الیہما بتاویل کواحد ویؤید الوجہ الاول افراد الضمیر وقرب المرجع واما خص اخوات حادی عشر لخفاء فی تضمن الحروف ویؤید الوجہ الثانی عموم الفائدۃ وانکان افراد الضمیر یحتاج الی التاویل قولہ وانما اورد مثالین جواب سؤال وہو ان تعدد المثالین انما یجوز اذا کانا من نوعین بان اورد احد المثالین لتضمن حروف العطف والاخر لتضمن حرف الباء مثل بیت بیت وما ذکرہ من مثالین کلاہما من نوع واحد وتضمن حروف العطف وہو یکاد لعدم الجواز فاجاب بقولہ وانما اورد مثالین یعنی انہما وان لم یکونا نوعین حقیقۃ لکنہما نوعین حکما قولہ لیعلم ان البناء ثابت ثابت فی ہذا المرکب فان قیل لم یعلم فی الجواب وانما اورد مثالین احدہما

اللہم تب علینا قبل الموت وسہل علینا سکرات الموت آمین

لتضمين معنى حرف العطف في نفس التركيب والآخر لتضمينه في اصله مع انه على هذا لا يرد نظر الشارح بقوله وفيه نظر قلنا لان التعميم في الحكم عن الهناء الذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله سواء كان احد جزئية العدد الزوائد ففي المثال الاول يكون العشرة عددا زائدا على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي صيغة اسم الفاعل مشتقا من العدد الزائد على العشرة وهو الواحد قوله لانه لا يراد به معناه وعشر اذ لا معنى له حينئذ لان معناه بالفارسية يازدهم وده ولا يراد به هذا المعنى قوله وجوابه حاصله ان المراد من تضمن الجزء الثاني من المركب الحرف هو تضمن نفس الجزء الثاني منه له او تضمن اصل الجزء الثاني منه قوله فلما اخذ واهذه الصيغة جواب لسؤال وهو ان البحث في المركبات وانت اتى بالجواب في المفردات فاجاب بقوله فلما اخذ واهذه الصيغة من المفردات اي صيغة الفاعل من المفردات فان كلا واحد من الواحد والاثنين والثلثة والاربعة من المفردات فاخذ الحادي من الواحد والثالث من الثلثة قوله للدلالة على ما ذكرنا وهو ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد اه قوله ولا تيسر ذلك الخ جواب سؤال وهو انه يصح اخذ الفاعل لكن ينبغي ان يأخذ من مجموع الكلمتين فاجاب بقوله ولا تيسر ذلك اي يتعذر من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يشتمل حروفها الا ثلثة او في الفاعل اربعة قوله اذ في اخذ بعض جواب سؤال وهو لا يجوز ان يأخذ بعض الحروف من احد الجزئين والبعض من الجزء الآخر نحو تاثر بالتاء من ثلثة عشر او ثالث فاجاب بقوله اذ في اخذ بعض الخ قوله مظنة الالتباس لانا لو ريثنا بعض حروف الجزء الاول فنظن انه مشتق منه ولو ريثنا بعض حروف الجزء الثاني فنظن انه مشتق منه فيلزم الالتباس قوله واختاروا الاول الخ جواب سؤال ظاهر قال قيل ينبغي ان يأخذ الفاعل من كل جزء على حدة اي يأخذ الفاعلين قلنا في اخذ الفاعل من كل واحد من الجزئين على حدة يلزم خلاف المقصود اذ كل واحد من الفاعلين يدل على واحد من متعدد فيدل على مفردين وهو ضد من المقصود قوله فاخذ وا مثل هذا ما حصل من الارادة السابقة بقوله اراد وان يأخذ وا ذلك الخ قوله فحادي عشر متضمن هذا حاصل الجواب قوله وعلى هذا القياس في اخذ صيغة الفاعل من الجزء الاول قوله لا بذكر الواو وحذفه اي بذكر حروف العطف في احدهما والتقدير في الآخر فان قيل اذا كان هذا الواو للعطف فيكون معناه يكلستم وسبت وزائد خلاف المقصود اذ المقصود من حادي والعشرون يكلستم فقط قلنا اجاب صاحب التكملة عنه بقوله فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هو حرف العطف الذي كان في الاصل اي حكاية عنه وليس الواو في الحادي والعشرون للعطف على الحادي قوله الا اثني عشر استثناء من قوله اخواتها اي اخوانها مبنية الا اثني عشر ويحتمل ان يكون استثناء من الحكم عن قوله نبنيا قوله واثنتي عشر جواب لسؤال وهو انه يلزم القصور في عبارة المصنف لعدم تناولها المؤنث فاجاب بقوله واثنتي عشر يعني ان عبارة المصنف محمولة على حذف المعطوف قوله فانه لا يبنى دليل المحذوف اي انما

استثناهما فانه لا یبنی الخ قوله لسقوط النون وانما اسقط النون لانه لما حذف الواو ای واو العطف الموزنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لان تلك لانما موزنة ايضا بالانفصال وانما كان حذف النون موجبا الشبهه بالمضاف لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء فان قيل لو كان علة عدم البناء هذا لزم ان يكون الجزء الاول من الخمسة معربا ايضا لسقوط التنوين فى خمسة اجيب عنه بالفرق بان سقوط التنوين غير مختص بالاضافة لانه يسقط باللام ايضا وسقوط النون مختصة بالاضافة فقوله مع منع صرفه فيه طوتية لقوله فى الاضح والا فلا حاجة اليه قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا انما قال هذا للرد قولنا سيبويه وتقطويه لان الجزء الثانى فيه لم يتضمن حرف العطف مع انه مبنى لانه صوت قال مولانا عصام الدين الاولى ان يقول ان كان صالحا للاعراب موضع قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لان عند المصرح جميع الاسماء قبل التركيب مبنى فلا معنى لقوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا اجيب عنه المراد من التركيب هو العلمية فمعنى قوله قبل التركيب اى قبل العلمية قوله جمع كناية فيه طوتية الى تعريف الكناية لان التعريف لا يكون للجمع بل يكون للمفرد قوله وهى فى اللغة والاصطلاح الخ دفع وهم وهو ان المعنى اللغوى مغاير عن الاصطلاحى فى كثير من المواضع فتوهم ان ههنا مغايرة فدفع بقوله وهى فى اللغة الخ يعنى ان ههنا لم يغير لان المناسبة بين المعنيين قد يكون مطابقيا كالقتل فانه فى اللغة والاصطلاح عبارة عن ازهاق الروح وقد يكون المناسبة بينهما تضمنيا كالتيمم فانه فى اللغة القصد مطلقا وفى الاصطلاح قصد الجنس لارض التطهير فالمعنى اللغوى ثابت فى ضمن الاصطلاحى وقد يكون المناسبة بينهما التزاميا كالزكاة فى اللغة عبارة عن نماء وفى الاصطلاح عبارة عن ربع العشر من النصاب فان النماء لازم مع اداته اما فى الدنيا او فى الاخرة قوله والمراد بها ههنا جواب سوال وهو ان حمل قولهم وكذا الا يصح على الكناية لانه عبارة عن ان يعبر وهو معنى مصدرى لان اذا دخل على الفعل المضارع جعله تاويلا بالمصدر فيلزم حمل الذات على الوصف وما قالوا ان الوصف اذا وقع فى جانب الموضوع اخذ حكم الذات فيصح حمل الذات عليه فالمراد من الذات المحض بل المراد ذات مع الوصف مثل اسم الفاعل والمفعول وكم وكذا ذات محض لا وصف فيه لان كم وكذا وان كان بالنسبة الى المتكلم اوصاف قائمة به لكن بالنسبة الى لفظ التعبير ذوات لانه نسبة قائمة بهما لان نسبة قائمة بالطرف فاجاب بقوله والمراد ههنا الخ ثم يرد عليه لما كان المراد بها ما يكنى به فعلى هذا ينبغى ان يبنى فلان وفلانة فاجاب بقوله ولا كل ما يكنى به بل بعضه ثم يرد عليه انه لا شك ان فلان وفلانة بعض البعض فاجاب بقوله بل بعض معين قال مولانا عصام الدين والصواب ان يقال وليس المراد بعض معين لان قوله ولا كل بعض يبهم وى

مع قوله ولا كل ما يكنى به ثم أجاب مولانا المذكور انه سهو من قلم الناسخ اقول نعم انه مساوى له عند عدم قوله ببعض وأما عند ذكره فيكون اخص من الاول ونقول المراد من قوله ولا كل ما يكنى به الكل المجموعى والمراد من قوله ولا كل بعض الكل الافرادى ولم يقل ولا بعض بهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له لان غير المعين غير مراد فكيف يحتاج الى نفيه قوله فكأنهم اصطلحوا الخ جواب سؤال وهو انه على هذا ينبغى ان يقال بعض الكنايات كما قال بعض الظروف قوله كما قال بعض الظروف لانه ليس لهم اصطلاح فى الظروف على بعض ولا منافاة فى الاصطلاح ايضا لم يصطلحوا فى الظروف لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضاف الى الجملة واذا والاصطلاح عبارة عن الاتفاق على امر معين قوله وينبغى تعريفه جواب سؤال وهو انه لم يذكر المصرح تعريف الكنايات بل ذكر افرادها فاجاب بقوله وينبغى الخ وانما ينبغى تعريفه لان الاصطلاح لما كان فى المبنيات فقط وليس للكنايات المبنية تعريف على الخصوص من غير دخول غير المبنية تعذر تعريفه ثم يرد عليه وان لم يكن للكنايات المبنية تعريف على الخصوص لكن تعريف مطلق الكنايات موجود كما قال الشارح رح ان يعبر عن شئ الخ فينبغى ان يأتى المصرح بمطلق التعريف فاجاب بقوله فلذلك اعرض الخ اى لاجل عدم وجدان الاخص لم يات بالاعم ايضا قوله وينبغى لذلك البعض المعين اى يتعرض لافرادها قوله لكون وضعها وضع الحرف فان وضع كم ثنائى كما يكون الحرف كمن وعن كذلك فان قيل يلزم من الدليل المذكور بناء كيت وذيت وكذا ايضا من هذا الوجه لانها موضوعة وضع الحرف وهو كلمة على فانها ثلاثى قلنا معنى قوله وضع الحرف اى وضعها مختص بالحرف لان الوضع الثنائى للحروف فقط واما الثلاثى فهو مشترك فلا يوجب البناء فعلى هذا بناء كم مشابهة لبنى الاصل فى البناء اى فى الصيغة ومشاكلته فلا يرد ما قال جمال الدين ان وضع الحرف ليس من المناسبة المذكورة فى صدر الكتاب من المفصل قوله متضمنة لمعنى الحرف لان الاستفهام معنى الهمزة مطابقة لانه ليس للهمزة معنى اخر غير الاستفهام والاستفهام معنى كم لكن تضمنا لان له معنى اخر وهو العدد قوله وحمل الخبرية عليها وقيل بناء كم الخبرية لانها نقيض رب لان كم لكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف مبنى فكذا كم لان حمل النقيض على النقيض شائع قوله بمعنى كم يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد بشئ منهما قوله وكلواحد منهما اشارة الى ان قوله للعدد راجع الى كلواحد من كم وكذا قوله والكناية عنه جواب سؤال وهو ان كلما كان اسما للعدد والحال ان اسماء الاعداد كلها معلومة فكيف يكون هو من الكنايات قوله او غيره عطف على يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت او على خرجت اى غير يوم السبت كما جاء فى الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر كذا وكذا او ما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت

کیت اے کنایۃ عن الحدیث وھم اذ فی الاول علی بعض الاسم وفی الثانی یلزم عدم دخولہ تحت نحو والشیٔ انما یکون مثلا اذا کان مصدرا ونحوا قولہ لعطف علی بعض الاسم انما یکون لو کان مجموع یوم السبت علما واما اذا کان السبت علما اضیف الیہ الیوم اضافۃ العام الی الخاص فلا یلزم العطف علی البعض قولہ ای للکنایۃ عن الحدیث جواب سوال مذکور ثم یرد علیہ ان الحدیث عبارۃ عن قول النبی علیہ السلام وھما لیسا بکنایۃ عنہ فاجاب بقولہ الجملۃ یعنی ان الحدیث کما یقال القول النبی علیہ السلام کذا یقال الجملۃ والمراد ھھنا ھو الثانی لعدم استقامۃ الاول قولہ واقعۃ موقع الجملۃ یعنی اذا تکلم اثنان فاذا جاء ثالث قالھما ماذا تقولان قالا مستترین عمہ کیت زید فوقع کلواحد فی موضع الجملۃ التی تکلما بھا قولہ من حیث ھی ای قطع النظر عن ان یقع موقع المفرد لانھا اذا وقعت موقع المفرد یکون لھا محل من الاعراب قولہ لا یستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع الترکیب الذی یتحقق معہ عامل والجملۃ من حیث ھی لا ترکیب لھا مع غیرھا واستحقاق البناء فرع المناسبۃ لمبنی الاصل ولا مناسبۃ للجملۃ مناسبۃ معتبرۃ فی البناء والمراد ان المستحق لھما ھو الکلمۃ والجملۃ لیست بکلمۃ قیل ففی وجہ الشارح لا یکونان داخلین فی الاول من المتن ولا فی الثانی منہ قولہ ولم یخرجاہ عنھما ای عن احدھما فلا یرد شیٔ قولہ رجح البناء لانہ لما تعارض سبب الاعراب وھو الترکیب مع العامل وسبب عدم الاعراب وھو کونہ واقعا موقع المفرد ای موقع الجملۃ وانما اطلق المفرد علی الجملۃ لانھا مفردۃ عن العامل لانھا من حیث ھی لا ترکیب لھا مع العامل فلما تعارضا تساقطا وبقی کانہ غیر مرکب مع العامل فرجح جانب البناء فھو داخل فیما وقع غیر مرکب کذا قال صاحب التکملۃ فان قیل انہ واقع موقع الجملۃ التی لھا محل من الاعراب فیکون مستحقا للاعراب قلنا ان استحقاقہ للاعراب المحلی عارض بعارض وقوع المفرد فلا یعتبر مع عدم استحقاقہ بالذات الاعراب والبناء قولہ ومن الکنایات کاین وانما بنی لانہ ای کافہ کاف التشبیہ قولہ انحی من باب الفعلیۃ یفعل بمعنی ازال قولہ معناھما الافرادی وھو التشبیہ والموصولیۃ قولہ بمعنی کم الخبریۃ ومعناہ الکثرۃ قولہ اخرہ نون ساکنۃ جواب سوال وھو لا نسلم ان کاین مبنی لوجود علامۃ الاعراب فیہ وھو التنوین فاجاب بقولہ اخرہ نون الخ یعنی انہ لیس بتنوین بل نون ساکنۃ قولہ کما فی من وانما بنی کاین لانہ مشابہ بمن الجارۃ فی نون قولہ لا التنوین التمکن ای ھذہ النون لیست بتنوین التمکن حاصلہ ان ھذہ النون ھی التنوین الذی فی ای ثم صار جزءا منہ فخرج عن کونہ تنوینا فلا یرد انہ لما اجتمع الکاف وای من این وجد النون وانما نفی تنوین التمکن خاصۃ مع انہ لیس لشیٔ من التنوینات صورۃ فی الخط لان تنوین التمکن اذا دخلت علی کلمۃ یقوی جانب الاسمیۃ فیضعف جانب البناء قولہ فرتبۃ فی البناء جواب سوال وھو ان کاین لما کان من المبنیات الکنائیۃ

سوال ۱ — الاعراب والبناء ۲ — ما الفرق بین الاعراب والبناء ۳ — ما الفرق بین الاسم المعرب والمبنی

ینبغی ان لا یترکہ المصرح فاجاب بقولہ فرتبۃ فی البناء منحطۃ لانہ فی الاصل اسم معرب منون
قولہ من اخواتہا وھی کم وکذا وکیت وذیت فان قیل کون مرتبۃ منحط عن مرتبۃ کذا لم یدل
لکونہ مثل کذا فی کونہ مرکبا من الکاف التشبیہ وغیرہ قلت الانحطاط لملاحظۃ مضمون قولہ
فصار کانہ اسم مبنی لان کاف معرب فی حال الافراد وامالکذا فھو مبنی فی حال الافراد ایضا قولہ التضمنہ
معنی الاستفہام اشارۃ الی وجہ التسمیۃ اعلم ان کم الاستفہامیۃ والخبریۃ یدلان علی عدد
فالاستفہامیۃ وضع لعدد مبہم عند المتکلم معلوم فی ظن المتکلم للمخاطب والخبریۃ لعدد مبہم
عند المخاطب وربما یعرفہ المتکلم کذا قال صاحب التکملۃ لکن قولہ وربما من قلم الناسخ تقدیرہ
ھکذا ویعرفہ المتکلم قولہ الذی یرفع الابہام جواب سوال وھو انہ لا یصح التمییز عن کم
لانہ معلوم من حیث الصورۃ وھو الکاف والمیم ومن حیث المعنی وھو العدد فاجاب
بقولہ الذی الخ قولہ لانہ لو جعل کاحد الطرفین احدھما من الثلثۃ الی العشرۃ والاخر
مائۃ والف وتمییز طرف الاول یکون جمعا والثانی یکون مفردا وانما لم یعتبر من واحد واثنان
لانہ لا تمییز اما کما قال المصرح ولا یمیز الواحد والاثنان قولہ لکان متحکما لانہ تعارض الطرفان
فی نصبا وجرہا فی الطرفیۃ فتساقطا فبقی الوسط والیہ خیر الامور اوسطہا وایضا تعارض الطرفان فی
لا فی ان لکل واحد منہما لکنۃ المرجح اما الاول فظاہر باعتبار انہما اصل الاعداد ولیستعمل کثیرا واما الاکثر
فباعتبار ان العزۃ للاکثر قال فان قیل لم لا یجوز ان یجعل عین کم الاستفہامیۃ مثل تمییز طرفی العدد
بان یجعل بعض الافراد مثل احد الطرفین ویجعل البعض مثل طرف الاخر فلا یلزم التحکم حینئذ
قلنا یلزم الالتباس بین کم الاستفہامیۃ والخبریۃ قولہ تارتا جواب سوال ظاہر قولہ لقولہ
کم رجل عندی الی کثیر لان کم الخبریۃ بمعنی الکثیر قولہ مائۃ ثوب الخ الاول مثال طرف الاعلی
والثانی مثال طرف الادنی قولہ لان العدد الکثیر اہ وکم الخبریۃ بمعنی العدد قولہ واما جاء
مجموعا الخ جواب سوال ظاہر قولہ لان العدد الکثیر فیہ ما ینبغی الاولی ترک قولہ فیہ وکلمتہا
ایضا لان المفہوم عرفا الکثیر ینبئی عن کثرتہ صریحا لان فیہ شیئا اخر ھو ینبئی عن کثرتہ صریحا
کذا قال المولوی رح فاجیب عنہ ان العدد الکثیر الذی وقع ظرفا عبارۃ عن المعنی والشیء المظروف
عبارۃ عن اللفظ فتغایرا او نقول ان کلمۃ ما مصدریۃ وھی اذا دخل علی الفعل یکون الفعل مع ما
بتاویل المصدر تقدیرہ لان العدد الکثیر فیہ ابتاء الخ ولا شک فی صحتہ ثم یرد علی الشارح رح ان
کم الخبریۃ ایضا للعدد الکثیر فکیف یصح قولہ والعدد الکثیر الخ اجیب عنہ المراد من العدد
الکثیر ھو العدد المعلوم نحو مائۃ والف قولہ عن معنی التصریح بما ای بالکثرۃ قولہ وتدخل
من یتمیزا علی الخبریۃ فلموافقتہ جر التمییز المضاف الیہ لکم واما علی الاستفہامیۃ لموافقۃ ما اذا
کان کم مجرورا بالحرف او مضاف نحو بکم رجل مررت او غلام کم رجل ملکت وایضا ان من تشبہ التمییز
فی ان کلیہما للبیان کما مر فی بحث التمییز قولہ وکم من قریۃ ای کثیرۃ قولہ قال الشارح رضی

اشارة الى الاعتراض قوله وذلك اى دخول كلمة من عليها الموافقة من جر التمييز المضاف اليه كم اى كم مضاف والتمييز مضاف اليه قوله فلما شعر عليه اى لما اطلع عليه قوله لكن جوز الزمخشري اشارة الى الجواب عن قول الرضي لانه انكر من وجوده في كتاب من الكتب فالشارح عين له الكتاب قوله استفهامية او خبرية من قول الزمخشري قوله ولما اى كما استفهامية الخ جواب سوال وهو ينبغي ان يقال ولما لان المرجع شيئان احدهما كما الاستفهامية والاخر كم الخبرية فاجاب بقوله اى كما استفهامية كانت او خبرية قوله ليعلم من اول الامر فان قيل اى الحاجة الى العلم من اول الامر فليعلم في الاخر قلنا لانه لو لم يعلم من الاول ظن المخاطب في الاول على خلاف مظنونه وربما شرع في جواب ذلك الكلام قبل اتمامه لان المشرعين في الجواب يشرعون قبل اتمام المتكلم كلامه فاذا علم في الاخر ينقض الجواب فيشرع في جواب اخر فهو بمنزلة من يمشي على الطريق ثم يعلم بخطائه ينقصه ويشرع في طريق اخر والحال ان هذا شنيع فكذا ذلك قوله والخبرية ايضا اى كما ان الامية يدل على انشاء التكثير فان قيل اذا كانت خبرية فكيف يكون للانشاء قلنا الاتنافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فحكم رجال ضربت اخبار لضرب رجال الكثير وانشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت رجالا الكثير ولا يقال له كذبت ما استكثرت الضرب قوله لو قال كلتاهما اشارة الى الاعتراض قوله لكان اوفق لتانيث الاستفهامية الخ لانه لما كان صفتها مؤنثا وهو الاستفهامية والخبرية علم ان كما ايضا مؤنث باعتبارتا ويليها بالكلمة فلا يرد ان تذكير كلا مستقيم لانه راجع الى كم الغير المستفهامية وكم الخبرية والحال ان كم مذكور وتانيثه باعتبار التاويل بالكلمة خلاف الاصل فلا يصح قول الشارح لو قال كلتاهما حاصل الجواب ان كم وان كان مذكورا لكن ههنا اعتبر تانيثه بالتاويل والا لا يصح توصيفه بالاستفهامية والخبرية بتانيثهما قوله اوفق يشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير لان اسم التفضيل يقدر باصل الفعل وقد لان تانيثهما انما هو بتاويل الكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان تؤول بالاسم او اللفظ والنوع قوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين اشارة الى الجواب ثم يرد ان كم واحد فكيف يكون نوعين اجاب صاحب التكملة بقوله كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية وان كان كما امرا واحدا فاما التاويل بهذين اللفظين او الاسمين كما قال مولانا عصام الدين فانما يصح لو اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد قوله اى كلا واحد جواب سوال وهو انه لا يصح ان يكون قوله ليقع خبرا عن قوله وكلاهما لعدم المطابقة فاجاب بقوله اى كلا واحد لكن يرد ان هذا السوال غير صحيح لان كلا لفظ مفرد فوجد المطابقة اقول لما اتصل قولها بقوله كلا علم ان المراد منه معناه فاحتيج الى التاويل فلما كان صحة هذا السوال بالتكليف فالصحيح ما قاله صاحب التكملة ان قوله اى كلا واحد لدفع وهم وهو ان يتوهم ان هذين النوعين بطريق الاجتماع

یقعان مرفوعا ہ ولا یستعملان بطریق الانفراد فدفع بقولہ ای کلواحد قولہ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ہذا باعتبار المحل والا فہو مبنی قولہ ثم بین موقع اشارۃ الی ان الفاء فی قولہ فکل للتفسیر قولہ فکل ما ای کلواحد اشارۃ الی ان کلمۃ ما موصوفۃ لا الموصولۃ لان الموصولۃ معرفۃ وکلمۃ کل اذا دخلت علی المعرفۃ یفید کثرۃ الاجزاء واذا دخلت علی النکرۃ یفید کثرۃ الافراد والمراد ہہنا ہذا دون ذلک قولہ او شبہ فعل نبہ بذلک علی ان المراد بالفعل اعم لیشمل نحو کم یوما انت سائرو کم رجلا انت ضارب (ای کثرۃ الافراد) واحترز بقولہ بعدہ فعل عما کان بعدہ اسم نحو کم رجلا ابوک اذ لیس فیہ ناصب قولہ لفظا او تقدیرا فائدۃ ہذا التعمیم یجئ فی ہذہ الصفحۃ حاصلہ ان جواب سوال وہو انہ ینتقض علی نحو کم رجلا ضربتہ فان بعدہ فعل مشتغل عنہ بضمیرہ مع انہ داخل فی قاعدۃ النصب اذا جعلتہ من قبیل الاضمار علی شریطۃ التفسیر قولہ غیر مشتغل عنہ بضمیرہ اما لو کان مشتغلا عنہ بضمیرہ مثل کم رجلا ضربتہ یکون من قبیل ما اضمر عاملہ اعلم انہ لم یذکر المصنف او متعلق ضمیرہ الکتفاء بما ذکرہ فیما اضمر عاملہ قولہ کان منصوبا اذا کان الفعل ناصبا فاندفع ما قال الرضی انہ منقوض بقولنا کم جاءک قولہ فہو من حیث الخ ولما وقع الفصل بین المبتدا والخبر اعاد المبتدا لیقرب الخبر وہو قولہ کان منصوبا قولہ علی حسب عمل ہذا الفعل ای علی قدر الخ اعلم انہ قال بعض الشارحین ان الضمیر فی حسبہ راجع الی مقتضی الفعل فیرد علیہ انہ ینتقض بکم یوما ضربت لانہ لیس منصوبا علی حسب اقتضاء الفعل بعدہ لان الفعل یقتضی منصوبا کثیرۃ[1] ولیس نصب کم فی المثال الا بالظرفیۃ فعدل الشارح عنہ وارجع الضمیر الی العمل من قولہ معمولا قولہ وعملہ لا یکون جواب سوال وہو ان الاولی ان یقول معمولا علی حسبہ وحسب المیز معا فاجاب بقولہ وعملہ لا یکون الا بحسب المیز فلا حاجۃ الی ما قال المعترض قولہ وذلک اشارۃ الی وجہ الرد علی بعض الشارحین ثم یرد علی الشارح رح انہ کما ان الاقتضاء اعم کذلک العمل ایضا اعم فلا یثبت التزجیر للعمل علی الاقتضاء فاجاب بقولہ وتعیینہ ای تعیین العمل انما ہو بحسب المیز بخلاف الاقتضاء لانہ لا یتعین بالمیز کما ہو الظاہر قولہ وکم یوما سرت وانما لم یذکر مثال المفعول لہ لان فی تحققہ اختلافا لانہ عند المصنف رح فی بحثہ وقال المولی وانما اکتفی بثلثۃ امثلۃ من المفاعیل فی الاستفہامیۃ والخبریۃ لان المعرف ای المسموع انتصاب کم علی انہا مفعول بہا او ظرف او مصدر واما خبر کان فہو داخل فی المفعول بہ لوقوعہ فی الموضع الثالث قولہ وقدرہ بعدہ فعلا وانما قدر الفعل بعد کم لئلا یفوت صدارتہا قولہ داخل فی قاعدۃ النصب وہی قولہ وکلما بعدہ فعل قولہ فہو من ہذہ الحیثیۃ مرفوع لانہ وقع مبتدا قولہ داخل فی قاعدۃ الرفع وہی قولہ والا فمرفوع فقول الشارح رح وانما جعلنا الفعل وشبہہ اعم فعلی ہذا ای علی تقدیر تعمیم الفعل فقولہ کان منصوبا والا

[1] المنصوب ہی المفعولیۃ والحالیۃ والتمیز وغیر ذلک ۱۲ مولوی مفتی عبد الرحیم الفشاوری

فمرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا الا ان النصب واجب فلا يمنع جواز الرفع فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم في قوله كم رجلا ضربت ضربته لانه ضعيف كذا قال المولوى عبد الحكيم رح انما قال المولوى لانه ضعيف جوابا لسوال يرد على المولوى وهو لم قلت يجوز الرفع ولم يقل ترجح الرفع مع ان تقدير العائد يكون من باب ما اضمر عامله والحال ان الرفع مختار عند عدم قرينة خلافه فيما اضمر عامله فاجاب المولوى بقوله لانه ضعيف اى تقدير العائد ضعيف لان فيه احتياجا الى التقدير واختيار الرفع عند ذكر العائد **قوله** وكل ما قبله اى كل واحد اشارة الى ان كلمة ما موصوفة كما مر انفا **قوله** نحو بكم درهما اشتريت الخ مثال الكم الاستفهامية بقرينة نصب المميز والمثال الثانى لكم الخبرية بقرينة جر مميزه **قوله** بل كان اى كم مجرورا عن العوامل اللفظية نحو ان وغيرها **قوله** فهو مرفوع جواب سوال وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** ان لم يكن ظرفا لان الظرف لا يكون مبتدأ لانه من المفردات والظرف باعتبار المتعلق جملة او شبه جملة وانما كان من المفردات لانه محمول عليه والحمل لا يكون الا على الذات لان الماخوذ فى المركب نسبة والحمل لا يكون عليها لانه بنفسها من المحمولات فكيف يحمل على النسبة **قوله** نحو من ابوك هذا من قبيل التنظير وليس بمثال وانما كان من تنظير كم لان كلا واحد منهما مبتدأ نكرة متضمنة للاستفهام ومثاله قولنا كم رجلا اخوك فى الاستفهامية وكم رجلا اخوتك فى الخبرية او **لقول** هذا مثال ولكنه من تنظير لكن قوله من ابوك محمول على المقلوب موضعه بعد قوله متضمنة استفهاما فيكون مثالا للاخبار عن النكرة بمعرفة فى الاستفهام **قوله** وهذا مبنى الخ جواب لسوال وهو انه كيف يكون كم مبتدأ مع انها نكرة وما بعده معرفة فى قولنا كم رجلا اخوك فاجاب بقوله وهذا مبنى على مذهب سيبويه وانما يجوز الاخبار عنه بمعرفة عن النكرة المتضمنة استفهاما باعتبار الوجهين احدهما ان كم هذه مؤولة بالمعرفة لان معناه اهذا ام ذاك اخوك واسماء الاشارة من المعارف والثانى المقصود من الاستفهام الاستفادة لا الافادة فيكون المخاطب عارفا قبله بزعم المتكلم فلا حاجة الى التعريف وباقى تحقيقه مذكور فى مبحث المبتداء والمتضمن للاستفهام فلينظر ثم **قوله** فكم ههنا منصوب محلا مفعولا فيه لكائن اولا واما ثانيا يكون داخلا فى قاعدة الرفع لقيامه مقام عامله الذى هو خبر لسفر المضاف الى الكاف ولا يكون خبرية الظرف الا باعتبار متعلقه ولذا قال مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ **قوله** باعتبار اعمال الكائن فيه يعنى اصله كم يوما كائن سفرك فحذف كائن الذى هو متعلق الظرف وخبر سفرك ثم اقيم كم يوما مقام كائن فهو مرفوع بالخبرية لانه قائم مقام الخبر وانما اخر الخبر اعنى كائن عن كم يوما لافوت صدارة كم **قوله** اى مثل كم بيان المشار اليه لقوله كذلك وانما اول الكاف بالمثل ليصح جعله مبتدأ **قوله** فى تاتى جواب لسوال وهو انا لا نسلم ان اسماء الاستفهام والشرط مثل

نسخہ دیگر میں یہ عبارت حاشیہ کے اوپر لکھی ہوئی ہے

کم لان فی اسماء الشرط معنی الشرط ولیس فی کم معنی الشرط فاجاب بقولہ فی تاتی ای حصول الوجود الاربعۃ واعلم ان الشارح رح جعل وجہ التشبیہ وجوبا اربعۃ اعرابیۃ مذکورۃ فی المتن وقال عصام الدین الاوفق ان یجعل وجہ التشبیہ من قولہ ولما صدر الکلام ایضا فیکون وجہ الشبہ خمسۃ لا اربعۃ اقول لو کان الوجوہ خمسۃ فحینئذ ینبغی ان یعتبر الشارح اربعۃ اوجہ فی مثل کم عمۃ تلثہ من الاعراب وواحد کون صدر الکلام لما وایضا ان کون کم واسماء الاستفہام والشرط فی صدر الکلام مشہور فلا یحتاج الی البیان قولہ وکذلک اسماء الاستفہام والشرط فان قیل ان کم ایضا من اسماء الاستفہام فیلزم التشبیہ بالنفس فینبغی ان یقال اسماء الشرط وبقی اسماء الاستفہام من کلمۃ کم قلنا لکن خص عنہ کم بقرینۃ العقلیۃ اذ لا معنی لتشبیہ شئی بنفسہ کما فی قولہ تعالی لیلۃ القدر خیر من الف شہر الخ فبالنظر الی الظاہر لیلۃ القدر داخل فی الف شہر لکن خارج بالنظر الی الواقع لئلا یلزم تشبیہ شئی بنفسہ قولہ یعنی انہ یاتی جواب سوال وہو ان فی من وما لا یکون ہذہ الوجوہ الاربعۃ جمیعا فکیف یصح قولہ وکذلک اسماء الاستفہام والشرط حاصل الجواب ان مجموع ہذہ الوجوہ یتاتی فی جمیع ہذہ الاسماء لان الکل یوجد فی کل واحد قولہ وہی من وما الخ حاصلہ ان الکل تسعۃ ستۃ منہا مشترکۃ وہی من وما وای واین وانی ومتی وواحد منہا مختص بالشرط وہو اذا واثنان منہا مختصان بالاستفہام وہما کیف وایان قولہ الوجوہ الثلثۃ ای النصب والجر والرفع علی الابتداء دون الرفع علی الخبریۃ قولہ نحو من ضربت الخ فانہما منصوبان لکونہما مفعولا بہما وفی من ضربتہ وما صنعتہ مرفوعان علی الابتداء قولہ وغلام من ضربت الخ وما مر ورد وفوق ما جلست قولہ ولا یتاتی فیہما الرفع علی الخبریۃ فان قیل ہذا منقوض بما قال الرضی رح ان من فی قولہ من ابوک ومن انت وما دینک مرفوع علی الخبریۃ عند الجمہور خلافا لسیبویہ قلنا معناہ علی الخبریۃ ای بسبب الظرفیۃ لانہ لا یقع خبرا مطلقا قولہ واذا کانتا شرطیتین وانما لم ینتظم حال شرطیتہما مع الاستفہامیۃ مع انہما متساویان فی عدم اجراء الوجہ الرابع فیہما لاختلاف وجہیہما لان وجہ عدم اجراء الوجہ الرابع فی الاستفہامین امتناع ظرفیتہما ووجہ عدم اجراء الوجہ الرابع فی الشرطین وقوع الفعل بعدہما وہو لا یصلح المبتدا قولہ ومن یاتنی فان من مبتدا وکذلک ما فی وما تقدموا قولہ بل فی جمیع اسماء الشرط ای حالۃ شرطیتہا لا حالۃ استفہامیتہا قولہ من ہذہ ای من اسماء الاستفہام والشرط قولہ منصوبۃ علیہ نظرفیۃ ویکون مرفوعا محلا کما قال الشارح فیما بعد قولہ وقال لشارح رح الرضی اشارۃ الی الاعتراض علی البعض قولہ انا لم اعثر لہذا ای انا لم اطلع ولم اجد لوقوع اذا اسماء صریحا فی کلام العرب شاہدا وما قالوا من المثال ہو من المصنوعات لا من المسموعات اجیب عنہ ان عدم وجدانک لا یستلزم عدم الوجدان فی الواقع قولہ وما ہو لازم الظرفیۃ

هذا مقولة شارح الرضی قوله متی عهدك بفلان فان متی منصوب علی الظرفیة ومرفوع محلا بالخبریة والعهد المضاف مبتداء ومعنی العهد الوعد قوله فیما احتمل الاستفهام والخبر الخ جواب سوال وهو انه خرج عن هذا الحکم کم عمة لان هو مضاف الیه لقوله مثل والحکم یترتب علی المضاف فاجاب بقوله یعنی فیما احتمل الخ وهذا بیان معنی المثل ولا شك ان هذا الحکم صادق علی کم عمة ایضا اعلم ان کم فی هذا البیت انکان للاستفهام فالتمیز وهو عمة منصوبة وانکان للخبریة یکون مجرورا وکان تمیزها محذوفا فیکون عمة مرفوعا بالابتداء فتقدیره حینئذ کم مرة بالنصب علی الاستفهام او بالجر علی الخبریة او کم حلبتك وتحقیقه ماقالا الشارح فیما بعد فلا نشرحه قوله ای ما هو التمیز باعتبار الوجوه جواب سوال وهو ان علی تقدیر کم عمة ثلثة اوجه غیر مستقیم بل فیه وجهان وهو النصب والجر لان الرفع لا یکون للتمیز فاجاب بقوله ای ما هو تمیز الخ یعنی ان اطلاق التمیز بطریق التغلیب لانه فی حالة النصب والجر یکون تمیزا حقیقة وفی حالة الرفع اطلاق التمیز علی عمة تغلیبا قال مولانا عصام الدین یصح اطلاق التمیز علی عمة فی الوجوه الثلاثة حقیقة بان یکون الوجوه الثلثة بهذا الطریق احدها النصب والثانی الجر والثالث الحذف ای حذف التمیز فلا حاجة الی ان اطلاق التمیز علیه باعتبار بعض الوجوه ثم اجاب المولی المذکور ان الوجه الثالث ینقسم الی القسمین ایضا وهما النصب والجر لان التمیز ان کان محذوفا فهو منصوب علی تقدیر الاستفهام ومجرور علی تقدیر الاخبار فیکون راجعا الی الوجهین الاولین اقول لا یصح الحمل علی ماذکر لان المراد من قوله ثلثة اوجه من الوجوه الاربعة المذکورة فی المتن والحذف لیس منها قوله احدها هاهنا بالابتداء ای رفع کم علی انه مبتدأ وعمة تمیز وقوله قد حلبت علی عشاری جزء منه قوله نصبه علی الظرفیة الخ وقد سبق ان ظرفیة کم انما یکون باعتبار التمیز وکذا مصدریته فیکون التمیز محذوفا ای کم مرة اوکم حلبة والعامل فیه قوله قد حلبت وعمة مرفوع بالابتداء وقوله قد حلبت خبره قوله فانه اشار فیما سبق تعلیل لکون النصب باعتبار الظرفیة والمصدریة قوله ولا یخفی ان هذا الیق لما اختار بعض الشارحین الاحتمال فالمراد علیهم قال ولا یخفی قوله ویحتمل ان تعتبر فی ممیزها بان یقدر المضاف فی النسخة الاولی ایضا قوله ولا یخفی اشارة الی الاعتراض علی بعض الشارحین لان هذا الاحتمال مختار عندهم قوله حذف تمیزها لانه علی تقدیر رفع عمة یکون التمیز محذوفا فالمناسب ان یکون حذف التمیز مذکورا اولا لیعلم جواز حذف التمیز فان قیل کما ان هذا الوجه بناء علی اعتبار جواز حذف التمیز کذلك الاحتمال الاول ایضا بناء علی جواز حذف التمیز لان نصب کم لا یکون الا عند حذف التمیز کما عرفت قلنا ان بناء هذا الوجه علی جواز حذف التمیز صریحا واما فی الاحتمال الاول فالبناء علیه ضمنا لان البحث فی اعراب کم ولم یلتفت الی التمیز وههنا

البحث فی اعراب المیز فکان ملتفتا کذا قالہ وجیہ الدین رح اجیب عن اعتراض الشارح رح ان فی کلام المصرح ایتان بطریق الفصحاء وھوان یذکر الشئ اولا بطریق الاجمال شرط ذکرہ بطریق التفصیل وھھنا ترک لان حذف التمیز ھھنا بمنزلۃ الاجمال وذکر المحذوف فیما بعدہ بمنزلۃ التفصیل قولہ تاخیر ھذا عن قولہ وقد یحذف فی مثل کم مالک لیکون الفرع بعد الاصل قولہ اما النسخۃ الاخری فلا یحتمل الا الوجہ الاخیر وھوان الوجوہ الثلثۃ بالنظر الی المیز لا بالنظر الی کم وانما یحتمل الوجہ الاخیر لان فیھا تصریح بالمیز وفیما یکون التصریح بکم یحتمل المیز فھھنا اولی قولہ للعرزدق بالدال والضمیر فی یھجو راجع الیہ وقولہ جریر مفعولہ قولہ فدعاء صفۃ عمۃ قولہ علیّ عشاری الیاء فی علیّ وعشاری للمتکلم قولہ فدعاء اشارۃ الی تفسیر غیر المشھور بالمشھور قولہ المعوجۃ الرسغ الرسغ بضم الراء ھو بندِ دست یا پاے الاعوجاج کج شدن قولہ فیکون منفلیۃ الکف والقدم ای الی الداخل من کثرۃ قبض الاشیاء قولہ بمعنی جواب سوال وھو فلتکن منقلبۃ الکف والقدم من کثرۃ العبادۃ فلا یدل علی القبح فاجاب بقولہ بمعنی انھا من کثرۃ الخدمۃ قولہ نسبتھا الی سوء الخلقۃ جواب سوال وھوان الانقلاب لما کان خلقۃ فح لا یدل علی القبح فاجاب بقولہ نسبتھا الخ یعنی لما انقلب الکف والقدم کان ضعیفۃ ومع ضعف الاعضاء لما خدمت علم انھا افقر واحوج من سائر الناس فان قیل ان ھھنا احتمال الخ وھوانہ یمکن ان یکون انقلاب الکف والقدم من اجل ضرب الناقۃ قلنا ان ضرب الناقۃ لا یدل علی زیادۃ الاحتیاج والقبح لان الناقۃ کثیرا ما تضرب سیدتھا ای مالکتھا قولہ وانما عدی حلبت جواب سوالین احدھما ان الحلب متعد بنفسہ فما الحاجۃ الی حرف الجر والثانی ان کلمۃ علی لا تقع صلۃ حلبت لفساد المعنی اذ معنی قولہ حلبت علیّ انھا باعثۃ علی ان تحلب لنا وھو خلاف المقصود فاجاب بقولہ لتضمنہ معنی ثقلت ولا شک ان الثقل لا زمی ثم یرد علیہ ان ثقلت لیس الا بمعنی عظمت علیّ والعظمۃ لیست من القبح بل للمدح والحسن فاجاب بقولہ ای کنت کارھا یعنی الثقل ھھنا بمعنی الکراھیۃ لان الشئ اذا کان ثقیلا یکون مرا لدا واذا کان زائدا یکون مکروھا لعدم الاحتیاج الیہ ثم یرد علیہ ان الکراھیۃ لا یدل علی القبح لانہ یمکن ان تکون کراھیۃ الخدمۃ من اجل شرافتھن لانہ ربما لو رایت الشریف علی الخدمۃ کرھتہ لاجل ان الخدمۃ غیر مناسب معہ فاجاب بقولہ مستنکفا منھا یعنی لیست الکراھیۃ لاجل ... شرافتھن بل لاجل کمال رذالتھن ای من اجل زیادۃ رذالتھن استنکفت من خدمتھن یعنی شرمیدم پیر دوی قولہ علی کرہ ای مع کرہ قولہ الاسی ای الناس قولہ والعشار بفتح جمع عشراء بضمھا والغرض فی ھذا البیان توطئۃ الی توجیہ عشراء لان التعریف لا یکون للجمع بل للمفرد قولہ ففی طلبھا زیادۃ مشقۃ وھی ربط طلبھا بالجمل ضمنہ اشارۃ الی زیادۃ قولہ طرفیہ والاحتیاج الاضافیۃ مثل ھذہ الخدمۃ الخ قولہ وذکرھن وحدہ جواب سوال وھوان التعریف انما یکون بجانب الام وغیرہ فذکر العمۃ والخالۃ غیر صحیح فاجاب بقولہ وذکر الخ یعنی ان ذکر الحاجبین لیس للتعریف بل لفائدۃ اخری وھوانظار رذالۃ طرفیہ قولہ فالاستفہام علی تقدیر ....

ہذا وان ذکرہ کہ اشارۃ الی رذالۃ طرفیہ کذا ذکرہ فانہ ارشدہ الی الجواب ہذا مرموم صہ ۱۲

جواب سوال و هوانك قلت ان كم فى الشعر يحتمل الاستفهام والخبر حيث قال الشارح يعنى فيما يحتمل الاستفهام والخبر فى اول البحث فالشاعر لا يخلو اما ان يكون عالما بعدد العمات اولا فعلى الاول لا يصح الاستفهام وعلى الثانى لا يصح الخبرية فكيف يجرى فيه كليهما فاجاب بقوله فالاستفهام يعنى ان الشاعر علم بعددها فالخبر يكون واقعيا واما الاستفهام فهو على سبيل التهكم اى السخرة قوله كانه ذهل اى غفل قوله واذا حذفت المميز جواب سوال وهوانك قلت ان واحدا من الوجوه الثلثة رفع عمة بالابتداء عند حذف المميز والحال ان رفع عمة على الابتداء لا يصح لان عمة نكرة فكيف يكون مبتدأ فاجاب بما ترى قوله وخبره جواب سوال وهوان عمة لما كانت مبتدأ فلا بد له من الخبر فاجاب بقوله وخبره قوله اى كم مرة وهو ظرف لانه عبارة عن زمان وقع فيه فعل واحد قوله وكم استفهامية كانت جواب سوال وهوان الوجوه الثلثة اذا كانت فى المميز لا يعلم حال كم الذى ذكر فى الشعر مع ان المقام بالبحث ليس الا هو فاجاب بما ترى قوله فى موضع النصب لان كم تابع للمميز فى النصب قوله الواقع بعدها اعنى قوله و فدعاء رفعت فدعاء ايضا قوله وذلك واضح اى كون رفع عمة مستلزما للرفع حالة وفدعاء و نصبها مستلزما لنصبها وجرها مستلزم لجرهما واضح لاخفاء فيه لان اعراب خالة مثل عمة بحكم الحط واما اعراب فدعاء مثل اعراب عمة لانها صفة لها قوله ممن كم استفهامية جواب سوال و هوانه فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان الضمير فى يحذف مفرد والمرجع وهو كم الاستفهامية وكم الخبرية اثنان حاصل الجواب ان الضمير راجع الى كم وهو مفرد ذاتا وان كان متعددا باعتبار الصفة وهى الاستفهامية والخبرية قوله كم مالك فان قيل من اين علم ان التمييز ههنا محذوف فليكن قوله مالك تمييزا لكم قلنا ان مالك مرفوع فلا يكون تمييزا ولو قلت فليكن منصوبا ليصح كونه تمييزا قلت فعلى هذا لا يوجد الخبر ولو قلت فليكن الخبر محذوفا قلت الحذف خلاف الاصل ولو قلت حذف التمييز ايضا خلاف الاصل فما الترجيح لاحدهما على الاخر قلت ان قوله مالك لا يصح تمييزا لانه لا يكون الانكرة كالحال ليكون الفضلة قليلا قوله اى فى كل مثال جواب سوال وهوان للمثل مضاف الى كم مالك والمضاف اليه خارج فلا يتناول كم مالك مع ان حذف التمييز ثابت فيه ايضا فاجاب بقوله اى فى كل الخ يعنى ان معنى المثل ههنا كل مثال قامت القرينة وهذا المعنى يتناول كم مالك ايضا قوله فانه اذا سئل على صيغة المجهول وكذا قوله اخبر الخ مجهول فيه اشارة الى بيان القرينة على حذف التمييز وقوله كم مالك قوله فظاهر الحال قرينة لان المال اذا ذكر مطلقا يراد منه فى العرف الدرهم والدنانير كما قاله صاحب الوقاية الرواية باب زكوة الاموال والحال ان المراد منه زكوة الدراهم والدنانير وايضا ان الدراهم والدنانير من الاموال من الاموال الباطنة والسوال انما يكون من الشئ الباطن قوله فمعناه كم درهما الخ اشارة الى اظهار التمييز قوله فكم ههنا مرفوع تقديم على قوله المصنف والا .....

فمرفوع یعنی ان ھھنا لم یوجد الفعل الغیر المشتغل بالضمیر فیکون مرفوعا قولہ واذا سئل عن کمیتہ اشارۃ الی بیان القرینۃ علی حذف التمیز فی قولہ ماضربت قولہ فظاھر الخ لانہ لما ثبت العلم للسائل بنفس الضرب علم ان السوال لیس من نفس الضرب بل من شئی اخر وھو مرات الضرب او ضرباتک او المضروب کما قالہ الشارح ویحتمل ان یکون المثال الثانی بتقدیر لم ترجد قولہ والفرق جواب سوال وھو انہ لا فرق بین المرۃ والضرب لان المرۃ عبارۃ عن وجود الحدث فی الزمان والمصدر ایضا عبارۃ عن وجود الحدث فی الزمان قولہ فظاھر لان المسئول فی المصدر نوع وفی الظرفیۃ عدد قولہ فاحفظ الخ لان معنی المصدر الحدث فی الزمان ومعنی المرۃ الزمان الذی فیہ الحدث بتقدیم الحدث فی الاول وبتقدیم الزمان فی الثانی قولہ ویحتمل ان یکون وانما قال یحتمل لان تقدیر الاول ظاھر لان الاصل ان یکون ... المحذوف من جنس المذکور ما امکن لیکون المذکور دالا علی المحذوف ولاشک ان الضرب من جنس ضربت فیکون ظاھرا قولہ ای الظروف المعدودۃ من المبنیات دفع وھم وھو ان المراد من الظروف ھھنا غیر ما فی الاجمال فعلی ھذا یلزم المخالفۃ بین الاجمال والتفصیل فاجاب انہ عین ما ذکر فی الاجمال ثم یرد علیہ فعلی ھذا ینبغی ان یقول بعض الظروف کما قال فی الاجمال بعض الظروف فاجاب بقولہ للعبر عنھا الخ قولہ من تلک الظروف وانما زاد الشارح قولہ تلک لان ارجاع الضمیر فی منھا الی الظروف المذکورۃ فی الاجمال وھو البعض فیکون بعیدا وتلک ایضا من اسماء الاشارۃ البعیدۃ قولہ ای ظرف وانما عنی بالنکرۃ لئلا یتوھم انہ موصولۃ فعلی ھذا یلزم ضمیر الفصل بین المبتدا والخبر جعل ما بمعنی الظرف بقرینۃ قولہ الظروف ولک ان تبقیہ علی عمومہ فیدخل فی الظروف ما اجری مجراہ فان قیل فی عموم کلمۃ ما وان دخل ما اجری مجراہ لکنہ یشکل بقولہ منھا لان کلمۃ من للتبعیض فیکون تقدیرہ من بعض الظروف ما قطع فیلزم ان یکون ما اجری مجراھا بعض منھا ولیس کذلک قلنا ھو من قبیل الحذف ای منھا ومما الحق بھا ما وقع الخ قولہ بحذف للمضاف الیہ جواب سوال وھو ان الاضافۃ نسبۃ بین المضاف والمضاف الیہ وقطع النسبۃ لیس فی وسع المتکلم لانہ انما یکون فی مقدورہ والنسبۃ لیس فی مقدورہ بل یثبت فی ضمن الطرفین من غیر اختیار فاجاب بقولہ بحذف للمضاف الیہ یعنی ان قطع الاضافۃ وان لم یکن فی وسعہ بالذات لکن یکون بواسطۃ حذف المضاف الیہ ثم یرد علیہ ان الحذف عبارۃ عما سقط عن اللفظ والنیۃ جمیعا والحال انہ مع سقوطہ عنھا یکون مرادا فمراد المصنف ھھنا ھو التقدیر وھو السقوط عن اللفظ فقط قولہ فان عند نسیانہ عن النیۃ اعرب مع التنوین کما اعرب مع ذکر المضاف الیہ بلا تنوین وانما اعرب عند النسیان لانہ لم یکن محتاجا الی المضاف الیہ ویعلم النسیان عن النیۃ من دخول التنوین فان یقال ان قبل وبعد لازم الاضافۃ فکیف یصح نسیان المضاف الیہ عن النیۃ قلنا نعم لکن خرج قبل وبعد عن الظرفیۃ عند نسیان المضاف الیہ فیکون بمعنی متقدم ومتاخر فلا یکونان لازم الاضافۃ قولہ

بحث الظروف

وحرب بعد کان خیرا من قبل ای رب متاخر کان خیرا من متقدم ومعناه بالفارسیة بسیار آمیدست که بهتر از گذشتهست **قوله** لان غایة الکلام **فان قیل** البحث ههنا فی المضاف الیه وترکیبهما لیس بکلام فلا یصح قوله لان غایة الکلام **قلنا** اطلاق الکلام علیه بالنظر الی قصد المتکلم لان الافادة لایتم بالمضاف والمضاف الیه فعلم انه قصد المبتدأ والخبر او الفعل والفاعل من الکلام معناه اللغوی وهو ما یتکلم به کما هو معناه اللغوی للکلمة لان المعنی اللغوی لهما واحد **قوله** صرن غایات اذ لم یعوض عن المضاف الیه التنوین فانه لو عوض التنوین عن المضاف الیه لانه لثبوت عوضه کانه مذکور **فان قیل** فلم لم یعوض التنوین فی هذه الظروف حتی یکون معربة **قلنا** لانها ظروف قلیلة التصرف الاتری انه لایجری فی قبل وبعد التثنیة والجمع وقلة التصرف یناسب البناء اذ معنی البناء عدم تصرف العوامل **قوله** وانما بنیت لتضمن معنی لعینی ان قبل متضمن للمضاف الیه الذی هو متضمن معنی حرف الاضافة وهی اللام ومن وفی **فان قیل** ان معنی التضمن هو التقدیر والحال ان تقدیر الحرف لیس سببا للبناء لانه موجود مع ذکر المضاف الیه **قلنا** لیس معنی التضمن ههنا تقدیر حرف الجر کما فی غلام زید بل معناه انه مفهوم من فهم المضاف الیه واما المقدر فهو جزء مستقل لیس فی شیء ثم توهم المتوهم ان المراد من المضاف الیه ذاته والحال ان من ذاته لایفهم الحرف فدفع صاحب التکملة عنه بقوله من حیث انه مضاف الیه **قوله** وشبهها بالحرف الخ هذا دلیل اخر لبنائه **فان قیل** الاحتیاج ثابت مع ذکر المضاف الیه کما فی الموصولات عند ذکر الصلة **قلنا** نعم لکن الاضافة من خواص الاسم المعرب فظهر جانب الاسمیة فیعارض البناء **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لایبنی حیث واذا واذ مع الاضافة **قلنا** الاضافة فیها غیر ظاهرة لانها مضافة الی الجملة والاضافة الیها فی الحقیقة اضافة الی مصادرها فکان المضاف الیه محذوفا **فان قیل** ان لفظ بعض ولفظ کل ایضا لازم الاضافة فینبغی ان یبنیا لحذف المضاف الیه کانه ثابت بثبوت بدله **فان قیل** ان لفظ بعض وکل من الاسماء المعربة فتنوینه لیس الا تنوین لنفسه لان الاسم المتمکن یقتضی التنوین والتنوین العوضی انما یجری فی المبنیات مثل یومئذ لعدم تنوین نفسه **قلنا** نعم لکن لما کان البعض والکل من الاسماء اللازمة الاضافة فتنوین نفسها غیر موجود لعدم امکان قرائنه لاجل الاضافة فکانه لم یکن فی الاصل فصح العوض **قوله** و اختیر الضمة لجبر النقصان لانها حرکة قویة فیقوم مقام النقصان **قوله** ولایقاس علیها ای بمعناها مثل اسفل ودون ویمین وشمال واولی اخر لانه ای السمع اذا کان غیر معقول فاقتصر علی مورده **قوله** ان یعوض التنوین یعنی قد یدخل تنوین العوض علی الظروف المذکورة فیکون معربة لان التنوین صار عوضا عن المضاف الیه فکانه موجود بوجود بدله فیعرب **قوله** فلا فرق ای لا فرق علی تقدیر دخول تنوین العوض علیها فی لحاظ المضاف الیه فی النیة والظرفیة فمعنی قولک کنت قبلا قبل الیوم کما ان قوله

له ای علی ترکب المضاف والمضاف الیه معا

تعالی الله الامر من قبل ومن بعد ای من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قوله قال الشاعر
قصته ان الشاعر له قصاص على الغير ثم اخذ القصاص فقال فسلغ ای سهل لی الشراب
الان مع انه کان ثقیلاً علیّ وانما سهل لان لاجل فرحی باخذ القصاص اکاد ای اقرب ای
اقرب اعض ای ثقل علیّ جریان الماء الخالص الحلو مع انه شراب سهل وانما ثقل لاجل حزنی
بعدم اخذ القصاص قوله لعدم تضمنها حرف الاضافة للنیابة عن النیة قوله فمغنی کنت
جواب سوال یرد علی البعض وهو ان قبل وبعد لازم الاضافة فکیف الغدام المضاف
الیه عنهما فاجاب بقوله فمغنی کنت الخ یعنی ان قبل بمعنی قدیما لیس لازم الاضافة فیصح الغدام
المضاف الیه فان قیل قوله فمغنی کنت قبلا مبتدا فاین خبره قلنا خبره مقدر تقدیره
فمغنی کنت قبلا معتبر بای قدیما قوله وقال الرضی جواب سوال وهو انه ما الوجه للشرح
انه اختار القول الاول ونسب القول الثانی الی البعض حیث قال و قال بعضهم فاجاب
بقوله وقال الرضی قوله لا غیر ولیس غیر اعلم ان کلمة لا تقتضی الاسم والخبر
فغیر خبرها واسمها محذوف او علی العکس تقدیره جاء زید لا غیر ای لم یجئ غیره اولا
غیره جاء وقوله لیس غیر فغیر خبر لیس ولا یکون هو اسمه لان اسمه من المعارف غالبًا
وغیر نکرة بخلاف اسم لا اذ هو نکرة کما مر فی المرفوعات ای لیس المجانی غیره قوله وان لم
تکن کلمة غیر من الظروف لانه لم یکن من الزمان ولا من المکان قوله لشبهه بالغایات اشارة
الی علة البناء علی الضم قوله الذی فیه ای کل واحد من لا غیر ولیس غیر لان غیر شیء لا
یختص بذات دون ذات فلما کان غیر اشد فی الابهام من مثل فلهذا لم یبن مثل علی الضم
بل علی الفتح لقلة مشابهته بالغایات فی الابهام قوله کما فیها لکونها جهات غیر محصورة لان
قبل یتناول الی ما لا نهایة له وکذا اخیره فان قیل لا یحتاج فی غیر فرعا والغایات اصل
لان غیر ایضا مشابه بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف الیه قلنا الغایات مشهورة فی البناء
لکثرتها واما غیر فواحد فالحق بالکثیر قوله ولا یحذف منه جواب سوال وهو ان غیر
لما شابه الغایات فی الابهام فینبغی ان یبنی مطلقا سواء ذکر معه لا ولیس اولا لان ابهامه
ثابت فیهما فاجاب بقوله ولا یحذف الخ قوله لکثرة استعماله وکثرة الاستعمال یقتضی التخفیف
ومحذوف للمضاف الیه یثبت للخفة قوله وکذلک اجری اشارة الی انه لیس من قبیل
عطف المساوی علی المساوی من قبیل عطف الشبیه علی المشبه به لان حسب مشابه
بغیر کما قال الشارح لشبههما بغیر لانه مشابه بالظروف کما ان غیر مشابه بها لیکون مساویا مع غیر قوله لشبهها بغیر قال مولانا
عصام الدین لا یحتاج فی بنائه بجعلها مشابهة بها لان معنی حسب ولا غیر واحد اذ لا فرق بین ان یقال جاء زید حسب او لا غیر والعجب انه غفل عن
هذا الوجه انتهی اقول الاکتفاء علی الموافقة بحسب المعنی لیس مما یعتمد علیه بدلیل قوله
ولا یقاس علیها ما بمعناها وایضا لا نسلم ان حسب بمعنی لا غیر

لان حسب بمعنی الکفایۃ قال اللہ تعالیٰ حسبک اللہ ویقال حسبک درھم قولہ وعدم تعرفہا بالاضافۃ قال مولانا عصام الدین ولیت شعری انہ لم لم یجعل حسب مشابہا بالغایات فی الابہام لانہ لابہام لایتعرف بالاضافۃ کغیر اقول لانسلم ان عدم تعرفہ بالاضافۃ من اجل الابہام بل لوجہ اخر وھو ان اضافۃ حسب لفظی وھو لایفید التعریف لان حسب بمعنی المحسب او الکافی فیکون اضافۃ الصفۃ الی معمولہا قولہ ای من الظروف المبنیۃ وھو بعض الظروف قولہ للمکان لما کان حیث من الظروف والظرف علی نوعین زمان او مکان فلرفع الابہام وتعین ماھو المراد قال للمکان قولہ وقال الاخفش ویستعمل للزمان کما فی قول الشاعر وللفتی عیش یعیش بہ حیث تحرک ساقہ قدہ ای زمانا یکون حیا وانما یکون حیث ہہنا للزمان لان انتہاء الحیوۃ بانتہاء الزمان لا بانتہاء المکان قولہ ولایضاف الا الی جملۃ اشارۃ الی وجہ البناء بطریق الاجمال قولہ اسمیۃ کانت الخ دفع وہم وھو ان المراد احدھما دون الاخری فدفع ان المراد کلاھما قولہ ای اکثر الاستعمالات دفع وہم وھو ان اللام فی الاکثر بدل من المضاف الیہ وھو للذاھب مع ان المذاھب غیر موجودۃ ہہنا فدفع ان المضاف ہہنا استعمالات ویکون کثرۃ الاستعمال دلیل الاضافۃ الی الجملۃ قولہ وقد جاء اشارۃ الی فائدۃ قولہ فی الاکثر لانہ یدل علی ان اضافتہ الی المفرد ایضا موجود فلا بد من مثالہ فبین الشارح ذلک فی قول الشاعر اما تری حیث سہیل طالعا ؛ نجم یضیئ کالشہاب ساطعا ؛ قولہ حیث سہیل ای مکانہ قولہ طالعا حال من سہیل قولہ نجم بیان سہیل قولہ یضیئ صفۃ نجم قولہ کالشہاب ای لبنۂ آتش قولہ ساطعا اے روشن وشعلہ دار فحیث مضاف الی المفرد وقال بعضہم ہو ایضا مضاف الی الجملۃ لان معناہ سہیل موجود برفع سہیل وھو علم فیصح کونہ مبتدأ قولہ مفعول ترک فان قیل کیف یکون مفعولا والحال ان حیث من الظروف قلنا ظرفیتہ غالبۃ ولیس بلازمۃ صرح بہ الرضی کذا قال الرضی وجمال الدین وترک اضافۃ حیث مطلقا یعنی لا الی جملۃ ولا الی مفرد قولہ تضمنہ الجملۃ لان ظرفیۃ المکان لقیام زید فقط لا للجملۃ لانہا معبرۃ لا انہا موجودۃ فی ذلک المکان قولہ کلا اضافۃ بحذف المضاف الیہ وھو المصدر المتضمن لہ الجملۃ فشابہت الغایات قولہ لشذوذ الاضافۃ الی المفرد فکانہ لم یکن قولہ زمانیۃ کانت او مکانیۃ واذ المکانیۃ للمفاجات عند المبرد وزمانیۃ عند الزجاج کما قال الشارح فی قولہ خرجت فاذا السبع قولہ لما ذکرنا فی حیث من انہ مضاف الی الجملۃ والمضاف الی الجملۃ کلا اضافۃ قولہ وھی للمستقبل قولہ ھی من اللتن کما یعلم من المولی ؒ

قولہ اذا کانت زمانیۃ جواب سوال وھو انہ یلزم التدافع بین المصرح والشارح

رحمہ اللہ تعالیٰ لان المصنف رح قال واذا للمستقبل فانہ یدل علی ان اذا لا یکون مکانیۃ ویعلم من قول الشارح رحمہ اللہ انما یکون مکانیۃ فاجاب بقولہ اذا کانت الخ قولہ ای للزمان المستقبل جواب سوال وھو ان اذا للمکان للمستقبل فیکون من اسماء الافعال ولم یقل بہ احد فاجاب بقولہ ای للزمان الخ دون الحدث والنسبۃ قولہ من زمنۃ المستقبل انما لم یقل لزمان المستقبل مع ان للمستقبل زمان واحد اشارۃ الی ان اذا لیس للاستغراق ای استغراق بجمیع اجزاء المستقبل والمراد من المستقبل المعنی اللغوی وھو الزمان الآتی لا الاصطلاحی ای الفعل المستقبل فاذا قیل فی اللیل اذا کانت الشمس طالعۃ فالنہار موجود فاذا فیہ مختص من بین الازمنۃ بوقوع الحدث المقطوع فی ھذا الزمان فی اعتقاد المتکلم حیث یجزم بطلوع الشمس غدا باعتقاد المتکلم واذا قیل اذا جاءک زید فکذا فھو جازم لمجئ زید سواء کان اعتقادہ مطابقا للواقع اولا قولہ مختص صفۃ زمان قولہ بوقوع متعلق بمختص قولہ صفۃ حدث والمراد من القطع ظن غالب قولہ والدلیل علیہ او الدلیل علی ان الاصل فی استعمال ذا ذلک المذکور قولہ استعمالہا فی الاغلب الاکثری ھذا المعنی ای فی الاغلب والاکثر فانہ قد لا یذکر الواو فی العربی ویحتمل ان یکون عطف البیان مثل ابوحفص والفرق بینھما ان الاغلب یستعمل فی الافعال غالبا والاکثری فی الاقوال غالبا فان قیل انہ یلزم الاتحاد بین الدلیل والمدعی لانہ قولہ لان الاصل فی استعمالہا الی اخرہ والدلیل قولہ والدلیل علیہ استعمالہا الی اخرہ قلنا المراد من الاستعمال الاول استعمال الواضعین والمراد من الاستعمال الثانی استعمال العرب غیر الواضعین قولہ ولھذا کثر ای لاجل ان استعمالہا فی الاغلب فی ھذا المعنی کثر فی کلام العزیز استعمالہ فی الامور المقطوع لقطع علام الغیوب قولہ وقد یستعمل فی الماضی وارید منہ معنی الماضی ایضا قولہ اذا بلغ الضمیر فی بلغ راجع الی سلطان سکندر ولا شک ان بلوغہ ذلک الموضع مضی فی الزمان الماضی قولہ بین السدین ای الجبلین من قاف وذلک الموضع یسمی بباب اسکندر قولہ اذا سلوی ای الموضع الملقی فیہ الحدید والصفر وغیرھما لسد ذلک الموضع من یاجوج وماجوج قولہ بین الصدفین ای الطرفین قولہ اذا جعلہ نارا ای جعل من نفخ الحدادین بمنزلۃ النار قولہ

وھو ترتب الخ دفع وھم وھو ان یکون المراد من الشرط

المعنی اللغوی وھو العلامۃ لان الشرط فی اللغۃ

العلامۃ کما قالوا جاء اشراط القیامۃ

ای علاماتھا فعلی ھذا لا یترتب علیہ قولہ فلذلک اختیر لھذا الفعل قولہ فھذہ علامۃ

اخری وحمل علیہ مالا یتضمن معنی الشرط مثل اذا للمفاجاۃ واذا المجرد الظرف **قولہ** ای لکون معنی الشرط فیہما وانما زاد لفظ الکون مع انہ یصح لو قال ای المعنی الشرط بدون الکون بیان متعلق قولہ فیہما فان **قیل** الاولی ان یراد بقولہ ولذلک ای ولکون معنی الشرط فیہما غیر قویۃ لان المرتب علی معنی الشرط وجوب الفعل لا اختیارہ بل الاختیار انما یترتب علی ضعف معنی الشرط کذا قال **عصام الدین** قلنا قولہ المصنف رحمہ اللہ وانما جعل الشرط یدل علی ان معنی الشرط ضعیف فیہما فلا حاجۃ الی قولہ غیر قویۃ **قولہ** ای جعل مختارا **جواب سوال** وھو ان قولہ اختیر لا یدل علی المقصود لانہ ھھنا ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل من الاصل الی الاختیار بما یدل علی ان الاختیار ابتدائی ولیس کذلک **حاصل الجواب** ان قولہ اختیر متضمن لمعنی الجعل ای ان الاصل وجوب الفعل لکن جعل الی اخرہ فیدل علی المقصود وایضا ان فی قول الشارح رح اشارۃ الی دفع وھم وھو ان یتوھم ان اختیر بمعنی اریید فعلی ھذا یلزم وجوب الفعل بعد فدفع بقولہ ای جعل مختارا ولو کان بمعنی اریید لفسر الشارح بقولہ ای جعل مرادہ **قولہ** لمناسبۃ الفعل للشرط لان الشرط للتردد والتردد انما یکون لہ حدوث لا مالہ دوام **قولہ** لعدم تاصلہا فی الشرط لان الشرط للتردد وکلمۃ اذا یدخل علی المقطوع بہ فلا یکون اصل فیہ فان **قیل** فعلی ھذا ینبغی ان لا یکون فیہ معنی الشرط لعدم التردد **قلنا** کثیرا ما یکون الشیء مقطوعا بہ فی زعم المتکلم ولا یکون کذلک فی الواقع فلا یخلو عن معنی التردد **قولہ** مثل ان ولو فانہما اصلان فی الشرط **قولہ** مجردۃ عن معنی الشرط انما ذکرہ لبیان المقابلۃ مع قولہ وفیہا معنی الشرط **قولہ** یقال فاجاءہ الامر الخ اشارۃ الی ان مفاجاۃ مصدر مھموز اللام من باب المفاعلۃ **قولہ** من قولہم فجئتہ اشارۃ الی بیان المجرد **قولہ** فجاءۃ تابالضم والمد انما قیدہ بالضم والمد لانہ لو کان بالفتح نحو فجئتنا من غیر الضم والمد کان مصدر الکون معناہ اخذ بغتۃ دون لقیہ ولو کان بالکسر والمد نحو فجاءۃ فہو مصدر من باب المفاعلۃ دون المجرد فاجا الجاء نحو ضارب ضرابا **قولہ** والمراد بلزوم الخ **جواب سوال** ظاھر وھذا الجواب وان مر سابقا فی باب الاضمار لکن لما بعد المسافۃ اعادہ او ذکرہ ھھنا طردا للباب **او نقول** معنی قولہ فیلزم المبتدا ای علی حد الاقوال الاتیۃ فیہ **اقوال ثلثۃ الاول** اختصاصہا بالجملۃ الاسمیۃ والثانی دخولہا علی الاسمیۃ والفعلیۃ **والثالث** انہا اذا اقترنت بقد یجوز دخولہا علی الفعلیۃ والا فلا فعلی ھذا لا حاجۃ الی تکلف حمل اللزوم علی الاغلب کما ذکرہ الشارح **قولہ** ای فاذا السبع واقف دفع وھم وھو ان یتوھم ان یکون السبع مبتدا وقولہ اما خبرہ کما ھو مذھب المبرد فعلی ھذا یلزم حمل المتن علی مذھب غیر صحیح

سلہ ۱۲ ے من الاصل الی الاختیار ۱۲ مفتی مولوی عبد الرحیم الفشاوری السرحدی

پسر درون دگناھو نوبار خمادی ؛ حفظا شوی قرد لاند وار خمادی ؛ کم دیجھے پہ منزل امید واریم بحکم حسنا اسرہ کانذ زار خمادی ؛

وهوان اذا مکانیة فیصلح خبرا عن الجسة ای عن الذات وهو السبع فلا حاجة الی التقدیر الخبریة قدم بقوله فاذا السبع واقف یعنی ان اذا زمانیة وهی لا یصلح الخبر لعدم صحة حمل الزمان علی الجسة فیکون الخبر محذوفا فیحمل المتن علی المذهب الصحیح وهو مذهب الزجاج والقرینة علی الخبر ان اذا للمفاجات ولا یکون بعدها الا الجملة الاسمیة فان قیل ینبغی ان یکون هذا الحذف واجبا لوجود القرینة وسد المسد وهو اذا الان لوجودها یکون الحذف واجبا قلنا ان اذا لا یکون سد المسد لانه مقدم والحال ان اقامة المتقدم مقام المؤخر لا یجوز قوله والعامل فی اذا هذه معنی الخ جواب سؤال وهوان اذا من الظروف وهی من المنصوبات فلا بد للنصب من العامل فاجاب بقوله والعامل فی اذا هذه معنی المفاجات ای خرجت فاجات اذا السبع ای زمان السبع ثم یرد علیه انا لا نسلم ان معنی المفاجات عامل فیه لانه لو کان عاملا لظهر احیانا - فاجاب بقوله وهو عامل لا یظهر وقوله قد استغنوا وقع تعلیلا لعدم الظهور قوله فیه ای فی اذا قوله من الخ للتبیان لکلمة ما قوله علیه ای علی معنی المفاجات قوله واما الفاء جواب سؤال وهوانه لم لم یجعلوا العامل قوله خرجت مع انه فعل ملفوظ فاجاب بقوله واما الفاء الخ للسببیة یعنی ان خرجت جملة سببیة وقوله اذا السبع واقف جملة سببیة وجزء الجملة لا تعمل فی جزء جملة اخری او نقول ان قوله واما الفاء دفع وهم وهو ان الفاء للعطف فیلزم عطف الاسمیة علی الفعلیة وذا لا یجوز فدفع بقوله واما الفاء الخ قوله وقیل الخ وقائله شارح الرضی انما للعطف لانه یقع کلمة ثم موقع ذلک الفاء وثم لا تجیئ للسببیة فعلم ان الفاء ههنا للسببیة کما فی قوله تعالی ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله من جهة المعنی جواب سؤال وهو کیف یکون اقرب الی التحقیق والحال ان عطف الاسمیة علی الفعلیة غیر جائز فاجاب بقوله من جهة المعنی ولا شک انه فی المعنی عطف الفعلیة علی الفعلیة قوله اذ خرجت الی آخره اشارة الی انه فی المعنی جملة فعلیة قوله وحاصل المعنی والغرض فی بیان الحاصل جواب سؤال وهوان اذا لما کانت زمانیة عند الزجاج والحال ان اذا الزمانیة عبارة عما یصح وضع الزمان فی موضع اذا وذلک ههنا لا یصح لان ما بعد اذا ههنا جملة واضافة الزمان لا یصح الی الجملة لانه من الاسماء الصریحة المعروفة وحاصل الجواب انه لما اولنا اذا بالزمان یؤول الجملة بمفهوم اعنی وقوف السبع فیصح اضافة الزمان الیه قوله او مکان وقوف السبع فان قیل ان عند المبرد للخبر ههنا کلمة اذا دون قوله واقف فکیف یصح قول الشارح او مکان وقوف السبع قلنا نعم لکن ذکر الوقوف ههنا لیس لاجل ان خبره واقف بل لاجل ان اضافة المکان لا یکون الا الی الاعراض والاحداث

سلہ فیکون قولہ ففاجات عطف علی قولہ خرجت ۱۲ مولوی عبد الرحیم عفی عنہ

اللهم ارحم علینا عند الموت ولا تعذبنا فی القبر بعد الموت آمین ثم آمین

والسبع من الذوات فلن ازاد الموقوف اولنقول ان ذکر الوقوف لاجل مطابقة السابق
اعنی قوله زمان وقوف السبع قوله وقولنا زمان وقوف جواب سوال وهو انما کان
تقدیره هکذا ففاجات زمان وقوف السبع فقوله فاجات فعل وفاعل وقوله زمان مفعول
به فعلی هذا یلزم خروج اذا عن الظرفیة وقال الرضی لم اعثر بجزم وجه عن الظرفیة فاجاب
بقوله وقوله زمان الخ قوله والالم یبق اذا ظرفیة وذا لایجوز لانه لازم الظرفیة علی ما حکم
به الشارح رح فی بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام فان قلت ان جعل اذا مفعولا فیه
لایصح اذ یصیر تقدیره خرجت ففاجات السبع فی زمان وقوفه لعدم الفائدة فی التقیید
بالظرف لانه لما قال ففاجات السبع علم ان الفجاءة فی زمان وقوفه لانه لم یقف کیف اتصل
به فقوله فی زمان وقوفه لغو اجیب عنه لانسلم عدم الفائدة لان التصریح بما علم ضمنا
شائع قوله بل المفعول به محذوف جواب سوال وهو ان الفعل المتعدی انما یطلب للمفعول
فیه اذا تم بالمفعول به وهو غیر موجود فاجاب بقوله بل المفعول به محذوف وهو قوله ایاه
ای السبع قوله وقد یکون لمجرد الزمان جواب لسوال وهو ان اذا کما یکون للشرط
والمفاجات کذلک یکون لمجرد الزمان عن الشرط والمفاجات کما فی المثال المذکور فلم یذکره المص
رحمة الله فاجاب بقوله وقد تکون لمجرد الزمان یعنی انه قلیل فلذا لم یتعرض الیه قوله
وقد تستعمل الخ اشارة الی الاعتراض حاصله انه قال الشارح رح ان اذا لازم الظرفیة فلا یصح جعله
مفعولا به مع انه قد یکون مجردا عن الظرفیة کما فی قوله اذا یقوم زید اذ یقعد عمر وانما کان مجردا
عن الظرفیة ههنا لان اذا هذه وقع مبتدأ ولا ظرفیة فی المبتدأ قوله وقد سبقت الیه الاشارة
فیه اشارة الی الجواب یعنی ان خروج اذا عن الظرفیة قول القیل ثم ردالشارح رح قول القیل بقول
الرضی فی بحث اسماء الاستفهام والشرط اولنقول ان قوله وقد تستعمل جواب سوال وهو
ان اذا کما یجیء للظرفیة کذلک یجیء مجردا عن الظرفیة ایضا فحاذا یقدم الخ فلم یتعرض المصنف رح
فاجاب بقوله وقد تستعمل یعنی انه قلیل فلذا لم یتعرض الیه قوله وقد سبقت الاشارة
الیه جواب سوال وهو انه لما یصح خروج اذا عن الظرفیة وان کان قلیلا یصح جعل اذا فی قوله
خرجت فاذا الخ مفعولا به فما الحاجة الی انه مفعول فیه فاجاب بقوله وقد سبقت
الاشارة الیه بانه قول القیل وهو ضعیف اضعفه الرضی اولنقول ان قوله وقد تکون لمجرد الزمان
وکذا قوله وقد یستعمل اشارة الی مسئلة ابتدائیة من الشارح رح وقوله وقد سبقت الاشارة
الیه جواب سوال کما مر قوله ومنها اذ ولم یذکر المص رح اذ تعلیلیة لانه یبحث عن الظروف
وهو لیس منها قوله الکائنة للما ضی قد المتعلق معرفا باللام علی انه صفة اذ لانه معرفة
ایضا لانه علم لاذ الذی وقع فی التراکیب ولم

سلہ ۱ ے تقدیر قول المصنف فاذا السن ۱۲ منہ سلہ دلیل عدم الفتحة ۱۲ اللھم اغفر لی ولاحبابی ولجمیع المؤمنین

یجعل المتعلق نکرۃ بان یکون حالا لجواز الحذف لان الحال مقید بزمان العامل فقط نحو جاء فی زید راکبا بخلاف الصفۃ لانہا غیر مقیدۃ بزمان العامل نحو جاءنی زید العالم والمطلق جزئی من المقید وایضا ان الصفۃ المعرفۃ کاشفۃ غالبا والصفۃ الکاشفۃ لا یفید التقیید اصلا الی لا قلیلا ولا کثیرا قولہ وقد یجئ للمستقبل بتجریدہ عن المضی فیکون مطلقا واستعمال المطلق فی المقید شائع قولہ الاسمیۃ والفعلیۃ التی فعلہا ماض لفظا ومعنی او معنی فقط وقد اجتمعت الثلثۃ ای جملۃ اسمیۃ او فعلیۃ فعلہا ماض لفظا ومعنی او فعلیۃ فعلہا ماض فقط فی قولہ تعالی اذا خرجہ الذین کفروا ثانی اثنین اذ ہما فی الغار اذ یقول لصاحبہ الآیۃ الاول مثال الماضی لفظا ومعنی والثانی مثال جملۃ اسمیۃ والثالث مثال الماضی معنی قولہ ومنہا این وانی بناءہما لانہما تضمن حرف الاستفہام والشرط قولہ فہما للمکان قد للمبتدا بالفاء بقرینۃ اشتمال الحکم علی التفصیل ای فی قولہ استفہاما وشرطا وجعلہ صفۃ این وانی وان کان صحیحا لکن جعلہ مستقلا اصح بالقلب قولہ حالکونہما اشارۃ الی وجہ نصب قولہ استفہاما وشرطا ثم یرد علیہ ان کونہما حالا من این وانی موقوف علی الامرین احدہما صحۃ حمل الحال علی ذی الحال وہہنا لا یصح الحمل لانہ لا یقال این استفہام ولا یقال فیہما معنی الاستفہام والثانی ان الحال لا یکون الا من الفاعل او المفعول وہہنا من للمبتدا فاجاب الشارح عن الاول بقولہ ای للاستفہام یعنی انہ بحذف حرف الجر فیقتضی المتعلق فیصح الحمل باعتبارہ وقد اجاب البعض انما جعلہما عین الاستفہام والشرط اشارۃ الی رسوخہما فیہما وعن الثانی انہ حال من المبتدا علی مذہب مالکی رحمۃ اللہ علیہ او لنقول انہما حالان من الضمیر المستتر فی الجار والمجرور والی قولہ للمکان یعنی الضمیر فی متعلق الجار والمجرور وای قولہ للمکان یعنی الضمیر فی متعلق الجار والمجرور ولکن لما حذف المتعلق انتقل الضمیر الی الجار والمجرور قولہ وقد جاءنی زید اشارۃ الی مسئلۃ ابتدائیۃ من الشارح رحمۃ اللہ تعالی علیہ وہم ہنا بحث وہو انہ قال لرضی لا یستعمل الی بمعنی این الا مع من وایضا لا یجئ بمعنی کیف ومتی الا اذا کان بعدہ فعل نحو قولہ تعالی انی تؤفکون یعنی کیف تؤفکون اجیب ان من اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا فلیکن ہہنا تقدیرا ولکن الفعل اعم من اللفظی والتقدیری فیکون معنی قولہ الی زید ای الی یکون زید قولہ متی للزمان فہما قال مولانا عصام الدین قولہ فہما یشیر الی ان قولہ استفہاما وشرطا قولہ فہما للمکان استفہاما وشرطا منصوب علی الظرفیۃ فی الاستفہام والشرط اجیب عنہ ان الظرفیۃ ہہنا لا یدل علی الظرفیۃ سابقا لان تجدید الاسلوب ایضا

---

۵۲ بان قال کائنۃ ۱۲ ۵۳ ای استفہاما وشرطا ۱۲ شرح مفتی عبد الرحیم

۵۴ ای علی کائن او ثابت ۱۲ ۵۵ ای فی الاستفہام والشرط ۱۲ مفتی عبد الرحیم الفشا

اللہم اغفر لی ولوالدی ولاحبابی ولجمیع من قال لا الہ الا اللہ محمد الرسول اللہ ط

طریق عندهم قوله استفهاما وكتب الجمهور ساكتة عن كونهما للشرط فلذا لم يتعرض المصنف رح اليه واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع قوله والفرق بينهما اعلم ان الفرق غير لازم لكن من الامور الحسنة فلذا تعرض الشارح رح اليه قوله ايان يوم قيام زيد لانه ليس من الامور العظام قوله وايان قدم الحاجة فانه وان كان من الامور العظام لكن دخل على الملزوم قوله والمشهور الخ اشارة الى الاختلاف فى ايان قوله كسرهما وليس المراد مجئ كسرة الهمزة والنون معا لعدم مجيئه كذلك بل المراد هو كسرة الهمزة مع فتحة النون او كسر النون مع فتح الهمزة كذا قال عبد الرحمن قوله اى حال شئ اشارة الى الرد على البعض لانهم قالوا المراد من الحال زمان الحال ثم يرد عليه ان المتبادر من الحال ما بين الهيئة فدفع بقوله وصفته قوله وقال صاحب الخ جواب سؤال وهو انما كان معناه استفهاما عن الصفة لان زمان الحال فعلى هذا لا يصح عده من الظروف فاجاب بقوله وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف لان معنى كيف اى على اى حال فقوله على اى حال الجار والمجرور والجار والمجرور والظروف متقاربان فى ان كلواحد يقتضى المتعلق قوله ومعناه السؤال الخ اشارة الى بيان وجه جريانه مجرى الظرف يعنى ان المذكور فى معناه لفظا اى حال وهو جار ومجرور الخ قوله وتستعمل للشرط هذا مسئلة ابتدائية من الشارح رح قوله ومطلقا عند الكوفيين اى سواء كان مع ما او غيرها مع ضعف عند الكوفيين قوله فهو فى محل الرفع بالخبرية فاذا قيل كيف زيد فكيف خبر وزيد مبتدأ وقدم لتضمنه الاستفهام وكذا بنى لهذا قوله كيف جئت بفتح التاء لا بالضم لانه لا يكون السؤال من النفس قوله راكبا او ماشيا علم منه وجه اخر لجريانه مجرى الظروف لان كيف لما وقع حالا فالحال والظرف متقاربان لانه يصح تاويل الحال بالظرف لان معنى قوله جاءنى زيد راكبا اى جاءنى زيد وقت الركوب قوله لمشابهتهما من ومنذ حرفين اى لمشابهتهما من ومنذ الحرفين لفظا ومعنى وايضا ان من موضوع موضع الحرف ومنذ محمول عليه وايضا ذكره فى شرح الكافية وفى شرح المفصل انهما مقطوعة عن اضافة مرادة فى معناهما وانما لذلك بنيت على الضم كقبل وبعد وذلك لان معنى قوله من يوم الجمعة او المدة فهو يتضمن المضاف اليه كما قال الشارح رح فيما بعد لكونهما فى تاويل الاضافة قوله تارة جواب سؤال وهو انه يلزم فى قول المصنف رحمة الله تعالى عليه اجتماع المتضادان لان بين اول المدة وجميع المدة تضاد قوله اى اول مدة زمان الفعل قال مولانا عصام الدين ان معناهما او المدة مطلقا وتعين مدة كونهما مدة الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى تاويل الشارح رح اقول هذا انما

سئلہ وہو غیر مراد ہہنا ۱۲ سئلہ ای قولہ للحال استفہاما ۱۲ منہ

سفتی مولوی عبد الرحیم
اللهم تب علينا قبل الموت وسهل علينا سكرات الموت والتعذيب فى القبر بعد الموت

یصح لو ثبت استعمالہا فی اول المدۃ مطلقا ولیس کذلک فانہما یستعملان فی اول مدۃ الفعل المتصل والوضع انما یؤخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قولہ ای یقع بعد ہما لما کان الیلی مشترکا بین المقدم المتصل والمؤخر المتصل فلرفع الابہام وتعین ما ہو المراد قال بعدہما ثم لما کان قولہ بعدہما من الظروف وہو یقتضی المتعلق فلذا زاد قولہ یقع قولہ ای الاسم المفرد لما کان المفرد صفۃ وہو یقتضی الموصوف فلذا زاد قولہ الاسم فان قیل ان المفرد یصدق علی الثلثۃ ایضا لان اسماء الاعداد کلہا من قبیل الخاص منہا مفرد واحاد لکل واحد اجزاء فاذا اجتمعت صارت فردا واحدا کالسریر مفرد لان خشباتہ اجزاء وایضا المفرد ہہنا ما یقابل المثنی والمجموع واسماء الاعداد لیس بواحد منہما فینبغی ان یفسر الشارح رح بالواحد لان الواحد یکون مقابل الثلثۃ والاربعۃ قلنا الشارح رح وافق مع المصرح والمصنف رح انما اختار لفظ المفرد لان المقابل للمثنی والجمع ہو المفرد لا الواحد لانہ یقال ہذا الجمع واحد فلو کان الواحد مقابلا لہ لما اطلق علیہ واما صدق المفرد علی الثلثۃ ہہنا فممنوع لان المراد من الجمع اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما والثلثۃ فی العرف یعد من الجمع فیکون فی حکم الجمع قولہ لا المثنی الخ اشارۃ الی ان المراد من المفرد ہہنا ما یقابل المثنی والمجموع قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال ظاہر قولہ او حکما بان یکون المذکور صیغۃ التثنیۃ او الجمع لکن لا یکون مقصودا بل لوحظ علی وجہ یصیر مفردا معرفۃ فنعنی ما رئیتہ منذ الیومان اللذان صحبتنا فیہما اول مدۃ زمان عدم رؤیۃ زمان المصاحبۃ وزمان المصاحبۃ مفرد معرفۃ فالمثنی وان کان ظاہرا لیس بمفرد معرفۃ الا انہ فی حکمہ لانہ مأول بہذا ان العدد لیس مقصودا والعجب من الشارح رح انہ اورد مثال المثنی الذی فی حکم المفرد ولم یبین وجہ وجہ کونہ مفرد معرفۃ فان قیل زاد الشارح رح فی التفسیر لفظ ہذان قبل الیومان فلعل ذلک اشارۃ الی وجہ کلا افراد وہو انہ السبب الاشارۃ صار الیومان مأولا بالمشار الیہ بہذان وہو مفرد معرفۃ قلنا لو قصد ہذا المعنی لم قال فما دام لا یلاحظ ہذان الیومان امرا واحدا لا یحکم علیہما باولیۃ المدۃ کذا قال جمال الدین اجیب عنہ ان قولہ ہذان فی قولہ فما دام لا یلاحظ ہذان اشارۃ الی الیومان المذکوران فی المثال لان ہذان ہہنا تعبیر عن ہذان المذکوران فی التاویل قولہ فما دام لا یلاحظ یعنی ان جعلہما امرا واحدا باعتبار اللحاظ قولہ فی حکم المفرد لانہ فرض اول المدۃ کما ان الیوم اجزاء کثیرۃ لکن لما جعل اول المدۃ بکون شیئ واحد قولہ حقیقۃ او حکما جواب سوال ظاہر

لہ لیعنی ان المشار الیہ بہذان مثنیۃ لکن فی ضمن التثنیۃ مفرد والحال ان ذلک المفرد جنس یطلق علی الواحدۃ والمثنی والجمع ۱۲

لہ ای فسر بنولا اول مدۃ الخ ۱۲ سہ فالمعنی اول مدۃ زمان عدم الرؤیۃ بالمشار الیہ بہذان ۱۲

صفتے

یا آلہ العلمین اگر بجور براے وگر بلطف بخوانی ÷ تو بادشاہ و ما بندۂ تو ایم تو دانے ÷

و معنی حکما ای نکرة موصوفة نحو من یوم لقیتنی فتخصص الیوم بسبب الصفة وهو قوله لقیتنی قوله لحصول التعین الخ دلیل لقوله او حکما قوله من کونها ای کون الاسم قوله تارة عدیلا تارة الاولی قوله یکونان بیان المتعلق لقوله بمعنی قوله ای جمیع مدة الخ اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه اعلم ان متی وقع فی جواب متی متی رأیت زیدا یکون بمعنی اول المدة وان وقع فی جواب کم اے کم رأیت زیدا یکون بمعنی جمیع المدة قوله ای الزمان لما کان قوله المقصود صفة وهو یقتضی الموصوف فلذا زاد قوله الذی قصد اشارة الی القاعدة المشهورة وهی ان اللام اذا دخل علی اسم الفاعل او المفعول یکون اللام بمعنی الذی والاسم بمعنی الفعل قوله حال کونه متلبسا جواب عن اعتراض الرضی وهو انه ینبغی ان یقال به العدد موضع قوله بالعدد ای فیهما المقصود به العدد لان العدد مدلول الثلثة وکذا العدد یقصد من الاشیاء الذین یلیهما ولا یقصد الاشیاء منه حاصل الجواب ان هذا انما یرد لو جعل الباء صلة المقصود ولیس کذلک قال مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ما ذکره الشارح لدفع الاعتراض المذکور بل یصح ان یجعل الباء صلة المقصود کما هو الظاهر بان یکون المراد من قوله بالعدد هو اسم العدد ولا شک ان الثلثة مثلا اسم العدد انتهی قوله لکن یأبی عنه اللفظ لانه یکون فی الالفاظ دون المعنی وعلی تقدیر المعترض یکون هکذا یلیهما المعنی المقصود باسم العدد فیکون نسبة الایلاء الی المعنی وذا لا یجوز قوله ای بعدده المستغرق جواب سؤال وهو انه منقوض بقولنا ما رأیته مذ یومنا اذ لا نعدد فی الیوم مع انه اریدمنه جمیع المدة حاصل الجواب المراد من التعدد اعم من ان یکون تعدد الافراد وتعدد الاجزاء ففی الیوم وان لم یجد تعدد الافراد لکن وجد تعدد الاجزاء او تقدیر السؤال هکذا ان التلبس بالعدد ثابت علی التقدیر الاول ایضا کما فی قوله ما رأیته مذ الیومان الذان صاحبنا فیهما مع انه اراد منها اول المدة حاصل الجواب المراد بالعدد ما یستغرق جمیع المدة واما المثال المذکور فلیس المراد منه جمیع المدة بل المراد منه اول المدة فقط قوله وقد یقع بعدهما المصدر سواء کان بمعنی اول المدة او جمیع المدة قوله مذ ذهابک ای ابتداء عدم خروجی ذهابک قوله او الفعل ای الفعل مع الفاعل فلا یرد ما قال عصام الدین الاولی ان یقال او الجملة الفعلیة قوله ای ما کتب علی هذه الصورة جواب سؤال وهو ان قوله او ان لا یخلوا اما ان یراد منه المخفف او المشدد فایهما یراد خرج الاخر مع ان الواقع بعد مذ ومنذ کلاهما فاجاب الشارح بقوله ای ما کتب الخ یعنی ان العبارة بحذف المضاف ای صورة ان فیشمل المثقلة والمخففة لان کلمة ان مستعملة فیما کتب علی هذه الصورة حتی یرد علیه انه یفهم من عبارة الشارح ان یقرء ای

اللهم اغفر لی ولوالدی وجمیع المؤمنین بحرمة النبی وآله الامجاد

ماکتب علی هذه الصورة لان الشارح رح منع عن ان یکون هذه الکلمات فعلی هذا لا یحصل الاختصار
وقیل اعتمد علی تصویر ان بالتشدید والتخفیف او لقوله المراد منه المشدد واما المخفف فهو مدرج
فی ذکر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدر یقید بعدها جواب سوال
وهو انه علی هذا لا یصح حمل المصدر او الفعل علی مذ ومنذ والحال ان الحمل لابد منه لانهما مبتدأ
وخبر فاجاب المصنف رح بقوله فیقدر الخ قوله ای کلواحد جواب سوال ظاهر
قوله اسمین اما حال من مذ ومنذ او صفتهما وفیه احتراز عن مذ ومنذ حرفی الجارة لانه
لا یحمل لهما من الاعراب قوله وهما معرفتان جواب سوال ظاهر قوله بمعنی اول المدة
او جمیع المدة وهما ترکیبان اضافیان فاذا کان معنی الشئ معرفة فهو ایضا معرفة فان قیل
هذا شئ اخر من المعارف فلم لم یعده منها وایضا یبطل الحصر بما حصروها قلنا هو داخل فی
المضاف لانه اعم من ان یکون صورتا او حکما فان قیل لو کفی التاویل بالاضافة فی صحة
الابتداء بالنکرة لصح وقوع کل نکرة مبتدأ لامکان التاویل بالاسم المضاف کرجل مثلا بانه
مذکر بنی آدم فان قوله مذکر مضاف الی بنی آدم فینبغی ان یکون رجل معرفة لصحة التاویل
بالاضافة فی معناه قلنا الصواب ان یقال بالدلیل انهما مضافان الی الجملة حذفت
لدلالة جملة سابقة علیها ولذا بنیت مذ ومنذ علی الضم تشبیها لهما بالغایات فی کونهما مقطوعة
عن الاضافة الی الجملة وهی بتاویل المفرد المعرفة والتقدیر ما رایته من مارئیته یوم الجمعة
ای من عدم رؤیتی ای اول زمان عدم رؤیتی فیکون من المضاف الی احدها ای احد
المعارف اجیب عن الاول ان التاویل بالاضافة انما یکون فی موضع السمع لانها نکرة
بعد الوقوع لان التاویل یجری فی کل نکرة وعن الثانی ان ماقلت انه صواب
فصحیح ایضا بالتاویل الضعیف فلا یکون دلیلا مستقلا من غیر انضمام التاویل الاول مع هذا
التاویل فیقوی احدهما بالاخر فیکون باجتماعهما دلیلا واحدا قوله ای خبر کلواحد
جواب سوال ظاهر قوله لیقع بیان المتعلق الظرف وهو بعده قوله فانهما عنده
خبر المبتدا ای لزعمه نکارتهما قوله ویرد علیه فان قیل ان قوله یومان نکرة مخصصة
بتقدیم الخبر الظرف لانهما من الظروف وانما یرد غایة لو کان هو قائلا بتعریفهما ولیس کذلک
لانه یقول انهما نکرتین اجیب عن الاول هذا مرفوع بما ذکره بقوله واعلم انهما اسمان
صریحان لا ظرفان فلا یکون الخبر ظرفا وعن الثانی ان معناه ان یومان نکرة بالاتفاق
والخبر معرفة علی الاختلاف فیکون معرفة من وجه اجیب عن اعتراض
الشارح رح علی الزجاج ان قول الزجاج فیما یکون بعدهما معرفة واما اذا کان
نکرتا فهو موافق مع الجمهور قوله واعلم الخ اشارة الی الاعتراض

ای فیما سبق من المعارف ۱۲ شصلہ ای کانا مبتدء وخبرا فیهما ۱۲ شرح مولوی عبد الرحیم

علی المصنف رح قوله لاظرفان لان الظرف مایقع فیہ شئی والمبتدأ والخبر لایقع فیہما شئی
فان قیل ان کونہما مبتدأ یستدعی ان یکونا اسمین صریحین لامتناع کون المبتدا ظرفا
واما کونہما خبرین لایستدعی کونہما اسمین صریحین لان الخبر جاز ان یکون ظرفا قلنا
المراد من قوله لاظرفان ہو ان ظرفیتہ غیر مقصودة فی المبتدأ والخبر فان معنی قولنا ماذا تفعل
مذ ثلثة ایام لیس ابتداء عدم رویتی لزید فی ثلثة ایام بل معناہ ان ابتداء عدم رویتی لہ
ثلثة ایام قوله الا ان یراد بظرفیتہما الخ اشارة الی الجواب قوله ومنہا لدی ولدن اعلم ان
ظاہر کلام المصرح ان لدی لغة برأسہ لانہ قال وقد جاء لدن کذا وکذا ولم یذکر لدی
فیہا بل ذکرہ سابقا لکن ہذا مخالف مما ذکر فی الصحاح من ان لدی لغة فی لدن اجیب عنہ
لامخالفة لان عبارة الصحاح محمولة علی حذف عبارة اخری تقدیرہ ان لدی محمول لغة
علی لدن ولاشک ان لدی محمول فی البناء علی لغة من لغات لدن وہو لَدُ و لُدُ و
لُدْ لانہا موضوعة وضع الحرف والباقی محمولة علیہا اعلم ان الاصل فی ہذہ الالفاظ
لفظان احدہما لدی والاخر لدن والباقی لغات فی لدن ومعنی لدی مغیر من معنی
لدن اذ معنی لدی عند ومعنی لدن ولغاته من عند لیخ ان ابتدائیتہ الغایة لازم معہما
فیذکر فی مقابلہا کلمة الی فالحاصل ان فی لدن تسع لغات کعضد وحمل وکتف و
جیر وقمن وعل وقم وخذ ولت بفتح اللام وکسر التاء ولُدُن بضم اللام وسکون الدال
وفتح النون فہذہ عشر لغات لکن خرج موزون عضد لانہ اصل اعنی لدن فبقی تسع
ثم المصرح ترک من لغات لدن ثلثة اعنی کتف ولت ولُدن لقلتہا فبقی من لغات لدن
ستة والمصرح ذکر ثمان لانہ ذکر ستة منہا والسابع لدن اعنی اصلہا والثامن لدی
ثم ستة لغات لدن علی قسمین احدہما مع النون والاخر بسقوط النون وانما قدم المصرح ما
فیہ النون لکون التغیر فیہ یسیرا فکان قریبا الی الاصل وہو لدن فان قیل ان المذکور
فی قول المصرح من اللغات لدن لدن لدن یعنی ہذہ النقوش الثلاثة من غیر الحرکات
والسکنات فمن این جزم الشارح ان الاول بفتح اللام وسکون الدال وکسر النون والثانی
بفتح اللام والدال وسکون النون والثالث بضم اللام وسکون الدال وکسر النون وکذا المذکور
فی قوله المصرح لد لد لد یعنی ہذہ النقوش الثلثة من غیر الحرکات فمن این علم الشارح رح ان
الاول بفتح اللام وسکون الدال والثانی بضم اللام والسکون الدال والثالث بفتح اللام وضم الدال
قلنا انما جزم الشارح رح بہذا الطریق ای بہذہ الحرکات والسکنات من جہة قاعدة مشہورة
وہی ان تغیر اللغة انما یکون للتخفیف فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف ولاشک ان الاخف
فی الثلثة الاولی ثم الثانی والثالث ولک الثلاثة الاخیرة اعنی ماکان بدون النون الاول اخف ثم الثانی
ثم الثالث بالنسبة الی الاصل قوله وبناء ہا وضم بعضہا وضع الحروف الخ وفی شرح المفصل

بنی لذا لشبهها بالحروف لوضعها علی الصیغة التی لیست علیها الاسماء المتمکنة وانما علیها الحروف فاشبهت الحروف وبنی لدی لانه هوهو وقوله هو الاول ضمیر الفصل فالضمیر فی قوله لانه راجع الی لدی والضمیر فی هو الاول ایضا راجع الی لدی والضمیر الثانی راجع الی لد فالحاصل انما یبنی لد لشبه الحرف ویبنی لدی لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لایضر الا تری ان نزال مبنی لشبهه بانزل وبنی مجاد لشبه بنزال وان اختلف جهات الشبه وبهذا التقدیر ظهر دفع ما قال عصام الدین لا وجه للحکم ببناء لد لمجرد موافقتها فی بعض الحروف بلدن ای بلغات لدی وهی لد لد مع عدم الموافقة فی المعنی اذ لدی بمعنی عند ولدن ولغاته بمعنی من عند یعنی یلزمها الابتداء واورد الشیخ الرضی الاعتراض وهو ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع علی ما یعلم الواضع من کونها حال الاستعمال فی الکلام مبنیة لمشابهة المبنی فلا یجوز ان یکون بناءها مبنیا علی وضعها وضع الحروف للزوم الدور لان البناء یتوقف علی الوضع والوضع علی البناء اجیب عنه لانسلم ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف مبنی علی ما لا یعلم حالها من کونها مبنیة حال الاستعمال لم لا یجوز ان یکون بناؤها علی کونها لکثیرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربة مع کونه ثنائیا کم ای کقدیب المراة من جانب الزوج وهن قوله وکلما بمعنی عند ثم المتوهم یتوهم ان المراد من هذا الکل الکل الاجتماعی فدفع صاحب التکملة بقوله ای کلها مشترکة فی هذا المعنی الا ان لدن ولغاتها یلزمها الابتداء فلذا یلزمها من ظاهرة وهو الاغلب مقدرة فهو بمعنی من عند والا لدی فهو بمعنی عند ولا یلزمه معنی الابتداء کذا فی الرضی قوله وحملت البقیة علیه ای علی البعض ووجه الحمل التفاتا لفظا ومعنی قوله والفرق ای بین لدی واخواته وبین عند قوله وحکمها ای حکم کل واحد من لدی واخواته قوله ای ان تجر بها ای تجعل مدخولها مجرورا قوله وقد ینصب علی صیغة المجهول اعلم ان غدوت بعد لدن لایکون الا منونة وانکانت معرفة کذا قال المولوی قوله وانکانت معرفة ... دفع وهم وهو ان غدوت انما یکون منونة اذا کانت نکرة ولجعل معرفة یصیر غیر المنصرف بان یکون علما لغدوت معینة فدفع بقوله وانکان معرفة قوله تشبیها لنونها لما کان للدنی مرکبا من الجزئین احدهما اعمال لدن خاصة والثانی معمولیة غدوت خاصة اشار الی الوجه الاول بقوله تشبیها لنونها الخ والی الثانی بقوله ولکون غدوت الخ قوله ولذلک ای لاجل ان نونها مشبهة بالتنوین من حیث انه یحذف ویثبت کالتنوین قوله و لکون غدوت عطف علی قوله تشبیها من حیث المعنی کذا قال المولوی قوله من حیث المعنی جواب سوال وهو ان عطف قوله ولکون غدوة علی قوله لا یجوز اذ یلزم عطف الجملة علی المفرد لان قوله ولکون جار ومجرور وهما فی حکم الجملة باعتبار المتعلق حاصل الجواب

له یعنی ان الشیخ الرضی لم یتعرض لذکر الامور التی یستحق ذکرها فی الخطبة

له لیس هذا القول فی النسخ المطبوعة

انه قوله تشبيها مفعول له فاللام مقدر فيه يعني للتشبيه فهو جملة ايضا من حيث المعنى اعلم ان تشبيه لدن بطل لاجل المماثلة لان عمل لدن من رطل فلا يرد انه يلزم الاستعارة من المستعير وذا لا يجوز قوله اكثر استعمالا من سحرة وغيرها كبكرة وانما كان الغداة اكثر استعمالا لان معناها پشتگاه فكثير من اعمال الناس يقع فيها والحال ان كثرة الاستعمال يطلب الخفة والتخفة في النصب قوله ومنها قط لا يستعمل بدون النفي نحو كنت أراه قط اى دائما قوله اتباعا بضمة الطاء فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يفتح الطاء ايضا اتباعا لفتح القاف عنه قلنا هذا نكتة بعد الوقوع قوله هو اسم فعل بمعنى الامر اى اسكت وانته قوله اى لاجل الفعل جواب سوال وهو ان قوله للماضي لا يخلو اما ان يكون معناه ان قط موضوع للفعل الماضي او يكون موضوعا للزمان الماضي فعلى الاول ينبغي ان يكون قط من اسماء الافعال ولا يقول به احد وعلى الثاني لا يصح قوله للنفي لان قط موضوع للزمان الماضي فلا محالة يكون الزمان منفيا اى معدوما فعلم نفيه وعدمه بقوله الماضي لان الماضي ما مضى وانقضى فلا حاجة الى قوله المنفي حاصل الجواب ان كلا الحالين مستقيم اما الاول فلان قط انما كان اسم الفعل لو كان موضوعا للفعل الماضي فقط من غير تقييد بقوله المنفي فلما قيد به فلا يكون اسم الفعل وانما قال الشارح اى لاجل الفعل الماضي ولم يقل المنفي مع ان الجواب يتوقف عليه اكتفاء بما ذكر للمصرح واما الثاني فالمراد هو الزمان الماضي وقوله المنفي ليس فيه الضمير الراجع الى الزمان بل فاعله محذوف وهو وقوع الشئ فيه فيكون توصيف الماضي بالمنفي باعتبار حال المتعلق لا باعتبار الموصوف وانما زاد قوله لاجل دفع وهم وهو ان يتوهم ان اللام في قوله للماضي بمعنى في كما هو الشائع فعلى هذا لا يعلم معنى قط وايضا ان اللام قد يجيء بمعنى من كما في قوله تعالى سمعوا لها شهيقا اى منها ثم لما كان موصوف الماضي فعلا كما في التوجيه الاول فيه صرف اللام عن المتبادر هو كونه صلة الوضع لان قط حقيقة في الزمان لا في الفعل فلا يصح تعلقه بالوضع وقوله والماضي المنفي على معنى المتبادر لان المنفي صلة الفعل الفعل باعتبار حال الموصوف وفي التوجيه الثاني بقاء اللام على التبادر لانه يصح جعله صلة للوضع اذ لا شك ان قط موضوع للزمان الماضي لانه من الظروف لكن اسناد المنفي اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا فيكون في كل التوجيهين امران احدهما خلاف المتبادر والاخر على وفق التبادر قوله وقيل حملت على اختها اى قيل بناء المشددة لحملها على اختها وهي عوض في ان كلا منهما لنفي الفعل وانما بني عوض لما ذكر الشارح فيما بعد قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة قال المولوى عصام الدين رح ان عوض لما كان من الاسماء التي هي مقطوعة فهو داخل في قوله فيما قطع عن الاضافة فايراده ههنا لغو انتهى اجيب عنه سلمنا انه داخل فيما قطع عن الاضافة لكن ذكره ههنا ليعلم ان

متعلقہ خاص دھو المستقبل النفی قولہ نحو عوض العائضین وانما نصب عوض لانہ مفعول لاجلہ قال مولانا عصام الدین لم لا یجوز ان یکون مبنیا علی الفتح لان الفتح ایضا جاء فی بعض کما قالہ الشارح وقد جاء مع فتح الضاد وکسرھا فمن علم انہا معرب قلنا انہ لو کان مبنیا لجاء ضمہ وکسرہ فی ھذا التراکیب ایضا لان البناء علی الضم افصح والکسر مساویہ ولا یقولہ بہ احد اقول ان الاضافۃ الی المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتہا وھی التخصیص والتعریف والتخفیف بالتعرب ای لاختصاصہا بالمعرب ولذا یعرب الغایات عند الاضافۃ الی المفرد قولہ ای دھو الدھرین اشارۃ الی تفسیر غیر المشہور بالمشہور ثم لما کان شہرۃ الدھر لیس من کل وجہ بل کان بالنسبۃ الی بعض الناس فلذا اشار الشارح بقولہ ومعنی الداھر والعائض الخ انما سمی الزمان المستقبل بعوض لانہ کلما مضی جزء یاتی عوضہ جزء اخر کذا فی القاموس یعنی فی الزمان المستقبل معنی العوضیۃ لانہ کلما مضی جزء اتی عوضہ جزء اخر قولہ الظروف المضافۃ الخ ای الظروف المعربۃ غیر الظروف المذکورۃ یجوز اعرابہا وبناؤھا بخلاف الظروف المبنیۃ المذکورۃ لانہا اذا اضیفت الی الجملۃ یجب بناؤھا کما فی اذا وحیث لانہ لما وجب الاضافۃ وجب البناء ولما جوز الاضافۃ جوز البناء قولہ الی الجملۃ سواء کانت اسمیۃ او فعلیۃ قولہ او الی کلمۃ اذا انما زاد کلمۃ الی اشارۃ الی ان قولہ او اذ عطف علی الجملۃ وانما زاد قولہ کلمۃ لئلا یتوھم ان المراد من اذ معناہ وذا غیر جائز لان الاضافۃ لا یکون الی المعنی وانما خص اذ مع ان ھذا الحکم کما کان لاذ کذلک لاذا وحیث لان الجملۃ اعم من الاسمیۃ والفعلیۃ وکلاھما یقعان بعد اذ قولہ لاکتسابہا البناء من المضاف الیہ فان قیل ان الکسب من المضاف الیہ انما یکون اذا کان مبنی الاصل واذ لیس بمبنی الاصل قلنا ان اذ وان لم یکن مبنی الاصل لکن مضاف الی مبنی الاصل وھو الجملۃ لانہا عند صاحب المفصل مبنی الاصل کما مر فی صدر الکتاب فکانہا مضافۃ الی الجملۃ بواسطۃ اذ قولہ ولو بواسطۃ جواب سوال ظاھر قولہ من خزی یومئذ اے از شرمندگی روز قیامت فیمن قرء بالفتح متعلق بکلا الایتین فانہ قد یضم فی الاول ویکسر فی الثانی قولہ ویجوز اعرابہا الخ اشارۃ الی ان الجواز ھھنا بمعنی امکان الخاص فیکون سلب الضرورۃ من الجانبین فیکون الاعراب والبناء قولہ ولا یجب الکتساب جواب سوال ظاھر لان اکتساب البناء انما یجب اذا کان الاضافۃ واجبۃ والاضافۃ ھھنا غیر واجبۃ بل جائز فکذا البناء یکون جائزا قولہ ای کالمذکور جواب سوال وھو انہ فات المطابقۃ لان ذلک من اسماء الاشارۃ المفردۃ والمشار الیہ جمع وھو الظروف فاجاب بقولہ کالمذکور ثم یرد علیہ ان المذکور سائر الکتاب من اولہ الی ھھنا فاجاب بقولہ من الظروف قولہ مذکورین حال من مثل وغیر باعتبار نسبۃ المماثلۃ المستفادۃ من الکاف فی کذلک قولہ

عوض له بین اسم الاشارة والمشار الیه ۱۲ منه متعلق بالاختصاص ۱۲

لمشابهتهما الظروف الخ يعني ان مثل وغير مشابه بحيث واذا واذ في ان الكل لازم الاضافة لاكن اضافتها الى الجملة واضافتها الى المفرد لكن هذه المشابهة بعيدة لانها ليست بطريق واحد اذ المشبه به مضاف الى الجملة والمشبه الى المفرد فينبغي ان يكون المشبه ايضا مضاف الى الجملة والحال ان اضافة المشبه لا يجوز الى الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير اليها ليزيد مشابهتهما مع الظروف بان دخلوا مثل وغير على الجملة مع ما المصدرية او ان المصدرية ليكون مثل وغير مضافا الى الجملة صورة لزيادة المشابهة وان جعل الجملة مفردا بدخول ما وان للمصدريين ليصح اضافته مثل وغير لانهما لا يضافان الا الى المفرد **قوله وبهذه** المشابهة **جواب سوال** وهو ان مثل وغير ليسا من الظروف فمن اين ذكرا في مجثهما فاجاب بقوله وبهذه المشابهة اى انهما لازم الاضافة **قوله ويجوز اعرابهما** اشارة الى ان الجواز بالامكان الخاص **قوله المعرفة** مصدر معناه شناختن لكن هذا معنى لغوى واما في الاصطلاح فيطلق على ما فيه التعريف اى المصدر المبنى للمفعول فلا يرد انه اذا كان مصدرا فكيف يصح حمله على زيد وكيف يصح قولهم في غير المنصرف المراد تعريف المعرفة **قوله اى هذا باب بيان** اشارة الى بيان اعراب **قوله المعرفة والنكرة** يعني انها خبر مبتدا محذوف وهو قوله هذا وخبريتهما باعتبار حذف المضاف والمضاف اليه اعني قوله باب بيان **قوله من اقسام الاسم** انما قال هذا مع ان البحث في الاسم لئلا يذهب الذهن الى الغير واشارة الى ان هذا تقسيم اخر في الاسم كما ان التقسيم الاول في المعرب والمبنى وانما نبه بالاسم لبعد عهد الاسم وهو مورث النسيان **قوله اى اسم جواب سوال** وهو ان التعريف يصدق على الفعل نحو ضرب لانه وضع لشئ بعينه وهو زدن وعلى الحرف نحو من لانه وضع للابتداء وايضا يرد ان المتبادر من كلمة ما انها موصولة لكثرة الاستعمال فعلى هذا لابد من ضمير الفصل وايضا الموصول مع الصلة شئ واحد فان فرض جنسا لا يوجد الفصل في التعريف وان فرض فصلا لا يوجد الجنس فيه وايضا المتبادر من كلمة ما شئ مطلق لانها يطلق على ذوى العقول وغيرها على السواء فعلى هذا لا يوجد الجنس في التعريف لان الجنس في تعريف القسم مقسم ذلك القسم وهو الاسم لا الشئ فاجاب بقوله اى اسم واما الجواب عن الاول فظاهر وكذا عن الثالث لانه لما فسر باسم منكر علم انه ليس موصولة وذلك لان كلمة ما وقع في موضع الخبر والاصل فيه ان يكون نكرة فلذا اجعلها موصوفة **قوله بوضع جزئي او كلي** دفع وهم وهو ان المتبادر من الموضع وضع شخصي فلا يتناول علم الجنس كاسامة فدفع بقوله بوضع جزئي الخ او انه دفع وهم اخر وهو ان يتوهم ان المراد من الوضع ما كان الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظان بخصوصه كزيد بخصوصه فعلى هذا لا يتناول التعريف الاقسام الاخرى فدفع بقوله بوضع جزئي او كلي وحاصل المقام ان الاقسام الاربعة ههنا لانه لاحظ للوضع والموضوع له بخصوصهما نعم جزئي **فان قيل** ان الخصوصيتين ثابت للطرفين لا للوضع فكيف يكون هذا اقسم الوضع

المعرفة والنكرة

قلنا ان خصوصیۃ النسبۃ یثبت بخصوصیۃ الطرفین او یلاحظ الموضوع والموضوع لہ بوجہ اعم کما فی المشتقات فان ما کان بوزان فاعل مثلا ھو موضوع لمن قام بہ الفعل او یلاحظ الموضوع بوجہ اعم کما فی اسماء الاشارات والمضمرات او یلاحظ الموضوع لہ بوجہ اعم ولا وجود لہ فی الخارج وتحقیقہ مر فی بحث الوضع فی تعریف الکلمۃ فلینظر فیہ قولہ متلبس جواب سوال وھو ان الباء فی قولہ بعینہ لا یخلو اما للسببیۃ او للاستعانۃ لا سبیل الی الاول لان العین عبارۃ عن ذات الشئ فیلزم السببیۃ للنفس ولا الی الثانی لانہ یلزم الاستعانۃ بالنفس وذا لا یجوز فاجاب بقولہ متلبس یعنی لیس الباء لشئ منھما بل لامر اخر وھو الملابسۃ قولہ بذاتہ جواب سوال وھو انہ لم خالف المصرح عن سائر النحویین لانھم قالوا بذاتہ بلا قولہ بعینہ فاجاب بقولہ ای بذاتہ یعنی انھما مرادفان فبذکر احدھما لا یکون مخالفا عن الاخر قولہ المعینۃ جواب سوال وھو انہ یصدق التعریف علی النکرۃ لانھا ایضا وضعت لذات الشئ فاجاب بقولہ المعینۃ ثم یرد علیہ ان المعین عبارۃ عن الشخص فعلی ھذا یخرج اسامۃ فاجاب بقولہ المعلومۃ قولہ المعھودۃ جواب سوال ھو انہ لما کان الباء للملابسۃ فموایض غیر صحیح لانہ یلزم الملابسۃ مع النفس وذا لا یجوز فاجاب بقولہ المعھودۃ یعنی ان اضافۃ العین الی الضمیر عھدیۃ وھو ایکون معھودا بینھما فیکون خاصا والشئ عاما فیکونان غیرین فلا یکون الملابسۃ مع النفس فان قیل لو جعل ھذا فی الابتداء لا یحتاج الی قولہ متلبسا قلنا ان الشارح اختار ھھنا ترجیم العنان وھو عبارۃ عما یذکر المحتملات ثم یاتی بالمقصد قولہ للمتکلم والمخاطب قال مولانا عصام الدین لا دخل لعلم المتکلم فی کونہ معرفۃ لانہ عالم فی النکرۃ ایضا فالمعتبر فی المعرفۃ علم المخاطب فلا فائدۃ فی ذکر المتکلم اقول ذکر المتکلم لاجل قولہ المعھودۃ لانہ لا یکون الا بین شخصین او نقول ذکرہ اشارۃ الی التشبیہ ای المعلومۃ للمخاطب کما تکون معلومۃ للمتکلم قولہ فالشئ مقیدا جواب سوال وھو انہ اذا قیل جاءنی رجل وکان معلوما بینھما ینبغی ان یکون معرفۃ فاجاب بما حاصلہ ان المعلومیۃ انما یعتبر مع الوضع لا المعلومیۃ المجردۃ عن الوضع قولہ ستۃ انواع جواب سوال وھو انہ لا یصح حمل المضمرات علی قولہ ھی لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم لان الضمیر فی ھی راجع الی المعرفۃ وھی اعم من المضمر والجواب ان ھذا التقسیم علی قسمین احدھما تقسیم الکلی الی الجزئیات والثانی تقسیم الکل الی الاجزاء فسال السائل انہ من ای قسم فاجاب بقولہ ستۃ انواع یعنی ان قولہ ھی مبتدا محذوف الخبر ولما اطلق لفظ الانواع علم انہ تقسیم الکلی الی الجزئیات ثم یرد علیہ انہ لا یعلم تعلق قولہ المضمر الخ مع السابق فاجاب بقولہ فالاول یعنی انہ خبر مبتدا محذوف ثم الجملۃ بیان لستۃ انواع قولہ واشار بترتیبھا جواب سوال وھو انہ لم قدم المضمر علی الباقی ثم وثم فاجاب بقولہ واشار الخ لان المضمر بلیغ فلا بد لاختیارہ

هذا الترتيب الذى ذكره من نكتة والاشارة الى ترتيبها فى المرتبة تصلح نكتة لذلك فيحمل عليه قوله بحسب المرتبة فهذا الترتيب الذى ذكره المصنف مذاهب سيبويه كما قال الشارح فى اخر المعارف فلا يرد ما قال جمال الدين ان الترتيب المذكور فى المتن لا يوافق شيئ من المذاهب قوله باذاء معان معينة مشخصة قال مولانا عصام الدين ان ذكر التشخصه يدل على انها موضوعة لمعان شخصيته وهى جزئيات حقيقة وهو غير جائز فى مطلق المضمرات فان ضمير الغائب موضوع لمعان كلية ايضا نحو الانسان هو حيوان ناطق قلنا الانسان مرجع ذكر لا حقيقى فان المرجع الحقيقى هو كل واحد من الافراد بخصوصه او نقول المراد من المشخص هو المعلومية سواء كان بالشخص وبالنوع قوله باعتبار امر كلى جواب سوال وهو ان الافراد غير منضبط فكيف يكون الوضع لها مع انه لابد للواضع ان يعلم بما وضع له من حيث انه يحكى الخ اى هذا الامر الكلى قوله وجعله آلة لانه مقصود بذاته بحيث لا يفاد ولا يفهم اى لا يفهم من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخصوصه ولا يفهم منه هذا المفهوم الذى هو القدر المشترك فلو كان لفظ انا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه قوله فتعقل ذلك ... المشترك المقصود بالتعريف قوله لانه الموضوع وقوله فتعقل ذلك توطيئة للتعريف فلا يرد انه تعريف على النفس كما ترى قوله فالوضع كلى جواب سوال وهو انه الوضع على اربعة اقسام فسال السائل ان وضع المضمرات من اى قسم قوله الشخصيته او الجنسية دفع وهم وهو ان المتبادر من الاعلام هى الشخصيته لكما لها فدفع بقوله الشخصيته اى يعنى انها اعم قوله من حيث معلومية ومعهودية اعلم ان الفرق بين الجنس وعلم الجنس ان فى الاول الواضع لا يعلم المخاطب قبل الوضع وفى الثانى يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فيكون كما وضع له المعنى معهودا بين الواضع والمخاطب قوله ومعرفة عطف على قوله علم اى ليس بنكرة قوله مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته اى لا يعلم الواضع المخاطب ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى فلا يرد انه اذا لم يكن معلوما فيكون الوضع للمجهول وذا لا يجوز قوله يعنى اسماء الاشارات والموصولات يعنى ان المبهمات اذا ذكرت فى كتب النحو يراد منها اسماء الاشارات والموصولات لكن توهم ارادة الغير ثابت فيها لعمومها فلذا فسرهما قوله وانما سميت جواب سوال وهو انه يلزم فى عبارة المصنف القول بالمتنافيين وهما الابهام والتعريف وحاصل الجواب ان اجتماع المتنافيين لا يجوز اذا كان فى زمان واحد وههنا فى الزمانين لان الابهام قبل الاشارة والتعريف بعد الاشارة قوله وهذا القسم ايضا الخ جواب سوال وهو انه اى الوضع على اربعة اقسام فسال السائل ان وضع المبهمات من اى قسم فاجاب بما ترى قوله سمى المشار اليه اضافة المعنى الى مشار اليه بيانية قوله وعين عطف على تعقل قوله لان التصور والمراد من التصور المصور المعتبر فيه اى فى الوضع قوله وهو اى المصور المشترك قوله لانه اى للموضوع له خصوصيته كل واحد من تلك الافراد بخصوصه فلا يرد لا يصح حمل خصوصيته على الموضوع له لانها من الاوصاف

قولہ والرابع والخامس انما جمعہما لرعایۃ قولہ للماتن او عرف بالنداء بایراد کلمۃ او قولہ او الجنسیۃ لانہ یعلم بہا المفہوم مثل اسامۃ قولہ وانما لم یقل ما دخلہ اللام جواب سوال وہو ان اللام لا یکون الا للتعریف فما الحاجۃ الی التقیید بقولہ ستعرف بل ینبغی ان یقول ما دخلہ اللام فاجاب بقولہ وانما لم یقل یعنی لا نسلم ان اللام لا یکون الا للتعریف لانہ قد یکون لغیر التعریف کاللام الزائدۃ فان قیل ان اللام الزائدۃ قلیل فالظاہر ان یقال لئلا یدخل اللام الاسمیۃ کاللام الداخلۃ علی اسم الفاعل والمفعول فانہا لیست لتعریف ما دخلہ بل ہی معرفۃ بنفسہا لانہا موصولۃ والمفعول معرفۃ بنفسہ لانہ معرفۃ للغیر کاللام والنداء اجیب لو قال ما دخلہ اللام لا یدخل لام الاسمیۃ ایضا لانہ داخل فی الموصولات التی مر ذکرہا قولہ والمیم جواب سوال وہو ان حصر المعارف فی الستۃ باطل فاجاب بقولہ والمیم الخ وقصتہ ان رجلا من قوم حمیر لم یودی اللام بل ادی المیم فی موضع اللام فسال من النبی صلی اللہ علیہ وسلم امن امبر امصیام فی امسفر فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم لمطابقۃ قولہ لیس من امبر امصیام فی امسفر فان قیل الصوم فی السفر اولی فکیف قال النبی صلی اللہ علیہ وسلم لیس من البر الحدیث قلنا ان اللام فی الصوم التی ابدل منہا المیم للعہد ای الصوم المعہود فی السفر المعہود وہو سفر الغزاء ولا شک ان الافطار فی سفر الغزاء افضل فی یوم المحاربۃ قولہ بدل من اللام لیس معناہ انہ منقلب من اللام بل معناہ انہ یستعمل فی موقعہ وفی شرح التسہیل ان منشا الابدال ہذا لما کانت اللام تدغم فی اربعۃ عشر حرفا فیصیر المعرف باللام کانہ من المضاعف العین الذی فائہ ہمزۃ جعل اہل الیمن ومن کان قریبا منہم بدلہا میما لان المیم لا تدغم الا فی المیم فلا یشتبہ المعرف بالمضاعف والحروف الاربعۃ عشر التاء والثاء والدال والذال والراء والزاء والسین والشین والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون قولہ اذا قصد بہ معین وہو حد واقعی لا احترازی والا فرجل مضموم غیر منون لا یکون الا معینا وکذا فی قولہ لغیر معین اشارۃ الی ان تعریف النداء انما یکون اذا اقترن معہ القصد والا فلا قولہ ولم یذکرہ المتقدمون جواب سوال وہو انا لا نسلم ان النداء من المعارف والا لذکرہ المتقدمون وایضا لو کان النداء من المعارف لبطل حصر المعارف فی الخمس حاصل الجواب ان عدم ذکر المتقدمین لیس لاجل انہ لا یکون من المعارف بل لاجل انہ راجع الی ذی اللام وکذا الحصر بالخمس لاجل انہ راجع الی ذی اللام اذ اصل یا رجل یا ایہا الرجل یعنی انہ کان فی الاصل معرفا باللام توصل لندائہا بای ثم حذف اللام وای لکثرۃ الاستعمال فصار یا رجل قولہ واصل یا رجل یا ایہا الرجل وہذا فی اصطلاحہم والا فانا لا ندری من این علم ان اصل یا رجل یا ایہا الرجل .... قولہ

لہ لوجود القسم السابع وہو المیم ۱۲ م

ای احد الامور الخمس **وههنا اعتراض** یرد علی الشرح وهو ان الضمیر فی قوله احدها راجع الی المعارف السابقة والمنادی ایضا من المعارف مع انه لایضاف الیه شیٔ لان یاحرف النداء یقتضی الصدارة فلو جعل المنادی مضافا الیه لفات صدارة النداء وایضا یلزم الفصل بین المضاف والمضاف الیه بحرف النداء واجاب شارح الهندی رح عن هذا الاعتراض ان الضمیر فی احدها راجع الی الامور الاربعة ای من غیر المنادی **واجاب الشارح رح** عن هذا الاعتراض ان الضمیر راجع الی الامور الخمس لانه المتبادر ولایستلزم صحة الاضافة الی احدها صحتها بالنسبة الی کل واحد لان لفظ احد فی الاثبات وضع لواحد مبهم کما فی النکرات لا للعموم فمن قال انه تکلف فقد تکلف **قوله** الی المعرفة ایضا الاظهر ان یقال لیدخل فیه المضاف الی المضاف الی احدها لان فیه توهم الاضافة الی المنادی لانه ایضا معرفة بخلاف لفظ الاحد لان المراد منه احد الامور الاربعة کما قال شارح الهندی وان الاضافة الی الاحد لایستلزم الاضافة الی کل واحد کما قال الشارح **اجیب عنه** بانه لما علم خروج المنادی فاستوی المعرفة والاحد (بقی هو ولایستلزم صحة الاضافة الخ منه) **قوله** اوبالواسطة فان الغلام مضاف الی ضمیر الکاف بواسطة الاب والیاء فی ابیک للاعراب ولیس بضمیر المتکلم حتی یلزم اضافة الاب الی النفس والی المخاطب وذا لایجوز لانه یلزم اضافة المعرفة وایضا یلزم الاضافة الی الشیئین **قوله** ولایخفی علیک **جواب** سوال وهو انه لو اضاف غیر ومثل وشبه الی احد هذه الامور لایفید التعریف فلایصح اطلاق المضرح **فاجاب بقوله** ولایخفی **قوله** نظرا الی ماسبق فی اول بحث المجرورات فی بیان **قوله** وتقیید تعریفا مع المعرفة **قوله** ای اضافة معنی بفتح التاء بدون التنوین للاضافة وانما اختار تقدیر المضاف دون الموصوف ای اضافة معنویة لان تقدیر الموصوف یستلزم خلاف الظاهر وهو تقدیر الموصوف وجعل معنی بمعنی معنویة **قوله** یعنی اضافة معنویة بیان حاصل المعنی فلایرد انه لیس لاترکیب توصیفی مع انه قال الشارح رح انه ترکیب اضافی حیث قال انه بحذف مضاف **قوله** ولما سبق **جواب سوال** وهو ما الوجه للمضرح انه خص العلم بالتعریف **قوله** معنی ظاهر لانه علم من بیان المضاف الیه ای من الامور الخمس (فاجاب بقوله ولما سبق الخ منه) **قوله** مستغنی عن التعریف لانه یعلم من نفس اللفظ حیث یقال معرف باللام ومعرف بالنداء فلا حاجة الی بیانه ولان المعرف باللام الذی کان مدخول اللام والمعرف بالنداء الذی کان مدخول حرف النداء **قوله** خص العلم جزاء الشرط وهو قوله ولما سبق **قوله** اسما کان **دفع وهم** وهو ان المراد من العلم الاسم المحض لتبادره قوله لانه ان صدر بالاب نحو ابو یوسف رح او اللام نحو ام سلمة او الابن نحو ابن عمر او البنت نحوه بنت قیس (فاجاب بقوله اسما کان الخ منه) **فان قیل** هذا مخالف لما قال فی القاموس حیث قال ان ابو العتاهیة لقب ابراهیم علیه السلام مع تصدره بالاب معناه ابو البرکة ای نیکی **قلنا** ان معنی ما قال فی القاموس ان العتاهیة فی ابو العتاهیة لقب بقرینة ان صاحب القاموس اورد فی مثاله قوله کراهیة اذ علی وزن الکراهیة العتاهیة فقط لا المرکب (ان صاحب الخ منه) **ونقول** ان صاحب القاموس نظرا الی اصطلاح بعض اهل الحدیث حیث قالوا

ان الکنیۃ ھو العلم المصدر باب او ام مضافا الی اسم حیوان نحو ابو شعلب ابو لیث وابن عرس او عطف علی اسم صفۃ کابی الحسن وان اضیف الی غیر الحیوان فھو لقب کابی تراب والعتاھیۃ لیس بحیوان اذ معناھا البرکۃ ولا صفۃ لانھا ما دل علی ذات مبھمۃ مع بعض الاوصاف والبرکۃ وصف صرف لیس معہ ذات کذا فی حاشیۃ الفاضل الچلپی علی التلویح والغرض فی ذکر الکنیۃ تعظیم المکنی بعدم التصریح بالاسم فان بعض نفوس الکبر تانف ای طلب النفی من ان یخاطب باسمہ والفرق بین الکنیۃ واللقب معنی ان اللقب یمدح الملقب بہ معنی ذلک اللفظ والکنیۃ تعظیم المکنی بعدم التصریح بالاسم یعنی ان التعظیم غیر المدح فالفرق ظاھر **قولہ** شخصا او جنسا **دفع وھم** وھو ان یتوھم المراد بالعین لم شخص فدفع بقولہ شخصا نحو زید او جنسا نحو اسامۃ **قولہ** والاعلام الغالبۃ **جواب سوال** وھو ان الاولی ان یقال العلم ما یطلق علی الشئ ولم یقل یوضع لیدخل فیہ الاعلام الغالبۃ لان تعینھا فی فرد بالاستعمال لا بالوضع نحو رحمان فانہ غلب استعمالہ فی واجب الوجود **علم** ان العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فھی فی الاصل داخلۃ فی المضاف بالاضافۃ العھدیۃ او المعرف باللام العھدیۃ وبعد غلبۃ الاستعمال فی فرد معین اختص بہ فی الاستعمال فلا ضرورۃ فی دخول العلم الغالب فی العلم الحقیقی بتکلف ان استعمال المستعملین بمنزلۃ الوضع عنھم غرض الشارح رح دخولہ فی العلم الحقیقی بعد التسلیم ای وان سلم عدم دخول فی ذی اللام والمضاف **قولہ** غیر متناول غیرہ الخ ولم یقل غیر متناول ما اشبہ کما قال الزمخشری لئلا یخرج لفظ اللہ لانہ لا یشبہ شیئا حقیقۃ بحکم انہ لا یتناول ما اشبہ وللزمخشری ان یقول فی جوابہ ان السوالب لا یشترط فیھا وجود الموضوع کما یقال شریک الباری لیس بموجود فلا یشترط لتناولہ ما اشبہ وجود ما اشبہ وللشارح ان یرد ذلک بان نفی التناول وان کان سلما لکن الصلۃ ای قولہ ما اشبہ موجبۃ فیوجب ثبوت شبہ وذلک باطل وللزمخشری ان یدفع ذلک بان الموصول مع الصلۃ تصور لا تصدیق وتصور ثبوت شئ لا یوجب الثبوت فی الواقع فیمکن تعلقہ بالنفی مع کون الصلۃ موجبۃ ونفی تناول ما اشبہ اما بنفی التناول مع وجود ما اشبہ او بنفی التناول مع عدم ما اشبہہ اما بعدم الذات والصفۃ او بعدم الصفۃ فاعرف **قولہ** غیر متناول غیرہ ای غیر الشئ الواحد لا ان الضمیر راجع الی الموضوع لہ **قولہ** ای حال کون ذلک اشار بہ الی ان قولہ غیر متناول حال من الضمیر فی وضع ولا یجوز جرہ علی ان یکون صفۃ لشئ لانہ علی ھذا یخرج الاعلام الجنسیۃ ھکذا فی بعض الشروح **فان قیل** لا فرق بین العلم والضمیر مثلا لان انت مثلا یتناول فردا معینا وتتناولہ لفرد اخر انما یکون بوضع اخر لان الضمائر موضوع لکل جزئی بوضع علی حدۃ کما ھو مذھب المتاخرین وکذلک العلم یتناول فردا معینا وتتناولہ لفرد اخر انما یکون بوضع اخر

فکیف یصح قول الشارح رح واحترز بہ عن المعارف کلہا اجاب الشارح رح عنہ بقولہ باستعمالہ فیہ یعنی ان المعتبر فی الضمائر مذہب المتقدمین وعندہم الوضع للمفہوم الکلی بشرط استعمالہ فی الجزئیات فاستعمال انت فی المفرد المعین ثم فی الفرد الاخر لا یکون بوضع علی حدۃ بل بوضع واحد بخلاف العلم لانہ استعمل فی فرد ولا یستعمل فی فرد اخر الا بوضع علی حدہ اقول فی الجواب بفضل اللہ المعین الموفق ان المعتبر مذہب المتاخرین واستعمال انت فی فرد اخر وان کان بوضع علی حدۃ لتعدد الوضع لکل جزئی لکن ہذہ الاوضاع بمنزلۃ وضع واحد بالنظر الی ان مرآتہا امر واحد وہو امر کلی فاستعمال انت مثلا فی فرد اخر بوضع واحد قولہ ای تناولا بوضع وحد اشارۃ الی ان قولہ بوضع واحد متعلق بقولہ تناولا وہو مفعول مطلق لقولہ غیر متناول فالممنع ہو التناول بوضع واحد لا غیرہ وانما نفی التناول الخاص لا التناول المطلق لئلا یخرج الاعلام المشترکۃ لانہا یتناول غیرہ لکنہ باوضاع کثیرۃ لا بوضع واحد فصدق علیہ انہ غیر متناول غیرہ بوضع واحد قولہ ولما اشار الی ترتیب جواب سوال وہو انہ یلزم التناقض فی کلام الشرح لانہ قال سابقا ان الضمائر اعرف مطلقا وقال ہہنا واعرفہا المضمر المتکلم حاصل الجواب ان ما قالہ سابقا بالنظر الی انواع المعارف وہہنا بالنظر الی الاضاف والفرق بینہما ان النوع قسم من الجنس والصنف قسم من النوع قولہ بترتیبہا فی الذکر متعلق بقولہ اشار قولہ علی ترتیب اصلہا وہی ضمیر المتکلم والمخاطب والغائب قولہ فیما یکون فیہ ہذا الترتیب جواب سوال وہو انا لا نسلم انہ نبہ علی اضاف الانواع بل نبہ علی اصناف نوع واحد وہو المضمر فاجاب بقولہ فیما یکون فیہ ہذا الترتیب فان قیل ہذا الکلام یشعر بان لا ترتیب فی الاعرفیۃ فی اصناف المعارف الا فی اصناف المضمرات وقولہ فیما بعد واقتصر علی بیان النسبۃ صریح فی انہ یوجد بین اصناف المضاف الی احدہا سوی الاعرفیۃ انہ لم یتعرض لہ لکونہ غیر محتاج الیہ لان بین الترتیب بین انواع المعارف وتفاوت تعریف المضاف بحسبہا وقولہ فان لسائر المعارف لا تفاوت بین اضافہا الا المضاف الی احدہا ای الا اصناف المضاف الی احدہا ای الاصناف المضاف الی احدہا ینقض ہذا الحصر بتفاوت اصناف المبہمات فان اسم الاشارۃ اعرف من الموصول قلنا المراد ترتیب الاصناف فی نفسہا بخلاف المضاف لان الترتیب فیہ باعتبار الغیر وہو المضاف الیہ وکذا تفاوت اصناف المبہمات لیس فی نفسہا بل باعتبار تفاوت الاشارۃ والصلۃ فی الوضوح قولہ اراد التنبیہ فان قیل ان الترتیب بین الاصناف مذکور صریحا فلا یصح اطلاق التنبیہ علیہ ولو اطلق الاشارۃ علیہ لصح لان الاشارۃ ما کان ثابتا بالنظم والتصریح لکن ان انضم الیہ القصد یسمی بالنص والعبارۃ واطلاق الاشارۃ فی قولہ ولما اشار الخ لا یصح لانہا ما کان ثابتا بالنظم والترتیب بین الانواع غیر ثابت بنظم قلنا ان عبارۃ الشارح رح محمول علی القلب تقدیرہ ہکذا فلما بنہ علی ترتیب الخ اراد الاشارۃ الخ والقلب طریق شائع بینہم والغرض فیہ

اظہار تفنن المخاطب وکلمۃ الی فی قولہ ولما اشار الی ترتیب بمعنی علی لیصح صلۃ التنبیہ فصار التنبیہ الی موضع الاشارۃ والاشارۃ الی موضع التنبیہ **قولہ** یعنی اقلہا لبا **جواب سوال** وھو ان اعرف صیغۃ اسم تفضیل فیکون معناہ لیس فیہ شئ من اللبس ولیس کذلک لان المتکلم اذا کان مع الغیر وراء الجدار وقال انا اشتبہ علی المخاطب انہم متکلم فاجاب بقولہ یعنی اقلہا لبسا لانہ لیس فیہ التباس اصلا **قولہ** من حیث اصنافہا **علم** انہ لا حاجۃ الیہ بعد قولہ علی ترتیب اصنافہا بل محض اشتغال بما لا یعنی واظن انہ لیس من الشارح بل زید من قلم الکاتب **قولہ** جاز ان یلتبس باخر لانہ اذا التصق رجلان فجیتوھم کل واحد ان المخاطب لی **قولہ** ولیس المراد **جواب سوال** وھو انہ لما التبس انت باخر لا یکون انت من المعارف فاجاب بقولہ ولیس المراد بالاعرفیۃ الاکون المعرفۃ ابعد من اللبس لانہ انعدم فیہ اللبس اصلا ولا شک ان اللبس بعید ھھنا ای قلیل لانہ وھم کما قال الشارح رح فیتوھم او تقدیر السوال ھکذا ان المضمر المتکلم وان لم یکن فیہ لبس وفی المخاطب لیس فلیکن اعرفیۃ المخاطب من المتکلم من وجہ اخر فاجاب بقولہ ولیس المراد الخ **قولہ** واقتصر علی بیان تفسیر لقولہ فیما یکون فیہ ھذا الترتیب **قولہ** لنسبۃ ای نسبۃ الاعرفیۃ **قولہ** ولھذا اثبت ای لاجل ان التفاوت فی المضاف بحسب تفاوت المضاف الیہ ما اثبت التفاوت **قولہ** بین اصنافہا ای اصناف المضاف بعد بیان التفاوت **قولہ** وغیرہ اختلافات اما کون المضمر اعرف لان المتکلم والمخاطب ظاہر والغائب محمول علیہ وایضا الارجاع الی المقدم بمنزلۃ وضع الید علیہ واما کون العلم اعرف من اسم الاشارۃ لان مدلول العلم ذات معینۃ عند الوضع والاستعمال جمیعا بخلاف اسم الاشارۃ لان تعینہ باستعمال الاشارۃ الحسیۃ وایضاح الموصول بالصلۃ ولا شک ان الاول اوضح من الثانی ثم الموصولہ اوضح من اللام لان اللام قد یکون ذھنیا فلا یثبت التعریف بہ جزما **وقیل** اعرفہا العلم لانہ وضع لشخص واحد وقیل اعرفہا اسم الاشارۃ لانہ لما استعمل بالاشارۃ الحسیۃ کانہ بمنزلۃ وضع الید علیہ وقال المصنف رح فی التسہیل اعرفہا ضمیر المتکلم ثم المخاطب ثم العلم ثم الغالب السالم عن الابہام احترز بہ عن ضمیر مبہم کضمیر الشان وضمیر ربہ رجلا لانہ مبہم وضمیر المبہم عبارۃ عما لم یکن لہ مرجع سابقا **فان قیل** ان ترتیب المصرح مخالف لما ذکر الشارح رح فی التوابع من قولہ ثم المعرف باللام والموصول فانہما متساویان وقال ھھنا الموصول اعرف من اللام **قلنا** ما قالہ الشارح رح ثم فلیکن قول البعض وھذا قول بعض اخر وثمرۃ الخلاف تظہر فی النعت حیث قال المصنف رح والموصوف اخص او متساوی **فان قیل** ان ترتیب المصرح فی المعارف لا یوافق بواحد من المذاہب **قلنا** لانسلم انہ لا یوافق بواحد منہا بل یوافق بمذہب سیبویہ حیث قال الشارح رح وھذا الترتیب الذی ذکرہ مذہب سیبویہ **فان قیل** ان معنی قولہ وھذا الترتیب ای ترتیب اصناف المضمر لا ترتیب انواع المعارف لان مرجع لفظ ھذا ان **قولہ** وھذا الترتیب القریب ای القریب اصناف المضمر لا انواع المعارف اجاب لقولہ ذکرہ فان الترتیب بین الانواع لیس بمذکور **قولہ** بمذہب سیبویہ ھذا احترازعن قول المصنف رح التسہیل لانہ قدم العلم علی الضمیر الغائب

کما مر انفا واللہ اعلم بالصواب والیہ المرجع والماب **قولہ** قال لا بعینہ ولا یرد قولہ وجہ لک وراس لک لانہ نکرۃ مع انہ یقع علی شیئ معین لان ذلک موضوع لشئ لا بعینہ وان وقع علی معین باعتبار ذات **جواب سوال** وھو ان النکرۃ لما وضع لشئ لا بعینہ یکون الوضع للمجہول وذا لا یجوز فاجاب بما حاصلہ ان الوضع للمعلوم لکن لا یکون فیہ لحاظ المعلومیۃ کما فی علم الجنس قولہ المعلومۃ **دفع وھم** وھو ان المراد من المعین ھو الشخص فبقی علم الجنس داخلا فی النکرۃ فدفع بما ترے ثم لما توھم ان المراد من المعلوم المتکلم فیکون معناہ لا باعتبار ذات المعلوم للمتکلم فیکون الوضع للمجہول فدفع بقولہ المعہودۃ ای لم یعتبر فی النکرۃ علم المخاطب کما اعتبر فی علم الجنس وانما فسر الشئ بالذات لیوافق سائر النحویین لانہم ذکروا الذات **قولہ** من حیث ھو کذلک متعلق بقولہ خرجت المعرفۃ والضمیر فی قولہ ھو راجع الی الذات والاشارۃ فی قولہ کذلک الی المعلوم المعہود **قولہ** انما افردھا بالذکر **جواب سوال** وھو انہ لا حاجۃ الی ذکر اسماء الاعداد لان بعضہا مرکبات فھو داخل فی المبنی وبعضہا مفردات فھو داخل فی المعرب فما وجہ افرادھا بالذکر فاجاب بقولہ وانما افردھا قولہ لاحکام خاصۃ فان دخول التاء فی المذکر من الثلثۃ الی العشرۃ دون المؤنث من الاحکام الخاصۃ وکذا اخذ اسم الفاعل منہا مختص بہا وکذا اضافۃ المرکب الی المرکب مختص بہا **فانقیل** ان قولہ لیست لغیرھا مما لا یحتاج الیہ لاندراجہ تحت **قولہ** خاصۃ **قلنا** ھذا بیان للجزء السلبی للخاصۃ **قولہ** ای الفاظا انما قال الفاظ ولم یقل اسماء لان الاسماء من المفردات واسماء الاعداد کما یکون مفردات لک یکون مرکبات والمرکبات لیست باسماء **فانقیل** لا نسلم ان المرکبات لیست باسماء لان خمسۃ عشر مثلا اسم لعدد معین وکذا قالوا فی صدر المرکبات کل اسم مرکب من کلمتین فانہ اطلق الاسم علی خمسۃ عشر وحادی عشر مع انہما من المرکبات **قلنا** المراد بالمرکبات اللتی ھی لیست من الاسماء ما فوق العشرین کاحد وعشرون واثنان وعشرون لان العاطف دال علی الانفصال الخ **قولہ** لکمیۃ احاد فی الاصل احاد نحو فعال ابدل الفاء بالالف صار احاد قولہ لکمیۃ فقولہ لکمیۃ احترازعما وضع لغیر الکمیۃ سواء دل علی العدد الغیر المعین کصیغ الجمع ولفظ العدد بان یقول عدد فقط او دل علی عدد معین نحو زید او عمر فانہ یدل علی واحد معین وبقولہ احاد احترازعما وضع لکمیۃ الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافۃ احاد الی الاشیاء احترازعما وضع لکمیۃ الاحاد فی نفسہا من غیر نسبۃ الاحاد الی جنس نحو لفظ بضع وبیف وھما بمعنی واحد وھو ما بین الثلث الی التسع فانہما یدلان علی عدد معین من غیر نسبۃ الی جنس ویذکران تبیع اسم عدد لہ تمیز نحو عشرۃ رجال وبضع **قولہ** فالاشیاء الخ الفاء لتفسیر الحد **ولا یخفی** انہ اذا کان الاشیاء ھی المعدودات والاحاد عبارۃ عن کل واحد منہا یکفی فی الحد ان یقال لکمیۃ الاحاد او لکمیۃ الاشیاء فیلغو ذکر الاحاد والاشیاء لان الاشیاء جمع یتناول الرجال والفرس والحمار وکل واحد منہا اجزاء الاشیاء **اجیب عنہ** بمنع قولہ کل واحد واحد منہا افراد کل واحد منہا

اذ کلواحد عبارة عن الرجل والفرس مثلا فیکون قوله کلواحد بحذف المضاف وهو الافراد اذا
لرجل افراد وکذا للفرس افراد فلا یرد شئ **قوله** منفردتا کانت تلک الاحاد **جواب سوال**
(هذا القول بقدم من القول السابق)
وهو ان الاحاد جمع وهو یستقیم فی مافوق الاثنین ولا یستقیم فی الواحد والاثنین لعدم الاحاد فیهما
فاجاب بقوله منفردتا الخ حاصله ان اسم العدد ما یدل علی کمیة الاحاد اعم من ان یکون مجتمعة
ای بدفعة واحدة کثلثة او اربعة او منفردتا ای بدفعات کالواحد او الاثنین وتصویر الدلالة
علی الدفعات ما اذا سئل عن هذا المعدود وذلک وذلک فالواحد المذکور فی الاجوبة یدل علی
الاحاد فاذا قلت کم درهما لک وکم دینارا لک وکم رجلا عندک فاجاب الاخر وقال واحد فیکون
الواحد معتبرا فی کلواحد من الدراهم والدنانیر والرجال فاذا اخذ الواحد من کلواحد منها
فیکون احادا **قوله** وکمیة الاحاد ما یجاب به ای مدلول ما یجاب به عند السوال بالفظ فیکون
فی عبارته مسامحة فان الکمیة فان الکمیة مدلول ثلثة کالفظها **قوله** اذا سئل من واحد واحد
ای من واحد واحد فی الواقع دون الظاهر لا یعلم السائل انه واحدا واکثر والا لما سال **قوله**
بکم بان یقال بکم اشتریت هذا الشئ فیجاب بثلثة او اثنان قوله والالفاظ الخ مبتدا خبره
قوله اسماء العدد قوله بان یکون کلواحد منها الخ **دفع وهم** وهو ان یتوهم ان المجموع موضع
للمجموع فدفع بقوله بان یکون الخ **قوله** فالواحد موضوع تفریع علی قوله منفردتا کانت تلک الا
حاد مجتمعة فیکون بیان الحاصل الجواب قوله اذا اخذت الاحاد منفردتا ای علی حدة ویدفعات
کما مر سابقا قوله فاذا سئل عن معدود معدود یعنی فی الواقع والا ففی الظاهر المعدود غیر
مذکور فی قول السائل اذ المذکور فی قوله لفظ کم قوله منها ای من الاشیاء قوله بکم هو متعلق بسئل
قوله یجاب بالواحد جواب الشرط اعنی قوله فاذا سئل قوله والاثنان عطف علی قوله فالواحد قوله اذا
اخذت مجتمعة الخ لیس المراد منها ما یقابل منفردتا اذ الاثنان ایضا ما خوذ منفردتا کالواحد بل
المراد منها المتکرر فقوله ومتکررة عطف تفسیری لمجتمعة قوله مرة واحدة لانه اذا تکرر اثنین مرتا
وجد اربعة احاد فیصدق لفظ الاحاد فلا حاجة الی تکرار الاثنین مرتین لانه یصیر الاحاد ثمانیة
ولا حاجة الیها فی صدق لفظ الاحاد قوله فاذا سئل عن معدود ین معدود ین یعنی
بالمعدود ین فی الواقع لا فی الظاهر کما مر انفا **قوله** وهکذا الی ما لا نهایة له ای ثلثة واربعة
وخمسة **فان قیل** لا حاجة الی هذا القول لان کلامنا فی جامعیة التعریف للواحد والاثنین لعدم
صدق لفظ الاحاد علیهما واما الثلثة والاربعة الی الاخر فالاحاد صادقة علیها فلا حاجة الی
ذکره **قلنا** انما ذکر قوله وهکذا الی ما لا نهایة له لبیان قاعدة السوال یعنی اذا سئل عن معدودات
(ای ذکر قوله وهکذا الی ما لا نهایة منه)
بکم یجاب بالثلثة او الاربعة او الخمسة الی ما لا نهایة له لا ان لهذا القول دخل فی جامعیة
التعریف **قوله** فظهر من هذا التقریر **فان قیل** لا یرضی الشارح بهذا الی بدخول الواحد
والاثنین فی التعریف لانه قال فی الایضاح العدد بقادیر احاد الاجناس فالواحد والاثنان

علی ذلک لیسا بعدد لانهما اذا اخذا منفردة وجد الاحاد فیهما لکن المقادیر لم یوجد فیهما لان التقدیر واحد او اثنان فی الواحد والاثنان وانما ذکرنا فیما بعد فی بیان افراد العدد لانه محتاج الیهما فیما بعد العشرة فهما فی ما بعد العشرة من الاعداد لوجود المقادیر فیه ولو قال المصنف رح ان العدد عبارة عن مقدار ما کان الشئ علیه من وحدة وغیرها دخل الواحد والاثنان فی العدد اجیب عنه ان الشارح رح انما ادخلهما فی التعریف نظرا الی ما بعد العشرة قوله فی عرف النحات لان اسم العدد عندهم ما یقع به العدد فالواحد کذلک وایضا اسم العدد فی عرفهم هو الموضوع للکمیة قوله عند بعض الحساب کاهل الحساب الهند وستر قال یعقوب عصام الدین ان الواحد وان لم یکن من العدد عندهم لان العدد نصف مجموع الطرفین عندهم ولیس للواحد طرفین لکن الاثنین عدد لان طرف الاعلی ثلثة وطرف الاسفل واحد والواحد مع الثلثة اربعة ونصفه اثنان قوله هذا انما یرد لو کان قوله وان لم یکونا سلب کلیا واما اذا کان رفع الایجاب الکلی فلا یرد اصلا اعلم ان الواحد لیس بعدد عند کل اهل الحساب لان العدد قسم الکم والواحد لیس بکم لان کم عبارة عما یقع فیه القسمة ولا یقع القسمة فی الواحد واما الاثنان فعند بعض اهل الحساب لیس بعدد وذکروا له وجوها ضعیفة تفصیلها فی شرح حکمة العین ومن وجوههم هذا ان الواحد لما لم یکن عددا فالزوج الذی لم یکن عددا حمل علی الواحد فعلی هذا الی علی ان الاثنین لیس بعدد عند البعض لا یرد اعتراض مولانا عصام الدین قوله لا ینتقض الخ جواب سوال وهو ان التعریف صادق علی رجل او رجلین وکذلک ذراع او ذراعین ومن ومنین وکذلک جموعهما وقوله لا یفهم بیان عدم الانتقاض ای لا یفهم من مثل رجل ورجلین الوحدة والاثنینیه فقط بل یفهم منهما الجنسیة ایضا فانه یفهم من رجل ورجلین انهما من جنس الحیوان ومن الزراع انه من جنس ما یزرع ومن المن انه من جنس ما یوزن اجیب عنه ایضا ان المراد ما وضع لکمیة احاد جمیع الاشیاء ولیس شئ منها موضوعا لکمیة جمیع الاشیاء فان قیل یخرج بقید الاحاد نحو ثلث جماعات وثلث جموع فانه یدل علی الجماعات دون الاحاد قلنا لانسلم ذلک بل یدل علی احاد الجماعات والجموع فلا یرد نقضا قوله اصولها مبتداء و قوله اثنا عشر کلمة خبره والجملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو انه لما ذکر تعریف اسماء العدد حرک السامع ان یسال ما هی فقال اصولها قوله اللتی یتفرع منها جواب سوال وهو انه لما کان الضمیر راجعا الی اسماء العدد یکون الاضافة الی النفس لان الاصول ایضا من اسماء الاعداد وایضا ان للاصل معان کثیرة اذ قد یجی بمعنی الدلیل وقد یجی بمعنی الراجح وقد یجی بمعنی القاعدة الکلیة وقد یجی بمعنی السابق وههنا ای المعنی مراد فاجاب بقوله اللتی یتفرع الخ یعنی الاصول اللتی یتفرع منها

باقیتہا فیکون المراد من اسماء العدد غیر الاصول فیکون معناہ اصول الباقیۃ وقولہ اللتی صفۃ الاصول لاصفۃ اسماء الاعداد والا لم یتحقق الجواب وایضا لما قال یتفرع علم ان المراد من الاصل القاعدۃ الکلیۃ **قولہ** اما بالحاق ای الفرعیۃ اما بالحاق تاء التانیث کواحدۃ من الواحد واثنتان من الاثنان **قولہ** او باسقاطہا ای باسقاط التا کثلاث من ثلاثۃ ویدل علی ان اصلہا التاء ان التعریف اذا قصد بمجرد العدد من دون المعدود تقول ثلثۃ نصف ستۃ بالتا وفی الرضی انما وضع علی التانیث فی الاصل لان کل جمع انما یصیر مؤنثا فی کلامہم بسبب کونہ علی عدد فوق الاثنین فاذا صار المذکر فی حال مؤنث بسبب عروض ہذا الغرض وہو العدد فتانیث العدد فی نفسہ اولی لان العدد لما یجعل الغیر مؤنثا فلا بد ان یکون ہو بنفسہ ایضا مؤنثا **قولہ** لکنتین من المائۃ والفین من الالف قولہ وعشرین مثال جمع حکمی قولہ او استزاجیا وہو الذی یقدر فیہ حرف العطف **قال مولانا عصام الدین** الصواب ان یقول او تضمینیا لان الاستزاج عام یتناول بطریقہ ایضا والکلام فی الاستزاج الخاص وہو استزاج اسماء العدد **اقول** ان ما قالہ لیس بصواب اذ لیس فی الاول اصطلاح مرکب تضمنی فلذا قال استزاجی **قولہ** واحد الی عشرۃ اعلم ان ارتفاع واحد علی انہ خبر مبتدا محذوف ای احدہا واحد او علی انہ بدل البعض فیکون بدل من قولہ اثنا عشرۃ کلمۃ ولزوم الضمیر فی بدل البعض لیس بکلیۃ بل اکثریۃ او ان الضمیر محذوف للعلم بہ والتقدیر واحد منہا قولہ الی عشرۃ معناہ واحد وغیرہ الی عشرۃ فیکون الی للاسقاط دون المد فلا یرد ان الغایۃ لا تدخل لعدم تناولہ صدر الکلام فینبغی ان یکون العشرۃ خارجۃ من ہذا الحکم **قال الرضی** الواحد اسم الفاعل من وحد یحد وحدا وحدۃ **فان قیل** ان الواحد ما یکون معروض الوحدۃ فیکون معدودا لان العدد ذات لہ العدد والواحد کذلک بخلاف اسم العدد لانہ غیر مرکب من ذات وعدد بل ہو عدد بل ہو عدد فقط واسم العدد موضوع للعدد وہو الوحدات المنفردۃ المجتمعۃ وایضا الواحد اسم فاعل دال علی ذات مبہمۃ واسم العدد موضوع لمرتبۃ معینۃ فکیف یکون الواحد من العدد **قلنا** الواحد بمعنی المنفرد ای عدد منفرد فالمراد من الواحد الوحدۃ لکونہ عددا منفردا ولا حاجۃ الی تدقیق فلسفی بان یقال سمی الواحد واحدا لانہ واحد بذاتہ ای غیر محتاجۃ فی الوحدۃ الی شیء اخر بخلاف الرجل لانہ محتاج فی الوحدۃ الی عروض الوحدۃ کالضوء معنی بذاتہ وما لا من الانواع المتکررۃ ای سمی الواحد بہ لانہ معروض الوحدۃ ای لیس بذاتہ فیکون سکر من العارض والمعروض فیکون من قبیل تسمیۃ العارض باسم المعروض مع انہ غیر تام لانہ اذا جعل الوحدۃ واحدا کان من المعدودات لا من الاعداد مع ان اسماء الاعداد اوصاف محضۃ ولذا قال فی تحریر الاقلیدس ان اسماء العدد لیست بصفۃ لان الصفۃ

ما دل علی ذات مبہمۃ مع بعض الاوصاف واسماء العدد لایدل علی ذلک بل یدل علی وصف محض کالمصدر قولہ ومفردۃ ای کلواحد من المذکر والمؤنث قولہ ومرکبۃ کاحد عشر قولہ ومعطوفۃ کاحد وعشرون قولہ واحد اثنان ھذہ الاعداد وما بعدھا موقوفۃ ای مقروءۃ بالوقف محکیۃ علی ماھو الاصل وھو حال عدم التراکیب یدل علی ذلک ترک الواو وبین ھذہ الاعداد منصوبۃ بحد وعلی انہ مفعول لتقول وما قالوا ان صقولۃ القول جملۃ فنقول ھذا فیما اذا لم یرد بالقول لفظا واذا اریدبہا لفظ فلا یشترط فیہا ان یکون جملۃ وانما ذکرھا علی سبیل التعدد لان الاعراب لا یدخل لہ فی بیان استعمالہا بل یکفی فی البیان ذکر الادنی وھو ذکر العدد بدون ذکر الاعراب قولہ وتثنیتہا وتانیث الضمیر باعتبار معنی المفرد المؤنث لا باعتبار لفظہ او بتاویلہ بالواحدۃ قولہ علی ماھو القیاس وھو ان یکون المذکر بلا تاء والمؤنث بالتاء فیکون اسماء العدد الی الثلثۃ موافقا للقیاس ومن الثلثۃ الی العشرۃ مخالفا لہ قولہ لجماعۃ المذکور دون واحد مذکور والاثنین منہ لکون الجمع بتاویل الجماعۃ دون الواحد والاثنین قولہ باعتبار تانیث الجماعۃ فان قیل فعلی ھذا التاء فی الثلثۃ والاربعۃ قیاسیۃ وصرح فی اول الکتاب فی بحث الوصف الذی ھو سبب منع الصرف ان التاء فی اربعۃ غیر قیاسیۃ حیث قال ولو قال غیر قابل للتاء قیاسا لم یرد اربع فالحاصل انہ قال ھھنا التاء فی اربعۃ للتانیث وقال فی اول الکتاب انما للتذکیر اجیب عنہ بما قالہ فی اول الکتاب بالنظر الی الاسماء غیر العدد ولا شک ان علی ھذا یکون التاء فیہا قیاسیۃ قولہ فرقا بین المذکر والمؤنث مفعول لہ لقولہ وتقول ثلث الی عشر بدون ھا الجمع المؤنث ای لاجل تحصیل الفرق بین المذکر والمؤنث والا فالتاویل یقتضی اتیان التاء فیہ ایضا فان قیل نسوۃ جمع مؤنث حقیقی اذ ھو جمع امرۃ فالتاویل لغو قلنا تانیثہ لاجل التاویل لا باعتبار الاصل والا لم یجز قولہ تعالی قال نسوۃ فی المدینۃ کما لا یجوز قال امرۃ مع انہ جائز اعلم ان المعتبر فی التذکیر والتانیث حال المفرد لان التذکیر والتانیث من اوصاف المفرد فان کان المفرد مذکرا ابت العدد وان کان مؤنثا ذکر وان کان محتملا لہما کانسان وشخص جاز الامران قولہ لما جاوزت دفع وھم وھو انہ یلزم القول باحد عشر فی بیان العدد الادنی وھو عشرۃ وما دون العشرۃ انہ لا یسمع احد عشر فی عدد ادنی فدفع بقولہ لما جاوزت الخ واجاب صاحب الغایۃ عن ھذا الوھم بقولہ ولما فرغ من بیان العدد المفرد شرع فی بیان العدد المرکب قولہ فی الذکر جواب سوال وھو انہ لما قال احد عشر واثنا عشر لاحاجۃ الی احد عشرۃ واثنا عشرۃ لان مدلولہما واحد فاجاب بقولہ فی المذکر یعنی ان محلہما مغایر وان کان مدلولہما واحد قولہ بتذکیر المذکر الی بیان الاصل والمراد انہ بتذکیرہ للمذکر وتانیثہ للمؤنث ففی العبارۃ مسامحۃ قولہ وغیر الواحد جواب سوال ظاھرای ولما جاوز من العشرۃ فغیروا الواحد الی احد والواحدۃ الی احدی للتخفیف لقلۃ حروفہما من الواحد والواحدۃ والخفۃ مطلوبۃ ھھنا لثقل التراکیب

قولہ ابقاء للجزء الاول مفعول لہ لقولہ تقول لکن اقال جمال الدین قولہ ابقاء حال من فاعل تقول ای مبقیا لیصح الحمل علی ذی الحال لا مفعول لہ لعدم صحۃ التعلیل لان القول لبیان اسماء العدد لا للابقاء کما قال صاحب التکملۃ قولہ فیہما ای فی المذکر والمؤنث قولہ بحالہا ای متلبسا بحالہ الکائنۃ قبل التکیب قولہ وتذکیر الثانی مبتدأ خبرہ قولہ فی المذکر وقولہ کراھتہا اجتماعہما مفعول لہ کذا قال عصام الدین لایقال فعلی ھذا یکون المفعول لہ معرفۃ وھو غیر جائز عند الجمھور فینبغی ان یکون قولہ فی المذکر صفۃ الثانیۃ وقولہ کراھتہ خبر لقولہ وتذکیر الثانی الا ان یقال ان تذکیر الثانی لیس کراھۃ اجتماع التاءین فکیف یحمل علیہا قول المعنی وتذکیر الثانی منع عن کراھۃ اجتماع التاءین کذا قال جمال الدین قولہ کراھۃ مفعول لہ للتذکیر وما قیل یلزم کون المفعول لہ معرفۃ وھو غیر جائز عند الجمھور فنقول قد وقع فی التنزیل یجعلون اصابعھم فی اذانھم من الصواعق حذر الموت فقولہ حذر مفعول لہ مع انہ معرفۃ فالحاصل ان کون المفعول لہ نکرۃ لیس بشرط عند الجمھور وقال الریاشی اسم عالم ان تنکیرہ لمشابہۃ الحال والتمیز ولذا قالوا ویعزی الی الریاشی ای ینسب الی الریاشی وجب التنکیر للمفعول لہ لکن یفھم من قول المحاتمی ان قول الریاشی رح باطل وقول المحاتمی قاض علیہا ای حاکم یبطلان قول الریاشی رح وقولہ ھذا اغفر عوراء الکریم ادخارہ ای ستر عیوب الکریم لاجل ادخارہ ای سخائہ اذ قولہ ادخارہ مفعول لہ مع انہ معرفۃ قولہ فیہما من جنسین فان قیل اما فی الاول فظاھر واما فی الثانی فممنوع کیف واثنان ثانیتہ بالتاء لان اللام وانکان محذوفا وھو الیاء لکن التاء لیست عوضا منہا بل العوارض منہا ھمزۃ وصل فی الابتداء فعلی ھذا فالصواب ان یقول بخلاف احدی عشرۃ واثنتا عشرۃ فان التانیث فیہما من جنسین اما الاول فظاھر واما الثانی فلان التاء فی اثنتین بدل من لام الکلمۃ فلم یتمحض للتانیث وعلی ھذا یصح قولہ ولھذا حکمنا علیہ بانہ جنس اخر من التانیث واما اثنتان فحملوا علی اثنتین وھذا التقریر صحیح واما تقریر الشارح رح فغیر صحیح کما تری اجیب عنہ لا شک ان عبارۃ الشارح رح فی الواقع ھکذا کما قلت لکن العبارۃ التی ذکرھا الشارح رح سہو من الکاتب قولہ واما تذکیر الثانی جواب سوال ظاھر قولہ والتاء فی اثنتان جواب سوال وھو ان التانیث فی احدی عشر فمستقیم لکونہ من جنسین واما فی اثنتا عشرۃ فغیر مستقیم لان التانیث فیہ من جنس واحد وھو التاء فقط فاجاب بقولہ والتاء فی اثنتان بدل من لام الکلمۃ ای ما یقابل اللام وھو الیاء لانہ من الاثنی بفتح الثاء وسکون الثین وانما ابدل بالتاء لانہا لو لم یبدل ربما یحذف بالاعلال فالتبس بالمذکر واما فی اثنتان فالتانیث لان التاء لیست بعوض من الیاء لان عوضہا شیء اخر ھہنا وھو ھمزۃ وصل قولہ واما تانیث الجزء الثانی عدل لقولہ واما تذکیر الثانی فی المذکر قولہ لانہ لما وجب قیل الصواب فلانہ لانہ جزء اما ولابد فی الجزاء من القاء اجیب عنہ انہ جزاء اما بتقدیر قولہ فیقال لانہ

لما وجب الخ وحذف الفاء فی جواب اما مع القول الحذوف جائز نص علیه فی الرضی قوله وبنی تمیم الخ هذه جملة معترضة قوله عند التركيب جواب سوال وهو انا لانسلم انهم يكسرون الشين الا ترى الى قوله تعالى فله عشر امثالها فاجاب بقوله عند التركيب قوله من عشرة دفع وهم وهو ان المراد من الشين السين لان التفاوت غير مذكور فی اكثر الكتب مع ان السين لا يكسر من سبع عشرة وايضا يرد انه ينقض على نحو عشر فی ثلثة عشر فانه اسم عدد مؤنث مركب مع انهم ليسوا قائلين بكسر الشين فدفع بقوله من عشرة قوله او خمس فی ثلث عشرة احدها فتح التاء الاخير ولا يعتبر فتح اللام التی قبل الثاء لتوسط الساكن وهو الالف بعد اللام واربعة فتحات عشرة لكن ما ذهب اليه بنی تميم ضعيف لانه عدول من الفتح الذی هو الاخف الى الكسر الذی هو اثقل منها قوله والحجازيون بسكونها احترازا عن توالی اربع حركات قوله وتقول عشرون بكسر العين فی عشرون لان صورتها صورة صورة جمع السالم فلو لم يكسر العين توهم انه جمع سالم حقيقة قوله جواب سوال وهو ان الاخوات اسم من الاسماء المعربة فلا بد له من الاعراب وهو مجهول هنا فاجاب بقوله بكسر التاء لانه منصوب واعراب جمع المؤنث السالم بالكسر فی حالة النصب قوله لانه منصوب الخ جواب سوال ظاهر قوله بالعطف الخ جواب سوال ظاهر قوله المنصوب محلا جواب سوال ظاهر قوله بمفعولية القول جواب سوال ظاهر فان قيل ان مقولة القول ليس الا جملة وقوله عشرون ليس بجملة قلنا نعم لكن هذا انما لم يرد منها اللفظ وان اريد من المقولة اللفظ فلا يشترط ان تكون جملة والمراد من العشرون هنا هو اللفظ فان قيل ان قوله منصوب محلا لا يخلوا عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا محلا اذا كان مبنيا وعشرون ليس مبنيا وهو الظاهر وايضا قالوا ان عشرون بالواو لاجل الحكاية لكن الحكاية لكن الحكاية غير مستقيم لانه يقتضی الذكر سابقا قريبا والذكر فی موضع من الكتاب غير كاف للحكاية كذكر عشرون فی بيان الاعراب لانه يلزم منه فساد قواعد النحو لانه لو قرء بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار المرفوعا او منصوبا فان احطئه احد لان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة كذا قال جمال الدين چنانچی جيب عن الاول وان اشتراط البناء للاعراب المحلی غلط لان الاعراب المحلی يكون للمعرب ايضا اذ قالوا يجوز الرفع فی المعطوف على اسم ان بعد مضی الخبر حملا على محله ورفع ظريف فی الدار حملا على محل الغلام رجل وان سلم ان البناء شرط فعشرون مبنی لانه حكاية عن البينة اعنی عشرون على التعداد بان يعد اسماء العدد من غير عامل فيكون جوابا عن الاعتراض الثانی لان عد اسماء العدد يكون فی مبحث اسماء العدد بان يعد الاستاذ للتلميذ من الحفظ من غير الكتابة فيكون قريبا ونقول سلمنا ان الحكاية يقتضی الذكر سابقا قريبا لكن انكان المحكی عنه مشهورا فلا باس ببعده وههنا كذلك لان عشرون قد

ذکر فی اول الکتاب فی بیان الاعراب بقوله والو وعشرون وهو اشهر فالمذکور ههنا حکایة عنه قوله من غیر فرق وانما لم یفرق بین المذکر والمؤنث فی العقود لان صورتها صورة جمع المذکر السالم فالواو والنون نص فی التذکیر فالتاء ینافیه فلا یجتمعان فلذا الایزاد التاء فی المونث قوله وهی عقود ثمانیة اعنی العشرون واخواتها عقود ثمانیة قوله فیما زاد کلمة ما عبارة عن العدد ویسمی هذه الاعداد الزائدة کسور العقود فان قیل ان قوله احد وعشرون لاترتبطان بقوله وتقول فیما زاد علی کل عقد لانه لایقال واحد وعشرون فی کل عقد بل یقال فی عقد واحد وثلاثون واحد وثلاثون الی تسعین قلنا ان عبارة المصرح محذوف عبارة اخری تقدیره احد وعشرون الی اخره قوله ولما غیر الواجب جواب سوال وهو ان الوجه للمصرح ان یذکر احد وعشرون واحد وعشرون علی حدة ولم یرد هما فی قاعدة العطف بلفظ ما تقدم مع انهما ایضا بلفظ ما تقدم فاجاب بقوله ولما غیر الواحد والواحدة یعنی انما افردهما لانهما لیسا بلفظ ما تقدم فاجاب بقوله بدون التکیب ای بدون التکیب الامتزاجی قوله لان المعطوف الخ علة لقوله غیر قوله فی قوة التکیب ای فی قوة التکیب الامتزاجی لان المعطوف والمعطوف علیه علم لمرتبة معینة کالتکیب احد عشرة علم لمرتبة معینة قوله فلذلک ای ولاجل انه لم یکن استعمالهما بالعطف علی صورة لفظ ما تقدم لم یرد هما قوله ای عطف تلک العقود لما کان العطف فی قول المصرح ذکر مجهولا اذ لایعلم منه المراد عطف العقود او عطف الزائد فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح ای عطف تلک العقود وانما خص عطف العقود علی الزائد مع ان عطف الزائد علی العقود ایضا جائز لان الاول اکثر استعمالا او بقرینة قول المصرح الی تسعة وتسعین او اشارة الی ما ذکر لان القلیل یقدم علی الکثیر فی التلفظ کما فی احد عشر بخلاف قوله فیما بعد ثم بالعطف بلفظ ما تقدم حیث جعل شاملا لهما تنبیها علی الجواز من الطرفین قوله کائنا ذلک الزائد اشارة الی ان قوله بلفظ ما تقدم حال من الزائد المستفاد من قوله ثم بالعطف باعتبار المتعلق وانما جعل الجار والمجرور حالا من الزائد ولم یجعلا حالا من الزائد والعقود معا لان الاحتیاج الی التقیید فیما وقع فیه التغیر وهو الزائد لا فی العقود وانما جعل المتعلق کائنا ولم یجعل متلبسا کما فعله بعض الشارحین اذ یرد علیهم ان الملصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف علیه وهو الزائد دون العطف فکیف یکون قیدا للعطف عد الشارح عنه وقال کائنا قوله بالی تسع وتسعین کلمة بالی ههنا لصرف الحکم عن المعطوف علیه الی المعطوف الاخر قوله فیما زاد علی تسعة وتسعین جواب سوال وهو ان البحث فی العدد الوسط فکیف یقال مائة والف فی العدد الوسط فاجاب بقوله فیما زاد یعنی اذا جاوزت من العدد المتقوم مائة والف قوله فی الواحد جواب سوال ظاهر قوله مائتان والفان الخ ولم یورد جمعهما لعدم کون من الاعداد فی نفسه لان المعدود ما کان موضوعا لمرتبة معینة کالثلثة فانه عبارة عن

ما فوق الاثنین وما تحت الاربعۃ والمائۃ والالوف لیسا موضعین لعدد معین کالمسلمون والمشرکون وانما یصیر من الاعداد بالترکیب بلفظ العدد نحو ثلثۃ مأۃ وثلثۃ الوف کالواحد والاثنین کما قال صاحب التکملۃ اے کما لم یکن الواحد والاثنان من الاعداد التی میزت بتمیز ولم یکونا من الاعداد عند بعض اھل الحساب لکن یرد علیہ لما کانا عددین باعتبار الترکیب بلفظ العدد ینبغی ان یذکرھما باعتبار الترکیب اجیب انما لم یذکرھما بھذا الاعتبار لانھما وان صارا عددین باعتبار الترکیب لکن ترکیبہ ممنوع لما یاتی فی قول المصنف ح الا فی ثلث مأۃ وقیاسھما مائۃ او مئین وانما لم یذکر الالوف مع انہ غیر ممنوع حملا علی المائۃ قولہ ومائۃ والف اعلم ان اصل مئین بالیاء حذف الیاء فعوض التاء منھا کما فی عدۃ وانما یکتب مائۃ بالالف بعد المیم حتی لا یشتبہ بصورۃ منہ خطأ فاذا جمع او ثنی حذف الالف لزوال المانع وھو الالتباس عنہ قولہ من غیر فارق بینھما وانما لم یفرق بینھما لانہ لو زیدت التاء فی المائۃ یلزم اجتماع التانیث وھو مستکرہ عندھم فحمل علی المائۃ قولہ من اسماء الاعداد جواب سوال وھو ان ما تقدم جمیع الکتاب وھو خلاف المقصود فاجاب بقولہ من اسماء العدد قولہ وتبدیل جواب سوال وھو ان التغیر عبارۃ عن زوال الوصف مع بقاء الذات مع ان زوال الوصف موجود ھھنا فلم یقل وتبدیل یعنی ان المراد من التغیر التبدیل قولہ مائۃ وواحد وفیہ عطف الزائد علی المائۃ وفی الباقی من الامثلۃ عطف المائۃ علی الزائد وقد ذکر عکس ذلک بقولہ ویجوز ان یعکس العطف فی الکل کذا قال عبد الرحمن اعلم ان قولہ واحدۃ عطف علی واحد فیکون مثال المؤنث عطف فیہ الزائد علی المائۃ ففی الکل عطف الزائد علی المائۃ وما قیل ان فی الاول عطف الزائد علی المائۃ وفی الباقی عطف المائۃ علی الزاید یاتی عند الطریقۃ السابقۃ من ایراد المثال للمذکر والمؤنث جمیعا وھھنا لیس کذلک ولزم ایراد مثال واحد لعطف الزائد علی مائۃ وترک باقی الامثلۃ ثم الحوالۃ بقولہ ویجوز ان یعکس العطف فی الکل یستلزم الاستدراک من بیان العکس وعطف المائۃ علی الزائد حیث قال الشارح فتقول واحد ومأۃ وکذا یعلم عطف مأۃ علی الزائد ھھنا علی زعم عبد الرحمن وکذا قول الشارح فیما بعد الی مائۃ وتسعۃ وتسعین رجلا نادی بالعطف علی صوتہ انہ من قبیل عطف الزائد علی مائۃ کذا قال صاحب التکملۃ معترضا علی عبد الرحمن لکن اجیب عن جانب عبد الرحمن ھذا عکس الاول ولا شک ان فی الاول عطف الزائد علی المائۃ فیکون عکسہ عطف المائۃ علی الواحد فلا یکون شاھدا علی ان فی الباقی ... صاحب بالقبول والرد ... الصورۃ الاولی ایضا عطف الزائد علی المائۃ قولہ والالف وھو معطوف علی تثنیۃ او مرفوع عطف علی الحال ولما ذکر المصنف ح المائۃ وتثنیتہ والالف وتثنیتہ فتبعہ الشارح ح وذکرھما فی ضمن الامثلۃ فلا یرد الاعتراض ان یقول وجمعہ موضع قولہ وتثنیۃ لان تثنیۃ الالف یعلم من قولہ وکذا الحال فی تثنیۃ المائۃ والالف لعطف الالف علی المائۃ فلا بد ان یعلم جمع المائۃ والالف من قولہ وجمعہ بمعنی جمع المذکر من المائۃ والالف او جمع کل واحد او ان الضمیر فی

جمع راجع الی الالف فقط علی ان الاجمع للمائۃ کما یاتی **قولہ** وفی ثمانی عشرۃ انما تعرض المصنف لبیان ھذا العدد للاختلاف فیہ وجہ الاختلاف کونہ ناقصا یائیا **فالحاصل** ان فیہ اقوالا اربعۃ احدھا فتح الیاء والثانی اسکانہا والثالث حذف الیاء مع کسر النون والرابع حذف الیاء مع فتح النون والاول اصل ولذا قال الشذ والاصل فی ثمانی عشرۃ الخ والثانی والثالث لا اصل ولا شاذ بل یقال لہما جائزان واما الرابع فھو شاذ ثم ان الثالث وان لم یذکرہ المصرح صریحا لکن یفہم من الرابع **قولہ** لبناء صدر والاعداد لیس المراد من الصدر الحرف الاول بل الحرف الاخیر من الجزء الاول **او نقول** ان معنی الصدر ای صدر من الفوم ان الاعداد المرکبۃ مبنیۃ علی الفتح بان یحمل العبارۃ علی القلب لئلا یصدر بناء الاعداد فلا یرد ان ذکر لفظ الصدر وغیر ملائم لانہ منقوض بستۃ عشر وتسعۃ عشر لان صدرھما مکسور **قولہ** لتثاقل المرکب والمراد بالمرکب ھو المرکب المذکور ھھنا وھو ثمانی عشرۃ فان فیہ ثقلا من جھۃ ان تحمل الحرکۃ علی الیاء الثقیل والفتح وان کان خفیفا لکن فیما لم یکن مرکبا وھھنا وجد التراکیب **قولہ** معدی کرب اصلہ بفتح الباء لیوافق الاخوات لکن اسکن الیاء لثقل التراکیب **قولہ** ای حذف الیاء انما یجوز حذفہا تکرر بکمال التخفیف **قولہ** لانہا اذا حذفت دلیل علی الشذوذ **قولہ** فالوجہ ابقاء الکسرۃ لیدل علی الیاء المحذوفۃ **قولہ** الاان الذی **جواب سوال** وھو فعلی ھذا ینبغی ان یمتنع ھذا لوجہ لعدم الدلیل علی الیاء المحذوفۃ فاجاب بقولہ الاان الذی الخ ای لکن الامر الذی یجوز فتح النون کونہ مرکبا **قولہ** قال الشیخ الرضی اشارۃ الی ان بین قول المصرح وقول الرضی تدافع ظاھر وھوان قول المصرح یدل علی شذ وذ فتح النون فلیس بادنی بل الاولی ھو الکسر وقولہ یدل علی اولویۃ فتح النون وشذ وذ کسرھا **اجیب عنہ** لا مخالفۃ بینھما لان الشاذ علی ثلثۃ اقسام احدھا ما یکون مخالفا عن القاعدۃ والاستعمال جمیعا کمسیجد بفتح المیم لانہ اسم ظرف من یسیجد بضم العین فیکون الظرف منہ مفتوح العین والثانی ما یکون موافق القاعدۃ ومخالف الاستعمال کمسیجد بفتح العین والثالث موافق الاستعمال ومخالف القاعدۃ کمسیجد بکسر العین فما قال المصنف رح ان فتح النون شاذ بالنظر الی انہ مخالف القاعدۃ لان القاعدۃ تقتضی ان یبقی کسر النون لیدل علی الیاء المحذوفۃ وما قال الرضی ان الکسر شاذ بالنظر الی انہ مخالف الاستعمال فلا مخالفۃ فی الواقع **قولہ** لیوافق اخواتہ وھی ثلثۃ عشر واربعۃ عشر الخ **قولہ** والثلث الی العشر اشارۃ الی ان عبارۃ المصرح بحذف المعطوف فلا یلزم القصور فی العبارۃ **قولہ** ولما فرغ الخ واما قال ھذا لان دابہم اذا فرغوا من بحث نبھوا علی الفراغ من البحث الاول لیشروع فی الثانی **قولہ** وابتدا من الثلثۃ **جواب سوال** ظاھر **قولہ** ای مجرور **جواب سوال** وھوان المصنف رح خالف عن سائر النحویین لانہم قالوا مجرورا ھھنا فاجاب بقولہ ای مجرور یعنی انہما ھھنا بمعنی واحد وانکان فی المواضع الاخری

قولہ بالنظر الی ان بقاء الاعداد المرکبۃ ۱۲ منہ

الجوامع من الخفض لانہ یکون بالکسرۃ فقط والجر قد یکون بالکسرۃ وقد یکون بالحرف والجر لایاتی فی العدد الادنی قلنا یکون ھھنا بمعنی واحد اعلم ان التمیز انما یکون مجرورا اذا کان جامدا نحو ثلثۃ رجال وانکان صفۃ نحو قولک ثلثۃ صالحون فالاحسن فیہ الانتہاء ای الاحسن ان یجعل التمیز صفۃ للعدد کذا فی شرح التسہیل وما قال الشارح ان اضافۃ العدد لایجوز الی الجمع المذکر السالم ففیما یکون بصورۃ الاضافۃ واما اذا کان بصورۃ الترکیب التوصیفی فہو غیر ممنوع **قولہ** ومجموع الاولی ان یاتی بجمع الکسرۃ وان لم یوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات و قل محیئہ مع وجود الکسر نحو قولہ تعالی سبع سنبلات مع وجود سنابل **فان قیل** لما کان مجیئہ مع وجود الکسر قلیل ینبغی ان لایصح ایرادہ فی افصح الکلام **قلنا** ان محسنہ ای مصححہ فی قولہ تعالی ازدواج قولہ تعالی سبع بقرات حاصلہ انہ وانکان قلیلا لکن لہ حسن بوجہ اخر وھو انہ انما اورد جمع السالم لیطابق مع قولہ بقرات لانہ جمع سالم **قولہ** ثلث رھط وانما لم یکن الرھط جمعا لانہ لاواحد لہ والجمع المعنوی اما جنس کالتمر والعسل او اسم جمع کالرھط والقوم والنفر کلہا بمعنی واحد وھو من الثلث الی العشرۃ **قولہ** اثر وبعد الھمزۃ الی اختار **قولہ** لانہا تسقط الخ مضارع من باب الافعال وایضا انما کان مخفوضا علی الاضافۃ ولم یکن منصوبا علی التمیز لان ممیز الاعداد موصوف مقصود معنی لان ثلثۃ رجال فی الاصل رجال ثلثۃ فلو نصب یصیر علی صورۃ الفضلات **قولہ** الا فی ثلث مائۃ لما کان المائۃ مؤنث فلن اقال ثلث مائۃ ولم یقل ثلثۃ مائۃ وانما قال الی تسع مائۃ ولم یقل الی عشر مائۃ اذ لم یستعملوا عشر مائۃ استغناء بلفظ الف **فان قیل** فلیکن المائۃ اسم جمع کالرھط فمن این علم انہ مفرد حتی یحتاج الی الاستثناء **قلنا** اسم الجمع یدل علی عدد غیر معین والمائۃ یدل علی عدد معین فکیف یکون جمعا واسم جمع وانما جوز اضافۃ الثلاثۃ مثلا الی المائۃ لوجود الکثرۃ فی المائۃ فاشبہ الجمع **قولہ** وکان قیاسہا **فان قیل** اضافۃ العدد الی الجمع بالواو والنون لایجوز اصلا فکیف یقال والقیاس ثلثۃ مئین **قلنا** ھذا بالنظر الی سائر المیز لانہ لایکون الا جمعا **قولہ** لان للمائۃ جمعین دلیل لقولہ لم یجمعوا قولہ فی صورۃ جمع المذکر انما قال فی صورۃ لان الجمع السالم لایجیء الا من المذکر العلم الذی یعقل کزیدون اذ من الصفۃ کضاربون ومضروبون والمائۃ لیس بواحد منہما وزیادۃ تحقیقہ فی التکملۃ یعنی ان جمعیۃ المائۃ علی مئین شاذ .. کارضین جمع ارض **قولہ** والثانی جمع المؤنث السالم الخ وھو جمع حقیقۃ فلن الم یقل صورۃ ھھنا **قولہ** الی جمع المذکر الخ فلکن الایجوز اضافۃ العدد الی ماھو فی صورۃ الجمع کمئین **قولہ** فلا یقال ثلثۃ مسلمین الخ لانہ لایقبل لتاویلا بالجماعۃ لان الواو والنون او الیاء والنون علامۃ التذکیر فلا یقبل التانیث بخلاف قولہ رجال لانہ جمع وھو بتاویل الجماعۃ مؤنث **قولہ** ان یلی التمیز المجموع الخ قولہ التمیز فاعل یلی والمجموع مفعولہ **قولہ** ما تعود الجمع کلمتہا

مصدریۃ ای عادت کرنت ان تمیز قولہ بعد ما ای بعد الجمع الذی ھو الخ وتحقیقہ انہ لو اضیف ثلثۃ مثلا الی مأۃ یکون لذلک الجمع اے مأۃ تمیز یلیہ نحو ثلثۃ مأۃ رجل والحال انہ جری العادۃ علی ان یکون رجل مثلا تمیزا لما یکون علی صورۃ الجمع المذکر اعنی عشرون وثلثون فکرھوا ان یکون ذلک التمیز الجمع المؤنث السالم اعنی مأۃ واما کون رجل تمیزا للمائۃ بدون الجمع فلا غیر فیہ لانہ لا مقابلۃ بین مائۃ وعشرون حتی لا یکون تمیزا حدھما تمیزا للاخر بل المقابلۃ بین مأت جمعا وعشرون فلا یکون تمیزا حدھما تمیزا للاخر قولہ مع کونہ احضر الجواب سوال وھو ان المحذور لما کان ثابتا فی الجمع کذلک ثابت فی المفرد لان تمیز ثلثۃ او اربعۃ لا یجئ مفردا فما الترجیح فاجاب بقولہ مع کونہ احضر قولہ اما نصیبہ فی العقود فتتعذر الاضافۃ یعنی ان اضیف فلا یخلوا اما ان یکون مع بقاء النون او بدونہ والاول غیر جائز لان النون فیھا علی صورۃ نون الجمع فلا بد من حذفھا من المضاف والثانی ایضا غیر جائز لان ھذا النون فی الحقیقۃ لیست نون الجمع بل بصورتہ والمحذوف من المضاف نون الجمع لا غیر وھھنا بحث وھو ان کلام الشارح رح ھذہ ینافی کلامہ فی بحث التمیز من انہ یصح اضافۃ عشرین الی المیز وغیرہ لکن علی سبیل الندرۃ وحکمہ ھنا بامتناع الاضافۃ بقولہ فتتعذر الاضافۃ اجیب عنہ انہ للاضافۃ بین کلامیہ لان المراد من التعذر ھھنا الندرۃ قولہ واما فیما عداھا اے ما عدا العقود قولہ لما کان غیر العدد الظاھر ان یقال غیر المیز الا انہ زاد من العدد لمعدود وھو المیز کما یدل علیہ قولہ وانما جوزوا قولہ ذلک المیز لان المیز لہ امتزاج بالمضاف بحسب الصورۃ واللفظ جمیعا اما الاول فظاھر واما الثانی فلان المیز فی الحقیقۃ ھو العدد وبالعکس بخلاف خمسۃ عشرک فلان للمضاف الیہ فیہ امتزاجا بحسب اللفظ قولہ وانما جوزوا تقدیرہ انہم انما جوزوا ذلک لیطرد بقولھم مائۃ امرءۃ بلا ذکر ثلثۃ فان المائۃ فیہ مضاف فاراد وا ان یکون المائۃ مطلقا سواء کانت مع الثلثۃ اولا فان قیل لم لم یجوزوا اطراد الباب فی قولھم احد عشر رجلا لصحۃ قولنا عشرۃ رجال بالاضافۃ فلم لم یریدوا ان یکون عشرۃ مضافا مطلقا سواء کانت مع احد مثلا اولا قلنا ان فی احد عشر رجلا اضافۃ تقدیریۃ واحدۃ وھو اضافۃ المرکب الی رجل بخلاف ثلث رجال فان فیہ اضافتین فلا یکون کاسم واحد قولہ لیکون الفضلۃ قلیلا وھھنا بحث من وجھین الاول انہ ینبغی ان یقال قلیلۃ بالتاء لیصح جملۃ علی قولہ فضلۃ والثانی انہ لا فرق بین کون المیز جمعا او مفردا لان العدد لیس الا احد عشر فی المثال المذکور سواء کان المیز مفردا او جمعا لانہما یقعان علی عدد معین وھو احد عشر ھھنا اجیب عنہ ان قولہ فضلۃ ما ولہ بقا ضل کتاویل الرحمۃ بالاحسان فی قولہ تعالی ان رحمۃ اللہ قریب من المحسنین وعن الثانی ان الجمع ھھنا وان وقع علی العدد المعین کالمفرد لکن بحسب المفہوم اعم من العدد المعین

لانه يدل على الجمعية مطلقا لا على خصوص احد عشر او غيره او يقال المراد من قوله قليلا هو القليل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى **او نقول** انه قليل من الجمع من حيث المعنى ايضا لان معنى الجمع واحد واحد ومعنى المفرد واحد فقط **قوله** فى العدد وانما قيد بذلك لان استعمالها مع تميزها بدون الاعداد اى بدون اضافة اسم العدد الى المائة نحو ثلثمائة واقع فى الرضى حيث قال وان لم يكن للمائة مضافا اليها ثالث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائات رجل **قوله** لكنه لما كان **جواب سوال** ظاهر **قوله** فى جانب الاولى ان يذكر هذه المسئلة فى جنب قوله تقول ثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمونث لكن ذكر ههنا لاجل ان للتميز فيه دخل لان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من التميز ولذا اقدم ذكر التميز **قوله** المعبر به عنه اى عبر باللفظ عن المونث وفى هذا اشارة الى ان اللام للعهد اذ ليس المراد من اللفظ لفظ مطلق بل لفظ المونث **قوله** بان يكون المعدود سواء وقع تميزا كما فى مثال الشرح او موصوفا نحو الشخص ثلثة ولا ينقض هذه الضابطة بثلثمائة ولا العكس بثلثة الاف حيث وجب التذكير فى الاول والتانيث فى الثانى سواء كان المعدود مذكرا او مونثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بلفظ تميزهما اعنى رجلا وامراة **قوله** اى فى العدد وجهان **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا يكون الا جملة وقوله فوجهان ليس بجملة فاجاب بقوله اى فى العدد وجهان وانت تريد النساء الواو للحال **قوله** اعتبارا باللفظ وهو مذكر قوله وهو الاكثر اى اعتبار اللفظ اكثر لان بحث النحوى عن اللفظ **قوله** واحدة اشارة الى ان عبارة المصرح بحذف المعطوف فانه يثبت المقصود فى عبارته **قوله** بميز زاد قوله للتنصيص على استغراق النفى فان الفعل المنفى ظاهر فى العموم ولا يكون نصا فى العموم لان الفعل فى حكم النكرة وليس عين نكرة بخلاف عين النكرة وهو اسم منكر فى سياق النفى فانه نص فى العموم اى لا يميز معددا ومثنى او مجموع قوله لا يورد الواحد **جواب سوال** وهو انه فات المطابقة بين الدليل والمدعى فى كلام المصرح لان المدعى وهو قوله لا يميز يدل على ذكر الواحد والاثنين وترك التميز والدليل وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين فاجاب بقوله فلا يورد الخ يعنى ان اجزاء المدعى محذوف **قوله** بل يذكرون ما يصلح **جواب سوال** وهو انه اذا لم يورد الواحد والاثنان فلا يصح اطلاق التميز على رجل ورجلين لان التميز ما يرفع التميز واذا لم يذكر العدد لم يثبت الابهام فاجاب بقوله بل يذكرون ما يصلح الخ وهو للمفرد فى الواحد وللمثنى فى الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع فى الواحد والمجموع فى الاثنين **قوله** ليطرد جواب سوال وهو لا يصح جعل قوله استغناء مفعولا له لقوله ولا يميز واحدا لان الشرط فى حذف اللام من المفعول له ان يكون فاعل الفعل والمفعول له واحد وههنا ليس كذلك لان فاعل الفعل لفظ واحد وفاعل المفعول له

الابهام

ههنا لیس الا المتکلم فاجاب بقوله ویطرحون یعنی انه مفعول له لفعل مقدر وهو یطرحون ولا شك ان فاعل کلاهما هو المتکلم قوله ای تمیزهما اشارة الی ان اللام فی التمیز عوض عن المضاف الیه قوله ای الصالح جواب عن اعتراض الرضی وهو انا لانسلم ان بلفظ التمیز استغنا عن العدد لانه لو قال واحد رجال او واحد رجلین او اثنا رجال لایستغنی التمیز عن العدد فاجاب بقوله الصالح لان یکون تمیزا حاصل الجواب ان الاستغناء فیما یکون التمیز صالحا لان یکون تمیز للعدد وفی مادة النقض التمیز لایصلح ان یکون تمیز للعدد قوله الدال صفة التمیز والغرض فی التوصیف بیان الاستغناء قوله بجوهره ای بمادته فان مادة الرجل یصلح ان یکون تمیزا للواحد وهی تدل علی الجنس وصیغته تدل علی الوحدة فلا یحتاج الی ذکر الواحد بخلاف رجلین بخلاف الجمع کما فی ثلثة رجال فان جوهره یدل علی الجنس وصورته علی الجمعیة لا علی خصوص الثلثة وادنیه وغیرهما وانما کان الجوهر دالا علی الجنس والصیغة علی الوحدة لان بتغیر الهیئة یتغیر الوحدة والاثنینیة فعلم انهما مدلول الصیغة وبتغیر الصیغة لا یتغیر الجنس فعلم انه مدلول المادة قوله عنهما ای عن الواحد دفع وهم وهو ان ذکر رجل مثلا مستغن عن کل واحد کما دل علیه قوله عنهما قوله فان من صیغته رجل الفاء للتعلیل علی تطبیق المثال مع الممثل اعلم ان المراد من الصیغة ههنا هو اللفظ ای الحروف والحرکات جمیعا فلا یرد انه قال سابقا ان الصیغة یدخل علی الوحدة وقال ههنا ان الصیغة تدل علی الجنس والوحدة جمیعا قوله عن التمیز صیغة اسم المفعول وهو عبارة عن العدد قوله هب صیغة اسم فعل بمعنی الماضی المتکلم ای فرضت قوله مغن عنه ای عن الواحد قوله لک ای مغن عن الاثنین فان قیل ان قوله ان تمیز الواحد مغن عنه لا یخلو اما ان یراد اغناء تمیز الواحد عن ذکر الواحد مطلقا سواء کان تمیزه واحدا او مثنی فهو غیر مسلم لانه لو کان تمیز الواحد مثنی لا یستغنی عن ذکر الواحد او یکون مقیدا بمفرد فهو مسلم لکن الواحد والمثنی سیان فی الاستغناء فی صورة ذکر المفرد مع الواحد والمثنی مع الاثنین وفی عدم الاستغناء فی صورة ذکر المثنی مع الواحد والمفرد مع الاثنین انه مقید بمفرد والتسویة فی عدم الاستغناء فی صورة ذکر المثنی مع الواحد والمفرد مع الاثنین ممنوعة لان التمیز المفرد للاعداد التی هی مافوق الواحد موجود کما فی احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا فلیکن تمیز الاثنین کذلک واما التمیز المثنی للواحد فغیر موجود ولذا اخرج الشارح بقوله الصالح لایکون تمیزا قوله فی ممیز سائر الاعداد من الثلثة الی العشرة قوله فیما لم یتیسر ای فی ممیز الاعداد التی لم یتیسر ولم یمکن الجمعیة فیه وهو ما دون الثلاثة قوله ما هو اقرب الیها ای الی الجمعیة متعلق بقوله یعتبر قوله و لا یبعد انما قال هذا مع انه یستعمل فی الضعف هضما للنفس لان هذا التوجیه من الشرح فقط واما الاول فهو لکل النحویین ثم قوله ولا یبعد

متعلق بقولہ الدال مجموعہ علی الجنس یعنی ان فی توضیح دلیل المصرح توجیہین احدھما اشار الیہ بقولہ الدال مجموعہ والاخر بقولہ ولا یبعد فالتوجیہ الاول باعتبار المعنی والثانی باعتبار اللفظ قولہ ای بمجموع الحروف الخ ای بذات الحروف قولہ المصورۃ صفۃ الحروف قولہ القابلۃ صفۃ ثانیۃ للحروف قولہ علامۃ الافراد بہ ای بالحروف بتا ویلہا بالتمیز فلا یفوت قولہ اعنی التنوین فی رجل قولہ حرفی التثنیۃ وھو الیاء والنون فی رجلین فان جوھر الحروف فی رجل وھو اللام اذا لحق بہا تنوین یکون مصورۃ بصورۃ خاصۃ واذا لحق بہا الف ونون یکون مصورۃ بصورۃ اخری مقابلۃ للصورۃ الاولی قولہ استغنی بہ عن ذکر الاثنین علی الوحدۃ سواء کان التمیز مفردا او مثنی والفرق بین التوجیہین فی دلیل المصرح ان المراد بلفظ التمیز علی الاول مجموع جوھر الحروف وعلامۃ الافراد والتثنیۃ وعلی الثانی المراد الحروف الاصلیۃ فان ذکر معہ العلامۃ فیقال رجل ورجلین وان ذکر مع العدد فیقال واحد رجل واثنا رجل ولا شک ان الاول اخف من الثانی خلاصۃ ان معنی الکلام انہ لا یجمع بینہما وبین تمیزھما استغناء بلفظ التمیز عنہما اعنی الصیغۃ من غیر اعتبار الافراد والتثنیۃ لانہ بالحاق علامۃ الافراد یفید الوحدۃ وبالحاق علامۃ التثنیۃ یفید الاثنینیۃ فلا حاجۃ الی ذکر الواحد والاثنین قولہ فاختاروا جواب سوال وھو فعلی ھذا حصل طریقان لبیان المجنس مع الوحدۃ والاثنینیۃ وکل واحد منہما مغن عن الاخر فمن این یرجح احدھما علی الاخر فاجاب بقولہ فاختاروا قولہ وذلک الاستغناء اشارۃ الی ان قولہ لافادتہ لیس بدلیل ثان لقولہ ولا یمیز الواحد بل ھو دلیل الدلیل ویسمی بالتدقیق واذا کان الدلیل للمدعی یسمی بالتحقیق قولہ المقصود صفۃ النص ثم یرد ان النص عبارۃ عن الایۃ والحدیث فاجاب بقولہ ای التنصیص قولہ علی العدد جواب سوال وھو انہ یعلم من قول المصرح ان العدد منصوص بہ والمنصوص علیہ شئ اخر ولیس کذلک اذ العدد ھو المنصوص علیہ فاجاب بقولہ علی العدد یعنی سلمنا ان قولہ بالعدد منصوص بہ لکن المنصوص علیہ محذوف وھو قولہ علی العدد ثم یرد علیہ فعلی ھذا یلزم الاتحاد بین المنصوص والمنصوص علیہ فاجاب بقولہ ای بذکر اسم العدد یعنی ان المراد من المنصوص علیہ ھو العدد والمراد بالمنصوص بہ ھو اسم العدد وانما اراد قولہ بذکر لان الذکر لازم مع الاسم قولہ والتصریح بہ عطف تفسیر لقولہ التنصیص بہ والباء فی قولہ بہ بمعنی علی قولہ الذی اشارۃ الی بیان القاعدۃ المشہورۃ وھی ان اللام اذا دخل علی اسم الفاعل والمفعول یکون اللام بمعنی الذی والاسم بمعنی الفعل قولہ ذلک التنصیص ای التنصیص علی العدد فان قیل الاستغناء عن الشئ لا یمنع ذکرہ علی وجہ التاکید والتشویق کما فی الٰہ واحد و لا تتخذوا الٰہین اثنین ولغم رجلا وربہ رجلا قلنا لما کان تمیزھما بلفظ یدل علی نفیہ العدد امتنع الجمع بینہما تمیزا واما نحو لغم رجلا وربہ رجلا فشاذ واما قولہ تعالی الٰہ واحد فلان ذکر العدد لبیان

ذکر المعدود یکون للتاکید والتوضیح ای صفۃ موکدۃ مثل نفخۃ واحدۃ واما تقدیم العدد علی المعدود فلا یجوز اذ التاکید لا یجوز ان یکون ازید من المقصود **فان قیل** انہ وان لم یکن تاکیدا لکن ینبغی ان یکون بدلا **قلنا** انہ بدل الغلط وھو نادر فی کلامھم **قولہ** وتقول فی المفرد قال بعض الشارحین ان قولہ تقول صیغۃ للمونث اذ الضمیر فیہ راجع الی العرب وھو مونث بتاویل القبیلۃ فللرد علیھم قال صح الکلمۃ تقول عطف علی تقول السابق وکلاھما بصیغۃ الخطاب بقرینۃ قولہ وان شئت قلت وبقرینۃ قولہ فتعرب الاول **قولہ** ای فی الواحد لما کان المفرد من صفات اللفظ والحال ان المقصود ھھنا ھو المدلول کما یشعر بہ قولہ وتقول فیہ الثانی لان الثانی من صفات اللفظ فعلم ان المراد من المفرد ھو المعنی فلذا قال ای الواحد وھو من صفاتھم اعلم ان اخذ اسم الفاعل من العدد جائز والغرض فی الاخذ احد الامرین اما التصییر ومعناہ جعل الناقص ازید بواحد واما المحاذۃ ومعناھا بیان المرتبۃ انہ فی الابتداء او فی المرتبۃ الثانی والثالث الی غیر ذلک وخاصۃ الاول ان یضاف الی ما تحتہ نحو ثانی الواحد وخاصۃ الثانی ان یضاف الی مساویہ او الی ما فوقہ نحو ثانی اثنین او ثانی الثلثۃ وتحقیقہ یجئ فی المتن والشرح جمیعا **قولہ** ای لسببیۃ کان الباء یجئ لمعان کثیرۃ فلرفع الابہام وتعین ما ھو المراد قال انہا للسبب **قولہ** ای تصییر ذلک للمفرد الخ اشارۃ الی ان التصییر مصدر مضاف الی الفاعل والمفعولان محذوفان احدھما قولہ عددا والاخر قولہ ازید علیہ ای علی عدد الفقص **قولہ** بواحد متعلق بقولہ ازید **قولہ** فقولہ الثانی مقول القول الثانی لما وقع الفصل بین قولہ تقول وبین مقولہ نبہ علی ذلک قولہ وذلک القول الخ اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل اعنی المفرد **قولہ** تصییرہ ای تصییر الثانی الذی ھو تعبیر عن المفرد من المتعدد فالضمیر فاعل التصییر وقولہ الواحد مفعول اول وقولہ اثنین مفعول ثان **قولہ** بانضمامہ الیہ دفع وھم وھو ان یجعل المفرد الواحد اثنین بانضمام شئ اخر الیہ فدفع بقولہ بانضمامہ الیہ ای بانضمام المفرد الی الواحد **قولہ** فیکون معنی ثانی الواحد اعلم ان قولہ معنی مضاف الی الثانی والثانی مضاف الی الواحد **قولہ** مصیرۃ خبر قولہ فیکون **قولہ** وانما ابتداء والثانی الخ جواب سوال ظاھر **قولہ** اذ لیس قبل الواحد عدد بل ھو ابتداء العدد **قولہ** حتی یکون الخ **فان قیل** یفھم من قولہ حتی یکون الواحد مصیرہ واحدا انہ اذا کان قبل الواحد عدد کان الواحد مصیرہ واحدا وھو باطل لانہ اذا اجتمع شیئان فیحصل اثنان **قلنا** ان اسم الفاعل اذا کان بمعنی تصییر لا یضاف الی عدد الفقص بدرجۃ فلو فرض العدد تحت الواحد لا یکون الا ادنی من الواحد فاذا ضم الی الواحد لا یکون اثنین بل یقوی بہ الواحد **قولہ** علی ھذا القیاس **فان قیل** لا حاجۃ الی ھذہ العبارۃ بل مجرد اشتغالہا بما لا یعنی **قلنا** انما قالہ ھذا رعایۃ للمبتدی **قولہ** ای لا تقول اشارۃ الی ان لا عاطفۃ عطف علی قولہ الثانی والثانیۃ **قولہ** غیر ذلک اشارۃ الی ان غیر

له ای فی المفرد من الحد ا مبتدا تصییر الثانی ۱۲

مبنی علی الضم لحذف المضاف الیه وهو قوله ذلك ای عین ذلك المذکور من الثانی والثانیة قوله فیما تحت الاثنین لامتناعه عقلا قوله اذ لا یتیسر اشتقاق لانه اما ان یشتق من الجزء الاول من المرکب او من الثانی منه وعلی التقدیرین لا یشتق من المرکب بل من المفرد ولو اخذ بعض الاجزاء من الثانی یلزم الالتباس کما مر ولو اشتق من جمیع حروف المرکب لا یسمع فی اسم الفاعل واما اسم الفاعل من المزید فلا یسمع فی اسماء الاعداد .....

فان قیل قد اشتق اسم الفاعل من المرکب حیث قالوا حادی عشر وثانی عشر باعتبار الحالة **قلنا** اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها قان لها الفعل نحو ثنیت من الثنی الی عشرت من باب ضربت وجاء من حد فتح ما کان اخره عین اعنی رَبَعَ وسَبَعَ وتَسَعَ واما ما لبیان الحال وانکان فی صورة اسم الفاعل کالحائط والکاهل وهو عقدة ما بین المنکبین فلیس له معنی فی صورة اسم الفاعل اذ لا یدل علی معنی حدثی وهو التصییر وانما معناه الواحد فی مرتبة فلا باس ان یبنی من اول جزئی المرکب اذ لا یحتاج الی مصدر قوله ای مرتبة من العدد لما کان الحال یجیئ لمعان کثیرة فلدفع الابهام وتعین ما هو المراد قال ای مرتبة **فان قیل** ان الاول ای اسم الفاعل الذی بمعنی التصییر ایضا فی مرتبة من العدد **قلنا** المراد من المرتبة فی نفسه لا بالنظر الی عدد تحته فیصح مقابلته مع قوله باعتبار التصییر فانه حالة بالنظر الی ما تحته قوله من غیر اعتبار معنی التصییر ای لا یلاحظ فیه زیادة الا نقص بل یلاحظ فیه مجرد المرتبة من انه فی الموضع الاول او الثانی قوله الاول اختلفوا فی وزن اول فقیل وزنه افعل وقیل وزنه فوعل ویؤید الاول مجیئ الاولی فی مؤنثه ولو کان وزنه فوعل لکان مؤنثه فوعلة ویؤید الثانی صرفه فی نحو انیته اولا ولو کان وزنه افعل لکان غیر منصرف للصفة ووزن الفعل قوله اذا وقع فی مرتبة الاولی وانما قاله هنا لان عبارة المصرح لو بقی علی الاطلاق لا یصح قوله کذلك ای اذا وقع فی المرتبة الاولی والثانیة قوله وانما لم یقل الواحد والواحدة لانهما لا یدلان الخ وایضا انما لم یقل هما لان لفظ الواحد اسم العدد ولیس المراد من اعتبار التصییر والحال اسم العدد بل المراد اسم مشتق منه قوله علی المرتبة المقصودة وهو الاولیة والثانیة والا فالواحد والواحدة یدلان علی الوحدة مطلقا وهو ایضا مرتبة من المراتب لکن لیست مرتبة مقصودة ههنا قوله والحادی عشر عطف علی قوله الاول والثانی ولیس عطفا علی قوله العاشر والا یلزم تعدد الغایة احدها هذه والاخری قوله الی التاسع عشر وذلك یفضی الی فساد المعنی قوله والحادیة عشرة بتانیث الجزئین لیکون المونث مخالفا للمذکر من کلوجه قوله الحادی بقلب الواو الی الحادی بجعل الفاء مکان اللام والعین مکان الفاء وفضا حاد وثم قلبت الواو یاء لتطرفها وانکسار ما قبلها قوله واعلم جواب سوال وهو ما الوجه لهم انهم خالفوا اسم الفاعل من العدد من اسماء الاعداد

الاعداد فی التذکیر والتانیث فاجاب بقوله واعلم الی قوله لانه اسم لواحد المذکر **قوله** حکم اسماء الفاعلین ای کحکم سائر اسماء الفاعلین مثل ناصر وضارب وعالم **قوله** من المرکب سواء کان مرکبا تزاجیا او اضافیا **قوله** وتقول فی المعطوف واما العشرون والثلاثون الی تسعین والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فیها واحد ولذا ترکها وکان القیاس العاشرون والثالثون کذا فی الرضی **قوله** من اجل اختلاف الخ جواب سوال وهو ان کلمة ثم من اسماء الاشارات المکانیة والحالان اختلاف اعتبار التصیر والحال لیس من المکان فاجاب بماحاصله انه ههنا لیس من المکان بل للتعلیل والقرینة علیه دخول کلمة من علیه **قوله** اعتبار التصیر الخ بیان الاعتبارین **قوله** اختلف اضافتهما جواب سوال وهو ان اختلاف الاعتبارین لایکون علة لقوله قیل فی الاول الخ لانه لوقیل بالعکس ایضا یثبت اختلاف الاعتبارین فاجاب بقوله اختلف اضافتهما یعنی انه علة لمحذوف وهو اختلاف اضافتهما الی الامور المذکورة علی الخصوص ثم یرد علیه لما کان قوله ومن ثمه علة لمحذوف فالاشتغال بقوله قیل فی الاول الخ اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقوله فلاختلاف الخ یعنی انه معلول لعلة محذوفة لان قوله اختلف اضافتهما معلول بالنسبة الی قوله ومن ثمه وعلة بالنسبة الی قوله **وقیل** وانما رتب المصنف قوله وقیل علی قوله ومن ثمه ای علی خلاف الاعتبارین بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتین **قوله** ای فی المفرد من المتعدد فهم وهو ان المراد من الاول لفظ الاول المذکور بقوله الاول والثانی **قوله** بالاضافة واذا نصبت به فانما تنصب اذا کان بمعنی الحال والاستقبال لا بمعنی الماضی والاضافة فی هذا اکثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلین فانهما متساویان فیها والنصب اکثر **قوله** ای مصیرهما تفسیر لقوله ثالث اثنین ای الثالث مصیر الاثنین ثلثة وهذا القول انما یقوله فیما وجد الاثنان اولا ثم زاد علیهما واحد ولا یقال فیما وجد الاحاد الثلثة دفعة واحدة بل یقال فیه ثلثة فلا یرد انه لاحاجة الی اشتقاق هذه الصیغة لانها تودی بقوله ثلثه **قوله** من قولهم ثلثتهما جواب سوال وهو ان اسم الفاعل لا یشتق من الفعل ولا فعل ههنا فاجاب بقوله من ثلثتهما یعنی ان الفعل موجود وهو ثلثتهما بفتح اللام وسکون الثاء وضم التاء صیغة المتکلم فالعرب قالوا ثلثت ثلثت وربع یربع وانما یزاد لشارح رحمه الله تعالی قوله قولهم لیصح دخول کلمة من علیه لانها لا تدخل علی الافعال والجمل وانما قید بقوله بالتخفیف لانه لو کان بالتشدید یکون ماضیا من باب التفعیل فکیف یکون اسم الفاعل منه ثالثا لانه من المجرد لا من المزید بل یکون اسم المفعول منه مثلثا ثم یرد علیه

لہ لان التصیر یقتضی الاضافة الی الاقل برتبة والحال یقتضی الاضافة الی المساوی او الی فوقه اذ لا مرتبة للواحد فی العدد الذی تحته ۱۲

ان ثلثت لما کان بالتخفیف فکیف ینصب المفعولین لانه متعد الی مفعول واحد لا الی المفعولین والحاجة ههنا ماست الی المفعولین فاجاب بقوله ای صیرت الاثنین ثلثة یعنی ان ثلثت متضمن لمعنی صیرت فیکون معناه اجتمع المتکلم مع الشخصین الاخرین فحصل ثلثة افراد قوله الی عدد یساوی عدده الظم الاحصر بالاضافة الی اصله والی مافوقه اذ العدد المضاف الیه نفس اصله لا مساوی اصله الا ان یعتبر التغایر باعتبار کونه اصلاً وکونه مضافا الیه قوله احدها بیان لقوله ثالث ثلثة قوله بل باعتبار قوله اعلم ان عبارة الشارح لا یخلو عن خلل لان معناه ان معنی ثالث ثلثه واحد من الثلثة لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة وهو ظاهر ومعنی ثالث اربعة احد من الاربعة لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة وکذا معنی ثالث خمسة فالصواب ان یقال باعتبار ان یقال باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة من الثلاثة والاربعة والخمسة ولا مساغ لان یقال المراد فی المرتبة الثالثة من الثلاثة او الرابعة من الخمسة او الخامسة من الستة لان قوله او اربعة او خمسة معطوف علی الثلثة کذا اقال جمال الدین رحمه الله تعالی قوله والرابعة او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الی ان قوله ثالث ثلثة مذکور بطریق التمثیل والمراد قیل ثالث ثلثة وامثاله من مخبر اربعة وخامس خمسة وغیر ذلک ای احدها باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب ولیس المراد انه قیل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فی احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا یقال ذلک الا باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة فقط قوله والا یلزم ای ان کان مطلقا قوله وذلک مستبعد جدا لان عاشر العشرة الواحد الاخیر من العشرة الذی وقع فی المرتبة العاشرة فان قیل ان ارادة الواحد الاول من ثالث ثلثة ایضا مستبعد فلم خص العاشر قلنا سلمنا انه مستبعد لکن غیر جدا ومن العاشر مستبعد جدا قال مولانا عصام الدین رحمه الله تعالی الاولی ان یقول والا یلزم جدا ان ارادة الواحد الذی فی المرتبة الثانیة او الثالثة من عاشر العشرة لا الواحد الاول منه لانه یمکن ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة اذا کان الابتداء من العدد الذی یکون العشرة به عشرة قلنا هذه الارادة غیر مستعملة فلا یذهب الذهن الیه قوله باضافة المرکب الاول لما کان الاضافة فی المتن مجهولا بینه بقوله باضافة المرکب الاول الخ لانه لا یعلم انه بین اجزاء الترکیب الاول او الثانی او بین الترکیبین قوله ای واحد من احد عشر دفع وهم وهو ان یتوهم ان المراد من قوله حادی عشر اعتبار التصییر مع انه لا یتجاوز العشرة کما مر فدفع بقوله ای واحد من احد عشر اه قوله بناء علی الاعتبار انما قدر المتعلق ولم یتعلق بقوله لقوله لان علی لا یقع صلة لقوله وانما اراد الاعتبار لان قوله

الثانی صفة لیقتضی الموصوف

قولہ علی الثانی حال من مفعول تقول قولہ خاصۃ حال من اعتبار الثانی والتاء للمبالغۃ او مصدر لفعل محذوف ای خص خاصۃ والجملۃ حال او معترضۃ قولہ وان شئت فان قیل ان قولہ ان شئت فعل متعد یقتضی المفعول وھو لیس بموجود وقولہ قلت لایصلح للمفعولیۃ اذھو فعل قلنا ان مفعولہ محذوف تقدیرہ ان شئت فی حادی عشر احد عشر قلت حادی عشر قولہ لانجزاء مباحثہ معناہ ان لفظ التذکیر والتانیث . . . مذکور فی باب العدد لان البحث عنہما مذکور فیہ ولذا قال الانجزاء کشیرین قولہ لاصالتہ اذ ما من مذکر ولا مونث الا ویطلق علیہ شئ وشئ مذکر ای لفظ شئ مذکر فکان المذکر عاما فکان اصلا للکثرۃ افرادہ ولانہ لایفتقر الی زیادۃ بخلاف التانیث لانہ لایحصل الابزیادۃ اعلم انہ لایتحقق التذکیر والتانیث الافی الاسماء اذا قصد مدلولاتہا فان قصد لفظ الاسم جاز تذکیرہ باعتبار اللفظ وتانیثہ باعتبار الکلمۃ قولہ المونث مافیہ علامۃ الخ فان قیل یخرج عنہ الاعداد من الثلثۃ الی العشرۃ فان تانیثہا بتجریدھا عن العلامۃ قلت انہا وان لم یکن فیہا سیماء العلامۃ لفظا لکن فیہا العلامۃ تقدیرا فان قیل لایصدق التعریف علی المذکر ھھنا بسبب وجود العلامۃ فیہ نحو ثلثۃ واربعۃ للمذکر قلت ان اسماء الاعداد فی المذکر من الثلثۃ الی العشرۃ مونثۃ فی الحقیقۃ اذ تانیثہا من جہۃ تاویل الجمع بالجماعۃ وان اطلق علیہ المذکر فی الظاھر قال مولانا عصام الدین ھذا التعریف لایصدق علی المونث بالصیغۃ نحو ھی وھذہ والتی وانت لعدم وجود علامۃ التانیث فیہا بل نفسہا تدل علی التانیث ولو قلت التعریف مخصوص بما عدا المونث بالصیغۃ قلت فعلی ھذا ینبغی ان یکون الاحکام الاتی ایضا مختصۃ بما عدا المونث بالصیغۃ مع انہا مشترکۃ بین الکل نحو اذا اسند الفعل الی المونث الحقیقی الخ قولہ التعریف مختص بما عدا المونث بالصیغۃ فخرج ھو لایضر وانما اختص بہ اذ المونث بالصیغۃ علم فی مبحث للمبنیات من المضمرات واسماء الاشارۃ والموصولات لکن احکامہا غیر مذکورۃ فی المبنیات فلذا اشترک المونثین فی الاحکام ولایبعد ان یجعل خصوص الصیغۃ قائم مقام العلامۃ فیثبت فیہ التاء حکما فیصیر التعریف جامعا او نقول المراد من المونث ھو الذی ھو من الاسم المتمکن لان ما ھو مبنی منہ قد سبق ذکرہ فی المبنیات واما احکام الاسناد الاتیۃ انما ھو للمونث المتمکن فان المونث المبنی فی تلک الاحکام تابعۃ للمونث الحقیقی قولہ ای اسم جواب سوالین الاول ان التعریف لم یکن مانعا لانہ یدخل فیہ الفعل

لہ ای قولہ خاصۃ ۱۲ منہ نحو ضربت مع ان التقسیم

للاسم والثانی ان حصر العلامۃ للمؤنث والالف باطل لوجود علامۃ الاخری وھی الفرج والثدی والحمل والحیض فاجاب بقولہ ای اسم یعنی مراد المصرح بالعلامۃ علامۃ اسم المؤنث لاعلامۃ ذات المؤنث وماذکرت فھی علامۃ لذات المؤنث **قولہ** ملفوظۃ انما عبر بہ لیعم الحمل **قولہ** حقیقۃ او حکما جواب عن اعتراض صاحب الغایۃ وھو ان التقسیم الی اللفظی والتقدیری یخرج نحو عقرب وطالق ویحائض من الصفات المختصۃ بالنساء اذلیس فیہا علامۃ لا لفظا ولا تقدیرا اما الاول فظاھر واما الثانی فلانہا لو کانت مقدرۃ فیما لرجعت فی التصغیر فاجاب بماحاصلہ ان فی ھذہ الاسماء وان لم یکن العلامۃ حقیقۃ لکن وجد فیہا العلامۃ حکما لان الحرف الرابع قائم مقام التاء وانما کان الحرف الرابع قائم مقام التاء لان تاء التانیث موضعہ رابع وما فوقہ لامادونہ **قولہ** ولھذا لاتظھر التاء وانما یظھر التاء فی تصغیر الثلاثی نحو قدیم وناروداد لئلا یجتمع الفرعیتان احدھما التصغیر لانہ فرع المکبر والاخر لتقدیر التاء ولذا قالوا ان فی التصغیر یرد الاشیاء الی الاصول لئلا یلزم اجتماع الفرعیتین ثم اختلفوا فی ان التاء فی عقرب مقدر اولا بل الحرف الرابع کانہ تاء فتکون ملفوظۃ وتحقیقہ فی التکملۃ **قولہ** غیر ظاھرۃ فی اللفظ دفع وھم وھو ان المراد من المقدر المحذوف وھو الذی سقط عن اللفظ والنیۃ جمیعا فدفع بقولہ غیر ظاھرۃ فی اللفظ **قولہ** ای اسم دفع وھم وھو ان المذکر لما کان بخلاف المؤنث والماخوذ فی مفھوم المؤنث لفظ اسم فینبغی ان یکون الماخوذ فی مفھوم المذکر لفظ الفعل لیتحقق قولہ والمذکر بخلافہ فدفع بقولہ ای اسم اہ یعنی ان المخالفۃ بینہما من غیر قولہ متلبس بیان المتعلق **قولہ** بمخالفۃ المؤنث لما کان مجرد ھذا الباب غیر مستعمل اذ الخلاف نسبۃ لا یتحقق بدون الطرفین وھذا یؤدی بباب المفاعلۃ فلذا فسر بقولہ بمخالفۃ المؤنث **قولہ** ای لم یوجد الخ ھذا بیان حاصل المعنی وانما لم یقل لیس فیہ علامۃ الخ مع انہ اخصر لان کلمۃ لیس لنفی الحال والنفی المطلق کما یاتی فی بحثہا فالی بصیغۃ الماضی لیستمر **قولہ** وعلامۃ التاء التی تصیرھا فی الوقف **قولہ** والالف ای لفظا بدلیل **قولہ** حالکونہا مقصورۃ یعنی ان مقصورۃ وممدودۃ حال من الالف وھو عطف علی الخبر فیکون خبرا ایضا والعامل نسبۃ الخبر الی المبتدا کما فی اسماء الاشارۃ **قولہ** مثلھا وانت بکسر التاء یعنی ھذہ الکلمۃ بکمالہا موضوعۃ للتانیث **قولہ** اسم انما فسر بہ لئلا یعم القسم من القسم **قولہ** ای فی مقابلۃ جواب سوال وھو ان قولہ اذا اعبارۃ عن المساوی فیکون تقدیرہ ھکذا انما یساویہ ذکرہ وھو لایدل علی المقصود فاجاب بقولہ فی مقابلتہ یعنی ان کلمۃ اذا مشترکۃ بین المساوی والمقابل والمراد ھھنا ھو الثانی لعدم استقامۃ الاول وانما ابدل کلمۃ الباء بلفی لان المتبادر منہا السببیۃ وھی غیر مستقیمۃ **قولہ** من جنس انما لاد ھذا الدفع وھو ان المراد من

الذکر هو العضو المخصوص کما هو المتبادر **قد فهم بقوله** من جنس الحیوان لانه لما زاد الجنس علم ان المراد من الذکر هو المذکر لا العضو المخصوص قال الرضی لو قال ان المؤنث الحقیقی ما له الفرج لکان اولی اذ یجوز ان یکون حیوان انثی لا ذکر لها لکن لما کان مادة النقض غیر متحقق فی الخارج فلذا قال الماتن **اقول** انما عدل عن الفرج لکراهة التلفظ به او ان خنثی قد یکون مذکرا بان غلب علاماته مع انه صاحب فرج **قوله** الخ لیس باذاته ذکرا الخ فیدخل فیه ما لا یکون باذاته شیئا کعین او یکون لکن لیس بذکر کظلمة فان فی مقابلتها النور وهو لیس بمذکر بل هو مؤنث اذ النور والنار واحد لکن ابدل الواو بالالف او یکون باذاته ذکرا لکن لا من جنس الحیوان کنخلة ففی مقابلتها نخل من غیر التاء وهو الذی لا یخرج منه تمر ولیس شجر غیر مثمر **قوله** واذا اسند الفعل الخ المتصرف فانه یجوز التاء وترکه فی نحو نعم المرءة وتتعین ترکه فی نحو اکرم بمحمد اعنی صیغة التعجب لان له صیغتان احدهما ما فعله والاخر افعل به وانما تتعین ترک التاء لئلا یخرج عن وزن الامر الخ عن وزن افعل به وکذا الحال فی شبه الفعل فالذی ان یقول الشارح رح الفعل المتصرف او شبه الفعل بلا فصل فلا وجه لاتیانه باحد القیود وهو قوله بلا فصل فقط **قوله** بلا فصل لعدم صحة الحکم علی الاطلاق ثم یرد علیه ان التقدیر فی العبارة خلاف الاصل فلا بد من القرینة فاجاب بقوله کما هو الاصل **قوله** الی المؤنث مطلقا اشارة الی الرد علی بعض الشارحین کما یاتی **قوله** فذلک الفعل **جواب سوال** وهو ان الجزاء لا یکون الا جملة وقوله فیا التاء لیس بجملة **قوله** وجوبا **جواب سوال** وهو انه لا یصح مقابلة هذا مع قوله وانت فی الظاهر غیر الحقیقی بالخیار لتحقق التاء فیهما **فاجاب** بقوله وجوبا یعنی سلمنا ان التاء موجود فیهما لکن ههنا وجوبا وفیما بعده تخییرا **قوله** این انا الخ اعلما ان تانیث الفاعل من اول الامر لا تدری اذا قیل ضربت بدون ذکر امرءة مثلا یعلم ان فاعله مؤنث بخلاف عدم ایراد التاء فانه لا یعلم تانیث الفاعل حینئذ الا بذکر الفاعل **قوله** الا اذا کان مسندا الخ **جواب سوال** وهو انه یلزم التناقض فی کلام المصرح لانه اذا کان ضمیر الیدر راجعا الی المؤنث مطلقا فکیف یصح قوله وانت فی الظاهر الخ **حاصل الجواب** ان قوله وانت فی الظاهر الخ بمنزلة الاستثناء کما یاتی بیانه فان قیل لما قال الشارح الا اذا کان الخ ینبغی ان یقول الا اذا کان لان الخبر کما کان فی الاسم الظاهر الغیر الحقیقی کذلک فی الجمع خیارا کما قال المصنف رح حکم ظاهر الجمع فانه یجیء بیانه فیما بعد وحکم ظاهر الجمع بمنزلة الاستثناء ایضا فعلی الشارح رح ان یتعرض لاستثنائه ایضا **قلنا** انما لم یتعرض له لانه محمول علی ظاهر غیر الحقیقی کما قال المصرح رح فاستثناء الاصل کاستثناء الفرع ایضا **قوله** لانه بمنزلة الاستثناء

ا ۱۲ حکم ظاهر الجمع حکم ظاهر غیر الحقیقی ۱۲ منه ۲ ۱۲ فاجاب بقوله تذکر الفعل ۱۲ بقلم فضل خالق عفی عنه اللهم اغفر لکاتبه

وانما قال بمنزلة ولم یقل عین الاستثناء لان عینه لایکون الا بادوات وایضا لا یکون عینه لان هذا القول یسمی عند علماء الاصول بالتخصیص لاستقلاله لا بالاستثناء وانما کان بمنزلة الاستثناء لانه اذا حکم علی الکل ثم ذکر بعض افراده فیما بعده بلفظ یخالفه فهو بمنزلة الاستثناء عن هذا الکلی لاشتراکهما فی اشتراک الاستثناء والتخصیص فی اخراج بعض الافراد قال مولانا عصام الدین یجب علی المصرح ان یستثنی من قوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار العلم المذکر مع التاء نحو طلحة فانه لایقال جاءت طلحة **قوله** المراد غیر علم للمذکر وذلک لان الوضع العلمی اخرجه عن موضعه وجعل التانیث شیأ منسیا فاعتبر المعنی وهو فی المعنی مذکر بخلاف اسم الجنس الذی هو مؤنث لفظی نحو نفس اذ لیس فیه وضع جدید کما فی العلم وانما اعتبر تانیثه فی منع الصرف لکونه حالة فی نفسه بخلاف تانیث الفعل فانه حالة فی غیره فلا یتعدی اثره الیه لعدم قوته **قوله** لکون التانیث غیر تعلیل لقوله فلک ان تقول طلع الشمس فی طلعت الشمس یعنی تعلیل للخیار **قوله** لفظیا ای منسوبا الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظ حقیقة او تقدیرا او حکما بلا تانیث حقیقی فی معناه فلا یکون للتانیث قوة فیجوز ترک التاء بخلاف مضمره اذ لیس فی لفظ ما یشعر بتانیثه **قوله** واستغنائه ای مع استغنائه **قوله** لما فی لفظ من الاشعار ای بالتانیث لکون التاء مقدرة فیه لدلیل شمس **قوله** وجعل بعض الشارحین اشارة الی فائدة ارجاع الضمیر الی المؤنث مطلقا والمراد من بعض الشارحین شارح الهندی رح **قوله** ضمیر الیه ای ضمیر قوله الیه راجعا الی المؤنث الحقیقی سواء کان ضمیرا او ظاهرا الی المؤنث مطلقا **قوله** او ضمیر المؤنث الخ عطف علی المؤنث الحقیقی یعنی ان ضمیر الیه راجع الی ضمیر المؤنث اللفظی ووجه رد الشارح علی البعض ان فی الارجاع الی المؤنث مطلقا موافقة بسوق الکلام لان سوقه للمؤنث مطلقا بقرینة التعریف وایضا ان فی ما قال الشارح موافقة مع طریق الفصحاء وهو ان فی کلامهم تفصیل بعد الاجمال وفی کلام الشارح ایضا کذلک اعلم ان هذا البعض قوله انت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ناسخ لقوله اذا اسند الیه الفعل فبالتاء یعنی شایه بناسخ فی ان معنی النسخ رفع المعارضة بین الناسخ والمنسوخ علی انتهاء مدة حکمه وههنا ایضا کذلک ان البعض ارفع المعارضة بین عبارتی الماتن بالحمل لانه حمل العبارة الاولی علی المؤنث الحقیقی وحمل العبارة الثانی علی المؤنث الغیر الحقیقی وعند الشارح قوله وانت فی ظاهر الخ من قبیل المخصص له وتحقیقه فی علم الاصول **قوله** ولو کان اشارة الی الاعتراض **قوله** لکان احسن الخ اجیب عنه ان ما فعله المصرح احسن لان منصب المصرح الاختصار وفیه اختصار مع ادا المقصود لان المتبادر از اسناد الفعل الی الفاعل یکون بلا فصل کما قالوا للمضی المرفوعات والاصل فی الفاعل ان یلی الفعل ولذا قال الشارح رح کما هو الاصل **قوله** ففی صورة الفصل ایضا لک الخیار لانه رح لا یثبت سرایة التانیث الی الفعل لکان الفصل **قوله** لرفع الالتباس واعلم انه انما یجب ذلک اذا لم یکن قرینة علی تانیث الاسم المذکور کما

۱۲ الالتباس

اذا کان له صفة مؤنثة ککریمة نحو جاء الیوم زید کریمة او عاملة فلا یجب تانیثه **فان قیل** القاعدة المذکورة لیست مخصوصة بوجود الفاصلة بینهما لانه لو لم یکن بینهما فاصلة ایضا یجب اثبات التاء فیه لرفع الالتباس فقوله انه مع الفصل لیس علی ما ینبغی **قلنا** قد عرفت ان فی المؤنث الحقیقی یجب اثبات التاء عند عدم الفصل والکلام فی المؤنث الحقیقی الذی مع الفصل فان لک فیه الخیار فی بعض الصور وعدم الخیار فی صورة اخر **قوله** لاضمیره اشارة ان قوله ظاهر قید احترازی **قوله** فیه ای فی اسناد الفعل الی الضمیر **قوله** لم یجز تانیثه لانه لم یجز تاویله بالجماعة لکراهة اعتبار التانیث مع بقاء صیغة المذکر **فان قیل** هذا منقوض بقوله تعالی آمنت بنو اسرائیل فانه اسند الفعل المؤنث الی الجمع وهو بنو وحذف نونه بالاضافة فان واحده ابن **قلنا** المراد من جمع المذکر السالم ما کان جمعه علی القیاس وهذا الجمع علی خلاف القیاس لان هذا الجمع لا یکون الا للصفة او لعلم من یعقل والابن لیس بواحد منهما او نقول ان بنون فی حکم الجمع المکسر لتغیر بناء الواحد فیه **قوله** واحده مؤنثا حقیقی التانیث کنسوة او مجازیة کدور **قوله** او مذکرا حقیقی التذکیر کرجال او مجازیة کایام لانه لیس فی مقابلها انثی من الحیوان وسواء کان الجمع جمع التکسیر کما فی الامثلة المذکورة او جمع المؤنث السالم کالزینبات والطلحات فهذه صور ثمانیة یجوز فیها التاء وترکها **قوله** حکم ظاهر غیر المؤنث الحقیقی ای حکم مؤنث ظاهر الخ فلا یشتمل المذکر علی ما وهم اعلم انه لا فرق بینهما ای بین المشبه والمشبه بها ای بین ظاهر الجمع وبین ظاهر غیر المؤنث الحقیقی الا فی شئ واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لکون تانیثه بالتاویل وهو کونه بمعنی الجماعة **قوله** فانت بالخیار الخ فالتانیث لکون الجمع فی تاویل الجماعة والتذکیر لعدم کونه بینا ویلها **فان قیل** ان عدم کون الجمع بتاویل الجماعة مستقیم فی جمع المذکر دون المؤنث کما هو الظاهر **قلنا** ان جمع المؤنث من غیر التاویل مذکر ایضا لان التذکیر والتانیث من صفات المفرد او نقول ان التاء فی جمع المؤنث نحو مسلمات لیس لمحض التانیث بل للجمعیة واما تاء التانیث فی نحو وفاة فاذا اولت بالجماعة یقوی تانیثه وان لم تؤل فلا یقوی تانیثه فیجوز تذکیر فعله او نقول انما لم یعتبر التانیث الحقیقی الذی کان فی المفرد لان المجاز الطاری ازال حکم الحقیقة کما ازال التذکیر الحقیقی فی رجال وانما لم یبطل الجمع بالواو والنون التذکیر الحقیقی لبقاء اللفظ المفرد فیه فاحترزوه بخلاف جمع المؤنث السالم لتغیر المفرد فیه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فیه نحو جبلیات وحمراوات فیجوز فیه التاء وترکها کما فی جمع التکسیر **قوله** من جموع التکسیر **فان قیل** کلمة من بیان لقوله وضمیر جمع المذکر العاقلین والحال ان هذا البیان لغو لان قوله غیر جمع المذکر السالم یدل علی ان المراد من جمع العاقلین هو جمع التکسیر **قلنا** ان بیان لقوله

غیر جمع المذکر السالم وتقدیم الشرح علی المشروح شائع **فان قیل** انه لما کان بیان لقوله غیر جمع المذکر فلا بد ان یزاد مع البیان **قوله** وجمع المؤنث السالم کالطلحات لیکون البیان مستوفیا **قلنا** ان جمع المؤنث السالم من المذکر قلیل کالمرفوعات والمنصوبات فلذا لم یتعرض له **قوله** ولا یقال جاءت لبقاء لفظ المذکر الحقیقی فیه وایضا ان الواو والنون نص فی التذکیر فلا یصح تاویله بالجماعة **قوله** فعلت وفعلوا ما فعلت فیا لنظر الی کونه مسندا الی ضمیر المؤنث واما فعلوا فبا لنظر الی کونه مسندا الی جمع المذکر العاقل **قوله** ای ضمیر فعلت **جواب سوال** وهو لا یصح حمل فعلت علی الضمیر لتغائرهما فاجاب بقوله ای ضمیر فعلت یعنی ان العبارة بحذف المضاف ثم یرد علیه ان المتقرر عندهم ان التاء لیس بضمیر بل هو علامة التانیث ولهذا اجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند فکیف یصح **قوله** ای ضمیر فعلت فاجاب بقوله وهو المستکن فیه ثم یرد علیه ان التاء لما لم یکن ضمیرا فکیف یصح الاشارة الیها بقوله ای ضمیر فعلت اذ من الظاهر ان فعل یدون التاء لیس بضمیر فعلم ان الضمیر هو التاء وایضا لا یصح الاختصاص بفعلت لان حکم افعلت ای ماض فی باب الافعال ایضا کذلک فاجاب بقوله المقرون الخ حاصل الجواب عن الاول انما اشار الی التاء لکونها علامة علی المستکن ومقصود الشارح من قوله المقرون ان التاء وان لم یکن ضمیرا فهی دالة علیه فلذا اقامها مقامه وحاصل الجواب عن الثانی المراد من فعلت مقارنة المستکن مع التاء سواء کانت الصیغة من المجرد او من المزید **قوله** یعنی الواو دفع وهم وهو لما کان الضمیر فی فعلت مستکنا توهم ان الضمیر فی فعلوا ایضا مستکن فدفع بقوله یعنی الواو وقوله لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذکر العاقلین **قوله** ای ضمیر النساء اشارة الی انه عطف علی العاقلین قوله وما یماثلها جواب سوال وهو ان الحصر بالنساء باطل لان المذکر کما کان للنساء کذلک للعیون فاجاب بقوله وما یماثلها یعنی ان عبارة المصرح بحذف المعطوف ثم یرد علیه ان العیون لیس مثل النساء لانها من ذوات العقول والعیون لیس منها فاجاب بقوله فی کونه جمع المؤنث الخ یعنی ان الشرط فی التشبیه اشتراک فی وجه من الوجوه لا من کل الوجه **قوله** وان لم یکن من العقلاء وانما ترک المصرح مثلا لانه علم من قوله النساء بطریق الاولی فانه اذا جاز فی جمع المؤنث بمجرد انتفاء الذکورة أی ادراد النون کان جوازه اذا انتفی الذکورة والعقل اولی لان النون موضوع لجمع غیر العقلاء کذا فی حواشی الهندی رح **قوله** غیر السالم الصواب غیر العاقل لانه یصدق علی الرجال انه جمع المذکر غیر السالم مع انه یجوز فیه فعلن اجیب عنه بمعنی قوله غیر السالم ان لا یکون من شانه جمع المذکر السالم وهذا لا یکون الا فی غیر العقلاء بخلاف الرجال لان من شانه ان یجری فیه جمع المذکر السالم لانه من العقلاء **قوله** ای بالنون دفع وهم وهو ان الضمیر فی فعلت مستکن فتوهم ان فی فعلن ایضا مستکن فدفع بقوله ای بالنون **قوله** لانه اصل لان الاصل فی التذکیر ان یکون مذکرا

حقیقیا بحیث یکون باذاء مؤنث من الحیوان قوله فیراعی تغریع علی المنفی وهو الرجال
لا علی النفی ای انکان لها صل فی التذکیر فیراعی حقه قوله فیجری مجری المؤنث لئلا یادی
المذکر الذی لا اصل له فی التذکیر مع المذکر الذی له اصل فیه قوله وفی حواشی الهندی
اشاره الی وجه الحصر قوله المثنی التثنیة فی اللغة دوکردن وفی الاصطلاح ماذکر فی المتن کذا قاله
صاحب التکملة لکن فی قوله خلل لان ماذکر فی المتن تعریف المثنی لا انه تعریف التثنیة فکیف
یصح قوله وفی الاصطلاح الخ اقول ان غرض الصاحب المذکور انهما متراد فان فی الاصطلاح
وقدم المثنی علی الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فیه البتة ولکثرته لعدم
اختصاصه بالشرط المذکورة فی الجمع بان یکون من کراعسلما یعقل الخ قوله اخره بالنصب مفعول
لحق والالف فاعله وانما زاد قوله اخره مع انه علم قوله لحق لان اللحوق مایکون فی الاخر لان
هذا بالنظر الی الوضع واما بالنظر الی الاستعمال فهو اعم الاتری ماقال المصنف رح فی الاسماء الاشارة
ولیحقها حرف التنبیه مع انه مذکور فی الاول قوله ای اثر مفرده جواب سوال وهو ان هذا التعریف
لایکون صحیحا من وجهین اما الاول فلان نحو مسلمات مثنی مع انه لایلحق باخره الف او یاء
والا یلزم ان یکون فی مسلمان الفان او یاءان واما الثانی فلان نحو مسلم قد لحق باخره الف
او یاء مع انه لایقال له المثنی فلا یکون هذا التعریف صادقا علی المحدود فلا یکون تعریفا اصلا
لانه لایکون جامعا ومانعا لانهما یقتضی التحقق فی الجملة ولا تحقق لهذا التعریف اصلا فما قال
البعض ان التعریف لایکون جامعا لیس بصحیح فاجاب بقوله ای اخر مفرده الخ قال مولانا
عصام الدین ان تقدیر المضاف وان دفع به سوال مذکور لکن یرد علیه سوال الخ فقد تبدل
الاشکال بالاشکال وهو ان هذا التعریف لایکون مانعا لانه یصدق علی الجمع نحو مسلمین فانه
ایضا اسم لحق فی اخر مفرد المثنی یاء ونون لان مفرد المثنی والجمع متحد ولایجاب بان المراد من
المثنی هو اللاحق مع الملحوق لانه حینئذ یکون عین جواب الثانی فلا یصح جعله جواب الاول
اجیب عنه ان قید الحیثیة مراد فی تعریف الامور الاعتباریة فالتعریف ماالحق اخر مفرده من
حیث انه اخر مفرد المثنی فان قیل لما کان المراد مفرد المثنی لانه قال من حیث انه اخر مفرد المثنی
یلزم اخذ المحدود فی الحد وایضا لما قدر المضاف اعنی قوله اخر مفرده یلزم الدور لان المثنی
توقف علی المفرد والحال ان المفرد توقف علی المثنی لانهم قالوا المفرد مالیس بمثنی ولا مجموع اجیب
عن الاول بان المراد من المثنی الذی وقع معرفا المعنی الاصطلاحی والمراد من المثنی الذی
وقع فی التعریف المعنی اللغوی وهو دوکردن سواء کان له مفرد من لفظه او لا وکذا لایرد الاعتراض
الثانی لان توقف المفرد علی المثنی الذی یکون بمعنی اللغوی فان قیل ان المثنی الذی وقع فی التعریف
لیس بمذکور صریحا بل ذکر باعتبار ارجاع ضمیر مفرده الیه والمرجع هو المثنی الذی وقع معرفا فلا
یثبت الفرق بین المثنی والمثنی ای بین المثنی الذی فی المحدود والمثنی الذی ذکر فی الحد

قلت الضمیر محمول علی الاستخدام لان للمثنی معنیین احدھما اصطلاحی والاخر لغوی فاراد بصریح اللفظ معنی اصطلاحی واراد بضمیرہ معنی لغوی **قولہ** اوقد یعد قولہ الخ اشارۃ الی جواب اخر عن الاعتراض قولہ والا ای وان لم یکن تقدیر المضاف اوتقدیر قولہ مع لوحقہ لایصدق الخ **قولہ** ولو اکتفی الخ اعلم ان الجوابین المذکورین منقولان من بعض الشارحین والحال ان صحتہما لایکون الا بتقدیر کما ورد الشارح رح علیہم بقولہ واکتفی بظہور المراد وھو شہرۃ امر المثنی من انہ عبارۃ عن المجموع من اللاحق والملحوق اویکون قولہ لحق بمعنی یکون ای المثنی مایکون اخرہ الف او یاء لایحتاج الی تکلیفہم **قولہ** لاستغنی لما عن التوجیہین المذکورین اذ ظہور المراد دلیل علی ان مایقتضیہ ظاہر العبارۃ غیر مراد فلا حاجۃ الی ما یصلحہ وانما سمی التوجہان تکلفا لان التقدیر بلا دلیل علیہ تکلف محض ثم اللام البطل معنی الجمعیۃ والمراد جنس التکلف فلا یرد ان المذکور سابقا تکلفان لا تکلفات فلا یصح قول الشارح رح عن تلک التکلفات کذا قال جمال الدین چنارپی رح **قولہ** حالۃ الرفع دفع وہم وہو ان الالف والیاء کلاہما یجتمعان فی مثنی واحد فدفع بقولہ فی حالۃ الرفع **قولہ** ای مفتوح حرف اہ انما عبر عن کلمۃ ما بالحرف لان کلمۃ ما وقعت مفعولا لم یسم فاعلہ لقولہ مفتوح والحال انہ مرفوع والرفع لا یظہر فی کلمۃ ما لانہا مبنیۃ فعبر عنہا بالحرف لیظہر الرفع فیہ وانما اراد کلمۃ کان لبیان متعلق الظرف وہو قبل **قولہ** ولم یعکس جواب سوال وہو ان التمیز یحصل بالعکس ایضا قولہ ولکثرۃ التثنیۃ لانہا لایختص بذی العقول بخلاف الجمع ولانہا اعم من الجمع اذ ہی توجد فی نفسہا وفی ضمن الجمع ولا شک ان الاعم اکثر من الاخص **قولہ** عن الحرکۃ او التنوین الذین فی الواحد لان الاسم العاری عن البناء لایجوز ان یعری عن الحرکۃ والتنوین ولما لم یقبل الالف الحرکۃ او التنوین عوض عنہما النون اما علم قبول الحرکۃ فظاہر واما عدم قبول التنوین فلان قبول التنوین لایکون الا بالحرکۃ وہی ممنوعۃ ہذا مذہب البصریین واما مذہب الکوفیین فہو انہما عوض التنوین فقط دون الحرکۃ کقولک جاءنی غلاما زید فحذف النون یدل علی انہما کالتنوین والبصریون یستدلون بقولک الغلامان فاثبات النون مع اللام یدل علی انہما کالحرکۃ اذ التنوین لاثبات لہ مع اللام ووجہ کلواحد انہما کالحرکۃ فی موضع کما فی الغلامان وکالتنوین فی موضع کما فی غلاما زید ومثلہما کما فی غلاما زید ومثلہما فی موضع کما فی غلامان ثم یرد علیہ ان ماذکر انما یستقیم فی الالف لانہ لا یقبل الحرکۃ واما فی الیاء فلا یستقیم لانہا تقبل الحرکۃ اجیب عنہ نعم انہا تقبل الحرکۃ لکن ہہنا لاتقبل لان یاء التثنیۃ ساکنۃ ابدا اذ ہی وقعت حرفا اعرابا والحرف اذا وقعت اعرابا فہو لیس الا ساکنۃ فکذا ہہنا **قولہ** مکسورۃ وحکی الکسائی ان فتحہا مع الیاء دون الالف لغۃ وقال ابن جنی فتحہا بعضہم فی الثلاثۃ ای فی الاحوال الثلثۃ **قولہ** لئلا یتوالی الفتحات الخ والیاء لیعادل

ربنا اغفر لی وللمؤمنین یوم یقوم الحساب

ثقل الکثرة خفة القلة والالف وایضا الاصل فی تحریک الساکن الکسر لانہ ساکن فی الاصل لانہ عوض عن التنوین اولانہ مبنی والاصل فی البناء هو السکون وایضا انما کسر النون لئلا یلتبس بالجمع لان الفرق وان حصل بفتحة ماقبل الیاء لکن قد یکون فتح ما قبل الیاء فی الجمع ایضا نحو مصطفین فلذا التی بفرق اخر **قوله** ذلك للحوق **جواب سوال** وهو انہ فرقات المطابقة بین الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة الالف والیاء والنون **فاجاب** بقوله ذلك اللحوق وانما زاد اسم الاشارة ای **قوله** ذلك لان ارجاع الضمیر مع الاشارة اوقع فی الذهن **قوله** ولا باس باشتمال الجواب السوال وهو انہ لما کان الضمیر المستتر فی لیدل راجعا الی اللحوق فدخل فیہ النون ایضا مع ان النون لا یدل علی ان معہ مثلہ من جنسہ لانہ عوض عن الحرکة او التنوین او تقریر السوال هکذا ان الدال علی ان معہ مثلہ لیس الا ما هو علامة التثنیة وهی الالف والیاء دون التنوین لانہا قد تحذف کما فی الاضافة فلا یکون دالا علی ان معہ مثلہ فلا یصح ارجاع الضمیر فی لیدل الی النون وتقریر الجواب من کلامہ ظاهر وانما لم ینسب الدلالة الی الالف والیاء فقط لانہ خلاف المتبادر لان اذا ذکر الاشیاء فالارجاع الی البعض دون البعض خلاف الظاهر فلذا نسب الدلالة الی الکل **قوله** علی تقدیر تسلیمہ یعنی اقول ولا نسلم ان النون لا یدل علی ان معہ مثلہ قال مولانا عصام الدین ان المنع المذکور لیس علی ما ینبغی لانہ منع لما اجمع علیہ من کون علامة التثنیة الالف والیاء والنون عوض عن الحرکة فی المفرد والتنوین فیہ فالعلماء متفقون علی ان النون لیست بدالة علی ذالك انتهی اعلم ان معنی قوله علی تقدیر تسلیمہ ای تسلیم کلواحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال ای اعنی تقدیر عدم التسلیم فلان عموم المرجع لا یقتضی عموم الراجع کما فی قوله تعالی **وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ** فان المرجع ای المطلقات عام للمطلقات الرجعیة والبائنة والضمیر مختص بالرجعیة واما تقدیر عدم التسلیم لعدم الدلالة فلان ما اجمعوا علیہ من ان علامة التثنیة الالف والیاء وان النون عوض عن الحرکة والتنوین انما یدل علی ان النون لیس بجزء من الدال باطل اذ کونہ عوضا لا یقتضی الاختصاص بالعوضیة لان الشئ الواحد قد یکون صالحا لامور کثیرة فلا یرد ما قاله عصام الدین رح **قوله** صح ان یقال وکذا صح ان یقال ان الدلالة المذکورة غرض من الامور الثلثة باعتبار کونها غرضا من لحوق الاخرین بناء علی لزوم الثالث لهما هذا ما قاله صاحب التکملة اعلم ان قوله وکذا صح ان یقال الخ عطف تفسیر لقول الشارح رح کما یعلم من حاشیة نور الحق **قوله** دالة علیه للغلبة قوله غایة ما فی الباب ای حاصل ما فی الباب وان الدلالة بالواسطة شائع فی کلامهم فانه اذا صدر الفعل من البعض ینسب الی الکل مثل قتل بنو فلان حیث لم یقع القتل الا من البعض **قوله** ای مع مفرده وانما ارجع الضمیر الی المفرد لانہ لو رجع الی المثنی یکون الاعتراض فاذا قلنا رجلان مثلا فهو یتنا ول مثل الواحد فان الواحد لا یتضمن الا الواحد والالف والیاء یتنا ول الواحد الاخر

قولہ فی العدد توطیۃ الی الاعتراض الذی بین الشرح بقولہ ولو اردید بقولہ مثلہ قولہ باعتبار دخولہ جواب سوال وھو انہ لما کان قید الجنس ماخوذا فی التعریف ینبغی ان لا یصح اطلاق الابیض علی الانسان والحجر لعدم اتحاد الجنس مع انہ یصح فاجاب بقولہ باعتبار الخ یعنی لیس المراد من کونہ من جنسہ ان یکونا متفقین فی الحقیقۃ بل فی الجنس الذی وضع ذلک المفرد لہ سواء اتفقا فی الحقیقۃ کرجلین او اختلفا کھما بیضین لانسان وحجر لان الابیض موضوع لذات من لہ البیاض والمراد من الجنس المفہوم ای مفہوم الموضوع لہ قال مولانا حسام الدین الاولی ترک قولہ الموضوع لہ لانہ ینقض رح بالاسد اذا قیل رایت اسدین ویراد منہما الشجاعان من الرجال لعدم الوضع فی المجاز اقول الوضع ھھنا اعم من ان یکون شخصیا او نوعیا فیشمل المثنی المجازی ایضا کالاسدین للشجاعین قولہ بوضع واحد احترز عن مثنی المشترک باعتبار معنیہ کالقرئین للطھر والحیض فانہ وان دل علی ان معہ مثلہ باعتبار دخولہ تحت جنس المفرد الذی وضع لذلک الجنس لکن لا بوضع واحد کذا قال صاحب التکملۃ قولہ تحت جنس الخ وھو المسمی بالقرء لکن تثنیتہ لیس بھذا الاعتبار بل باعتبار معنیین مختلفین قولہ المشترک صفۃ جنس قولہ بینہما ای بین المفردین کرجلان فانہ یدل علی ان مع الرجل رجلا اخر قولہ المشترک بینہما اشارۃ الی ان اشتراک الجنس بینہما مفہوم من لفظ المثنی ای من تعریف المثنی قولہ لاستغنی من قولہ من جنسہ اجیب عنہ بان الظاھر من المثل ھو المثل فی الکمیۃ وحمل الکلام علی الظاھر واجب خصوصا فی التعریفات فلذا اذکر الجنس او نقول ان المثلۃ مقابل للاکثر الذی ھو المذکور فی الجمع ولا شک ان المراد من الکثرۃ ثمہ ھو التعدد فقط فالمراد من المثل ھھنا ایضا ھو التعدد قولہ وقولہ لیدل الخ جواب سوال وھو ان کل قید اذا اخذ فی التعریف لابد ان یکون للاحتراز وھو حاصل بما سبق فالاشتغال بقولہ لیدل اشتغال بما لا یعنی فاجاب بقولہ انہ لیس جزءا من التعریف بل اشارۃ الی بیان الغرض وھو یعلم من قولہ معہ مثلہ قولہ والی انہ لا یجوز تثنیۃ الاسم الخ وھو یعلم من قولہ من جنسہ قولہ باعتبار معنیین مختلفین ای غیر داخلین تحت جنس الموضوع لہ سواء کانا حقیقیین کالقران او مجازیین کالیدان فی النعمۃ والقدرۃ بان یقال یدا زید باعتبار النعمۃ والقدرۃ بان یراد من احد الیدین النعمۃ ومن الاخری القدرۃ او احدھما حقیقیا والاخر مجازیا کالاسدین اذا اریدبہ الاسد والرجل الشجاع قولہ فلا یقال قرآن تثنیۃ القرء بضم القاف وسکون الراء قولہ علی الصحیح متعلق بقولہ لا یجوز قولہ خلافا متعلق بالاطلاق ای ھذا التثنیۃ لا یجوز مطلقا خلافا للبعض فی البعض وھو الاعلام فانہم جوزوا تثنیۃ الاسم باعتبار معنیین مختلفین فی الاعلام کما ذکرہ بقولہ وردہ بعضھم قولہ وھذا اشکل ای انہ لا یجوز تثنیۃ الاسم باعتبار معنیین مختلفین قولہ جاز ان یجعل اللام الخ فنقول من شرح المفتاح الشریفی وفیہ بحث لما اولا فلانہ رح یکون تثنیۃ التغلیب

قیاسا لکونہا داخلۃ تحت ضابطۃ وھوان لیسمی احد المصاحبین کالابوین او احد المتشابہین کالقمرین باسم الاخر ثم یاول الاسم لبعض المسمی بہ مع انہ قال فی شرح التسہیل ان تثنیۃ مختلف اللفظ تحفظ ای توجد ولا یقاس علیہ واما ثانیا فلان تثنیۃ الاسم انما یکون باعتبار معنی جامع بین المفردین فی نظر المتکلم لیقصد افادتہ ولاشک ان قصد المتکلم فی ابوین وقمرین افادۃ نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حیث انہما مشترکان فی کونہما مسمی بالاب والقمر فتاویل الابوین مثلا بالمسمی بالاب وان کان صحیحا فواقع لکن لیس ذلک فی نظر المتکلم کما رایتہا فی نفسی فی کل مرۃ ای لا قصد لی عند تلفظ ہذا اللفظ فان المقصود من قولہ تعالی فی قصۃ یوسف علیہ السلام ورفع ابویہ علی العرش ای علی السریر رفع الاب والخالۃ علی العرش لا رفع للمسمین بالاب والی ما ذکرنا یشیر عبارۃ الرضی حیث قال وقد یثنی غیر المتفقین فی اللفظ بعد جعلہما متفقی اللفظ بالتغلیب بشرط تصاحبہما وتشابہہما حتی کانہما شیء واحد انتہی ولم یتعرض للتاویل لجیب عنہ فی شرح التسہیل ان مثنی التکثیر نحو فارجع البصر کرتین ومثنی التغلیب ملحق بالمثنی فی اعرابہ ولیس بمثنی حقیقۃ ای وانما اطلق التثنی علی مثنی التغلیب مجازا لا حقیقۃ یعنی ان ما قالوا انہما غیر قیاسیۃ ای لیس حقیقۃ وکذا قصد التکلم شرط فی حقیقۃ وہی لا اشکال قولہ ادعاء ای مجازا لقوۃ التناسب بینہما کما قال اللہ تعالی ہُنَّ لِبَاسٌ لَّکُمْ وَاَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّہُنَّ قولہ ثم یؤل الاسم جواب سوال وھو انہ لما کان الاب اسما للام فلم یثنا ولم الاب فاجاب بقولہ ثم یاول اسم الاب بمسمی بالاب مطلقا سواء کان ذلک المسمی حقیقیا او مجازیا قولہ بعض المسمی بہ ای بالاب قولہ فیکون معنی الابوین اشارۃ الی بیان مفہوم یثنا ولہما قولہ بلا احتیاج ای مع انہ لا یحتاج ہہنا الی الادعاء فانہ موضوع لکلواحد الخ قولہ قلنا لا شبہۃ فی صحتہ الخ لان ہذا استعمال اللفظ فی المعنی المجازی ولا نزاع فی تثنیۃ اللفظ باعتبار المعنی المجازی قولہ لکن الکلام ای الاختلاف مع البعض فی جواز تثنیۃ القرء بجواز الاشتراک اللفظی ای من غیر اعتبار ہذا الاعتبار قولہ وہو الذی اختلف فیہ ای لیس الخلاف الا فیہ قولہ والمصرح اختار الخ اشارۃ الی بیان الخلاف ای المصرح اختار عدم جوازہ فی شرح الکافیۃ المسمی بالامالی وفی الایضاح جوزہ شاذ فلذلک قال الرضی والمصرح متردد فی ذلک قولہ وبہذا الاعتبار ای باعتبار انہ یراد بالاسم المسمی بالاسم صح تثنیتہ الاعلام قولہ زید مثلا ومثال العلم المشترک حقیقۃ وقولہ وکذا عمر الخ مثال العلم المشترک ادعاء ای مجازا قولہ یاول بالمسمی بغیر وہذا التاویل ثابت فی نظر المتکلم ویحفظ بالہ اذ العلمیۃ تنافی الاستعمال فی الکثیر من الاول بخلاف اسماء الاجناس لان لاب مثلا یدل علی الکثیر فلم یخطر ببالہ للاب حتی یکون فیہا صحۃ الاعتبار فافہم قولہ وزالت علمیتہ بہا ای علمیۃ الکثیر صارت کاسماء الاجناس لان اسماء الاجناس مشترکۃ فی امر معنوی مشترک وہذہ مشترکۃ فی امر مقدر وہو کونہا مسمی بہا ولاجل زوال العلمیۃ التزموا ادخال اللام تعویضا عنہا لقیل اذا کان تثنیتہا باعتبار تنکیرہا وہو شاذ کما ذکر فی المطولات فیکون تثنیتہا ایضا شاذا ولیس کذلک قلنا ان

تنکیر العلم غیر ضروری فی مواضع اخر غیر التثنیة لانه یمکن استعماله فی کل موضع من غیر خاجة الی التنکیر فجعله نکرة من غیر ضرورة اخراج له عن اصله فیکون شاذا بخلاف مثناه فانه لا یمکن استعماله علما الا ان تثنیته تنافی العلمیته فلا یلزم من شذوذ احدهما شذوذ الاخر وبما ذکرنا لا یرد بانه ما الفرق بین مثنی التغلیب فی اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکة بکون التاویل فی نظر المتکلم واعتباره ولا یکفی التاویل للطلق فی الثانی دون الاول قوله وردہ بعضهم ای رد التاویل والاعتبار بعضهم قوله مجرد الاشتراک ای لا یحتاج فیها الی التاویل المذکور قوله فعلی هذا البعض اشارة الی التحقیق او اشارة الی الاعتراض اجیب عنه ان هذا البعض وان لم یعتبر الجنسیة فی الاعلام لکنه یعتبرها فی الاسماء الاجناس فذکر الجنسیة لرعایة اسماء الاجناس قوله ولما کان اخر الاسم فیه اشارة الی عذر بیان جمیع احکام المفرد الذی یلحقه علامة التثنیة بل ذکر بعض المواد الذی یتطرق الیه التغیر فان حکم غیرها یتطرق الیه التغیر یعلم من تعریف التثنیة لانه لا یکون فیه شیئ اخر سوی التعریف قوله حکم ما یتطرق ینبغی ان یقال حکمه فالحاجة الی وضع المظهر موضع المضمر اجیب عنه انما فعل ذلک لدفع وهم وهو ان الضمیر راجع الی التغیر لقربه والحال ان حکم نفس التغیر غیر موجود فیما بعد بل الموجود حکم ما یتطرق الیه التغیر قوله ای الاسم المقصور اشار بتقدیر الاسم الی ان المقصور لا یکون الا فی الاسم فلا یقال رحی مقصورا قوله الف مفرده نقل عن الشارح فی الحاشیة قوله مفردة احتراز عن الف مقرونة بالهمزة کحمراء وقوله لازمة احتراز عن الف مثل ذیلا بابدال التنوین بالالف فی حال الوقف وکما فی قوله تعالی توابا فان هذه الالف غیر لازمة قوله ضد الممدود ای ضد اسم الممدود قوله محبوس عن الحرکات لکون اعرابه تقدیریا فان قیل ان ههنا وجها ثالثا تسمیة المقصور فلم لم یذکره الشارح وهو ان المقصور ماخوذ من القصر بکسر القاف وفتح الصاد وهو خلاف الطول ای ضده قلنا انما لم یذکره لان القصر مصدر لازمی من قصر کشرف وکرم لا یمکن بناء المقصور ای بناء اسم المفعول منه بخلاف الوجهین فان القصر ثمة متعد لانه مصدر من قصره بقصر بمعنی ضد المدود او الحبس قوله کعصوان فان قیل ینبغی ان یقول کعصا فان عصوان مثال التثنیة لا مثال المقصور والمقصود مثال الاسم المقصور الف منقلبة عن واو والیضا ینبغی ان یورد الشارح قوله کعصوان وابوان بعد قوله للمضمر قلبت الف واوا لان کلا واحد منهما مثال التثنیة التی قلبت الفها واوا اجیب ان المراد کعصا فی عصوان فیکون مثالا لاسم مقصور لما کان مفردا فیکون موضعه هذا ذکر بعد وانما کانت الف عصا فی الاصل واو لحقیقة لقوله عصیته ای ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل ثم یرد علیه ینبغی ان یقول مجهول الاصل وعدمیه لئلا یکون فی عبارته قصور فاجاب صاحب التکملة عنه ان معنی قوله مجهول الاصل ای غیر معلوم الاصل سواء کان الاصل فی الواقع اولا ثم یرد علیه ان ذکر الاصل فی زیادة الاسم لیس الا مجازا وفی المجاز لا بد من القرینة فاجاب الصاحب المذکور عنه

بقوله وللاشارة الى ارادة العام اورد للمثال من عديم الاصل حيث قالوا كألوان تثنية الى والف الى عديم الاصل فان اذ الف الاسماء العريقة البناء اى خالصته البناء لمتى واذا والى لا اصل لهما والمراد منها حال العلمية وفى الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما كمتعشرى قوله فى المسمى بالى بان جعل الى علما لشخص قوله ولم يمل والحال انه لم يسمع فيه الامالة من الفتحة الى الكسرة ومن الالف الى الياء ليعلم بها الاصل قوله اى والحال دفع وهم وهو ان الواو فى قوله وهو ثلاثى للعطف فما بعدها معطوف على ما قبلها وهو قوله الفه منقلبة عن واو فيكون تقدير هكذا ان كان هو ثلاثيا فيلزم فساد المعنى لان اسم كان فى المعطوف عليه قوله الفه واسم كان فى المعطوف قوله هو راجعا الى المقصور وقوله هو ضمير منفصل لا يسوغ للمنفصل الا لتعذر المتصل ولا تعذر ههنا فدفع بقوله والحال الخ فيكون الجملة حالا من الضمير فى قوله الفه الرابع الى المقصور فيكون حالا من المضاف اليه ويصح اقامته مقام المضاف اى ان كان للمقصور منقلبة عن واو ولا شك ان النسبة ان الكل صحيح باعتبار الجزء نحو زيد حسن اى باعتبار الوجه قوله اى عينا فيه اربعة احرف يعنى المراد من الثلاثى هو المعنى اللغوى وهو ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما يكون حروف الاصلية ثلثة حتى يتناول ثلاثى المزيد فيه قوله فصاعدا حال من مفهوم قوله عينا فيه اربعة احرف اى ذو ثلثة احرف حال كونه ذاهبا فصاعدا قوله من الرباعى بيان لكلمة ما قوله قلبت الفه واوا انما قلبت ولم يبق الالف على حاله لئلا يلزم التقاء الساكنين بين هذه الالف والف التثنية وانما لم يحذف معان دفع التقاء الساكنين يكون بحذف احد الالفين ايضا لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة وههنا اعتراض وهو ان قلب الالف واوا فى الصورة الاولى واجب وفى الثانى اولى فاطلاق الاولى ليس على ما ينبغى اذ ما ليس للقلب فيه واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجبا وايضا يلزم فى قوله قلبت واو الجمع بين الحقيقة والمجاز فليتامل قوله وخفيفة بفتح التاء عطف على قوله اعتبارا قوله لا يرد اى لا يرد الواو وفيه اى فيما فوقه قوله لمكان وهو مصدر ميمى من الكون قوله لمكان الثقل وهو ثقل الواو مع ثقل الحروف قوله او عدمه اى او كان معدوما الاصل مع وقوع الامالة فيه لكيتان مع الامالة فى متى قالوا متى بكسر التاء اى شبه كسر التاء لاعين الكسرة قوله كجبلى لان الفه مة للتانيث قوله فالفه منقلبة بالياء جواب سوال وهو ان قوله فبالياء جزاء وهو لا يكون الا جملة وانما اراد قوله منقلبة لبيان التعلق وانما اتى بجملة اسمية ولم يات بجملة فعلية بان قال قلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق من قوله قلبت الفه واوا اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد لان الجملة الاسمية تدل على الثبوت والدوام بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى ان الف ثلاثى لو كانت منقلبة من الواو فى كلمة مفهومة الاولى كالضحى او مكسورة كالربى او جيء قبلها بالواو فى العجم اى فى الاخر مع الضمة والكسرة فى الصدر ولهذه النكتة لم يقل المضموم والياء

بدا ون حرف الجر مع انه احضر واوفق للسابق لانه محتمل ان يكون تقديره قلبت ياء فيكون جلية فعلية وهي غير مرادة ههنا قوله وتخفيفا على اعتبارا قوله اى غير زائدة جواب سوال وهو ان الحروف الاصلي في الحرف عبارة عما يكون بمقابلة الفاء والعين واللام فعلى هذا لا يخرج ما يكون منقلبة عن اصلية مع ان المقصود الخارج فاجاب بقوله اى غير زائدة الى اخره فالحاصل ان المراد بالاصلي بعض الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا يهتدي للتعارف قوله للتمسك اسم فاعل من باب تفعل للعابد قوله بضم القاف الخ هذا يخالف لما في القاموس من ان قرو كان لحسن القرءة وكروان للمتمسك ولعل الشارح اطلع على ذلك الا انه نقل ذلك من كتب اللغة غير القاموس قوله قلبها واوا حملا على الاخوات قوله اى منقلبة عن الف التانيث جواب سوال وهو ان الهمزة للتانيث غير موجودة في كلام العرب فاجاب بما ترى قوله كان حمرا اى هذا النقش قوله من جنس الالف لان ثقل الحرفين اللذين هما من جنس واحد اقوى من الحرفين اللذين هما من جنسان قوله فينبغي ان لا يقع اه هذه مبالغة في الهرب عن اجتماع الامثال قوله والواو اقرب الخ جواب سوال ظاهر وايضا انما ابدل الهمزة بالواو لاجل كراهة بثوت علامة التانيث في الوسط واثبت التاء لضرورة رفع اللبس و تعين الواو تحرزا عن اجتماع اليائين في حال النصب والجر قوله لثقلها اى ثقل الواو تعليل الاقرب قوله في مثل اقتت اصله وقتت من الوقت قوله واجوه اصله وجوه وكذا في اواعد اصله وواعد واويعد واو يعدة في اسم مصغر قوله وربما صحت اى بقي على الاصل قوله ياء لخفة الياء قوله والاعرف اه جواب سوال وهو انه لم يختر المصنف هذا قوله بان يكون (اجاب بقوله والاعرف اه) للالحاق لم يقل اون الزائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله ولا منقلبة عن اصلية اون الزائدة اشارة الى ان الزيادة في المحدودة لا تكون الا للالحاق قوله كعلباء وهو عصب العنق وهما علباوان اى الاثنان من العصب علباوان كذا في الصحاح وكذا نقل عنهما اى عن الشارح قوله المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد قوله جاز ان خبر لقوله فالوجهان فيكون الجزاء جملة قوله في الصورة الاولى وهو علباء اصله علباي اوعلباو وقوله ملحقة بالاصل اى كواحد من الواو والياء ملحقة بالحرف الاصلي وهو السين في قرطاس ويفهم من عبارة الشارح ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علباء وهما الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة قوله وفي الاخرى وهو كساء ورداء قوله عن اصلية اى عن واو او ياء قوله لا عين الهمزة اى واتما اعلم ان الوجهان جاز ان الابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها لانها ليست اصلية ولا منقلبة عنها بل عن زائدة فنسبتها الى الاصلية بعيدة والمبدلة من اصلية بالعكس كذا قال صاحب التكملة لاكن قوله والمبدلة الخ يبقى لقوله الا قرب الاصلية اولى قوله وفي الترجمة الشريفة اسم كتاب الجملة الشريفة اى الذي لنسبته الى شريف والمراد به السيد فانه اعترض على المصنف في شرحه فاورده الشارح ههنا قوله من هذه العبارة وهو قوله

فالوجہ قولہ لکن المشہور ردایان لان اصل رداء رد ای بالیاء قولہ لیکون ای قولہ فوجہان قولہ کما ھو ای المذکوران قولہ لکن تصفحنا اشارۃ الی الجواب وھنا نسختان احدھما بتقدیم الصاد ای تصفحنا والثانی بتقدیم الفاء ای تفحصنا ومعنی الاول قلبت ورقا بورق ومعنی الثانی ای تفحص کریم قولہ اثر اما حکم ای شیئا مما حکم آہ فان قیل عدم وجدان ما ذکرہ السید رح فی کتب الثقات لایستدعی عدم ثبوتہ فی نفس الامر بل ھو لم یجد قلنا مرادہ مما ذکر ان ما ذکرہ المصنف موافق بکتب الثقات فکانہ اشارۃ الی ان ما ذکرہ السید غیر معتبر لکونہ غیر مذکور فی کتب الثقات اعلم ان عبارۃ الفصل ھکذا وما اخوہ ھمزۃ لا یخلو ھمزتہ اما ان لیسبقہا الف علی اربعۃ اضرب اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حرف اصلی کرداء وکساء او زائدۃ فی حکم الاصلیۃ کعلیاء او منقلبۃ عن الف التانیث کحمراء فھذہ الاخیرۃ تقلب واوا لا غیر کحمراوان والباب فی البواقی ای النوع من الحکم فی البواقی ان لا یقلبن وقد اجیز القلب ایضا وعبارۃ المفتاح ھکذا واما الممدودۃ فاذا کانت للتانیث قلبت ھمزتہا واوا والا لم تقلب سواء کانت اصلیۃ کقراء او منقلبۃ عن حرف اصلی ککساء او عن الجاری مجری الاصل وھو ان یکون للالحاق کعلباء وقد رخص فی القلب وعبارۃ اللباب موافق لما فی المتن قولہ باشتہار ہ ای باشتہار ردایان قولہ غیر ما وقع الخ اشارۃ الی الاعتراض وقولہ ھذا اعم الخ جواب عن ھذا الاعتراض قولہ المبدلۃ والمبدلۃ عبارۃ عن الھمزۃ فیکون ھذا الکلام مناسبا مائلا الی ما حکم علیہ السید لکن ما ادعاہ من الاشتہار لا یثبت بقولہ الرضی وذلک لانہ اوردہ بلفظ قد حیث قال قد تقلب المبدلۃ آہ وایضا ادعی الرضی فی کتابہ شذوذہ وایضا قولہ الرضی اعم من ان یکون الاصل واوا او یاء ولا یکون مخصوصا بالیاء فلا یثبت الاشتہار الذی ادعاہ والیہ اشار بقولہ وھذا اعم لانہ لما کان الاصل اعم فیکون متردداً فکیف یثبت الاشتہار مع التردد فالقیل لنسلم التردد غیر موجود ھھنا لان الھمزۃ اذا کانت مبدلۃ من الواو فیجعل یاء فیھما اذا کانت الھمزۃ مبدلۃ من الیاء فیجعل یاء بالاولی قلنا سلمنا ان لا ترکہ فی الواقع لکن التردد من حیث الظن کان فی دفع الاشتہار قولہ وتحذف لانہ للاضافۃ اعلم ان حذف نون التثنیۃ وان علم فی مبحث المجرورات حیث قالوا ویحذف التنوین وما قام مقامہ من نونی التثنیۃ والجمع لاانہ ذکرہ ہ اما للاطراد او لدفع وھم وھو ان نون التثنیۃ لما کان عوضا عن الحرکۃ عند البعض توھم انہا لا تحذف عند الاضافۃ لانہا لیست عوضا عن التنوین عند ھذا البعض فدفع انہا تحذف مطلقا

ای عند الفریقین قولہ ای لاجل الاضافۃ لما قال الشارح المہندی رح ان اللام فی قولہ للاضافۃ للوقت ای وقت الاضافۃ فیرد علیہ ان اللام لما کان للوقت صار الاضافۃ ظرفا للحذف فلا یعلم سبب حذف النون ایضا کون اللام للوقت مجاز لا یصار الیہ الا عند تعذر المعنی الحقیقی وھو السببیۃ فعدل الشارح رح عنہ وقال ای لاجل الاضافۃ ای اللام للسببیۃ فعلی ہذا یعلم سبب الحذف وھو الاضافۃ کما قال الشارح قولہ مقام التنوین ان قیل ہذا انما یستقیم علی قول من جعل النون عوضا عن تنوین المفرد واما علی قول من جعلہا عوضا عن

الحركة كما مر سابقا فلا يستقيم قلنا ان عندهم وانكان عوضا عن الحركة لكن صورته صورة التنوين فلهذا حذف قوله فيتنا فيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضيتها عن الحركة ايضا قوله وحذفت تاء التانيث الخ جواب سوال وهو ان القاعدة هذا ان تاء التانيث لا تسقط عند بناء التثنية كشجرتان وتمرتان فكيف تحذف تاء خصيته واليته عند بناء التثنية اعني خصيان واليان فاجاب بقوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان على خلاف القياس فقوله على خلاف القياس مقدر في المتن كما قاله الشارح والا فعبارة المتن لا يدل على الجواب بل يدل على الاعتراض قوله التي قياسها ان لا تحذف اشارة الى بيان السوال قوله عن اخر المثنى كشجرتان فان قيل ان التاء في شجرتان وتمرتان ليس في اخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى كما قال الشارح المثنى هو الملحق مع اللاحق لان الالف والنون خارج عنه قلنا لما كان التاء اخر الكثر حروف المثنى كان كانه اخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل او نقول ان عبارته محذوف المضاف اى اخر مفرده وهذه المسامحة مرسا بقا من المصنف فسلك الشارح مسلكه قوله مع جوازه جواب سوال وهو ان استعمال شئ على خلاف القياس على قسمين احدهما ان يستعمل خلاف القياس مع استعمال ما هو على القياس والثاني ان يترك ما هو القياس و يستعمل في مخالف القياس فقط فسال السائل اى قسم مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه حذفها الخ جواب سوال وهو ان الاستعمال على خلاف القياس على نوعين احدهما مع الداعي والاخر من غير الداعي فسال السائل اى نوع مراد ههنا فاجاب بقوله ووجه الخ قوله لا يمكن الانتفاع اعلم ان المراد من عدم امكان الانتفاع بدون الاخر من حيث العادة لا من حيث الامكان فلا يرد ان انتفاع الاليتين القعود وهو ممكن باحدهما قوله صادتا بمنزلة ففي العبارة استخدام لان المراد من لفظ الخصيتين معناها والمراد من ضميرصارتا لفظ الخصيتين قوله وقيل اشارة الى جواب الخ يعني ان خصى بدون التاء مستعمل الا ان التاء محذوفة من التثنية قوله وانكانتا اقل استعمالا جواب سوال وهو ان خصى لما كان لغة في خصية فلم احال الشارح على القليل حيث قال وقيل خصى فاجاب بقوله وانكانتا اقل يعني انه اقل استعمالا قوله ولما كان حذف التنوين جواب سوالين احدهما ان المصدر عمدة والمخالفة اذا وقعت في كلام لا بد من نكتة والحال انه وقعت المخالفة لانه قال سابقا ويحذف لو ذر بصيغة المضارع وقال ههنا وحذفت بصيغة الماضي والثاني منصوب للمصدر وهو لا يحذف لو قال وتاء التانيث بالعطف على النون لكان اخصر فلم قال وحذفت تاء التانيث قوله بل وقعت على خلاف القياس اى في الزمان الماضي والاغلب في الماضي الانقطاع دون الاستمرار بخلاف المضارع لان الاغلب فيه الاستمرار الا بقرينة قوله اى اسم دل انما اول كلمة ما باسم اشارة الى ان الحصر والتثنية لا يقعان الا في الاسم وما وقع في الفعل من نحو فعلا وفعلوا فهو با عتبار الاسم وهو الفاعل لان معناه فعل الاثنين او فعلين لهما اولم وايضا انما اول بالاسم احترازا عن الف ولام الاستغراقية

فانها ایضا دال علی احاد مقصودة لکن لیست باسم **فان قیل** ان مسلمان و مسلمون مما یدل جزئه علی جزء معناه کلمتان فکیف یکون اسما **قلنا** قد مر فی صدر الکتاب ان کل واحد منهما کلمتان لکن لشدة الامتزاج عدتا کلمة واحدة و ایضا ان الواو و النون و الالف من تمام الاسم فالمجموع موضوع لمجموع الاحاد فلا یدل جزئه علی جزء معناه هذا عند من یقول ان الواو و النون فی الجمع من الحروف المبانی و اما جواب الاول علی قول من یقول انهما من الحروف المعانی او نقول ان اطلاق الاسم علی الجمع انما یکون حکما لا حقیقة یعنی ان الجمع فی حکم المفرد لانهما ماخوذ و ماخوذ منه فاطلاق الاسم علی المفرد صحیح فکذا الجمع **فان قیل** ان تعریف الجمع لا یکون مانعا لانه دخل فیه مثنی اسم الجمع نحو طائفتین او مثنی الجمع للکسر نحو جالین فانه یدل علی الاحاد مع انه لیس بجمع **قلنا** المراد بالدلالة دلالة مطابقة کما هو المتبادر و هذه الدلالة علی الاحاد لیست مطابقة اذ الدال لو المطابقی لها اثنان من الجماعة ثم کل جماعة من الاثنین یشتمل علی الاحاد فالدلالة علیها تضمنیة **قوله** علی الجملة انما زاد هذا لیخرج کل الافرادی نحو کل نار حارق و کل نفس ذائقة الموت **قوله** ای یتعلق الخ دفع وهم و هو ان یتوهم ان المقصود منها شئ آخر و الحال انه خلاف المدعی فدفع بقوله ای یتعلق بها القصد لا الشئ الاخر **قوله** فی ضمن ذلک الاسم انما زاد هذا لیخرج منه کل المجموعی نحو کل نملة تاکل الاسد و کل رجل یطیق هذا الجمع فانه دل علی جملة الاحاد لکن لیس فی ذلک الاسم الذی دل علی الاحاد بل فی ضمن المضاف الیه و هو نملة فی قوله کل نملة لان کل لازم الاضافة **قال عبد الرحمن** انما زاد قوله جملة لئلا یصدق التعریف علی المفرد لان قوله ما دل علی احاد عام یدل علی جمیع الاحاد دفعة و ما یدل علی الاحاد فردا فردا و لکن لا یدل علی جملتها **فان قیل** المفرد خارج بقوله بحروف مفرده کما یخرج به اسم الجمع اذ لا مفرد له **قلنا** غناء قید الثانی عن الاول جائز فالقیل سلمنا انه جائز لا لکن اذا کان القید الاول مذکورا فی التعریف و اما اذا لم یکن مذکورا فلا یحتاج الی تقدیره **قلنا** تقدیر الجملة ههنا ضروری لیکون عبارة التعریف علی التبادر لان المتبادر من قوله علی احاد و هو جملة الاحاد و کذا **قال عبد الرحمن** ان قوله فی ضمن ذلک الاسم لاخراج التثنیة لانه یصدق علیها انها اسم یدل علی جملة الاحاد یتعلق بها القصد لا لکن لا فی ضمن ذلک الاسم و هو الجمع لکن یرد علیه انه یدخل المحدود و هو الجمع فی الحد لان الاشارة فی ذلک الاسم الی الجمع **قوله** بحروف مفرده انما قال بحروف مفرده و لم یقل بمفرده بدون الحروف لان المتبادر من قوله بمفرده هو صیغة المفرد و هیئته مع ان الصیغة للمفرد لا یبقی حال الجمع و ایضا لو قال بمفرده لخرج الجمع الذی لا مفرد له کالنساء و النسوة لان مفرد النساء فرضی و هی نسوء لا تحقیقی فحروف مفرد النساء محققة فی النساء و ان لم یتحقق الفرد بل فرضی کعمر المعدوم من عامر بخلاف عامر متحقق فی عمر مع عدم تحقق کون عامر معدودا عنه لعمر اعلم ان المراد بالمفرد اعم من الحقیقی و التقدیری کالجموع الذی لا مفرد له کالنساء فانه و ان لم یکن له مفرد حقیقی لکن ثبت له مفرد تقدیری و فرضی فانه مفرده نسوء من حیث الفرض

وما قالوا ان مفرده امرة من غير لفظه ليس بشئ لانه على هذا يكون النساء اسم جمع لا جمع بل الجمع ما كان له مفرد من اللفظ سواء كان المفرد حقيقة او فرضا كنسوة في النساء قوله الى بحروف هي مادة لمفرده دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد بالدلالة بحروف مفرده مع الهيئة معها هيئة المفرد الذي في الجمع فدفع بقوله اى بحروف اه يعني ان الهيئة غير مرادة ههنا وايضا فيه اشارة الى بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة التي اظهر الشارح رح بقوله هي مادة لمفرده يعني وان وجد تلك الحروف في الجمع لكن ليس هذه الحروف مادة الجمع بل مادة المفرد قوله الذي هو اسم دال الخ جواب سوال وهو ان المفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع فاخذ المفرد في تعريف الجمع يستلزم الدور وحاصل الجواب ان المفرد ههنا وان كان في مقابل المثنى والجمع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على الواحد فلا دور قوله على واحد واحد بطريق البدلية قوله حال كون جواب سوال وهو ان قوله بتغير ما جار ومجرور والجار والمجرور اذا وقع في كلام العلماء لابد لهما من الاعراب المحلي فما هو هنا فاجاب بقوله حال يعني ان اعرابه نصب باعتبار انه حال من الحروف وهي مفعول به لقوله حرف الجر ثم الجار يقتضي المتعلق فزاد الشارح رح قوله متلبسة قوله بحسب الصورة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من التغير من حيث المادة ففعل هذا اخرج كثيرا من المجموع قوله اما بزيادة اى بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصان ككتب وحمر او باختلاف الحركات فقط كاسد جمع اسد او مع السكنات كنُدُر جمع نذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال جمع رجل وقضب جمع قضيب اى ذكر وقد يجتمع الثلث كقضبان جمع قضيب اى طاقة الكرم قوله حقيقة او حكما جواب سوال وهو ان التعريف لا يكون جامعا لانه يخرج عنه ذلك لان التغير غير موجود فيه فاجاب بقوله حقيقة او حكما يعني وان لم يكن فيه التغير من حيث الحقيقة لكن التغير الاعتباري موجود فيه وهو ان ضمة ذلك ان اعتبر بقفل وقرب فيكون مفردا وان اعتبر باسد فيكون جمعا وكذلك لهجان بمعنى بيض من النوق يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن الفرق ثابت بالاعتبار وهو ان كسرة لهجان ان اعتبر بنصارجم ناصر يكون جمعا وان اعتبر بكتاب وحمار فيكون مفردا قوله فالجار في قوله بحروف جواب سوال وهو ان الجار في قوله بتغير ما متعلق بقوله متلبسة فالجار في قوله بحروف لا يعلم حاله فاجاب بقوله فالجار فقوله وبقوله دلالة كل واحد منهما صالح للمتعلق فقوله على سبيل التنازع فقطعه هذا ان قوله بحروف مفرده ان كان متعلقا بقوله دلالة فيقدر المتعلق بكسر اللام لقوله مقصودة اى مقصودة بما اى بحروف مفرده قوله وقوله بتغير ما الخ فان قيل لا حاجة الى هذا البيان لانه علم مما سبق من قوله حال كون تلك الحروف متلبسة بحروف الخ فذكره ههنا ليس الا اشتغالا بما لا يعني قلنا هذا تصريح بما علم ضمنا وبيان الحاصل للمعنى وايضا انما ذكره ههنا لدفع الوهم وهو ان قوله بتغير ما كما يتعلق بمتلبسة كذلك يتعلق بقوله مقصودة

علی سبیل التنازع والحال ان التعلق بمقصودة غیر صحیح لانه ح یکون الباء للسببیة والحال ان التغایر لیس بسبب لقصد الاتحاد لان السبب مقدم علی المسبب والتغایر متاخر عن قصد الاتحاد ثم هنا بحث وهو انه لا حاجة الی جعله ظرفا مستقرا لان فی تعلقه بدل التضمین فیه ای دل المجموع مفرده بسبب تغایر ما جیب عنه لو تعلق بدل لا یفهم منه ان تغایره یکون بحروف ذالک المفرد بل یفهم منه تغایر مطلق سواء کان بحروف المفرد او غیره والمقصود هو التغایر بحروف ذالک المفرد **قوله** ودخل فی قوله الخ **جواب سوال** وهو ان التغایر لما کان ماخوذا فی التعریف فعلی هذا لا یکون جامعا لخروج جمع السلامة **فاجاب** بقوله ودخل فی قوله بتغایر ما جمعا الخ قوله جمعا السلامة صیغة التثنیة والمراد جمع المذکر والمؤنث **قوله** وقوله مادل علی احاد وهذه جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل وهو ان ما ذکروه فی المتن تعریف الجمع و کل تعریف یکون مشتملا علی الجنس والفصل فما هما فی هذا التعریف **فاجاب** بقوله وقوله اه **قوله** فانما وان لم تدل **جواب سوال** وهو ان اسماء الاجناس لا تدل علی الاحاد بل تدل علی الجنس فقط فکیف یصح کون قوله مادل علی الاحاد جنسا شاملا لاسماء الاجناس **قوله** فقد تدل علیها استعمالا کما اذا ذکر صفة للاجناس کقولک وجدت دینارا ابیض فانک جعلت البیض صفة للدینار علم ان المراد منها هو الاحاد لا الجنس فالمراد بدلالة الجنس علی الاحاد هی الدلالة فی الجملة سواء کان وضعا فقط کما فی الجمع المستعمل فی الواحد نحو شاب مقارقها علم ان الشاب بتخفیف الباء عبارة عن الشویهة و بالتشدید عبارة عن رجل ابنت لحیته ای جوانی ومعناه بیرشدرما فان مفارق جمع وان لم تدل علی الاحاد فی الاستعمال لان المراد منه راس واحد بدلیل اضافة الی ضمیر المفرد اذ المفرد الواحد راس واحد لکن دل علی الاحاد من حیث الوضع وقد یستعمل فی الاثنین نحو قوله تعالی فقد صغت قلوبکما او استعمالا فقط کما فی اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا کلیهما کما فی الجموع المستعملة فی معانیها الحقیقة **قوله** وبعض اسماء العدد ای یشتمل بعض اسماء العدد **فان قیل** الاولی ان تقول لفظ البعض لانه یستعمل فیما یکون مدخوله اقل من الغیر والحال ان مدخوله ههنا اکثر من الغیر وهو الواحد فقط فینبغی ان لا یذکر لفظ البعض اذ الواحد نادر لا اعتبار له **قلنا** ان استعماله وان کان فیما ذکرت لکن الشارح نظر الی الوضع ولفظ البعض فی الوضع اعم من الاقل والاکثر **قوله** کثلاثة وعشرة وما بینهما وانما خص عدد الاقل لکثرة استعماله **قوله** فاذا قصد بها **جواب سوال** وهو ان قوله مقصودة بحروف مفرده مرکب فنسال السائل ان اخراج اسماء الاجناس الجمیع المرکب ام ببعضه **فاجاب** بقوله فاذا قصد بها الخ باسماء الاجناس نفس الجنس نظرا الی الوضع فخرج بقوله مقصودة لان المقصود فی الجمع هو الاحاد لا نفس الجنس **قوله** بحروف مفرده لانه لا مفرد للجنس کرجل بل هو مفرد بنفسه **قوله** وکن ان یخرج الخ لعدم المفرد لها **قوله** فخرج مرکب لیس بجمع الفاء للتفریع علی تعریف الجمع لانه لما اخذ فیه قوله بحروف مفرده علم ان ما لا مفرد له فهو لیس بجمع **فان قیل** انهم قالوا النساء

جمع مع انه لا مفرد له فكيف يكون جمعا **قلنا** المفرد اعم من ان يكون حقيقة او فرضا والحال
ان المفرد الفرضي ثابت الثناء وهو نسوة **فان قيل** لم لم يفرض المفرد لقرد ركب وهو تمرة و
ركبة **قلنا** ان هنا وجد المانع من جميعتهما لانه لو كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيل
الى الاول لانها علم او ان مخصوصة كما سيأتي ولا الى الثاني لان جمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد
الى واحده ثم يصغر تصغير لئلا يلزم اجتماع الفرعيتين في لفظ واحد واحد في لفظ واحد احدهما
الجمعية والاخر التصغير وهذا غير جائز في تمر لانه يقال تميز لا تميزه يعني لو كان تمر جمعا لم يصغر تصغير
على تميز بل يرد الى تمرة والحال انه لا يرد علم انه مفرد **قوله** مما كان الفارق بينه وبين واحده التاء و
قد يكون بالياء كما في بطيخ **فان قيل** ان اسم الجنس ليس بجمع مطلقا سواء كان الفرق بينه وبين
واحده بالتاء او لا فينبغي ان يفسر نحوين قوله فنحو تمر بمطلق اسم الجنس وايضا لما وجد له الواحد
بالتاء كان جمعا لان خاصة الجمع ان يكون له واحد من لفظه فكيف يكون اسم جنس **قلنا**
انما فسر نحوين لئلا يطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه اي مشابه بالجمع لدلالته على الاحاد
استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا تميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشبهه
بينه لعدم دلالته على الاحاد وايضا انما خصه التنصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه و
بين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا وعن الثاني انما لم يكن جمعا وان وجد له المفرد من لفظه لانه لو
كان جمعا اما ان يكون جمع القلة او الكثرة لا سبيل الى كل واحد منهما كما مر انفا **قوله** ليس بجمع على الاصح
لانه لو كان جمعا فاما ان يكون جمع قلة او كثرة لا سبيل اليهما لما ذكرنا **قوله** كالجماعة فانه اسم جمع
قوله عن حد الجمع لعدم المفرد له من تركيبه **قوله** يقع على الواحد والاثنين سهو من الكاتب قوله
بخلاف اسم الجنس لانه لا يستعمل فيما دون الثلث **فان قيل** ان قوله اسم الجنس يقع على الواحد
ينافي ما سبق من قوله ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوضع على مفهوم الجنس فقط لا على الاحاد
حيث قال الشارح فانما دان لم تدل على الاحاد وضعا الخ **قلنا** لا منافات لان الوضع المنفي سابقا
من حيث الاحاد وهي جمع فلا يتناول الواحد فلا ينفي الوضع منه **او نقول** ان معنى قوله وضعا
بمعنى ليس بجاز يعني وقوعه على الواحد ليس بجاز لكثرة الاستعمال بخلاف اسم الجمع فانه لا يقع
عليها الا مجازا **قوله** الكل لا يقع على الكاملة بل يقع على الثلثة وما فوقها **قوله** قيد لذلك اشارة
الى الجواب وانما الى بلفظ قيل اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا يد له
من شاهد **قوله** لاضيرة في التزام الخ لان مقصودنا عدم كونها من الجمع **قوله** من تركيبها اي
من لفظها الحامل له مفرد وهو جمل وكذا البواقر بقر والمركب راكب **فان قيل** اذا كان الراكب
مفرد ركب وكذا غيره يكون داخلا في الجمع فكيف يكون اسم الجمع **قلنا** الجمعية لا تثبت بمجرد
وجود كون الواحد من لفظ بل للجمع لا بد من الشروط الاخر وهي ان لا يرجع اليه ضمير المفرد
وكذا لا يصغر بل الى الواحد وكذا لا بد ان يكون من اوزان الجمع ففي الراكب وان وجد احد

احد الشرط وهو وجود كون الواحد من لفظه لكن لم يوجد الشروط الاخرى فيه فكيف يكون جمعا
قوله نخوابل وغنم فان واحد الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وهما لا يكونان من لفظهما و
كل واحد اسم جنس كذا قال عبد الرحمن وكل واحد اسم جمع كذا قال جمال الدين والاولى ايراد المثالين
بحيث كان احدهما الاسم الجنس والآخر اسم الجمع قوله ونحو فلك وكذا هيمان فانه حال كونه مفردا
كمار وحال كونه جمعا كرجال قوله فان تغيرا لما خود فيه اى فى الجمع قوله اى بحسب التقدير اى
بحسب الفرض قوله اى المجموع نوعان اشارة الى ان العطف مقدم على الربط والاشارة الى ان قوله هو
مبتدا محذوف الخبر ليصح الحمل لان حمل الاخص على الاعم يجوز قوله صحيح ومكسر ووجه الحصر
ان الجمع لا يخلو اما ان يكون بناء الواحد فيه سالما او لا فالاول صحيح والثانى مكسر ونحو فلك من
الثانى لانكسار بنائه تقديرا قوله اى الجمع الصحيح لما كان الصحيح وصفة وهى يقتضى الموصوف فلذا
زاد قوله اى الجمع قوله تارتا جواب سوال وهو ان الجمع بالحرف كالجمع بلفظ الجمع فيكون
معنا ما الجمع بالواو والنون للمذكر والمؤنث وبالالف والتاء للمذكر والمؤنث وذا باطل فاجاب
بقوله تارتا قوله فالجمع الصحيح المذكر يرد عليه ان التذكير والتانيث من صفات المفرد
دون الجمع فاجاب صاحب التكملة عنه بقوله اى المذكر مفرده اى انه صفة باعتبار حال متعلق
الموصوف ثم يرد عليه لما كان السابق قرينة عليه فالمذكور سابقا نكرة حيث قال المذكر فينبغى ان يقال
ههنا ايضا نكرة فلم قال المذكر فاجاب بقوله فيه اشارة الى تنبيه على ما ذكرنا يقال
بالوصف ايضا وانما لم يعينه قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح كما فتره الرضى لاحتياجه الى كثرة الحذف
اعنى المضاف والصفة ولانه المذكر المجموع صحيحا كما قاله هندى رح لان سوق الكلام فى بيان الجموع
لا فى بيان المذكر المجموع كذا قال صاحب التكملة لكن لا ندرى بكثرة الحذف فى كلام الرضى دون
كلام الشارح رح وجوابه يفهم بتامل صادق قوله المذكر وفى بعض النسخ فالمذكر بالفاء التفسيرية
قوله مضموم ما قبلها سواء كانت الضمة لفظا او تقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصتفف
مصطفون فان قيل ينبغى ان لا يذكر قوله مضموم اذ لو لم يذكر قوله مضموم تم الكلام قلنا
الا انه اورده رعاية لتعريفه حيث يحتاج الى ذكر قوله مكسورا ما قبلها قوله ثقل الواو والضمة
وهذا انما يكون فى حال الرفع فاختاروا فتحها فى حال النصب والجر ايضا ليكون النون على حالة
واحدة وقد ظهر منه انه جعل الرفع اصلا والنصب والجر مرفوعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه
لو كسر النون فى حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع الكسرات واختير الفتح فى الرفع ليكون
النون على حالة واحدة قوله ذلك النحو اى فلا يرد انه لا يطابق الراجع والمرجع لان
المذكور اشياء ثلثة وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافى ان يكون له دخل فى الدلالة
وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل فى الدلالة
فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة يكون النون ملحوظا فى التقدير قوله او مع

الملحوق الا ان اللاحق واللحوق جمیعا یکون مع الملحوق لان اللحوق صفة اللاحق فاذا کان اللاحق مع الملحوق فیکون اللحوق ایضا معه قطعا **قوله** ای مع مفرده انما لم یرجع الضمیر الی الجمع لئلا یلزم تکرار الجمع ثم یرد علیه انه علی هذا یلزم الدور لان المفرد ما لیس بجمع ولا مثنی وایضا یرد المفرد صفة اللفظ فیکون معناه ان فی المسلمین مع لفظ مسلم الفاظا خر وهو خلاف المقصود **فاجاب** بقوله الواحد یعنی المراد من المفرد هو الواحد وهو اعم اذ قد یکون صفة اللفظ وقد یکون صفة المعنی ثم لما کان الواحد ممتازا کما بین کونه صفة اللفظ وبین کونه صفة المعنی توهم ان المراد منه صفة اللفظ فلا یثبت الفائدة فی تفسیر المفرد بالواحد فدفع بقوله من حیث معناه یعنی المراد منه ههنا ما کان صفة المعنی **قوله** اسم التفضیل یعنی قوله اکثر منه قوله اصل الفعل وهو الکثرة **قوله** فی المفضل علیه وهو الواحد **قوله** والاکثرة فی الواحد ای والحال ان لا کثرة وهو اصل الفعل **قوله** فان کان الخ الفاء لتصفیر الاقسام المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتماله علی المنقوص والمقصور والصحیح **قوله** ای اخر مفرده علی حذف المضاف لان الیاء والالف لیس اخر الجمع بل وسطه **قوله** ملفوظة او مقدرة جواب سوال وهو ان الیاء غیر موجودة فی قاض فکیف یصح قوله حذفت **قوله** فان اصله قاضیون یشیر الی ان الیاء المحذوفة فی المفرد ترد فی الجمع ثم تحذف ولم تبق علی الحذف السابق لان سبب الحذف غیر متحقق ههنا اذ سببه ثقل الجمع التقاء الساکنین الیاء والتنوین وفی الجمع التقاء الساکنین بین الیائین یاء المفرد ویاء علامة الجمع وقد یدفع لما عسی ان یتوهم ان المقدر کیف یحذف فلا یصح قوله حذفت **قوله** بعد سلب جواب سوال وهو انه لما انقلضمة الیاء الی ما قبلها یلزم اجتماع الحرکتین علی حرف واحد وذا لا یجوز **فاجاب** بقوله بعد سلب **قوله** والکان اخره **فان قیل** ینبغی ان یرجع الضمیر الی الاسم لان الکلام فی الاسماء وقوله وحذفت الالف دون حذف الضمیر الراجع الی الاخر شاهد علیه **قلنا** انما جعل الضمیر المستتر فی کان راجعا الی لفظ اخره لیوافق المعطوف علیه بخلاف ما اذا رجع الی الاسم وقوله وحذفت الالف اشارة الی ان تانیث الضمیر الراجع الی اخره بتاویل الالف لکن اقول صاحب التکملة وعلم منه ان الالف من الشرح لا من المتن **قوله** ای اخر الاسم لیظهر لی فائدة هذا التفسیر فانه قد سبق تفسیر اخره فی المعطوف علیه باخر مفرده وهو المرجع للضمیر ههنا کذا قال صاحب التکملة اجیب عنه المفرد علی نوعین احدهما حقیقی وهو الواحد من الجمع والاخر بالقوی وهو ما یصلح ان یکون واحدا من الجمع علی تقدیر اتخاذ الجمع فتفسیر الشارح رح اشارة الی ان المراد من المفرد السابق هو المفرد بالقوی **قوله** ای الف مقصورة اشارة الی بیان الموصوف **قوله** ای حرف کان انما فسر کلمة ما بالحرف لان قوله ما فاعل لقوله بقی والفاعل مرفوع والحال ان الرفع لا یظهر فی کلمة ما لکونه مبنیا ففسر بقوله حرف لیظهر الرفع فیه **قوله** ای شرط الاسم انما ارجع الضمیر فی شرطه الی الاسم مع ان الشروط للجمع لانه ان ارجع الی الجمع یلزم الانثنا

لان الاشارة فی ذلك الی الاسم وکذا الضمیر فی کونه راجعا الی الاسم وکذا الضمیر فی قوله انکان اسما راجع الی الاسم وایضا ان الشارح رح نظر الی جانب المعنی لان الشروط المذکورة تراعی فی الاسم حین اریدجمعه ثم یرد علیه لما کان هذه شروط الاسم ینبغی ان لا یوجد الاسم بدونها مع انه یوجد بدونها فاجاب بقوله یعنی شرطیته جمعه قوله فمذکر علم وههنا بحث من وجوه الاول ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذکر خبره وهو محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل لان الشرط لا یکون الا من الاوصاف المحضة وقوله فمذکر ذات مع الوصف وکذا العلم من الذوات وایضا ان الشرط لیس مذکر علم بل المذکر نفس الاسم لا شرطه والثانی ان الخبر اذا کان جملة لابد فیه من العائد والحال ان الخبر ههنا شبه جملة وهو قوله فمذکر ولا عائد فیه الی المبتدأ بل الضمیر فیه راجع الی الاسم والثالث ان دخول الفاء فی الخبر انما یصح اذا کان المبتدأ متضمنا معنی الشرط ولا تضمن ههنا والرابع ان الفصل بین المبتدأ والخبر بغیر الشرط لا یجوز وههنا وقع الفصل کما ترٰی فاجاب الشارح عن الاولین بقوله ای فکونه مذکرا الخ لان الکون من الاوصاف فیصح جعله شرطا وکذا یکون الخبر من المفردات فلا یقتضی العائد وعن الثالث ان المبتدأ وان لم یتضمن معنی الشرط لکنه مقید بالشرط وهو قوله انکان اسما فکانه متضمن معنی الشرط فلذا صح دخول الفاء فی الخبر وعن الرابع ان الشارح ذهب فی ذلك الی مذهب شارح الهندی لانه یجوز دخول الشرطیین المبتدأ والخبر فقوله فکونه مذکرا یعنی ان فی المتن تسامحا بذکر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط هو التذکیر والعلمیة لا نفس المذکر والعلم قال مولانا عصام الدین رح لا حاجة الی تاویل المذکر بالکون لبیان المبدأ لان قید الحیثیة شائع فی الجمیع فیکون معناه مذکر من حیث المذکر ولا شك ان المذکر بهذه الحیثیة هو التذکیر وهو من الاوصاف فیصح الحمل فیکون ما بالحیثیة الی ما قال الشارح رح بقوله فکونه الخ فلا حاجة الی التطویل اجیب عنه ان قید الحیثیة لا دلیل علیه لان الحیثیة تراعی فی تعریفات الامور الاعتباریة دون الاحکام لانها قطعیة بخلاف ما قال الشارح رح لان اخذ المبدأ من المشتق شائع ولا نسلم ان مالها الی ذلك لان الحیثیة تدل علی المبدأ لکن لا مطلقا بل فی ضمن المشتق ای المراد الذات مع الوصف لان المراد الوصف فقط ثم قال الرضی ینبغی ان یقدر فی عبارة المصدر المضاف ای فحصول مذکر فیکون من الاوصاف فلم یات الشارح بقوله الرضی بان یکون العبارة بحذف المضاف اجیب عنه ان تقدیر المضاف بخلاف المقصود لان المقصود ان ذلك الاسم مذکر بعینه ولیس المراد ان ذلك الاسم یجعل الغیر مذکرا وتقدیر الحصول یحتمل هذا لکن بالتامل قوله ان کان ذلك ای الاسم الذی اریدجمعه قوله محضا جواب سوال وهو ان الضمیر فی کان لما کان راجعا الی الاسم یلزم الاتحاد بین الاسم والخبر فی الذهن والخارج جمیعا فاجاب بقوله محضا یعنی المراد من الاسم الذی وقع خبرا اسم محض فیکون مقیدا والمراد من الاسم الذی وقع اسم کان اسم مطلق ای وجد فیه معنی الوصفیة ولا فتقلیل فعلی هذا یلزم حمل الاخص علی الاعم وذا لا یجوز لان حمل الاعم علی الاخص

جائز دون العکس قلنا ان الخصوص کما کان فی جانب الخبر کذلک فی جانب الاسم وجب الخصوص من وجہ وھو ان المراد من الاسم ھو الذی اریدبہ معرفا مطلقا والمراد من الاسم الذی وقع فی جانب الخبر اسم مطلق من ھذا القید فیکون بینھما عموم وخصوص من وجہ واذا کان کذلک یعرف الحمل بخولنا تم فضۃ فان قیل الاخصر ان یقال من غیر معنی وصفیۃ فیہ بدون قولہ محضا قلنا ان فی کلام الشرح اشارۃ الی تفصیل بعد الاجمال وھو طریق عندھم ایضا قولہ من حیث سماہ جواب سوال وھو انہ لا یصح توصیف العلم بقولہ یعقل لان العلم عبارۃ عن الاسم ولیس الاسم بعقل قولہ لصحۃ بناء الواحد فیہ لان البقاء علی الاصل اصل لکن لیس للعلم دخل فی الاشرفیۃ الان ما فیہ تعین اشرف من الغیر فلا یقال یجلون بل رجال قولہ فاعطی الاشرف للاشرف اعلم ان فی اعطی ضمیر راجع الی الجمع وھو مفعولہ الم نسیم فاعلہ وقولہ الاشرف بالنصب مفعولہ الثانی و قولہ للاشرف علۃ الاعطاء وقد مر مثلہ فلا یرد ان باب الاعطاء متعدی الی المفعولین من غیر واسطۃ حرف الجر فینبغی ان یقال الشرف فی موضع قولہ للاشرف قولہ فان فقد فیہ الکل ای شرط ثالثۃ وھی المذکر والعلم والعقل کالعین اعلم ان المراد من العلم ھو العلم الخاص کزید فیقال لزید ان فلا یرد ان العین من الاعلام المشترکۃ فقد فقد فیہ الاشتان لا الکل لان العلمیۃ موجودۃ فیھا قولہ کالمرءۃ فانہ فقد فیھا الاثنان وھما العلم والذکورۃ قولہ نحو اعوج لغوات العقل فیہ قولہ اعوج بلا لام فرس لبنی ھلال ینسب الی الفرس الاعوجیات لمنے اولاد بنی ھلال منسوب الی اعوج کان ذلک الفرس فی الابتداء لکثرۃ اسم شخص فاخذہ سلیم اسم شخص ثم صار الی بنی ھلال وصار الی بنی ھلال من بنی الکلابی ثم رای اخذ من سلیم نبی الکلابی ثم صار منھم الی بنی ھلال وفرس یعنی ابن عصر کذا قال صاحب التکملۃ قولہ وفرس لبنی عطف علی فرس الاول ای کما ان اعوج علم الفرس لبنی ھلال فکذا علم لفرس یعنی ابن العصر قولہ واراد المذکر جواب سوال وھو ان طلحۃ داخل فی ھذہ لوجود الشرط وورقاء وسلمی خارجۃ عن ھذہ القاعدۃ لعدم التذکیر وبالعکس فاجاب بقولہ واراد الخ یعنی ان المراد بالمذکر المعنی الاصطلاحی وھو ما لا یکون فیہ علامۃ التانیث الا انہ خص التاء لکونھا الاصل فی التانیث لانھا لا تغیر بالحذف والابدال بخلاف الالف کما قال الشارح دون المعنی اللغوی یعنی ما اتصف بصفۃ الذکورۃ فاندفع اعتراض شیخ الرضی وھو کان علی المصرح ان یقول شرط التجرید عن التاء لیدخل نحو سلمی وورقاء اسمی رجلین فانھما یجمعان بالواو والنون التفاتا ویخرج نحو طلحۃ وتسمیۃ التاء من الحقیقۃ والتقدیر اراد کما فعلہ الشرح لیخرج نحو سعاد وھند وزینب فانھا لا تجمع بالواو والنون وتحوریب اذا سمی بہ مؤنث فانہ یجمع بالالف والتا لکون التاء فیھا مقدرۃ ویدخل فیھا نحو سعاد وھند وزینب اذا سمی بہ مذکر لعدم تقدیر التاء قولہ وابن کیسان فانہ یصح موافق مع الکوفیین ھھنا قولہ سیکون اللام بناء علی الاصل قولہ وابن کیسان بفتحھا لانہ لیس تمام السالم المذکر بل فیہ شبہ المؤنث ففتح اللام لیدل علی تکسیرہ من وجہ قولہ لان للعلمیۃ وجہ جواب

سوال وھو ان الالف سواء کانت ممدودۃ او مقصورۃ للتانیث فما معنی قولہ لا الالف حاصل الجواب
ان العلامۃ القوی للتانیث ھو التاء بخلاف الالف فان تانیثھا ضعیف فیقلب المعدودۃ واوا
واما المقصورۃ فیحذف فیزول صورۃ علامۃ التانیث قولہ فتنحی من باب الانفعال ای تزول قولہ
انما تشرط الاسم انما ارجع الضمیر الی الاسم لموافقۃ السابقۃ قولہ الذی اریدجمعہ جواب سوال وھو
انہ یلزم الخروج من البحث اذھو فی الجمع لا فی الاسم وایضا لما کان الاسم مشروطا بالتذکیر ینبغی
ان یوجد الاسم بدونہ مع انہ لا یوجد بدونہ نحو ضاربۃ فاجاب بقولہ الذی اریدجمعہ ثم یرد علیہ
انہ ینقض بضاربۃ اذا اریدجمعہ بضاربات مع انہ لا یشترط التذکیر فاجاب بقولہ جمع المذکر ثم یرد علیہ
انہ ینقض بضوارب لانہ جمع مذکر اذلیس فیہ علامۃ التانیث فاجاب بقولہ الصحیح قولہ من الصفات
اشارۃ الی ان الصفۃ غیر مختصۃ بصفۃ من الصفات قولہ غیرھم یرد علیہ انہ حاجۃ الی ھذہ
العبارۃ اذ من الظاھر ان الصفۃ لا تکون من الاعلام فاجاب عنہ صاحب التکملۃ ان کان معناہ غیر منقولۃ
عن الوصفیۃ ففائدتہ اخراج نحو احمر اذا سمی مذکرا فانہ یجمع بالواو والنون لصیرورتہ اسما وعدم
اعتبار صفۃ الاصلیۃ وان کان معناہ غیر علم حال الوصفیۃ ففائدتہ التنبیہ علی ان العلمیۃ لا یجتمع مع
الوصفیۃ لکونھما متضادین فلذا لم یشترط العلمیۃ فی الصفۃ عند جمعھا اشرف المجموع قولہ ای لشروط
جواب سوال وھو ان قولہ وشرطہ مبتدأ وقولہ مذکر خبرہ وخبریۃ غیر صحیح لانہ یلزم حمل الاخص علی الاعم
فاجاب بقولہ ای لہ شروط یعنی ان خبرہ محذوف وھو قولہ شروط قولہ فالشرط الاول جواب سوال
وھو انہ لما کان قولہ وشرطہ مبتدأ محذوف الخبر فالاشتغال بقولہ فمذکر یعقل اشتغال بالایعنی فاجاب
بقولہ فالشرط الاول یعنی انہ خبر محذوف المبتدأ ثم یرد علیہ ان الشرط لا یکون الا من الاعراض
وقولہ مذکر من الذوات والعرض فاجاب بقولہ کونہ مذکرا بازدیاد لفظ الکون قولہ لما رووھو قولہ
یعطی الاشرف للاشرف وایضا اشارۃ الی قولہ من حیث مسماہ لا من حیث اللفظ قال مولانا
عصام الدین ان قولہ مذکر یعقل لیس شرطا واحدا بل شرطان احدھما المذکر والاخر العقل فلا یصح
قولہ فالشرط الاول الخ نعم کذلک لکن لما جعل المصنف واحدا فلذا الشارح رحمہ اللہ جعلہ واحدا لان المصنف
قال فمذکر یعقل ولم یقل ویعقل بالواو العاطفۃ کما ذکر الواو فی الشرط الاتی وانما جعل المصنف رحمہ شرطا
واحدا لانھما من نوع وھو لا یجاب لکن یرد علیہ فعلی ھذا ینبغی ان یجعل الشروط السلبیۃ کلھا
شرطا واحدا لانھا من نوع واحد وھو السلب واجیب عنہ بالنکتۃ للفرار والفرار الی ان المصنف رحمہ

الی بالفصل بین الشروط الباقیۃ وھو ان یجعل کل واحد شرطا علی حدۃ فیکون قارا للباقی فان قیل یلزم استدراک قولہ والاتیان التانیث
لان التجرد عن التاء علم من قولہ مذکر لکن جوابہ یاتی فی بحث قولہ والاتیان التانیث فانتظرہ وانما لم یغیر المذکر ھھنا حالۃ علی ما سیق من
قولہ واراد بالمذکر ان یکون مجردا عن التاء قولہ ذلک الاسم ای الذی اریدجمعہ انما لم یرجع الضمیر الی الصفۃ بتاویل الوصف لعدم صحتہ فی قولہ
والاستویا فیہ مع المؤنث للزوم الظرفیۃ للنفس قولہ ای مذکرا غیر مستوی الخ جواب سوال وھو ان المقرر عندھم ان الاوزان اذا ارید
بھا موزونا تھا یکون اعلاما لھا والعلم لا یضاف وھھنا اضاف افعل الی فعلاء مع انہ علم فذا فسرالشارح رحمہ باوصف المشتھر حیث قال ای مذکرا غیر مستویا

یجب ان یکون ذلک الاسم الکائن صفۃ مذکرا مستویا فی صیغۃ الصفۃ مع المونث بان یکون المذکر بدون التاء والمونث بالتاء قولہ الکائن الخ صفۃ لقولہ صفۃ لکن لیس فی الکائن ضمیر بل فیہ وضع الظاہر موضع المضمر وھو قولہ ذلک والعائد الموصوف قولہ ایاھا ای الصفۃ قولہ بل یکون جواب سوال وھو انہ لما کان معناہ ھذا یلزم الاتحاد بین ھذا الشرط والشرط الثالث فاجاب بالاعراض عن عدم الاستواء المطلق الی عدم استواء الخاص وفی بعض النسخ ذکر قولہ بان یکون فی موضع قولہ بل یکون ویکون بیانا لقولہ غیر مستو قولہ للفرق بینہ ای للفرق بین افعل الذی کان صفۃ مشبہۃ وبین افعل التفضیل لان معنی الوصفیۃ فی افعل التفضیل اکثر من افعل الصفۃ لانہ یدل علی الزیادۃ فالمناسب ان یجمع افعل التفضیل بالواو والنون لبقاء معنی الوصفیۃ فیہ لقوتہ فی الوصفیۃ بخلاف افعل الصفۃ لضعف معنی الوصفیۃ فیہ فلا ینا سب ان یترک من الکامل ھذا الجمع ویجمع الناقص ھذا الجمع قولہ ذلک الاسم ای الذی اردت جمعہ و ایضا اشارۃ الی قولہ الکائن صفۃ قولہ ای مذکرا غیر مستو جواب سوال مذکور قولہ بل یکون جواب سوال وھو انہ لما کان (الذکور قبل ھذا) معناہ ھذا یلزم الاتحاد بین ھذا الشرط وما سبق فاجاب بقولہ بل یکون قولہ لان فیہ بالتاء ای الفرق فیہ بالتاء والفرق بہا غالبی الصفات یعنی اسم الفاعل والمفعول وصفۃ المشبہۃ والغالب فی الجوامد التانیث بالالف والبحث ھھنا فی الصفات فلذا یکون التاء اصلا فی الفرق بین المذکر والمونث قولہ ان لا یکون الاسم المذکور مذکرا اشارۃ الی ان قولہ ولا مستویا عطف علی قولہ افعل فعلاء ولا زائدۃ لتاکید النفی ومستویا صفۃ لموصوف محذوف والمعنی ان لا یکون الاسم المذکور ای الکائن صفۃ مذکرا ای مجردا عن التاء مستویا ذلک المذکر فی تلک الصفۃ فی صیغتہا وھیئتہا مع المونث بان یستعمل فی المذکر والمونث صیغۃ واحدۃ مجردۃ عن التاء فاندفع اعتراض الرضی بان ھذہ العبارۃ اسخف من قولہ فمذکر علم یعقل لان مستویا عطف علی افعل فعلاء فیکون المعنی وان لا یکون الوصف المذکور مستویا فی ذلک الوصف مع المونث ولا معنی لھذا الکلام اذ وکیف یستوی الشئی فی نفسہ مع غیرہ وانما اندفع لان مبنی ھذا الاعتراض ارجاع الضمیر فی قولہ وان لا یکون فی الموضعین الی الوصف والشارح ارجع الی الاسم المذکور فتدبر فانہ من مزال الاقدام قولہ مثل جریح وصبور الاول بمعنی المفعول والثانی بمعنی الفاعل قولہ ولا بالالف والتاء ولا شک ان الکلام فی الجمع بالواو والنون لا فی الجمع بالالف والتاء فذکرہ ھھنا تقریبا قولہ مخصوصا باحدھما ایضا انہ لو جمع ھذا الجمع فقیل جریحون فی المذکر وجریحات فی المونث لیلزم الاختلاف بین صیغتی الجمعین مع عدم الاختلاف بین صیغتی الواحد فیلزم مزید الفرع علی الاصل قولہ ولا بتاء التانیث قال مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ذکر ھذا الشرط لاستغنائہ بسبب اشتراط التذکیر فی ذلک الاسم حیث قال فمذکر علم وایضا استغنی عنہ بعدم المساوات اذ العلامۃ یستوی فیہ المذکر والمونث اجیب عن الاول لم لکن انما ذکرہ لدفع توھم ان المراد بالتذکیر الشائع ھو التذکیر

جہۃ المعنی فقط فیکون قولہ ولاتباء التانیث دلیلا علی ان المراد بالذکر السابق ھو المجرد عن التا
وعن الثانی لانسلم الاستغناء لان السابق اسم مذکر یستوی فیہ المذکر والمونث وھھنا اسم مونث
یستوی فیہ المذکر والمونث وھذا الجواب یفھم من عبارۃ الشارح لانہ زاد سابقا لفظ مذکر ولم یزد
ھھنا حیث قال ان لایکون الاسم المذکور متلبسا اہ وقال سابقا ان لایکون الاسم المذکور مذکرا قولہ
کراھۃ اجتماع یعنی لو جمع ھذا الجمع لا یخلو اما ان یجمع مع التاء او بدون التاء والاول غیر جائز لکراھۃ
اجتماع علامۃ جمع المذکر وتاء التانیث والثانی ایضا غیر جائز لانہ یلزم الالتباس حیث لایعلم ان
الواحد مع التاء او بدونہا والیضا فی الحذف یلزم فوت الغرض وھو المبالغۃ قولہ وقد شذ نحو
سنین قال مولانا عصام الدین ان حق بیان الشذوذ ان یذکر قبل قولہ ویحذف نونہ بالاضافۃ
لان الشذوذ انما یتفرع علی الشروط المذکورۃ لان شذوذھما باستغناء شروط ولاتعلق لہ بحذف
النون اجیب عنہ ان الشذوذ یتفرع علی حذف النون ایضا لانہ قد لا یحذف النون فی
سنین بالاضافۃ کما فی قول القائل دعانی مجدانی سنینہ فان السنین مضاف الی الضمیر مع
بقاء النون شذوذا قولہ بکسر السین تنبیہا علی انہا لیست بجمع السلامۃ فی الحقیقۃ مثل عشرین
بکسر العین وجاء سُنون بضم السین وھو قلیل قولہ بفتح الراء تنبیہا علی انہا لیست بجمع السلامۃ فی الحقیقۃ
قولہ وقد جاء اسکانہا کما ھو الاصل قولہ اوصفۃ اشار بہ الی انہا لیست من القسم الثانی ایضا فلا یرد انہ
من البین انہا من الاول فشذوذہ لعدم شروطہ فیہا فلا یحتاج الی قولہ اوصفۃ قولہ فمن اراد التفصیل
لذلک فلیرجع الیہ والقاعدۃ ھذہ انہ اذا کان فی اخر الاسم تاء منقلبۃ عن حرف العلۃ یجمع بالواو
والنون سواء کان فیہ الشروط المذکورۃ اولا مثل سنۃ فانہ لایدخل سنین تحت الشذوذ ویدخل
ارضین فیہ لعدم التاء فی اخرہ فان قیل لم لا یجوز ان یکون الراد من التاء اعم من الملفوظۃ والمقدرۃ
ویکون فی الارض تاء مقدرۃ لانہ مونث سماعی قلنا ان کون التاء المقدرۃ المنقلبۃ عن حرف العلۃ
مما لایرضی بہ طبع سلیم لخفائہ او یقال لایعتبر ھذا التانیث لخفائہ لانہ لیس بحقیقی ولاظاھر العلۃ
قولہ بالحق اخرہ الف وتاء انما خصہما لان الغرض فیہ الجمعیۃ والتانیث وکل واحد من الحرفین تدل علی
کل واحد من المعنین لان التاء کما یدل علی التانیث یدل علی الجمعیۃ ایضا کما فی نصرۃ جمع ناصر وکذا
الالف کما دل علی الجمعیۃ مخرجا لایدل علی التانیث مخرجا بل وسلبا وانما زاد التاء مع انہا موجودۃ فی المفرد لانہا دالۃ علی
تانیث المفرد لا علی تانیث الجمع فلحتاج الی التاء التی یدل علی تانیث الجمع فی التاء والواحدۃ وادخل علی تانیثہما
لکن التمیز حسن فلاجل الحسن زاد التاء الثانیۃ قولہ ای شرط الجمع الصحیح فی ارجلہ ضمیر شرط ھھنا علی النظم
لعدم الصارف لان قولہ مفرد من المتن بخلاف ما تقدم قولہ فان یکون ای فوان یکون الضمیر
عائد الی المبتدأ الذی ھو شرط ثم الشرط مع الجزاء خبر للمبتدأ قولہ ای حذف ذلک المفرد اذلا مذکر
للجمع قولہ مزیۃ الفرع علی الاصل لان الاصل فی کل جمع ان یجمع بالواو والنون والالف والتاء
فاذا جمع المونث بالالف والتاء ولم یجمع المذکر بالواو والنون فیلزم مزیۃ الفرع علی الاصل قولہ جمع

بالواو والنون قد الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة بالجمع مذكر بالواو والنون ومالا يذكر له اصلا ومآله مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وانكان بالتاء كحائضة يجمع بهما وكذا ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجتمع بالف والتاء وانكان بالتاء يجمع بهما كصبغة وصعبات فمن قال انه لا حاجة الى التقدير بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن له مذكر اصلا لانه ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه عن قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يات بشئ **قوله** يلزم الالتباس بين جمع الحائض والحائضة ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء لظهور تانيثه بخلاف ما كان التاء مقدرا **فانقيل** لا باس بهذا الالتباس لان معينهما واحد فلو التبس احدهما بالاخر لا ضير فيه **قلنا** لا نسلم انهما بمعنى واحد لان الحائضة بالتاء التي جرى دمها بالفعل والحائض بلا تاء التي تكون قابلة للحيض بان تكون بالغة كذا ذكره في شرح الهداية **قوله** عطف على قوله انكان اعلم انه لما صح التاخير قوله و شرط من قوله انكان صفته وله مذكر فلذا قال الشارح عطف على قوله انكان لانه في الحقيقة عطف على الشرط فلا يرد ما على هذا كان تقديره هكذا وشرطه وان لم يكن ولا معنى له **قوله** مطلقا لان الجمع موضوعة بازائها فلا يظهر الفرعية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل **قوله** وفي شرح الرضي الخ اشارة الى الاعتراض على المصنف قوله هذا الاطلاق وهو قوله لا مطلقا **قوله** ليس بسديد لانه ايضا يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب اليه اشار بقوله بل هو فيها مسموع اى يتوقف على السماع **قوله** لا يطرد فيها الجمع حاصل الاعتراض ان الاطلاق غير صحيح لان بعض افراد المؤنث الذي لم يسمع جمعيته لا يصح جمعيته بالالف والتاء فاخص بالافراد التي يسمع جمعيته فالاطلاق في كل الافراد غير صحيح **اجيب عنه** ليس المراد من الاطلاق اطلاق في الافراد بل المراد من الاطلاق هو الاطلاق عن الشرط المذكور في المتن كما قال الشارح اى من غير اعتبار الشرط **قوله** والكائنات جمع الكون **قوله** وذلك اى كون السماع من العرب شرطا فيها لخفاء هذا التانيث **قوله** كما هو المتبادر **جواب سوال** وهو ان قوله من حيث نفسه تقدير في التعريف وذا غير جائز **فاجاب** بقوله كما هو المتبادر **فانقيل** ان التغير في التعريف غير محمول على التبادر والاعم يتناول نحو فلك **وحاصل الاعتراض** كما ان المتبادر ومن التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار كما في فلك تكلف **قلنا** ليس المراد من التغير تغيرا مطلقا من غير تقييد نسبة الى البناء بل معناه ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون تغيرا في ذاته وباعتبار ازائه لا التغير العارض له باعتبار ضرورة نحو سوار كان التغير حقيقيا او اعتباريا ليس مراده ان المتبادر من التغير المطلق عن غير قيد نسبة الى البناء لان التغير المطلق يتبادر في الذات فقط سواء كان حقيقيا او اعتباريا **فان قيل** ان التغير كما كان في جمع السلامة بامر خارج وهو الواو والنون كذلك في بعض افراد جمع التكسير ايضا باعتبار امر خارج وهو الالف في رجال وافراس **قلنا** ان التغير فيهما حصل في ذات البناء

مفرد ھما حیث لم یبق علی ھیئتہ وانکان حاصلاً بزیادۃ الالف بخلاف مسلمون حیث لا تغیر فیہ الا باعتبار امر خارج فقط قولہ مصطفون فان اصلہ مصطفیون فتغیر یاء الواحد بعد حصول الجمعیتہ قولہ واما التغیر المذکور فی تعریف الجمع جواب سوال وھو ان التغیر المذکور فی تعریف الجمع المکسر فقط یستلزم الاتحاد بین القسم والقسم لان التغیر ماخوذ فی تعریف الجمع المطلق ایضا قولہ وجمع القلۃ ھذا تقسیم فی الجمع قولہ ای جمع یکون علی وزن افعل کافلس جواب سوال وھو ان حصر جمع القلۃ فی الصیغ الخمسۃ باطل لان جمع القلۃ کما کان افعل کذلک افلس وکما کان افلس کذلک افراس الی آخرہ فاجاب بقولہ ای جمع یکون الخ فان قیل فعلی ھذا ینبغی ان لا یکون افعل لانہ لیس علی وزن افعل لان الشئ لا یوزن بالنفس مع ان جمع افعل قلنا ان جمعیتہ ثبت بالدلالۃ لانہ لما کان الجمعیتہ ثابتۃ فیما یوزن بہ فجمعیتہ بنفسہ ثابتۃ بطریق الاولی قولہ کارغفۃ جمع رغیف ای رُمس فان اعلم ان الاوزان اربعۃ ثلثتہا غیر منصرفۃ افعل للعلمیتہ لان الوزن علم للموزون ووزن الفعل وافعلۃ وفعلۃ للعلمیتہ والتانیث واما افعال فھو منصرف لما فیہ سبب واحد وھو العلمیتہ قولہ وفی شرح الرضی اشارۃ للاعتراض علی المصنف وھو ان جمع السلامۃ لیس من القلۃ بل لمطلق الجمع من غیر نظر الی القلۃ والکثرۃ فاجاب عنہ بما حاصلہ ان جمع السلامۃ اذا کان معرفا باللام یکون مطلقا واذا کان نکرۃ یکون للقلۃ فما قال الماتن فھو فی صورۃ النکرۃ فلذا قال الشارح کمسلمین من غیر اللام وما قال الرضی فھو فی صورۃ التعریف فلا مخالفۃ بینھما وایضا لا مخالفۃ لان قولہ والجمع الصحیح یحتمل الوجھین احدھما ان یکون من متعلقات جمع القلۃ والواو فی قولہ وماعدا ذلک للاستیناف والثانی ان یکون الواو فی قولہ والجمع الصحیح للاستیناف ولا یکون متعلقا بجمع القلۃ وقولہ ماعدا ذلک عطف علی الجمع الصحیح فیکون داخلا فی جمع کثرۃ فلما کان المتن محتملا للوجھین فکان قول الرضی وللمصنف واحد لا مخالفۃ بینھما قولہ المذکور من الاوزان جواب سوال وھو انہ فات المطابقۃ بین اسم الاشارۃ والمشار الیہ فاجاب بما حاصلہ ان الاشارۃ للمذکور ثم یرد علیہ ان المذکور سائر الکتاب والحال ان سائر الکتاب لیس جمع کثرۃ فاجاب بقولہ من الاوزان قولہ وقد یستعار جواب سوال وھو انہ ینقض بقولہ تعالی ثلثۃ قروء فاجاب بقولہ وقد یستعار قولہ کقولہ ثلثۃ قروء مع وجود اقراء ای مع وجود القلۃ والنکتۃ فی ذلک فی ذلک التنبیہ علی ان ثلثۃ الاقراء بالنسبۃ الی النساء جمع کثرۃ لقلۃ صبرھن عن الرجال قال الرضی ھذہ الاوزان للقلۃ اذا جاء للمفرد جمع کثرۃ واما اذا لم یحضر جمع للتکسیر فیھا فھی للقلۃ والکثرۃ ولکن اما عدا ستۃ للکثرۃ اذ لم یحضر فیہ الجمع والا فھی مشترک کاجمال جمع اجمل للصفر ومصانع قولہ للمصدر اسم المصدر لحدث شروع فی تقسیم آخر للاسم الذی یکون فیہ معنی الحدث اعنی المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہ واسم التفضیل واخر عن جمیع اقسام الاسم لیکون الاسماء المتصلۃ بالفعل متصلا بحیث الفعل ویذکر ایضا من لطائف بنا الکتاب وتقدیم المصدر نکتۃ الاصالۃ لکان الاختلاف قال المعتبر عن علم انہ اصل فی الاشتقاق بخلاف غیرہ من الاسماء المتصلۃ بالفعل الاتفاقی

المصدر

على فرعيتها للفعل اعلم ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن ذكر الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم الفعل وكذا البواقي قوله اسم الحدث انما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث قوله يعني الحدث جواب سوال هو ان المتبادر من الحدث الذي صدر من الفاعل فعلى هذا لا يكون التعريف جامعا لانه لا يتناول نحو طول وعرض فاجاب بقوله ويعني بالحدث معنى قائما بغيره ثم يرد عليه ان المعنى لا يكون قائما بغيره فذكر قائما بغيره بعد مستدرك فاجاب صاحب التكملة عن هذا الاعتراض بقوله اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ وحاصله انه لا نسلم ان المعنى لا يكون الا قائما بغيره لانه قد يكون مقابلا للفظ يعني المعنى ما يفهم من اللفظ سواء كان عرضا او ذاتا المعنى يفهم من لفظ زيد وهو جسد زيد ولا شك انه ذات وليس قائم بغيره فلما قال قائما بغيره علم ان المراد منه ههنا هو العرض دون الذات ثم يرد عليه ان المعنى قد يكون المراد منه هو القائم بالغير وقد يكون المراد منه ما يقابل اللفظ فالحمل على احد الاحتمالين لا يكون الا بالقرينة ولا قرينة ههنا فاجاب الصنا المذكور بقوله القرينة والقرينة على ذلك اضافة الاسم عليه حيث قال الحدث اضاف الاسم اليه علم انه ليس مقابل اللفظ ثم قال الصنا المذكور والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى وفيه اشارة الى الرد على بعض الشارحين حيث قال معنى القيام بغيره اختصاص الشئ بالمتعوت اى اختصاص الشئ الذي يصح اخذ النعت منه كالضرب يصح ان يأخذ منه الضارب وقال البعض معنى القيام بالغير بالتبعية في التحيز ووجه الرد ان مال ما قال الصنا المذكور وما قال بعض الشارحين واتكان ولحدا لكن تعبيرهم ضعيف لان ما قالوا بناء على اصطلاح المعقول وما قال الصنا المذكور بناء على اصطلاح اهل العربية واوضاعهم والاصل في كل علم ان يعتبر اصطلاح اهل ذلك العلم قوله قائما بغيره فان قيل لا نسلم ان معنى القائم بغيره حدث مطلقا اذ الالوان قائمة بغيره مع انها ليست حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا قلنا معنى قوله قائما بغيره اى من حيث انه قائم بغيره اى بلحاظ النسبة الى الغير واما السواد سياهي فليس فيه لحاظ النسبة واتكان النسبة موجودة فيه فالحاصل ان في المصدر والحدث لابد من لحاظ النسبة ولكن مصدرا كذا اقاله مولانا عصام الدين وهذا موافق لما في حاشية شرح المطالع للسيد المحقق وفيه من وجهين اما اولا فلان قول الشارح سواء صدر عنه الخ اب عن اعتبار النسبة الى المحل في مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلما في الرسالة الوضعية اى رسالة فيه بحث الوضع من ان اللفظ الذي وضع له الكلي اما ذات وهو الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك ان لم تعتبر النسبة من جانب الذات وهو المشتق كاسم الفاعل ومن طرف الحدث وهو الفعل كما في الرضي من ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان وبعض الصنا ما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضع الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن

فی نظم لافاعلا ولامفعولاً وما یجئی من ان النسبة الی فاعل المصدر غیر ماخوذة فی مفهوم المصدر فالوجه فی الاحتراز عن السواد بحسب سیاهی ان یقال المراد معنی قائم بغیره بشرط الحدوث والتجدد ای الواجب علی عصام الدین رح ان یقول بشرط الحدوث بدل قوله من حیث انه قائم بغیره لئلا یثبت لحاظ النسبة یقال رجل حدث ای بین الحداثة یعنی اذا وجد ضیق فی مصر یقولون هذا القول ای الرجل ضیق لکن یرد علیه لما کان معناه بشرط الحدوث ینبغی ان لا یصح الاطلاق المصدر علی مصدر صفة المشبهة یعنی شرفاً وشرافة مثلا لعدم الحدوث فیه لانه بمعنی الثبوت الا ان استعمال المصدر الذی للصفة المشبهة بمجرد الاصطلاح حملا علی الغیر **فان قیل** لما کان المراد بشرط الحدوث فینبغی ان یتعرض الشارح لهذا القید **قلنا** انما لم یتعرض الیه لانه لیس مقصوده تعریف الحدث بل دفع توهم لزوم المصدر فی المصدر کما یوهمه لفظ الحدث فیخرج جمیع الاعراض سوی الفعل والافعال ای سوی ما مصدر وغیرها ما مصدر مثل طول وقصر **اجیب عن** جانب العصام لیس غرضه من قوله من حیث انه قائم بغیره لحاظ النسبة بل غرضه بیان الحدوث فمال قوله من حیث انه قائم بغیره وقوله بشرط الحدوث واحد فلا مخالفة ممن هو جید فی هذا الفن **قوله** والمراد بجریانه **جواب سوال** وهو ان الجریان یستعمل فی الفرعیات والتوابع کجریان الخبر علی المبتدا والصفة علی الموصوف والحال علی ذی الحال فعلی هذا ینبغی ان یکون نسبة الجریان الی الفعل لانه فرع المصدر فی الاشتقاق والمصدر عکس الامر **فاجاب بما حاصله** ان المراد بالجریان هو التاکید ولا شک ان المؤکد فرع المؤکد فالمصدر وان کان اصل بالنظر الی الاشتقاق لکنه فرع بالنظر الی التاکید ثم یرد علیه ان التاکید انما یستقیم فی المصدر التاکیدی واما فی المصدر النوعی فغیر مستقیم **فاجاب** بقوله وبیانا للنوع یعنی ان التاکید موجود فی الکل لکن فی البعض وجد بیانا للنوع والعدد ایضا ولا یمنع دلالته علی شئ دلالته علی شئ اخر لکن یرد علی الشارح انه یعلم من قوله ان یقع تاکیدا ان وقوع المصدر تاکیدا لازم مع ان کثیرا من المصادر موجود ولا یکون تاکیدا للفعل نحو ضربت زیدا حاصل **فاجاب** صاحب التکملة عنه بقوله والمراد بصحة الوقوع لا الوقوع بالفعل ثم یرد ان الوقوع ذکر مطلق وتقیده بصحة الوقوع مجاز ولابد فی المجاز من القرینة ولا قرینة ههنا **فاجاب** صاحب المذکور بقوله ولذا عبر بان مع الفعل المضارع وهو قول الشارح ان یقع فان کلمة ان اذا دخل علی الفعل المضارع تفید الظن والرجاء **قوله** بعد اشتقاق الفعل منه **جواب سوال** وهو ان توقیف المصدر لا یکون ما لم لانه دخل فیه اسم المصدر لانه ایضا وقع تاکیدا للفعل نحو وضوء و غسل بضم الفاء واما بفتح الفاء فهو مصدر **فاجاب** بقوله بعد اشتقاق الفعل منه بخلاف اسم المصدر لانه لا یشتق منه وان کان متحدا مع المصدر فی ان کلا منهما للحدث اعلم ان الاسماء التی تدل علی المعنی المصدری ولم تشتق منه اسم الفعل ثلثة احدها ما هو یاء المصدریة ولیس بمصدر انتهی نحو الیاء والانسانیة والثانی ما هو مصدر ولم یوضع له فعل من لفظه نحو ویل له ووی له فانها وان کان لهما فعل وهو ذئب یذئب لکن لیس من لفظها والثالث هو اسم المصدر وهو شیئان احدهما ما دل علی معنی المصدر مجردا عن زیادة فی اوله المیم کالمقتل بمعنی القتل والمدخل والمخرج بمعنی الدخول والخروج

والثانی اسم العین مستعملا بمعنی المصدر کالعطاء اسما لما یعطی والکلام اسم لما یتکلم به یقال اعطیت اعطاء وکلمت کلاما کما مر فی صدر الکتاب کالثواب والطاعة فالشارح اخرج الثلثة عن تعریف المصدر بقید الاشتقاق منه **فان قیل** ان قید الاشتقاق یخرج عن تعریف المصادر التی لا فعل لها مخذوف ومجرد وافة مع انها مصادر یعبرون عنها بالمصادر کما قال الشارح فلیکن للمصادر التی لا فعل لها غیر مصادر **قلنا** المراد من اشتقاق الفعل اعم من ان یکون حقیقة او فرضا **فان قیل** فعلی هذا یدخل فی التعریف اسماء المصادر اذ یمکن الفعل المفروض لها ایضا فتامل **قلنا** ان اسماء المصادر انما یطلق علیها اسم المصدر اذا لم یفرض لها الفعل ولو فرض لها الفعل فلا شک انها عین للمصادر **قوله** ویلا له ویحاله وانما زاد قوله له لانه حکایة من دعاء علی احد **قوله** لا یکون مصدرا اذ المصدر لابد ان یکون جاریا علی الفعل ای تاکید اله واشتق الفعل منه ومجرد العاملیة والقاریة لیس کذلک **فان قیل** ان مجرد العاملیة لم یدخل فی قوله اسم اذ الظاهر انه لیس بکلمة لوجوب کونها مفردة غیر الة جزءها علی جزء المعنی والعاملیة لیس کذلک لان الیاء فیها مصدریة حبرعنها بالکون **قلنا** ان الیاء لشدة الامتزاج عدت کلمة واحدة **قوله** وان کان الاخیران مفعولان مطلقا فالحاصل ان بین المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع قوله ضربت ضربا ومادة الافتراق المصدر قوله الضرب واقع علی زید ومادة افتراق المفعول المطلق قوله عذبت ویلا اووبحا فان هذا مفعول مطلق من غیر لفظ الفعل کذا فی بعض الحواشی لکن قوله الضرب واقع علی زید لا یصح مثالا لمادة افتراقیة للمصدر لان المفعول المطلق ما وقع تاکیدا للفعل والمراد من وقوع التاکید امکان الوقوع لا الوقوع بالفعل او امکان وقوع التاکید ثابت فی قوله الضرب واقع علی زید فمادة افتراق المصدر غیر متحققة فالصحیح ان المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص مطلقا **قوله** ای سماعی انما اقید به لیصح الحمل **قوله** بالقطع ای یقینا هذا للمقابلة قوله وامکان بدا لا منه فرجحان **قوله** عمل فعله فی اللزوم والتعدیة بنفسه او بحرف الجر **قوله** حالا کونه ماضیا اشارة الی وجه نصب قوله ماضیا وغیره یعنی انه وقع حالا من ضمیر یعمل لکن حمل قوله ماضیا لا یصح علی المصدر اذ المضی والاستقبال من خواص الفعل **اجیب عنه** ان قوله ماضیا معناه ان یکون المصدر بمعنی الماضی او غیره لانه فی تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر ماضیا او حالا او استقبالا فهو یعمل عمل کل واحد **قوله** امس فیه تنبیه علی ان الضرب فی المثال المذکور بمعنی الماضی **قوله** وذلک العمل **جواب سوال** وهو الفرق بین المصدر واسم الفاعل حیث کان عمل المصدر مطلقا غیر مقید بالزمان وعمل اسم الفاعل مقید بزمان الحال والاستقبال **فاجاب** الشارح بقوله وذلک العمل لمناسبة الاشتقاق بینهما ای بین المصدر والفعل لا باعتبار التشبیه ای لا یکون له مشابهة بالفعل لا لفظا ولا معنی اما لفظا فلعدم موافقة فی عدد الحروف والحرکات لان مصادر الجرد غیر قیاسیة بل قد یکون کثیر الحروف وقد یکون قلیل الحروف واما معنی فلعدم وقوعه موقع الفعل لانه لا یقال فی موضع قولنا زید

ضرب زید ضرب کن اقال الشارح الهندی اعلم ان اضافة المناسبة الی الاشتقاق بیانیة ای کون احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه فظهران التاویل بان مع الفعل وانکان سببا لعمله ودلاله لکنه لیس منحصرا فیه بل مدار عمله شبه المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاویل بان مع الفعل و بهذا سقط ما قاله الشیخ الرضی وتقدیرهم للمصدر بان مع الفعل لایتم اذا کان بمعنی الحال لان ان اذا دخلت علی المضارع خلصت للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت علی الماضی فانه یبقی معها علی معنی المضی کما قال جمال الدین اعلم ان الاشتقاق هو التناسب فی اللفظ والمعنی وهو موجود ههنا اما لفظا فظاهر لاشتراکهما فی الحروف الاصلیة واما معنی فلان مفاهیما التجدد والحدوث الذی یقتضی الفاعل والمفعول عقلا لان الفعل اعتبر فیه النسبة الی الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فیه الحدث فقط من غیر نظر الی الفاعل فقد طرء علی المصدر ما یزیل اقتضاءه العقلی وهو الوضع فلذلک صار الفعل اصلا فی العمل والمصدر فرعا له فیه وعلامة کونه بمعنی الفعل صحة تقدیره بالفعل مع ان یعنی تقدیر المصدر بان مع الفعل لیس وجها مستقلا لعمل المصدر بل هو علامة لوجه الاول فما قال جمال الدین ان سبب عمل المصدر امران المناسبة بالاشتقاق وکونه بتقدیر ان مع الفعل منشاؤه عدم التدبر **قوله** فلذا لم یشترط فیه الزمان ولما کان هذه المناسبة قویة لم یحتج الی تقویتها باشتراط لان نفس الاشتقاق غیر مختص بزمان دون زمان فلذا یکون قویة فلذا یعمل من غیر اشتراط وانما قال لمناسبة الاشتقاق بینهما ولم یقل اشتقاق الفعل من المصدر لیشمل مذهب البصریین والکوفیین **قوله** لاباعتبار الشبه اذ لا مشابهة بینه وبین الفعل لا لفظا لعدم موازنة ایاه ولا معنی لعدم صحة اقامة مقامه بان یقع خبرا عن شئ بخلاف اسم الفاعل و المفعول فانهما یعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنی دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور بل مشتقان من المصدر واشتراط کونهما بمعنی الحال والاستقبال لیتقوی تلک المشابهة **فان قیل** قد مر انفا بین الفعل والمصدر مناسبة لفظا ومعنی وقال ههنا لا مناسبة بینهما لا مناسبة بینهما لفظا ومعنی **قلنا** ان المناسبة المنفیة ههنا لیس مناسبة مطلقة بل المناسبة التی ثبت بین اسم الفاعل والمضارع ولاشک ان مناسبة اسم الفاعل والمضارع منفیة بین المصدر والفعل کما تری **اعلم** ان عمل المصدر مشروط بشروط وهو ان یکون مظهرا مکبرا غیر محدود ولا منعوت قبل تمامه بالفاعل والمفعول کذا فی التسهیل فلا یعمل المضمر والمصغر والمحدود ای الدال علی المرة والمنعوت قبل ما یتعلق به من مفعول مجرور او غیره کالفاعل یعنی ان ذکر المصدر ثم صفته ثم ذکر مفعوله او مثله لا یعمل وان ذکر المصدر ثم مفعوله ثم صفته فیعمل لانه اذا کان للمصدر مضمرا او مصغرا او محدودا او منعوتا قبل تمامه لا یکون شبیها بالفعل لان الفعل لا یضمر ولا یصغر ولا یحد ولا ینعت واما اذا کان منعوتا بعد تمام ما یکون شبیها بالفعل لان الفعل اذا تم بالفاعل یعمل فکذا المصدر **قوله** کاسم الفاعل والمفعول ای کما اشترط الزمان فیهما **قوله** یعنی عمل المصدر عمل فعله بالقطع دفع وهم وهو ان قوله اذا لم یکن مفعولا مطلقا قیدا لقوله

ماضیا وغیرہ فعلهذا الایطابق المقصود فدفع بقوله یعنی الخ قوله اصلا اسواء کان الفعل مذکورا معه اولا لانه اذا کان مذکورا معه والعمل للفعل واذا لم یکن مذکورا معه فانکان الحذف جائزا فالعمل للفعل ایضا وانکان لازما ففیه الوجهان قوله لکونه بتقدیر الفعل ای بتاویله وذلك لان الموصول علی نوعین موصول حرفی وموصول اسمی واما کلمة ان فهی موصول حرفی فالصلة لاتتقدم علی الموصول الاسمی فکذا لاتتقدم علی الموصول الحرفی وانما اطلق علی ان اسم الموصول لان ان مع الفعل بتاویل المفرد کما ان الموصول مع الصلة بتاویل اسم مفرد ولما لم تتقدم الصلة علی الموصول لانها جزء اخر من الموصول لاتتقدم معمول الصلة ایضا لانه جزء من الصلة لان الصلة عبارة عن العامل والمعمول اعلم ان المشهور ان ان مع الفعل بتاویل المصدر دون العکس بان یکون المصدر بتاویل ان مع الفعل الا انه لما کان ان مع الفعل بتاویل المصدر علم منه ان عکسه ایضا یکون قوله وشئ مما فی حیزان فالقیل ان تاویله بالفعل مع ان لاضرورة فیه اذ لایجوز ان یکون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما یکون ضروریا لو کان تاویله بالفعل مع ان متعینا ولیس کذلك کذا قاله الدین (هذه القول لم یوجد فی اکثر النسخ المصححة) قوله ولاتتقدم معموله ویجوز الرضی تقدیم الظرف والجار والمجرور مثاله تقدیم معموم الظرف قوله نعم فلما بلغ معه السعی فان قوله معه ظرف للسعی تقدم علیه ومثاله الجار والمجرور قوله تعالی ولاتاخذکم بهما رافة فان قوله بهما ظرف معمول للرافة تقدم علیه واجاب الجمهور ان السعی فی الایة الاولی والرافة فی الایة الثانیة معتبران للسعی والرافة المقدرین قبل قوله معه وقوله بهما قوله لکونه بتقدیر ان مع الفعل هذا ما علیه الجمهور وذکر الاختلاف فی البسیط هنا حیث قال بعضهم اشترط مع تقدیر الفعل تقدیره بالحروف السابقة ای حروف المصدر وهی ملوان وان ومنهم من یقدره من نفس الفعل بدون ان ومنهم من یقدر الفعل مع ان حیث یکون المصدر مطلوبا بشئ مقدم بان یکون فاعل الفعل مقدما مثلا ان للعلم ویتضمن معنی الطلب ایضا واما اذا ابتداء فلا یحتاج الیه وانما خص ان من بین حروف نسقه لکونها اکثر استعمالا ولکن اذا کان المصدر للحال لایجوز تقدیره بان یا تقدیره بکلمة ما المصدریة لان ان للطلب والعلم یکون فیما یثبت فی الاستقبال واما الحال فللقطع دون التردد فذکر ان لکثرة الاستعمال لالاختصاص به ولذا قال فی البسیط بالحروف السابقة ولم یتعرض الی ان فقط ولکن اقال فی التسهیل ما یدل علی العموم من غیر اختصاص بان تقدیره بالفعل بعد ان المخففة او المصدریة وما اختار کذا قال صاحب التکملة قوله او ما ای کلمة ما قوله اختها صفة ما ای اخت ان قوله ای معموله اشارة الی ان مفعولا مالم یسم فاعله لقوله ولایضمر قوله او یکون الظرف الخ عطف علی مفهوم السابق یعنی ان مفعولا مالم یسم فاعله هو الضمیر فی قوله ولایضمر او یکون الظرف الخ عطف علی قوله فیه مفعولا مالم یسم فاعله کما فی قوله مفعول به والمختار المصدر لا یقیم المضمر فیه قوله لانه لو اضمر اشارة الی بیان علة الاضمار له قوله فیلزم اجتماع تثنیتین ای اجتماع علامتین فیقال ضربانان وهو مکروه عندهم اعدهما بالنظر الی المصدر نفسه لانه لاثنین ویجمع اذا کان العدد والنوع وثانیهما بالنظر الی الفاعل لغرض استتار الفاعل ای علی ان الستر مثنی او مجموعا من الفاعل هذا ان اتی بالعلامتین بان یقال الذان ضربانان عمرو وان حذفت احدهما لزم اللبس

فلا یعلم ان ضربان مثلا لتثنیۃ المصدر او لتثنیۃ الفاعل **فان قیل** یجوز ان یتحمل ضمیر الشنی والمجموع و لا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یقال الزیدان هیهات او الزیدان فی الدار و یعلم حال الضمیر من کونہ للاثنین والجماعۃ من المرجع فلا لبس ولا استثقال اجاب عنہ شارح الهندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنی الاستتار فی الذی هو نائب عنهما عنی الامر او الماضی منوب اسم الفعل والمتعلق منوب الظرف **فان قیل** ان هذا الجواب انما یتبنی علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا بعاملین فی المستتر بنفسهما واما علی القول بانهما عاملان فیہ بنفسهما فلا وقال جمال الدین الاظهر الاخصر فی وجہ عدم الاضمار فی المصدر ان یقال لما کان بحذف فاعلہ فلو اضمر فیہ لزم التلبیس یعنی ان حذف الفاعل جائز عن المصدر فلو استتر فیہ فلا یعلم ان هنا محذوف هو الفاعل او استتر الضمیر للفاعل لکن یرد علیہ ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار لا حذف کما فی الفعل **قولہ** وکذا الحال فی اسم الفاعل فان تثنیتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار انفسهما **قولہ** ولا شبهۃ جواب سوال وهو انہ ینقض بقولنا ضربی زید احاصل الامر معمول المصدر فیہ ضمیر وهو یاء المتکلم فی ضربی واجاب شارح الهندی عن هذا الاعتراض ان المراد من قولہ لا ضمیر ای لا مستتر والیاء فی قولہ ضربی ضمیر بارز لیس بمستتر واجاب الشارح عنہ بقولہ ولا شبهۃ الخ **قولہ** لم یکن مضمرا فیہ یعنی ان قولہ فیہ یستعمل فی المستتر قولہ فلا الی اعتبار قید الاستتار کما اعتبر فاصل المدقق ثم یرد علی الشارح کما اعتبر فاضل المدقق قید الاستتار لک الشارح اعتبر قید الاستتار لان الذی اعتبرہ الشارح لیس بمقصود بالاعتبار یعنی لازم کما قال الشارح یستلزم الاستتار **قولہ** ای فاعل المصدر جواب سوال وهو ان سلم ان ذکر الفاعل غیر لازم لانہ لازم مع الفعل فاجاب بقولہ ای فاعل المصدر بقرینۃ البحث **قولہ** لا مظهرا ولا مضمرا دفع وهم وهو ان عدم اللزوم فیما اذا کان الفعل مظهرا **قولہ** کعجبت ضرب زید بالتنوین **قولہ** الی فاعلہ ثم للمتوهم ان یتوهم ان کلمۃ ما بمعنی ای لیس للمصدر فاعل مبهم فلا یلزم منہ استناد فاعل معین والمقصود انتفائهما فدفع صاحب التکملۃ هذا الوهم بقولہ ای مطلقا معینا کان او مبهما ثم للمتوهم ان یتوهم ان ما قالوا ان نسبۃ الفعل الی الفاعل لا زم المراد من الفاعل فاعل مطلقا ایضا فعلی هذا ینبغی ان یکون المعنی المطابقی للفعل مستقلا لان النسبۃ الی متعلق مطلق غیر مضر للاستقلال بل المضر للاستقلال النسبۃ الی المعین کما قال الشارح فی بحث محصولہ ان الابتداء الاسمی وان اقتضی المطلق لان الابتداء من جنس النسبۃ لکن اقتضاءہ التعلق اجمالا او تبعا وهو غیر مضر للاستقلال **قولہ** فدفع صاحب المذکور عنہ بقولہ بخلاف الفعل فان النسبۃ الی فاعل معین ماخوذ فی مفهومہ ولذا کان معناہ المطابقی غیر مستقل بالمفهومیۃ ثم للمتوهم ان یتوهم ان المراد من التعین التعین الحقیقی نحو جاءنی زید لا المجازی نحو جاءنی الاسد واراد منہ الرجل الشجاع **قولہ** فدفع صاحب المذکور بقولہ ای معین ای سواء کان التعین بطریق الحقیقۃ او المجاز ثم للمتوهم ان یتوهم ان النسبۃ فی اسم الفاعل ایضا الی معین فینبغی ان یکون معناہ المطابقی غیر مستقل بالمفهومیۃ کما فی الفعل صاحب المذکور بقولہ بخلاف اسم الفاعل فان النسبۃ

فیہ الی ذات ما خوذۃ فی مفہومہ ثم یرد علیہ ان الفرق بین الفعل واسم الفاعل بالتعین والاطلاق
وعلی مذہب الجمہور واما علی مذہب البعض فالنسبۃ فیہما الی فاعل غیر معین فالفرق غیر مستقیم
فاجاب صاحب المذکور عنہ بقولہ مع تلک الذات یعنی ان الفرق علی مذہبہم ایضا ثابت لکن من وجہ آخر
وھو ان الذات فی الفعل خارج من مفہوم الفعل فیکون احتیاجہ الی الغیر فلن یکون غیر مستقل والذات
فی اسم الفاعل داخل فی مفہومہ فلا یکون الاحتیاج الی امر خارج فلا یکون الاحتیاج الی الغیر بالی النفس
فلا یضر فی استقلالہ قولہ مع ان اعمالہ منونا جواب سوال وھو ان اضافۃ المصدر الی الفاعل اکثر
من اضافتہ الی المفعول کما یدل علیہ قولہ وقد یضاف الی المفعول فالاولی ان یقول واضافتہ الی الفاعل
اکثر فقولہ یجوز یدل علی الضعف والقلۃ ووجہ الدفع ان المجاز ھھنا بالنسبۃ الی اعمالہ منونا کحالۃ
کون المصدر بالتنوین ویفہم من الرضی انہ بالنسبۃ الی عدم جوازھا فی اسم الفاعل حیث قال
اضافتہ الی الفاعل جائزۃ فی المصدر دون اسم الفاعل لانہ یلزم الاضافۃ الی النفس قولہ والی الیہ ذھب
البعض فی الرضی ولیس اقوی اقتسام المصادر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف الی الفاعل
لکونہ دون کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبہا بالفعل ویمکن ان یقال
المصدر المضاف اقوی فی العمل فیما عدا الفاعل المضاف الیہ ای العمل فیما عدا الفاعل من المعمولات کما یدل
علیہ تعلیل الرضی بقولہ لکونہ کالجزء والمصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیہ کما یدل
علیہ تعلیل الشارح بقولہ لکونہ نکرۃ ولذا یعمل التنوین فی لفظہ دون محلہ قولہ مشابہۃ للفعل
فی حال التنوین الداخل علی المصدر لانہ ان کان مضافا الی الفاعل زالۃ التنوین بالاضافۃ فضعفت
مشابہتہ لہ فلیس ھو اقوی فی العمل قولہ لکونہ نکرۃ فان قیل ھذا انما یصح اذا کان الفعل نکرۃ مع
ان الفعل لیس بنکرۃ ولا معرفۃ اذ ھما من اقتسام الاسم قلنا الفعل یدل علی شیء مبہم وھو الحدث
فاطلاق النکرۃ علیہ بھذا الاعتبار کذا قال عبد الرحمن رح او نقول النکرۃ فی الحکم النکرۃ اذ یقع صفۃ للنکرۃ
والیضا ان الفعل لا یقع فی الکلام الا محکوما بہ والاصل فی المحکوم بہ ان یکون نکرۃ قولہ دفع اللہ الناس
مثال اضافۃ المصدر الی الفاعل قولہ سواء کان دفعوھم وھو ان المتبادر من المفعول ھو المفعول
بہ لتوقف تصور الفعل علیہ کما فی المرفوعات فعلی ھذا الایضاح الی غیرہ قولہ او ظرفا الی مفعولا فیہ
قولہ علی قلۃ اشارۃ الی فائدۃ دخول قد علی المضارع فی قولہ وقد یضاف الخ قولہ وقد یضاف
الی المفعول اذا قامت قرینۃ علی کونہ مفعولا وتلک الاضافۃ اکثر عند حذف الفاعل لان المفعول
بمنزلۃ الفاعل ویجیء علی قلۃ مع ذکرہ حتی ذھب البعض الی عدم جوازھا لکن نص سیبویہ علی
علی جوازھا ولم یجیء فی القرآن الا مرۃ وعن ابن عامر انہ قرء ذکر رحمۃ ربک عبدہ ذکریاءُ بضم الکاف
والہمزۃ فقولہ ذکریاء مضاف الی المفعول وھو الرحمۃ وقولہ عبدہ فاعلہ والضمیر فی عبدہ راجع
الی اللہ تعالی وذکریاء بدل من عبدہ وفی القرءۃ المشہورۃ بفتح دال عبدہ لکونہ مفعولا ولم
یوجد الہمزۃ فی ذکریا قولہ متلبسا باللام اشارۃ بنصب قولہ متلبسا الی ان قولہ باللام حال من المصدر

باعتبار المتعلق والمصدر مضاف اليه للاعمال الذى هو فاعل لقوله قيل وضمير مستتر فيه قوله اى بلام التعريف لان لام الامر والتاكيد او الابتداء لا يمنع دخوله على الفعل قوله مقدريان مع الفعل اى مؤول به اعترض عليه ان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل وايضا التاويل بان مع المستقبل لا يتعين مدار العمل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل فعند دخول اللام وامكان يمتنع التاويل فمناسبة الاشتقاق باق فيجب ان يمتنع عمله وايضا لو كان مدار العمل هو التاويل بان مع الفعل ينبغى ان يكون عمله ضعيفا اذا كان مقرونا بعلامة المضى لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علامة الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضى اجيب عن الاول بان الفعل وان لم يضف مطلقا لكن يضاف بواسطة حرف الجر نحو مررت بزيد كما مر فى المجرورات قوله على ان مع الفعل لكون لام التعريف من خواص الاسم قوله قيل لم يات فى القرآن وايراده التقوية قول المصرح ان اعماله باللام قليل قوله الجهر بالسوء فالجهر مصدر معرف باللام وقوله بالسوء معمول بواسطة حرف الجر قوله صرفا فجواب سوال وهو انه لا يصح مقابلة قوله وان كان مفعولا مطلقا مع قوله وان كان بدلا لان المصدر مفعول مطلق فى كلا الصورتين فاجاب بقوله صرفا يعنى ان الفرق ثابت لان المصدر ههنا مطلق صرف بخلاف الصورة الاخيرة لان المصدر ثمة مفعول مطلق مع البدلية قوله من غير اعتبار البدالة دفع وهم وهو ان يتوهم ان المراد من قوله صرفا ما كان مفعولا مطلقا بنفسه وليس المراد ما كان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف للتقدر كقولهم ويحذف كثيرا اى حذفا كثيرا فدفع من غير اعتبار البدالة يعنى ان صرفا ههنا مقابل الابدال لا انه مقابل ما كان مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف قوله من غير تجويز جواب سوال وهو ان العمل للفعل كما كان ههنا كذلك فى الصورة الاخرى العمل للفعل فلا يصح المقابلة فاجاب بقوله من غير تجويز يعنى ان الفرق ثابت وهو ان العمل ههنا للفعل فقط دون المصدر وفى الصورة الاخرى العمل كما كان للفعل كذلك للمصدر قوله اذ لا يجوز اعمال الضعيف الخ وذلك لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر التاويلى بل انما يؤكد بالمصدر الصريح فان قيل كيف يكون عمل المصدر مع وجود الفعل فى قولك ضربتك ضرب الامير اللص قلنا المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص قوله نحو ضربا زيدا هذا القول يقال عند السوال فوجد القرينة على الفعل المحذوف قوله اى المصدر فان قيل لم اختار الشارح التطويل بان جعل ضمير كان راجعا الى المصدر وهو اسم كان وخبره محذوف وهو قوله مفعولا مطلقا وجعل قوله بدلا صفة له او حالا عنه باعتبار المتعلق وهو قوله واقعا والحال ان الاخصر ان يقول ان الضمير فى كان راجع الى مفعولا مطلق وهو اسم كان وقوله بدلا خبره قلنا انما اختار التطويل لجواز التعدد وان حصل المعنى الواصل بالاخصر وايضا الكلام فى المصدر وايضا فيه موافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر واعلم ان قوله بدلا اما صفة لقوله مفعولا مطلقا او حال منه وكلواحد منهما باعتبار التعلق وهو قوله واقعا واما قدر المتعلق ولم يجعل صفة او حالا

نفسه من غير المتعلق ليصح جعل كل واحد منهما عند الجمهور لان الشرط في الحال والصفة عندهم ان يكون مشتقا وقوله بدل ليس بمشتق فلان اراد قوله واقعا فقوله بدل عنه والمراد ههنا هو العوض اي عوضا عنه وليس المراد ان المفعول المطلق بدل عنه حقيقة والا لم يقدر الفعل قبله فلم ينصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده في لم يجز اظهاره فكانه بدل عنه وعوض عنه والا فالجمع بين العوض والمعوض لا يجوز قوله فنحو سقيا له الخ لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال هذه المصادر مع الافعال وذهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل عن المفعول المطلق فيما اذا كان مستعملا باللام فاختاره الشارح كما مر في بحث مفعول مطلق وتحقيقه ثم قوله اي فيجوز فيه الوجهان فيكون الجزاء جملة اعلم ان الشارح جعل قوله فوجهان فاعلا لفعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ لانه اذا اقيد الاولين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ معين للخبر فكان المحذوف ثابتا فيكون الحذف كلا حذف اجيب عنه ان الشارح انما ذكر غير الاولى ليعلم ان الاتيان بغير الاولى جائز ولو ذكر الشارح في كل موضع الوجه الاولى لتوهم ان الوجه الغير الاولى غير جائز قوله عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل الى بطلان العمل قوله للنيابة اي لا باعتبار كونه مصدرا عنه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته فان عمل ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل المقدر قوله للمصدرية كسائر المصادر بعيد لكونه نائبا وبيانه مع الفعل قوله وقيل عملان اي وقيل الوجهان هذا قوله وانما فصل بين جواب سوال وهو ان هذه الكلام مشتركة بين قسمي المصدر اعني المصدر الذي هو مفعول مطلق فينبغي ان يتاخر عنهما فاجاب بقوله وانما فصل الخ قوله بالجملة المعترضة وهو قوله و لا يتقدم معموله عليه والثاني قوله ولا يضمر فيه والثالث قوله ولا يلزم ذكر الفاعل الى قوله فانكان مفعولا مطلقا قوله في القسم الاول اي المصدر الذي هو كائن في القسم الاول وليس المراد ان عمله في القسم الاول بان يكون القسم الاول معمولا للمصدر قوله اكثر واظهر اي اكثر وقوعا في كلام العرب واظهر لعدم المانع من عمله فخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل اذ ليس معنى قوله ضربت ضربا ضربت ان ضربت لفساد المعنى فان قيل ان قوله اكثر واظهر يدل على ان لا يتقدم معمول المصدر على القسمين لكن المنع عن التقديم في القسم الاول اكثر فهو مخالف لما قاله الرضي حيث قال ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول ولما في القسم الثاني فيجوز لعدم كونه تاويلا بان مع الفعل اي حين كونه بدلا قلنا ان ما قاله الرضي لا يضر لما قاله الشارح ان غرض الشارح النكتة للفصل بين القسمين وذلك الغرض يحصل بما ذكره الرضي ايضا بان يقال انما لم يوخر امتناع تقديم المعمول عن القسمين لان الامتناع مختص بالقسم الاول قوله على السواء مع ان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول قوله اي حدث جواب سوال وهو انه علم من قول المصرح ان اشتقاق اسم الفاعل من الفعل وهو ليس كما ذهب اليه الكوفيين فاجاب بقوله اي حدث يعني المراد من الفعل معنى تضمني وهو الحدث او المراد من الفعل المعنى اللغوي وهو الحدث دون المعنى الاصطلاحي فلا يكون المتن على مذهب الضعيف وهو مذهب الكوفيين فان قيل الحدث ما كان قائما

بغیرہ فیکون من المعانی دون الالفاظ مع ان الاشتقاق لایکون الا من اللفظ اے الاشتقاق لایکون الا بین لفظین لا بین اللفظ والمعنی قلنا المراد من الحدث ھو المصدر لانھم اشتقوا صفات الدال علی المدلول کما مر غیر مرۃ فان قیل لم لا یجوز ان یکون المراد من الحدث ھو المصدر الذی ھو جزء الفعل الاصطلاحی شیشتمل یذھب البصریین والکوفیین جمیعا قلنا صفات الدال یجری علی المدلول اذا کان المدلول مطابقا دون تضمینا فذکر الحدث وارادۃ المصدر من ھذا القبیل اذ الحدث مدلول مطابقی للمصدر بخلاف ما ذکرت لان ثمہ ذکر المدلول وھو الحدث واریدبہ متبرد التضمنی وھو لایجوز کما لایجوز العکس بان یکون المدلول تضمنی قولہ موضوعا اشارۃ الی اعتبار التضمین فی قولہ اشتق و فائدۃ ھذا القید یظھر فی الخر حاشیۃ ھذا المتن قولہ اے الفعل بیان لمرجع الضمیر لدفع توھم رجوعہ الی من بناء علی ان الضمیر ترد الی اقرب المذکورات فلا یرد ما قالہ مولانا عصام الدین من انہ وقع فی عبارۃ الشرح تکرار الفعل لانہ ذکرھھنا ثم ذکر فیما بعد بقولہ ما قام بہ الفعل لکن یرد علیہ ان بیان المرجع یعلم من قولہ ما قام بہ الفعل ایضا اجیب عنہ ان ذکر الفعل ھھنا لبیان المرجع و ذکرہ فیما بعد ففی ضمن حاصل المعنی اذ قولہ اے لذات ما قام بہ الفعل بیان حاصل المعنی وھو لا یعد من التکرار قولہ اے لذات ما قام فیہ اشارۃ الی ان فی الاسماء المشتقۃ انما یکون الابتداء بالذات ثم بالحدث وفی الافعال یکون الابتداء بالحدث ثم بالذات قولہ لان مجمل امرہ ھذا مذھب جمھور اھل اللغۃ واما عند البعض فھی موضوعۃ لغیر ذی العقول فقط اعلم ان المراد من قولہ مجمل امرہ ما یعم امرہ ای حکمہ فالمراد من الامر ھو الحکم ولا شک ان بناء اسم الفاعل کما یکون لذی العقول کذلک یکون فی غیرہ قولہ ولعلہ قصدا لتغلیب لکن مقام التعریف یابی عند ارادۃ التغلیب لان التعریف للمعرفۃ والتغلیب یخل بالمعرفۃ قلنا الخلل انما یکون بالتغلیب الذی ھو غیر مشھور وتغلیب ذی العقول علی غیرہ مشھور کما فی قولہ تعالی رب العلمین قولہ بمعنی الحدث ای الدلالۃ علی صفۃ حادثۃ لا ثابتۃ فان قیل یخرج من الحد نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مع انھا اسماء الفاعلین وایضا یخرج اسم الفاعل اللہ ھو من صفات اللہ تعالی نحو الخالق والرازق اجیب عن الاول انھا تدل علی حدوث الخلود والدوام لا وعن الثانی ان الدوام والاستمرار فی نحو الخالق والرازق لیس بصیغی بل واقع باعتبار الموصوف القدیم قولہ یعنی بالحدث اشارۃ الی انہ لیس المراد من الحدوث ما یقابل العدم کما ھو المشھور فی کتب العقائد قولہ مقیدا باحد الازمنۃ الثلثۃ جواب سوال وھو ان الحدث موجود فی الصفۃ المشبھۃ ایضا لاشتقاقہ من الفعل ایضا فلا یصح الاحتراز بقولہ عن الحدث عنھا فاجاب بقولہ مقیدا باحد الازمنۃ بخلاف صفۃ المشبھۃ لانھا غیر مقیدۃ الازمنۃ فان قیل ھذا منقوض بشرف یشرف لان الشرافۃ بمعنی الثبوت فکیف یقید بالماضی والمضارع قلنا ان شرف یشرف یشرف من الافعال التی یقید بالازمنۃ ثابت فی الافعال البتۃ والصفۃ المشبھۃ من الاسماء فلا تقید باحد الازمنۃ فلا یقال الان او غدا او امس قولہ قال المصنف رح والغرض فی ایراد قول المصرح واکثر الشارحین اظھار التدافع بینھما ثم ترجیح قول المصرح علیھم بقولہ والظاھر ھو الحق الخ ثم ورد الاعتراض علی المصرح بقولہ ویجدنہ ثم دفعہ بقولہ ولا یبعد ثم تاکید الدفع بقولہ وفی التوجیہ الخ قولہ من اسم الفاعل اشارۃ الی بیان النحو ودقولہ

کاسم المفعول اشارۃ الی بیان قولہ او غیرہ قولہ والظاھر ان اسم التفضیل الخ ای الظاھر من قولہ المصدر فی شرحہ ان اسم التفضیل داخل فی جمیع الذی حکم المصدر علیہ بانہ لیس لمن قام بقولہ لان الجمیع لیس اہ قولہ والحق ذلک ای دخول اسم التفضیل فیہ الخ قولہ لان التبادر الخ اشارۃ الی وجہ الظہور والحق جمیعا قولہ تمام المعنی الموضوع لہ لاجزء معناہ ای المعنی المطابقی لا التضمنی فان قیل ان ھذا التعریف لا یشتمل نحو زید مقابل عمر وانا متقرب من فلان ومستعد منہ ومجتمع معہ فان ھذہ الاحداث نسب بین الفاعل والمفعول لا یقوم باحدھما معینا دون الاخر قلنا والحق منع قیام الواحد اعنی قیام العرض الواحد الذی یکون بالشخص ای المعین ای بالمحلین بالطرفین بل القائم بکل منھما فرد مغائر للقائم بالاخر لان المقابلۃ بالنسبۃ الی زید من حیث الصدور والی عمر من حیث الوقوع غایۃ الامر اتحادھما بالنوع قولہ واخراج اسم التفضیل فان قیل فعلی ھذا یخرج اسم الفاعل من باب المغالبۃ نحو کارمنی فکرمتہ فانا کارم ای زید غلبنی فی الکرم فغلبتہ اذ القیام لیس تمام الموضوع لہ ایضا بل الموضوع لہ ھو القیام مع الغلبۃ قلنا لانہ موضوع فی معنی المصدر فقط لا المعنی المصدر مع الغلبۃ واما الغلبۃ فثبت معہ من جہۃ الاستعمال وفی رضی الشافیۃ ویعنی بباب المغالبۃ ان یغلب احد الامرین الاخر فی معنی المصدر نحو کارمنی فکرمتہ ای غلبتہ فی الکرم وذکر فی الحواشی الشافیۃ المغالبۃ عبارۃ عما یذکر باب المفاعلۃ فلم یعلم ایہم غالب فی ھذا الفعل فیذکر المجرد بعدہ لیعلم الغالب فذلک المجرد لا یکون الا من باب نصر ینصر فانک تقول فی المفاعلۃ بالماضی فالمجرد ایضا بالماضی نحو کارمنی فکرمتہ وان کان المفاعلۃ بالمضارع فالمجرد ایضا بالمضارع نحو یکارمنی فاکرمہ قولہ الی قولہ بمعنی الحدوث فان قیل ان خروج اسم التفضیل بقولہ بمعنی الحدوث انما یستقیم اذا کان اسم التفضیل بمعنی الثبوت نحو احسن واشرف کما ھو مذھب البعض واما اذا کان اسم التفضیل بمعنی الحدوث ونحو انصر واضرب فغیر مستقیم فاجاب صاحب التکملۃ عنہ بقولہ ھذا بناء علی انہ لا یدل علی الحدوث مقیدا باحد الازمنۃ فلا یقال اضرب الان او غدا وان کان قد یدل علی نفس الحدوث بمعنی التجدد قولہ شامل لاسم التفضیل لان من قام بہ اعم من ان یکون مطابقی او تضمنی قولہ ویخدشہ اشارۃ الی الاعتراض علی المصنف ومعنی یخدشہ ای یجرحہ والضمیر البارز راجع الی حمل عبارۃ المصنف علی المتبادر واخراج اسم التفضیل بقولہ لمن قام بہ وفاعلہ قولہ ان صیغۃ المبالغۃ تاویلی المفرد قولہ ھذا التقدیر ای علی تقدیر اخراج اسم التفضیل بقولہ لمن قام بہ لان فیہ ایضا زیادۃ قولہ ولا یبعد ان یلتزم ذلک ای خروج صیغۃ المبالغۃ اعلم ان الاولی ترک لفظ البعد لانہ یستعمل فی الضعف والظن والالتزام یقینی واجاب البعض ان الشارح ذکر ھذہ الکلمۃ لھضم النفس لان ھذا الجواب اخترعہ الشارح فقط فرد صاحب التکملۃ جواب البعض بقولہ فانہ قال ابن مالک رح الخ یعنی لا نسلم انہ اختراع الشارح فقط بل ھذا التوجیہ منقول من ابن مالک ایضا فلا یلیق قولہ ولا یبعد الھضم اجیب عنہ لعل الشارح لم یطلع علی قول ابن مالک رح قولہ ویدل علیہ ای یدل علی خروجہما منہ ان الاول حصر المصنف رح صیغ اسم الفاعل فیما حصر حیث قال ان یجیء من الثلاثی المجرد علی فاعل ومن غیرہ علی صیغۃ المضارع والثانی جعل المصنف احکام صیغ المبالغۃ مثل احکام اسم الفاعل والمماثلۃ تستدعی المغائرۃ قولہ ما معناہ ای شیء ای فی کتاب الترجمۃ بشیء معنی ذلک الشیء ان صیغۃ

ف قولہ وجعل الحکم الخ عطف علی قولہ حصر الخ قولہ وفی النسخۃ اشارۃ الخ

اسم الفاعل الخ وانما قال معناه لان ما ذکر لیس عین عبارته اذ عبارته بالفارسیة قوله اے مع میم لما کان المتبادر من الباء بالسببیة لکثرة استعماله للوهم انها للسببیة فعلی هذا یفسد المعنی قوله موضوعة اعلم وهو ان الزیادة تکون غالبا فی الاخر لانه محل التغیر فوضع المیم ایضا فی الاخر فدفع الشارح بقوله موضوعة الخ وانما لم یتعرض للعلم اکتفاء بما ذکر فی کتب التصریف قوله سواء الخ دفع وهم وهو ان خصة المیم فیما اذا کان حرف المضارعة مضموما فدفع بقوله سواء کان الخ قوله وان لم یکن فیما قیل الخ جواب سوال ظاهر قوله فیما وضع المیم جواب سوال وهو ان المثال للایضاح الممثل وهو یحصل بواحد فما الحاجة الی المثالین وان قلت ان المثال بمنزلة الشاهد قلت ذلک غلط محض لان الشاهد للاثبات والمثال للایضاح بمنزلة التفسیر فی الکل والدلیل علی المسئلة بمنزلة الشاهد لانهما للاثبات فلجاب بقوله فیما وضع المیم یعنی ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثل قوله ایضا مثال اجیب عنه انما لم یذکر متفاعلان للمضارع الذی کان ماقبل الاخر مفتوحا لم یوجد الا فی ثلثة ابواب فکان قلیلا فلذا لم یذکره والمزید علی ثلثة اقسام احدها بالحرف الواحد والثانی بالحرفین والثالث بثلث احرف فالمصنف رح بنی بالاول والثالث وترک الثانی لانه متوسط فیکون تابعا للطرفین قوله ویعمل عمل فعله قید فی تسهیل بغیر للصفة والموصوف وانما لم یعمل للصفات المشابهة اللفظیة وایضا ان الفعل لا یصف وانما لم یعمل للموصوف لکونه اسما محضا لان التوصیف من خواص الاسم وایضا ان الفعل لا یقع موصوفا فلما لم یعمل للموصوف فلا یقال زید ضارب شدید اعمل قوله فان کان فعله الخ دفع وهم وهو ان تشبیه عمل اسم الفاعل بالفعل باعتبار الوضع یعنی کما ان الفعل موضوع للعمل کذلک اسم الفاعل موضوع للعمل مع ان اسم الفاعل غیر موضوع للعمل فدفع بقوله فان کان جعله لانها الخ یعنی ان التشبیه فی اللزوم والتعدیة لا فی العمل الوضعی قوله الی الظرفین کالمفعول والمکان قوله بشرط متعلق بالعمل قید هذا الشرط للعمل فی المنصوب دون المرفوع لان ادنی مشابهة للفعل یکفی للرفع لشدة اختصاصه فان قیل هذا مخالف لما قالوا ان الفاعل الظرف من العوامل القویة کالفعل فهذا لا یعمل فیه اسم التفضیل لانه لو کان ادنی شبها بالفعل کاسم الرفع لوجب ان یعمل اسم التفضیل فی الفاعل الظاهر ایضا لشبهه بالفعل علی الدلالة علی الحدث کذلک قلنا غایة التحقیق ان یجیب عنه ان اسم الفاعل وان لم یکن بمعنی الحال والاستقبال لکن مشابهته بالفعل فی عدد الحروف والحرکات باق بخلاف اسم التفضیل لانه لیس شبیها بالمشابهة بالحدث فقط فلا یقوی قوة اسم الفاعل قوله ای یعمل اسم الفاعل اشارة الی بیان المتعلق لقوله بشرط قوله حال کونه جواب سوال وهو ان الجار والمجرور اذا وقع فی عبارة القوم لابد لهم من الاعراب المحلی فما هو هنا فاجاب بما حاصله انه باعتبار المتعلق فیکون اعرابه النصب قوله ای بقید جواب سوال وهو ان الشرط مقدم الی المعنی بمعنی من والحال ان فی البیانیة یکون بین المضاف والمضاف الیه حمل والحال هنا غیر صحیح لان الشرط مصدر فیکون وصفا محضا والمعنی وامکان مصدر لکن نقل الی معنی وهو مقصود فاجاب بقوله ای بشئ یعنی ان الشرط بمعنی شئ فیصح حمل احدهما علی الآخر او تقریر السوال هکذا ان الشرط عبارة عن حصول شئ موقوف علیه وهذا لیس الا صفة المتکلم فکیف مضاف الی المعنی لان صفة المتکلم لا یضاف الا الی المتکلم فاجاب بقوله ای بشئ یعنی ان الشرط مصدر مجهول فلا یکون صفة للمتکلم ثم یرد علیه ان الاضافة تقتضی المغایرة وههنا لم یوجد فاجاب بقوله من معنی یعنی -

ان الغائرة شرط فی اللاحی والظرفی لافی البیانی وههنا بیانیة وایضا ان قوله لشئ دفع وهم وهو ان المراد من الشرط هو المشروط اذ ذکر المصدر واراده اسم المفعول شائع فعلی هذا لایطابق المراد فدفع بما حاصله ان الشرط بمعناه لا بمعنی اسم المفعول وایضا فیه اشارة الی طریقة الفصحاء وعلی انهم یأتون بالتفصیل بعد الاجمال فقوله لشئ اجمال وقوله یشترط علی صیغة المجهول تفصیله قوله من کلمة من بیانیة اما بیانیة لشئ او بیانیة للضمیر فی به **قوله** فاضافیا ای اضافة الشرط الی المعنی واضافة المعنی للحال **قوله** ان لایخالفه فی الزمان لیکون المشابهة علی الکمال **قوله** والمراد بالحال **جواب سوال** وهو ان قال المصنف منقوض بقوله تعالی وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ای کلب اصحاب الکهف ای اصحاب الغار قوله بالوصید ای بعتبة الباب فان باسط عمل فی ذراعیه النصب ونصبه بالیاء مع انه بمعنی الماضی **فاجاب** بقوله والمراد الخ **قوله** وانکان ماضیا لما عرفت ان هذه الواقعة کانت قبل رسولنا علیه الصلوة والسلام بالف سنة **قوله** ومضاها ان یقدر المتکلم ای یفرض قوله ان یقدر انکان علی صیغة المجهول فیکون قوله المتکلم مفعولا لم یسم فاعله والضمیر فی قوله کانه راجع الی المتکلم والمشار الیه بهذا هو الزمان الماضی وانکان علی صیغة المعلوم فیکون الضمیر فی قوله کانه راجع الی اسم الفاعل والمشار الیه بهذا هو زمان التکلم قوله العامل صفة اسم الفاعل قوله بمعنی الماضی صفة ثانیة **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یصح عمل کل اسم الفاعل اذا کان بمعنی الماضی لان الحکایة یجری فی الکل قلنا ان اعتبار الحکایة انما یکون فی موضع الضرورة والضرورة ماسسة لبعد تحقق العمل **قوله** وبشرط الاعتماد اشارة الی ان قوله والاعتماد عطف علی معنی الحال ثم العطف بالواو دون او فیجب ان یکون هذا الشرط منفیا مع قوله بشرط معنی الحال او الاستقبال **قوله** ای علی المتصف به دفع وهم وهو ان المراد من الصفة هو الواضح کما هو المتبادر فعلی هذا یخرج المهملات فقط فدفع بقوله ای علی المتصف ای الذات هو متصف باسم الفاعل ثم المتبادر منه ترکیب توصیفی فلا یشتمل اعتماد علی المبتدأ وغیره من الامور الاربعة فدفع الشارح بقوله وهو المبتدأ او الموصوف او ذو الحال **فان قیل** فعلی هذا یلزم الجمع بین الحقیقة والمجاز لان المتصف به حقیقة فی الموصوف ومجاز فی الغیر **قلنا** ان قوله المتصف به محمول وهو عموم المجاز وهو ما قام به **قوله** لیقوی فیه جهة الفعل انما اشترط ذلک فی عمل اسم الفاعل لان عمله بمشابهته الفعل فیصیر مشابهة قویة لان اسم الفاعل لما صار صالحا لان یصیر مسندا الی ضمائر کما یکون الفعل مسندا الی الفاعل **فان قیل** ان الاسناد الی الفاعل کما وجد فی الفعل کذلک وجد فی اسم الفاعل فالاعتماد علی الفاعل ینبغی ان یکفی فان حاجته الی الاعتماد علی احد الامور الستة کما فی ضارب زید عمرا فالضارب لما اسند الی زید ینبغی ان یعمل فی المفعول **قلنا** نعم انه لما اعتمد علی الفاعل فیعمل فی المفعول لکن عمله فی الفاعل من جهة لانه لم یعتمد علی شئ فالاعتماد علی احد الامور الستة لعمل اسم الفاعل نحو زید ضارب ابوه فانقیل ان اسم الفاعل مسند الی ضمائر لان اسم الفاعل من الصفات فلابد له من الموصوف اما لفظا واما تقدیرا فی نفس الامر کما یکون الفعل مسندا الی فاعله فی نفس الامر فلا حاجة الی الاعتماد فی الترکیب قلنا نعم لکنهم ارادوا حصول تلک المتابعة فی الترکیب ایضا فان المشابهة تصیر قویة حینئذ **قوله** الاستفهامیة احتراز عن همزة

باب الافعال وعن همزة الوصل قوله ونحوه اشارة الى ان عبارة المصنف تحذف المعطوف فلا يثبت القصود فى عبارة المصنف قوله النافية احتراز عن ما الكافة والمصدرية والموصولة قوله ونحوها ايضا اشارة الى ان عبارة المصنف تحذف المعطوف قوله بالفعل اولى لان الاستفهام للتردد والتردد فى الاعراض والفعل من الاعراض ولكن النفى انما يكون فى الاعراض ولو دخل على الاسم انضم مع المسند نحو ما زيد فى الدار وما زيد قائم فيكون نفى المسند وهو ايضا من الاعراض اعلم ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد اصلا لا فى الفاعل ولا فى المفعول واما اشتراط الزمان من الحال والاستقبال فبالنسبة الى المفعول فقط واما العمل فى الفاعل يكون بدون المقارنة باحد الزمانين بل يكفى فى عمل اسم الفاعل فى الفاعل الاعتماد على احد الامور الستة قوله فان كان الخ الفاء للتعقيب فى الاخبار اى ان كان اسم الفاعل **قوله** للتعدى قيدا به لان اسم الفاعل اللازمى يرفع به وان كان ماضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول كما مر انفا لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد من قوة العامل **قوله** اى الزمان الماضى **جواب سوال** هو ان الماضى عبارة عن لفظ الفعل مخصوص فى الاصطلاح فكيف يكون اسم الفاعل له اى للفظ الفعل لان اسم الفاعل لا يجرى على لفظ فعل الماضى **فاجاب** بقوله اى للزمان يعنى ان المراد من الماضى ههنا المعنى اللغوى ولا شك ان اسم الفاعل يجرى مقرونا بزمان الماضى وايضا فيه اشارة الى ان قوله الماضى صفة تقتضى الموصوف فزاد الموصوف بقوله اى للزمان الماضى **قوله** بالاستقلال **جواب سوال** وهو انه لا بد ان يقول المصنف وان كان للماضى او للاستمرار وجبت الاضافة لان وجوب الاضافة كما يكون فى اسم الفاعل الذى هو بمعنى الماضى كذلك يكون فى اسم الفاعل الذى هو بمعنى الاستمرار اى شامل لجميع الازمنة **فاجاب** بقوله بالاستقلال يعنى ان المراد من الماضى هو الماضى فى الجملة سواء كان الخ **قوله** ذكر مفعوله لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب زيد امس فقوله ضارب يجوز فيه الاضافة بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فالشرط لوجوب الاضافة ارادة ذكره لا عين ذكره فلا يرد ان الاضافة لا يكون الا بعد ذكره ولا يكتفى بالارادة **قوله** وجبت الاضافة لانه لو لم يضف لم يرتبط به فيكون كوضع الحجر فى جنب الانسان **قوله** اى اضافة معنوية هذا بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوى فهو لما تميز اى من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او مفعول مطلق باعتبار المضاف اى اضافة معنى **قوله** لفوات شرط الاضافة اللفظية لان شرطها ان يضاف الصفة الى معمولها واذا كان بمعنى الماضى لم يكن له معمول فيكون الاضافة معنوية **قوله** مثل زيد ضارب امس اضافة لكونه بمعنى الماضى لفوات شرط اللفظية **قوله** وقد من الخ اى قد مر الجواب بقوله تحقيقا او تقديرا **قوله** فان كان معمول آخر هذا جواب الاستدلال الكائن **قوله** معمول الخ اى معمول من حيث المعنى او الاعم من ان يكون من حيث المعنى او اللفظ او نقول ان معنى قوله معمول اى صالح لعمله فيه على تقدير ان يكون بمعنى الماضى **قوله** فيما اضيف اليه الجواب عما يقال وان قوله اوصيغة اسم التفضيل فيكون معناه اشد تاخيرا وهذا المعنى غير مقصود ههنا فاجاب بقوله فيما اضيف اليه يعنى سلمنا انه فى الاصل صيغة اسم التفضيل لكن نقل الى معنى

غیر فلا یکون معناه اشد تاخیرا قوله فبفعل مقدم فان قیل ان تقدیر الفعل الاتیانی فی اسم الفاعل من افعال القلوب مخوانا ظان زیدا امس ذاهبا للزوم الاقتصار علی احد المفعولین قلنا انه یجعل عاملا مع المضی و یجعل ذلک من خصائص افعال القلوب کما ان لها خصائص اخری قوله اذا قصد به فیکون الجزاء قوله معطی عمرو بکسر الطاء وسکون الیاء قوله ای جمیع الازمنة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه ای یعمل فی المفعول مطلقا فان قیل هذا القول ینافی قوله بشرط معنی الحال و الاستقبال قلنا هذا القول بمنزلة الاستثناء من قوله قوله حینئذ ای حین دخول اللام علیه لان معناه الذی ضرب قوله عدل جواب سوال و هو انه لما کان فی الاصل مثل فالعدول من الاصل الی الغیر لایکون الا لنکتة فما هی فاجاب بقوله عدل الی قوله لکراهتهم ادخال اللام علیه فان قیل ان الممتنع عن الفعل ادخال اللام الحرفی و اللام اسمیة فینبغی ان یصح دخول اللام الموصول علی الفعل کما یصح دخول الاسم الموصول علی الفعل نحو الذی ضربت قلنا ان هذه اللام و ان کان موصولا لکن شابه الحرفیة فی الصورة فلذا منع دخولها علی الفعل لان اللام الحرفی مختص بالاسم فکذا صورته مختص بالاسم لکن المراد من الاسم هو الاسم الذی هو مفرد صورة جملة مثل کاسم الفاعل قوله ای من اسم الفاعل اعلم انه یحتمل توجیهین فی کلام المتن احدهما ان یکون کلمة من للابتداء بقرینة کلمة الی فی مقابلها حیث قال الشارح الی اخری و معنی من الابتداء ان یکون مدخولها امرا کلیا ینتزع منه الجزئیات و المدخول ههنا اسم الفاعل ینتزع منه صیغ المبالغة و الثانی ان یکون من بیانیة ای بیان لکلمة ما فی قوله و ما وضع فقول الشارح ای من اسم الفاعل یحتمل التوجیهین المذکورین لکن یرد علی التوجیه الثانی ای کون من بیانیة اعتراضان احدهما انه قد مر سابقا ان صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل فکیف یکون اسم الفاعل بیانا لصیغ المبالغة و هذا الاعتراض یرد علی التوجیه الاول ایضا لان مدخول من لیس امرا کلیا لهذه الجزئیات و الثانی ان الشرط فی صحة من البیانیة ان یصح اطلاق المجرور من علی قبله و ههنا لا یصح اطلاق اسم الفاعل علی صیغ المبالغة و بالعکس فاجاب الشارح عنهما بقوله بتغیر الصیغة و لاشک ان اسم الفاعل اذا لوحظ مع تغیر الصیغة یصح اطلاقه علی صیغ المبالغة قال مولانا عصام الدین ان ما ذکره الشارح من العبارات الکثیرة لایفهم من المتن و هو لیس الا تصفا فاجاب التکملة عنه بقوله لیس المراد هذا ای ما ذکره الشارح تقدیر الکلام حتی یکون تصفا بل اشارة الی ان من تلقاء او للبیان قوله بحیث یخرج الخ احتراز عن التغیر الذی لایخرج عنه کالتثنیة و الجمع قوله و مضراب بکسر المیم قوله و حذر ای بمعنی کثیر الخوف قوله فی العمل دون عدم المبالغة و دون الصیغة قوله و هذا علی تقدیر جواب سوال و هو ان قوله مثله للتشبیه و هو یقتضی المغایرة و المغایرة مستقیمة علی قول من قال ان صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل و اما علی قول من قال انها داخلة فی اسم الفاعل فغیر مستقیمة فاجاب بقوله و هذا ای التشبیه علی تقدیر الخ قوله اذا کانت للمبالغة اشار به الی کلمة من فی قوله ما وضع منه للتبعیض یعنی ان هذا النوع من اسم الفاعل الذی للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل الذی لیس للمبالغة قوله اذا کانت للمبالغة لابد من هذا التقیید علی هذا التوجیه لان التوجیه الاول

وهو ما كان خارجا عن حد كما ان فى التوجيه الاول صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعنى التبيين لانه لما خرج عن الحد لا يستقيم التبيين وان صح بتكليف كما قال الشارح بتغيير الصيغة كما مر الفا فالتوجيهان متساويان فى ارتكاب خلاف الظاهر فلا يريد انه لما كان صحة توجيه الثانى بتكليف وهو التقييد ينبغى ان لا يذكره الشارح بل يكفى بالتوجيه الاول **قوله** نحو زيد الضرب الخ فانه مقارن بزمان الحال فى الاول وبالاستقبال فى الثانى عمل فى الفاعل والمفعول معا واعتمد على المبتدأ **قوله** ومررت بزيد الضارب عمرا لانه صفة زيد فيكون الالف واللام فيه للموصول فيعمل عمله كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال لما مر من قوله فى ادخلت اللام استوى الجميع ولذا اقال هنا وامس **قوله** وما فيه من معنى الخ **جواب سؤال** وهو ان عمل اسم الفاعل من جهة المشابهة بالمضارع فى عدة الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مفقودة فى بعض صيغ المبالغة **فاجاب** بقوله وما فيه الخ **فان قيل** كيف يصح اقامة المبالغة مقام ما فات من المشابهة اللفظية لان ليس فى اعمل معنى المبالغة حتى يصح ذلك **قلنا** المراد من قول الشارح هذا ان فى صيغة المبالغة تكرار الفعل نظرا الى زيادة المعنى فكان الموجود فيه اثنان من الفعل **فان قيل** مقتضى هذا ينبغى ان يكون عمل اسم التفضيل اشد من اسم الفاعل من الوجه الذى ذكر فى صيغ المبالغة **قلنا** ان الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الفعل والزيادة فى اسم التفضيل على الغير مختلفان فقد يكون الفضل من عمرو فالزيادة على عمرو يعنى الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الحدث وفى اسم التفضيل الزيادة على الغير سواء كان الحدث فى نفسه قليلا او كثيرا **قوله** والمثنى والمجموع قوله من اسم الفاعل **جواب سؤال** وهو ان البحث عن المثنى والمجموع قد مر سابقا فلا حاجة هنا قوله مثله خبر لقوله والمثنى والمجموع ولا يكفى مجرد واحدا كان الحصر فلم اختار التكرار لكنه ذكرهما المثنى والمجموع لدفع وهم وهو انه لو ذكر خبر واحد توهم ان المراد من المثنى مثنى اسم الفاعل فقط كما ان المراد من صيغ المبالغة صيغ من اسم الفاعل مع ان المراد من المثنى والمجموع لهما من اى كون لاسم الفاعل او لصيغ المبالغة **قوله** اذا كان مفردا **جواب سؤال** وهو ان المثنى ليس لاسم الفاعل فيلزم التشبه مع النفس **فاجاب بقوله** اذا كان مفردا قوله فى العمل متعلق بالمثل **قوله** من حيث ذاتهما اى من حيث الحروف **فان قيل** عدم الخلل مسلم فى جمع صحيح واما فى التكسير فلا يصح **قلنا** انه محمول على الصحيح قوله للزيدان الضاربان والزيدان الضاربان بحذف اللام الموصول على المثنى والجمع **قوله** اى نون المثنى اشارة الى ان اللام بد من المضاف اليه **قوله** فى معموله بضم اشارة الى انه ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يجوز فيه مع عمله الرفع فى الفاعل لان حذوه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان العمل ليس على الاطلاق كذلك التعريف ليس المراد به الطبيعة بل التعريف باللام لكن المصنف لم يتعرض الى القيدين المذكورين اكتفاء بالشهرة **قوله** ومع التعريف اى لتم التعريف اى ما يكون التعريف فى الجملة وان لم يكن هيهنا لانها موصولية **او المراد** صورة التعريف او المراد منه تعريف الموصول **قوله** مفعوله للحذف دفع وهم وهو انه مفعول له لقوله يجوز فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل والمفعول له لان فاعل يجوز قوله حذف النون وفاعل التخفيف هو المتكلم فدفع بقوله مفعول له للحذف ولا شك ان فاعل الحذف والتخفيف واحد وهو المتكلم **قوله** اى يجوز حذفها اشارة الى بيان حاصل المعنى **قوله** فقصد التخفيف انما زاد القصد اشارة الى ان من قبيل

قولہ ضربت تادیبًا قعدت عن الحرب جبنًا قولہ المقیمی الصلوٰۃ وفی بعض النسخ والمقیمو الصلوٰۃ بالواو وھو موافق بالقرآن ولکن ھھنا یصح کلاھما قولہ واما علی تقدیر التنکیر ای علی تقدیر عدم ذکر اللام قولہ لان اسم الفاعل ای ھھنا فی الآیۃ لم یقع صلۃ اللام قولہ والقراۃ مما لا اعتماد جواب سوال لہ وھو انہ ینبغی ان لا یکون ضعیفا لوجود دلیل القوۃ وھو القراۃ فاجاب بقولہ والقراۃ مما لا اعتماد علیہ لوجود معارضہ وھو الحر فی العذاب قولہ حدثا موضوعًا قد مرّ فائدۃ ھذین القیدین فی اسم الفاعل قولہ لمن یقع علیہ فان قیل مخرج مضروب فی قولنا یوم الجمعۃ مضروب فیہ والتادیب مضروب لہ لانہما لیسا موضوعین لمن وقع علیہ الفعل قلنا معنی قولہ یوم الجمعۃ مضروب فیہ ای وقع الضرب فیہ علی الحد فی اسم المفعول موضوع لمن وقع علیہ وھو احدا وانہ مجاز فی الوصف ای رجل مضروب فیہ الا انہ حذف الموصوف واقیم المجاز والمجرور مقامہ قولہ مطلقا دفعہ وھم وھو انہ انما خرج اسم التفضیل الذی اذا کان بمعنی الفاعل وانما کان بمعنی المفعول فھو داخل فیہ فدفع بقولہ مطلقا ثم یرد علیہ ان خروج الاول مستقیم والخروج الثانی غیر مستقیم لانہ لیس لا بمعنی اسم المفعول فاجاب بقولہ فانہ مشتق الخ قولہ ای لذات ما اشارۃ الی کلمۃ من بمعنی ما قولہ من حیث وقوع الفعل علیہ انما اعتبر قید الحیثیۃ لئلا یرد اسم المفعول الذی جعل علما لرجل لانہ یصدق علیہ انہ اسم اشتق من فعل لذات ما وقع علیہ الفعل لکن لا من حیث انہ وقع علیہ الفعل وکذا یعتبر قید الحیثیۃ فی تعریف اسم الفاعل نحو عالم اذا جعل علما فانہ اسم لذات ما قام بہ العلم لکن لا من حیث العالمیۃ لیس الحیثیۃ والاولی ایراد ھذا القید فی تعریف اسم الفاعل لیزیل الخلل من الاول وترکہ ھھنا بالمقایسۃ الا انہ قد یذکر القید فی اللاحق ویکتفی بہ عن السابق لیعلم جوازہ قولہ وصیغتہ من الثلاثی فان قیل ان البحث عن الصیغۃ من مسائل علم الصرف فلا وجہ لایرادہ ھھنا والقول انہ بالتبعیۃ لا بالاصالۃ لیس علی ما ینبغی لانہ لا حد ان یقول لم لم یقید برد المسائل الاخری من الصرف بالتبعیۃ قلنا ان ذکر مسائل الصرف بالتبعیۃ فی کثیر من المواضع غیر مختص بھذا الموضع قولہ لخفۃ الفتحۃ فان قیل ان الکثرۃ فی المفعول لا فی اسم المفعول وکلامنا فیہ قلنا ان کثرۃ المفاعیل یستلزم کثرۃ اسم المفعول لان بناء اسم المفعول کما یکون للمفعول بہ کذلک یکون لسائر المفاعیل وان کان للمفعول بہ حقیقۃ وللغیر مجازا قولہ وکثرۃ المفعول لانہ یکون لفعل واحد مفاعیل کثیرۃ بخلاف الفاعل وایضا انما فتح لموافقۃ المضارع المجہول قولہ ای شانہ وحالہ جواب سوال وھو انہ لا یصح اضافۃ الامر الی اسم المفعول لان الامر للانشاء فاجاب بقولہ ای حال یعنی ان الراد من الامر ھو اصطلاح العلم وھو فی اصطلاح العلم بمعنی الحال یقال امرک امر ای حالک ثم یرد علیہ ان المبتدا مرفوع المحل مابین حقیقۃ الفاعل والمفعول بہ وھو غیر مستقیم ھھنا فاجاب بقولہ وشانہ ای الراد من المجاز وھو الشان ای الصفۃ فبقی الشر محمولۃ علی القلب قولہ ای عمل النصب اشارۃ الی ان اللام عوض عن المضاف الیہ وھو النصب لا یحتاج فی عمل الرفع الی اشتراط الزمان کما فی اسم الفاعل قولہ والاشتراط قال مولانا عصام الدین لا یحتاج الی ایرادہ بعد ورود قولہ فی العمل لان المراد من العمل ھو تعلق وھو اشتراط العمل قلنا المبتدا مرفوع من العمل وھو نفس العمل وان کان قد یراد منہ العمل ما یتعلق بہ قولہ او المعطی غلامہ فدخلت لام الموصولۃ لیعمل

بمعنی الماضی ایضا **قولہ** من حیث انہا مشتق الخ لکن یرد علیہ ینبغی ان یشبہ باسم المفعول بہذا الوجہ لیتبین فاجاب صاحب الکلمۃ عنہ بقولہ بعد اشترا کہما فی کونہما اسمین لمن قام بہ الفعل بخلاف اسم المفعول فانہ اسم لمن وقع علیہ **ثم یرد** علیہ ینبغی ان یشبہ باسم التفضیل لانہ شریک معہ فی القیام ایضا فاجاب عنہ بقولہ وبخلاف اسم التفضیل فانہ وان کان لمن قام بہ الفعل الا انہ لا یثنی ولا یجمع فی الاستعمال الاصلی وہو الاستعمال بمن **ثم یرد علیہ** ان الصفۃ المشبہۃ التی علی وزن افعل وفعلاء لا یجمع جمع السلامۃ ولا یونث بالتاء کما مر فکیف یشبہ باسم الفاعل لانہ یجمع جمع السلامۃ فاجاب عنہ بقولہ والمراد بالمشابہۃ فی اصل التثنیۃ والجمع والتانیث ای وان لم یکن فی کل الافراد فالقیل فاصل التثنیۃ والجمع ثابت فی اسم التفضیل ایضا وہو الاستعمال بالام والاضافۃ **قلنا** ان الاصل فی اسم التفضیل استعمالہ بمن کما یجئ فلما لم یجئ بالاصل صار کانہ لم یجئ بالکلیۃ **قولہ** علی معنی الثبوت فمعنی زید کریم ثبت لہ الکرم ولیس معناہ حدث لہ الکرم بعد ما لم یکن ولذا یرید ذلک قیل کادم الامن اوغلا ومعنی الثبوۃ الضافہ بہ مع قطع النظر عن التقیید باحد الازمنۃ ولذا یقصد بہ الاستمرار **قولہ** واللازم اعم **جواب سوال** وہو ان التعریف لا یکون جامعا لانہ خرج عنہ رحیم لان اللام فی الحد الفعل اللازم والرحیم من الرحم وہو متعد اذ الرحم لا یکون الا علی الغیر **فاجاب** بقولہ واللازم اعم الخ ولذا قالوا ان فعیلا من فعل بالفتح صیغۃ المبالغۃ کقدیر ونصیر ومن فعل بضم صفۃ مشبہۃ **قولہ** ای صار الرحم **جواب سوال** وہو ان الصفۃ المشبہۃ موضوع لمن قام بہ بمعنی الثبوت وہہنا بمعنی الحدوث اذ بالنقل من الحرکۃ الی الحرکۃ لا یتبدل الحدوث **فاجاب** بقولہ ای صار الرحم طبیعۃ لہ **قولہ** وصیغتہا ای الصیغۃ المختصۃ فلا یرد ما فی التسہیل من ان الصفۃ المشبہۃ من غیر الثلاثی المجرد یجئ علی وزن اسم الفاعل نحو منصرف اذا کان بمعنی ذات صالح للانصراف بمعنی ذات الانصراف بالفعل وانما لا یرد لانہما مشترکۃ بینہما **قولہ** والمراد بکونہ بمعنی الثبوۃ **جواب سوال** وہو ان التعریف لا یکون مانعا لصدقہ علی ضامر وطالق لانہما بمعنی الثبوۃ لان معنی ضامر شخص لزمہ ای الذی خلق علی الضمور ابتداء وطالق زنی کہ پیر گردد بیوشوہر ولا یخفی ان ہذا السوال وارد علی تعریف اسم الفاعل ایضا بان یقال ان تعریفہ غیر جامع **فاجاب** بقولہ والمراد بکونہ الخ یعنی ان ضامرا فی الاصل شخص حصل لہ الضمر بعد السمن وانما کونہ مخلوقا علی الضمر فبالاستعمال وکذا طالق فی الاصل موضوع لامرأۃ مبانۃ من الزوج وانما کونہا امرأۃ بلا زوج فبالاستعمال **قولہ** مع اختلاف انواعہا **جواب سوال** وہو انہ ینبغی ان یقول صیغہا بلفظ الجمع لان لہا انواع مختلفۃ تقریر الجواب ان قولہ صیغۃ جنس لانہ لما اطلق علی جزئیاتہ لفظ الانواع علم انہا جنس فیتناول القلیل والکثیر وایضا اشارۃ الی دفع وہم وہو ان الاختلاف بین صیغۃ صفۃ المشبہۃ وبین صیغۃ اسم الفاعل فقط من غیر الاختلاف فی الصیغۃ بین انواعہا فدفع بقولہ مع اختلاف **قولہ** اسم الفاعل مجئ المضاف وہو اسم **جواب سوال** وہو لانسلم ان صیغتہا مخالفۃ عن الفاعل الا تری الی قولہ نضر شریف فان فی لہ شریف صفۃ مشبہۃ مع انہ وقع فاعل لقولہ نضر فلو کان

بحث الصفۃ المشبہۃ

بینهما مخالفة لم اجتمعا علی اسم واحد **فاجاب** بقوله ای اسم الفاعل بحذف المضاف ولیس المراد من الفاعل ما اسند الیه الفعل **فان قیل** ان هذا المرکب ای اسم الفاعل علم لان الاوزان اذا اریدبها الفنها ولم یرد بها معینها کانت اعلاما للموزونات وحذف شطر العلم لا یجوز من غیر الترخیم **قلنا** سلمنا انه علم لکن علم الجنس وامتناع الحذف من علم الجنس **قوله** او لصیغة الفاعل یعنی لیس المراد من الفاعل ما اسند الیه الفعل بل المراد منه لفظه **فان قیل** ان الاوزان اذا اریدبها الفنها کانت اعلاما وحذف اللام علی العلم لا یجوز مطلقا سواء کان علم شخص او جنس **قلنا** اللام فی قوله الفاعل للدلالة فلا یکون للتعریف والممتنع دخول اللام التعریف علی العلم **قوله** ای کائنة علی قدره انما زاد قوله کائنة لبیان المتعلق وانما اول الحسب بالقدر لان الحسب قد یکون بمعنی الشرافة کما فی قول القائل لنا النسب والحسب وهو غیر مرادهنا فلذا اول بالقدر ثم یرد علیه ان فی اسم الفاعل ایضا حسب السماع فلم یقل لا یتجاوزه یعنی سلمنا ان فی اسم الفاعل ایضا سماعا لکن وجد التجاوز فیه عن موضع السماع بخلاف الصفة المشبهة **قوله** فالظرف منصوب فیه اشارة الی الرد علی من جعلها الغایة حیث قال ان قوله مخالفة خبر لقوله وصیغتا وقوله علی حسب خبر بعد خبر فرد الشارح علیه ان تخصیص هذا القول بالخبر غیر مستقیم لانه کما یصلح الخبریة کذلک یصلح للحال او الصفة لمصدر محذوف **قوله** ای مخالفة کائنة یعنی ان قوله علی حسب صفة مصدر وهو المخالفة باعتبار التعلق وهو کائنة **قوله** وخص مخالفتها **جواب سوال** ظاهر **قوله** ولکون عملها لمشابهتها ای الصفة ایاه ای اسم الفاعل فیما ذکر من انها تثنی وتجمع وتذکر وتؤنث کذا قاله جمال الدین والمراد مما ذکر الاعتماد علی ما ذکر کذا قال عبد الرحمن **فانقیل** ان عمل الصفة باعتبار مشابهة الفعل کما قال المصرح ولیس عمل فعلها مطلقا لمشابهة اسم الفاعل **قلنا** لانسلم ان عملها لمشابهة الفعل اذلا مشابهتها بالفعل لانها بمعنی الثبوت والفعل بمعنی الحدث فلا محالة یکون عملها لمشابهة اسم الفاعل لاشتراکهما فی التثنیة والجمع والتذکیر والتانیث او بکل واحد منهما فیام الفاعل وما قال المصرح انها تعمل عمل الفعل لیس المراد ان عملها لمشابهة الفعل بل فیه اشارة الی ان عملها مقتصر علی الفاعل لانها لا تتعدی **قوله** وشدید **فان قیل** صیغة مشدید لا یکون مخالفة لصیغة اسم الفاعل کما سبق فی نحو علیم من انه صفة مشبهة وصیغة مبالغة معا **قلنا** مبنی هذا الکلام علی عدم کون صیغة المبالغة داخلة فی اسم الفاعل **قوله** من غیر اشتراط بزمان **جواب سوال** وهو ان قوله مطلقا راجع الی الامرین ای عن الزمان والاعتماد مع ان الاطلاق عن الاعتماد غیر صحیح **فاجاب** بقوله من غیر اشتراط الزمان **فان قیل** ان قوله مطلقا یدل علی العموم فاخذ احد الامرین من العام یفید الخلل **قلنا** لانسلم ان الاطلاق للعموم بل هو للاجمال فاخذ احد الامرین بیان الاجمال وهو لا یفید الخلل بل یفید رفع الاجمال والابهام **قوله** فلا معنی لاشتراط فیها فانقیل فعلی هذا یلزم مزیة الفرع علی الاصل وهو اسم الفاعل وذا لا یجوز قلنا ان اشتراط الزمان فی اسم الفاعل لحمله فی المفعول ولا حمل فیه ههنا لانها من فعل لازم

وایضا ان الاطلاق عن الزمان فی الصفة المشبهة للضرورة لانها موضوعة للثبوت والزمان یقتضی الحدوث قوله الان الاعتماد دفع وهم ظاهر قوله لیست بموصول اذ اللام الموصولة لاتدخل الا علی اسم الفاعل والمفعول لانها لاتدخل علی ما فیه الحدوث واما الصفة المشبهة فلما دل علی الثبوت فشابهت الجامد واللام فی الجامد حرفی قوله ای جعلها قسما قسما جواب سوال وهو ان التقسیم مصدر وهو لایضاف الا الی الفاعل والمفعول فمنع الاضافة لایخلو اما الی المفعول اوالی الفاعل والثانی غیر صحیح کما هو الظاهر والاول ایضا غیر صحیح لان المذکور فیما بعد تقسیم نفس صفة المشبهة لاتقسیم مسائلها سواء کانت المسائل بمعنی الاقسام والاحکام حاصل الجواب ان التقسیم لادنی ملابسة یعنی انه مضاف الی الصفة فی الاصل لکن اضیف الی المسائل لادنی مناسبة یعنی انه مضاف الی الصفة فی الاصل لکن اضیف الی المسائل لادنی مناسبة وهو ان التقسیم سبب لحصول المسائل ای الاقسام فالتقدیر ای تقسیم الصفة المحصل للاقسام ثم یرد علیه ما الفائدة فی بیان الاقسام فاجاب بقوله وبیان حکم کل قسم یعنی المقصود من بیان الاقسام بیان احکامها من الحسن والقبح والاستنباط ثم یرد علیه ان للمسئلة معینا احدهما موضع السوال والاخر مایبحث عنه فسئل السائل منه ما السوال به والبحث ههنا فاجاب بقوله ولیس کل قسم الخ قوله متلبسة باللام اشارة الی ان الجار والمجرور یکون باعتبار التعلق قوله اومتلبسة باللام کلمة اولمنع الخلو ههنا فلا یرد انه جاز ان یکون مفردا ومعرفا باللام جمیعا فی الاقسام الاخری لیست لمنع الخلو لعدم اجتماع امکان الاجتماع فیها قوله حاصلة من ضرب اشارة الی وجه قوله ستة قوله اثنین هما ان یکون الصفة متلبسة باللام اومجرورة عنها قوله فی الثلثة هی التی ذکرها بقوله معمولها اما مضاف اه قوله ای معمول الصفة المشبهة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ثم صارت ثمانیة الخ جملة مستانفة وقعت فی جواب سوال السائل کان السائل قال کم صارت الاقسام فقال صارت ثمانیة عشر قوله حاصلة من ضرب الخ اشارة الی وجه قوله ثمانیة عشر قوله اقسام ثلثة ای مرفوع ومنصوب ومجرور قوله التی للمفعول من حیث الاعراب ثم وهم وهو ان یکون المراد من الاقسام الثلاثة التی هی المضاف اوباللام اومجرورة عنهما قوله ای فاعلیة اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله ای تشبیه معمول الصفة ایضا اشارة الی ان اللام بدل من المضاف الیه قوله فی المعمول المعرفة لما کانت المعرفة صفة لیقتضی الموصوف زاد قوله فی المعمول قوله ای جعل دفع وهم وهی کما ان المعمول مشابه بالمفعول کذلک مشابه بالتمیز والحال انه خلاف المراد بل المراد ان المعمول نفس التمیز لانه مشابه به دفع بقوله ای جعل الخ. ای لین فیه دخل للتشبیه وانما کان النصب علی التشبیه لانه لیس بین المفعول به لان الصفة غیر متعد ووجه التشبیه بالمفعول هذا انهم لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا معمولها بمفعول اسم الفاعل کما ان الجر فی نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فی نحو الحسن الوجه کما مر فی المجرورات کذا قال صاحب الغایة وایضا وجه التشبیه به انهم لما قصدوا التخفیف فی الصفة بالاضافة ولایمکن اضافتها الی الفاعل اذ یلزم اضافة الشئ الی النفس لان الصفة عین الفاعل نحو لیث اسد واما الاضافة البیانیة فهی فیما یکون بین المضاف والمضاف الیه عموم وخصوص من وجه یشهو مرفوعها بالمفعول فنصبوه

اولا لیکون مفعولا لیصح الاضافۃ الیہ لان المفعول غیر الصفۃ وجعلوا الصفۃ فی اللفظ لغیرہ واضمر وفیہا الضمیر اذا کانت فی اللفظ جاریۃ علی غیر المعمول سواء کان الاجزاء من حیث الخبر او النعت او الحال وفی المعنی دالۃ علی صفۃ لہ فی نفسہ سواء کانت ہی الصفۃ المذکورۃ نحو زید حسن الوجہ فانہ یحسن بحسن وجہہ او لازمہ المذکور نحو زید غلیظ الشفتین فان غلظ شفتین لیس غلظ زید لکن اللازم مع غلظ الشفتین القبح ولا شک ان قبح الشفتر یکون قبح زید فان لم تجر فی اللفظ علی غیر المعمول نحو زید وجہہ حسن بتقدیم او جرت علیہ لکنہا لم تدل علی صفۃ للمعمول فی نفس غیر المعمول لم یجز استتار ضمیر الموصوف وہو زید مثلا فی الصفۃ فزید بیاض الثوب قبیح کذا قالہ صاحب الکملۃ فقولہ وفی المعنی دالۃ علی صفۃ لہ فی نفسہ یحتمل التعیین احدہما ان یکون المعنی دالۃ علی صفۃ لہ ای للمعمول فی نفسہا ای الصفۃ کائنۃ فی نفس غیر المعمول نحو زید حسن الوجہ فانہ یدل علی صفۃ ہی الحسن للمعمول وہو الوجہ وہو ای الحسن کائن فی غیر المعمول وہو زید وکذا لک زید غلیظ الشفتین والثانی ان یکون المعنی دالۃ علی صفۃ لہ ای للمعمول الذی کائنۃ لذلک المعمول فی نفس غیر المعمول نحو زید حسن الوجہ فان الحسن یدل علی صفۃ وہو الحسن للمعمول وہو الوجہ وہو کائن فی نفس غیر المعمول وداخل فیہ وہو زید وکذا فی زید غلیظ الخ بخلاف زید بیاض الثوب فان الابیض لم یدل علی صفۃ للمعمول الذی کان فی غیر المعمول وہو زید بل انما یدل علی صفۃ وہی البیاض للمعمول وہو الثوب وصفۃ الثوب لیس بکائنۃ فی نفس غیر المعمول وہو زید وکذا عین الثوب لیس بکائن فی زید فاحفظہ فانہ دقیق **قولہ** فی المعمول النکرۃ **اعلم** ان قولہ حسن اذا کان منصوبا علی التمییز یکون معناہ زید حسن من حیث الوجہ واذا کان منصوبا علی المفعولیۃ معناہ ایضا کذلک فلا فرق بینہما فی المعنی **قولہ** فی الجمیع ای فی المعرفۃ والنکرۃ **قولہ** والاولی التفصیل وہو ما قالہ المصرح بان للمعمول اذا کان معرفۃ فنصبہ علی التشبیہ بالمفعول وان کان نکرۃ فنصبہ علی التمییز وانما لم ینصب علی التمییز فیہما لان التمییز لا یکون الا نکرۃ وانما ینصب علی التشبیہ بالمفعول فیہما لان التشبیہ بالمفعول ضروری وخلاف الاصل یقدر بقدر الضرورۃ فلذا قال الرضی والاولی التفصیل **قولہ** ای مفصل **جواب سوال** وہو ان قولہ وتفصیلہا مبتدا وقولہ حسن وجہہ خبرہ ولا یصح حمل ہذا الخبر علی التفصیل لانہ نسبۃ بین المفصل والمفصل وقولہ حسن وجہہ طرف النسبۃ وحمل الظرف علی النسبۃ لا یجوز لان الظرف من الذوات والنسبۃ من الاعراض **فاجاب** حاصلہ ان المصدر بمعنی اسم المفعول ثم یرد علیہ ان تفصیل الاقسام قد مر سابقا بقولہ بقولہ صار ثمانیۃ عشر قسما **فاجاب بقولہ** فی ضمن امثلۃ یعنی ان المذکور سابقا نفس الاحکام وہہنا فی ضمن امثلۃ ثم یرد علیہ ان خبریۃ قولہ حسن وجہہ ثالثۃ لقولہ وتفصیلہا لا یصح من وجہ الخ وہو ان الخبر انما وقع جملۃ لابد فیہا من عائد ولا عائد ہہنا الی المبتدا **فاجاب** بقولہ قولنا یعنی ان الخبر لیس بجملۃ بل ہو مفرد وہو قولہ قولنا وقولہ حسن وجہہ مقولۃ القول والمقولۃ لیست الا جملۃ لعدم اتمام المقولۃ بدون الجملۃ فاقول ان الجملۃ کما قولہ قولنا انو لیس الا مصدر فیصح حملہ علی التفصیل فلا حاجۃ الی التاویل **قلنا** المراد من القول ہو المقول ہہنا لیصح تفسیرہ بقولہ حسن وجہہ لانہ مقول القول لا القول المصدری **قولہ** بتنوین الصفۃ الخ اشارۃ الی

الى بيان اقسام ثلثة فى هذا التركيب قوله هذا التركيب جواب سوال وهو لا يصح حمل ثلثة على حسن وجهه لانه اما مرفوع او منصوب او مجرور ولا يتصور الاجتماع فكيف يكون ثلثة فاجاب المراد هذا التركيب وهذا النقش مع قطع النظر عن الحركة وليس مراد الشارح ان ثلثة خبر مبتدا محذوف كما قال الفاضل الهندى لانه على هذا ايضا لم يكن حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا والمقول لا يكون الا جملة قوله اى ثلثة امثلة جواب سوال وهو ان قوله ثلثة من الاعداد وهي تقتضي التمييز ولا تبينه فاجاب بقوله اى ثلثة امثلة ثم يرد عليه ان المثال لا يضاف للمثل وهو واحد فما الحاجة الى ثلثة فاجاب بقوله ذكرها لتوضيح الاقسام اكثرها الامثلة ليصح كثرة المثلة قوله باعتباره الباء للسببية دليل لكثرة الاقسام قوله وكذلك اى مثل جواب سوال وهو ان قوله كذلك مبتدا والحالان الجار والمجرور لا يصلح للابتدا فاجاب بقوله امثل يعني ان الكاف اسمي بمعنى المثل فيصح جعله مبتدا ثم يرد عليه ان ذلك من اسماء الاشارات للمعرفة والحالان حسن وجه ثلثة امثلة فلا يليق للمطابقة بين اسماء الاشارة والمشار اليه فاجاب بقوله هذا التركيب يعني ان الاشارة الى التركيب هو مفرد ثم يرد عليه ان التشبيه حسن الوجه بحسن وجه لا يصح لان المعول في الاول محلى باللام وفي الثاني مضاف فاجاب بقوله في كونه امثلة ثلثة اعلم ان الكافي كذلك اسمي لذا اشرح بقوله اى مثل هذا التركيب خبر حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه خبر لقوله كذلك لانه نزل العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة التي ذكره الشارح والمعنى وفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا وكذلك يعني ان هذين القولين مشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فتدامل تركيب التي هذه مرافق الخ قوله حسن وجه قال الشارح في الحاشية وفيه ان صورة الخطية في معمول الصفة في حسن وجه لا تحتمل الا الوجهين وهما الرفع والجر ولا يصح النصب فيه لان النصب انما يكون باثبات الالف قلنا لو كتب رسم الخط بالالف لا يذهب الذهن الا الوجهين الاخرين كما في قوله مفرد في تعريف الكلمة او انه نظر الى مذهب المتقدمين لانه غير لازم عندهم قوله بادخال اللام على الصفة اشارة الى انه لو اخر لان في السابق الصفة مجردة عن اللام قوله وانما غير الاسلوب جواب الظاهر فان قيل اى حرف يقدر في اضافة حسن الوجه مثلا قلنا تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الجر في اللفظي فحمل على ما فيه الحرف او نقول ان المقدر فيه حرف من مخرج تام فضة لان الحسن هو الوجه او حروف الجر غير منحصرة في الاضافة اللفظية كما في المجرورات كذا قال صاحب الغاية قوله في اول التقسيم وهو قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة الخ قوله وجودي لان معناه ان اللام موجودة فيها والثاني عدمي لان معناه ان اللام ليست موجودة فيها قوله بخلاف الاقسام فيكون الاول اشرف من الثاني قوله اثنان منها مستثنيان قال مولانا عصام الدين رح ان المتبادر من هذين القسمين ان يكون متفقا عليهما بقرينة المقابلة بقوله واختلف في حسن وجهه معرفان الفرا او خالف فيه لانه قد سبق في بحث الاضافة وامتنع الاضارب زيدا خلافا للفرا او يزعم ان الفرا او يزعم ان الاضافة مقدم على اللام اقول الزعم هنا لا يجري لان اصله

الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة **قوله** احدهما ان يكون الصفة باللام قال مولانا عصام الدين هذا ايضا على قولنا الزيدان الحسنان وجهاهما مع انه لا يتحقق فيه وهو عدم التحقيق فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه اقول المراد من الصفة الصفة المفردة بدليل ان الجميع الامثلة من المفردة واما المثنى نحو الزيدان الحسنا وجهيهما والمجموع نحو الزيدون الحسنو وجوههم فمن قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يجئ وانما اختلف في المثنى والمجموع لوجود التخفيف فيه في الجملة وهو بحذف النون ومن لم يجوز قاسه على المفرد **قوله** احدهما ان يكون الصفة باللام دفع وهم وهو انه يكون المراد من مثل الحسن وجهه ما هو مثله في الوزن فلا يتناولها مثل صعب وجهه او شديد وجهه واليضا خرج الحسن وجهه او شديد وجهه واليضا خرج عنه الحسن وجهه لانه مضاف اليه لفظ المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فاجاب بقوله احدهما ان يكون الصفة باللام ولا شك ان هذا المعنى صادق على الحسن وجهه وكذا لا يرد الاول **قوله** الى ضمير الموصوف اى ضمير راجع الى الموصوف للصفة المشبهة **قوله** بواسطة جواب سوال وهو انه خرج عنه نحو الحسن وجه غلامه مع انه ممتنع ايضا فاجاب بقوله بواسطة اى بين للعمل وضمير الموصوف **قوله** مثل الحسن الوجه اصله الحسن وجهه فان قلت لا حاجة في هذا التركيب لانه وان حذف الضمير منها لكن اورد فيه لام التعريف **قلنا** حروف الساكن اخف من التحرك كما مر في الجموعات **قوله** او بحذفهما معا كما في الحسن الوجه **قوله** لفظة فيه بواحد اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف يعني بواحد من هذه الامور المذكورة وهي حذف التنوين او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه فما اضيف اليه الفاعل كما في صورة الواسطة او بحذفهما معا لعدم حذف الضمير في هذا القسم وسقوط التنوين بسبب اللام **قوله** عكس للمعهود لان المعهود هو اضافة النكرة الى المعرفة دون العكس وانما قال في صورة التشبيه ولم يقل لكنها عكس للمعهود لانها بحسب الحقيقة والمعنى لقيد التخفيف **قوله** من الاضافة اى اضافة معنوية فان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى النكرة يفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منها وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا يخالفها من كل وجه كن اقال صاحب التكملة يعني في اضافة المعرفة الى المعرفة في اضافية لفظية كانت مخالفة من الاصل وهو اضافة معنوية فلو خولف في هذا الحكم ايضا كانت مخالفتها من كل وجه **قوله** في صورة كانت الصفة دفع وهم وهو ان المراد بالمثل هو الوزن فعلى هذا خرج نحو صعب وجهه او شديد وجهه واليضا ان قوله حسن وجهه مضاف اليه المثل والمضاف اليه خارج من الكلام فالعبارة لا يتناولها فاجاب بقوله في صورة اه **قوله** ان يبلغ اى اذا كان ارتكاب القول للاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحالات يبلغ الاضافة نهاية اه **قوله** ولا يتعرض لاعظمها وهو الضمير وانما كان الضمير اعظم لان الاسم والتنوين حذف ايضا الضمير لم يمنع تحرك والتنوين ساكن **قوله** في الجملة لانه صورة اه

هذا القول كما ترى اقول لعل هذا سهو من الكاتب **قوله** من الاقسام الثمانية عشر جواب الخ وبيان قوله والباقي من الاقسام الخ الاضافة فيقتضي المضاف اليه الخ

فاجاب بقوله من الاقسام الخ قوله منها ای من تلك البواقی جواب سؤال وهو ان قوله ما كان مثلا وقوله احسن خبر والجملة خبر عن قوله والبواقی والحال ان الجملة اذا وقعت خبرا لابد فيها من عائد ولا عائد ههنا فاجاب بقوله منها قوله الحسن الوجه فان قيل يلزم فی الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من قبيل اضافة الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله متی رفعت بها فلا ضمير فيها والا فيهما ضمير الموصوف قلنا الفاعل بعد الاضافة خرج عن كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنی وباعتبار المعنی ای باعتبار جعله مرفوعا ليس فيه ضمير فان قيل انه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه يعنی لو ذكر لهذا المضاف اليه تابع كالمعطوف يجوز رفع التابع حملا علی محل المضاف واخرجه من الفاعلية لما جاز الرفع فی التابع بان يقال الحسن الوجه واليد برفع اليد قلنا الحمل علی المحل باعتبار المعنی وهذا الاعتبار فاعل قوله والحسن وجها والجر فيه ممتنع للزوم اضافة المعرفة الی النكرة قوله برفعه لانه متی رفعت لا ضمير فی الصفة فيبقی ضمير الواحد فی المفعول قوله بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاثبات ضمير اخر للربط زيادة علی قدر الحاجة قوله لاشتماله علی ضميرين اليد لان الضمير فيه ليس الا للربط وهو يحصل بواحد بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع لوجود ضمير واحد فيه واذا حصل الربط باحدهما فالثانی زائد فان قيل هذا منقوض بقولهم زيد عن ضربه من ضرب ابيه فی داره فانه مشتمل علی الضميرين مع انهم قالوا انه احسن قلنا الراجح ان يكون الضمير الثانی للربط ايضا وههنا ليس كذلك لان الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين المضاف اعنی الاب والدار قوله لعدم الرابط فان قيل فليكن اللام رابطا كما فی نعم الرجل زيد قلنا لا يكون اللام فی الحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فی الرضی بخلاف نعم الرجل لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير وايضا ان اللام ليس بالرابط المعنوی والمقصود ههنا ربط لفظی ولذا قال الشارح لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقيد عدم الرابط باللفظی يشعر بوجود رابط معنوی قوله غير ظاهر فی الصفة لاستتاره قوله مثل ظهور فی المعمول لابراز قوله ولما كان وجود الضمير جوابا عن سؤال وهو ان المقصود بيان صفة مشبهة واقسامها وهو حاصل بما ذكر فلا استشهاد بقوله ومتی رفعت الخ استشهادا بما لا يعنی فاجاب بقوله ولما كان الخ يعنی انه من متعلقات ما سبق فلا يكون الاستشهاد به استشهادا بما لا يعنی قوله لان معمولها فاعل قال اعصم الدين فيه بحث لانه يجوز ان يكون المحمول فاعلا فلا يلزم تعدد الفاعل حينئذ قلت وجه الرفع غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا جوازا استتار ضمير الفاعل فيلزم تعدد الفاعل قال اعصم الدين فهو خطأ للمبتدأ قوله فی كل فعل الخ للتعليل ای لان الصفة كالفعل فی ان كلا منهما اذا وقع بعد ظاهر لا يكون فيه ضمير وكذا هذا ويحتمل ان يكون نتيجة ای فی كل تكون الصفة المشبهة كالفعل فی انها لا تثنی ولا تجمع قوله ليكون فاعلا لها لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب بحرف من حيثية كونه فاعلا لزم ان يكون فيها ضمير ليكون فاعلا لها قوله وتثنی الاسناد الصفة الی الضمير بخلاف ما اذا رفعت لانه مسند الی الظاهر قوله واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان سقط النون للاضافة قوله ای اسم الفاعل اشارة الی ان تثنية تتعلق بكل واحد من الفاعل والمفعول الذی هو فرد

من التثنية قوله لاشتقاقه من الفعل جواب سوال وهو ان اسم المفعول لايكون الا من الفعل المتعدى فكيف يصح قوله غير المتعدى فاجاب بقوله لاشتقاقه الخ قوله اى فيما ذكر لان جواز هذه الصورة في الصفة المشبهة انما هي لشابهتها باسم الفاعل بمجاورتها منه اولى فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يثبت هذه الاقسام في اسم الفاعل المتعدى ايضا فاجاب المصنف بقوله واذا كانا متعديين الخ فقوله فيما ذكر جواب سوال وهو ان قوله ذلك من الاسماء الاشارة للفردة والاقسام متعددة فلا يثبت المطابقة فاجاب ان اسم الاشارة للذكر وهو مفرد ثم يرد عليه ان المذكور سائر الكتاب فاجاب بقوله من الاقسام الخ قوله فيرفع الفاعل سواء كان لمعنى الماضى او الحال او الاستقبال او الاطلاق لان رفعه الفاعل لا يحتاج الى الزمان قوله المنسوب اى اسم منسوب لانه ايضا مشابه باسم الفاعل قوله اى اسم مشتق وفائدة اخذ الاسم من كلمة ما مذكورة سابقا غير مرة لكن لو قال ما اى اسم اشتق لم يلزم تكرار قوله اشتق اجيب عنه انه لم يقل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالشرح كما في المرفوعات قوله اى حدث اى دال على حدث باقامة الدال مقام المدلول وهو المصدر ولم يفسر بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل او وقع عليه يعنى اختار الموصوف على من قام او من وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للمتعين له قوله في ذلك الفعل لان الفعل مبدأ من التعريف وهو للمشتق منه لانه المذكور هنا فعلى قول الشارح لايرد نحو فاضل وزيد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة اى على اصل الفعل بل هذه الاسماء تدل على نفس الفعل وهو الفضل والزيادة والغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل وعندى انه لاحاجة الى اعتبار هذا القيد اى اصل ذلك الفعل لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد افاضل على عمرو وزيد اشد وغالب عليه وانما اختار الموصوف على متصف مع انه مختار سائر اللغات لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل كما مر في قولنا زيد اعلم من الجدار وافقه من الحمار فان الزيادة ههنا بحسب الفرض لا في نفس الامر كما قاله الشارح في مبحث الجمع قوله والباء في قوله الخ جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل وهو ان قوله بزيادة ظرف وهو على قسمين لغو ومستقر فما له السائل انه من ايهما قوله اى الذات متصفة اشارة الى حاصل المعنى يعنى ان قوله بزيادة مفعول به بواسطة حرف الجر لقوله لموصوف على تقدير انه ظرف لغو قوله او ظرف مستقر فعلى هذا قوله موصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض بالمفعول كما يدل عليه قوله اى متلبس تلك الزيادة اوليس مقطوع بل مقدر مفعوله اى لموصوف به اى بالفعل وانما عبر بالقوى للغوه واسقاطه عن التقدير وسمى بالمستقر لقرار الظرف في موضع التعلق قوله فقوله ما اشتق الخ جواب سوال وهو ان في كل تعريف لابد من الجنس والفصل فما هما ههنا فاجاب بقوله فقوله ما اشتق قوله ذات مبهمة وذلك لان مفهوم قام شيء و ذات له تيام

ومفهوم مقام موضع فيه القيام لا شئ فيه القيام كذا ذكره السيد في حواشي المطول والحاصل ان الابهام اسم الفاعل والمفعول في النوع لان مضروب مثلا لا يعلم من انه الفرس او الرجل وغيرهما بخلاف اسم الظرف لانه لا ابهام في نوعه بل في افراده قال العصام لتحاجة في الخروج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بها بل لمكان او زمان او آلة مضافين اليها يقال مكان الضرب او زمانه او آلة الضرب يعني ان الذات في اسم المفعول موصوف لا معنى قائم ذات قام به الفعل فقوله ذات موصوف وقوله قام صفة ومعنى قوله مقام مكان القيام باضافة المكان الى القيام اجيب انه قوله منقوض باسم تفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع به الفعل فقوله ما موصوف وقوله وقع فيه صفة وهكذا **قوله** يخرج اسم الفاعل اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على لزم زيادة في اصل الفعل بل في صفتها كصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار **قوله** من حيث صيغة جواب سوالين احدهما ان حمل قوله افعل لا يصح على قوله هو اذ يلزم حمل الاخص على الاعم لان اسم التفضيل لا يختص بافعل لانه كما جاء افعل كذلك جاء اعلم واقدر واضرب والثاني ان تعريف اسم التفضيل قد مر بقوله هو ما اشتق من افعل الخ فلا حاجة الى قوله وهو افعل فاجاب بقوله من حيث صيغة اي من حيث الهيئة لانها عبارة عن الهيئة من غير لحاظ المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختصة بافعل لانها كما توجد في افعل كذلك توجد في اعلم واقدر فلا يلزم حمل الاخص على الاعم واما الجواب عن الثاني ان التعريف السابق للماهية وههنا من حيث الصيغة واللفظ فلا يرد عدم الاحتياج **قوله** وفعلى للمونث وانما تعرض لصيغة المونث ولم يتعرض في اسم الفاعل والمفعول دفعا لتوهم استواء المذكر والمونث في افعل مطلقا اي سواء استعمل باللام او الاضافة او بكلمة من كما ثبت الاستواء في اسم الفاعل والمفعول لكن المفارقة بالتاء **قوله** وانكان بحسب الاصل **جواب سوال** وهو لا نسلم ان اسم التفضيل يصح على وزن افعل لانه منقوض بخير وشر اذ هما اسما التفضيل وليسا افعل فاجاب بقوله لكونهما وانكان بحسب الاصل يدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فحذفت الهمزة ونقل فتح الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء واعامل بهما لانهما كثير الاستعمال اذ ليس في الدنيا الا الخير او الشر فالتخفيف واجب فيهما فانقيل لو كانا اسم تفضيل ينبغي ان يوتى صيغة المونث منهما ولم يوجد قلنا ان صيغ المونث مستغنى عنها باستعمالها بكلمة من للسوى فيها المذكر والمونث يعني انهما لا يستعملان باللام والاضافة بل بمن فقط **قوله** من حدث قدر بقرينة التعريف فلا يلزم من اسم جامد لعدم الحدث فيه ومخاصك الشاتين وابل الناس شاذ كذا قال صاحب الكملة قوله اخصك الشاتين يعني اكلهما من الحنك اي اصل فك الاعلى مثل في كثرة الاكل قوله وابل الناس يعني اشد الناس تالفا في رعي الابل واعلمهم بالرعي مثل يضرب به في المعرفة بمصالح الابل كذا في شرح ابيات المفصل وكذا لا يلزم من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكلمة

ای ما تکلم بکلمۃ اصلہ بَئِسَ یَبْئِسُ بَئْسًا ای تکلم فاسرع ثم لزم النفی صحۃ الاستعمال فیقال ما بئس وانما لا یبنی منہ لعدم المصدر لہ من حیث لزوم النفی لان النافی والمنفی جمیعا لا یشتق من شئ واحد قال عصام الدین ینبغی ان یقال ان یکون الحدث مما یقبل الزیادۃ والنقصان والا لا یبنی اسم التفضیل منہ فلا یقال الشمس اغرب واطلع الیوم **اجیب عنہ** انہ مستغنی عنہ بقولہ بزیادۃ علی غیرہ فان الزیادۃ انما تتصور فیما یقبلہا **قولہ** لا ربما ای دفع وہم وہو ان یتوہم ان قولہ ثلاثی قید اتفاقی فدفع انہ احترازی **قولہ** علی ثلثۃ حروف من غیر الھمزۃ لانہ متعین لا تحمل غیر الھمزۃ **قولہ** او یکون تمام حروف ثلاثی مثلا اذا قیل اخرج بالخاء والراء والجیم لا یعلم انہ مشتق من دخرج وحروفہ بعض حروف دخرج او من خرج وحروفہ تمام حروف خرج والکل اصول **قولہ** او یکون بالنصب عطف علی یکون فی ان یکون یعنی یحتمل ان یکون الحروف الثلاثۃ بعض حروف المزید فیہ ثلاثیا کان او رباعیا اما بعض اصولہ وبعض زوائدہ او بعضا من الاصول وبعض من الزوائد مثلا اذا قیل اخرج بالخاء والراء والجیم لا یعلم انہ مشتق من خرج حروفہ تمام حروف خرج او من استخرج وحروفہ بعض حروف استخرج والکل اصول وانما قیل استخرج بالخاء والراء لا یعلم انہ مشتق من سخر وحروفہ تمام حروف سخر والکل اصول او مشتق من استخرج وحروفہ ممزوج بعضہ اصل وبعضہ زائد **قولہ** لیس بلون صفۃ ثلاثی فلذا قال ای من ثلاثی مجرد لیس بلون قولہ ظاہر فائدۃ ہذا القید یظہر لک فلا تغفل **قولہ** وہذا التعلیل انما الخ اشارۃ الی الاعتراض قولہ وہکذا لک اشارۃ الی جوابہ **قولہ** فان الافضل لغۃ التعلیل طبق المثل من المثل **قولہ** بان یراد ان یلا **جواب سوال** وہو ان الضمیری قولہ ان یتصد راجع الی اسم التفضیل والحال انہ لا یبنی من الغیر فاجاب بقولہ بان یراد الخ یعنی ان الضمیری ان یقصد راجع الی الزیادۃ لا الی اسم التفضیل **قولہ** باشد ونحوہ کاکثر واحسن واقبح مما کان مناسبا لہ **قولہ** ولکنہم حکموا بشذوذہ **جواب سوال** وہو فلیکن مثلہما بلا فرق فاجاب بقولہ ولکنہم آثروا الخ یعنی لو کان احق مثلہما فینبغی ان یبنی اسم التفضیل منہ قیاسا کما بنی منہما قیاسا مع انہم حکموا بشذوذہ فعلم انہ لیس مثلہما قولہ ابن ہبنقۃ **فان قیل** الصواب اسقاط لابن ای ہبنقۃ کما فی المفصل وشرحہ التسہیل والحواشی الہندیۃ والقاموس والصحاح ونفس العلوم **اجیب عنہ** انہ سہو من الکاتب وان الجمع علم شخص والہبنقۃ کہبنّی وزنا ومعناہما الاحمق القصیر ای قلیل العقل وقصیر من حیث القامۃ وہبنقۃ لقب یزید بن مروان القیسی یضرب المثل بہ فی کثرۃ الحمق **قولہ** من تعلیق خورات بالفارسیۃ خوہرہ ای کنجکہ وشکن ولذا یقال لہبنقۃ ذو الوفرات فان الوفر بالحرکات خورۃ بیضاء ویخرج من البحر تعلق فی حلق الصبیان لدفع العین ای لدفع النظر **قولہ** والجواب مبتدأ وخبرہ قولہ ففیہ شائبۃ الخ **اعلم** ان ہذا الجواب من الشارح الہندی رح ونقلہ الشارح للرد علیہ بقولہ ففیہ شائبۃ الخ ثم یرد علیہ ان نسبۃ الحمق الی الجواب لا یصح لان الحماقۃ لذوی العقول والجواب لیس منہم فاجاب صاحب التکملۃ عنہ بقولہ ای فی الجواب المذکور شائبۃ حمق صاحبہ

ای من ذوی العقول ۱۲ منہ

ولاشك ان صنا منهم ثم يرد ايضا ان دخول الفاء على الخبر انما يصح اذا كان المبتدأ اسم موصولي و
ثمنا لم يوجد فلجأ صاحب المذكور بقوله والفاء انما زائدة كما هو مذهب الاخفش وعلى تقدير
انما يعني والجواب ففيه شائبة الخ فيكون الفاء جزائية ثم يرد ايضا ان الفاضل الهندي عمدة
والشارح ايضا عمدة فلا يليق نسبة هذا التشنيع من هذا العمدة الى ذلك العمدة فاجاب الصنا المذكور
بقوله وما ذكره الشارح بيان لفيه المذكور في الهندي بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم عصام الدين
حاصله ان الجواب وان ذكر الشارح الهندي لكن ليس منه بل حكي من الغير ولذا قال في اخر
الجواب وفيه ما فيه فقول الشارح ففيه شائبة اوبيان لقوله وفيه ما فيه **قوله** بهذا الظهور قياسا
فان قيل فليكن عدم قياسية لاجل الحمل على ما فيه الظهور والحمل طريق مشهور عندهم قلنا
نعم ان الحمل طريق عندهم لكن فيما اذا كان المحمول عليه مقبول المعنى وسلمنا ليس كذلك لان الحمل
من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض المواضع من العوارض و
غير معتول للمعنى **قوله** ولا يقول به عاقل الظاهر ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح
قال ذلك مبالغة في سخافة هذا القول **قوله** والشارح الرضي اشارة الى رد التشنيع في الجواب
قوله الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان اضافة القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الصدور
بل باعتبار الوقوع يعني ان اضافة المصدر المضاف الى المفعول لا الى الفاعل وايضا اشارة الى ان اضافة
القياس الى اسم التفضيل ليس باعتبار الامكان فقط بل باعتبار الوقوع ايضا وايضا ان الواقع
بمعنى الكثير وانما ذكره لمقابلة قوله وقد جاء للمفعول لان كلمة قد اذا وقعت في مقابلة التي
يفيد التقليل مطلقا سواء دخل على الماضي او على المضارع **قوله** واشتقاقه قال صاحب
الغاية قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب
ضربي زيدا قائما اي من الوقوع الذي لم حذف الخبر فيه اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا
كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يقول قوله وقياسه مبتدا وخبره محذوف وقوله للفاعل
متعلق بالخبر المحذوف اي وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله وقد جاء للمفعول ثم الشارح
اراد الرد على صنا الغاية فقدر الخبر بقوله واشتقاقه وانما قدره بقرينة ما سبق في الشرح
فقوله وقياسه مبتدا محذوف الخبر لم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي
وقوعه كما في مسجد بفتح الجيم ولو قدر لفظ الواقع فقط بان قال وقياسه واقع للفاعل فقط
من غير تقدير بالاشتقاق كان المعنى ركيكا لانه لا يعلم ان القياس امكاني او وقوعي وايضا لا
يعلم ان اضافة القياس الى اسم التفضيل باعتبار الصدور او الوقوع ولذا اي لاجل ركاكة
المعنى لم يجعله من قبيل ضربي زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل **قوله**
للمفعول جواب سوال وهو ان قياس اسم التفضيل كما كان للفاعل كذلك للصفة المشبهة
نحو احسن واكرم كما قال صنا الغاية وكذلك قال المصنف رح وما كان فيه ضمير وما كان فيه

ضمیر واحد فہو احسن فلا یصح تخصیصه بالفاعل فاجاب بقوله لا للمفعول یعنی ان تخصیص الفاعل بالنسبة
الی المفعول لا بالنسبة الی الصفة المشبهة **قوله** فانه لو اشتق بخلاف الالفاظ المشتركة فانما مقصورة
علی السماع فلا التباس فیها قلیل قوله علی الاشرف وهو الفاعل لانه عمدة **وقوله** الاکثر لان الفاعل کما
کان للمتعدی کذلک اللازمی بخلاف المفعول **قوله** علی خلاف القیاس فی مواضع قلیلة اذ کلمة قد اذا
وقع فی مقابلة القیاس تفید التقلیل مطلقا **قوله** ویستعمل علی احد الوجوه الثلثة **فان قیل** فعلی هذا
لا یصح قولهم اخرجه اخری فانها اسم التفضیل مع انه لا یستعمل بواحد منها وایضا لا یصح قولهم دنیا فانه اسم
تفضیل المؤنث اذ دنیا علی وزن فعلی مع انه لا یستعمل بواحد منها وایضا قولهم اخر فانه اسم تفضیل بل کر مع انه
لا یستعمل بواحد منها فاجاب صاحب التکملة عنها بقوله انما یستعمل باحد الوجوه اذا لم یکن معدولا نحو اخر
ولا اسما جامدا نحو دنیا فانه فی الاصل اسم تفضیل معناه بالفارسیة این جهان بسیار دون هست از آخرت ثم جعل علما
لهذا الجهان ولا یکون مخرجا عن المعنی التفضیلی نحو اخر بمعنی غیر فان غیر وان کان لازم الاضافة فکذا اخر
لکن قد یکون مبنیا علی الضم اذا کان بعدلا او لیس فکذا اخر قد یکون مبنیا اذا کان بعدلا واما قوله تعالی
قولوا للناس حسنا فان حسنا لیس اسم تفضیل مؤنث بل هو مصدر فلا یرد ان حسنا اسم تفضیل ولا یستعمل
بواحد منها وانما زاد الشارح لفظ الاحد فی قوله احد ثلثة اوجه لان اجتماع الکل لا یجوز **فان قیل** ان استعمال
احد الوجوه شرط لاسم التفضیل وقولهم لا یدل علی الشرطیة فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله ان
قوله علی احد الوجوه حال من الضمیر فی قوله ویستعمل والحال من الشروط **قوله** وهی استعماله دفعا لوهم وهو
ان اشتراط احد الوجوه باعتبار التصور لا باعتبار الذکر فدفع الشارح بقوله وهی استعماله یعنی ان الوجوه الثلثة
عبارة عن الاستعمالات الثلثة قوله علی سبیل الانفصال الحقیقی وهو عبارة عما لا یجوز فیه اجتماع الکل
ولا ارتفاع الکل **قوله** وذکره مع من والاضافة ظاهر **فان قیل** ان قوله ذکره مصدر وهو یدل علی الحدث
لا علی الدوام والاستمرار والمقصود دوام وجود المفضل علیه مع من اذ لا ینفک عنه والمصدر لا یدل
علی ذلک فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله اذ کونه مذکورا فی الحال انما اعتبر عن المصدر باکون یراد منه الحاصل
بالمصدر وقید له علی الدوام **قوله** بتعین المفضل علیه ای للمعین متلبس بتعین المفضل علیه **قوله** فعلی
هذا لیکون اللام اشارة الی الرد علی البعض کانهم قالوا ان اللام للعهد الذهنی **قوله** مضافا او بمن اه
بل من احد الوجوه وانما زاد الشارح قوله ان یستعمل فان البدل فی حکم تکریر العامل وانما اورد الفاء الدال
علی کونه مرتبا علی ما تقدم لکونه تفصیلا له واشارة الی فائدة البدل وهو افادة العلم التفصیلی بعد العلم
الاجمالی وزاد الوجوب لیترتب علیه قوله فلا یجوز وزاد کلمة لما لان العطف اذا کان باو فذکر کلمة اما
جائز فی المعطوف الیه **قوله** فلا یجوز هذا التفریع علی کلمة او فانها لما تعم الخلو والجمع جمیعا **قوله** الجمع
بین اثنین منها **جواب بسوال** وهو ان قوله زید افضل من عمر جزئی وهو یقتضی الکل ولا کل
ههنا وایضا ان قوله زید افضل من عمر جملة فکیف یکون فاعلا لقوله فلا یجوز لان الفاعل لیس الا مفرد
قوله لغوا الحصول الغرض وهو تعین المفضل علیه باحدهما ولیس المقام مقام التاکید بان یکون احدهما تاکیدا

للآخر وایضا لایصح التاکید لانه علی نوعین لفظی ومعنوی وهنا لایستقیم کلواحد منهما قوله واما قوله شعر ولست الخ جواب سوال وهو انا اجتمع فی هذا القول امران قوله من فیه ایست تفضیلیتقال الرضی یجوزان یحکم بزیادة الالف واللام اومن ویجوزان یقدر افعل آخر عاریا من اللام ای بالاکثر منهم کذا قال جمال الدین رح قوله ولایجوز خلو جواب سوال عن فی قوله فلایجوز الجمع فالتقیده قوله الاان یعلم جواب سوال وهو انه منقوض بقولنا الله اکبر فان اکبر لم یستعمل بواحد منهما مع انه اسم التفضیل فاجاب بقوله الاان یعلم والاستثناء منقطع ای لایجوز الخلو فی جمیع الاوقات الا فی وقت العلم لانه ح یکون مفضلا علیه محذوفا فلا یکون اسم التفضیل غالبا فی الواقع قوله المحذوف هو المضاف الیه فان قیل المضاف الیه لایحذف الا اذا عوض عنه التنوین اویکون مبنیا علی الضم اوالتی باضافته مثلها ولیس فی هذا الموضع شیء منها قلنا انما لم یعوض التنوین لکون افعل غیر منصرف فلا یقبل التنوین فان قیل الممتنع عنه تنوین التمکن لاالتنوین العوضی قلنا ان التنوین العوضی تابع لتنوین تمکن لاطراد الباب فان قیل هذا منقوض بجواز لانه غیر منصرف مع انه دخل علیه تنوین عوضی فاجاب صاحب التکملة عنه بقوله واما نحو جواز فقد ذکرنا فصل هم بتعویض التنوین فیه فی بحث غیر المنصرف وهو عدم اعادة الیاء واما المبانی بالبناء علی الضم لانه مختص بالغایات ومایشبهها مثل لاغیر ولیس غیر والحال ان اکبر غیر مشابه بها لانها لازما الاضافة وهو غیر لازم الاضافة واما اضافة الاخری فهو مختص بموضع السمع نحو یا تیم تیم عدی قوله ای احدهما زیادة جواب سوال وهو لایصح حمل القصد علی المعنی الذی هو المقصود لان المعنی زیادة من المقصود کما مر فی بحث الکلمة فاجاب بقوله ای احدهما الخ یعنی ان المصدر بمعنی اسم المفعول وجعل اضافته الی الزیادة بیانیة وماذکره الشرح بیان حاصل المعنی للاضافة البیانیة ای احدهما زیادة موصوفة اسم التفضیل وقوله المقصودة صفة الزیادة والضمیر فی به راجع الی اسم التفضیل قال الحاصل ان یقصد تاویل المصدر المجهول بمعنی المفعول المضاف الی الزیادة اضافة الصفة الی الموصوف وکذلک یصح حمل ان یقصد علی احدهما واجاب صاحب الغایتین المعنی مصدر بمعنی العنایة وهو القصد فیصح حمل القصد علی القصد او یکون المعنی لاحدهما بان یقصد وحذف الجار من ان وان شائع او یکون بتقدیر ذو ای لاحدهما ذو قصد قوله ای علی ما اضیف الخ فیه اشارة الی ان الاولی ایراد کلمة ما بدل من الا انه غلب العقلاء علی غیرهم قوله الیه ای علی ما اضیف قوله باعتبار تحققه ای تحقق ما اضیف الیه قوله فی ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل وهو موصوف اسم التفضیل وانما یقبل ذلک ای قوله ما عداه بدل قوله بعضهم مع انه اظهر اشارة الی انه یجب ان یکون بعضا منهم قوله والا یلزم التفضیل الخ لان الشرط فی هذا المعنی ان یکون موصوف اسم التفضیل بعضا منهم داخلا فیه فلو لم یکن القید المذکور یلزم تفضیل الشیء علی نفسه قوله فالاولی ذکر المفضول علیه بخلاف المعنی الآخر لان المفضول علیه غیر مذکور فیه ای الکل غیر مذکور لان المذکور بعض قوله فی استعماله بهذا المعنی دفع وهم وهو ان هذا الشرط شرط للمطلق اسم التفضیل المضاف سواء کان بالمعنی الاول او الثانی فدفع بقوله فی استعماله بهذا المعنی قوله منهم

اے ممن اضیف الیہم وذلک بحکم الوضع والاستعمال کما قال صاحب الغایۃ قولہ داخلا فیہم الخ **جواب سوال** وھو انہ یلزم التدافع بین قول الشارح رح والمصرح لان الشارح رح لما قالہ باعتبار تحققہ فی ضمن بعضھم علم منہ ان المفضل غیرہ داخل فیما اضیف الیہ وعلم من قولہ المصرح فیشترطہ ان المفضل فیما اضیف الیہ **فاجاب الشارح** عنہ بقولہ داخلا فیہم الخ واجاب صاحب الغایۃ ان المفضل داخل فی المضاف الیہم افراد اخارجا عنہم ترکیبا **قولہ** ھذا المعنی دفع وھم وھو ان عدم الجواز مطلق فدفع بقولہ بھذا المعنی قولہ قولک **جواب سوال** وھو ان قولہ یوسف احسن جملۃ فکیف تکون فاعلا لقولہ فلا یجوز اذ الفاعل لیس الا مفردا فاجاب الشارح بقولہ قولک وھو مفرد وقولہ یوسف احسن مقول القول وھو لیس الا جملۃ **قولہ** باضافتھم الیہم لانہ اذا اضیف الاخوۃ الی الضمیر العائد الی یوسف خرج یوسف عن عموم لفظ الاخوۃ اذ لیس یوسف بعضا من اخوتہ والا یلزم کونہ اخا لنفسہ ولو قیل احسن الاخوۃ او احسن ابناء یعقوب لکان من ذلک لان یوسف بعض الاخوۃ وبعض ابناء یعقوب وان لم یکن بعض اخوتہ **قولہ** ای ثانی معنییہ اشارۃ الی ان اللام بدل من المضاف الیہ **قولہ** غیر مقیدۃ فمعنی الاطلاق العموم لارفع القید حتی یکون معناہ الزیادۃ فی الجملۃ ای مع قطع النظر عن المضاف الیہ اذ الزیادۃ علی الغیر یاخوذۃ فی مفہومہ فلا بد من اعتبار الغیر بخصوصہ او بعمومہ **قولہ** ویضاف **جواب سوال** ظاھر اعلم ان قولہ یضاف بالنصب عطف علی یقصد وبالرفع علی الابتداء والاستیناف **قولہ** للتوضیح اذا کان معرفۃ **قولہ** وتخصیصہ اذا کان نکرۃ کما قال جمال الدین وقال صاحب التکملۃ **قولہ** تخصیصہ عطف تفسیری للتوضیح یعنی لیس المراد بالتوضیح ما ھو المصطلح عند ما یختص بالمعرفۃ کما فی قولہم الصفۃ قد تکون موضحۃ وقد تکون مخصصۃ بل المراد منہ معناہ اللغوی ای رفع الابہام مطلقا سواء کان الرفع قلیلا او کثیرا فلا یرد ما قال عصام الدین رح لا حاجۃ الی ازدیاد قولہ وتخصیصہ لان الاضافۃ للتوضیح یشتمل التعریف والتخصیص فلا تقابل بین الاضافۃ للتخصیص وبین الاضافۃ للتوضیح وانما التقابل بین الاضافۃ للتخصیص وبین الاضافۃ للتعریف **قولہ** کما یضاف سائر الصفات التوضیح فان المراد من اضافۃ المضارع الی مصدر توضیح الابہام الواقع فیہ بانہ من مصدر او غیرہ ولذا حسن القوم قولہ ما الاتفصیلیۃ فیہ بیان السائر الصفات **قولہ** ای افضل الناس اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل بان یضاف للتخصیص ولا یقصد الزیادۃ علی قریش بل المقصود زیادۃ علی الناس مطلقا وانما خص القریش لان نشوہ وسکونہ فیما بین القریش **قولہ** وان تضیفہ الخ عطف علی یضیفہ الاول **قولہ** اعلم بغداد ای اعلم اھل بغداد **قولہ** ای علم ما سواہ الخ اشارۃ الی تطبیق المثال مع الممثل **قولہ** بغداد وھو غیر منصرف للعلمیۃ والعجمۃ **قولہ** لانہ ننشاہ بدون الھمزۃ **قولہ** فی النوع الاول لما کان الاول یقتضی الموصوف زاد الشارح **قولہ** النوع لما کان الاول من اسماء لازم الاضافۃ یقتضی المضاف الیہ زاد الشارح رح **قولہ** من نوعی اسم التفضیل **قولہ**

لے افراد اسم التفضیل اشارۃ الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ وانکان دفع وھم ظاھر قولہ وکذا التذکیر وانما لم یذکرہ المصرح اکتفاء بقولہ فیما یقابلہ بعد والذی بمن مفرد مذکر لا غیر قولہ یشابہ فعل من اے اسم تفضیل مستعمل بمن قولہ فی کونہ اشارۃ الی وجہ التشبیہ یعنی ان ھذا النوع مشابہ بافعل من من حیث المعنی لانہ کما ذکر المفضل علیہ فی افعل من کذلک ذکر المفضل علیہ فی النوع الاول قولہ فی کونہ معرفۃ یعنی ان نوع الاول مشابہ لافعل المستعمل باللام مشابہۃ لفظیۃ لانہ کما یکون اسم التفضیل المعرف باللام معرفۃ کذلک النوع الاول معرفۃ قولہ منہ جواب سوال وھو انہ یلزم الخروج من البحث لان البحث فی اسم التفضیل لا فی المعرف باللام فاجاب بقولہ مبداء من اسم التفضیل قولہ واما النوع الثانی وانما زاد قولہ واما لیصح دخول الفاء فی قولہ فلابد لہ منہا تدخل علی الجزاء فیقتضی الشرط قولہ فیہما اما زاد ھل لیوجد العائد فی الجزاء الی الشرط قولہ اے مطابقۃ اسم التفضیل اشارۃ الی ان اللام بدل من المضاف الیہ قولہ مع علم قیام المانع جواب سوال ظاھر قولہ وھو امتزاجہ بمن التفضیلیۃ لفظا کما فی اسم التفضیل المستعمل بمن لان کلمۃ من مذکورۃ فیہ لفظا قولہ او معنی کما فی النوع الاول فان کلمۃ من مذکورۃ من حیث ذکر المفضل علیہ یعنی کما ان المفضل علیہ مذکور فی افعل من کذلک مذکور فی النوع الاول قولہ بعدھا اے بعد اسم التفضیل المضاف الذی یقصد بہ زیادۃ مطلقۃ او اسم التفضیل المعرف باللام فاذا لم یکن المفضل علیہ مذکورا لم یتصور امتزاج اسم التفضیل بمن التفضیلیۃ التی کانت مانعۃ لمطابقۃ الصفۃ لو صوفنا فان قیل ان عدم ذکر المفضل علیہ فی الاول مسلم واما فی الثانی فممنوع کیف واللام فیہ للعھد کما قال الشارح فیکون المفضل علیہ مذکورا قلنا المراد بعدم ذکر المفضل علیہ عدم الذکر لفظا بعدھا او ما فکر من اللام فانہ یدل علی المفضل علیہ لکن من حیث المعنی لا من حیث اللفظ قولہ اے لاخیر المفرد اشارۃ الی بیان المضاف الیہ الذی عوض عند الحکم علی غیر قولہ لکراھتھم لحوق اداۃ التثنیۃ وحاصلہ الدلیل انہ لو تلی او جمع مثلا فاداۃ التثنیۃ لا یخلوا اما ذکر قبل کلمۃ من او بعدھا فعلی الثانی یلزم اجراء ادلۃ کلمۃ علی کلمۃ اخری وعلی الاول یکون اداۃ التثنیۃ فی الوسط لان کلمۃ من ممتزجۃ باسم التفضیل فکانہا من اجزائہ ثم یرد علیہ ان اسم التفضیل المضاف الیہ ایضا ممتزج مع المضاف الیہ فینبغی ان لا یثنی ولا یجمع ایضا فاجاب الشارح عنہ بقولہ لکونہا الفارقۃ بینہ وبین باب احمر اے الصفۃ المشبہۃ فکانہا تمام الکلمۃ ای متممہا ولذا لا یفصل بینہما الا بمعمول فعل وذلک ایضا قلیل اعلم انہ قد یفضل بینہما بلو وفعلہا نحو قولہ انشا عرھے احسن لو انصفت من الشمس اے المعشوقۃ احسن من الشمس لو انصفت وانما تفصل لانہا جملۃ معترضۃ وھی مستثناۃ من القواعد قولہ اسم التفضیل دفع وھم وھو ان الضمیر لا یعمل راجع الی اسم التفضیل المستعمل بمن اذ ھو الغریب فدفع انہ راجع الی مطلق اسم التفضیل ثم لما کان المظھر صفۃ یقتضی الموصوف زاد الشارح رح قولہ اسم قولہ الرفع بالغلبۃ جواب سوال وھو ان المراد بنفی العمل لا یخلوا اما نفی مطلق العمل سواء کان عمل

النصب و الرفع او نفی عمل الرفع فقط فعلی الاول لا یصح الحکم لانہ یعمل النصب فی الظروف والحال والتمیز کما یاتی وعلی الثانی الحکم صحیح لکن تقیید المطلق بلا قرینۃ لا یجوز فاجاب بقولہ الرفع بالفاعلیۃ بقرینۃ الاستثناء وھو قولہ الا اذا کان صفۃ لان العمل فی المستثنی عمل الرفع فعلم ان العمل المنفی فی المستثنی منہ ایضا عمل الرفع لیثبت المجانسۃ قال مولانا عصام الدین رح یصح الاستثناء مع بقاء العمل علی عمومہ یعنی لا یعمل اصلا فی مظہر الا فی مظہر والجنسیۃ ثابتۃ ایضا لان المراد باتحاد الجنس ان یکون المستثنی داخلا فی المستثنی منہ وکذلک اجاب صاحب الکملۃ عنہ بقولہ ان الحکم بنفی العمل مطلقا لا یصح لانہ یعمل فی الظرف والحال والتمیز والمفعول بواسطۃ حرف الجر نحو زید ضرب بعمر فلا بد من التقیید لیصح الحکم فاندفع ما قال عصام الدین انہ یصح حملہ علی الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل متحقق فی ضمن الرفع بالفاعلیۃ ای یکون المستثنی صادقا علی ھذا الفرد المعین قولہ وانما خص المظہر فی المغنی فی باب الظرف ومن المشکل قولہ فخیر نحن عند الناس منکم لان قولہ نحن فی حکم المظہر لان المراد بالمظہر ما لا یکون ضمیرا مستترا فان قدر فاعل لزم اعمال الوصف غیر معتمد وایضا یلزم عمل فعل فی غیر مسئلۃ الکحل وھو ضعیف وان قدر مبتدا لزم الفصل بہ وھو اجنبی بین الفعل ومعمولہ وھو منکر اجیب عنہ وصرح بہ ایضا بعد المثال الموصل ان الوصف ای خیر خبر لنحن محذوف وجعل نحن للتاکید المضمر فی افعل کما مر فی المرفوعات قال عصام الدین ان قول الشارح لا یظہر اثرہ فی اللفظ یدل علی انہ یصح عمل اسم التفضیل فی جمیع المبنیات لعدم ظہور الاثر فیہا مع ان لا ولیس کذلک فاجاب عنہ صاحب الکملۃ ان المراد من المضمر ھو المستتر فعلی ھذا معنی قولہ لا یظہر اثرہ فی اللفظ یعنی لا لفظ لہ ولا اثر لہ بخلاف سائر المبنیات وان لم یکن لہا اثر لکن لفظہا موجود فکان اثرہا ظاھرا نظرا الی تحقق العمل قولہ وانما خص بالفاعل جواب سوال وھو ان القاعدۃ المشہورۃ ان التخصیص فی اقوال العباد یفید النفی عما عداہ فعلم منہ انہ یعمل النصب فی المفعول بہ مع انہ لیس کذلک فاجاب بقولہ وانما خص ای یعنی سلمنا ان التخصیص یفید النفی عما عداہ اذا لم یکن ما عداہ ثابتا بطریق الاولی ونفی العمل فی المفعول بہ ثابت بطریق الاولی لانہ لا یعمل فعل فیہ مطلقا سواء کان فی المظہر او المضمر بخلاف الفاعل لانہ لا یعمل فی المظہر فقط قولہ بان وجد جواب سوال وھو ان کم قلتم ان فعل لا یعمل فی المفعول بہ منقوض بقولہ تعالی ھُوَ اَعْلَمُ مَنْ یَّضِلُّ عَنْ سَبِیْلِہٖ فان قولہ من مفعول بہ لا فعل فاجاب الشارح رح عنہ بقولہ بان وجد قولہ واما الظرف الخ جواب سوال وھو ما الوجہ انہ لا یعمل النصب فی المفعول بہ ویعمل النصب فی الظرف والحال والتمیز مع ان الکل فضلہ فاجاب بقولہ واما الظرف الخ وانما یکفی فی الظرف والمحل من الفعل لانہ بمنزلۃ المحارم فلا یکون من الاجانب فلا یحتاج الی قوۃ العامل واما الفاعل وان کان من الاقارب ایضا لانہ جزء الفعل لکنہ عمدۃ فلذا لا بد من قوۃ العامل واما الحال فھو بمنزلۃ الظرف لان معنی قولہ جاءنی زید راکبا ای وقت الرکوب واما التمیز فانہ یعمل فیہ ما یخلو عن معنی الفعل نحو زید عالم ذہنا فان الرطل عامل فی ذہنا مع انہ اسم محض لیس فیہ معنی الفعل قولہ وانما لا یعمل الرفع بالفاعل لا بمشابہۃ الفعل ولا بمشابہۃ اسم الفاعل کالصفۃ المشبہۃ فانہا عاملۃ باعتبار مشابہۃ اسم الفاعل فالملک مرکب من الجزئین فقولہ لان ھذا العمل الخ دلیل علی الجزء الاول من المدعی وقولہ ولانہ لما کان ذلیل

علی الجزء الثانی فلذا اعاد اللام وعطف احد الدلیلین علی الاخر فلا یرد ما قال عصام الدین رح الاولی ترک اللام لانہ مع السابق دلیل واحد لنفی عمل الروابس وجمعہا مستقلا کما یفیدہ اعادۃ اللام فانقیل ان ھہنا یکفی فی الاستدلال... الاول قولہ لانہ لیس لہ فعل بمعناہ الخ فالاشتغال بقولہ لان ھذا العمل اشتغال بما لا یغنی قلنا لانسلم انہ اشتغال بما لا یغنی بل ذکرہ الشارح رح لدفع نقض بان ھذا الاستدلال یقتضی ان لا یعمل فی المظہر مطلقا سواء کان عمل الرفع او النصب مع انہ یعمل النصب فی الظرف والجار والمجرور کما مر قال الدفع ان عمل الرفع لاصالتہ بخلاف النصب فانہ یعم الفعل والحرف فتعمل النصب ما ھو مشابہ بالفعل وان لم یکن بمعناہ لانہ لیس فعل یدل علی الزیادۃ کاسم التفضیل وھو اسم التفضیل لانہ مشابہ بالفعل فی ان کلواحد منہما یتم بما بعدہ وھو الفاعل ولفظ من وکذا مشابہ بالفعل فی الحدث قولہ وھو لم یعمل ای اسم التفضیل لم یعمل عمل الفعل اصلا لانہ لیس فعلا بمعناہ فلذا لم یعمل الرفع فلا مصادرۃ قولہ ای وصفا اشارۃ الی الامرین احدھما دفع وھم والاخر جواب سوال اما الاول فہو ان یتوہم المراد من الصفۃ الصفۃ المشبہۃ لانہا المذکورۃ سابقا فعلی ھذا یفسد المعنی واما الثانی فہو ان قولہ صفۃ خبر کان وھو محمول علی اسم والحال ان حمل صفۃ لا یصح علی اسم التفضیل لعدم المطابقۃ فی التذکیر والتانیث فالمطابقۃ وان لم یکن لازما لعدم کون الخبر مشتقیا لکن الاولی ان یکون الخبر مطابقا وان لم یکن مشتقیا وایضا فات المطابقۃ بین الراجع والمراجع لان ضمیر قولہ وھو فی المعنی المذکور والمرجع قولہ صفۃ مؤنث فاجاب بقولہ ای وصفا یعنی ان المراد من الصفۃ الوصف فی جد حسن المطابقۃ ثم الوصف علی نوعین احدھما باعتبار حال الموصوف نحو زید العالم والاخر باعتبار حال متعلق الموصوف فارفع الابہام وتعین ما ھو المراد قال الشارح رح سببیا یعنی انہ باعتبار حال المتعلق الی منسوب الی سبب الکحل وھو الرجل اعلم ان قولہ وصفا سببیا بیان لحاصل قولہ صفۃ لشئ وھو فی المعنی لسببہ لانہ بیان قولہ صفۃ وحدھا لا مدلا یسع فیہا ھذا البیان واشارۃ الی ان المجرور شرط فشروط العمل ثلثۃ لا تزید منہا کما صرح بہ ولم یقل صفۃ سببیۃ اذ فی الاصطلاح یقال الوصف السببی وغیر السببی کما فی المفتاح ولا یقال الصفۃ السببیۃ وغیر السببیۃ قولہ معتمد علیہ اشارۃ الی انہ لیس المراد من الصفۃ ھو النعت حتی یکون المراد من شئ الموصوف بل المراد من الصفۃ ھو المعتمد مطلقا ومن شئ ھو المعتمد علیہ مطلقا قولہ وھو فی المعنی لسبب الواو للحال والتنوین فی سبب بدل من المضاف الیہ او للحال ان اسم التفضیل فی المعنی صفۃ لسبب ذلک الشئ کالکحل فی المثال المذکور فانہ سبب لوجلا لانہ حصل فی عینہ بسببہ قولہ مشترک لہ متحد بالذات فان قیل لا حاجۃ الیہ لان الاتحاد فی الذات علم من قولہ المعتمد علی نفسہ قلنا ھذا حاصل ما قال المصنف ببیان الحاصل لا یعتد من الاستدراک ولما کان الکحل مشترکا فلذا المرید السبب بالاضافۃ الموھمۃ للاختصاص کما قال شارح المفتاح لسببہ بالاضافۃ یقال عن الشارح رح المشہور فی اصطلاحہم ان یطلق علی التعلق اسم السبب دون المسبب لان الغلام فی قولہ جاءنی رجل حسن غلامہ سبب اتصاف الرجل بالحسن ولا مناقشۃ فی الاصطلاح ای یحتاج فیہ الی الدلیل وانما سمی الکحل سببا لان الکحل فی ھذا المثال سبب عین الرجل وعین زید لان عینہما سبب لحصول الکحل وھو سبب لہما

قوله باعتبار اے بالنظر یقال اعتبرت الشی نظرت الیه وداحیت حاله کذا فی الصحاح قال صاحب التکملة یعنی ان الاعتبار جار العینین والمراد ههنا الاول فلذا قال اے بالنظر ثم قوله باعتبار الاولی حال عن الضمیر المرفوع فی مفضل اے متلبسا به وکذا الثانی حال عن نفسه **فان قیل** قد اتفق النحاة ان لا یتعدی الفعل بحرف جر متفقین لفظا و معنی فلا یقال مررت بزید بعمر بلا حرف عطف **قلنا** قوله باعتبار الاولی وباعتبار غیر حالان الاولی من الضمیر المرفوع فی مفضل والثانی من قوله نفسه والامتناع فیما یکون من جهة واحدة وههنا من جهتین **قوله** اے باعتبار تقیده اه لما کان الاعتبار عبارة عن النظر والنظر الاولی مطلقا من غیر تقیید لمسبب بالشئ الاول لا یکفی فی المفضلیة فلذا قال باعتبار تقیده اے باعتبار ثبوت الکحل فی عین رجل ثم لما کان الاولی علی قسمین احدهما النفس الامری کتقدم الخالق علی المخلوق والثانی ما کان ذکری واعتباری فلرفع الابهام وتعین ما هو المراد قال الشارح الذی اعتبر اولا **قوله** فیکون باعتبار الاولی مفضلا **فان قیل** لا نسلم ان الکحل باعتبار الاولی مفضل و بالثانی مفضل علیه بل الامر علی العکس لان الکحل فی عین زید مفضل وزائد علی الکحل الذی فی عین رجل کما تری **قلنا** ان ما قال الشارح بناء علی اصطلاح النحویین وهو ان کلما کان مذکورا بعد کلمة من فهو مفضل علیه سواء کان فیه زیادة اولا ولا شک ان الکحل فی عین زید مذکور بعد کلمة من فحینئذ اطلق علیه المفضل علیه وان کان فی الواقع هو مفضل او نقول اطلاق الشارح بناء علی ما قبل دخول حرف النفی ولا شک انه لو لم یدخل حرف النفی علی رأیت لکان الکحل فی عین رجل مفضلا بان قال رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید کما تری **قوله** خبر بعد خبر اشارة الی بیان نصب قوله منفیا **قوله** فرجلا هو الشئ الفاء لتعلیل تعلیق المثال مع الممثل **قوله** مفضل باعتبارین صفة لقوله مشترک **قوله** وانما اشترک الخ یعنی ان الشروط ثلثة فاشار الی وجه کل واحد منها **قوله** لیحصل له دلیل قوله ثابتا لشئ **قوله** ویحصل له مظهر الخ دلیل لقوله وفی المعنی السبب قوله تعلق الخ صفة مظهر لانه اذا تعلق بشئ یکون من متعلقات موصوف اسم التفضیل فتکون من اقربائه فتصیر عمله فیما اے فی المظهر **قوله** کالصفة المشبهة فانه ایضا لا یعمل من موصوف فی اللفظ ومتعلق مسبب لذلک الموصوف یعمل فیه نحو زید حسن وجهه فالوجه من متعلقات زید ولا یقال زید حسن عمرا وبکر **قوله** لانحطاطها تعلیل لما فهم من السابق وهو ان المظهر سببا للموصوف **قوله** من کحل عین زید لانه لم یجر عملا اسم التفضیل فی هذه الصورة اعلم ان هذا التراکیب غیر جائز فلا یرد بانه اذا لم یعمل فیه اسم التفضیل فما الذی عمل فی الکحل **قوله** فانهما مختلفان بالذات لان الکحل فی الموضعین مضاف الی المتحلین واختلاف المضاف الیه یوجب اختلاف المضاف **قوله** ولئلا یبقی **فان قیل** ان ذکر الواو فی قوله ولئلا غیر صحیح لانه یدل علی انه علة ثانیة معطوفة علی الاولی مع انه لم یوجد ههنا العلة الاولی لان قوله لیخرج بیان فائدة القید لا انه علة **قلنا** یجوز ان یکون الواو سهوا من الکاتب واجاب عنه صاحب التکملة بان قوله لیخرج علة غایة لاتحادهما بالذات ولئلا یبقی علة حقیقة لاتحادهما بالذات فیکون الواو لعطف العلة علی العلة

قوله لیسهل علة للنفی وهو قوله لئلا یبقی وانما لیسهل اخراجه عن المعنی التفضیلی علی ذلک التقدیر لکون التفضیل فیه ضعیفا لانه تفضیل شئ علی نفسه وان کان باعتبارین وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا کان المفضل والمفضل علیه اثرین متغایرین فانه علی الاصل فلا یسهل اخراجه عن معنی تفضیلی بالنفی لکثرة

قوله عن المعنى التفضيلي وهو الزيادة قوله كما ستعرف فائدته اى فائدة النفي الكائن بمعنى اللام يعني لما ستعرف او بمعنى على اى بناء على ما ستعرف قوله وفي هذا المثال اى انما يكون احسن بمعنى حسن في هذا المثال خاصة قوله وكذا اكل افعل شائع الى هذا الاصل احسن ذو قال ما رايت رجلا افضل على راسه عمامة منها على راس زيد لا يجري عليه هذا الحكم ايضا قوله وهذه العبارة محتملة جواب سوال وهو ان احسن لما كان بمعنى حسن لا يطابق هذا المثال مع المقصود لانه زيادة حسن كحسن عين زيد على الغير ولا يكون ذلك الا اذا بقي المعنى التفضيلي فاجاب بقوله وهذه العبارة الى آخره قوله اذا استولى اى خلا قوله مقيسا الى زيد لانه حال من حسن اى حال كون حسن كحسن عين رجل مقيسا بالنسبة الى حسن كحسن عين زيد قوله باباه مقام المدح يقتضي ان يكون حسن كحسن عين زيد زائدا على حسن كحسن عين رجل قوله توجه النفي الخ لما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محطا للنفي قوله فبقي اصل الحسن الى قوله فيكون احسن الخ قال عصام الدين ان عمل اسم التفضيل لا يختص بمقام المدح فقوله الشارح فبقي اصل حسن الخ زائد لا حاجة اليه اقول انما ذكره لان هذا المثال مختص بمقام المدح فلذا خص به وان لم يكن عمل اسم التفضيل مختصا بمقام المدح قوله مجردا عن الزيادة عرفا فان قيل ان تجريدا من الزيادة اذا كان مقروءا بالكلمة من لا يجوزه النحات لكون من مستدعيا ومقتضيا اياها فلا يجوز الفاء المقتضي بلا ضرورة كذا قال مولانا عصام الدين رح قلنا عدم الضرورة ممنوع لان العرف ضرورة داعية الى زوال الزيادة قوله او بكونه دونه اى ما رايت رجلا دون حسن عينه الكحل منه في عين زيد قوله والزيادة بالطريق الاولى لانه اذا انتفى المساوات لاجل المدح فانتفاء الزيادة اولى فان قيل ان زوال الزيادة ثبت بالعرف كما مر فما الحاجة الى قوله والزيادة بالطريق الاولى قلنا هذه الزيادة بطريق اقتضاء كلمة من التفضيلية واما سابقا فلانتفاء زيادة محققة ثبت بالعرف كما مر قوله حسنه في عين زيد منصوب بنزع الخافض اى كحسنه قوله ولا يبعد انما قال لا يبعد هضما لنفسه لان هذا التوجيه من الشارح فقط اعلم ان هذا اما تاويل الحرف في المعنى الثاني ويحتمل ان يكون معنى ثالثا مستقلا من الشارح والفرق بينهما هذا ان في المعنى الاول نفي الزيادة فقط بعد دخول حرف النفي وفي الثاني نفي الزيادة قبل دخول حرف وفي الثالث نفي الزيادة والمساوات جميعا بعد دخول حرف النفي قوله من جميع ذلك اى من المعاني الثلاثة قوله عين كل رجل لان نكرة والنكرة اذا وقعت في حيز النفي تفيد العموم فلذا اقال كل رجل فلذا اقال وذلك كمال المدح اى دونية حسن كل رجل منه كمال المدح قوله فان قيل لو كان زوال فان قيل دفع هذا السوال قد مر سابقا لم يخرج هنه تو ما رايت رجلا احسن كحل عينه الخ اذ الاشتغال به ههنا ليس الا اشتغالا بما لا يعني وايضا ان هذا السوال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية مطلقا سواء زال بالنفي كما في المعنى الاول او بوجه اخر كما عرف كما في المعنى الثاني فلا يصح قول الشارح لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي اجيب من الاول نعم ان دفع هذا السوال مذكورا سابقا لكن داب الشارحين ان ياتي بدفع الاعتراض مرة ثم ياتي بالاعتراض والدفع جميعا فيكون من قبيل تفصيل بعد الاجمال ولجاز عصام الدين ان يقال ان قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية او ان الباء بمعنى في اى صورة

ذکر النفی فلا یرد السوال کما قال جمال الدین وأجاب صاحب التکملة ان الباء للسببیة وانما اختص بالنفی لان هذا الاعتراض مختص بالمعنی الاول وهو الزیادة بعد النفی لا بالعروف لان الغرض علی التجریة عن الزیادة انما اجری فیما یکون التغایر بین المفضل والمفضل علیه بالاعتبار فیما یکونان متغایرین بالذات وما قال عصام الدین ان الباء بمعنی لا یجوز فان قول الشارح فی الجواب فاذا ان الباء للنفی ینادی علی فساده اه وفی قوله مع انهم لو رفعوا اشارة الی الامرین احدهما جواب سوال وهو قلیکن الکحل مرفوعا بالابتداء فاین الفرق الی جعله معمولا لاسم التفضیل فاجاب بقوله مع انهم الخ ای مع ان النحات لو رفعوا احسن علی انه خبر الکحل مبتدأ لفصلوا اه یلزم الفصل بالاجنبی والمراد بان لا یکون من معمولات اسم التفضیل وذا لا یجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا کان العامل قویا کالفعل واسم الفاعل فانه یجوز الفصل بینه وبین معموله بالاجنبی والامر الثانی ان سیبویه لما جعل هذا القول دلیلا علی عمل اسم التفضیل فی المظهر جعل المصنف رح ذلک دلیلا للدلیل لا نفس الدلیل وهو قوله لانه بمعنی حسن ثم اعلم ان ثمة مع من الظروف لا بد لها من التعلق وهو قوله لانه بمعنی حسن لان کلمة مع للمقارنة ولا شک ان عمل اسم التفضیل فی المظهر موقوف علی مقارنة الامرین احدهما جعل احسن بمعنی حسن والاخران لا یکون الکحل مبتدأ واحسن خبرا منه وانما جعل احسن خبرا والکحل مبتدأ ولم یعکس لان احسن لا یصلح ان یکون بتدائیا لنکارته قوله ای ما عمل فیه احسن من حیث جواب سوال وهو ان الکحل لو جعل مبتدأ واحسن خبره فالضمیر المستتر فی احسن معموله فکیف یفصل بین احسن ومعموله فاجاب بقوله ای ما عمل فیه احسن من حیث ان اسم التفضیل فیه معنی الفعلیة لا من حیث ان فیه معنی الزیادة فانه من هذه الحیثیة یعمل فی المفضل وهو الکحل حاصل الجواب ان ههنا معمولین احدهما مفضل والاخر مفضل علیه فالمراد بالعمل ههنا هو الثانی لان الاول یعمل باعتبار زیادة اسم التفضیل من حیث المعنی لان اسم التفضیل یفید الفضل فی المفضل فکذا العمل فی لفظه ایضا من حیث الزیادة والفضل واما الثانی وهو المفضل علیه الذی لا یعمل اسم التفضیل فیه باعتبار الزیادة والفضل فی معناه فکذا لا یعمل فی لفظه ایضا من حیث الزیادة بل یعمل فیه من حیث معنی الفعلیة وانما عبر عن المعمول بقوله ای ما عمل فیه احسن لیتعلق به قوله من حیث الخ علی الیقین لان الاصل فی متعلق الجار والمجرور هو الفعل وان صح تعلقه بشبه الفعل ایضا قوله وذلک المعمول قوله منذ فی عین زید لا الضمیر المستتر فی احسن قوله اذ کلما لیس معمولا له جواب سوالین احدهما ان الکحل لیس باجنبی من احسن لان احسن خبر یکون عاملا فی الکحل الذی هو مبتدأ عند البعض کما مر فی المرفوعات فلما کان الخبر عاملا فی المبتدأ عند البعض فلا یکون الکحل اجنبیا والثانی ان الکحل معمول احسن من حیث اخر وهو ان احسن عامل فی الضمیر المستتر فی احسن الراجع الی الکحل فلا یکون اجنبیا لان الاسناد الی ضمیر الشیء اسناد الی ذلک الشیء فاجاب ان الکحل وان کان معمولا لکن لیس معمولا من هذه الحیثیة اه بانه اسم التفضیل فیه معنی الفعلیة بل هو معمول من حیثیة اخری وهی زیادة اسم التفضیل او کونه خبرا عاملا فی المبتدأ قوله ولا یخبر الخ جواب سوال وهو ان المبتدأ والخبر اذا کانا معمولین بعامل واحد وهو الابتداء فیکونا قرینین

فاجاب بقوله ولا يخرجه الخ قوله اذ العامل في الحقيقة اى في المذهب التحقيق لان عند البعض المخبر عامل في المبتدأ يعني ان كونهما معمولين لعامل واحد لا يثبت القرابة لان المراد بالقرابة ان يكون اسم التفضيل عاملاً فيه وهو غير عامل ههنا قوله بخلاف ما اذا عمل في الكحل الخ جواب سوال وهو ان الكحل لم لم يكن مبتدأ بل يكون فاعلاً ايضا يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله بالكحل فاجاب بقوله بخلاف الخ يعني ان الكحل اذا كان فاعلاً لا يكون اجنبيًا لكن يرد عليه ان الكحل وان كان معمولا على تقدير الفاعلية لكن ليس معمولاً من هذه الحيثية اى اسم التفضيل فيه معنى الفعل بل عمل فيه من حيث الزيادة والفضل فيكون اجنبيًا من هذه الحيثية اجيب عنه ان عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر ليس الا لمعنى الفعلية كما قال المصرح لانه بمعنى حسن فيكون معمولاً من هذه الحيثية لا من حيثية الزيادة بخلاف عمله في الضمير الفاعل لانه ليس الا لمعنى الزيادة والفضل كما مر غير مرة قوله ولو قدم قوله الخ جواب سوال وهو حاصل قوله مع انهم لو رفعوا يعني انهم مضطرون في اعماله لانه لو رفعه بالخبرية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يتقدم قوله منه فاجاب بقوله ولو قدم بان يقال ما رأيت رجلا احسن منك في عين زيد الى عينه الكحل وان لم يلزم الفصل لكن يكون فيه تعقيد بسبب التقديم والتاخير فيعسر فهم معنى اللفظ بسببه والمراد بالاضطرار ان لا يجد وجه غير مخل للمقصود قوله تعقيد تركيب التعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على معناه والتركيب ما ليس كذلك لطافة بالفارسية ست وميزه ونسبة التعقيد الى المعنى في قوله لكن في معناه تعقيد مجاز وانما كان فيه تعقيد باعتبار الوجوه الثلاثة احدها انه على هذا يلزم ايراد الضمير قبل الرجوع لان الضمير في منه راجع الى الكحل وهذا ممنوع عنه فان قيل الاضمار قبل الذكر انما يمتنع لو كان لفظًا ورتبةً جميعًا وههنا الاضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط وان لم يكن ممتنعا لكن لا يخلو من التعقيد والكلام فيه لا في الامتناع ولو قيل ان عود الضمير الى المتاخر في هذه المثالة ممتنع لا لاجل اشتراط تقدم المرجع بل باعتبار كونه ضمير الفصل عليه فلو قدم يلزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد وباقي تفصيله متصلا به والثاني انما كان فيه تعقيد لانا اذا قلنا ما رايت رجلاً احسن في عينه ينظر الذهن الى الشيء الذي هو حسن في عينه ماذا فينبغي ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة بخلاف ما اذا ذكره بعده منه في عين زيد ثم ذكر الكحل والثالث انه على هذا يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر الدلالة على المعنى قوله وكذا لو قيل جواب سوال وهو انه لو قدم قوله منه في عين زيد فالذي لزم منه الاضمار قبل الذكر لكن لا يلزم في قوله ما رأيت رجلا احسن من الكحل عينه هو اى الكحل في عين زيد وكذا لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي فاجاب بقوله وكذا لو قيل ما رايت رجلا الخ لا يخلو عن التعقيد لان فيه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكن يلزم تقدم المفضل عليه على المفضل كما ترى واعلم ان هذا التركيب ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام الضمير في منه الكحل وجعل المبتدا ضميرا راجعا الى الكحل لاجل انه لو كان مظهرا لم يكن من

تفضیل الشئ علی نفسہ وباعتبار لا یتعدد الکحل فیغایر المفضل والمفضل علیہ بالذات **قولہ** مع انہما لیسا من قبیل یعنی انہما غیر مسموعین بل مصنوعین فلما لم یکن مسموعا من العرب لا یجب علینا تصحیحہما اعلم ان قولہ معانہما من الظروف یقتضی التعلق وھو قولہ لا یخلو من التعقید واجاب بعض الشارحین عن ھذین الترکیبین بوجہ اٰخر وھو ان ھھنا لا یمکن تقدیمہ علیہ لانہ اذا تعلق بعامل ای الحدثین ای دال علی الحدثین ظرفین او حالا ان یلزم ان یلی کل منہما بتعلقہ ای بحدثہ ولا شک ان اسم التفضیل عامل فی الحدثین ای دال علی الحدثین حدث المفضل وحدث المفضل علیہ ای التفضیل علی الشئ تعلق بہ ظرفان وھو قولہ فی عینہ وفی عین زید لکنہ تعلق قولہ فی عینہ باعتبار حدوث المفضل وتعلق قولہ فی عین زید باعتبار حدوث المفضل علیہ فیلزم ان یلی کلا واحد منہما بمتعلقہ وجہۃ کون الکحل مفضلا باعتبار عین رجل فیلزم ایلاؤہ بقولہ فی عین رجل وجہۃ کونہ مفضلا علیہ باعتبار عین زید فیلزم ایلاء قولہ منہ المتضمن لذکر المفضل علیہ بقولہ فی عین زید فلو قدم منہ لم یبق ایلاء منہ بقولہ فی عین زید وایلاء الکحل بقولہ فی عین زید **فان قیل** کما امتنع الفصل بین العامل والمعمول بالاجنبی امتنع عمل اسم التفضیل ایضا فی الظہر فلیجوز الفصل بالضرورۃ کما جوز العمل بالضرورۃ **قلنا** من ابتلی ببلائین یختار اھونہما وعملہ اھون من الفصل لان امتناعہ باعتبار کونہ اسم التفضیل وامتناع الفصل باعتبار کونہ عاملا والوجہ الاول اخص والثانی اعم وامتناع الاعم اقوی کذا قالہ صاحب الغایۃ **قولہ** ولما قرر مسئلۃ الکحل **جواب سوال** وھو ان المقصود ھھنا بیان عمل اسم التفضیل فی الظہر وحاصل بما سبق فالاشتغال بقولہ ولک ان تقول ما رایت رجلا احسن الخ اشتغال بما لا یعنی **فاجاب** بقولہ ولما قرر مسئلۃ الکحل الخ ای مسئلۃ عمل اسم التفضیل الرفع فی الظہر وھو الکحل ھھنا فالاضافۃ لادنی مناسبۃ وھی ان المصور مثل نعملہ فی الظہر بالکحل فلا یرد لا یصح اضافۃ المسئلۃ الی الکحل لانما العمل اسم التفضیل فی الظہر لا للکحل **قولہ** وما عبر بہ عنہا ای للمثل الذی عبر للشارح عن المسئلۃ **قولہ** بلا زیادۃ ونقصان اشارۃ الی ان المثال السابق لیس بضعیف باعتبار الطوالۃ بل اعدل لکن فی المثالین الاخیرین عدول من العدل الی النقصان **قولہ** وینتقل بھذا عطف علی نسبۃ قولہ بھذا التقریب وفی بعض النسخ بھذا التقریب ای بھذا التعریف المذکور **قولہ** واستشھد بہ اشارۃ الی بیان فائدۃ النقل الی المنشد **قولہ** وتطبیق عطف علی الشد فیہ اشارۃ الی دفع وھم وھو ان یتوھم ان الاستشھاد بہ لتصویر فدفع بقولہ وتطبیق بعض والاشارۃ الی تطبیق حاصل بجعل ما رایت کحسن زید احسن فیہا الکحل مثل ولا اری **قولہ** باقامۃ من اشارۃ الی بیان الاحضریۃ قولہ بعقد اضمر منہ اشار بزیادۃ لفظ عقد الی ان الاختصار ھھنا لیس بطریق الحذف بل بطریق التسامح لظہور المقصد فلا یرد ان حذف الجار وابقاء المجار محصور فی کلمۃ مع البقاء مدخولہ علی الجر لا نظیر لہ فی کلام العرب **قولہ** ولو رفع لفظ العین ھذا التوجیہ الخ من الشارح فی بیان الاختصار **فان قیل** الخ حصل الرفع بالعین الثانی مع انہ لو رفع العین الاول وقیل ما رایت رجلا احسن فیہ الکحل منہ فی عین زید کان احصر ایضا مع ظہور المراد لان الکحل لا یکون الا فی العین **قلنا** لا نسلم ظہور المعنی المراد علی تقدیر رفع العین الاول

لعدم ذکر العین فی الترکیب سابقا فلا یوجد القرینة علی حذف العین الاول واما علی تقدیر رفع العین الثانی وجد القرینة علیه سابقا وهو ذکر العین الاول **قوله** مع ظهور المعنی لان المفضل لابد ان یکون من جنس المفضل علیه والمقصود ههنا زیادة الکحل علی الکحل لا زیادة الکحل علی زید وعلی عینه **قوله** وعلی کل تقدیر الخ اشارة الی الرد علی الرضی حیث قال وهو علی حذف المضاف ای من کحل عین زید لانه لتفضیل الکحل لا تفضیل الکحل علی العین وهذا المقصود لا یحصل الا بتقدیر مضاف قوله فانه لو کان کذلک الخ اشارة الی وجه الرد **قوله** علی نفسه باعتبارین بل تغایر فی الذات **قوله** فان قدمت ذکر العین قلت ما رأیت یعنی امثال مسئلة الکحل نادی بعبارات ثلثة الاول ما قاله المصرح بقوله ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید والثانی ما قاله بقوله ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید والثالث ما قاله بقوله رایت کعین زید احسن فیها الکحل ثم انتقل المصرح من المثال الثالث الی ما انشده سیبویه بقوله ولا اری الخ **قوله** کان اصله الخ اشارة الی بیان الاختصار وانما ذکر العین ههنا بقوله ما رأیت عینا ولم یقل ما رایت رجلا کما فی المثالین الاولین اشارة الی بیان القرینة علی المحذوف وقوله مقدما علیه ای علی اسم التفضیل والظاهر مقدمتان لان العین مونث ولکذا لابد من تانیث الضمیر فی قوله عن ذکره بان یقال عن ذکرها **اجیب عنه** ان العین مونث سماعی ویجوز فیه الوجهان التذکیر والتانیث کذا قال المولوی یعقوب فی شرحه علی الحسامی فی صدد باب القیاس ان الدغل فی قوله قس الدغل بالنعل مونث سماعی یجوز فیه الوجهان قال الرضی انما استغنت فی هذه العبارة عما بعد الرفع لدلالة قولک کعین زید علیه لان معناه ان کل عین دونها فی حسن الکحل فیها وهذا هو المستفاد بعینه من قولک احسن فیها الکحل فی عین زید **قوله** وتقدیره ما رایت عینا اشارة الی الجواب عن اعتراض الرضی حیث قال لا یجوز ان یکون احسن فیها الکحل صفة لقولک کعین زید لانه یکون المعنی ما رایت مثل عین زید فی حسن الکحل فیها زائدة علیها فی حسن الکحل فیها وکیف یکون مثل الشئ فی الوصف زائدا علیه فی ذلک الوصف فی حالة واحدة فاجاب الشارح عنه بجوابین الاول بقوله فی اصل التکحل والثانی او لقوله معناه قوله فی کونها احسن اشارة الی بیان وجه التشبیه **قوله** ویلزم من هذا جواب سوال وهو ان قول المصرح ما رایت کعین زید الخ لا یدل علی المقصود وهو احسنیة کحل عین زید من کحل الغیر بل یدل علی انتفاء احسنیة الکحل فی عین الغیر والحال انه لیس بمقصود فاجاب بقوله ویلزم من هذا الخ لان نفی وجود مماثل بعین زید فی احسنیة الکحل من عین زید ووجود اللازم یدل علی وجود الملزوم فیکون کاثبات الدعوی بالبینة وایضا دلالة اللازم علی الملزوم من قبیل الکنایة وهی ابلغ من التصریح لما هو طریق الفصحاء ولا شک ان الاتیان بها ابلغ من الاتیان بطریق غیرهم **قوله** وانما اجاب هذا المصور جواب سوال وهو انه لا ضرورة فی اعمال اسم التفضیل فی هذه العبارة اذ یمکن ان یکون احسن فیها علی انه خبر والکحل مبتدا حیث لا یلزم الفصل بین العامل والمعمول بین الاجنبی اذ لیس حسن معمولا علی قوله منه فی عین زید فاجاب بقوله وانما اجاب هذه الصورة لانه فرع الاول وان یقدم من ینهما قوله ولا مرا لتفضیلیة الخ اشارة الی الجواب الثانی یعنی وان لم یکن فرعا للاول لکن کلمة من مع مجرورها مقدرا فیها ایضا کما ذکر بقوله کان اصله ما رایت الخ **قوله** منصوب علی انه صفة جواب سوال وهو ان قوله مثل لا اری اسم من الاسماء المعربة

اشارة الی الاعتراض علی الشارح

فلا بد لها من الاعراب فما هو فاجاب بقوله منصوب ثم للنصب لابد من التلمحب فبين الشارح بقوله على انه صفة الخ
قوله قولا يماثل انما اول المثل بالمماثل ليصح الحمل على القولان المثل وصف محض اذ هو الصدر والقول والمماثلة
مصدر ايضا لكن ذكر في موضع الموضوع فيما خذ حكم الذات فلا يصح حمل الوصف عليه **قوله** وانما ترك
صدر البيت **جواب سوال** وهو ان ابتداء البيت من قوله ؎ مررت على وادى السباع فعدول المصرع
من صدر البيت الى وسطه لا يكون الا لنكتة فما هي فاجاب بقوله وانما ترك صدر البيت ليكون مبديا
بما هو مبدأ للمماثلة وهو لا ارى في مقابلة ما رايت **قوله** وترك موصوف **جواب سوال** وهو انه
لما كان ترك صدر البيت لاجل المماثلة ينبغي ان يذكر الموصوف في المثال وهو عينا او جلابان يقول
ما رأيت عينا كعين زيد الخ ليكون للمماثلة كاملة فاجاب بقوله وترك موصوف لانه كان في مقام بيان الاختصار
قوله اذ هو الخ دليل المماثلة الكاملة **قوله** واديا ينبغي ان يكون عينا مذكورا في المثال ايضا **قوله** لانه كان
في مقام بيان الاختصار تعليل لقوله وترك الموصوف **قوله** او الاحال من المثال او تميزا وصفة اى المثال الاول
وهو قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل **قوله** مع ما يليه من قوله اقل به ركب لانه بيتين اوله ؎
مررت على وادى السباع ولا ارى ؛ كوادى السباع حين يظلم واديا ؛ اقل به ركب اتوه تاييه ؛ واخوف
الا ما وقى الله سائرا ؛ **قوله** كواد السباع الخ انما اورد للظهر اى وادى السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا تدخل
على المظهر او لمكان التهديد بذكر المظهر **قوله** كان اصله اشارة الى ان الاختصار ثابت في الشعر ايضا
قوله الركب اسم جماعة الخ اشارة الى بيان تفسير غير المشهور بالمشهور **قوله** والتائية تفعلة مخوتكرمة
نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء **قوله** من أتى اى مجرده أتى بفك الادغام او الادغام
والتأتي عطف تفسير للمكث **قوله** من السرى لا من السراية لانه لا يناسب المقام **قوله** اما من رؤية البصر الخ اشارة الى
بيان التركيب كما هو دأب الشارح في بيان الاشعار التي ذكرها المصنف **قوله** حال منه اى من الواو **قوله** قدم عليه لاستقامة
الوزن لا للتكثير كما توهم البعض لانه مستغرق لوقوعه في حين النفي **قوله** مفعوله الثاني اذ المفعول الاول من باب
علمت يكون مسندا اليه والجار والمجرور لا يقع مسندا اليه **قوله** اما اعتراضية الخ لعل هذا بناء على ان ما بعد البيت
شئ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين الكلام او الكلامين متصلين متحد عند الجمهور لنكتة ههنا
وهي تفظيع شان وادى السباع وايضا عند البعض الاعتراض قد يقع في اخر الكلام كما قالوا ان الواو في قولك
هو حسبي ونعم الوكيل اعتراضية مع ان الوكيل في اخر الخطبة **قوله** او حالية اعترض عليه بان تقديم
الاعتراضية مشعر بانه راجح والاقتصار على بيان الحالية فيما بعد بقوله والحال الخ لا ارى الخ مشعر
على ترجيح الحالية فلا يعلم الترجيح **اجيب عنه** انه مستويان عند الشارح فلذا
تعرض الى ترجيحهما **قوله** بمعنى المفعول فان الوادى مخوف فيه لا خطفا الا على الاسناد
المجازي وايضا ان اسم التفضيل مبني للمفعول لعدم ذكر الفاعل بعده وهو الركب كما ذكر
بعد اقل **قوله** والمعنى واديا اقل به اشارة الى بيان المفضل عليه لاسم التفضيل
قوله اى راكبا سائرا يا ...

اشارة الی بیان الموصوف لقوله ساریا ولما کان الموصوف للمقدار اسم جمع وحکمه فی ارجاع الضمیر حکم المفرداة جاز فی وصفه الافراد والتذکیر **قوله** یقول مبنیات علی واد منسوب الی قوله ولو عبرت اشارة الی حاصل معنی الشعر **قوله** منسوب الی السباع **جواب سوال** وهوانه لایصح اضافة الوادی الی السباع لان الاصل فی الاضافة اختصاص المملوکیة کما فی غلام زید کما صرح به فی شرح مائة العوامل وهو محال ههنا **فاجاب** بماحاصله ان الاضافة لمطلق الاختصاص لا اختصاص المملوکیة **قوله** یکون توقف الرکب اشارة الی بیان معنی التمیز لانه لانه فی المعنی فاعل والشارح جعل التمیز وهو للمکث والتوقف فاعل قل باعتبار ارجاع الضمیر فی اقل التوقف قوله فیه الخ اشارة الی ان الباء فی قوله به بمعنی فی قوله عن الآفات متعلق بقوله وقایة الله تعالی **قوله** ولو عبرت اشارة الی النقل الی ما اشتهر سیبویه غیر مختص بالمثال الثالث کما اقتصر المصنف رحمه الله تعالی بل لو اجری علی المثالین الاولین جاز ایضا **قوله** ولما قسم الی **قوله** سلک تلک الطریقة **جواب سوال** وهوان ایتان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الاسم بعد العلم به من وجه الحصر لیس لاجل اختلاف طبائع الناس فقط بل لاجل ان مبحث النحوی عن احوال الاسم فکر تعریفه لیعلم انه المقصود بالبحث واما ایتان المصنف رحمه الله تعالی بتعریف الفعل فلیس الا شتغال بما لا یعنی اذ تعریفه یعلم من وجه الحصر فلا حاجة الی تعریفه ثانیا مع انه غیر مقصود بالبحث حتی عرفه لاجل البحث کما فی الاسم فاجاب بماحاصله ان المصنف رحمه الله تعالی فی تعریف الفعل سلک مسلک الاسم کما هو دأب المصنف رح فی کثیر من المواضع ولذا ذکر الصرح بعد تعریف الفعل بعض خواص الفعل کما ذکر ذلک فی قسم الاسم مع انه انما ذکر خواص الاسم لزیادة ایضاح تعریف الاسم لان الاسم مقصود بالبحث فلا بد من ایضاحه واما الفعل فلیس بمقصود بالبحث فلا حاجة الی ایضاحه بذکر الخواص لکن ذکر الخواص لاجل الحمل علی الاسم ثم قال المولوی المحقق الصادق الکابلی **وانما** بحثنا من وجهین الاول ان الدلالة علی ما ذکرنا انما یتم لو ذکر بعض خواص الحرف بعد تعریفه ایضا فلما لم یذکر لم یتم الدلالة والثانی انه لا مدخل للتقسیم فی معلومیة حدود الاقسام من دلیل الحصر فالاشتغال بقوله ولما قسم الکلمة الی اقسامها اشتغال بما لا یعنی لان العلم بالحدود حصل من وجه الحصر لا من التقسیم فینبغی ان یقال فلما علم من دلیل الحصر حد کل واحد منها الخ والثالث ان قوله علم صفة لقوله علی وجه والجملة اذا وقعت صفة لابد فیها من العائد الی الموصوف ولا عائد ههنا **اجیب** عن الاول لیس للحرف خواص وجودیة بل خواص عدمیة بان یعری عما اختص بالاسم والفعل فلذا لم یذکر خواصه وعن الثانی ان قوله علم من دلیل الخ من غیر قوله قسم الی اقسامها کافیة فی معلومیة حدود ذوات تلک الاقسام لکن معلومیتها من حیث انها حدود لاقسام الکلمة موقوفة علی التقسیم وعن الثالث العائد مقدر تقدیره علی وجه

علم به ای لسبب ذلك الوجه كذا قال جمال الدين الخبابي او نقول ان اللام فی قوله الا بخصاء عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير كذا قال صاحب التكملة لكن فيه نظر لان كون اللام انما يصح اذا كانت الجملة الواقعة خبرا واما الجملة الواقعة صفة فلا يكفي فيها كون اللام عائدا بل لابد ان يكون العائد فيها ضميرا فقط كما مر تحقيقه فی مبحث عائد المخبر فلان شئت فانظر فيه فلا نطيل الكلام ههنا والضا قد مر ان كون اللام عائدا انما يختص بافعال المدح فقط فاقول بفضل الله تعالى عز وجل ليس غرضه ان اللام عائد بنفسها بل غرضه ان اللام عوض عن المضاف اليه كما هو القاعدة المشهورة كانه قال مر مرارا ان المضاف اليه ههنا وقع ضميرا فالعائد فی الواقع ههنا ضمير دون اللام رضيت بالله الها وربا و بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ورسولا وبالاسلام دينا فبايحنفه رحمة الله تعالى مذهبا واماما وبالقرآن اماما والكعبه قبلة والمومنين اخوانا وان يوم القيمة آتية لاريب فيه والبعث حق والعرض حق والحساب حق والميزان حق والصراط حق والجنة حق والنار حق والجنة للمومنين والنار للكافرين حق والاسلام حق والكفر باطل وعذاب القبر للكافرين وليعض عصاة المومنين حق وسوال منكر ونكير فی القبر حق وشفاعة النبی صلى الله عليه واله واصحابه وسلم لعصاة المومنين حق وشفاعة سائر الصلحين كذلك حق ورويه الله تعالى فی الجنة حق الحمد لله الذی لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فی الملك ولم يكن له ولی من الذل وكبره تكبيرا اى قدس من هذه الثلثة اعنی اتخاذ الولد والشريك والولی اعلم ان الله تبارك وتعالى جل وعم نواله واحسانه واجب الوجود مستجمع لجميع صفات الكمالية منزه من الزوال والنقصان معبود بالحق لائق الالوهية مستحق لجميع اوصاف الجبروت والجلال لاشريك له بل هو الله الاحد خالق كل مخلوق ورازق كل مرزوق لامكان له فی الارض ولا فی السماء ولا فی الاسفل ولا فی الاعلى ولا فی قلب احد ولا جهة له ولا يدركه العقل ولا انتهاء لعظمته ومحمد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعبد كل فی

تم الكتاب المسمى بالسوال لباسولی فالحمد لله

بتصحيح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

الهی بحق المصطفى مولى الجميع	نجنی من كل كرب
بايمان ودفن بالبقيع	وهب لی فی مدينته قرارا

وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد واله واصحابه واتباعه اجمعين